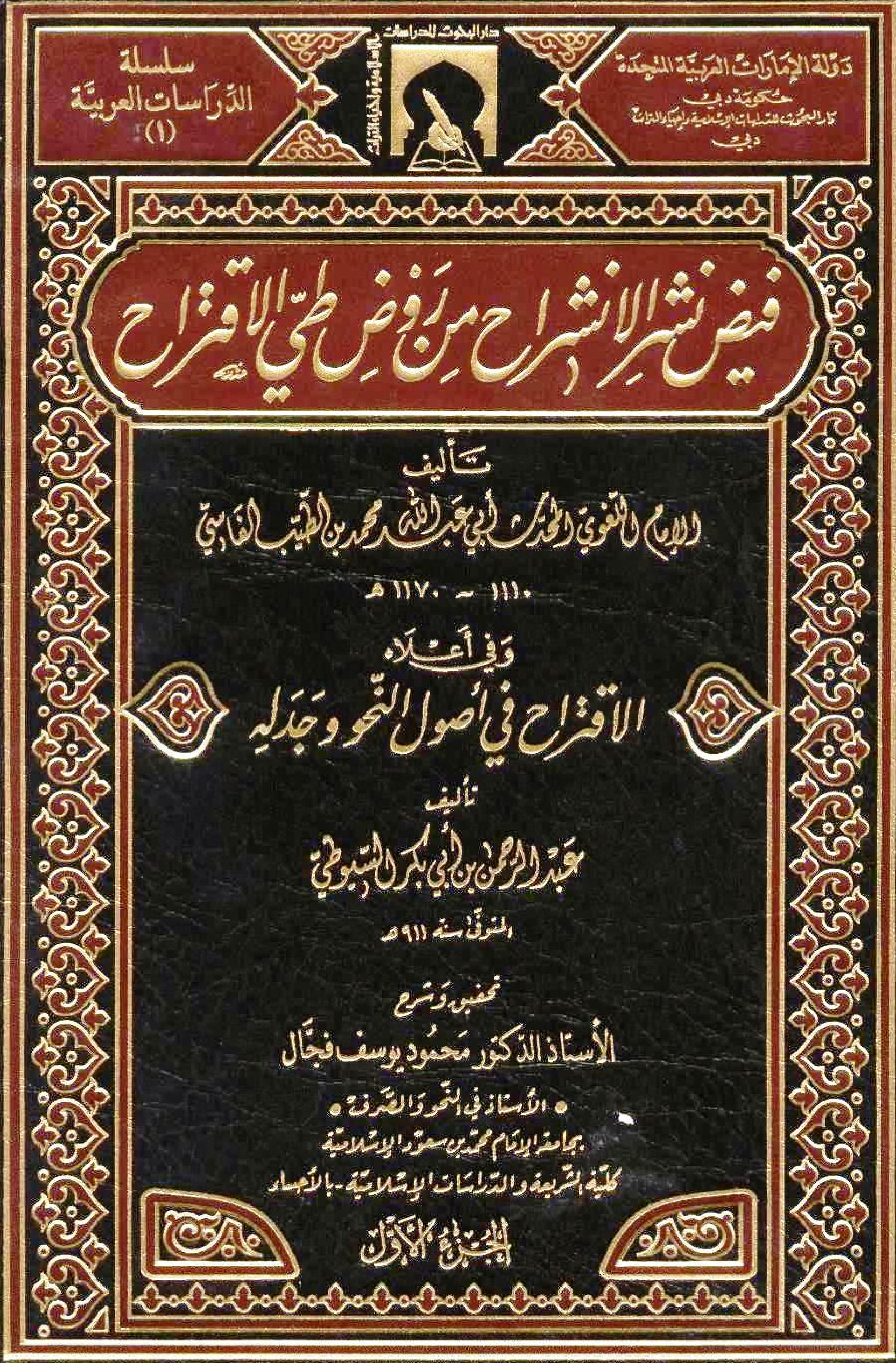

دولة الإمارات العربية المتحدة
حكومة دبي
دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث
دبي
سلسلة
الدراسات العربية
(1)
فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح
تأليف
الإمام اللغوي المحدث أبي عبد الله محمد بن الطيب الفاسي
١١١٠ - ١١٧٠ هـ
وفي أعلاه
الاقتراح في أصول النحو وجدله
تأليف
عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هـ
تحقيق وشرح
الأستاذ الدكتور محمود يوسف فجال
الأستاذ في النحو والصرف
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - بالأحساء
الجزء الأول

فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح

الجزء الأول

الطبعة الثانية
١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م

دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث

الإمارات العربية المتحدة - دبي - هاتف: ٣٤٥٦٨٠٨ - ص.ب: ٢٥١٧١ - فاكس: ٣٤٥٣٢٩٩

دولة الإمارات العربية المتحدة
حكومة دبي
دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث-دبي



سلسلة
الدراسات العربية
(١)

فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح

تأليف

الإمام اللغوي المحدث أبي عبد الله محمد بن الطيب الفاسي
١١١٠ - ١١٧٠ هـ

وفي أعلاه

الاقتراح في أصول النحو وجدله

تأليف

عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هـ

تحقيق وشرح

الأستاذ الدكتور محمود يوسف فجال
• الأستاذ في النحو والصرف •
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - بالأحساء

بسم الله الرحمن الرحيم

الافتتاحية

حمداً لمن أنزل القرآن بلسان عربي مبين، وصلاةً وسلاماً على أفصح العرب أجمعين، وآله وصحبه الذين اقتبسوا منهما فكانوا أعرب الناطقين، وعلى ورثتهم من أهل العلم والبيان وسدنة لغة القرآن.

أما بعد فإن الله تعالى جعل العربية مفتاح فهم القرآن وواسطة تعقله فقال سبحانه: ﴿**إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ**﴾[1] وفي ذلك غاية الحث على العناية بها وخدمتها، وعملاً بذلك فإن «دار البحوث» تقدم في «سلسلة لغة القرآن» هذا الكتاب «**فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح**» الذي يضم أشمل المعلومات في علم أصول النحو.

وقد تضافرت في خدمته أيادٍ لها في إتقان العلم جذورٌ عريقة: يد الإمام السيوطي التي جمعت ثمار العصور فأوعتْ، ويد الإمام محمد بن الطيب الفاسي التي دققت وفصلت وأوضحت، ويد الأستاذ الدكتور محمود بن يوسف فجال التي حققت ووثقت وتممت، فجاء بحمد الله معيناً ثراً زلالاً.

جزى الله مؤلفيه الجزاء الأوفى، وجعله خدمة خالصةً لكتاب الله ولغته الكُمْلَى، تقدمها دار البحوث إلى القراء الكرام.

---

(١) (يوسف: ٢).

وهذا التقديم مقرون بالشكر والعرفان لأسرة «**آل مكتوم**» -حفظها الله- التي ترعى العلم، وتشيد نهضته، وتحيي تراثه، وتؤازر قضايا العروبة والإسلام، وعلى رأسها **صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد بن سعيد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي** الذي أنشأ هذه الدار لتكون منارَ خير، ومنبرَ حق على درب العلم والمعرفة، تجدد ما اندثر من تراث هذه الأمة، وتبرز محاسن الإسلام، فيما سطره الأوائل، وفيما يمتد من ثماره، مما تجود به القرائح، في شتى مجالات البحوث الإسلامية، والدراسات الجادة، التي تُعالج قضايا العصر، وتؤصل أسسَ المعرفة، على مفاهيم الإسلام السمحة عقيدة وشريعة، وآداباً وأخلاقاً، ومناهج حياة، مستلهمة الأدب القرآني، في الدعوة إلى الله على بصيرة ﴿**أُدْعُ إلى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالمَوْعِظَةِ الحَسَنَةِ، وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ**﴾(١).

وكذلك مؤازرة **سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي وزير المالية والصناعة، والفريق أول سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي وزير الدفاع**.

سائلين الله العون والسداد، والهداية والتوفيق.

ونرجو من الله سبحانه وتعالى أن يعينَ على السير في هذا الدرب، وأن يتواصلَ هذا العطاءُ من حَسَنٍ إلى أحسنَ.

وآخر دعوانا أنِ الحمدُ لله رب العالمين، وصلى الله على خير خلقه سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

دار البحوث

---

(١) (النحل: ١٢٥).

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمدُ للهِ البرِّ الرحيمِ، الواسعِ العليمِ، ذي الفضلِ العظيمِ. والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمدٍ النبيِّ الكريمِ، المُنَزَّلِ عليه في الذِّكرِ الحكيمِ ﴿ وإنَّكَ لعلىٰ خُلُقٍ عظيمٍ﴾ [القلم: ٦٨/ ٤]، وعلى آلِهِ وأصحابِهِ، ومَنْ سَلَكَ دَرْبَهُمْ إلى يومِ الدينِ.

« اللّهمَّ إنِّي أَعُوذُ بكَ أنْ أضلَّ أو أُضَلَّ، أوْ أَزِلَّ أو أُزَلَّ، أوْ أَظْلِمَ أوْ أُظْلَمَ، أَوْ أَجْهَلَ أو يُجْهَلَ عَلَيَّ » عَزَّ جارُكَ، وجَلَّ ثناؤُكَ، ولا إلهَ غيرُكَ. اللهم ثَبِّتْ جَنَاني، وأَدِرِ الحقَّ على لساني.

أما بعدُ: فإنَّ النحوَ تَبَوَّأَ من العلومِ مكانةً ساميةً، وتَرَبَّعَ التصريفُ بين علومِ اللغةِ الشريفةِ، بحيث كانَ النحوُ والتصريفُ صِنْوَيْنِ لا يَستغني أحدٌ عنهما.

وعِلْمُ النحوِ كما قال « أبو حيان »[١]: (صعبُ المَرَامِ، مُسْتَعْصٍ على الأفهامِ، ولا يَنْفُذُ في معرفته إلاَّ الذهنُ السليمُ، والفكرُ المرتاضُ المستقيمُ).

وعلمُ التصريفِ كما قال « ابنُ عصفورٍ »[٢]: (التصريفُ أشرفُ شطري العربيةِ وأغمضُها، فالذي يُبيِّنُ شرفَهُ احتياجُ جميعِ المشتغلين باللغة العربية من نَحْويٍّ ولغويٍّ إليه أيَّما حاجةٍ؛ لأنه ميزانُ العربيةِ، ألاَ تَرَى أنه قد يُؤْخَذُ جُزْءٌ كبيرٌ من اللغة بالقياس، ولا يُوصلُ إلى ذلك إلاَّ من طريقِ التصريفِ.. وقد كان ينبغي أن يُقَدَّمَ علمُ التصريفِ على غيره من علوم العربية؛ إذْ هو معرفةُ

---

(١) في « ارتشاف الضرب » (١: ٣).

(٢) في « الممتع » (١:٢٧-٣١).

ذواتِ الكَلِم في أنفسها من غير تركيب، ومعرفةُ الشيء في نفسه قبلَ أن يتركَّبَ ينبغي أن تكون مُقَدَّمةً على معرفة أحواله التي تكونُ له بعد التركيب، إلاَّ أنَّه أُخِّرَ؛ للُطْفه ودقَّته، فجُعِلَ ما قُدِّمَ عليه من ذكْرِ العوامل توطئةً له، حتى لا يصلَ إليه الطَّالبُ إلاَّ وهو قد تَدَرَّبَ، وارتاضَ للقياسِ).

ولتقريبِ النحوِ إلى الأذهان، والتصريفِ إلى الأفهام، ضَبَطَ العلماءُ قواعدَهُما في أصولٍ مثلِ أصولِ الفقه، فكان العلماءُ يتناولونَ النحوَ والتصريفَ في كتبهم، وينثرونَ أصولَهما في ثنايا كلامِهم، ومتفرِّقِ بحوثِهم من قَبْلِ أنْ يُؤَلَّفَ «الكتابُ» لـ «سيبويه».

فـ «عبدُ اللهِ بنُ إسحاقَ الحضرميُّ» – ١١٧ أو ١٢٧هـ كان شديدَ التجريدِ للقياسِ[١]..

و«الخليلُ» – ١٧٥هـ كان الغايةَ في تصحيح القياسِ، واستخراجِ مسائلِ النحوِ وتعليله[٢]. وكانَ سيِّدَ قومِهِ، وكاشفَ قناعِ القياسِ في علمِه[٣].

لذا يُعَدُّ القياسُ من الأسسِ المنهجيةِ في دراسةِ النحوِ والتصريفِ. ولم تظهرْ كتبٌ خاصةٌ بأصولِ النحوِ قَبْلَ «ابنِ جنِّي» – ٣٩٢هـ .

فكتابُ «الخصائصِ» أولُ محاولةٍ لوضعِ كتابٍ في أصولِ النحوِ، وقد جاء زاخِراً بالقواعدِ الأصوليةِ، كالعِلَّةِ، والقياسِ، والسَّماعِ، وتركيبِ اللغاتِ.. وغيرِها.

وحينما ظَهَرَ «ابنُ الأنباريِّ» – ٥٧٧هـ ألَّفَ كتابَه «لُمَع الأدلة في علم أصول النحو». فتناولَ فيه هذا الفنَّ في هيئة علمٍ مستقلٍ، رَسَمَ حدودَه،

---

(١) «بغية الوعاة» (٢:٤٢).

(٢) «نزهة الألباء» (ص: ٤٦).

(٣) «الخصائص» (١: ٣٦١).

وبَيَّنَ مسائلَهُ. ويُعَدُّ هذا المؤلَّفُ أَوّلَ مؤلَّفٍ خاصٍّ بعلم أصولِ النحو، وهو أولُ مَنِ ابتكرَ هذا الفنَّ، وهو الذي أضافَهُ إلى علومِ العربية.

كما ألَّفَ كتاباً باسم «الإعراب[1] في جَدَلِ الإعراب»، وتناولَ فيه موضوعاتٍ أصوليةً كثيرةً، ولم يَسْتَوعبْ هذا الفنَّ.

ثم جاء «السيوطيُّ» — ٩١١هـ، فألَّفَ كتابهَ «الاقتراح في أصول النحوِ وجَدَلِه»، وقال في خطبته: (لم تسمحْ قَريحةٌ بمثاله، ولم ينسِجْ ناسجٌ على منْوالِهِ في عِلْمٍ لم أُسْبَقْ إلى ترتيبه، ولم أُتَقَدَّمْ إلى تهذيبه، وهو «أصولُ النحوِ» الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصولِ الفقه بالنسبة إلى الفقه، وإنْ وَقَعَ في متفرقاتِ بعضِ المؤلِّفينَ، وتَشَتَّتَ في أثناء كُتُبِ المُصَنِّفينَ، فَجَمْعُهُ وترتيبُه صُنْعٌ مخترَعٌ، وتأصيلُهُ وتبويبُهُ وَضْعٌ مبتَدعٌ...).

ثم قال: (واعلمْ أنِّي قد اسْتَمَدَيْتُ في هذا الكتاب كثيراً من كتاب «الخصائص» لـ«ابنِ جنِّي».. وضَمَمْتُ إليه نفائس أُخَرَ ظَفِرْتُ بها في متفرقاتِ كُتُبِ اللغةِ العربية والأدبِ وأصولِ الفقه، وبَدائعَ استخرجْتُها بفكْري..).

ثم قال عن كتابَي «ابنِ الأنباريّ»: «الإعراب في جدلِ الإعراب» و«لمع الأدلة»: (فَتَطَلَّبْتُ هذَيْنِ الكتابَيْنِ حتى وقفتُ عليهما، فإذا هما لطيفانِ جداً..).

ثم قال: (وقد أَخَذْتُ من الكتابِ الأولِ اللبابَ، وأدخلْتُهُ مَعْزُوّاً إليه في خَلَلِ هذا الكتابِ، وضَمَمْتُ خلاصةَ الثاني في مباحثِ العِلّةِ، وضممتُ إليه من كتابه «الإنصاف في مباحث الخلافِ» جملةً..).

---

(١) هكذا الصواب «الإعراب» بالعين المهملة، لا «الإغراب» بالغين المعجمة، كما ستعرفه عند الشارح «ابن الطيب» إن شاء الله تعالى.

ونحن نرى من هذا العرضِ السريعِ أنَّ «السيوطيَّ» – رحمه الله – جمعَ مسائلَ أصولِ النحو، وكانت أشتاتاً في بطونِ الكتبِ، وجعلَها في كتابٍ، وسماه: «الاقتراح في أصول النحوِ وجَدَلِه».

* * *

وجاء الإمامُ «محمدُ علي بنُ محمدِ علاَّن، البكريُّ الصديقيُّ الشافعيّ» – ١٠٥٧هـ، فَشَرَحَ كتابَ «الاقتراح» وسماه بـ «داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح». وهو شرحٌ ممزوجٌ بالمتن.

ثم جاء الإمام «محمدُ بنُ الطيِّبِ بنِ محمد الفاسيُّ» ١١٧٠هـ فشرحَ كتابَ «الاقتراح» أيضاً وسماه بـ «فيض نَشْرِ الانشراح من رَوْضِ طَيِّ الاقتراح»، وهو حواشٍ على «الاقتراح»، وقد تَتَبَّعَ فيه الشارحَ «ابنَ علاَّن» كثيراً. ومما تَجْدُرُ الإشارةُ إليه أنَّ «ابنَ الطيِّب» أفادَ من «شرحِ ابنِ علانَ» كثيراً، وزادَ عليه فوائدَ مهمةً؛ لذا جاء شرحُه وافياً لمن أراد أن يَقفَ على أَسْرارِ «الاقتراح» ودقائقه، وما يَهْدِفُ إليه، بعباراتٍ رائقةٍ، وتحقيقاتٍ فائقة.

كما أنني عُنيتُ بالشَّرْحَيْنِ دراسةً وتمحيصاً فكتبتُ على «الاقتراح» شَرْحاً لطيفاً وسميتُه بـ «الإصباح في شرحِ الاقتراح»، وهو شرحٌ وَسَطٌ، ليس بالطويلِ المملِّ، ولا بالقصيرِ المخلِّ، وزدْتُه نكاتٍ وفوائدَ وتحقيقاتٍ وشواهدَ وأمثلةً لا تُوجَدُ في الشرحَيْنِ السابقَيْن، وقد راعيتُ ما استدركه «ابنُ الطيِّبِ» على «ابنِ عَلاَّنَ» وغيره، فأَثْبَتُّ مالاحَ لي صوابُه. كما عُنيتُ بأمورٍ غابتْ عن «ابن الطيِّبِ» فاستدركتُها عليه. كلُّ ذلك مع تقديري وإكباري لمَا قامَ به الإمامان الجليلان من جَهْدٍ بالغٍ، واجتهادٍ كبيرٍ، والفضلُ يعودُ لهما أوّلاً وآخراً، فقد عَبَّدا الطريقَ أمامي، ويَسَّرا عليَّ سلوكَه، فجزاهما اللهُ تعالى خيراً.

وقد أحببتُ «ابنَ الطيِّب» حُبّاً جمّاً، لِمَا حَبَاهُ اللهُ – تعالى – من قُوَّةِ العبارة، وصَلاَبَةِ الحجّةِ، والاطلاعِ الواسعِ، من خلالِ عكوفي على كتابه «فيض نَشْرِ الانشراح من رَوْض طَيِّ الاقتراح» ودراسته. فمما أعجبني فيه تَحَمُّسُهُ وانتصارُه لظاهرةِ الاستشهاد بالحديث النبوي في النحو واللغة، لقد أعملَ فكرَهُ الفَذَّ، وأجالَ قلمَه البليغَ، وعلمَه الواسعَ في مناقشةِ هذه الظاهرة، وقد أخذَ القوسَ باريها، فأشبعَ فيها البحثَ، فلم يترك لقائلٍ مقالاً، ولا لمتكلمٍ كلاماً، ووضعَ الحقَّ في نِصَابِه، بلسانٍ مبينِ المَنْهَجِ، مُطَّرِدِ السِّياق.

وقد أيَّده اللهُ بسَداد الرأيِ، ونفاذ البصيرة. وقد ردَّ شُبَهَ الذين منعُوا الاستشهادَ بالحديث في النحوِ بأجوبةٍ حاليةٍ لا تُقْطَعُ، وبحَدٍّ كالسيفِ لا يُفَلُّ، وبديهةٍ صائبةٍ لا تُعَارَضُ.

انظر إليه مُعَقِّباً على كلام «السيوطيّ» في «الاقتراح»(١):

قال «أحمد بن حنبل»: «كلامُ الشافعيّ في اللغة حُجَّةٌ».

وهو يقول في «الفيض»(٢): (قد قالوا: إن كلامَ «مالكٍ» – رضي الله عنه – حجةٌ تثبتُ به القواعدُ النحويةُ مع أنه من قبيل الآحاد. ونَفَوْها عن كلامه ﷺ تَعَلُّلاً بالرواية بالمعنى، مع أن الدواعي متوافرةٌ لنقلِ كلامِه ﷺ، والاعتناء به أكثرَ من جميع الخَلْقِ. والله أعلم).

فللّه درُّهُ عالماً فَذّاً مُوَفَّقاً مُلْهَماً مُنَافحاً عن الاحتجاج بالحديث النبويّ في القواعد النحوية.

وقد عقدتُ العزمَ على تحقيق كتابه «الفيض». وقد مكثَ بين يديّ قُرَابَ عشرينَ عاماً، مع قيامي خلالَها ببحوثٍ كثيرة، والحمد لله. والسبب في

(١) (ص: ١٦٤).
(٢) (ص: ٥٦ أ).

استغراقي في هذا العمل هذه المدة هو أنَّ الإقدامَ على مثل هذا العمل لا يصح إلا بعد الوقوف على نسخةٍ من «الاقتراح» محرَّرةٍ، مدقّقةٍ، محقَّقَة. ونسخُ «الاقتراح» المنشورةُ في الهند وتركيا والقاهرة والتي في متناولِ أيدينا مملوءةٌ بالأخطاء الفاحشة، والتصحيفات والتحريفات والسقطات التي تزيد على المئات، لذا ضَلَّلَتِ الباحثينَ الكبارَ فنسبوا إلى «السيوطيِّ» – رحمه الله – الخطأ، وهو بريء منه فيما نُسب إليه، والآفةُ في ذلك سوءُ النَّشْرِ، والتحقيقُ التجاريّ، دونَ تَأَنٍّ وتَحَرٍّ. وما أكثرَ هذه الظاهرةَ في هذه الأيام.

وقد وُفِّقْتُ إلى جَمْعِ أربعِ نسخٍ من مخطوطات «الاقتراح» فحققتُهُ عليها، مع عدم إغفالي لنشرتَيْ حيدر، وإستانبول.

كما قمتُ بدراسةٍ مفصّلةٍ لكتاب «الاقتراح»، طُبِعَتْ مع «الاقتراح».

ثم نسختُ «الفيضَ» على النسختين اللّتَيْنِ رمزتُ لهما بـ(ك) و(د)، ولم تحصل لي القناعةُ التامة بكفاية هاتين النسختين، حيث صادفتْني في طريقي عثراتٌ، وفجواتٌ، فَتَطَلَّبْتُ نُسَخاً أخرى فعثرتُ على نسخةٍ ناقصة لم أستفد منها؛ لكثرة تصحيفاتها بالإضافة إلى نقصها الكبير. ثم علمت بوجود نسخة في المغرب في (المكتبة العامة بالرباط)، ولكنْ أنَّى لي الحصولُ عليها؟ ولكنَّ الأستاذَ الكبيرَ الدكتور تمام حسان تفضل مشكوراً فأرسل لي نسخته المصورةَ منها. فجزاه الله تعالى خيراً. فكانت هذه النسخةُ هي الفيصلَ في كثيرٍ مما أردتُ الوقوفَ عليه، فاكتملَتْ عندي حاجتي إلى النسخ، فجاء التحقيقُ على خيرِ ما أَنْشُدُهُ من تحريرِ النصِّ وضبطِهِ. وكلٌّ ذلك بفضل الله سبحانه.

وقد بدأتُ بالدراسةِ واشتملتْ على أربعةِ أبوابٍ:

(الباب الأول) «ابنُ الطيب» حياته وعلمه، و«السيوطي» حياته وعلمه.

تحدثتُ فيه عن «ابن الطيب» فذكرتُ اسمه ونسبَه ومولده ونشأتَه، وثناءَ

العلماء عليه، وشعرَه،ومشايخَه، وتلاميذَه، ومؤلفاتِه التي قاربتِ الستين، ووفاتَه.

وألمعتُ بذكر ترجمةٍ مقتضبةٍ عن «السيوطي»، فذكرتُ اسمهُ ونَسَبَه، ودراستَه، وشيوخَه وثناءَ العلماء عليه، وأوضحتُ أن مؤلفاتِه تربو على تسع مئة مؤلَّف، واقتصرتُ على ذكر أهم كُتُبِهِ النحويةِ واللغويةِ، وذكرتُ سنَةَ وفاتِه.

و (**الباب الثاني) منهج «ابن الطيب» في كتابه**

«الفيض»

تحدثتُ فيه عن الموضوعات الآتية: (**الاستشهاد بالقرآن الكريم عند ابن الطيب**) وأنه قال: الاستدلالُ بالقرآنِ والأشعارِ العربيةِ أمرٌ مجمَعٌ عليه، لا نزاع فيه.

و (**الاستشهاد بالحديث النبوي عند ابن الطيب**) وأنه ذَهَبَ إلى أنه يُحتج بالحديث في النحو، سواء رويَ باللفظِ أم بالمعنى، وقال: هذا الذي ينبغي التعويلُ عليه، والمصيرُ إليه.

وذكرتُ أبرز (الشُّبَه التي تعلَّق بها المانعون، والردَّ عليها)، وهي:

(الشبهة الأولى: الروايةُ بالمعنى).

و (الشبهة الثانية: روايةُ الأعاجمِ والمولّدين).

■ وتحت هذا الباب أدرجتُ من منهجه الكلامَ على ما يأتي:

(الإجماعُ على جوازِ الاحتجاجِ بالحديثِ المرويِّ باللفظ).

و (المجيزون للاستشهاد بالحديث).

و (مذهبُ ابن مالك النحوي).

و (شهادتُه لابن مالك في معرفته بعلوم الحديث) .

و (إبطالُه دعوى أبي حيان بأنَّ ابنَ مالكٍ لا شيخَ له) .

و (تدوينُ الحديث كان قبلَ فسادِ اللغة) .

و (ما أخرجَهُ الشيخانِ مقطوعٌ بصحته) .

و (المانعون من الاستشهاد بالحديث) .

و (الإنكار على ابن مالك إثباتَه القواعدَ بالحديث) .

و (أبو حيان واستشهاده بالحديث) .

و (السببُ في عدم احتجاجِ الأقدمين من النحاة بالحديث) .

و (ترجيحُ ابن الطيب لمذهب المجيزين) .

و (الاستشهادُ بالشعر وكلامِ العرب عند ابن الطيب) .

وقد ذكرتُ ما ذكره « ابنُ الطيب » من شروطٍ وضوابطَ لقبولِ الرواية في الشعر، وكلام العرب .

وختمتُ هذا البابَ بتتمةِ الكلام على (منهج ابنِ الطيب)، وبما يأتي : (أثرُ ابنِ علان في ابن الطيِّب) .

و (قولُه : لم يتحررْ لي ضبطُه) .

و (بيانُ ابن الطيب فيما عَمِلَهُ في الفيض) .

و (الباب الثالث) النقد والاستدراك

تحدثتُ فيه عن معنى النقدِ والاستدراك .

وذكرتُ فيه نماذجَ من نَقْدِهِ لكلامِ أئمةِ العربية، كـ « أبي عليّ الفارسيّ » و« ابن جني » و « الفيروزابادي » و « ابن الطَّراوة » و « القَرَافي » و « العينيّ »

و« العصام » و « الرمانيّ » و « الخضراوي » و « السيوطيّ » و « ابن علان » و« أبي حيان » .

وذكرتُ دفاعَه عن « ابنِ مالك » وتأييدَه له في تحديدِ معنى الضرورة، ثم عَرَّجْتُ على بيان ما استَدْرَكْتُهُ على « ابن الطيب » .

و (**الباب الرابع**) «**فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح**» .

تحدثتُ فيه عن (اسم الكتاب وإثبات نسبته إلى مؤلفه) .

وعن (معنى اسم الكتاب لغوياً) و (معنى اسم الكتاب بلاغياً) وأوضحتُ (منهجي في التحقيق) .

وأتبعتُه بـ (وصف المخطوطات) التي اعتمدتُ عليها .

وتساءلْتُ (هل الفيضُ شرحٌ أو حاشية؟) مبيّناً آراء العلماء في ذلك . وعرضتُ أخيراً (نماذج من المخطوطات) .

* * *

أما تحقيقُ الكتاب فقد سرتُ فيه وَفْقَ ما رَسَمَهُ علماءُ التحقيق وقد عُنيتُ بتخريج شواهده، وتحقيقِ مسائله، وكتابةِ ما يتطلَّبُهُ النصُّ من التوضيح بقَدْرِ الطاقة .

وختمتُ التحقيقَ بالفهارس المتنوعة تحت عنوان « المحتوى » .

* * *

وأخيراً جزى الله تعالى عنّي كلَّ من شَجَّعني على إتمام تحقيق هذا السِّفر المبارك ودراسته، وقَوّى عزمي في السَّيْرِ قُدُماً في هذا المضمار الشاقّ الطويل .

وأخصُّ بالدعاء بالرحمة والغفران والِدَيَّ الكريمَيْنِ ومشايخي، ومَنْ عَلَّمَني وأرشدني إلى الطريق المستقيم، والنهج القويم، ومَنْ قدَّم لي النصيحةَ، وساعَدَ على نشرِ هذا الكتابِ.

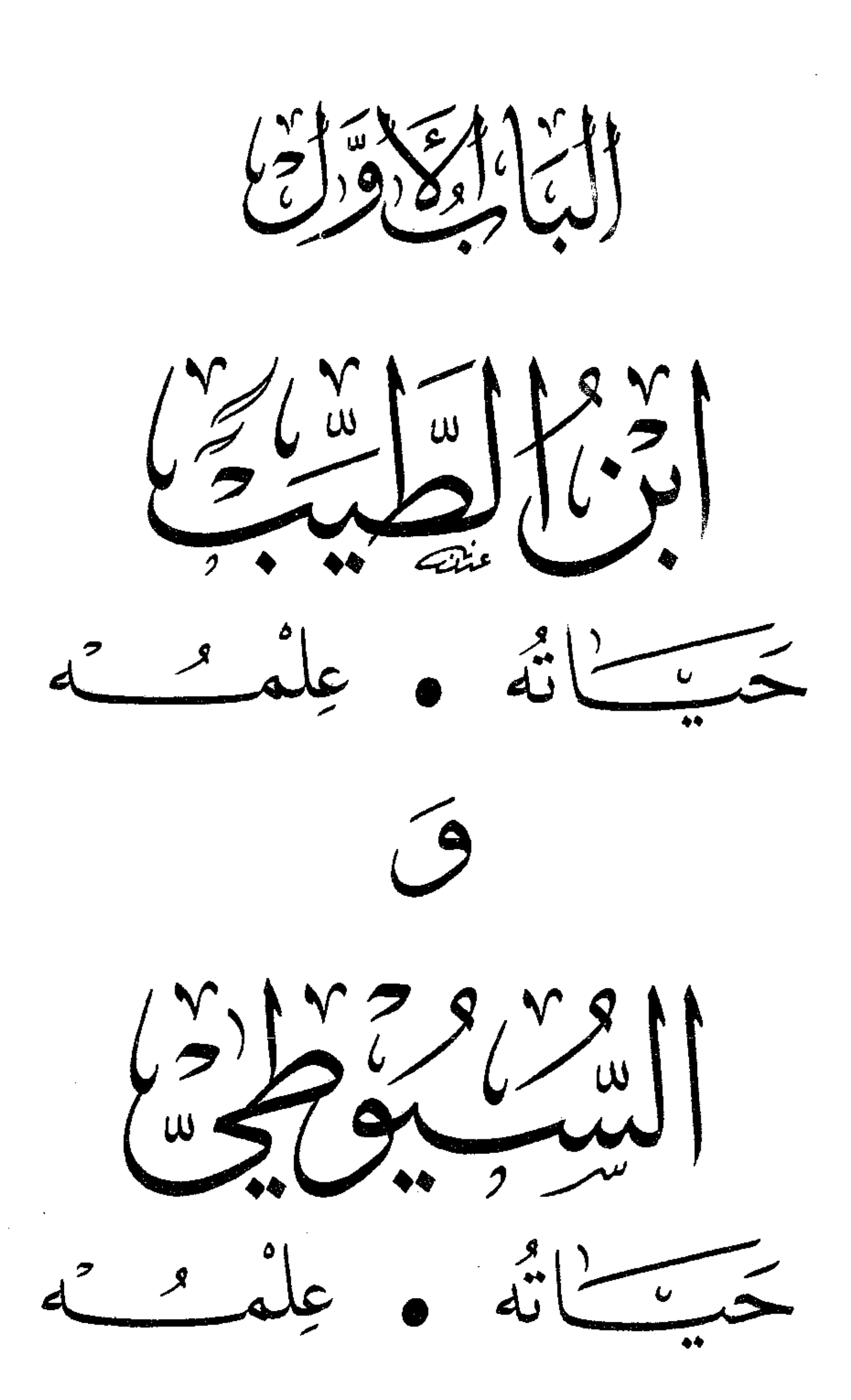
سُبْحَانَكَ اللهمَّ وبحمدكَ، ولا إلهَ إلاَّ أنت، أستغفركَ وأتوب إليكَ، فاغفرْ لي ذنبي إنه لا يغفرُ الذنوبَ إلاَّ أنت. وصَلَّى اللهُ على سيدنا وحبيبنا ونبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ.

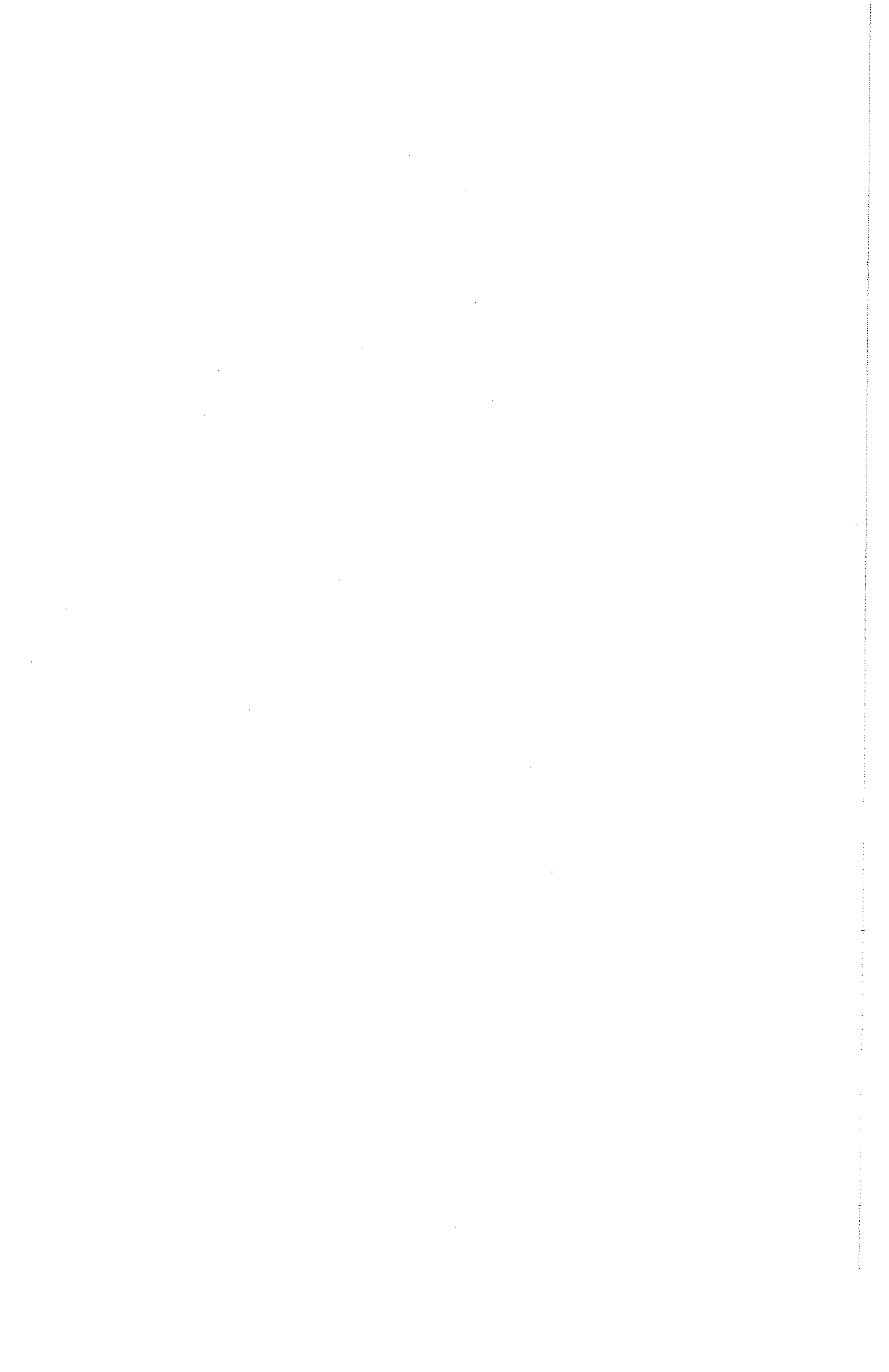
في الأحساء ١٤١٨هـ

وكتبه

محمود بن يوسف فجال

لطف الله به


الباب الأول
ابن الطيب
حياته • علمه
و
السيوطي
حياته • علمه



ابن الطيب

١١١٠ - ١١٧٠ هـ

اسمه ونسبه:

هو «أبو عبد الله، شمسُ الدين، محمدُ بنُ الطيِّب بنِ محمدِ بنِ موسى، الفاسيُّ، الصُّمَيْلِيُّ، المدنيُّ، المالكيُّ» المشهور بـ «الشَّرْكَي» ويصح أن تكتب «الشَّرْقَيّ».

قال «الكتاني»: والشَّرْكَي – بالقاف المعقودة لا بالفاءِ إجماعاً – نسبة إلى «شَرَاكة» على مرحلة من «فاس».

وقد أخطأ خطأً فاحشاً مَنْ ذكره بالفاء، وعدَّه من أولاد «الشرفي» الأندلسيين الذين بـ «فاس»، وليس منهم، بل هو من أولاد «الصُّمَيْلِيّ». كما وجدتُه بخط القاضي «أبي الفتح، محمدِ الطالب بن الحاج» وكما لـ «الزبادي» في رحلته، وغيرهما[١].

مولده:

وُلد بـ «فاس» سنة ١١١٠ هـ، ونشأ بها، وأخذ عن علمائها[٢].

---

(١) «فهرس الفهارس» (٢: ١٠٦٧).

(٢) «سلك الدرر» (٤: ٩١).

نشأته:

عاش «ابنُ الطيب» في أسرة محبة للعلم. فقد استجاز له أبوه «الطيب بن محمد» من مُسْنِدِ الحجاز «أبي الأسرار، حسنِ بن علي العُجَيْمِيّ، المكيّ»، وعمرُه يومذاك سنتان[1].

كما حصل والدُه على إجازة له ولأولاده من «أبي سالم العيَّاشيّ» المتوفى سنة ١٠٩٠هـ، مما يدلّ على حرص والده على أن يكون أبناؤه متعلمين وعلماء.

وقد ذكر المؤرخون أن «ابنَ الطيِّب» تَلْمذ لوالده، وروى عنه، كما أنشد في مؤلفاته أشعاراً عنه[2].

أما أختُ ابنِ الطيب «منَّانة» فكان لها بين أهل «فاس» سيرةٌ حميدةٌ، وكانت من العابداتِ الذاكراتِ المُعْرِضات عن الدنيا[3].

وكان في حياته الأولى في «فاس» مهتماً بالأصول والحديث واللغة والتاريخ.

وقد ارتحل لأول مرة إلى الحجاز في رجب سنة ١١٣٩ هـ، ودامت رحلتُه سنةً ونصفاً، وسَجَّلها في كتابه «الرحلة الحجازية»، فأخذ يتلقى العلومَ ويقولُ الشعرَ ويصنِّفُ، ولم يجاوز الثلاثين من عمره.

وكان شغوفاً بالسفر والارتحال على طريقة العلماء، ولم يمكث في «فاس» بعد عودته من الحج أكثر من ثلاث سنوات، ثم غادرها سنة ١١٤٣هـ إلى

---

(١) «فهرس الفهارس» (٢: ١٠٦٨).

(٢) انظر «شرح كفاية المتحفظ» (١٣٥).

(٣) «سلوة الأنفاس» (٣: ٥٢).

أرض الحجاز مجاوراً، ومقيماً في المدينة المنورة، ومنها أخذ ينتقل ويرتحل ويعود إلى آخر عمره(١).

ثناء العلماء عليه:

قال عنه «المراديُّ»:

هو الشيخُ الإمامُ المحدِّثُ المسندُ اللغويُّ العالمُ العلامةُ المفتَنّ. بَرَعَ وفَضَلَ وصار إمامَ أهلِ اللغة والعربية في وقته، محققاً فاضلاً متضلِّعاً في كثير من العلوم(٢).

وقال «الكتاني»:

هو الإمام العلامةُ اللغويُّ المحدّثُ المسندُ الرحَّالةُ، فخرُ المغربِ على المشرق(٣).

كان هذا الرجلُ نادرةَ عصره في اتّساع الرواية، وقوة العارضة، ورُزِقَ فيها سعداً مبيناً، وأُخذ عنه بالشام والحجاز والعراق ومصر وغيرها من البلاد.

وقال فيه تلميذه الحافظُ «الزَّبيديُّ» في «ألفية السند»:

مُحَدِّثُ العَصْرِ الفقيهُ الماهِرُ وكم لهُ بينَ الورَى مَفَاخِرُ

وحلاّه القاضي «الشوكانيُّ» في «ثبته»، و«الوجيه الأهدل» في «النفس اليماني»: بـ«الشيخ الحافظ». وجاء في ترجمته في «سلك الدرر»: كان فرداً من أفراد العالم فضلاً وذكاءً ونبلاً، وله حافظةٌ قويةٌ، وفضلُه أشهرُ من أن يذكر.

---

(١) أفدت من مقدمة تحقيق «شرح كفاية المتحفظ» (١١-١٢) بتصرف.

(٢) «سلك الدرر» (٤: ٩١).

(٣) «فهرس الفهارس» (١: ١٩٢، ٢: ١٠٦٧).

وقـال عنه «ابن الحـاج»: لم يكن في زمـانه أحـفظ منه بالنحـو واللغـة والتصريف والأشعار، إماماً في التفسير والحديث والفقه[1].

ومن يُطالع مؤلفات «ابن الطيب» يلمح فيها صفاتٍ أهمُها: سعةُ الحفظ، وتَنَوّعُ معارِفهِ، ومحاولته الإبداعَ، وعدمُ التقليد، كما كان له عناية بالشعر ونظمه، أوردَ منه كثيراً في «الرحلة الحجازية»، ونقل المترجمون بعضَه[2].

شعره:

له شـعـر لطيفٌ يُنْبِئُ عن قـدرٍ في الفضـائلِ منيفٍ، وله الأشـعـارُ الرائقـةُ، والمكاتباتُ الفائقة.

فمنه قولُه هذه القصيدة في مدح السفر[3]:

سَافِرْ إلـــــــــــى نَيْلِ المَعَزْ ... زَةِ إنَّ فـــي الـــسَّفَرِ الـــظَّفَر

وانْفِرْ لنيـلِ المجـــدِ فـــيـــ ... ـمَنْ للمـــعـــالي قـــد نَفَر

واعْلَمْ بـــأنَّ المُكْثَ فـــي الـــ ... أَوطـــانِ يـــدعُو لـــلـــضَّجَر

ويُورِثُ الأخـــــــلاطَ والـــ ... أجـــســـامَ أنـواعَ الـضّرَر

أوَ مَا رأيـــــــتَ المَا[4] لِطـــو ... لِ المُكْثِ يَعْلُوهُ الـــــــوَضَر

والـبَدْرُ لَوْ لَزِمَ الإقـــــــــا ... مَةَ فـي مَحَلٍّ مـــــــا بَدَر

والـــدرٌّ لـــو أبْقَوْهُ فـــي ... قَعْرِ البـــحـــارِ لَمَا افْتَخَر

---

(١) «فهرس الفهارس» (٢: ١٠٦٨).

(٢) مقدمة تحقيق «شرح كفاية المتحفظ» (١٤).

(٣) اخترتُ هذه القصيدةَ من شعرِ «ابن الطيب» لما فيها من تسليةِ النفسِ وتعليلها عن مفارقة الأحبة والأهل، ومنادمة الأطلال، ومسامرة الخيال، والترغيب في التَّرْحَالِ، والتَّسْيار في البلاد؛ لاقتناص الشوارد والعبر، والتَّعَرُّفِ على ذوي المروءاتِ مَنْ بَدَا وحَضَر.

(٤) «المَا» بالقصر، أي: الماء .

والتِّبْرُ[1] تِرْبٌ في المعـــا دنِ وَهْــوَ أَفْخَــرُ مُدَّخَــر
والـعُودُ مَعْدُودٌ لَدى الـــ ـغابات مِنْ جنسِ الشَّجَر
والبــاتِرُ المغمــودُ لو لــم يُخْرِجُوهُ لَمَا بَتَر
هــذا وكَمْ مَثَلٌ سَرَى في النــاسِ مِنْ هــذي العِبَر
أَبْدَى البــدائعَ منه مَنْ نَظَمَ القَريــضَ ومَنْ نَثَر
عن وَجْهِهَا في غــالب الـ أســفارِ أَسْفَرَ مَنْ سَفَر
فَادْأَبْ على التَّرحــالِ في الـ أحــوال أجْمَعِهَا تُسَر
واعْلَمْ بأنَّ الـبُعْدَ عــنْ وَطَنٍ بــه تمَّ الـوَطَر
واغْرُبْ بشــرقٍ واشــرِقَنْ فــي الغَرْب إنْ تَكُ ذا نَظَر
واجْعَلْ جــميعَ الناسِ أزْ رَكَ والــثَّرى طُرّاً فَذَرْ
لا تُؤْثِــرَنْ بَــدْواً ولا حَضَراً وكُنْ مَعَ مَا حَضَرْ
فــالبَدْوُ عِزٌّ والـلَّطَا فَةُ والظَّرافــةُ في الحَضَر
فــإذا بَدَوْتَ فكُلُّ عِزٍ زٍ باذِخٍ فــيك اســتقــر
وإذا حــضــرتَ فكلُّ ظَرْ فٍ ظَرْفُه لــك مُستَقَر
لا تَبْكِ إِلْفــاً لا ولا داراً ولا رَسْمــاً دَثَر
فــالناسُ إلفُكَ كـلُّهُمْ والأرضُ أجْمَعُهــا مَقَر
فــمتى وَجَدْتَ العِزَّ والـ ـعَيْشَ الــهَنِيَّ أقِمْ تَبَر

---

(١) قال «ابن جني»: لا يُقال للذهب تبرٌ حتى يكون في تراب معدنه. أقول: هذا أحدُ معاني (التبر). انظر «اللسان» (تبر ٤: ٨٨).

ومـــــتى رأيتَ الضدَّ والصَّدْ دَ الخَفِـــــــيَّ فَــــــدَعْ وذَرْ

واجْعَلْ بضـــــــاعَتَكَ التُّقى مَعَ مَنْ أَسَرَّ ومَنْ جَهَر

فـــــــــــإِذا اتَّقَيْتَ اللّهَ فُزْ تَ بكُلِّ كَنْزٍ مـــــــدَّخَر[١]

مشايخه:

قال «الكتاني»: قد بلغ عددُ شيوخه نحو /١٨٠/ شيخاً، كما عندي بخطه في إجازته لولد «ابن عبد السلام بناني»[٢].

وفي هذا دليلٌ على أن بيتَ «ابن الطيب» بيتُ علم وفضل. وأقتصر – إن شاء الله تعالى – على ذكر بعض شيوخه[٣]:

– «أبو إسحاق، إبراهيم بن علي بن أحمد الدرعي» المعروف بـ «السباعي».

قال «الكتاني»: ولد سنة ١٠٣٤هـ ومات سنة ١١٥٥هـ عن نحو المئة والعشرين.

(وذكر «ابن سودة»: أن وفاته كانت سنة ١١٣٨هـ مصححاً لما ذكره «الكتاني»).

قالوا عنه: شيخُ الشيوخِ، البركةُ، المُعَمَّرُ، المحدِّثُ، الحافظُ، الراويةُ، المقرئُ، الضابطُ، الرحلةُ، أحدُ العلماءِ الأفراد.

---

(١) «سلك الدرر» (٤: ٩١–٩٢).

(٢) فهرس الفهارس» (٢: ١٠٦٨).

(٣) للمزيد من معرفة شيوخ «ابن الطيب» سماعاً ومشافهة وإجازة ينظر في «سلك الدرر» (٤: ٩١) و«فهرس الفهارس» (٢: ١٠٦٩ – ١٠٧٠) و«ابن الطيب الفاسي» د. علي البواب وغيرها.

ملاحظة: ذكرت شيوخه مرتبين ترتيب ألف باء.

وهو أكبرُ مشايخِ «ابن الطيِّبِ الشركَي» وأعلاهم إسناداً[١].

- «أبو العباس، أحمدُ بنُ عليّ الوَجَاري» المتوفى سنة ١١٤١هـ وصفه «ابنُ الطيب» بـ (شيخنا نحوي العصر)[٢] وبـ (إمام الإتقان والضبط)[٣].

- «أبو العباس، أحمدُ بنُ محمدِ بنِ ناصرٍ، الدَّرْعيُّ، التمكَروتيُّ» المتوفى سنة ١١٢٩هـ.

الإمام السني، القدوةُ، الحجةُ، المحدِّثُ. كان ممن نصر السنة في المغرب، وتعصَّب لها تعصبَ الغيور الهصور. وكان معتنياً بشراء الكتب واقتنائها. وهو من أعلى شيوخ «ابن الطيب» من المغاربة[٤].

- «سعيدُ بنُ أَبي القاسمِ العَمِيريُّ» المتوفَّى سنة ١١٧٨هـ[٥].

- «أبو محمدٍ، عبدُ السلامِ بنُ أحمدَ جَسُّوس، الفاسيّ» المتوفى سنة ١١٢١هـ.

شيخُ المعارف والفضائل، وأستاذ الأكابر الأفاضل، المتفنن في العلوم، العالمُ العامل[٦].

- «أبو الحسن، علي بن أحمد، الفاسي، الحُرَيْشِيّ» نزيل المدينة المنورة، المتوفى بها سنة ١١٤٣هـ.

---

(١) «فهرس الفهارس» (٢: ٩١٧، ١٠٧٠، ١٠٩٤).

(٢) «شرح كفاية المتحفظ» (٣٥٢).

(٣) «إضاءة الراموس» (١: ١١٦).

(٤) «فهرس الفهارس» (٢: ٦٧٧، ١٠٧٠).

(٥) «فهرس الفهارس» (١: ٢٢٥، ٢: ١٠٧٠).

(٦) «فهرس الفهارس» (٢: ١٠٦٩) و«شجرة النور الزكية» (٣٣١).

العالم، العلاَّمةُ، المشاركُ، الفهَّامة، الواعيةُ، المحدّثُ، الراويةُ، الرحَّالُ، وحلاّه تلميذه الشيخ « جَسُّوس » بـ (إمامِ وقتهِ في علم الحديث)[1].

- « أبو عبد الله، محمد بن أحمد، الشاذلي » المتوفّى سنة ١١٣٧هـ. نقل عنه « ابنُ الطيب » كثيراً في مؤلفاته، واستشهد بآرائه، وافتخر بالتَّلْمَذَةِ عليه، وكان من أكثر الشيوخ تأثيراً فيه.

وكان يصفه بـ (إمام العلوم اللسانية)[2] وبـ (علاّمة العلوم اللسانية حفظه الله، ودامت سعادته)[3] وبـ (شيخ الفنون اللغوية)[4].

- « أبو الطاهر، محمد بن إبراهيم بن حسن، الكوراني، المدني » المتوفى سنة ١١٤٥هـ[5].

- « أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي بكر الدلائي » المشهور بـ« ابن المسِنّاوي » المتوفَّى سنة ١١٣٦هـ. وهو ابنُ عم الشاذلي. شيخُ الإسلامِ، وخاتمةُ المحققين، وعمدةُ المُفتين.

وكان يصفه « ابنُ الطيِّبِ » بـ (الإمام الأعظم البارع، دامت بركته)[6].

- « محمدُ بنُ عبد الرحمن الفاسي » المتوفى سنة ١١٣٤هـ .

حلاَّه « ابنُ الطيِّبِ » بـ (الشيخ البركة المُسْنِد)[7].

---

(١) « سلك الدرر » (٣ : ٢٠٥) و« فهرس الفهارس » (١ : ٣٤٢، ٢ : ١٠٧٠).
(٢) « فيض نشر الانشراح » ٨١ أ.
(٣) « شرح كفاية المتحفظ » (ص: ١١٦، ٥٦٩).
(٤) « إضاءة الراموس » (١ : ١١٦) ط، و« شرح القاموس » (١ : ٩٣).
(٥) « سلك الدرر » (٤ : ٩١) و« هدية العارفين » (٢ : ٣٢١).
(٦) « شرح كفاية المتحفظ » (١٢٠) و« شجرة النور الزكية » (ص: ٣٣٣).
(٧) « شرح القاموس » (١ : ٩١).

- «أبو عبد الله، محمدُ بنُ عبد الرحمن بن زكري» المتوفى سنة ١١٤٤هـ. الإمامُ العلاَّمةُ الفقيهُ النبيهُ الفهَّامةُ، المتفنن في العلوم، حاملُ لواء المنثور والمنظوم[١].

وحلاَّه «ابنُ الطيب» بـ (علاَّمة العربية)[٢].

- «محمدُ بنُ عبدِ السلام بَنَّاني»[٣] المتوفى سنة ١١٦٣هـ عن ثمانين سنة. شيخُ المشايخ، مسندُ فاسٍ والمغربِ في وقته، العلامةُ، بلغَ الغايةَ في تحرير كلِّ ما يحتاج إليه[٤].

- «أبو عبدِ الله، محمدُ بنُ عبدِ الله الحوات» المتوفى سنة ١١٥٠هـ. كان من أعاجيبِ الزمانِ في الأدبِ والنوادر والمُلَح[٥].

- «أبو عبد الله، محمد العربي بن أحمد بُردلة، الفاسي» المتوفى سنة ١١٣٣هـ. الإمامُ الفقيهُ القاضي العادلُ، خاتمةُ العلماء المحققين الأفاضل[٦].

- «أبو عبد الله، محمد بن محمد، ميارة» المعروف بـ «ميارة الصغير» المتوفى سنة ١١٤٤هـ.

العالم النحرير، العمدة، المحقق، الشهير، له تحقيقٌ في العلوم العقلية، ودرايةٌ تامةٌ في العلوم النقلية[٧].

---

(١) «شجرة النور الزكية» (٣٣٥).

(٢) فيض نشر الانشراح» (١٠٩أ).

(٣) «سلك الدرر» (٤ : ٩١).

(٤) «فهرس الفهارس» (١ : ٢٢٤، ٢ : ١٠٧٠).

(٥) «فهرس الفهارس» (٢ : ١٠٧٠، ١٠٩٦) و«نشر المثاني» (٢ : ٢٥٣).

(٦) «شجرة النور الزكية (٣٣٢) و«فهرس الفهارس» (٢ : ١٠٦٩).

(٧) «سلك الدرر» (١ : ٩١) و«شجرة النور الزكية» (٣٣٥). و«فهرس الفهارس» (٢ : ١٠٧٠).

قال «الكتانيّ»: وروى بالمشرق عن «أبي طاهر الكورانيّ» و«الزرقانيّ» شارح «المواهب»، و«عبد الرؤوف البشبيشي» والسيد «عمر البار الباعلوي»، وغيرهم(١).

ومن غرائبِ شيوخه روايته عن عمته الشيخة التقية «زهرة بنت محمد» زوجة «أبي علي اليوسي» عن زوجها المذكور بأسانيده.

ومن أعلى رواياته روايتُه عن الشيخ «أبي سالم العياشي» بإجازته لأبيه وأولاده ومن سيولد له. صرّح بذلك «ابن الطيب» في الحديث المسلسل بالفاتحة من مسلسلاته قائلاً: أروي عن «أبي سالم» صاحب الرحلة في عموم إجازته للوالد وأولاده ومن يولد له(٢).

تلاميذه:

وصل «ابنُ الطيب» إلى مرتبةٍ عظيمة في العلم، وسعةِ الاطلاع، وشدةِ الحفظ، مع ما حباه اللهُ من تحقيق المسائل، وتحرير الفوائد، وتدقيق العبارة، بحيث لا يُشق له غبار، ولا تكدره الدِّلاءُ. شهد له بذلك العلماء، فألّف ودرَّس، ونَهَلَ من علمه المشارقةُ والمغاربةُ. ودَرَّسَ بالحرم النبويّ الشريف، وانتفعتْ به الطلبة.

رحل للروم من الطريق الشامي، ورجع منها على الطريق المصري، وأخذ عنه في الشام ومصر خلقٌ كثيرون، وحصل بينه وبينهم مباحثُ في فنونٍ من العلم(٣).

---

(١) «فهرس الفهارس» (٢: ١٠٧٠).
(٢) «فهرس الفهارس» (٢: ١٠٧١).
(٣) «سلك الدرر» (٤: ٩١).

وأذكر – إن شاء الله تعالى – بعضاً من تلامذَتِه[1] فيما يأتي:

– «أبو العباسِ، أحمدُ بنُ عبدِ العزيز، السجلماسي الهلالي» المتوفى سنة ١١٧٥هـ. العالم المتبحر في العلوم العقلية والنقلية، الفقيهُ المحدِّث الراوية. وقد أجازه «ابنُ الطيب»[2].

– «سليمانُ بنُ يحيى بنِ عمرَ الأهدل الزَّبيديُّ» المتوفى سنة ١١٩٧هـ. محدثُ الديار اليمنية، ومفتٍ في الجهات الزَّبِيدِيَّةِ، والمرجوعُ إليه. بارعٌ في العلوم العقلية والنقلية[3].

– «عبدُ الرحمن بنُ عبدِ الكريم، الأنصاريُّ» الحنفي المدني. المتوفى سنة ١١٩٥هـ، ودُفن بالبقيع. كان مؤرخَ المدينة في عصره، وإمامَ المسجد النبوي وخطيبَه.

أخذ عن جملة من العلماء، منهم «ابن الطيب»[4].

– «أبو محمدٍ، عبدُ الرحمنِ بنُ محمدٍ، الغلامُ، المدنيُّ» المتوفى سنة ١١٨٧ هـ، ودُفِنَ بالبقيع.

أخذ الحديثَ ومصطلحَه عن محدّثِ المدينة «ابن الطيب» ودرّس وخطب بالمسجد النبوي. وانتفعتْ به الطلبة، وأقبلوا عليه[5].

– «عبدُ القادر بنُ أحمدَ، الكَوْكبانيُّ» المتوفى سنة ١٢٠٧هـ.

---

(١) ذكرت تلاميذه مرتبين ترتيب ألف باء.

(٢) «شجرة النور الزكية» (ص: ٣٥٥) و«فهرس الفهارس». (٢: ١٠٩٩) و«الأعلام» (١: ١٥١).

(٣) «البدر الطالع» (١: ٢٦٧) و«فهرس الفهارس» (٢: ١٠٧١).

(٤) «سلك الدرر» (٢: ٣٠٣).

(٥) «سلك الدرر» (٢: ٣٢٦).

من علماء الزيدية باليمن، ولد بصنعاء وتوفي بها. وهو محدِّثٌ حافظٌ، ارتحل إلى مكة والمدينة، فأخذ عن علماء الحرمين نحو عامين، ثم عاد إلى «كوكبان»[١] ينشر العلم، ويفيد الطالبين[٢].

- «عبد القادر بن خليل، كدك زاده» الرومي الأصل، المدني الدار. ولد بالمدينة المنورة سنة ١١٤٠هـ، وبهـــا نشـــأ وطلب، وتوفي بنابلس سنة ١١٨٧هـ.

المحدِّثُ، الحافظُ، المسند، الرحالة. كان خطيب المسجد النبوي.

لازم «ابنَ الطيب» ملازمةً كلية، حتى صار معيداً لدروسه. وسمع أكثر كتب الحديث على «ابن الطيب» وعلى «محمد حياة السندي»[٣].

- «أبو محمد، عبدُ المجيدِ بنُ عليٍّ المنالي، الزبادي، الحسني، الإدريسي، الفاسي» المتوفى سنة ١١٦٣هـ.

الفقيهُ العلامةُ العَلَمُ ركنُ الشريعةِ، اللغويُّ[٤].

- «عليُّ بنُ محمدِ بن مرادٍ بن عليٍّ المراديُّ» المتوفى سنة ١١٨٤هـ . هو والد صاحب «سلك الدرر» مفتي الحنفية بدمشق. طلبَ العلم على جماعة، منهم «ابن الطيب»[٥].

---

(١) «كوكبان» حصن على جبل قريب من «صنعاء» فيه قصر كان رُصِّعَ داخلُه بالياقوت والجوهر، وخارجُه بالفضةِ والحجارةِ، فكان يلمع ذلك الياقوت والجوهر بالليل. «تاج العروس» (كوكب ١ :٤٥٨).

(٢) «البدر الطالع» (١ :٣٦٠ - ٣٦٨) و«الأعلام» (٤ : ٣٧).

(٣) «سلك الدرر» (٢ : ٥٦) و«فهرس الفهارس» (٢ : ٧٧٢).

(٤) «شجرة النور الزكية» (٣٥٣) و«الأعلام» (٤ : ١٤٩).

(٥) «سلك الدرر» (٣ : ٢١٩).

- «محمد سعيد بن محمد أمين سفر المدني» المتوفى سنة ١١٩٤هـ. خاتمةُ الحفاظِ الأعلامِ، جهْبَذُ أهلِ الروايةِ والإسنادِ. نزيلُ مكة، والمدرّسُ بحرمها. سَمِعَ على صهره «ابنِ الطيب»[١].

- «محمدُ بنُ عليٍّ بن إبراهيمَ، الزهري، الشرواني، المدني» المتوفى سنة ١١٧٩هـ بالمدينة. الفقيه الحنفي.

ولد بالمدينة، ونشأ بها وطلب العلم، وعُرِضَ عليه منصبُ إفتاءِ المدينةِ فلم يقبل، وكان معرِضاً عن دنياه، مقبِلاً بكليته على الله. أخذ الحديث على «ابن الطيب»[٢].

- «أبو الفيض، محمدُ بنُ محمدِ بنِ محمدِ بنِ عبدِ الرزاق، الحسيني، الزَّبيديُّ» الملقب بـ«مرتضى» المتوفَّى سنة ١٢٠٥هـ بمصر.

أصله من واسط (في العراق) ومولده بالهند في (بلجرام)[٣]، ومنشأه في زَبيد (باليمن)، رحل إلى الحجاز، وأقام بمصر.

كان نادرةَ الدنيا في عصره ومصره، وخاتمةَ الحفاظ المحدثين، وإماماً باللغة والحديث والرجال والأنساب، من كبار المصنِّفين.

قال عنه «ابنُ عبد السلام الناصريُّ» في رحلته: (الحافظ الجامع البارع المانع، أَلْفَيْتُهُ عديمَ النظيرِ في كمال الاطلاع على الأحاديث النبوية، وتراجم الرجال، وله مع ذلك كمالُ الاطلاع، والحفظُ للّغة والأنساب، وله اليد الطولى في التأليف، فهو والله سيوطيُّ زمانه..) اهـ باختصار[٤].

---

(١) «فهرس الفهارس» (٢: ٩٨٦) في حرف السين (سفر) و«الأعلام» (٦: ١٤٠).

(٢) «سلك الدرر» (٢: ٣٠٣).

(٣) قصبة (أي: عاصمة) على خمسة فراسخ من قنوج، وراء نهر جنج بالهند. «فهرس الفهارس» (١: ٥٢٧).

(٤) لمرتضى الزبيدي ترجمة حافلة في «فهرس الفهارس» (١: ٥٢٦–٥٤٣). و«الأعلام» (٧: ٧٠).

وقد ذكر «مرتضى الزبيدي» أخذه واستفادته وتلمذه على «ابن الطيب». فمن ذلك قولُهُ: (وأخبرنا شيخُنا المحدّثُ الأصوليُّ اللغويُّ نادرةُ العصر، أبو عبد الله، محمد بن محمد بن محمد بن موسى الشركَي، الفاسي، نزيلُ طيبة، طابَ ثَراه، فيما قُرِئَ عليه في مواضع منه، وأنا أسمع، ومناولة للكلِّ، سنة ١١٦٤هـ)[١].

وفي مقدمة «تاج العروس»[٢] عدَّد «مرتضى» المصنفاتِ التي كتبتْ على «القاموس» ثم قال: (مِنْ أجمع ما كُتِبَ عليه مما سمعتُ ورأيت شرحُ شيخنا الإمامِ اللغويِّ، أبي عبد الله، محمدِ بنِ الطيِّبِ بنِ محمدٍ الفاسيِّ، المُتَوَلَّد بفاس سنة ١١١٠هـ، والمتوفَّى بالمدينة سنة ١١٧٠هـ، وهو عُمدتي في هذا الفن، والمُقَلِّد جيدي العاطِل بحُلِيّ تقريره المستحسن) اهـ. وإذا قال في «تاج العروس»: «شيخنا» فإنه يعني بذلك «ابنَ الطيِّب».

- «أبو البركات، زين الدين، مصطفى بن محمد بن رحمة الله بن عبد المحسن، الأيوبي، الأنصاري» الشهير بـ«الرحمتي الدمشقي». ولد بدمشق سنة ١١٣٥هـ، وهاجر إلى المدينة سنة ١١٨٧هـ، وتوفي سنة ١٢٠٥هـ بمكة.

اختصر «شفاء القاضي عياض» اختصاراً جليلاً، وشَرَحَهُ بشرح لم تكتحل عينُ الزمان بمثله تحريراً وتحبيراً.

يروي عن شيوخٍ كثيرين، منهم «الشمسُ محمدُ بنُ الطيِّبِ المغربي[٣]».

---

(١) «تاج العروس» (١: ١٥).

(٢) (١: ٣) و«البلغة في أصول اللغة» (٤٥١).

(٣) «فهرس الفهارس» (١: ٤٢٤) و«الأعلام» (٧: ٢٤١).

مؤلفات ابن الطيب:

- «إرسال الأسانيد وإيصال المصنفات والمسانيد»[1] وهو الفهرس الصغير.

- «الأزهار الندية» في التاريخ[2].

- «الاستمساك بأوثق عروة في الأحكام المتعلقة بالقهوة»[3].

- «إسفار اللِّثام عن مُحَيَّا شواهد ابن هشام»[4].

- «أسهل المقاصد بحلية المشايخ ورفع الأسانيد الواقعة في مرويات شيخنا الإمام الوالد»[5] جعلها فِهْرِسةً لوالده في مقدار عشر كراريس.

- «إضاءة الراموس وإضافة الناموس على إضاءة القاموس». هو شرح على «القاموس المحيط» لمحمد بن يعقوب الفيروزابادي - ٨١٧هـ. منه نسخ خطية في **دار الكتب المصرية** برقم / ٥٠٠ / لغة في ثلاثة مجلدات، ويسقط من الجزء الثاني اللوحات الآتية ١٧٦-١٨٣.

وفي **معهد المخطوطات** بالجامعة العربية نسخة مصورة من المغرب في أربعة أجزاء، ورقمها في المعهد ١٦-١٩. وفي خزانة راغب باشا بالآستانة نسخة. وفي مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى مصورة عن المكتبة الأزهرية برقم ٩٩ / ٨٧٤١. وفي نسخة أخرى مصورة عن مكتبة الخزانة العامة بالرباط برقم ٢٦٢ ي.

---

(١) «فهرس الفهارس» (١: ١٧٨، ٢: ١٠٧٠).

(٢) «هدية العارفين» (٢: ٣٣١).

(٣) «فهرس الفهارس» (٢: ١٠٧٠) و«الرحلة الحجازية» ٥٧.

(٤) «فيض نشر الانشراح» (٥٥ ب).

(٥) «فهرس الفهارس» (١:١٨٢).

طبع منه (شرح مقدمة القاموس) ت عبد السلام الفاسي، ود. التهامي الراجي الهاشمي – بجزأين. ط فضالة المحمدية. المغرب ١٤٠٣هـ.

– « الأفق المشرق بتراجم من لقيناه بالمشرق »[١].

– « إقامة البرهان على أنَّ الأفعال الناقصة إنما تدل على الزمان »[٢].

– « إقرار العين في قرار الأثر بعد ذهاب العين »[٣].

وهو الفهرس الكبير. واسمه في « تاج العروس » (٣ : ٦) (ببَقاء) مكان (في قرار).

– « الأنيس المطرب فيمن لقيته من أدباء المغرب »[٤].

– « تمهيد الدلائل وتلخيص الأوائل »[٥].

– « حاشية التسهيل »[٦].

– « حاشية الدرّة »[٧].

أي: « درة الغواص » للحريريّ.

– « حاشية ديوان امرئ القيس »[٨].

---

(١) « فهرس الفهارس » (٢ : ١٠٧٠).

(٢) « فيض نشر الانشراح » (١٠٩ أ).

(٣) « فيض نشر الانشراح » (٥١ ب، ٥٧ب)، ومقدمة « إضاءة الراموس » (١ :٨١) المطبوع، و« فهرس الفهارس » (١ : ١٩٢).

(٤) مقدمة « إضاءة الراموس » (١ : ٢٧٤) ط و« فهرس الفهارس » (١ :٢٠٩، ٢ :١٠٧٠).

(٥) « هدية العارفين » (٢ : ٣٣١).

(٦) مقدمة « إضاءة الراموس » (١ : ٣٠٥) ط.

(٧) « فيض نشر الانشراح » (٥٣ أ) و« شرح كفاية المتحفظ » ١٥٨، ٤٤٣.

(٨) « فيض نشر الانشراح » (٥٥ ب) و« شرح كفاية المتحفظ » ٣١٢.

- « حاشية ديوان زهير بن أبي سلمى »[1].

- « حاشية ديوان التوضيح »[2].

- « حاشية شرح عقود الجُمان »[3].

- « حاشية شرح القواعد »[4].

- « حاشية المختصر السعدي »[5].

هو سعد الدين التفتازاني، له على « التلخيص » للقزويني شرحان: المطوّل، والمختصر.

- « حاشية على المطوّل »[6].

- « حاشية المغني »[7].

- « حواشي إرشاد الساري »[8].

« إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري » لشهاب الدين أحمد بن محمد القَسْطَلاَني - ٩٢٣هـ.

- « حواشي التوضيح »[9].

---

(١) « فيض نشر الانشراح » (٨٠ ب).

(٢) « فيض نشر الانشراح » (٢٤ ب، ٥٥ب)، و« شرح كفاية المتحفظ » ٦٦.

(٣) « فيض نشر الانشراح » (٥٥ب)، و« شرح كفاية المتحفظ » ١٠٣.

(٤) « شرح كفاية المتحفظ » ١٦٦.

(٥) « فيض نشر الانشراح » (٨ أ، ٥٢ ب).

(٦) « سلك الدرر » (٤ : ٩١).

(٧) « النبوغ المغربي » (١ : ٣٠٤).

(٨) « فيض نشر الانشراح » ٤ أ. و« مقدمة إضاءة الراموس » (١ : ٢٢٢) و« فهرس الفهارس » (٢ : ٩٦٨).

(٩) « مقدمة إضاءة الراموس » (١ : ٢٩، ٢٩٤، ٣٠٥).

لابن الطيب حاشية على « التصريح » للشيخ خالد.

– « حواشي الجلالين »[1].

– « حواشي الروض المسلوف »[2].

– « الحواشي السعدية »[3].

– « الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف » للفيروزابادي.

– « حواشي شرح ابن الناظم على اللامية »[4].

لبدر الدين بن ابن مالك، شرح على « لامية الأفعال » لوالده.

– « حواشي شفاء الغليل »[5].

و « شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل » للخفاجي.

– « حواشي الشمائل »[6].

– « حواشي القاضي زكريا على الخزرجية »[7].

القصيدة الخزرجية في العروض قصيدة مقصورة من بحر الطويل، وتسمى بـ « الرامزة »، وهي لعبد الله بن محمد الخزرجي الأندلسي – ٥٤٩ هـ. لها

---

(١) « فيض نشر الانشراح » (٣٤ ب)، و« شرح كفاية المتحفظ » ٤٨٠.

(٢) « إضاءة الراموس » مادة (بسر).

(٣) « فيض نشر الانشراح » (١٨ أ).

(٤) « فيض نشر الانشراح » (٧ أ) و« شرح كفاية المتحفظ » ١٦٤، و« مقدمة إضاءة الراموس » (١ : ٢١٨).

(٥) « فيض نشر الانشراح » (٢٣ ب).

(٦) « فهرس الفهارس » (٢ : ١٠٧٠).

(٧) « فيض نشر الانشراح » (٧ أ، ٥٩ أ).

« شـرح القـاضي زكـريا الأنصـاري » المسـمَّى بـ « فـتح ربّ البـرية في شـرح القصيدة الخزرجية ».

- « حواشي المحلّي »[١].

وهي حاشية على شرح الألفية، للحسن بن قاسم، المعروف بابن أم قاسم المرادي - ٧٤٩هـ.

- « حواشي المكودي »[٢].

- « ديوان شعر »[٣].

- « رحلة جمع فيها مسلسلاته ومشهوداته »[٤].

- « الرحلة الحجازية »[٥] الأولى والثانية.

- « رسالة في هلمَّ جَرًّا »[٦].

استـدرك « ابن الطيب » على « المجد » في « شـرح القـامـوس » « هلمَّ جـرّاً » وعرض وجوه إعرابها برسالة مستقلة.

- « سمط الفرائد فيما يتعلق بالبسملة والصلاة من الفوائد »[٧].

- « شرح التلخيص »[٨].

---

(١) « فيض نشر الانشراح » (٨ ب، ١٨ أ).

(٢) « فيض نشر الانشراح » (٣٥ ب) و« شرح كفاية المتحفظ » ٣٨٥.

(٣) « شرح القاموس » (مادة عقرب).

(٤) « هدية العارفين » (٢ : ٣٣١).

(٥) « فهرس الفهارس » (٢ : ١٠٧٠) ليبزغ ٧٤٦.

(٦) « شرح القاموس » (مادة جرّ).

(٧) « إضاءة الراموس » (١ : ٨٢) و« شرح كفاية المتحفظ » ٣٦.

(٨) « إضاءة الراموس » (١ : ٢٩٤).

- «شرح حزب النووي»[1].

ألفه في المدينة المنورة، ووافق الفراغ منه تحت المنارة السليمانية من المسجد الشريف عام ١١٥٢هـ.

منه نسخة مخطوطة في حلب بالمدرسة الأحمدية، برقم ٢٩١، وآلت إلى مكتبة الأسد بدمشق.

طبع بتحقيق بسام عبد الوهاب الجابي. دار الإمام مسلم، لبنان ١٤٠٨هـ معتمداً على نسخة حلب فقط.

- «شرح دواوين الشعراء الستة»[2].

- «شرح سيرة ابن الجزري»[3].

هو شرح لكتاب «ذات الشفاء في سيرة النبي والخلفاء» لشمس الدين محمد بن محمد، المعروف بـ «ابن الجزري» - ٨٣٣هـ.

- «شرح سيرة ابن فارس»[4].

شرح لرسالة «أوجز السِّيَر إلى خير البشر» وهي مطبوعة في ثماني صفحات.

- «شرح شواهد البيضاوي»[5].

- «شرح شواهد التلخيص»[6].

---

(١) «فيض نشر الانشراح» (٢٨ أ).

(٢) «شرح القاموس» (أو)، و«النبوغ المغربي» (١: ٢٩١).

(٣) «فيض نشر الانشراح» (٥٣ أ)، و«إضاءة الراموس» (١: ١٤٢).

(٤) «إضاءة الراموس» (١: ١٤٢) ط.

(٥) «فيض نشر الانشراح» (٤٣ أ) و«إضاءة الراموس» (١: ٢٩٤).

(٦) «إضاءة الراموس» (٢: ٩٩) و«شرح كفاية المتحفظ» (٢٣٤).

تناول فيه «ابن الطيب» شواهد «التلخيص» للقزويني، وسماه «تلخيص التلخيص من شواهد التلخيص».

- «شرح شواهد التوضيح»[١].

- «شرح شواهد الصحاح»[٢].

- «شرح شواهد الكشاف»[٣].

- «شرح القصيدة المُضَرِيَّة في الصلاة على خير البرية»[٤]. هو شرح لقصيدة المضرية.

- «شرح الكافية الكبرى»[٥].

هي «الكافية الشافية» في النحو والصرف لابن مالك.

- «شرح كفاية المتحفظ» المسمى بـ«تحرير الرواية في تقرير الكفاية». و«كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ» لأبي إسحاق إبراهيم بن إسماعيل الأُطْرَابُلُسيّ. المعروف بـ«ابن الأجدابي».

منه نسخة في دار الكتب المصرية برقم [١٤ لغة ش] ونسخة أخرى برقم [٥٠١٠]. وطبع في دار العلوم ١٤٠٣هـ الرياض ت د. علي البواب.

- «شرح لامية ابن مالك»[٦].

---

(١) «فيض نشر الانشراح» ٢٤ ب، ٥٥ب و«شرح كفاية المتحفظ» (ص: ٣٨٥).

(٢) «شرح القاموس» (كذب).

(٣) «إضاءة الراموس» (١: ٢٩٤) ط، و«سلك الدرر» (٤: ٩١). و«هدية العارفين» (٢: ٣٣١).

(٤) «إضاءة الراموس» (١: ١٣١) و«شرح كفاية المتحفظ» (٤٦).

(٥) «فيض نشر الانشراح» ٢٧ أ، ١٠١ ب و«إضاءة الراموس» (١: ٢٩، ٢٠٥) و«شرح كفاية المتحفظ» (٣٨) و«سلك الدرر» (٤: ٩١) و«هدية العارفين» (٢: ٣٣١).

(٦) «إضاءة الراموس» (٢: ٥٣).

- « شرح نظم الفصيح »[1].

« الفصيح » لأبي العباس، أحمد بن يحيى، المشهور بـ « ثعلب » - ٢٩١هـ. ونظم الفصيح لمالك بن المرحل.

منه نسخة في دار الكتب المصرية برقم [١٧٩ لغة] الجزء الأول، ونسخة كاملة برقم [١٥ لغة ش].

- « ضوء القابوس في زوائد الصحاح على القاموس »[2].

- « الفنون الأدبية »[3].

- « فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح »[4].

- « المُسْفِر عن خبايا المُزْهِر »[5].

وهو شرح على المزهر للسيوطي.

- « مسلسلات ابن الطيب الشركَي »[6].

تنوف على ثلاث مئة حديث مسلسلة.

- « المفروض من علمي القوافي والعروض »[7].

---

(١) « فيض نشر الانشراح » (١٥ ب، ٦٩أ) و« سلك الدرر » (٤ : ٩١). و« هدية العارفين » (٢ : ٣٣١).

(٢) « إضاءة الراموس » (٢ : ٢٤).

(٣) « فيض نشر الانشراح » (٦٤ أ).

(٤) وهذه الدراسة معقودة له.

(٥) « فيض نشر الانشراح » (٦ ب) و« إضاءة الراموس » (١ : ٢٣٠) ط و« شرح كفاية المتحفظ » (٨٣).

(٦) « فهرس الفهارس » (٢ : ٦٦١، ١٠٧٠).

(٧) « فيض نشر الانشراح » (٧ أ، ٥٩ أ).

- «الموارد السَّلْسَلَة من عيون الأسانيد المسلسلة»[1].

قال عنه الحافظ «الشوكاني» في ثَبَتِهِ:

(جمع فيه أحاديث لا توجد في غيره مسلسلة، وتكلم بعد كلّ حديثٍ على إسناده، ومن أخرجه من المصنفين).

- «موطئة الفصيح لموطأة الفصيح».

وهو شرح على نظم الإمام «أبي الحكم مالك بن عبد الرحمن الأنصاري» لفصيح «أحمد بن يحيى» المعروف بـ «ثعلب».

منه نسخة في دار الكتب المصرية، برقم [٥٠١٠ هـ] الموجود النصف الأول منه ينتهي إلى أول باب المفتوح من الأسماء.

ومنه نسخة بالمكتبة الملكية بالرباط، برقم [١٥٦٣].

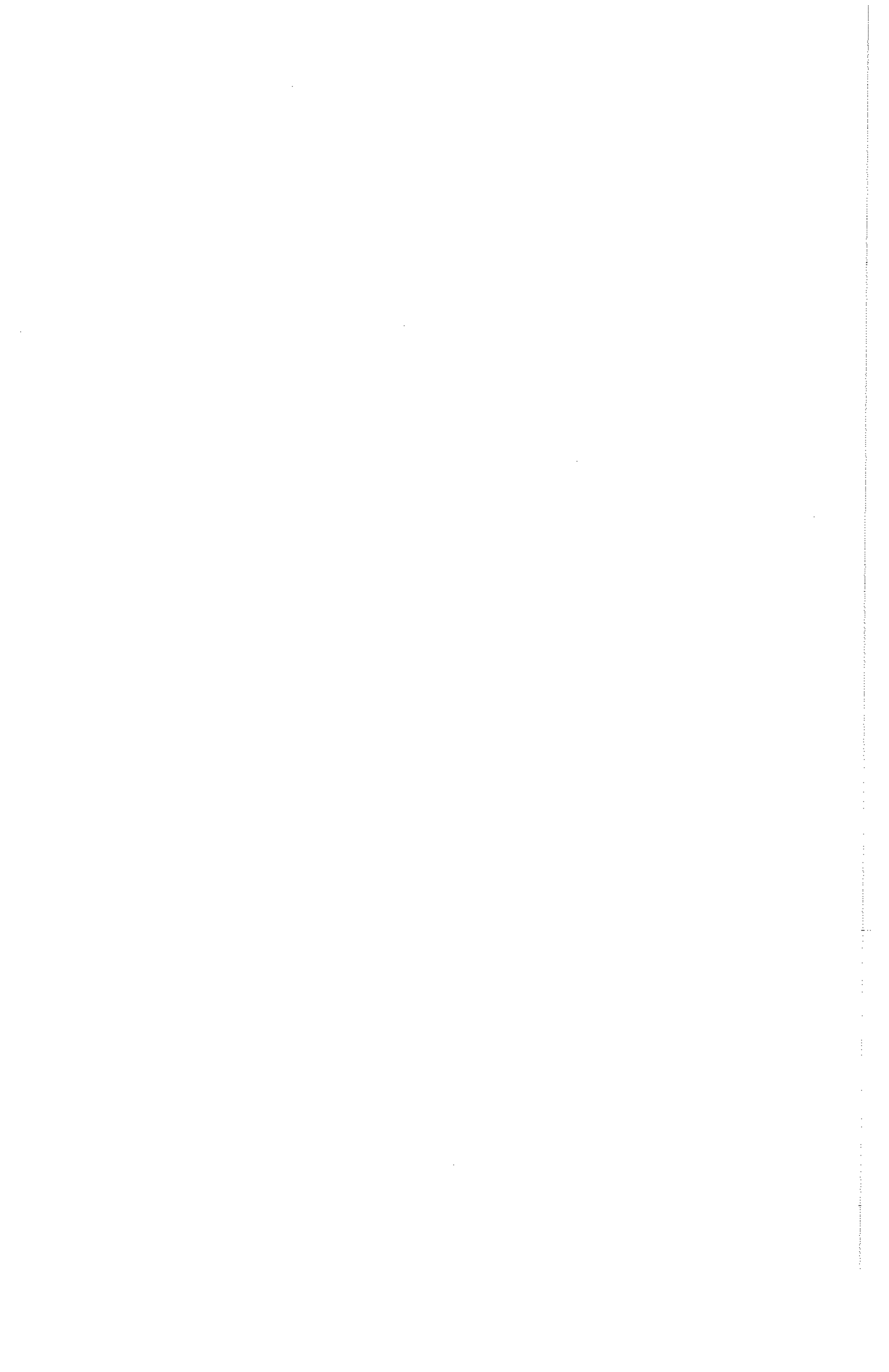
وفاته:

كانت وفاته بالمدينة المنورة سنة ١١٧٠ هـ. ودُفن عند قبر السيدة حليمة رضي الله عنها، ورحمه الله وإيانا[2].

* * *

(١) «فهرس الفهارس» (٢: ٦٠٦).

(٢) «سلك الدرر» (٤: ٩٤).



السيوطيّ (*)

٨٤٩ - ٩١١ هـ

اسمه ونسبه:

هو «أبو الفضل، جلالُ الدين، عبدُ الرحمنِ بنُ الكمالِ أبي بكرِ بن محمدِ ابنِ سابقٍ، الخُضَيْرِيُّ، الأسيوطيُّ، الشافعيُّ».

دراسته وشيوخه:

حَفظَ القرآنَ الكريم وهو دون ثماني سنين، وألفيةَ ابن مالك، والعمدةَ، ومنهاجَ الفقه في الأصول قبل البلوغ.

وقال «السيوطيُّ» متحدثاً عن نفسه: إنه يحفظ مئتي ألف حديث.

والعلماءُ مثلُه، مُصَدَّقون فيما يقولون عن أنفسهم.

ولما عَرَضَ على «العزّ الكناني» مَحَافِيظَهُ كناه بـ «أبي الفضل».

وقد كان عددُ شيوخه أكثرَ من / ١٥٠ / شيخاً.

منهم: التقي الشُّمُنِّي، والعلم صالح البُلقيني، ومحيي الدين الكافيجي، وابن قُطْلُوبُغا، والشمس السيرامي، والشمس المرزباني، والجلال المَحَلِّي..

(*) انظر ترجمته في «فهرس الفهارس والأثبات» (٢: ١٠١٠ - ١٠٢٢).

ثناء العلماء عليه:

هو الإمامُ فخرُ المتأخرين، عَلَمُ أعلامِ الدين، خاتمةُ الحفّاظ.

كان نادرةً من نوادر الإسلام في القرون الأخيرة حفظاً واطِّلاعاً، ومشاركةً، وكثرةَ تأليفٍ.

قال عنه «ابنُ العماد الحنبليُّ»[1]:

(كان أعلمَ أهلِ زمانه بعلم الحديث وفنونه: رجالاً، وغريباً، ومتناً، وسنداً، واستنباطاً للأحكام منه).

مؤلفاته:

ومؤلفاتُه تربو على تسعِ مئةِ مؤلَّفٍ، منها الكتابُ الكبيرُ، ومنها الرسالةُ الصغيرة[2].

صنَّف في التفسيرِ، والحديثِ، والقراءاتِ، والمصطلحِ، والفقهِ، والنحوِ، والأصولِ، والبلاغةِ، والتاريخِ، والأدبِ، وغيرِ ذلك من نفائسِ العلوم.

ومؤلفاتُه التي بين أيدينا شاهدةٌ بعُلُوِّ قدرِه، وسموِّ منزلتِه، واتساعِ معرفته، وجليلِ علمِه، وصفاءِ تفكيرِه، وأصبح في سعة اطلاعه مضرَبَ المَثَل.

وأَقْتَصِرُ على ذكر أهم كتبه النحوية واللغوية والتاريخية:

(١) «الأشباه والنظائر» في النحو.

(٢) «الاقتراح في أصول النحو وجدله».

---

(١) «شذرات الذهب» (٨: ٥٣).

(٢) جمع الأستاذان أحمد الخازندار، ومحمد إبراهيم الشيباني مصنفاته في كتاب باسم «دليل مخطوطات السيوطي وأماكن وجودها».

(٣) « بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة » .

(٤) « عقود الزَبَرْجَد على مسند الإمام أحمد » .

(٥) « الفريدة » ألفية في النحو والصرف .

(٦) « المزهر في علوم اللغة وأنواعها » .

(٧) « همع الهوامع في شرح جمع الجوامع » .

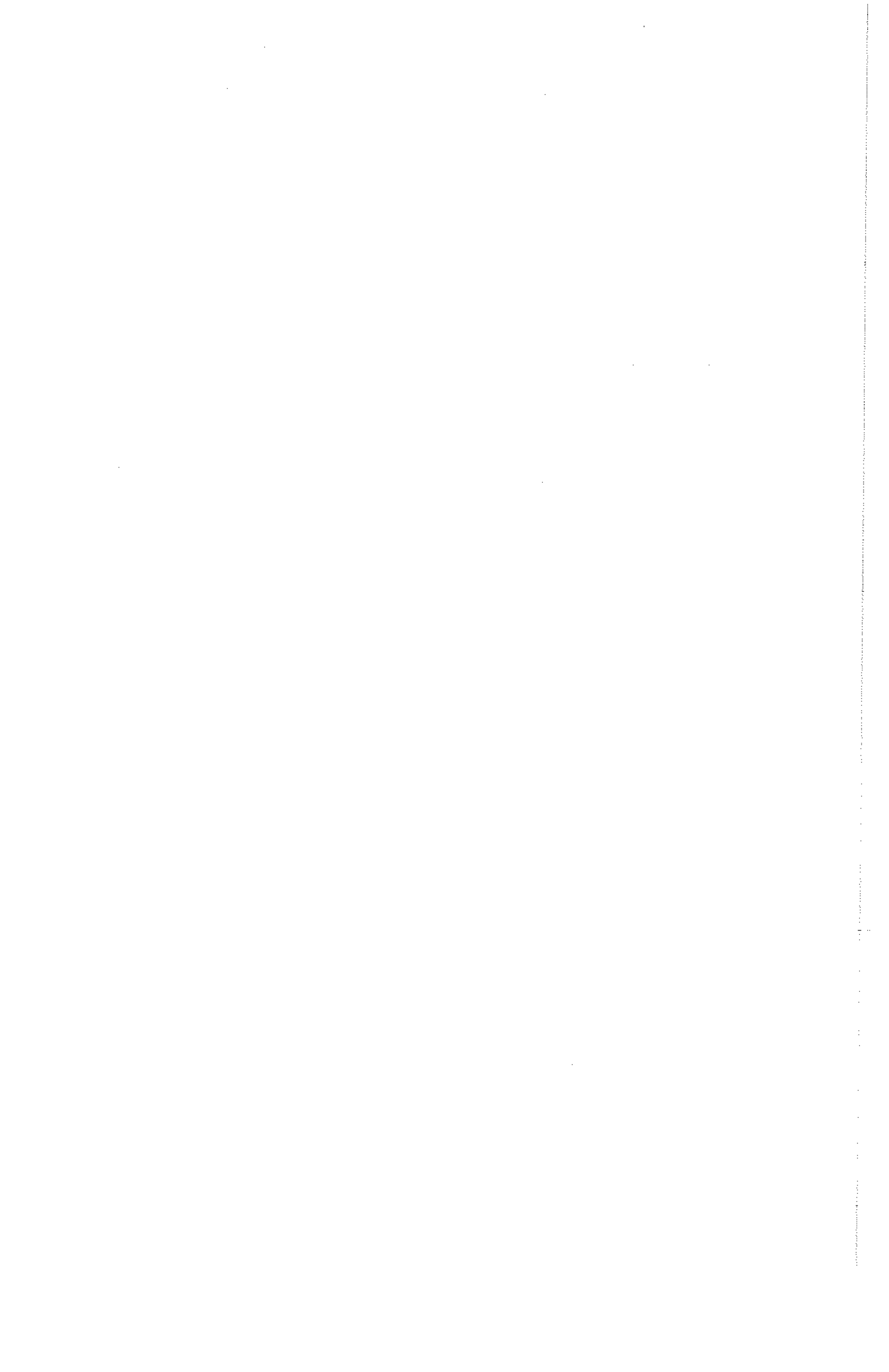
وفاته :

كانت وفاته سحرَ ليلة الجمعة تاسعَ عشرَ من شهر جُمَادَى الأولى من سنة ٩١١ هـ .

والمحقِّقون على أنه لم يُعْقِب، فالمنسوبون إليه في « أسيوط » ليسوا من ذريته(١) .

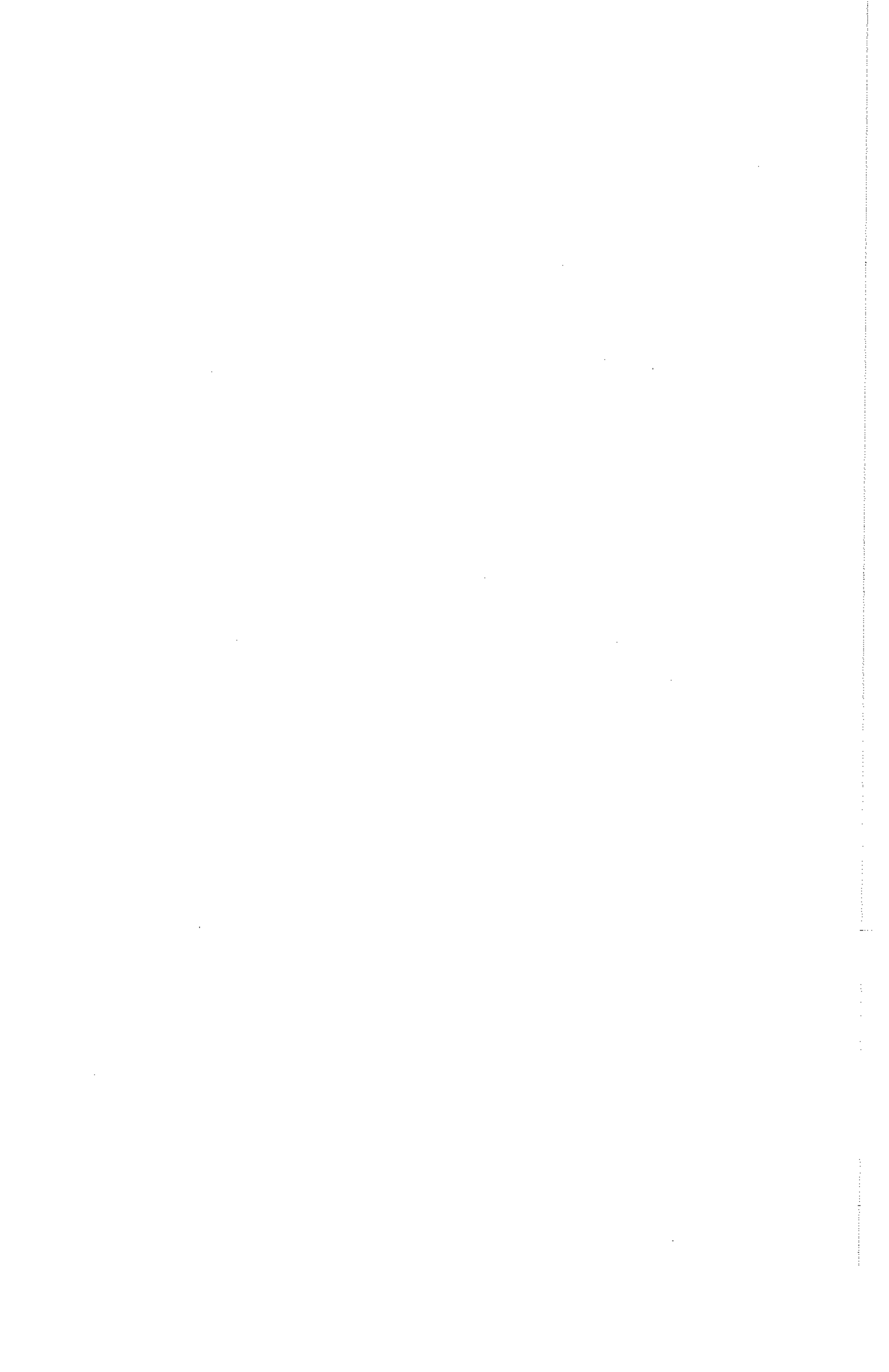
* * *

(١) لم أتوسّع في ترجمة الإمام « السيوطي » رحمه الله؛ لأنني ذكرت ترجمته بين يدَي تحقيقي لكتابه « الاقتراح في أصول النحو وجدله »، فلا داعي للتكرار.



الباب الثاني

منهج ابن الطيب في كتابه الفيض



الاستشهاد بالقرآن الكريم

عند "ابن الطيب"

لا جدالَ في جواز الاستشهاد بالقرآن الكريم، متواترِه، وشاذِّه.

● قال « ابنُ الطيب »[١]: (الاستدلالُ بالقرآن، والأشعار العربية أمرٌ مجمعٌ عليه لا نزاعَ فيه).

● وقال أيضاً[٢]: (والشاذُّ من القراءاتِ، والثابتُ من الحديثِ تثبتُ به اللغةُ).

● وقال أيضاً[٣] – في الردّ على من أنكر بعضَ القراءات المتواترة وغيرها – : (إنَّ هؤلاء القراءَ ليسَ لهم في القراءاتِ المذكورةِ آراءٌ يُنْسَبُونَ بها إلى الخطأ واللحن، وإنَّما هم نَقَلَةٌ لما رَوَوْهُ بالتواتر، وقد تقرر أن القراءةَ سنةٌ متبعةٌ، والمعتبرُ فيها التلقي عن الأئمة، لا اعتماد الرأي. كما قَرَّرُوهُ، فالاعتراضُ عليهم وتلحينُهم مما لا معنى له، كما نبَّه عليه غيرُ واحدٍ. والله أعلم).

● ثم قال: (والدليلُ على جوازه – أي: الذي عابوه واعترضوه – جوازُه وارتكابُه في العربية؛ لأن القرآن حاكمٌ عليها، وإن خالفَ القواعدَ العربيةَ؛ لأنَّ

---

(١) « الفيض » (٤٩ ب).

(٢) « الفيض » (٨١ أ).

(٣) « الفيض » (٣٥ ب).

غايةَ ما فيه أن يكون شاذاً، والشذوذُ لا ينافي الفصاحةَ، كما قاله «أبو علي» وغيرُه، وشيَّد أركانَه «ابنُ جني» في «الخصائص». والله أعلم).

● ثم بعد أن ذكر قراءة «حمزة» بجر «الأرحامِ» من قوله تعالى: ﴿تساءلون به والأرحامِ﴾ (النساء: ١) وعَرَضَ لرأي الكوفيين والبصريين في تخريجها قال[1]: (وقد زلَّتْ هنا قدمُ الإمامِ «ابنِ عطية» قال: تُرَدُّ هذه القراءةُ عندي لوجهين...).

كما ذكر قراءةَ النصب وأنها متواترةٌ، وقراءةَ الرفع وأنها شاذةٌ.

● ثم بعد أن بسط القولَ في قراءة «ابن عامر»: ﴿قَتْلُ أولادَهُمْ شركائِهم﴾ (الأنعام: ١٣٧) بنصب «أولاد» وجَرِّ «شركائِهم» والفصل بـ«أولاد» بين المصدر المضاف وفاعله قال[2]: (والعَجَبُ من ضَعَفَةِ النحاة كيف يتجرؤون على ردِّ القراءة المتواترةِ المشهورةِ بمجرد الأمور الأغلبية في الكَلِمِ العربيةِ، ولا يستصعبون ردَّ المتواتر من القرآن).

● ونرى «ابنَ الطيب» يحتجُّ بالقراءات المتواترة كثيراً، أذكر على سبيل المثال عدةَ نصوصٍ من كتابه:

- قال[3]: (إن المضارع الواقع بعد الفاء ينصب في جواب الترجي لورود ذلك في الكلام الفصيح، ويؤيدُه قولُه تعالى: ﴿لعلِّي أبلُغُ الأسبابَ. أسبابَ السماواتِ فَأَطَّلِعَ﴾ (غافر: ٣٦، ٣٧) في قراءة من نصب. وهو كثير).

- قال السيوطي: (في معناهما المعروف).

---

(١) «الفيض» (٣٥ ب).

(٢) «الفيض» (٣٦ أ).

(٣) «الفيض» (٢٣ أ).

قال «ابن الطيب»[١]: (أفرده مع أنه مثنى؛ لإضافته للمثنى، وهو أحد الأوجه فيه. وأَعْلَى منه جَمْعُ المضاف، نحو: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكما﴾ (التحريم: ٤). وأضعفُ الثلاثة تثنيتُهما. كما قال «ابن عصفور» وغيره).

– قال «ابن الطيب»[٢]: (علّة حَمْل على المعنى. هو الذي يعبِّر عنه النحاة بالعطف على المعنى، والعطف على المحل، نحو قوله تعالى: ﴿فأصَّدَّقَ وأكُنْ﴾ (المنافقون: ١٠) فجزم «أكُنْ» على فرض سقوط الفاء).

– قال «ابن الطيب»[٣]: (قوله: «وعلَّة مشاكلة» أي: لفظية، وهو المعروف بالازدواج والتناسب، كتنوين غير المنصرف؛ لمجاورته للمنصرف في نحو: ﴿سلاسلاً وأغلالاً﴾ (الإنسان: ٤). إلى غير ذلك.

● كما نراه يحتج بالقراءات الشاذة، أذكر على سبيل ا لمثال عدةَ نصوص من كتابه:

– أورد «ابن الطيب»[٤] قراءة ﴿الحمدِ لِله﴾ بكسر الدال. وقراءة ﴿إِمِّ الكتاب﴾ (الزخرف: ٤) بكسر الهمزة.

– استشهد «ابن الطيب»[٥] على الفحفحة في لغة هذيل – وهي جعل الحاء عيناً – بقراءة «ابن مسعود»: ﴿عتّى حين﴾ (يوسف: ٣٥).

– قال «ابن الطيب»[٦]: (الحِبُك، هو مثال مهمل، والمراد ما نُقِلَ أنه قيل فيه: «حِبُك» بكسر الحاء وضم الباء. وهذا بناءٌ مهمل لا وجود له، إلاَّ أنهم

---

(١) «الفيض» (٧٢أ).
(٢) «الفيض» (٩٠ أ).
(٣) «الفيض» (٩٠ أ).
(٤) «الفيض» (٩١ ب).
(٥) «الفيض» (١١٦ ب).
(٦) «الفيض» (٦٤ أ).

وَجَّهُوهُ بأنه من تداخل اللغتين، وهما ضمُّ أَوَّلَيْه وكسرُهما، فدخل ضم الثاني في لغة كسر الأول في الأخرى. **وهذا في غاية القبح والبعد، وإن رَوَوْهُ ونقلوه.**

والمراد من «الحبك» الطرائق التي فيها، الواحد: حِبَاك، ككِتاب وكُتُب، وبكسرتين في غاية الشذوذ).

أقول: قولُ «ابنِ الطيب» عن قراءة «الحِبُك»: (وهذا في غاية القبح والبعد، وإن رَوَوْهُ ونقلوه)، وقوله عن قراءة «الحِبِك»: (في غاية الشذوذ) زلَّة، لا ينبغي أن يصدر مِنْ مثله، وهو الذي يَحتج بالقراءات: متواترها وشاذِّها، وهو مَنْ هو في الإمامة والفضل، وثُقُوب الفهم.

وقد رُويتا عن «أبي مالك الغِفاري» كما في «المحتسب» (٢ : ٢٨٦). و«أبو مالك» اسمه «غزوان»، وهو تابعي، كما في «الإصابة» (٧ : ٤٠٠).

وكان عليه أن يقول: حُكي في الشواذ، ولا يُقاس عليه.

وأُورد قولَه بهذه المناسبة.

قال «ابن الطيب»[١]: (يُقَدَّمُ الكلامُ المسموعُ من العرب على القياس، كـ «استحوذ»، المخالف لقياس بابه، وهو «استحاذ»، قُدِّم على قياس ما سُمِعَ منهم مما يُخَالف ذلك، غير أنه لا يُقاس عليه، فلا يقال في «استقام»: استقوم، ونحو ذلك قصراً للرخصة على محلِّها).

* * *

---

(١) «الفيض» (٨ ب).

الاستشهاد «بالحديث النبوي»
عند «ابن الطيب»

ذهب « ابنُ الطيب » إلى الاحتجاج بالحديث الشريف في النحو سواء روي باللفظ أم بالمعنى . وقال : وهذا الذي ينبغي التعويلُ عليه والمصير إليه .

وقال في « تحرير الرواية » (ص : ١٠١) : (ما رأيتُ أحداً من الأشياخ المحققين إلاَّ وهو يَسْتَدِلُّ بالأحاديث على القواعد النحوية ، والألفاظ اللغوية ، ويستنبطون من الأحاديث النبوية الأحكامَ النحوية والصرفية واللغوية ، وغيرَ ذلك من أنواع العلوم اللسانية ، كما يستخرجون منها الأحكامَ الشرعية) .

وقال[١] : (لا نعلم أحداً من علماء العربية خالفَ العلماءَ في الاحتجاج بالحديث الشريف إلاَّ ما أبداه الشيخ « أبو حيان » و « أبو الحسن بنُ الضائع » ، وتَابَعَهُمَا على ذلك « الجلالُ السيوطيُّ » ....) .

ثم ناقش آراءهم ، وفَنَّدَ شُبَهَهُمْ ، ونقضها لَبِنَةً لَبِنَةً ، وأوضح ما يُؤخذ عليها . ثم بيَّن الصوابَ مؤيداً له بالدليل القاطع ، والبرهان الساطع .

---

(١) في « الفيض » (٣٨ ب) .

الشُّبَهُ التي تعلق بها المانعون والرَّدُّ عليها:

تعلَّقَ المانعون من الاحتجاج بالحديث بشبهتين أصليتين، وهما:

(١) الرواية بالمعنى.

(٢) رواية الأعاجم والمولَّدين.

أما الشُّبَهُ الفرعيةُ فتذكر في ثنايا البحث، ويُجاب عنها، ويردُّ عليها.

الشبهة الأولى – الرواية بالمعنى:

حجةُ «ابنِ الضائع» و«أبي حيّان» في المنع أنَّ الرواةَ جوّزوا الرواية بالمعنى[١].

قال «ابن الطيب»[٢]:

(حاصلُ هذا الدليلِ أنَّ المحدِّثين جوزوا الروايةَ بالمعنى، فاحْتُمِلَ نَقْلُ المعاني دون الألفاظ، وسقَطَ الاستدلالُ لهذا الاحتمال).

أما الرواية بالمعنى فالخلاف فيها مشهور، وكما أجازه قومٌ مَنَعَهُ آخرون، بل ذهب إلى المنعِ كثيرٌ من المُحَدِّثينَ والفقهاءِ والأصوليين من المالكية والشافعية وغيرهم.

قال «القرطبيُّ»: إن المنعَ هو الصحيح من مذهب إمام دار الهجرة «مالك ابن أنس» – رضي الله عنه – الذي هو إمام أئمة الحديث، وشيخُ صنعته، ومُقَلَّدُ كُلٌّ من «ابن مالك» و«أبي حيان».

---

(١) كما في «الاقتراح» (١٥٨، ١٦٠).

(٢) في «الفيض» (٤٠ ب، ٤١ أ).

ثم إنَّ بعض الأئمة شدَّد في الرواية بالمعنى غاية التشديد، فمنع تقديمَ كلمة على أخرى، وحرفاً على آخر. كما في «الكفاية» لـ «الخطيب البغدادي».

وذهب بعضُ الأئمة إلى أنه لا تجوز الرواية بالمعنى إلاَّ لِمَنْ أحاط بجميع دقائق علم اللغة، وكانت جميع المحسِّنات الفائقة بأقسامها على ذِكْرٍ منه، فيراعيها في نَظْم كلامه، وإلاَّ فلا يجوز له الرِواية بالمعنى.

وقال بعضهم: فتحُ بابِ التغيير والتصرّف في التعبير يؤدِّي إلى خرقٍ بعد الالتئام في جميع الأحكام؛ لأنَّ المخالفَ مثلاً يقول لمخالفه المستدل عليه في حكم بلفظ حديثٍ: لعلَّ هذا اللفظَ من الراوي على حسب فهمه لَفْظَ الحديثِ، وليس كذلك، فلا يستقيم لك الاستدلالُ بذلك.

وقال آخرون: إنه إذا فُتح هذا البابُ لا يبقى لنا وُثُوقٌ بحديث، ولا اطمئنانٌ لشيءٍ من الآثار الواردة عنه ﷺ، فكيف يُقال به، أو يُتَّخَذُ مذهباً؟!

على أن القائلين بجواز الرواية بالمعنى لم يُطلقوا ذلك إطلاقاً، بل اشترطوا لها شروطاً:

منها: أن يكون الراوي عارفاً بما يُحيلُ المعنى أو يُنْقِصُهُ، عالماً بمواقعِ الألفاظِ.

ومنها: أن يقولَ الراوي بالمعنى بعد كمالِ مَرْوِيِّهِ: أوْ كما قال، أو نحوُه مما يدل على الشكِّ.

وهذا لا نكاد نجدُه في شيءٍ من الدواوين الحديثيّة إلاَّ في ألفاظ بعض الصحابة، كـ «أنس» و «ابن مسعود». كما نَبَّهَ عليه «الخطيبُ» وغيرُه. والصحابةُ وإن رَوَوْا بالمعنى فإنَّه لا يضرُّنا في الاستدلال بكلامهم والاستشهاد به؛ لأنهم عُرْبٌ فصحاءُ، فما غيرُهم ممَّن تَقَدَّمَهُمْ من الكُفَّارِ بأوْلَى منهم.

ومنها: أن لا يكون المرويُّ مُدَوَّناً في كتابٍ. وأما المدوَّنُ في كتابٍ فقد اتفقوا على مَنْعِ روايته بالمعنى. وحكى عليه «ابنُ الصلاح» الإجماعَ.

وما استدلَّ به «ابنُ مالك» وغيرُه إنما هو من المدوَّنِ في الكتب الصِّحاح، ومُصَنِّفُوها إنما رَوَوْها عن كتبِ شيوخهم. وهكذا.

وبالجملة مَنْ أمْعَنَ النظر في أئمة الحديث، وعَلِمَ احتياطَهم، وما كانوا عليه من التحرّز في الرواية والإتقان، علِمَ علماً ضرورياً أن مِثْلَ «البخاري» و«مسلمٍ» لم يُدْخلا في صحيحهما ما هو مَرْوِيٌّ بالمعنى أصلاً، فأنت ترى «مسلماً» كيف يتحرّزُ في صحيحه في ألفاظ شيوخه إذا روى عن جماعةٍ كلِّهم عن واحدٍ، وتختلف عباراتُهم[1] في التحدُّث والإخبار، فيقول: قال فلان: حَدَّثَنَا، وقال فلان: أخبرنا، مع أنهم صرَّحوا باتِّحاد التحديث والإخبار، ومع ذلك يحتاط في ألفاظهم فضلاً عن ألفاظ الحديث. فالقولُ بأنَّ هولاءِ يَرْوُونَ بالمعنى مع هذا التحفُّظ البالغِ، والاحتياطِ الخارجِ عن الطوق بعيدٌ جداً...

ثم اعتناؤُهم في الروايات، والجمعِ بينها، وضبطِها، والوقوفِ عندها، من غير إقدامٍ على تبديلها، ولا اجتراءٍ على إبطالها ظاهرٌ في أنَّ المقصودَ الألفاظُ، حتى إنهم لا يغيِّرون لغةً ضعيفةً لأخرى مشهورة، بل صرَّحوا بإبقاء الألفاظ على ما هي عليه، ولو كانت ملحونةً غيرَ صالحة. وأجازوا قراءَتَها على القواعد دونَ تغييرها وإصلاحها، فلو كان المُعْتَمَدُ هو الرواية بالمعنى دون الألفاظ ما أبقوا ذلك، ولا أجازوه، ولا تركوا الألفاظَ التي ظاهرُها اللحنُ، أو التصحيفُ مثبتةً، بل يصلحون ذلك اعتماداً على ما اختاروه من أن المقصودَ المعنى على أنَّا نجدُهم يتأوَّلونَ ذلك، ويُخَرِّجُونَهُ على الوجوهِ البعيدة،

---

(١) «الفيض» (٤١ ب).

ويتكلَّفونَ له أكثرَ ممَّا يتكلفونَ للآيِ القرآنيةِ. وكونُهم يعتنونَ هذا الاعتناءَ بمجرد كلام الرّواة اللّحَّانينَ المُغَيِّرينَ لأصلِ الأحاديثِ مما لا معنى له، مع تنصيصهم على إبقاءِ اللحنِ في مواضعه، وعدمِ إصلاحه. واللهُ أعلم).

● وجاء في «الاقتراح» (١٥٨) من كلام «أبي حيان»: (فتجدُ قِصَّةً واحدةً قد جرتْ في زمانه ﷺ لم تُقَلْ بتلك الألفاظِ جميعاً).

قال «ابن الطيب»[١]: (وجودُ القصةِ الواحدة بالعبارات المختلفةِ صحيحٌ موجودٌ. ولكن قوله: «لم تُقَلْ... إلخ» ممنوعٌ؛ لأنَّ القائلَ إذا كان هو النبيﷺ فلا مانع من أنْ يعيد هو الكلامَ المرتين وأكثر؛ لقصدِ البيان، وإزالة الإبهام. وقد وَرَدَ أنه - عليه الصلاةُ والسلامُ - كان من عادته تكرارُ الكلامِ ثلاثَ مراتٍ.. وهو الغالبُ عليه ﷺ وإلاَّ فقد كان يعيدُ الكلامَ أكثرَ من ثلاث مرات. وإعادتُه قد تكون بالألفاظ السابقة، أو بغيرها، قصداً للإيضاح.. وقد يكون تعدُّدُ الروايات بتعدُّدِ الرَّاوي؛ لأنه يحتمل أن يكون كلُّ راوٍ سَمِعَ ما لم يسمعْه غيرُه معه...

وقد يتكرر السؤالُ فيتكررُ الجوابُ بألفاظٍ مختلفةٍ...).

● وجاء في «الاقتراح» (١٥٨) من كلام «أبي حيان»: (فأتتِ الرواةُ بالمرادفِ ولم تأتِ بلفظه، إذِ المعنى هو المطلوبُ، ولا سيَّما مع تقادُمِ السماعِ، وعدمِ ضبطِهِ بالكتابةِ، والاتكالِ على الحفظِ، والضابطُ منهم مَنْ ضَبَطَ المعنى...).

قال «ابنُ الطيب»[٢]:

---

(١) في «الفيض» (٤١ ب).
(٢) في «الفيض» (٤٣ أ).

(والحقُّ أن اللفظَ أيضاً مطلوبٌ، ولذلك يعتني الأئمة بالأدعية النبوية، والخطب النبوية. وغير ذلك.

وتجدهم يعتنون بألفاظ الأحاديث، ويستنبطون منها الأحكام الشرعية.. ولو كان ذلك كلامَ الرواة ما حَسُنَ استنباطُهم منه، بل ولا جاز تكلُّمُهُمْ على ما في الأحاديث من ألفاظِ الشرطِ والعمومِ والخصوصِ والإطلاقِ والتقييدِ، وغير ذلك، ونسبةُ ذلك للشارع، والحكمُ بمُضَمَّنِهِ...

وإن **كان تقادُم السماع** بالنسبة إلى الصحابة من النبي ﷺ فهو لا يضرُّنا، إذ لا فرق فيما يَرْوُونه سواء رَوَوْهُ بألفاظه كما قاله النبي ﷺ، وهو الكثيرُ المُتَدَاوَلُ المشهور... أم رَوَوْهُ بالمعنى. وهو قليلٌ جداً، ولذلك تراهم يَتَحَرَّوْنَ فيما يَشُكُّونَ فيه، فيأتون بـ «أو» الدالة على الشكّ في بعض الألفاظ، وبنحو «أو كما قال ﷺ»، وكُلٌّ من المروي عنهم بقسمَيْه سواء رَوَوْهُ باللفظ أو بالمعنى، فإنه يستدلُّ به، ويُسْتَشهد به على إثبات القواعد، لأنه إن كان كلامه فلا إشكال، أو كلام الصحب - رضي الله عنهم - فكذلك، لأنهم عُرْبٌ فُصَحَاءُ).

وقولُه: «والضابطُ مَنْ ضَبَطَ المعنى» نقول: (بل الضابطُ مَنْ ضَبَطَ الألفاظَ أيضاً، مع المعاني، ولهذا يعتني الرواةُ بإثبات الألفاظ المختلفة عن الشيوخ، فيقولون: قال فلان: كذا، وقال فلان كذا...

ولو كان الضابطُ مَنْ ضَبَطَ المعاني ما وقع التنبيهُ على روايةِ الألفاظِ، والاعتناءُ بها، وبضبطها، وبِمَنْ رواها كذلك، وبِمَنْ خالفَ في ذلك...).

* * *

الشبهة الثانية – رواية الأعاجم والمولدين:

هذه هي الشبهةُ الثانيةُ التي اتَّكَأَ عليها «السيوطيٌّ» ومِنْ قبلِه «أبو حيانَ» في عدمِ احتجاج النحاة بالحديث في النحو.

● قال «السيوطي» في «الاقتراح» (١٥٧): (وقد تداولَتْها الأعاجمُ والمولدون قبل تدوينها، فَرَوَوْهَا بما أدَّتْ إليه عبارتُهم..).

وجاء في «الاقتراح» (١٥٩) – من كلام «أبي حيان» –: (أنه وقع اللحنُ كثيراً فيما رُوِيَ من الحديث، لأن كثيراً من الرواةِ كانوا غيرَ عربٍ بالطبع، ولا يعلمون لسانَ العرب بصناعةِ الإعرابِ، فوقع اللحنُ في كلامهم، وهم لا يعلمون ذلك، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غيرُ الفصيح من لسانِ العربِ. ونعلم قطعاً غير شك، أنَّ رسول الله ﷺ كان أفصحَ الناسِ، فلم يكن ليتكلم إلاَّ بأفصح اللغات....).

الردُّ على هذه الشبهة:

(١) قال «ابن الطيب»[1]: (قد تقرر في علوم الاصطلاح: أن شرطَ الرواية بالمعنى عند مَنْ يجيزُها: **العِلْمُ بما يحيلُ المعنى أو يُنْقِصُهُ، والإحاطةُ بمواقعِ الألفاظِ**، فلا يجوز لمن خَشِيَ الإخلالَ، وعَرِي عن معرفة ما اشترطوه).

وجاء في «الاقتراح» من كلام «أبي حيان»:

(أنه وقعَ اللحنُ كثيراً فيما رُوِيَ من الحديث....).

قال «ابن الطيب»[2]: (إن أراد باللحن الخطأَ في الإعرابِ، بحيث لا

---

(١) في «الفيض» (٣٩ أ).

(٢) في «الفيض» (٤٤ أ).

يَقْبَلُ التخريجَ على لغةٍ من اللغات، ولا يمكنُ إجراؤُه على شيءٍ من الاصطلاحات فممنوعٌ...

وإنْ أراد باللحن كونَه في الظاهر على خلاف الأصل المقرَّر المشهور الجاري على خلاف الجمهور فمثْلُهُ لا يضر. فهذا القرآنُ الذي هو أبلغُ الكلام وأفصحُهُ بإجماعِ الأمّةِ، مع نَقْلِهِ بالتواتر مشتملٌ على تراكيبَ لا مسَاسَ لها بظاهرِ القواعد، ولذلك احتاج المفسرون إلى تأويلها وتخريجها على مقتضى الاصطلاحات بما فيه تكلف غير خاف. وقد أبدى الإمام «ابن هشام» في «مغنيه» ما فيه الكفايةُ لمن تأمله.. وقد أشارَ «أبو حيان» في «بحره» و«نَهْرِه» في إعراب كثيرٍ من الآي إلى تخريجها على خلافِ الظاهر، وتَأَوَّلَهَا بتأويلاتٍ، قد لا تخطر بالخاطر، ومع ذلك فلم يَدَّعِ أحدٌ من المسلمين في القرآن أنه غيرُ فصيحٍ، أو مشتملٌ على لحنٍ.. والحديثُ أخو القرآن...

ثم ما ادّعاه من وقوع اللحن كثيراً فيما رُوِيَ من الحديث دعوى خاليةٌ عن البرهان، فهذا «صحيحُ البخاري» مشتملٌ على /٧٢٧٥/ حديثاً مع المكرر... التراكيبُ المخالفةُ لظاهر الإعراب فيه لا تكاد تبلغ أربعين، ومع ذلك بَسَطها شراحه، وأزال النقابَ عن وجوه إشكالها «ابنُ مالك» فيما كَتَبَهُ على «صحيح البخاري» بحيث لم يبقَ فيها إشكالٌ ولا غرابةٌ، ولا خروجٌ عن الظاهر، فضلاً عن ادّعاءِ اللحن فيها، فما نسبةُ أربعين ونحوها في /٧٢٧٥/ إلاَّ نقطةٌ من بحرٍ.

وهذا «صحيحُ مسلمٍ» جملةُ أحاديثِه نحوُ /٤٠٠٠/ بإسقاط المكرّر، و/١٢٠٠٠/ حديث باعتبار الطُّرُق والأسانيد.. ولا تكادُ المسائلُ المخالفة للقياس الموجودة فيه تبلغ ثلاثين، مع تحرير القاضي «عياض» لها. وما نسبةُ ثلاثين من /١٢٠٠٠/ ؟!

وهذا «موطأ» الإمام «مالك» - رضي الله عنه - يشتمل على /٣٥٣/ حديثاً موصولة، دون مافيها من البَلاَغَاتِ، وغيرِها، قلَّما يوجد فيها تركيبٌ يحتاج لتأويل.

وهذا بحرُ الأحاديث «مسندُ الإمامِ أحمدَ» - رحمه الله - وجودُ مثلِ ذلك فيه قليلٌ جداً. وكذلك السننُ الأربعُ، وغيرُها.

وبالجملة فالدواوينُ الحديثيّةُ المشهورةُ المتداولةُ من الصِّحاح والسنن والمسانيد والمعاجم والتخاريج والمَشيخةِ والتواريخ، وغير ذلك.. لا تكاد تَجدُ فيها تركيباً واحداً يُحْكَمُ عليه باللحن الذي يَتَعَيَّن فيه الخطأُ، ولا يكون له وَجْهٌ، بل وُجُوهٌ من الصواب..

هذا «أبو حيان» كُتُبُهُ مشحونةٌ بتأويل الأشعارِ العربية، وإخراجِها عن ظاهرها إجراءً لها على القواعدِ المقرَّرةِ دونَ أنْ يَدَّعي فيها تغييراً أو لَحناً، أو غيرَ ذلك..).

(٢) قال «ابن الطيب»[١]:

قوله: («لأنَّ كثيراً من الرواة كانوا غيرَ عُرْبٍ» صحيحٌ لا شَكَّ فيه ولا مِرْيَةَ. وادعاؤُه أنهم لا يعلمون النحوَ مخالفٌ لما أَطْبَقَ عليه علماءُ الحديث من أنّ شرط المحدِّث أن يكون عالماً بما يَحْتَاجُ إليه من العربية واللغة، بل قالوا: إنه لابدَّ أن يكون عارفاً بالغريب أيضاً، زيادة على العلوم المتعلقة بالأسانيد والمتون، ومن خلا من الشروط ولم يستوفِها لا تجوزُ له الروايةُ في نفسه فضلاً عن تَصَدِّيه للروايةِ عنه والتحملِ، لأنَّ الجاهلَ بالعربية لا يدري قوانينَها، فهو يخالفُها من حيث لا يَشعُرُ...

---

(١) في «الفيض» (٤٥ أ).

وهؤلاء علماءُ الطبقات ما وَصَفُوا أحداً من الرُّواة المعتدِّ برواياتهم في الكتبِ المشهورةِ بالجهل بالعربية، هذا الجهلُ الذي لا يَعْلَمُ معه اللحنَ، ولا يُمَيِّزُ بين الصحيحِ والسقيمِ..).

(٣) قال «ابن الطيب»[1]:

قولُه: («فلم يكن ليتكلم إلاَّ بأفصح اللغات..» ممنوعٌ؛ إذ البليغ المقتدر هو مَنْ حصلتْ له هذه الملكةُ، وكان قادراً على الإتيان بأفصح اللغات، وأحسنِ التراكيب، وأجزل الألفاظ متى شاء، فلا يتوجه أنه لا يتكلم إلاَّ بها. سلمنا، لكن في الكلام مع أمثاله، أو مَنْ يقرب منه، أو يفهم كلامَه بملازمته وممارسته، لا مع كلّ أحدٍ.. إذِ البلاغةُ «مطابقةُ الكلام لمقتضى الحال مع فصاحة ألفاظه»، ومن مراعاة مقتضى الحال مراعاةُ المخاطبين، فيخاطب كلَّ أحدٍ بما يفهم، فقد يكون التكلُّمُ بكلام الأوساط فمَنْ دونهم بليغاً إذا كان معهم، كما يكونُ التكلُّمُ بغير الفصيحِ فصيحاً إذا اقتضاه المقامُ...

وقد وَضَعَ الناسُ تصانيفَ فيما تكلَّم به ﷺ من لغات قريش من طوائفِ العرب... كما وضعوا مثلَها فيما تكلَّم به من لغات غير العرب من الألسن المشهورة.. ولا تحجيرَ عليه في التكلُّم بما شاء من أنواع اللغات...

كما أنه لا معنى لِحَصْرِ كلامِه – عليه السلام – في أفصحِ اللغاتِ، بل ولا في الفصيح..).

* * *

---

(١) في «الفيض» (٤٥ ب).

الإجماع على جواز الاحتجاج بالحديث المروي باللفظ:

من الثابت الذي لا نزاعَ فيه أنَّ حديثَ النبي ﷺ المروي باللفظ النبوي يُحْتَجُّ به عند النحاة. لم نَرَ في ذلك خلافاً، بل اتفق الجميعُ على ذلك. وإنما الخلافُ يدور حول الاحتجاج بالحديث المروي بالمعنى.

● قال «السيوطيُّ» في «الاقتراح» (١٥٢): (الكتابُ الأولُ في السماع وأعني به ما ثَبَتَ في كلام مَنْ يوثَقُ بفصاحته، فَشَمَل كلامَ الله – تعالى –، وهو القرآنُ، وكلامَ نَبِيِّه ﷺ، وكلامَ العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدتِ الألسنةُ بكثرة المُوَلَّدين...).

● قال «السيوطي» في «الاقتراح» (١٥٧): (أما كلامُه ﷺ فيُستدل منه بما ثَبَتَ أنه قاله على اللفظ المرويّ.

وذلك نادرٌ جداً، إنما يُوجد في الأحاديث القصارِ على قلةٍ أيضاً).

قال «ابن الطيب»[1] قوله: (نادر جداً، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلةٍ أيضاً). المرادُ من الأحاديث المتونُ، وقد ألَّف المصنِّف كتاباً جمع فيه كثيراً منها سماه «دُرر البحار في الأحاديث القصار». واستوعب الكثيرَ من ذلك شيخ شيوخنا «عبدُ الرؤوفِ المُنَاوِيُّ» فجمع من ذلك عشرةَ آلاف حديث).

● وفي «الاقتراح» (١٦٠) من كلام ابن الضائع: (ولولا تصريحُ العلماءِ بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان أولى في إثباتِ فصيحِ اللغة كلامُ النبي ﷺ؛ لأنه أفصحُ العربِ).

● وفي «الاقتراح» (١٥٨) من كلام أبي حيان: (إنما تَرَكَ العلماءُ ذلك

---

(١) في «الفيض» (٣٩ أ).

لعـدم وُثُوقِهم أنَّ ذلك لفظُ الرسـول ﷺ؛ إذْ لو وَثِقُوا بذلك لَجَرَى مَجْرى القرآنِ في إثباتِ القواعدِ الكليَّةِ.).

قال «ابن الطيب»[1]: (فيه أن الأحاديثَ بأسرها ليس موثوقاً بأنها من كلام النبي ﷺ. وهو باطلٌ، فإن المتواترَ - وإن كان قليلاً - مجزومٌ بأنه كلامُه ﷺ، وكذلك ما اشتملَ عليه صحيحَا «البخاريِّ» و«مسلمٍ» إلاّ قليلاً، فإنا نَجْزِمُ بأنه من كلامه ﷺ.).

* * *

المجيزون للاستشهاد بالحديث:

قال «ابن الطيب»[2]:

(ذهب إلى الاحتجاج به [أي: الحديث الشريف]، والاستدلال بألفاظه وتراكيبه جمعٌ من الأئمة.

منهم: شيخا هذه الصناعة، وإماماها الجمالان «ابنُ مالك» و«ابنُ هشام»، و«الجوهريُّ»، وصاحبُ البديع، و«الحريريُّ»، و«ابنُ سيدَهْ»، و«ابنُ فارس»، و«ابنُ خروف»، و«ابنُ جني»، و«أبو محمد، عبدُ اللهِ بنُ بَرِّي»، و«السُّهَيْليّ». وغيرهم ممَّن يطول ذكره).

* * *

---

(١) في «الفيض» (٤٠ ب).

(٢) في «الفيض» (٣٨ ب).

مذهب «ابن مالك» النحوي:

قال «ابن الطيب»[1]:

(نحاةُ البصريين مقدَّمون في الاحتجاج، ومُتَّبَعُونَ في الآراء، لقوة عارضتهم، وشدة نقدهم وتحقيقهم.

بخلاف الكوفيين، فإن الأغلبَ عليهم حفظُ الغرائب من اللغات، والعمل على ما حفظوه، ولذلك اتَّسعت آراؤهم، وكثرت مذاهبهم وخلافاتُهم. وقد كان الكثير من الأئمة المتأخرين لا يَخْرُجُون عن مذاهب البصريين، كـ «ابن عصفور»، فقد ذكر «ابنُ هشام» أنه لا يكاد يخرج عن مذاهب البصريين. قال: وقد قلَّده في ذلك «أبو حيان».

أما الإمامُ «ابنُ مالك» فَلقُوَّة اجتهاده، وسَعَة معرفته في الفنون العربية لا يتقيّد بمذهبٍ من المذاهب؛ لأنَّ الحقَّ كما قال «ابنُ هشامٍ» لا يتقيَّد بهم، بل ينظر في المسائل النحوية نظر المجتهدين[2].).

وورد في «الاقتراح» من كلام «أبي حيان»:

(والمصنِّف قد أكثرَ من الاستدلالِ بما وَرَدَ في الأثر متعقِّباً بزعمه على النحويين).

قال «ابنُ الطيب»[3]:

(التعقب: هو استدراكُ قاعدةٍ لم يقلْها غيرُه على مَنْ قَبْلَهُ. وهذا ليس بموجودٍ في كلام «ابنِ مالك» أصلاً، وإنما فيه ترجيحُ بعض لغات العرب، أو

---

(١) «الفيض» (٣٩ ب).

(٢) انظر «الإصباح في شرح الاقتراح» (الكتاب السابع) (٤٣٤).

(٣) «الفيض» (٤٦ أ، ب).

كلام بعض النحاة بما هو في الحديث مضافاً إلى القرآن، أو إلى بعض الشواهد العربية. وأما جَزْمُ قاعدةٍ أو إثباتُها بمجرد ما ثَبَتَ في الحديث فليس يُوجد في كلامه.. وقد قال قاضي القضاة «السراجُ البُلقينيُّ»: ما ذَكَره الشيخ «ابن مالك» من الأحاديث في القواعد النحوية ليس للإثبات، بل للاعتضاد..

وقد يَسْتَدِلُّ على ترجيح بعضِ اللغات غيرِ المتداوَلَة بما ثَبَتَ لَدَيْه من **الأحاديث الصحيحة**، مؤيدةً بشواهدَ من كلام العرب. كما لا يخفى عَمَّنْ مارسَ كُتُبَهُ، وتَتَبَّعَ أسرارَها ودقائقَها).

* * *

شهادته لـ «ابن مالك» في معرفته بعلوم الحديث:

ورد في «الاقتراح»[1] من قول «أبي حيان» في «ابن مالك»:

(وما أمْعَنَ النظر في ذلك..) إلخ..

قال «ابن الطيب»[2]: (هو من تحامله القبيح. ثم إن أراد أنَّ «ابنَ مالك» لم يمعنِ النظرَ في علوم العربية، وما يُسْتَدَلُّ به فيها، وما لا، فهو مكابرةٌ في الحسِّ، ومخالفةٌ لما أَجْمَعَ عليه الجنُّ والإنسُ، من انفرادِ «ابنِ مالكٍ» بهذا الشأن، وإلحاقِهِ بل وارتقائه على من كان من الأفاضل في صدر الزمان، مع مافيه من مناقضةِ نفسِهِ؛ لتصريحه بإمامته في هذه العلوم، وجَعْلِهِ «سيبويه» فمَنْ دونه يحتاجون إلى تحقيقاته في «شرح التسهيل» وغيره. وإن أراد أنه لم يُمْعِنِ النظرَ في علوم الحديث فشرحه على «صحيح البخاري» الموسوم بـ «التوضيح لإشكالات الجامع الصحيح»، وما أبدى فيه من فتح المقفلات، وحلِّ المشكلات، كافٍ في الشهادة على ماله من الإمعان والإتقان، وإن لم يرضَ «أبو حيانَ». وقد صرَّحوا بأن من موجباتِ التوسعِ في فنٍّ والاطلاعِ على غوامضه، التأليفَ فيه؛ لأنه داعيةٌ للبحث عن حقائق الأشياء، والفحصِ عن دقائقها. كما هو ضروري، وقد حَصَلَ هذا لـ «ابن مالك» دون «أبي حيان»، إذ لا يُعْرَفُ لـ «أبي حيان» كلامٌ في الحديث، وإن حصلت له الروايات الكثيرةُ بكثرةِ من استجازَ من المشايخ، فالروايةُ لا تحمل على الوقوف على حقائق الأمور، كالتصنيف. والله أعلم.).

* * *

---

(١) (١٥٩).

(٢) «الفيض» (٤٦ ب).

إبطاله دعوى «أبي حيان» بأن «ابن مالك» لا شيخ له:

«أبو حيان» شديدُ الطعن في «ابن مالك»، قويُّ التحامل عليه، وضرباته به موجعة، والمعركةُ حاميةُ الوطيسِ لكن من طرفٍ واحد. وبعد نحو أربع مئة سنة جاء «ابنُ الطيب» وجماعةٌ من الأعلام منتصرين لـ «ابن مالك»، ومدافعين عنه، واضعين الحقَّ في نصابه.

قال «ابنُ الطيب»[1]: (أمَّا «أبو حيانَ» فقد أطال على عادته - عفا الله عنه - في التحامل على الإمامِ «ابن مالكٍ» بلا طائلٍ، وأبدى أدلَّةً حاليةً بالتمويه، خاليةً من الدلائلِ).

وفي «الاقتراح»[2] من كلام «أبي حيان»: (ولا صَحِبَ مَنْ له التمييزُ). قال «ابنُ الطيب»[3]: قوله: («ولا صحب من له التمييز» هو مبنيٌّ على زعمه أنه ليس لـ «ابن مالكٍ» شيخٌ يُعْتَمَدُ عليه في العلوم، وإنما أخذه بجودة الفَهْم، وقوةِ الذكاء، وأطالَ في ذلك، وزعم أنَّ علومَه كلَّها إنما حفظها من الدفاتر، وبالغَ في ذلك حتى أنشد مُعَرِّضاً بالشيخ «ابنِ مالكٍ»:

يَظُنُّ الغُمْرُ أنَّ الكُتْبَ تَهْدِي ... أخا فَهْمٍ لإدراكِ العُلُومِ

وبعده:

وما يَدْري الجَهُولُ بأنَّ فيها ... غَوَامِضَ حَيَّرَتْ عَقْلَ الفَهِيمِ

إذا رُمْتَ العُلُومَ بغيرِ شيخٍ ... ضَلَلْتَ عن الصِّراطِ المستقيمِ

وتَلْتَبِسُ الأُمُورُ عليكَ حتَّى ... تَصيرَ أَضَلَّ من تُومَا الحكيمِ

---

(١) «الفيض» (٣٩ أ).

(٢) (١٥٩).

(٣) «الفيض» (٤٧ أ).

وقد ردَّ ذلك عليه جمعٌ من الأئمة. وقد تولّى جمعَ ما قاله الأئمةُ وانتخبه صاحبُنا العلامةُ «أبو عبد الله، محمدُ بن حمدونَ بنّاني» الكبير في كتابٍ أفرده لترجمة «ابن مالك».

ويكفيه علاَّمةُ العلوم على الإطلاق الشيخُ «ابنُ الحاجب» فهو من أشياخه. وإمامُ العلومِ الحديثيّة «أبو زكريا، النووي» فقد أخذ عن «ابنِ مالكٍ» ولذلك تجدُه في تصانيفه كثيراً ما يقول: قال شيخنا «ابنُ مالكٍ». و«النوويُّ» هو المرادُ بقولِ «ابنِ مالكٍ» في «الخلاصة»:

ورَجُلٌ مِنَ الكِرَامِ عِنْدَنَا

لأنه كان ضيفَه في تلك الليلةِ. والله أعلم.).

● وفي «الاقتراح»[1] من كلام «أبي حيان»: (والمصنف قد أكثرَ من الاستدلال بما وَرَدَ في الأثر).

قال «ابن الطيب»[2]: قولُه: («والمصنِّف قد أكثرَ من الاستدلال» إلخ.. هذا كلامٌ جارٍ على ما هو دأبُ «أبي حيان» - عفا الله عنه - من التحلي بقلّة الإنصاف، والتخلّي عن جميل الأوصاف، ومبنيٌّ على ما زَعَمَهُ من أنَّ الإمامَ «ابن مالكٍ» - رحمه الله - ليس له شيخٌ في العلوم يَرْجِعُ إليه، ولا أستاذٌ يُعَوِّلُ عليه. وهو زعمٌ باطل. وقيل: ليس تحته طائلٌ، وقد تَصَدَّى لردِّه جماعةٌ من الأعلامِ. وقالوا: إنَّ ما زعمه «أبو حيان» ليس له على صحته آياتٌ تشهد له، ولا أعلام، وإنما هو من التحاملات الغرضيّة التي يأباها كمالُ الإسلام.).

أقول: ذكرتُ طائفةً من شيوخ «ابنِ مالكٍ» في كتابي «الإصباح في شرح الاقتراح» (ص ٨٤) فارجع إليه إن شئت.

---

(١) (١٥٩).
(٢) (٤٦ أ).

تدوين الحديث كان قبل فساد اللغة:

● قال «ابنُ الطيب»[1]: قال العلامة «ابن خلدون»: تدوينُ الأحاديث كان في الصدرِ الأوَّلِ قبلَ فساد اللغة. فالتبديلُ على تقديرِ ثُبُوتهِ إنما كان ممَّن يسوغُ الاحتجاجُ به، والاستدلالُ بلفظه. أهـ.

وقولُ بعضِهم في مقام المنع: فما حَصَلَ التدوينُ إلاَّ في عصرِ التابعينَ، ويومئذٍ اختلطَت اللغةُ، ممنوعٌ.

وأكَّد «ابنُ الطيب» أنَّ تدوينَ الحديثِ كان قبلَ فسادِ اللغة بقوله:[2]

(١) أنَّ الكتابةَ كانت على عهده ﷺ.

فقد كان في الصحابة - رضي الله عنهم - مَنْ يَكتبُ ما يَسمعُ من النبيّ ﷺ كما في «صحيح مسلم» وغيره. ووَقَعَ عليه الإجماعُ، كما نقله «عياضٌ» في «شرحِ مسلمٍ»؛ لإِذْنِهِ ﷺ لـ «عبد الله بن عمرو بن العاص» في الكَتْبِ.

ولقوله - عليه الصلاة والسلام - : «اكتُبوا لـ (أبي شاهٍ)». والحديث: «شكا إليه رجلٌ سوءَ الحِفْظِ فقال رسول الله ﷺ: استعن بيمينكَ، وأَوْمَأَ بيده للخطِّ».

وكَتَبَ ﷺ كتاباً في الصدقاتِ والدِّيَات.

وقد أَمَرَ النبيُّ ﷺ بالتبليغِ عنه.

ولأن عدمَ الكَتْبِ يُؤدي إلى ذَهَابِ العلم وانقراضه.

كما أشارَ إليه الإمام «المازريُّ» والقاضي «عياضٌ»، وبَسَطَه «الأُبِّيُّ». وغيرُهم.

---

(١) في «الفيض» (٥٢ ب).

(٢) قاله في «الفيض» (٤٣ ب).

وما في آخر «صحيح مسلم» من قوله ﷺ: «لا تكتبوا عنّي..» إلخ محمولٌ عند البعض على كَتْبِ الحديثِ مع القرآنِ في صحيفةٍ واحدةٍ خوفَ أن يختلطَ ويَشْتَبِهَ على القارئ.

وقيل: إنَّ النهيَ منسوخٌ بالإذن لـ «أبي عمرو» و«أبي شاهٍ»

(٢) وعلى تقديرِ تسليمِ أنّ التدوين كان في عصر التابعين.

فالرواية بالمعنى – عند من يجيزها – مشروطةٌ بشروط أشرنا إليها ليس في شيء مما استدلوا به منها شيءٌ، على ما في ذلك من الخَرْقِ العظيم الذي إذا اتَّسَعَ لا يمكن رقعُه. والتابعون الذين أدركوا الصحابةَ، وشافهوا العربَ، على تقدير تسليم أنهم يَرْوُونَ بالمعنى، يجوز الاستدلالُ بكلامهم أيضاً، لِمَا تقرر أن الإسلاميين يُحْتَجُّ بكلامهم. ومِنْ ثَمَّ جازَ الاستدلالُ بكلام «الفرزدق» و«جرير» وأضرابِهما.

وأما مَنْ بَعْدَهُمْ **من تابعيهم** فالقولُ في حقه بالرواية بالمعنى بعيد جداً؛ لأن أجلَّهم «مالكٌ» – رضي الله عنه –، وهو لا يُجيزه.

وأيضاً الروايةُ بالمعنى إذا سُلِّمَتْ بالنسبة للصحابة، فإنَّ ذلك لعدم اعتنائهم بالكتابةِ والضبطِ والتصنيفِ اعتماداً على الحفظ التامِّ الذي رَزَقَهُمُ اللهُ – تعالى –، مع سَيَلانِ أذهانِهم، وقُوَّةِ عارضتهم، لتنويرِ أبصارهم، وإشراقِ أسرارِهم وسرائرِهم.

وأمَّا مَنْ بَعْدَهُمْ **من التابعين وتابعيهم** فالمعروفُ أنهم كانوا يكتبون ويجمعون مَرْوِيَّاتِهِمْ في التصانيف[١].

وإن كان تقادُمُ السماعِ من الرواة مطلقاً فبُعْدُهُ غيرُ خافٍ...

---

(١) قاله في «الفيض» (٥٢ ب، ٤٣ أ، ب) وانظر «شرح كفاية المتحفظ» (٩٩).

ما أخرجه الشيخان مقطوع بصحته :

قال « ابن الطيب »[1]:

(قال الشيخ « أبو عمرو، ابن الصلاح » في شرحه لـ « صحيح مسلم » : جميعُ ما حَكَمَ « مسلمٌ » بصحته في هذا الكتاب فهو مقطوع بصحته، والعلمُ النظريُّ حاصلٌ بصحته في نفسِ الأمر. وهكذا ما حَكَمَ « البخاريُّ » بصحته في كتابه؛ وذلك لأن الأمة تلقتْ ذلك بالقبول، سوى مَنْ لا يُعْتَدُّ بخلافه ووِفَاقِهِ في الإجماع. . . قال « النوويُّ » في « شرح مسلم » بعدما نقل كلام « ابن الصلاح » : ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيهما إجماعهم على أنه مقطوع بأنه كلام النبي ﷺ، وقد اشتد إنكار « ابن بَرهان » الإمام على مَنْ قال بما قاله الشيخ، وبالغ في تغليطه. انتهى كلام النووي. وقد وافقه على تغليط « ابنِ الصلاح » جماعةٌ منهم « ابن عبد السلام » و« ابن الهُمَامِ » و« الشهابُ العبَّاديُّ » وغيرهم. وتلقى ذلك مَنْ بَعْدَهُمْ بالقبولِ تقليداً. . .) .

ثم قال « ابنُ الطيب » : (هذا الذي ذكره « ابنُ الصلاح » في « شرح مسلمٍ » أبداه في كثيرٍ من مصنفاته، ولهج به في غالب مؤلفاته، فقال في جزءٍ له : ما اتَّفَقَ « البخاريُّ » و« مسلمٌ » على إخراجه فهو مقطوعٌ بصدقِ مُخْبِرِه، ثابتٌ يقيناً؛ لتلقي الأُمَّة ذلك بالقبول، وذلك يفيد العلمَ النظريَّ، وهو في إفادة العلم كالمتواترِ، إلاَّ أنَّ المتواتر يفيدُ العلمَ الضروريَّ، وتلقي الأمةِ بالقبول يفيدُ العلمَ النظريَّ. .) .

ثم قال « ابن الطيب »[2]: (. . فظهر أن مرادَ الشيخ « ابنِ الصلاح » أنَّ

---

(١) « الفيض » (٤٨ أ) .

(٢) « الفيض » (٤٨ ب) .

الإجماعَ على ظنّ ما فيهما كلامه ﷺ يستلزم القطعَ بعد انعقاد الإجماع المذكور بأنه كلامُ النبي ﷺ . والفرق واضِحٌ لِمَنْ تأمل وأمْعَنَ فَأَحْسَنَ تَدَبُّرَهُ، حتى يظهر لك ما قاله الشيخُ «ابنُ الصلاح» فهو التحقيق – إن شاء الله تعالى – على ما قررناه. والله أعلم.

على أن «ابن الصلاح» لم ينفردْ بهذا التحقيق، بل سبقه إليه جماعة من أهل التدقيق...).

ثم قال[1]: (وقد شيَّد أركانه جماعةٌ منهم الحافظ «ابن تيمية»، وزاده تحقيقاً وبسطاً العلامة «البُلْقيني»، وقوَّاه تلميذه حافظ العصر «الشهاب ابن حجر»، وأيَّده تلميذه الشيخ «قاسم الحنفي» وقال: إن كلام «ابن عبد السلام» إذا تأملته وَجَدْتَهُ عقداً تناثرتْ دررُه.

قلت [القائل ابن الطيب]: ولعمري ما هو إلا خيط خرز ليس له انتظام، وإن اغترَّ به مَنِ اغترَّ من هؤلاء العظام، وما تحقيق الأمر إلا ما قاله «أبو عمرو». والله أعلم سبحانه.).

* * *

---

(١) «الفيض» (٤٩ أ).

المانعون من الاستشهاد بالحديث :

قال «ابن الطيب»[1]: - مبيِّناً الفريق الذي مَنَعَ الاحتجاج بالحديث -: (لا نعلمُ أحداً من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلاَّ ما أبداهُ الشيخُ «**أبو حيان**» في «شرح التسهيل»، و «أبو الحسن **بن الضائع**» في «شرح الجمل».

وتابَعَهما على ذلك «الجلالُ **السيوطيُّ**» - رحمه الله -، فأُولِعَ بنَقْل كلامِهما، واللَّهَجِ به في كُتُبِه، واعتنى باستيفائه في كتابه الموسوم بـ «الاقتراح في علم أصول النحو»، واستوفاه فيما كتبه على أوائل «المغني»، ولَهِجَ به في غيرهما من كتبه، ظاناً أنه من الفوائد الغريبة، متلقياً له بالقبول، تقليداً غافلاً عن أنه في هذا البابِ لا يُسْمِنُ ولا يغني.).

* * *

---

(١) في «الفيض» (٣٨ ب) وانظر «الاقتراح» (١٥٧).

«أبو حيان» واستشهاده بالحديث:

● في «الاقتراح» (١٥٧) – من كلام أبي حيان –: (.. وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرُهم من نحاة الأقاليم، كنحاة بغداد، وأهل الأندلس).

قال «ابن الطيب»[١]: (حاصلُ كلامه: انعقادُ الإجماعِ الفِعْلِيِّ منهم على تركه، فما فَعَلَهُ «ابنُ مالكٍ» مخالفٌ لذلك.

[وقال:] هي مصادرة ظاهرة، بل كُتُبُ الأندلسيين وغيرهم من النحاة مشحونةٌ بذلك من غير نكير. فقد استدلَّ «ابنُ الحاج» في «شرح المقرَّب» بأحاديث في مواضع كثيرة، و«الشريف الصِّقِلِّيّ» و«الشريفُ الغرناطي» في شَرْحَيْهِمَا لكتاب «سيبويه»، و«ابنُ الخباز» في «شرح ألفية ابن معطٍ» و«أبو علي الشَّلَوْبين» في كثيرٍ من مسائله، بل استعمل ذلك «السيرافي» و«الصفار» في شَرْحَيْهما لكتاب «سيبويه».

وشيّد أركانه العلامة «الدمامينيُّ»، وأكْثَرَ منه في شروحه لـ«المغني» و«التسهيل» و«البخاري»، وغيرها.

وانتصر له شيخُه العلامة «ابنُ خلدون» وغيره، وصوَّبه «النوويُّ» في كثيرٍ من مصنفاته تبعاً لشيخه «ابنِ مالكٍ». و«الفناري» في «حاشية المطول».

بل رأيت الاستدلالَ بالحديث في كلام «أبي حيان» نفسِه، لكنَّه لا يُقَرُّ له مِهَادٌ، فهو في كل يومٍ في اجتهاد.

على أنه لو صحَّ ذلك القيلُ فإنَّ فيه أنهم لم يستدلوا، ولا يلزم منه مَنْعُ الاستدلال.).

---

(١) في «الفيض» (٤٠ أ).

الإنكار على «ابن مالك» إثباته القواعد بالحديث:

● جاء في «الاقتراح» (١٥٧):

(ومِنْ ثَمَّ أُنْكِرَ على «ابن مالك» إثباتُه القواعدَ النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث).

قال «ابن الطيب»[١]:

(المُنْكِر هو «أبو حيان». وإنَّ «ابنَ مالكٍ» لم يُثْبِتْ قاعدةً لم تكن، ولا حُكماً ليس معروفاً، وإنَّما يُرَجِّحُ بالحديث بعضَ الآراء الضعيفة عند الجمهور، ويُقَوِّي به بعضَ اللغاتِ الغريبة).

● وفي «الاقتراح»[٢]: (ونَقَلَ ذلك «أبو حيان» في «شرح التسهيل» معترِضاً به على «ابنِ مالكٍ» حيث عُنِيَ في كتبه بنقل لغة لَخْم وخزاعة وقُضاعة، وغيرهم. وقال: ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن..).

قال «ابن الطيب»[٣]: (وجوابُه: أَنَّ «ابنَ مالكٍ» سار في علوم العربية سَيْرَ المجتهدين، فلا يَرَى فيها تقليدَ أحدٍ، كما شهِد له هو بذلك).

* * *

---

(١) في «الفيض» (٣٩ أ).

(٢) (١٦٤).

(٣) في «الفيض» (٥٥ أ).

السبب في عدم احتجاج الأقدمين من النحاة بالحديث :

جاء في « الاقتراح » (١٥٧) من كلام « أبي حيان » في « شرح التسهيل » : (قد أكثرَ هذا المصنفُ من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخّرين سَلَكَ هذه الطريقةَ غيرَه، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب، كـ « أبي عمرو بن العلاء » و « عيسى بن عمر » و « الخليل » و « سيبويه » من أئمة البصريين، و « الكسائي » و « الفرّاء » و « عليّ بن مبارك الأحمر » و « هشام الضرير » من أئمة الكوفيين، لم يفعلوا ذلك.

وتَبِعَهُمْ على هذا المسلك المتأخّرون من الفريقين، وغيرُهم من نحاة الأقاليم، كنحاة بغداد وأهل الأندلس).

● قال « ابن الطيب »[1] : (حاصلُ ما قاله أنَّ هؤلاء المذكورين لم يستدلّوا بالحديث، ولا أثبتوا القواعدَ الكليَّةَ.

وهذا لا دليلَ فيه على أنهم يمنعون ذلك، ولا يُجَوِّزونه، كما تَوَهَّمَهُ. **بل تَرْكُهُمْ له لعدم تعاطيهم إياه، وقلة إسفارِهِم عن حِجَاب محياه،** على أن كُتُبَ الأقدمين الموضوعة في اللغة لا تكاد تخلو عن الألفاظ الحديثية في الاستدلال بها على إثبات الكلمات، واللغةُ أختُ النحو. كما صرَّحوا به. **وأيضاً في الصدر الأول لم تشتهر دواوينُ الحديث،** ولم تكن مستعملةً استعمالَ الأشعار العربية، والآي القرآنية، وإنما اشتهرت وكثُرت دواوينُه بعدُ. **فعدمُ احتجاجهم به لعدمِ انتشاره بينهم.**

وبالجملة فَكَوْنِ هؤلاءِ لم يحتجُّوا بالحديث لا يلزم منه أنهم يمنعونه. كما هو ظاهرٌ، لا خفاءَ فيه.).

---

(١) في « الفيض » (٣٩ ب).

ترجيح «ابن الطيب» لمذهب المجيزين:

• قال «ابن الطيب»(١) في ترجيحه مذهب المجيزين: (وهو الذي ينبغي التعويل عليه، والمصيرُ إليه؛ إذ المتكلم به ﷺ أفصحُ الخلق على الإطلاق، وأبلغُ مَنْ أَعْجَزَتْ بلاغتُه الفُصَحَاءَ، على جهة العموم والاستغراق، فالاحتجاج بكلامه – عليه الصلاة والسلام – الذي هوأفصح العبارات، وأبلغ الكلام، مع تأييده بأسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز، من الملك العلاَّم، أولى وأجدرُ من الاحتجاج بكلام الأعراب الأجلاف. بل لا ينبغي أن يلتفت في هذا المقام لمقال من حاد عن الوفاق إلى إجراء الخلاف...).

• ثم قال(٢): (وقد اقتفى «النوويُّ» – رحمه الله – طريقةَ شيخه «ابنِ مالكٍ» في «شرح مسلمٍ»، ووافقه على ذلك جُلُّ المتأخرين، أو كلُّهم. وقال بعضهم في ترجيحه: ويستشهد بالحديث مطلقاً.

وعلَّلَهُ: بأنَّ الصحابةَ – رضي الله عنهم – كانوا من الفصحاء البلغاء، وهم قد التزموا عند روايته بالمعنى أن يُوردوا معناه في أفصح عبارةٍ، وأحسن سياقٍ، يراعون فيه قواعدَ الفصاحةِ والبلاغةِ، فيكون كلامهم مقارناً لكلامه ﷺ..).

• ثم ختم مسألة الاحتجاج بالحديث في النحو بقوله(٣):

(إذا أحطتَ بما قررناه، وبسطتَ النظر فيما حررناه، تحققتَ أن الحقَّ ما قاله الإمام «ابنُ مالكٍ» علاَّمةُ جَيَّان، لا ما اختارَه «أبو حيان». ويظهر لك أن ما استظهره «ابنُ الضائعِ» مذهبٌ ضائعٌ. والله المرشد، لا ربَّ غيرُه).

---

(١) في «الفيض» (٣٨ ب).
(٢) في «الفيض» (٥٢ أ).
(٣) في «الفيض» (٥٢ ب).

الاستشهاد بـ «الشعر وكلام العرب» عند «ابن الطيب»:

ضمَّ كتابُ «الفيض» بين جَنَبَاته كَمّاً كبيراً من الشعر والرجز للاستشهاد النحويّ والصرفيّ واللغوي والبلاغي...

وشعرُه الذي يورده منتزعٌ من شعر الجاهليين والمخضرمين والمُحْدَثين.

● وقد يذكر شعراً لضبط قاعدة نحوية.

قال «السيوطي» في «الاقتراح»[1] (ولا يجتمعان).

قال «ابن الطيب»[2]: (أي: التنوينُ والإضافةُ لما بين مدلولَيْهِمَا من المنافاة، وقد تلاعَبَ الشعراءُ بهذا المعنى كثيراً، قال:

علّمتُه بابَ المضافِ تَفاؤلاً ... ورقيبُه يُغريهِ بالتنوينِ

وقال الآخر:

كأنَّك تنوينٌ وأنِّي إضافةٌ ... فحيثُ تراني لا تَحِلُّ مكانيا

وقال آخر:

وكُنَّا خمسَ عشرةَ في التئامٍ ... على رَغْمِ الحسودِ بغيرِ آفة

فقد أصبحتُ تنويناً وأضحى ... حبيبِي لا تُفَارِقُهُ الإضافة

وقال:

وقَرَأْنَا بابَ المضافِ عِناقاً ... وحَذَفْنَا الرقيبَ كالتنوينِ)

كما قال[3] في تقدير الحركات على الألف: (وقد تظرف «ابن الرعاد»

---

(١) (١٤٤).

(٢) في «الفيض» (٢٧ ب).

(٣) في «الفيض» (٩٣ ب).

حيث قال يخاطب «ابن النحاس»، ويتشوّق إليه:

سَلِّم عَلى المولى البهاءِ وصِفْ له ... شَوْقي إليه وأنَّني مَمْلوكُهُ
أبداً يُحَرِّكُني إليه تَشَوُّقي ... جِسْمي به مشطورُه منهوكُه
ولقد نَحَلْتُ لبُعْدِه فكأنَّني ... أَلِفٌ، وليسَ بممكنٍ تحريكُه).

● كما يذكر شعراً يضبط فيه كلام العجم.

قال «ابن الطيب»(١): (قال «كُرَاعٌ»: كلُّ كلمة فيها جيمٌ وكاف فهي أعجمية، نحو: «الكيلجة»، وهو مكيال صغير، وإليه أشار «النواجي» بقوله:

والجيمُ لا تُجْمَعُ في كِلْمَةٍ ... أَصْلِيَّةٍ للعُرْبِ كيف اتَّفَق
مَعْ أحْرُفٍ يَجْمَعُهَا أَوَّلُ ... مِنْ قَوْلنا: قَرِّبْ كريماً صدق

فأوّل هذه الكلمات الثلاث، وهي القاف والكاف والصادُ لا تجامعُ الجيم في كلمة أصلية في العربية.).

● كما يمثل به من أجل تركيب الجناس في المقال.

قال «ابن الطيب»(٢):

رُبَّ ظَبْيٍ لقيتُهُ ... يَنْتَمي لِلْهَوَازِنَهْ
قُلْتُ: ما أثْقَلَ الهوى ... قالَ: مَا لِلْهَوَى زِنَهْ

● كما يمثل به من أجل لغزٍ يورده.

قال(٣): قد ألغز بعض الظرفاء في (البربر) بقوله:

---

(١) في «الفيض» (٣٢ أ).
(٢) في «الفيض» (١١٧ ب).
(٣) في «الفيض» (٢٩ ب).

ومـا أُمَّةٌ سُكْنَاهُمُ نِصْفُ وصـفِهـم / وعـــيشُ أعـــيـــالِهـم إذا ضُمَّ أوَّلُه
ومعكوسُهُ بالضـمِّ شُرْبُ خـيـارِهم / وبالفـتحِ فـاسْمُ مَنْ عليـه مـعـولُه

فأجاب بعض اللطفاء بقوله:

هُمُ الـــــبَرابِرُ لا تَرْجُو نـــــوالَهُمْ / وسَلْ من اللهِ تعـجـيلَ النَّوى لَهُمُ
لا أَبْلَغَ اللهُ قَلْبـــــاً منهـمُ أَمَلاً / وبَلَّغَ اللهُ قـلـبي مـــــا نَوَى لَهُمُ

إلى غير ذلك مما أورده من الشعر لأغراض فنية.

● **وقد ذكر لقبول الرواية في الشعر وكلامِ العرب شروطاً وضوابطَ. أذكرُ بعضاً مهماً منها:**

(١) يُحتج في القواعد العربية بكلام العربيّ الموثوق بعربيته.

قال[١]: (يُحتج في إثبات القواعد النحوية بكلام العربيّ الفصيح الموثوق بعربيته، وكذلك من جَرَى كلامُه على قواعدِ العربيةِ، ولو اشتمل على غرابةٍ أو تنافرٍ).

(٢) يشترط في الراوي الصدقُ والأمانةُ والعدالةُ.

قال[٢]: (اشتراطُ كونِ الراوي صدوقاً أميناً عدلاً، سواء كان ذكراً أو أنثى، حراً أو عبداً، مما وَقَعَ اتفاقُهم عليه).

(٣) كَشَفَ العلماءِ النُّقَّادُ عن الشعر المولَّد.

قال[٣]: (احتجَّ الأئمةُ بتلك الأشعار المدسوسة من المولَّدين، ظناً أنها من

---

(١) في «الفيض» (٥٢ ب).
(٢) في «الفيض» (٥٥ أ).
(٣) في «الفيض» (٢٨ أ).

كلامِ العربِ، وقد قَيَّضَ اللهُ لذلك طوائفَ من حُذَّاق أئمة اللسانِ كشفوا عنها الحجابَ، وبَيَّنُوا أنها ليستْ للأعراب، وصرّحوا بأنه لا حجةَ فيها لمخالفتها الصوابَ.).

(٤) تتحتم معرفةُ القائلِ ليُحكم على الكلامِ بالقبول أو الرفض.

قال[١]: (شَرْطُ ما يُستَدَلُّ به أن يكونَ قَائلُه معروفاً مشهوراً بالفصاحة.).

(٥) لا يُحتجُّ بكلام المولّدين والـمُحْدَثِينَ في اللغةِ، ويحتجُّ بكلامهم في علوم البلاغة.

قال «السيوطيُّ» في «الاقتراح»[٢]:

(أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولَّدين والـمُحْدَثين في اللغة العربية).

قال: «ابن الطيب»[٣]:

(قوله: «أجمعوا» أي: أئمةُ النحو والصرف واللغة، ومَنْ في معناهم ممَّن يَسْتَدِلُّ على إثبات التراكيب والألفاظ. دونَ علماءِ المعاني والبيان والبديع، فإنهم يستدلون بأنواع الشعراء على اختلاف طبقاتهم... ويُستدل بكلام الناس كلِّهم فيها؛ لأنَّ دليلَها فيها.).

(٦) لا يُحتجُّ بكلام المولدين في العروض والقوافي.

قال «ابن الطيب»[٤]: (ومن العلوم التي لا يُقْبَلُ فيها إلاَّ كلامُ العربِ بطبقاتهم دون المولدين بطبقاتهم العروضُ والقوافي.).

---

(١) في «الفيض» (٦٥ ب).
(٢) (١٨١).
(٣) في «الفيض» (٦٤ أ).
(٤) في «الفيض» (٦٤ أ).

ومن منهجه:

● أنه ترجم الأئمة الذين أوردهم «السيوطيُّ» في «الاقتراح» يذكر الاسم والكنيـة واللقب، وذكَرَ أبرزَ مـا في المتـرجَم من خـصـائصَ، وأهمَ مـؤلفـاتهِ، ومولدَه ووفاتَه، مع الضبطِ الدقيق للأعلام.

● أنه عُنِي عنايةً بالغةً في الضبطِ، وشرحِ المعاني اللغوية، مع العَزْوِ لكُتب اللغة[١].

● أنه أعربَ نصوصاً وعباراتٍ كثيرةً من «الاقتراح»[٢].

● أنه أحال إلى كُتُبِهِ كثيراً[٣].

● أنه أكثر من النقول عن الأئمة الموثوق بهم[٤].

● أنه نَقَدَ نصوصاً كثيرة من نصوص «الاقتراح»، وناقش، واستدرك. كما أنه أَكْثَرَ من مناقشة الشارحِ «ابنِ عَلاَّنَ» واستدركَ عليه، وخَطَّأَهُ في مواطنَ كثيرةٍ، وجَهَّلَهُ في مواطن عديدة[٥].

● أنه أثنى على بعض المؤلفين والمؤلفات.

أذكر مثالاً على ذلك. قال في «الكشاف»[٦]:

---

(١) انظر «الفيض» (٥٤ ب، ٥٦ ب، ٥٧ أ، ٥٩ ب، ٦٠ أ، ب، ٦١ ب، ٦٢ أ، ٦٤ ب، ٦٥ ب، ٦٨ أ).

(٢) انظر «الفيض» (٥٣ ب، ٦١ أ، ٦٨ أ، ١١١ أ).

(٣) انظر «الفيض» (١٠ أ، ٦٠ أ، ٦٥ ب).

(٤) انظر «الفيض» (٦٤ أ، ٦٤ ب).

(٥) انظر «الفيض» (٨ ب، ١٨ أ، ٢٥ ب، ٢٨ أ، ٥١ ب، ٦٠ ب، ٩٧ ب).

(٦) في «الفيض» (٦٤ أ).

(هو التفسير العجيبُ الذي لا نظير له في موضوعه، تأليفُ إمامِ العلومِ البيانيةِ « محمود الزمخشريّ ») .

● أنه امتاز بأسلوبه الأدبي الرائق، وكيف لا؟! وهو إمامُ اللغة بلا منازعٍ، وشارحُ القاموس .

أوضِّح ذلك بمثال :

روى « السيوطيُّ » في « الاقتراح »[1] :

(ما انتهى إليكم مما قالتِ العربُ إلاَّ أَقَلُّهُ، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علمٌ وشعرٌ كثير) .

قال « ابن الطيب »[2] معلقاً على ذلك :

(مع قوةِ فصاحتِهم، واقتدارِهم على النظم العجيب، والنثر الفائق الذي يُسكر الألبابَ، ويُحيِّرُ الأذهانَ، وقد رأينا منها في هذا القليلِ الموجود ما أعجزَ الوجودَ، فما بالك بذلك الكثير الأثير الذي لا يفي به التحبيرُ والتعبيرُ) .

* * *

---

(١) (١٧٠) .

(٢) في « الفيض » (٥٩ أ) .

أثر «ابن علان» في «ابن الطيب»:

يريد «ابنُ الطيب» بقوله: (قال الشارح) و (قول الشارح) «ابنَ علان». وهو «محمدُ علي بن محمّد علاَّن بن إبراهيم بن محمد بن علاَّن البكري، الصديقي، الشافعي». ولد بمكة سنة ٩٩٦هـ، وتوفي بها سنة ١٠٥٧هـ ودفن بالمعلاة[1].

كان إماماً في التفسير والحديث والفقه والعربية وغيرها. جَمَعَ بين الرِّواية والدِّراية، والعلمِ والعملِ والتأليف.

وكان ثقةً من أفراد أهل زمانه معرفةً وحِفْظاً وإتقاناً وضبطاً لحديث رسول الله ﷺ، وعلماً بعِلَلِه وصحيحه وأسانيده. صاحب التصانيف الشهيرة، وكلُّها غُرَرٌ دُرَرٌ.

● ويريد «ابنُ الطيب» بقوله: (وفي الشرح) شرحَ ابنِ علانَ للاقتراح، المسمى: «داعي الفلاح لمخبئات الاقتراح».

ومنه نسخ عديدة في مكتبات العالم: كدار الكتب المصرية، ومكتبة الأزهر، ومكتبة الجامع الأحمدي بطنطا.

وفي جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض نسخة مصورة عن القدس برقم ٩٣٠٠.

وفي تركيا نسخة تحمل رقمين ١١٩٦، ١١١٧، وكتب عليها: وقف الحاج سليم آغا – كتبت سنة ١١٨١هـ عدد أوراقها ١٨٢. وكتب في آخرها: (وكان انتهاء ابن علان من تسويده سنة ١٠٥٠هـ).

---

(١) «خلاصة الأثر» (٤: ١٨٤–١٨٩) و«الأعلام» (٦: ٢٩٣) و«معجم المولفين» (١١: ٥٤).

ونسخة أخرى بمكتبة راغب باشا برقم ١٣٢١، كتبت سنة ١١٥٩هـ.

• وأحياناً يصرّح «ابن الطيب» باسمه فيقول: (وفي شرح ابن علان) و(ضَبَطَهُ ابن علان) و(قال ابنُ علان في الشرح) وغير ذلك..

شَرَحَ «ابنُ علان» الاقتراحَ على أسلوبِ دمجِ الشرح بالمتن شرحاً متوسطاً، مميزاً المتن عن الشرح بالأقواس.

وقد بذل فيه جهداً كبيراً، وأشار في مقدمته إلى أنه لم يقف للاقتراح على تعليق ولا دليل، فضلاً عن شرحٍ أوحاشية.

ثم بعد وفاته بثلاثٍ وخمسين سنة وُلد «ابنُ الطيب»، ولمَّا كَمُل في العلم، وتصدَّى للتصنيف، وصنَّف المؤلفات المفيدة، شمَّر عن ساعد الجد شارحاً لـ«الاقتراح» على أسلوب (وقوله). والمقصود ذكرُ المواضعِ التي يريد شرحَها.

ومما تجدر الإشارةُ إليه أن «ابنَ الطيب» استفاد من شرح «ابن عَلاّن»، كما استفاد «الزبيدي» من شرح القاموس لـ«ابن الطيب» حين وضع كتابه «تاجَ العروس».

فقد نَهِلَ «ابنُ الطيب» وعَلَّ من شرح «ابن علاَّن»، وأخذ منه كلَّ مفيدٍ، وزاد عليه المباحث اللغوية، واللطائف النحوية، والنقد الهادف، مُحَلِّياً جيدَ شرحه بالتقريرات الرائقة، والتحريرات الفائقة، والتدقيقات الفريدة، والعبارات الرشيقة، والأسلوب الجزل؛ لذا جاء كتاب «فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح» شرحاً وافياً مفيداً لمن رام فهمَ «الاقتراح»، ومعرفةَ ما له وما عليه.

قوله: «لم يتحرر لي ضبطه»

يتَّصف «ابنُ الطيب» بأخلاق العلماء الأثبات، فلا يمتنعُ من الاعتراف بأنه لا يعلم هذه المسألة، أو أن يأتي بعبارة مفادها ذلك.

ورد في «الاقتراح»[1]: (قيل: أصلُ اللغاتِ كلِّها من الأصواتِ المسموعات، كَدَوِيِّ الريح والرعد...).

قال «ابن الطيب»[2]:

(«الرعد» في «الاقتراح» معطوفٌ على «الريح»، وأن صوت كلٍّ منهما يقال له: دويّ، والذي في «المزهر» كـ «دويّ الريح» و «حنين الرعد»، وهو الذي في «الخصائص» أيضاً، ولم يتحرَّر لي ضبطُه.).

* * *

---

(١) (١٣٠).

(٢) (١٣ أ).

بيانُ «ابنِ الطيب» فيما عَمِلَهُ في «الفيض» :

إن منزلة كتاب «الاقتراح» عظيمةٌ في علم أصول النحو وجَدَلِه، ومكانته رفيعةٌ عند من يريدُ أن يعرف أسرارَ العربية وعِلَلَها.

لذا قال «ابن الطيب»[١]: («الاقتراحُ» كتابٌ بديعٌ في بابه، رتَّبه على ترتيب أصول الفقه في الأبواب والفصول، وأبدى فيه نكتاً غريبة، جعلها للفروع النحوية كالأصول).

وقد سمّاه «السيوطيُّ» بـ «الاقتراح» لاختراع ترتيبه وتهذيبه. فأيَّد «ابنُ الطيب» هذه التسميةَ قائلاً[٢]:

(هو مناسبٌ للتسمية، فإن الاقتراح كما في «القاموس» وغيره: ارتجالُ الكلام، واستنباطُ الشيء من غير سماعٍ، وابتداعُ الشيء، فلا جَرَمَ طَابَقَ الاسمُ المسمى).

وقد تناول «ابن الطيب» في شرحه «الفيض» مسائلَه النحوية بالشرح والنقد، وتعرَّض للكلمات اللغوية محللاً ومؤصلاً ومناقشاً. وها نحن أولاء نستمع إلى ما يقوله في مقدمة كتابه:

(وبعدُ: فهذه غُرَرٌ فوائدُ، ودررٌ فرائدُ، كنت وشيتُ بها هوامش كتاب «الاقتراح في أصول النحو»، وألحقت ما أَغْفَلَهُ «الجلالُ» فيه مما نحا على ذلك النَّحْوِ، وضبطتُ ألفاظاً تركها غُفْلاً. وصَيَّرتُ مطالعته بسبب ذلك فرضاً بعد أن كان نفلاً.

ثم بدا لي أن أُحَرِّرَ ذلك في مصنف على جهة الاستقلال، وأضم إليه ما

---

(١) «الفيض» (٣٨ ب).

(٢) «الفيض» (٥ أ).

يفتح الله به من الفوائد العاريَة عن الإخلال والإملال، خوفاً عليها من الإضاعةِ والإبادةِ، وحرصاً على تكثير الإفادة).

وقد شهد « ابنُ الطيب » لـ « السيوطي » شهادةً طيبة، بأنه يَنْسبُ ما يستفيده من العلم لأهله، وهذا دليلٌ على الأمانة العلميّة التي يتحلَّى بها « السيوطيُّ ».

قال « ابن الطيب »[1]: (وعادَةُ المصنِّفِ في جميع كتبه العَزْوُ؛ لأن اعتناءَه إنَّما هو بالمنقولات؛ ولأنَّ بركةَ العلم – كما قيل – عَزْوُه.).

* * *

---

(١) « الفيض » (٥ ب).



الباب الثالث

النقد والاستدراك

عدنان

النقد والاستدراك

معنى «النقد»:

قال «السَّرَقُسْطِي» في (الأفعال) (٣ : ٢١٦):

(نَقَدَ الدينارَ نقداً، نَقَرَهُ لِيَخْتَبِرَ جَوْدَتَهُ، ونَقَدَ الصبيُّ الجوزةَ، ونَقَدَ الطائرُ الفَخَّ، لِيَخْتَبِرَاهُمَا.

ونَقَدَتْهُ الحَيَّةُ: لَدَغَتْهُ.).

وجاء في «لسان العرب» (نقد ٣ : ٤٢٦):

النَّقْدُ والتَّنْقَادُ: تمييز الدراهم وإِخراجُ الزَّيف فيها، وقد نَقَدَها يَنْقُدُهَا نقداً، وانْتَقَدَها وتَنَقَّدَها، ونَقَدَهُ إِيَّاها نقداً.

وفي حديث «أبي الدرداء»[1] أنه قال: «إِنْ نَقَدْتَ الناسَ نَقَدُوكَ، وإِنْ تَرَكْتَهُمْ تركوك».

معنى نقدتهم: عِبْتَهُم واغْتَبْتَهم.. وهو من قولهم: نَقَدْتُ رأسَه بأصبعي، أي: ضربته.).

ومما تقدم نفهم أن لفظ (النقد) ومشتقاته يدور في اللغة العربية حول معنيين:

الأول: تمييز الجيد من الرديء.

---

(١) أخرجه «الخطيب» في «تاريخ بغداد» (٧ : ١٩٩) عن «أبي الدرداء» مرفوعاً برواية: «.. وإن تركتهم لم يتركوك، وإن هربت منهم أدركوك، قال: قلت: فما أصنعُ؟ قال: هَبْ عرضك ليوم فقرك».

والثاني: العيب والانتقاص.

(فالنقد) في عرف الناس كلمة تستعمل بمعنى العيب.

وتستعمل بمعنى أوسعَ، وهو تقويمُ الشيء، والحكمُ عليه بالصحة أو الخطأ.

وهذا يتفق مع اشتقاق الكلمة، فإنَّ أصلها كما ذكرتْ كُتُبُ اللغة من نَقْدِ الدراهم، لمعرفة جيِّدها من رديئها.

واستُعْمِلَتِ الكلمةُ في اصطلاحِ العلماءِ والأدباء بمعنى التقويم، والتقويمُ ثمرةٌ من ثمارِ العلمِ.

ولا بدَّ للناقد من حظٍّ وافرٍ في العلمِ، والفكرِ، والحُكْمِ، مع أفقٍ واسعٍ، وتجربةٍ عريضةٍ.

كما أنه لا بدّ للناقد من اتصالٍ كبيرٍ بعلم دقائقِ اللغةِ والمنطقِ وأدب البحث. ولا يُجيدُ النقدَ إلا المطلعُ النحريرُ.

وقبلَ كلِّ شيءٍ وبعدَه فلا بدَّ من التوفيق والإنصاف والحكمة، قال سبحانه وتعالى: ﴿يُؤْتي الحكمةَ مَنْ يَشَاءُ ومَنْ يُؤتَ الحكمةَ فقد أُوتِيَ خيراً كثيراً﴾ (البقرة: ٢٦٩).

و «ابنُ الطيب» من هؤلاء الناس الذين تمكَّنوا في العلم والفهم مع سعةِ الاطلاع. فهو الناقد البارع، النافذُ البصيرةِ، الذي يَشُقُّ الشعرةَ بِحِدَّةِ ذكائه، وقُوَّةِ عارضته.

معنى «الاستدراك»:

قال «الجرجاني» في «التعريفات» (باب الدال):

«الاستدراك» في اللغة: طلبُ تداركِ السامعِ.

وفي الاصطلاح: رَفْعُ تَوَهُّمٍ تَوَلَّدَ من كلامٍ سابقٍ.

وفي «أساس البلاغة» (درك ١٢٩):

تَدَارَكَ خَطَأَ الرأيِ بالصوابِ، واسْتَدْرَكَهُ، واستدرَكَ عليه قولَه.

وفي «لسان العرب» (درك ١٠: ٤٢١):

اسْتَدْرَكَ الشيءَ بالشيءِ: حاوَلَ إِدراكَه به.

وفي «المصباح المنير» (درك ٧٧٠):

اسْتَدْرَكْتُ ما فاتَ وتداركْتُهُ، وأصلُ التَّدَارُكِ: اللُّحوقُ.

وقد استدرك «ابن الطيب» على العلماء الذين تقدَّموه، ولا شكَّ فهو من أبرع مَنْ يَسْتَدْرِكُ على ما فاتَ اللغويينَ، ويصححُ أخطاءَهم، ويعترضُ عليهم بالتعرض لما لم يأتوا بهِ، مع سَرْدِهِ للنكت والنوادر، وإلهامِ المعاني، وتسجيل التقييدات النافعة.

لكن مما يُؤخَذُ عليه تحاملُه على الذين نَقَدَهُم واستدركَ عليهم، ولعلَّ هذا ناشئٌ عن طَبْعٍ فيه.

وعلى كلٍّ فَنَقْدُ «ابنِ الطيِّبِ» لكلامِ المؤلفين، واستدراكُه عليهم ليس غريباً. فقد قال «الخطيب»[1]: «من صنَّفَ فقد جعلَ عقلَه على طبقٍ يَعْرِضُه على الناسِ».

وإليك بعضَ ما أشارَ إليه تلميذُه «الزبيديُّ» عنه في «تاج العروس».

---

(١) انظر حاشية «تذكرة السامع والمتكلم» (١٣٦).

قال في « تاج العروس » (روأ ١ :٧٣) - موافقاً لشيخه -: (وما ذكره شيُخنا هو الصحيح .) .

وقد يعترض « الزبيدي » على شيخه اعتراضَه على « المجد » . قال في « تاج العروس » في (ردأ ١ : ٧٠) : (وإذا تأملتَ ما ذكرناه آنفاً ظهر لك أن لا إجحافَ في عبارة المؤلِّف ولا تقصير، كما زعمه شيخنا .) .

وقال في (شنأ ١ : ٨١) (وإن تأملت في عبارة المؤلف حقَّ التأمُّلِ وجدتَ ما قاله شيخنا مما لا يُعَرَّجُ عليه) .

وقال في (شكا ١ : ٨٠) - مستدركاً على شيخه - : (وإنما سقتُ هذه العبارةَ بتمامها لما فيها من الفوائد التي خلا عنها القاموس، وأغفلها شيخُنا مع سعة نظرِه واطِّلاعه . فسبحانَ مَنْ لا يَشْغَلُهُ شأنٌ عن شأن .) .

وقال في (شنأ ١ : ٨٢) : (وسكت شيخنا مع سعة اطلاعه .) .

وقال في (شاء ١ : ٨٣) - واصفاً له بالتحامل على « المجد » -: (وبما سقناه من نصٍّ « الجوهريّ » آنفاً يرتفعُ إيرادُ شيخنا الناشئ عن عدم تكرير النظر في عبارته مع ما تحامل به على المصنِّف : عفا الله وسامح عن جسارته .) .

وقال في (صبب ١ : ٣٣٢) - واصفاً له بالتبجح -: (وقد أغفل شيخُنا - رحمه الله تعالى - عن ذلك كلِّه، مع كثرة تبجحاته في أكثر المواد .) .

إلى غير ذلك مما قاله عنه .

* * *

نقده لـ «أبي علي» في تجويزه (الكل) و(البعض):

أورد «السيوطي» في «الاقتراح»[1] مسألةً ذكر فيها ما قاله «أبو البقاء»: من أن أبا عليّ الفارسيّ له مسائل كثيرة قد سُبق إليها بحكمٍ، وأثبت هو فيها حكماً آخر. منها: أن لفظة «كل» لا يدخلها «الألف واللام» في أقوال الأُوَل. وجوَّز هو فيها ذلك. وقد أفردها بمسألةٍ في «الحلبيات»، واستدلَّ على ذلك بالقياس.

وتعقّبه «ابنُ الطيب»[2] بقوله: (وغايةُ ما احتج به «أبو عليّ الفارسيّ» على إدخال الألف واللام على «كلٍّ» و«بعضٍ» القياسُ على سائر المضافات إذا قطعت عن الإضافة، فإنها تدخلها «ألْ» إما نائبة عن المضاف إليه، كما هو رأيٌ لبعض النحاة والبيانيين والأصوليين، أو لأنها صارت في الصورة كالنكرة، فلم يجتمع عليها معرِّفان في الظاهر.

وفيه من البُعدِ ومخالفة القواعدِ العربيةِ التي مبناها السماعُ مالا يخفى على أهلِ الأذواق السليمة. والله أعلم.).

فهوَ يردُّ على «أبي عليّ» قولَه، ولا يمنعه ذلك من أن يقدِّمه على «أبي البقاء» في الاستنباط والتعليل فيقول: (أبو عليّ هو الفارسيُّ الإمامُ المشهور، ومِثْلُهُ مَنْ يَسْتَنْبطُ ويزيدُ في الأقوالِ والعلل ويردُّها، وأنّى لأبي البقاء ذلك المنصب الذي فَنِيَ الزمانُ وهو من الدهرِ دائمُ البقاء.).

* * *

(١) (٢١٢).

(٢) في «الفيض» (٧٧ ب).

نقده لكلام «ابن جني»:

جاء في «الاقتراح» (١٤٥) من كلام «ابن جني»: (فالبدل أعمُّ تصرفاً من العِوَض، فكلُّ عوضٍ بدلٌ، وليس كلُّ بدلٍ عوضاً.).

قال «ابن الطيب»[1]: (قال «ابن جني» في «الخصائص» - عقب الكلام الذي نقله المصنف [أي: السيوطي] -: وينبغي أن تعلم أن العوض من لفظ «عَوْضُ» وهو الدهر ومعناه، قال:

رَضِيعَيْ لِبانٍ ثَدْيَ أمٍّ تَحَالفا ... بأسْحَمَ داجٍ: عَوْضُ لا نَتَفَرَّقُ

والتقاؤهما أن الدهر إنما هو مرور الليل والنهار، وتصرُّم أجزائهما، فكلما مضى منه جزءٌ خَلَفَه جزءٌ آخر يكون عوضاً منه. فالوقت الكائن الثاني غيرُ الوقت الماضي الأول. فلهذا كان العِوَضُ أشدَّ مخالفةً للمعوَّض منه من البدل.

قلت [القائل: ابن الطيب]: وهو جارٍ على مذهبه في التعمق في المناسبات، واستنباط الاشتقاقات الغامضةِ التي لا يكاد يُهْتَدَى إليها، ولا سيّما مع جمود الألفاظ، وعدم تصرُّفها، فسبحان مَنْ هَدَاهُ في هذه الفنون لهذه الدقائقِ، وحالَ بضلالِ الاعتزال بينه وبين ظاهراتِ الحقائق...).

أقول: أمدح هذا أم ذم؟!

* * *

---

(١) في «الفيض» (٢٨ ب).

نقده لكلام «الفيروزابادي»:

● قال «ابن الطيب»[1]: (و «السيوطيُّ» نسبة إلى «سيوط» بلد بصعيد مصر. وفيها خمسة أوجه: أُسْيُوط، بضم الهمزة وكسرها.

وبإسقاطها وتثليث السين. كما نصَّ عليه «ياقوت» وغيرُه.

ونَقَلَهُ المصنف في «اللبّ».

فاقتصار «المجدِ» على الضم فقط قصورٌ عجيبٌ.

وأعجبُ منه مَنْ قال: إنَّ قياسَ (فَعُول) الفتحُ، فأيُّ قياسٍ يدخل في الأعلام المكانية، ولا سيّما أَنْ قد كثر فيها العَجمي جداً.

وفي «شرح ابن علان» هنا قصورٌ مرتين.).

● وفي «الاقتراح» (١١٧): «(لم تَسْمَحْ قريحةٌ بمثاله).

وقال «ابن الطيب»[2]: قوله: (لم تسمُح) هو بضم الميم وفتحها، مضارع (سَمُحَ) كـ (كَرُمَ) و (مَنَعَ) و (نَصَرَ) أي: جاد وكرم.

واقتصار «المجدِ» على الضم فيه قصور. كما أوضحناه في «شرح القاموس» و «نظم الفصيح». وغير ديوان.

● قال «ابنُ الطيب»[3]:

قول «السيوطيّ»: (وأَبَى يأبى) أي: بالفتح فيهما، إذ لا يُعْرَفُ في العربية فِعْلٌ على (فعَل، يفعَل) بالفتح فيهما، وهو غير حلقي العين واللام غيره،

---

(١) في «الفيض» (٣ أ)، وانظر «تاج العروس» (سيوط ٥: ١٦٤).

(٢) في «الفيض» (٤ ب).

(٣) في «الفيض» (٥٧ أ).

فالقياس فيه (يأبِي) بالكسر، كرمَى يَرْمِي، لكنَّ السماع وَرَدَ بالفتح على خلاف القياس. وعلى ذلك أجمع أئمةُ اللغة.

وحكى « المجدُ » فيه (يأبِي) بالكسر على القياس. وهو غريب.

ثم قال « ابنُ الطيب » : فالرأي ما رآه أهل اللغة من الحكم بالشذوذِ. اهـ.

أقول: قال: « الزبيدي » في « تاج العروس » (أبى ١٠ : ٣) : قولُ شيخنا (يأبِيه) بالكسر غير مسموعٍ مردودٌ.

* * *

نقده لكلام «ابن الطراوة»:

● ورد في «الاقتراح» (٢٢٤): ليس من شرط المقيس عليه الكثرةُ، فقد يُقَاسُ على القليل لموافقته للقياس، ويمتنع على الكثير لمخالفته له.

مثال الأول: قولهم في النسب إلى «شَنُوءَة»: «شَنَئِيّ»، فلك أن تقول في «ركوبة»: «رَكَبِيّ»، وفي «حَلُوبَة»: «حَلَبِيّ»، وفي «قَتُوبة»: «قَتَبِيّ»، قياساً على «شَنَئِيّ»...

قال «ابنُ الطيب»[1]: قوله: (قياساً على شنوءة) إلخ... لموافقته للقياس. وهذا مذهب «سيبويه»، بشرط أن لا يكون مضاعفاً ولا مُعَلَّ العين، صحيح اللام. وإطلاقه في الشرح فيه نظر.

ذهب «ابنُ الطراوة» على عادته في الإغراب، إلى أنك تحذف الواو، وتتركُ ما قبلَها مضموماً، فتقول: «حَمُلِيٌّ».

قال «ابنُ أمِّ قاسم» وغيرُه من الأئمة: الصحيح مذهبُ «سيبويه»؛ لوُرود السماع به في «شَنُوءة».

ووقع في غُرَّةِ «ابن الدهان» نسبةُ هذا المذهب الأخير إلى «سيبويه» و«الأخفش». وهو وَهَمٌ فاحش. كما نَبّه عليه «ابن أم قاسم».

* * *

---

(١) في «الفيض» (٨١ ب).

نقده لكلام «القرافي»:

● قال «ابن الطيب»[1]: (قال «القرافي» في «شرح المحصول»:.. و«رؤبة» كان أبوه يسمى «العجاج» وابنه «عقبة». وكان «رؤبة» وأبوه راجزَيْن عظيمَيْن في العرب، جامعَيْن لفضائل لسان العرب، وكان «عقبة» مُخَضْرَماً، فيضعف الاستشهادُ به. فالظاهر أنه أبوه لا ابنه لضعف حاله عن أن يقاس بأبيه في جرأته على ارتجال اللغة، فإن ظاهر الحال فيمن لا يستشهد بكلامه أن لا تبقى له داعية للارتجال، وهذا هو الذي رأيت الأدباء ينصرونه، ويقولون: هو العجاج.

قلت [القائل: ابن الطيب]: ذِكْرُه للاحتمال، وتَوَهُّمُهُ الأب من العجائب، فالصواب إسقاطُه، وعدمُ الاعتداد به، والاستغناءُ عن هذا الاستظهار، فإنَّ الذي صُرِّح به في الكتب اللغوية والأدبية هوأبوه، وليس لابنه «عقبة» دَخْلٌ في هذا الباب، ولا هو مشهورٌ بهذا المنصب، ولا مرجوعٌ إليه كأَبَوَيْه في علوم الأدب. والله أعلم.).

أقول - رحمني الله وإياك -: الإمام «ابنُ الطيب» يصحح وهماً وقع فيه «القرافي»، وهو يشهد له بالتحقيق، فقد قال عنه[2]: والإمام المحقق «شهاب الدين القرافي».

● قال «ابنُ الطيب»[3] - بعد أن أفاض في الكلام على «فضلاً» -: (وقد أفرد هذه اللفظةَ بالتصنيف «الشهابُ القرافي»، وجَوَّزَ في إعراب «فضلاً» نيفاً وأربعين وجهاً، ارتكب في بعضها بعض التمحلات مالا يخطر في بال عَرِيبٍ، ولا يهتدي إليه أهلُ الأعاريب).

---

(١) في «الفيض» (٧١ أ) وانظر «الاقتراح» (١٩٥).

(٢) في «الفيض» (٦٨ أ).

(٣) في «الفيض» (٦٩ أ).

نقده لكلام «العيني»:

● وفي «الاقتراح» (١٤٠):

فـتـسـتـريـح النفسُ من زَفْرَاتهـا

قـال «ابنُ الطيب»[١]: (الزفـرات: جـمع: زَفْرَة، فَعْلَة، من الزفـيـر، وهو إخراج النَّفَس مع صوت ممدودٍ..

وقولُ «العيني»: الزفرة: الشدة، فيه نظرٌ؛ إذ لا يتم إلا بضرب من المجاز. والله أعلم.).

● وفي «الاقتراح» (١٦٢): (وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكَّان البوادي ... ولا من تَغْلب).

قال «ابن الطيب»[٢]:

قـوله: (ولا من تَغْلِب) هو «ابن وائل بن قـاسط..»، ويرجع لـ «ربيـعـة الفرس».

ووقع لـ «العـيني» في (مـبـحث ظنَّ) وَهَمٌ فـزعـم أن «تغلب» هو«ابن حُلْوَان» ينتهي لـ «قُضَاعة».

* * *

---

(١) في «الفيض» (٢٢ ب).

(٢) في «الفيض» (٥٣ ب).

نقده لكلام «العصام»:

وفي «الاقتراح» (٣٢٥):

وقال «ابن مالك»: من قال: إنَّ «كان» وأخواتِها لا تدل على الحَدَث فهو مردودٌ، بأن الأصل في كلِّ فعل الدلالةُ على المعنيين.

قال «ابن الطيب»[١]: قوله: (الحدث والزمان) بيان لـ (المعنيين) لأن ذلك مَدلُولُه بالوضع، وأما الفاعل فإنما يدل عليه التزاماً.

وكلام «العصامِ» من أوهامِ الأفهام.

* * *

رده على النحاة:

قال «ابنُ الطيب»[٢]:

(الفقير) هو المضطرُّ المحتاج، من فَقُرَ، كـ (كَرُم) و (فَرِح).

وادعاءُ النحاةِ أنه لم يُسمع له ثلاثي غيرُ صحيحٍ.

* * *

(١) في «الفيض» (١٠٩ أ).

(٢) في «الفيض» (٢ ب).

نقده لكلام «الرماني» ونحاة العجم و «العصام»:

ذكر في «الاقتراح»[1] في دلالة الفعل ثلاثة مذاهب...

قال «ابنُ الطيب»[2]: (ثم المشهور الذي عليه الجمهور أنه يدل على الحدث بمادته، وعلى الزمان بهيئته، لا دلالة له بحسب الوضع على أمر آخر سواهما أصلاً، ولذلك أُخذَا في حَدِّه، كما في كلام النحاة «سيبويه» فمَنْ دونه، ودلالتُه على الفاعل دلالةٌ عقليةٌ، لا مدخل للعربية فيها أصلاً. فلذلك لا يذكرها أحدٌ من أهل العربية. وإنما أشار إليها «الرمانيُّ»، على عادته في خلطِه العربية بالعقليات. وإنما أُولِعَ بذكرِ دلالةِ الفعلِ على الفاعل بطريقة الالتزامِ نحاةُ العجم، كشرَّاح الكافية الحاجبية، والمفصل، وزعم «العصامُ» في الحواشي الجاميَّة أنه من مستنبطاته. وأطال الحجج بذلك على عادته في التهويلات الناشئة عن القصور. والله أعلم.).

* * *

نقده لتعريف «الخضراوي» للنحو:

جاء في «الاقتراح»[3]: قال «الخضراويُّ»: «النحو: علمٌ بأقيسةِ تغييرِ ذواتِ الكلمِ وأواخرِها بالنسبة إلى لغة لسانِ العربِ».

قال «ابنُ الطيب»[4]:

(لو حذف (لسان) أو (لغة) لكان أولى.

وفي هذا التعريف ركاكة غير خافية، فما أولاه بالانتقاد..).

---

(١) (١٣٧).

(٢) في «الفيض» (١٩ أ).

(٣) (١٢٧).

(٤) في «الفيض» (١١ أ).

نقده لكلام «السيوطي»:

● وفي «الاقتراح»[(١)]: تنبيهان: الأول ... الثاني: قال «ابن جني»...

قال «ابنُ الطيب»[(٢)] – معترضاً على التنبيه الثاني –:

(هذا التنبيه أورده المصنِّف في «المزهر» مسألة مستقلة، وجعله في «الخصائص» باباً على حدَة. فذكْرُ المصنِّف له بعنوان «التنبيه» لا معنى له، ولا سيّما وهم يعتبرون في التنبيه أن يكون ما اشتمل عليه معلوماً ومعروفاً مما تقدمه في القواعد بأدنى تأمُّلٍ، وهذا لا دلالة لما قبله عليه، ولا إشعار له به، فالأَوْلَى أن لوجاء به مسألة، كما في «المزهر». والله أعلم).

● وفي «الاقتراح»[(٣)]: («ليتما» من ألغاها ألحقها بأخواتها، ومَنْ أعملها ألحقها بحروف الجر إذا دخلت عليها «ما»).

قال «ابنُ الطيب»[(٤)]: قوله: (إذا دَخَلَتْ..) إلخ كثيراً ما يقع التعبير بمثله. والأولى: إذا لحقتها، كما يُعَبِّرُ به أهل التحقيق.

● وفي «الاقتراح» (١٧٩): (وعلى هذا يَتَخَرَّجُ جميع ما وَرَدَ من التداخل..). قال «ابنُ الطيب»[(٥)]: (.. وما أورده المصنف هنا جعله «ابن جني» في «الخصائص» باباً مستقلاً غير الباب الذي سبق الكلامُ فيه، فقال

---

(١) (١٣١).
(٢) في «الفيض» (١٥ أ).
(٣) (٢٧٢).
(٤) في «الفيض» (٩٧ ب).
(٥) في «الفيض» (٦٣ ب).

بعد نقل كلام «الأصمعي»، وتفصيله: «بابٌ في تركيب اللغات» وجاء فيه بأنواع التداخل التي أَوْرَدَ المصنِّفُ منها قطرةً من بحرٍ، والمصنف خَلَطَ البابين، وجعلهما شيئاً واحداً، وليس الأمرُ كما ظن..).

● وفي «الاقتراح» (ص: ٢١٠): (.. ألا ترى أن التمييز في نحو: «عشرين درهماً» لا ناصب له على التحقيق، وإنما هو مُشَبَّهٌ بالمفعول حيث كان فَضْلَةً. وكذلك قولهم: «لي ملؤه عسلاً» فهذا منصوب وليس له ناصب على التحقيق، وإنما هو مُشَبَّهٌ بما له عامل).

قال «ابنُ الطيب»[1]: **قوله**: (لا ناصب له على التحقيق) إلخ.. هذا غيرُ تحقيق، بل إن التحقيق أنَّ له ناصباً، كما يأتي.

قوله: (وإنما هومشبه) إلخ. أي: فنُصب بذلك الشبه، فهو له ناصبٌ. [أي: الشبه هوالناصب للتمييز] فكلامُه متناقضٌ على ما في دعواه من مخالفة الإجماع أيضاً. فقد قُرِّرَ أنَّ الإعرابَ لا يكون إلا عن عامل، وعاملُ التمييز صَرَّحوا بأنه الاسمُ المفسَّرُ به، والشبيه بالمفعول به يعمل فيه ما لا يعمل في المفعول، لا أنه لا عامل له أصلاً كما ادَّعاه.

قوله: (وكذلك قولهم) إلخ، هو مبني على ما قدّمه، وقد عُلم فسادُه، فيلزم منه فسادُ هذا أيضاً.

قولُه: (وليس له ناصب) إلخ، باطلٌ، بل له ناصب، وهو ما فسَّره هو، كما صرّح به أئمةُ العربية، كـ «ابنِ مالكٍ» و «ابن هشامٍ» و «ابنِ عصفورٍ»، وغيرهم من أهل التحقيق..

---

(١) في «الفيض» (٧٦، ٧٧ أ).

قولُه: (ومثل ذلك) هومبني على كلامه السابق، وقد مرَّ بيانُ فساده، فلا اعتدادَ بماأَصَّلَهُ مِنْ عَتَاده.

● قال «السيوطي» في «الاقتراح»[1] بعد نقله عبارة «ابن السراج»: (فأشار بهذا الكلام إلى أن الشاذَّ ونحوَه يُطْرَح طرحاً، ولا يُهْتَمُّ بتأويله).

قال «ابنُ الطيب»[2]: قوله (يطرحُ طرحاً) إلخ...

فإن الكلام إذا وَرَدَ عن أربابه فلا معنى لطرحه، بل يجب قبولُه على ما هو عليه، أو بضربٍ من التأويل.

● قال «السيوطي» في «الاقتراح»[3]: (وأما كلامُ العرب فيُحتج بما ثبت عن الفصحاء الموثوقِ بعربيتهم).

قال «ابنُ الطيب»[4]: (ظاهرُهُ اعتبارُ الفصاحة في العربيٍّ المحتجٍّ بكلامه، فيقتضي أن مَنْ جَرَى كلامُه على قواعد العربية إلاّ أنه اشتمل على غرابةٍ، أو تنافرٍ لا يحتج به في إثبات القواعد النحوية، وهوباطلٌ بديهة. والله أعلم).

● وفي «الاقتراح»[5]: (وأما بالضم فوصفُه على (فَعِيل)، فالجمع بينهما من التداخل. اهـ كلام «ابن جني»).

قال «ابنُ الطيب»[6]: في قول «السيوطي»: (وأمَّا بالضم) أي: وأما (فَعُلَ) بالضم من حيث هو فوصفه المقيس (فَعِيل) في الأكثر، نحو: شَرُفَ، شريف. وقد أجحف المصنِّف بكلام «ابن جني» غاية الإجحاف، وجعل

---

(١) (١٨٦).

(٢) في «الفيض» (٦٧ أ).

(٣) (١٦٢).

(٤) في «الفيض» (٥٢ ب).

(٥) (١٧٩).

(٦) في «الفيض» (٦٣ ب).

بابين مستقلين في فرعٍ واحد، وأدخل بعضَهما في بعضٍ، ولعمري لهو التداخُل العجيب، فلا بدَّ من مطالعة كلام «ابن جني» ومراجعَته لمن عَلَتْ همته، لأنّ الطول وكثرةالأشغال عاقنا عن استقصاء ذلك مع ظهوره وفهمه بالإشارة لمن رسختْ قَدَمُهُ. والله أعلم.

● وفي «الاقتراح»[1]: (مسألة: القياس: جلي وخفي..)

تكلم «السيوطيُّ» رحمه الله – عن الجليّ، وأغفل الخفيَّ، فقال «ابنُ الطيب»[2]: ولم يتعرض للخفي، وكان أولى بالذكر.

أقول: يقال لـ «ابن الطيب» – رحمه الله – : لِمَ لَمْ تذكره أنت أيضاً؟!

● وعلى كلٍّ فإنَّ «ابنُ الطيب» يعرف مكانة «السيوطي» العلمية ومهارته، وسعة اطلاعه، فقد قال[3] متحدثاً عن كتابه «الإتقان في علوم القرآن»: الإتقان هوكاسمه، ولو لم يكن للمصنِّف غيرُه لكفى في جلالته، وسَعَة علومه، ومهارته وبراعته، وطول باعه في الفنون. وقد اشتمل هذا الكتابُ على ثمانين نوعاً، جُمِعَ كلٌّ منها في بابه فأوعى، كما أَوْمَأَ لذلك هو في خطبته على عادته – رحمه الله تعالى.

* * *

---

(١) (٣٢٢).

(٢) في «الفيض» (١٠٨ ب).

(٣) في «الفيض» (٣٧ ب).

دفاعُه عن «ابن مالك» وتأييدُه في تحديد معنى الضرورة:

قال «السيوطي» في «الاقتراح»(١):

(اختلف الناسُ في حدِّ الضرورة:

فقال «ابن مالك»: هو ما ليس للشاعر عنه مندوحةٌ.

قال «ابنُ عصفور»: الشعر نفسُه ضرورةٌ، وإن كان يمكنه الخلاصُ بعبارة أخرى).

ولقد انبرى «ابنُ الطيب» لمنتقدي «ابنِ مالكٍ» في تحديده معنى «الضرورة» مدافعاً عنه، ومنكراً على من تعقَّب «ابنَ مالكٍ»، فقال(٢):

(قال «أبو حيان»: لو اعتُبر عدمُ المندوحة في الضرورةلم يوجد؛ إذ ما من لفظٍ أو ضرورةٍ إلاَّ ويمكن إزالتُه، ونظمُ تركيبٍ غيرِه. وإنما نعني بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم المختصةِ بالشعر، لا يقع في النثر...

قال الشيخُ «أبو إسحاقِ الشاطبيُّ»: وما ذهب إليه «ابنُ مالكٍ» مذهَبٌ واهٍ؛ لخرقه إجماعَ النحاة،ولتحكُّمِهِ على العرب في كلامها، ولأنه لو فُتح هذا البابُ ما بقيتْ ضرورةٌ.

قلت [القائل ابن الطيب]: وفيه أنَّ ما ذهب إليه الشيخ «ابنُ مالكٍ» — رحمه الله — هومذهبُ «سيبويه»، كما يدل عليه تقريرُه قولَ الشاعر:

ثلاثٌ كُلُّهنَّ قَتَلْتُ عـــمـــداً ....

بأن الرفع في «كُلُّهنَّ» على الابتداء، وحذفُ الضمير في مثله جائزٌ على

---

(١) (١٤٣).

(٢) في «الفيض» (٢٦ب).

السَّعة؛ إذ لا ضرورة تلجئه إليه؛ لإمكان أن يقول: كلُّهُنّ قتلت.. بالنصب. وحيث اعترض عليه الإمامُ «ابنُ الحاجبِ» لم يعترض بأنه لا يشترط في الضرورة عدمُ المندوحة. بل قال: إن الشاعرَ مضطرٌّ للرفع؛ لأن «كلاًّ» المضافَ إليه لا يباشرُ العواملَ، فلا يستعملونه إلا توكيداً.

ولما كان العاملُ في المبتدأ معنوياً لم يخرجْه في الصورة عما هو عليه فأجازوه، ولو نصبَه على المفعولية لَخَرَجَ عن ذلك، فبيَّن عدمَ المندوحة الذي اشترطه «سيبويهِ» في تحقيق الضرورة حينئذٍ، فأين خَرْقُ الإجماعِ؟

وكلامُ «ابنِ مالكٍ» ليس في بيانِ مطلقِ ما يجوز في الضرورة حتى يلزم التحكم، وما بَعْدَهُ، بل في بيان الضرورة المانعةِ من القياسِ على ما ورد فيها من السَّعةِ، ولا يلزمُ من انتفاءِ الأَخَصِّ انتفاءُ الأعم.

ثم الذي ذهب إليه «ابنُ مالكٍ» هو الذي يجب أن يكونَ المعوَّلَ عليه، والمصيرَ إليه لازماً، لا مندوحة للشاعر عنه، هو الذي تحقق فيه مانعُ القياس في السَّعَة.

وأما ما لَهُ عنه مندوحةٌ فلا سبيلَ للجزمِ بأنه إنما ارتكبه لأجل الشعر؛لأن الحكم بامتناعه في النثر دَعْوَى بلا دليلٍ، وتقييدُ جوازه بالشعر تخصيصٌ بلا مُخَصِّصٍ، وبه يُعلم أن القيلَ الثاني هو الملزوم للتحكم والتحجير، والشيءُ إذا اشتُهر وتُلُقِّيَ أوَّلاً بالقبول تَمَالأَ الناسُ على الإذعانِ إليه تقليداً. والله أعلم.).

* * *

نقده لكلام «ابن علان» في شرحه :

كان «ابنُ الطيب» شديدَ النقدِ لكلام «ابن علان» في شرحه الموسوم بـ «داعي الفلاح لمخبئات الاقتراح»، حتى بلغَ به الأمر أنْ سَلَقَهُ بألسنة حداد، فطعن في علمه، وذلك حين وَصَفَهُ بتحريفِ الكلم عن مواضعه، وبالتصحيف، وجعل ذلك ديدناً له وعادةً. كما وَصَفَهُ بكثرة التشبُّث بالتخمين الفاسد، والحَدْسِ المخطئ، بلا تحقيقٍ. ووَصَفَهُ بأنه صاحبُ غَفْلَةٍ عن القواعد(١). وكان الأجدرُ بمنزلةِ «ابن الطيب» العلميّة – وهو العالم بلا مريةٍ – واللائقُ بتقواه – وهو التقيُّ بلا نزاع – أن يشرحَ النصَّ شرحاً وافياً، مشيراً للخطأ الذي هو من سمات البشر، والسهوِ والنسيانِ اللَّذَيْنِ هما من لوازمِ بني آدمَ.

ولقد بذل «ابنُ علان» جُهْدَه ومَجْهُودَهُ وطاقَتَهُ، ووُسْعَهُ. وفي المثل: لكلِّ جَوَادٍ كَبْوَةٌ، ولِكُلِّ صَارِمٍ نَبْوَةٌ، ولِكُلِّ عَالِمٍ هَفْوَةٌ.

ولا داعي للتعريض البالغ في الشدة بـ «ابن علاّن» وبخاصةٍ أنّ «ابنَ الطيب» أفاد من شرحه كثيراً، وأخذ منه ماصفا، ونَهِل منه دُرَرَهُ وفوائده، فجمعها في كتابه. ويَعْرِف ذلك من قارن بين الشرحَيْن، وأنعمَ النظر فيهما؛ لذلك جاء شرحُ «ابنِ الطيب» شرحاً باهراً في التحقيق، بالغاً في التحرير.

وعلى كلِّ حالٍ يمكن أن نحمل ما ظَهَرَ من «ابن الطيِّبِ» على المنافسة في الاجتهاد، والمبالغة في الدقة، والحماس في تقرير المسائل ونقدها، والمجتهدُ مأجورٌ، وإنما الأعمالُ بالنيات. وفي ذلك تنبيهٌ للطالب لكيلا يقع فيما وقع فيه غيرُه. ولا يسعنا – في هذا المقام – إلاَّ أن نقول: رحمهما الله رحمةً واسعةً، وأسكنَهما فسيحَ جنانه.

---

(١) انظر «الفيض» (١٨ أ، ٢٥ ب، ٦٠ ب).

وأعرض الآن – إن شاء الله تعالى – طَرَفاً من نقد «ابنِ الطيبِ» لـ «ابن علاَّنَ» فيما يأتي:

● قال «ابنُ الطيب»[1]: وقد وقع هنا للشارح خَلْط وخَبْطٌ لا ينبغي الالتفاتُ إليه؛ لأنه تَوَهَّم أولاً أن «دلائل» «فواعل»، فقال: إنه إنما يطَّرد في «فاعل» وصفاً لما لا يعقل، كـ «نجم طالع».

وذكر الجواب بأنه ورد شاذاً، كـ «وعائد»، فلم يفرق بين «الفعائل» و«الفواعِل»، ولم يميزِ المفردَ هل هو «فعيلٌ» أو «فاعلٌ». والله أعلم.

● وفي «الاقتراح»[2]: قال في «الخصائص»: (حدُّ اللغةِ أصواتٌ يُعَبِّر بها كلُّ قومٍ عن أغراضهم).

قال «ابن الطيب»[3]: قولُه: (يُعَبِّر بها) كذا في أصولنا، وهو الذي في «الخصائص» و«المزهر»، فما يوجد في نسخٍ من قولهم: (يُعبِّر عنها) تحريفٌ بلا شبهة، واعتذارُ الشارحِ عن ذلك مما لا معنى له.

وحَمَلَهُ على الاعتذار عَدَمُ الاطلاعِ على «الخصائص». والله أعلم.

● وقد ينقده من دون أن يصرح باسمه أو يشير إليه[4].

● قال «ابنُ الطيب»[5]: قيل: أبانان، وأبان أحدُهُما، والآخر مُتَالِعُ، كما يقال: القمران. قال «لبيد»:

---

(١) «الفيض» (٨ ب) وانظر «الاقتراح» (١٢٤).

(٢) (١٢٩).

(٣) «الفيض» (١٢ أ).

(٤) كما في «الفيض» (١٥ أ).

(٥) «الفيض» (٢٥ ب) وانظر «الاقتراح» (١٤٢).

وبه تعلم أن قولَ « ابنِ علانَ » في الشرح : (مُتَالِع : جمع متلعة ، من التلع إلخ ، وأَبَانَ : أظهر) مما لا معنى له ، وأنه كلامُ من يَبْني الأمورَ على التخمين والحَدْسِ بلا تحقيقٍ . كما لا يخفى عَمَّن مارسَ الكلمَ العربيةَ ، أو شَدَا في الفنون الأدبية . والله أعلم .

● وجاء في « الاقتراح »[1] : (ميم « اللهم » عوض من « يا » في أوّله) . قال « ابنُ الطيب »[2] : قال « ابنُ علاَّنَ » في الشرح : لو قال : عوض حرف النداء لعمَّ .

قلت : هو غفلة عما تَقَرَّرَ من أن اسم الجلالة لا يُنَادَى إلاَّ بـ (يا) ، كما ، نَصُّوا عليه . فكلامُ « ابنِ جني » هو الصوابُ ، ولا معنى للتعميم الذي أراده في الشرح . والله أعلم .

● وجاء في « الاقتراح »[3] من كلام « ابن الضائع » : (ولولا تصريحُ العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان أوْلىً في إثبات فصيح اللغة كلامُ النبيّ ﷺ . .) .

قال « ابنُ الطيب »[4] : قوله : (لكان أولىً) بالتنكير ، خبر مقدم ، أي : أحقُّ . و(كلام النبي ﷺ) بالرفع اسم (كان) ، أي : لكان كلامُ رسولِ الله ﷺ أحقَّ وأولىً بإثبات فصيح اللغة من جميع الكلام الفصيح؛ لأنه أفصحُ الخلق على الإطلاق . هذا هو الأصل المعتمد عليه . وفي نسخة الشارح :

---

(١) (١٤٥) .

(٢) « الفيض » (٢٨ أ) .

(٣) (ص : ١٦٠) .

(٤) « الفيض » (٤٩ أ) .

(لكان الأولى) بالتعريف، هو اسمها، أي: المقدم في الإثبات (فصيحُ اللغة) هو الخبر. و(كلام النبي ﷺ) عطف بيان على (فصيح). وهو بعيد جداً، والأولى ما قررنا به؛ لأنه التحقيقُ روايةً ودرايةً. إن شاء الله تعالى.

● قال «ابن الطيب»[١]: قولُه في الشرح: إنه [أي: السهيلي] تبعَ «ابنَ مالكٍ» في الاستدلال بهذا الحديث جَهْلٌ بالتواريخ، فإن بينَ وفاتَيْهما نحوَ مئة عام. والله أعلم.

أقول «السهيلي» توفي سنة ٥٨١هـ.

و«ابن مالك» توفي سنة ٦٧٢ هـ.

فيكون بين وفاتَيْهما واحد وتسعون عاماً.

● وجاء في «الاقتراح»[٢]: (إنَّ لله ملائكةً يتعاقبون فيكم، ملائكةٌ بالليل، وملائكةٌ بالنهار).

قال «ابنُ الطيب»[٣]: أما قولُه في الشرح: (ملائكةٌ) مبتدأ، والخبر محذوف، لدلالة المقام عليه، أي: يتعاقب بالليل. فهو على ركاكته وخروجه عن الظاهر كلامُ مَنْ لم يقف على حقائق الأمور، ولا نَظَرَ فيها نَظَرَ المتطلعِ الماهرِ.

● وجاء في «الاقتراح»[٤]: (رواه البزارُ مطوَّلاً ومجوَّداً). قال «ابنُ الطيب»[٥]: قولُه: (مُجَوَّداً) بالجيم والواو، مفعول جوَّدهُ تجويداً، أي: أتى

---

(١) «الفيض» (٥٠ ب) وانظر «الاقتراح» (١٦١).

(٢) (ص: ١٦١).

(٣) «الفيض» (٥١ ب).

(٤) (١٦١).

(٥) «الفيض» (٥١ ب).

به جيداً، كاملَ الجودة، وهي عبارةُ أهلِ الحديث. فَجَعْلُهُ في الشرح مفعولاً من التحرير، بالحاء والراء المهملتين، مما لا معنى له عند أهل الاصطلاح، وإن كان صحيحاً في المعنى، والروايةُ مقدمةٌ على التَّفَقُّهِ بلا تأملٍ. والله أعلم.

● وجاء في «الاقتراح»[1]: (قال «ابنُ جني»: علَّةُ امتناع الأخذ عن أهل المدر، كما يؤخذ عن أهل الوَبَرِ ما عَرَضَ للّغات الحاضرة وأهل المدر).

قال «ابن الطيب»[2]: وقد حرَّف الشارحُ هذا الكلامَ عن موضوعه، وصحَّفَهُ وتصرف فيه تصرفاً عجيباً على عادته في عدم التثبت، وكثرة التشبث بالتخمين الفاسد، والحَدْسِ المخطئ، فجعل (علّته): (عليه) بصيغة الجار والمجرور، وجَعَلَ الضمير عائداً على المستدل، وقال: هو خبر مقدم، ومبتدؤهُ (امتناعُ)، أي: على المستدلِ امتناعُ الأخذ. وهذا كلام لا معنىً له، ولا تعلّق له بما بعده وما قبله، وإنما يتجرَّأُ عليه من لا رسوخَ له في الفنِّ، بل ولا إلمامَ، فضلاً عمن يتصدى لشرح مثلِ هذا الكتابِ الذي هو لهذا الفنِّ إمامٌ، ولو راجَعَ «الخصائصَ» ما وقع في هذه الوَرْطَةِ، بل لو تأمل بعض التأمُّلِ لأرخى على عُوَّارِه مِرْطَه.

وقد جعل «ابنُ جني» في «الخصائص» هذا الكلامَ عقبَ ترجمةٍ، فأوردها المصنف مخلوطة.

وعبارته في «الخصائص»: بابٌ في تركِ الأخذ عن أهل المَدَرِ كما أُخِذَ عن أهل الوبرِ.

ثم قال: علةُ امتناعِ ذلك ما عَرَضَ لِلُغَاتِ الحاضرة.. إلخ. فأدخل المصنفُ [أي: السيوطيُّ] الترجمةَ في الكلام، وشرح بها الإشارة الواقعة في

---

(١) (١٧٤).

(٢) «الفيض» (٦٠ ب) وانظر (٦٣ ب).

« الخصائص » . فأراد الشارحُ [أي : ابنُ علان] أن يزيدَ في إيضاح ذلك بما سلكه من تلك المسالك .

فينبغي لمن تصدى لأمرٍ أن يُحَقِّقَ مهمات مسائله، أو يتركَ الخوضَ في جداوله، والسبحَ في مسائله . والله المرشد سبحانه .

● وفي « الاقتراح »[١] : وسُمِّيَت (الدارُ) داراً لاستدارتها، ولا يسمى كل مستديرٍ داراً .

قال « ابن الطيب »[٢] : قوله : (لاستدارتها) أي : لكونها كالدائرة محيطة بما فيها . وفي الشرح : ما يقتضي أن معنى استدارتها دورانُها على ملاَّكها، وهو وإن كان ربَّما يصحّ معنىً، لكنه ينافي قولَ المصنِّفِ بعد (ولا يُسَمَّى كلُّ مستديرٍ داراً) والله أعلم .

● قال « ابن الطيب »[٣] : (مَجْرَى) بفتح الميم، سواء كان مصدراً ميمياً، أو ظرفَ مكانٍ، كما هو ظاهر؛ لأنه مأخوذ من « جَرَى » الثلاثي . وتفصيلُ الشارحِ فيه بأنه بالضم مصدرٌ، وبالفتحِ اسمُ مكانٍ، غفلةٌ عن القواعد، كما لا يخفى على ذي بصيرة .

● قال « ابن الطيب »[٤] : و(مُجْرَى) هنا بضم الميم بمعنى الإجراء؛ لأنه من (أَجْرَى) الرباعي، وما يُبْنَى من الثلاثي يكون بالفتح، ومعناه الجريان . والشارحُ لا يفرق بينهما .

---

(١) (٢١٦) .
(٢) « الفيض » (٧٩ أ) .
(٣) « الفيض » (١٨ أ) وانظر « الاقتراح » (١٣٦) .
(٤) « الفيض » (٩٧ ب) وانظر « الاقتراح » (٢٧٢) .

● وفي «الاقتراح»(١): (قِرْوَاش).

قال «ابن الطيب»(٢): قال في الشرح: رأيته مضبوطاً بالقلم بالقاف آخره شين مهملة.

قلت: هو بناءٌ على عادته في ارتكاب الحَدْس والتخمين، فهو بالمهملة لا معنىً له، وإنما هو بكسر القاف وسكون الراء المهملة وآخره شين معجمة. اهـ

(أقول): رجعت إلى عدة نسخٍ من «داعي الفلاح» فلم أجد الذي عزاه إلى الشارح. والعبارة عنده هكذا: هو (فِعوال) بالكسر كقِرواش، وإنما كان الكسر قريباً من الفتح لتوسطه بينه وبين الضم... إلخ.

● وفي «الاقتراح»(٣): (مسألة في التسلسل).

قال «ابن الطيب»(٤): (وقد وقع هنا للشارح - رحمه الله - تخليطٌ، فذكر «مسألة التسلسل» في «الخاتمة»، وجَعَلها مما فيه السماعُ والقياسُ والإجماعُ. وأراد أن تكون هذه المسألةُ كذلك، وهو كلامٌ لا معنىً له، بل الذي في الأصول: «مسألة التسلسل» وحدها على طريقة الاستقلال، ثم «مسألة القياس الجلي والخفي» و«الخاتمة». والله أعلم. فليُتَنَبَّهْ لذلك فإنه مهم.).

● قال «ابن الطيب»(٥): قوله [أي: السيوطي]: (الاسْتِنطاء) كأنه استفعال من «نَطَى» أي: طَلَبَ هذا اللفظ.

---

(١) (٢٨٤).
(٢) «الفيض» (١٠٠ ح).
(٣) (٣٢١).
(٤) «الفيض» (١٠٨ ب).
(٥) في «الفيض» (١١٧ أ) وانظر «الاقتراح» (٣٥٨).

وفي الشرح: أنه رآه بخط «الجمال العِصامِي» مضبوطاً بالقلم بالمهملة بعدها فوقية مكسورة فنونٌ فمعجمة.

قلت: وهو بعيد عن المقصود، بل لا معنىً له؛ لأن ظاهره أنه يوجد في الكلام «نَظَى» معجم الظاء، ولا وجودَ له. والله أعلم.

● قال «ابن الطيب»[1]: (علاَّمون) جمع (علاّم) بغير هاء، مبالغة في (عالم) كـ ﴿عَلاّمُ الغُيُوبِ﴾ [2] وغيرها، وليس جمع «علاَّمة» بالهاء، لأن شرط ما يجمع هذا الجمع من أوصاف المذكر تجرُّدُهُ من هاء التأنيث.

وهذا أولى من قوله في الشرح: إنه شاذ، بناء على أنه جمع «علاَّمة» بالهاء.

● وانظر «الفيض» (٢٢ أ، ٢٥ ب، ٧٤ أ، ٧٥ أ، ٧٥ ب، ٨١ أ، ٩٦ ب، ١٠٧ ب، ١١٤ ب).

* * *

(١) في «الفيض» (١١٧ أ) وانظر «الاقتراح» (٣٥٩).

(٢) (المائدة: ١٠٩).

استدراك لغوي:

● قال « ابن الطيب »[1]: (« العفو » تركُ المؤاخذةِ بالذنب مع مَحْوِه، واشتُهر في العرف أنه لا يكون إلا عن ذنب. وذلك غير صحيح، بل يكون بمعنى عدم اللزوم. كما أوضحته في « شرح القاموس » وغيره، وأشرتُ إلى أنَّ أصلَ معناه التركُ، وعليه تدورُ معانيه. كما في « الخصائص » وغيره).

● جاء في « الاقتراح »[2]:

درَسَ المنا بمُتَالِعٍ فأبانِ ....

قال « ابن الطيب »[3]: (درس) المنزلَ، كـ (نصر): عفا، وخلا، وبَلِيَ، ودَرَسَتْهُ الريحُ: عَفَتْهُ، وأَبْلَتْهُ، فهو لازمٌ ومتعدٍّ، كما أطبق عليه أئمة اللغة.

وقولُ « أبي حيان »: لا أحفظه متعدياً قصورٌ، وإن أيَّدَهُ تلميذُه « السمينُ » بأنَّ حَدَثَهُ لا يتعدَّى، فتعدِّيه مُحَالٌ عقلاً لا يحتاج إلى استقراء، فقد ردَّه شيخُ شيوخنا الإمامُ « أبو العباس، الخفاجيُّ » في « حواشي البيضاوي »، وبسطتُه في « شرح القاموس » بسطاً.

* * *

---

(١) في « الفيض » (٣ أ).

(٢) (١٤٢).

(٣) في « الفيض » (٢٤ أ).

طعنه في «أبي حيان» في عدم معرفته بعلوم الحديث:

وَرَدَ في «الاقتراح»[1] من قولِ «أبي حيانَ» في «ابن مالكٍ»: (والمصنِّفُ قد أكثرَ من الاستدلالِ بما ورَدَ في الأثر)...

قال «ابنُ الطيِّب»[2]:

قوله: (بما وَردَ في الأثر) (الأثرُ) يطلقه المحدِّثون على المرفوع والموقوف. كما قال «النوويُّ» في «التقريب» وغيرِه من مصنَّفاتِه. وجَزَمَ به جمعٌ من العلماء. واختاره الحافظُ «ابنُ حجرٍ».

وخصَّه بعضُ فقهاء خراسان الشافعية بالموقوف، بل حكاه «الفُوراني الخراساني» عن الفقهاء مطلقاً، فقال: الفقهاء يقولون: (الخبرُ) ما كان عن النبي ﷺ. و(الأثرُ) ما يُروى عن الصحابة.

وأشار لمثله الحافظ «الزينُ العراقيُّ» في «الألفية» وشرحَيْها، وغيرها من مصنفاته.

وكأنَّ «أبا حيَّان» أطلقه على «الحديث المرفوع» لعدم معرفته في الاصطلاح. والله أعلم.

* * *

---

(١) (١٥٩).

(٢) «الفيض» (٤٦ أ).

نقده لـ «أبي حيان» بتأثره بمذهب الظاهرية:

● قال «ابنُ الطيب»[1]: (ولو مارَسَ «أبو حيان» العلومَ اللسانية، وأضافَ إلى ما تعمَّقَ فيه من ظواهر الإعراب المعاني البيانية، لأراح الناسَ من كثير من مباحثه الظاهرية المقتبسة من مذاهب الظاهرية. والله أعلم.).

● قال «ابن الطيب»[2]:

(لما دخل «أبو حيان» البلادَ المشرقية صار ظاهرياً، فلذلك تراه يَجري في غالب علومه وتفاسيره مع الظواهر، ولا يحقق المسائلَ كلَّها تحقيقَ مُدققٍ ماهرٍ؛ لذلك نراه كثيراً ما يعترضون عليه إذا خرج عن العربية إلى الخوض في المعاني والبيان، وغيرهما من العلوم الدقيقة. والله أعلم.).

* * *

(١) «الفيض» (٤٥ ب).

(٢) «الفيض» (٤٠ ب).

ما يستدرك على «ابن الطيب»:

إن جهدَ الشّراح كبيرٌ جداً، ومهمتهم شاقةٌ عسيرةٌ، وهم يستحقون أن يحمدوا على ما بذلوه في سبيل ما شرحوه.

و «ابن الطيب» شارحٌ وناقدٌ بارعٌ، قد أودع في شرحه لهذا العلْق علماً جَمّاً. ولكنْ من الأمانة العلمية التنبيهُ على مسائلَ غابت عن المؤلف؛ إتماماً للفائدة، وتحقيقاً للهدف العلمي. وهذا يعرض لكل مؤلِّف وقد قال «عماد الدين، الكاتب»[١]: «إني رأيت أنه لا يكتُبُ أحدٌ كتاباً في يومه إلاّ قال في غَده: لو غُيِّر هذا لكان يُستَحْسَنُ، ولو قُدِّمَ هذا لكان أفضلَ، ولو تُرِكَ هذا لكان أجملَ. وهذا من أعظم العبَرِ، وهو دليلٌ على استيلاءِ النَّقصِ على جملة البشرِ». فمن هذه المسائل ما يأتي:

الأولى: قال «ابن الطيب»[٢]: (وفي النحو كتاب اسمه «البديع» ينسب إلى «ابن العلج» أَكْثَرَ «الرضيُّ» في «شرح الكافية» من النَّقْلِ عنه. والله أعلم.).

أقول: الصواب أن «ابن العلج» له كتاب يسمى «البسيطَ» وقد أكثرَ «أبو حيان» النقلَ عنه. ففي «ارتشاف الضرب» مواضعُ كثيرةٌ ذُكر فيها «ابنُ العلج» وذُكر فيها «البسيطُ».

أما «شرحُ الرضيّ على الكافية» فلا يوجد فيه ذِكْرٌ لـ «ابنِ العلج». والله أعلم.

---

(١) هو «محمدُ بنُ محمد، أبو عبد الله، الأصبهانيُّ» المتوفى سنة ٥٩٧هـ. كان من العلماء المُتْقنين، فقهاً ونحواً ولغة ومعرفةً بالتواريخ وأيام الناس، وكان من محاسن الزمان في الأدب. مترجم في «طبقات الشافعية الكبرى» (٦ : ١٧٨) و «الأعلام» (٧ : ٢٦).

(٢) في «الفيض» (١١ ب) وانظر (الاقتراح) (١٢٨).

الثانية: قال «ابنُ الطيب»[1] عند ترجمته لـ «لبيد»: وامتدحَ النبيَّ ﷺ بقصيدته الداليّة المشهورة. اهـ.

أقول: لم تَذْكُرْ كُتُبُ التراجمِ والأدبِ ما ذكره «ابنُ الطيب»، والذي ذكروه هو أن «لبيداً» هَجَرَ الشعرَ بعد إسلامه.

جاء في «خزانة الأدب» (٢: ٢٤٧): قال «ابنُ قتيبة»: لم يقل شعراً في الإسلام إلا بيتاً وحداً. قال «أبو اليقظان»: وهو قوله:

الحمدُ لله، إذْ لم يأتِني أجَلي ... حتَّى كساني من الإسلام سِرْبالاً

وقال غيره: بل هو قوله:

ما عَاتَبَ المرءَ الكريمَ كنفسِهِ ... والمرءُ يُصْلِحُهُ الجليسُ الصالحُ

وكتب «عمرُ بن الخطاب» إلى عامله «المغيرةِ بنِ شعبةَ» بالكوفة: أن اسْتَنْشِدْ مَنْ عندكَ من شُعراء مِصْرِك ما قالوه في الإسلام. فأرسل إلى «الأغلب العِجْليّ» أن أنشدني، فقال:

لقد طَلبتَ هَيّناً موجوداً ... أرَجَزاً تريدُ أم قَصيدا

ثم أرسل إلى «لبيد»: أن أنْشِدْني، فقال: إن شئتَ ما عُفِي عنه (يعني الجاهليةَ) قال: لا، ما قلتَ في الإسلام. فانطلق إلى بيته فكتبَ سورةَ البقرة في صحيفةٍ، ثم أتى بها فقال: أبدلني اللهُ هذه في الإسلام مكانَ الشعرِ. فكتب بذلك «المغيرة» إلى «عمر» إلخ.... اهـ.

وأقول: أما الداليةُ المشهورةُ التي هي في مدح النبيِّ ﷺ فهي دالية «الأعشى» التي مطلعتها:

(١) في «الفيض» (٢٥ أ) و«الاقتراح» (١٤٢).

أَلَـمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيـلَـةَ أَرْمَدَا وعَادَكَ مَـا عَـادَ السليمَ المُسَهَّدَا

كما في « ديوان الأعشى » (ص: ١٣٤– ١٣٧) و « السيرة النبوية » (٢ : ٢٦– ٢٨).

الثالثة: وفي « الاقتراح » (١٥٨): قال « سفيانُ الثوريُّ »: « إن قلتُ لكم إني أحدثُكم كما سمعتُ فلا تصدِّقوني »، إنما هو المعنى.

قال « ابن الطيب »[1]: « سفيانُ » إنما أخبر عن حال نفسه، فلا يطرد في جميع النا س، ولا يحكم به على جميع الرواة، على أن المنقول عن « الثوري » ما نصُّه: « لو أردنا أن نحدِّثكم بالحديث كما سمعناه ما حدّثناكم بحرف واحدٍ ». كذا في شروح ألفية المصطلح وغيرها من الدواوين. وهو إنما فيه الإشارة إلى التحري والتبرِّي، وعدمِ الدعوى. إلخ...

أقول: قولُ « ابن الطيب »: (على أن المنقول عن الثوريّ ما نَصُّه...) ارتقاءٌ في دفع المعنى الظاهر من عبارة « سفيانَ » – رحمه الله – أنه يُحَدِّثُ بالمعنى لا باللفظ. وقد نفى « ابنُ الطيب » النصَّ المعزوَّ إلى « سفيانَ »، وجاء بنصٍ آخر.

ولو رجعنا إلى كتاب « الكفاية » (ص: ٣١٥) لعثرنا على النصّ الذي جاء في « الاقتراح ».

وجملةُ: (إنما هو المعنى) زيادةٌ من الراوي، وهو « زيدُ بنُ الحُبَابِ »، وليست من تتمة قول « سفيانَ ».

الرابعة: جاء في « الاقتراح » (١٦٢): قال « أبو نصر الفارابيّ » في أول كتابه المسمَّى بـ « الألفاظ والحروف ».

---

(١) في « الفيض » (٤٤ أ).

قال «ابن الطيب»[1]: قوله: (قال أبو نصر) إلخ.. هو «إسحاقُ بنُ إبراهيمَ» الإمامُ المشهورُ، صاحب «ديوان الأدب في اللغة» خالُ «الجوهريِّ» صاحب «الصحاح». اهـ.

أقول: «أبو نصر» المقصودُ به هنا هو «محمد بن محمد بن طَرْخان، الفارابي» التركي الحكيم، المتوفى سنة ٣٣٩هـ. وهو من أكبر فلاسفة المسلمين، وتَخَرَّجَ «ابنُ سينا» بكتبه. من مؤلفاته: «الألفاظ» و «الحروف» كما في «هدية العارفين» (٢ : ٣٩).

وهذا مما غاب عن «ابن الطيب» فقال: هو «إسحاق بن إبراهيم» خال «الجوهري». وليس كما قال. فـ «إسحاق» هو «أبو إبراهيم»، ولم ينسب إليه أحدٌ كتاب «الألفاظ» و «الحروف». وهو مترجم في «وفيات الأعيان» (٥ : ١٥٣).

الخامسة: قال «ابن الطيب»[2]: قولُه: (قال ابن شاكر) هو صاحب «مسالك الأبصار في ممالك الأمصار».

أقول: «ابنُ شاكر» هو «محمدُ بنُ أحمدَ بنِ شاكرٍ القطانُ، أبو عبدِ اللهِ، المصريُّ» المتوفى سنة ٤٠٧هـ. من كتبه «مناقب الإمام الشافعي». وهو مترجم في «حسن المحاضرة» (١ : ٣٧٢). وليس كتابُ «مسالك الأبصار في ممالك الأمصار» لـ «ابن شاكر»، بل مؤلِّفه هو «شهابُ الدين، أحمدُ بنُ يحيى بنِ محمدٍ الكرمانيُّ» الشافعي، المعروف بـ «ابنِ فضلِ اللهِ العَمْرِيّ» الكاتب الدمشقي المتوفَّى سنة ٧٤٩هـ. وهو مترجم في «الدرر الكامنة» (١ : ٣٥٢).

---

(١) في «الفيض» (٥٢ ب).

(٢) في «الفيض» (٥٦ أ) وانظر «الاقتراح» (١٦٤).

السادسة: قال «ابن الطيب»[١]: والمعروف: «ما مِنْ أيَّامٍ أحَبَّ إلى الله فيها العملُ منه في عشرِ ذي الحجة» كما في الصحيحين، وغيرهما.

وعلى الصواب رواه المصنف [أي: السيوطي] في «همع الهوامع». وعَمَلُهُ في مثل هذا التركيب جائزٌ بالاتفاق؛ لوجودِ شرطه، وهو أنه مفضلٌ على نفسه باعتبارين: واقعٌ بين ضميرين ثانيهما له، والآخرُ للموصوف بعد نفي..

أقول:

(١) هذه العبارة أخذها «ابنُ الطيب» من «داعي الفلاح» ولم يُشر المؤلِّفِ إلى ذلك.

(٢) لا يوجد هذا الحديثُ بهذا اللفظ في صحيحي البخاري ومسلم. والذي أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب العيدين - بابُ فضلِ العملِ في أيَّام التشريق) (٢ : ٧) هو حديث «ابن عباس» عن النبي ﷺ أنه قال: «ما العملُ في أيَّامٍ أفضلُ منها في هذا العشرِ. قالوا: ولا الجهادُ؟ قال: ولا الجهادُ إلاَّ رجلٌ خَرَجَ يخاطِرُ بنفسه ومالِه فلم يرجعْ بشيْءٍ».

السابعة: وجاء في «الاقتراح» (ص: ١٨١):

فائدة: أوّلُ الشعراءِ المُحْدَثين «بشارُ بنُ بُرْدٍ»، وقد احتج «سيبويه» في كتابه ببعض شعره تقرباً إليه؛ لأنه كان هجاه لتركه الاحتجاج بشعره. ذكره «المرزبانيُّ» وغيره.

قال «ابن الطيب»[٢]: قوله: (وقد احتجّ سيبويه) إلخ.. قد خرَّجوا ذلك

---

(١) في «الفيض» (٤٩ ب) وانظر «الاقتراح» (١٦١).

(٢) في «الفيض» (٦٥ أ).

على أن « سيبويه » ذكره مثالاً للإيضاح لا شاهداً للإثبات . ويؤيده : أنه إنما أثبته لكون « بشارٍ » هجاه . كما قال . والله أعلم .

أقول : لم يستشهد « سيبويه » بشعر « بشار »، ولا ذكره للإيضاح، ولا أثبته لكون « بشار » قد هجاه .

نعم ذكر « سيبويه » في « الكتاب » (٤ : ٤٤١) عجزَ قولِه :

فما كلُّ ذي لُبٍّ بمُؤْتِيكَ نُصْحَهُ ... ومَا كُلُّ مُؤْتٍ نُصْحَهُ بلبيبِ

جاء في « رسالة الغفران » (ص : ٤٣١) : (وأصحاب « بشار » يَرْوُونَ له هذا البيت، ونسبه كثيرون لـ « أبي الأسود ») اهـ .

والبيت في « ديوان أبي الأسود » (ص : ٣٣)، وذُكر في ملحقات « ديوان بشار » (ص : ١٩٥) . ولو استعرضنا « الكتابَ » لا نجدُ لاسم « بشار » ذكراً فيه، وهل يَرْضى « بشارٌ » من « سيبويه » أن يذكر شطراً من شعره دون أن يصرح باسمه ليكفَّ عن الهجاء؟! .

أجيب : لا يقبل . والحقُّ أن « سيبويه » حجةٌ في العربية يَرْجِعُ إلى المحتج بكلامهم، وما دام « بشارٌ » ليس منهم فإنه لم يحتج بشعره . والبيتُ هو لـ « أبي الأسود » . فيكون ما ذكره « المرزبانيُّ » ادّعاءً على « سيبويه »، لا سَنَدَ له ولا دليلَ .

الثامنة : قال « ابنُ الطيب »[١] : خَرَّجَ « البخاريُّ » عن « عبد الرزاق » الرافضي . .

أقول : الحافظُ « عبد الرزاق » لم ينسبه أحدٌ من المعتبرين في علم الرجال إلى الرفض .

---

(١) في « الفيض » (٧٣ أ) وانظر « الاقتراح » (٢٠٠) .

قال « ابن حجر » في « تهذيب التهذيب » (٦ : ٣١٣) :

قال « عبد الله بن أحمد » سمعت « سلمة بن شبيب » يقول : سمعت « عبد الرزاق » يقول : واللهِ ما انشرحَ صدري قطُّ أن أفضِّل علياً على أبي بكرٍ وعمرَ، رحم اللّٰهُ أبا بكر وعمَر وعثمانَ مَنْ لم يُحِبُّهُمْ فما هو مؤمن . وقال : أوثقُ أعمالي حبِّي إِيَّاهم .

وقال « أبو الأزهر » : سمعت « عبد الرزاق » يقول : أُفَضِّلُ الشيخين بتفضيل عليّ إياهما على نفسه، ولو لم يفضلْهما ما فضلتهما . كفى بي ازدراءً أن أحبَّ علياً ثم أخالفَ قولَه .

وقال « ابنُ عديّ » : ولـ « عبد الرزاق » حديثٌ كثير، وقد رَحَلَ إليه ثقاتُ المسلمين وأئمتُهم وكتبوا عنه، إلاَّ أنهم نسبوه إلى التشيّع . وهذا الخطأ في نسبة « عبد الرزاق » إلى الرفض سرى على « ابن الطيب » من كتاب « لُمع الأدلة » (ص : ٨٨) حيث فيه : (وعن عبد الرزاق وكان رافضياً) .

التاسعة : ذكر « السيوطيُّ » في « الاقتراح » (٣٥٩) قول « فخر الدين الرازي » في كتابه « المُحَرَّر في النحو » وهو : واتفقوا على أن « معاذاً الهراء » أولُ من وضع التصريف .

وقال « ابن الطيب »[1] : وهذا هو المتفق عليه بين النحاة، وأربابِ التواريخ .

أقول : القولُ بأن واضعَ علم التصريف . هو « معاذٌ الهراء » بهذا الإطلاق قولٌ مبنيٌّ على التقليد، من غير تحرٍّ ولا تقييد ؛ لأن العلماء لم ينقلوا لنا عن « معاذ » قاعدةً صرفيةً من القواعد، مع أنه من متقدمي الكوفيين، وأستاذُ « الكسائيّ »[2] .

---

(١) في « الفيض » (١١٧ ب) .

(٢) ارجع إلى ما علقته على « الفيض » .

أما نسبةُ النحو إلى « أبي الأسود » فهي مقيّدة بأنه وَضَعَ الحركات التي تؤدّي إلى غايته.

العاشرة: قال « ابنُ الطيب »[1]: قوله: (عُجُزُ هَوَازِنَ) هو بضمتين، جمع عجوز، و (هوازن) القبيلة المشهورة.

أقول: ورد في « القاموس المحيط » (عجز: ٢ : ١٨٠): عَجُزُ هوازِنَ بنو نصرِ بنِ معاويةَ، وبنو جُشَمَ بنِ بَكْرٍ.

وفي « تاج العروس » (٤ : ٥٢): (عَجُز كعَضُد).

وفي « المصباح المنير » (عجز ٣٩٤): العَجُزُ من كل شيء مؤخَّرُهُ. اهـ.

وهذا الخطأُ في الضبط والتفسير سَرَى على « ابن الطيب » من كتاب « داعي الفلاح » حيث فيه: (عُجُز بضمتين، جمع: عجوز).

الحادية عشرة:

ذكر « السيوطي » في « الاقتراح »[2] مثالاً لعلّة المجاورة ضم لام (لله) في « الحمدُ لُله ».

فقال « ابن الطيب »[3] تعقيباً على قول « السيوطي »: (المعروف الذي عليه جمهورُ أهل العربية أن هذا من قبيل الإتباع لا الجوار). أقول: الحقُّ أن « ابن الطيب » فهم من كلام « السيوطي » ما أراده هو، وراح يردُّ عليه. وكلام « السيوطي » صحيح. ويُخَرَّج على أن « الإتباع » هو الحكم، و « الجوار » هو العلة.

---

(١) في « الفيض » (١١٧ب) وانظر « الاقتراح » (٣٦٤).

(٢) (ص: ٢٥٠).

(٣) « الفيض » (٩١ ب).

الثانية عشرة:

قال «السيوطي» في «الاقتراح»[1]: (وهو رأي «أبي الحسن الأخفش» فقال «ابن الطيب»[2]: («أبو الحسن» كنيته، واسمه «علي بن سليمان» و«الأخفش» لقبه، وكناه احترازاً عن «الوسط»..).

أقول: جاء في «داعي الفلاح» تقييدُ «أبي الحسن الأخفش» بـ«الأصغر» مع ذكر اسمه بأنه «علي بن سليمان». وهو وَهَمٌ.

ثم جاء «ابن الطيب» متابعاً لصاحب «داعي الفلاح» في هذ الوَهَم دون أن يشير إلى متابعته، فوقع بما وقع فيه.

والصواب: أن المراد بـ«أبي الأخفش» هنا هو الأوسط، وهو «سعيد بن مسعدة» تلميذ سيبويه.

قال الشيخ محمد علي النجار في تعليقاته على «الخصائص» (١ : ٢) رقم (٦): (وحيث أطلق «أبو الحسن» في هذا الكتاب فهو «الأخفش».

هذا، ويزعم «ابن الطيب» في شرح «الاقتراح» أن هذه الكنية خاصة بالأصغر «علي بن سليمان» وهو وَهَمٌ.).

الثالثة عشرة:

قال «ابن الطيب»[3]: «أ هل هي عربيةٌ أم لا؟».

أقول: في عبارة «ابن الطيب» مخالفة نحوية، وهي دخول همزة الاستفهام على «هل»؛ إذ من المحال اجتماع حرفين بمعنى واحد، فحرف

(١) (١٣١).
(٢) «الفيض» (١٤ أ).
(٣) «الفيض» (٨٧ أ).

الاستفهام لا يدخل على مثله. ويبعد هنا أن تكون «هل» بمعنى «قد».

وقد ذكروا من شواهد مجيء «هل» بمعنى «قد» بعد الاستفهام قول «زيد الخيل الطائي»:

سَائِلْ فَوَارِسَ يَربُوعٍ بِشَدَّتِنَا أَهَلْ رَأَوْنَا بِسَفْحِ القَاعِ ذِي الأَكَمِ

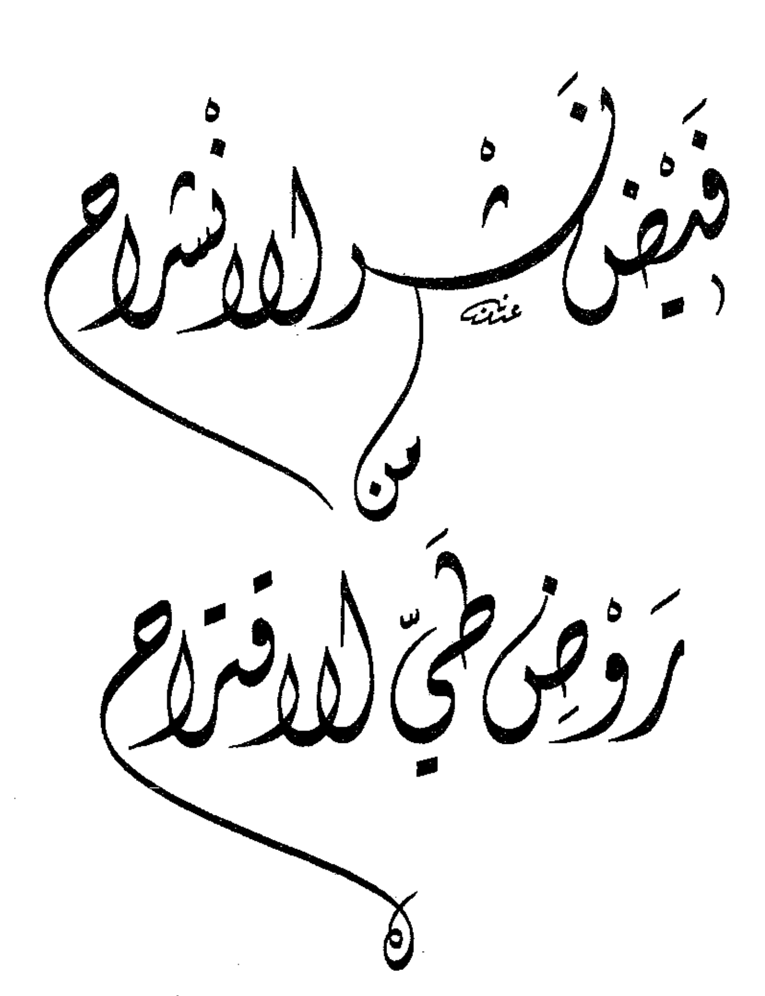
أي: أقد رأونا. وشَدَّتنا، أي: حملتنا.

انظر «أمالي ابن الشجري» (٣ : ١٠٨) و«شرح المفصل» (٨ : ١٥٢) و«شرح التسهيل» (٤ : ١١٢) و«مغني اللبيب» (٤٦٠). وفيه: «أن (هل) تأتي بمعنى (قد) وذلك مع الفعل». و«غنية الطالب» (٢٦٨).

والصواب ما جاء في «داعي الفلاح»: «أعربية أم معربة؟».

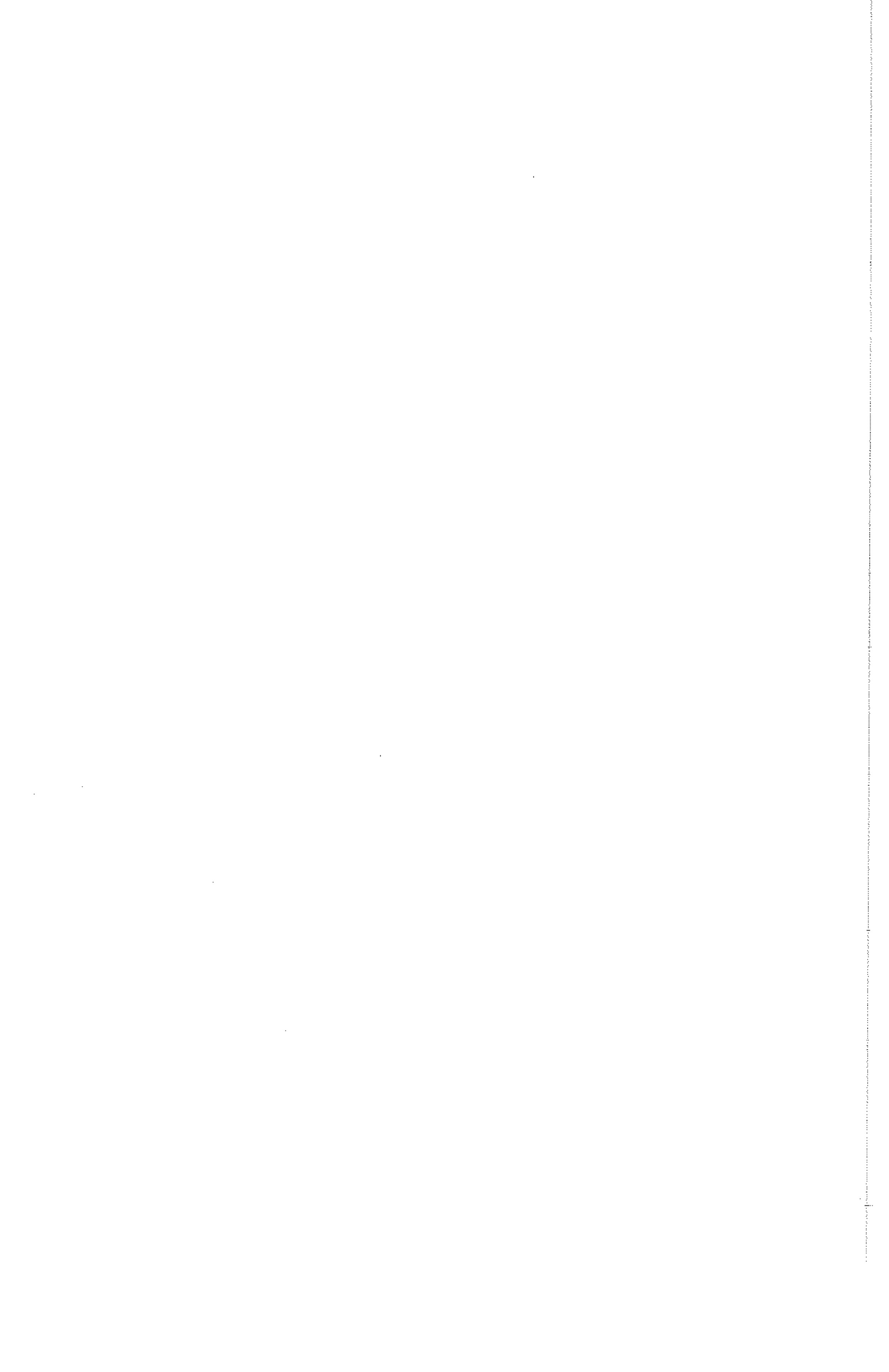
* * *

الباب الرابع



نِسْبتُه لمؤلّفه - مَعْناه - طريقة التّحقيق

وَصْفُ المخطوطات - نماذجُ منْها



اسم الكتاب وإثبات نسبته إلى مؤلفه:

لم يختلف أحدٌ من العلماء في اسم كتاب «ابن الطيب» في شرح «الاقتراح»، ولا في نسبته إليه.

فقد قال «ابن الطيب» في مقدمة شرحه: وقد سميته: «فيض نشر الانشراح من رَوْضِ طيِّ الاقتراح».

وقد ورد اسمه هكذا على الورقة الأولى من المخطوطات م، د، والنسخة الناقصة. وأما المخطوطة ك فلم يذكر عليها الاسم هكذا، وإنما كُتب عليها: (شرح الاقتراح في النحو لشيخنا ابن الطيب..).

كما ورد نسبة هذا الشرح لابن الطيب بعد ذكر اسم الكتاب من المخطوطات الأربعة.

وقد أوضحت ذلك بالتفصيل في (وصف المخطوطات).

* * *

معنى اسم الكتاب لغوياً:

إنما سمَّى «ابنُ الطيب» كتابَه بـ «فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح» على عادته في إبداع أسامي مؤلَّفاته؛ لتدفُّق صدره ببثٍّ ما أَلْهَمَ الفتاحُ من شرح خبايا «الاقتراح».

فكلمة «**فيض**» لها في اللغة معانٍ:

ورد في «لسان العرب» (فيض ٧: ٢١٠):

(١) **فاضَ** الماءُ والدَّمْعُ، ونحوهما، يَفِيضُ فيضاً، وفُيُوضَةً، وفيوضاً، وفيضاناً، وفَيْضُوضَةً، أي: كثر حتى سال على ضفَّةِ الوادي.

قيل: فاضَ تدفَّقَ.

(٢) **فاض** صدرُه بِسرِّه: إذا امتلأ وباحَ به، ولم يُطِق كَتْمَهُ.

(٣) **فاض** النهرُ بمائه، والإناءُ بما فيه.

(٤) ماء فيضٌ: كثير.

(٥) الفيض: النهر. والجمع: أفْيَاضٌ، وفيوض. وجمعُهم له يدُلُّ على أنه لم يُسَمَّ بالمصدر. وفيضُ البصرة: نَهْرُهَا، غَلَبَ ذلك عليه لعظَمه.

(٦) وفرسٌ فَيْضٌ: جَوَادٌ كثيرُ العَدْوِ. ورجلٌ فيضٌ وفيَّاض: كثيرُ المعروف. وفي المثل: «أعطاه غَيْضاً من فَيْضٍ» أي: قليلاً من كثير.

وكلمة «**النشر**» لها أيضاً في اللغة معانٍ:

ورد في «المصباح المنير» (نشر ٦٠٥):

(١) يقال: نَشَرَ اللهُ الموتى نُشُوراً، من باب (قعد) حَيُوا، ونَشَرهم الله يتعدى ولا يَتَعَدَّى، ويتعدى بالهمزة أيضاً، فيقال: أنشرهم الله.

(٢) نَشَرَ الراعي غَنَمَهُ نَشْراً، من باب (قَتَلَ): بَثَّها بعد أنْ آواها.

(٣) انْتَشَرَ القومُ: تَفَرَّقُوا.

(٤) يقال: نَشَرْتُ الخَشَبَةَ نَشْراً، فهي منشورةٌ.

وورد في «لسان العرب» (نشر ٥: ٢٠٦):

(٥) النشرُ: خلافُ الطيِّ، نَشَرَ الثوبَ ونحوَه ينشُره نشراً، ونشَّره: بَسَطَهُ، وصُحُفٌ مُنَشَّرَةٌ، شدَّد للكثرة.

(٦) يقال: انتشر الخبرُ: انذاع. ونَشَرْتُ الخبرَ أنشِره، وأنْشُرُهُ: أي: أَذَعْتُهُ.

(٧) النَّشْرُ: الريح الطيبة. قال «مُرَقِّشٌ»:

النَّشْرُ مِسْكٌ، والوُجُوهُ دَنَا نِيرٌ، وأَطْرَافُ الأَكُفِّ عَنَمْ[١]

وكلمة «**الانشراح**» لها أيضاً في اللغة معانٍ:

ورد في «أساس البلاغة» (شرح ٢٣٢):

(١) يقال: شَرَحَ اللهُ - تعالى - صدرَه للإسلام، وانشرح صدرُه.

وفي «الأفعال» للسَّرَقُسْطي (٢ : ٣٦٨):

شَرَحَ اللهُ الصدرَ شَرْحاً: فَتَحَهُ للتوفيق، وقبولِ الخير.

(٢) شرحْتُ الأمرَ: بَيَّنْتُهُ.

وفي «المصباح المنير» (ص: ٣٠٩):

شرحتُ الحديثَ شرْحاً، بمعنى: فَسَّرْتُهُ وبَيَّنْتُهُ، وأَوْضَحْتُ معناه.

وفي «التكملة والذيل والصِّلَة» (٢ : ٥٣):

(٣) الشَّرْحُ: الفهمُ.

(٤) الشَّرْحُ: الفَتْحُ.

وكلمة (**روض**) لها في اللغة معانٍ:

ورد في «لسان العرب» (روض ٧ : ١٦٢):

(١) الروضة: الأرضُ ذاتُ الخُضْرةِ.

(٢) الروضةُ: البستانُ الحَسَنُ.

---

(١) أراد: النشرُ مثلُ ريحِ المسك، لا يكون إلاَّ على ذلك، لأن النشرَ عَرَضٌ، والمسكَ جوهرٌ.
العَنَم: شجر أحمر، شَبَّهَ حمرةَ أطرافِ الأصابعِ به.
والبيت في «المفضليات» (٢٣٨).

(٣) الروضة: الموضع يجتمع إليه الماءُ يكثرُ نَبْتُه، ولا يقال في موضع الشجر روضةٌ.

(٤) الروضة: عُشْبٌ وماء، ولا تكون روضةً إلا بماءٍ معها إلى جنبها.

والجمع: رَوْضَاتٌ، ورِياضٌ، ورَوْضٌ، ورِيضانٌ.

يقال: رَوَّضْتُ القَرَاحَ: جَعَلْتها رَوْضَةً.

وفي «المصباح المنير» (روض ٢٤٥):

(٥) الروضةُ: المَوْضِعُ المُعْجِبُ بالزُّهُور.

وفي (ديباجة القاموس بشرح نصر الهُوريني) من «ترتيب القاموس المحيط» (١: ٤٧): رياض: جمع روضة، وهي الموضع المحتف بالزهور، سُمِّي به لاستراضه المياه السائلة إليها، أي: لسكونها بها.

وأَرَاضَ الوادي، واستراضَ: كَثُرَ ماؤُه واستنقع فيه، واخضرَّ نبتُه، وفاح عَرْفُ زهرِه.

وكلمة «طيّ» لها في اللغة معانٍ:

ورد في «لسان العرب» (طوى ١٥: ١٨).

(١) الطي: نقيض النَّشْر، طويته طيّاً، وطِيَّةً، وطِيَةً – بالتخفيف – .

الأخيرة عن «اللِّحيَانِيّ» وهي نادرة. فالطَيُّ المصدر.

(٢) طَوَى عَنِّي أمرَه: كَتَمَهُ. يقال: طَوَى فلانٌ فؤادَهُ على عزيمةِ أمْرٍ، إذا أسَرَّها في فؤاده. ويقال: اِطْوِ هذا الحديثَ، أي: اكْتُمْهُ.

(٣) الطَّوِيَّةُ: الضميرُ.

وفي (ديباجة القاموس بشرح نصر الهوريني) من « ترتيب القاموس المحيط » (١ : ٨٥) : طَواهم الدهر، أي : أفناهم، كالثوب الذي يُطْوَى بعدَ نشرِه.

وكلمة «**الاقتراح**» لها في اللغة معانٍ :

(١) « القُرْح » بمعنى أوَّلِ الشيء. قالوا : هو في قُرْحِ سِنِّه، أي : في أوَّلها. وقالوا : ماءٌ قَرَاحٌ، أي : خالصٌ، لايَشُوبُه يءٌ.

(٢) « القريحةُ » بمعنى أولِ ماءٍ يُسْتَنْبَطُ من البئر حين يُحْفَرُ؛ ولذلك يقال : « فلانٌ جيدُ القريحةِ »، يُرَادُ به استنباطُ العلم بجَوْدَةِ الطبعِ. قال « ابن الطيب »[١] : يقال : القريحةُ الخاطرُ والذهنُ، وهذا كأنه مجازٌ، والأصلُ في القريحة البئرُ. كما في أمهاتِ اللغةِ، ثم صارت تطلقُ على القُوَّة التي تُسْتَنْبَطُ بها المعقولاتُ.

(٣) يقال : « اقْتَرَحْتُ الجَمَلَ » أي : ركبتُهُ قبلَ أنْ يُرْكَبَ.

(٤) يقال : « اقترحَ خطبةً » أي : ارْتَجَلَها.

و « الاقتراحُ » : ارتجالُ الكلام، واستنباطُ الشيءِ من غير سَمَاعٍ، وابتداعُ الشيءِ تبتدعُهُ وتقترِحُهُ من ذاتِ نفسِكَ من غير أن تسمعه[٢].

❊ ❊ ❊

معنى اسم الكتاب بلاغياً :

حَوَى عنوانُ الكتابِ محسناتٍ بديعيةً، وصوراً بيانية، زادته رونقاً وبهاءً وجمالاً.

فَبَيْنَ قولِه « الانشراح » و « الاقتراح » سجعٌ متوازٍ[٣].

---

(١) « الفيض » ٤ ب .

(٢) انظر دراسة « الاقتراح في أصول النحو وجدله » (٧٤ – ٧٥).

(٣) المتوازي : ما اتفقتْ أعجازُه في الفواصل مع اتفاقِ الوزنِ. « الطراز » (٣ : ١٨).

وبين قوله: «نشر» و «طيّ» طباقٌ[1]، فاللفظان متضادَّان معنىً.

وبين قوله: «فيض» و «رَوْض» و «الاقتراح» ما يسمى بـ «مراعاة النظير»[2]. فالكلماتُ الثلاثةُ جميعُها في الرياضِ الغناء، ذاتِ الخضرة والمياه.

ولاسم الكتاب إيقاعٌ جميلٌ، وألفاظٌ عَذْبَةٌ، كأنها مزاميرُ داودَ، وهذا مما لا يخفى على صاحبِ الحسِّ المرهف، والذوق السليم، والأُذُنِ الموسيقية، مما يزيده روعةً وحُسْناً وجمالاً.

وفي قوله: «فيض نشرِ الانشراح» تشبيهُ «الانشراح» — وهو ما أَلْهَمَهُ الفتاحُ به وشَرَح صدرَه إليه — بالماءِ العذبِ الزلالِ المتدفِّق الصافي، وأخفى ذِكْرَ الماءِ، ورمزَ إليه بشيءٍ من لوازمه، وهو «فيض» الذي لا يكون لسوى الماء، على سبيل الاستعارة المكنية.

وفي قوله: «روض طي الاقتراح» تشبيهُ كتاب «الاقتراح» بجَنَّة غَنَّاءَ، فيها ما حَسُنَ منظرُه، وطاب مطعَمُه، وكثُر خيرُه.. على سبيلِ الاستعارة المكنية[3].

* * *

(١) الطباق: هو الجمع بين المتضادين.

(٢) هو الجمع في الكلام بين أمرٍ وما يناسِبُهُ.

(٣) هي المستعار المحذوف المرموز إليه بشيء من لوازمه. هذا رأيُ «الزمخشري» في تحديد مفهوم الاستعارة المكنية. انظر «بغية الإيضاح» (٣: ١٣٧) وكتاب «بين المكنية والتبعية والمجاز العقلي» للدكتور فيود (١٤).

منهجي في التحقيق:

سرتُ في التحقيق على النحو الآتي:

(١) قابلتُ النصَّ على المخطوطات الثلاثة، وهي التي رمزت لها بـ (د، ك، م)، وأثبتُّ الأقربَ في إفادةِ المعنى، ونبهتُ في الحاشية على الاختلاف فيما بينها، ولم ألتزم بنسخةٍ واحدة؛ لأن النسخ الثلاث يُكَمِّلُ بعضُها بعضاً، وأثبتُّ على جوانب الصفحات أرقام نسخة (ك)؛ لأنها كُتِبتْ في حياة المؤلف، وقُوبلتْ عليه، ولم أجعلْها أصلاً؛ لأن نسخة (م) نفيسةٌ أيضاً، ولكلٍّ نسخةٍ مزيةٌ.

(٢) وضعت «الاقتراحَ» الذي هو بتحقيقي[١] في أعلى الصفحة، وأثبتُّ على جوانب الصفحات الأرقامَ الدالة على صفحات المخطوطة التي رمزت لها بـ (س)، وهي المحفوظة في مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض.

ووضعتُ «الفيضَ» أسفلَ منه، والحواشي في آخر الصفحة.

(٣) حررت النصَّ وَفق القواعد الإملائية المشهورة، كما حَوَّلْتُ الرموز كـ (المص) و(ح) و(الشـر) إلى: المصنف، وحينئذ، والشرح أو الشارح.. إلخ.

(٤) وضعت السقط الواقع في بعض النسخ بين حاصرتين، وقد أذكره في الحاشية إن كان قليلاً؛ لتقليل الحاصرتين بقدر المستطاع.

(٥) خَرَّجْتُ الآياتِ القرآنيةِ، والقراءاتِ.

(٦) خَرَّجْتُ الأحاديثِ النبوية والآثار.

---

(١) قد يوجد اختلاف يسير في نسخ «الاقتراح» التي وَقَفَ عليها «ابنُ الطيب» مع النسخ التي وقفتُ أنا عليها، ولا أملكُ التغيير لأنني ملتزم بما جاء في النسخ التي وقفتُ عليها. والخطب في ذلك سهل.

(٧) خَرَّجْتُ الشواهدَ الشعريةَ والنثريةَ، وآراءَ النحويين، واعتصمتُ بالصمت فيما لم أهتد إليه.

(٨) ترجمتُ الأعلام بإيجاز مفيد، فذكرت الاسمَ والكنيةَ واللقبَ والوفاةَ، وأبرزَ خصائص صاحب الترجمة، مع العَزْوِ لكتب التراجم، وجعلتُ «الأعلام» للزِّرِكْلِيّ من بينها، إسعافاً للمستزيد من المصادر.

(٩) شرحتُ المفرداتِ الغريبةَ في الشعر والأمثلة والنصِّ.

(١٠) عَلَّقْتُ على بعض المسائل التي ذكرها «ابنُ الطيِّبِ»، وأشرتُ إلى أهمِّ المصادرِ التي تَكَفَّلَتْ بذكرِ المسألة.

(١١) عُنيتُ بتوضيح الاقتباساتِ التي أَخَذَهَا المؤلِّفُ ممن سبقوه، وعَرَّفْتُ بالمصنفاتِ التي حَشَدَها.

وصف المخطوطات:

رجعتُ في التحقيق إلى ثلاثِ نسخٍ خطية، ورمزتُ لكلٍّ منها بحرفٍ، وهي:

(١) المخطوطة (ك):

وهي محفوظة في (مكتبة راغب باشا) بتركيا، تحت رقم / ١٣٢٠ / كاملة. ساعدني في الحصول على صورة منها أخي المحقق الكبير الأستاذ الدكتور محمود محمد الطناحي - رحمه الله. من معهد المخطوطات بالقاهرة تحت رقم / ١٢٤ / نحو. وهذه النسخة تحمل العنوان التالي: (شرح الاقتراح في النحو لشيخنا ابن الطيب المغربي، ثم المدني، شارح القاموس وغيره، وعدّة مؤلفاته أكثرُ من خمسين مؤلفاً، كما أجازنا هو بذلك رحمه الله تعالى رحمةً واسعة. حرر الفقير الفاني السيد عبد اللطيف الحلبي الكيلاني عُفي عنه آمين).

تقع هذه النسخة في / ١١٨ / لوحة، وفي كل لوحةٍ صفحتان.

وفي كل صفحة /٢٥/سطراً، وفي كل سطر /١٥/ كلمة في المتوسط. وهي مكتوبة بخط قريب من الفارسي سنة /١١٥٨/هـ، ومقابلة على المؤلف سنة /١١٦١/هـ. وكُتب على أطراف المخطوطة ما يفيد المقابلة، هكذا:

(بلغ) في ق: ٢، ١٣، ١٥، ١٩، ٢٦.

و(بلغ مقابلة على نسخةٍ بخط المؤلف حفظه الله) في ق ٢٥.

و(بلغ مقابلة على المؤلف حفظه الله) في ق ٣١، ٥٠، ٥٦.

و(بلغ على مؤلفه نفع الله بجوده ووجوده) في ق ٣٦، ٣٨.

و (بلغ مقابلة على المؤلف كان الله له) في ق ٤٣، ٤٨.

و(بلغ على مؤلفه كان الله له) في ق ٧٣.

و(بلغ مقابلة على مصنفه كان الله له، فصح جهد الطاقة، ولله الحمد والمنة في محرم ١١٦١) في آخر صفحةٍ منه.

كما جاء في آخرها ما يأتي (كتبه العبد الفقير إلى المولى القدير يوسف بن المرحوم مصطفى المطويسي الساكن بمدينة الرسول، بلّغنا الله بجاهه لكل سؤل. عصر يوم الأحد المبارك /٣٠/ ام في شهر مولد أول سنة ١١٥٨هـ).

وعلى النسخة ثلاثة أختام: في أوّلها ومنتصفها وفي آخرها، مكتوب في كل ختم مايلي: (حسبي الله وحده. من الكتب التي وقفها الفقير إلى آلاء ربه ذي المواهب محمد المدعو بين الصدور بالراغب، وكفى عبده).

(٢) المخطوطة (م):

وهي محفوظة في (المكتبة العامة بالرباط) بالمغرب، تحت رقم ١٩١٥ كاملة. حصلت على صورة منها أهداها لي العلامة الكبير الأستاذ الدكتور تمام حسان – جزاه الله خيراً. وهي تحمل العنوان التالي:

(كتاب فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح).

وكُتب عليها بخط حديث: (لابن الطيب الفاسي الشرفي[1] الفاسي المالكي).

تقع هذه النسخة في /٢١٥/ لوحة، في كلِّ لوحة صفحتان.

وعليها أيضاً أرقام الصفحات، وعددها /٤٢٨/ صفحة.

وفي كل صفحة/٢١/ سطراً، وفي كلِّ سطر /١٠/ كلمات في المتوسط.

وهي مكتوبة بخط نسخي حسن. وعلى أطرافها حواش مفيدة.

ولم يذكر عليها اسم كاتبها، ولا سنة كتابتها.

وكتب على حواشيها ما يفيد المقابلة والتصحيح، هكذا:

(بلغت المقابلة والتصحيح إلى هنا) ص: ١٩، ٣٩.

(بلغ تصحيحاً ومقابلة) ص: ٥٩.

(بلغ التصحيح والمقابلة إلى هنا) ص: ٧٩، ٩٩، ١١٩، ١٣٩.

(بلغ التصحيح بعون الله إلى هنا) ص: ١٥٩ .

(بلغ تصحيحاً إلى هنا) ص: ٢٠٩، ٢١٩، ٢٩٣.

(بلغ مقابلة وتصحيحاً إلى هنا) ص: ٢٧٩.

(بلغ التصحيح إلى هنا) ص: ٢٩٩، ٣١٩، ٣٥٩، ٣٧٩، ٤١٩.

---

(١) صوابه (الشركي) أو (الشرقي) بالقاف لا بالفاء. كما مرَّ في (الباب الأول).

(٣) المخطوطة (د):

محفوظة في (المكتبة التيمورية في دار الكتب المصرية) كاملة.

تحت رقم /٤٤٦/ نحو.

وهذه النسخة تحمل العنوان التالي: (فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح. وهي حاشية على كتاب الاقتراح لجلال الدين السيوطي - تأليف العلامة محمد بن الطيب، الشهير بابن الطيب رحمه الله تعالى آمين). حصلت على صورة منها أهداها لي أخي الحبيب العلامة الكبير الأستاذ الدكتور حامد أحمد نيل جزاه الله خيراً.

تقع هذه النسخة في /٤٤٧/ صفحة. وفي كل صفحة /١٩/ سطراً، وفي كل سطر /١٠/ كلمات في المتوسط.

وهي مكتوبة بخط نسخي حسن سنة ١٣٣٣هـ، لكن فيها تصحيف وتحريف وسقط غير قليل.

وجاء في آخرها (قد صار نسخ هذا الكتاب بقلم الفقير محمود حمدي على ذمة المفضال صاحب السعادة أحمد بيك تيمور المحترم، وأيضاً كتب من نسخة الأصل الموجودة بدار الكتب السلطانية على حسب التحريف الموجود بها. وقد وافق الفراغ من نسخه يوم الثلاثاء سادس شهر شعبان المعظم سنة ١٣٣٣ ثلاث وثلاثين وثلاث مئة وألف مِنْ هجرة مَنْ خُلِقَ على أكمل وصف سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وصحبه وسَلَّم تسليماً كثيراً والحمد لله رب العالمين).

تنبيه: التسمية القديمة لدار الكتب هي (دار الكتب السلطانية).

وكتب في أول هذه النسخة بخطٍّ حديثٍ فهارسُ للموضوعات، ولبعض المطالب، وفهرس في أسماء مؤلفات المصنف التي ذكرها في هذه الحاشية.

● وفي (دار الكتب المصرية) نسخة ناقصة، تحت رقم /١١٠٩/ نحو.

(عندي صورة منها) وهذه النسخة تحمل العنوان التالي:

(فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، وهو حاشية على متن الاقتراح للسيوطي تأليف ابن الطيب).

وعلى النسخة ختمان في أولها وآخرها مكتوب فيهما: (الكتبخانة الخديوية المصرية). والموجود منها /١٢٠/ صفحة من أوّلها، وتنتهي هذه الأوراق في المسألة الثامنة من مسائل المقدمات. وهو مقدار ربع الكتاب تقريباً.

ولم أستطع التعرّف على اسم ناسخها، وسنة نسخها لِمَا لَحِقَ بها من النقص الشديد. ولم أعتمد عليها، وجعلتها للاستئناس.

* * *

هل «الفيض» شرح أو حاشية؟

قال «ابنُ الطيب»[1]:

استخرتُ اللهَ – تعالى – واستخرجتُ من أصدافه جواهره، وأدنيت للقاطفين من رياضه أزاهِرَه، وقصدتُ بالشرح غوامضه.. وقد سميته: «فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح».

هذا ما قاله «ابنُ الطيب». فقوله: (وقصدتُ بالشرح غوامضه) واضح في أن ما علَّقه على «الاقتراح في أصول النحو وجدله» شرحٌ عليه، مع أنه لم يشرح كلامَ «السيوطيّ» جملةً جملةً.

وقد جاء العنوان في أول مخطوطة (ك): (شرح الاقتراح...) وفي أول مخطوطة (د): (فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، وهي حاشية على كتاب الاقتراح).

كما أن «ابنَ الطيب» يذكر «شرح القاموس» تارة، و«حاشية القاموس» تارة أخرى، علماً أنه لا يتناول كل لفظٍ بالشرح من «القاموس»، ونقل عنه «الزبيدي» في «تاج العروس» وسماه شرحاً وحاشية، ففي «المقدمة» (١:٥) سماه شرحاً، وفي مادة (طيب ١: ٣٥٨) سماه حاشية.

ومن هذا يتبينُ أن «ابنَ الطيب» يستعمل الشرح والحاشية دون التفرقة بينهما. لكن قال «أحمد فارس» في «الجاسوس على القاموس» (ص: ٦٥) في التفرقة بين الشرح والحاشية: (فإن المحشين لا يتتبَّعون كلام المصنفين جملة جملة، خلافاً للشُّرَّاح)[2].

والتفرقة بين الشرح والحاشية ما هي إلا اصطلاح.

---

(١) الفيض (٢ ب).

(٢) انظر «أبجد العلوم» (١: ١٩١) و«ابن الطيب وأثره في المعجم العربي» (١٢٧).



نماذج من المخطوطات :

شرح الاقتراح في النحو لشيخنا ابن الطيب المغربي ثم المدني
شارح القاموس وشعره وغيره وعدة مؤلفات أكثر
من خمسين مؤلفا كما أجازنا هو بذلك
رحمه الله تعالى رحمة واسعة
حرره الفقير الفاني
السيد عبد اللطيف
الحلبي الكلاني
عفي عنه
آمين

النسخة (ك) (الأصل) نسخة مكتبة راغب باشا بتركيا، صفحة العنوان

اللهم الإعانة

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما

يا من انتفع عفوه فلا عفو له في الوجود اذ لو عفوه انتهى عفو ناحي الكرم
فعلوه من الجمادات والعجماوات فضلا من الناطقات في الارض والسموات نامت
الاعتراف من معايب الآثار الواكفة بالاكف على من تغشاها الا ليعيش المخفوض له
فاخ مقول الاعتراف بعا به المبنية حركاتها على السكون الى عفوه الاجب فلا تمم
عوامله على غير الثنا على اسمائه المعجمة بركاتها بالاعتلال وافعاله المتصرفة
بالامثال على مقتضى ارادته عزما نحمدك على ما خولتنا من معرفة لسان العرب
وجعلته في اذواقنا احلى من ارتشاف الضرب وصيرت لنا من افنانه الفينانة
ما دونه المرخ والعفار واليتبع في القرب بجمع مرتشفيه فلان لنا منه القرائن
والصريف وانقاد الينا الهجين والقرم ونشكرك على ان خصصتنا من عصائص
تسهيل الفوائد وبينت لنا مفصل تكميل المقاصد وارشدتنا منه الى اوضح
المسالك من ارتدينا ضوء مصباح البديع فكان مغنيا عما عداه ذلك ونشهد
ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة كافية شافية وافية لم الا وهي خلاصة خلاصة
التوحيد الجامع لكل نعمة وملحة فلا بدع ان كان اسجل عن الاشباه والنظائر
حسنا بلا مكافية بلا نسبة ما المقرب واوسطا واسطع عاهم البسيط
كل وسيط يتقرب به اخرز عليه كلام جميع جوامع الكلم فاضحى هو جامع الحكم
من الطريف الهادي بحوله المفتبه بلا غنة من اسرار البلاغة وانا الاقتراح لمع القول
شارقه وغاربه بالنسبة الى فصاحته فصاحته صلى الله عليه العجم وسلم
عليه وعلى آله واصحابه الذين تحلوا من الافصاح والايضاح والتبيان بالازرى شذور
الذهب وعقود الجمان وقلائد العقيان فاقوا لهم الحجة البالغة في استنباط النكت
واثبات القواعد جملا وفرادا واحوالهم النهجة المرضية السابقة لانها المتممة
للفضل اثارهم الشهرة النبوية الكاملة فلا نرى منهم الا اوتارا اوتادا واقطابا
افرادا

النسخة (ك) نسخة مكتبة راغب باشا بتركيا، الصفحة الأولى

لم يكن في النحاة الذين أخذوا عن أبي الأسود أبرع من عنبسة الفيل والله أعلم [illegible] منه

قوله الأبلة هي بفتح الهمزة وضم الموحدة وشد اللام قال الشارح تقليدا

للصحاح والمعروف ضم الهمزة أيضا كما في القاموس وغيره [illegible] من عجز هوازن هو

بضمتين جمع عجوز وهوازن القبيلة المشهورة وقد تطرف من قال وأحسن

تركيب الجناس في المقال [illegible] لقيته يعتني بالهوازنة قلت ما أثقل الهون [illegible]

[illegible] العالية ما فوق نجد إلى أرض تهامة إلى ما وراء مكة وما والاها

والسافلة ما انحدر من نجد كذلك وكلام أبي زيد هذا فيه دلالة على كمال ضبط واتقانه

وتخصيص الكلام من معادنه وتمام تحريه في النقل ولهذا كان سيبويه كثيرا ما يعبر

عنه بالثقة فيقول في الكتاب أخبرني الثقة قوله الرجوع إلى الكتب المؤلفة وفي نسخة

النظر إلى الكتب والمعنى متقارب وكتب اللغات غير محصورة وكان المراد منها ما يعم

النحو واللغة وكذلك كتب الأبنية وأشهرها كتاب الأفعال لابن القوطية وكذلك

أفعال ابن القطاع [illegible] وأكثرها فوائد وغرائب وأفعال ابن طريف وتاج

المصادر للبيهقي [illegible] للفارابي وغير ذلك والدواوين الجامعة لأشعار العرب

كالجمهرة والحماسيين والأغاني وغير ذلك قوله بامتناع ذلك أي خرق إجماع أهل

الأدب [illegible] التحقيق [illegible] مالك يعلم بعض الثقة

أي يخبره في كتبه من الأقوال عن الأعلام قوله إلى شيء ما أي إلى حكم من الأحكام أي حكم

كان ما زائدة لإرادة الشيوع والعموم قوله بشيء آخر أي خلاف ما حكم

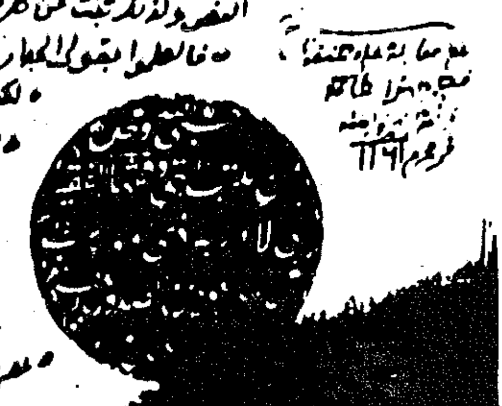
به بناء على القياس قوله غيره أي غير القياس الذي قسته أنت أولا [illegible]

[illegible] لا تقيس في مقابلة النص قوله نقض الاجتهاد أي رجع إلى

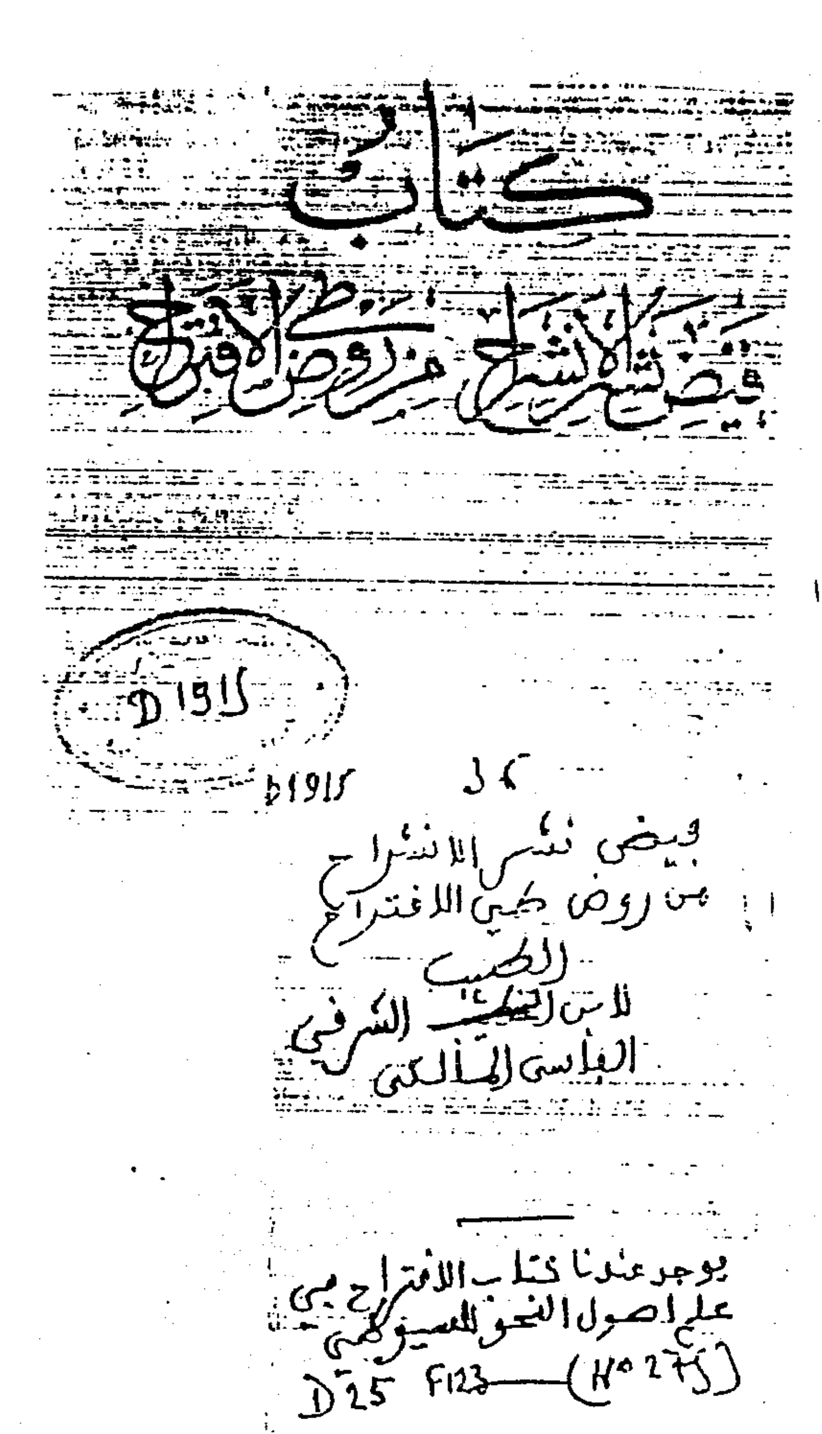
النص ولذلك ثبت عن كل من الأئمة الأربعة إذا خالف قولي صح الحديث خلافه

فاعملوا بقول [illegible] وخذوا بالحديث وإنما اشتهر عن الشافعي وحده

لكنه ثبت عن الكل والله أعلم



النسخة (ك) نسخة مكتبة راغب باشا بتركيا، الصفحة الأخيرة.



كتاب
فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح

فيض نشر الانشراح
من روض طي الاقتراح
للابن الطيب الشرقي
الفاسي المالكي

يوجد عندنا كتاب الاقتراح في
علم اصول النحو للسيوطي

النسخة (م) نسخة المكتبة العامة بالرباط، صفحة العنوان .

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
تسليما [...] ارتفع نحوه فلا نحو له في الوجود إذ إلى نحوه
انتهى نحو ناحي الكرم والجود فلا تخلو من الجمادات
فضلا عن الناطقات في الارض والسموات ناصب كف
الاعتراف من سحائب آلائه الموكفة فاتح مقول الاعتراف
بنعمائه المبنية حركاتها على السكون الى نحوه اللاحب
فلم تضم عواملها على غير الثناء على اسمائه الصحيحة تركاتها
بلا اعتلال وافعاله المتصرفة بلا امثال على مقتضى
ارادته جزما [...] على ما خولتنا من معرفة لسان
العرب وجعلته في اذواقنا احلى من ارتشاف الضرب
وهصرت لنا من افنانه الفينانة ما دونه المرخ والعفار
والنبع والغرب وصرفتنا فيه فلان لنا منه الصرفان
والصريف وانقاد الينا اللجين والغرب [...] على ان
خصصتنا منه بخصائص تسهيل الفوائد وبينت لنا
مفصل تكميل المقاصد وارشدتنا منه الى اوضح المسالك
وانرت لنا ضوء مصباحه البديع فكان مغنيا عما وراء ذلك

النسخة (م) نسخة المكتبة العامة بالرباط، الصفحة الأولى.

١١٤٥ خ ١٥

حكم كان فيما زائدة لارادة الشيوع والعموم قوله (بشئ آخر)
اى خلاف ما حكمت به بناء على القياس قوله (غيره) اى غير
القياس الذى قسته أنت أولا قوله (فدع الخ) اى اترك
رأيك لئلا تقيس فى مقابلة النص قوله (نقض الاجتهاد
الخ) اى الرجوع الى النص ولذلك ثبت عن كل من الائمة الاربعة إذا
قلت قولا وصح الحديث بخلافه فالطموا بقولى الجدار وخذوا
بالحديث وانما اشتهر عن الشافعى وحده لكنه ثبت عن الكل
والله اعلم والحمد لله رب العالمين
على التمام والكمال وصلى الله على
سيدنا محمد وآله وصحبه
اهل الكرم والافضال
وسلم تسليما
كثيرا
تم

النسخة (م) نسخة المكتبة العامة بالرباط، الصفحة الأخيرة.

فيض نشر الانشراح
من روض طي الاقتراح وهو حاشية على
كتاب الاقتراح لجلال الدين السيوطي
تأليف العلامة محمد بن الطيب
الشهير بابن الطيب رحمه
الله تعالى
آمين

النسخة (د) نسخة المكتبة التيمورية، صفحة العنوان

اللهم الإعانة

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما يا من ارتفع نحوه فلا نحو له في الوجود اذ الى نحوه انتهى نحو ناحي الكرم والجود فلا نحو من الجمادات والعجماوات فضلا عن الناطقات في الارض والسموات نا صب كف الاعتراف من سحائب الائه الواكفة بلا كف على من تفيأ ظلال الائه عيشها المخفوض جزما قاع مقول الاعتراف بنعمائه المبنية حركاتها على السكون الى نحوه اللاحب فلا تنخم عواملها على غير الثناء على اسمائه الصحيحة كتبا بلا اعتلال وافعاله المتصرفة بلا امثال على مقتضى ارادته عزما نحمدك على ما خولتنا من معرفة لسان العرب وجعلته في افواهنا احلى من ارتشاف الضرب وهصرت لنا من افنانه الفينانة ما دونه المرخ والعفار والنبع والغرب وصرفتنا فيه فالان لنا منه الصرفان والعريف وانقاد الينا اللجين والغرب ونشكرك على ان خصصتنا منه بخصائص تسهيل الفوائد وبينت لنا مفصل تكميل المقاصد وارشدتنا منه الى اوضح المسالك وانرت لنا ضوء مصباحه البديع فكان مغنيا عما وراء ذلك ونشهد

النسخة (د) نسخة المكتبة التيمورية، الصفحة الأولى.

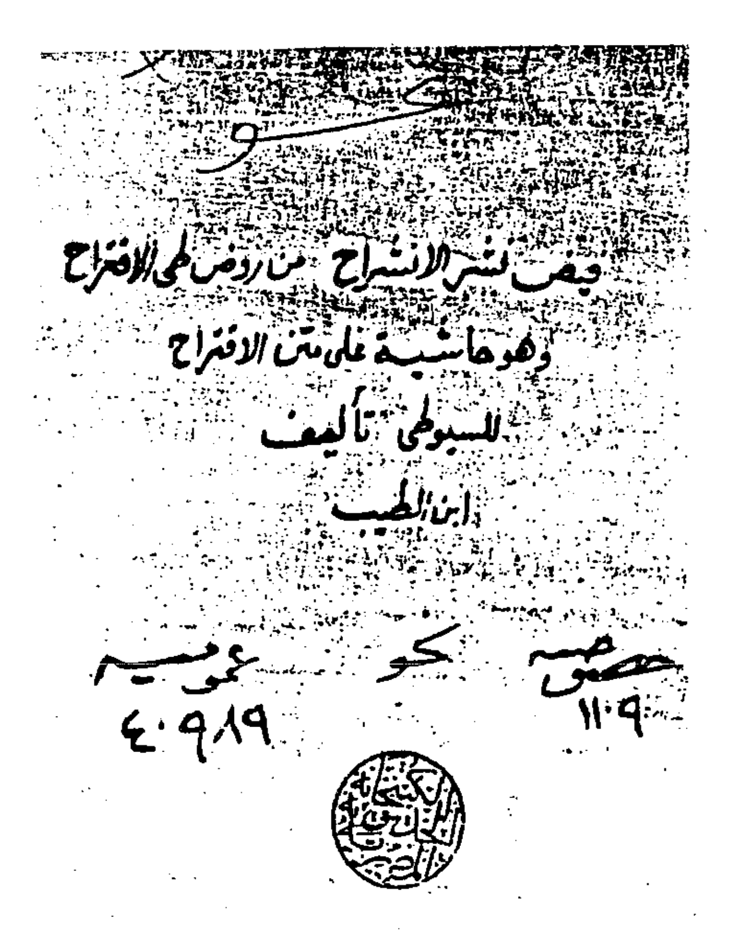
اعني الجهد في ما حكمت به بناء على القياس قوله غيره اي القياس الذي قسته انت او لا قوله فدع الخ اي اترك رأيك الا تقيس في مقابلة النص فانه نقض الاجتهاد الخ رجع الى النص ولذلك ثبت عن كل من الائمة الاربعة اذا قلت قولا وصح الحديث بخلافه فاطرحوا قولي للجدار وخذوا بالحديث وان اشتهر عن الشافعي وحده لكنه ثبت عن الكل والله اعلم

والحمد لله على التمام والكمال وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه اهل المكرم والافضال وسلم تسليما كثيرا

تم

تم استنساخ هذا الكتاب بقلم الفقير محمود حمدي على ذمة المفضال صاحب السعادة احمد بيك تيمور المحترم وايضا كتب من نسخة الاصل الموجودة بدار الكتب السلطانية على حسب التعريف الموجود فيها وقد وافق الفراغ من نسخه يوم الثلاثاء سادس شهر شعبان المعظم سنة ١٣٣٣ ثلاثة وثلاثين وثلاثمائة والف من هجرة من خلق على اكمل وصف سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب

النسخة (د) نسخة المكتبة التيمورية، الصفحة الأخيرة.



فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح
وهو حاشية على متن الاقتراح
للسيوطي تأليف
ابن الطيب

النسخة الناقصة في دار الكتب المصرية، صفحة العنوان

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم الاعانة

صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما

يامن ارتفع نحوه فلا نحو له فى الوجود اذ الى نحوه انتهى نحو

ناحى الكرم والجود فلا نحو من الحالات فضلا عن الى لمقات

فى الارض والسموات ناصب كف الاعتراف من سحائب آلائه

الوكفه بلاكف على من نفيا ظلال عيشها المخفوض جزما

فاتح مقول الاعتراف بنعمائه المبنية حركاتها على السكون

الى نحوه اللاحب فلا نضم عوامله على غير الثناء على اسمائه

الصحيحة بركاتها بلا اعتلال وافعاله المتصرفة بلا امثال على

مقتضى ارادته جزما نحمدك على ماخولتنا من معرفة لسان

العرب وجعلته فى اذواقنا احلى من ارتشاف الضرب

وقصرت لنا من افنانه الفينانة ما دونه المرخ والعفار

والنبع والغرب وصرفتنا فيه فلان لنا منه الصرفان

والصريف وانقاد الينا المبين والمعرب ونشكرك على

ان خصصتنا منه بخصائص تسهيل الفوائد وبينت لنا مفصل

تكميل

النسخة الناقصة، في دار الكتب المصرية، الصفحة الأولى.

فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح

تأليف

الإمام اللغوي المحدث أبي عبد الله محمد بن الطيب الفاسي

١١١٠ - ١١٧٠ هـ

وفي أعلاه

الاقتراح في أصول النحو وجدله

تأليف

عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هـ

تحقيق وشرح

الأستاذ الدكتور محمود يوسف فجال

• الأستاذ في النحو والصرف •

بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - بالأحساء


النص المحقق



أ٢

/ بسم الله الرحمن الرحيم[١]

صَلى[٢] الله على سيدنا ومولانا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً.

يا مَنْ ارتفع نَحْوُهُ فلا نَحْوٌ له في الوجودِ، إذْ إلى نحوه انتهى نحوُ ناحي الكرمِ والجودِ، فكلٌ[٣] نحوٍ من الجماداتِ والعجماوات[٤]، فضلاً عن الناطقاتِ في الأرضِ والسماواتِ، ناصبٌ كفَّ الاعترافِ من سحائبِ آلائه الواكفة[٥] [بالأكفٌ على مَنْ تَفَيَّأَ[٦] ظلالَ عيشِها المخفوضِ جزماً][٧]، فاتحٌ مقولَ الاعترافِ بنعمائه المَبْنيَّة حركاتُها على السكون إلى نحوِه[٨] اللأَّحِبِ[٩]، فلا تضم عواملها على غير الثناء على أسمائه الصحيحةِ بركاتُها بلا اعتلال، وأفعالِه المتصرفةِ بلا مثالٍ، على مقتضى إرادته عزماً[١٠].

نحمدُكَ على ما خوَّلتنا[١١] من معرفةِ لسانِ العربِ، وجَعَلْتَهُ في أذواقِنا أحلَى

---

(١) (اللهم الإعانة) في ك، د، ساقط من: م.

(٢) في م (وصلى).

(٣) في م، د (فلا) وهو تصحيف.

(٤) (والعجماوات) ساقط من: م.

(٥) الهاطلة «اللسان» (وكف ٩ : ٣٦٣)، وفي م (الموكفة).

(٦) يقال: تَفَيَّأَ فيه: تَظَلَّل. «اللسان» (فيأ ١ : ١٢٤).

(٧) ما بين الحاصرتين ساقط من م.

(٨) تكرر في هذا النص مادة (ن ح و)، ولـ«النحو» في اللغة معان: منها: القصد، والجهة، والمثل، والمقدار، والقِسْم، والبعض.. انظر «حاشية الصبان على شرح الأشموني» (١ : ١٦)، و«حاشية الخضري على شرح ابن عقيل» (١ : ١٠).

(٩) يقال: اللَّحْبُ: الطريقُ الواضحُ المُوَطَّأُ الواسعُ، و«اللاحبُ» مثله، وهو«فاعل» بمعنى «مفعول»، أي: ملحوب. «اللسان» (لحب: ١ : ٧٣٧) وفي ك (اللاحب).

(١٠) في م (جزما).

(١١) يقال: خَوَّلَهُ: أعطاه. «المصباح» (خال ١٨٤).

. . . .

من ارْتشَاف الضَّرَبِ[١]، وهَصَرْتَ[٢] لنا من أفْنَانه[٣]الفَيْنَانَة ما دونَهُ المَرْخُ[٤] والعَـفـارُ[٥] والنَّبْعُ[٦] والغَـرب[٧]، وصـرَّفْـتَنَا فـيـه، فَـلانَ لنا منه الصَّـرَفَـانُ[٨] والصَّرِيفُ[٩]، وانْقَادَ إلينا اللُّجَيْنُ[١٠] والغَرَبُ.

ونشكُركَ على أنْ خَصَصْتَنَا منه[١١] بخصـائصِ تسهيلِ الفوائد، وبَيَّنْتَ لنا مُفَصَّلَ تكميلِ المقاصد، وأَرْشَدْتَنَا منه إلى أوضحِ المسالكِ،وأَنَرْتَ لنا ضوءَ مصباحه البديعِ، فكان مُغْنياً عَمَّا وراءَ ذلك.

ونشهدُ أنْ لا إله إلا اللهُ وحدَه لا شريكَ له شهادةً كافيةً، شافيةً، واقيةً[١٢]وافيةً،

(١) يقال: رَشَفَ: استقصى في شُرْبِه فلم يُبْقِ شيئاً في الإنَاء. «المصباح» (رشف ٢٢٧)، و «الضَّرَبُ»: العَسَلُ الأبيضُ. «المصباح» (ضرب ٣٦٠).

(٢) يقال: هَصَرْتَ الغُصْنَ، إذا أخذتَ برأسه فَأَمَلْتَهُ إليك. «الصحاح» (هصر ٢: ٨٥٥).

(٣) «أفنان» جمع «فَنَن»، وهي الأغصان. «الصحاح» (فنن ٦: ٢١٧٨).

(٤) المَرْخُ: شجر سريعُ الوَرْي، والعَفَارُ: الزند، وهو الأعلى، والمَرْخُ: الزَّنْدَةُ، وهي الأسفل. «الصحاح» (مرخ ١: ٤٣١).

(٥) في م (العقار). (وفي المثل: «في كُلِّ شَجَرٍ نارٌ، واسْتَمْجَدَ المَرْخُ والعَفَارُ» يُضرب في تفضيلِ بعضِ الشيء على بعض. قال «أبو زياد»: ليس في الشجر كلِّه أَوْرَى زناداً من المَرْخِ، قال: وربما كان المَرْخُ مجتمعاً مُلْتَفّاً وهبَّت الريحُ فَحَكَّ بعضُهُ بَعْضاً فأوْرَى فاحترقَ الوادي كلُّه، ولم نَرَ ذلك في سائر الشجر. والزَّنْدُ الأَعْلَى يكون في العَفَار، والأَسْفَلُ من المَرْخِ...). «مجمع الأمثال» (٢: ٤٤٥).

(٦) شَجَرٌ تُتَّخَذُ منه القِسِيُّ، الواحدة: نَبْعَةٌ. «الصحاح» (نبع ٣: ١٢٨٨).

(٧) ضربٌ من الشجر. «الصحاح» (غرب ١: ١٩٤).

(٨) الليل والنهار. «الصحاح» (صرف ٤: ١٣٨٥).

(٩) الفضَّة، قاله «ابن السكيت». «الصحاح» (صرف ٤: ١٣٨٥).

(١٠) الفضَّة، جاء مصغراً، مثل: «الثُّرَيَّا» و «الكُمَيْت». «الصحاح» (لجن ٦: ٢١٩٣).

(١١) الضمير عائد على «لسان العرب».

(١٢) (واقية) ساقطة من م.

لِمَ لا وهي خلاصةُ التوحيد الجامعِ لكلِّ مِنْحَةٍ ومُلْحَةٍ(١)؟ فلا بِدْعٌ(٢) أنْ كانَ اللهُ – جَلَّ عن الأشبَاهِ والنظائر – حَسْبَ قائلِها وكافيه.

ونشهدُ أنَّ سيِّدَنَا محمداً عبدُه المقرَّبُ، وأوْسَطُ واسطَةٍ بجاهه البسيطِ كلُّ وسيطٍ يَتَقَرَّبُ. أَحْرَزَ – عليه السلام – جمعَ جوامعِ الكَلِمِ(٣)، وأفاضَ هَمْعَ هَوَامِعِ(٤) الحِكَم، فكلُّ بليغٍ من العَرَبِ العاربةِ(٥)، ولو أَبْلَغَتْهُ بَلاَغَتُهُ(٦) مِنْ أسرارِ البلاغةِ مَآرِبَهُ، وأَنَالَهُ اقتراحُه لُمَعَ القولِ شارِقِه وغارِبِه، بالنسبةِ إلى فَسَاحَةِ(٧) فَصَاحَتِه ﷺ أعجميٌّ مُعَرَّبٌ(٨).

---

(١) يقال: «مَلُحَ الشيءُ ملاحةً»: بَهُجَ وحَسُنَ مَنْظَرُهُ، فهو «مَلِيحٌ»، والأنثى «مَليحةٌ»، والجمعُ «مِلاحٌ». «المصباح» (ملح ٥٧٩).

(٢) يقال: شيء بِدْعٌ، أي: مُبْتَدَعٌ. «اللسان» (بدع ٨: ٧).

(٣) جاء في «صحيح مسلم» في (كتاب المساجد) (١: ٣٧١) من حديث «أبي هريرة» أن رسول الله ﷺ قال: «فُضِّلْتُ على الأنبياء بستٍّ: أُعْطيتُ جَوَامعَ الكَلِم، ونُصِرْتُ بالرُّعْب، وأُحلَّتْ لِيَ الغَنَائِمُ، وجُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ طَهُوراً ومَسْجِداً، وأُرْسِلْتُ إلى الخلقِ كافَّةً، وخُتِمَ بِيَ النبيُّونَ».

وجاء أيضاً في «صحيح البخاري» في (كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة – باب قول النبيِّ ﷺ: بُعِثْتُ بجوامعِ الكلم) (٨: ١٣٨) من حديث «أبي هريرة» أن رسول الله ﷺ قال: (بُعِثْتُ بجوامعِ الكلم...) الحديثَ.

قال الحافظُ «ابنُ حجرٍ» في «فتح الباري» (١٣: ٢٤٧): (إنه ﷺ كان يتكلَّم بالقولِ الموجزِ، القليلِ اللفظِ، الكثيرِ المعاني. عن «الزهري». وقال غيرُه: المرادُ بجوامعِ الكلم «القرآنُ» بقرينة قوله: «بعثتُ»، والقرآن هو الغايةُ في إيجاز اللفظ، واتّساع المعاني).

(٤) هَمَعَ الدمْعُ والماءُ ونحوهما يَهْمَعُ ويَهْمُعُ، هَمْعاً وهَمَعاً وهُمُوعاً وهَمَعاناً، وأَهْمَعَ: سالَ، وهطل. ودموع هوامع: سائلات. «تاج العروس» (٥: ٥٦١).

(٥) هي الراسخةُ في العروبة، كما يقال: لَيْلٌ أَلْيَل، وصوم صائم. انظر «بلوغ الأرب» (١: ٩).

(٦) (بلاغته) ساقط من د، م.

(٧) في د (فصاحة).

(٨) «المُعَرَّب» هو اللفظُ الأجنبيُّ الذي غَيَّرَهُ العربُ بالنقص، أو الزيادة، أو القلب. و «أعجميٌّ معربٌ» ساقط من م. و «أعجمي» خبر لـ «كلُّ بليغ».

صلّى اللهُ وسلّم عليه وعلى آله وأصحابِه الذينَ تَحَلَّوْا من الإفصاحِ والإيضاحِ والتِّبْيَان، بما أزرى[1] بشُذُورِ الذهب، وعُقُودِ الجُمَانِ[2]، وقلائد العِقْيَانِ[3]، فأقوالُهم الحجةُ البالغةُ في استنباطِ النكت، وإثباتِ القواعدِ جُمَلاً وفُرَادى، وأحوالُهُمُ النَّهْجَةُ[4] المرضيةُ السابلة؛ لأنَّها المتممةُ للمقتفي آثارَهم[5] السِّيرةَ النبويةَ الكاملةَ.

فلا ترى منهم إلا أوتاراً أوتاداً وأقطاباً / أفراداً صلاةً وسلاماً يَسُحَّانِ سَحَّ قطرِ النَّدى[6] على الروض الأُنُفِ[7] المِعْطَارِ[8]، فَيُخْجِلُ الأنهارَ والبحارَ، وأنَّى لها انْسِجَامُ الغيثِ المدرارِ[9]، والصيِّبِ المِطْارِ[10]. ٢ب

---

(١) «الإزراء» التهاون بالشيء. «الصحاح» (٦ : ٢٣٦٨). و «زَرَى عليه زَرْياً» من باب رَمَى، وزَرْيَةً وزِرَايَةً: عَابَهُ واستَهْزَأَ به. وقال «أبو عمرٍو الشَّيْبَانِيُّ»: الزَّارِي على الإنسانِ هو الذي يُنْكِرُ عليه ولا يَعُدُّهُ شيئاً. «المصباح» (زرى ٢٥٣).

(٢) «الجُمَانُ»: اللؤلؤ. فارسي معرب. «تاج العروس» (جمن ٩ : ١٦٣).

(٣) «العِقْيَانُ»: ذَهَبٌ متكاثِفٌ في مناجمه، خالِصٌ مِمّا يختَلِطُ به من الرِّمالِ والحجارة. «المعجم الوسيط» (٢ : ٦١٨).

(٤) يقال: طريق نَهْجٌ: بَيِّنٌ واضحٌ، ويقال: طُرُقٌ نَهْجَةٌ. «اللسان» (نهج ٢ : ٣٨٣).

(٥) في م (للمقتفي آيثارهم).

(٦) «الندى» أصله: المطرُ، يُقال: أصابه ندًى من طَلّ. «المصباح» (ندى ٥٩٨).

(٧) «رَوْضَةٌ أُنُفٌ» أي: جديدةُ النَّبْتِ لم تُرْعَ. «المصباح» (أنف ٢٦).

(٨) يقال: تَعَطَّرَتِ المرأةُ، فهي مِعْطِيرٌ ومِعْطَارٌ، أي: كثيرة التَّعَطُّرِ «المصباح» (عطر ٤١٦).

(٩) المطر الكثير.

(١٠) «صَيِّب» فيعل، من الصَّوب، وهو النزول الذي له وقعٌ وتأثيرٌ، يطلق على المطر وعلى السحاب. «تفسير أبي السعود» (١ : ٥٢).

وبعدُ فهذه غُرَرٌ[1] فوائدُ، ودُرَرٌ فرائدُ[2]، كنتُ وَشَيْتُ[3] بها هوامشَ كتاب «الاقتراحِ في أصولِ النحوِ»، وألحقتُ ما أغفلَهُ «الجلالُ» فيه مما نَحَا على ذلك النَّحْوِ، وضبطتُ ألفاظاً تَرَكَها غُفْلاً، وصَيَّرْتُ مطالعتَه بسببِ ذلك فَرْضاً بعدَ أن كانتْ نَفْلاً، ثم بدَا لِيَ أنْ أُحَرِّرَ ذلك في مُصَنَّفٍ على جهةِ الاستقلالِ، وأَضُمَّ إليه ما يفتحُ اللهُ به من الفوائدِ العاريَةِ عن الإخلالِ والإملالِ؛ خَوْفاً عليها من الإضَاعَةِ والإبادةِ، وحرصاً على تكثيرِ الإفادةِ، فاستخرتُ اللهَ تعالى، واستخرجتُ من أَصْدافه[4] جَوَاهِرَهُ، وأدنيتُ للقاطفِينَ من رِيَاضِه أَزَاهِرَهُ[5]، وقَصَدْتُ بالشرحِ غوامِضَهُ، ولم أبلغْ[6] وامِضَهُ[7]، فتركتُ ظواهِرَهُ، لكثرةِ ما غَالَ[8] من الأشغالِ التي تحولُ بين المرءِ وقلبِه، وتُزاحِمُ الأَهْوَالَ، وتُغَيِّرُ الأحوالَ التي لا يُعْرَفُ فيها القِشْرُ من قلبِهِ، والعُذْرُ وَجْهُهُ بَيِّنٌ لِمَنْ تَحَلَّى بالإنصافِ، ومَنْ تَعَسَّفَ فَحَسْبُهُ ما اختارَهُ من قبيحِ الأوصافِ. وقد سميتُهُ: «فيض نشرِ الانشراحِ من رَوْضِ طيِّ الاقتراحِ».
واللهَ أسألُ أن ينفعَ به كما نَفَعَ بأصولِهِ، ويجعلَ العنايةَ والكفايةَ ضِمْنَ أبوابِهِ وفصولِهِ. آمين.

---

(١) «الغُرَرُ» جمع «غُرَّة»، والغرة من الشيء: أوله وأكرمُه. «المعجم الوسيط» (٢ : ٦٤٨).
(٢) «فرائد» جمع «فريدة»، وهي الجوهرة النفيسة، أو الشذرة من الذهب.
«شرح ديباجة القاموس» (١ : ٦٧).
(٣) يقال: وَشَى الثوبَ وَشْياً وشِيَةً: نَقَشَهُ وحَسَّنَهُ. «المعجم الوسيط» (٢: ١٠٣٥).
(٤) «الصَّدَفُ»: غِشَاءُ الدُّرِّ، الواحدة: صدفة، والجمع: أصْدَافٌ «القاموس» (صدف ٣ : ١٥٦).
(٥) يقال: زَهْرٌ، وأزهارٌ، وجمع الجمع: أزاهيرُ. «القاموس» (زهر ٢ : ٤٢).
(٦) في ك (أبغ).
(٧) يقال: بَرْقٌ وامِضٌ، وأَوْمَضَ إيماضاً، وهو لَمْعٌ خَفِيٌّ. «الأساس» (ومض ٥٠٩).
(٨) غالَه: أخذه من حيث لم يَدْرِ. «القاموس» (غول).

بسم الله الرحمن الرحيم

قال العبدُ

وقد ابتدأ المصنِّفُ – كغيره – كتابَه بأمورٍ:

منها: البسملةُ، والكلامُ فيها مشهورٌ، ومَنْ رامَ استقصاءَ أبحاثِهَا وتحقيقاتِها فعليه بكتابِنا «سمط الفرائدِ فيما يتعلق بالبسملة والصلاةِ من الفوائد».

ومنها: تسميةُ[1] نفسِه لإجالة كتابه وَرَوَجانه؛ لشهرته بالعِلْمِ والثقةِ، والنفوسُ مجبولةٌ على الرغبة في المعلوم دونَ المجهول[2].

وعبارتُه في النسخ المصححة: (قال العبدُ الفقيرُ إلى اللهِ تعالى عبدُ الرحمنِ بنُ أبي بكرٍ السيوطيُّ).

فعبَّر بالماضي؛ لتأخيرِ[3] الخطبةِ عن التصنيفِ، أو لتنزيلِه[4] منزلةَ الواقعِ، لِتَحَقُّقِ وقوعِهِ، أو لغيرِ ذلك مما أوضحناه في «شرح الكفاية»[5] و «سيرةِ ابن الجزري»، وغيرهما.

و«العبدُ»: مطلقُ الإنسانِ، ويختصُّ بالمملوك. وله جموعٌ كثيرةٌ أَوْرَدْتُها نظماً ونثراً في «شرح نظم الفصيح»[6] و «كفاية المتحفظ»[7] وغيرهما.

---

(١) في ك (تسميته).
(٢) في د (المعلومة دون المجهولة).
(٣) في م لتأخر.
(٤) هكذا في م، وفي حاشيتها: (مقولة الذي لم يقع) صح.
وفي ك (لتنزله)، وفي د: (لنزله).
(٥) في ك (الكافية).
(٦) في م (وشرح).
(٧) في د (المحيط) وهو تصحيف. وانظر «شرح كفاية المتحفظ» (٣٧) و «تاج العروس» (عبد ٢: ٤١٠) في جموع كلمة (عبد).

الفقيرُ إلى اللهِ تعالى عبدُ الرحمنِ بنُ أبي بكرٍ السيوطيُّ:

وقَدَّمَهُ لشرف الاتصاف به عند الكُمَّلِ؛ ولذلك[١] يقع كثيراً في مخاطبات اللهِ تعالى لأنبيائه وأصفيائه. كما هومشهور.

ومثله في الاستعمال الاتصافُ بـ (الفقير)[٢]، وهو المضطرُّ المحتاجُ، من «فَقُرَ» كـ «كَرُمَ» و «فَرِح». وادعاءُ النحاة[٣] أنه لم يسمعْ له ثلاثيٌّ غيرُ صحيحٍ، كما بيّنتُهُ في «حواشي التوضيح» و «شرح نظم الفصيح» وغيرهما.

وجملة: (تعالى) حالية، أو إنشائية / مستأنفة، للثناء عليه بمضمونها، من العلوّ المعنوي، وهو الاستيلاءُ والغلبةُ والقهرُ، كما صرَّحوا به. ٣ أ

و(عبد الرحمن) اسم المصنِّف، ولقبُه «جلالُ الدين» بيانٌ أو بدلٌ[٤] مما قبله. و«أبو بكر» كنية أبيه، و[٥] لقبُهُ «كمالُ الدين»، و (السيوطيُّ) نسبة إلى «سيوط» بلد بصعيد مِصر. وفيها خمسةُ أوجهٍ: «أُسْيُوط» بضم الهمزة، وكسرها، وبإسقاطها، وتثليث السين. كما نصَّ عليه «ياقوت»[٦] وغيره، ونقله المصنفُ في

---

(١) في م (كذلك).

(٢) «الفقير» يحتمل أن يكون صيغةَ مبالغة، أي: كثير الفقر، وأن يكون صفة مشبهة، أي: دائم الفقر. انظر «حاشية يس على التصريح» (١ : ٣).

(٣) قال «سيبويه» في «الكتاب» (٤ : ٣٣): (قالوا «فَقيرٌ»، كما قالوا: صغيرٌ وَضَعيفٌ، ولم نسمَعْهم قالوا: «فَقُرَ»، كما لم يقولوا في الشّديد «شَدُدَ» اسْتغنوا بـ «اشتد» و «افتقر» كما استغنوا بـ «احْمَارَّ» عن «حَمِرَ»). ونقل عبارَةَ «سيبويه» صاحبُ «تاج العروس» (فقر ٣ : ٤٧٣). ولكنَّ علماءَ اللغة قالوا: فَقُرَ فهو فقيرٌ. انظر «لسان العرب» (فقر ٥ : ٦٠).

(٤) في د، م (أول).

(٥) لا توجد الواو في د.

(٦) جاء في «معجم البلدان» (١ : ١٩٣، ٣ : ٣٠١) (أسيوط، وسَيُوط) ليس غير.

• •

«اللب»[١]. فاقتصارُ «المجد»[٢] على الضم فقط قصورٌ عجيبٌ، وأعجبُ منه مَنْ قال: إن قياس «فَعُول»[٣] الفتحُ، فأيُّ قياسٍ يدخلُ في الأعلام المكانيةِ، ولا سيَّما وقد كَثُرَ فيها العَجميُّ جداً. وفي شرح «ابن علان»[٤] هنا قصورٌ مرتين.

والمصنِّفُ ترجمته مشهورةٌ. وقد وَسَّعَ الكلامَ فيها هو نفسُه في «حسنِ المحاضرةِ»[٥] وغيره من مصنفاته، وتَرْجَمَهُ تلميذُه الصوفيُّ سيدي[٦] «عبد الوهاب الشَّعْرَاوِي»[٧] في «ذيل الطبقات». ولد يوم الأحد

---

(١) هو «لب اللباب في تحرير الأنساب» للسيوطي. طبع في ليدن سنة ١٨٤٠م. انظر «دليل مخطوطات السيوطي» (ص: ٢٤١).

(٢) قال في «القاموس» (س ي ط): (سُيُوط. أو أُسْيُوط، بضَمِّهمَا).
قال «الزبيديُّ» في «تاج العروس» (سُيُوط ٥: ١٦٤): («سُيُوط أو أُسيوط بضمهما» أهمله الجماعة، ونقله «الصغاني» هكذا بـ«أو» لتنويع الخلاف، فقلده المصنف – أي: المجد –.
قال شيخُنا: بل هما ثابتان، وكلاهما مثلث، فهما ستُّ لغات، وقولُهم: القياس «فَعول» بالفتح كلامٌ غيرُ معقول؛ إذ أسماء الأماكن ليس فيها قياسٌ يُرْجَعُ إليه حتى يُعلم، فضلاً عن أنْ يُدَّعَى. وفي كلام المصنف قصورٌ من جهات أوضحناها في «شرح الاقتراح»، وبَيَّنَّا ما وقعَ لشارحه من الأوهامِ. قلت: أما المشهور على ألسنة العامة من أهلها «سَيوط» كصَبور، وهو الذي أنكره شيخُنا، وعلى ألسنة الخاصة «أَسيوط» بالفتح، وعلى الأخير اقتصر «ياقوتٌ» في «معجمه»، والتثليث الذي نَقَلَهُ شيخُنا فيهما غريبٌ، وهوثقة فيما يرويه وينقله).

(٣) في ك (نفور).

(٤) المسمى بـ«داعي الفلاح لمخبئات الاقتراح» لـ«محمد بن علان» المتوفى سنة ١٠٥٧ هـ.

(٥) (١: ٣٣٥-٣٤٤).

(٦) (سيدي) ساقط من م.

(٧) «أبو محمد: عبد الوهاب بن أحمد بن علي» الصوفي. توفي في القاهرة سنة ٩٧٣هـ. انظر «الأعلام» (٤: ١٨٠). و(الشعراني) في د.

الحمدُ للهِ الذي أرشدَ لابتكار هذا النَّمَطِ،

مُهَلِّ[1] رجب الفرد، عام تسعة وأربعين وثمان مئة، وتوفي ضحوة الجمعة التاسع من جمادى الآخرة[2] سنة إحدى عشرة وتسع مئة، ومزارُهُ بمصر مشهور، ومصنفاتُه أكثرُ من أن يأتي عليها الحصر[3].

وتسميةُ المصنفِ نفسَه أول كتاب للتعريف والترغيب، لا يضرُّ في حصول البدء بالحمد المطلوب شرعاً، كما أوضحتُه في غير كتاب كـ «شرح الكافية» و «شرح سيرةابن الجزري»[4] وغيرهما. والله أعلم.

قوله (لابتكار هذا النمط)[5] «الابتكار» افتعال، من الباكورة أو البكرة، والمرادُ منه الاختراعُ والابتداعُ والإتيانُ بشيء لم يَسْبِق إليه الغيرُ، يقال: ابتكر الأمرَ إذا سَبَقَ إليه وتعجَّل، وأصله المبادرة[6] إليه بُكْرَةً، لكن اشتهر في مطلق المبادرة

---

(١) قال «الأشموني»: (حقُّ المؤرخ أن يقول في أول الشهر: كُتِبَ لأولِ ليلةٍ منه،أو لِغُرَّتِه أو مُهَلِّه، أو مُسْتَهَلِّه..) قال «الصبان» (٤ : ٧٨): (قوله: أو مُهَلّه أو مُسْتَهَلّه. بضم الميم وفتح الهاء، اسْمَا زمانٍ على صيغة اسم المفعول مِنْ أُهِلَّ الهلالُ، واسْتُهِلَّ، مبنيين للمفعول، أي: أظهر، فالمراد كُتِبَ لوقت إهلال هلال الشهر أو استهلاله، ومن كَسَرَ الهاءَ من المستهِل جعل المستهل اسمَ فاعل، من قولهم: «استهل الهلالُ» بمعنى: تبين، فيكون قولهم: كُتب لمستهلٍّ كذا، بمثابة قولك: كُتب لهلال كذا، أي: لوقتِ هلاله. دماميني، مع حذف، وبعض زيادة).

(٢) في ك، م (الأخيرة).

(٣) لقد بلغت قرابة الألف. انظر «دليل مخطوطات السيوطي وأماكن وجودها».

(٤) في د (سيرة الجزم) وهو تصحيف.

(٥) في د، م (الخط) وهو تصحيف.

(٦) في د (البادرة).

والتعجّل بحيث لم يَسْبِق المبتكرَ غيرُهُ إلى المطلوبِ، وابْتَكَرَ الفاكهةَ[١]: أكلَ باكُورَتَهَا[٢] وهي أولُ شيء منها.

و«النَّمَطُ» محركةً، يطلق بمعانٍ، منها: النوعُ، والصِّنْفُ، كما في «القاموس»[٣] وغيره، وإن كان في «المصباح»[٤] جزم بأن إطلاقَه بمعنى «النوع» مجازٌ، وعدَّه من الاصطلاحات، واستظهرتُه في «شرح القاموس».

والإشارة إلى مافي الذهن من العلوم المرتبة، أي: الحمدُ لله الذي أوصلنا لابتداع هذا النوع الحاضر ذِهْناً من العلوم واختراعِه. والله أعلم.

و«التفضل»: التَّطَوُّلُ والإحسانُ.

و(العَفْوُ): تَرْكُ المؤاخذةِ بالذنب مع مَحْوِهِ، واشتهر في العُرْفِ أنه لا يكون إلا عن ذنبٍ، وذلك غيرُ صحيح، بل يكون بمعنى عدمِ اللزوم، كما أوضحتُه في «شرح القاموس» وغيره، وأشرتُ إلى أنَّ أصلَ معناه التركُ، وعليه تدورُ معانيه[٥]، كما في «الخصائص» وغيره[٦].

---

(١) (للفاكهة) في د، ك، وأثبت الذي هوفي م.

(٢) أي: أول الفاكهة، وأولُ كلِّ شيء باكورَتُه. قال «ابن جني»: أصل «ب ك ر» إنما هو التقدم أيَّ وقت كان من ليل أو نهار. «الصحاح» (بكر ٢ : ٥٩٦) «لسان العرب» (بكر ٤ :٧٦٤).

(٣) (نمط ٢ : ٣٨٧).

(٤) قال «الفيومي» في «المصباح» (نمط ٦٢٦): (.. «النمط» الطريقُ والجماعةُ من الناسِ، ثم أُطْلِقَ «النَّمَطُ» اصطلاحاً على الصِّنف والنَّوْعِ فقيل: هذا من نَمَطِ هذا، أي: من نَوْعِه).

(٥) فيفسر في كل مقام بما يناسبه، من ترك عقاب، وعدم إلزام مثلاً، وفي كلام المفسرين وأرباب الحواشي إيماء لذلك. انظر «تاج العروس» (عفا ١ : ٢٤٧).

(٦) كـ« مقاييس اللغة» (٤ : ٥٧).

عن العبد على وجه السَّهْوِ والغَلَطِ،

والمراد[٦] بـ(العبد) الشرعي، وهو المكلف / ولو كان حُرّاً. ٣ ب

و(السهو) غفلةُ القلب عن الشيء حتى يزولَ عنه فلم يتذكره.

والفرق بينه وبين النسيان: أن النّاسي يتذكّر إذا ذُكِّر، بخلاف الساهي، كما بَيَّنَهُ في « المصباح »[٢].

وكلام « المجد » كـ « الجوهري » وجماعةٍ ظاهرٌ في ترادفهما[٣]، وقد سَهَا، كـ « دعا »[٤]، و(الغَلَط) محركة، هو خطأُ وجهِ الصواب، وعدمُ الاهتداء إليه، وقد غَلِطَ « كفَرِحَ ». وكأَنَّ المصنِّفُ لـمَّح بهذا الكلام إلى حديث: « رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الخطأُ والنسْيانُ[٥] .. » الحديثَ إظهاراً للتواضع، وجبراً لما صدّر به من ادعاء اختراع

---

(١) في د، م « والمراد وأشرت إلى أصل بالعبد ».

(٢) (سها: ٢٩٣).

(٣) جاء في « القاموس » (سها ٤ : ٣٣٩): (سَهَا في الأمر، كـ « دَعَا » سهواً، وسُهُوّاً: نَسِيَهُ، وغَفَلَ عنه، وذَهَبَ قلبُهُ إلى غيره، فهو سَاهٍ وسَهْوَان). وفي الصحاح (سها ٦ : ٢٣٨٦) (السَّهْوُ: الغفلة، وقدسَهَا عن الشيء، فهو ساهٍ وسَهْوان).

(٤) في ك « كوعا ».

(٥) أخرجه « أبو القاسم، الفضلُ بنُ جعفرَ التميميُّ » المعروف بأخي عاصم في « فوائده » عن « ابن عباس » – رضي الله عنهما – بلفظ: « رَفَعَ اللّهُ عن أمتي الخطأ والنسيان، وما استُكرهوا عليه ». وأخرجه « ابنُ ماجه » في « سننه » في (كتاب الطلاق – باب طلاق المكره والناسي) (١ : ٦٥٩) من حديث « أبي ذر » بلفظ: « إنَّ الله تجاوز عن أمتي... »، ومن حديث « ابن عباس » بلفظ: « إنَّ الله وَضَعَ عن... »، و« الدارقطني » في « سننه » في (النذور) (٤ : ١٧١) من حديث « ابن عباس » بلفظ: « إن اللهَ يجاوز لأمتي عن الخطأ.. »، ومن حديث « أبي هريرة » بنحوه. و« الحاكم » في « المستدرك » في (كتاب الطلاق) (٢ :١٩٨) من حديث « ابن عباس » بلفظ: « تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان... ».

واختلفَ العلماءُ في الحكم عليه، والذي يرتاح إليه القلبُ قولُ مَنْ قال: إن الحديث صحيحٌ باعتبار طُرُقِه، وقد صحَّحَهُ « ابنُ حبان » و« الحاكم »، وحسَّنه « النوويُّ » في =

وأشهد أنْ لا إله إلاّ الله وحدَه لا شريكَ لَهُ، شهادةً لا وَكْسَ فيها ولا شططَ،

فنٍّ[1] جديدٍ لم يهتدِ إليه الأوّلونَ.

والإشارةُ إلى أن الاختراع والابتكار أمرٌ صَعْبٌ، لابد فيه من الخطأ والسهوِ، لكنَّ رحمةَ اللهِ الواسعةَ شملتهما بالعفو، فلا يُؤَاخَذُ العبدُ بهما تفضلاً من مولاه.

قوله: (وأشهدُ أنْ لا إله إلا الله) إلخ، جاء بها لما في الحديث الذي هو من رُوَاتِه «كُلُّ خُطْبَةٍ ليسَ فيها تَشَهُّدٌ فَهِيَ كَاليَدِ الجَذْمَاءِ»[2].

و«الوَكْسُ» كالنَّقْصِ، وزناً ومعنىً، وَكَسَ الشيءَ كـ«وعد» نَقَصَ، ووكَسْتُهُ نقصتُه، فكلٌّ منهما لازمٌ متعدٍّ.

و«الشَّطَطُ» محركةٌ: مجاوزةُ الحدِّ، والتباعدُ عن الحقِّ. وقد يكون مصدر «شَطَّ» إذا جَارَ وظَلَمَ، وكأنه أراد ما يُقابِلُ النقصَ، وهو الزيادةُ. أي[3]: شهادةً جاريةً على ما يُرْضي الشارعَ من القواعدِ والعقائدِ، مجردةً

= «الروضة» و«الأربعين». وليس فيه ما يخالف كتاباً ولا سنةً، إذ المراد من رَفْعِ الخطأ والنسيان رَفْعُ المؤاخذة بهما، كما قال علماءُ الأُصول، لا رفعُ حكمِهما. والله أعلم. وانظر «المقاصد الحسنة» (٢٢٩) و«كشف الخفاء» (١: ٤٣٣).

(١) في م، د (في).

(٢) أخرجه «أبو داود» في «سننه» في (كتاب الأدب – باب في الخطبة) مثله «مختصر سنن أبي داود» (٧: ١٩٠).
و«الترمذي» في «جامعه» في (كتاب النكاح – باب ما جاء في خُطبة النكاح) مثله أيضاً. «عارضة الأحوذي» (٥: ٢٢).
و«أحمد» في «مسنده» (٢: ٣٠٢ – ٣٤٣) نحوه. وفي الجميع من حديث «أبي هريرة» رضي الله عنه.

(٣) في د، م (أو).

وأشهدُ أنَّ سيدَنا محمداً عبدُه ورسولُه، أفضلُ مَنْ عليه جبرئيل بالوحي هَبَط، صلَّى الله عليه وسلم،

عن النقص المخلِّ، والزيادةِ المجاوزةِ للحقِّ الموقعَةِ في الآراء الضالة، والأهواءِ الفاسدةِ. والله أعلم.

وبه يكون في الكلام نوعٌ من المقابلة، مثلُها[١] في الفقرة الآتية، حيث قابَل بين «السيد» و «العبد» في أوصاف أشرف الخلق ﷺ.

وقوله: (أفضلُ) أي: أشرفُ وأجلُّ، خبرٌ بعدَ خبرٍ، فَصَلَهُ عما قبله؛ لأنه ليس من جنسه.

و (مَنْ) واقعةٌ على الأنبياء والرسلِ؛ لأنهم الذين يُوحَى إليهم. وكونُه أَفْضَلَهُمْ يستلزم أفضليتَه على سائرِ الخلق؛ لأنهم أفضلُهم.

وأعاد الضمير إليه مذكراً باعتبار لفظه، أي: أفضلُ الفريق الذي (هَبَطَ) عليه كـ «نَزَلَ»، وزناً ومعنىً، وفيه لغة «يَهْبُطُ» بالضم كـ «ينصُر»[٢].

ويُستعملُ متعدياً، فيقَال: «هَبَطْتُهُ» كـ «نصرته» إذا أَنْزَلْتَهُ.

و (جبريل) بالكسر والفتح، وبالهمز ودونه، وباللام والنون، فيه لغات تزيد على أربعَ عشرَةَ[٣] بسطتها نظماً ونثراً في «شرح القاموس» و «الجلالين» و «القَسْطَلاَنِيّ» وغيرها. وكونُ المراد منه «عبد الله»، أو «عبد الرحمن» أو «عبد العزيز»، أو غير ذلك أقوالٌ أوردناها ثمَّةَ، كما نبهنا على كونه سريانياً، أو عبرانياً، أو غير ذلك.

---

(١) في م، د (مثلاً).

(٢) في د (كنصر).

(٣) في م، د (أربعة عشر).

وعلى آله وصحبه الذين هم

وهو أمينُ الوحي، ورئيسُ الملائكة عليهم السلام، والواسطةُ بين الله تعالى ورسله، صلوات الله عليهم.

أي: أفضلُ الأنبياء والرسل الذين هَبَطَ عليهم جبريلُ - عليه السلام - من السماء بالوحي الإلهي الجامع للشرائع[1] /. ٤ أ

وأصلُ الوحي[2]: الإشارةُ، والإلهامُ، والرسالةُ، والكتابةُ، والكلامُ الخفيُّ. وهو في الشرع أنواعٌ بسطتها في «حواشي القسطلاني» وغيره.

قوله: (الذين هم...) إلخ صفة لأقربِ مذكور، وهو الصحبُ والآل؛ لأنه - عليه السلام - أيضاً معهم وإن ورد: «أنا فَرَطُكُم»[3] في غير حديث؛ لأن الضميرَ لا يُوصَفُ.

---

(١) في د (بالشرائع).

(٢) قال «ابن حجر» في «فتح الباري» (١: ٩): (الوحي لغة: الإعلام في خفاء، والوحي أيضاً: الكتابة، والمكتوب، والبعث، والإلهام، والأمر، والإيماء، والإشارة، والتصويت شيئاً بعد شيءٍ. وقيل: أصله التفهيم، وكل ما دللت به من كلام أو كتابة، أو رسالة أو إشارة فهو وحي. وشرعاً: الإعلام بالشرع. وقد يطلق «الوحي» ويُرَادُ به اسم المفعول منه، أي: المُوحَى، وهو كلامُ الله المُنْزَلُ على النبي ﷺ).

(٣) قطعة من حديث أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب الرقاق - باب في الحوض) (٧: ٢٠٦)، وفي (كتاب الفتن، باب ماجاء في قول الله تعالى: واتَّقُوا فتْنَةً لا تُصيبَنَّ الذيَ ظَلَمُوا منكم خاصَّةً..) (٨: ٨٧)، وتمامه: (أنا فَرَطُكُمْ على الحَوْضِ لَيُرْفَعَنَّ إليَّ رجالٌ منكُمْ حتّى إذَا أَهْوَيْتُ لأُنَاوِلَهُمُ اخْتَلَجُوا دُوني، فأقولُ: أيْ رَبِّ أصحابي، فيقول: لا تَدْري ما أحدثوا بعدَكَ).

وأخرجه «مسلم» في «صحيحه» في (كتاب الفضائل - باب إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته) (٤: ١٧٩٣)، برواية: (أنا فَرَطُكُمْ على الحَوْضِ مَنْ وَرَدَ شَرِبَ، ومَنْ شَرِبَ لم يظمأ أبداً، ولَيَرِدَنَّ عَلَيَّ أقْوامٌ أعرِفُهُمْ ويَعْرِفُوني، ثم يُحالُ بيني وبينَهُمْ). وأخرجه «ابن ماجه» في «سننه» في كتاب الزهد - باب ذكر الحوض) (٢: ١٤٣٩).

لأتباعهم خيرُ فَرَطٍ.

وبعدُ فهذا كتابٌ

قوله: (لأَتْبَاعِهِمْ) متعلق بـ (خير فَرَطٍ)، وهو جمعُ « تَبَع » محركة، كـ « سَبَب » و « أسباب ».

و « التَّبَعُ » قيل: إنه جمع « تابع »، كـ « خادم » و « خَدَم » أو هو اسم جمع له، أو مصدر نُعِتَ به مبالغة، كما قالوه في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعاً﴾(١) الآية.

والفَرَطُ محركة: مَنْ يتقدمُ لإصلاحِ المنزلِ وتهيئته. وقد فَرَطَ القوم، إذا تَقَدمَهُمْ لذلك، وقد يكون الفرطُ مصدراً بمعنى التقدُّمِ(٢).

وفي الفقرة إيماءٌ لقوله - عليه الصلاة والسلام -: « أصحابي كالنجومِ بأيِّهم اقتديتُم اهتديتُم »(٣).

قوله: (فهذا) الإشارةُ إلى الألفاظِ(٤) إنْ وُضِعَ الكتابُ قبل الخطبة، وضعّفوه، أو إلى موجودٍ في الذهن، ورجحوه، أو غير ذلك مما أبديتُه في « حواشي التوضيح » و « شرح الكفاية » وغيرهما.

---

(١) (إبراهيم: ٢١) وفي « التبيان » (٢: ٧٦٧): (قوله تعالى: « تَبَعاً » إن شئتَ جعلته جمعَ « تابع »، مثل: خادم وخَدَم وغَيَب، وإن شئْتَ جعلته مصدَر « تَبع » فيكون المصدرُ في موضعِ اسم الفاعل، أو يكون التقدير: ذَوي تَبع).

(٢) قال « النووي » في « شرح مسلم » (١٢: ٢٠٤): (الفَرَط: السابق إليه والمنتظر لسقيكم منه، والفَرَط، والفارطُ هو الذي يتقدم القومَ إلى الماءِ ليهيئ لهم ما يحتاجون إليه).

(٣) كلام لا يصحُّ رفعه. رواه « ابنُ عبد البر » في « جامع بيان العلم » (٢: ٩٠-٩١) وفيه « الحارث بن غصين » مجهول. ورواه « ابن حزم » في « الإحكام » (٦: ٨٢) وحَكَمَ بوَضْعِه.

(٤) في د، م (الفاء).

(تنبيه) « وبعد فهذا » هكذا عند الشَّارِحَيْن.

غريبُ الوضعِ، عجيبُ الصُّنْعِ،

وجاء بالإشارة إيماءً لإتقانه تلك المطالبَ، فكأنها عنده حسيَّةٌ، أو لذكاءِ الطالب، بحيث يشارُ له[1] إلى المعاني بما يشار به للمحسوس. والله أعلم.

قوله: (غريب..) إلخ، كِلا[2] الفقرتين من إضافة الصفة للموصوف، وفيهما الترصيعُ[3] البديعي.

و (الصُّنع) بالضم، والفتح، وهو الأولى هنا، أبلغ من «العمل»؛ لكونه عن تَرَوٍّ وتدبُّرٍ. والعمل أعمّ، فلذا عبَّر به.

قال شيخُ شيوخنا العلامةُ قاضي القضاة الشهاب «أحمد الخَفَاجِي» في «العناية»[4]: «الفعلُ» ما صدر عن الحيوان مطلقاً، فإن كان عن قصدٍ سُمِّي «عَمَلاً»، ثم إن حصل بمزاولةٍ وتكريرٍ حتى رَسَخَ وصارَ مَلَكَةً سمي: صُنعاً وصَنعةً وصِناعةً، ولذا كان الصُّنْعُ أبلغَ؛ لاقتضائه الرسوخَ.

وأصل كلامه لـ «الراغب»[5] في «مفرداته»[6].

---

(١) في م، د (إليه).

(٢) في د (كلام).

(٣) «التَرْصِيعُ»: هو توازُنُ الألفاظِ مع توافقِ الأعجازِ.

(٤) اسمه الكامل: «عناية القاضي وكفاية الراضي» وهو حاشية على تفسير القاضي ناصرِ الدين أبي سعيدٍ، عبدِ الله بنِ عمرَ بنِ محمدٍ الشيرازيّ، البيضاويّ، المتوفى سنة ٦٨٥هـ والمسمى: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» و«الخَفَاجي» هو «شهابُ الدين أحمدُ بنُ محمدِ بنِ عمرَ» المتوفى سنة ١٠٦٩هـ. «خلاصة الأثر» (١: ٣٣١).

(٥) هو «أبو القاسم الحسينُ بنُ محمدِ بنِ المفضلِ» أصله من أصفهان، وعاش في بغداد، وهو من أئمة السُّنَّة. وقد اختلفوا في تاريخ وفاته على أقوال كثيرةٍ. و«السيوطيُّ» في «بغية الوعاة» (٢: ٢٩٧) ذكر أن وفاته كانت في أوائل المئة الخامسة، وانفرد بتسميته «المفضل بن محمد الأصبهاني الراغب».

(٦) (ص: ٢٩٤).

فقول «المجد»: «صَنَعَ الشيءَ عَمِلَهُ» ليس على ما ينبغي، كما أوضحته في «شرح القاموس»[1].

وفي تعبير المصنف به إيماءٌ إلى أنه مَخَضَ لِبَانَ العلومِ العربية بالإتقان[2] حتى أخرجَ هذه الزبدة، فجعلها أصلاً لما تفرعت عنه، وقد تُدرك العنايةُ الأخيرَ فينالُ ما يَجْبُرُ وَصْمَةَ التأخير، والفضلُ بيدِ الله يؤتيه مَنْ يَشاءُ وهو العليم الخبير.

قوله: (لطيفُ المعنى) أي: دقيقُه. و «قد لَطُفَ» كـ «كَرُمَ» لَطافةً، بالفتح، ولُطفاً بالضم. وفيه كلامٌ أودعناه «شرح القاموس»[3] وغيرَه.

والمعنى: بالفتح مصدر ميمي، قُصِدَ به اسمُ المفعول، أي: ما يُعْنَى ويُقْصَدُ ويُرَادُ من اللفظ.

قوله: (طريف المبنى)[4] ضبطه «ابنُ علان» في «شرحه» بالظاء المشالة المعجمة، وفسَّره بالحسن.

والصواب أنَّهُ بالطاء المهملة، من قولهم: طريف و مستطرف، أي: حَسَنٌ تميل إليه النفوسُ؛ لأن / «الظَّرْفَ»[5] بالمعجمة أصله: الكياسَةُ، وهي لا يتصف بها إلا بنو آدم[6]. ٤ ب

(١) انظر «القاموس» (صنع ٣ : ٥٠) و«تاج العروس» (صنع ٥ : ٤٢٠).

(٢) في د، م (بالاتفاق).

(٣) انظر «تاج العروس» (لطف ٦ : ٢٤٥).

(٤) في د، ك (ظريف).

(٥) وفي «تاج العروس» (ظرف ٦ :١٨٦): (قال شيخنا: وبعض المتشدقين يقولونه بالضم، للفرق بينه وبين «الظرف» الذي هو الوعاء، وهو غَلَطٌ محضٌ لا قائل به).

(٦) وفي المصدر السابق: (الظريف) هو البليغ الجيد الكلام. قاله «الأصمعي» و «ابن الأعرابي».

لم تسمح قريحة بمثاله،

وزاد في «المحكم» أن «الظَّرف» كـ«البَزَاعَة»[1] – بالزاي المعجمة – لا يوصفُ بهما إلا الأحداث، وأشار لمثله «المجدُ» في «القاموس»، وبيّنه في شرحه وغيرِه. والمبنى: يُراد به اللفظ.

وفي الفِقْرَتَيْنِ الترصيعُ أيضاً، والمقابلةُ المعنويةُ بين «المعنى» و «المبنى»، ونوع من الجناس. والله أعلم.

قوله (لم تسمُح) هو بضم الميم وفتحها، مضارع «سمُح» كـ«كَرُمَ» و «مَنَعَ» و «نَصَرَ»، أي: جاد وكرم.

واقتصار «المَجْد» على الضم فيه[2] قصورٌ، كما أوضحناه[3] في «شرح القاموس»[4] و «نظم الفصيح»، وغيرِ ديوان.

و «القريحةُ» كالطبيعة، وزناً ومعنىً. قال في «الصحاح»[5]: القَرِيحَة: أولُ ما يستنبط من البئر[6]، ومنه قولهم: لفلانٍ قَرِيحةٌ جَيِّدةٌ، يُرَادُ به استنباطُ العلم بجودةِ الطبع. وأشار[7] لمثله في «القاموس».

---

(١) في القاموس: «الظَّرْفُ»: البَزَاعة، وذكاء القلب وفي «تاج العروس»: «البزاعة» هي الظرافة والملاحة والكياسة. قال «الجوهري»: و«البزاعة» مما يجهد به الإنسان.

(٢) في ك، د (فيهما). جاء في «القاموس» (سمح ١ :٢٢٨) سَمُح ككَرُمَ.

(٣) في م (وضحناه).

(٤) وفي «تاج العروس» (سمح ٢ : ١٦٦): (قال شيخنا: المعروف في هذا الفعل أنه «سَمَحَ» كـ«مَنَعَ» وعليه اقتصر «ابن القطاع» و«ابن القوطية» وجماعة.
و«سَمُحَ» كـ«كَرُمَ» معناه صار من أهل السماحة، كما في «الصحاح» وغيره. فاقتصار «المصنف» على الضم قصورٌ، وقد ذكرهما معاً «الجوهري»، و«الفيومي» و«ابن الأثير»، وأربابُ الأفعال، وأئمةُ الصرف، وغيرهم).

(٥) (قرح ١ : ٣٩٦).

(٦) في د (البرء).

(٧) في م (واثار).

ولم يَنْسِجْ ناسِجٌ على مِنْوالِه،

ويقال: القريحةُ: الخاطرُ، والذهنُ. وهذا كأنه مجاز، والأصل في القريحة البئر، كما في أمهات اللغة، ثم صارت تطلق[1] على القوة التي تُستَنْبَطُ بها المعقولاتُ، كما حققته في «شرح القاموس»[2].

و «المِثالُ» بالكسر: الشبيهُ والنظيرُ، كالمثل.

و (ينسِج) بكسر السين وضمها: مضارع «نَسَجَ» إذا ضم اللُّحْمَةَ إلى السَّدَى على وجهٍ يسْتَحْكِمُ بها تداخُلُهما، ويَسْتَقِلُّ به ذلك المنسوجُ.

و (المِنْوَال) بالكسر: خشبةٌ يُنْسَجُ عليها، ويُلَفُّ عليها الثوبُ وقتَ النَّسْجِ، وجمعه: «مَنَاوِلُ»[3] ومثله: النَّوْلُ، وجمعه: أنوال. كما في «المصباح» وغيره.

وتشبيهُ التصنيفِ بالثوبِ الرفيعِ في بديع صنعته، وتفردُه بحسنِ أسلوبه استعارةٌ بالكناية، وإثباتُ المنوال له استعارةٌ تخييلية. والنسجُ ترشيحٌ. ويحتمل أن يكون المعنى: ولم يُصنِّفْ مصنِّفٌ على طريقته التي أُنْشِئَ عليها. فتكون الاستعارةُ في هذه الأجزاءِ تحقيقيّةً، لكنها تبعيةٌ في الأول والثاني، أصليةٌ في الثالث[4].

---

(١) (تطلق) ساقط من د، م.

(٢) انظر «تاج العروس» (قرح ٢ : ٢٠٥).

(٣) هكذا في المخطوطات، وفي «المصباح» (نول ٦٣١): (والجمعُ: مناويل).

(٤) في قوله «لم ينسج ناسجٌ على منواله» ثلاثُ استعارات تحقيقية، تبعيتان وأصلية. والمعنى: لم يصنِّف مصنِّفٌ على طريقته.
أو مكنية وتخييلية وترشيح، بأن يكون قد شَبَّهَ تصنيفه البديع بالثوب الرفيع المنفرد بحسن النسج، تشبيهاً مضمراً في النفس، وأثبت له المنوال اللازم للمشبه به وذكر النسج الملائم له وإن كان في حيز النفي لما أن المدار على صورة الإثبات دونه، وإلا لم يكن في قوله تعالى: «فما ربحت تجارتُهم» مجاز عقلي. =

في علمٍ لم أُسْبَقْ إلى ترتيبه، ولم أُتَقَدَّمْ إلى تهذيبه،

وقد أخذ المصنِّفُ هذه العبارةَ بنصِّها من كلام «ابن هشام» في خطبة «المغني»[1] إلاَّ أنها لشيوعها كَثُرَ استعمالُ الناسِ لها حتى جاوزت حدَّ وَقْعِ الحوافِرِ. وفي «تحفة الدمامينيّ» مايغني من شرحها. والله أعلم.

قوله: (في علمٍ) يجوز كونه حالاً من «كتابٌ» لاختصاصه بالأوصافِ، أو صفةً له. كما في الشرح[2].

و«الترتيب»: ذِكْرُ كل شيءٍ من مطالبه في مرتبته.

و«التهذيب» بالمعجمة: التنقيحُ والتنقيةُ وإخراج الزوائدِ التي ليست منه عذراً[3].

و(أُسْبَقْ) و(أُتَقَدَّمْ)[4] كلاهما بالبناء للمفعول/ أي: لم يسبقْه ولم يتقدمْهُ أحدٌ ٥ أ

= (فإن قيل): النسج لازم أيضاً للمشبه به.
(قلنا): إنما ذكره بعنوان كونه ملائماً؛ إذ كلُّ لازمٍ ملائمٌ من غير عكس، ولا يتأتَّى العكسُ بجعلِ النسجِ تخييلاً، والمنوالِ ترشيحاً؛ لعدم الإثبات في النسج للمشبه بخلافه).
«منتهى أمل الأريب» ٦/ب (مخطوط).

(١) قال «ابن هشام» في «مغني اللبيب» (١٢): (... فدونكَ كتاباً تُشَدُّ الرحالُ فيما دونه، وتقف عنده فُحُولُ الرجالِ ولا يَعْدونَه، إذ كانَ الوضعُ في هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله...).

(٢) هو «داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح» وفيه: («في علمٍ» التنوين للتعظيم، والظرف مستقر حال من «كتاب» عاملها التنبيه والإشارة في «هذا»، ويجوز إعرابُه صفةً لنكارة «كتاب»).

(٣) في ك (ليس منه عنه).

(٤) في م، د (تقدم).

وهو «أصولُ النحو» الذي هو بالنسبة إلى النحو، كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه، وإن وقع في متفرقاتِ كلام بعض المؤلِّفين، وتَشَتَّتَ في أثناءِ كُتُبِ المُصَنِّفِينَ،

للترتيب والتهذيب، وإن سبقوه للوضع كما يأتي في كلامه. والله أعلم.

قوله: (وهو) أي: العلمُ المذكور.

[قوله: (أصول النحو) (لقبٌ مشعرٌ بشرفِهِ بابتناءِ النحو)[١] عليه ورجوع تفاريعه إليه][٢].

قوله: (وإن وقع) أي: علمُ أصولِ النحو، و«الواو» للاستئناف، جوابٌ عما يردُ على دعوى ابتداع الترتيب بأنَّ ذلك موجودٌ من قبل بأنه موجودٌ متفرقاً لا مؤلفاً، ومخلوطاً لا مفرداً، ومدخولاً لا منقحاً. قاله في الشرح[٣].

ودعوى الاستئناف وإن صحتْ معنىً فلا تخلو عن نظرٍ صناعةً، سواء قيل: إنه استئنافٌ بيانيٌّ لوجود الواوِ، أو نحوي، لِفَقْدِ شرطه. فَلْيُتَأَمَّلْ.

قوله: (وَتَشَتَّتَ) تَفَعَّلَ، من الشَّتَات، أي: تَفَرَّقَ، فهو كعطف التفسيرِ على (وَقَعَ) إلخ، جيءَ به إطناباً في مقامِ المدح.

قوله (في أَثْنَاءِ) بالفتح، جمع: «ثَنىً» محركة كـ«سَبَبٍ» و«أَسْبَابٍ»، أو «ثِنْيٍ» بالكسر كـ«حِمْلٍ» و«أحمال»[٤]، أي: في خِلَالِ (كتب المصنفين) في علم النحو وتضاعيفِها وأوساطِها، كما في غير ديوان.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من د.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من م.

(٣) أي: «داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح».

(٤) انظر «المصباح» (ثنى ٨٧).

فَجَمْعُهُ وتَرْتيبُهُ صُنْعٌ مخترعٌ، وتأصيلُهُ وتبويبُهُ وضعٌ مُبتدع، لأُبْرِزَ في كلِّ حينٍ للطالبينَ ما تبتهجُ به أنفُسُ الراغبين.

قوله: (وتأصيلُه) مصدر أَصَّل الشيءَ إذا جَعَلَهُ أَصْلاً، أي: جَعْلُ كلٍّ من مسائله أصلاً يُرْجَعُ إليه.

قوله: (لأُبْرِزَ) علَّةُ الابتداع وما تقدمه، أي: فعلتُ ذلك لأظهرَ. قاله في الشرح. وفيه نظرٌ، فإنَّ كونه علةَ الابتداع يقتضي أن يكون متعلقاً به. وتقديره المتعلق بعد نَعْني فَعَلْتُ ينافيه، فالأولى تعلُّقُه بمحذوفٍ يدل عليه الجمعُ، وما بعده، أي: جمعته ورتبته واخترعتُه إلخ لإظهاري وإبرازي في كل حين للطالبين فوائدَ وعجائبَ جديدةً تبتهجُ بها، أي: تسرُّ وتستلذ أَنْفُس الراغبين.

وعبَّر بجمع القِلَّة إشارةً إلى قلة أهل الرغبة وندرتهم في هذه الأعصار. وفي كلامه إشارةٌ إلى كلام القاضي «أبي بكر ابن[1] العربي[2]» في أوائل كتابه «عارِضَة الأحوذيّ في شرح الترمذي».

وحاصله: لا ينبغي لمصنفٍ[3] أن يتصدى إلى تصنيفٍ إلا لغرضين: إما اختراع المعاني، أو إبداع المباني. وما سوى هذين فتسويدٌ للورق، وتحلية بحلية مَنْ سَرَقَ[4].

---

(١) (ابن) لا توجد في م، د.

(٢) هو «محمدُ بنُ عبدِ الله بنِ محمدِ بنِ عبدِ الله بنِ أحمدَ» المعروفُ بـ«ابنِ العربي المعافري» المكنى بـ«أبي بكر» من أهل أشبيلية. قاضٍ، من حفاظ الحديث. توفي سنة ٥٤٣هـ، دُفن في فاس. انظر «الديباج المذهب» (٢ : ٢٥٢) و«الأعلام» (٦ : ٢٣٠).

(٣) «لحصيف» في «عارضة الأحوذي» (١ : ٤).

(٤) قال «ابنُ الجوزي» في «صيد الخاطر» (٢٠٧) (... ينبغي للعالم أنْ يتوفَّر على التصانيف إن وُفِّقَ للتصنيف المفيد، فإنه ليس كلُّ مَنْ صنَّفَ صنَّفَ، وليس المقصود جمعَ شيء كيف كان، وإنَّما هي أسرارٌ يُطْلِعُ اللهُ – عز وجل – عليها مَنْ شاء من عباده، ويُوَفِّقُه لكشفها، فيجمع ما فُرِّقَ، أو يرتب ما شُتِّتَ، أو يشرحُ ما أُهْمِلَ، هذا هو التصنيفُ المفيدُ...). =

. . . .

. . . .

= وفي «تذكرة السامع» (٣٠): (.. والأولى أن يعتني بما يعمّ نفعُه، وَتكْثُرُ الحاجةُ إليه، ولْيكنْ اعتناؤه بما لم يُسبق إلى تصنيفه، متحرياً إيضاحَ العبارة في تأليفه، معرضاً عن التطويل المملِّ، والإيجاز المخلِّ، مع إعطاء كلِّ مصنف ما يليق به. ولا يُخْرِجُ تصنيفَه من يده قبل تهذيبه، وتكرير النظر فيه وترتيبه..).

بَحَثَ «محمدُ بن الطيّب» في «إضاءة الراموس» (٢ : ٢٨٨) بحثاً في المقصود بالتأليف فقال: وفي «أزهار الرياض في أخبار عياض» لشيخ شيوخ مشايخنا الإمام العلامة الحافظ، أبي العباس بنِ شهابِ الدين بنِ محمدِ المَقّري رحمه الله: (رأيت بخط بعض الأكابر ما نَصُّهُ: المقصودُ بالتأليف سبعةٌ: شيء لم يسبق إليه فيؤلف، أو شيء أُلِّف ناقصاً فيكمل، أو خطأً فيُصحَّح، أو مشكلاً فيُشرح، أو مطولاً فيختصر، أو مفترقاً فيُجمع، أو منثوراً فيرتب. وقد نظمها بعضهم، فقال:

ألا فاعْلَمَنْ أنَّ التآليفَ سبعةٌ ... لكلِّ لبيبٍ في النصيحة خالصِ
فَشَرْحٌ لإغلاقٍ وتصحيحُ مخطئٍ ... وإبداعُ حَبْرٍ مُقْدمٍ غيرِ ناكِصِ
وترتيبُ منثورٍ وجَمْعُ مُفَرَّقٍ ... وتقصيرُ تطويلٍ وتتميمُ ناقِصِ

وعدَّ الإمام «أبو حيان» في أوائل «شرح التسهيل» المسائل التي يكون لها التصنيف ثمانية، وأشار إليها في الخطبة بقوله: «فدوّنك أيُّهَا السائلُ، من هذا الشرح كتاباً غريب المثال، قريب المنال، هبت عليها النفحات اليمانية، واجتمعت فيه المعاني الثمانية». ثم بينها بياناً شافياً، وزاد على السبعة: «أو ما هو مبهم فَيُعَيَّنُ». ثم إني رأيت أول من تكلم على ترتيب هذه المسائل، وحصرها في الثمانية هو «ابن حزم الظاهري» رحمه الله في مصنفاته، ومنه أخذها «أبو حيان» وغيرُه، ونقلها «ابنُ سيد الناس» في أول شرحه لـ «جامع الترمذي»، رحم الله الجميع).

وقـد سـمَّـيتـه بـ« الاقـتـراح في علم أصـولِ النحـو » ورتَّبـتـه عـلى مقدماتٍ، وسبعةِ كتب.

وأشار لمثله « الزركشيُّ » في « قواعده ».

وجعل « أبو حيان » في « شرح التسهيل » ما يكون له التصنيف ثمانية أمور، أوردتها في « شرح القاموس » وغيره.

قوله: (ولذا) أي: لاختراع ترتيبه وتهذيبه إلخ. ومتعلقه (سميته). وفي النسخ المصححة بَدَل « ولذا »: (وقد سميته) بـ« قد » التحقيقية، ومفعول « سميته » الثاني (الاقتراح) وهو مناسب للتسمية، فإن الاقتراح كما في « القاموس » وغيرِه هو ارتجالُ الكلامِ، واستنباطُ الشيء من غير سماع، وابتداع الشيء. فلا جرم طَابَقَ الاسمُ / المسمى. ٥ ب

وقوله: (في أصول النحو) ظرف مستقر، حالٌ منه، لا دخل له في الاسم.

وكونُ أسماءِ العلوم والكُتُب من الأعلام الجنسية، [كما رجحه المصنِّفُ في « شرحه لنظم جمع الجوامع »، والشخصية][1]، كما مال إليه كثيرون مما خُصَّ بالتصنيف.

قوله: (وسبعة أبواب) مناسب[2] لحديث « ابنِ حِبَّانَ »[3] وغيره: « إنَّ اللَّهَ وِتْرٌ

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من م، د.

(٢) في د: « مناب ».

(٣) هو القاضي الحافظ « محمد بن حبان، أبو حاتم التميمي البُسْتيّ » المتوفّى سنة ٣٥٤هـ. كان إمام عصره، ثقة، له تصانيفُ لم يُسْبَق إليها. مترجم في « شذرات الذهب »(٣ : ١٦).
وفي « مجمع الزوائد » في (باب عدد الوتر) (٢ : ٢٤١): (.. قيل لـ« عبد الله بن عمرو »: كيف توتر؟ قال: « أعجب الوتر إلي سبع، خلق اللهُ السماواتِ سبعاً، والأرضين سبعاً، والأيام سبعاً، والطواف سبعاً، والسعيَ بين الصفا والمروة سبعاً ورمي الجمار سبع =

يحبُّ الوترَ، أمَا ترى السماواتِ سبعاً والأرضينَ سبعاً والأيامَ سبعاً» الحديثَ.

وعن «ابن عباس» رضي الله عنهما: أن الجنانَ سبع[1].

وَجَرى عليه «الناصرُ البيضاوي» وغيره، على كلام فيه لمحشيه[2].

قوله: (واعلم أني قد اسْتَمْدَيْتُ..) إلخ، كذا فيما وقفنا عليه من أصولِ هذا الكتاب وشرحه. وفسَّره بقوله: «أخذت المادة» فدل على أن الياء مبدلة من حرف التضعيف تخفيفاً، وأن أصله «استمدَدْتُ» بدالين، ثم خفف بإبدال الثانية «ياء» كما في «تَظَنَّي» و «تَسَنَّي» وغيرِهما[3] من الألفاظ الكثيرةِ، غير أن هذا الإبدال موقوف على السماع.

= حصيات»، ثم قال: «ما خلق اللهُ شيئاً في الأرض من الجنة إلّا هذه الياقوتة الركن الأسود والله لَيُرفَعَنَّ قبل يوم القيامة» رواه «الطبراني» في «الكبير» وفيه: «إسماعيل بن عمر» روى عنه «إسحاق بن راهويه»، ولم أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح).

(١) وفي «روح المعاني» (١: ٢٠٢): (ما نقل عن «ابن عباس» – رضي الله تعالى عنهما – أنها – أي: الجنان – سبع، لم يقف على ثبوته الحفَّاظ).

(٢) أيَّد «البيضاويُّ» أن الجنان سبع بالنقل عن سيد المفسرين «ابن عباس» وعقب عليه «الخفاجي» بقوله: (وما نقله عن «ابن عباس» – رضي الله عنهما – أنكره «السيوطيُّ»، رحمه الله، وقال: إنه لم يوجد في شيء من كتب الحديث). «عناية القاضي» (٢: ٦٥). في م (تحثية) وفي د (تحشية) بدل «لمحشيه».

(٣) قال «سيبويه» في «الكتاب» (٤: ٤٢٤): («هذا باب ما شذَّ فأُبْدِلَ مكان اللام الياء، لكراهية التضعيف، وليس بمطَّرِد» وذلك قولك: «تَسَرَّيْتُ»، و «تَظَنَّيْتُ» من القصَّة، و «أمْلَيْتُ» كما أنَّ التاء في «أَسْنَتُوا» مُبْدَلَةٌ من الياء، أرادوا حرفاً أَخَفَّ عليهم منها وأجلدَ، كما فعلوا ذلك في «أتْلَجَ»، وبَدَلُها شاذٌّ هنا بمنزلتها في «ستٍّ»، وكلُّ هذا التضعيف فيه عربيٌّ كثيرٌ جَيِّدٌ).

وقال «ابن جني» في «الخصائص» (٢: ٩٠) (باب في قلب لفظ إلى لفظ بالصنعة والتلطف، لا بالإقدام والتعجرف.. ومن ذلك قولُ العرب: «تَسَرَّيت» من لفظ «س ر ر»، وقد أحالته الصنعة إلى لفظ «س ر ي». ومثله: «قَصَّيْتُ أظفاري» هو من لفظ =

كثيراً من كتاب «الخصائص» لـ«ابن جنِّي»،

ولم يَذْكُرْ أحدٌ من أئمةِ اللغة «اسْتَمْدَى» بمعنى «اسْتَمَدَّ»، والقياس لا[1] يدخل اللغة، كما نَصُّوا عليه[2]. والله أعلم.

قوله: (كثيراً) إلخ جَوَّزوا في مثله كونَه مفعولاً مطلقاً، أو ظرفاً أوحالاً بتأويل: مُكْثِراً.

قوله: (من كتاب الخصائص) متعلق بـ«استمديتُ».

و(ابن جِنِّي) بياء ساكنة، ليست للنسب، لأنه معرب «كني» بكاف عجمية تُقْرَأُ بين الكاف والقاف. هذا هو المعتمد.

= «ق ص ص»، وقد آل بالصنعة إلى لفظ «ق ص ي» وكذلك قوله - أي: «العجاج» -:

تَقَضِّيَ البازي إذا البازي كَسَرْ

هو في الأصل من تركيب «ق ض ض»، ثم أحاله ما عَرَض من استثقال تكريره إلى لفظ «ق ض ي». وكذلك قولهم: «تلعَّيْتُ» من اللُّعَاعة، أي: خرجت أطلبها، وهي نبت، أصلها «ل ع ع، ثم صارت بالصنعة إلى لفظ «ل ع ي»، قال - أي: «ابن مقبل» -:

كادَ اللُّعَاعُ من الحَوْذَانِ يَسْحَطُها ... ورِجْرِجُ بين لَحْيَيْهَا خَنَاطِيلُ

وأشباهُ هذا كثير.

والقياس من بعدُ أنه متى ورد عليك لفظٌ أن تتناوله على ظاهره، ولا تدَّعي فيه قلباً ولا تحريفاً، إلا أن تَضِحَ سبيلٌ، أو يقتادَ دليلٌ). وانظر «المزهر» (١: ٤٦١، ٤٦٩).

(١) (لا) ساقط من د، م.

(٢) قال «ابن جنّي» في «الخصائص» (٢: ٤٠، ٤٢): (باب في اللغة المأخوذة قياساً.. القوم بحكمتهم وزنوا كلام العرب فوجدوه على ضربين:

- أحدهما ما لا بدّ من تقبله كهيئته، لا بوصيَّة فيه، ولا تنبيه عليه.

- ومنه ما وجدوه يتدارك بالقياس...).

وحاصل بحثه أن اللغةَ نوعان: لغة لا تؤخذ قياساً، ولغة تؤخذ قياساً، ولزيادة الفائدة ارجع أيضاً إلى «المزهر» (١: ٥٩- ٦٤).

فإنه وَضَعَهُ في هذا المعنى، وسماه: أصولَ النحو، لكنَّ أَكْثَرَهُ خارجٌ عن هذا المعنى، ليس مرتباً، وفيه الغثُّ والسمين، والاستطرادات،

وقيل: هو كلفظِ واحدِ «الجنِّ» بالتشديد والجيم الخالصة. وترجمتُه واسعة في طبقات المصنف[1] وغيره.

وكنيتُه: أبو الفتح، واسمه: عثمان. وله تصانيف كثيرة. وُلِدَ «بالموصل» قبل الثلاثين وثلاث مئة، ومات في صفر عام اثنين وتسعين.

وضمير «فإنه» يجوز عوده لكتاب «الخصائص» أو لمصنِّفه، أي[2]: فإن «ابن جنّي» وَضَعَهُ، أي: ألَّف كتابَ «الخصائص».

قوله: (والاستطرادات) جمع استطراد، وهو مصدر: استطردَ الشيءَ، إذا ذكره لا على جهةِ القصد، بل عَرَضَ له فتكلم عليه[3].

وأصله في الصائدِ يَطْرُدُ خَلْفَ صيدٍ فيعرِضُ له في طريقه صيدٌ آخرُ فَيَصيدُهُ لا على سبيلِ القصدِ. ثم اسْتُعيرَ في كلام العلماءِ لِمَا يقع كذلك، والكلامُ الفصيحُ مشحونٌ به.

---

(١) المسماة «بغية الوعاة» (٢: ١٣٢)، وانظر ترجمةً حافلة له في «إرشاد الأريب» (١٢: ٨١- ١١٥).

(٢) (أي) ساقط من د.

(٣) وفي «المصباح» (طرد ٣٧٠): (اسْتَطْرَدَ له في الحرب إذا فَرَّ منه كيداً ثم كَرَّ عليه، فكأنَّهُ اجْتَذَبَهُ من موضعه الذي لا يتمكَّنُ منه إلى موضعٍ يَتَمَكَّنُ منه، ووَقَعَ لك على وَجْهِ «الاسْتِطْرَاد»، كأَنَّهُ مأخوذٌ من ذلك، وهو الاجتذابُ لأنَّكَ لم تذكُرْهُ في موضعِهِ بل مَهَّدْتَ له موضِعاً ذكرتَهُ فيه). وانظر «مقاييس اللغة» (٣: ٤٥٥).

فلخَّصت منه جميع ما يتعلق بهذا المعنى، بأوجز عبارة وأرشقها وأوضحها، مَعْزُوّاً إليه،

قال تعالى: ﴿منهمُ المؤمنونَ وَأَكْثَرُهُم الفاسِقُونَ﴾ إلى قوله: ﴿لا يُنْصَرُونَ﴾[1].

وتحقيقه في «الكشاف»[2] وشرحه.

قوله: (معزواً) بالواو: اسم مفعول، من عزاه كـ«دعاه».

وقد يقال: عَزَى، يعزي، بالياء، كـ«رَمَى»، وهو حال من (جميع)، أي: لخصت جميعَ المتعلق بالأصول النحوية حال كون الجميع معزواً إليه، أي: إلى «ابن جني»، أو إلى كتاب «الخصائص».

وعادة المصنِّف في جميع كتبه العَزْوُ لأن اعتناءه[3] إنما هو بالمنقولات، ولأن بركةَ العلمِ - كما قيل - عَزْوُه[4].

---

(١) تمام الآيتَيْن: ﴿كُنْتُمْ خَيرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ للنَّاسِ تَأْمُرُونَ بالمَعْرُوف وَتَنْهَوْنَ عَنِ المُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ باللهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الكتابِ لَكَانَ خَيْراً لَهُمْ مِنْهُم المُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمْ الفَاسِقُونَ ● لَنْ يَضُرُّوكُمْ إِلاَّ أَذًى وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الأدْبَارَ ثم لا يُنْصَرُونَ﴾. (آل عمران: ١١٠، ١١١).

(٢) قال «الزمخشري» في «الكشاف» (١: ٢١٠): (فإن قلتَ: ما موقعُ الجملتين، أعني «منهم المؤمنون»، و«لن يضروكم»؟ قلتُ: هما كلامان واردان على طرق الاستطراد عند إجراء ذكر أهل الكتاب، كما يقول القائل: وعلى ذكر فلان فإنَّ من شأنه كيت وكيت، ولذلك جاءا من غير عاطف).

(٣) في ك: (اعتناؤه) وهو خطأ.

(٤) قالوا: «إنَّ من بركةِ العلمِ أنْ تضيفَ الشيءَ إلى قائلِه». «جامع بيان العلم» (٢: ٨٩).

وقد قال «ابنُ جماعة»[1] الشافعيّ في «منسكه الكبير»: إنه صح عن «سفيان الثوري»[2] رضي الله عنه، أنه قال: نسبة الفائدة إلى مفيدها من الصدق في العلم وشكره؛ فإنّ[3] السكوتَ على ذلك من الكذب في العلم وكفره.

ونَقَلَهُ الإمام «أبو عبد الله الحطَّاب»[4] في «شرح المختصر» كغيره من الأئمة.

ولله درُّ القائل – قيل: هو «ابن عراق»[5] –:

/إذَا أفادَكَ إنسانٌ بفائدةٍ … من العلوم فأَكْثِرْ شكرَه أبداً ٦ أ

وقُل: فلانٌ جزاهُ اللهُ صالحةً … أَفَادَنيها وأَلْغِ الكِبْرَ والحَسَدا

فالحُرُّ يُظْهِرُ شُكْراً لِلْمُعينِ له … خَيْراً وَيَشْكُرُهُ إنْ قامَ أو قَعَدَا

---

(١) هو «عبدُ العزيز بنُ محمدِ بنِ إبراهيمَ بنِ سعد الله بنِ جماعةَ بن صخر» الكنانيُّ، الشافعيُّ «عزُ الدينِ» قاضي المسلمين، المتوفَّى بمكة سنة ٧٦٧هـ له: المناسك الكبرى، المسمى بـ«هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك» وله: المناسك الصغرى. مترجم في «الدرر الكامنة» (٢: ٣٧٨)، و«كشف الظنون» (٢: ١٨٢٩)، و«الأعلام» (٤: ٢٦).

(٢) هو «سفيانُ بنُ سعيد بن مسروق، الثوريُّ، أبو عبد الله» المتوفى سنة ١٦١هـ. كان أمير المؤمنين في الحديث. مترجم في «حلية الأولياء» (٦: ٣٥٦).

(٣) في ك (وإن).

(٤) هو «أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الرعيني» المالكي، المعروف بـ«الحطَّاب» المتوفَّى بـ«طرابلس الغرب» سنة ٩٥٤ هـ، من مؤلفاته: «مواهب الجليل لشرح مختصر خليل». مترجم في «نيل الابتهاج» (٣٣٧). و«الأعلام» (٦: ٥٨).

(٥) لعلَّه صاحب «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة» وهو «عليُّ بنُ محمدِ بنِ عليٍّ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ عَرَّاقٍ، سعدُ الدين، أبو الحسن» المتوفَّى بالمدينة المنورة سنة ٩٦٣ هـ. مترجم في «شذرات الذهب» (٨: ٣٣٧)، و«الكواكب السائرة» (٢: ١٩٧)، و«الأعلام» (٥: ١٢).

وضممتُ إليه نفائسَ أُخَر، ظفرتُ بها في متفرقات كُتُبِ اللغة والعربية والأدبِ وأصول الفقه،

قوله: (نفائس) جمع: نفيسة مؤنثاً، لا نفيس، إذ شَرْطُ ما يُجمع على «فعائل» كونه مؤنثاً، كما في دواوين العربية[1]، والله أعلم.

و (أُخَر) بضم ففتح صفته، وهو معدول عن «أُخْرَى» لأن «أفعل التفضيل» يجب إفرادُهُ وتذكيرُهُ عند تجرده من «أل» والإضافة. كما في «التوضيح»[2] وغيره.

قوله: (متفرِّقات) بكسر الراء على صيغة اسم الفاعل، والمراد من اللغة متنُها. ويأتي للمصنِّف حَدُّها.

والعربيةُ شاملةٌ لاثني عشرَ فَنّاً أوردها السيد السنَد[3] في أوائل «شرح المفتاح».

و (الأدب) كالتفسير لما قبله، وهوأنواع ثلاثة، وله فنون أشرنا إليها في «شرح القاموس»[4] وغيره.

---

(١) قال «ابن مالك»:

وبـ«فَعَائِلَ» اجْمَعَنْ «فَعَالَهْ» وشِبْهَهُ ذا «تاءٍ» أو مُزَالَهُ

أي: من أمثلة جمع الكثرة «فعائل» وهو لكلٍّ رباعي مؤنثٍ بمدة قبل آخره مختوماً بالتاء، أو مجرداً منها. انظر «الكتاب» (٣: ٦٣٦) و«شرح الأشموني» ومعه «حاشية الصبان» (٤: ١٤١).

(٢) انظر «أوضح المسالك» (٤: ١٢٣) و«التصريح» (٢: ٢١٥).

(٣) هو «عليُّ بنُ محمد بنِ علي» المعروف بـ«السيد الشريف الجرجاني» المتوفَّى سنة ٨١٦ هـ، له «شرح مفتاح العلوم» لـ«السكاكي» المسمى بـ«المصباح». مترجم في «الضوء اللامع» (٥: ٣٢٨) و«البدر الطالع» (١: ٤٨٨) و«مفتاح السعادة» (١: ٢٠٨) و«كشف الظنون» (٢: ١٧٦٣) و«الأعلام» (٥: ٧).

(٤) انظر «إضاءة الراموس» (١: ٢٢٣).

وبدائعَ استخرجْتُها بِفكْرِي.

ورتبته على نحوِ

ويأتي للمصنِّف منها ثمانيةُ علومٍ نقلاً عن «ابن الأنباري»، وَسنُلِمُّ[1] بالباقي إن شاءَ الله تعالى.

قوله: (وبدائعَ) جمع: بديعة، أي: نكتة بديعة، عطفاً على (نفائس).

و (استخرجتها) أي: طلبت خروجَها من الفكر إلى الخارجِ، أو أخرجتها. فالسين والتاء زائدتان للمبالغة كـ «استجبت» في «أجبت».

و (الفِكْر) بالكسر، وقد يفتح كما في «القاموس»[2] وغيرِه: إعمالُ النظرِ في الشيء.

وفي «المصباح»[3]: «الفِكْرُ» بالكسر: تَرَدُّدُ القلبِ بالنظرِ والتدبُّرِ لطلبِ المعاني. ولي في الأمرِ فِكْرٌ، أي: نَظَرٌ وَرَوِيَّةٌ.

ويقال: هو ترتيبُ أمورٍ في الذهن يُتَوَصَّلُ بها إلى مطلوبٍ يكونُ[4] علماً أو ظنّاً.

قال: و «الفَكْرُ» بالفتح: مصدرُ «فَكَرْتُ في الأمر» من باب «ضَرَب»، و «تَفَكَّرْتُ فيه» و «أَفْكَرْتُ».

قوله: (ورتبته) أي: الملخصَ، والنفائسَ، والبدائعَ المضمومةَ إليه.

---

(١) في د، ك (ونسلم).
(٢) (فكر ٢ : ١١٠).
(٣) (ص ٤٧٩).
(٤) في م، د (تُكَوِّنُ) مضبوطة في الأول دون الثاني، وأثبتُّ ما في ك، لموافقتها لـ «المصباح».

ترتيب أصول الفقه / في الأبواب والفصولِ والتراجمِ، كما ستراه ٣ واضحاً بَيِّناً إنْ شاء اللّهُ تعالى. ثم بعد تمامه رأيتُ «الكمالَ ابنَ

قوله: (على ترتيب) إلخ، أي أَجْرَى الأبوابَ الآتيةَ[1] في الترتيب مُجْرَى أبوابِ المطالبِ.

قوله: (كما ستراه) أي: تعلمه، فـ «واضحاً» مفعوله الثاني، وهذا هو الأظهر؛ لأنَّ المقامَ مقامُ العلم المدرَكِ بالبصيرة.

ويجوز أن تكون بصرية[2]، أي: كما ستبصره مسطَّراً، فـ «واضحاً» حال.

قوله: (رأيت الكمالَ) الأولى: «كمال الدين» لما قيل: إن حذف المضاف إليه في مثله، والاقتصارَ على المضاف من ذكر الشخص بما يكره يكون غيبة. قاله[3] في الشرح، وفيه نظرٌ غيرُ خافٍ، ولا سيما على رأي مَنْ يجعل «ألْ» عوضاً عن المضاف إليه[4].

وفي هذه الألقاب المضافة لـ «الدين» وأضرابها من نحو: «زين العابدين» كلامٌ طويل أبداه «الزمخشري» وبسطه[5] «العزُّ بنُ عبد السلام» وغيرُهما[6]. وأشار

---

(١) في ك، د (الالة).

(٢) (بصرية) هكذا في ك، ولم تذكر في م، و(بصرية) في د، وهي تصحيف.

(٣) أي: «ابن علان» في «داعي الفلاحِ».

(٤) جوّز «الزمخشري» و«أبو شامة» نيابة «أل» عن الاسم الظاهر، وعن ضمير الغائب. قال «الزمخشري» في «وعلَّم آدمَ الأسماءَ كلَّها» (البقرة: ٣١): إنَّ الأصل: أسماء المسميات، وقال «أبو شامة»:

بدأت بـ «باسم الله» في النظم أوَّلاً ....

إنَّ الأصل: في نظمي. انظر «مغني اللبيب» (٧٧) و«منتهى أمل الأريب» (٨٣/ب) و«الجنى الداني» (١٩٨).

(٥) (وبسطه) ساقط من م، د.

(٦) في ك، د (وغيره).

الأنباري».

قال في كتابه «نزهة الأَلِبَّاءِ في طبقاتِ الأُدَبَاءِ»:

إليه شيخُ / شيوخنا الإمام أبو علي اليُوسي[١] رضي الله عنه، في كتابه «المحاضرات» وأشرتُ إليه في كثيرٍ من المصنفات. ٦ ب

و «كمالُ الدين» لقبُه، واسمه: «عبدُ الرحمنِ بنُ محمدِ بنِ سعيدٍ»[٢]. مات سنة سبع وسبعين وخمس مئة.

و «الأنباريُّ» نسبة لـ «الأَنبار» بفتح الهمزة، وهي قرية قديمةٌ على الفرات. كما قال «الأصفهاني»[٣] في «لبّ اللباب» كغيره[٤].

ويطلق على مواضع أخرى كما في «مشترك ياقوت» و «القاموس» و «لب المصنِّف» وغيرها.

قوله: (نزهة الألباء) إلخ.. جمع «لبيب»، أي: عاقل، ومجموع الفقرتين هو العَلَمُ على الكتاب.

و (نزهة) بدل، أو عطف بيان من (كتابه).

---

(١) هو «الحسنُ بنُ مسعودِ بنِ محمدٍ، أبو علي، نور الدين اليُوسي» فقيه مالكي يُنعت بغزاليّ عصرِه، المتوفَّى سنة ١١٠٢هـ، من كتبه «المحاضرات» في الأدب، طبع في فاس ١٣١٧ هـ. «الأعلام» (٢:٢٢٣) و«معجم المطبوعات العربية» (٢: ١٩٥٩).

(٢) اختلفت كُتُبُ الطبقات اختلافاً يسيراً في تسميته، فهو «عبدُ الرحمن بن محمد بن عُبَيْد الله بن مصعب بن أبي سعيد، أبو البركات، كمالُ الدين الأنباريُّ» النحوي، المتوفى ٥٥٧ هـ. له «نزهة الألباء في طبقات الأدباء». مترجم في «البداية والنهاية» (١٢: ٣١٠) و«شذرات الذهب» (٤: ٢٥٨) و«طبقات الشافعية الكبرى» (٧: ١٥٥) و«بغية الوعاة» (٢: ٨٦) و«الأعلام» (٣: ٣٢٧).

(٣) في ك (الأصبهاني).

(٤) انظر «وفيات الأعيان» (٣: ١٤٠).

«علومُ الأدب ثمانية:

قوله: (علوم الأدب ثمانية) إلخ... هو مقول القول.

واقتصارُ «ابنِ الأنباريّ» على هذه الثمانية – وإن سلّمه المصنِّف – فيه قصورٌ، فقد عَدَّها غيرُه اثني عشرَ.

قال في «منهاج البلغاء»[1] وغيرِه من كُتُب الفن: علمُ الأدب في الاصطلاح: هوالعلم الذي يُحترز به عن الخطأ في كلام العرب، وأنواعُه اثنا عشر[2]: اللغة، والصرف، والنحو، والمعاني، والبيان، والعروض، والقافية، وقرض الشعر، والمحاضرات، والرسائل، والخطب، والخط.

قال: والفرقُ بين علم العروض وعلم قَرْضِ الشعر خفي. فليتأمل[3].

قلت: لا خفاء فيه، فإن «العروض» متعلق بالوزن والنظر في البحور الشعرية سالِمِها من فاسدها، كما يأتي في حَدِّه، و«قرضُ الشعر» هو قولُه والاقتدارُ على إنشائه على أكمل أوجه البلاغة، أو: هو نَقْدُهُ، ومعرفةُ جَيِّدِهِ من رديِّهِ[4]، وكَدَرِهِ من صَفِيِّهِ، والفرق بينهما واضحٌ لا خفاء فيه. والله أعلم.

---

(١) اسم الكتاب كاملاً: «منهاج البلغاء، وسراج الأدباء»، لمؤلِّفه: «أبي الحسن حازم بن محمد بن حسن الأنصاري، القَرْطَاجَنِّي» (نسبة إلى قرطاجنة الأندلس، لا من قرطاجنة تونس) المتوفّى بتونس سنة ٦٨٤هـ وهو حَبْر البلغاء، وبحر الأدباء، أما في البلاغة فهو بحرها العَذْب، والمتفرد بحمل رَايَتِها، أميراً في الشَّرْق والغَرْب، وأما حفظُ لغاتِ العربِ وأشعارِها وأخبارِها، فهو حمَّادُ راويتها، وحمَّال أوقارها..

مترجم في «درة الحجال» (١: ٢٥٤) و«شذرات الذهب» (٥: ٣٨٧) و«بغية الوعاة» (١: ٤٩١) و«الأعلام» (٢: ١٥٩).

(٢) في ك، د (اثنى) وهو خطأ.

(٣) انتهى ما جاء في «منهاج البلغاء» كما في «إضاءة الراموس» (١: ٢٢٣).

(٤) هكذا في المخطوطات، و(رديئه) في «إضاءة الراموس».

وقد عدوا من فنون الأدب: «علمَ الاشتقاقِ»، و«علمَ البديع».

ونظمَ «النُّواجي»(١) في «تذكرته» بعضَ الفنونِ فقال:

خُــذْ نَظْمَ آدابٍ تَضَــوَّعَ نَشْــرُهَا ... فَطَوَى شَـذَى المنثـورِ حينَ يضُـوعُ

لُغَـةٌ، وصَـرْفٌ،واشْـتِقَـاقٌ، نَحْـوُهَا ... عِلْمُ المَعَـانِي بالبَـيَـانِ بَديعُ

وعَـرُوضُ قَـافِـيـةٍ وإنشَـا نَظْمِـهَـا ... فَكِتَـابَةُ التـارِيخِ ليسَ يَضِـيعُ

وقد زدناهُ بسْطاً في الكتب الأدبية، وأَبْلَغْنَا فنونَه إلى ستةَ عشرَ. والله أعلم.

قوله: (اللغة) قد تقرر أنهـا «فُعْلَةٌ» من «لَغِيَ» حُذِفَتْ لامُها وعُوِّضَ عنها هاءُ التأنيث(٢)، ولها حدودٌ أوردناها في «شرح القاموس» وغيره، وأشهرُها: أنها أصواتٌ وأعراضٌ يُعَبِّرُ بها كلُّ قومٍ عن مرادِهم، كما يُشير إليه كلامُ المصنف(٣).

ومرادُهم عند الإطلاق علمُ متنِ اللغة الذي يُبْحَثُ فيه عن موضوعِ مفرداتِ الألفاظ.

وقد أحدث له المصنِّفُ أصولاً نَوَّعَهُ فيها إلى أنواع علم الحديث، وسمَّى كتابَه «المزهر»(٤) وكملته تكميلاً عجيباً سميته: «المسفر عن خبايا المزهر». والله الموفق سبحانه.

---

(١) هو «محمدُ بنُ حسنِ بنِ علي بن عثمانَ، الشمسُ النُّواجي القاهري». المتوفّى سنة ٨٥٩ هـ، أديب، ناقد. مترجم في «الضوء اللامع» (٧: ٢٢٩) و«البدر الطالع» (٢: ١٥٦) و«الأعلام» (٦: ٨٨).

(٢) يقال: لَغِيَ بالأمر يَلْغَى، من باب تَعبَ: لَهِجَ به. «المصباح» (٥٥٥).

(٣) وحدَّها بعضهم بقوله: «هو الكلامُ المصطلحُ عليه بين كلِّ قبيلةٍ»، وهي «فُعْلَةٌ» من «لَغَوْتُ» أي: تكلمت، أصلها: «لُغْوَةٌ». «تاج العروس» (لغا ١٠: ٣٢٨)، وانظر «الخصائص» (١: ٣٣، ١٧٢) و«تحرير الرواية» (٦٤).

(٤) في علوم اللغة وأنواعها.

والنحوُ، والتصريفُ، والعروضُ،

قوله: (والنحو) له أيضاً حدودٌ كثيرة، أوردتُ أكثرَها في «حواشي المرادي / ٧ أ والمكودي» وغيرها. ويأتي غالبُها في كلام المصنف.

وأشهرُ حدوده: أنه عِلْمٌ بأصولٍ[١] يُعْرَفُ بها أحوالُ أواخرِ الكلم العربية إعراباً وبناءً[٢].

قوله: (والتصريف) له أيضاً حدود، أشهرها: أنه علمٌ بأصولٍ يعرفُ بها[٣] أصلُ الأبنيةِ صحةً وإعلالاً[٤].

وقد بسطناها في «حواشي ابن الناظم على اللامية» وغيرها كـ«حواشي المرادي».

قوله: (والعروض) له حدود بسطناها في «حَوَاشي القاضي زكريا على الخَزْرَجِيَّة»[٥] وأَلْمَمْنَا ببعضها في كتابنا: «المفروض من علمي القوافي

(١) في د (بأصوله).
(٢) وقال «أبو علي» في «التكملة» (٣): «النحوُ علمٌ بالمقاييسِ المستنبطة من استقراء كلام العرب» وانظر «المقرب» (١ : ٤٥). و«الكافي شرح الهادي» (٨) آلة كاتبة.
(٣) (بها) ساقط من م.
(٤) «الصَّرْف» ويقال له: التصريف، هو لغةً: التغيير، ومنه ﴿وتصريف الرياح﴾ (البقرة: ١٦٤)، أي: تغييرها.
واصطلاحاً بالمعنى العَمَلِيّ: تحويلُ الأصلِ الواحد إلى أمثلة مختلفة، لمعانٍ مقصودة لا تحصل إلا بها، كاسمي الفاعلِ والمفعول واسم التفضيل والتثنية والجمع إلى غير ذلك.
وبالمعنى العلمي: علمٌ بأصولٍ يُعْرَف بها أحوالُ أبنيةِ الكلمةِ التي ليست بإعراب ولا بناء. انظر «شرح الشافية» لـ«الرضي» (١ : ١) و«شرح السعد على تصريف الزنجاني» (٦). ومقدمة «شذا العرف».
(٥) لـ«عبد الله بن محمد الخزرجي» الأندلسي، المتوفَّى سنة ٥٤٩هـ «القصيدة الخزرجية» في العروض، وتسمى «الرَّامزة»، لها شرح القاضي «زكريا الأنصاري» المتوفَّى سنة ٩٢٦هـ المسمَّى «فتح رب البرية في شرح القصيدة الخزرجية»، وقد عَمِلَ «ابنُ الطيب» على شرح شيخ الإسلام زكريا حاشيةً. «كشف الظنون» (١٣٣٦) و«معجم المطبوعات» (٣٤٢).

والقوافي، وصنعةُ الشعرِ، وأخبارُ العرب، وأنسابُها.

والعروض». وأشهرُها: أنه علم بأصولٍ يُعْرَفُ بها صحيحُ الشعرِ العربي من فاسده[١].

قوله: (والقوافي) أشرنا لمباحثه في الكتابين المذكورين. وأشهر حدوده: أنه علمٌ بأصولٍ يُبْحَثُ بها عن أحوالِ أواخرِ البيت[٢].

قوله: (وصنعة الشعر) قد يعبر عنه بـ«علم نقد الشعر»، وبـ«قَرْض الشعر»، وهوما يتميز به جيدُه من رديِّه[٣].

قوله: (وأخبارُ[٤] العرب) أي: ذكر أيَّامها ودُوَلها، وقد استوعب غالبها «ابنُ حزم» في «الجمهرة»[٥]، و«الزُّبيرُ بنُ بَكَّار[٦]» وغيرهما.

قوله: (وأنسابها)[٧] جمع «نسب» أي: معرفة أصولهم من فروعهم، وشريفهم من مشروفهم.

وفي ذلك من التصانيف ما لايحصى كثرةً.

---

(١) انظر «مفتاح السعادة» (١: ٢١٤)، و«كشف الظنون» (١١٣٣).
(٢) انظر «مفتاح السعادة» (١: ٢١٩).
(٣) انظر «مفتاح السعادة» (١: ٢٢٠).
(٤) في م (فأخبار).
(٥) اسمه كاملاً: «جمهرة أنساب العرب»، ومؤلفه: «أبو محمد، عليُّ بنُ أحمدَ بنِ سعيد ابن حزم الأندلسيُّ» المتوفى ٤٥٦هـ.
(٦) هو من أحفاد «الزبير بن العوام»، أبو عبد الله، عالم بالأنساب وأخبار العرب، راوية. المتوفَّى سنة ٢٥٦هـ. له «أخبار العرب وأيَّامها» و«جمهرة نسب قريش». «الأعلام» (٣: ٤٢).
(٧) (وأنسابها) في مخطوطات هذا الشرح، و(أنسابهم) في نسخ المتن المخطوطة وفي «داعي الفلاح».

ثم قال: وألحقنا بالعلوم الثمانية عِلْمَيْنِ وضعناهما: علمَ الجدل في النحو، وعلمَ أصولِ النحو، فَيُعْرَفُ به القياسُ وتركيبُه وأقسامُه، من قياس العلة، وقياسِ الشبه، وقياسِ الطرد، إلى غير ذلك على حدِّ أصول الفقه، فإن بينهما من المناسبة مالا خفاء به؛ لأن النحوَ معقولٌ من منقولٍ، كما أنَّ الفقه معقولٌ من منقول» هذه عبارته.

قوله: (وألحقنا بالعلوم الثمانية) أَظْهَرَ والمقامُ للإضمار لِئَلَّا يوهم خلافَ المراد.

قوله: (وعلم الجدل في النحو) هو من جزئيات الفن المشهور بـ«آداب البحث وعلم المناظرة»[1].

قوله: (وعلم أصول النحو) أي: فتصير بذلك علومُ الأدب عشرةً، فلا محيد له عن القصور المشار إليه.

قوله: (فإن بينهما) أي: بين «أصولِ النحو» و«أصولِ الفقه».

---

(١) هو علم يبحث فيه عن كيفية إيراد الكلام بين المناظرين. وموضوعه: الأدلة من حيث إنها يثبت بها المُدَّعَى على الغير.
و«علم الجدل» هو علم باحث عن الطرق التي يقتدر بها على إبرام أي وضع أريد، وعلى هدم أي وضع كان. وهذا من فروع «علم النظر»، وهذا مأخوذ من الجدل الذي هو أحد أجزاء مباحث المنطق «مفتاح السعادة» (١: ٣٠٣).
و«الجدل» لإظهار الصوابِ محمودٌ، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَجَادِلْهُمْ بالتي هي أَحْسَنُ﴾ (النحل: ١٢٥)، و«الجدل» للرياء ممقوت مذموم، ودليل ذلك حديث «أبي أُمَامَة»: «ما ضَلَّ قومٌ بعدَ هُدىً كانوا عليه إلاَّ أُوتُوا الجَدَلَ» ثم تلا رسولُ الله ﷺ هذه الآية: ﴿ما ضَرَبُوهُ لَكَ إِلّا جَدَلاً بل هم قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ رواه «الترمذي» في (أبواب التفسير). «عارضة الأحوذي» (١٢: ١٣٣).

فَتَطَلَّبْتُ هَذَيْنِ الكتابَيْن حتَّى وقفتُ عليهما، فإذا هما لطيفان جدّاً، وإذا في كتابي هذا من القواعدِ المهمَّة

قوله: (فَتَطَلَّبْتُ) جاء بالفاء التعقيبيَّة وصيغة « التَّفَعُّل » المشعرة بكمال المزاولة؛ إيماءً لقوة همته، وكمالِ وجهته في خدمة العلم، وتشوفه إلى المطالبِ العالية، وتكلفه طلب ما لم يتقدم له به إلمام اجتهاداً في نفع المسلمين، وتكثير الفوائدِ لهم[1]، وقد قيل: صِدْقُ الطلبِ ضَامِنٌ لحصولِ المطلوب.

ولقد أثمرتْ له هِمَّتُهُ ووِجهَتُهُ أن حَصَّلَهُمَا وَأَحاطَ علماً بما فيهما، وقد رأيناهما ثم ملكناهما وألفيناهما، كما قال رحمه الله: « صغيرين » إلا أنَّ جدواهما عظيمةٌ جداً. والله أعلم.

قوله: (من القواعد) جمع « قاعدة »، وهي قانونٌ كليّ يُتَعَرَّفُ منه أحكام جزئياته، وتسمى « ضابطاً ».

وقيل: بينهما فرقٌ في الاعتبار، فمن حيث يُبْنَى عليه الشيءُ يقال: « قاعدة » و « أصل »، ومن حيث جَمْعُ أحكامِ الجزئيات يقال: « ضابط »، ومن حيث / المشي على مقتضاها يقال: « قانون »[2]. والله أعلم. ٧ ب

---

(١) انظر: « صيد الخاطر » (٢٢٦): (المؤلّف ذو همة عالية).
و« رسائل الإصلاح » (٢: ٨٦): « عِظَم الهمة ».
(٢) انظر تعريف « القانون » و« القاعدة » في « التعريفات » (٩١).

والفوائدِ،

قوله: (والفوائد) جمع « فائدة »، وهي الأَثَرُ المترتب على غيره، من مالٍ أو غيرِه[1]. سُمِّيَ بذلك لترتبه على غيره، ويسمى: غاية؛ لأنه الطرفُ الآخر، وغرضاً؛ لكونه الباعثَ عليه، وعلّةً غائيَّةً؛ لتقدمه ذهناً وتأخره خارجاً، فالأربعة متحدةٌ ذاتاً، مختلفةٌ اعتباراً.

وكونُها مشتقةً من « الفود »، وهو الأصحُّ، أو « الفيد » أو « الفؤاد »[2] بالهمز، أقوالٌ أوضحتُها في « شرح القاموس » وغيره، وتَرْكُهُ وصفَها بالمهملة[3] لانسحاب وصف القواعد عليها، أو لأن ذلك إنما هو شأنُ القاعدة؛ لأنها تتفرع[4] الجزئيات عليها، والفائدةُ لا تستلزم ذلك. والله أعلم.

---

(١) وفي « الصحاح » (فيد ٢ : ٥٢١): (الفائدةُ: ما استفدت من علمٍ أو مالٍ، تقول منه: فَادَتْ له فائدةٌ. أبو زيد: أَفَدْتُ المالَ: أعطيتُه غيري، وأَفَدْتُهُ: اسْتَفَدْتُهُ).

(٢) مراده هل هي واوية أو يائية أو همزية.

وفي « تاج العروس » (فيد ٢ : ٤٥٧): (قال شيخُنا: وزاد بعض أرباب الاشتقاق أنها من « الفؤاد » حتى اغتر بذلك شيخُ شيوخنا « الشهاب »، وتظرف فقال:

مِنَ الفُؤادِ اشْتُقَّتِ الفائدة ... والنفسُ يا صاحِ بذا شاهدة
لِذَا تَرَى أفئدةَ الناسِ قدْ ... مالَتْ لِمَنْ في قربه فائِدَة

أقول: وممن وافَقَ « الشهابَ الخفاجي » العلامةُ « أحمدُ محمد الحنفي الحموي » المتوفى سنة ١٠٩٨هـ صاحب « غمز عيون البصائر شرح الأشباه والنظائر » لـ« ابن نجيم » فقال في أوائله: « الفائدة » لغة: من الفؤاد؛ لأنها تعقل به، وعليه قول أستاذي: من الفؤاد اشتقت الفائدة..

(٣) في ك (بالمهمة) وهو تصحيف.

(٤) في م (لأنه يتفرع).

مالم يَسْبِق إليه، ولم يُعَرِّجْ في واحد منهما عليه، فأما الذي في أصول النحو، فإنه في كُرَّاسَتَيْن صغيرتين سَمَّاهُ:

قوله: (لم يَسْبِقْ) هو بكسر الموحدة كـ« يضرب » بالبناء للفاعل، وفاعله « الكمالُ ابنُ الأنباري »، وكذلك (يُعَرِّج) على صيغة الفاعل من التعريج، وهو الميل إلى الشيء.

قوله: (في كُرَّاسين) تثنية « كُرَّاس » أو « كُرَّاسة ».

قال في الشرح[1]: هو[2] بضم الكاف وتشديد الراء، وبالسين المهملة، اسم لعددٍ معلومٍ من أوراقِ الكتبِ، والعرب يجعلونه عشرةً، والعجمُ ثمانيةً.

قلت: وكأنه جرى في ضبطها ومعناها على الاصطلاح العُرْفِيِّ الجاري على الألسنة، وإلَّا فالذي تلقيناه عن المحققين من أشياخنا أئمة اللسان أنه بالفتح، كما هو ظاهر « القاموس »[3] و « ديباج » المصنف، وغيرهما.

قال « الجلالُ » في « الديباج »[4]: الكراسةُ الورقُ الملصق بعضه ببعض، من قولهم رسمٌ مُكْرِسٌ، أي: ألصقتِ الريحُ به الترابَ[5]. قاله النحاس.

وقال « الخليل »: من أكْرَاسِ الغَنَمِ، وهي أن تبول في موضعٍ شيئاً بعد شيءٍ فيتلبَّد.

---

(١) أي: « داعي الفلاح ».

(٢) (وهو) في م.

(٣) وفي « القاموس » (كرس ٢ : ٢٤٣): (والكُرَّاسَةُ واحدة الكُرَّاسِ).

(٤) اسمه الكامل: « الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج » لـ« السيوطي ». « كشف الظنون » (١ : ٧٦٢).

(٥) وفي « لسان العرب » (كرس ٦ : ١٩٣): (والمُكْرَسُ الذي قد بَعَرَتْ فيه الإبلُ وبوَّلَتْ فركب بعضه بعضاً، ومنه سُمِّيَتِ الكُرَّاسَةُ).

«لمعَ الأدلَّة» ورتَّبه على ثلاثينَ فصلاً:

الأول : في معنى أصولِ النحو وفائدته.

الثاني: في أقسام أدلَّة النحو.

الثالث: في النقْل.

الرابع: في انقسام النقل.

الخامس: في شرط نَقْلِ التواتر.

السادس : في شَرْط نَقْلِ الآحاد.

وفسّره «المجدُ»[1] بقوله: «الجُزْءُ من الصحيفةِ»، وكأنه أراد بالصحيفة الكتاب[2]، كما جرى على ذلك في «القاموس» لا الورقة، كما هو المشهور، كما أوضحته في شرحه.

والذي عليه الجمهور أن «الكراسَ» و «الكراسةَ» شيءٌ واحد، يقال بالهاء، وبدونها، كالحال والحالة.

وصرح «المجد»[3] بأن «الكراسةَ» واحد «الكُرَّاس»، كأنه عنده اسمُ جنس جمعيٌّ، وهو غريب، كما بينته في شرحه[4]. والله أعلم.

وسمعت من كثير من الأشياخ والأصحاب أنه من الكرْسِ، وهو الجمع، ولا يبعُدُ ذلك عن معانيه، وإن لم نقف عليه صريحاً في كلامهم، غير أن في «المصباح»[5]:

---

(١) في «القاموس» (كرس ٢ : ٢٤٣).

(٢) في م (الجزء من صحيفة الكتاب).

(٣) وفي «الصحاح» (كرس: ٣ : ٩٧٠): (و «الكُرَّاسة» واحدة «الكُرَّاس» و «الكراريس»). وهذا مردود عند «ابن الطيب» كما ترى.

(٤) انظر «تاج العروس» (كرس ٤ : ٢٣٢).

(٥) (مادة كرس ٥٣٠).

السابع: في قبول نَقْلِ أهلِ الأهواء.

الثامن: في قَبُولِ المرسَل والمجهول.

التاسع: في جواز الإجازة.

العاشر: في القياس.

الحادي عشر: في تركيبِ القياسِ.

الثاني عشر: في الردِّ على من أنكر القياس.

الثالث عشر: في حلِّ شُبَهٍ تُورَدُ على القياسِ.

الرابع عشر: في أقسامِ القياسِ.

الخامس عشر: في قياسِ الطردِ.

السادس عشر: في كون الطردِ شرطاً في العلَّة.

السابع عشر: في كونِ العكسِ شرطاً في العلَّة.

الثامن عشر: في جواز تعليلِ الحكم بعلَّتَيْنِ / فصاعداً. ٤

التاسع عشر: في إثباتِ الحكمِ في محلِّ النقلِ بماذا يثبتُ بالنقل أم بالقياس؟.

العشرون: في العلَّةِ القاصرةِ.

(تَكَرَّسَ[1] فلانٌ الحطبَ وغيرَه، إذا جَمَعَهُ، ومنه: «الكُرَّاسَةُ» بالتثقيلِ). والله أعلم.

قوله: (لمع الأدلة) أي: بروقها وإشراقاتها، إشارة إلى أن الأدلةَ التي ذكرها لها لَمَعَانٌ وبريقٌ،و وهو كناية عن ظهورها وعدم خفائها.

وفي الشرح[2] كلامٌ حذفه أحسنُ من ذكره.

---

(١) (كَرَّسَ) في «المصباح».

(٢) أي: «داعي الفلاح».

الحادي والعشرون: في إبراز الإخالة والمناسَبَة عند المطالبة.
الثاني والعشرون: في الأصل الذي يُرَدُّ إليه الفرعُ إذا كان مُخْتَلَفاً فيه.
الثالث والعشرون: في إلحاقِ الوصف بالعلَّة مع عدم الإخالة.
الرابع والعشرون: في ذكرِ ما يُلْحَقُ بالقياسِ ويتفرعُ عليه من وجوهِ الاستدلالِ.
الخامس والعشرون: في الاستحسان.
السادس والعشرون: في المعارضة.
السابع والعشرون: في معارضة النقل بالنقل.
الثامن والعشرون: في معارضة القياس بالقياس.
التاسع والعشرون: في استصحاب الحال.
الثلاثون: في الاستدلال بعدم الدليلِ في الشيء على نفيه.

وأما الذي في جدل النحو، فإنه في كراسة لطيفة سماه بـ «الإعراب في جدل الإعراب»، ورتَّبه على اثني عشر فصلاً:

الأول : في السؤال.
الثاني: في وصف السائل.

قوله: (في كراسة واحدة)[1] وصف تأكيدي، تغني عنه الهاء.

قوله: (بالإعراب) أي: بالمهملة، وهو: الإبانة والإيضاح.

وقوله: (في جدل الإعراب) المراد به النحوُ المصطَلَحُ عليه، ففي الاسم الجناسُ التامُّ[2] / لفظاً وخطاً. 8 أ

---

(١) هكذا هنا وفي «داعي الفلاح»، و(كراسة لطيفة) في نسخ المتن المخطوطة.

(٢) الجناس التام: هو ما اتفق فيه اللفظان المتجانسانِ في أربعة أشياءَ: نوع من الحروف، وعددها، وهيئاتها الحاصلة من الحركات والسكنات، وترتيبها مع اختلاف المعنى.

الثالث: في وصف المسؤول به.
الرابع: في وصف المسؤول منه.
الخامس: في وصف المسؤول عنه.
السادس: في الجواب.
السابع: في الاستدلال.
الثامن: في الاعتراض على الاستدلال بالنقل.
التاسع: في الاعتراض على الاستدلال بالقياس.
العاشر: في الاعتراض على الاستدلال باستصحاب الحال.
الحادي عشر: في ترتيب الأسئلة.
الثاني عشر: في ترجيح الأدلة. انتهى.

وقد أخذتُ من الكتاب الأول اللبابَ، وأدخَلْتُهُ معزوّاً إليه في خَلَلِ هذا الكتابِ، وضَمَمْتُ خلاصةَ الثاني في مباحث العلَّة.

وفي نسخٍ إعجامُ الأول على أنه جناس التصحيف[1]، ولا شبهة في أنه تصحيف. والله أعلم.

قوله: (في خَلَل) هو بفتح الخاء المعجمة واللام: الفُرْجَةُ بين الشَّيْئَيْنِ، وجمعه: «خِلاَل» كَجَبل وجِبَالٍ[2].

وقد يستعمل «الخِلال» مفرداً، كـ«حِجَاب» أيضاً.

وقد غاير بين العبارتين في المأخوذ تفنناً في العبارة.

قوله: (في مباحث العلَّة) أي: لأنه أنسب بها، بل لا مدخل له في غيرها.

---

(١) يقال له: «الجناس المصحف» وهو ما تماثل ركناه وضعاً، واختلفا نقطاً، بحيث لو زال إعجام أحدهما لم يتميز عن الآخر. «جواهر البلاغة» (٣٩٧، ٤٠١).
(٢) «المصباح» (خلل ١٨٠).

وضممتُ إليه من كتابه «الإنصاف في مباحث الخلاف» جملةً، ولم أنْقُلْ من كُتُبِه حرفاً إلاّ مقروناً بالعزوِ إليه ليُعْرَفَ مقامُ كتابي / من كتابه، ويتَمَيَّزَ عند أولي التمييزِ جليلُ نِصَابِهِ، وإلى اللهِ الضراعةُ في حُسْنِ الخِتَامِ ٥

قوله: (وضممت إليه) أي: مجموع ما ذُكِرَ.

قوله: (من كتابه) أي: «ابنِ الأنباري»، المسمى بـ«الإنصاف في مسائل الخلاف»، وهو كتاب مفيد في معناه.

قوله: (ولم أنقل من كتبه) أي: [من][1] كتب «ابن الأنباري» الثلاثة السابقة، كما هو الظاهر، أو المراد ما هو أعم.

قوله: (حرفاً) أي: كلمةً؛ لأنها من جملة إطلاقات الحرف، كما أوضحه «الصفار»[2] في «شرح كتاب سيبويه» كغيره، وزدته إيضاحاً في[3] الكتب النحوية واللغوية.

وقرنه بالعزوِ، أي: النسبة إليه؛ لأنَّ بركةَ العِلْمِ عَزْوُهُ، كما مَرَّ، ويسلم من عهدة البحث، ويُراجع الكلام في محلّه عند تحريف الفرع، وغير ذلك مما ألممنا به آنفاً.

قوله: (ليُعْرَفَ) بالبناء للمفعول، أي: يُعْلَم مقامُ، أي: قَدْرُ كتابي الذي هو «الاقتراح» من كتابه، كَأَنَّ الإضافةَ للتعميم، أي: من كتبه المذكورة.

وقوله: (يَتَمَيَّز) بالبناء للفاعل، أي: يَظْهَرُ، وفاعله (جليلُ نصابه)، ضمير عائد لكتاب المصنف «الاقتراح»، وفيه تشتيت الضمير، كما لا يخفى، وليس

(١) ساقط من ك وأثبته من د، م.

(٢) هو «أبو الفضل قاسم بن علي البَطَلْيَوْسِي» المتوفى بعد سنة ٦٣٠هـ. شَرَحَ كتاب سيبويه شرحاً حسناً يقال: إنه أحسنُ شروحه، ويَرُدُّ فيه كثيراً على «الشَّلَوْبين» بأقبح ردٍّ. «بغية الوعاة» (٢: ٢٥٦).

(٣) (ما في) في د.

والقَبُولِ، فلا ينفعُ العبدَ إلا ما مَنَّ بقبوله، والسلام.

مرادُه من الثناء على كتابه الترفعَ والشفوفَ[(١)] على غيره، وإنما قَصَدَ التَّحَدُّثَ بنعمةِ الله تعالى ونَشْرَ آلائه، وذِكْرَ أوصافِ كتابه للترغيب فيه، والحثِّ على ما تضمنه من غريب[(٢)] الفوائد، ودلالةِ الخلق على ما هو الأنفعُ لهم، والأجمعُ للمقاصدِ والفرائدِ[(٣)]. والله أعلم.

---

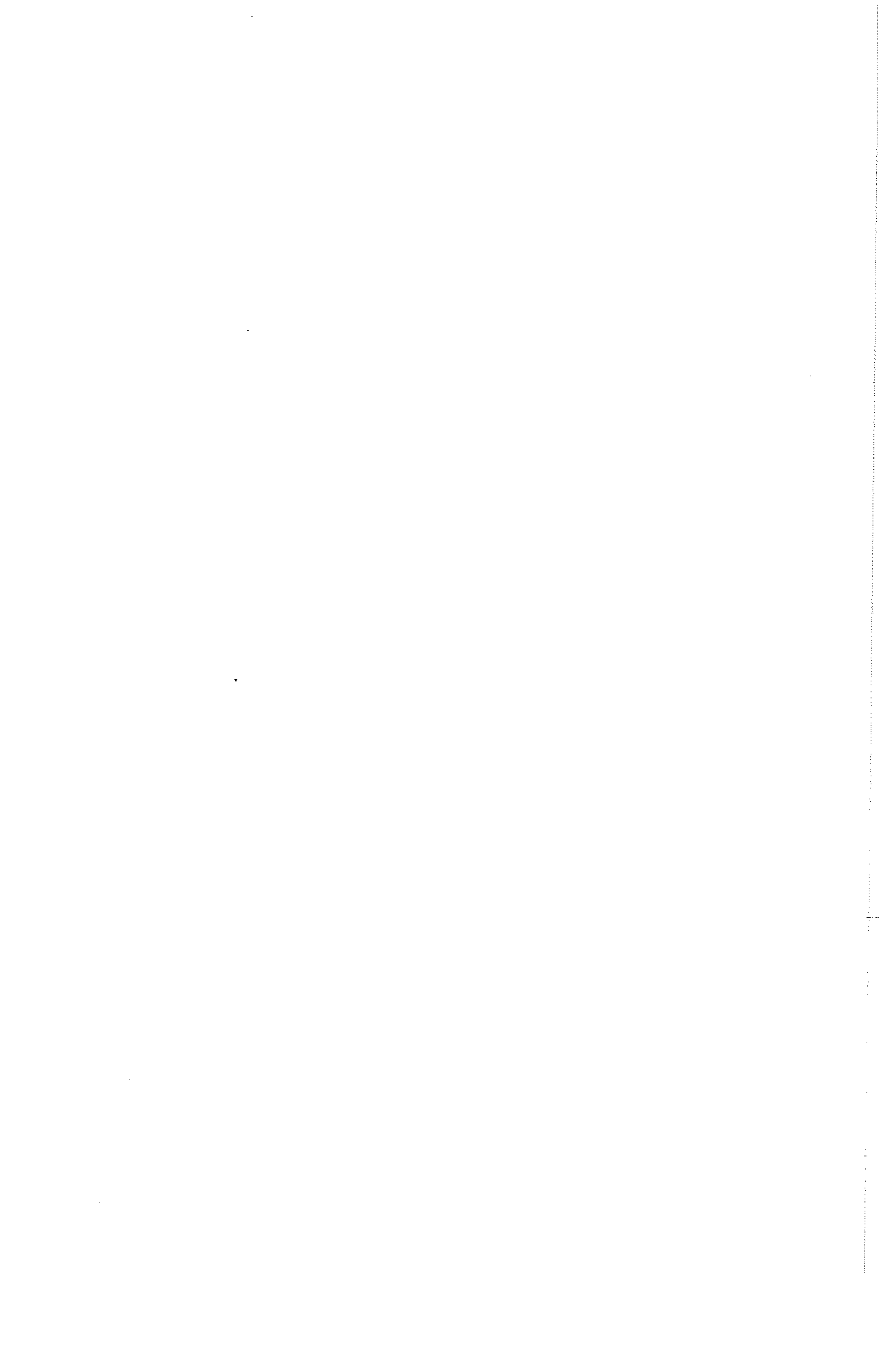
(١) وفي «المصباح» (شفف ٣١٨) : (أَشْفَفْتُ هذا على هذا، أي: فَضَّلْتُ).

(٢) في د (غرائب).

(٣) وقد درج على هذا المسلك فريقٌ من العلماء، أذكر منهم على سبيل المثال «ضياء الدين ابن الأثير» المتوفَّى سنة ٦٣٧هـ، وهو يتحدث عن نفسه وعن كتابه «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر» (١ : ٤٧) فمما قال: (.. هداني الله لابتداع أشياءَ لم تكن من قَبْلي مُبْتَدَعَةً، ومنحني درجةَ الاجتهاد التي لا تكون أقوالها تابعةً، وإنما هي مُتَّبَعَة. وكلُّ ذلكَ يظهر عند الوقوف على كتابي هذا، وعلى غيره من الكتب...).
ثم قال: (.. وإذا تركْتُ الهوى قلتُ: إنَّ هذا الكتابَ بديعٌ في إعرابه، وليس له صاحبٌ من الكتب، فيقال: إنَّه منْ أَخْدانه أو منْ أَتْرَابه، مُفْرَدٌ بين أصحابه).



فيها مسائل



الكلام في المُقَدِّمات

(الكلام) خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، أي: هذا مبحث، أو باب، أو نحو ذلك. وهو الأقرب، وإن أجازوا في مثله النصب على المفعولية، أي لفعل محذوف أي: «خذ» أو[1] «اقرأ» أو على الإغراء.

و (في المقدمات) حال، أو صفة على مذهب مَنْ يراه، ولا سيّما مع مراعاة كون «اللام» للجنس. والله أعلم.

و (المقدمات) جمع «مُقَدِّمة» وهي بكسر الدال في اللغة المشهورة. ويجوز فتحُها كما نقله «ثعلب»[2] وغيره، بناء على كونها من «قَدَّم» اللازم، بمعنى «تَقَدَّمَ»، أو من «قَدَّمْتُه» متعدياً، والأصل فيه: «مقدِّمةُ الجَيْشِ» لطائفة تتقدمه، ثم أخذها المصنفون وقسَّموها إلى «مقدمة عِلْم» و «مقدمةِ كتاب».

وتحقيق[3] القول في الفرق بينهما في «شرحَيِ التلخيص» لـ «السعد»[4] قُدِّسَ سِرُّه، وتتمته في «حواشينا المختصرية».

---

(١) في د (و) بدل (أو).

(٢) وفي «تاج العروس» (قدم ٩ : ٢٠) («ومقدِّمة الجيش» بكسر الدال، وعن «ثعلب» فتح داله. وفيه أن «ثعلباً» لم يحك فتحَ الدال إلَّا في «مقدمة الخيل والإبل»، وأما في «مقدمة الجيش» فقد نقله «الأزهريُّ» عن بعض، ونصه: وقيل: إنه يجوز «مقدَّمة» بفتح الدال، وقال «البطليوسي»: ولو فتحت الدال لم يكن لحناً؛ لأن غيره قدَّمه).

(٣) في د (وتحقق).

(٤) هو «سعد الدين، مسعود بن عمر بن عبد الله التَّفْتَازاني» المتوفى بـ «سمرقند» سنة ٧٩١هـ انتهت إليه معرفة العلوم بالمشرق. قوله: «في شرحَي التلخيص» أي: في شرح «التلخيص» المطول، وشرحه المختصر؛ لأن «السعد» شرح «التلخيص» بشرحَيْن: أحدهما مطول، والآخر مختصر. مترجم في «الدرر الكامنة» (٤ : ٣٥٠) و «شذرات الذهب» (٦ : ٣١٩) و «مفتاح السعادة» (١ : ٢٠٥) و «الأعلام» (٧ : ٢١٩).

الأُولَى

«أصول النحو»: «علمٌ يُبْحَثُ فيه عن أدلةِ النحوِ

هذا وقال «ابن أبي الحديد»[1] في «شرح نهج البلاغة»: «مقدِّمة الجيش» بكسر الدال: أول ما يتقدم منه على جمهور العسكر، و«مقدَّمة الإنسان» بفتح الدال: صدره[2]. وهو من غرائب نُقُولِه. والله أعلم.

قوله: (يُبْحَثُ فيه عن أدلة النحو) إلخ آثَرَ «الأدلَة» / على «الدلائل» المعبر بها 8 ب في «جمع الجوامع» وغيره من الكتب الأصولية؛ لاعتراضهم على تلك العبارة: بأنَّ «فعيلاً» لا يجمعُ على «فعائل»، وإن أجيبَ عنه بأنه سُمِعَ على غير قياس، كـ «كَثِيب»[3] و«كثائب» و«وَصِيد»[4] و«وصائد» و«دَلِيل» و«دَلائل»، وبأن «الدلائل» جمع «دلالة» على القياس، وهي تستعمل بمعنى «الدليل» مجازاً من تسمية الشيء بمصدره، كما قاله «إمامُ الحَرَمَيْن»[5]. وأشار إليه «الراغبُ» وأوضحته في «حواشي المَحَلِّي»، وأشرتُ إليه في «شرح القاموس» و«الكافية»[6] وغيرها. والله أعلم.

---

(1) هو «عزُّ الدين، عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد» المدائني المعتزلي، الشيعي، الفقيه، الشاعر. المتوفَّى سنة ٦٥٦هـ. مترجم في «فوات الوفيات» (٢: ٢٥٩)، و«البداية والنهاية» (١٣: ١٩٩)، و«الأعلام» (٣: ٢٨٩).

(2) هذا النص نقله «الزبيدي» في «تاج العروس».

(3) الكثيب: الرمل، سمي به لاجتماعه.

(4) الوصيد: الفناء، وعتبة الباب.

(5) هو «عبدُ المَلك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين» الملقب بإمام الحرمين. المتوفَّى سنة ٤٧٨هـ. كان أعلم المتأخرين في المذهب الشافعي. مترجم في «وفيات الأعيان» (٣: ١٦٧) و«الأعلام» (٤: ١٦٠).

(6) (والكافية) ساقط من د.

الإجمالية، من حيث هي أدلّتُه، وكيفيةِ الاستدلالِ بها، وحالِ المستدل».

وقد وقع هنا[1] للشارح[2] خَلْط وخَبْط لا ينبغي الالتفات إليه؛ لأنه تَوَهَّمَ أوَّلاً أن «دلائل» «فواعل» فقال: إنه إنما يطّرد في «فاعل» وصفاً لما لا يعقل كـ«نجم طالع».

وذكر الجواب بأنه ورد شاذاً، كـ«وعائد» فلم يفرق بين «الفعائل» و«الفواعل»، ولم يميز المفردَ هل هو «فعيل» أو «فاعل»[3]. والله الموفق سبحانه.

والمرادُ بـ«النحو» ما يقابل «التصريف».

وقوله: (الإجمالية) أي: كـ«كون القرآن حجةً».

وقوله: (من حيث هي أدلته) أي: وأما البحث فيها من جهة أخرى كـ«كون كل آية تطابق[4] مقتضى الحال أَوْلا» فليس من أصول النحو، بل من لبِّ العربية[5] المعروف بالمعاني.

و(كيفية) معطوف على (أدلة) أي: وعن كيفية الاستدلال، من تقديم الأقوى على الأضعف، (و حال المستدل) كذلك، عطف على (أدلة)، أي: وعن حال المستدلّ بتلك الأدلة لإثبات مسائل النحو[6]. ويجوز عطفه على (كيفية) لقربه، وهما وجهان مشهوران ذكرهما «أبو حيان» وغيره.

---

(١) في د (هذا).

(٢) أي صاحب «داعي الفلاح».

(٣) أما تعريف «الدليل» فهو: «الذي يمكن أن يتوصل بصحيح النظر فيه إلى العِلْم» «المحصول» (١/١: ١٠٦).

(٤) في م (يطابق).

(٥) في د (بيّة)، وفي م (بيت).

(٦) في د (المسائل للنحو) وفي م (المسائل النحوية).

فقولي: «علْمٌ» أي: صناعة، فلا يرد ما أُوردَ على التعبير به في حدٍّ أصول الفقه، من كونه يلزَم عليه فَقْدُهُ إذا فُقِدَ العالِمُ به؛ لأنه صناعةٌ مدوَّنة مقررة، وُجِدَ العالِمُ به أم لا.

قوله: (أي[1]: صناعة) بالكسر: «العلم الحاصل بالتمرن، أي: أنه قواعد مقررة وأدلة محررة[2] وجد العالم بها أمْ لا[3]».

قوله: (يلزم عليه) أي: على التعبير به، أي: بالعلم مراداً به المعرفة والإدراك.

قوله: (إذا فُقِدَ العالِمُ به) أي: لفقد «الماهية» بفَقْد جزء من أجزائها.

وأصل ما أورده المصنِّف لـ«التاج السبكي»[4] في «منع الموانع»، وإن أجابوا عنه بأن أسماءَ كلِّ علمٍ تطلق تارةً بإزاء المعلومات المخصوصة، كقولنا: «زيد يعلمُ النحوَ» أي: قواعده المعينة.

---

(١) (أي) ساقط من م.

(٢) (محررة) ساقط من د، م.

(٣) وسيأتي تعريف المؤلف لـ«الصناعة» قريباً بأنها «ملكة حاصلة بالتمرن». قال الدكتور «تمام حسان» في «الأصول» (١٣)، بعد أن ذكر تعريفَي «الصناعة»: (والملاحظ أن العنصر المشترك بين التعريفين هو «التمرن»، وهو يوحي باكتساب آلية معينة تؤدي إلى استقلال النتائج عن الخضوع للإرادة الفردية، بحيث يرتبط الوصول إليها بطبيعة المقدمات. وأوضح أمثلة ذلك «الرياضيات»، و«المنطق الصوري».
ويقابل «الصناعة» في الفكر العربي ما يسمونه «المعرفة»، ويفهم من المقابلة بينها وبين «الصناعة» أن «المعرفة» علم يحصل بمجرد التحصيل دون اشتراط «التمرن»، ويتضح الفرق بينهما إذا فرقنا بين تقطيع أبيات القصيدة ومعرفة معاني هذه الأبيات، فالأول «صناعة»؛ لأنه ينبني على قواعد لا بد من التمرن على تطبيقها، على حين يكفي لمعرفة معاني الأبيات أن نصل إليها فرادى ونتذكر ما تعلمناه، ذلك دون أن يخضع الأمر للقواعد، أي أن «العروض» صناعة، و«المعجم» معرفة).

(٤) هو «تاج الدين، أبو نصر، عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي» المتوفى سنة ٧٧١هـ، ودفن بسفح قاسيون. من مؤلفاته: «منع الموانع» تعليق على «جمع الجوامع». طبع في مصر ١٣٢٢هـ. له ترجمة في «الدرر الكامنة» (٢: ٤٢٥) و«شذرات الذهب» (٦: ٢٢١).

وقولي: «عن أَدلَّة النحو» يُخْرِجُ كلَّ صناعةٍ سواه وسِوَى النحو. وأدلةُ النحوِ الغالبةُ أربعةٌ.

قال «ابنُ جِنّي» في «الخصائص»: «أدلةُ النحو» ثلاثةٌ: «السماعُ» و«الإجماعُ»» و«القياسُ».

وقال «ابنُ الأنباري» في «أصوله»(١): «أدلة النحو» ثلاثةٌ: «نقلٌ» و«قياسٌ» و«استصحابُ حال».

فزادَ «الاستصحابَ»، ولم يذكرِ «الإجماع»، فكأنه لم يَرَ الاحتجاجَ به في العربية، كما هو رأيُ قومٍ، وقد تَحَصَّل مما ذكراه أربعةٌ، وقد عقدتُ لها أربعةَ كُتُبٍ.

وتارة بإزاء إدراكهما[٢]، وعليهما[٣] يتفرع الكلام في التعريف الذي أشار إليه، وكلٌّ صحيح. والله أعلم.

قوله: (وسوى النحو) أي: ويخرج سوى النحو؛ لأنه يبحث[٤] في صناعته عن أدلته الإجمالية بعض الأحيان، فلا يخرج بذلك النحو عن تعريف أصوله. وإنما يخرج بقوله: «من حيث هي أدلته» كما بسطه في الشرح[٥].

قوله: (وأدلته أربعة) أي: مأخوذة من مجموع كلامَي «ابنِ جنّي» و «ابنِ الأنباريّ» الآتي نقلهما.

---

(١) «لمع الأدلة» (٨١).

(٢) في د، م (ادراكها).

(٣) (وعليهما) ساقط من د، م.

(٤) في د (لا يثبت).

(٥) أي: «داعي الفلاح».

وكلٌّ من «الإجماع» و«القياسِ» لابُدَّ له من مُسْتَنَدٍ من «السماعِ» كما هما في الفقه كذلك، ودونها «الاستقراءُ» و«الاستحسانُ» و«عدمُ النظير» و«عدمُ الدليلِ» المعقودُ لها الكتابُ الخامسُ.

وقولي: «الإجمالية» احترازٌ من البحث عن التفصيليَّة، كالبحث عن دليلٍ خاصٍّ بجواز العطفِ على الضمير المجرور من غير إعادةِ الجار، وبجواز الإضمار قبلَ الذكر في باب الفاعلِ والمفعولِ، وبجواز مجيء الحالِ من المبتدأ، وبجواز مجيء التمييز مؤكِّداً، ونحوِ ذلك، فهذه وظيفةُ علمِ النحوِ نفسِه / لا أصولِه. ٦

وقولي: «من حيث هي أدلَّتُهُ» بيانٌ لجهة البحثِ عنها، أي: البحث عن «القرآن» بأنه حجةٌ في النحوِ؛ لأنه أفْصَحُ الكلامِ سواءٌ كان متواتراً

قوله: (لأنه) أي: القرآن (أفصح الكلام) فيه[١] أن الملتَزمَ كونُ القرآن وارداً على طُرُق الفصاحة لا[٢] الأفصحية، وهي كافية في الاحتجاج، فلو عبر بها لكان أولى، وإن كان بعضُه في أعلى[٣] طبقات الفصاحة. قاله في الشرح. وفيه نظرٌ غيرُ خافٍ.

قوله: (سواء كان متواتراً) هو القراءات السبع عند الأكثر، وقيل: العشر، ما عدا ما يرجع إلى الأداء كالمدّ والإمالة. وقيل: غير ذلك مما بسطه في «الإتقان»[٤]. وسَنُلِمُّ ببعضه إن شاء اللهُ تعالى.

(١) (فيه) ساقط من د.

(٢) (لا) ساقط من د.

(٣) في د (إعلال) وهو تحريف.

(٤) انظر «الإتقان في علوم القرآن» في (معرفة المتواتر والمشهور والآحاد والشاذ والموضوع والمدرج) (١: ٧٥).

أم آحاداً، وعن «السنة» كذلك بشرطها الآتي، وعن «كلامِ مَنْ يُوثَقُ بعَرَبيَّتِه» كذلك، وعن «إجماع أهلِ البَلَدَيْنِ» كذلك، أي: أنَّ كلّاً مما ذُكِرَ يجوزُ الاحتجاجُ به دونَ غيرِه، وعن «القياسِ» وما يجوزُ من العِلَلِ فيه وما لا يجوز.

وقولي: «وكيفيّة الاستدلال بها» أي: عند تعارضها ونحوه،

قوله: (أم آحاداً)[1] أي: كالشواذ، والروايات الغريبة عن مشاهير القراء.

٩ أ

قوله: (وعن[2] السنة) أي: كلامه[3] عليه السلام، وهو «المرفوع» / أو كلام أصحابه، وهو «الموقوف»، أو كلام التابعين الذين لم تتغير ألسنتُهم، وهو «المقطوع»؛ لأن السنة عند علماء الأثر تطلق على ذلك كله، كما في دواوين الاصطلاح الحديثي. وإن كانت مقابلتها بـ«القرآن» ربما تخصصها بالكلام النبويّ فقط[4]. وستكون لهذا عودةٌ إن شاء الله تعالى.

قوله: (إجماع أهل البلدين) يعني: البصرة والكوفة؛ لأنهما كانا جامِعَيْ أعلامِ هذا الشأن، كما سيأتي إن شاء الله.

---

(١) في د (آحاد).

(٢) في د، م (ومن).

(٣) وفي «توجيه النظر» (٣): (... وأما «السنة» فتطلق في الأكثر على ما أضيف إلى النبي - عليه الصلاة والسلام - من قول، أو فعل، أو تقرير، فهي مرادفة لـ«الحديث» عند «علماء الأصول»، وهي أعم منه عند مَنْ خصَّ الحديث بما أضيف إلى النبيِّ - عليه الصلاة والسلام - من قول فقط).

(٤) قال «السيوطي» في «تدريب الراوي» (١ : ٤٢): قال «ابنُ حجر» في «شرح البخاري» (المراد بـ«الحديث» في عرف الشرع: «ما يضاف إلى النبي ﷺ»، وكأنه أريد به مقابلة«القرآن»؛ لأنه قديم.
وقال «الطيبي»: «الحديث» أعمُّ من أن يكون قولَ النبيِّ ﷺ والصحابيِّ، والتابعيِّ، وفعْلهم، وتقريرهم.
وقال «ابن حجر» في «شرح النخبة»: «الخبرُ» عند علماء الفن مرادف لـ«الحديث»، فيطلقان على «المرفوع» وعلى «الموقوف» و«المقطوع»..).

كتقديم «السماعِ» على «القياسِ» واللغةِ الحجازيةِ على التميميةِ إلا لمانعٍ،

قوله: (كتقديم السماع) أي[1]: الكلام المسموع من العرب على القياس «كـ» «اسْتَحْوَذَ» المخالف لقياس بابه[2]، وهو: استحاذ، قُدِّمَ على قياس ما سُمِعَ منهم مما يخالف ذلك، غير أنه لا يُقاس عليه، فلا يقال في «استقام»: «استقوم»[3] ونحوذلك قَصْراً للرخصة[4] على محلِّها.

قوله: (واللغة الحجازية) أي: لكثرة استعمالها، أو مجيء «القرآن» بها، فهي مقدمة على اللغة التميمية في إعمال «ما» مثلاً، وإن كانت التميمية أقوى قياساً[5].

قوله: (إلا لمانعٍ) أي: من ذلك التقديم، كما إذا أجمعوا على عدم الاعتداد

---

(١) (أي) ساقط من د.

(٢) في م (به).

(٣) قال «ابن جني» في «الخصائص» (١ : ٩٩): (واعلم أن الشيء إذا اطَّرد في الاستعمال وشذَّ عن القياس، فلا بدّ من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنّه لا يُتَّخَذُ أصلاً يقاس عليه غيره. ألا ترى أنك إذا سمعت: «استحوذ» و «استصوب» أدَّيْتَهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما. ألا تراك لا تقول في «استقام»: «اسْتَقْوَمَ»، و لا في «استساغ»: «اسْتَسْوَغَ»، ولا في «استباعَ»: «اسْتَبْيَعَ»، ولا في «أعاد»: «أعود»). وقال أيضاً في (١ : ١١٧): («بابٌ في تعارُض السماع والقياس» إذا تعارضا نَطَقْتَ بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تَقِسْهُ في غيره، وذلك نحو قول الله تعالى ﴿اسْتَحْوَذَ عليهمُ الشيطانُ﴾ (المجادلة: ١٩) فهذا ليس بقياس، لكنه لا بدَّ من قبوله، لأنك إنما تنطقُ بلغتهم، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم. ثم إنك من بعدُ لا تقيس عليه غيره).

(٤) في د (ونحو قصر للرخصة)، وك (ونحوه قصر الرخصة) وأثبت الذي هو في م.

(٥) انظر «الخصائص» (١ : ١٢٥).

بالسماع لضعفه، كـ «خَرَقَ الثوبُ المسمارَ[1]» برفع المفعول، ونصب الفاعل؛ فإنه يعدل عن السماع إلى القياس. وعن لغة الحجاز للغة تميم[2]، عند فَقْدِ شرط الإعمال. والله أعلم.

قوله: (وأقوى العلتين) إلخ أي[3]: وتقديم أقوى العلتين إلخ، كتقديم مقتضى العامل لقوته على مقتضى الجواز لضعفه، وكتقديم الأصل أو الظاهر على معارضه مجرداً.

قوله: (وأخف الأقبحين) أي: وتقديم أخف الأمرين الأقبحين كـ «الفصل بين المصدر المضاف والمضاف إليه بمفعوله «فإنه أقبحُ منه بفاعله،ولذلك قال «الزمخشري» في «الكشاف»[4]: (وقراءةُ «ابنِ عامرٍ» شيءٌ لو كان في مكان

---

(١) انظر «التصريح بمضمون التوضيح» (١: ٢٧٠).

(٢) في د (التميمية).

(٣) (أي) ساقط من د.

(٤) (٢: ٤٢) عند قوله تعالى: ﴿وكذلك زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ المشركين قَتْلَ أولادِهِمْ شُرَكَاؤُهم﴾ (الأنعام: ١٣٧).

قرأ «ابنُ عامر»: ﴿قَتْلُ أولادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾، وطَعَنَ في قراءته «الزمخشريُّ» -كما ترى-، ولقد ركب متن عمياء، وتاه في تيهاء، فهذه القراءة متواترة عن النبي ﷺ، و «ابنُ عامرٍ» قرأها كما سمعها.

(قال «أبو علي الأهوازي»: وكان «عبد الله بن عامر» المتوفّى سنة ١١٨هـ إماماً عالماً ثقة فيما أتاه، حافظاً لما رواه، متقناً لما وعاه، عارفاً فَهِماً قَيِّماً فيما جاء به، صادقاً فيما نقله.. لا يُتهم في دينه، ولا يُشك في يقينه، ولا يُرتاب في أمانته، ولا يُطعن عليه في روايته، صحيح نقله، فصيح قوله، عالياً في قدره، مصيباً في أمره، مشهوراً في علمه، مرجوعاً إلى فهمه، لم يتعد فيما ذهب إليه الأثر، ولم يقل قولاً يخالف فيه الخبر..) «غاية النهاية» (١: ٤٢٥). =

قُبْحاً، إلى غير ذلك. وهذا هو المعقودُ له الكتابُ السادس.

وقولي: «وحالِ المستدلِّ» أي: المستنبِطِ للمسائل من الأدلَّةِ المذكورةِ، أي: صفاته وشروطه، وما يتبع ذلك

الضرورات والشعر لكان سمجاً مردوداً، فكيف به في الكلامِ المنثور،فكيف به في القرآن المعجزِ بحُسْنِ نظمه وجزالته[1]).

والمنع لذلك طريق البصريين، وأما الكوفيون فيجوّزونه، كما تقرر في محله.

وكترك التناسُب، فإنه أقبح من صرف غير المنصرف عند فقد «أل» والإضافة، فلذا صَرَفَ «سَلاسِلاً» مَنْ صَرَفَهُ، لمناسبة «أغلالاً»[2]، عَمَلاً بأخف الأقبحين عنده من صَرْفِ غير المنصرف للتناسب.

وَمَنْ مَنَعَ الصرفَ[3] قال الأمر بالعكس[4]، ومَثَّل المصنفُ في باب التعادل لتعارض القبيحين وارتكاب أخفهما بواو «وَرَنْتَل»[5] كما سيأتي.

= قال «أبو حيان» في «البحر» (٤ : ١٣٦): (فـ«ابنُ عامر» عربيٌّ صريح، كان موجوداً قبل أن يوجد اللحن؛ لأنه قرأ القرآن على «عثمان بن عفان» و«نصر بن عاصم» أحد الأئمة في النحو، وهو ممن أخذ «علم النحو» عن «أبي الأسود الدؤلي» مستنبِط علم النحوِ). وانظر «النشر» (١ : ١٤٤، ٢ : ٢٦٤).

(١) انتهت عبارته.

(٢) تمام الآية: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا للكافرينَ سَلاَسِلَ وأَغْلالاً وسَعِيراً﴾ (الإنسان: ٤). قرأ «نافع» و«أبو بكر» و«الكسائي»: «سلاسلاً» بالتنوين، وقرأ الباقون «سلاسلَ» بغير تنوين. «حجة القراءات» (٧٣٧).

(٣) على حاشية م (قوله: ومن منع الصرف، أي: في سلاسلاً).

(٤) على حاشية م (قوله: قال الأمر بالعكس أي: فيكون صَرْفُ الاسم غير المنصرف عند فقد «أل» والإضافة، رعاية للتناسب أقبح من ترك التناسب ومنع صرف المذكور).

(٥) في د، م (رنتل).

من صفة المقلِّد والسائِلِ، وهذا هو الموضوعُ له (الكتابُ السابعُ).

وبعدَ أن حَرَّرْتُ هذا الحدَّ بفكري وشرحتُهُ وجدتُ «ابنَ الأنباري» قال: «أصولُ النحوِ أدلةُ النحوِ التي تفرعتْ منها فروعُهُ وفصولُهُ، كما أنَّ أصولَ الفقه أدلَّةُ الفِقْهِ التي تَنَوَّعَتْ عنها جملتُه وتفصيلُه.

قوله: (وصفه المقلد والسائل) إما[1] عطف تفسيري على طريقة الادعاء، أو عطف عام على خاص، كما هو ظاهر.

قوله: (أصول النحو) إلخ، قد أراد حدَّ هذا التركيب الإضافي على[2] أنه عَلَمٌ من قبيل الألقاب، أي: العِلْم الملقب والمسمى[3] بـ«أصول النحو» وقد أبدى[4] في هذا الحدِّ من البراعة والاقتدار على التفنن في العبارة ما لا يخفى حيث استعمل أولاً «تفرعت»، وثانياً «تنوعت» الجملة والتفصيل، وعبارته صريحة في أنه عَرَّف «العِلْم» بنفس الأدلة، كما قالوا في أصول الفقه: إنه أدلته الإجمالية. والمصنفُ - رحمه الله - سلك مسلكه، ونحا نحوَه، إلَّا أن المصنف / عَرَّفَهُ بالعِلْم المبحوث فيه عنها، و «ابنُ الأنباري» عَرَّفَهُ بها، والمآل واحد؛ لأن مرادَ «ابن الأنباري» العلمُ المبحوثُ عنها فيه، لا هي نفسها، ولعله أراد بيان المعنى الإضافي كما فعله أئمةُ الأصول؛ إذ عَرَّفُوا أصولَ الفقه بالمعنى العَلَمِي اللقبي[5]، وبالمعنى الإضافي بأن الأصل ما بني عليه غيره، و (الفقه) العِلْمُ بالأحكام الشرعية إلخ. والله أعلم. ٩ ب

---

(١) (إما) ساقط من م.

(٢) (على) ساقط من د، م.

(٣) (والمسمى) ساقط من د، م.

(٤) في د، م (وقدى).

(٥) وعرّف أصول الفقه «محمد علاء الدين الحصني» في «شرح إفاضة الأنوار» (٧) «بأنه علمٌ بأحوال الأدلة المُوصلَة إلى الأحكام الشرعية على وجهٍ كليٍّ» وقال «محمد بن عابدين» في «حاشية نسمات الأسحار» - عن هذا التعريف -: (تعريف لأصول الفقه باعتبار المعنى اللقبي. والمراد بـ«العلم» هنا الإدراك. =

وفائدتُهُ: التعويلُ في إثباتِ الحكم على الحُجَّةِ والتعليلِ، والارتفاعُ عن حَضيضِ التقليدِ

قوله: (والتعليل) يجوز جره عطفاً[1] على «الحجة» ورفعُهُ عطفاً على «التعويل»[2] والتعليل: هو ذكر العلة للحكم، وهو مقيد بما إذا أمكن ذلك، أما إذا لم يمكن فالعلّة «السماع».

قال المصنفُ في «الأشباه والنظائر»[3] الفقهية ناقلاً عن بعض الأئمة: إذا عَجَزَ الفقيه عن تعليل أمرٍ قال: هذا تعبديٌّ، أو النحويُّ قال: هذا سماعيٌّ، أو الطبيبُ قال: هذا تجريبيٌّ.

وأشار له في القياس، كما سيأتي، بل جعله البعض من القواعد المقررة، و«التعاليل» أمر عارض لا يلزم طَرْدُهُ والإتيانُ به في كلِّ حكم. والله أعلم.

قوله: (والارتفاعُ) بالرفع عطف على «التعويل» و(عن حَضيض) متعلق به، وهو بفتح الحاء المهملة وضادين معجمتين، أولاهما مكسورة بعدها تحتية: النازل في الأرض، السافل منها. ثم أطلق على كل سافل.

= و«الدليل» ـ كما في «المرآة» ـ: ما يمكن التوصُّلُ بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري...).

ثم قال: (فـ«الأصول» جمع: أصل، والأصل: مايبتني عليه غيره حسياً كان أو عقلياً، كابتناء المعلول على العلّة، والمدلول على الدليل، و«الفقه» معرفةُ النفسِ مالها وما عليها..).

(١) (عطف) في ك.

(٢) (التعديل) في: د، ك، م، والتصويب من نسخ المتن المخطوطة.

(٣) (٤٠٧) قريب منه.

إلى يفـاع الاطلاع على الدليل، فـإنَّ المُخْلِدَ إلى التـقليـدِ لا يَعْـرِفُ وجـهَ الخَطأ من الـصــواب، ولا يَـنفَكُّ فـي أكــثـرِ الأمــرِ عن عــوارضِ الـشكِّ والارتياب».

وفي «القاموس»: أنه القَرار[1] في الأرض، والصواب أنه القرار[1] عند مُنْقَطَعِ الجَبَلِ، كما قيده به في «الصحاح» و«المختار» وغيرهما[2]. والله أعلم.

قوله: (إلى يفاع) هو أيضاً متعلق بـ«الارتفاع»، واليَفاع - بفتح التحتية والفاء وبعد الألف عين مهملة - هو: ما ارتفع من الأرض، ويقال: «يَفَعٌ» محركة، قَابَلَ بها «الحضيض».

جَعَلَ التقليد به عن الوصول لعجز المتصف[3] إلى الدليل والنظر، كالسافل من الأرض النازل الذي يكون عليه كلُّ أحد، والاطلاع على الدليل الذي لا يكون إلا بقوة النظر، ودقة الفهم، كالمرتفع العالي لا يتوصل إليه إلا ذوو[4] الفَهْم، والهمم العالية، كما لا يخفى. والله أعلم.

قوله: (فإن المُخْلِد) هو اسم فاعل من أخلد إلى الأمر، إذا ركن إليه ومال له، وأخلد بالمكان، وإليه [أشار[5] و] أقام.

---

(١) (البراز) في د، ك، م، وأثبتُّ مافي «القاموس» و«تاج العروس» (حضض ٥: ٢٠)، و«الصحاح» (٣: ١٠٧١) و«مختار الصحاح»، وهو الصواب. فالحضيضُ: القرار في أو من الأرض عند منقطع الجبل.

(٢) في د (وغيره).

(٣) (لعجز المتصف) ساقط من د، م.

(٤) في ك (ذوو الهمم) وفي د، م (ذو الفهم والهمم).

(٥) ساقط من ك، وأثبت الذي هو في د، م.

هذا جميع ما ذكره في الفصلِ الأول بحروفه.

ومراده أن المائلَ إلى التقليد، والنازلَ في فنائه، والمقيم بحضيضه لا يكاد يُفَرِّقُ بين الخطأ والصواب، ولا تخلص معلوماته عن شوائب الشكِّ والارتياب[1]، وإنه لكما قال، رحمه الله وأجزل له الثواب.

قوله: (هذا) أي المنقول عن «ابن الأنباري»، وجاء به بحروفه، لكمال الثقة والأمانة والتبليغ والخروج عن العُهْدَةِ، فإن الاختصار والنقل بالمعنى كثيراً ما يُخِلُّ بالمنقول، ويحير المعقول، وفي كلامه من الجزالة وقوة العارضة ما يشهدُ له بالتقدُّم والإمامة في الفن كما هو ظاهر. والله أعلم.

---

(١) قال «ابنُ عبد البر النمري» في «الانتقاء» (١٤٥): قال «زفر بن الهذيل»: سمعت «أبا حنيفة» يقول: «لا يحل لمن يفتي من كتبي أن يفتي حتى يعلم من أين قلتُ».
وقال أيضاً في «جامع بيان العلم» (٢: ٩١): قال «مجاهد»: «ليس أحد من خَلْقِ الله إلا وهو يُؤخذُ من قوله ويتركُ إلا النبيُّ ﷺ».
وقال «ابنُ أبي حاتم» في «آداب الشافعي ومناقبه» (٦٨): قال «الشافعي»: «كلُّ ما قلتُ، وكان عن النبي ﷺ خلافُ قَوْلي مِمَّا يَصِحُّ، فحديثُ النبيِّ ﷺ أَوْلى، ولا تُقَلِّدوني». انظر «حلية الأولياء» (٩: ١٠٦). و«البداية والنهاية» (١٠: ٢٥٣).

(المسألة الثانية)

لـ « النحو » حدودٌ شَتَّى ،

قوله : (وللنحو حدود) أي : تعاريف ، مبتدأ وخبر .

(شتّى) : صفةٌ « حدودٌ » ، أي : متفرقة في الدواوين النحوية ، جمع « شتيت » كـ « مريض » و« مرضى » ، وهو الذي عليه الأكثر ، أو هو مفرد كـ « سكرى » كما صرَّحوا به .

وقد أكثروا أيضاً في معناه لغةً .

ونهايةُ ما ذكروه من معانيه لغةً عشرةٌ ، على بحثٍ فيها ، وقد نظمها بعضٌ[1] فقال : / ١٠ أ

النحوُ في لغةٍ قَصْدٌ ، كذا مِثْلُ ، وجَانبٌ ، وقريبٌ ، بعضُ ، مِقْدَارُ

نوعٌ ، ومثلٌ ، بيانٌ ، بعدَ ذا عقبُ عَشْرُ معانٍ لها في الكلِّ أَسْرارُ

و« العلم » يجوز أن يكون مأخوذاً من كلٍّ واحدٍ منها ، إلاَّ أنَّ الأشهرَ قولان :

أحدهما : كونه نَحْواً من العِلْم ، وجِهَةً تُقْصَدُ منه ، كما يشير إليه كلام « ابن جني » .

والثاني : أنه سمي لقول « عليٍّ » رضي الله عنه لـ « أبي الأسود »[2] بعد أن ذَكَرَ

---

(١) وانظر « حاشية الخضري على شرح ابن عقيل » (١ : ١٠) .

(٢) مختلف في اسمه ، قيل : « عمرو بن سفيان بن ظالم » ، وقيل : « ظالم بن عمرو بن سفيان » . ليست له صحبة ، وهو من كبار التابعين ، مخضرم ، أدرك الجاهلية والإسلام ، المتوفَّى سنة ٦٩هـ . مترجم في « مراتب النحويين » (٢٤) ، و« إرشاد الأريب » (١٢: ٣٤) ، و« أُسْد الغابة » (٢ : ٤٨٥) ، و« الإصابة » (٣ : ٥٦١) .

وأَلْيَقُها بهذا الكتاب قولُ «ابنِ جني» في «الخصائص»: انتحاءُ سَمْتِ كلام العرب / في تَصَرُّفِه من إعرابٍ وغيرِه، كالتثنية، والجمعِ، والتحقيرِ، والتكسيرِ، والإضافةِ، وغيرِ ذلك، ٧

له أبواباً منه: «أُنْحُ على هذا النَّحْوِ[1]»، فلقبوه به تيمناً بمقالة «علي» – رضي الله عنه – وقد بينت ما عداه على مافيه من التكلف في «حواشي المرادي» وغيره من مصنفات النحو. والله أعلم.

قوله: (انتحاء) مصدر انتحى الشيءَ افتعل من النحو، وهو القصد. و(السمت) بالفتح: الطريق، والجهة، أي: قصدَ طريقةَ كلامِ العربِ وجهتِه.

قوله: (في تصرفه) الظاهر أن الضمير عائد على «كلام العرب» أي: تصرف الكلام العربي من وجه إلى آخر.

ويجوز عودُه على العرب [أي: تصرف العرب][2] في كلامهم.

وأفرد الضمير باعتبار اللفظ، نظير ما قيل في حديث: «خيرُ نساءٍ رَكِبْنَ الإبلَ نِسَاءُ قريشٍ، أَحْنَاهُ على ولدٍ[3]» إلخ، كما أوضحته في «حاشية القَسْطَلاَنِيِّ».

و(من إعراب) إمَّا بيان للتصرف، أو متعلق به لغو.

---

(١) قال «ابن سلاَّم الجمحي» في «طبقات فحول الشعراء» (١ : ١٢): (كان أولَ من أسسَ العربية، وفَتَحَ بابَها، وأنهج سبيلها، ووَضَعَ قياسَها «أبو الأسود الدؤليّ..» وانظر «المثل السائر» (١ : ٦٠) و«التراتيب الإدارية» (باب في: أول من وضع علم النحو في الإسلام الصحابةُ) (٢ : ٢٧٢)، و«مفتاح السعادة» (١ :١٤٨) و«ألف باء» (١ : ٤٦)، و«العربية» لـ«يوهان فك» (١٠ :١١).

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من د، م.

(٣) الحديث بتمامه في بعض رواياته: «نساءُ قريشٍ خيرُ نساءٍ رَكِبْنَ الإبلَ، أَحْنَاهُ على طِفْلٍ، وأرعاهُ على زَوْجٍ في ذات يَدِه». أخرجه «البخاريُّ» في «صحيحه» في(كتاب الأنبياء – =

لِيَلْحقَ مَنْ ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، وأصلُه مصدر: نَحَوْتُ، بمعنى: قَصَدْتُ، ثم خُصَّ به انتحاءُ هذا القَبِيلِ من العلم،

قوله: (ليلحق)[1] تعليل لـ(انتحاء كلام العرب)[2]، و(مَنْ) موصول فاعله، و(بأهلها)، و(في الفصاحة) متعلقان به، لاختلاف لَفْظَي الجار، والأولى أن لو قال بدل « في الفصاحة »: « في سلامة الكلام من اللحن »، وإلا فالكلامُ المعربُ الذي لا لحن فيه انتحى قائلُهُ الانتحاءَ المذكور، ولو لم يكن فصيحاً كما هو ظاهر.

قوله: (وأصله) أي: أصلُ النحو في اللغة القصدُ العام.

قوله: (ثم خُصَّ به) هو[3] بالبناء للمفعول؛ إذ لا يتعلق غرض بالفاعل، أشار به إلى أنه تصرف في معناه اللغوي؛ لتخصيص بنوعٍ من الأنواع التي أطلق عليها على جهة العموم.

= باب قول الله تعالى: (إذْ قالت الملائكةُ يا مريمُ إنَّ اللهَ يُبَشِّرُك بكلمة منه..) (٤: ١٣٩)، وفي (كتاب النكاح – باب إلى مَنْ يَنْكِحُ، وأيُّ النساءِ خيرٌ..) (٦: ١٢٠)، وفي (كتاب النفقات – باب حفظِ المرأةِ زوجَها في ذاتِ يَدِهِ والنفقةِ) (٦: ١٩٣)، من حديث « أبي هريرة ».

« أحناهُ »: أشفقه، حنَى، يحنو، ويحنِي، من الثلاثي، وأحنى، يحني، من الرباعي: أشفق عليه وعطفَ.

والحانية: التي تقوم بولدها بعد موت الأب ولم تتزوج، فإن تزوجت فليست بحانية.

وكان القياس: أحناهن، لكن جرى لسانُ العرب بالإفراد. « فتح الباري » (٦: ٤٧٣).

(١) في ك، م (ليلحن) وأثبت الذي هو في د.

(٢) (العرب) ساقط من د، م.

(٣) (هو) ساقط من م.

كما أن الفِقْهَ - في الأصل - مصدرُ: فَقِهْتُ بمعنى: فَهِمْتُ، ثم خُصَّ به علمُ الشريعة. انتهى.

قوله: (كما أنّ الفِقْهَ) تنظير في التخصيص، و«الكاف» صفةُ مصدرٍ محذوفٍ، أي: ثم خُصَّ «النحو» بما ذكر خصوصاً كائناً مثلَ خصوص «الفقه» المطلق - في معناه (في الأصل) أي: اللغة - على علم الشريعة.

والفِقْه: بالكسر، مصدر «فَقِهَ» كـ«فَهِمَ» وزناً ومعنىً، كما قال، وفيه كلام أوضحناه في غير هذا المختصر.

قوله: (انتهى) أي: انقضَى وتَمَّ كلامُ «ابنِ جني»، وقد اختصره المصنِّفُ اختصاراً، وحذف منه مواضعَ لا تخلو عن فائدةٍ في الجملة.

وعبارُته[١]: («النحوُ» هو انتحاء سَمْتِ كلام العرب، في تصرفه من إعرابٍ وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك؛ ليلحقَ مَنْ ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطقَ بها وإن لم يكن منهم، وإن شذَّ بعضُهم عنها رُدَّ به إليها. وهو في الأصل مصدرٌ[٢] شائع، أي: نَحَوْتُ نحوَه[٣]، كقولك: قَصَدْتُ قَصْداً، ثم خُصَّ به انتحاءُ هذا القَبيل من العلْمِ كما أن «الفِقْهَ» في الأصل مصدرُ «فَقِهْتُ» الشيءَ/، أي: عَرَفْتُهُ، ثم خُصَّ به عِلْمُ الشريعة من التحليل والتحريم، وكما أنَّ بيتَ الله خُصَّ بالكعبة[٤]، وإن كانت البيوتُ كلُّها لله عز وجل، وله نظائر في قصر ما كان منه[٥] شائعاً في جنسه على أحد أنواعه.

١٠ ب

---

(١) أي عبارة «ابن جني» في «الخصائص» (باب القول على النحو) (١: ٣٤).

(٢) (مصدر) زيادة من المطبوعة، ولم تذكر في د، ك، م.

(٣) هكذا في د، ك، م، وفي المطبوعة (نحواً)، وهي أجود وأحسن للتناسب مع مابعدها.

(٤) هكذا في د، ك، م، وفي المطبوعة (به الكعبة).

(٥) (منه) في د، ك، م، ولم تذكر في المطبوعة.

وقال صاحبُ «المستوفَى»:

قال: وقد استعملته العربُ ظرفاً، وأصلُه المصدرُ) إلى هنا كلامه.

وحاصله يرجع إلى أنه عام خُصَّ ببعض أفراده، كما هو ظاهر، وتفسيرُه «فقهت» بـ«عرفت» هو الذي في النسخ المصحَّحَةِ المقروءة لدينا، وهو الذي رويناه في «الخصائص»[١]، ونسخة المصنف لعل فيها «فهمت»، أو يكون من إصلاحه، والأمر فيه سهل. والله أعلم.

قوله: (وقال صاحب المُسْتَوفَى) بصيغة اسم المفعول من الاستيفاء، وهو الاستقصاء والاستكمال، وسماه تفاؤلاً، أو باعتبار استيفائه للمقاصد والقواعد، أو ادعاءً، كأنه لكثرة فوائده، وغزارة قواعده، استوفَى مصنِّفُهُ فيه الكلَّ.

وأما الاستيفاء الحقيقي فبعيدٌ أو محالٌ؛ إذْ لا يمكن ذلك إلا للحكيم العليم[٢] المتعالِ.

وجوز الشارحُ[٣] كون «المستوفي» اسم فاعل، لكنا لم نره في كتاب مُعْتَمَدٍ، ولم نَرْوِهِ عن نَقَّادٍ ناقِلٍ.

ومؤلفه هو «أبو سعيدٍ الفَرُّخان[٤]» بالفاء والخاء المعجمة، بينهما راء، كما في «ارتشافِ أبي حيان» وغيره، واسمه: «عليُّ بنُ مسعودِ [بنِ محمودِ][٥] بنِ

(١) (١: ٣٤).
(٢) في م: (العليم الحكيم).
(٣) هو صاحب «داعي الفلاح».
(٤) مترجم في «بغية الوعاة» (٢: ٢٠٦)، وشكل محقق «البغية» كلمة «الفرخان» بتشديد الراء المضمومة، وشكلت في م بتسكين الراء. المتوفى سنة ٥٤٨ هـ. وانظر «ارتشاف الضرب» (١: ٤٨٠).
(٥) ساقط من د، م.

« النحوُ » صناعةٌ علميةٌ ينظرُ لها أصحابُها في ألفاظِ العربِ من جهةِ ما يتألف بحسب استعمالهم، لِتُعْرَفَ النسبةُ بين صيغة النَّظْمِ، وصورةِ المعنى، فيُتوصل بإحداهما إلى الأخرى.

الحكيم القاضي كمال الدين». كذا سماه «ابن مكتوم»[1] في «تذكرته»، وأكْثَرَ «أبو حيان» من النقل عنه.

قوله: (علمية) زيادة في الإيضاح؛ لأن الأعمال إنما يقال فيها: صنعة لا صناعة، كما هو مقرر.

قوله: (من جهة ما يتألف) يجوز كون «ما» موصولة، أي: الذي يتركب، أو مصدرية، أي: من جهة التألف للكلام.

قوله: (لِيَعْرِفَ) بالبناء للفاعل، أي: الناظرُ الذي دلَّ عليه الكلامُ، أو بالبناء للمفعول؛ لأنه لا يتعلق غرضٌ بالفاعل.

قوله: (فيُتوصل) الفاء للتفريع، و(إحداهما) الصيغة والصورة، والمراد بـ «الصيغة» الألفاظُ، و«الصورة» المعنى، فالإضافة بيانية، وإنما كانا كذلك لكمال الارتباط بينهما، حتى اختُلف في أيهما يَستتبع الآخر، كما أشار إليه في «المغني»[2] وَعَدّ من الجهات التي يدخل فيها اعتراض علي المُعْرِبِ[3] مراعاته مقتضى ظاهر الصناعة من غير مراعاة المعنى.

---

(١) هو «أحمدُ بنَ عبدِ القادرِ بنِ أحمَد بنِ مَكْتُومٍ، القَيْسيُّ، أبو محمد، تاج الدين» الحنفي المتوفّى سنة ٧٤٩هـ، وله «تذكرة» تشتمل على فوائد. مترجم في «الدرر الكامنة» (١: ١٧٤) و«الجواهر المضية» (١: ١٩٢) و«حسن المحاضرة» (١: ٤٧٠).

(٢) هو «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» لابن هشام.

(٣) في د (العرب).

وقال «الخَضْرَاويُّ»:

قال: وكثيراً ما تزِلُّ الأقدامُ به[1] بسبب ذلك[2].

وأطال في تقرير ذلك وبَسْطِهِ، وذَكَرَ جِهَةً أخرى لِعكسه، وأنَّ من الجهات التي يدخلُ على المعرِب الخللُ[3] من جهتها مراعاتُه للمعنى الصحيح من غير نظر في[4] صحته في الصناعة، وبه تعلم ما بينهما من كمال الارتباط، وعدم استغناء واحدة[5] عن الأخرى، وأنه يجب على المعرِب معرفةُ كلٍّ منهما، والاعتناءُ بشأنهما. والله أعلم.

قوله: (وقال الخضراوي) بفتح الخاء وسكون الضاد المعجمتين / نسبة إلى «الجزيرة الخضراء»، وهو «محمدُ بنُ يحيى بنِ هشامٍ» العلامة «أبو عبد الله الأنصاري الخزرجي الأندلسي»، ويُعرف بـ«ابن البردعي»[6]. ١١ أ

(١) هكذا في د، ك، م، وعلى حاشية م (لعله: فيه). ولم تذكر في المغني.
(٢) قال «ابن هشام» في «مغني اللبيب» (٦٨٤): («الباب الخامس في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرِب من جهتها، وهي عشرة: الجهة الأولى: أن يُراعى ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعى المعنى، وكثيراً ما تَزِلُّ الأقدام بسبب ذلك. وأول ما يجب على المعرِب أن يفهم معنى ما يعربه، مفرداً أو مركباً..) ثم وضح «ابن هشام» ذلك بالأمثلة.
وقال في (٦٩٨): (الجهة الثانية: أن يراعيَ المعربُ معنىً صحيحاً، ولا ينظرُ في صحته في الصناعة، وها أنا مورد لك أمثلةً من ذلك...).
(٣) في د (الخليل) وهو تصحيف.
(٤) هكذا في د، ك، م، وهو الموافق لما في «مغني اللبيب»، وعلى حاشية م (لعله: إلى) وليس بشيء.
(٥) في م (بواحدة).
(٦) (البَرْذَعي) بالذال في «البغية».

«النحوُ» علمٌ بأقيسةِ تغييرِ ذواتِ الكلمِ وأواخرِها بالنسبةِ إلى لغةِ لسانِ العربِ.

وكان رأساً في العربية، عاكفاً على التعليم، أَخَذَها عن «ابن خروف» و«مُصعب»، والقراءات عن أبيه، وأخذ عنه «الشَّلَوْبين» وغيره.

وله: «فصل المقال في أبنية الأفعال»، و«الإفصاح بفوائد الإيضاح»، و«الاقتراح في تلخيص الإيضاح»، و«غُرر الإصْبَاحِ في شرح أبيات الإيضاح»، و«النقد[١] على ممتع[٢] ابن عصفور».

وله نظم ونَثْرٌ وتصرّف في الأدب، ولد سنة خمس وسبعين وخمس مئة، ومات بـ «تونس» ليلة الأحد رابعَ عشرَ جمادى الآخرة، سنة ست وأربعين وست مئة[٣].

قوله: (بأقيسة) جمع «قياس»، أي: قوانين.

وفي نسخة: بـ «أبنية» جمع «بناء»، وهي تحريف بلا شك. والله أعلم.

قوله: (تغيير ذوات الكلم) أي: بالتثنية والجمع والتصغير ونحوها.

قوله: (وأواخرها) أي: بالإعراب، وهو كعطف[٤] الخاص على العام؛ لأن الأواخر داخلة في الذوات.

قوله: (بالنسبة إلى لغة العرب) صفة «تغيير» أو حال منه، ولو حذف (لسان) أو (لغة) لكان أولى.

وفي هذا التعريف ركاكةٌ غيرُ خافية، فما أولاه بالانتقاد، وأغنى حدُّ «ابنِ عصفورٍ» عمَّا أورد عليه مما يأتي بيانُه - إن شاء الله تعالى - [والله أعلم][٥].

---

(١) (النقض) بالضاد في «البغية».

(٢) على حاشية م (كتاب في علم الصرف).

(٣) مترجم في «إشارة التعيين» (٣٤١) و«بغية الوعاة» (١: ٢٦٧) و«الأعلام» (٧: ١٣٨).

(٤) على حاشية م (قوله: «كعطف» لعله: «من عطف» بدليل التعليل بعده).

(٥) ساقط من د، م.

وقال «ابنُ عصفورٍ»:

النحوُ: علمٌ يُسْتَخْرَجُ بالمقاييسِ المستنبطَةِ من استقراءِ كلامِ العربِ

قوله: (وقال ابن عصفور) هو الإمام «أبو الحسنِ عليُّ بنُ الموفقِ الحضرميُّ الإشْبِيلِيّ[1]»، حاملُ لواء العلوم العربية بـ«الأندلس» في وقته، وقد رَثَاهُ الإمام قاضي القضاة «ناصرُ الدين بنُ المُنَيِّر[2]» بقوله:

أَسْنَدَ النحوَ إلينا الدُّؤلِيْ ... عن أميرِ المؤمنينَ البَطَلِ

بَدَأَ النحوَ عليٌّ، وكذا ... قُلْ بحقٍّ: خَتَمَ النحوَ علِي

قوله: (علم يُستخرج) التعبيرُ بالمضارع إيماءٌ للدوام والاستمرار، فيجوز في كل زمان استنباطُ قاعدة لم تُذكر قبلُ، واستخراجُ قانونٍ لم يُسْبَقْ إليه، فكم تَرَكَ الأولُ للآخِرِ. كما قيل، وفضلُ اللهِ واسعٌ.

في[3] نسخ «المقرب»: «مستخرج» بصيغة اسم المفعول، فلا[4] يدل على هذه النكتة، وهو[5] الذي في بعض نسخ «الاقتراح» أيضاً.

قوله: (بالمقاييس) جمع: مقياس، كـ«المقدار» وزناً ومعنىً، والتعبير به أولى من

(١) هو «عليُّ بنُ مؤمنِ بنِ محمدِ بنِ عليّ»، أبو الحسن، ابن عصفور» توفي سنة ثلاث - وقيل: تسع - وستين وست مئة. ولم أر «علي بن موفق» فيما وقفت عليه من كتب التراجم. وكان أصبر الناس على المطالعة، لا يمل ذلك. وكان «أبو حيان» لا يفارق كتاب «الممتع». وهو مترجم في «شذرات الذهب» (٥: ٣٣٠)، و«فوات الوفيات» (٣:١٠٩)، و«بغية الوعاة» (٢: ٢١٠)، و«عنوان الدراية» (٣١٧)، و«الأعلام» (٥: ٢٧).

(٢) هو «أحمدُ بن محمد بن منصور الإسكندراني» المتوفى سنة ٦٨٣هـ، مترجم في «شذرات الذهب» (٥؛ ٣٨١)، و«فوات الوفيات» (١: ١٤٩)، و«الديباج المذهب» (١: ٢٤٣).

(٣) (لعله: وفي بعض) من حاشية م.

(٤) (فلا) ساقط من د،م. (لعله: وهو يدل) على حاشية م. وهو غير صحيح.

(٥) (هو) ساقط من د، م. (لعله: وهو في بعض) على حاشية م.

الموصلة إلى معرفةِ أحكامِ أجزائِه التي ائتلفَ منها[1].

وانتقده

قول «الخضراويّ»: «أقيسة» إذ القواعد النحوية المنطبقة على جزئياته لا تكاد تُحْصَى، فَجَمْعُ الكثرةِ أولى بها دون جمع القلة. كما هو ظاهر. والله أعلم.

[قوله: (أجزائه) أي: الكلام][2].

قوله: (ائتلف) أي: تركَّب الكلامُ منها، أي: الأجزاء، والمراد جزآن فأكثر.

قوله: (وانتقده)[3] اعْتَرَضَهُ، من نَقَدَ الدراهمَ، إذا بيَّنَ الجيدَ من الرديءِ، / ١١ ب ومَيَّزَ الرائجَ من الزائِف.

---

(١) هذا التعريف الذي نقله «السيوطيُّ» «عن» ابن عصفور» نَقَلَهُ عنه «الأشموني» في «شرح الألفية» أيضاً. وذكر «الصبان» (١ : ١٥) أن المراد بالعلم هو القواعد المعلومة أي التي من شأنها أن تُعلم، لا ما عُلم بالفعل. و «الباء» في قوله «بالمقاييس» للتصوير. وهذا هو اللائق هنا، لا أن يكون المراد بـ«العلم» الإدراك، ولا الملكة. وخرج بـ«يستخرج» العلمُ المنصوص في الكتاب أو السنة.
وقوله: (من استقراء كلام العرب) من إضافة الصفة إلى الموصوف، أي: من كلام العرب المستقرأ،أي: من أحوال أجزائه، ففي العبارة حذفُ مضافين، وبهذا القيد خرج ما يستخرج بالكتاب والسنة والطب ونحوه.
وقوله:(الموصلة) صفة لـ«المقاييس»، وتوصيلها لمن بعد الصدر الأول،كما أن استنباطها من الصدر الأول. وخرج بهذا القيد علمُ المعاني والبيان ونحوهما.
وقوله: (أحكام أجزائه) المراد بالأحكام ما يشتمل الأحكام التصريفية، والأحكام النحوية. قوله: (التي ائتلف منها) صفة لـ«الأجزاء»، والضمير في «ائتلف» يرجع إلى الكلام.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من د، م.

(٣) قال «الأُشموني» بعد ما أورد تعريف «ابن عصفور»: فعلم أن المراد هنا بـ«النحو» ما يُرادف قولَنا: «علم العربية»، لا قسيم «الصرف».
وقال «الصبان»: (قوله: ما يرادف قولنا: علم العربية، أي: المراد به ما يشمل النحو والصرف فقط، لتخصيص غلبة استعمال علم العربية بهما، وإن أطلق على ما يشمل اثني عشر علماً..) «حاشية الصبان» (١ : ١٦).

«ابنُ الحاجِّ» بأنه ذَكَرَ ما يُسْتَخْرَجُ به النحوُ، وتبيينُ ما يُسْتَخْرَجُ به الشيءُ ليس تَبْييناً لحقيقةِ النحوِ، وبأن فيه: أن المقاييسَ شيءٌ غيرُ النحوِ، وعِلْمُ مقاييسِ كلامِ العربِ هو النحوُ.

قوله: (ابنُ الحاج) هو الإمام «أبو العباسِ أحمدُ بنُ محمدٍ، الإشْبيليّ» المشهور بـ«ابن الحاج» في كتابه المشهور بـ«النقد»، وهو شرح له، أودعه دقائقَ الأبحاثِ على «مقرب ابن عصفور» وكلاهما من الدواوين المشهورة المتداولة في العربية، وكان يقول: إذا مُتُّ يفعل «ابنُ عصفور» في «كتاب سيبويه» ما شاءَ. مات سنة سبع وأربعين وست مئة. وله إملاءٌ على «كتاب سيبويه» و«الخصائص» و«سر الصناعة» و«الإيضاح» و«الصحاح» وغير ذلك. ولم يكن في أصحاب «الشَّلَوْبين» مثلُه[١].

وحاصلُ كلامه أن تعريفَ «ابن عصفور» منتقدٌ من وجهين:

أحدهما: أن بيان ما يُسْتَخْرَجُ منه النحوُ ليس بياناً للنحو.

الثاني: أن كلامَه يقتضي أنَّ المقاييس شيءٌ غيرُ النحوِ، مع أنها هو. ويوجد وانتقد، وبعده بياض. وكذلك هو في «المقرَّب»[٢]، وكأنه بَيَّضَ له[٣] ليكتبه، فاشتغل عنه.

وقد يقال: لا إيراد ولا انتقاد، فإن قوله «عِلْمٌ يُسْتَخْرَجُ بالمقاييس» إلخ مرادُهُ به إدراكٌ حاصلٌ من القواعد الحاصلة من المقاييس المستنبطة من الاستقراء، وذلك تبيين حقيقة «النحو» لا مَا مِنْهُ استخراجه[٤] كما زعم، وبه يعلم أنه لا يرد ما بعده أيضاً. فتأمل.

---

(١) وقال عنه «كمالُ الدينِ جعفرُ بن تغلب الأُدْفُوِيّ» في «البدر السافر وتحفة المسافر»: (برع في لسان العرب حتى لم يبق فيه من يفوقه أو يدانيه). له ترجمة في «بغية الوعاة» (١: ٣٦٠)، و«معجم المؤلفين» (٢: ٦٤).

(٢) في م: شكلت بتشديد الراء المفتوحة.

(٣) (له) لم تذكر في م.

(٤) في د (استخرجه).

وقال صاحبُ «البديعِ»:

«النحوُ»: صناعةٌ علميةٌ يُعْرَفُ بها أحوالُ كلامِ العربِ من جهةِ ما يصحّ ويفسد في التأليف لِيُعْرَفَ الصحيحُ من الفاسدِ،

قوله: (وقال صاحبُ البديع) كتاب في النحو، وصاحبه «محمدُ بنُ مسعودٍ المغربي»[١]، هكذا سماه «أبو حيان» ونقله المصنفُ في «البغية»، وقال «ابن هشام»: «ابنُ الذَّكي»[٢] صاحبُ «البديع» أَكْثَرَ «أبو حيان» من النقل عنه.

وقال في «المغني» إنه خالف أقوال النحاة، ولا أعرف شيئاً من أقواله[٣].

قلت: وفي «النحو» أيضاً كتاب اسمه «البديع» ينسب إلى «ابن العلج»، أَكْثَرَ «الرضيُّ» في «شرح الكافية» من النقل عنه[٤]. والله أعلم.

قوله: (صناعة) أي: ملكة حاصلة بالتمرن.

قوله: (في التأليف) يتنازعه[٥] الفعلان قبله.

قوله: (ليعرف) علّة لقوله: (يعرف بها) إلخ...

---

(١) «الغزني» فيما وقفت عليه من كتب التراجم.

(٢) هكذا في د، ك، م. ورسم في كتب النحو والتراجم بالذال، وبالزاي. وله ترجمة في «بغية الوعاة» (٢: ٢٤٥)، و«شرح أبيات مغني اللبيب» (٧: ١٧٦).

(٣) (أقواله) في د، ك، م، و(أحواله) في «بغية الوعاة» (١: ٢٤٥) و«داعي الفلاح» خ. وذكر «حاجي خليفة» في «كشف الظنون»(١: ٢٣٦) وفاته سنة ٤٢١هـ، وهو غير صحيح؛ لأن «البغدادي» تَرْجَمَهُ في «شرح أبيات مغني اللبيب»(٧: ١٧٦) ترجمة حسنة منقولة من «تذكرة أبي حيان»، وفيها أن صاحب الترجمة ذكر «أبا الفرج عبد الرحمن بن عدنان المغربي» وأنه ورد «غزنة» سنة أربع وخمس مئة.

(٤) هذا القول غير صحيح، والصواب: (وفي النحو كتاب اسمه «البسيط» وصاحبه «أبو البقاء، ضياء الدين بن العلج» أكثرَ «أبو حيان» وأتباعُه النقل عنه. وهو كتاب كبير نفيس في عدة مجلدات) انظر «ارتشاف الضرب» (٢: ٢٣٩) و«بغية الوعاة» (٢: ٣٧٠) و«الأشباه والنظائر» (٤: ٧).

(٥) في م (تنازعه).

وبهذا يُعْلَمُ أن المرادَ بالعلمِ المصدَّرِ به حدودُ العلومِ الصناعة، ويَنْدَفِعُ الإيرادُ الأخيرُ على كلام «ابنِ عصفور».

وقال «ابنُ السرَّاجِ» في «الأصول»[١]: «النحو» عِلْمٌ اسْتَخْرَجَهُ

قوله: (وبهذا) أي: بقوله[٢] أول التعريف[٣] (صناعة علمية).

قوله: (المُصَدَّر) بصيغة المفعول، أي: الذي صدرت[٤] به الحدود.

قوله: (ويندفع) [أي: بهذا يندفع[٥]] إلخ، أي: فإنه أورد عليه أنه يقتضي فَقْدَ العِلْمِ عند فَقْدِ العالِمِ بما ذكر، وليس كذلك؛ لثبوته، كما أشار إليه المصنِّفُ في تعريف أصول النحو. كما مر.

قوله: (وقال ابنُ السرَّاجِ)[٦] هو – بتشديد الراء – الإمام «أبو بكر محمدُ بنُ السَّرِيّ» البغداديُّ.

قوله: (النحو علم) أي: قواعد وضوابط.

وهذا التعريف تقريبيٌّ؛ لأنه يصدق على علوم الأدبِ كلِّها، فإن هذا شأن كلٍّ منها.

وأشهرُ تعاريف النحويين المتأخرين قولهم: «النحوُ عِلْمٌ بأصولٍ يُعْرَفُ بها أحوالُ أواخرِ الكَلِمِ العربية إعراباً وبناءً».

والمرادُ بـ «الأحوالِ» ما يعرض للكلم بالتركيب، وفروع الإفراد والتصحيح، والتذكير، وغيرها.

---

(١) (١ : ٣٥) بنحوه.

(٢) في م (وبقوله).

(٣) في د (التعريف) مكررة.

(٤) في م (صدر).

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من د.

(٦) المتوفّى سنة ٣١٦هـ مترجم في «تاريخ العلماء النحويين» (٤٠)، و «تاريخ بغداد» (٥ : ٣١٩)، و «إرشاد الأريب» (١٨ : ١٩٧)، و «البداية والنهاية» (١١ : ١٥٧)، و «شذرات الذهب» (٢ : ٢٧٣)، و «بغية الوعاة» (١ : ١٠٩).

المتقدِّمون من استقراءِ كلامِ العربِ.

فخرج بما «يُعْرَفُ به» / الأحوالُ[1]، من حيث جوهرُ اللفظِ، ومادتُه، وهو «اللغة»، أو أصلُه،وفَرْعُه، وهو «الاشتقاق»، أو هيئتُه، وهو «التصريف»، أو مطابقته لمقتضى الحال، وهو «المعاني»، أو اختلافُ المعنى الواحد في التعبير عنه بالوضوحِ والخفاءِ، وهو «البيان»، أو محسناتُه، وهو «البديع»، أو وزنُه بوزنٍ مخصوصٍ، وهو «العروض»، أو آخرُ الموزون، وهو «القافية»، أو كيفيةُ النظم وترتيبُه، وهو «قَرْضُ الشعرِ»، أو كيفيةُ ترتيب المنثور إنشاءً، وهو «النثر في الرسائل والخطب»، أو إيرادُه في الكتابة[2] له،وهو «علم الخط». ١٢ أ

فَعُلِمَ أن الكلمات العربية يُبْحَثُ عنها في اثني عشرَ علماً، ودخل في التعبير بـ «أصول العلم» ما هو كالمقدمات له كـ «الكلمة» و «الكلام» و «الإعراب» و «البناء»؛ لأنَّها أمور تُعْرَفُ بها الأحوالُ، وليست علماً بالأحوال أنفسِها.

وهذا على أن «التصريف» عِلْمٌ برأسِهِ غيرُ داخلٍ في «النحو».

والذي عليه المتقدمون شمولُه له. ويقال حينئذ بدل «إعراباً وبناءً»: «إفراداً وتركيباً»، وعلى الأول فذكر «التكسير» و «التصغير» و «الإمالة» بطريق التبع.

و «موضوعُ علمِ النحو»: الكلماتُ العربيةُ للبحث عن عوارضِها الذاتية، من حيث الإعرابُ والبناءُ.

و[3] «غايته»: الاحترازُ عن الخطأ في اللسان، والاستعانةُ به على فَهْمِ معاني الكتاب والسنة، ومسائلِ الفقْهِ، ومخاطبةِ العرب بعضهم لبعض.

و «فائدته»: معرفةُ الخطأ من الصواب في التعبير.

و «استمداده»: من الكلام العربيّ بأنواعه.

---

(١) على حاشية م (يظهر أن هنا سقطاً). وهذا الظاهر غير ظاهر.

(٢) في د (الكناية) وهو تصحيف.

(٣) (و) لم تذكر في د.

(المسألة الثالثة)

/ قال في «الخصائص»(١) : حدُّ اللغةِ أصواتٌ يُعَبِّر بها كلُّ قومٍ عن أغراضِهِم. ٨

و « مسائله » : مطالبُهُ التي يبرهن فيه عليها[٢].

قوله : (أصواتٌ) جمع صوت. وهو في اللغة : هواء مُنضغط[٣] بين قالع ومقلوع، أو قارع ومقروع. بهذا حدَّهُ الأكثر.

وقال بعضُ المحققين : اعلم أنَّ الصوتَ عند أهل السنة كيفية تحدث بمحض خلق الله تعالى، من غير تأثير لتموّج الهواء، والقرع والقلع، خلافاً للحكماء. والله أعلم.

وأما اصطلاحاً : فَعَرَضٌ[٤] يقوم بمحلٍّ يخرج من داخل الرئة إلى خارجها، مع النَّفَسِ ممتداً مستطيلاً متصلاً بمقطع من مقاطع الحلق واللسان والشفتين[٥].

قوله : (يُعَبِّر بها) كذا في أصولنا، وهو الذي في «الخصائص» و«المزهر».

---

(١) (١ : ٣٣).

(٢) انظر « حاشية الخضري على شرح ابن عقيل » (١ : ١٠ – ١١)، و « مفتاح السعادة » (١ : ١٤٤).

(٣) منضغث) في ك، م وأثبت الذي هو في د.

(٤) في د (فعوض).

(٥) قال « ابن جني » في « سر صناعة الإعراب » (١ : ٦) : (اعلم أن الصوت عَرَض يخرج مع النَّفَس مستطيلاً متصلاً، حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطعُ تُثْنِيهِ عن امتداده واستطالته، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفاً..).

وفي «إضاءة الراموس» (١ : ٢٧) : (قال « ابن الحاجب » في « مختصره الأصلي » : « حد اللغة : كل لفظ وضع لمعنى ». وقال « الأسنوي » في « شرح منهاج الأصول » : « اللغات عبارة عن الألفاظ الموضوعة للمعاني »..

ومآل تلك العبارات شيءٌ واحد في المعنى.

وقال بعض الأفاضل : « اللغةُ علمٌ يبحث فيه عن مفردات الألفاظ الموضوعة من حيث دلالتُها على معانيها بالمطابقة ».

وقد علم بذلك أن موضوع علم اللغة هو المفرد الحقيقي، ولذلك حدَّه بعض المحققين بقوله : علمُ اللغة هو علمُ الأوضاعِ الشخصية للمفردات).

واختُلِفَ: هل هي بوضعِ اللهِ أو البشرِ؟ على مذاهبَ:

فما يوجد في نسخٍ من قولهم: «يعبِّر عنها[1]» تحريف بلا شبهة، واعتذار الشارح[2] عن ذلك مما لا معنى له[3].

وحَمَلَهُ على الاعتذار عَدَمُ الاطلاع على «الخصائص». والله أعلم.

وقد زاد في «الخصائص» أصلَ اشتقاقها، ونَقَلَهُ المصنفُ في «المزهر»[4]، وبينته في «المسفر»، وأوضحته أيضاً إيضاحاً في «شرح كفاية المتحفظ»[5]. والله أعلم.

قوله: (واختُلف هل هي بوضع الله) إلخ، أي: اخْتَلَفَ العلماءُ في ذلك اختلافاً طويلاً مبسوطاً في الأصول، وعَقَدَ له «ابنُ جني» في «الخصائص»[6] باباً مستقلاً أطال فيه الاستدلال، وأحكم النظر[7] وتحيَّر ماذا يتخيَّر.

ونقل بعضَ ذلك المصنف في «المزهر»[8] وأوضحته في «المُسْفِر» وأشرتُ إليه في «شرح الكفاية»[9]، وتَرْجَمَ له أيضاً «ابنُ فارس»[10]، وَتَولَّى بَسْطَ القول في

---

(١) في د، م (بها).

(٢) أي: صاحب داعي الفلاح.

(٣) (له) ساقط من م.

(٤) (١ : ٧).

(٥) (٦٤).

(٦) (١ : ٤٠): (باب القول على أصل اللغة أإلهام هي أم اصطلاح).

(٧) (النظر) ساقط من م.

(٨) (١ : ٨): (في بيان واضعِ اللغة، أ توقيفٌ هي وَوَحْي أم اصطلاح وتواطؤٌ).

(٩) (٧١).

(١٠) في كتابه «الصاحبي» (٦): (باب القول على لغة العرب أتوقيفٌ أم اصطلاحٌ)، وانظر مقدمة «تاج العروس» (١ : ٥).

وابن فارس هو «أحمدُ بن فارسِ بنِ زكريا، أبو الحسين» اللغوي، المتوفى سنة ٣٩٥هـ مترجم في «إرشاد الأريب» (٤ : ٨٠) و «بغية الوعاة» (١ : ٣٥٢).

. . . .

معارضة الأدلة أئمةُ الأصول، كـ «الفخرِ الرازي» في «المحصول»[1]، و «التاجِ الأُرْمَـوِيّ» في «الحاصل»، و «السراجِ الأُرْمَـوِيّ»[2] في «التحصيل»،و «إمامِ الحرمين» في «البرهان» / و «الغزاليِّ» في «المنخول»[3]، والشيخِ «ابنِ الحاجب»[4] في «المختصر الأصلي» و «التاجِ السبكيّ» في شرحَيِ «ابنِ الحاجبِ» و «منهاج البيضاوي»[5] وغيرهم. ١٢ ب

وكلُّهم صححوا أنها توفيقية. والله أعلم.

---

(١) (١/١: ٢٤٣ – ٢٦٠)، والفخر هو «محمد بن عمر بن الحسين، فخر الدين الرازي» المتوفَّى سنة ٦٠٦هـ، وله ترجمة مفيدة في «طبقات الشافعية» (٨: ٨١) و «البداية والنهاية» (١٣: ٥٥)، و «شذرات الذهب» (٥: ٢١).

(٢) هو «محمودُ بنُ أبي بكرِ بنِ أحمدَ الأُرْمَوِيُّ، سراجُ الدين، أبو الثناء»، المتوفَّى بـ «قونية» سنة ٦٨٢هـ. مترجم في «طبقات الشافعية» (٨: ٣٧١).

(٣) (ص: ٧٠)، و «الغزالي» هو «محمدُ بن محمدِ بنِ محمدِ بنِ أحمدَ الطوسيّ، أبو حامد»حجةُ الإسلام، المتوفى سنة ٥٠٥هـ. مترجم في «البداية والنهاية» (١٢: ١٧٣)، و «شذرات الذهب» (٤: ١٠).

(٤) هو «عثمانُ بنُ عمرَ بنِ أبي بكرِ بنِ يونسَ» يكنى «أبا عمرو»، المعروف بـ «ابن الحاجب» الملقب بـ «جمال الدين»، المتوفى سنة ٦٤٦هـ، كان أبوه حاجباً للأمير «عز الدين موسك الصلاحي» فعُرِف المترجَم بذلك. له كتاب «مختصر منتهى السول والأمل في علمَي الأصول والجدل». مترجم في «وفيات الأعيان» (٣: ٢٤٨) و «البداية والنهاية» (١٣: ١٧٦) و «شذرات الذهب» (٥: ٢٣٤)، و «الديباج المذهب» (٢: ٨٦)، و «بغية الوعاة» (٢: ١٣٤).

(٥) هو «منهاج الوصول إلى علم الأصول الجامع بين المشروع والمعقول، والمتوسط بين الفروع والأصول» لـ «ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي» المتوفى سنة ٦٨٥هـ. أخذه من «الحاصل» لـ «الأُرْمَوِيّ»، وأخذ «الأُرْمَوِيّ» كتابه من «المحصول» لـ «الفخر الرازي»، و «المحصول» مستمد من كتابين: أحدهما: «المستصفى» لـ «الغزالي»، والثاني: «المعتمد» لـ «أبي الحسن البصري».

أحدها - وهو مذهبُ «الأشعري» - أنها بوضع الله.

واختُلف على هذا، هل وصل إلينا علمُها بالوحي إلى نبيّ من أنبيائه، أو بخلقِ أصواتٍ في بعضِ الأجْسَامِ تدلُّ عليها وإسماعِها لمن عرفها ونَقَلها، أوبخلْقِ العلْمِ الضروريِّ في بعض العباد بها؟ على ثلاثة آراء: أرجحُها الأولُ، ويدل له ولأصل المذهب قولُه تعالى: (وعَلَّمَ آدَمَ الأسماءَ كُلَّهَا)(١)، أي: أسماءَ المُسَمَّيات.

قال «ابنُ عباس»: عَلَّمَهُ اسمَ الصَّحْفَة،

قوله: (مذهب الأشعري[٢]: أنها بوضع الله) أي: توقيفية، علَّمها الله تعالى «آدَم»، ووقَّفَ عليها عبادَهُ، وهو الثابت عن الحبر «ابن عباس» رضي الله عنهما وحققه «ابنُ فُورَك»[٣]، واختاره «ابنُ فارسٍ» وجماعةٌ.

قوله: (أرجحها الأول) وهو الذي مال إليه «التاج السبكي» في «رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب»، وشَيَّد أركانه، لأنه المعتاد في تعليم الله تعالى.

قوله: (عَلَّمَهُ الصَّحْفَةَ) هي بالفتح كـ«القَصْعَة»، وزناً ومعنىً، وقيدها «الزمخشريُّ» بالمستطيلة.

---

(١) البقرة: (٣١).

(٢) هو «علي بن إسماعيل بن إسحاق، أبو الحسن» المتوفى سنة ٣٢٤هـ. مترجم في «طبقات الشافعية» (٣: ٣٤٧- ٤٤٤) «البداية والنهاية» (١١: ١٨٧) و«شذرات الذهب» (٢: ٣٠٣) و«الجواهر المضيّة» (٤: ٣٣).

(٣) هو «محمدُ بنُ الحسنِ بن فُورَك، أبو بكر الأنصاري الأَصْبَهَانِيُّ» الأصولي المتوفّى سنة ٤٠٦هـ. مترجم في «طبقات الشافعية» (٤: ١٢٧- ١٣٥). و«شذرات الذهب» (٣: ١٨١).

والقِدْرِ، حتّى الفَسْوَةِ والفُسَيَّةِ.

وفي رواية عنه: عَرَضَ عليه أسماءَ وَلَدِه إنساناً إنساناً، والدوابَّ،

و(القِدْر) بالكسر: آنية الطبخ، وهي مؤنثة، ولذلك تلحقها «هاء» التأنيث في التصغير[1].

و«أسماء القُدور» كلُّها مؤنثة، إلا «المِرْجَل»[2]، كما بيناه في الكتب اللغوية، وغيرها مراراً.

و(الفَسْوَة) بالفتح المرة، من «الفُسَاء» وهو: إخراجُ الريحِ بغير صوتٍ[3].

و(الفُسَيَّة) بالضم تصغيرها.

قوله: (وفي رواية عنه) أي: عن «ابن عباس» عَرَضَ اللهُ على آدم أسماءَ ولده، أي: أولاده؛ لأن «الولد» يُستَعْمَلُ مفرداً وجمعاً، ويعم المذكر والمؤنث، كما أوضحناه[4] في غير موضع من دواوين اللغة والنحو.

قوله: (إنساناً إنساناً) حالٌ بمعنى مُفَصَّلِينَ مُبَيَّنِينَ، وانتصابُ الثاني بالعامل في الأول؛ لأن المجموعَ هو الحال.

قيل: وعملُ العامل في كل من جُزْأَيْه[5] مشكل؛ لأن العامل ما به يتقوَّم[6] المعنى المقتضي للإعراب، والمعنى الذي هو الحالية هنا قائمٌ بالمجموع، لا بكلٍّ منهما، فَعَمَلُهُ في كلٍّ منهما عَمَلٌ في غير ما يقتضيه المعنى المستدعي للإعراب.

---

(١) «تاج العروس» (قدْر ٣:٤٨٣).

(٢) وفي «تاج العروس» (رجل ٧:٣٣٨): (المرجل: القدر من الحجارة والنحاس، مذكر. وقيل: هو قدر النحاس خاصة، وقيل: هي كلٌّ ما طبخ فيها من قدورٍ وغيرها).

(٣) انظر «المصباح» (فسا: ٤٧٣).

(٤) «الوَلَدُ» يكون واحداً وجمعاً، وكذا «الوُلْدُ» بوزن القُفْل، وقد يكونُ «الوُلْدُ» جمع وَلَدٍ، كأسَد، وأُسْد. و«الوِلْدُ» بالكسر لُغَةٌ في الوُلْد. «مختار».

(٥) في د، ك (جزئه) وأثبت الذي هو في م.

(٦) في د (يتقدم).

فقيل: هذا الحمارُ، هذا الجملُ، هذا الفرسُ،

ويردُ مثلُ ذلك في إعراب الجزأَيْنِ[١] من «حلو حامض» من قولك: «الرمانُ حلوٌ حامض[٢]»، لأن المقتضي لرفعهما -وهو الخبرية- قائمٌ بالمجموع، لا بكلٍّ من الجزأين.

وقال «الزجاج»[٣]: الحالُ الأَوّلُ، والثاني توكيدٌ له. فكأنه يرى أنَّ «إنساناً» الأولَ [بمعنى][٤] معيَّناً[٥]، فَجَعَل الثاني تأكيدَه. وعليه فالتُزِمَ[٦] ذكرهُ، وإن كان توكيداً، لأنه أمارة على المعنى المقصودِ من الأول، وربَّ شيءٍ يلزمُ لعارضٍ وإن لم يلزمْ في نفسه.

وقال «ابنُ جني»[٧]: الثاني نعت[٨] الأول، أي: إنساناً سَابَقَ إنساناً، فَحُذِفَ المضافُ، كما صحَّ عند «الخليل»: «مررتُ برجلٍ زهيرٍ» على تقدير: مثل[٩].

(١) في د، ك (الجزء) وأثبت الذي هو في م.

(٢) الجزآن خبر، للتعدد في اللفظ دون المعنى، لأن الإخبار لا يصدق ببعضه عن المبتدأ؛ لأنهما بمعنى «مز» انظر «شرح الأشموني» (١ : ٢٢٢) و«شرح المفصل» لـ«ابن يعيش» (١:٩٩).

(٣) هو «إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق «الزجاج» النحوي البغدادي كان ملازماً لـ «المبرد»، وعنه أخذ «الفارسيُّ». مترجم في «نزهة الألباء» (ص ٢٤٤) و«إنباه الرواة» (١ : ١٥٩) و«بغية الوعاة» (١ : ٤١١).

(٤) (بمعنى) لا توجد في د، ك، م. وزدتها، وهي في «داعي الفلاح»؛ ليستقيم الإعراب. و«ابن الطيب» أخذ هذا النصَّ منه دون أن يشير إليه.

(٥) هكذا في بعض نسخ «داعي الفلاح» و(مفصلاً) في بعضها الآخر.

(٦) في م (فالتزام).

(٧) (جني) ساقط من د،م.

(٨) (نعت) ساقط من د، م.

(٩) (مثل) ساقط من د، م. قال «سيبويه» في «الكتاب» (١ :٤٣٤): («مررت برجلٍ أسدٍ شدةً وجرأةً» إنما تريد: مِثْلَ الأسدِ. وهذا ضعيف قبيح، لأنه اسمٌ لم يُجْعَلْ صفةً، وإنما قاله النحويون، شبَّه بقولهم: «مررتُ بزيدٍ أسداً شدةً»). وفي (٢ :١٧): (ولا يكون صفة كقولك: «مررتُ برجلٍ أسدٍ شدةً»؛ لأن المعرفة لا تُوصَف بها النكرةُ، ولا يجوز أن توصَف بنكرة أيضاً، لما ذكرت لك).

أخْرَجَهُمَا «ابنُ أبي حاتم» في تفسيره.

وأجيب عن الإشكال: بأن المجموع كان مستحقاً لإعرابٍ واحدٍ إلا أنه لما تعدَّد[1] ذلك المستحق مع صلاحية كلٍّ للإعراب، أُجْرِيَ في كلٍّ دفعاً للتحكم.

ولهم أجوبةٌ غير ما هنا أَوْدَعْنَاهَا «شرح الكافية» وغيرَه[2].

قوله: (أخرجَهُما)، أي: القولَيْن عن «ابن عباس».

قوله: (ابن أبي حاتم[3] في تفسيره) وأخرج الأول أيضاً «وكيع»[4] و«ابن

---

(١) في م (تعذر تعدد).

(٢) قال «ابن هشام» في «أوضح المسالك» (٢:٢٩٩): (وتقع – أي الحال – جامدةً مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل) وذكر منها: (الثالثة: أن تدل على ترتيب، كـ«ادخلوا رجلاً رجلاً»). وقال «خالد الأزهري» في «التصريح» (١: ٣٧٠): (وضابطه: أن يأتي التفصيل بعد ذكر المجموع بجزأيه مكرراً. قاله «الرضي». وفي نصب الجزء الثاني خلاف: ذهب «الزجاج» إلى أنه توكيد. وذهب «ابنُ جني» إلى أنه صفة للأول.
وذهب «الفارسي» إلى أنه منصوب بالأوّل؛ لأنه لما وقع في موقع الحال جاز أن يعمل.
قال «المرادي»: والمختار أنه وما قبله منصوبان بالعامل الأول؛ لأن مجموعهما هو الحال، ونظيرُه في الخبر" «هذا حلوٌ حامضٌ». ولو ذهب ذاهب إلى أن نصبه بالعطف على تقدير حذف الفاء، والمعنى: رجلاً فرجلاً، لكان مذهباً حسناً. ونص «أبو الحسن» على أنه لا يجوز أن يدخل حرفُ عطف في شيء من المكررات إلاّ «الفاء» خاصة).

(٣) هو «عبد الرحمن بن محمد أبي حاتم بن إدريس بن المنذر، التميمي، الحنظلي، أبو محمد» المتوفَّى سنة ٣٢٧هـ. كان منزله في درب حنظلة بالري، وإليه نسبته. كان من كبار حفاظ الحديث. من مؤلفاته: الجرح والتعديل، والتفسير. مترجم في «فوات الوفيات» (٢: ٢٨٧) و«البداية والنهاية» (١١: ١٩١).

(٤) هو «وكيع بن الجَرَّاح بن مليح، الرؤاسي، الكوفي، أبو سفيان» المتوفَّى سنة ١٩٧هـ. كان من حفَّاظ الحديث. من كتبه تفسير القرآن. مترجم في «تاريخ بغداد» (١٣: ٤٦٦) و«الأعلام» (٨: ١١٧).

وتعليمُه تعالى دالٌّ على أنه الواضعُ دونَ البشر، وأن وصولها بالوحي إلى آدمَ.

ومالَ إلى هذا القولِ «ابنُ جني»، ونَقَلَهُ عن شيخِه «أبي عليّ الفارسي» وهما من المعتزلة.

والمذهب الثاني: أنها اصطلاحيةٌ وَضَعَها البشرُ، ثم قيل: وَضَعَهَا

جرير»[١] و«ابن المنذر»[٢] في تفاسيرهم. وأخرج الثاني/ «عبد بن حُمَيْد[٣]» و«ابن جرير». ١٣ أ

وقد أكثر المصنف في «الدر المنثور» من أمثال هذه الآثار وأشار إليها في «المزهر» وقد بينت في «المسفر» أن مثل هذه الأمور من قبيل المرفوعِ، إذ لا مجال للرأي فيه. والله أعلم.

قوله: (بالوحي إلى آدم) في «المزهر»: «بالوحي إلى بعض الأنبياء»، وهو الواقع في كلام الأصوليين، وكأنَّ المصنِّفَ هنا خصه بـ«آدم»، لأن الأَثَرَيْنِ واردانِ في تفسير الآية، وهي في «آدم» والله أعلم.

قوله: (المذهب الثاني) هو مذهبُ «أبي هاشم»[٤] المعتزلي، كما في

(١) هو «محمد بن جَرير بن يزيد، أبو جعفر» المتوفى سنة ٣١٠هـ. جَمَعَ من العلوم مالم يشاركه فيه أحدٌ من أهل عصره. مترجم في «البداية والنهاية» (١١ : ١٤٥).

(٢) هو «محمد بن إبراهيم بن المُنْذِر، أبو بكر، النيسابوري» المتوفى سنة ٣١٨هـ نزيل مكة. كان مجتهداً لا يقلد أحداً. من كتبه: التفسير.
مترجم في «طبقات الشافعية الكبرى» (٣ : ١٠٣) و«طبقات المفسرين» (٢ : ٥٥).

(٣) هو «عبد الحميد بن حُمَيْد بن نصر، الكَشِّي، أبو محمد» المعروف بـ«عبد بن حُمَيْد» المتوفى سنة ٢٤٩هـ. حافظ، له المسند والتفسير. مترجم في «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» (٢ : ١٨٨).

(٤) هو «عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب بن سلاّم، أبو هاشم الجُبَّائي» المعتزلي المتوفَّى ببغداد سنة ٣٢١هـ. مترجم في «البداية والنهاية» (١١ : ١٧٦) و«وفيات الأعيان» (٣ : ١٨٣) و«تاريخ بغداد» (١١ : ٥٥) و«ميزان الاعتدال» (٢ : ٦١٨)، و«الأعلام» (٤ : ٧).

آدمُ، وتَأَوَّلَ «ابنُ جني»[1] الآية على أن معنى (عَلَّمَ آدمَ) : أَقْدَرَهُ على وَضْعِهَا.

وقيل: لعلَّه كان يجتمع حكيمان أو ثلاثةٌ فصاعداً، فيحتاجون إلى الإبانة عن الأشياءِ المعلومة، فَوَضَعُوا لكلِّ واحدٍ منها لفظاً إذا ذُكِرَ عُرِفَ به.

وقيل: أصلُ اللغات كلِّها من الأصوات المسموعات، كَدَوِيِّ الريح والرعد، وخريرِ الماء، ونعيق الغراب، وصهيلِ الفرس، ونهيقِ الحمارِ، ونحوِ ذلك، ثم وُلِّدَتِ اللغاتُ عن ذلك فيما بعدُ.

واستَحْسَنَهُ «ابنُ جني».

«المحصول» و«الحاصل» وغيرهما. وقد جاء به «ابن جني» في «الخصائص» مبسوطاً غير مَعْزُوٍّ، وأورده المصنف في «المزهر»[2] [معزواً إلى المعتزلة][3].

قوله: (وقيل: أصلُ اللغات كلِّها) إلخ، عزاه في «الخصائص»[4] لبعضهم.

قوله: (كَدَوِيٍّ) هو بفتح الدال المهملة، وكسر الواو وتشديد الياء «فَعِيل» من «دَوَى» كـ«رَمَى» إذا صَوَّتَ.

---

(١) في «الخصائص» (١: ٤٠-٤١).

(٢) (١: ٢٠).

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من د، ك، وأثبتها من م.

وكتب على حاشية م ما نصه: (قوله: «معزواً إلى المعتزلة» حيث قال: وقال أبو الفتح ابن برهان في كتاب «الوصول إلى الأصول»: اختلف العلماء في اللغة: هل تَثْبُتُ توقيفاً أو اصطلاحاً؟ فذهب المعتزلة إلى أن اللغات بأسرها تثبت اصطلاحاً).

(٤) (١: ٤٦).

والمذهب الثالث: الوقفُ، أي لا يُدْرَى أَهِيَ من وَضْعِ اللهِ أو[1]

(الرعد)[2] في « الاقتراح » معطوفٌ على (الريح)، وأَنَّ صَوْتَ[3] كلٌّ منهما يقال له: « دَوِيٌّ ». والذي في « المزهر »[4] كـ « دَوِيّ الريح » و« حنين الرعد »، وهو الذي في « الخصائص »[5] أيضاً، ولم يتحرر لي ضبطُه.

ولهم فروق في الأصوات جَمَعَ أَكْثَرَهَا « أبو منصور الثعالبي »[6] في « فقه اللغة »[7].

قوله: (والمذهب الثالث: الوقف، أي: لا يُدْرَى) إلخ.. هذا مختار « ابن جني » في « الخصائص »[8] كما قاله المصنف، ولم يقله[9] أحدٌ غيره.

---

(١) الموضع هنا أولى بـ « أم » من « أو ». وفي « داعي الفلاح « أم ». وقال « ابن علان »: « وفي نسخة (أو) من تحريف النساخ؛ لتقدم الهمزة التي يطلب بها وبـ (أم) التعيين، نحو: أزيدٌ عندك أم عمروٌ؟ ».

(٢) كتب على حاشية م مانصه: (« الرعد » مبتدأ، خبره قوله « معطوف » إلخ. وقوله: « في الاقتراح » مرتبط بقوله: « الرعد »، ولو قال: « والرعد » بواو الاستئناف لكان أظهر، ليندفع توهم أن « الرعد » فاعل « صَوَّتَ ». اهـ كاتبه).

(٣) كتب على حاشية م مانصه: (قوله: « وأن صوت » إلخ لو قال: فيقتضي، أي: العطف أن صوت كل منهما، أي: لكان أظهر).

(٤) (١ : ١٥).

(٥) (١ : ٤٦).

(٦) هو « عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، أبو منصور النيسابوري، الثعالبي » المتوفى سنة ٤٢٩هـ كان في وقته راعي تَلَعَات العلم، وجامعَ أشتات النثر والنظم، رأسَ المؤلفين في زمانه، سارَ ذكرُه سيرَ المَثَلِ، وضُرِبَتْ إليه آباط الإبل، وطلعت دواوينه في المشارق والمغارب طلوعَ النجم في الغياهب. و« الثعالبي »: نسبة إلى خياطة جلود الثعالب وعملها. مترجم في « معاهد التنصيص » (٣ : ٢٦٦)، و« شذرات الذهب » (٣ : ٢٤٦) و« الأعلام » (٤ : ١٦٣).

(٧) (١٣٣) (الباب العشرون في الأصوات وحكاياتها).

(٨) (١ : ٤٧).

(٩) هكذا في د، م، و(يقله) في ك.

البشرِ، لعدم دليلٍ قاطعٍ في ذلك. / ٩

وهو الذي اختاره «ابنُ جني» أخيراً.

وحاصلُ الأقوالِ في هذه المسألة أربعةٌ، أوردها الإمام في «المحصول»، وتبعه «التاج» في «الحاصل»، و«السِّراج» في «التحصيل».

وملخصُ ما قالوه: هو أنَّ الألفاظَ إمَّا أن تدل على المعاني بذواتها، أو بوضع الله تعالى إيَّاها، أو بوضع الناسِ، أو يكون البعضُ بوضع الله، والباقي بوضع الناس.

والأول مذهبُ «عَبَّاد»[١]، والثاني مذهبُ «الأشعريِّ»، و«ابنِ فُورَك»، والثالث مذهبُ «أبي هاشم»، وأما الرابع فإما أن يكون الابتداءُ من الناس، والتتمةُ من الله، وهو مذهبُ قوم، أو الابتداءُ من الله والتتمةُ من الناس، وهو مذهب الأستاذ «أبي إسحاق[٢] الإسفرائني[٣]».

ثم أخذوا في إيضاح الأدلة[٤] وبيانها.

ويقرُبُ من كلامهم قولُ «إمام الحرمين» في «البرهان»[٥]:

اختلف أربابُ الأصول في مأخذ اللغاتِ:

فذهب ذاهبون إلى أنها توقيف من الله تعالى.

---

(١) هو «عباد بن سليمان الصَّيْمَري» المعتزلي، كانت وفاته في حدود سنة ٢٥٠ هـ. انظر «المحصول» (١/ ١: ٢٤٤).

(٢) هو «إبراهيمُ بنُ محمدِ بنِ إبراهيمَ بنِ مِهران، أبو إسحاقٍ، الإِسْفَرَاييني» الشافعيّ المتكلم، الأصولي، المتوفى سنة ٤١٨هـ، و«الإسفراييني»: نسبة إلى: إسفرايين أو إسفرائين، بلدة بخراسان. مترجم في «البداية والنهاية» (١٢: ٢٤) و(طبقات الشافعية) (٤: ٢٥٦) و«شذرات الذهب» (٣: ٢٠٩) و«وفيات الأعيان» (١: ٢٨).

(٣) في م (الإسفرايني) وفي ك (الإسفرائيني).

(٤) (الأول) في د، م.

(٥) (ص: ٥٤) و«المزهر» (١: ٢١).

وصار صائرون إلى أنها تثبت اصطلاحاً وَتَواطُؤاً[١].

وذهب الأستاذ «أبو إسحاق» في طائفة من الأصحاب إلى أن القَدْرَ الذي يفهم منه قصد التواطُؤ[٢] لابدَّ أن يعرض[٣] فيه التوقيف.

قال: والمختار عندنا أن العقل يُجَوِّزُ ذلك كلَّه، وأخذ في الاستدلال لهذا المختار.

وعلى كلامه مبسوطاً اقتصر تلميذُه الإمام «الغزالي» في «المنخول»[٤]. وبه تعلم أَنَّ عَدَّ المصنف الوقفَ رأياً مستقلاً ليس بسديد، لاسيما ولم يقل به أحدٌ من الأئمة المعتبرين في هذا الشأن، وإنما هو اختيارٌ خَتَم به «ابنُ جني» كلامَهُ في «الخصائص»، كما أشرنا إليه. والله أعلم.

نعم، وقع في كلام «ابن الحاجب» استظهارُ التوقف[٥] عن القطع بواحد من هذه الاحتمالات، / وترجيحُ مذهب «الأشعريّ» بغلبة الظن، فاعترضوه بأن هذا الذي قال «ابن الحاجب» لم يقل به أحدٌ، وَتَولَّى[٦] الجوابَ عنه «التاجُ السبكي» في «رفع الحاجب»، وأوضحه في «شرح المنهاج» بما لا مزيد عليه. ولسنا بصدد استيفائه والبحث فيه.

١٣ ب

---

(١) (تواطئا) في د.

(٢) في د، ك، م (التواطئ). والصواب ما أَثْبَتُّه.

(٣) (يفرض) في ك، م . وأثبت الذي هو في د.

(٤) (ص: ٧٠).

(٥) كتب على حاشية م ما نصه: (قوله: (استظهار التوقف) أي: القول بالتوقف، عبارته في «المختصر» الظاهر من هذه الأقوال قول «أبي الحسن الأشعري». اهـ).

(٦) كتب على حاشية م ما نصه: (قوله: «وتولى الجواب عنه التاج السبكي في رفع الحاجب» إلخ نقل المصنف في «المزهر» طرفاً من كلام «التاج» فارجع إليه إن شئت. اهـ).

(تنبيهان)

الأول : زَعَمَ بعضُهم أنه لا فائدةَ لهذا الخلاف ،

قوله : (تنبيهان) هو تثنيةُ « تنبيهٍ »، وهو مصدر « نَبَّهْتُهُ » إذا أيقظتَه من نومه، أو ذَكَّرْتَهُ من غفلته، اصطلح المصنفون على استعماله بمعنى الإعلام بتفصيل ما عُلِم إجمالاً .

وفي « شرح القواعد »[١] أنه عنوان البحث الآتي، بحيث يعلم من البحث السابق إجمالاً[٢] .

قوله : (زعم بعضُهم) إلخ، قال « التاجُ السبكي » في « رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب » : الصحيح عندي أنه لا فائدة لهذه[٣] [المسألة وهو ما صححه « ابنُ الأنباريّ » وغيره][٤] و [لذلك][٥] قيل : ذِكْرُها في الأصول من الفضول .

وفي « شرح[٦] تحرير ابن الهمام » لـ « ابن أمير الحاج[٧] » لا فائدةَ لهذا الاختلاف .

---

(١) مراده به « شرح الإعراب عن قواعد الإعراب » لـ « أبي عبد الله محمد بن سليمانَ محيي الدين الكافيجيّ » المتوفى سنة ٨٧٩هـ، الإمام المحقق، علامة الوقت، أستاذ الدنيا في المعقولات . و« قواعدُ الإعراب » هو « الإعراب عن قواعد الإعراب » لـ « ابن هشام » المتوفى سنة ٧٦١هـ.

(٢) والعبارة في الشرح المذكور في (الباب الثاني – في الجار والمجرور – المسألة الرابعة) (١٥٧) بتحقيقي .

(٣) (لذلك) في د .

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من د، و(وهو ماصححه ابن الأنباري وغيره) ساقط من م .

(٥) ساقط من د، ك، وأثبته من م .

(٦) (شرح) ساقط من د .

(٧) هو « محمدُ بنُ محمدِ بنِ محمدِ بنِ حسن، أبو عبد الله، شمسُ الدين، الحلبي » المعروف بـ « ابن أمير حاج »، وبـ « ابن الموقت » المتوفى سنة ٨٧٩هـ، من علماء الحنفية، له (التقرير والتحبير في شرح التحرير لابن الهمام) في الأصول . مترجم في « الضوء اللامع » (٩ : ٢١٠) و« إعلام النبلاء » (٥ : ٢٨٥) و« الأعلام » (٧ : ٤٩) .

وليس كذلك، بل ذُكِرَ له فائدتان:

الأولى: فقهيةٌ، ولذا ذُكِرَتْ هذه المسألةُ في أصوله.

قوله: (وليس كذلك) أي: بل له فائدةٌ بل فوائدُ، كما أشار إليه «المازَري»[1] و«الإِسْنَوِيّ» وغيرهما.

قوله: (له[2] فائدتان) يجوز كون اللام تعليلية متعلقة بـ(ذُكِرَ) أي: ذكر لأجله فائدتان، وكونها متعلقة بمحذوف حال من «فائدتان» على قاعدة الظرف[3] الواقع صفة لنكرة إذا تقدم عليها[4]. والله أعلم.

قوله: (فقهية) صفة لمحذوف، أي: فائدة فقهية، منسوبة إلى الفقه، وتعرف بمهر السر والعلانية، وهي: إذا تزوج امرأة بألف واصْطَلَحَا على تسمية الأَلْف بألفينِ هل الواجب ألف، لأنه مقتضى الاصطلاح اللغوي، أو ألفان نظراً لهذا الوضع الحادث؟.

اخْتَلَفَ في ذلك الفقهاء، وصحّحوا كلاً من[5] الاعتبارين، وقد ذكر «الإِسْنَوِيّ[6]» في «التمهيد» مسائل فَرَّعها على هذا الأصل.

---

(١) (المأزرى) في م. وهو منسوب إلى «مازَر» مدينة في «جزيرة صَقَلِّيَّة» على ساحل البحر، وهو «محمد بن علي بن عمر التميمي، أبو عبد الله» المتوفى سنة ٥٣٦هـ، من أعلام المالكية، لم يكن في عصره للمالكية في أقطار الأرض في وقته أفقَهُ منه، ولا أقومُ لمذهبهم، وسمع الحديث وطالعَ معانيه. له «المعلم بفوائد مسلم». مترجم في «الديباج المذهب» (٢: ٢٥٠) و«لحظ الألحاظ» (٧٣).

(٢) (له) ساقط من د.

(٣) (الطرف) في د.

(٤) (عليه) في د، م.

(٥) (كلام) في د.

(٦) هو «عبد الرحيم بن الحسين بن علي الإسنوي، والإِسْنَائي (نسبة إلى مدينة إِسْنَا)، أبو محمد، جمال الدين» المتوفى سنة ٧٧٢هـ، الأصولي البارع، شيخ الشافعية في زمانه، له: «التمهيد في تخريج الفروع على الأصول» مطبوع بالمطبعة الماجدية بمصر، سنة ١٣٥٣هـ. مترجم في «الدرر الكامنة» (٢: ٣٥٤) و(البدر الطالع) (١: ٣٥٢) و«شذرات الذهب» (٦: ٢٢٣) و«بغية الوعاة» (٢: ٩٢) و«الأعلام» (٣: ٣٤٤).

والأخرى: نحوية، ولهذا ذكرتُها في أصوله تبعاً لـ«ابن جنّي» في «الخصائص»، وهي جوازُ قلبِ اللغة، فإن قلنا: إنَّها اصطلاحية جاز، وإنْ لا فلا.

قوله: (وإن لا فلا) أي: وإن لم نقل بأنها اصطلاحية، بل توقيفية فلا يجوز القلب، فيمتنع تسمية الثوب فرساً، والفرس ثوباً، ونحو ذلك[1].

ثم ظاهرُ كلام المصنِّف أن القائلين بالتوقيف كلَّهم يمنعون القلبَ، وليس كذلك؛ فإنه إنما نُقِلَ عن بعضهم فقط.

قال «التاجُ السبكي» في «شرح ابن الحاجب»: يُحْكَى عن بعض القائلين بالتوقيف مَنْعُ القلب مطلقاً.

قال «المازَري»[2]: أمّا المتوقفون فاختلفوا، فذهب بعضُهم إلى تجويز القلبِ كمذهب قائل الاصطلاح.

وأشار «أبو القاسم الصابوني»[3] إلى المَنْع، وجَوَّزَ كونَ التوقيف وارِداً[4] على أنه وجبَ أن لا يقعَ النطقُ إلا بهذه الألفاظ.

قلت: وهذا كلُّه[5] فيما لا يؤَدِّي قلبُه إلى فسادِ النظام، وتغييرُه إلى اختلاطِ

---

(١) المقصود (بنحو ذلك) ما يشمل نقل الدلالة والتحول من اللغوي إلى الاصطلاحي كـ «الصلاة» و«الصوم» و«الحج» إلخ. «د. تمام».

(٢) (المأزري) في م.

(٣) كُتب على حاشية م: (قوله: «أبو القاسم الصابوني» في «المزهر»: «أبو القاسم، عبد الجليل الصابوني»).

(٤) (وارادا) في د.

(٥) كُتب على حاشية م: (قوله: «قلت: وهذا كله» إلخ ليس من عنديات الشارح، بل هو من كلام «ابن السبكي»، كما يعلم بالوقوف على عبارة المصنِّف في «المزهر»). انظر «المزهر» (١: ٢٦ – ٢٧).

وإطبــاقُ أكـثـرِ النحــاة على أنَّ المصـحَّفـاتِ ليستْ بكلامٍ، ينبـغي أن يكونَ

الأحكام، فإنْ أدَّى إلى ذلك فلا يُختلفُ في تحريمِ قلبه، لا لأَجْل نفسه، بل لأجلِ ما يُؤَدِّي إليه من الفساد، كما قاله «المازَري»[1] وغيرُه. والله أعلم.

قوله: (وإطباق أكثر النحاة) إلخ. الإطباق: هو الإجماع، من المطابقة، وهي الموافقة، مستعارٌ من الإطباق بمعنى جَعْلِ الشيءِ فوق شيء بقدره / . ومنه: طابَقَتِ النعلُ [النَّعْلَ][2]، ثم شاع وصار حقيقة عرفية. قاله شيخ شيوخنا قاضي القضاة «أحمد الخفاجي شهابُ الدين» في «شرح الشفاء»[3]. ١٤ أ

وقال في «العناية»: أصل معنى: «أطبق» وَضَعَ الطبق، ثم استعمل أَطْبَقَ الناس على كذا،إذا اجتمعوا[4] واتفقوا عليه، بملاحظة ما فيه من الإحاطة والشمول، كما يستعمل للدوام في إطباق الحُمَّى والجنون.

و «النحاة» جمع: ناحٍ، كـ «قاضٍ» و «قضاة»، وهو العالم بالنحو، كالنحويِّ، كما في «القاموس»[5] وغيره.

قوله (ينبغي أن يكون) إلخ «ينبغي» مطاوع: بغاه، يبغيه، إذا طلبه.

ويكون «لا[6] ينبغي» بمعنى: لا يصح، ولا يجوز، وبمعنى: لا يحسن، وهو

---

(١) (المأزري) في م.
(٢) ساقط من د، ك، وأثبتها من م.
(٣) (الشفا) في د. و لـ «الخفاجي» كتاب باسم «نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض».
(٤) (أجمعوا) في م.
(٥) (نحو ٤ : ٣٨٦) وعبارته: (رجلٌ ناحٍ من نحاةٍ نَحْوِيٌّ).
(٦) (لا) ساقط من د.

من هذا الأصل.

الثاني: قال «ابن جني»[1]: الصوابُ - وهو رأي «أبي الحسنِ الأخفش»،

بهذا المعنى غير متصرف[2]، ولم يُسمع من العربِ إلا مضارعه في قوله تعالى: ﴿لا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَها أَنْ تُدْرِكَ القَمَرَ﴾[3].

وهذا من نفيس الفوائد. نَبَّهَ عليه شيخُ شيوخنا «الخفاجيُّ» في «العناية»[4].

قوله: (من[5] هذا الأصل) أي: فإن قيل بالتوقيف فلا عبرة بالمصحف، وإن قيل بالاصطلاح وصدر عن تواطُؤٍ[6] وتوافقٍ اعتُد به، كما هو ظاهر.

قوله: (الصواب - وهو رأي أبي الحسن) إلخ (الصوابُ) مبتدأ خبره قوله: (أن اللغة توضع)[7]، إلخ.

وقوله: (وهو رأي أبي الحسن) جملة اعتراضية، و «أبو الحسن» كنيته، واسمه «عليّ بن سليمان»[8] و «الأخفش» لقبه، وكناه احترازاً عن

---

(١) في «الخصائص» (٢: ٢٨ - ٢٩).

(٢) (منصرف) في د. وكتب على حاشية م (لعله إذ لم يسمع) اهـ.

(٣) (يس: ٤٠).

(٤) قال في «العناية» (٦: ١٨٥): (ينبغي: مضارع «انبغى» مطاوع «بغى» بمعنى طلب. وعدَّ «ابنُ مالك» - رحمه الله - «ينبغي» في الأفعال التي لا تتصرف. ورُدَّ بأنه سُمع فيه الماضي، قالوا: «انبغى».
ودُفع بأنه مراده أنه لا يتصرَّف تصرُّفاً تامّاً كغيره.) وانظر (٧: ٣١١).

(٥) (في) د، م.

(٦) (تواطئ) في د، ك، وأثبت الذي هو في: م.

(٧) هكذا في د، ك، م، والصواب: (لم توضع) كما سيأتي.

(٨) هو «أبو الحسن الأَخْفَش الأصغر» المتوفى سنة ٣١٥هـ. مترجم في «إرشاد الأريب» (١٣: ٢٤٦)، و «شذرات الذهب» (٢: ٢٧٠)، و «إشارة التعيين» (٢١٩) و «بغية الوعاة» (٢: ١٦٧).

سواء قلنا بالتوقيف، أم بالاصطلاح -

«الوسط»[١]، لأن الأخافشة أَحَدَ عَشَرَ نحوياً، المشهور منهم ثلاثة: «أبو الخطاب[٢] عبد الحميد بن عبد المجيد[٣]» أحد شيوخ «سيبويه»، وهو الأكبر، و «أبو الحسن، سعيد بن مَسْعَدة[٤]» تلميذ «سيبويه» وهو الأوسط، و «أبو الحسن» المذكور وهو الأصغر. واصطلاح أهل العربية إذا أطلقوا «الأخفش» إنما يريدون به «الأوسط»،فإذا أرادوا غيرَه قيَّدوه، ولذلك قيد المصنف هنا «الأخفش الأصغر» بكنيته[٥].

ويُوجد في بعض النسخ تقييده بالأصغر أيضاً.

وقوله: (سواء) خبر مقدم.

وقوله: (قلنا بالتوقيف أم بالاصطلاح) [مبتدأ مؤخر][٦] أي: قلنا[٧] بالأمرين مستو والجملة معترضة كالتي قبلها، أو حال قَيْدٌ[٨] فيما قبلها، أو مستأنفة على بُعْدِه[٩].

---

(١) الصواب أن المراد بـ «أبي الحسن الأخفش» هنا هو الأوسط، وهو «سعيد بن مسعدة» تلميذ «سيبويه».

(٢) (الخطابي) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٣) المتوفى سنة ١٧٧هـ. أحد الأئمة الكبار في النحو واللغة. مترجم في «إشارة التعيين» (١٧٨)، و «بغية الوعاة» (٢ : ٧٤).

(٤) المتوفى سنة ٢١٥هـ. وهو أبرعُ أصحاب «سيبويه»، وهو الطريق إلى كتاب «سيبويه» مترجم في «إشارة التعيين» (١٣١) و «بغية الوعاة» (١ : ٥٩٠) و «شذرات الذهب» (٢ : ٣٦) و «إرشاد الأريب» (١١ : ٢٢٤).

(٥) أقول: القيد بـ «الأصغر» لم يقع في نسخ «الاقتراح» وإنما اقتبسه «ابن الطيب» من« داعي الفلاح».

(٦) ما بين الحاصرتين ساقط من د، ك، وأثبت الذي هو في م؛ لاستقامة الكلام به.

(٧) في م (قولُنا).

(٨) في د (فيه).

(٩) (بعدٍ) في م، وكتب على حاشيتها: (على بُعدِه).

أن اللغةَ لم تُوضع كلُّها في وقتٍ واحدٍ.

بل وقعتْ متلاحقةً متتابِعَةً.

قال «الأخفشُ»: اختلافُ لغاتِ العربِ إِنَّما جاءَ مِنْ قِبَلِ أنَّ أولَ ما وُضِعَ منها وُضِعَ على خِلافٍ،

قوله: (لم توضع كلها) إلخ قد[1] حققه «ابنُ فارس» في «فقه اللغة»[2] وشيَّد أركانه بأبسط مما لـ «ابن جني».

قوله: (قال الأخفش) هو الأوسط تلميذُ «سيبويه»؛ لأنه المراد إذا أطلق، كما أَلْمَعْنَا إليه قبل.

قوله: (وُضِعَ على خِلاَفٍ) أي: مختلفاً؛ لأنهم جاءوا فيه بوجوه الاختلاف، كالرفع والنصب في خبر «ما» النافية، فأخذ بالأول التميميون، وبالثاني الحجازيون.

---

(١) (قد) ساقط من د.

(٢) هو الكتاب المسمى بـ «الصاحبي» في فقه اللغة العربية وسَنَنِ العربِ في كلامها.

وفيه (ص: ٨): (.. ولعلَّ ظانّاً يظنُّ أن اللغة التي دلَّلْنا على أنها توقيف إنما جاءت جملة واحدة، وفي زمان واحدٍ.

وليس الأمر كذلك، بل وَقَّفَ اللهُ جلّ وعزَّ آدمَ - عليه السلام - على ما شاء أن يعلِّمَهُ إياه مما احتاج إلى علمه في زمانه، وانتشر من ذلك ما شاء اللهُ.

ثم علَّم بعد آدم - عليه السلام - مِنْ عَرَب الأنبياء - صلوات الله عليهم - نبياً نبياً، ما شاء أن يعلِّمه، حتى انتهى الأمرُ إلى نبينا محمد ﷺ، فآتاهُ الله - جلَّ وعزَّ - من ذلك مالم يؤته أحداً قبله، تماماً على ما أَحْسَنَهُ من اللغة المتقدمة. ثم قَرَّ الأمرُ قَرَارَهُ، فلا نعلم لغة مِنْ بَعْدِهِ حَدَثَتْ.).

وإن كان مسوقاً على صحَّةٍ وقياسٍ، ثم أحدثوا من بعدُ أشياءَ كثيرةً

قوله: (على صحَّةٍ) أي: في الوضع.

قوله: (وقياسٍ) أي: مُدْرَكٍ صحيح يتقوى[1] به، فقال الحجازيُّ: لما أشبهت «ما» «ليس» في نفي الحال، والجمود، حُمِلَتْ عليها، وعملتْ عَمَلها.

وقال التميمي: لَمَّا لم تختصَّ بالأسماء اختصاصَ «ليس» بها أُهْمِلَتْ.

قوله: (ثم أحدثوا / من بعدُ) إلخ أي: اصطلحوا على أشياء كثيرة جارية على قواعد كلامهم، مثل كون «إذا» في الشرط المحقق، و «إنْ» في المظنون[2]، و «لو» في الماضي والتأكيد للإنكار[3] ونحوه. وتركه لعدم الإنكار، وغير ذلك مما بَنَوْا عليه كلامَهم في محاوراتهم، وأَسَّسُوا عليه لغاتِهم في مخاطباتهم. ١٤ ب

(١) في د، م (تتقوى).

(٢) وفي «ألغاز ابن هشام» ٦٣: («إن» الشرطية للشك، مع أنها جازمة، و «إذا» للجزم والقطع مع أنها لا تجزم، وقد ألغز في ذلك الإمام «الزمخشري» فقال سائلاً شيخ النحاة:

سَلِّمْ على شيخ النُّحَاةِ، وقلْ له ... عندي سؤالٌ من يُجبْهُ يعظَّمِ
أنا إنْ شككتُ وَجَدْتُموني جَازماً ... وإذا جَزَمْتُ فإنني لم أجْزِمِ

فأجابه الشيخ:

قلْ في الجواب بأنَّ «إنْ» في شرطها ... جَزَمَتْ ومعناه التردُّدُ فاعْلَمِ
و«إذا» لجزم الحكم إنْ شرطيةً ... وقعتْ ولكن لفظُها لم يَجزِمِ)

(٣) كتب على حاشية م: (كالاهتمام بالحكم اهـ).

للحاجة إليها، غير أنها على قياسِ ما كان وُضِعَ في الأصل مختلفاً.

قال: ويجوز أن يكون الموضوعُ الأولُ ضرباً واحداً، ثم رأى مَنْ جاء مِنْ بعدِ أن خالف قياسَ الأول إلى قياسٍ ثانٍ جارٍ في الصحة مَجْرَى الأول.

قوله: (للحاجةِ إليها) أي: إلى الأشياء التي أحدثوها واصطلحوا عليها، من غير تغيير للموضوع عن أصلِه، وإنما يضمُّون إليه لطائفَ ومعاني.

قوله: (غير أنها) أي: المحدثة.

قوله: (على قياس ما كان وُضِعَ).

«ما» موصولة، أي: الكلام الذي كان أو اللغة التي كانت، وذكَّر باعتبار «ما»، وادعاءُ زيادة «كان» غيرُ ظاهر، و«وُضِعَ» بالبناء للمفعول، و(في الأصل) متعلق بـ«وضع»[1]، والمراد به المقيسُ عليه ما أحدثوه حالةَ كون الموضوع مختلفاً كاختلاف صيغ الفاعلين والمفعولين ونحوها.

قوله: (قال) أي: «الأخفش».

قوله: (ثم رأى) هو مِنَ «الرأي» وفاعله (مَنْ جاء) أي: الذي أتى.

و(من بعد) متعلق به، و(أن خالف) مفعوله، أي: مخالفة إلى قياسٍ ثانٍ جارٍ في الصحة وجواز الاستعمال مجرى الأول لقوةِ مدركه، وقيام أدلته، كما قام مُدْرك الأول. وقد صرَّح في «الخصائص»[2] وغيره بأنَّ اللغاتِ كلَّها حجةٌ لا يَرُدُّ بعضُها

---

(١) (١: ١٠).
(٢) (بوضع) ساقط من د.

قال[1]: وأما أيُّ الأجناس الثلاثة: الاسم، والفعل، والحرف، وُضِعَ قَبْلُ؟ فلا يُدْرَى ذلك، ويحتمل في كلٍّ من الثلاثة أنه وُضِعَ قبلُ، وبه صرَّح «أبو عليّ».

قال: وكان «الأخفشُ» يذهب إلى أنَّ ما غُيِّر لكثرة استعماله إنَّما تَصَوَّرَتْهُ العربُ قبلَ وضعه، وَعلمَتْ أنه لا بُدَّ من كثرةِ استعمالهم إيَّاه، فابتدَؤُوا بتغييره، علماً بأن لا بدَّ من كثرةِ[2] الداعية إلى تغييره.

قال: ويجوز أن يكون

بعضاً، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وبَسَطَهُ «ابنُ فارس»[3] أيضاً، ووَسَّعَ الكلامَ فيه «أبو حيان» في «شرح التسهيل»[4]، وهو مما عُلِمَ بين أهلِ العربية ضرورة. والله أعلم.

قوله: (تصورتْه العرب) أي: أوقعتْ صورتَه في أفكارها بوصف كثرةِ الاستعمال له قبلَ وَضْعِ ذلك الشيء المغيّر المذكور.

قوله: (ويجوز) أي: جوازاً عقلياً أن تكون الموضوعات.

---

(١) انظر «الخصائص» (٢ : ٣٠) و«المزهر» (١ : ٥٥).

(٢) هكذا في مخطوطات «الاقتراح»، وفي «الخصائص» (١ : ٣١): «من كثرته».

(٣) «الصاحبي» (٤٩) (باب القول في الاحتجاج باللغة العربية).

(٤) وفي «المزهر» (١ : ٢٥٨): (قال «أبو حيان» في «شرح التسهيل»: كلُّ ما كان لغةً لقبيلة قِيسَ عليه...).

كانت قديماً معربة[1]، فلما كثرتْ غُيِّرَتْ فيما بعدُ.

قال: والقولُ عندي هو الأولُ؛

قوله: (معربةً) أي: على الأصل القديم.

وفي[2] نُسخةٍ: (بلا تغير به) وهي تحريف بلا مرية؛ لأن لفظ «معربة» هو الذي في «المزهر»، وفي «الخصائص» أيضاً.

قوله: (فلما كثرت غُيِّرَتْ) عن الإعراب إلى البناء، للزوم حالة واحدة تخفيفاً.

وفيه[3]: أن كثرة الاستعمال تقتضي البناءَ، فتكون من أسبابه، ولا قائل به. كما بسطته في «المُسْفِر» فليتأمل.

قوله: (والقول عندي) أي: القول الراجح المعوَّل[4] عليه عنده، هو الاحتمال الأولُ،وهو أنهم لما رأوا الداعية للتغيير، لكثرة التعاور والتوارد في الكلام تصرّفوا ابتداء بالتخفيف[5] والتغيير، كما مر.

---

(١) عَلَّق الشيخ «محمد علي النجار» في «الخصائص» (٢ : ٣١) على هذه العبارة بقوله: (أي: لأن الإعراب هو الأصل في الأسماء، فبناؤها عارضٌ في الرتبة والتقدير. وقد جَعَلَ علَّةَ بنائها كثرةَ استعمالها، وذلك أنها صارتْ لكثرة استعمالها قوالبَ للكلام، فاقتضى ذلك أن تبقى على صورةٍ واحدةٍ، فكانت مبنيةً. ولم يرتض هذا الكلامَ «ابنُ الطيب» في «شرح الاقتراح» فاعترض بأن هذا يقضي بأن يكون كثرةُ الاستعمال من أسباب البناءِ، ولا قائل به. و «ابنُ جني» لا يلتزم اصطلاح النحاة ويتكلم على أصل الوضع).

(٢) (في) ساقط من: د،م، وكتب على حاشية م: (لعله: وفي نسخة).

(٣) كتب على حاشية م: (لعل هنا سقطاً تقديره: وفيه أن هذا يوجب إلخ) والله أعلم، وسيأتي للشارح في المقولة الرابعة بعد هذه المقولة ما يؤيد هذا. فلله الحمد. اهـ كاتبه).

(٤) في د، ك (المعمول) وأثبت الذي هو في م.

(٥) في د (بالتحقيق).

لأنه أدلُّ على حكمتها / ، وأشهدُ لها بعلمها بمصاير أَمْرِها ، ١٠
فتركوا بعض الكلامِ مبنياً غيرَ معربٍ ، نحو : أمسِ ، وأينَ ، وكيفَ ، وكَمْ ، وإذْ ، وحيثُ ، وقبلُ ،

قوله : (لأنه أدل) أي : أكثر دلالة وأقواها على أنهم حكماء يضعون الألفاظ مواضعها ، ويوقعونَها مواقعَها ، والحكيمُ مَنْ يعطي كلَّ شيءٍ ما يستحِقه .

قوله : (وأشهد) أي : أقوم شهادةً ، وأظهرها للعرب ، و (بعلمها) متعلق بـ (أشهد)[1] .

وقوله : (بمصاير أمرها) متعلق بـ (علمها) ، و « المصاير » بالتحتية ، لا بالهمزة / ، لأن الياء فيه أصلية ، لأنه جمع « مصير » كما تقول : « معايش »[2] بالياء ، جمع « مَعِيشة » . ١٥ أ

(١) في د ، م (بأشهر) .
(٢) حرفٌ من سورتَي (الأعراف : ١٠ ، والحجر : ٢٠) وتمامها : ﴿ وجَعَلْنَا لكم فيها مَعَايِشَ ﴾ . قال « مكي » في « مشكل إعراب القرآن » (١ : ٣٠٦) : (جمع « معيشة » ، ووزنه : « مفاعِل » ، ووزن « معيشة » : « مَفْعِلَة » ، وأصلها : « مَعْيِشة » ، ثم ألقيت حركة الياء على العين ، والميم زائدة ، لأنَّها من العيش ، فلا يحسن همزها ، لأنَّ الياء أصلية ، كان أصلها في الواحد الحركةَ ، ولو كانت زائدة كان أصلها في الواحد السكونَ ؛ لهمزتها في الجمع ، نحو : سفائن ، واحدها : سفينة على « فعيلة » ، فالياء زائدة ، أصلها في الواحد السكون ، وكذلك تهمز في الجمع ، إذا كان في موضع الياء ألف أو واو زائدتان ، نحو : عجائز ورسائل ؛ لأن الواحدة : عجوز ورسالة .
وقد روى « خارجةُ » عن « نافع » همز « معائش » ، ومجازه : أنه شبَّه الياء الأصلية بالزائدة ، فأجراها مُجراها ، وفيه بُعْدٌ ، وكثير من النحويين لا يجيزه) . وقال « الفراء » في « معاني القرآن » (١ : ٣٧٣) : (« معايش » لا تهمز ؛ لأنها – يعني الواحدة – « مَفْعِلَة » الياء من الفعل ، فلذلك لم تهمز ، إنَّما يُهْمَزُ مِنْ هذا ما كانت الياء فيه زائدة ، مثل : مدينة ومدائن ، وقبيلة وقبائل . لما كانت الياء لا يعرف لها أصل ثم قارفتها ألف مجهولة أيضاً همزة .
ومثل : « معايش » من الواو مما لا يهمز لو جمعتَ « معونة » قلت : « معاون » ، أو « منارة » قلت : « مناور » ، وذلك أن الواو ترجع إلى أصلها ، لسكون الألف قبلها . وربما همزت العرب هذا وشبهَه ، يتوهمون أنها « فعيلة » ؛ لشبهها بوزنها في اللفظ . وعدَّةِ الحروف ، كما جمعوا « مسِيل الماء » : « أمسلة » ، شُبِّهَ بـ « فعيل » وهو « مفْعَل » . =

علماً بأنهم سيستكثرونَ منها فيما بعدُ، فيجب لذلك تغييرها.

ومَنْ جَعَلَهُ بالهمزة فقد حَرَّفه؛ لأنها إنما تبدل من[1] حرف[2] المدِّ الزائد لا الأصلي. كما قرر[3] في محلّه، أي: يشهد بها شهادةً واضحة قائمة بأنها عالمةٌ بما يصير إليه أمرُها في تصاريف[4] كلامها.

قوله: (علماً) علّة لـ(تركوا) إلخ أي: تركوا بعض الكلمات مبنية؛ لعلمهم بأنهم يستكثرون منها في كلامهم، فيجب لذلك الاستكثارِ تغييرُها من الإعراب الذي هو الأصل إلى البناء الذي هو لزوم حالةٍ واحدة، لخفته بالنسبة للاستكثار، فيما ادعى هذا القائلُ. وقد مَرَّ ما فيه، من أنه يوجب أن يكون الاستكثار من علل البناء، وأنهم لم يذكروه في أسبابه، كما لا يخفى.

وادعاءُ أن (عِلْماً) علةٌ لـ«تغييرٍ»[5] مما لا معنى له، إذ لا دلالة في الكلام عليه.

= وقد همزت العربُ «المصائب»، وواحدتها: «مصيبة» شبهت بـ«فعيلة»، لكثرتها في الكلام).

قال «الصفاقسي» في «غيث النفع» (٢٢١): (وشذَّ «خارجة» فرواه عن «نافع» بالهمز، وهو ضعيف جداً، بل جعله بعضهم لحناً).

وانظر «البيان» (١: ٣٥٥) و«التبيان» (١: ٥٥٨) و«البحر المحيط» (٤: ٢٧١) و«النشر» (١: ١٦) و«إتحاف فضلاء البشر» (٢٢٢) و«دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (القسم الثاني ٤: ٧٨٨).

(١) كتب على حاشية م (قال في «الخلاصة»):

والمَدُّ زِيدَ ثالثاً في الواحِدِ ... همزاً يُرَى في مِثْلِ كالقَلائِدِ

وانظر «شرح الأشموني» (٤: ٢٨٩) و«شرح ابن عقيل» (٢: ٥٥٠).

(٢) في د (حروف).

(٣) في د (قرره).

(٤) في م (تصاريفه).

(٥) في د، م (للتغيير).

. . . .

ومثله ادعاء أنَّ «يستكثرون» على حذف «لا» النافية، والمعنى: لعلهم بأنهم لا يستكثرون، فإن هذا مع كونه مبنياً على التخمين والحدْس ينافيه أن الذي في «الخصائص» وغيره «سيستكثرون»[1] بسين التنفيس أول المضارع. ومثلُه لا يجوز اقتران النافي به، على ما قُرِّر في العربية.

وتصديرُه بالسين هو الذي في «المزهر»[2] أيضاً، وفي نسخٍ من «الاقتراح»، فلا معنىً لاعتباره، ولا لتخريج الكلام عليه. والله أعلم.

ثم هذا التنبيهُ أورده المصنِّفُ في «المزهر» مسألةً مستقلةً، وجَعَلَهُ في «الخصائص» باباً على حِدَةٍ، فذكرُ المصنف له هنا بعنوان «التنبيه» لا معنى له، ولا سيّما وهم يعتبرون في التنبيه أن يكون ما اشتمل عليه معلوماً ومعروفاً مما تقدمه في القواعد بأدْنَى تأمُّلٍ، وهذا لا دلالة لما قبله عليه، ولا إشعار له به، فالأَوْلَى أنْ لو جاء به مسألة، كما في «المزهر». والله أعلم.

---

(١) في م (يستكثرون).
(٢) (١: ٥٧).

(المسألة الرابعة)

في

مناسبة الألفاظ للمعاني

قال في «الخصائص»[(١)] : هـذا موضعٌ شريفٌ نَبَّهَ عليـه «الخليلُ» و «سيبويهِ»، وتلقته الجماعةُ بالقبول.

قوله: (في مناسبة الألفاظ للمعاني) إلخ، المناسبة بين الألفاظ ومدلولاتها مما أطبقوا عليه أو كادوا، إلا أن «عَبَّاداً[(٢)] الصَّيْمَرِيّ» وأتباعَه يدَّعون أنها طبيعيةٌ حاملةٌ للواضع على أن يضع[(٣)]، وإلا لكانَ تخصيصُ الاسمِ المعيَّنِ بالمُسَمَّى المُعَيَّنِ ترجيحاً من غير مُرَجِّحٍ[(٤)]، وأبدى أدلةً تَوَلَّى رَدَّها وإبطالَها أئمةُ الأصول[(٥)] وغيرُهم. وأما غيره من أئمة اللغة والاشتقاق الحاذقين بأسرار العربية فيلتزمون[(٦)] ذلك ولا يَدَّعُونَ أنها دالةٌ بالطبع، وعلى طريقة الوجوبِ، كما يقول «عَبَّادٌ».

والفرق بين مذهَبِهم ومذهَبِه كالفرق بين رأي أهل السنة والمعتزلةِ في مراعاةِ الأَصْلَحِ[(٧)] في أفعال الله تعالى[(٨)].

---

(١) (٢: ١٥٢ – ١٥٤).

(٢) في د، ك (عباد)، وأثبتُّ الذي هو في م.

(٣) في د (تضع).

(٤) وهو محالٌ، وإن حصلت بينهما مناسبةٌ فذلك هو المطلوب.

(٥) قال «فخر الدين الرازي» في «المحصول» (١/١: ٢٤٦): (والذي يدلُّ على فساد قول «عَبَّادِ بنِ سليمانَ»: أنَّ دلالةَ الألفاظ لو كانت ذاتيَّةً لما اختلفتْ باختلاف النواحي والأمم، ولاهتَدى كلُّ إنسانٍ إلى كُلِّ لغةٍ، وبُطْلانُ اللازمِ يدلُّ على بطلان الملزوم..).

(٦) ي د، ك (يلتزمون) وأثبتُّ الذي هو في م.

(٧) في د (الأصل).

(٨) انظر «الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل» (٣: ٢٠١).

. . . .

قال بعض المحققين: اشتهر أن المناسبةَ ليست بشرطٍ عند الجمهور؛ لأن دلالةَ اللفظِ ليست لذاته، بل للوضعِ له، وهو ساقط؛ لأن الواضعَ إن كان هو اللهَ تعالى فهي واجبة لحكمته، وإن كان غيرَه من العقلاءِ، فهي ظاهرة / أيضاً. ١٥ ب

وأطالَ في تقرير ذلك بما لا مزيدَ عليه، إلاَّ أن تعبيرَه بقوله: (فهي واجبة) ليس على ما ينبغي، كما أوضحته في «شرح نظم الفصيح» وغيره، ولهذا المحذور أخرج «السكاكي»[١] كلامَ «عَبَّادٍ» عن ظاهره، وحَمَلَهُ على ما لحذَّاقِ أهلِ الاشتقاق من أن الواضع يضع الحرفَ القويَّ للقوي، والضعيفَ للضعيفِ، كما هو صريح الأمثلة الآتية في كلام المصنف. ثم[٢] مراعاة ذلك في جميع الكلمات من العناءِ العظيم الذي ثمرته إضاعةُ الوقتِ وإتعابُ الفكرِ، بغير طائلٍ، ولهذا قال الإمام «الجويني»: إن[٣] الاشتغالَ بمناسبة كل لفظ لمعناه اشتغالٌ بما لايمكن، وتضييعٌ للزمان، فإن اتفق أنْ وَقَعَ شيءٌ في الذهن من غير تفكرٍ ولا تعب قُبِلَ منه، كما في الشدَّة والرخاوة في «قَضِمَ» و «خَضِمَ»[٤]، وإلا فلا. والله أعلم.

---

(١) هو «يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي، أبو يعقوب، السكاكيُّ، الخوارزميُّ سراج الدين» المتوفى سنة ٦٢٦هـ. إمام متبحر في علوم العربية. مترجم في «الجواهر المضية» (٣: ٦٢٢) و «شذرات الذهب» (٥: ١٢٢)، و «بغية الوعاة» (٢: ٣٦٤) و «الأعلام» (٨: ٢٢٢).

(٢) كتب على حاشية م: (لعله: ثم لا يخفى ما في مراعاة ذلك. إلخ اهـ. كاتبه. والله أعلم).

(٣) في د (بأن).

(٤) (قصم وقضم) في د، و(قصم وفصم) في ك، وأثبت الذي هو في م.
انظر «الخصائص» (١: ٦٥، ٢: ١٥٧). والفعل «خضم» كسَمِعَ وضَرَبَ. كما في القاموس (خضم ٤: ١٠٦).

قال «الخليلُ»: كأنهم توهموا في صوت الجُنْدُب استطالةً،

قوله: (في صوت الجُنْدُب) هو بضم الجيم والدال المهملة، وقد تفتح[1]، وقد يقال بكسر الجيم وفتح الدال كـ«دِرْهَم».

وأنكر بعضُهم فتح الدال بعد الضم؛ لِفَقْدِ «فُعْلَلٍ»، والصحيح أنه لغةٌ كما أوضحتُه في «شرح القاموس»[2] وغيره، وصححتُ أنَّ النونَ منه زائدةٌ، كما هو رأي«سيبويه»[3] كما هو[4] في «الصحاح»[5]، واختاره «أبو حَيَّان»، وشيَّد أركانه «ابنُ عصفور» في «الممتع»[6] وغيرُه. والله أعلم.

---

(١) كتب على حاشية م (أي: الدال).

(٢) وفي «تاج العروس» (١ : ١٧٦): (قال شيخُنا: ثم اخْتَلَفَ الصرفيون في نونه إذا كان مفتوحَ الثالث، فقيل: إنها زائدة؛ لفقد «فُعْلَل»، وقيل: أصلية، وهو مخفف من الضم، والأولُ أظهرُ؛ لتصريحهم بزيادة نونه في جميع لغاته، وفي كلام «أبي حيان» أن نون «جُنْدَبٍ» و«عُنْصَرٍ» و«عُنْصَل» و«قُنْبَر» و«خُنْفَس» زائدة؛ لفَقْد «فُعْلَلٍ» ولزوم هذه النون البناءَ؛ إذ لا يكون مكانه غيره من الأصول، ولمجيء التضعيف في «قُنَّبَر»، وأحد المضعفين زائد، وما جُهلَ تصريفُه محمولٌ على ما ثبت تصريفُه، وإذا ثبتَت الزيادةُ في «جُنْدَبٍ» بفتح الدال ثَبَتَتْ في مضمومها ومكسور الجيم مفتوح الدال؛ لأنهما بمعنى. هذا كلام «أبي حيان»، ومثلُه في «الممتع». انتهى كلامُ شيخنا. وقال «ابن عصفور» في «الممتع» (١ : ٢٦٨) في التصنيف في قُنْبَرٍ: (وجدت النون فيه زائدة نحو: «قُنْبَرٍ»؛ لأنهم يقولون في معناه «قُبَّرٌ»، فيحذفون النون، فيُحْمَلُ ما جُهِل تصريفه على ما عُلِمَ).

(٣) وفي «الكتاب» (٤ : ٣٢٠): (والنون في «جُنْدَب و«عُنْصَلٍ» و«عُنْطَبٍ» زائدة؛ لأنه لا يجيء على مثال «فُعْلَلٍ» شيءٌ إلا وحرف الزيادة لازم له، وأكثر ذلك النون ثابتة فيه)، ثم قال في (٤ :٣٢١): (وأما «جُنْدَبٌ» فالنونُ فيه زائدة، لأنك تقول: «جَدُبَ»، فكان هذا بمنزلة اشتقاقك منه مالا نون فيه. وإنما جعلت جُنْدَباً وعُنْصَلاً وخُنْفَساً نوناتِهنَّ زوائد؛ لأنَّ هذا المثال يلزمه حرف الزيادة، فكما جعلت النونات فيما كان على مثال «احْرَنْجَمَ» زائدة؛ لأنه لا يكون إلا بحرف الزيادة، كذلك جعلت النون في هذا زائدة).

(٤) (هو) ساقط من م.

(٥) (جدب ١ : ٩٧).

(٦) (١ : ٢٦٨).

فقالوا: صَرٌّ، وفي صوت البازي تقطيعاً

وهو نوعٌ من الجراد معروفة[١]، كما[٢] في «القاموس»[٣]، أو طائر يقع في النار، كما لبعضهم[٤].

قوله: (صَرّ) هو[٥] بالمهملتين، بالفتح في الماضي، والكسر في المضارع على القياس: صَرّاً وصريراً، إذا صَوَّتَ.

وقوله في الشرح[٦]: من باب «علم» ليس بمعروفٍ لأحدٍ من أئمة اللغة.

وفي المثل: «يا جُنْدُباً ما أصرَّكَ؟» أي: ما حَمَلَكَ على الصَّرِير. كما في «الميداني»[٧] وغيره.

قوله: (البازي) يقال معتل اللام كـ«الداعِي»، ومعتل العين صحيح اللام، كـ«الجار»، وعليه فهل هو مقلوبٌ من البازي أو أصلٌ؟ قولان. أوضحتهما في «شرح

---

(١) في ك (معرفة)، وأثبت الذي هو في د، م.

(٢) (كما) ساقط من د.

(٣) (جدب ١: ٤٤).

(٤) في د، م (لأبغَضهم).

(٥) في د (صرحوا). وهو تصحيف. ولم تذكر (هو) في م.

(٦) أي: «داعِي الفلاح».

(٧) «مجمع الأمثال» (٣: ٥١٦) برواية: («يا جُنْدُبُ ما يُصِرُّكَ» يُضربُ لمن يخاف مالم يقع بعدُ فيه).

و«المَيْداني» هو «أحمدُبنُ محمدِ بنِ أحمدَ بنِ إبراهيمَ، أبو الفضل النيسابوريُّ، الميدانيُّ» نسبة إلى «مَيْدان» إحدى محالّ «نيسابور» المتوفى سنة ٥١٨هـ. إمام أهل الأدب في عصره. مترجم في «إرشاد الأريب» (٥: ٤٥) و«وفيات الأعيان» (١: ١٤٨) و«البداية والنهاية» (١٢: ١٩٢) و«إشارة التعيين» (٤٦) و«بغية الوعاة» (١: ٣٥٦) و«الأعلام» (١: ٢١٤).

فقالوا: صرصر.

وقال «سيبويه»[1] في المصادر التي جاءت على «الفعَلان»:

القاموس»[2]، ويقال: «بأْز» بالهمز كـ«رأْس»، وهونوع من الصقور التي يصطاد[3] بها. كما في غير ديوان.

قوله: (صَرْصَرَ)[4] أي: فقابلوا بتقطيع الحروف على أجناسها تقطيع الصوت. قال الشاعر[5]:

إذا صَرْصَرَ البازي فلا ديكَ يَصْرُخُ

قوله: (على الفَعَلاَن) يعني محركة؛ لأنها صيغة المصادر كما أن «الفَعْلان» بسكون العين، صيغة الصفات.

(١) وفي «الكتاب» (٤: ١٤): (ومن المصادر التي جاءت على مثالٍ واحدٍ حين تقاربت المعاني قولك: «النَّزَوَانُ» و«النَّقَزَانُ»، وإنَّما هذه الأشياءُ في زعزعةِ البدن واهتزازِه في ارتفاع. ومثلُه: «العَسَلاَن» و«الرَّتكان»..

ومثل هذا «الغَلَيَان»، لأنه زعزعة وتحرُّك. ومثله: «الغَثَيَان»؛ لأنه تَجَيُّشُ نفسه وتثوُّرٌ. ومثله «الخَطَران» و«اللَّمَعَان»؛ لأن هذا اضطراب وتحرُّك. ومثل ذلك «اللَّهَبَان» و«الصَّخَدَان» و«الوَهَجان»؛ لأنه تحركُ الحَرِّ وثُؤُورهُ، فإنما هو بمنزلة الغلَيان).

(٢) قال «الزبيدي» في «تاج العروس» (٣: ٥، ١٠: ٣٦): («البازيّ» على حدّ «كرسيّ»، ويجمع على «بزاة»، وقالوا: «بَازٍ» و«بَوَازٍ» و«بُزَاةٍ»، فـ«بَازٍ»، و«بُزَاة» كـ«غازٍ» و«غزاة» وهو مقلوب الأصل الأول. ويقال: «بَاز» و«ثلاثة أبوازٍ»، فإذا كثرتْ فهي «البِيزَانُ». وسُمع «البَأْزُ» بالهمز، ويُجمع على «أَبْؤُزٍ» و«بُؤُوزٍ» و«بِئْزَانٍ» وهمزتُه مبدلةٌ من ألف؛ لقربها منها) اهـ بتصرف.

(٣) في د (يصاد).

(٤) «صَرْصَرَ»: صَوَّتَ وصاح شديداً.

(٥) هو «المَقَّرِيُّ» كما في «نفح الطيب» (٢: ٤١٦).

إنهـا تأتي للاضطـراب والحـركـة، نحـو: «الغَلَيـان» و «الغَـثَـيَـان»،

قوله: (على الاضطراب) أي: وردتْ دالةً على الاضطراب.

وعبارته في «المزهر» أنها تأتي للاضطراب والحركة[1]، وهي أنصع وأظهر.

و (الغَلَيَانُ): مصدر: غَلَتِ القِدْرُ، وغيرُها «غلياناً» و «غَلْياً» كـ «رَمَى»، وقد يقال: «غَلِيَتْ» كـ «رَضِي»[2].

وقد أوضحته إيضاحاً في «شرح نظم الفصيح».

و (الغَثَيَانُ) مصدر: غَثَتِ النفسُ، كـ «رَمَى» أيضاً «غَثْياً» و «غَثَيَاناً» بالمعجمة والمثلثة، وهو - كما في «الصّحاح»[3] - اضطرابُها، حتى تكاد تَتَقايأ[4] من خلطٍ يُصب[5] إلى فمِ المعدة.

وفي «القاموس»[6]: غَثَثِ النفسُ، غَثَيَاناً: خَبُثَتْ. وفيه كلام أودعته «شرح نظم الفصيح» وغيره.

وقد نقل هذا الكلام في المصدر الذي على «فَعَلاَن»[7] عن «الفراء» أيضاً.

---

(١) وكذلك عبارته في «الاقتراح» كما في النسخ المخطوطة المصورة التي في حوزتي.

(٢) والأُولى هي الفصحى، وبها جاء الكتاب العزيز في قوله: ﴿يَغْلِي في البطونِ﴾ (الدخان: ٤٥). كما في «المصباح» (٤٥٣).

(٣) الذي رأيته فيه (غثا: ٦: ٢٤٤٣) هكذا: (الغَثَيَانُ: خُبْثُ النفس. وقد غَثَتْ نفسه تَغْثِي غَثْياً وغَثَيَاناً)، والعبارة المنسوبة لـ «الصحاح» بنحوها في «تاج العروس» (غثا ١٠: ٢٦٢).

(٤) هكذا في م، ولكنها رسمت هكذا: «تتقائ»، وفي ك «تتقايى». وفي د «تتقايا»، وفي «التاج»: «تَتَقَيَّأُ». انظر «لسان العرب» (قيأ ١: ١٣٥) و «تاج العروس» (١: ١٠٥).

(٥) في م (بصب).

(٦) (غثى ٤: ٣٦١).

(٧) في ك، م (فعلانا)، والذي أثبته هو من د.

فقابلوا بتوالي حَرَكاتِ المثال توالي حركاتِ الأفعال.

قال «الفيومي»[١]: قال «الفراء»: إذا كان الفعلُ في معنى / الذهاب والمَجِيءِ مُضْطَرِباً فلا تَهَابَنَّ في مصدره «الفَعَلاَن»[٢]. ١٦ أ

بل هذا جعله أئمة هذا[٣] الشأن كـ«ابن مالك»[٤] و«ابن عصفور» وغيرهما من القواعد المقررة التي لا تَرَدُّدَ فيها. كما في غير ديوان[٥].

قوله: (فقابَلُوا) إلخ. أي: جعلوا الحركات القائمةَ بالحروفِ لتواليها دالةً على توالي حركات الأحداث والأفعال؛ لكمّال المناسبة بين الألفاظ والمعاني، ومن ذلك استعمالهم «القَسْط» بالفتح، بمعنى: الجَوْرِ، وبالكسر، بمعنى: العدل؛ لأن «الجَوْرَ» فتحٌ لأبواب الشرور، وتمكّن[٦] النفس من مرامها، فناسب أن يُفْتَحَ أولُه، ولما كان «العدل» كسراً[٧] للنفس كسروا أوله، ولأن في العَدْلِ خَفْضاً للعيش وليناً، وفي الظلم خلافه. كذا قالوه، وفيه نظرٌ.

---

(١) هو «أحمد بن محمد بن علي المُقْري، الفَيُّومي، ثم الحَمَويّ، أبو العباس» المتوفى سنة ٧٧٠هـ. مترجم في «الدرر الكامنة» (١: ٣١٤) و«بغية الوعاة» (١: ٣٨٩) و«الأعلام» (١: ٢٢٤).

(٢) إلى هنا انتهت عبارة «الفيومي» كما في «المصباح» (٤٥٢).

(٣) (هذا) ساقط من م.

(٤) في د، ك (ملك)، وأثبت الذي هو في م.

و«ابن مالك» هو «محمدُ بنُ عبدِ الله بنِ عبدِ الله بنِ مالكٍ، جمالُ الدين، أبو عبد الله الطائي، الجَيَّاني» المتوفى بدمشق سنة ٦٧٢هـ. إمام النحاة، وحافظ اللغة. له ترجمة حافلة في «بغية الوعاة» (١: ١٣٠).

(٥) القياسُ المطرد في مصدر التنقل والتقلب «الفَعَلان»، نحو: «جَالَ جَوَلاناً» و«طاف طَوَفَاناً» و«ثارَ ثَوَرَاناً» وغير ذلك. انظر «شرح الكافية الشافية» (٤: ٢٢٢٦) و«شرح الشافية» لـ«الرضي» (١: ١٥٦).

(٦) في م (وتمكينٌ للنفس) وكتب على حاشية م (وتمكن النفس).

(٧) في د، ك (كسرٌ)، والتصويب من م.

قال «ابنُ جني»[1] : وقد وجدتُ أشياءَ كثيرةً من هذا النَّمَطِ. من ذلك المصادرُ الرباعيةُ المضعَّفة، تأتي للتكرير،

قوله: (من هذا النَّمَطِ) من هذا النوع كما مرَّ. والظرف مفعول ثان إن جعلت «وَجَدَ» ناصبة[2] لمفعولين، وإن كانت بمعنى «أصاب» - وهو الأظهر - فليس لها[3] إلا مفعول واحد، والظرف حينئذ لغوٌ يتعلق بها، أو صفة «أشياءَ»، أو حالٌ منها، وهو الأظهر؛ لتخصيصه بالصفة، وهوقوله: «كثيرة» أي: أشياء كائنة من هذا النوع. والله أعلم.

قوله: (من ذلك) خبر مقدم، والمبتدأ قوله: (المصادرُ الرباعية) إلخ.

وأشار بلفظ البعيد مع قرب المشار إليه؛ لأنه لما كان عَرَضاً[4] لا بَقَاءَ[5] له نُزِّلَ منزلةَ البعيد كما قيل في أمثاله.

قوله: (المضعَّفة) أي: التي فاؤها ولامها الأولى من جنسٍ واحدٍ، وعينها ولامُها من جنسٍ آخر، أو[6] كررت فاؤها أو[7] عينها. وهذا أضعفها للزوم فَقْدِ اللامِ في الكلمة، ويقال له المضاعفُ، وهوأكثر، ويُسَمَّى[8] بـ«الأصم»[9].

قوله: (يأتي للتكرير)، وهو الموجود في النسخ المصححة من «الاقتراح» و «المزهر» وهو الذي في «الخصائص»، وهو المناسب للمقام أيضاً؛ لأنهم جعلوه دالاً على التكرير[10] لما فيه من المضاعفة، وهو تكرير حروفه.

---

(١) انظر «الخصائص» (٢: ١٥٢، ١٥٤، ١٥٥).

(٢) في د (وجه ناصبه).

(٣) (لها) ساقط من د، م.

(٤) في د (غرضا).

(٥) في د (بالابقاء).

(٦) في د، م، (و).

(٧) في م (و).

(٨) في د، م (وسمي)، وكتب على حاشية م (لعله: ويسمّى).

(٩) لشدته، أي: لاحتياجه إلى تكرر الحرف، كما يحتاج الأصمُّ إلى تكرار الصوت، ليفهم ما يقال له. «شرح الجرجاني على العزي» (٦٩)، و «تدريج الأداني شرح السعد على تصريف الزنجاني» (٩٩).

(١٠) في م (التكثير).

وفي «الشرح» يأتي للتكثير من الكثرة، وليس بصحيح. والله أعلم.

قوله: (والزَّعْزَعَة)، هي التحريك، أو الشديد منه، كما في «القاموس»[1] وغيره، أي: تجيء المصادر التي [هي][2] على هذا المنوالِ لهما معاً. ولفظ «الزَّعْزَعَة» من أفراد القاعدة، كما هو ظاهر.

قوله: (نحو: القَلْقَلَة) بقافين، مصدر: قَلْقَلَ الشيءَ، قَلْقَلَةً، على القياس، وقِلْقالاً، بالكسر إذا حَرَّكَهُ، كما في «القاموس»[3] وغيره.

وفي «الصحاح»[4]: قَلْقَلَهُ، قَلْقَلَةً، وقِلقالاً، فتَقَلْقَلَ، أي: حَرَّكَهُ فتحرَّك، واضْطَرَبَ.

وضبطه في الشرح بفاءين أيضاً، وليس بمرادٍ هنا؛ لأن الذي في «المزهر» و «الخصائص» ضبطه بالقاف، وليس في مادة الفاء ما يناسب الحركة المرادة هنا، إلا قولهم: «فَلْفَلَ» إذا قارَبَ[5] بين الخُطَا وتَبَخْتَرَ، و «فَلْفَلَ فاهُ» شَاصَهُ بالسِّواكِ، على ما فيه، ويقال فيهما أيضاً: «تَفَلْفَلَ» كما في «القاموس»[6] وغيره. والله أعلم.

قوله: (والقَعْقَعَة) هو بقافين ومهملتين..

قال «ابن فارس»[7]: حِكَايَةُ / أصواتِ التِّرْسَةِ، وغيرِها. ١٦ ب

---

(١) (زعزع ٣: ٣٣). وفي «المزهر» (١: ٥٣): «الزعزعة: هي اضطرابُ الأشياء بالريح، واضطراب الإنسان في خِفَّةٍ ونَزَقٍ».

(٢) ساقط من ك.

(٣) (قلل ٤: ٤٠).

(٤) (قلل ٥: ١٨٠٥) وفيه: (فإذا كَسَرْتَهُ فهو مصدرٌ، وإذا فَتَحْتَهُ فهو اسمٌ، مثل: «الزِلْزَال» و «الزَلْزَال»).

(٥) في م (قاربا).

(٦) (فلل ٤: ٣٢).

(٧) في «مجمل اللغة» (قعَّ ٣: ٧٢٩).

و«القَرْقَرَة».

وفي «القاموس»[(١)]: «القَعْقَعَةُ»: حكايةُ صوتِ السلاحِ. وصَريفُ الأَسْنانِ، لِشدَّةِ وَقْعِهَا في الأكْلِ. وتحريكُ الشيءِ اليابِس الصُّلْبِ مع صوتٍ.

قوله: (والقَرْقَرَةُ) بقافين وراءَيْن مهملتين.

قال «المجد»[(٢)]: «القَرْقَرَةُ»: الضَّحِكُ إذا استُغرِبَ فيه ورُجِّعَ، وهَديرُ[(٣)] البَعِيرِ. وصوتُ الحَمَامِ.

وفي «الصحاح»[(٤)]: «القَرْقَرَةُ»: نوعٌ من الضحكِ. وقَرْقَرَتِ الحمامةُ قَرْقَرَةً. وقَرْقَرَ بطنُه: صَوَّتَ.

قلتُ: وقَرْقَرَةُ البطنِ لما يكونُ فيه من صَوْتِ الريحِ، ونحوه مما هو مشهور، وقد أَغْفَلَهُ «المجدُ» مع كون «الجوهريّ» صَرَّحَ به في قوله: وَقَرْقَرَ بطنُه صَوَّتَ، فهو من العجائب[(٥)].

---

(١) (قعّ ٣: ٧٠).

(٢) في «القاموس» (قرّ ٢: ١١٤).

(٣) في م (هرير).

(٤) (قرر ٢: ٧٩٠).

(٥) قال «أحمد فارس» في «الجاسوس» (٨١-٨٢): (... ولـ«الصحاح» مزيةٌ على «القاموس» في وضوح العبارةِ، والاستدلالِ بالآيات، والحديث، والشواهدِ من كلام العرب، والقواعدِ الصرفية، والنحوية، واللغوية، وكثيراً ما ينحو مؤلِّفُهُ منحى تعليم المركب من الكلام، فضلاً عن تعريف المفردات..

ولـ«الصحاح» مزيةٌ أخرى، وهي أن مؤلِّفه شافَهَ العربَ، وضبطَ كلامَهم، وكلامَ الأئمةِ الذين نَقَلَ عنهم على الترتيب الحسن الذي ابتدعه، فهو أولُ من رتب اللغةَ على هذا الأسلوب، وبه اقتدى الصَّغَانيُّ، وابنُ منظور، والمصنِّفُ - أي: المجد -، ومع أن =

و (الفَعَلَى) تأتي للسرعة، نحو: « الجَمَزَى » .

وزاد في « المزهر »[1] : « الصَّلْصَلَةَ » بمهملتين، وهو مذكور في « الخصائص »[2] أيضاً، وفي نسخٍ كثيرة من « الاقتراح »، إلا أنها سقطتْ من نسخة الشارح.

قوله: (نحو: الجَمَزَى)، وهو بفتح الجيم والميم والزاي، مقصوراً، يستعمل مصدراً كـ « الجمْزِ »[3] بالفتح، وهو أشدُّ السَّيْر. وقد جَمَزَ كـ « ضَرَبَ » إذا عَدَا عَدْواً دونَ الحُضْرِ[4]، وفوقَ العَنَقِ، كما في « القاموس »[5] وغيره. وهذا هو المراد هنا. والله أعلم.

ويستعمل « الجَمَزَى » محركة وصفاً، قالوا: حِمَارٌ جَمَزَى، أي: سريع.

= المصنف ألَّف كتابَه في « زبيد »، وزعم أن أهل « جبل عكاد » القريب منها باقون على العربية الفصيحة، لم يتعرّ لمشافهتهم، والأخذ عنهم، بل قلَّما أسندَ شيئاً مما رواه إلى قائله، وإن كانَ على غير القياس، خلافاً لغيره ممَّنْ ألَّفَ في اللغة، فإنَّهم متى ذكروا شيئاً من هذا النوع نسبوه إلى قائله؛ لتطمئن نفسُ طالب العلم، فلا تقع عنده شبهةٌ في صحته، فشتانَ ما بين تأليفه وتأليف « الجوهريِّ »، غير أنَّ « الجوهريَّ » لم يضبط الألفاظَ بذكر مثالٍ، أو بالنصِّ على الحركات، خلافاً للمصنِّف، وإنما اعتمد على مجرد وضع الحركات بخطِّه كـ « ابن سيدَه » و « الأزهريِّ »، وغيرهما. ومن ثَمَّ يصحُّ أن يقالَ: إنّ لـ « القاموس » مزيةً على سائر كتب اللغة الأصول بالنظر إلى هذا الضبط، فإنَّ النُسَّاخَ لا يتورّعون من تغيير الحركات، أو أنَّها تلتبس عليهم، فإنَّ الضمة كثيراً ماتلتبس بالفتحة، وبالعكس، ولهذا قال الإمام « المناويُّ »: وقد أجاد « الجوهري » في الترتيب، ولكن أهملَ الضبطَ الذي يَتَطَرَّقُ إليه التبديلُ والتحريفُ . .).

(١) (١ : ٤٨).

(٢) (٢ : ١٥٣).

(٣) في د (كالجزء).

(٤) في د، م (الخصر). وكتب على حاشية م: (« قوله: العنق » هو نوع من السير.
قال الشاعر:
يا ناقُ سِيري عَنَقاً فَسِيحَا   إلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا)

(٥) (جَمَزَ ٢ : ١٦٨).

و «الوَلَقَى».

وزعم «الأصمعيُّ» أنه لم يَرِدْ «فَعَلَى» صفة لمذكر غيرُهُ، كما في «شرح أشعار هذيل»[1] لـ «السُّكَّرِيّ»[2].

وقال غيرُه: ليس في كلامهم وصفٌ[3] للمذكر على «فَعَلَى» إلا «حَيَدَى»[4]. وقد أَوْدَعْتَ ذلك في «شرح القاموس» واستدركتُ عليهم أربعةَ ألفاظٍ ظفرتُ بها في أثناء المطالعة[5]. والله أعلم.

قوله: (والوَلَقَى) بالواو وآخره قاف، مقصور أيضاً كالأول، يستعمل مصدراً، وصفةً.

قال «المجد»: وَلَقَ يَلِقُ: أَسْرَعَ، قال: والوَلَقَى - كـ «جَمَزَى» -: عَدْوٌ للناقة فيه شِدَّةٌ، والناقةُ السريع[6].

ومثلُه في «الصحاح»[7] كغيره من الدواوين.

---

(١) (٢ : ٤٩٨).

(٢) هو «أبو الحسن، الحسنُ بنُ الحسينِ بن عبد الله بن عبد الرحمن بن العلاء بن أبي صفْرة، السُّكَّرِيّ» النحوي، اللغوي، المتوفى سنة ٢٧٥هـ. الراوية، الثقة، المكثر. مترجم في «البداية والنهاية» (١١ : ٥٤) و«إرشاد الأريب» (٨ : ٩٤) و«إشارة التعيين» (٨٨) و«تاريخ بغداد» (٧ : ٢٩٦) و«بغية الوعاة» (١ : ٥٠٢) و«الأعلام» (٢ : ١٨٨).

(٣) في د، ك، م: (وصفا)، وهو خطأ، وصوابه: «وصفٌ» بالرفع؛ لأنه اسم «ليس».

(٤) في د، م (جَيَدى).

(٥) لا يكون «فَعَلَى» إلَّا في مؤنث، ولم يجئ في نعوت المذكر شيءٌ على «فَعَلَى» إلا الحَيَدَى والجَمَزَى والبَشَكَى و وَقَرَى و قَفَطَى.
و«الحَيَدَى»: مشية المختال. و«الجَمَزَى»: السريع. و«إنه بَشَكَى الأمر»، أي: يعجل صَرِيمة أمره. و«وَقَرَى»: لراعي الوقير، وهو القطيع من الغنم. و«رجل قَفَطَى» أي: كثير النكاح. انظر «تاج العروس» (حيد ٢ : ٣٤١)، و (جمز ٤ : ١٧)، و«لسان العرب» (بشك ١٠ : ٤٠١). وانظر «شرح ابن عقيل» (مبحث التأنيث) (٢ : ٤٣٤) و«الصبان» (٤ : ٩٩).

(٦) في «القاموس» (ولق ٣ : ٢٨١) وفيه: (والناقة السريعة).

(٧) (ولق ٤ : ١٥٦٨).

ومن ذلك بابُ (اسْتَفْعَلَ)، جعلوه للطلب لِمَا فيه من تقدُّم حروفٍ زائدةٍ على الأصول كما يَتَقَدَّمُ الطلبُ الفعلَ، وجعلوا الأفعالَ الواقعةَ عن غيرِ طلبٍ إنَّما تفجأُ حروفها الأصولُ أو ما ضَارَعَ الأصولَ، نحو: «خَرَجَ» و«أَكْرَمَ».

وفي الشرح أنه «الزلقى»[1] بالزاي والقاف، وأنه لم يقف[2] له على معنى، فصحَّف - رحمه الله - واستشكل، ولو كان عنده الأصلُ ما توقف. والله أعلم.

قوله: (كما يتقدم الطلب) إلخ أي: فناسبوا بين المعنى والمبنى.

قوله: (إنَّما تفجأُ) إلخ، تَبْغَتُ وَتَتَقَدَّمُ، يقال: فَجَأَهُ كَمَنَعَهُ، وسمعه فَجْأً[3] وفُجَاءَةَ[4] كـ«ثُمَامة»، و فَاجَأَهُ كـ«قاتله» مفاجأة، إذ هَجَمَ عليه وبَغَتَهُ، وتقدَّمَ إليه من غير شعور.

قوله: (أو ماضَارَعَ) أي: شَابَهَ الأصولَ في القوة، وكونه قطعياً.

قوله: (نحو خرج)[5] إلخ، راجع لـ[6] (ما)، فجاءت فيه الأصول، وكلامُ الشارح[7] لا معنى له.

قوله: (وأكرم) مثالٌ لما ضَارَعَ الأصولَ، فإن الهمزة وقعتْ موقعَ الفاءِ من الرباعي فشابهت الأصلي[8].

---

(١) العبارة في «داعي الفلاح» هكذا: (والزلَقَى: بالزاي والقاف، ولم يذكره في «القاموس» ولا «المصباح»).

(٢) في د (نقف).

(٣) في د، م (فَجْأَة).

(٤) في د (فجأة).

(٥) في د، ك (جرح)، وأثبت الذي هو في م.

(٦) في د، ك (لمها).

(٧) والعبارة في «داعي الفلاح» هكذا: (نحو: «خَرَّجَ»، لو قال نحو: «قاتل» لكان أولى؛ لأن الكلام في ترتيب المزيد مع أصول الكلمة، إلاَّ أن يقال: إنه من التخريج بتشديد الراء، فيتم المرام).

(٨) في د، م (الأصل).

وكـذلك جعلوا تكريرَ العينِ دالّاً على تكريرِ الفعلِ، نحو: «فَرَّحَ» و «كَسَّرَ»، فجعلـوا قوةَ اللفظ لِقُوَّةِ المعنى، وخصُّـوا بذلك العينَ؛ لأنهـا أقـوى من الفـاء واللام؛ إذ هـي واسطـةٌ لهـمـا، ومكنوفـةٌ

قوله: (دالّاً[١] على تكرير[٢] الفعل) أي: كما مثَّل المصنِّفُ من «فَرّحَ» مضعفاً، فإنه لتكثير الفَرَح وتكريره.

وَقيَّدَ[٣] بالفعل؛ لأنه الأكثرُ الذي عليه أئمةُ الصرف، كـ«ابن مالك» و «ابن عصفور»[٤] و «ابن هشام» وغيرهم.

/ وزعم شُرَّاح[٥] «الشافية»، و «العِزّي» وغيرُهم أنَّ التكرير والتكثير بـ «فَعَّلَ»[٦] كما يكون في الفِعْل يكون في الفاعل، كـ«مَوَّتَتِ الإبلُ»[٧]. وفي المفعول كـ«غَلَّقْتُ الأبوابَ» و «قَطَّعْتُ الأثوابَ»[٨]. قالوا: فلو قلت: البابَ، والثوبَ، لوجب التخفيفُ. وعليه فلو حذف الفعل، وقال دالاً على التكرير لكان أخص[٩] وأعمَّ، لما أشار إليه في الشرح. والله أعلم. ١٧ أ

قوله: (واسطةٌ) أي: متوسطة، فلها قوةٌ بكل منهما.

---

(١) في د (وإلا).

(٢) في د (التكرير).

(٣) في د (وقيل).

(٤) انظر «الممتع» (١: ١٨٩).

(٥) في د، م (شارح).

(٦) (بفعل) ساقط من م.

(٧) أي: كَثُرَ فيها الموتُ.

(٨) انظر «الكتاب» (٤: ٦٢-٦٤) و«شرح الرضي للشافية» (١: ٩٢) و«شرح الجرجاني على تصريف العزي» (٢١).

(٩) هكذا في د، ك، م، والعبارة منقولة من «داعي الفلاح»، وهي فيه: (أخصر وأعم). وهو الصواب.

بهما، فصارا كأنهما سِيَاجٌ لها، ومبذولانِ للعوارض دونها؛ ولذلك تجدُ الإِعلالَ بالحذف فيهما دونها.

قوله: (كأنَّهما) أي: الفاء واللام.

(سِيَاجٌ) بكسر السين المهملة، وفتح التحتية، وبعد الألف جيم، هو: ما أُحيطَ به على كل شيء كـ « النخلِ » و « الكَرْمِ »، وقد يطلق بمعنى الحائطِ أيضاً، كما في « القاموس »[1] وغيرِه: وضمير (لها) لـ (العين).

قوله: (ومبذولان) إلخ، يعني: أن الفاء واللام معطيان[2]، لما يعرض للكلمة من الإعلال ونحوه؛ لأنهما في الطرف دون العين، فإنها متوسطةٌ معتضدة بهما، وهما لها كالسِّياجِ المحيط بالشيءِ يحول بينه وبينه [معتضدة بهما][3]، وهما[4] يحولان بينهما وبين العوارض الإعلالية.

قوله: (ولذلك) أي: لأجل ما ذكر من كونهما سياجاً مبذولين للعوارض.

(تجدُ الإعلال فيهما) أي: كحذف الفاء من مضارع فَعَلَ الواوي الفاء، كـ « وَجَدَ » و « وَعَدَ »[5]، ومن مصدره كـ « عِدَة » و « حِدَة »[6].

---

(١) (سيج ١ : ١٩٤).

(٢) كتب على حاشية م: (لعله: مُعَرَّضَان: والله أعلم. اهـ كاتبه).

(٣) مابين الحاصرتين ساقط من ك. وأثبته من د، م.

(٤) في ك (فهما).

(٥) في ك، م (ولد)، وما أثبته هو الذي في د.

(٦) في ك، م (جدة)، وما أثبته هو الذي في د.

قال « العزي »: (« المثال » يقال له ذلك لمماثلته الصحيح في احتمال الحركات، أما « الواو » فتحذف من الفعل المضارع الذي على « يفعِل » بكسر العين، ومن مصدره الذي على « فِعْلَة » بكسر الفاء، وتسلم في سائر تصاريفه. تقول: وَعَدَ، يَعِد وَعْداً. فهو واعدٌ، وذاك موعودٌ، والأمر: عِدْ، والنهي: لا تَعِدْ وكذلك: وَمِقَ، يَمِقُ، مِقةً..) انظر « شرح الجرجاني على تصريف العزي » (٨٠) و« شرح الكافية الشافية » (٤ :٢١٦٣).

وكحذف اللام في نحو: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾[1]، و﴿إِمَّا[2] تَرَيِنَّ[3]﴾ ونحوهما.

بخلاف العين، فإنها إنما تعل غالباً بالقلب، كـ«قَالَ» و«بَاعَ».

وقد يعرض لها الحذف كما[4] في نحو «يستحِي» بكسر الحاء، وأصله: «يَسْتَحْيِي» بياءين، نقلت حركة العين، وهو الياء الأولى ألفاً[5]، ثم حذفت[6].

ونحو «مَصُون» و«مَبِيع»[7] فقد قيل: المحذوف منهما العين، والبعض يمنع حذف العين في الكل، ويقول: إن المحذوف في «يَسْتَحِي»[8] اللام؛ لِتَطَرُّفِهَا.

---

(١) (آل عمران: ١٨٦) وأول الآية: ﴿لَتُبْلَوُنَّ في أَمْوَالِكُمْ﴾، وحذف اللام هو «الواو» بعد قلبه ألفاً. انظر «التبيان» (١: ٣١٨) و«حاشية الجمل» (١: ٢٤٤).

(٢) في د (وما).

(٣) (مريم: ٢٦) ﴿فكُلِي واشْرَبِي وَقَرِّي عَيْناً فإمَّا تَرَيِنَّ مِنَ البَشَرِ أَحَداً﴾، أصلها قبل التوكيد ودخول الجازم: «تَرْأَيِين»، وحذف اللام هو «الياء» الأولى بعد قلبه ألفاً.. وانظر «شرح قطر الندى» (٤٦) و«التبيان» (٢: ٨٧٢) و«حاشية الجمل» (٣: ٥٩).

(٤) (كما) ساقط من: د.

(٥) في ك (الفاء)، ولم تذكر في: م. وأثبت الذي هو في د.

(٦) في «اسْتَحْيَى» لغتان:

١ - لغة أهل الحجاز - وهي اللغة الجيدة -: اسْتَحْيَا، يَسْتَحْيِي - بياءين - مُسْتَحْيٍ، مُسْتَحْياً منه، على وزن: استرعى، يسترعي.

٢ - ولغة بني تميم: استَحَى، يَسْتَحِي، بتحريك الحاء، وحذف إحدى الياءين. ولمعرفة آراء العلماء والتعليلات ارجع إلى «الممتع» (٢: ٥١٠) و«شرح الشافية للرضي» (٣: ١١٩) و«شرح الكافية الشافية» (٤: ٢١٦٨).

(٧) انظر «الكتاب» (٤: ٣٤٨) و«الممتع» (٢: ٤٥٤ - ٤٥٦، ٤٥٩ - ٤٦١). و«شرح الشافية للرضي» (٣: ١٤٣ - ١٤٩) و«شرح الكافية الشافية» (٤: ٢١٤٢ - ٢١٤٣).

(٨) في م (يستحيى).

من ذلك قولُهم: «الخَضْمُ» لأكل الرَّطْبِ، و«القَضْم» لأكل اليابس، فاختاروا (الخاءَ) لرخاوتها / للرطب، و(القافَ) لصلابتها لليابس. **١١**

وفي «مَصُون» و«مَبِيع» الحرفُ[1] الزائد؛ لأنه أحق بالحذف، كما هو مبسوط في الصرف. والله أعلم.

قوله: (الخَضْم) هو بالخاء والضاد المعجمتين، مصدر «خَضَمَ» كـ«ضَرَبَ» في الأفصح.

وقد يقال: خَضِمَ كـ«فَرِحَ».

و(القَضْم) بالقاف والضاد المعجمة مصدر «قَضِمَ» بالكسر، كـ«سَمِعَ»، هو الأفصح المشهور الذي اقتصر عليه الجمهور، كـ«الجوهريّ»[2] و«المجد»[3] و«ابنِ القُوطِيَّة»[4].

---

(١) في د (الحذف).

(٢) خضم (٥: ١٩١٣)، (قضم ٥: ٢٠١٣).

(٣) في «القاموس» (قضم ٤: ١٦٣).

(٤) هو «محمدُ بنُ عمرَ بنِ عبدِ العزيز بنِ إبراهيمَ بنِ موسى بن مُزَاحِمٍ، أبو بكرٍ، الإشبيليُّ القرطبي». المتوفَّى سنة ٣٦٧هـ. اللغوي النحوي، الأديب الشاعر. لا يُشَقُّ غبارُه، ولا يُلْحَقُ شَأْوُهُ. والقُوطِيَّةُ: جَدَّتُهُ، وهي ابنة أحد ملوك القوط الذين كانوا بالأندلس. مترجم في «إشارة التعيين» (٣٢٨) و«إرشاد الأريب» (١٨: ٢٧٣) و«بغية الوعاة» (١: ١٩٨).

و«ابنِ القَطَّاعِ»[1] و«ابنِ فارسٍ»[2] و«الزُّبَيْدِيّ»[3] و«عِيَاضٍ»[4] وغيرهم، وهو الذي في «الفصيح» و«نظمه».

وحكى «الفيوميُّ»[5] أنَّه يقال: «قَضَمَ» بالفتح، كـ«ضَرَبَ»[6] أيضاً، وهي لغةٌ مرجوحةٌ، كما بيّنتهُ في «شرح نظم الفصيح» و«القاموس» وغيرهما.

وما فسَّر به «ابنُ جني» الخَضْمَ والقَضْمَ هو الأكثر.

وقال «الكسائي»[7]: «القَضْمُ» للفَرَسِ، و«الخضم» للإنسان.

---

(١) هو «عليُّ بنُ جعفرِ بنِ عليٍّ السَّعْديُّ الصَّقَلِّيُّ، أبو القاسم». المتوفى سنة ٥١٥هـ. كان إمام وقته في علوم العربية، وفنون الأدب. مترجم في «إشارة التعيين» (ص: ٢١٣) و«البداية والنهاية» (١٢: ١٨٨) و«إرشاد الأريب» (١٢: ٢٧٩) و«شذرات الذهب» (٤: ٤٥)، و«بغية الوعاة» (٢: ١٥٣).

(٢) في «مجمل اللغة» (خضم: ٢: ٢٩٣)، و(قضم ٣: ٧٥٧).

(٣) هو «محمدُ بنُ الحسنِ الزُّبَيْديُّ، أبو بكرٍ الأندلسيُّ» المتوفَّى سنة ٣٧٩هـ، لغوي نحوي. و«الزُّبَيْدي» - بضم الزاي وفتح الباء -: منسوب إلى «زُبَيْد بن صعب» رهط «عمرو بن معدي كرب». مترجم في «إشارة التعيين» (٣٠٧) و«إرشاد الأريب» (١٨: ١٧٩) و«شذرات الذهب» (١: ٨٤) و«بغية الوعاة» (١: ٨٤).

(٤) القاضي «عِيَاضُ بنُ موسى بنِ عياضِ بن عمرون اليَحْصبي، السَّبْتي، أبو الفضل» المتوفى بمراكش سنة ٥٤٤هـ. كان إمامَ وقته في الحديث وعلومه، والنحو واللغة، وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم. مترجم في «وفيات الأعيان» (٣: ٤٨٣) و«شذرات الذهب» (٤: ١٣٨) و«الديباج المذهب» (٢: ٤٦) و«الأعلام» (٥: ٩٩).

(٥) في «المصباح» (قضم ٥٠٧).

(٦) في د، ك (طرب).

(٧) هو «عليُّ بنُ حمزةَ بن عبد الله الأَسَديُّ - مولاهم -، أبو الحسن» الكوفي، النحوي المتوفى سنة ١٨٩ هـ. انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد «حمزة الزيات». مترجم في «إشارة التعيين» (ص: ٢١٧) و«غاية النهاية» (١: ٥٣٥) و«تاريخ بغداد» (١١: ٤٠٣) و«بغية الوعاة» (٢: ١٦٢) و«الأعلام» (٤: ٢٨٣).

أو «القضم» الأكل بمقدَّمِ الأسنانِ، و«الخضم» الأكل بالفم كله[1]، أو غير ذلك، مما أودعناه «شرح نظم الفصيح»، وغيرِه مبسوطاً مطولاً مكشوفاً عن حقيقة المناسبة فيه.

قوله: (والنَّضْح) هو بالضاد المعجمة، والحاء المهملة، مصدر: نَضَحَ الثوبَ وغيرَه، إذا رَشَّهُ، كـ«ضَرَبَ» على غير قياس، / هو الأفصح، وعليه اقتصر «المجدُ» و«الجوهريُّ»[2] و«النوويُّ»[3] وغيرُهم. ١٧ ب

وحكى في «المصباح»[4] كـ«الزركشي»[5] و«أبي حيان» وغيرِهم الفتحَ فيه[6] على القياس. وزعم صاحبُ «الجامع»[7] أنه أفصحُ، ورَجَّحَهُ «أبو حيان»،

(١) انظر «تاج العروس» (قضم ٩: ٢٩).
(٢) انظر «القاموس» (نضح ١: ٢٥١) و«الصحاح» (نضح ١: ٤١١).
(٣) هو «يحيى بنُ شَرفِ بنِ مِرَى بن حسن الحزاميُّ الحوراني محيي الدين، أبو زكريا، النوويُّ» المتوفى سنة ٦٧٦هـ. كان إمام أهل زمانه فقهاً وحديثاً وتقى. مترجم في «طبقات الشافعية» (٨: ٣٩٥) و«البداية والنهاية» (١٣: ٢٧٨) و«شذرات الذهب» (٥: ٣٥٤) و«مفتاح السعادة» (٢: ١٤٦) و«الأعلام» (٨: ١٤٩).
(٤) (نضح ٩: ٦٠٩).
(٥) هو «محمدُ بنُ بهادُرِ بنِ عبد الله، الزَّرْكَشِيُّ، أبو عبد الله، بدرُ الدين» المتوفى بالقاهرة سنة ٧٩٤، وهو تركي الأصل، علامة في المذهب الشافعي. مترجم في «الدرر الكامنة» (٣: ٣٩٧) و«شذرات الذهب» (٦: ٣٣٥).
(٦) في د (وفيه).
(٧) هو «محمدُ بنُ جعفرٍ القَزَّازُ، القَيْرَوانِيُّ، أبو عبدِ الله، التميميُّ» اللغوي، النحوي. المتوفّى سنة ٤١٢هـ. قال «ياقوت»: كتاب «الجامع» في اللغة كتابٌ كبيرٌ حسنٌ متقنٌ، يقارب كتاب «التهذيب» لـ«أبي منصورٍ الأزهريِّ»، رَتَّبَهُ على حروف المعجم. وقال: «الفيروزابادي»: عديم النظير. وهو مترجم في «إشارة التعيين» (٣٠١) و«إرشاد الأريب» (١٧: ١٠٥) و«بغية الوعاة» (١: ٧١).

للماءِ ونحوه.

و «النَّضْخُ» أقوى منه، فجعلوا (الحاءَ) لرقَّتِها، للماء الخفيفِ، و(الخاءَ) لغلظتها،

وقال[١]: إنّ[٢] «النوويّ» حَقُّهُ أنْ يأخذَ مثلَ هذا عني، وما إخاله مصيباً في ذلك[٣]. والله أعلم.

[قوله: (للماء ونحوه)، أي من المائعات الرقيقة[٤]].

قوله: (والنَّضْخُ) أي: بالخاء المعجمة بدل المهملة، مصدر نَضَخَهُ كـ«مَنَعَهُ» على القياس. وعليه اقتصر «المجدُ» و«الجوهري»[٥].

---

(١) فاعل (قال) ضمير يعود إلى «أبي حيان».

(٢) (إن) ساقط من د.

(٣) قال «الزبيديُّ» في «تاج العروس» (نضح ٢: ٢٣٩): (قال شيخنا: قضيةُ كلام المصنِّف كـ«الجوهري» أن نَضَحَ يَنْضِحُ رَشَّ، كـ«ضرب»، والأمر منه كـ«اضْرِبْ». وفيه لغة أخرى مشهورة، كـ«مَنَعَ» والأمر: انضَحْ كـ«امْنَعْ». حكاهُ أربابُ الأفعال و«الشهابُ الفيومي» في«المصباح»، وغيرُ واحد.
ووقع في الحديث: «انضحْ فرجَكَ» فضبطه النوويُّ وغيرُه بكسر الضاد المعجمة كـ«اضرب»، وقال: كذلك قيده عن جمعٍ من الشيوخ، واتفق في بعض المجالس الحديثيَّة أنَّ أبا حيان – رحمه الله – أملَىَ هذا الحديث فقرأ «انضَحْ» بالفتح، فردَّ عليه «السراجُ الدمنهوري» بقولِ «النوويِّ»، فقال «أبو حيان»: حقُّ «النووي» أن يستفيد هذا مني. وما قلته هو القياس. وحكى عن صاحب «الجامع» أن الكسرَ لغةٌ، وأن الفتحَ أفصح، ونقله «الزركشيُّ»، وسلَّمه، واعتمد بعضُهم كلامَ «الجوهري» وأيَّد به كلامَ «النووي»، وَتَعَقَّبَ به كلامَ «أبي حيان»، وهو غير صحيح؛ لما سمعت من نقله عن جماعة غيرهم، واقتصار المصنف تبعاً لـ«الجوهري» قصور، والحافظ مقدم على غيره. والله أعلم. انتهى).

(٤) مابين الحاصرتين ساقط من د، م.

(٥) انظر «القاموس» (نضخ ١: ٢٦٩) و«الصحاح» (نضخ ١: ٤٣٣).

لما هو أقوى.

وزاد في «المصباح»[1] أنه يقال من باب «ضَرَبَ» أيضاً.

وزعم بعضُهم أنَّ «النضخ» بالمعجمتين لا فعْلَ له، وهو غريب.

قال في «المصباح»: نَضَخْتُ الثوبَ، نَضْخاً، إذا بَلَلْتَهُ أكثرَ من «النَّضْحِ»، فهو أبلغُ منه.

وإليه أشار «ابنُ جني»[2] بقوله: أقوى منه، وبيَّن ذلك بقوله: «فَجَعَلُوا»[3] إلخ. وقوله[4]: (لما هو أقوى) أي: من الماء كالعسل الغليظ.

فـ «ابنُ جني» جَعَلَ التفاوتَ في المائعِ رقةً وغِلَظاً، و«الفيوميُّ» جَعَلَهُ في كثرةِ الأثرِ وقلَّته، وهما متفقان على الأبلغيَّة، وإن اختلفا في محلِّها.

وقد أورد ذلك مبسوطاً الإمامُ «ابنُ السِّيد»[5] في الفَرْق[6] فقال: اختلف الناسُ[7] في «النَّضْحِ» و«النَّضْخِ» بالحاء والخاء، فقال قوم: «النضحُ» بالحاء غير معجمة ما كان رَشّاً خفيفاً، فإذا كَثُرَ حتى يبل الشيء فهو «نَضْخٌ» بالخاء معجمة.

وقال آخرون: «النضحُ» فيما كان رقيقاً نحو الماء، و«النضخ» فيما كان ثخيناً كالعسل والرُّبِّ[8].

---

(١) (نضخ ٦١٠).

(٢) «الخصائص» (٢: ١٥٨).

(٣) في د (جعلوا).

(٤) في د، م (وقالوا).

(٥) في د (ابن لسيد).

(٦) في م (الفروق).

(٧) (الناس) ساقط من د.

(٨) كتب على حاشية م: (لعله: والزيت). أقول: العبارة لا تصحيف فيها، ففي «الصحاح» (ربب: ١: ١٣١) الرُّبُّ: الطلاء الخاثرُ، والجمع: الرُّبُوبُ و الرِّبَابُ. وفي «مقاييس اللغة» (٢: ٣٨١ – ٣٨٢): يقال: هذا سقاء مربُوبٌ بالرُّبِّ، والرُّبُّ للعنَبِ وغيره؛ لأنه يُرَبُّ به الشيءُ.

ومن ذلك قولُهم: «القَدُّ» طُولاً، و «القَطُّ» عَرْضاً، لأن (الطاءَ) أحصرُ للصوت،

وقال قوم: هما سواءٌ إلا أن «النضحَ» بالحاء المهملة له فعلٌ مستعمل، و «النضخَ» بالخاء المعجمة لا فعْلَ له.

وقد أوردته في «شرح القاموس» وزدتُ عليه فوائد مهمةً.

قوله: (القَدُّ) هو بفتح القاف وشدِّ الدال [1] المهملة، مصدر «قَدَّهُ» كـ«نَصَرَ» على القياس.

و (طُولاً): منصوباً على التمييز، أي: هو القَطْعُ من جهة الطُّولِ، وهو أحد الأقوال.

وقيل: «القَدُّ» هو القطعُ المُسْتَأْصِلُ. وقيل: المُسْتَطِيلُ، كما قال «المجدُ»[2] وغيره.

قوله: (والقَطُّ) هو بالطاء المهملة بدل الدال.

و «العَرْض» بالفتح خلافُ الطول، وقَطَّ القلمَ وغيرَه، كـ«نصر» على القياس: قَطَعَ رأسَهُ عرضاً في بَرْيِه[3]، كما في «المصباح»[4] وغيره، وهوأحد الأقوال.

وقال «المجدُ»[5]: القطُّ: القطعُ عامةً، أو عَرْضاً، أو قَطْعُ شيءٍ صُلْبٍ.

قوله: (لأن الطاءَ أحْصَرُ) هو بالمهملات، أي: أجمعُ له وأضْيَقُ.

ومَنْ ضَبَطَه بالخاء المعجمة فقد حَرَّفَهُ.

---

(١) (اللام) في م.

(٢) في «القاموس» (قدّ ١ : ٣٢٢).

(٣) (فبريه) في م.

(٤) (قطط ٥٠٨).

(٥) في «القاموس» (قطّ ٢ : ٣٧٧).

وأَسْـرَعُ قـطعـاً لـه من (الدال) المسـتطيلة ، فـجـعلوها لقَطْعِ العَـرْضِ ؛ لقـربه وسُـرْعَـتِـهِ ، و (الـدالَ) المسـتطيلـةَ لما طالَ من الأثر ، وهـو قَطْعُـهُ طولاً .

وهذا الباب واسعٌ جداً لا يمكنُ استقصاؤُه .

قـوله : (وأسرعُ قطعاً له) أي : لأنه حـرف[1] شـديد[2] مُطْبَقٌ مُسْتَعْلٍ مُقَلْقَلٌ ، بخلاف الدال ؛ لعدم إطباقها واستعلائها[3] .

قوله : (وهذا الباب) أي : بابُ مُرَاعاةِ المناسبةِ بين الألفاظِ والمعاني .

قـوله : (واسِعٌ جِداً) بالكسـر مـفـعولٌ مطلقٌ[4] ، أي : سَعَةَ جِـدٍّ لِسَعَـةِ المعـاني الموضـوع لـهـا الألفـاظ بحـسب تناسـبـهـا . وقـد أورد في ذلك مـا فـيـه كـفـاية في « المزهر »[5] وأَضَفْنَا إليه ما استحضرناه في « المُسْفِرِ » . والله الموفق سبحانه .

---

(١) في ك (حرفاً) وهوخطأ نحوي ، لأنه خبر « أنَّ » .

(٢) (شريد) في د .

(٣) انظر « النشر » (١ : ٢٠٢ – ٢٠٣) في مبحث (صفات الحروف) (١ : ٢٠٢ – ٢٠٣) و « سر صناعة الاعراب » (١ : ٢١٧ – ٢١٨) .

(٤) كتب على حاشية م : (أي : مبين للنوع ، كما يشير إليه حدّه . اهـ كاتبه) .

(٥) « المزهر » (١ : ٥٣) : (فانْظر إلى بديع مناسبة الألفاظ لمعانيها ، وكيف فَاوَتَت العربُ في هذه الألفاظ المُقْتَرِنة المتقاربة في المعاني ، فجعلت الحرفَ الأضعَف فيها والألْين والأخفى والأسهل والأهْمس لِمَا هو أدنى وأقلّ وأخفّ عـملاً أو صوتاً ، وجعلت الحرفَ الأقْوى والأشـدّ والأظهر والأجهر لما هو أقوى عملاً وأعظم حسّاً ، ومن ذلك « المدُّ » و « المطُّ » ، فـإن فِـعْلَ المطِّ أقـوى ؛ لأنه مـدٌّ وزيادةُ جَـذْبٍ ، فناسَبَ « الطاءَ » التي هي أعلى من « الدال ») .

. . . .

وقد أشرنا إلى أن المناسبة ليست شرطاً، خلافاً لـ « عبّاد » لتعذرها في الأضْداد كـ « الجَوْن »(١) للأبيض وللأسود(٢)، و « القُرْء »(٣) / للحيض والطهر(٤)، ونحو ذلك مما لا يمكن فيه ادعاء المناسبة، إذ لا مناسبةَ بين الشيء وضده كما أوضحته في « الحواشي السَّعْدية » و « المحلِّية ». وأشرت إليه(٥) في « شرح نظم الفصيح » وغيره. والله أعلم. ١٨ أ

---

(١) وفي « المصباح » (جون ١١٥) : (الجَوْنُ: يطلق بالاشتراكِ على الأبيض والأسوَد. وقال بعضُ الفقهاءِ: ويُطْلَقُ أيضاً على الضوءِ والظلمةِ، بطريق الاستعارة).

(٢) في د، م (الأسود).

(٣) في ك (القرأ).

(٤) القرء: فيه لغتان: الفتح، وجمعه: قُرُوءٌ وأَقْرُؤٌ. مثل: فَلْسٍ وفُلُوسٍ و أفلُسٍ.
والضم، وجمعه: أَقْرَاءٌ، مثلُ: قُفْلٍ وأَقْفَالٍ.
قال أئمة اللغة: ويُطلق على الطُّهْر والحيضِ. فهو لفظ مشترك.
انظر « المصباح » (قرء ٥٠١)، و « حاشية نسمات الأسحار » (١٤).
وقال « الجواليقي » في « شرح أدب الكاتب » (٢٥١) : « شرح باب تسمية المتضادين باسم واحد. المحققون من علماء العربية ينكرون الأضداد ويدفعونها. قال أبو العباس أحمد بن يحيى: ليس في كلام العرب ضدٌّ. قال: لأنه لو كان فيه ضدٌّ لكان الكلام محالاً؛ لأنه لا يكون الأبيضُ أسودَ، ولا الأسودُ أبيضَ، وكلامُ العرب وإن اختلف اللفظ فالمعنى يرجع إلى أصلٍ واحد، مثل (الجَوْن) هو الأسود، وإذا اشتدَّ بياض الشيء حتى يعشَى البصر رُئِيَ كالأسود. و(القُرْء) الوقت فاحتمل أن يكون للحيض والطهر؛ لأن الحيض يأتي لوقتٍ، والطهر يأتي لوقتٍ ».

(٥) (إليه) ساقط من د.

(المسألة الخامسة)

الدّلالاتُ النحويةُ ثلاثٌ: لفظية، وصِناعية، ومعنوية.

قال في «الخصائص»[1] وهي في القوة على هذا الترتيب.

قال: وإنما كانت الصِّناعية أقوى من المعنوية منْ قِبَلِ أنها وإن لم تكن لفظاً فإنها صورةٌ يحملُها اللفظُ ويخرج عليها، ويستقرُّ على المثال المعتَزَمِ بها.

قوله: (الدلالات) جمع دلالة، مثلثة الدال، كما قاله «المجدُ»[2] و «النوويُّ» وغيرُهما[3]. واقتصارُ «الفيوميِّ» في «المصباح»[4]، كـ «الجوهري» في «الصحاح»[5] على الفتح والكسر قُصور.

والكسرُ أفصح ثم الفتح. والمرادُ به[6]: ما يَقْتَضِيه اللفظُ عند إطْلاقِه.

قوله: (النَّحْوِيَّة) منسوبة لـ «النحو»؛ لأنه[7] الحاكم بها والنسبة مجازيّة، وهي لأهله حقيقة. ويجوز كونها منسوبة لـ «النحو»، أي: الدلالات المنسوبة للشخص النَّحْوِيّ، أي: التي يحكم بها العالم به (ثلاثٌ) لا غير؛ لأن الحكم بالعدد في مقام التقسيم يفيدُ الحصْرَ مع معونة المقام. كما صَرَّحُوا به.

قوله: (من قِبلِ) بكسر القاف وفَتْحِ الموحدة، أي: من جهة أن الدّلالة.

قوله: (صورةٌ) أي: صفةٌ.

قوله: (ويستقر)[8] أي: يثبت على المثال بالكسر، ويعبر عنه بالبناء، كما يأتي - إنْ شاءَ اللّهُ - فهو[9] مثله وَزْناً ومعنىً.

---

(١) (٣: ٩٨) بتصرف.

(٢) في «القاموس» (دلّ ٣: ٣٦٥).

(٣) في م (فاقتصار).

(٤) (دلل ١٩٩).

(٥) (٤: ١٦٩٨).

(٦) في م (بها).

(٧) في د (لأنها).

(٨) في د (ليستقر).

(٩) في د، م (وهو).

فَلَمّا كانت كذلك لَحِقَتْ بحُكْمِه[1]، وَجَرَتْ مَجْرَى اللفظِ المنطوق به،

قوله: (فلما كانت) أي: الصناعية[2]. و «كذلك» خبر «كان» أي: مثل ما ذكر.

وفي الشرح[3]: إنها بمعنى «على» أي: على ما ذُكِرَ، نظيرُها في قوله تعالى: ﴿واذْكُروه كَمَا هَدَاكُمْ﴾[4] أي: على هدايته إيَّاكم.

و (لحقتْ) جوابٌ[5] لـ «ما»، وفاعلُه ضمير عائد[6] على «الصناعيَّة»، [مفعوله محذوف و «لحكمة» بلام العلّة وكسر الحاء المهملة، واحدة الحكم، أي: لحقت الصناعية[7]] اللَّفْظَ[8] لحكمة، أي: لفائدة ناشئة عنها. كذا في الشرح والذي[9] في النسخ المصححة (بِحُكْمِه)[10]، بالموحدة الجارَّة، وضم الحاء المهملة، آخره ضمير المفرد الغائب العائد[11] على «اللفظ» أي: لحقت الصناعية بحكم اللفظ. وهوظاهر لا غُبَارَ عليه. والله أعلم.

قوله: (وَجَرَتْ) أي: تلك الصورةُ.

و (مَجْرَى) بفتح الميم، سواء كان مصدراً ميمياً أوظرفَ مكانٍ[12]؛ كما هو ظاهر؛ لأنه مأخوذ من «جَرَى» الثلاثي. وتفصيلُ الشارح فيه بأنه بالضم مصدرٌ، وبالفتح اسمُ مكانٍ غفلةٌ عن القواعد. كما لا يخفى على[13] ذي بصيرة.

(١) هكذا في «الخصائص» ونسخ «الاقتراح»، و (لحكمة) في «داعي الفلاح».
(٢) في د (الصناعة).
(٣) أي: «داعي الفلاح».
(٤) (البقرة: ١٩٨).
(٥) في د، ك (جواباً) وأثبتُّ الذي في م.
(٦) في ك (عايد).
(٧) ما بين الحاصرتين ساقط من د، م، ولم يذكر في «داعي الفلاح».
(٨) (اللفظ) ساقط من م.
(٩) (الذي) ساقط من د.
(١٠) في د (بحكمة).
(١١) (العائد) ساقط من د.
(١٢) في د (ظرفا مكان).
(١٣) في د، ك (عن)، وما أثبته هو الذي في م.

فدخَلا بذلك في باب المعلومِ بالمشاهدةِ. وأما المعنى فدلالَتُه لاحقةٌ بعلوم الاستدلالِ،

أي: جَـرَتْ جَـرَيَانَ، أو في مكان جَـرْي اللفظ المنطوق به في القـوة واللزوم، فعوملت معاملتَه.

قوله: (فَدَخَلا)[1] أي: المذكُورَانِ من الدلالة اللفظيَّة والصناعية. وكان الأولى: فَدَخَلَتَا (في باب المعلوم[2] بالمشاهدة) المتعلقة بالأعراض، فقد تكرر أن مجموع أجزاء اللفظ، ومجموع صفة أجزائه غير مشاهدة، بل تحدث شيئاً فشيئاً.

قوله: (وأما المعنى)[3] بالفتح والقصر: مصدرٌ، بمعنى المفعول. وقد يقال: «مَعْنِيّ» بكسر النون وتشديد التحتية، المراد منه ما لا يرجع للَّفظ، ولا لصورته.

---

(١) في م (قد خلا).

(٢) (العلوم) في د، ك، م. وهو هكذا في «داعي الفلاح»، والتصويب من «الاقتراح».

(٣) وفي «تاج العروس» (١٠ : ٢٥٨): (وأجمع النحاةُ وأهلُ اللغة على عبارةٍ تداولوها، وهي: «هذا بمعنى هذا» و «هذا وهذا في المعنى واحدٌ»، و «في المعنى سواء» و «هذا في معنى هذا»، أي: مماثل له أو مشابه. ويُجمع «المعنى» على «المعاني» وينسب إليه، فيقال: «المعنويّ»، وهو ما لا يكون للِّسان فيه حظٌ، وإنَّما هو معنىً يعرف بالقلب.
وقال «المُناويُّ» في «التوقيف»: المعاني هي الصور الذهنية من حيث وُضِعَ بإزائها الألفاظ، والصورة الحاصلة من حيث إنها تقصد باللفظ تسمى – **معنى**، ومن حيث حصولُها من اللفظ في العقل تسمى – **مفهوماً**، ومن حيث إنها مقولة في جواب ما هو؟ تسمى – **ماهية**، ومن حيث ثبوتُها في الخارج تسمى – **حقيقة**، ومن حيث امتيازها عن الأعيان تسمى – **هوية**).

وليست في حيِّز الضروريَّات.

مثالُ ذلك الأفعالُ، ففي كلٍّ واحدٍ منها الدلالاتُ الثلاثُ: فإنه يدل بلفظه على مصدره،

وقولُ «أبي حاتم»[1]: إنه من كلام العامَّة[2]، والعرب لا تَعْرِفُهُ، منعناه في «شرح القاموس» وغيره، وأشارَ لردِّه في «المصباح»[3].

قوله: (في حَيِّزِ) بفتح الحاء المهملة، وكسر التحتية المشددة والزاي المعجمة، أي: قِبَل العلوم (الضروريَّات) أي: الحاصلة مِنْ[4] غير نظر، ولا اكتساب، منسوبة للضرورة وهو إلجاءُ الله تعالى العبد / أن يجزم بالشيء على ما هو عليه جزماً لا يزول بتشكيك ولا بغيره. ١٨ ب

قوله: (ففي كل واحد منها) أي: في كل نوعٍ من أنواعها.

قوله: (بلفظه)[5] أي: مادته.

قوله: (على مصدره) أي: كـ«ضَرَبَ»، فإنه دال على الضَّرْبِ.

---

(١) هو «سهلُ بنُ محمدِ بنِ عثمانَ بنِ القاسم، أبو حاتم السجستانيُّ» النحوي. المتوفَّى بحدود سنة ٢٥٥هـ. كان إماماً في علوم القرآن واللغة والشعر. مترجم في «إشارة التعيين» (ص ١٣٧) و«بغية الوعاة» (١: ٦٠٦). و«شذرات الذهب» (٢: ١٢١) و«الأعلام» (٣: ١٤٣).

(٢) قال «أبو حاتم»: وتقول العامة: «لأيِّ معنىً فَعَلْتَ؟»، والعربُ لا تعرف «المَعْنَى»، ولا تكادُ تَكَلَّمُ به. نَعَمْ قالَ بعضُ العرب: ما مَعْنِيٌّ هذا؟..

(٣) (عنا ٢٣٤).

(٤) في د (هي).

(٥) في د (بلفظ).

وببنائه وصيغته الصناعية على زمانه، وبمعناه على فاعله، فالأَوَّلان مسموعانِ، والثالث إنَّما يُدْرَكُ بالنظرِ من جهةِ أنَّ كلَّ فِعْلٍ لا بُدّ له من فاعلٍ؛ لأن وجودَ فِعْلٍ من غيرِ فاعلٍ مُحَالٌ.

قوله: (وبنائه) أي: الذي هو ترتيب حروفه مع ما قام بها من الحركاتِ والسكناتِ، ويقال له المثال، كما مرّ.

قوله: (وصيغته) عطف تفسير، فالثلاثة عند الصرفيينَ بمعنى واحد.

قوله: (على زمانه) ماضياً، أو حالاً، أو مستقبلاً.

قوله: (وبمعناه) أي: الذي دلَّ عليه الفعلُ من أن[1] كل فعل لا بُدَّ له من فاعل.

قوله: (فالأولان) أي: اللفظ وصيغته مسموعان، أي: مدركان بحاسة السمع، وهو مراده بالمشاهدة فيما مرّ، فهما ضروريان.

قوله: (والثالث) أي: المعنى ضعيفٌ، لأنه استدلالي ونظري، فلذلك قال: (إنما يدركُ بالنظر) وهو ترتيب أمورٍ معلومة أو مظنونة[2] للتوصل بها لمطلوب خبري[3] كذلك.

قوله: (لأن وجود فعلٍ) إلخ، إنما كان محالاً[4]؛ لأن الشيء لا يَحْدُثُ بنفسه، ولا منها، بل عن فاعلٍ، كما هو مقرر.

---

(١) العبارة في م: (... الفعل على الفاعل إذ كلُّ فعلٍ).
(٢) كتب على حاشية م: (أي: معلوم أو مظنون).
(٣) في د (حيزي).
(٤) في د (محلاً).

قال «الخضراويُّ» في «الإفصاح»: ودلالةُ الصيغةِ هيَ المسماةُ دلالةَ التضّمن، والدلالة المعنويةُ هي المسماةُ دلالةَ اللزومِ.

وقال «أبو حيان» في «تذكرته»: في دلالة الفعل ثلاثةُ مذاهبَ:

قوله: (دلالةُ الصيغة) أي: في المركب من المادة والهيئة.

قوله: (دلالة التضمن)، أي: لأن الفعل دلّ على[1] ضمن ما في معناه المركب من الحدثِ والزمانِ، وهو[2] الزمانُ بهيئته، والحدثُ بمادته، ودلالتُه على مجموعهما مطابقةٌ؛ لأنه[3] تمام ما وضع له لفظ الفعل.

قوله: (والدلالة المعنوية) أي: وهي دلالتُه على فاعله.

قوله: (هي المسماة دلالةَ اللزوم) أي: لدلالة اللفظ على لازم الموضوع له، وهو[4] الحدث الواقع في زمان من وجود فاعله، والأُولَيَان [لفظيتان][5] حقيقة وحكماً. كما مرت إليه الإشارة.

قوله: (في تذكرته) هي مصدر كـ« التكمِلة » و « التبصِرة ».

قيل: ولا رابع لها، وفيه نظر، والأصل فيه أن يكون للمعتل كـ« التزكية »، واستعماله في الصحيح قليل[6]. والمراد هنا من المصدر اسم الفاعل، أي: المُذكِّرة

---

(١) كتب على حاشية م: (الأوضح أن يقول: على ما تضمنه معناه المركب).

(٢) كتب على حاشية م: (لعله: فعلى الزمان. اهـ كاتبه).

(٣) كتب فوق « لأنه » بين السطرين في م: (أي مجموعهما).

(٤) كتب على حاشية م: (بيان لقوله لازم معناه).

(٥) ساقط من د، م.

(٦) مصدر « فَعَّلَ »: التفعيل، نحو: طَهَّرَ تطهيراً، ويَسَّرَ تيسيراً، هذا إذا كان الفعلُ صحيحَ اللام. وأما إذا كان معتلَّها فيكون على وزن « تَفْعلة » بحذف ياء التفعيل، وتعويضها بتاء في الآخر، نحو: زَكَّى تزكيةً، وربَّى تربيةً. وندر مجيء الصحيح على « تفعلة »، نحو: جَرَّب تجربةً، و ذَكَّرَ تذكرةً، و بَصَّرَ تبصرةً، وفَكَّرَ تَفْكِرَةً، وكَمَّلَ تكملةً، وفَرَّقَ تَفْرِقَةً، وكَرَّمَ تكرِمةً... وانظر « شرح الشافية للرضي » (١: ١٦٤). =

أحدهـا: أنه يـدل على الحـدث بلفظه، وعلى الزمان بصيغته، أي: كـونـه على شكلٍ مخـصـوصٍ، ولذلك تختلف الدلالةُ / على الزمـان باخـتـلاف الصِّيَـغِ، ولا تخـتـلفُ الدلالةُ على الحـدثِ باختلافها. ١٢

والثـاني: أنـه يَـدُلُّ عـلى الحـدث بالصيغـة واختلافُها مِنْ

بالفوائد المودعة فيها. ويقال لها: الكُنَّاشَة[١]، والمجموعة، والجامعة.

قال بعضهم: «والتذكرة» باسم «التَنْسِية» أولى من اسم «التذكرة» لعسر الوصول فيها إلى المطلوب؛ إذ لا فِهْرِسْتَ لها، ولا مظانَّ حتى يُرْجَعَ إليها.

قلت: وفيه نظر.

قوله:(على الحدث) أي: المسمى بـ«المصدر».

قوله: (أي: كونه على شكل) إلخ، تفسير للصيغة.

قوله: (ولذلك) أي: لدلالة صيغته على الزمان.

قوله: (ولا تختلف الدلالة) إلخ ضمير (باختلافها) عائدٌ لـ(الصيغ)، أي: من كل صيغةٍ دال على الحدث المدلول للمادة من كونه واقعاً، أَوْ لا.

قوله: (واختلافُها) فاعل بفعل محذوف دَلَّ عليه (يدلُ)[٢] السابق، و(مِنْ) بمعنى «على» كما قال «الأخفش»، واستدل له بقوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ

= وقال «السخاوي» في «منير الدياجي» (ص ٣٢٥ آلة كاتبة): (هاء «التفعلة» نحو: التَّقْدِمة والتجزئة، والتسوية، عوض من ياء «التفعيل» نحو: التقديم، والتجزيء، والتسويء.

(١) قال «الزبيديُّ» في «تاج العروس» (كنش ٤ : ٣٤٧): (الكناشةُ: أوراقٌ تجعل كالدفتر يقيد فيها الفوائد والشوارد للضبط. هكذا يستعملها المغاربة، واستعمله شيخُنا في حاشيته على هذا الكتاب كثيراً).

(٢) في د (بدل).

كونه واقعاً أو غيرَ واقعٍ، وينجرُّ مع ذلك الزمانُ، فيدلُّ عليه الفعلُ

القَوْمِ ﴾[1] أي: عليهم.

والمراد بـ(كونه واقعاً) أنه متعد[2]، و[بكونه][3] (غير واقعٍ) [أنه][4] لازم، ويقال: قاصر، والمعنى[5]: ويدلُّ اختلافُ الصيغ / على كونِ الفعل متعدياً أو لازماً. ومثلوا ذلك بنحو «كَرُمَ»[6] و«أكرم»، فإنَّ الفعلَ فيهما يدل بصيغته على الحدث، وهو «الكرم» و«الإكرام» باختلافها على اللزوم والتعدي، فإن «كَرُمَ» كـ«شَرُفَ»، ولازم[7]، و«أكرم» بزيادة الألف[8] متعد، فدل على اختلافِ الصيغ على ما ذكر. ولا يخفى ما فيه من البعد.

19 أ

قوله: (وينجرُّ مع ذلك) المدلول بما ذكر للصيغة. و(الزمانُ) فاعل (ينجر)؛ لأن كلَّ حدثٍ وتعلّقَه بمفعوله[9] لا بدَّ له من زمان.

قوله: (فيدل عليه)[10] إلخ؛ لأن السقف موضوع[11] للخشب، وما عليها من الجريد والتراب، غير أن المفهومَ لا يعقل إلا بتعقل حائطٍ أي[12]: جدار يوضع

---

(1) ﴿ونَصَرْنَاهُ مِنَ القومِ الذينَ كَذَّبُوا بآياتِنَا﴾ (الأنبياء: 77).
و«من» هنا بمعنى «على»، وقيل: المعنى على التضمين، ضمَّن «نصرناه» معنى: نجيناه، أو عصمناه، أو منعناه. انظر «مغني اللبيب» (424) و«التبيان» (2: 923) و«البحر المحيط» (6: 330).

(2) في د (معتد).

(3) ساقط من د، ك. وأثبت الذي هو في م.

(4) ساقط من د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(5) في د (المغني).

(6) (و) ساقط من د.

(7) (و) ساقط من م.

(8) في د (ألف).

(9) في د، م (مفعول).

(10) في ك (فبدل)، وأثبت الذي هو في د، م.

(11) في د (موضع).

(12) في د (أي).

باللزومِ دلالةَ السقفِ على الحائط.

والثالث: عكسه، أنه يدُلُّ على الزمان بذاته؛ لأنَّ صيغته تَدُلُّ على الزمان الماضي والمستقبل بالذات، ودلالته على الحدث بالانجرار.

عليه، فيدُلُّ عليه دلالة التزام.

قوله: (على الزمان الماضي) أي: في نحو «ضرب» الماضي والمستقبل، أي: في المضارع والأمر، كـ«يضرب» و«اضرِبْ».

وقوله: (بالذات) أي: لأن دلالته متبادرة من اللفظ، وتبادرُ المعنى من اللفظ علامةُ الحقيقة، كما هو مقرر في سائر الفنون. والله أعلم.

ثم المشهورُ الذي عليه «الجمهور» أنه يدل على الحدثِ بمادته، وعلى الزمان بهيئته، لا[1] دلالة له بحسب الوضع على أمر آخر سواهما أصلاً، ولذلك أُخِذَا في حَدِّه، كما في كلام النحاة «سيبويه» فَمَنْ دونه، ودلالتُه على الفاعل دلالةٌ عقليةٌ، لا مدخل للعربية فيها أصلاً، فلذلك لا يذكرها أحدٌ من أهل العربية. وإنما أشار إليها[2] «الرُّمَّاني»[3] على عادته في خلطه العربيةَ بالعقليات. وإنما أُولِعَ بذكرِ

---

(١) في م (فلا).

(٢) (إليها) ساقط من د.

(٣) هو «عليُّ بنُ عيسى، أبو الحسن، الرمانيُّ» المتوفى سنة ٣٨٤ هـ، قال عنه «السيوطي» في «بغية الوعاة» (٢: ١٨٠ – ١٨١): (كان إماماً في العربية، علامة في الأدب، معتزلياً. قال «أبو حيان التوحيدي»: لم يُرَ مثله قط علماً بالنحو وغزارةً بالكلام، وبصراً بالمقالات، واستخراجاً للعَويص، وإيضاحاً للمشكل، مع تألُّهٍ وتنزُّهٍ ودين وفصاحة، وعفافٍ ونظافة، وكان يمزج النَّحوَ بالمنطق، حتى قال «الفارسيُّ»: إن كان النَّحوُ ما يقوله «الرمانيُّ» فليس معنا منه شيءٌ، وإن كان النحوُ ما نقوله نحن فليس معه منه شيء. قلت: «النحوُ» ما يقوله «الفارسيُّ»، ومتى عَهِدَ الناسُ أن النحوَ يمزج بالمنطق؟! وهذه مؤلفات «الخليل» و«سيبويه» ومعاصريهما ومَنْ بعدهما بدهر لم يُعهد فيها شيء من =

دلالة الفعل على الفاعل بطريقة الالتزام « نحاةُ العجم » كشرَّاح « الكافية الحاجبية » و « المفصل »، وزَعَمَ « العصام »[١] في « الحواشي الجاميَّة » أنه من مستنبطاته، وأطال الحجَج[٢] بذلك على عادته في التهويلات الناشئة عن القصور. والله أعلم.

وقد اختلفوا في كون « الفعل » يدُل على « الفاعل » المعين أو المبهم على قولين، صَحَّحَ المحققون أَوَّلَهُمَا. والله أعلم.

وها هنا بحثٌ، وهو أن تعريف « المفرد » في حدّ « الكلمة » بأنه (ما لا يدُلُّ جُزؤه على جزء[٣] معناه[٤]) ينتقض بالفعل لما مرَّ.

وأجيب: بأن المراد بـ « الجزء » مايكون مرتباً في السمع والهيئة مع المادة ليستا كذلك؛ لأنهما يُسْمَعَان معاً، فلا انتقاض.

وقال بعضهم: إن أريد بالهيئة عددُ الحركاتِ والسكنات[٥] غير ملفوظ بها، وكذا عدد الحروف فلا تكون الهيئة المفسرة بذلك لفظاً، فلا يكون[٦]

= ذلك). مترجم في « البداية والنهاية » (١١ : ٣١٤). و « تاريخ بغداد » (١٢ : ١٦) و « إشارة التعيين » (٢٢١)، و « إرشاد الأريب » (١٤ : ٧٣) و « شذرات الذهب » (٣ : ١٠٩) و « الأعلام » (٤ : ٣١٧).

(١) هو « العصامُ إبراهيمُ بنُ محمدِ بنِ عربشاه الإسْفَرايِينيّ » السمرقنديُّ، المتوفى سنة ٩٥١هـ. من مؤلفاته « عصام على الجامي » وهو شرح على « شرح الجامي » على « الكافية » و « إسْفَرَايين » من قرى « خراسان ». مترجم في « شذرات الذهب » (٨ : ٢٩١) و « معجم المطبوعات العربية » (٢ : ١٣٣٠) و « الأعلام » (١ : ٦٦).

(٢) في ك (البجح) وفي د (الحج) وأثبت الذي هو في م.

(٣) (على جزء) ساقط من د.

(٤) بهذا عرَّف « ابنُ هشام » في « شرح قطر الندى » (ص ١٣) « المفردَ » والصواب أن هذا تعريف « المفرد » عند المناطقة، وأما عند النحاة فهو: « ما تُلُفِّظَ به مرةً واحدةً » نحو: « زيد »، فـ « عبد الله » علماً مفردٌ عند المناطقة، مركب عند النحاة.

(٥) لعلَّ في هذا الموضع نقصاً وتمامه: « فالسكنات غير ... » كما هو في « داعي الفلاح ».

(٦) في م (تكون).

. . . .

جُزْءاً[١] من اللفظ، وإن فسرتْ بالصورة العارضة[٢] باعتبار ترتيبها[٣] الحروف والحركات والسكنات فكذلك؛ لأن الظاهر أن تلك الهيئة اعتبارية، وإن فسرت بالحركات الطارئة وَحْدَهَا، أَوْ مع الحروف، فقد يجاب: بأنها أسبابٌ لدلالة المجموع على المعنى، فلذا نُسبَتِ الدلالة إليها[٤].

وقال «الرضي»[٥]: يعني بالمعنى المفرد المَعْنَى الذي لا يدُل جزءُ لفظه[٦] على جزئه، سواء كان لذلك / المعنى جزءٌ نحو معنى[٧] «ضَرَبَ» الدالّ على المصدر والزمان، أَوْ لاَ جُزْءَ له كمعنى الضربِ والنصرِ[٨]. ١٩ ب

---

(١) في د، ك (جزاء) وأثبت الذي هو في م.

(٢) في د (لعارضة).

(٣) وفي «داعي الفلاح»: (ترتيب).

(٤) من قوله: (وها هنا بحث) إلى هنا مأخوذ من «داعي الفلاح» دون أن يشير إلى ذلك.

(٥) هو نجم الأئمة «رضي الدين، محمد بن الحسن الأَسْتَراباذي» المتوفَّى نحو سنة ٦٨٦ هـ صاحب «شرح الكافية» لـ«ابن الحاجب» الذي لم يؤلف عليها بل ولا في غالب كتب النحو مثلُه جمعاً وتحقيقاً، وحسن تعليل.

«أستراباذ» من أعمال «طبرستان» مترجم في «خزانة الأدب» (١ : ٢٨) و «معجم المطبوعات العربية» (٩٤٠) و «الأعلام» (٦ : ٨٦).

(٦) في د (لفظي).

(٧) (معنى) ساقط من د، م.

(٨) «شرح الكافية للرضي» (١ : ٣).

(المسألة السادسة)

«الحكــم النحــوي» ينقسم إلى: «واجــبٍ» و«ممنــوع» و «حســنٍ» و «قبيحٍ» و «خلاف الأولى» و «جائزٍ على السواء».

«فالواجبُ» كرفعِ الفاعل، وتأخُّرِه عن الفعل.

قوله: (كرفع الفاعل)، ولا يَرِدُ نصبُه في قولهم: «خَرَقَ الثوبُ المسمارَ»[1]، فإنَّهم بعد أن خَرَّجُوه على القلبِ حكَمُوا بشذوذِه، وصَرَّحوا بردِّه.

والمراد بالفاعل الاصطلاحي، فلا يَرِدُ فاعل الصفة المشبهة، واسم الفاعل، والمصدر واسمه، فإنَّ فاعلَها يجوز جَرُّه بإضافته إليها، ولا المجرورُ بالحرف الزائد، اللَّهم إلا أن يُرَادَ حكم الفاعل الرفع، ولو محلّاً، فإنَّه حينئذٍ يشملُ الكلَّ على ما بسطوه، ولظهور ذلك أطلقه المصنِّفُ كغيره.

قوله: (وتأخُّرِه عن الفعل) أي: أو[2] ما في معناه، من مصدرٍ ونحوه، فلو قال: «عن المسند» كما في «التوضيح»[3] لكان أشمل.

وأما «زيدٌ قامَ» فمبتدأ وخبر، لا فاعلٌ مقدم وفِعْلٌ، وإن أجازه «الكوفيون» عملاً ببعض الظواهر التي استندوا إليها، فإنَّ البصريين يحملون ما ذكره الكوفيون على الضرورة، كما في «توضيح[4] ابن هشام» وغيره، لكنه قال في «المغني[5]»: لا يجيز «البصريُّ» تقديمَهُ مطلقاً.

وفائدةُ الخلاف تظهرُ في نحو: «الزيدان» و «الزيدون قام». فيجب إفراد الفعل عند «الكوفي» ومطابقته عند «البصري» كما أشار إليه في «التصريح»[6] سؤالاً وجواباً. والله أعلم.

---

(١) انظر «شرح الكافية الشافية» (٢: ٦١٢) و «مغني اللبيب» (٩١٧) و «التصريح» (١: ٢٧٠).

(٢) في د، م (و).

(٣) (٢: ٨٥).

(٤) (٢: ٨٦).

(٥) انظر «المغني» في (الباب الثالث)(ص: ٥٨٠)، و (الباب الخامس) حذف الفعل (٨٢٧).

(٦) (١: ٢٧١).

ونَصْبِ المفعولِ، وجر المضاف إليه، وتنكيرِ الحال والتمييزِ، وغير ذلك.
و «الممنوعُ» كأضداد ذلك.

قوله: (ونَصْبِ المفعولِ) أي: إذا اتَّصل به بلا واسطة جارٍّ ولم يكن نائباً، وشذ رفعُه ونصبُ الفاعل في المثال السابقِ[1]، ورفعُه مع الفاعل في قوله:

إنَّ مَنْ صَادَ عُقْعُقاً لَمَشُومُ ... كَيْفَ مَنْ صَادَ عُقْعُقَانِ وبُومُ[2]

ولا يقع مثلُ هذا إلَّا في ضرورةٍ أو شذوذٍ في الكلام عندَ أَمْنِ اللبسِ، ومع ذلك أنكره الفصحاءُ وردُّوه، كما مر إيماءً إليه. والله أعلم.

---

(١) وكذلك سمع: «كَسَرَ الزجاجُ الحجرَ» «مغني اللبيب» (ص ٩١٧).

(٢) قال «البغدادي» في «شرح أبيات مغني اللبيب» (٨: ١٢٨): (أنشده «ابنُ هشام» على أن المفعول يكون مرفوعاً، فإن «عقعقان» مفعول «صاد»، مع أنَّه مرفوع بألف التثنية، و «بوم» معطوف على المفعول، وهو مرفوع بالضمة، و «العقعق» طائر أبلق بسواد وبياض، أَذْنَبُ يُعَقْعِقُ بصوته، يشبه صوتُه العين والقاف، كذا في «العباب» لـ «الصَّغَانِي»، و «مَشُومُ»: أصله: مَشْؤُوم، فنقلوا ضمَّة الهمزة إلى الشين الساكنة، فحذفت الهمزة للساكنين.

وهذاالبيت لم أقف على قائله، ولا على تَتِمَّته مع شدة الفحص عنه مدة عشرين سنة، ولا رأيته في كتاب نحو يعتمد عليه، ومثل هذا ممَّا جُهِلَ قائلُه لا يجوز الاستشهاد به لاحتمال أنَّه من شعر المولَّدين. والله أعلم).

وقال «ابن الملا الحلبي» في آخر «منتهى الأريب» (مخطوط المكتبة الأحمدية بحلب): (قال الشارح: ولا دليل في البيت على رفع المفعول، لجواز أن يكون الشاعر استعمل «عقعقان» على لغة من يلزم «المثنى» الألف في الحالات الثلاث. ويكون «بوم» مرفوعاً على أنه مبتدأ حذف خبره، أي: ومعهما بوم).

والمقصود بالشارح «الدماميني».

انظر البيت في «شرح قصيدة كعب» (٢٨٧) و «همع الهوامع» (١: ١٦٥) و «الدرر اللوامع» (١: ١٤٤).

و «الحسنُ» كرفعِ المضارع الواقع جزاءً بعد شرط ماض.

قوله: (كرفع المضارع) إلخ مثلوه[1] بقول[2] «زهير»:

وإن[3] أتاهُ خَليلٌ يَوْمَ مَسْألَةٍ يقُولُ: لا غائبٌ[4] مالِي ولا حَرِمُ[5]

وإنما كان حسناً، لأن الأداة لَمّا لم تعمل في لفظ الشرط؛ لكونه ماضياً مع قربه حَسُنَ أن لا تعمل في الجواب مع بُعْدِه، وإن كان الإعمالُ أحسنَ.

ومنه قوله تعالى: ﴿مَنْ كانَ يُريدُ الحَيَاةَ الدُّنْيَا وزينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ[6] أَعْمَالَهُمْ فيهاَ[7]﴾.

قال «أبو حيان»[8]: ولا أعلم خلافاً في جواز الجزم، وأنه فصيحٌ مختارٌ، إلا ما ذَكَرَهُ صاحب «كتاب الإعراب» عن بعض النحويين أنه لا يكون في الكلام الفصيح[9]، وإنما يجيء مع «كان»؛ لأنها أمُّ الباب، والذي نَصَّ عليه الجماعةُ أنه لا يختصُّ بها بل سائرُ الأفعالِ في ذلك مثلُها.

قال[10]: والرفعُ مسموعٌ. ونَصَّ بعضُ أصحابنا أنه أحسنُ من الجزم.

---

(١) (مثلوه) ساقط من د.

(٢) في د (كقوله).

(٣) في د (وإذا).

(٤) في م (لا ترب).

(٥) البيت في «شعر زهير صنعة ثعلب» (١٢٠). و «الخليل» من الخَلَّةِ: الفقيرُ. و «الحَرِمُ»: المَنْعُ. يقول: ليس لما لي مَنْعٌ عنك.
والشاهد في «الكتاب» (٣: ٦٦) و «المقتضب» (٢: ٦٨) و «رصف المباني» (١٨٧) و «الإنصاف» (٢: ٦٢٥) و «شرح المفصل لابن يعيش» (٨: ١٥٧) و «التصريح» (٢: ٢٤٩) و «همع الهوامع» (٢: ٦٠) و «الدرر اللوامع» (٢: ٧٦).

(٦) ففي د (لهم).

(٧) (هود: ١٥).

(٨) هذا النص موجود في «همع الهوامع» (٢: ٦٠) كما عزاه إليه الشارح.

(٩) في د، م (فصيح).

(١٠) القائل «أبو حيان».

و «القبيحُ» كرفعهِ بعد شرطٍ مضارعٍ.

واختُلف في تخريجه:

فقال «سيبويه»: إنه على نية التقديم، والجوابُ محذوف.

وقال «المبرد» و «الكوفيون»: إنه جوابٌ على حذف الفاء.

وقال آخرون: إنه جواب من[1] غير إضمارفاءٍ ولا نيَّة تقديمٍ، لكن لما لم يظهر الجزمُ في الشرط لكونه ماضياً ضعفتِ الأداةُ عن العمل في فعل الجواب، كما أشار إلى ذلك المصنِّف في «هَمْعِهِ»، وكلامُه هنا جارٍ على قول غير «سيبويه»، فإنه على قوله دليلُ الجزاء لا جوابٌ. والله أعلم.

قوله: (والقبيح) أي: لضعفه. وصرح جماعةٌ بأنه ضرورةٌ، وعليه جرى المصنِّفُ في «جمع الجوامع».

/ قوله: (كرفعه) أي: المضارع الواقع جزاءً بعد شرط المضارع، ومثلوه بنحو قولهِ: ٢٠ أ

يا أَقْرَعُ بنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ[2] إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ[3]

وَرَفْعُهُ عند «سيبويه» على التقديم والتأخير إن كان قبله ما يطلبه كالبيت[4]، وإلا فعلى إضمار الفاء في نحو: «أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُم

---

(١) في م (على).

(٢) في ك (قرع)، والذي أثبته هو الذي في د، م.

(٣) نَسَبَهُ «سيبويه» لـ «جرير بن عبد الله البَجَلِيّ» في «الكتاب» (٣: ٦٧)، ونَسَبَهُ «البغداديُّ» لـ «عمرو بن خُثَارِمٍ البَجَلِيّ» في «خزانة الأدب» (٨: ٢٠).
والشاهد أيضاً في «المقتضب» (٢: ٧٠) و «شرح الجمل» لـ «ابن عصفور» (٢: ١٩٨، ٥٩٢) و «الإنصاف» (٢: ٦٢٣) و «الأمالي الشجرية» (١: ١٢٥) و «شرح المفصل» لـ «ابن يعيش» (٨: ١٥٨) و «رصف المباني» (١٨٧) و «المقاصد النحوية» (٤: ٤٣٠) و «همع الهوامع» (٢: ٦١) و «الدرر اللوامع» (٢: ٧٧).

(٤) والتقدير عنده: إنَّكَ تُصرَعُ إنْ يُصْرَعْ أخوكَ، والجواب محذوفٌ.

و «خِلافُ الأَوْلَى» كتقديمِ الفاعِل في نحو: ضربَ غلامُه زيداً.

و «الجائزُ على السواء».

كحذفِ المبتدأ أو الخبر، وإثباته حيث لا مانع من الحذف، ولا مقتضٍ له.

الموتُ»[1] في قراءة مَنْ رَفَعَ، وهو «طلحةُ بنُ سليمان»[2].

وقال «المبرد»: إنه على إضمار «الفاء» في الحالتين، لأنه جوابٌ في المعنى، وقد وَقَعَ محلَّه، فلا يُنْوَى به التقديم.

قال في «التصريح»[3]: وهذان التخريجان ضعيفان؛ لأن التقديم والتأخير يُحْوِجُ إلى جوابٍ، ودعوى حذفه، وجَعْلُ المذكورِ دليلَه خلافُ الأصل، وخلاف فرض المسألة؛ لأن الفرض أنه جواب، وإضمارُ الفاء[4] مع غير القول مختصٌّ بالضرورة. فليُتأمل.

قوله: (كحذف المبتدأ أو[5] الخبر) أي: أحدهما عند وجود ما يَدُلُّ عليه، ومثَّلُوهُ بنحو: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ[6]﴾ فإنَّه محتملٌ لحذفِ المبتدأ، أي: صبري، أو أمري، أو حذفِ الخبرِ، أي: صبرٌ جميلٌ أمثلُ، أو أجملُ، أو نحو ذلك.

وكحذفهما معاً بعد نحو: «نعم» قال في الجمع حيث صحَّ الحذف فيهما ففي الأول قولان.

---

(١) (النساء: ٧٨) وعن هذه القراءة قال «ابن جني» في «المحتسب» (١: ١٩٣): (برفع الكافين. قال «ابن مجاهد»: وهذا مردودٌ في العربية. قال «أبو الفتح»: هو لعمري ضعيف في العربية، وبابُهُ الشعر والضرورة، إلَّا أنه ليس بمردود؛ لأنه قد جاء عنهم، ولو قال: مردود في «القرآن» لكان أصحَّ معنىً، وذلك أنه على حذف الفاء، كأنه قال: فيدركُكُم الموتُ، ومثله بيت «الكتاب»:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا ... والشَّرُّ بالشرِّ عندَ اللهِ مِثْلانِ

أي: فالله يشكرها). وانظر «روح المعاني» (٥: ٨٧).

(٢) هو «طلحةُ بنُ سليمانَ السمان» مقرئ، أخذ القراءة عرضاً عن «فياض بن غزوان» عن «طلحة بن مصرف»، وله شواذ تروى عنه. «غاية النهاية»: (١: ٣٤١).

(٣) (٢: ٢٤٩).

(٤) في د (من).

(٥) في د (و).

(٦) (يوسف: ١٨، ٨٣).

قال في «الهمع»[1]: قال «الواسِطِيّ»[2]: الأَوْلَى كَوْنُ المحذوفِ المبتدأ؛ لأن الخبرَ محطٌّ الفائدة.

وقال «العَبْديُّ»[3]: الأولى كونه الخبر؛ لأنَّ التجوزَ في آخر الجملة أسهلُ. نقل القولين «ابنُ إياز»[4] في «شرح الفصول».

وإذا جئت بعد مُبْتَدَأَيْنِ بخبرٍ واحد، نحو: «زيدٌ وعمرٌو قائمٌ» فذهب «سيبويه» و «المازني»[5] و «المبردُ» إلى أنَّ المذكورَ خبرُ الأوَّل، وخبرُ الثاني محذوفٌ.

وذهب «ابنُ السراجِ» و «ابنُ عصفورٍ» إلى عكسه.

وقال آخرون: أنت مخيَّرٌ[6]. وبه تعلم أنَّ قولَه هنا بتساوي الوَجْهَيْنِ قولٌ مركبٌ من القولين اللَّذَيْنِ حكاهما «ابنُ إياز» والله أعلم.

---

(١) (١ : ١٠٣).

(٢) هو «أحمدُ بنُ محمدِ بنِ جعفرِ بن مختارٍ، أبو علي، الواسطيّ». مات بعد سنة خمس مئة، منسوبٌ إلى «واسط». مترجم في «إرشاد الأريب» (٥ : ٥٩) و «بغية الوعاة» (١ : ٣٦٤).

(٣) هو «أحمدُ بنُ بكرِ بنِ محمد بن بَقيَّة العبديّ، أبو طالب» المتوفَّى سنة ٤٠٦ هـ كان نحوياً لغوياً قيماً بالقياس والافْتنَان في العلوم العربية. مترجم في «إرشاد الأريب» (٢ : ٢٣٦) و «إشارة التعيين» (٢٦) و «بغية الوعاة» (١ : ٢٩٨) و «الأعلام» (١ : ١٠٤).

(٤) هو «الحسينُ بنُ بدرِ بنِ إياز، أبو محمد، جمالُ الدين» المتوفَّى سنة ٦٨١هـ. كان أوحدَ زمانه في النحو والتصريف. قال «أبو حيان»: «ابن إياز أبو تعاليل» له كتاب «المحصول شرح الفصول». و «الفصول الخمسون» تأليف «زين الدين أبي زكريا، يحيى بنِ عبدِ المعطي بن عبد النور المَغْربي الزواوي» المتوفى سنة ٦٢٨ هـ، و لـ«ابن إياز» ترجمة في «إشارة التعيين» (١٠٣) و «بغية الوعاة» (١ : ٥٣٢) و «الأعلام» (٢ : ٢٣٤).
ولـ«ابن معطي» ترجمة في «الجواهر المضيَّة» (٣ : ٥٩٢) و «إرشاد الأريب» (٢٠ : ٣٥) و «بغية الوعاة» (٢ : ٣٤٤).

(٥) هو «بكرُ بنُ محمدِ بنِ حبيبِ بنِ بقيةَ – وقيل غير ذلك – أبو عثمانَ المازني» المتوفَّى سنة ٢٤٩ هـ في أحد الأقوال. من مازن شيبان. قال تلميذُه «المبرد»: لم يكن بعد «سيبويه» أعلمُ من «أبي عثمان المازني» بالنحو. مترجم في «إشارة التعيين» (٦١) و «تاريخ بغداد» (٧: ٩٣) و «إرشاد الأريب» (٧: ١٠٧) و «بغية الوعاة» (١ : ٤٦٣).

(٦) هذا النص منقول من «همع الهوامع» (١ : ١٠٣– ١٠٤) أيضاً. ولكنَّ الرضيَّ يقول في «شرح الكافية» (١ : ٢٩٣): (مذهبُ سيبويه في: «زيدٌ وعمرٌو قائم» أن خبر المبتدأ الأول محذوفٌ، وهو مغاير لمذهبه ها هنا...) وانظر حاشية «المقتضب» (٤ : ٢٢٨).

وقد اجتمعت الأقسام الستة[1] في عمل الصفة المشبهة، فإنَّها إمَّا أن تكون بـ «أل» أوْلا،

قوله: (المشبهة) أي: بـ «اسم الفاعل»، في كونها تُثَنَّى وتُجمع وتُؤنث[2]، ولذا عَمِلَتْ عملَهُ[3]، وإلَّا فحقُّها أن لا تعمل؛ لمباينتها الفعلَ؛ لكونها للثبوت والاستمرار والدوام، وهو للتجدُّدِ والحدوثِ. كما بُسط في المطولات[4]. ووقع لـ «ابن مالك» في «التحفة الحاجبية[5]» أنها مشبهة بالفعل. قال «ابن هشامٍ» وهو غَلَطٌ[6]. والله أعلم.

---

(١) أي: للحُكْمِ.

(٢) تقول في «حسن»: حسنة، وحسنان، وحسنتان، وحسنون، وحسنات، كما تقول في «ضارب»: ضاربة، وضاربان، وضاربتان، وضاربون، وضاربات.

(٣) وفي «الكتاب» (١: ١٩٤): (هذا باب الصفة المشبَّهة بالفاعل فيما عَمِلَتْ فيه ولم تَقْوَ أنْ تعملَ عملَ الفاعل - أي: عمل اسم الفاعل -؛ لأنها ليست في معنى الفعل المضارع، فإنما شُبِّهَتْ بالفاعل فيما عملَتْ فيه. وما تَعْمَلُ فيه معلومٌ، إنّما تعمل فيما كان من سببها مُعَرَّفاً بالألف واللام أو نكرةً، لا تُجاوزُ هذا؛ لأنه ليس بفعلٍ ولا اسم هو في معناه. والإضافةُ فيه أحسنُ وأكثرُ؛ لأنه ليس كما جرى مجرى الفعلِ ولا في معناه، فكانَ أحسنَ عندهم أن يَتباعَد، كما أنه ليس مثلَه في المعنى وفي قوته في الأشياء. والتنوين عربي جيدٌ..).

(٤) انظر «شرح الأشموني» (٣: ٢) و«التصريح» (٢: ٨٠).

(٥) سماه «ابن علان»: «التحفة على الكافية الحاجبية».

(٦) هذا النص منقول من «داعي الفلاح»، وكيف يستقيم ما نسب لـ «ابن مالك» هنا مع قوله في «الخلاصة»:

صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ ... مَعْنىً بِهَا الْمُشْبِهَةُ اسمَ الفاعِلِ

ولو رجعنا إلى كتابه «شرح الكافية الشافية» (٢: ١٠٥٤) لرأيناه عقد باباً سماه: «باب الصفة المشبهة باسم الفاعل» واستهل هذا الباب بقوله:

والصِّفَةُ الْمُشْبِهَةُ اسمَ الفاعِلِ ... كالضَّخْمِ جِسْماً العظيمِ الكاهِلِ

ومعمولها إما مجردٌ، أو مقرون بـ«أل»، أو مضاف إلى مافيه «أل» أو إلى ضمير، أو إلى مضاف إلى ضميرٍ، أو إلى مجرد، فهذه اثنا عشرَ قسماً.

وعملها: إما رفع، أو نصب، أو جر،

قوله: (اثنا[1] عشر) أي: حاصِلَةٌ من ضَرْبِ اثْنَيْنِ، وهما حالتا الصفة[2] في ستةٍ، وهي أحوال معمولها[3].

قوله: (إما رَفْعٌ) أي: على الفاعليَّةِ بها عند «سيبويه» والبصريين، أو البدلية من المستكِنِّ[4] فيها عند «الفارسي»[5].

قوله: (أو نصب) أي: على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة، وإلا فتمييز[6].

---

(١) في د، ك (اثنى)، وأثبت الذي هو في م لصوابه نحوياً.

(٢) هما تجردها من «أل» والإضافة، وتعرفها بهما.

(٣) هي تعريفه بـ«أل»، وتجرده عنها وعن الإضافة، وإضافته لما فيه «أل» أو الضمير أو المضاف إلى ضمير أو لمجرد. «داعي الفلاح».

(٤) أي: بدل من ضمير مستتر في الصفة. قال الشيخ خالد في «التصريح» (٢:٨٤): (بدل بعض من كلٍّ. ويرده حكاية الفراء: «مررت بامرأة حسن الوجه»، وحكاية الكوفيين «بامرأة قويم الأنف»، وأنه يجوز: «برجل مضروب الأب» بالرفع، وليس هذا البدل كلاً ولا بعضاً ولا اشتمالاً). وقال يس: (ووجه الرد فيهما أنه لو كان المرفوع بدلاً وكانت الصفة محتملة لضمير الموصوف لوجب تأنيثها، وأن يقال: «حسنة الوجه» و«قويمة الأنف»؛ لأن الصفة إذا رفعت ضمير المؤنث وجب تأنيثها).

(٥) هو «الحسنُ بن أحمدَ بن عبد الغفار بن محمد بن سليمانَ، أبو علي، الفَسَوِيُّ» المتوفى سنة ٣٧٧هـ و«الفَسَوِيّ»: نسبة إلى «فَسَا»: مدينة قريبة من شيراز. كان أوحد زمانه في علم العربية، وقد برع في النحو، وانتهت إليه رياسته. مترجم في «إشارة التعيين» (ص ٨٣) و«البداية والنهاية» (١١: ٣٠٦) و«إرشاد الأريب» (٧:٢٣٢) و«تاريخ بغداد» (٧:٢٧٥) و«بغية الوعاة» (١:٤٩٦) و«شذرات الذهب» (٣:٨٨).

(٦) أي: على التمييز، أو على التشبيه بالمفعول به.

فتلك ستةٌ وثلاثون.

قوله: (فهذه) أي[1]: الصور الحاصلة[2] من ضَرْبِ الاثْنَيْ عشرَ السابقة في هذه الثلاثة «ستةٌ وثلاثون». كذا في نسخنا المصححة المقروءة[3] بحذف التمييز ولا محذور فيه.

وفي بعض النسخ - وعليها شَرَحَ ابنُ عَلَّان - إثباتُ التمييز، وهو: «صورة» فحقُّ العبارة عليها «ستٌّ» كما قال: إذ المعدودُ مونثٌ مذكور[4]، فيجب له تذكيرُ العَدَدِ على ما قُرِّرَ في العربية.

وأمثلتها على الترتيب:

الحسَنُ وجهٌ، أو وجهاً، أو وجهٍ.

الحسنُ الوجهُ، أو الوجهَ، أو الوجهِ[5].

الحسنُ وجهُ الأبِ[6]، أو وجهَ الأبِ / ، أو وجهِ الأبِ[7]. ٢٠ ب

الحسنُ وجهُ أبٍ، أو وجهَ أبٍ، أو وجهِ أبٍ.

الحسنُ وجهُه، أو وجهَه، أو وجهِهِ[8].

---

(١) (أي) ساقط من د.
(٢) (أي) زائدة في د.
(٣) في ك (المقروّة) وأثبت الذي هو في د، م.
(٤) في د، م (مذكر) وهو تصحيف.
(٥) (أو الوجه) ساقط من د، م.
(٦) في د (الأدب).
(٧) (أو وجهِ الأب) ساقط من د، م.
(٨) (أو وجهِهِ) ساقط من د، م.

. . . .

الحسنُ وجهُ أبيه، أو وجهَ أبيه[1] [2]، أو وجهِ[3] أبيه.

ورأيتَ حسناً وجهٌ، أو وجهاً، أو وَجْهٍ.

وحسناً الوجهُ، أو الوجهَ، أو الوجهِ.

وحسناً وجهُ الأبِ، أو وجهَ الأبِ، أو وجهِ الأبِ[4].

وحسناً وجهُ أبٍ، أو وجهَ أبٍ، أو حسنُ وجهِ أب.

وحسناً وجهُه، أو وجهَه، أو حسنُ وجهِهِ.

وحسناً وجهُ أبيه، أو وجهَ أبيه، أو حسنُ وجهِ[5] أبيه.

كذا أوردها في «الهمع»[6]، وَنَقَلَهَا في الشرح.

وليست كلُّها جائزةً على سواء، بل تجري فيها الأحكام السابقة.

---

(١) في د، م (أب).

(٢) (الحسن وجهه، أو وجهه الحسن وجهُ أبيه) زيادة في د، م، لا قيمة لها.

(٣) في م (جه).

(٤) (أو وجه الأب) ساقط من د، م.

(٥) (وجه) ساقط من د، م.

(٦) (٢: ٩٩). وانظر «شرح عمدة الحافظ» (٦٨٧) و«شرح الكافية الشافية» (٢: ١٠٦٠) و«شرح الأشموني» (٣: ١٤).

والجـر ممنوعٌ في أربعِ صـورٍ: أن تكون بـ«أل» والمعـمـولُ خـالٍ منهـا، ومن إضافةٍ لما هي فيه: بأن يكون مجرداً، أو مضافاً إلى مجرد، أو إلى ضمير، أو إلى مضافٍ إلى ضمير.

قـوله: (في أربع صـور) كـذا على الصـواب في أصلنا المصـحَّح المقـروء في الموضعين، ونسخة الشارح أربعة فيهما.

ولذا قال: وحقه «أربع» لتأنيث المعدود، وهو ظاهر على نسخته.

قوله: (بأن يكون) إلخ بيان وإيضاح لِسابقه.

والمجرد كـ«الحسن وجهٍ».

والمضاف للمجرد، كـ«الحسن وجهِ أبٍ»، وللضمير[1] كـ«الحسن وجهِه». والمضاف للمضاف و[2] للضمير. كـ«الحسنِ وجهِ أبيه». وإنما امتنعت لما فيها من إضافةِ ذي «ألْ» للخالي[3] عنها في صفةٍ معربة بالحركات.

وإنما يجوز ذلك في المعربة بالحروف كـ«الضاربو[4] زيدٍ»، أو إذا كانت الصفة مضافةً للمضاف[5] لعائد مُحلًّى[6] بـ«ألْ»، كـ«رأيت الكريمَ الآباءِ الغامرِ جودُهم». قال «أبو حيان»: وهو نادر.

---

(١) في د، م (الضمير).
(٢) (و) لم تذكر في ك، ومذكورة في: د، م.
(٣) في د (للخال).
(٤) (الضاربوا) في ك، م، وأثبت الذي هو في د، وهو الصواب.
(٥) (للمضاف) ساقط من د، م.
(٦) كتب على حاشية م: (قوله: لعائد محلًى بأل بإضافة عائد إلى محلى).

وخلافُ الأوْلَى في صورتَيْنِ: أن تكونَ الصفةُ مجردةً والمعمول / مضافٌ إلى ضميرٍ، أو إلى مضافٍ إلى ضمير. ١٣

قوله: «أن تكون الصفة مجردةً»، أي: عن «ألْ» والإضافة، نحو: «حسن وجههِ» و«حسن وجه عبدِه».

وقد جَعَلَ المصنِّفُ في «الهمع»[١] الأُولى من القبيح؛ لأن «سيبويه»[٢] مَنَعَهَا. زاد في «الهمع»: وخُصَّ جوازُها بالشعر، كقول «الشَّمَّاخ»:

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَّجَ الرَّكْبُ فيهما ... بِحَقْلِ الرُّخَامَى قَدْ عَفَا طَلَلاَهُمَا

أَقَامَتْ على رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفاً ... كُمَيْتا الأَعالِي جَوْنَتَا مُصْطَلاَهُمَا[٣]

---

(١) في د، ك، م: (الجمع) والتصويب من بعض نسخ «داعي الفلاح».

(٢) قال في «الكتاب» (١:١٩٩): (وقد جاء في الشعر «حسنةُ وَجْهِهَا»، شَبَّهُوه بـ«حسنة الوجهِ»، وذلك رديءٌ).

(٣) البيتان في «الكتاب» (١:١٩٩). و«شرح الكافية الشافية» (٢:١٠٦٧-١٠٦٨) و«خزانة الأدب» (٤ : ٢٩٣)، برواية: «عَرَّس الركبُ»، و«شرح المفصل لابن يعيش» (٦:٨٦) و«المقاصد النحوية» (٣ : ٥٨٧) و«همع الهوامع» (٢:٩٩) و«الدرر اللوامع» (٢:١٣٢) برواية «عَرَّجَ»،
وبيت الشاهد في «شرح الأشموني» (٣:١١).
«الدمنتان»: مثنى دمنة، وهي ما بقي من آثار الديار. وحقل الرُّخَامى: موضع. «عفا»: درس. و«الطلل»: ما شخص من علامات الدار وأشرف.
و«الربع»: موضع النزول. و«جارتا صفا»: هما الأُثْفِيَّتَانِ من أثافيِّ القدر.
و«الصفا»: أراد به الجبل. وهو ثالثة الأثافي. و«الكميت»: ما لونه بين الحمرة والسواد، وإنما لم تسود لبعدها عن مباشرة النار. و«الجَوْن» هنا: الأسود. و«المصطلى»: موضع الصلا، وهو النار.
الشاهد فيه: إضافة الصفة المشبهة، وهي «جَوْنَتَا» إلى معمولٍ ظاهر يشتمل على ضمير الموصوف، وهو «مصطلاهما»، وذلك رديء.

ومَنَعَهَا «المبردُ» مطلقاً في الشعر وغيره، وَأَوَّلَ «هما»[١] بأنه عائدٌ لـ «الأعالي»[٢]، لأنه مثنىً معنىً.

(١) في د (وأولهما) وهو تصحيف. وكتب على حاشية م: (قوله: وأَوَّلَ هُمَا، أي: في قول الشماخ: مصطلاهما) اهـ.

(٢) وجاء في «شرح أبيات سيبويه» لـ «ابن أبي سعيد السيرافي» (١: ١١): (وقد رُدَّ هذا الاستشهادُ على «سيبويه»، وزعم الرادُّ أن الضمير الذي أضيف «المصطلى» إليه ليس بعائدٍ إلى الموصوف، بل هو عائد إلى غيره، ومثلوا ذلك بـ «جاءتني امرأتان حسنتا الغلامين كريمتاهما»، فالضمير المضاف «كريمتا» إليه هو ضمير «الغلامين»، ليس بضمير المرأتين، وهذا لا يشبه: مررت بامرأة حسنةٍ وجهِها. وعندهم أن الضمير الذي أضيف «المصطلَى» إليه يعود إلى «الأعالي».
فقيل لهم: ينبغي على ادّعائكم أن يقال: كميتا الأعالي جَوْنَتَا مصطلاهما، لأن «الأعالي» جمع.
فأجابوا عن هذا بأن قالوا: الأعالي في معنى الأعليين، كما قال الله عز وجلَّ: ﴿فقد صغت قلوبُكما﴾ (التحريم: ٤)، وهو يريد قلبين.
وهذا الذي تأوَّلُوهُ يَضْعُفُ في المعنى؛ لأنَّ «الأعالي» هي أعلى هاتين الأثفيَّتَيْنِ و«المصطلَى»: الموضع الذي تصيبه النار من الأثفيَّتين، والأثفيَّتان لهما مصطلى وأعالٍ، و«الأعالي» لا مصطلى لها، ومثلُ هذا أنَّا نقول: أسفل الأثفيَّتين، وأعلى الأثفيَّتَيْن، وأوسط الأثفيتين، وهذه مواضع الأثفيَّتين يضاف لكلٍّ كلُّ واحدٍ منها إليها. ولو قلنا: أوسط الأعلى، وأسفل الأعلى، وأوسط الأسفل لم يحسن كحسن ما ذكرنا، وإن كان على وجه المجاز).
وجاء في «خزانة الأدب» (٤: ٣٠٣): أن الرادَّ على «سيبويه» ليس «المبرد» لا سيما «أبو علي» فإنه قال: لا أعرف قائل هذا القول. و«الرضي» ينسبه إلى «المبرد» كما في «شرح الكافية» (٢: ٢١٢)، وكلام «المبرد» تكلّف، والظاهر مع «سيبويه». وانظر «الأصول في النحو» (٣: ٤٧٥).
وقد نَسَبَهُ «السيوطي» في «همع الهوامع» (٢: ٩٩) إلى «المبرد»، ولا يوجد هذا الرأي في «المقتضب».

وقال «ابن مالك» في «شرح الكافية»[1]: هو عند الكوفيين جائز في الكلام كلِّه.
وهو الصحيحُ؛ لأَنَّ مثلَهُ وَرَدَ في حديث «أُمِّ زَرْعٍ»[2]: «صِفْرُ[3] وِشَاحِهَا[4]».

وفي حديث الدَّجَّال: «أعورُ[5] عينِه اليُمْنى[6]».

وفي وَصْفِ[7] النبيِّ ﷺ «شَثْنُ[8] أصابعِه[9]».

ومع جوازه ففيه ضعف. ووافقه «أبو حيان».

وكلامُ المصنِّف هنا إنَّما يجري على هذا الرأي. والله أعلم.

---

(١) (٢:١٠٦٩).

(٢) هي «أم زرع بنت أكهل بن ساعد». كما في «شرح النووي» (١٥:٢١٢).

(٣) في م (صفرٌ).

(٤) أخرجه «مسلم» في «صحيحه» في (كتاب فضائل الصحابة - باب ذكر حديث أمِّ زرع) (٤:١٩٠٢) بلفظ «وصِفْرُ رِدَائِها، وخيرُ نسائِها، وعَقْرُ جَارَتِها»، وانظر: «شرح النووي» (١٥:٢٢٢) و«شرح الشمائل» لـ«جسوس» (٢:٤٥) و«التصريح» (٢:٨٥).

(٥) في م (أعورٌ).

(٦) أخرجه «البخاريُّ» في «صحيحه» في (كتاب الأنبياء - باب: واذْكُرْ في الكتاب مريمَ إذِ انْتَبَذَتْ من أَهْلِهَا) (٤ : ١٤١) برواية: «أعورُ عينِه اليُمْنَى» وفيها الشاهد. وجاء في «فتح الباري» (٦:٤٨٨): ورواه «الأصيليُّ»: «عينُه» برفع النون. وانظر «شرح الأُشموني» (٣:١٢).
وأخرجه «الترمذيُّ في «سننه» في (أبواب الفتن - باب ما جاء في صفة الدجال) برواية: «إنه أعْوَرُ عَيْنُه اليُمْنَى» برفع «عينه». «عارضة الأحوذي» (٩ : ٩٦).

(٧) في د (صفة)، وفي م (وصفه).

(٨) في م (أعورٌ).

(٩) ذكر هذه الرواية «ابنُ مالك» في «شرح الكافية الشافية»، و«السيوطيُّ» في «همع الهوامع»، و«الأشموني» في «شرح الألفية»، و«الشيخ خالد» في «التصريح». ولم أقف عليها في شيء من كتب الحديث الموجودة في حوزتي، والذي وجدته: «شَثْنَ القدمَيْنِ والكفَيْنِ»، وممن أخرجه «البخاريُّ» في «صحيحه» في (كتاب اللباس - باب الجَعْد) (٧:٥٨) مُعَلَّقاً من حديث «أنسٍ» رضي الله عنه، «فتح الباري» (١٠:٣٥٩) ولا شاهدَ في هذه الرواية على مانحن فيه.

والرفعُ قبيحٌ في أربع صورٍ: أن يكونَ المعمولُ مجرداً، أو مضافاً إلى مجردٍ، سواءً كانتِ الصفةُ بـ «ألْ» أم دونها.

قوله: (والرفعُ قبيحٌ) إلخ، فَيَقْبُحُ: «الحسنُ وجهٌ» أو «وجهُ أبٍ» و«حسن وجهٌ» أو «وجهُ أبٍ» بل مَنَعَ أكثرُ البصريين: «زيد حسن» أو «الحسن وجه»؛ لخلوِّ الصفة من ضميرِ موصوفها.

واختاره «ابنُ خروفٍ». وما ذكره المصنِّفُ من جوازه بقُبْحٍ إنَّما هو مذهبُ الكوفيين، واختاره «ابن مالك».

ومن شواهده ما أنشده «الفراء»[1] عن بعض العرب:

بِثَـوْبٍ ودينارٍ وشَـاةٍ ودِرْهَمٍ فَهَلْ أنتَ مرفوعٌ بما هَا هُنا رَاسُ[2]

قال «أبو حيان»: وقولُ «ابنِ هشامٍ الخضراويِّ» في نحوه: لا يجوز؛ إذ لا ضمير للموصوف ولا ما يسد مسدَّهُ، ليس بصحيح؛ لحكاية[3] جوازه عن الكوفيين / ، وبعض البصريين. والله أعلم.

٢١ أ

---

(١) هو «يحيى بن زياد، أبو زكريا» المتوفى سنة ٢٠٧ هـ. كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد «الكسائي»، وقال «ثعلبٌ»: لولا الفراء لما كانت عربية؛ لأنه خلصها وضبطها. مترجم في «إشارة التعيين» (ص٣٨٠) و«تاريخ بغداد» «(١٤: ١٤٩) و«بغية الوعاة» (٢: ٣٣٣) و«شذرات الذهب» (٢: ١٩).

(٢) البيت في «همع الهوامع» (٢: ٩٩، ١٠١) و«التصريح» (٢: ٧٢) و«الدرر اللوامع» (٢: ١٣٣، ١٣٤). ولا يعلم قائله.

الشاهد فيه: إجراء «مرفوع» مجرى الصفة المشبهة، و«راس» مرفوع به مع خلوه من الضمير، والتقدير: راس منك، مثل: «حسن وجهه»، و«بما» متعلق بـ«مرفوع».

(٣) في د (لمكان)، وفي ك (لمكانة). وأثبت الذي هو في م.

والحسنُ فيها النصبُ أو الجرُّ، والنصبُ خلاف الأوْلى في أربعِ صورٍ: أن تكون الصفةُ مجردةً والمعمولُ بـ«ألْ»، أو مضافٌ إلى مافيه «أَلْ»، أو إلى ضميرٍ، أو مضاف إلى ضمير، وواجبٌ في صورتين: أن تكون الصفة بـ«أل»، والمعمول مجرد، أو مضاف إلى مجرد. وتجوز الثلاثةُ على السواء في صورتَيْنِ: أن تكون الصفةُ بـ«أَلْ» والمعمولُ مقرونٌ بها، أو مضاف إلى معرف بها.

قوله: (والنصبُ خلافُ الأَوْلَى) كَرَّر هذا الحكمَ، وكان الأَوْلَى ذكرَ أمثلته في محلٍّ واحدٍ، وإن اختلف[1] نصباً وجراً.

قوله: (في أربع صور) هي[2] «حسن الوجهَ»، «حسن وجهَ الأبِ» و«حسن وجهَهُ» «حسن وجهَ أبيه».

قوله: (وواجب في صورتين) هما: «الحسن وجهاً»، «الحسن وجهَ أبٍ»، أو إنما وجب فيهما النصب تخلّصاً من الجرِّ الممنوعِ، والرفعِ القبيحِ.

قوله: (وتجوز الثلاثةُ) أي: وجوه الإعراب: الرفع وقسيماه عل السواء، لا رجحان لشيءٍ منها على الآخر.

قوله: (في صورتين) هما: «الحسن الوجه» أو «وجه الأب».. والله أعلم.

(١) كتب على حاشية م (لعله اختلف، أي: الأمثلة، ويحتمل أن الضمير في «اختلف» للحكم اهـ).

(٢) (هي) ساقط من د، م.

(المسألة السابعة)

ينقسم أيضاً

(المسألة السابعة)

قوله: (ينقسم أيضاً) فاعل «ينقسم» ضميرٌ عائد على «الحكم».

و[1] «أيضاً» مصدر آض كـ«باع» إذا رَجَعَ، وهو مفعولٌ مطلقٌ، أو حال[2] حذف عامِلُهُ، أي: ارجع إلى تقسيمه رجوعاً[3]، أو اقسمه راجعاً[4].

قال «الدماميني»[5] في «شرح المغني»: واعلم أن «أيضاً» كلمةٌ لا تستعمل إلَّا[6] مع شَيْئَيْنِ بينهما توافقٌ، ويمكن استغناءُ كلٍّ منهما عن الآخر.

فخرج بالشيئَيْنِ: «جاءَ زيدٌ أيضاً»، مقتصراً عليه لفظاً وتقديراً، وبالتوافُقِ بينَهُما نحو: «جاء زيدٌ ومات عمروٌ أيضاً»، وبإمكان الاستغناء نحو: «اختصم زيدٌ وعمروٌ أيضاً» فلا يقال شيءٌ من ذلك على هذه الوجوه المحترز عنها. وإنما تستعمل[7] هذه الكلمة عند وجود الضابط المذكور، وهي مصدر[8] «آض» بمعنى «رجع».

(١) (و) لم تذكر في د، م.

(٢) كتب على حاشية م («قوله: أو حال» الظاهر أنها مؤكدة).

(٣) في د، م (راجعا).

(٤) (أو اقسمة راجعاً) ساقط من د، م.

(٥) هو «بدرُ الدين، أبو عبد الله، محمدُ بنُ أبي بكرِ بن عمرَ، القرشيُّ، المخزوميُّ، الدمامينيُّ» الإسكندريُّ، المتوفَّى في «كلبرجا» في «الهند» سنة ٨٢٧ هـ. مَهَرَ في العربية والأدب، وشارك في الفقه وغيره، لسرعة إدراكه، وقوة حافظته. من كتبه «تحفة الغريب بشرح مغني اللبيب»، وله «شرح البخاري» وجلّه في الإعراب ونحوه. مترجم في «الضوء اللامع» (٧: ١٨٤) و«بغية الوعاة» (١: ٦٦) و«شذرات الذهب» (٧: ١٨١) و«معجم المطبوعات العربية» (١: ٨٨٠) و«الأعلام» (٦: ٥٧).

(٦) (إلّا) ساقط من د.

(٧) في ك (يستعمل) وأثبت الذي هو في د، م.

(٨) في م (مصد).

. . . .

وأعربه جماعةٌ في مثل: «قال زيد كذا، وقال أيضاً» حالاً من ضمير «قال» المستكن على أنه بمعنى اسمِ الفاعل مثلاً، أي: وقال راجعاً إلى القول، وهذا إنما يحسن إذا صدر القول المقيد بالحال بعد صدورِ قولٍ سابقٍ حتى يصح أن يقال: إنه راجع إلى القول بعد ما فرغ منه، وليس ذلك بشرطٍ[1] في استعمال «أيضاً»، بدليل صحة[2]: «قلتُ اليومَ كذا، وقلت أمسِ أيضاً» والذي يطرد في جميع المواضع هو ما قدمناه.

ويؤيدُه أنك تقول: «عندَ زيدٍ مالٌ، وأيضاً عِلْمٌ»، فلا يكون قبلها ما يصلح للعمل فيها فيُحْتَاجُ إلى التقدير. فتأمله.

قلت: وقد أشارَ لمثل ما ذَكَرَهُ «ابنُ[3] هشام[4]» في «السَّفَرِيَّات». وذكره غيرُ[5] واحدٍ، وجوزوا فيه أن يكون مفعولاً مطلقاً حُذِف عامله وجوباً سماعاً، أو حالاً حُذف عاملُها وصاحبها كذلك. وهو الذي ارتضاه «الدمامينيُّ» وغيرُه من المحققين؛ لأنه الذي يَطَّرِدُ كما قال بخلاف ما نقله عن ذلك البعض فإنه لا يَطَّرِدُ، كما أشار إليه. والله أعلم.

وقد توقف الشيخ «ابن هشام» في كونها عربية أمْ لا؟.

قال «الجلالُ السيوطيُّ»: وكأنه ظنها مولَّدةً في استعمال الفقهاء، وليس كذلك فقد ثبتت في الكلامِ الفصيح.

---

(١) في د (شرط).

(٢) في د (صحته).

(٣) كتب على حاشية م (فاعل «أشار»، أما فاعل «ذكر» فضمير يعود إلى «الدماميني» اهـ).

(٤) انظر ما نقله «السيوطي» في «الأشباه والنظائر» (٣ : ٢٨٨) من «الفتاوى النحوية» لـ «ابن هشام» فيما يتعلق بمعنى: «أيضاً» وإعرابها.

(٥) في د (عن).

روى «أحمدُ» في «مسنده»[١] عن «أبي هريرة» رضي الله عنه أن «عمر» رضي الله عنه[٢] كان يخطُبُ[٣] إذ جاءَ رجلٌ فقال «عمرُ» رضي الله عنه[٤]: لِمَ تُحْبَسُونَ[٥] عن الصلاة؟! فقال الرجلُ: ما هو إلَّا أن سمعتُ النداءَ فتوضأتُ، فقال «عمر»: والوُضُوءَ أيضاً[٦].

وهو في «الصحيح» من حديثِ «ابنِ عمرَ»[٧].

قلت/ ٢١ ب: أَوْرَدَهُ «البخاريُّ» في «صحيحه» في مواضعَ منها: «باب غُسْلِ الجمعة»[٨]. وصَرَّحَ «ابنُ حجرٍ»[٩] وغيرُه بأنَّ الرجلَ هو «عثمانُ»[١٠] رضي الله عنه.

(١) (١: ١٥، ٤٦).

(٢) (رضي الله عنه) لم تذكر في د، م.

(٣) في د «إذا».

(٤) (رضي الله عنه) لم تذكر في د، ك.

(٥) هكذا في م، وفي د، ك (يحبسون)، والذي هو في «المسند»: «تحتبسون».

(٦) وتمام الحديث عند «أحمد»: «أولَمْ تَسْمَعُوا أنَّ رسولَ الله ﷺ يقولُ: إذا رَاحَ أحدُكُمْ إلى الجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ».

(٧) هكذا في د، م، وفي ك (ابن عمر عن عمر) وهو مجانب للصواب، وصحة العبارة هكذا (عن «سالم بنِ عبدِ الله بن عُمَرَ» عن «ابن عُمَرَ») كما في «صحيح البخاري».

(٨) (١: ٢١٢)، و «مسلم» في «صحيحه» في أول (كتاب الجمعة) (٢: ٥٨٠)، و «أبو داود» في «سننه» في (كتاب الطهارة – بابٌ في الغسل للجمعة) «مختصر سنن أبي داود» (١: ٢١٠).

(٩) في «فتح الباري» (٢: ٣٥٩).

(١٠) أقول: بل قد سمّاه «مسلم» في «صحيحه»، وهذا نصُّ روايته من حديث «أبي هريرة» قال: (بينما «عمر بن الخطاب» يَخْطُبُ الناسَ يوم الجمعة، إذ دَخَلَ «عثمانُ بنُ عفَّانَ»، فَعَرَّضَ به «عمرُ». فقال: ما بالُ رجالٍ يَتَأَخَّرُونَ بعدَ النداء! فقال «عثمانُ»: يا أميرَ المؤمنين! ما زدْتُ حينَ سمعتُ النداءَ أنْ توضأت، ثم أقبلتُ. فقال «عمرُ»: والوضوءَ أيضاً! ألم تَسْمَعُوا رسولَ الله ﷺ يقول: «إذا جاءَ أحدُكُمْ إلى الجُمُعَةِ فليغتسلْ».

وقد تَكَلَّمَ بهـا النبيُّ ﷺ، فقد أخرج «البخاريُّ» عن «سَلَمَةَ بنِ الأَكْوَعِ»[١] قال: بَايَعْتُ رسولَ الله ﷺ، ثُمَّ عَدَلْتُ إلى ظِلِّ الشجرة[٢]، فلمَّا خَفَّ الناسُ قال: يا بنَ الأَكْوَعِ أَلاَ تُبَايِعُ؟ قال: قلتُ: قد بايَعْتُ، قالَ أيضاً[٣]. الحديثَ[٤].

وأخرج «البخاريُّ»[٥] و«مسلمٌ»[٦] من حديث: «هندٍ»[٧] امرأةِ «أبي سفيان»، وقد[٨] ذَكَرَتْ[٩] للنبيِّ ﷺ شدَّةَ محبتِها له ولأهلِه، بعد ما كانت بخلاف ذلك، فقال لها النبيُّ ﷺ: «و[١٠] أيضاً، والذي نفسي بيده»، أي[١١]: لَتَزِيدِنَّ محبةً.

---

(١) صحابيٌّ جليل، وكان من الشجعان، ويسبق الفرسَ عَدْواً، اخْتُلِفَ في وفاته، وصَحَّحَ «ابنُ حجر» أن وفاته كانت بالمدينة سنة أربع وسبعين. مترجم في «الإصابة» (٣: ١٥١).

(٢) في د (الشجر).

(٣) هكذا في د، ك، م، وفي «البخاري»: و «أيضاً».

(٤) وتمام الحديث الشريف: «فَبَايَعْتُهُ الثانيةَ، فقلتُ له: يا أبا مُسْلِمٍ على أيِّ شيءٍ كُنْتُمْ تُبَايِعُونَ يومئذٍ؟ قال: على الموت».

أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب الجهاد – بابُ البيعةِ في الحرب..) (٤: ٨) و «أحمد» في «مسنده» (٤: ٥٤).

(٥) في «صحيحه» في (فضائل أصحاب النبيِّ ﷺ – باب ذكر هند بنت عتبةَ..) (٤: ٢٣٢)، وفي (كتاب الأيمان – باب كيف كانت يمين النبي ﷺ..) (٧: ٢٢٠) من حديث «عائشة» رضي الله عنها.

(٦) في «صحيحه» في (كتاب الأقضية – باب قضية هند) (٣: ١٣٣٩) من حديث «عائشة» رضي الله عنها.

(٧) هي «هندُ بنتُ عُتْبَةَ بنِ ربيعةَ بنِ عبدِ شمسٍ» والدةُ «معاوية»، أسلمتْ يوم «الفتح» وكانت من عقلاء النساء، ماتت في خلافة «عمر» رضي الله عنه. «فتح الباري» (٧: ١٤١).

(٨) (قد) ساقط من د، م.

(٩) في د، م (ذكر).

(١٠) (و) لم تذكر في د، م.

(١١) (أي) ساقط من د، م، وهي ضرورية؛ لأن ما بعدها ليس من الحديث.

إلى رُخْصَةٍ

قوله: (إلى رُخْصَةٍ) هو بالضم[١]، وبضمتين[٢]: تغيّر الحكم من صعوبة إلى سهولة لمقتضٍ[٣] مع قيام سبب الأصل[٤]. كما[٥] في الدواوين الأصولية[٦].

وقال «المجدُ»[٧]: هي تَرْخِيصُ اللهِ تعالى للعبدِ فيما يُخَفِّفُ عليه.

وقالوا[٨]: هي في اللغة: التسهيلُ في الأمرِ[٩] والتيسيرُ.

وأما في عرف العربية فما أشار إليه المصنِّفُ بقوله: ما جاز استعمالُه إلخ. وهو ماشٍ على اصطلاح الأصوليين، لأنه قد تغير الحكمُ عن[١٠] صعوبةٍ، هي مَنْعُ غيرِ المطَّرِدِ فيه، لسهولةٍ هي جوازُه لعُذرٍ، هو الضرورةُ، مع قيام سبب الأصليِّ من مانعِ الصرف مثلاً في غير المنصرف المصروف لها، سواء كان واجباً، أو حسناً، أو قبيحاً، أو مستوي الطرفين. كما يأتي. والله أعلم.

(١) كتب على حاشية م: (لعله «بضم الراء مع سكون الخاء»، ففي النسخة سقط).
(٢) كتب على حاشية م: (أي: بضم الراء والخاء. اهـ).
(٣) في د (لمقتضي).
(٤) في م (الأصلي)، وكتب على حاشيتها: (أي: الحكم الأصلي، وهو العزيمة اهـ).
(٥) في د (وكما).
(٦) انظر «أصول السرخسي» (١: ٣٠٣) و«المحصول» (١/١: ١٥٤) و«شرح إفاضة الأنوار» مع «حاشية نسمات الأسحار» (١١٦).
(٧) في «القاموس» (رخص ٢: ٣٠٢).
(٨) كما في «المصباح» (٢٢٣) وفيه: (يقال: رَخَّصَ الشرعُ لنا في كذا ترخيصاً، وأرخص وإرخاصاً، إذا يَسَّرَهُ وسَهَّلَهُ).
(٩) (الأمرو) ساقط من د، م.
(١٠) في م (من).

وغيرها، والرخصةُ: ما جاز استعمالُه لضرورةِ الشعرِ، ويتفاوت حُسْناً وقُبْحاً، وقد يُلْحَقُ بالضرورةِ ما في معناها، وهو الحاجةُ إلى تحسينِ النثرِ بالازدواج.

قوله: (وغيره) أي: غيرِ الرُّخصة.

وذكَّر باعتبارِ القِسْمِ، أو الحكمِ، أو نحو ذلك.

وفي نسخة مصححة: (وغيرها) أي: الرخصة، فهو على مقتضى الظاهر.

وعَبَّر بقوله: «وغيره» دون أن يقول: «وعَزيمة» الذي هو اصطلاحُ أهلِ الأصول[1]؛ لأنه لفظٌ غيرُ مُتَدَاوَلٍ عند أهل العربية. كما هو ظاهر. والله أعلم.

قوله: (لضرورة الشعر) هي عند الجمهور: ما لا يقع إلا فيه.

وعند «ابن مالك»: ما لا مندوحةَ للشاعرِ عنه. كما يأتي في كلام المصنف.

قوله: (ما في معناها) أي: الضرورة، لما يدعو للخروج عن الأصل.

قوله: (بالازدواج) متعلق بـ(تحسين) وهو «افتعال» من الزوج، أُبْدلَتْ فيه تاءُ «الافتعال» دالاً؛ لوقوعها إثْر «زاي». على ما هو مقرر في «الصرف»[2].

---

(١) وفي «شرح إفاضة الأنوار» (١١٣– ١١٦): (المشروعات للعباد على نوعين:
الأول: «عزيمة»، وهي لغة: القصدُ المؤكد، وشرعاً: اسم لما هو أصل من المشروعات، وهو ما يثبتُ ابتداءً بإثباتِ الشارعِ حقاً له. وأنواع العزيمة أربعة: فرض، وواجب، وسنة، ونفل..
والثاني: رخصة) بَيَّن الشارح معناها.

(٢) في «الكتاب» (٤: ٢٣٩): (أما «الدال» فتُبْدَلُ من «التاء» في «افْتَعَلَ» إذا كانت بعد «الزاي» في «ازْدَجَرَ»، ونحوها) وانظر «سر صناعة الإعراب» (١: ١٨٥) و«الممتع» (١: ٣٥٦) و«شرح الشافية للرضي» (٣: ٢٢٧).

والمراد هنا استعمال كلمة على خلاف الأصل؛ لمقارنتها لأُخْرَى[1]، كما في الحديث: «ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غيرَ مأْجُورَاتٍ»[2].

وأصله: «موزورات»؛ لأنه من الوِزْرِ[3]، فأُبدلت الواوُ ألفاً لمقارنتها «مأجورات» حتى تكْمُلَ المناسبة.

ومثله كثير في كلامهم جداً، أَوْرَدَ منه جملةً وافرةً «الحريريُّ»[4] في «الدُّرَّة»[5]، كغيره من الأدباء.

قال «ابن الحاجب» في «الأمالي»[6]: قد يكونُ الشيءُ غيرَ فصيحٍ، فيجيء[7] إليه أمرٌ فيُصَيِّرُه فصيحاً.

---

(١) في د (الأخرى).

(٢) أخرجه «ابن ماجه» في «سننه» في (أبواب ما جاء في الجنائز - باب ما جاء في اتِّباع النساءِ الجنائز) (١: ٢٨٩) من حديث «عليّ» رضي الله عنه. وانظر «النهاية» (وزر ٥: ١٧٩). و «المحتسب» (٢: ٣٣٢) و «شرح المفصل لابن يعيش» (٩: ٦٤) و «المثل السائر» (١: ٣٣١).

(٣) أي: مشتقة منه، فقلبوا الواو ألفاً مع سكونها؛ لتشاكل «مأجورات» ولو انفرد لم يقلب.

(٤) هو «أبو محمد، القاسمُ بنُ عليِّ بنِ محمدِ بنِ عثمانَ الحريريُّ» البصريُّ، المتوفى سنة ٥١٦هـ. كان غايةً في الذكاء والفطنة والفصاحة والبلاغة، وتصانيفُهُ تشهد بفضله، وتُقِرُّ بنُبْله، وكَفَاهُ شاهداً كتاب «المَقامات» التي أَبَرَّ بها على الأوائل - أي: غلبهم وفاقهم - وأعْجَزَ الأواخر. مترجم في «إشارة التعيين» (٢٦٣) و «إرشاد الأريب» (١٦: ٢٦١) و «بغية الوعاة» (٢: ٢٥٧) و «شذرات الذهب» (٤: ٥٠) و «الأعلام» (٥: ١٧٧).

(٥) (ص ٦٦) واسم الكتاب كاملاً: «درة الغوَّاص في أوهام الخواص».

(٦) (٣: ٤٣).

(٧) كتب على حاشية م: (أي: يعرض)، ورواية «الأمالي»: «فَيُلْجِئُ».

فالضرورة الحسنةُ:

مثال ذلك: «أَبْدَأَ» والفصيح: «بَدَأَ»، بل لا يكاد يُسْمَعُ «أَبْدَأَ»، قال تعالى ﴿ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴾[1]، ﴿ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ ﴾[2]، ﴿ كَيفَ بَدَأَ الخَلْقَ ﴾[3]، ثم قال: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الخَلْقَ ﴾[4]، فجاءَ رباعياً فصيحاً لِمَا حَسَّنَهُ من التناسب / بغيره، وهو قوله: «يُعِيدُه». ٢٢ أ

قلت: وهو كثيرٌ، نحو: ﴿ إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ ويُعِيدُ ﴾[5].

وقد أوردوا منه: «الغَدَايَا والعَشَايَا»[6]، و «غيرَ خَزَايَا ولا نَدَامَى»[7].

---

(١) (الأعراف: ٢٩).

(٢) (الأنبياء: ١٠٤).

(٣) (العنكبوت: ٢٠). في د، ك، م «كيف بدأ الله الخلق»، والتصويب من القرآن الكريم.

(٤) (العنكبوت: ١٩).

(٥) (البروج: ١٣).

(٦) قال «الحريري» في «درة الغواص» (ص ٦٦): (وقد نطقت العرب بعدَّة ألفاظ غيَّرت مبانيَها لأجل الازدواج، وأعادتها إلى أصولها عند الانفراد، فقالوا: «الغدايا والعشايا» إذا قرنوا بينهما، فإذا أفردوا «الغدايا» ردُّوها إلى أصلها، فقالوا: الغدوات). وانظر «حسن التوسل» (٢٠٧) و «المحتسب» (٢: ١٦).

(٧) هو من حديث وفد «عبد القيس». ومنه: «مَرْحَباً بالقوم غيرَ خَزَايَا ولا نَدَامى» أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب الإيمان – بابٌ أداءُ الخُمُس من الإيمان) (١: ١٩)، وفي (كتاب العلم – بابُ تحريض النبي ﷺ وَفْدَ عبد القيس على أن يحفظوا الإيمانَ والعلمَ..) (١: ٣٠)، وفي (كتاب الأدب – باب قول الرجل مرحباً) (٧: ١١٤). وأخرجه «مسلم» في «صحيحه» في(كتاب الإيمان – باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله ﷺ، وشرائع الدين...) (١: ٤٧) برواية: «غيرَ خَزَايَا ولا النَدَامى». وقال «النووي» في «شرح مسلم» (١: ١٨٧): («الخَزَايَا» جمع «خَزْيَان». كحيران، وحَيَارى، وسكران، وسكارى.

والمعنى: غير مستحيين من أعمالنا.

=

ما لا يُسْتَهْجَنُ، ولا تَسْتَوْحِشُ منه النفسُ،

[وغير ذلك][(1)] ما لا يحصى كثرةً. والله أعلم.

قوله: (مالا يُسْتَهْجَنُ) أيْ[(2)]: بالبناء للمفعول، أي: يُستقبح ويُعاب، استفعال من الهُجنة بالضم، ويُطلقونها على القبح.

و «ما» نكرة موصوفة أو[(3)] موصولة.

قوله: (ولا تَسْتَوْحِشُ) بالبناء للفاعل؛ لأن فاعلَه النفسُ المذكورةُ، فَضَبْطُهُ في الشرح[(4)] بالبناء للمفعول سَبْقُ قلم بلا مِرْية، أي: تنفر منه النفسُ لغرابته، وقلة استعماله، كأنه وَحْشٌ[(5)] من الكلامِ غيرُ مألوفٍ للنفوسِ، ولا معروفٍ لديها.

و «مِنْ» في (منه) للابتداءِ، أو للتعليل. والله أعلم.

= و «الندامَى» قيل: جمع: «نَدْمان» بمعنى: نادم، وقيل: جمع نادم إتباعاً لـ «الخزايا» وكان الأصل: «نادمين»، فأتبع لـ «خزايا» تحسيناً للكلام) اهبتصرف. وانظر «تاج العروس» (خزى ١٠: ١١٢).

قال «الزبيدي» في «تاج العروس» (ندم ٩: ٧٤): («ندمان» يجمع على «ندامى» كسكارى، وفي الحديث: «غيرَ خزايا ولاندامى»، أي: غير نادمين، وفي «المحتسب» لـ «ابن جني»: وكأنَّه محرَّف عن «ندامين»، ثم أبدلوا النون ياء وأدغموا فيها ياء «فعاليل»، ثم حذفوا إحدى الياءين تخفيفاً، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفاً فصار «نَدَامى»).

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٢) (أي) ساقط من د، م.

(٣) في د (و).

(٤) أي: داعي الفلاح.

(٥) يقال هو «وَحْشٌ»، و «وَحْشِيٌّ» كأنَّ الياء للتوكيد، كما في قول «العجاج»:

أَطَرَباً وأنتَ قِنَّسْرِيُّ ... والدَّهرُ بالإنسانِ دَوَّارِيُّ

«المصباح» (وحش ٦٥١).

كصرفِ ما لا ينصرفُ،

قوله: (كصرفِ ما لاينصرفُ) هو مثال للضرورة الحسنة. وظاهره الإطلاق، ولعلماء الأدب ولا سيما الأندلسيين فيه تفصيل حاصله:

أن صرفَ الممنوعِ قد يكون واجباً، كصرف «عُنَيْزَةٍ» من قول «امرئ القيس»:

ويومَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ «عُنَيْزَةٍ» .... (١)

وحَسَناً كصرف «نُعْمَانَ» من قول الآخر:

أَعِدْ ذِكْرَ «نُعْمانٍ» لَنَا إنَّ ذكرَهُ .... (٢)

وقبيحاً، كصرفِ «أَفْعَلِ» التفضيل كما يأتي.

وجائزاً مستويَ الطَّرَفَيْنِ في غير هذه المواضع.

---

(١) صدر بيت وعجزه:

فقالَتْ: لكَ الوَيْلاتُ إنَّك مُرْجِلي

هو من معلقة «امرئ القيس» كما في «شرح القصائد السبع» (٣٦)، «الخِدْر»: الهودج، و «مُرْجِلي» أي: مُصَيِّري راجلةً، أي: ماشية لعقرك ظهرَ بعيري.
والشاهد فيه قوله: «عنيزةٍ» حيث صَرَفَهُ حين اضْطُرَّ إلى ذلك، مع كونه علماً لمؤنث. و «عُنَيْزَة» لقب فاطمةَ ابنةِ عَمِّه.
والبيت في «ضرائر الشعر» (٢٣) و «مغني اللبيب» (٤٤٩) و «المقاصد النحوية» (٤: ٣٧٤) و «شرح الأشموني» (٣: ٢٧٤) و «التصريح» (٢: ٢٢٧) و «الضرائر» (١٣٤).

(٢) صدر بيت وعجزه:

هُوَ المِسْكُ ما كَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ

ذكر في «الكواكب الدرية» (١: ٥١).

وقَصْرِ الجمعِ الممدودِ، ومَدِّ الجمعِ المقصورِ.

وأسهلُ الضروراتِ تسكينُ عينِ «فَعَلَة» في الجمعِ بالألفِ والتاءِ، حيث يجبُ الإتباعُ،

وبهذا جزم «حازمٌ»[1] في «المنهاج» و «ابنُ شريفٍ الرُّنْدِي»[2] في «الوافي» وغيرُهما، وكلامُ «الشريف الغرناطي»[3] ظاهر فيه. والله أعلم.

قوله: (وقصرِ الجَمْعِ الممدودِ) إلى آخره. المراد بقصر الجمع ومدِّه زيادةُ الياءِ في «فعالل» ونحوِه، وحذفها من «فعاليل» ونحوه، كقولهم في جمع «صيرف»: صياريف، وفي جمع «درهم»: دراهيم، وفي جمع «مُطْفِل»[4]: مطافيل. وأصلها: صيارِف و دراهِم و مطافِل، فأشبعوها[5].

---

(١) (حازم) ساقط من د.

(٢) لعله «عمر بن عبد المجيد بن عمر الرُّنديُّ»، أبو علي المتوفى سنة ٦١٦ هـ، وهومن تلاميذ «السُّهَيْلي» له: شرح الجُمل لـ«الزجاجي». مترجم في «إشارة التعيين» (ص ٢٤٠)، و «غاية النهاية» (١: ٥٩٤)، و «بغية الوعاة» (٢: ٢٢٠) و «رُنْدة» حصن من «تاكرني» بـ«الأندلس» «تاج العروس» (٢: ٣٥٨).

(٣) هو «محمدُ بنُ أحمدَ بنِ الحسينيّ، أبو القاسم» المعروف بالشريف، المتوفَّى سنة ٧٦٠هـ قاضٍ، مبرزٌ في علوم العربية، لم يكن بعده أحدٌ مثله في «الأندلس». مترجم في «الدرر الكامنة» (٣: ٣٥٢) و «الديباج المذهب» (٢: ٢٦٧) و «بغية الوعاة» (١: ٣٩) و «درة الحجال» (٢: ٢٦٨) و «الأعلام» (٥: ٣٢٧).

(٤) وفي «المصباح» (٣٧٤): (أَطْفَلَتْ كُلُّ أُنثى إذا وَلَدَتْ، فهي «مُطْفِلٌ»).

(٥) وفي «الكتاب» (١: ٢٨): (وربَّما مدُّوا مثل: مساجد ومنابر، فيقولون: مساجيد، ومنابير، شبَّهوه بما جُمع على غير واحده في الكلام، كما قال الفرزدق:

تَنْفِي يَدَاهَا الحَصَى في كُلِّ هَاجِرَةٍ ... نَفْيَ الدَّنَانِيرِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ)

وفي «تاج العروس» (٨: ٢٨٩) (قال «ابن بري»: شَبَّهَ خروجَ الحصى من تحت مَنَاسِمِها بارتفاع الدراهم عن الأصابع إذا نُقِدَتْ).

. . . .

وإن ادعى بعضُهم أن « دراهم » جمع دِرْهَام[١] بالألف لغة في « درهم » فإن الأكثرَ ما قالوا.

وقالوا في جمع « تِمْثَالٍ »: تَمَاثِل، وفي جمع « جِلْبَاب »: جَلابِب، وفي جمع « سِرْبَال »: سَرَابِل، وفي جمع « غِطْرِيف »[٢]: غَطَارِف. وأمثالُ[٣] هذا كثيرٌ لا يأتي عليه الحصر، حتى جعله « أبو علي » وغيرُه من الأمور المقيسة التي لا تتوقف على السماع، ولا يُقْتَصَرُ بها على الضرورة.

وأشار إليه « ابنُ هشامٍ » والشيخ[٤] « ابن مالك » وغيرُ واحد[٥].

وجَعَلَهُ جماعةٌ من الأدباء من محاسن الضرائر، كما جرى عليه المصنِّف[٦].

وفهم الشارح[٧] أن المراد المقصور والممدود المصطلح عليه. فَنَقَلَ الخلافَ الواردَ فيه وأَنَّ قَصْرَ الممدودِ مما أجمعوا عليه، وفي مد المقصورِ خلافٌ مشهورٌ.

---

(١) قال الصغاني في « التكملة » (٦ : ٢٠): (وربما قالوا: « دِرْهَامٌ ». قال الراجز:

لو أنَّ عندي مـــائـــتي دِرْهَامِ
لابْتَعْتُ داراً في بني حَـــرَامِ
وعِشْتُ عَيْشَ المَلِكِ الهُمَـــامِ
وسِرْتُ في الأرض بلا خـــاتَامِ).

(٢) يُطلق على معانٍ: منها: السيد الشريف، والسخيّ، والسريّ، والشاب، والفتى الجميل. وعلى الذباب، وفرخ البازي، « تاج العروس » (غطرف ٦ : ٢١٢).

(٣) في د (مثال).

(٤) (الشيخ) ساقط من م.

(٥) انظر « التكملة » (٤٧٨ - ٤٨٣) و « ضرائر الشعر » (٣٦ - ٣٨) و « شرح الشافية للرضي » (٢ : ١٨٢) و « الأمالي الشجرية » (١ : ١٤٢، ٢٢١) و « التصريح » (٢ : ٣٧٠).

(٦) في « همع الهوامع » (٢ : ١٥٦).

(٧) أي: صاحب « داعي الفلاح ».

كقوله:

فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا

واعْتُرِضَ على المصنِّف: بأنَّ هذا في كلامهم مطلقٌ لا فرق فيه بين الجمع وغيرِه، فمن أين جاءَ للمصنف هذا القيدُ الذي لم يذكروه؟!.

والصوابُ ما قلناه، كما هو في عبارة غير واحدٍ من أئمة الصناعةِ، فلا اعتراض. والله أعلم.

نعم قيدوا جواز[1] ما ذُكِرَ بما[2] إذا لم يُوقِعْ في إشكالٍ وإلباسِ بعض الكلمِ ببعضٍ، فإنْ أَشْكَلَ / كـ«مطاعم» و«مطاعيم» فالصحيحُ مَنْعُهُ، كما يأتي للمصنف نقلاً عن «حازمٍ». والله أعلم. ٢٢ ب

قوله: (كقوله:

فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا)

ضمير (قوله) عائد إلى الراجز المفهوم من السياق[3]، أو القائل[4]، والبيتُ أنشده[5] «الفراءُ»، ولم ينسبه[6] إلى راجزه، وقبله:

---

(١) (جواز) ساقط من م.

(٢) في د (بما لم).

(٣) في م (السباق).

(٤) (أو القائل) ساقط من م.

(٥) في د (أسنده).

(٦) (الفراء ولم ينسبه) ساقط من د، م.

عَلَّ[1] صُـــرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولاتِهـــا
يُدِلْنَنَا اللَّمَّـــةَ مِنْ لَمَّـــاتِهَـــا
فَـــتَــسْـــتَـــرِيحَ إلخ........[2]

وقوله: «عَلَّ» لغةٌ في «لعلَّ» الدالة على التَّرَجِّي

و «صُرُوف الدهرِ»: حوادثُه ونوائبُهُ، واحدُها: «صَرْفٌ» بالفتح، ويُطلق «الصرفُ» على الليلِ والنهار، والدهرِ والزمان الطويل.

و «الدّولات» جمع: «دولة» بالفتح والضم، في الحرب، والمال، في بعض الآراء، وللبعض فيهما تفصيل.

قال في «الصحاح»[3]: «الدَّوْلَةُ في الحرب أن تَدُولَ[4] إحدى الفئتَيْنِ على الأخرى، يقال: كانت لنا عليهم الدَّوْلَةُ، والجمع: «الدُّوَل»، و «الدُّولة» بالضم في المال، يقال: صار الفَيْءُ دُولَةً بينهم يتداولونَهُ، يكون مرةً لهذا ومرةً لهذا، والجمع: «دُولاتٌ» و «دُوَلٌ».

وقال «أبو عبيد»[5]: «الدُّولَة» بالضم: اسمُ الشيء الذي يُتَدَاوَلُ به بعينه.

و «الدَّوْلَةُ» بالفتح: الفعل.

---

(١) في د (على).

(٢) الرجز في «معاني القرآن» (٣ : ٩، ٢٣٥) و «ضرائر الشعر» (٨٦) و «شرح الأشموني» (٤ : ١١٨) و «شرح شواهد المغني» (١ : ٤٥٤) و «شرح شواهد الشافية» (٤ : ١٢٨).

(٣) (دول ٤ : ١٦٩٩).

(٤) في «الصحاح»: «أن تُدَالَ».

(٥) هو «القاسم بن سلام الأزدي – مولاهم –، أبو عُبَيْد» المتوفَّى سنة ٢٢٤هـ، إمام في سائر الفنون. مترجم في «إشارة التعيين» (٢٦١) و «تاريخ بغداد» (١٢ : ٤٠٣) و «بغية الوعاة» (٢ : ٢٥٣) و «شذرات الذهب» (٢ : ٥٤) و «الأعلام» (٥ : ١٧٦).

وقال بعضهم: «الدُّولَةُ» و «الدَّوْلَةُ» لغتان بمعنىً.

وقال «محمدُ بنُ سلَّامٍ الجمحي»[1]: سألت «يونَس»[2] عن قول الله تعالى: ﴿كي[3] لا يكونَ دُولَةً بينَ الأغنياءِ منكُم﴾[4].

فقال: قال[5] «أبو عمرِو بنِ العلاءِ»[6]: «الدُّولةُ» بالضم في المال، و «الدَّوْلَةُ» بالفتح في الحرب.

قال[7]: وقال «عيسى بن عُمَر»[8]: كلتاهما تكون في[9] المالِ والحربِ سواء.

---

(١) «أبو عبد الله». المتوفى سنة ٢٣١ وهو من اللغويين البصريين. مترجم في «مراتب النحويين» (ص ١١٠) و «تاريخ بغداد» (٥: ٣٢٧) و«بغية الوعاة» (١: ١١٥) و «الأعلام» (٦: ١٤٦).

(٢) هو «يونس بن حبيب الضَّبِّيّ – مولاهم –، أبو عبد الرحمن، البصري» المتوفَّى سنة١٨٢هـ. إمام نحاة البصرة في عصره، ومرجع الأدباء النحويين في المشكلات. أخذ عنه «سيبويه» و «الكسائي». مترجم في «إرشاد الأريب» (٢٠: ٦٤) و «إشارة التعيين» (٣٩٦) و «بغية الوعاة» (٢: ٣٦٥) و «شذرات الذهب» (١: ٣٠١) و «الأعلام» (٨: ٢٦١).

(٣) (كي) ساقط من د.

(٤) (الحشر: ٧)، (منكم) ساقط من د، م.

(٥) (قال) ساقط من د.

(٦) هو «زَبَّان بنُ العلاء بنِ عمَّارٍ، المازنيُّ، البصريُّ، أبوعمرو» المتوفى سنة ١٥٤هـ أحدُ القراء السبعة، وإمامُ البصرة في النحو واللغة. مترجم في «إنباه الرواة» (٤: ١٣١) و «وفيات الأعيان» (٣: ٤٦٦) و «إشارة التعيين» (١٢١) و «غاية النهاية» (١: ٢٨٨) و «بغية الوعاة» (٢: ٢٣١) و «شذرات الذهب» (١: ٢٣٧) و «الأعلام» (١: ٤١).

(٧) كُتب على حاشية م (لعله: ثم قال). و (قال) لم تذكر في «الصحاح».

(٨) الثقفي أبو عمر، المتوفى سنة ١٤٩هـ. إمام في النحو والعربية والقراءة، وكان يتقعر في كلامه. مترجم في «إشارة التعيين» (٢٤٩) و«بغية الوعاة» (٢: ٢٣٧) و «شذرات الذهب» (١: ٢٢٤) و «الأعلام» (٥: ١٠٦).

(٩) (في) ساقط من د، م.

قال «يونس»: أما أنا فوالله ما أدري ما بينَهما.

وأشارلمثله «المجدُ» في «القاموس»، وقد بَسَطْتُهُ بماله وعليه في حواشيه[١]. والله أعلم.

قوله: «يُدلِّنَنَا» مضارع: أَدَالَهُ على الأمر، ومنه: «أداله» أي: نصره، ومكّنَهُ منه، وتقول: «اللهم أَدِلْنِي على فلانٍ، وانصرني عليه»، و «الإِدَالَةُ»: الغلبة[٢].

و «اللَّمَّةُ» بالفتح: الشدة، كما قاله «الجوهري»[٣] نقلاً عن «الفَرَّاءِ»، وأنشد عليه «الفراءُ» البيتَ المذكورَ.

و «اللَّمَّاتُ» جمع: «لَمَّة»، والاستراحة[٤]: النشاط.

و «الزفرات» جمع: «زَفْرَة» «فَعْلَة» من الزفير، وهو: إخراج النَّفَس مع صوتٍ ممدود.

قال «الراغبُ»[٥]: أصله: ترديد النَّفَسِ حتى تنتفخ[٦] منه الضُّلُوعُ. وفيه كلام أودعناه «شرح القاموس».

وقولُ «العيني»[٧]: الزفرة: الشدة، فيه نظرٌ؛ إذ لا يتم إلا بضربٍ من المجاز. والله أعلم.

---

(١) انظر «دول» في «القاموس» (٣: ٣٦٦) و «التاج» (٧: ٣٢٦).

(٢) «الصحاح» (دول ٤: ١٧٠٠).

(٣) «الصحاح» (لمم ٥: ٢٠٣٢).

(٤) في د، ك (والنشاط) وأثبت الذي هو في م.

(٥) «مفردات الراغب» (زفر ٢١٧).

(٦) في د، م (تنفتح).

(٧) في «المقاصد النحوية» (٤: ٣٩٦).

و «العيني» هو «محمودُ بنُ أحمدَ بنِ موسى بن أحمدَ، أبو محمدٍ، وأبو الثناء بدرُ الدين» الحنفي المتوفى سنة ٨٥٥هـ. مترجم في «الضوء اللامع» (١٠: ١٣١) و «بغية الوعاة» (٢: ٢٧٥) و «الأعلام» (٧: ١٦٣).

• •

وفي هذا الشعر شواهد:

الأول: استعمالُ «عَلَّ» في «لَعَلَّ»، وهي لغةٌ مشهورةٌ، وفيها لغاتٌ كثيرة[1]، أوردها في «التسهيل»[2] و «القاموس»[3]، وبيَّناها في شرحه.

الثاني: استعمال «اللَّمة» بالفتح بمعنى: الشدة، وقد ذكره «الفرَّاء» وغيرُه.

الثالث: نصب «اللَّمَّة» على إسقاط الجار، أي: يُدلِنَنَا على اللَّمَّة، أو منها؛ لأنه لا ينصب مفعولين بنفسه، بل يتعدى للثاني بالحرف، كما أشرنا إليه قبل / . ٢٣ أ

الرابع: نصب المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الترجي، وهو الذي مال إليه «الفرَّاء»، واستدلَّ له بقوله: «فتستريح[4] النفس» حيث وقع بعد «عَلَّ»، وهو الصحيح المشهور الذي عليه الجمهور؛ لورود ذلك في[5] الكلام الفصيح.

ويؤيده قولُه تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ. أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾[6] في قراءة مَنْ نَصَبَ، وهو كثيرٌ.

الخامس: تسكين الفاء من «زَفْرَات»، فإنه من الضرورات الحسنة، كما قال المصنِّف كغيره، والقياس هو تحريكُها للإتباع، كما[7] في أمهات العربية.

---

(١) انظر «الجنى الداني» (٥٨٢) و «شرح أبيات مغني اللبيب» (٣ : ٣٨٥).

(٢) (٦٦).

(٣) (لعلَّ ٤ : ٤٨).

(٤) (فيستريح) في ك، وما أثبته هو الذي في د، م.

(٥) (في) ساقط من د.

(٦) (غافر: ٣٦، ٣٧). قرأ عاصم في رواية حفص: «فَأَطَّلِعَ» نصباً، وقرأ الباقون و أبوبكر عن عاصم: «فَأَطَّلِعُ» رفعاً.

«السبعة في القراءات» (٥٧٠). وانظر «معاني القرآن» (٣ : ٩) و «مغني اللبيب» (٢٠٦) و «شرح أبيات مغني اللبيب» (٣ : ٣٨٤) و «شرح شواهد الشافية» (٤ : ١٣٠).

(٧) في د (كما أمهات).

والضّرورة المستقبحة: ما تَسْتَوْحِشُ منه النفسُ كالأسماء المعدولةِ،

ومثلُه ما أنشده في «التوضيح»[1] من قول الشاعر العذري:

وحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا ... ومَالِي بِزَفْرَاتِ العَشِيِّ يَدَانِ[2]

قوله: (والضرورةُ المُسْتَقْبَحَةُ) أي: المعدودة قبيحة، و(ما) موصوفة، أو موصولة.

و (تَسْتَوْحِشُ) أي: تنفر منه النفس، وتَفِرُّ؛ لعدم إلفها له، ويخرج بها الكلامُ عن الفصاحة، كما قاله «حازم» وغيرُه. ونقله «الجلال» في «الهمع»[3] وغيره.

قوله: (كالأسماءِ المعدولةِ) أي: عن موصوفها، بتغييرٍ ما عنه، من زيادة أو نقص، كقوله:

أَصَابَهُمُ الحِمَى[4] وهُمُ عَوَافٍ[5] ... .[6]

---

(١) «أوضح المسالك» (٤: ٣٠٤)، وقال «ابن هشام» عن البيت: إنه ضرورة حسنة.

(٢) البيت من قصيدةٍ نونية عدَّتها ثلاثة وسبعون بيتاً لـ«عروة بن حِزَام العذريّ» كما في «خزانة الأدب» (٣: ٣٧٥–٣٨٠) و«الدرر اللوامع» (١: ٦)، ومن دون نسبة في «ضرائر الشعر» (ص ٨٦) و«المقاصد النحوية» (٤: ٥١٩) و«شرح الأشموني» (٤: ١١٨) و«التصريح» (٢: ٢٩٨).

(٣) (٢: ١٥٦).

(٤) في د (الحما).

(٥) في م (عوارف).

(٦) صدر بيت وعجزه:

وكُنَّ عليهمُ تَعْسَاً لهُنَّهْ

والبيت استشهد به «الألوسيُّ» في «الضرائر» (٢١)، و«ابن علان» في «داعي الفلاح» (مخطوط) على الضرورة المستقبحة.

وما أدّى إلى التباس جمعٍ بجمع ،

أراد: الحِمَام[1]. وقوله[2]:

.... وشَتَّـا بين[3] قَـتْلِي والصَّـلاحِ[4]

أراد: شتان.

ويجوز أن يكون مرادُه كصرف الأسماء المعدولة عن أصلها عدلاً حقيقياً، كأُحاد ومَوْحَد[5]. أو تقديرياً، كـ«عُمَر» و«زُفَر».

ويدل له قول «حازم» في «المنهاج»: الضرائرُ السابقةُ[6] فيها المستقبح وغيره. وهو ما لا تستوحش منه النَّفْسُ، كصرف ما لا ينصرف[7].

وقد تستوحش منه النَّفْسُ، كالأسماء المعدولة، و«أشد».

---

(١) (أراد الحمام) ساقط من د.

(٢) (وقوله) ساقط من م.

(٣) هكذا في د، م، و(شتاتين) في ك.

(٤) عجز بيت وصدره:

أريدُ صـلاحَـهـا، وتريدُ قـتلي

وهو لـ«جميل بن مَعْمَر العُذْري»، والبيت في «ديوانه» (٢٨) و«أمالي القالي» (١: ٢١٦) و«خزانة الأدب» (٦: ٢٧٨) و«همع الهوامع» (٢: ١٥٦) و«الدرر اللوامع» (٢: ٢٠٩) و«الضرائر» (٢١).

الشاهد فيه: «شتا» أصله: شَتَّان، وحذفت «النون» ضرورة، وهي من أقبح الضرورات. و«شتان» بمعنى: افترق، وقيده «الزمخشري» بكون الافتراق في المعاني والأحوال. قال «ابن عمرون»: كالعلم والجهل، والصحة والسقم، قال: ولا تستعمل في غير ذلك، لا يقال: «شتان الخصمان عن مجلس الحكم»، ولا: «شتان المتبايعان عن مجلس العقد» بمعنى: افترقا عنه.

(٥) هكذا في م، وكلمة (وموحد) مكررة في د، ك.

(٦) هكذا في د، ك، م. و(الشائعة) في مطبوعة «منهاج البلغاء» (٣٨٥).

(٧) انظر «شرح الكافية للرضي» (١: ٣٥) و«أوضح المسالك» (٤: ١٣٥).

كَـرَدِّ «مطاعم» إلى «مطاعيم»، أو عكسه، فإنه يؤدي إلى التباس «مطعم» بـ «مطعام».

قال «حازِمٌ»

قلت: مرادُه بـ «أشد»: أفعل التفضيل[1]، فقد صرح غيرُه بأن صَرْفَهُ من أقبح الضرائر، وسيأتي له التعبير عنه بـ «أفعلَ مِنْ»، وكلّاً منها[2] مستعمل بين النحاة والأدباء. واللهُ أعلم.

قوله: (كَرَدِّ: مطاعم) إلخ، «المطاعم» بالقصر جمع «مِطْعَم» كمِنْبَر، وهو الشديدُ الأكلِ، أو جمع «مَطْعَم» بالفتح، كمقعد، مصدر ميمي، أو ظرف. و «المطاعيم» بالمد جمع «مِطْعَام» كمعطاء مبالغة، وهو: الكثير الأضياف والقِرَى، فإذا مدَّ المقصور أو قصر الممدود أَوْقَعَ في لبسٍ، وهومحذورٌ عند العرب، فلهذا عدَّه المصنف[3] كغيره مستقبَحاً، فإذا لم يُؤَدِّ إلى لَبْسٍ كانَ من أحسن الضرورات. أو جائزاً مطلقاً[4]، حتى في النثر، كما ألمعنا إليه آنفاً. والله أعلم.

قوله: (قال حازِم) هوبالحاء المهملة، وبعد الألف زاي معجمة مكسورة، هو الإمام الأديبُ البارع المفَنَّن[5]، «أبو الحسنِ، حازمُ بنُ محمدِ بنِ حسنِ بنِ حازمٍ، الأنصاريُّ، القَرْطَاجَنِّيُّ» بفتح القاف، وسكون الراء، وفتح الطاء المهملتين، وبعد الألف جيم مفتوحة، فنونٌ مشدَّدَةٌ.

نسبة إلى «قَرْطَاجَنَّة» [الأندلس، لا «قرطاجنة»[6]] إفريقيَّة، خلافاً لمن زعمه.

---

(١) انظر «الإنصاف» مسألة ٦٩ (هل يجوز صرفُ «أفعلِ» التفضيل في ضرورة الشعر) (٢ : ٤٨٨) و «ضرائر الشعر» (ص ٢٤) و«ضرورة الشعر» (٢١).

(٢) هكذا في م، و (كلامها) د، ك.

(٣) كما في «همع الهوامع» (٢: ١٥٦).

(٤) في د (أو مطلقاً).

(٥) في د (المتفنن).

(٦) ساقط من م.

كان إماماً بليغاً رَيَّانَ من الأدب، نَزَلَ بتونس[١] وامتدح بها «المنصور»[٢] صاحب إفريقية «أبا عبد الله، / محمدبن الأمير أبي زكريا، يحيى بن عبد الواحد ابن أبي حفص[٣]» بمقصورته المشهورة[٤] وغيرها.

٢٣ ب

وله التصانيفُ العجيبة في الأدبِ والعربيةِ وغيرهما.

ولد سنة ثمان وست مئة، وتوفي ليلة السبت الرابع والعشرين من رمضان سنة أربع وثمانين وست مئة، بتونس.

وقد أخذ عنه الإمام «أبو[٥] عبدِ اللهِ بنِ رُشَيْد[٦]»، وذكره في «رحلته» البديعة[٧]، وأثنى عليه.

---

(١) في م (تونس).

(٢) هكذا في د، ك، م، والصواب «المستنصر» كما في «نفح الطيب» وغيره.

(٣) من ملوك الدولة الحفصية بتونس، المتوفَّى سنة ٦٧٥هـ. مترجم في «شذرات الذهب» (٥ : ٣٤٩) و«الأعلام» (٧: ١٣٨).

(٤) وقد أوردها «المَقَّري» في «نفح الطيب» (٢ : ٥٨٤)، ومطلعها:

أمِنْ بارقٍ أورى بجنحِ الدُّجَى سقطا	تذكرت مَنْ حَلَّ الأجارعَ فالسِّقْطَا
وبانَ ولكنْ لم يبنْ عنكَ ذكرُهُ	وشَطَّ ولكنْ طَيْفُهُ عنكَ ما شَطَّا
حبيبٌ لَو أنَّ البدرَ جاراهُ في مدًى	من الحسنِ لاستدنى مَدى البدرِ واسْتَبْطَا

(٥) (أبو) ساقط من د، م.

(٦) في م (رشد) وهو تصحيف. وهو «محمد بن عمر بن محمد بن عمر الفهريّ السبتي، أبو عبد الله» المعروف بـ«ابن رُشَيْد» المتوفى بفاس سنة ٧٢١هـ كان متضلعاً بالعربية واللغة.. تام العناية بصناعة الحديث.. كهفاً لأصناف الطلبة.. مترجم في «الدرر الكامنة» (٤ : ١١١) و«بغية الوعاة» (١ : ١٩٩) و«الأعلام» (٦ : ٣١٤).

(٧) واسمها: «ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطيبة». ضمّنها سماعاته عن شيوخه وأصحابه الذينَ لقيهم بالمغرب والمشرق عند قصده إلى الحج.

قال عنها «ابن حجر»: «فيه من الفوائد شيء كثير وقفت عليه وانتخبت منه».

. . . .

وترجمه «العَبْدَرِيُّ»[١] أيضاً في «رحلته»، وقال: حازمٌ وما أدراكَ ما حازم!!.

ووسَّع ترجمته شيخُ شيوخنا الإمامُ الكبيرُ الحافظُ البارع الجِهْبِذُ «أبو العباس الشهابُ، أحمد[٢] المَقَّري[٣]» في «زَهَر الرياض»[٤]، وأشار إلى ذكره في «نفح الطيب»[٥] وغيره،وقد أوردتُ شيئاً من غرائبه في «الفِهْرِست الكُبْرى»[٦]، ووَسَّعْتُ ترجمته[٧]هنالك بما لا مزيد عليه.

قوله: «الأَنْدَلُسِي» نسبة إلى «الأَنْدَلُس» بفتح الهمزة، وسكون النون، وفتح الدال المهملة، وضم اللام، آخره سين مهملة: إقليم عظيم، بأقصى المغرب وراءَ البحر، مشتملٌ على نحو ثمانين مدينة من القواعد الكبار، وأزيد من ثلاث مئة من المتوسطة.

---

(١) هو «محمدُ بنُ محمدِ بنِ محمدِ بنِ عليٍّ بنِ أحمدَ بنِ مسعودٍ، أبو عبد الله العَبْدَرِيُّ» المتوفى نحو سنة ٧٠٠هـ، صاحب (الرحلة العبدرية). انظر «نفح الطيب» (٢: ٤٨٣، ٥٨٩)، و«الأعلام» (٧: ٣٢).

(٢) (أحمد) ساقط من م.

(٣) هو «أحمدُ بنُ محمدِ بنِ أحمدَ بنِ يحيى أبو العباس، المَقَّرِيُّ، التلمسانيُّ» المتوفَّى سنة ١٠٤١ هـ منسوب إلى «مَقَّرة» من قرى «تلمسان». حافظ المغرب، جاحظ البيان. له نظم ونثر ومحاسن تملأ الأفواه والأسماع درّاً، له: «نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب» و «أزهار الرياض في أخبارعياض».
مترجم في «خلاصة الأثر» (١: ٣٠٢) و«ريحانة الألبَّا» (٢: ١٧٤) و «الأعلام» (١: ٢٣٧).

(٤) انظر «أزهار الرياض في أخبار عياض» (٣: ١٧٢ – ١٨٠).

(٥) (٢: ٥٨٩). وفيه: (كان هو والحافظ «أبوعبد الله بن الأبار» فَرَسَيْ رِهان، غير أنَّ «ابنَ الأبار» كان أكثرَ منه رواية).

(٦) واسمه: «إقرار العين ببقاء الأثر بعد ذهاب العَيْن». كما في «تاج العروس» (أثر: ٣: ٦).

(٧) (ترجمته) ساقط من د، م.

. . . .

وأمَّا[١] القرى والحصونُ والقلاعُ والبروجُ فلا تكاد تُحْصى كثرةً، بل قيل: إن عدد القرى التي[٢] على نهر «إشْبِيلِيَة» اثنا عشر ألف قريةٍ، فضلاً عمّا سواه[٣].

وقالوا: وليس في معمور الأرض صُقْعٌ يجد المسافرُ فيه ثلاثَ مدن وأربعاً في يومه إلا بقطر «الأندلس»، سميت لقوم يقال لهم «أندلش» بالشين، كانوا أوَّلَ من سكنها بعد الطوفان، ثم عُرِّبَتْ بالسين[٤].

وقيل: سميت بـ«أندلس بن يافث بن نوح» كما أشار إليه «ابنُ الأثير»[٥] وغيرهُ.

وقال «ابنُ غالب»[٦] و«ابن سعيد»[٧]: سميت بـ«أندلس بن طوبال بن يافث ابن نوح»؛ لأنه نزلها كما أن أخاه «شيث[٨] بن يافث» نَزَلَ العُدْوَة المقابلة لها، وإليه تُنْسب «سَبْتَة».

---

(١) في م (وأم).

(٢) (التي) ساقط من د، م.

(٣) في م (سواها).

(٤) انظر «الكامل في التاريخ» (٤: ١١٩).

(٥) في «الكامل في التاريخ» (٤: ١٢٠).

(٦) هو «أبو عبد الله، محمدُ بنُ غالبٍ البلنسي» الكاتب الوزير المتوفَّى سنة ٧٦٧هـ. له: «فرحةُ الأنفسِ في فضلاء العمي من أهل الأنْدلس». كما في «إيضاح المكنون» (٢: ١٨٦).

(٧) هو «عليُّ بنُ موسى بن محمدِ بنِ عبد الملكِ بنِ سعيدٍ، أبو الحسن، الأندلسيُّ» الأديب، النحوي، المؤرخ ويعرف بـ«ابن سعيد» المتوفى بتونس سنة ٦٨٥هـ. مترجم في «فوات الوفيات» (٣: ١٠٦) و«الديباج المذهب» (٢: ١١٢) و«بغية الوعاة» (٢: ٢٠٩) و«الأعلام» (٥: ٢٦).

(٨) في «نفح الطيب»: «سَبْت».

في «منهاج البلغاءِ»[1]:

وقد خصَّها جمع من الأئمة بالتصنيف واستوعبَ غالباً مطالبَها شيخُ شيوخنا الحافظُ «أبو العباس المَقَّريُّ» في «نفح الطيب»[2].

ومَنْ ضَبَطَهُ بضم الهمزة أو الدال، أو بضمهما[3] فقد حَرَّفَه، وإن حكى شيخُ شيوخِنا «الشهابُ الخَفاجيُّ» في «شرح الشفاء» أنَّ ضَمَّ الدالِ لغةٌ، وأما ضم الهمزة فلا قائل به، وإن جرى على بعض الألسنة، ثم هي بجميع لغاتها لا نظيرَ لها، سواء قلنا: «فَعْلَلُل» أو «فَنْعَلُل[4]».

وقد صَرَّحُوا بأنَّها مُعَرَّبة لا تعرفُها العربُ، كما صرَّح به «ياقوت»[5] في «معجم البلدان»[6] وفيه كلام أودعناه «حواشي شفاء الغليل» ويأتي للمصنف الكلام عليها في الكتاب الخامس. والله أعلم.

قوله: (في منهاج البلغاء) هو كتاب مشهورٌ بين أهل الأدب، جامعٌ لأنواعِ البلاغةِ وضروبِ الفصاحةِ، فائقٌ في معناه في ست مجلدات.

---

(١) (٣٨٣).

(٢) (١: ١٢٥).

(٣) ضبطها «الصغانيُّ» بذلك في «التكملة» (دلس ٣: ٣٥٥)، وانظر «تاج العروس» (دلس ٤: ١٥٣).

(٤) في د (فعلل أو فنعل).

(٥) هو «أبو عبد الله، ياقوت بن عبد الله الرومي، الحموي» البغدادي، الملقب بـ«شهاب الدين» المتوفى بظاهر حلب سنة٦٢٦هـ. كانت له همة عالية في تحصيل المعارف. مترجم في «وفيات الأعيان» (٦: ١٢٧) و«شذرات الذهب» (٥: ١٢١) و«الأعلام» (٨: ١٣١).

(٦) (١: ٢٦٢).

وأشدُّ ما تستوحشه النفس: تنوين «أفعل مِنْ».

قال :وأقبحُ ضرائر: الزيادةُ المؤديةُ لما ليس أصلاً في كلامِهم، كقوله:

قوله (تنوين / أفعل مِنْ) المرادُ به أفعلُ التفضيل وهو الذي عَبَّر عنه فيما مَرَّ ٢٤ أ
بقوله: «وأشدّ»، كما أشرنا إليه.

قوله: (إلى ماليس أصلاً) إلخ يجوز كون «أصلاً» خبرَ «ليس»، أي: أصلاً من الأصول التي ابتنى الكلامُ عليها، فإنَّ مايؤدي إلى الخروج عن الأصولِ المقررة من أقبح الضرائرِ، كما صرَّحوا به.

ويجوز كونُ الخبر قولَه (في كلامهم)، و(أصلاً) هي الظرفية، فتكون في الماضي بمعنى «قَطّ»، وفي المستقبل بمعنى «أبداً»، أي: ماليس في كلامهم أبداً[١].

وَقدَّمَ الظرفَ اهتماماً بشأنه، وعلى الثاني اقتصر في الشرح، والأولُ ظاهر أيضاً كما لا يخفى. والله أعلم.

قوله: (كقوله) أي: الشاعرِ، ولم أقف على اسمه بالتعيين[٢]، والشطر من بيتين أنشدَهما «الفراءُ» وغيرُه، وذَكَرَهُمَا «أبو الفتح ابن جني» في كتبه[٣]، وانتشر الاشتهار بهما في كتب العربية[٤] نحواً ولغةً.

---

(١) تستعمل «العرب» لفظة «قط» فيما مضى من الزمان، كما تستعمل لفظة «أبداً» فيما يُسْتَقْبَلُ منه، فيقولون: «ما كلَّمْتُهُ قطُّ، ولا أُكَلِّمُهُ أبداً».
وعلى ذلك لا يقال: «لا أُكَلِّمُهُ قطُّ». انظر «درة الغواص» (١٧).

(٢) نُسِبَ البيتان إلى «إبراهيم بن هَرْمَة» كما في ملحق ديوانه (٢٣٩).
وذكرهما د. محمود الطناحي، ونفى نسبتهما إليه في تعليقه علي «أمالي ابن الشجري» (١: ٣٣٧) وقال: قائله مجهول.

(٣) انظر «سر صناعة الإعراب» (١: ٢٦)، و«الخصائص» (٢: ٣١٦)، و«المحتسب» (١: ٢٥٩).

(٤) انظر «الإنصاف» (١: ٢٤) و«شواهد التوضيح» (٧٦) و«ارتشاف الضرب» (٣: ٢٨١) و«مغني اللبيب» (٤٨٢) و«همع الهوامع» (٢: ١٥٦) و«شرح شواهد السيوطي» (٢: ٧٨٥) و«الدررا للوامع» (٢: ٢٠٧) و«تاج العروس» (شرا ١٠: ١٩٧).

.... من حيثُ ما نَظَرُوا[١] أدنُو فأَنْظُورُ

أي: أنظُرُ.

قوله: (من حيثُ ما) إلخ صدرُه:

وأنَّني حيثُما يَثْنِي الهَوَى بَصَرِي   من حيثُما سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ

وقبله[٢]:

اللّهُ يَعْلَمُ أَنَّا[٣] في تَلَفُّتِنَا   يومَ الفِرَاقِ إلى أَحْبَابِنَا صُوْرُ

ويروى: «إلى إخواننا» بدل «أحبابنا».

و«الصُّوْرُ» بضم الصاد المهملة، جمع: «أَصْوَر» كـ«أَحْمَر»، وهو المائل من الشوق، صفة من صَوِرَ كـ«فَرِح»، «صُوَراً»، محركة، فهو «أَصْوَر»، وجمعه: «صُور».

ويجوز أن يكون جمع: «صورة» أي: إذا تلفتنا إلى الأحباب عند رحيلهم فكأننا أشكالٌ وأشباحٌ ليس فينا أرواح.

و«أَنَّنِي»: بفتح الهمزة، و«حيث»: ظرف. ويروى: «حوث» بالواو في الموضعين، وهو لغة[٤]، وآخره مثلثُ النقط والضبط، فهي ستُّ لغات. والظرف خبر «أنَّ» و«ما» زائدة.

---

(١) هكذا في مخطوطات «الاقتراح» التي عندي، وفي نسخة الشارح: «ماسلكوا».

(٢) (وقبله) ساقط من د، م.

(٣) (أنا) ساقط من د.

(٤) طائية. انظر «مغني اللبيب» (١٧٦) و«شرح المفصل لابن يعيش» (٤: ٩١) و«الدرر المبثثة» (٩٩).

و« يَثني »: مضارع ثَنَاهُ، « يثنيه » بالمثلثة: رده وعطفه[١].

و« الهوى »: فاعلُه، وهو العشق يكون في الخير والشر، وإرادة النفس. و« هَوِيَهُ » كـ« رضيه »، فهو « هوٍ »: أَحَبَّهُ ومالَ إليه.

و« بصري »: مفعول « يَثْنِي »، و« البَصَر » محركة: حس[٢] العين، أي أن في الجهة التي يُمَيِّل الهوى بصري إليها.

وقوله: (من حوثما) سبق أنه لغة في « حيث »، وأنه روي بالواو والياء في الموضعين، وهو متعلق بـ« أَدْنُو »، أو[٣] بـ« أَنْظُورُ »[٤]، أي: أدنو فأنظر إليهم من الجهة التي سلكوا فيها.

ومعنى « سلكوا » سَارُوا، سَلَكَ المكانَ يَسْلُكُهُ، كـ« ضَرَبَ » سَلْكاً[٥] وسُلُوكاً، وسلكه[٦] إياه، يتعدى ولا يتعدى، وقد يتعدى بالهمز، فيقال: أسلكه إسلاكاً.

و « أدنُو »: مضارع دنا كـ« دعا » إذا قربه[٧].

و « أَنْظُر » مضارع « نَظَرَ » كـ« نصر » فزادَ فيه الواو ضرورة، وهو الشاهد؛ لأن هذا الإشباعَ أَخْرَجَهُ إلى وزنٍ مفقودٍ في الكلامِ، كما صرَّحوا به، فلذلك كان من أقبح الضرائر.

---

(١) (و) ساقط من د، م.

(٢) (جر) في د، م . والذي أثبته هو الذي في ك، وهو الصواب.

وفي « تاج العروس » (بصر ٣ :٤٧) : (وفي « المحكم » : « البصر حسن العين »).

(٣) في د (و).

(٤) في د، ك (أنظر)، وأثبتُّ الذي في م، لأنه محل الشاهد.

(٥) في م (مسلكاً).

(٦) في م (مسلكة).

(٧) في د (قرب).

وزعم «المجدُ» في «القاموس»[1] أنه لغةٌ لبعض العرب، أي: فلا يكون ضرورة. وفيه تأمل. ومن هذا القبيلِ قولُ الآخرِ:

عَيْطَاءُ[2] جَمَّةُ العِظَامِ عُطْبُولْ كأنَّ في أَنْيَابِهَا القَرَنْفُولْ[3]

/فأشبع القرنفل[4]، كما قاله[5] «أبو حيان» وغيرُه وإن كان ظاهرُ «القاموس»[6] أنه لغة فيه. والله أعلم. ٢٤ ب

---

(١) (نظر ٢: ١٤٤) وفي «تاج العروس» (نظر ٣: ٥٧٥): كذا نقله «الصغاني» عن «ابن دريد» في «التكملة».).

(٢) في د، م (عطا).

(٣) في ك، م (القرنقول)، وهو تصحيف، وأثبت الذي هو في د.

وراوية «الخصائص» (٣: ١٢٤): مكورة جُمّ العظام...

ورواية «المحتسب» (١: ٢٥٩) و«شواهد التوضيح» (٧٦): عيطاء جمّاء العظام..

«العيطاء»: الطويلة العُنُق. و«الممكورة»: المطويَّة الخلق من النساء. «جُمَّة» يقال: عظم أجم، أي: وافر اللحم.

«العُطْبُول»: المرأة الفتية الجميلة العنق.

وورد البيت في «لسان العرب» (قرنفل ١١: ٥٥٦) و«تاج العروس» (قرنفل ٨: ٧٨) برواية: خَوْدٌ أناةٌ كالمَهَاة عُطْبُول...

قال «ابن منظور»: (ومن العرب من يقول: «قرنفول» ابن بري.

وقد كثر في كلامهم وأشعارهم، قال:

وا بِأبي ثغرك ذاك المَعْسُول كأنَّ في أنيابِه القَرَنْفُول

وقيل: إنما أشبع الفاء للضرورة).

(٤) (الفرنقل) في ك، (القرنفل) في م، وهو تصحيف، وأثبت الذي هو في د.

(٥) (قال) في د.

(٦) (قرنفل ٤: ٣٦).

ثم الذي ذكرناه في البيت هو الرواية المشهورة كـ «سرّ الصناعة»[1] و «الخصائص»[2] و «المبهج»[3] «يَسْرِي» بدل «يَثْنِي».

وزاد في «المحتسب»[4]: هكذا رواه «أبو علي»: «يَسْرِي»، من «سريت». ورواه «ابن الأَعْرابي»[5]: «يُشْرِي» بالشين المعجمة، أي: يعلو[6] ويحرك الهوى بصري، وما أحسنَ هذه الروايةَ وأَظْرَفَها[7]!

قلت: أَمَّا «يَسْرِي» فمضارع «سريت» الثوبَ عَنِّي سرياً، لغة في «سَرَوْتُهُ» عنّي سَرْواً، إذا أَلْقَيْتُه[8].

وأما «يُشْرِي» فمضارع «أشريته» متعدي[9] شَرِيَ البرقُ يشْرَى كـ «فَرِحَ» إذا كَثُرَ لَمَعانُه، و شرِيَ زمامُ الناقة إذا كثُر اضطرابه، وشَرِيَ الرجلُ[10] و اسْتَشْرى، إذا لَجَّ في الأمرِ[11].

---

(١) (١ : ٢٦، ٣٣٨، ٢ : ٦٣٠).
(٢) (٢ : ٣١٦).
(٣) (١٩٨).
(٤) (١ : ٢٥٩).
(٥) هو «محمدُ بنُ زيادٍ، أبو عبد الله» المتوفَّى سنة ٢٣١هـ. أخذ عن «الكسائي» كتابَ «النوادر»، وكان رأساً في كلامِ العربِ. مترجم في «إشارة التعيين» (ص ٣١١). و«إرشاد الأريب» (١٨ : ١٨٩) و«بغية الوعاة» (١ : ١٠٥) و«الأعلام» (٦ : ١٣١).
(٦) في مطبوعة «المحتسب»: (يُقلق).
(٧) في مطبوعة «المحتسب»: (وأطرفها).
(٨) «الصحاح» (سرا ٦ :٢٣٧٥).
(٩) (متعدي) في د، ك، م، والصواب «متعدٍ».
(١٠) (و) لا توجد في د، م، وكتب على حاشية م (لعله واستشرى).
(١١) «الصحاح» (شرى ٦ :٢٣٩١).

أو الزيادةُ المؤديةُ لِمَا يَقِلُّ في الكلام، كقوله:

وقوله: «أدنو» كذلك رواه الأكثرُ، ورواه «ابنُ جني» «أَثْنِي» بدل «أَدْنُو» أي: أثني عُنُقي فأنظرُ نحوَهم، من ثَنَاهُ، بمعنى: لَوَاهُ.

تنبيه: قال «أبو عليّ» وتبعه تلميذُه «أبو الفتح»[1]: لو سميت رجلاً بـ«أَنْظُرُ» لمنعتَهُ الصرفَ؛ للتعريف[2] ووزن الفعل، ولو سميته بـ«أَنْظُورُ» من قول الشاعر: «أدنُو فأنظور» لصرفْتَهُ، لزوال لفظِ الفعل، وإن كنَّا نعلم أن الواوَ إنما تولدتْ من إشباع ضمة الظاءِ وأن المراد عند الجميعِ أَنْظُرُ.

قوله: (كقوله)[3] هو «امرؤُ القيس» المشهور، أولُ مَنْ لَطَّفَ المعاني، واستوقَفَ على الطُّلول، وشَبَّهَ النساءَ بالظِّباءِ والمها، وشَبَّهَ الخيلَ بالعقْبانِ والعصِيّ[4]، وفرق بين التشبيه وغيره، وأَجَادَ الاستعارةَ[5] والتشبيهَ، وابتكرَ المعاني، وهَذَّبَ الألفاظَ[6].

و«امرؤُ القيس» لَقَبُهُ، ومعناه رَجُلُ الشِّدةِ، واسمه «حُنْدُج» بضم الحاء والدال المهملتين بينهما نون آخره جيم.

وزَعَمَ «المجدُ»[7] اللغويُّ أن اسمه «سليمان»، وهو مخالفٌ لإطباق الرواةِ وأهل الأنساب على أن اسمه: «حُنْدُج بن حُجْر بن عمرو المقصور بن حُجْر الأكبر بن[8] عمرو بن معاوية بن كندة».

---

(١) كما في «المبهج» (١٩٨).

(٢) كتب أسفل كلمة (للتعريف) في م: (أي: بالعملية. اهـ).

(٣) (كقوله) ساقط من د.

(٤) (و) ساقط من د، م.

(٥) في د (بالاستعارة).

(٦) انظر الكلام على شعر «امرئ القيس» مقدمة «أشعار الشعراء الستة الجاهليين» (ص١٩-٢٨).

(٧) في «القاموس» (قاس ٢ : ٢٤٢)، وانظر «تاج العروس» (قاس ٤ : ٢٢٨).

(٨) (بن) ساقط من د، م.

أراد: شمالي.

وترجمتُه واسعةٌ مستطيلة[١]. وقد ذكرتُ منها كثيراً في «شرح شواهد التلخيص»، وألْمَعْتُ بأكثرها في «شرح شواهد التوضيح»، وبسطتها بسطاً[٢] في «حاشية ديوانه»[٣]. والله أعلم.

قوله: (طَأْطَأْتُ شِيمالي) هو قطعة من بيت أوله:

كَأَنِّي بِفَتْخَاءِ الجَنَاحَيْنِ لَقْوَةٍ صَيودٍ من العِقْبَانِ طَأْطَأْتُ شِيمالي[٤]

وهو من قصيدته المشهورة التي أولها:

أَلاَ عِمْ صَبَاحاً أيُّهَا الطَّلَلُ البالي وهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كانَ في العُصُرِ الخَالِي[٥]؟

---

(١) انظر «المؤتلف والمختلف» (ص ٥) و«خزانة الأدب» (١ :٣٢٩) و«الأعلام» (٢ :١١).
مات سنة ٨٠ ق.هـ.

(٢) (بسطاً) ساقط من د، م.

(٣) كتب على حاشية م (يعني به: التوضيح نفسه).

(٤) ورد البيت في «أشعار الشعراء الستة الجاهليين» (٥٢) و«المعاني الكبير» (١ :٢٨) برواية: «شملالي»، ولا شاهد فيها.
وفي «الخصائص» (١ :١١) برواية:
(دَفُوفٍ منَ العِقْبَانِ طَأْطَأْتُ شِمْلاَلِ).
ولا شاهد فيها.
وفي «الإنصاف» (١ :٢٨) و«الدرر اللوامع» (٢ :٢٠٧) برواية:
(على عَجَلٍ منِّي أُطَأْطِئُ شِيمالي).

(٥) انظر «أشعار الشعراء الستة الجاهليين» (٤٥) و«تحرير الرواية» (٣١٢).

. . . .

وقد أَوْدَعْتُها «شروح[1] الشواهد[2]» مع تصديرها للإمام «أبي عبد الله بن جُزَيّ»[3].

و«فَتْخاء[4] الجَنَاحَيْنِ» بَيَّنَ أنَّها عُقَابٌ بقوله: «مِنَ العِقْبَانِ»، أي: مسترخية الجناحين، كأنهما على الأرض، يُشَبِّهُ[5] ناقَتَهُ في سُرْعتها وطيرانها بعُقاب موصوفة بذلك.

و«اللَّقْوَة» بالفتح والكسر: العُقَابُ الخفيفة السَّريعةُ، وقيدها بعضٌ بالأنثى.

«صَيود» بالفتح: مبالغة في الصائد؛ لأن شأنها أن تَصْطَادَ / مادونها من مطلق الطيور وغيرها. ٢٥ أ

ورواه «الجوهري»[6]: «دَفُوف»[7] بدل: «صَيُود». و«الدَّفُوفُ»[8]: الطائرُ على وجه الأرضِ[9]، و«دَفَّ» الطائرُ يَدِفُّ: مَرَّ[10] فوق الأرضِ، أو[11] حَرَّكَ جناحيه، ورجلاه في الأرض. ويقال: «أَدَفَّ» رباعياً أيضاً.

---

(١) في م (شرح).
(٢) في د، م (شواهد)، وكتب على حاشية م (لَعَلَّهُ شرح شواهد التوضيح).
(٣) هو «محمدُ بنُ محمد بنِ أحمدَ بنِ جُزَيّ الكلبيُّ، أبو عبد الله» المتوفى سنة ٧٥٧هـ. شاعر متفوِّق، من كتاب الدواوين السلطانية، أندلسيّ. مترجم في «الدرر الكامنة» (٤ : ١٦٥) و«الأعلام» (٧ : ٣٧). وفي د (حرى).
(٤) في ك (فتخا)، وأثبت الذي هو في د، م.
(٥) في م (شبه).
(٦) في «الصحاح» (دفف ٤ : ١٣٦٠)، (شمل ٥ : ١٧٤٠).
(٧) م (دفوق).
(٨) في م (الدفوق).
(٩) (الأرض) ساقط من د.
(١٠) في م (من).
(١١) في م (إذا).

وكذلك يستقبحُ النقصُ المُجْحِف ،

و« العِقْبَان » بالكسر جمع « عُقَاب » بالضمِّ، وهو طائرٌ معروفٌ معدودٌ عند العرب من الجوارح، وأبوه طائرٌ آخر من غير[1] جنسه، أو الثعلبُ، أو غير ذلك مما أودعته « شرح القاموس » و« طَأْطَأَ » رأسَهُ: طامَنَهُ، وخَفَضَهُ، وطَأْطَأَتِ الفرسُ رأسَها[2]: إذا حَرَّكَتْهُ للحُضر ودَفَعَتْهُ للإسراع[3]، وهو المراد هنا.

و« شيمالي »[4] هنا[5] بكسر الشين المعجمة وسكون التحتية، هي[6] لغة في الشِّمْلاَل، وهي السريعة الخفيفة كما قاله « أبو عمرو » مستدلاً بالبيت. ونقله « أبو حيان »[7] وغيره من أئمة العربية. والشاهد في الشيمال[8] بالياء، فإنَّ[9] « فيعالاً »[10] مستعمل في العربية إلاَّ أنه قليل. والله أعلم.

قوله: (وكذلك) أي: كما[11] تستقبح الزيادةُ بأنواعها السابقة.

(يستقبح النقص المُجْحِف) بضم وسكون الجيم وكسر الحاء المهملة آخره فاء: اسم فاعل من أَجْحَفَ بكذا، إذا ذهب به.

---

(١) (غير) ساقط من د، م وهي ضرورية. انظر « تاج العروس » (عقب ١: ٣٩٢).

(٢) (رأسها) لم يذكر في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٣) انظر « تاج العروس » (طَأْطَأَ ١: ٩٠).

(٤) في ك (وشيمال)، وأثبتُّ الذي هو في د، م.

(٥) (هنا) ساقط من ك، م، وأثبت الذي هو في د.

(٦) (هي) ساقط من د.

(٧) في « ارتشاف الضرب » (٣: ٢٨١).

(٨) الشاهد في بيت « امرئ القيس »: (شِيمالي)، فإنَّ أصلها: « شمالي »، فلما اضطر الشاعر لإقامة الوزن أشبع كسرة الشين، فتولدت ياء. انظر « همع الهوامع » (٢: ١٥٦).

(٩) (فإن) ساقط من د، م.

(١٠) (فيعال) في د، م.

(١١) (كما) ساقط من د.

كقول / «لبيد»:

دَرَسَ المَنَا بمُتَالِعٍ فأبانِ ....

أراد: المنازل.

١٤

ومنه: إجْحَافُ السَّيل، ثم استُعِير للنقصِ الفاحِش من كل شيء. كما قاله «الفيوميُّ»[١] وغيرُه.

قوله: (كقول[٢] لبيد) هو: «ابنُ ربيعةَ بنِ عامرِ بنِ مالكِ بن جعفرِ بنِ كلابِ بنِ ربيعةَ بن عامرِ بنِ صَعْصَعَةَ بنِ معاويةَ بنِ بكرِ بنِ هوازنَ العامريُّ» الصحابي[٣] الشاعرُ المفلق المتقدمُ المجيد، فارسُ ميدان الفصاحة، يكنى أبا عقيل، مخضرم، أدركَ الجاهليةَ والإسلامَ، وهو عند «ابن سلاَّم»[٤] منَ الطبقة الثالثة من شعراءِ الجاهلية، وَفَدَ على رسول الله ﷺ فأسلمَ وحَسُنَ إسلامُه، وامتدحَ النبي ﷺ بقصيدته الداليَّة المشهورة[٥]، وشهرتُه كافيةٌ بالفحولة في الشعر وغيره، وشرفُه بين قومه معروفٌ في الجاهلية والإسلام.

وترجمته واسعةٌ في غير ديوان من دواوين طبقات الصحابة والشعراء وغير ذلك[٦]. وقد أَلْمَعْتُ ببعضها في «شرحِ شواهدِ التلخيص» وغيره. والله أعلم.

---

(١) في «المصباح» (جحف ٩١).

(٢) (لقول) في د، م.

(٣) (الصحابي) ساقط من د، م.

(٤) في «طبقات فحول الشعراء» (١: ١٢٣).

(٥) لم تُشر كتب التراجم والأدب إلى ما أشار إليه «ابن الطيب» هنا، والذي ذكروه هو أنّه هجر الشعرَ بعد إسلامه. قال «ابن قتيبة»: لم يقل شعراً في الإسلام إلاّ بيتاً واحداً. انظر «الإصابة» (٥: ٦٧٥) و«خزانة الأدب» (٢: ٢٤٧). والدالية المشهورة التي هي في مدح النبيّ ﷺ هي دالية «الأعشى» التي مطلعها:

ألم تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ ليلةَ أَرْمَدَا ... وَعَادَكَ ما عادَ السليمَ المُسَهَّدَا

انظر «ديوان الأعشى» (ص ١٣٤ – ١٣٧) و«السيرة النبوية» (٢: ٢٦– ٢٨).

(٦) هو مترجم في «الإصابة» (٥: ٦٧٥) و«خزانة الأدب» (٢: ٢٤٦) و«أشعار الشعراء الستة الجاهليين» (٢: ٢٤٤) و«الأعلام» (٥: ٢٤٠). توفي سنة ٤١هـ.

. . . .

قوله: (دَرَسَ المنا) إلخ، هوصدر بيت، وعجزه:

فَتَقَادَمَتْ بالحِبْسِ والسُّوبانِ[1] . . . .

و دَرَسَ المنزلَ كـ «نَصَرَ»: عفا وخلا وبَلِيَ، ودَرَسَتْه الريحُ: عَفَتْهُ وأَبْلَتْهُ، فهو لازمٌ ومتعدٍّ، كما أطبق عليه أئمة اللغة.

وقولُ «أبي حيان»[2]: «لا أحفظه متعدياً» قصورٌ، وإن أَيَّدَهُ تلميذُه «السمين»[3] بأنَّ حَدَثَهُ لايتعدى، فتعدِّيه محالٌ عقلاً لا يحتاج إلى استقراء، فقد

(١) البيت في «ديوان لبيد» (ص ٢٠٦) و «رسائل أبي العلاء» (٢ : ٤٢٣) و«شرح شواهد الشافية» (٤ : ٣٩٧) و «المقاصد النحوية» (٤ : ٢٤٦) و «التصريح» (٢ : ١٨٠) و «الدرر اللوامع» (٢ : ٢٠٨).

وورد صدر البيت في «ضرورة الشعر» (٨٨) و «شرح الأشموني» (٣ : ١٦١) و «همع الهوامع» (٢ : ١٥٦).

(٢) كما في «البحر المحيط» (٤ : ١٩٧) عند قوله تعالى: ﴿وَلِيَقُولُوا دَرَسْتَ﴾ (الأنعام: ١٠٥).

(٣) هو «أحمدُ بنُ يوسفَ بنِ محمدِ بنِ مسعود، شهابُ الدين» المعروف بـ«السَّمين الحلبي» نزيل القاهرة، المتوفَّى سنة ٧٥٦هـ. كان فقيهاً بارعاً في النحو والقراءات، ويتكلم في الأصول، أديباً، له: «الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون» يقول مؤلِّفه عنه في مقدِّمته: «وهذا التصنيف في الحقيقة نتيجةُ عمري، وذخيرةُ دهري». مترجم في «الدرر الكامنة» (١ : ٣٦٠) و «ودرة الحجال» (١ : ٤٦) و «بغية الوعاة» (١ : ٤٠٢) و «شذرات الذهب» (٦ : ١٧٩).

قال في «الدر المصون» (٥ : ٩٧): (قال الشيخ: «أما معنى قُرِئَتْ وبَلِيَتْ فظاهرٌ؛ لأن (دَرَسَ) بمعنى كَرَّرَ القراءةَ متعدٍّ، وأما دَرَسَ بمعنى بَلِيَ وانْمَحَى فلا أحفظه متعدياً ولا وَجَدْنَا فيمَنْ وَقَفْنَا على شعره من العرب إلا لازماً». قلت: لا يحتاج هذا إلى استقراء؛ فإن معناه لا يحتمل أن يكون متعدِّياً؛ إذ حَدَثُهُ لا يتعدَّى فاعلَه، فهو كقام وقَعَدَ، فكما أنَّا لا نحتاج إلى معرفة قصور قامَ وقَعَدَ إلى استقراء، بل نَعْرِفُهُ بالمعنى، فكذا هذا).

. . . .

ردَّهُ شيخ شيوخنا الإمام «أبو العباس الخفاجيُّ» في «حواشي البيضاوي»[(١)]، وبسطتُه في «شرح القاموس»[(٢)] بسطاً.

و «مُتالع» بضم الميم: موضع.

وقال «الجوهري»[(٣)]: جبلٌ، وأنشد البيتَ.

وقال «المجد»[(٤)]: مُتالع بالضم: جَبَلٌ بالبادية، أو لِغَنِيٍّ، أو لِبني عُمَيْلَة[(٥)]، أو بناحية / البحرينِ، وفي سَفْحِهِ ماءٌ يقال له: عَيْنُ مُتَالِعٍ. ٢٥ ب

و «أَبَانٌ»: جَبَلٌ شَرْقِيَّ الحاجزِ فيه نَخْلٌ[(٦)] وماءٌ، وَجَبَلٌ لِبَني فَزَارَةَ. و «أبانان»: جَبَلاَنِ: مُتَالِعٌ وأَبَانٌ. قاله «المجد»[(٧)].

وقال «الجوهريُّ» في «الصحاح»[(٨)]: «أَبَانَانِ» جبلان. قال «بشر»[(٩)] يصف الظعائن[(١٠)]:

يَؤُمُّ بِهَا الحُدَاةُ مِيَاهَ نَخْلٍ ... وفيها عن أَبَانَيْنِ ازْوِرَارُ[(١١)]

(١) كما في (٤ : ١١٠).
(٢) انظر «تاج العروس» (درس ٤ : ١٤٩).
(٣) «الصحاح» (تلع ٣ : ١١٩٢).
(٤) في «القاموس» (تلع ٣ : ١٠).
(٥) في م (عملية).
(٦) في د (نخيل).
(٧) في «القاموس» (أبن ٤ : ١٩١).
(٨) (أبن ٥ : ٢٠٦٦).
(٩) هو «بِشْرُ بنُ أبي خازِمِ الأسَديُّ، أبو نوفل» المتوفى نحو ٢٢ ق.هـ.
هوشاعر فارس فحل جاهلي قديم، عدَّه «ابنُ سلاَّم» في «طبقات فحول الشعراء» (١ : ٩٧) في الطبقة الثانية من فحول الجاهلية. مترجم في «خزانة الأدب» (٤ : ٤٤١) و «الأعلام» (٢ : ٥٤).
(١٠) في ك (الضعائن)، وأثبت الذي هو في د، م.
(١١) ورد البيت في «شرح شواهد الشافية» (٤ : ٣٩٨) برواية: «تَؤُمُّ».

. . . .

وإنَّما قِيلَ: أَبَانَان، وَأَبَانُ أَحَدُهُمَا والآخر مُتَالِعٌ، كما يقال القَبَران. قال لبيد:

دَرَسَ المَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانِ ....

وبه تَعْلَمُ أنَّ قولَ «ابنِ علان» في الشرح: («متالعٌ» جمع: متلعة، من التلع، إلخ، وأَبَانَ: أظهر)[1] مما لا معنى له، وأنه كلامُ مَنْ يَبْني الأمور على التخمين والحَدْسِ بلا تحقيق، كما لا يخفى عَمَّن[2] مارس[3] الكَلِمَ العربيةَ، أو شَدَا[4] في الفنون الأدبية. والله أعلم.

و «الباء» في «بمتالع» ظرفية، والظرفُ صفةُ «المنازل» إن جعلتْ «أل» جنسية، أو حال إنْ كانتْ عهديةً.

و «الفاء» بمعنى «الواو»، أوْ[5] لترتيب[6] الدروس شيئاً بعد شيء.

و «الحِبْس» بالكسر، ويضم[7]: موضع في ديار غطفان، والأعرفُ في بيت «لبيد» هذا كسرُ الحاء، كما أن الأعرف في قول «الحارث بن حِلِّزَة»[8]:

---

(١) في د، ك (ظهر)، وأثبت الذي هو في م، لموافقته الشرح المذكور.

(٢) في د (عن)، وفي م (على)، وكتب على حاشية م (عمّن).

(٣) في د، ك (فارس)، وهي تصحيف، وأثبت الذي هو في م.

(٤) قيل لمن أَخَذَ طَرَفاً مِنَ العلم أو الأَدَبِ واستدلَّ به على البعض الآخر «شَدَا»، وهو شَادٍ. «المصباح» (شدا ٣٠٧).

(٥) في م (و).

(٦) في م (لترتب).

(٧) في د (وبضم).

(٨) هو من «بني يشكر بن بكر بن وائل» المتوفَّى نحو ٥٠ ق.هـ. شاعرٌ جاهليٌّ من أهل بادية العراق، وهو أحدُ أصحاب المعلقات. عدَّه «ابنُ سَلاَّم» في «طبقات فحول الشعراء» (١: ١٥١) في الطبقة السادسة من فحول الجاهلية. مترجم في «خزانة الأدب» (١: ٣٢٥) و «الأعلام» (٢: ١٥٤).

. . . .

لِمَنِ الدِّيَارُ عَفَوْنَ بِالْحُبْسِ ....[1]

الضم، ولعلّهما موضعان. قاله «البكري»[2] في «معجمه»[3].

وضَبَطَهُ «الأزهريُّ»[4] بالفتح فقط، و «العينيُّ»[5] به وبالكسر.

وفي «القاموس»[6]: الحَبْسُ: المَنْعُ والشَّجَاعةُ وموضعٌ أو جَبَل ويُكْسَرُ، والجَبَلُ العظيمُ.

والسُّوبان؛ بضم السين المهملة وبعد الواو الساكنة موحدة بعدها ألف فنون كـ «طوفان» قال «العينيُّ»[7]: هو اسم موضع أيضاً.

وقال «المجد»[8] وادٍ، أو جَبَلٌ، أو أرضٌ[9].

واقتصر «الجوهري»[10] على أنه اسمُ وادٍ.

---

(١) صدر بيت و عجزه:

آياتُهَا كَمَهَارِقِ الفُرْسِ

ورد البيت في «شرح شواهد الشافية» (٤ : ٣٩٨).

(٢) هو «أبو عُبَيْد، عبدُ الله بنُ عبد العزيز» البكريُّ الأندلسيُّ، المتوفى سنة ٤٨٧هـ و «البكري»: نسبة إلى «بكر بن وائل». كان إماماً لغوياً أخبارياً.

له: «معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع». مترجم في «بغية الوعاة» (٢ : ٤٩) و«الأعلام» (٤ : ٩٨).

(٣) (١ : ٤٢٠).

(٤) في «التهذيب» (حبس ١٥ : ٣٤٢).

(٥) في «المقاصد النحوية» (٤ : ٢٤٦).

(٦) (حبس ٢ : ٢٠٣ – ٢٠٤).

(٧) في «المقاصد النحوية» (٤ : ٢٤٧).

(٨) في «القاموس» (سوب ١ : ٨٣).

(٩) (أو أرض) ساقط من م.

(١٠) «الصحاح» (سيب ١ : ١٥٠).

. . . .

والشاهد فيه: حَذْفُ الزاي واللامِ من «المنازل» حيث قال: دَرَسَ المَنَا.... وأراد «المنازلَ»، فإنه حَذْفٌ مُجْحِفٌ، كما قال.

وله في كلامهم نظائرُ، كقول الآخر:

أَمْسَتْ مَنَاهَا بأرضٍ مـا يُبَلِّغُـهَـا ....[1]

أي: منازلها.

وكقول الآخر[2]:

.... فَكَأَنَّمـا تُذْكِي[3] سَنَابِكُهَا الحُبَا[4]

وأراد «الحُبَاحِب» يعني: نار الحُبَاحِبِ.

(١) صدر بيت وعجزه:

بِصاحِبِ الهَمِّ، إلاَّ الجَسْرَةُ الأُجُدُ

وقائله «الأخطل»، وهو في «ديوانه» (٢: ٤٣٥) و «ضرائر الشعر» (ص ١٤٢) و «الخصائص» (١: ٨١).

(٢) هو «أبو دُواد» واسمه: «جارية بن الحجَّاج»، وقال «الأصمعي»: هو «حَنظلة بن الشَّرْقي». وكان في عَصْر «كعب بن مامةَ الإياديّ» الذي آثَرَ بنصيبه من الماء رَفيقَه «النَّمَريّ»، فمات عَطَشاً، فضُرب به المثل في الجُود. ورَثَاهُ «أبو دُوَادٍ» ... وهوشاعر جاهلي، من نُعَّاتِ الخَيْلِ المجيدين.

مترجم في «المؤتلف والمختلف» (ص ١١٥) و «خزانة الأدب» (٩: ٥٩٠).

(٣) في ك (يذكى)، وفي م (يزكي)، وأثبت الذي هو في د.

(٤) عجز بيت، وصدره:

يُذْرِينَ جَنْدَلَ حـائِرٍ لِجُنُوبِهَـا

وهو في «ضرائر الشعر» (ص ١٤٣) و «الخصائص» (١: ٨١) و «لسان العرب» (حبحب ١: ٢٩٧). وفيه: إنما أراد الحُبَاحِبَ، أي نارَ الحُبَاحِبِ تُصيب بالحَصَى في جَرْيِهَا جُنُوبَهَا. «الفراءُ»: يقال للخيل إذا أَوْرَتِ النارَ بحوافِرِها: هي نارُ الحُبَاحِبِ.

وكذلك العدول عن صيغةٍ لأخرى، كقول «الحُطَيْئَة»:

وقال آخر[1]:

.... مُفَدَّمٌ[2] بِسَبَا الكَتَّانِ[3] مَلْثُومُ[4]

أراد «سبائب». وكلُّها محمولة على الضرورة، كما قال «أبو حيان»[5].

قوله: (كقول الحُطيئة) هو بضم الحاء المهملة.

وقوله في الشرح: المعجمة وَهَمٌ بلا مرية، وفتح الطاء المهملة أيضاً، وسكون التحتية وبعدها همزة فهاء تأنيث، تصغير «حَطْأَةٍ»: «فَعْلَة» من: حَطَأَ به الأرضَ كـ «منع»: صَرَعَهُ، أو هي الضرطة، أو غير ذلك من معانيه.

وقال «المجد»[6]: «الحُطَيْئَةُ»: الرجلُ الدَّميم، أو[7] القصيرُ، ولَقَبُ «جَرْوَلٍ» الشاعر.

---

(١) هو «عَلْقَمَةُ بنُ عبدَةَ» ويقال له: «عَلْقَمَةُ الفَحْلِ» شاعرمن بني تميم، عدّه «ابنُ سلام» في «طبقات فحول الشعراء» (١: ١٣٩) في الطبقة الرابعة من شعراء الجاهلية. مترجم في «خزانة الأدب» (٣: ٢٨٢).

(٢) في د، م (مقدم).

(٣) في ك (الكتَّان)، وأثبت الذي هو في د، م.

(٤) في م (ملتوم).

وهذا عجز بيت، وصدره:

كَـأَنَّ إِبْرِيقَـهُمْ ظَبْيٌ على شَـرَفٍ

وهو في «ضرورة الشعر» (٨٩) و «ضرائر الشعر» (١٤٢) و «الخصائص» (١: ٨٠) و «لسان العرب» (برق ١٠: ١٨). «المفدّم»: الذي على فمه خرقة، و «ملثوم»: متلفف بها، من تلثم بعمامته إذا شدّها على فمه.

(٥) في «ارتشاف الضرب» (٣: ١٦٣، ٣٠٤).

(٦) في «القاموس» (حَطَأَ ١: ١٢) و «تاج العروس» (١: ٥٧).

(٧) (و) في م.

. . . .

وفي «الصحاح»[١] قال «ثعلب»: وبه سمي الحُطيئةُ لِدَمامته.

وفي «الحلل في شرح أبيات الجمل»[٢] للعلامة «أبي محمد[٣]، عبد الله بن محمد بن السِّيدالبَطَلْيَوْسيُّ»[٤]: «الحُطيئة» تصغير حَطْأة[٥]، وهي الضرطة، والحَطْأةُ أيضاً الصَّرْعَةُ، يقال: حَطَأْتُ الرجلَ، إذا صرعتَه بالأرضِ. واختُلف في تلقيبه بـ«الحُطيئة»: فقيل: لقب بذلك لصغره[٦]. وقيل: لأنه ضَرَطَ بين قومٍ فقيل له[٧]: ما هذا؟ فقال: حُطيئة. وقال «الرواسي»[٨]: سُمِّي بذلك؛لأنه كان محطوءَ الرِّجْلِ، والرِّجْلُ المحطوءة: هي التي لا أخمصَ لها.

---

(١) (حطأ ١: ٤٤).

(٢) (٢٢١).

(٣) في د، م (بن).

(٤) المتوفى سنة ٥٢١ هـ كان عالماً متبحراً باللغات والآداب. «بَطَلْيَوس» مدينة في الأندلس، و«السِّيد» من أسماء الذئب، وسمي به جده. مترجم في «إشارة التعيين» (١٧٠) و«وَفَيَات الأعيان» (٣: ٩٦) و«شذرات الذهب» (٤: ٦٤) و«بغية الوعاة» (٢: ٥٥) و«الأعلام» (٤: ١٢٣).

(٥) في ك (حَطْآتٍ).

(٦) هكذا في د، ك، م، وفي «الحلل»: (لقصره).

(٧) (له) ساقط من د، م.

(٨) هكذا في د، ك، م، وفي «الحلل»: (الرياشي).

و«الرؤاسيّ» هو «محمد بن الحسن بن أبي سارة، أبو جعفر»، أستاذ الكسائيِّ والفراءِ، وكان رجلاً صالحاً. مترجم في «تاريخ العلماء النحويين» (١٩٤) و«إنباه الرواة» (٤: ١٠٥) و«بغية الوعاة» (١: ٨٢).

و«الرياشي» هو «العباس بن الفرج، أبو الفضل» المتوفى سنة ٢٥٧هـ.

قال «المبرد»: سمعت «المازنيَّ» يقول: قرأ «الرياشي» عليَّ «كتاب سيبويه» فاستفدتُ منه أكثرَ مما استفاد مني.

قتله الزنجُ بالبصرة وهو يصلي الضحى في مسجده. مترجم في «إشارة التعيين» (١٥٨) و«إنباه الرواة» (٢: ٣٦٧) و«بغية الوعاة» (٢: ٢٧).

. . . .

واسمُه كما في غير ديوان «جَرْوَلُ بنُ أوسِ بنِ جؤية بن مخزوم / بن مالك بن غالب بن قطيعة بن عبس بن بغيض بن رَيْث بن غَطَفان». ٢٦ أ

وقد بَيَّنْتُ هذه الأسماءَ، وَعمَّاذا نُقِلَتْ في «شرح شواهد التوضيح» وغيره.

وكنيته: «أبو مُلَيْكَة»، وفد على «المدينة المشرفة» في أول خلافة «عمرَ بنِ الخطاب» رضي الله عنه، وقد عَدُّوه من فحولِ الشعراء وحُذَّاقِهم[١]، وعلمائهم بالأساليب المطبوعة[٢]، غير أنَّ «الأصمعيَّ» كانَ يَعيبُه، فقيل له في ذلك، فقال: وجدتُ شعرَه كلَّه جيداً، فَدَلَّ على أنه كان يصنَعُهُ، وليس هكذا الشاعرُ المطبوعُ الذي يَرْمي الكلامَ على عواهنه، جيِّده على رديئه.

قلت فيه: مهارةُ «الأصمعيِّ» بمعرفةِ قَرْضِ الشعر، وبراعته في العلم بتراكيبه، وإدراكه ما لم يدركه غيرُه.

ويقال: رَمَى الكلامَ على عَوَاهِنِه، أي: لم يُبَالِ أصابَ أم أخْطَأَ. كما في «القاموس»[٣] و «الصحاح»[٤] وغيرِهما. والله أعلم.

---

(١) (وحذاقهم) ساقط من م.

(٢) توفي «الحطيئة» نحو سنة ٤٥هـ. مترجم في «طبقات فحول الشعراء» (١: ٩٧) و «خزانة الأدب» (٢: ٤٠٦) و «الأعلام» (٢: ١١٨).

(٣) (عهن ٤: ٢٤٧).

(٤) (عهن ٦: ٢١٦٩).

جَدْلاءَ مُحْكَمَةٍ من نَسْجِ سَلَّامِ ....

أراد: سليمان.

قوله: (جَدْلاءَ مُحْكَمَةٍ) إلخ. عجز بيتٍ صدْرُه[1] ....

والجَدْلاءُ: المُحْكَمَةُ من الدروع، كما في «القاموس»[2] فـ«محكمة» بعدها توكيد؛ لأنها بمعناها.

وفي «الصحاح»[3]: الجدلاءُ من الدروع: المنسوجةُ.

والمُحْكَمَةُ كـ«المتقنة» وزناً ومعنىً، والنَّسْجُ: يجوز كونه بمعنى المفعول، أي: من منسوج، وإبقاؤه على معناه، أي: من صنعته وشُغْلِه.

ورواه «ابنُ دريدٍ»[4] و«المجدُ»[5]: «مِنْ صُنْعِ سَلَّام» بدل «نسج».

و«سَلَّام» بتشديد اللام فيه الشاهدُ؛ لأنه أطلقه وأراد به «سليمان»، فغيَّر الكلمةَ من صيغةٍ لأخرى ضرورة.

---

(١) في م: (هنا سقط) وفي ك فراغ، وفي د الكلام متصل، وصدر البيت:

فيه الرِّماحُ وفيه كلُّ سابِغَةٍ

البيت لـ«الحطيئة» وهو في «ديوانه» (٧٥). و«ضرورة الشعر» (١٤٤) و«سمط اللآلي» (٢: ٦٨٨) و«المعاني الكبير» (٢: ١٠٣٢) و«لسان العرب» (جدل ١١: ١٠٥).

وعجزه في «المزهر» (١: ١٨٩، ٢: ٥٠٠) و«ما يجوز للشاعر في الضرورة» (١٦٦).

(٢) (جدل ٣: ٣٣٦).

(٣) (جدل ٤: ١٦٥٤).

(٤) هو «أبو بكر، محمدُ بنُ الحسنِ بنِ دريدٍ، الأزديُّ، اللغويُّ» المتوفى سنة ٣٢١هـ. كان أعلمَ الشعراءِ، وأشعرَ العلماء. وهو الذي انتهى إليه علم لغة البصريين. مترجم في «إشارة التعيين» (٣٠٤) و«إرشاد الأريب» (١٨: ١٢٧) و«إنباه الرواة» (٣: ٩٢) و«بغية الوعاة» (١: ٧٦).

(٥) (سلم ٤: ١٢٩).

. . . .

ونظيره قولُ الآخر:

.... مِـنْ نَـسْـجِ دَاودٍ أبـي سَـــــلَّامِ[١]

يريد سليمان. قاله «ابن دريدَ».

وظاهر المصنف كـ«ابن دُرَيْد» وجماعة أنه إنما فيه هذا التغيير فقط.

وقال «المجدُ» في «القاموس»[٢]: وقولُ «الحُطَيْئَة»:

.... جدلاءُ[٣] مُحْكَمَةٌ من صُنْعِ سَلَّامِ[٤]

[أرادَ مِنْ صُنْعِ داود][٥]، فَجَعَلَهُ «سُلَيْمَانَ». ثم غَيَّره ضرورةً، أي: ففيه خروج عن الجادة من وجهين.

قال بعضُ المحققين: والظاهر أن هذا مستندٌ للشقاتِ العارفينَ بمعنى قول «الحطيئة»، ولا وجه للقول بأنه تعسف وضرورَّة، ولعل سلاماً اسم صانع متقن للدروع.[٦] وفيه كلام أودعته «شرحَ القاموسِ» وغيره، والله أعلم.

ثم هذا التفصيل الذي نقله المصنِّف عن «حازم» أورده العلامةُ «بهاءُ الدينِ السبكي»[٧] في «عروس الأفراح» وقال: إنه حَسَنٌ ينبغي اعتبارُه،

---

(١) عجز بيت، وصدره:

وَدَعَـا بُمحْكَمَـةٍ أمينٍ سَكُّهَـا

البيت في «لسان العرب» (سلم ١٢: ٣٠٠) و«تاج العروس» (٨: ٣٤٤) ونسب فيهما لـ«الأسود بن يَعْفُر»، والعجز في «سر الفصاحة» (ص ٨٩).

(٢) (سلم ٤: ١٢٩) و«تاج العروس» (سلم ٨: ٣٤٤). وأثبتُّ ضبط «القاموس».

(٣) في د (مجدلا).

(٤) في د، م (داود).

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من د، م.

(٦) (و) ساقط من د، م.

(٧) هو «أحمدُ بنُ عليِّ بنِ عبد الكافي، أبو حامد، بهاءُ الدين، السبكيُّ» المتوفى سنة ٧٦٣هـ. له «عروس الأفراح، شرح تلخيص المِفتاح». مترجم في «الدرر الكامنة» (١: ٢١٠) و«البدر الطالع» (١: ٨١) و«الأعلام» (١: ١٧٦).

وقد اختَلَفَ الناسُ في حدِّ الضرورة:

فقال «ابن مالكٍ»: هو ماليس للشاعر عنه مَنْدوحَةٌ.

قال[1]: وقد أطلق «الخفاجي»[2] أنَّ صرفَ غيرِ المنصرفِ وعكْسَهُ في الضرورة مخلٌّ بالفصاحة[3].

فتلخَّص من ذلك قولانِ. كما أورده المصنف في «الهمع»[4]، وأشار إليه في «عقود الجمان»، لكنه بالغ في اختصاره حتى أجحف به.

قلتُ: وهذا الذي أقره «البهاءُ السبكي»، وسلَّمه من كلامَيْ «حازم» و«الخفاجي»، وارتضاه المصنِّف في «العقود» وغيرِه فيه نظرٌ غيرُ خافٍ، فإنَّ الحقَّ أن الذي تدل عليه عباراتُهم، وتشهدُ له استعمالاتُهم واعتباراتُهم، وتميلُ إليه الأذواقُ السليمةُ، وتشهدُ بها[5] الطباعُ المستقيمةُ، هو أن صرفَ مالا ينصرف سائغٌ / مستعملٌ غيرُ مخلٍّ بالفصاحةِ، ولا قادحٌ فيها، دون عكسه، وكذلك قَصْرُ الممدود جائزٌ متداوَلٌ في الفصيحِ من الكلامِ، دون عكسه، وفي عبارات النحويين إيماءٌ إليه، كما أشرتُ إليه في حواشي «عقود الجمان» وغيره. والله أعلم.

٢٦ ب

قوله: (وقد اختلف الناس) المراد بهم الخلقُ.

قوله: (ماليس للشاعر عنه مَنْدُوحَةٌ) بالفتح، ومَنْ ضَمَّها فقد وَهِمَ، كما قاله

---

(١) كتب على حاشية م (أي: البهاء السبكي، وقوله «الخفاجي» لعله «ابن سنان الخفاجي» صاحب كتاب «سر الفصاحة»).

(٢) هو «أبو محمد، عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي» المتوفَّى سنة ٤٦٦هـ.مترجم في «فوات الوفيات» (٢ : ٢٢٠) و «الأعلام» (٤ : ١٢٢).

(٣) «سر الفصاحة» (٨٩ – ٩١).

(٤) (٢ : ١٥٦).

(٥) في د (به).

وقال «ابنُ عصفور»: الشعرُ نفسُهُ ضرورةٌ وإن كان يمكنه الخلاص بعبارةٍ أخرى.

«الزُّبَيْدِيُّ» في كتاب «لحن العوام»[1].

قوله: (وقال «ابن عصفور») إلخ، نسبه إليه لأنه نقل كلامه في «المقرّب»[2]، وإلا فهذا هو رَأْيُ الجمهور، إلا أن العبارة المشهورة عنهم: أن الضرورة هي مالا يقع إلاَّ في الشعر، وهو الذي صرَّح به «ابن جني» والشيخ «أبو حيان» [و«ابن هشام» وغيرهم.

قال «أبو حيان»][3]: لو اعتُبِر عدم المندوحة في الضرورة لم يوجد[4]؛ إذ ما من لفظٍ أو ضرورة إلا ويمكن إزالتُه ونظمُ تركيب غيره.

وإنما[5] نعني بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم المختصة بالشعر لا يقع في النثر.

---

(١) ما وجدت هذا في «لحن العامة» للزُّبيدي ت د. عبد العزيز مطر - دار المعارف ١٩٨١م. وانظر «اللسان» (ندح ٢:٦١٣) و«تصحيح التصحيف» (٤٩٦). قال في «داعي الفلاح» في معنى «المندوحة»: «أي: سعة وفسحة بأن لم يمكنه الإتيان بعبارة أخرى».

(٢) (٢:٢٠٢).

(٣) ساقط من د، م، وهو في ك.

(٤) كتب على حاشية م (قوله: لو اعتبر عدم المندوحة في الضرورة لم توجد. في حاشية المحقق الصبان على شرح الأشموني ما نصُّه: ورأيت بخط الشنواني عازياً لابن قاسم مانصُّه: قد يقال: مراد المصنف «يعني ابن مالك» بما ليس عنه مندوحة ما هو كذلك بحسب العبارات المتبادرة التي يسهل استحضارها في العادة فلا يَرِدُ ما رُدَّ به عليه. فليتأمل. وهو جوابٌ حسن كان يخطر كثيراً ببالي اهـ).

(٥) (إنما) ساقط من د.

قال بعضُهم: وهذا الخلافُ هو الخلافُ الذي يُعبِّر عنه الأصوليون: بأن التعليل بالمظنة هل يجوز أم لابدَّ من حصول المعنى المناسب حقيقة؟.

وقد استدل «ابن جني» و«ابنُ عصفورٍ» و«أبو حيان» و«ابن هشام» وغيرُهم بأمورٍ، منها قوله:

كم بجودٍ مُقْرِفٍ نالَ العُلَى ....[1]

حيث فصل بين «كم» ومجرورها بالجار والمجرور مع وجود المندوحة عن ذلك برفع «مقرِف» أو نصبه، وغير ذلك مما أطالوا به على مافيه من أبحاثٍ أَوْدَعْناها غير هذا المختصر.

وتظهر ثمرة الخلاف فيما وُجدت فيه المندوحة هل[2] يجوز القياس عليه أم لا؟.

فـ«ابن مالك» يقيس، ولذلك أجاز وَصْلَ «أَلْ» بالمضارع قليلاً، ولم يجعله ضرورة استدلالاً بـ:

.... التُّرضَى حكومتُه[3] ....

---

(٤) صدر بيتٍ وعجزه:

وكريمٌ بُخْلُه قد وَضَعَهْ

نُسبَ لكلٍّ من «أنس بن زنيم» و«عبد الله بن كريز» و«أبو الأسود». والبيت في «الكتاب» (٢:١٦٧) و«شرح المفصل» (٤:١٣٢) و«شرح الأشموني» (٤:٨٢)، و«شرح شواهد الشافية» (٤: ٥٣). المقرف: النذل اللئيم أبوه.

(٢) (هل) ساقط من د.

(٣) قطعة من بيتٍ، والبيت بتمامه هكذا:

ما أنت بالحكم التُّرضى حكومتُهُ ... ولا الأصيلِ ولا ذِي الرأي والجَدَلِ

منسوب للفرزدق يهجو رجلاً من بني عذرة.

والبيت في «الإنصاف» (٢:٥٢١) و«أوضح المسالك» (١:٢٠) و«شرح الأشموني» (١:١٥٦).

وأمثالِه التي أوردها في شرحَي «الكافية» و«التسهيل»، قال: وليس بضرورة، لتمكنه من أن يقول: «المَرْضي حكومَتُهُ».

وأهل المذهب الثاني لا يقيسون على ذلك، وشِبْهِه.

قال الشيخ «أبو إسحاق الشاطبيُّ»[1]: وما ذهب إليه «ابنُ مالك» مذهَبٌ واهٍ؛ لخرقه إجماعَ النحاة، ولتحكُّمِه على العرب في كلامها، ولأنه لو[2] فتح هذا الباب ما بقيت ضرورة، ولَهُوَ أسهل بكثير من هجر «واصل بن[3] عطاء[4]» «الراء» في مناظراته، وخُطَبِه، لمكان لُثْغَتِه، حتى وَرَّى به الشاعرُ فقال – وأحسنَ كلَّ الإحسان – :

ولما رأيت الشـيب راء بعـارضي ... تَبَـيَّن أنَّ الوصل لي منكِ واصل[5]

ولأنه قد لا يخطر ببال الشاعر إلا ما قال – ولو سُلِّم تكلّف الاستدراك[6] ففي حوليات «زهير»، ولأن العبارة التي فيها الضرورة قد تكون أليق بالمقام. وكذلك اعْتَرَضَ عليه بما يقرُبُ من هذا / «أبو حيان» كما أشرنا إليه. ٢٧ أ

(١) هو «إبراهيم بن موسى بن محمد اللَخْمي الغرناطي» المتوفى سنة ٧٩٠هـ. مترجم في «نيل الابتهاج» (ص:٤٦) و«الأعلام» (١:٧٥).

(٢) هكذا في ك، و(لولا أنه) في د، و(لو أنه) في م.

(٣) (في) مكان (بن) ف د.

(٤) الغَزَّال، أبو حذيفة، المعتزليّ. المتوفى سنة ١٣١هـ. مترجم في «إرشاد الأريب» (١٩:٢٤٣) و«وفيات الأعيان» (٦:٧) و«الأعلام» (٨:١٠٩).

(٥) هكذا في ك، و(تبين لي أن الأصل منك واصل) في د، و(الأصل) مكان (الوصل) في م.

(٦) هكذا في ك، و(الالتدراك) في د، و(ال لتدارك) في م.

وأقرَّه الشيخ «ابنُ غازي»[1] وغيره.

قلتُ: وفيه أن ما ذهب إليه الشيخ «ابن مالك» - رحمه الله - هو مذهب «سيبويه»، كما يدل عليه تقريرُه قولَ[2] الشاعر:

ثلاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْداً ....[3]

بأن الرفع في «كلهن» على الابتداء،[4] وحَذْفُ الضمير في مثله جائز على السعة؛ إذ لا ضرورة تلجئه إليه، لإمكان أن يقول: كلَّهن قتلت، بالنصب. وحيث اعترض عليه الإمام «ابن الحاجب» لم يعترض بأنه لا يشترط في الضرورة عدم المندوحة، بل قال: إن الشاعر مضطر للرفع، لأنَّ «كُلّاً» المضافَ للضمير لا يباشر العوامل فلا يستعملونه إلا توكيداً.

ولما كان العامل في المبتدأ معنوياً لم يخرجْه في الصورة عما هو عليه فأجازوه، ولو نَصبَه على المفعولية لخرج عن ذلك، فبيَّن عدم المندوحة الذي اشترطه «سيبويه» في تحقق الضرورة حينئذٍ، فأين خرق الإجماع؟ وكلام «ابن مالكٍ» ليس في بيان مطلق ما يجوز في الضرورة حتى يلزمُ التحكم، وما بَعْدَهُ، بل في بيان الضرورة المانعة من القياس على ما ورد فيها من السعة، ولا يلزم من انتفاء الأخص انتفاء الأعم.

---

(١) هو «محمد بن أحمد بن محمد العثماني، المكناسي، ثم الفاسي» المعروف بـ«ابن غازي» المتوفى سنة ٩١٩هـ. كان خاتمة علماء المغرب، وآخر محققيهم. مترجم في «نيل الابتهاج» (٣٣٣) و«توشيح الديباج» (١٧٦) و«الأعلام» (٥: ٣٣٦).

(٢) (قول) ساقط من د.

(٣) صدر بيتٍ، وعجزه:

فَأَخْزَى اللهُ رابِعَةً تَعُودُ

والبيت في «الكتاب» (١: ٨٦) و«شفاء الغليل» (١: ٢٩٠).

(٤) هكذا في ك، و(أو) مكان (و) في د، م، وكتب على حاشية م (لعله: وحذف).

وأيَّد بعضُهم الأولَ: بأنه ليس في كلام العرب ضرورةٌ إلاَّ ويمكن تبديلُ تلك اللفظة ونظمُ شيء مكانها.

ثم الذي ذهب إليه «ابن مالك» هو الذي يجب أن يكون المعوَّل عليه، والمصير إليه لازماً، لا مندوحة للشاعر عنه، هو الذي تحقق فيه مانع القياس في السعة.

وأما مالَهُ عنه مندوحة فلا سبيل للجزم بأنه إنما ارتكبه لأجل الشعر، لأن الحكم بامتناعه في النثر دَعْوَى بلا دليل، وتقييد جوازه بالشعر تخصيصٌ بلا مخصص، وبه يُعلم أن القيل الثاني هو الملزوم للتحكم والتحجير[1]، والشيء إذا اشتهر وتُلُقِّيَ أوَّلاً بالقبول تَمَالأَ الناسُ على الإذعان إليه تقليداً. والله أعلم.

وها هنا أبحاث زدتها بسطاً في «شرح الكافية الكُبْرى» و«شرح نظم الفصيح»، وأودعتها مفرَّقة في الحواشي النحوية:

قوله: (وأيد بعضهم الأول) إلخ، كذا في النسخ المصححة.

قال في الشرح: وهو غلط، والصواب الثاني، وهو ظاهر. والبعض هو «أبو حيان» و«الشاطبي» ومَنْ وافقهما، كما مرَّ الإيماء لذلك. والله أعلم.

---

(١) هكذا في ك، و(للتحجير) في د، م.

(المسألة الثامنة)

قد يتعلق الحكم بشيئين فأكثر، فتارةً يجوز الجمعُ بينهما، وتارةً يمتنع.

فالأول: كمسوِّغات الابتداء بالنكرة، فإنَّ كُلاًّ منها مسوِّغ على انفراده، ولا يمتنع اجتماع اثنين منها فأكثر، و«أل» والتصغيرُ من خواص الأسماء، ويجوز اجتماعهما، و«قد» و«التاء» من خواص الأفعال، ويجوز اجتماعهما.

قوله: (كمسوِّغات الابتداء) إلخ، قد أكثروا من أنواعها، وأوصلوها[١] إلى نيِّف وأربعين مسوِّغاً، وخصها بعضُهم بالتصنيف.

ومَرْجِعُ ذلك أحد أمرين: إما التخصيص، والتعميم[٢]، كما هو رأي طائفة، أو حصول الفائدة بالإخبار عنها[٣]، كما هو رأي الإمام «سيبويه»[٤]، ومختار «ابن مالك»[٥] وغيره. والله أعلم.

قوله: (من خواص الأفعال) أي: جنسها، لأنهما إنما[٦] يدخلان على بعض الأفعال دون بعض.

أما «قد» فإنما تدخل على المضارع والماضي المتصرفين، فلا تدخل على أمرٍ، ولا على جامد مطلقاً. / ٢٧ ب

وأما التاء فتختص بالماضي دون غيره. والله أعلم.

---

(١) هكذا في ك، و(أوصلوه) في د، م.

(٢) كما قال «أبو حيان» في منظومته «نهاية الإعراب»:

وكل ما ذكرت في التقسيم ... يرجع للتخصيص والتعميم

انظر «حاشية الخضري على شرح ابن عقيل» (١ : ١٠٠).

(٣) انظر «مغني اللبيب» (٦٠٨).

(٤) انظر «الكتاب» (١ :٣٢٩).

(٥) انظر «شرح الكافية الشافية» (١ : ٣٦٣).

(٦) (إنما) ساقط من د، م.

والثاني: كاللام من خواص الأسماءِ، وكذا الإضافة، ولا يجوز الجمعُ بينهما، وكذا التنوين مع الإضافة خاصتان ولايجتمعان، و«السين» و«سوف» من أداة الاستقبال، ولا يجتمعان، و«التاء» و«السين» خاصتان ولا يجتمعان.

قوله[١]: (ولا يجتمعان) أي: التنوين والإضافة، لما بين مدلوليهما من المنافاة، وقد تلاعب الشعراء بهذا المعنى كثيراً، قال:

علّمتُه بابَ المضافِ تَفاؤلاً[٢] ... ورقيبُه يُغريه[٣] بالتنوينِ

وقال الآخر[٤]:

كأنَّكَ تنوينٌ وأنِّي إضافةٌ ... فحيث تَراني لا تَحِلُّ مكانِيا

وقال آخر[٥]:

وكنّا خمسَ عشرةَ في التئامٍ ... على رغمِ الحسود بغير آفة

فقد أصبحتُ تنويناً وأضحى ... حبيبي لا تفارقه الإضافة

وقال:

وقرأنا بابَ المضافِ عِناقاً ... وحذفنا الرقيبَ كالتنوينِ

قوله: (والسين وسوف لا يجتمعان)، أي: لاتحاد محل دخولهما.

قوله: (والتاء والسين لا يجتمعان)، أي: لاختلاف مخصوصيهما، لأن التاء خاصة بالماضي، والسين بالمضارع، فلذلك يقال: خاصتان بجنس الفعل، لأن كل واحدٍ منهما خاص بنوع من أنواع الفعل، فلا يجتمعان على محل واحدٍ، لما أشرنا إليه. والله أعلم.

---

(١) (قوله) ساقط من د.

(٢) (تلاعباً) في م.

(٣) (يقريه) في د.

(٤) (آخر) في ك.

(٥) (الآخر) في م.

ومن القواعد المشتهِرة قولُهم: البدلُ والمبدلُ منه، والعوضُ والمعوضُ منه، لا يجتمعان. ومن المهم الفرقُ بين البدل والعوض.

قوله: (و[١] من القواعد المشتهرة)[٢] إلخ، القواعد: جمع قاعدة، وهي القانون الكلي المنطبق على الجزئيات. كما مرَّ.

و«المشتهرة»[٣] بكسر الهاء وفتحها، لأن «اشتهر» استعملوه[٤] لازماً ومتعدياً[٥]. قال في الديوان: يقال لفلانٍ فضيلةٌ قد اشتهرها الناس.

وقال «الزمخشري»[٦] في «المقدمة»[٧]: يقال: اشتهره الناس.

وقال «المجد»[٨]: اشْتَهَرَهُ فاشْتَهَرَ[٩]. وفيه كلام في تعدي «افتعل»، أودعته «شرح القاموس»، وأشرت إليه في «عقود الجمان».

---

(١) (و) ساقط من د.

(٢) (المشهورة) في د.

(٣) (المشهورة) في د.

(٤) (استعملوها) في د.

(٥) انظر «تاج العروس» (٣:٣٢٠).

(٦) هو «محمود بن عمر، أبو القاسم، جار الله، الخوارزمي» المتوفى سنة ٥٣٨ هـ. كان معتزلياً نحوياً. مترجم في «نزهة الألباء» (ص: ٣٩١) و«الأعلام» (٧: ١٧٨).
و«المقدمة» لعلها «مقدمة الأدب» مطبوعة في (ليبسيك ١٨٤٣) كما في «معجم المطبوعات» (١:٩٧٦).

(٧) (المقدمات) في د.

(٨) هو «محمد بن يعقوب، أبو طاهر، مجد الدين، الشيرازي، الفيروزابادي» المتوفى سنة ٨١٧هـ.
مترجم في «الضوء اللامع» (١٠:٧٩) و«الأعلام» (٧: ١٤٦).

(٩) انظر «القاموس المحيط» (شهر ٢: ٦٤).

قال «أبو حيان» في «تذكرته»: «البدلُ» لغةً: العوضُ، ويفترقان في الاصطلاح، «فالبدلُ» أحد / التوابع يجتمع مع المبدل منه، وبدلُ الحرف من غيره لا يجتمعان أصلاً، ولا يكون إلاَّ في موضع المبدل منه، والعوض لا يكون في موضعه، وربما اجتمعا ضرورة، ١٥

قوله: (ويفترقان في الاصطلاح) أي: النَّحْوِيّ، وإن[١] اتحدا في اللغة.

قوله: (يجتمع مع البدل) إلخ، أي: وجوباً، ولا يجوز حذف المبدل منه وبقاء البدل قائماً مقامه، بخلاف النعت فقد يجوز بالشروط المعروفة في بابه.

قوله: (وبدلُ الحرف) إلخ، كالدال المبدلة من تاء الافتعال بعد الزاي والدال والذال والطاء المبدلة[٢] منها عقب حروف الإطباق.

قوله: (لا يجتمعان) أي لما في ذلك من زيادة الثقل، وهم يفرّون منه ما أمكن.

قوله: (والعوض لا يكون في موضعه) أي: موضع المعوض منه، ولذا صحَّ كون الهاء في «عدة» و«زنة» عوضاً عن[٣] فائه، وهي الواو في «وعد» و«وَزَنَ»، وهي إنما حذفت من المصدر تبعاً لحذفها من المضارع، كما عرف في الصرف.

ومثله حذف حرف النداء من أول الجلالة، وتعويض الميم منه في آخره، فتقول: اللهم.

قوله: (وربما اجتمعا) إلخ، إشارة[٤] إلى قلة ذلك، ولو في الضرورة، ومثَّلوه بقول الراجز:

أقول: يا اللهما يا اللهما[٥]

---

(١) (إن) ساقط من د.

(٢) (المبدلة) ساقط من د، م.

(٣) (من) في م.

(٤) كتب على حاشية م: (محط الإشارة قوله «وربما» التي هي للتقليل).

(٥) هو لـ «أمية بن أبي الصلت» وقبله:

إنّي إذا ما حَدَثٌ ألَمَّا

وهو في «المقتضب» (٤: ٢٤٢) و«أمالي ابن الشجري» (٢: ١٠٣).

وربما استعملوا العوض مرادِفاً للبدل في الاصطلاح. انتهى.

وقال «ابنُ جني» في «الخصائص»[1] : الفرق بين العوض والبدل: أن البدلَ أشبهُ بالمبدل منه من العِوَض بالمعوض منه، وإنما يقع البدل في موضع المبدل منه، والعوض لا يلزم فيه ذلك، ألا تراك تقول في الألف من «قام» : إنها بدل من الواو التي هي عين الفعل، ولا تقول: إنها عوض منها؟ وكذلك تقول في لام «غازي»

قوله: (وربما استعملوا العوض) إلخ، أي: جرياً على أصل اللغة ومراعاة لترادفهما في أصل الوضع، وكثيراً ما يستعملون ذلك فيقولون في «تُجاه»: التاء[2] بدل من[3] الواو، وعوض منه، وكذا «تُخَمَة».

[قوله: (في موضع المبدل منه) أي كالدال والطاء، البدلين عن تاء الافتعال، فإنهما في موضعهما / .

٢٨ أ

قوله: (والعوض لا يلزم) إلخ، أي: بل تارة يكون مكانه، كالتنوين العوض عن ياء «جوارٍ»، وتارة لا، كالهاء الواقعة عوضاً من الواو في «عدة».

قوله: (في الألف من «قام») إلخ، كأن ما ذكره «ابن جني» اصطلاح قديم، والمعروف الآن بين أئمة الصرف أن يعبر عن مثل هذا بالقلب، ويقال: انقلبت الواو ألفاً، كما هو معروف. والله أعلم.

قوله: (في لام غازٍ) إلخ، أي: وهي الياء الموجودة في اللفظ، لأنها انقلبت عن الواو؛ لوقوعها ساكنة إثر كسرة بعد حذف حركتها استثقالاً][4].

---

(١) (١ : ٢٦٥).

(٢) (التاء) ساقط من د.

(٣) (من) ساقط من د، م.

(٤) مابين الحاصرتين ساقط من د، م.

و«داعي»: إنها بدل من الواو، ولا تقول: إنها عوض منها، وكذلك الحرف المبدل من الهمزة، وتقول في التاء في «عِدَة»، و«زِنَة»: إنها عوض من فاء الفعل، ولا تقول: إنها بدل منها، وكذلك ميم «اللهم» عوض من «يا» في أوله،

قوله: (إنها بدل) أي: لحلولها محلها.

قوله: (والحرف المبدل من الهمزة) أي: الواقع بدلاً منها، كحروف المدّ عند اجتماع همزتين، وهو الإبدال الواجب، أو غيرها، وهو أنواع مستوفاة في الصرف.

قوله: (إنها عوض) إلخ، لحلولها في غير محله؛ لأن موضع العوض منه أول الكلمة، وهو فاؤها، والهاء في الآخر. وعكسه «اسم» و«ابن»، فإن المحذوف منه آخره، وهو لامه، والعوض منه[1]، وهو الهمزة في أوله.

[قوله: (ولا تقول إنها بدل) إلخ، أي: لعدم حلولها محل المبدل منه][2].

قوله: (عوض من[3] يا) أي: الندائية،فإن الميم في «اللهم» قائم مقام حرف النداء، كما صرحوا به، وجعلت الميم دون غيرها إشارة إلى معنى الجمع. كما قاله «ابن السيد» وغيرُه. وفيه كلام أودعناه «شرح حزب النووي»[4] و «حاشية شفاء الغليل» وغيرهما.

---

(١) (منه) ساقط من ك، م، وأثبته من د.
(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من د، م.
(٣) (عن) في م.
(٤) (٦٧ – ٦٨).

وتاء «زنادِقة» عوض من ياءِ «زناديق»، ولا يقال: بدل،

قال «ابن علان» في الشرح: لو قال: عوض من حرف النداء لعمَّ.

قلت: هو غفلة عما تقرر من أن اسم الجلالة لاينادى إلاَّ بياء، كما نصوا عليه. فكلام «ابن جني» هو الصواب، ولا معنى للتعميم الذي أراده في الشرح. والله أعلم.

قوله: (وتاء «زنادِقة») إلخ، هو جمع زنديق، بالكسر. فالقياس في جمعه: زناديق، بالياء؛ لثبوتها في المفرد، فإذا أرادوا تخفيفه حذفوا الياء، وعوضوا منها هاء التأنيث، ولذلك قال «ابن مالك» في «الكافية»[١]:

واليا بها عُوقِبَ في «زنادقَة» ....

وضمير «بها» عائد لهاء التأنيث.

قال في الشرح[٢]: وقد يُجاء بها معاقِبَة لياء «مفاعيل» كـ«زنادقة» و «جحاجحة»، فإذا جِيءَ بالياء لم يُجَأْ بالهاء، بل يُقال: «زناديق» و «جحاجيح» فالياءُ والهاءُ متعاقبان في هذا النوع.

قلت: زاد في «البارع» كغيره أنه يجمع[٣] على «زنادق» أيضاً بغير هاء ولا ياء مقصوراً.

وقد اختلف في معناه، والمشهور فيه: أنه الذي لا يتمسك بشريعة[٤]، ويقول بدوام الدهر، والعرب تعبر عن مثله بالملحد الطاعن في الأديان.

---

(١) «شرح الكافية الشافية» (٤: ١٧٣١).

(٢) المصدر السابق (٤: ١٧٣٦).

(٣) (مجمع) في م. والذي في «البارع» (٥٥٧): (والزنديق والزنادقة والزناديق) ونقل «الفيومي» في «المصباح المنير» (زند ٢٥٦) ذلك وعزاه لـ«البارع».

(٤) (شريعة) في د.

وياءُ « أَيْنُقٍ » عوض من عين « أَنْوُقٍ » فيمن جعلها « أيْفُل »،

وفي « تهذيب الأزهري »(١) : أنه الذي لا يؤمن بالآخرة، ولا بوحدانية الخالق.

والفقهاء يقولون: الزنديق الذي يُبطن الكفر / ويظهر الإيمان. ٢٨ ب

والفرق بينه وبين المنافق مُشْكِلٌ(٢)، كما قاله « عبد الحكيم » في « حواشي البيضاوي ».

والمشهور أن التخالف إنما هو في الاصطلاح، وأما في المعنى فلا فرق، وكونه مُعَرَّباً كما في « البارع » أو عربياً(٣)، كما مال إليه البعض مما أوضحناه في « شرح القاموس »(٤) و « حواشي شفاء الغليل » وغيرهما. والله أعلم.

[قوله: (من عين « أَنْوُق ») إلخ، أي: وهي الواو، فالياء في غير محل المعوض منه](٥).

قوله: (فيمن جعلها) هو على حذف مضاف، أي: جعل وزنها « أَيْفُل » فالياء زائدة، والعين محذوفة، فبقي وزن « أينق » على هذا « أَيْفُل » بتحتية ساكنة، ففاء مضمومة.

---

(١) (٩ : ٤٠٠) ونسبه فيه إلى « الليث ».

(٢) كتب على حاشية م ما يأتي: (قوله مشكل، أي: بناء على ما قاله الفقهاء).

(٣) (عربي) في د، م. ذهب الأستاذ بيفان Bevan إلى أن الزنديق من صِدّيق بالآرامية، وهوبمعنى الصِّدِّيق بالعربية، وكان يطلق على من وصل إلى أعلى مراتب المانوية، وامتثل بجميع أوامرها، كالزهد، وعدم الزواج وتعذيب النفس. وأما من لم ينفذ جميع هذه التعليمات فكان يسمَّى سمّاعاً.
فالصِّدِّيق هو المانوي الحق. أبدل من أحد حرفي التضعيف نوناً فأصبح صِنْدِيق، ثم زنديق. (انظر تاريخ إيران الأدبي لبراون بالإنكليزية ١ : ١٥٩ – ١٦٠) نقلاً من حواشي « المعرب » للدكتور ف عبد الرحيم (٣٤٣).

(٤) انظر « تاج العروس » (٦ : ٣٧٣).

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من د، م.

ومن جعلها عيناً مقدمة مغيرة إلى الياء جعلها بدلاً من الواو.

قال «ابن السراج»[1]: أصل «أَيْنُق»: «أَنْوُق»، فاستثقلت الضمة في[2] الواو فحذفت[3]، وعوض عنها الياء، ووزنها في[4] اللفظ «أَيْفُل».

قوله: (ومن جعلها) - أي الياء - عيناً[5] للجمع مقدمة عن محلها لمحل الفاء، مغيرة عن الواو التي هي أصلها إلى الياء جعلها بدلاً من الواو الأصلية.

وقد أشار «ابن السراج»[6] لمثل هذا بقوله: ولقائلٍ أن يقول: قلبوا[7] «أنوقاً»[8] فصار «أونقاً»[9]، ثم أبدلوا الواو ياء، والياء[10] قد تبدل من الواو[11] لغير علة استخفافاً، فوزنه «أَعْفُل» كما قال «الخليل»[12] في «أشياءَ»: إنَّها «لَفْعَاء».

---

(١) في «الأصول» (٣: ٣٣٧).
(٢) (أي: عليها) من حاشية م.
(٣) أي: الواو.
(٤) (في) ساقط من د، م.
(٥) (عينها) في د.
(٦) في «الأصول» (٣: ٣٣٧).
(٧) كتب على حاشية م ما يأتي: (أي: قلباً مكانياً).
(٨) (أنوق) في د، ك.
(٩) (أونق) في د، ك.
(١٠) (أبدلوا والياء) في ك، و(أبدلوا الياء) في د، م، وكتب على حاشية م ما يأتي: (لعل الصواب: ثم أبدلوا الواو ياء فقد تبدل الياء من الواو. إلخ والله أعلم) وأثبت الذي هو في «الأصول».
(١١) (بالواو) في د، م.
(١٢) «الخليل بن أحمد بن عبد الرحمن الفراهيدي، الأزدي، أبو عبد الرحمن» المتوفى سنة ١٧٥هـ شيخ النحاة، اخترع علم العروض، وكان رجلاً صالحاً عاقلاً وقوراً، كاملاً، زاهداً. وكان يقول: لا يجاوز همي ما وراء بابي. مترجم في «إنباة الرواة» (١: ٣٧٦) و«البداية والنهاية» (١٠: ١٦١).

وقال «الجوهري»[١] كغيره: هي في تقدير «فَعَلَة» محركة[٢].

وحينئذ فجمعها على «أنيق»[٣] شاذ من ثلاثة أوجه:

أحدها: اعتلال العين.

الثاني: تحريكها.

الثالث: عدم تجرد اللفظ، وأعني به زيادة الهاء.

وإذا قلنا: إنه مقلوب كان فيه[٤] شذوذان آخران[٥]: القلب، والإبدال لغير موجب[٦].

ومن الغرائب أن «سيبويه» يقول: إن الياء الموجودة في «أَيْنُق»[٧] عوض عن حركة الواو المنقولة للفاء، وهي النون. كما نقله «أبو حيان» وغيره.

وقد أوردته في «شرح القاموس»[٨] وغيره، كما أوردت قول من قال: إن «أنيقاً»[٩] أصله: أنوق، فقدمت اللام على العين، فقيل: «أنقو» فأُعِلَّ إعلال

---

(١) هو «أبو نصر، إسماعيل بن حماد، الجوهري» المتوفى سنة ٣٩٨هـ. مترجم في «إشارة التعيين» (٥٥).

(٢) «الصحاح» (نوق: ١٥٦١).

(٣) (أينق) في د، م.

(٤) (فيه) ساقط من د.

(٥) (شذوذات آخرات) في د، و (كانت شذوذات آخر) في م.

(٦) كتب على حاشية م ما يأتي: (قوله: «لغير موجب» تقدم عن «ابن السراج» أن القلب طلب الخفة. اهـ).

(٧) (أنيق) في ك.

(٨) انظر «تاج العروس» (نيق: ٧: ٨١).

(٩) (أينق) في د، م، (أنيق) في ك، وفيهما خطأ نحوي، والتصويب مني.

فالبدل أعمُّ تصرّفاً من العِوض، فكلُّ عِوَضٍ بدلٌ، وليس كلُّ بدلٍ عوضاً. انتهى.

«أَدْلُو» بإبدال الواو ياء، والضمة كسرة، فصار «أنْقِي»، ثم قدمت الياء على فاء الكلمة، فقيل: «أَيْنُق». وعلى هذا جرى جمعٌ، منهم «ابن لب»[1] في «منظومة الألغاز»، والمصنف في «الأشباه والنظائر» النحوية، وأشرت لغالب أبحاثه في «شرح شواهد التوضيح» و «شرح كفاية المتحفظ»[2] والله أعلم.

قوله[3]: (فالبدل أعم) إلخ، أي: لاستعماله فيما بقي مكانه، وما حول عنه، وليس كذلك العوض.

قوله: (فكل عِوَض بدل) إلخ، أي: باعتبار ما ذكر، وإن كان العوض باعتبار ما تقدَّم من عدم لزومه محلَّ المعوّض منه أعم من البدل اللازم فيه ذلك.

وسبق للمصنف[4] عن «أبي حيان» أن العوض قد يستعمل مرادِفاً للبدل في الاصطلاح. والله أعلم.

(تتمة): قال «ابن جني» في «الخصائص»[5] عقب الكلام الذي نقله المصنِّف: وينبغي أن تعلم أن العوض منْ لفظ «عَوْضُ» وهو الدهر ومعناه، قال:

---

(١) هو «فرج بن قاسم بن أحمد، ابن لُب، أبو سعيد، الثعلبي الأندلسي» المتوفى سنة ٧٨٣ هـ، كان عارفاً بالعربية واللغة والتفسير، وغيرها. مترجم في «الديباج المذهب» (١: ١٣٩) و «بغية الوعاة» (٢: ٢٤٣).

(٢) (٢٥٢).

(٣) (قوله) ساقط من د.

(٤) (وسيق المصنف) في د.

(٥) (١: ٢٦٥).

. . . .

رَضِيعَيْ لِبانٍ ثَدْيَ أمٍّ تَحالفا　　بأسْحَمَ داجٍ: عَوْضُ لا نَتَفَرَّقُ[1]

والتقاؤهما أن الدهر إنما هو مرور الليل والنهار، وتصرُّم أجزائهما، فكلّما مضى منه جزءٌ خَلَفَه جزءٌ آخر يكون عوضاً منه. فالوقت الكائن الثاني غير الوقت الماضي الأول. فلهذا كان العِوضُ أشدَّ مخالفةً للمعوَّض منه من البدل / . ٢٩ أ

قلت: وهو جارٍ على مذهبه في التعمق في المناسبات، واستنباط الاشتقاقات الغامضة التي لا يكاد يُهْتَدى إليها، ولا سيما مع جمود الألفاظ، وعدم تصرُّفها، فسبحان مَنْ هَدَاهُ في هذه الفنون لهذه الدقائق، وحالَ بضلال الاعتزال بينه وبين ظاهرات الحقائق[2].

---

(١) البيت لـ «الأعشى». و «أسحم داج» يحتمل أن يكون المقصود هو الليل، أو يكون المقصود هوحلمة الثدي، ويقصد الثدي الذي رضعا منه. «عوض»: أبد الدهر، مبني على الضم، مثل: قط، وقبل، وبعد. والمعنى: هما أخوان قد رضعا ثدي أمٍّ واحدة، وتحالفا بحرمة الثدي الذي رضعاه لا يفترقان.
و «ثَدْيَ» منصوب على تقدير: أعني. و «عوض» متعلق بـ «نتفرق».
انظر «ديوانه» (٢٢٥) و «الخزانة» (٧: ١٣٨).

(٢) أمدحٌ هذا أم ذم؟!

(المسألة التاسعة)

اختُلف هل بين العربيِّ والعجميِّ واسطةٌ؟.

فقال «ابنُ عصفور»: نعم. قال في «الممتع»[1]: إذا نحن تكلَّمنا بهذه الألفاظ المصنوعة، كان تكلّماً بما لا يرجعُ إلى لغةٍ من اللغات.

وردَّه «الخضراويُّ» بأن كلَّ كلامٍ ليس عربياً / فهو عجميّ، ونحن كغيرنا من الأمم. ١٦

قوله[2]: (قال في «الممتع») هو كتاب لـ «ابن عصفور» كاسمه في الإمتاع بعلل الصرف وقوانينها، لا يكاد يلحقه غيره في معناه. وبه تعلم أنَّ فاعِلَ «قال» هو «ابن عصفور» السابق، كما لا يخفى. والله أعلم.

قوله: (المصنوعة) أي: الموضوعة المختلفة[3] المفتعلة، وقد كشف النقاب عن وجه المصنوع[4] من الكلام جماعةٌ، منهم «ابن فارس» و «محمد بن سلام الجمحي» وغيرهما.

قوله: (ورده «الخضراوي») إلخ فيه أن اللغة الأعجمية على اختلاف أنواعها، وتباين أجناسها، موضوعة لأهلها بالرواية عنهم لم يختلقها[5] أحد، والغرض الذي أشار إليه «ابن عصفور» هوأن تكلمنا بهذه الألفاظ المصنوعة المحرفة تكلم بما لم يضعه واضع، فلا يتم قول «الخضراوي»، فهو أعجمي، لأنه لم يكن من وضع أهل اللسان العجمي، اللهم إلا[6] أن يتكلف لذلك بما لا يخلو عن تعسف.

والله أعلم.

---

(١) (٢ : ٧٣٣).

(٢) (قوله) ساقط من د.

(٣) (المختلفة) في د.

(٤) (المصنوعة) في د، و (المنصوع) في ك.

(٥) (يختلفها) في م.

(٦) (إلا) ساقط من د و (اللهم) مكررة في د.

وقولُ «أبي حيان» في «شرح التسهيل»: العجميُّ عندنا هو كل ما نقل إلى اللسان العربي من لسان غيره، سواء كان من لغة الفُرْسِ، أو الروم،

قوله: (وقول «أبي حيان») مبتدأ، خبره قوله بعد «يوافق رأيَ ابن عصفور» كما هو ظاهر. وقد بَيَّن وجهَ الموافقة بقوله: (حيث عبَّر بالنقل) إلخ.

قوله: (من لغة الفُرْس) هو بضم الفاء، وسكون الراء: الجيل المعروف من العجم، ويقال لهم: «فارس»، كما يشهد له الحديث. [وقيل][1]: «الفرس الجيل، وفارس بلادهم». وفيه نظر.

واختلف في «فارس» هل هو[2] من ذرية «سام» أو «يافث»، أو هو ولد لصلبه، أو هو «آدم» نفسه؟

وحكى «ابن أبي الحديد» في «شرح نهج البلاغة»[3] أن فارساً من ولد «إسحاق بن إبراهيم».

وقيل[4]: إنه لقب قبيلة، وليس بأبٍ ولا أمٍّ، وإنما هم أَخْلاطٌ من «تَغْلِبَ» اصطلحوا على الاسم المذكور.

وهناك أقوال أخر أودعتها «شرح القاموس».

قوله: (أو الروم) هو بالضم، اسم للجيل المعروف، والواحد «رومي»، لأنهم من ولد «الروم بن عيصو بن إسحاق» سمُّوا باسم جدهم.

---

(١) ساقط من د، م، وأثبته من ك.

(٢) (هي) في د، م.

(٣) (١٣: ١٧٢).

(٤) هو من «القاموس» (فرس ٢: ٢٣٤) وانظر «تاج العروس» (٤: ٢٠٦).

أو الحَبَشِ،

وقيل: إن لـ «عيصو» ثلاثين ولداً منهم روم. وقد دخل في الروم طوائف من العرب، من «تنوخ» و «بهراء»[1] و «غسان» وغيرهم، كانوا سكاناً بالشام، فلما أجلاهم المسلمون دخلوا بلاد الروم فاستوطنوها فاختلطت أنسابهم، ويقال للروم بنو الأصفر / ؛ لأن «عيصو» كان به صفرة. ٢٩ ب

وقيل: إن «الروم بن عيصو» هو الأصفر، وهوأبوهم. وأمهم «نسمة بنت إسماعيل»، وليس كل الروم من بني الأصفر، فإن الروم الأول فيما زعموا من ولد «يونان بن يافث بن نوح». والله أعلم بحقائق الأشياء وصحتها.

وذكر «ابن جرير الطبري» أن «نسَمة» ولدت لـ «عيصو» «الروم» و «يافث».

وهناك أقوال أوردها «ابن قتيبة»[2] في «مناقب العرب»، والحافظ «ابن حجر»[3] في «فتح الباري» وألمعت إلى شيء منها[4] في «شرح القاموس» وغيره. والله أعلم.

قوله: (أو الحَبَش) محركة، وبالضم قد صرح به غير واحدٍ، وإن أغفله «المجدُ»، ويقال: الحبشة أيضاً محركة، كما في غير ديوان. وإنكاره وإن أشار إليه «ابن دريد» لا وجه له، لأنه ورد في الفصيح من الكلام، وتكلم به النبي عليه الصلاة

---

(١) (بهر) في د. وبَهْراءُ: قبيلةٌ، وقد يُقْصَرُ. «القاموس» (بهر ١: ٣٧٥).

(٢) هو «عبد الله بن مسلم بن قُتَيْبَة الدِّينَوَري، أبو محمد» المتوفى سنة ٢٧٦ هـ. مترجم في «وفيات الأعيان» (٣: ٤٢) و «الأعلام» (٤: ١٣٧)

(٣) هو «أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني، أبو الفضل، شهاب الدين» المتوفى سنة ٨٥٢هـ. الحافظ الكبير، الإمام المنفرد بمعرفة الحديث وعلله في زمانه. مترجم في «البدر الطالع» (١: ٨٧) و «الأعلام» (١: ١٧٨).

(٤) (منها) ساقط من د.

والسلام، وكونه على غير قياس لا ينافي الفصاحة، كما أوضحته في « شرح القاموس »[١] وغيره.

و « الحبش » جيل من السودان معروفون. والحبشة بلسانهم عطية الصمد، أو هم « بنو حبش بن كوش بن حام بن نوح » وبه سُمُّوا.

وقال « أبو حنيفة الدِّينَوَرِيّ »[٢]: أولاد « حام » سبعة كأولاد « سام »: السِّند، والهند، والزنج، والقبط، والحبش، والنُّوبة، وكنعان، فأخذوا بين الجنوب والدبور والصبا.

وقال « يحيى بن معين »[٣]: الحبش حَيٌّ من حمير. وهناك أقوال أُخر ولغات أوردناها في « شرح القاموس ».

قوله: (أو الهند) بالكسر، الجيل المعروف. ومرَّ عن « الدينوري » أنهم من ولد « حام ».

قوله: (أو البربر) بموحدتين وراءين مُهملتين، جيل من الناس، وهم بالمَغْرب، وأُمَّةٌ أخرى من الحُبُوش والزَّنْج، يقطعونَ مذاكيرَ الرجالِ، ويجعلونَها مُهُورَ نسائِهم، وكلهم من ولد « قَيْسِ عَيْلاَنَ » أو هم بَطْنَانِ من حِميَر صِنْهاجةُ وكُتامَةُ، صاروا إلى « البربر » أيام فتحِ إفريقِسَ الملكِ إفْرِيقِيَّةَ. قاله في « القاموس »[٤].

---

(١) انظر « تاج العروس » (٤ : ٢٩٣).

(٢) هو « أحمد بن داود بن وَنَنْد، الدِّينَوَرِيّ » المتوفَّى سنة ٢٨٢هـ. كان مفتنّاً في علوم كثيرة، منها النحو واللغة. وكان من نوادر الرجال، له في كلِّ فنّ ساق وقدم. مترجم في « إنباه الرواة » (١ : ٧٦) و « إرشاد الأريب » (٣ : ٢٦) و « خزانة الأدب » (١ : ٥٤).

(٣) هو « يحيى بن معين بن عَوْن الغطفاني، أبو زكريا، البغدادي » المتوفى سنة ٢٣٣هـ الحافظ الإمام العلم. مترجم في « خلاصة تذهيب الكمال » (٣ : ١٦١).

(٤) مادة (بربر ١ : ٣٦٧).

وقال «السهيلي» في «الروض الأنف»[1]: البربر والحبشة من ولد «حام».
وقيل: البربر من ولد «جالوت» من العماليق.

وقيل في «جالوت»: إنه من الخزر[2]، وإن أفريقس لما خرج من أرض كنعان سمع لهم بربرة، وهي اختلاط الأصوات، فقال: ما أكثرَ بربرتهم، فسموا بذلك.

وقيل غيرذلك مما أودعته «شرح القاموس»، وقد أَلْغَزَ فيهم بعض الظرفاء بقوله:

وما أُمَّةٌ سُكْنَاهُمُ نِصْفُ وَصْفِهِمْ[3] | وعَيْشُ أعيالهم[4] إذا ضُمَّ أوَّله
ومعكوسُهُ بالضم شربُ خِيَارِهِمْ | وبالفتح فاسْمُ مَنْ عليه معوله

فأجاب بعض اللطفاء بقوله:

هُم البَرَابِرُ لا ترجو نوالَهُم | وسَلْ من الله تعجيل النوى[5] لهم/ ٣٠ أ
لا أبلغ اللهُ قلباً منهم أملاً | وبلَّغ الله قلبي ما نوى[6] لهم

---

(١) (١: ٨٧) واسمه «الروض الأنف والمشرع الرِّوَى في ذكر من حدَّث عن رسول الله ﷺ ورَوَى».
(٢) (الخرز) في د، م.
(٣) (ومفهم) في د.
(٤) هكذا في ك، و (عيالهم) في د، و (أعاليهم) في م.
(٥) أي: البعد.
(٦) أي: قصد.

أو الإفرنج،

قوله: (أو الفرنج) هو معرب فرنك، لجيل من النصارى، سُموا بذلك لأن قاعدة ملكهم فرنجة، ومُعَرَّبها فرانسة، وملكها يقال له الفرنسيس، وقد عرَّبوه أيضاً.

قال[١] «ابن أبي حَجْلَة»[٢] في «تاريخه»: وضبطوه بفتح الفاء والراء وسكون النون. وعليه[٣] فهو مجرَّد من الألف في أوله.

وقال جماعة منهم «المجد الشيرازي»[٤]: إنه إفرنج بالألف المكسورة أوله.

قال في «القاموس»: الإفرنج جيل معرب إفرنك. قال: والقياس كسر الراء، إخراجاً له مخرج الإسفنط[٥]، على أن فتح فائها[٦] لغةٌ، والكسر أعلى[٧].

وفيه كلام أودعته «حواشي شفاء الغليل».

ومن أراد التوسعة في معرفة أجناس الخلق، وأنواع الأمم، فعليه بالتاريخ الكبير، الموسوم بـ«العِبَر وديوان المبتدأ والخبر في دولة العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي[٨] السلطان الأكبر[٩]» للعلامة[١٠] الكبير الحافظ البارع «ولي الدين،

---

(١) (قاله) في ك.

(٢) هو «أحمد بن يحيى بن أبي بكر، شهاب الدين، التِّلْمِسَاني، أبو العباس» المتوفى سنة ٧٧٦هـ. مترجم في «الدرر الكامنة» (١: ٣٥٠) و«حسن المحاضرة» (١: ٥٧١) و«الأعلام» (١: ٢٦٨). و(ابن حَجْلة) في د، م.

(٣) (وعليه) ساقط من م.

(٤) هو «الفيروزابادي» صاحب القاموس. وتقدمت ترجمته.

(٥) اسم للخمر. و(إلا سقطت) في د، و(الأسقط) في م.

(٦) أي «الإسفَنط».

(٧) انظر «تاج العروس» (٢: ٨٥).

(٨) (ذي) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٩) طبع في القاهرة ببولاق في سبعة أجزاء سنة ١٢٨٤هـ بتصحيح محمد الصباغ ما عدا بعض الجزء السادس والثاني. انظر «معجم المطبوعات» (١: ٩٦).

(١٠) (للعالم) في م.

أو غير ذلك، يُوافقُ رأيَ «ابنِ عصفور» حيث عبَّر بالنقل ولا نقل في المصنوعة.

أبي زيد، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، الإشبيلي، الأندلسي، ثم التونسي[1]» فقد جمع فأوعى.

قوله: (أو غير ذلك) أي: من اللغات، كاللغة النبطية والقبطية والسريانية والعبرانية والعجمية، التي ليست معزوة لقوم بأعيانهم. وكثيراً ما يورد هذا النوع «الجواليقي»[2] و «ابن فارس» فيقولان في بعض الكلمات: عجمي معرَّب، دون بيان النوع الذي عُرِّبَ عنه.

ثم هؤلاء الطوائف كلهم أخذت العرب من لغاتهم كلماتٍ عرَّبتها وأدخلتها في كلامهم[3]. وورد كثير من ذلك في القرآن العظيم. نَبَّهَ عليه المعتنون بشأنه، وأورده «ابن الجوزي»[4] في «فنون الأفنان»، وجمع جلَّ ذلك أو كلَّه المصنِّف في «الإتقان». لكنني لم أقف لهم على شيءعرَّبوه من لسان الإفرنج، بخلاف ما عداه من الألسن، وإن كانت تتفاوت قلةً وكثرة.

وأورد كثيراً من المعرَّب «ابن دريد» في «الجمهرة»، لكنه أغفل المعرَّب من لسان البربر، مع أنه كثير في القرآن المجيد وغيره. كما نبهوا عليه.

ونقل جملة وافرة من المعرَّب المصنِّف في «المزهر»، وزدت عليه[5] كلمات في «المسفر».

---

(١) المتوفى سنة ٨٠٨هـ. مترجم في «الضوء اللامع» (٤ : ١٤٥) و «الأعلام» (٣ : ٣٣٠).

(٢) هو «موهوب بن أحمد بن محمد بن الخَضِر، أبو منصور الجواليقي» المتوفَّى سنة ٥٤٠هـ. كان من مفاخر بغداد في الأدب. مترجم في «إنباه الرواة» (٣ : ٣٣٥) و «إشارة التعيين» (٣٥٧). و «الأعلام» (٧ : ٣٣٥).

(٣) (كلامها) في ك.

(٤) هو «عبد الرحمن بن علي بن محمد، بن الجوزي، التيمي، القرشي» المتوفى سنة ٥٩٧هـ. كان علامة عصره في الحديث والتاريخ والوعظ. مترجم في «البداية والنهاية» (١٣ : ٢٨) و «الأعلام» (٣ : ٣١٦).

(٥) (عليه) ساقط من د، م.

قال النحاة: وتُعْرَفُ عُجْمَةُ الاسمِ بوجوه:

أحدها: أن يَنْقل ذلك أحدُ أئمةِ العربية.

الثاني: خروجه عن أوزان الأسماء العربية، نحو: إبْرِيْسَم،

قوله: (قال النحاة) جمع «ناح»، كقاض وقضاة، وهو النَّحْوِيُّ العالم بالقواعد[1] النحوية، كما بسطوه. لا جمع «نحوي» على غير قياس، كما توهمه كثير ممن لا معرفة عنده.

قوله: (نحو: إبريسم) هو مُعَرَّبٌ إبريشم بالشين المعجمة، وهو القَزُّ النِّيءُ[2] الذي لم يطبخ، فإذا طُبخ فهو الحرير، وفيه لغات ثلاثة[3]:

الأولى: كسرُ الهمزةِ والراءِ والسين المهملتين. و «ابنُ السِّكِّيت»[4] يَمنعُها، ويقول: ليس في الكلام «إفْعِيلِلٌ» بكسر اللام، بل بالفتح، مثل إهْلِيلَج[5]، وإطْرِيفَل[6].

والثانية: فتحُ الثلاثة.

والثالثةُ: كسر الهمزةِ وفتحُ الراء والسين. قال في «المصباح»[7] وفي «شفاء الغليل فيما في لغة العرب من الدخيل»[8] لشيخ شيوخنا «الشهاب الخفاجي» أَبرَيسم

---

(١) (بالقول على) في د.

(٢) (النيئ) ساقط من د.

(٣) هكذا في م و (لغتان) في د، ك.

(٤) هو «يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف» المتوفى سنة ٢٤٤هـ. كان من أكابر أهل اللغة. مترجم في «نزهة الألباء» (١٧٨) و «وفيات الأعيان» (٦: ٣٩٥) و «الأعلام» (٨: ١٩٥).

(٥) ثمر له منافع. «تاج العروس» (٢: ١١٦).

(٦) دواء. «تاج العروس» (٧: ٤١٧).

(٧) (البرسام ٤٢) وانظر «تاج العروس» (٨: ١٩٩).

(٨) (٣٥).

فإن مثلَ هذا الوزنِ مفقودٌ في أبنية الأسماء في اللسان العربي.

الثالث: أن يكون أولَه نونٌ ثم راء، نحو: «نَرْجِس»،

بفتح الهمزة وفتح الراء. [وقيل بكسر الهمزة وفتح الراء][1]. وترجمته الذاهب مبعداً.

وقال «ابن الأعرابي» / بكسر الهمزة والراء وفتح السين. ٣٠ ب

وقال: ليس في الكلام «إِفْعِيلِلٌ» [بالكسر، ولكن «إِفْعِيلَل»][2] مثل «إهْلِيلَج»[3]، وأَغْرَبَ «المجدُ» فقال في «القاموس»: الإبريسَم بفتح السين وضمها: الحريرُ، أو مُعرَّب، فاقتضى[4] أن فيه قولاً بأنه عربي صحيح، وأن سينه تُضم وأنه الحرير، وأن[5] فيه مخالفة لكلامهم. وقد أودعنا مناقشاته في شرحه.

قوله: (فإن مثل هذا الوزن مفقود) إلخ، أي: لأن الأوزان العربية محصورة مضبوطة، فما كان خارجاً عنها حُكم بعُجْمته، ولو لم يُصرح به أحد؛ لأن الوزن كفيل بكونه عربياً أَوْ لا، مع قطع النظر عن غيره. والله أعلم.

قوله: (نحو: نَرْجِس) هو بفتح النون وسكون[6] الراء المهملة وكسر الجيم آخره سين مهملة مُعَرَّبٌ، ونونه زائدة باتفاق. واختار جماعة كسر نونه. واقتصر عليه في «التهذيب». وقالوا: هو القياس لِفَقْد «نَفْعِلٍ» بفتح النون إلا منقولاً من

---

(١) ساقط من م.

(٢) ساقط من د، م.

(٣) (الاهليلج) في د، م.

(٤) كتب على حاشية م ما يأتي (محل الاقتضاء قوله: أو معرب، لأن المقابلة تقتضي أن ما قبله عربي).

(٥) (أن) ساقط من ك، م.

(٦) (وكسر) في د.

الأفعالِ(١)، وهو غير منقولٍ فيكسر حَمْلاً للزائد على الأصلي كما حُمِل(٢) «إِفْعِلٌ» بكسر الهمزة في كثير من أفراده على «فِعْلِلٍ» كإِذْخِرٍ، وإِثْمِدٍ.

ومال بعضهم لفتح النون الذي صدَّرنا به، لأن حمْل الزائد على الزائد(٣) أَشْبَهُ من حَمْلِ الزائد على الأصلي، فيُحمل «نَرْجِسٌ» على «نَضْرِبُ». وفيه نظرٌ؛ لأن الفعلَ ليس من جنسِ الاسم حتى(٤) يُشَبَّه به. قاله «الفيوميُّ»(٥) وغيره.

قلت: وما ذكره من الاتفاق على زيادة نونه فيه نظرٌ، فقد اختار «أبو حيان» أصالة نونِه قال: لعدم اطراد زيادتها أولاً في الاسم حتى حكم «سيبويه»(٦) بأصالتها في «نهشل»، وكلام جماعة صريح في أنه عربي، كما أفصح عنه «أبو حيان» وغيره.

والقائلون بعُجمته منهم مَن حكم بها لما ذكره المصنف. وقد صرَّح به «العَلَم السخاوي»(٧) في «سِفر السعادة»(٨)، وأشار إليه «المجد» في «هَنَر»، ونبهت عليه في شرحه «نيرج» و«نرْسى» وغيرهما من المواد الموافقة.

ومنهم من قال: إنه أعجمي(٩)؛ لأنه ليس لوزنه نظير في الأوزان العربية.

---

(١) (الافعل) في د.

(٢) (كافعل) في د، م. و (كما حمل إفعل) في ك.

(٣) (على الزائد) ساقط من د.

(٤) (حيث) في د.

(٥) «المصباح» (رجس ١١٩).

(٦) (٤ : ٣١٩).

(٧) «علم الدين، علي بن محمد السخاوي، أبو الحسن» المتوفى سنة ٦٤٣هـ. مترجم في «إرشاد الأريب» (١٥ : ٦٥) و«إنباه الرواة» (٢ : ٣١١).

(٨) (١ :٤٨٦).

(٩) هو فارسي وأصله نَركس بفتح النون وكسر الكاف الفارسية، وهو من اليونانية Napniqqos وهو في الأساطير اليونانية اسم شاب تيّمه حبُّ نفسه، ثم حُوّل إلى هذا الزهر. نقلاً من حواشي «المعرب» للدكتور ف عبد الرحيم (٦٠٦).

. . . .

وقد أشبعت الكلام عليه في «حواشي شفاء الغليل» وغيرها من كتب العربية.

وهو زهر معروفٌ، شمه نافع من الزكام والصداع الباردين، وله منافع أوردها «المجدُ»، والشعراءُ يتلاعبون بتشبيه الأعيُن به في الذُّبول.

قال «ابن المعتز»[1]:

وَسْنانُ قد خَدَعَ النُّعَاسُ جُفُونَهُ فحكَى بمُقْلَتِهِ ذُبُولَ النَّرْجِسِ

وقد يُشبهونها[2] به في الشكل، [ويشبهونه بها][3]. قال «أبو نواس»[4]:

لَدَى نَرْجِسٍ غَضٍّ القِطافِ كأنَّه إذا مامَنَحْنَاهُ العُيُونَ[5] عُيُونُ

مُخالفةٍ لشكلِهِنَّ، بصفرة مكانُ سوادٍ، والبياضُ جُفُون[6]

فقولُ بعضِ مَنْ شَرَحَ المقامات: (الذي تُشَبَّهُ به العيون نوعٌ في وسطه سواد، كزهر الباقلاَّ، يوجد بالمغرب) لا يعتدُّ به، لأن / المقصود التشبيه في الفتور أو الشكل دون اللون، كما نبهوا عليه. والله أعلم. ٣١ أ

---

(١) هو «عبد الله بن محمد المعتز بالله بن المتوكل بن المعتصم بن هارون الرشيد، العباسي، أبو العباس» المتوفى سنة ٣١٥هـ. الشاعر المبدع، خليفة يوم وليلة. مترجم في «وفيات الأعيان» (٣: ٧٦) و «الأعلام» (٤: ١١٨). والبيت في ديوانه (٢٦٥) وفي «شرح مقامات الحريري» للشريشي (١: ١٠٤).

(٢) أي: العيون.

(٣) ساقط من م. (ويشبهون بها) في د، وأثبت الذي هو في ك.

(٤) هو «الحسن بن هانئ» المتوفى سنة ١٩٨هـ. كان شاعر العراق في عصره. مترجم في «تاريخ بغداد» (٧: ٤٣٦) و «الأعلام» (٢: ٢٢٥).

(٥) أي: النظر إليه.

(٦) ديوانه (٥٩٩) برواية (مخالفةٍ في شكلهن فصفرةٌ).

فإنَّ ذلك لا يكون في كلمة عربية.

الرابع: أن يكون آخرَه زايٌ بعد دالٍ، نحو: «مهندز»؛ فإن ذلك لا يكون في كلمة عربية.

قوله: (فإنَّ ذلك) أي: اجتماع النون والراء لا يكون في الكلم العربية إلاَّ قليلاً، كما تُفهمه عبارة «المجد» في (هـ ن ر)[1]، أو مطلقاً، كما هو صريح كلام «العلم السخاوي» في «سفر السعادة». وقد نقلته في مواضع من شرح «القاموس»، وكما مرَّ إيماء لذلك.

قوله: (أن يكون آخرَه) منصوب على الظرفية، أي: في آخر الاسم «زايٌ» هو حرف المعجم المعروف[2]. وفيه لغات: زاي بالياء، وزاء بالهمزة، وزاو بالواو، وزَيّ بالتشديد كـ«طَيّ» وزَيْ مخففة كـ«كَيْ».

واعتراضُ «المجد» على «الجوهري» أجبنا عنه في «شرحه».

قوله: (مهندز)[3] على صيغة اسم الفاعل. هذا أصله، فأبدلوا زايه سيناً، لأنه ليس في كلامهم زاي قبلها دال، كما صرحوا به.

وقال بعض المحققين: الأوْلى أنها كلمة أعجمية[4] لَعِبت العرب فيها كيف شاءت، وأيَّدْتُه بوجوه أبديتُها في شرح «القاموس».

---

(١) جاء في «القاموس» (٢: ١٦١): (قلَّما يقع في الأسماء كلمةٌ فيها نونٌ بعدها راءٌ ليس بينهما حاجز).

(٢) (هو من حروف المعجم المعروفة) في م.

(٣) (مهندس) في د.

(٤) أصله بالفارسية الحديثة «أَنْداز» و«أنداره»، ومعناه: القياس، وهو بالفهلوية بالهاء بدلاً من الهمزة. والهاء في الأصل مفتوحة وكسرت عند التعريب؛ لِعِزَّة بناء «فَعْلاَل» في غير المضاعف. (القاموس هنداز). نقلاً من حواشي «المعرب» (٦٤٠).

الخامس: أن يجتمع فيه الصاد والجيم، نحو: «الصَّوْلَجَان»، و «الجِصّ».

قوله: «كالصَّوْلَجان» بفتح الصاد المهملة واللام بينهما واو ساكنة، وبعد الجيم ألف ساكنة فنون: المِحْجَنُ[1]، كمِنْبَر، وهو[2] العصا المعوجة، وحَجَنَ العود والعَصا عَطْفُهُما.

وقال صاحب العين: هو العصا المعوجة الرأس[3].

قوله: (والجصّ) بالفتح ويكسر[4]: هذا الذي يُبْنَى به، معرّب[5] «كج». قاله «المجد» وغيره. ومقتضاه أن الفتح فيه أفصح.

وقال في «البارع» - نقلاً عن «أبي حاتم» -: إن الفتح لغة العامة، وأن الصواب هو الكسر، وهو كلام العرب. ووافقه على ذلك «ابن السكيت». ونقله «الفَيُّومِيُّ»[6] وأَقَرَّهُ.

وقول «المجد»: إنه معرَّب «كَجّ»[7]. صرَّح به في التعريب. قال: فأبدلت الجيمُ من كافٍ لا تُشبه كافَ العرب، والصادُ من جيمٍ أعجمية لا تشبه جيم العرب.

---

(١) وفي «التهذيب» (١٠ : ٥٦٣): (الصَّوْلَجَانُ عَصاً يُعْطَفُ طَرَفُهَا يُضْرَبُ بها الكُرَةُ على الدوابّ.
فأمَّا العصا التي اعْوَجَّ طَرَفُها خِلْقَةً في شَجَرَتِها فهي محْجَنٌ).

(٢) (وهي) في م.

(٣) والصولجان فارسي معرب. وأصله «جوكان» بالجيم والكاف الفارسيتين. والمفروض أن يكون المعرّب منه صَوْجَاناً بدون اللام. ووردت هذه الصيغة، فقال «ابن سيده» في «المخصص» (١٦ : ١٧٩): وربّما قالوا: الصَّوْجانة. وذكره «ابن منظور» في «(ص و ج). وقال «أدي شير»: إنه بالسريانية. (صولكنا). فلعل الصيغة ذات اللام دخلت في العربية من السريانية. نقلاً من حواشي «المعرب» (ص: ٤٢٣).

(٤) (ويكسر) في د.

(٥) (معروف) في د.

(٦) «المصباح» (١٠٢).

(٧) هو فارسي. وانظر «المعرب» (ص: ٢٣٤).

السادس: أن يجتمع فيه الجيم والقاف، نحو: «المَنْجَنيق».

قلت: وما ذكره من أن الجيم والصاد لا يجتمعان في كلمة عربية هو المصرّح به في أمهات اللغة والصرف، ومشى عليه من لا يحصر من الأئمة. وقد تعقبه «الأزهري» في «التهذيب»، وقال: الصاد والجيم مستعملان، وذكر أمثلةً تشهدُ لدعواه[1]. وهو الذي اعتمدته في شرح «القاموس»، وشيدت أركانه[2] في «المسفر»[3]، وما إخالهم إلا قلدوا بعضهم في ذلك من غير تأمل. واللهأعلم.

قوله: (نحو: المَنْجَنِيق) هو بكسر الميم عند كثير، لكن الفتح أفصح. كما هو ظاهر «القاموس»، وصرح به «الشُّمُنِّي»[4] في «مزيل الخفاء»[5]، واقتصر عليه «أبو منصور»، والجيم مفتوحة: آلةٌ لرمي العدُوِّ بحجارة كبيرة، بأن تُشَدّ سوارٍ مرتفعة جداً من الخشب يوضع عليها ما يُرادُ رميُه، ثم يضرب بسارية توصله لمكان بعيد جداً /، وهي آلة قديمة. ٣١ ب

واختلفوا هل وزنه «مِنْفَعيل» لقول[6] العرب: «جَنَقُونا بالمجانيق» كما حكاه «الفراء» وغيره، أي: رمونا بها.

---

(١) فالذي يظهر أن القاعدة أكثرية. انظر «التهذيب» (٧: ١٤٤، ١٠: ٤٤٨، ٩٦٢، ٩٦٣) و«تاج العروس» (٤: ٣٧٠، ٣٧٧).

(٢) (أركانهم) في د.

(٣) (في المسفر) ساقط من د، م.

(٤) هو «أحمد بن محمد بن محمد، أبو العباس، السكندري» المتوفى سنة ٨٧٢هـ.
والشُّمُنِّي: نسبة لمزرعة، أو قرية ببلاد المغرب. مترجم في «البدر الطالع» (١: ١١٩).

(٥) اسم الكتاب كاملاً هكذا: «مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء».

(٦) (تقول) في د.

. . . .

وحكى «أبو عثمان المازني»[١] عن «التَّوّزي»[٢] عن «أبي عُبَيْدة» أنه سأل أعرابياً عن حُرُوبٍ كانت بينهم. فقال: كانت بيننا حُرُوبٌ عُونٌ[٣]، تُفْقَأُ فيها العيونُ، مرةً نُجْنَقُ ومرةً نُرْشَقُ[٤].

وأشار لمثله «السهيلي» في «الروض»[٥]، و«الخفاجي» في «شفاء الغليل». وقد رده جماعة: بأن الكلمة أعجمية، وغيره[٦] من وجوه ظاهرة أبديتها في شرح «القاموس»، وأشرت[٧] إليها في «حواشي شفاء الغليل» والأكثر أن الميم الأولى أصلية. وهو مذهب «سيبويه»[٨] وغيرِه. وقيل: زائدة.

---

(١) انظر «المنصف» (١ : ١٤٧).

(٢) هو«عبد الله بن محمد، أبو محمد» المتوفى سنة ٢٣٨هـ. كان من أكابر علماء العربية. والتوَّزي: نسبة إلى «تَوَّز» موضع عند بلاد الهند مما يلي فارس. مترجم في «نزهة الألباء» (١٧٢) و«إنباه الرواة» (٢ : ١٢٦) و(التوازي) في د، م.

(٣) (عوان) في م.

(٤) فقوله: «نُجْنَق» دال على أن الميم زائدة، ولو كانت أصلية لقال: نُمَجْنَقُ. «المعرب» (٥٧١).

(٥) أي: «الروض الأنف» (٤ : ١٦٢) وفيه: «قال (كراع): كل كلمة فيها جيم وقاف، أو جيم وكاف فهي أعجمية».

(٦) أي: غير ما ذكرته هنا.

(٧) (وأشرنا) في د، م.

(٨) وفي «الكتاب» (٤ : ٢٩٣): ويكون على مثال «فَنعليل» في الاسم والصفة. فالاسم نحو: «منجنيق» والصفة نحو: «عَنْتَرِيس».

وفيه (٤ : ٣٠٩): وأما «منجنيق» فالميم منه من نفس الحرف؛ لأنك إن جعلت النون أصلية فالميم أصلية، لأن الزيادة لا تلحق بنات الأربعة أوَّلاً إلَّا في المشتق. وإن كانت النون زائدة فلا تكون الميم زائدة معها؛ لأنه لا يلتقي في أوَّل الأسماء الجامدة حرفان زائدان متواليان.

السابع: أن يكون خماسياً أو رباعياً عارياً من حروف الذَّلاقة، وهي: الباء، والراء، والفاء، واللام، والميم، والنون، فإنه متى كان عربياً فلا بد أن يكون

واختلفوا أيضاً في نونه الأولى والثانية. وفي ذلك كله كلام أودعناه[1] «شرح كفاية المتحفظ» وشرح «القاموس» و «حواشي شفاء الغليل» وغيرها، ويقال فيها: «منجنون» كما حكاه «المجد»، وقال: إنه معرَّبٌ. وفارسيَّته[2] «مَنْ جَهْ نيك»[3]. أي: ما أَجْوَدَني. ومثله في التعريب.

وقيل: معناه أنا شيء جيّد.

وقيل: الأعرف[4] مُعَرَّب «منجك نيك»، ومنجك: ما يفعل بالحِيَل. والله أعلم.

قوله: (من حروف الذَّلاقة) بفتح المعجمة، وهي في اللغة: الحِدَّة، ولسانٌ ذَلِقٌ: بليغٌ حديد.

قال «الأخفش»: سميت بذلك؛ لأن عملهن في طرف اللسان، وطرف اللسان ذَلِقٌ.

قوله: (فلا بد أن يكون)[5] هي تامة، أي: فلا بد أن[6] يوجد من حروف الذَّلاقة شيءٌ فيما زاد على ثلاثة، قالوا: أخفُّ الحروف حروف الذلاقة، ولذا لا يخلو الرباعي والخماسي منها إلا «عسجد» لشبه السين في الصفير بالنون في الغنة.

---

(١) (أودعنا) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٢) (وفارسية) في د.

(٣) والصواب أنه يوناني، وأصله (منكنيكون) ومنه (منكنيقا) بالسريانية، و «منجنيك» بالفارسية، ومنه أيضاً mangonel بالإنجليزية. نقلاً من حواشي «المعرب» (٥٧٢).

(٤) هكذا في د، و (الأقرب) في ك، و (الأعرب) في م.

(٥) (تكون) في د.

(٦) (أي فلا بد أن) من م، وساقط من د، و (أي يوجد) في ك.

فيه شيء منها ،

قال «ابن جني» في «سر الصناعة»[١]: متى رأيت اسماً رباعياً أو خماسياً غير ذي زوائد فلا بد فيه من حرف أو حرفين من حروف الذَّلاقة، وربما كانت فيه ثلاثة، فكل رباعية أو خماسية عريت[٢] من أحدها فهي دخيلة[٣] في كلام العرب، وربما عَرِيَ بعض ذوات الأربع، وهو قليلٌ جداً، منه «العسجد»[٤]. وأخذ في بسط ذلك.

وقال في موضع آخر: وفي هذه الحروف الستة سرّ ظريف يُنتفع به في اللغة، وذلك أنك متى رأيت اسماً رباعياً أو خماسياً فلا بد فيه من حرف من هذه الحروف الستة أو حرفين، وربما كان ثلاثة. ومتى وَجَدْت كلمة مما ذكر[٥] معراة عنها[٦] فاقضِ[٧] عليها بأنها دخيلة[٨].

وقد ألَّف «الشهاب الخفاجي» في الحروف الذَّولقية رسالة مفيدة جامِعة أوردتُ مقاصد أبحاثها في أوائل «حواشي شفاء الغليل»، وأشرت إليها في شرح «القاموس» وغيره. والله أعلم.

---

(١) (١ : ٦٥).

(٢) (عربت) في د.

(٣) هكذا في م، و (دخيل) دون (فهي) في د، ك.

(٤) الذهب.

(٥) أي: من الرباعي أو الخماسي.

(٦) أي: عن الحروف الستة.

(٧) أي: احكم.

(٨) (دخيل) في د.

نحو: «سَفَرْجل»، و«قُذَعْمِل»، و«قِرْطَعْب»، و«جَحْمَرِش».

قوله: (نحو: سفرجل) هو الثمر المعروف الجامع لمنافع كثيرة أكْلاً وشمّاً، وفيه من الذولقية الفاء واللام.

قوله: (وقُذَعْمِلٌ) بضم القاف وفتح الذال المعجمة وسكون العين وكسر الميم[1] وهو الجَمَلُ الضخم، ويقال[2]: «ما عنده قُذَعْمِلَة» أي: شيء.

وقد[3] فسَّر «الأزهريُّ» / القذعملة بالشيء التافه، وفيها من الذَّوْلَقِيَّةِ الميمُ واللامُ. ٣٢ أ

قوله: (وقِرْطَعْب) هو بكسر القاف وسكون الراء وفتح الطاء وسكون العين المهملات آخره موحدة. هذه أفصحُ لغاته، وهو الشيء الحقير، يقال: «ما عنده قِرْطَعْبَةٌ ولا قُذَعْمِلَة» أي: لا قليلٌ ولا كثيرٌ.

قال «أبو عبيدة»[4] فيهما وفي نظائرهما: ما[5] وَجَدْنا أحداً يَدْري أصولها. وفيه من الذَّوْلَقِيَّة الباءُ والراءُ.

[قوله: (وجَحْمَرِش) بفتح الجيم والميم بينهما حاء مهملة ساكنة وبعد الراء المهملة][6] المكسورة شين معجمة: لفظٌ مشترك، يستعمل بمعنى العجوز الكبيرة، والأرنب الضخمة.

---

(١) (و) لا توجد في د، ك، وهي من م.
(٢) (يقال) لا توجد في د، ك، وهي من م.
(٣) (فرقد) في د.
(٤) هكذا في د، م، و(أبو عبيد) في ك.
(٥) (وما) في د.
(٦) ساقط من د. وكتب على حاشية م ما يأتي: (قوله: جحمرش بالجيم المفتوحة والحاء المهملة الساكنة والميم المفتوحة والراء صحـ).

. . . .

وقيدها «المجدُ» بالمرضعة والعظيمة من الأفاعي. وقد جمعها[١] علامة المغرب الإمام «أبو عبد الله بن غازي» - رحمه الله[٢] - في قوله:

وفي العجوز قد أتى جَحْمَرِشُ ... وهي التي من كِبَرٍ تَرْتَعِشُ

في[٣] الأرنب الضخمةِ أيضاً قد فشا ... تقول صِدْنا أرنباً جَحْمَرِشا

وفي عظيمة الأفاعي استُعملا ... فَعُدَّها[٤] منها تكنْ مستكملا[٥]

ومن نسبها[٦] لكافية «ابن مالك» فقد وهم. وقد حوت هذه اللفظة[٧] من الذَّوْلَقيَّة الميم والراء. فهذه ضوابط سبعة تُمَيِّزُ لك عربي الكلام من عَجَميِّه استقرأها[٨] الشيخ «أبو حيان» في «شرح التسهيل» من كلام «الفارابي» وغيره، وعنه نقلها المصنِّف في «المزهر»[٩] وغيره من مصنفاته، واعتمدها في ألفيته «الفريدة»[١٠] فقال:

وتُعْرَفُ العُجْمَةُ بالنَّقْلِ وأَنْ ... يَخْرُجَ[١١] عَنْ وزنٍ به الاسمُ اتَّزَنْ

---

(١) (نظم ذلك) في م.
(٢) (رحمه الله) ساقط من م.
(٣) (وفي) في د.
(٤) (فعندها) في د.
(٥) (مستعملا) في د.
(٦) أي: عزى هذه الأبيات.
(٧) أي: جحمرش.
(٨) (استقراها) في ك.
(٩) (١: ٢٧٠).
(١٠) انظر النظم في «المطالع السعيدة شرح الفريدة» (١: ١٠٨).
(١١) أي: الاسم.

وإنْ تلا في الابتــــداءِ[1] النونَ را والـدالَ زايٌ أو رباعـيٌّ عَـــــــرَا

عَنِ الذلاقـــة ومــــاذا تَبِـــعَـــا والصــادُ أو قـافٌ وجـيمٌ جُـمِـعَـا

ونظمها بعض أشياخنا في قوله:

عـجـمـة الأسـمـاءِ[2] تُرَى[3] بنقْلِ وفَـــقْـــدِ ذي الأربع مُـــرْ بنَفلِ[4]

أو خـمسـة[5] وخُلْفُ أوزانِ العرب والجيم[6] بالصاد أو الكاف اصْطَحَب

ووَصْلُه بـالـقـــــاف والزاي يلي دالاً وراءٌ بـعــــــــــد نُـون أوَّل[7]

قلت: يزاد على ما ذكروه اجتماع الكاف والجيم، فإنه يدل على عجمة الكلمة أيضاً.

قال «كُرَاعٌ»[8]: كل كلمة فيها جيم وكاف فهي أعجمية، نحو: «الكيلجة»، وهو مكيال صغير.

وإليه أشار «النواجي» بقوله:

---

(١) (الابتدا) في ك.
(٢) (الأسما) في د.
(٣) (تعرف).
(٤) (من بنقل) في د، (رمزْ بنقل) في م، وأثبت الذي هو في ك.
(٥) أي: مخالفة.
(٦) (وبالجيم) في د.
(٧) أي: سابق.
(٨) هو «علي بن الحسن، الهُنَائي، الأزدي، أبو الحسن» المتوفى بعد سنة ٣٠٩هـ. كان لغوياً نحوياً من علماء مصر. مترجم في «إنباه الرواة» (٢ : ٢٤٠) و«الأعلام» (٤ : ٢٧٢).

. . . .

والجِيمُ لا تُجْمَعُ في كِلْمَةٍ أَصْلِيَّةٍ[1] للعُرْبِ[2] كيف اتفق

مَعْ أَحْرُفٍ يَجْمَعُها أَوَّلُ[3] مِنْ قَوْلِنَا: قَرِّبْ كَرِيماً صَدَقْ

فأولُ هذه الكلمات الثلاث، وهي القاف والكاف والصادُ لا تُجامع الجيم[4] في كلمة[5] أصلية في العربية.

والمصنفُ أغفل ذلك تبعاً لـ «أبي حيان» وغيره، وقد بقي عليهم ضوابطُ كثيرة تعرف بالاستقراء، منها:

أن الجيم والتاء لا يجتمعان / في كلمة[6] من غير حرفٍ ذَولقي، ولهذا قالوا: إنَّ «الجِبْتَ» ليس من العربية المَحْضة. وإن الجيم والطاء لا يجتمعان في كلمة عربية، ولذلك[7] كان «الطاجِن»[8] مُوَلَّداً، كما نبه عليهما «الفارابي»[9] في «ديوان الأدب»، وإن الدال المهملة لاتكون بعدها ذال معجمة، ولذلك أَبَى البصريون أن يقولوا[10]: «بغداذ» بإهمال الأولى، وإعجام الثانية. كما نبه عليه «البَطَلْيَوسي» في «شرح الفصيح». ٣٢ ر

(١) (خالفة) في د، و(خالصة) في ك، وأثبت الذي هو في م.

(٢) (المعرب) ف د.

(٣) (الأول) في م.

(٤) (الجيم) ساقط من د.

(٥) (كل كلمة) في م.

(٦) (كل كلمة) في م.

(٧) (وذلك) في م.

(٨) أصله يوناني. انظر حواشي «المعرب» (٤٣٦).

(٩) ستأتي ترجمته.

(١٠) (أن يقولون) في د.

. . . .

وقال «ابن سِيدَهْ»[1] في «المحكم» و«المخصَّص»: ليس في كلام العرب شين بعد لام في كلمة عربية محضة، الشينات كلها في كلام العرب قبل اللامات.

وقال غير واحد: لا تجتمعُ السين والذال المعجمة في كلمة عربية، ولذلك كان «السَّذَابُ»[2] مُعَرَّباً، وكذلك[3] «الأستاذ»[4] للماهر بالأشياء. صرحوا بتعريبه كذلك، كما في «المصباح»[5]. وأغفلهُ «المجد» رأساً.

وقالوا: لا تجتمع الصاد والطاء في كلمة عربية، ولذلك حكموا بأن صاد «صراط»[6] مبدلة من سين. ووهَّمُوا[7] من ظنَّ أنهما لغتان.

وقالوا: لا تجتمع الطاء والتاء في كلمة عربية، ولذلك قالوا: إن «طَسْت»[8] دخيل في الكلام، كما قاله «الأزهريُّ» وغيره.

ومَنْ تَتَبَّعَ[9] الدواوين ألْفَى أكثر مما أوردناه، وإنما هذا بعض ما عَلِقَ بالبال، وليس جمعه من غرضنا هنا حتى نستقصي فيه المقال. ولله وحده لا شريك له الكمالُ، وهو الموفق سبحانه.

---

(١) هو «علي بن إسماعيل، أبو الحسن» النحوي اللغوي الضرير. المتوفَّى سنة ٤٥٨هـ. كان نادرة وقته في اللغة والعربية. مترجم في «إنباه الرواة» (٢ : ٢٢٥) و«الأعلام» (٤:٢٦٣).

(٢) هكذا في د، م، و(الشذاب) في ك. وهي البقلة. قال «الصغاني»: فارسي معرَّب. انظر «المعرب» وحواشيه (٣٧٩).

(٣) (ولذلك) في د.

(٤) هو فارسي، وأصله بالفارسية الحديثة «أستاد»، وهو بالفهلوية OSTAT حواشي «المعرب» (١٢٥).

(٥) (١٤).

(٦) هو لاتينيُّ الأصل، وقد ورد في القرآن الكريم، وأصله (STRATA (VIA أي الطريق المبلة.

(٧) (وهم) في د.

(٨) انظر «الصحاح» (١: ٢٥٨) و«المعرب» (٤٣٧) و«المصباح» (٣٧٢).

(٩) (تبعَ) في د.

(المسألة العاشرة)

قَسَّمَ «ابنُ الطَّرَاوَة» «الألفاظَ» إلى: واجبٍ، وممتنع، وجائز.

قال: فالواجب: رجل، وقائم، ونحوهما مما يجب أن يكون في الوجود، ولا ينفك الوجود عنه.

والممتنع: لا قائم ولا رجل؛ إذ يمتنع أن يخلو الوجود من أن يكون لا رجل فيه / ولا قائم. ١٧

(المسألة العاشرة)

قوله: (قَسَّمَ «ابن الطراوة»[١]) هو «سليمان بن محمد بن عبد الله المالَقي، أبو الحسين». كان نحوياً ماهراً أديباً بارعاً، يقرض[٢] الشعر، وينشئ[٣] الرسائل. سمع على «الأعلم»[٤] كتاب «سيبويه»، وعلى «عبد الملك بن[٥] سراج»[٦]، وروى عن «أبي الوليد الباجي»[٧]، وعنه «السهيلي» و «عِيَاض» وخلائق.

---

(١) مترجم في «إشارة التعيين» (١٣٥) و«بغية الوعاة» (١: ٦٠٢) و«كشف الظنون» (٣٩٩) و«الأعلام» (٣: ١٣٢).

(٢) (بقرض) في د، م.

(٣) (وإنشاء) في م، وعلى حاشيتها (وينشئ).

(٤) هو «الأعلم الشَّنْتَمَرِي، يوسف بن سليمان، أبو الحجاج» المتوفى سنة ٤٧٦هـ. كان عالماً بالعربية، واسع الحفظ للأشعار ومعانيها، جيد الضبط. مترجم في «إرشاد الأريب» (٢٠: ٦٠).

(٥) (بن) ساقط من د، م.

(٦) المتوفى سنة ٤٨٩هـ. أقام اللغة في الأندلس من غير مدافع. مترجم في «إنباه الرواة» (٢: ٢٠٧) و«الأعلام» (٤: ١٥٩).

(٧) هو «سليمان بن خلف بن سعد التجيبي، القرطبي» المتوفى سنة ٤٧٤ هـ. مترجم في «الديباج» (١: ٣٧٧) و«الأعلام» (٣: ١٢٥).

والجائز: زيد وعمرو؛ لأنه جائز أن يكون، وأن لا يكون.

قال: فكلامٌ مركبٌ من واجبين لا يجوز، نحو: «رجل قائم»؛ لأنه لا فائدة فيه. وكلام مركب من ممتنعين، أيضاً لا يجوز، نحو: «لا رجل لا قائم»؛ لأنه كذب،

وله في النحو آراءٌ[١] تفرد بها، وخالف فيها الجمهور، فكانوا يغمزونه لذلك. مات في رمضان أو شوال سنة ثمان وعشرين وخمس مئة عن سنٍّ عالية. ذكره «ابنُ عبد الملك»[٢] وغيره من الأندلسيين.

قوله: (لأنه) أي: الكلام المركب من واجبين لا يجوز، لأنه لا فائدة فيه، لأن مدلوله لا يغيب عن العقل، فلم تحصل فائدة بالكلام، فكان ممتنعاً. وهذا بناء على اعتبار حصول الفائدة الجديدة في تحقيق الكلام. وفيه كلام[٣] طويل لـ«أبي حيان» وغيره.

ومشى أهل التحقيق على عدم اعتباره. والله أعلم.

قوله: (أيضاً لا يجوز) قد علمتَ أن «أيضاً» حال، أو مصدر[٤] من مضمون ما بعده، وقدمه[٥] اهتماماً به وإلاَّ فالظاهر لا يجوز أيضاً، نحو: «لا رجل» إلخ.

قوله: (لأنه كذب) أي: لأنه مركبٌ من جزأين كاذبين.

---

(١) هكذا في م، و(له آراءٌ في النحو) في ك، و(آراء) ساقط من د.

(٢) هو «محمد بن محمد بن عبد الملك، الأنصاري، الأوسي، المراكشي، أبو عبد الله» المتوفى سنة ٧٠٣هـ. له «الذيل والتكملة لكتاب الصلة» في التراجم. مترجم في «الديباج» (٢: ٣٢٥) و«الأعلام» (٧: ٣٢).

(٣) (وفيه كلام) ساقط من د. وكتب على حاشية م ما يأتي (هنا سقط ولعل الساقط: وعنه كلام طويل. اهـ).

(٤) انظر «المسألة السابعة» (٢١ أ).

(٥) الضمير فيه عائد إلىّ لفظ «أيضاً».

ولا فائدة فيه. وكلام مركب من واجبٍ وجائزٍ صحيحٌ، نحو: «زيدٌ قائمٌ».

وكلام مركب من ممتنع وجائز لا يجوز، ولا من واجب وممتنع، نحو: «زيدٌ لا قائم» و«رجل لا قائم»؛ لأنه كذب؛ إذ معناه لا قائم في الوجود.

قوله: (لا فائدة فيه) أي: لأن العقل لا يقبله بحسب العادة، / وهذا أيضاً مبني علي مامرّ[1]. ٣٣ أ

قوله: (من واجب) أي: لا يصح عند العقل عدَمُه، وجائز يقبل العقل وجودَه وعدَمه.

قوله: (نحو: زيد) هو الجائز. و«قائم» هو الواجب؛ لامتناع خلوِّ الوجود من قائم.

قوله: (نحو: «زيد لا قائم») «زيد» هو الجائز، و«قائم» هو الممتنع، والمراد لا قائم في الوجود. ولذلك امتنع التكلم به.

وهذا مثال للأول، وهو المركب من الممتنع والجائز.

قوله: (رجل لا قائم) مثال للثاني، وهو المركب من الواجب والممتنع، لأنه جمع بين الضَّبِّ والنُّونِ.

قوله: (أي: لأنه) المذكور منهما (كذب)[2]، وإنما كان كذباً لتعدد القائم والرجل، كما هو محسوس.

قوله: (إذ معناه) أي: لأن معناه لا قائم في الوجود، و[3] الواقع خلافُه.

---

(١) من اعتبار حصول الفائدة الجديدة.
(٢) هكذا في م، ولا توجد في د، ك.
(٣) (و) لا توجد في د.

وكلام مركب من جائزَيْنِ لا يجوز، نحو «زيد أخوك»؛ لأنه معلوم، لكن بتأخيره صار واجباً، فَصَحَّ الإخبارُ به؛ لأنه مجهولٌ في حق المخاطب.

فالجائز يصير بتأخيره واجباً.

قوله: (لأنه) أي: المركب من الجائزين معلوم قبل ذلك. وهذا بناء على اعتبار الفائدة الجديدة في الكلام. وفيه[1] ما عرفت، وكثيراً ما يمثلون في باب المبتدأ لتعريف[2] الجزأين[3] بهذا المثال، ويصحّحون جعل كل منهما مبتدأ باختلاف القصْد والاعتبار على ما هو مقرر. والله أعلم.

قوله: (بتأخره)[4] أي: أخوك.

قوله: (صار واجباً) أي: فلا يحصل خلافه. وكذا لو اعتبر ذلك في العكس.

قوله: (به)[5] أي: بلفظ «أخوك» الجائز عن «زيد».

قوله: (لأنه) أي: مدلوله، وإنما كان مجهولاً لعدم علمه به، كما هو رأيُ النحاة، أو[6] لعدم جريه على مقتضى علمه، كما هو رأي أهل المعاني.

قوله: (فالجائز) في ذاته.

---

(١) كتب على حاشية م: (من أن أهل التحقيق على عدم اعتبارهما).

(٢) (التعريف) في د.

(٣) أي: المبتدأ والخبر.

(٤) هكذا في د، ك، م، و(بتأخيره) على حاشية م، وهو الموافق لنسخ «الاقتراح».

(٥) (وبه) في د، م.

(٦) (و) مكان (أو) في د.

ولو قلت: «زيد قائم» صحَّ؛ لأنه مركب من جائز، وواجب، فلو قدمت وقلت: «قائمٌ زيد»، لم يجز؛ لأن زيداً صار بتأخيره واجباً، فصار الكلام مركباً من واجبين فصار بمنزلة: «قائم رجل».

قال «أبو حيان»: وهذا مذهبٌ غريبٌ، قال: وما قاله من أنَّ الجائز يصير بتأخيره واجباً ممنوعٌ؛ لأن معناه

قوله: (لم يَجُزْ)[١] أي: لأنه إنما يخبر بالواجب عن الجائز، لا عكسه؛ لئلا يصير من الإخبار عن واجب بواجب. وفيه أن الخبر عنده لا يجوز تقديمه، وهو خَرْقٌ لإجماعهم المقرر، فإن مثله صرحوا فيه بأن «قائم» خبر تقدَّمَ أو تأخر، و«زيد» مبتدأ كذلك[٢]، كما يأتي معناه عن «أبي حيان».

قوله: (مذهبٌ غريبٌ) خبر عن قول «أبي حيان»: (وهذا)[٣] أي: وهذا[٤] التقسيم الذي قسَّمه «ابن الطراوة» وانتحله مذهبٌ غريب خارجٌ عن القواعد، وكم له من الآراء الغريبة التي تفرد بها في العربية، وخالف فيها الجمهور، كما نبَّهوا على ذلك في غير موضع.

قوله: (قال) أي: «أبو حيان». و(ما قاله) مبتدأ خبره (ممنوعٌ)، والجملة محكية بـ(قال). وإنما منع لاقتضائه اختلاف معناه تخالفهما، وليس كذلك.

قوله: (لأن معناه) أي: معنى «قائم» في حالة كونه مقدّماً ومؤخَّراً واحد لا يختلف، فلا يصح ما فَرَّعَهُ[٥] «ابنُ الطراوة».

---

(١) (لم يجزه) في د.

(٢) أي: تقدم أو تأخر.

(٣) (قوله: وهذا) في د. ولا تستقيم العبارة بذلك، لذا أثبت ما في ك،م.

(٤) (وهذا) ساقط من د.

(٥) (عرفه) في م.

مقدماً ومؤخراً واحد.

وجاز إتيان الحال، وهو (مقدماً) إلخ من المضاف إليه، لأن المضاف عامل فيه، نحو: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً﴾[1]. قاله في الشرح. وفيه تأمل.

وها هنا فائدة من فوائد «أبي حيان»، وأصلها في كلام الإمام «سيبويه» وهي أن الكلام المركب من اسمين ينقسم إلى ذاتي ووَضْعيّ، فالذاتي ما كان مدلولُ الخبر فيه عين مدلول المبتدأ، كقولك: «هو الله». وفي مِثْل هذا يلزم أن يكون الخبر عينَ المبتدأ بالمعنى المذكور[2]، ليصح الحمل، فليس من هذا القبيل قولك: «هذا ذَهَبٌ»[3] مشيراً إلى سبيكةٍ / مُصَفَّاة[4] غاية التصفية؛ لأن مدلول «ذَهَبٍ» مطلقُ الذهب، فيدخل الذهب غير المُصفَّى، ولا نقول بعدم جواز هذا التركيب، كما قال البعض، بل نقول بعدم جواز كونه من هذا القبيل.

٣٣ ب

والوضعي نحو «زيد قائم»، فإن القيام صفة له، وليس دالاً على ماهو عين «زيد». والله أعلم.

---

(١) (يونس: ٤).

(٢) وفي «الكتاب» (٢:١٢٧): (واعلم أنَّ المبتدأ لابد له من أن يكون المبني عليه شيئاً هوهو، أو يكون في مكان أو زمان).

وفي «المقتضب» (٤:١٢٧): (واعلم أن خبر المبتدأ لا يكون إلا شيئاً هو الابتداءُ في المعنى، نحو: «زيدٌ أخوك» و«زيد قائم».

فالخبرُ هو الابتداء في المعنى، أو يكون الخبرُ غير الأول، فيكون له فيه ذِكْرٌ. فإن لم يكن على أحد هذين الوَجْهَيْن فهو محال).

(٣) (مذهب) في د.

(٤) (مصفات) في ك.



الكتابُ الأوَّل

في السَّماعْ

الكتاب الأول : في السماع.

« أل » عَهْدِيَّة، و (الكتاب) مصدر كتب الشيء كنصر، كَتْباً وكتاباً، جمعُه : كُتُب[١]، والكتاب يكون اسماً بمعنى المكتوب. ويستعملُ بمعنى القَدَرِ، والقضاءِ، والغرض[٢]، وغير ذلك. واصطلح المصنفون على إطلاقه على جملةٍ من العلم تشتمل على أبواب ومسائل غالباً. وهو مرفوع على الابتداء، وخبره (في السماع)، أو خبر لمبتدأ محذوف، أي : « هذا »، والظرف خبرٌ بعد خبر، أو[٣] حال من المبتدأ على رأي الإمام[٤]، أو على رأي الجمهور أيضاً، لما[٥] في المبتدأ من معنى التنبيه والإشارة، أو من الضمير في الخبر. وقد يجوز نصب (الكتاب) بإضمار فعلٍ، أي : اقْرأْ، أوخُذْ[٦].
و (الأوَّل) ضِدّ الآخِر.

ويستعمل على ثلاثة أوجهٍ أودعتُها حواشي « الدُّرَّة »[٧]. وهل هو[٨] « أفعل » أو « فوعل »؟ قولان، بسطتهما في شرح « القاموس »[٩] وغيره.

و (السماع) بالفتح مصدر سَمِعَه، وإليه، وله، ومنه ، كـ « فرح » سمعاً وسماعاً وسماعة وسماعية : إذا أدرك الأصوات بالحاسة المعلومة.

---

(١) (كتب) ساقط من د، ك، وأثبته من م.
(٢) (قوله : بمعنى القدر والقضاء، ومنه قوله تعالى : ﴿ كَتَبَ اللهُ لأَغْلِبَنَّ أنا وَرُسُلي ﴾ [المجادلة : ٢١] وقوله : وبمعنى الفرض، ومنه قوله تعالى : ﴿ يا أيُّها الذين آمَنُوا كُتِبَ عليكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ على الذينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ [البقرة : ١٨٣] هـ) من حاشية م.
(٣) (و) مكان (أو) في د.
(٤) هو « سيبويه ». كما صرّح به « ابن علان » في « داعي الفلاح ».
(٥) (كما) في د.
(٦) (و) في د.
(٧) (هو درة الغواص في أوهام الخواص للحريري، صاحب المقامات) من حاشية م.
(٨) أي : (الأوَّل).
(٩) انظر « تاج العروس » (٨ : ١٦١).

وأعني به ما ثبت في كلام منْ يوثق بفصاحته، فَشَمَل كلامَ اللهِ تعالى، وهو القرآنُ، وكلامَ نبيِّه ﷺ وكلامَ العربِ،

وقد يستعمل بمعنى الفهم، وبمعنى القبول، أو هو فيه مجاز، كما أشرت إليه في حواشي «القاموس».

وقد أشار المصنف لمعناه اصطلاحاً بقوله: (وأعني) أي: أقصد به إلخ.

قوله: (ما ثبت) نكرةٌ موصوفة، أو موصولة. و «ثبت» صفة أو صلة.

وقد عَرَّف «السماعَ»[1] بعضُ الصرفيين بقوله: هو في الاصطلاح: ما تَقَرَّر به وجود شيء بالوقف، بحيث لو قطع النظر عن الوقف لم يَقُمْ[2] ضابط يشعر به، ويرشد إليه. وخلافه القياس.

قال: وقيل: السماع ما استعمله[3] الإنسان وترتب به اللسان، وتقرر حكمه بتقرير الحديث أو القرآن. وفيه نظر.

قوله: (فَشَمِل) هو بفتح الشين وكسر الميم، كـ«فرِح» أفصح منه بفتحها، كـ«نَصَرَ»، بل ظاهر «الفصيح» وشروحه يقتضي أنها مرجوحة ليست بفصيحة أصلاً، لكن حكاها «أبو عمرو الزاهد»[4] عن «ابن الأعرابي»، ونقلها «النوويّ» وغيره.

وحكى المصنّف[5] أنَّ فيها لغةً كسر الماضي، وضم المضارع، من باب التداخل في «المزهر»[6]، وناقشته في «المسفر». والله أعلم.

---

(١) وفي «التعريفات» (١٢٧): (السماعي في الاصطلاح ما لم يذكر فيه قاعدة كُلِّيَّةٌ، مشتملة على جزئيَّاتها).

(٢) (لم يعم) في د، م.

(٣) (استعمل) في د، م.

(٤) (أبو عمر الزاهد) في م، وهو«عثمان بن بلال» العابد، «غاية النهاية» (١: ٥٠١).

(٥) (المصنف) ساقط من د، م.

(٦) (١: ٢٦٥).

قبل بعثته، وفي زمنه وبعده إلى أن فسدتِ الألسنة بكثرة المُولَّدِينَ، نظماً ونثراً، عن مسلمٍ أو كافر.

فهذه ثلاثة أنواع / لا بد في كلٍّ منها من الثبوت. ١٨

قوله: (قبل بِعْثَتِه) بالكسر، أي: إرساله واتصافه بالنبوة، وهو شامل لما قبل وجود خلقه ﷺ.

قوله: (وفي زمنِه) صرَّح بالحرف المقدر في المعطوف عليه لفصله بين المتقابلين في الجملة وعمومه[1] لما بينهما / . ٣٤ أ

قوله: (وبعدَه) بالنصب؛ لأنه لا يُجَرُّ إلا بـ«مِنْ»، أي: بعد زمنه.

قوله: (إلى أن فسدت الأَلْسُنُ) أي: تَغَيَّرت اللُّغات.

قوله: (بكثرة المولَّدين) جمع: مولّد، بالفتح، كـ«مُعَظَّم»، وهو العربي الغير المحض، كما في «المصباح»[2] وغيرِه، كأنه لما اختلط الناس، وتزوَّجَ الأعراب من الأعاجم، وغيرِهم، تولَّدت بينهم أولاد في ألسنتهم[3] عُجْمَةٌ سَرَتْ إليهم من أمهاتهم، فقالوا[4] فيهم مُولَّدُون. والله أعلم.

قوله: (نظماً ونثراً) حال من كلام العرب، إذ لا مدخل للنظم في القرآن والحديث.

قوله: (عن مسلم أو[5] كافر) أي: لأن مدار الفصاحة على اللسان العربي، والنوعان مشتركان فيه.

---

(١) (عَمَّه) في د، م.
(٢) (٦٧١).
(٣) هكذا في د، م، و (ألسنتها) في ك.
(٤) (أي: أطلقوا عليهم هذا الاسم) من حاشية م.
(٥) (و) مكان (أو) في د، م.

أما «القرآنُ» فكلٌّ ما ورد أنه قُرِئَ بهِ جاز الاحتجاجُ به في العربية سواء كان متواتراً، أم آحاداً، أم شاذاً.

قوله: (متواتراً)[1] بالمثنَّاتَيْن، وهو ما قرأ به كلٌّ من السبعة، وقيده «ابن الحاجب» بما ليس من قبيل الأداءِ، كالمدِّ، والإمالةِ، وتخفيف الهمزة.

قال «أبوشامة»[2]: والألفاظُ المختلف فيها بين القرّاء كما نقله «التاج السبكي»، وما أُورد من أن سَندَهم للنبي ﷺ فيها آحادٌ[3]، أجيب عنه باحتمال تواترها عندهم، واقتصروا في سرْد السند على بعض طرقهم، ولا يلزم من عدم النقل أن لا يكون كذلك.

قوله: (أم آحاداً) لعلَّه[4] المروي عن بعض السبعة ولم يتواتر، وهو داخل فيما يوجد في بعض النسخ من قوله: (أم شاذاً) فعطفُه على ما قبله، عطف عام على خاص.

والشاذ: ما وراء السبع[5] عند جماعة منهم «النووي»، و «الرافعي»[6]، وما وراء

---

(١) (متواتر) في د، ك، م، والصواب ماذكرته.

(٢) هو «عبد الرحمن بن إسماعيل، أبو القاسم، المقدسي، الدمشقي» المتوفى سنة ٦٦٥هـ. كان حجة ذا فنون. مترجم في «غاية النهاية» (١: ٣٦٥). و «الأعلام» (٣: ٢٩٩).

(٣) (آحاداً) في د.

(٤) (لعلّة) في د.

(٥) (السبعة) في د.

(٦) هو «أبو القاسم، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن الفضل بن الحسن، القَزْوينيّ» المتوفى سنة ٦٢٣ هـ، صاحب «الفتح العزيز في شرح الوجيز»، كان في الفقه عمدةَ المحققين، وأستاذَ المصنِّفين. قال «ابن الصلاح»: أظن أني لم أرَ في بلاد العَجَم مثلَه. قال «تاج الدين السبكي»: لا شك في ذلك. مترجم في «طبقات الشافعية» (٨: ٢٨١).

. . . .

العشْر[1] عند قوم، منهم «البغوي»[2]، ورجحه «السبكي». ويجوز أن يكون أراد بالأولين: ما وافق قياس العربية، واستعمال العرب[3]. وبالشاذ: ما لم يوافق ذلك، فيكون عطفَ مُغَايرٍ، ويدل له قوله عقبَه: (وقد أطبق الناس إلخ).

قال المصنف في «الإتقان»[4]: اعلم أنَّ القاضيَ «جلال الدين البُلقينيّ» قال: القراءة تنْقسم إلى متواتر، وآحاد، وشاذ. فالمتواتر القراءات[5] السبع المشهورة، والآحاد قراءة الثلاثة التي هي تَمام العشر، ويلحق بها قراءات[6] الصحابة، والشاذ قراءات التابعين، كـ«الأعمش»[7] و«يحيى بن وثّاب»[8] و«ابن جُبير»[9] ونحوهم. قال: وهذا الكلام فيه نظر يُعرف مما سنذكر.

وأحسنُ مَنْ تكلّم في هذا النوع إمام القرّاء في زمانه «أبو الخير ابنُ الجَزَري»[10]

---

(١) (الشعر) في د.

(٢) هو «أبو محمد، الحسين بن مسعود بن محمد، الفَرَّاء، البغوي» المتوفى سنة ٥١٠هـ. كان مفسراً، وبحراً في العلوم. و(بغا من قرى خراسان). مترجم في «وفيات الأعيان» (٢: ١٣٦) و«الأعلام» (٢: ٢٥٩).

(٣) (قوله: «واستعمال» عطف على «قياس») من حاشية م.

(٤) (١: ٢١٠).

(٥) هكذا في د، و(القراءة) في ك، و(قراءة) في م.

(٦) (قراءة) في د.

(٧) هو «سليمان بن مهران الأسدي – بالولاء – أبو محمد» المتوفى سنة ١٤٨هـ. مترجم في «تاريخ بغداد» (٩: ٣) و«غاية النهاية» (١: ٣١٥) و«الأعلام» (٣: ١٣٥).

(٨) المتوفى سنة ١٠٣هـ. تابعي كبير من قراء الكوفة. مترجم في «غاية النهاية» (٢: ٣٨٠)، و«الأعلام» (٨: ١٧٦).

(٩) هو «سعيد بن جُبير بن هشام، الأسدي، الوالبي – مولاهم – أبو محمد، ويقال: أبو عبد الله الكوفي» المتوفى سنة ٩٥هـ. تابعي جليل. مترجم في «غاية النهاية» (١: ٣٠٥).

(١٠) هو «محمد بن محمد بن علي بن يوسف، الدمشقي» المتوفى سنة ٨٣٣هـ بشيراز. كان =

. . . .

قال في أول كتابه «النشر»[1]:

كلُّ قراءة وافقت العربية ولو بوجهٍ، و[2]وافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردُّها، ولا يحلُّ إنكارُها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووَجبَ على الناس قَبُولُها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين. ومتى اختل ركنٌ من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة / ٣٤ب أم عَمَّن هو أكبر منهم. هذا هو الصحيح عند الأئمة[3] المحققين[4] من السَّلف والخلف. صرَّح بذلك «الدانيّ»[5] و «مكيّ»[6] و «المهدويّ»[7] و «أبو شامة». وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافه.

وأطال في بَسْط ذلك وتحقيقه بما لا مزيد عليه، واستوفى نَقْلَه «الجلالُ» مع زيادات من أصوله.

= إمام المقرئين، وخاتمة الحفاظ المحققين في عصره. و«ابن الجَزَري» نسبة لجزيرة «ابن عمر» قرب الموصل. مترجم في «الضوء اللامع» (٩:٢٥٥) و «الأعلام» (٧: ٤٥).

(١) (١: ٩).

(٢) (و) ساقط من د.

(٣) (الأئمة) في م.

(٤) هكذا في د، ك، م، و (أئمة التحقيق) في «الإتقان».

(٥) هو «عثمان بن سعيد، أبو عمرو» المتوفى سنة ٤٤٤هـ. (الداني: نسبة إلى دانية من الأندلس). مترجم في (النشر) (١: ٥٨).

(٦) هو «مكي بن أبي طالب، أبو محمد القيسي، القيرواني»، المتوفى سنة ٤٣٧هـ، كان أستاذ القراء والمجددين. مترجم في «غاية النهاية» (٢:٣٠٩).

(٧) هو «أحمد بن عمَّار، أبو العباس» المتوفى بعد سنة ٤٣٠هـ. كان مفسراً وقارئاً. مترجم في «النشر» (١: ٦٩).

ثم قال[1]: أتْقَنَ[2] الإمام «ابن الجَزَري» هذا الفصل جداً، وقد تحرَّرَ لي منه أن القراءات أنواع:

الأول: المتواتر، وهو ما نقله جَمْعٌ لايمكن تواطؤهُم على الكذب، عن مثلهم إلى منتهاه، وغالب القراءات كذلك.

الثاني: المشهور، وهو ما صحَّ سنده، ولم يَبْلُغْ درجة التواتر، ووَافَقَ العربيَّةَ والرسمَ، واشتهر عند القراء، فلم يَعُدُّوه من الغلط ولا من الشذوذ.

الثالث: الآحاد، وهو ما صحّ سنده، وخالف الرسمَ والعربية، أو لم يشتهر الاشتهار المذكور.

الرابع: الشاذُّ، وهو ما لم يصحّ سنده.

الخامس: الموضوع كالقراءات المنسوبة لـ «الخزاعي»[3].

قال: وظهر لي سادسٌ يشبهه[4] من أنواع الحديث «المُدْرَجُ»[5]، وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير، كقراءة[6] «سعد بن أبي وقاص»[7]: ﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ

---

(١) أي: الجلال السيوطي.

(٢) هكذا في م، وهو موافق لما جاء في «الإتقان»، و (اتقى) في د، ك.

(٣) هو «محمد بن جعفر، الخزاعي، الجرجاني، أبو الفضل» المتوفى سنة ٤٠٨هـ. نُسب إليه كتابٌ موضوع لا أصل له، ونفي ذلك عنه «ابن الجزري»، وقال: هو إمام جليل من أئمة القرّاء الموثوق بهم. مترجم في «غاية النهاية» (٢: ١١٠).

(٤) هكذا في د، ك، م، وهو موافق لما جاء في «الإتقان». وكتب على حاشية م ما يأتي: (لعله يُشْبِهُ).

(٥) انظر «تدريب الرواي» (١: ٢٦٨).

(٦) هكذا في م، وهو موافق لما جاء في «الإتقان»، و (لقراءة) في د، ك.

(٧) هو «سعد بن مالك بن أُهيب، القرشي، الزهري، أبو إسحاق» المتوفى سنة ٥٦هـ، هو أحد =

وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذَّة في العربية، إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يُحْتَجُّ بها في مثل ذلك

مِنْ أمّ ﴾[1]. أخرجه «سعيد بن منصور»[2].

وكقراءة «ابن عبَّاس» رضي الله عنهما، ﴿ أنَّ تَبْتَغُوا فَضْلاً من رَبِّكم[3] في مواسِمِ الحَجِّ ﴾ كما في «البخاري»[4].

ونحو ذلك مما[5] أَوْرَدَهُ في «الإتقان»[6]. والله أعلم.

وقوله: (وقد أطبق الناس) أي: أجمع علماءُ العربية، لأنهم المراد من الناس، كما هو ظاهر.

قوله: (بل ولو خالفته) هو انتقالٌ من حكمٍ إلى حكمٍ آخر واقع بعد «بل» الانتقالية[7].

= العشرة المبشرين بالجنة، كان مجاب الدعوة بدعوة النبي ﷺ. مترجم في «الإصابة» (٣ : ٧٣) و «الأعلام» (٣ : ٨٧).

(١) (النساء: ١٢) وانظر القراءة في «تفسير ابن كثير» (١ : ٤٦٠) و «النشر» (١ : ٢٨)، و «روح المعاني» (٤ : ٢٣٠).
والقراءة المشهورة: ﴿ وإنْ كانَ رَجُلٌ يورَثُ كَلالَةً أَوِ امْرَأَةٌ وَلَهُ أخٌ أو أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ ﴾.

(٢) هو «سعيد بن منصور بن شعبة، المروزي، الخُراساني، أبوعثمان» المتوفى بمكة سنة ٢٧٧هـ. حافظ، أحسن «أحمد بن حنبل» الثناءَ عليه، وفخم أمره. مترجم في «ميزان الاعتدال» (٢ : ١٥٩) و «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» (١ : ٣٩١).

(٣) (البقرة: ١٩٨) وانظر القراءة في «تفسير ابن كثير» (١ : ٢٤٠).
والقراءة المشهورة: ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ فإذا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللهَ عِنْدَ المَشْعَرِ الحرامِ ﴾.

(٤) في «صحيح البخاري» في (كتاب التفسير – سورة البقرة) (٥ : ١٥٨).

(٥) (ما) في د، م.

(٦) (١ : ٢١٥ – ٢١٦).

(٧) (الانتقال) في د، م.

الحرف بعينه، وإن لم يجزِ القياسُ عليه، كما يحتج بالمُجْمَعِ على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاسُ عليه نحو: «اسْتَحْوَذ»، و «يَأْبَى».

وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءةِ الشاذَّة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة، وإن اختُلِفَ في الاحتجاج بها في الفقه،

قوله: (وإن لم يجزِ القياسُ) إلخ قد يعضده قول القاضي «المُعَافَى»[1] في «الأنيس الصالح»: علم العربية حاكمٌ على الكلام، والقرآن حاكمٌ عليه، فإذا خالفه رجع إليه، ولم يتمكن من الحكم بخطئه؛ لأنه حاكم.

قوله: (نحو: استحوذ) أي في قوله تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عليهِمُ الشيطانُ﴾[2] بتصحيح الواو، فإن القياس إعلالها بالنقل والقلب[3]، كما عُرف في الصرف[4].

قوله: (ويأبى) أي: في قوله تعالى: ﴿ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ ﴾[5] بفتح العين، وهي الباء، والقياس كسرها، كـ« رمى، يرمي »[6]؛ إذ ليس في العربية « فَعَلَ، يفعَل » بفتح الماضي والمضارع، وهو غير حَلْقي العين اللام إلا هذا الحرف الفذّ.

قوله: (وإن اختُلف في الاحتجاج بها في الفقه) أي: وأصوله. وقد قال « التاج

---

(١) هو «المعافَى بن زكريا، النهرواني، أبو الفرج» المتوفى سنة ٣٩٠هـ. قالوا: إذا حضر القاضي «أبو الفرج» فقد حضرت العلوم كلها. و (النهروان في العراق). مترجم في « غاية النهاية » (٢: : ٣٠٢) و «الأعلام» (٧: ٢٦٠).

(٢) (المجادلة: ١٩).

(٣) (قوله بالنقل والقلب، أي: نقل حركة الواو إلى الحاء، وقلب الواو ألفاً لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآن. اهـ) من حاشية م.

(٤) انظر « شرح الشافية للرضي » (٣: ٩٦– ٩٧).

(٥) (التوبة: ٣٢).

(٦) (يرمى)ساقط من د، م.

ومن ثَمَّ احتُجَّ على جواز إدخال «لام» الأمر على المضارع المبدوء بـ«تاء» الخطاب بقراءة «فَبِذَلِك فَلْتَفْرَحُوا»،

السبكي» في «جمع الجوامع»: إنها تجري مجرى خبر الآحاد.

قوله: (ومن ثَمَّ)[1] هو في الأصل إشارة للمكان البعيد تلحقه هاء السكت خطّاً لاتصالها به وقفاً، استعير للإشارة للمعاني تنزيلاً لها منزلة البعيد، لعدم إبصارها[2].

قوله[3]: (إدخال لام الأمر على المضارع المبدوءِ بتاء الخطاب) بهذه القراءة، لا ينافي كونه قليلاً، بل هي حجة / على مَنْ مَنَعَ ذلك من أصله، ورَام إبطالَه، ورادَّةٌ عليه مقالَهُ، ولا سيما وقد قال «ابن الأنباري» في «الإنصاف»[4]: قد ذُكِرَ أنه كذلك قرأها النبي ﷺ من طريق «أُبَيِّ بن كعب»[5]، ورويت عن «عثمان» و«أنس»[6] و«الحسن البصري»[7] و«ابن سيرين»[8] و«أبي عبد الرحمن السلمي»[9] و«ابن

١٣٥أ

---

(١) هكذا في م، و(من ثمة) في د، ك.

(٢) (أي: كونها مبصَرَة، فإضافة «إبصار» للضمير من إضافة المصدر للمفعول) من حاشية م.

(٣) (وثبوت) مكان (قوله) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٤) (٢: ٥٢٤).

(٥) انظر ترجمته حاشية (١١٧أ).

(٦) (أنس) ساقط من م.

(٧) هو «الحسن بن يسار، البصري، أبو سعيد» المتوفى سنة ١١٠ هـ. كان إمام أهل البصرة. مترجم في «غاية النهاية» (١: ٢٣٥) و«الأعلام» (٢: ٢٢٦).

(٨) هو «محمد بن سيرين، البصري، أبو بكر» المتوفى سنة ١١٠هـ. مولى «أنس بن مالك» رضي الله عنه، كان إماماً كثير العلم ورعاً. مترجم في «غاية النهاية» (٢: ١٥١) و«تهذيب التهذيب» (٩: ٢١٤) و«الأعلام» (٦: ١٥٤).

(٩) هو «عبد الله بن حبيب بن ربيعة» الضرير، المتوفى سنة ٧٤هـ. كان مقرئ الكوفة. ولد في حياة النبي ﷺ، ولأبيه صحبة. إليه انتهت القراءة تجويداً وضبطاً. مترجم في «غاية النهاية» (١: ٤١٣).

كما احتُجَّ على إدخالها على المبدوء بـ« النون » بالقراءة المتواترة « وَلْنَحْمِلْ خطَايَاكُمْ »، واحتُجَّ على صحة قول مَنْ قال: (إنَّ « الله » أصله: « لاه »)

القعقاع المدني »[١] و « أبي رجاء العُطَارِديّ »[٢].

و« عاصم الجُحْدُري »[٣] و« أبي التَّيَّاح » و« قتادة » و« الأعرج »[٤] وغيرهم.

قوله: (على إدخالها) أي (على المبدوء) أي: المضارع المبدوء بالنون الدالِّ على التَّكَلُّم[٥]. وهذا قليل أيضاً إلا أن ما قبلَه أقلُّ منه، كما صرَّح به في القراءتين[٦]، فالاحتجاج[٧] بهما سواء وإن كانت الثانية متواترة دون الأولى.

قوله: (أَصْلُهُ: لاه)[٨] أي: بغير همزة مكسورة في أوّله، ثم أدخلت عليه « أل » المعرِّفة.

---

(١) هو « يزيد بن القعقاع، المخزومي المدني، أبو جعفر » المتوفى سنة ١٣٠هـ، وقيل غير ذلك. هو القارئ الثامن، مترجم في « وفيات الأعيان » (٦ : ٢٧٤) و « تهذيب التهذيب » (١٢ : ٥٨).

(٢) هو « عمران بن تيم، البصري » المتوفى سنة ١٠٥هـ. وُلد قبل الهجرة بإحدى عشرة سنة، أسلم في حياة النبي ﷺ ولم يره. مترجم في « غاية النهاية » (١ : ٦٠٤).

(٣) هو « عاصم بن أبي الصباح، العجاج، الجحدري، البصري » المتوفى سنة ١٢٨هـ. مترجم في (غاية النهاية) (١ : ٣٤٩).

(٤) هو « عبد الرحمن بن هرمز، أبو داود » المتوفى سنة ١١٧هـ. مترجم في « غاية النهاية » (١ : ٣٨١) و« الأعلام » (٣ : ٣٤٠).

(٥) (المتكلم) في د.

(٦) هكذا في د، و(في القراءتان) في ك، م.

(٧) (في الاحتجاج) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٨) (إلاه) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

قال « الزجاج » في « تفسير أسماء الله الحسنى »(٢٥): لفظ « الله » على قولين: أن أصله « إلاهٌ » فِعَالٌ. ويقال: بل أصلُهُ « لاهٌ » فَعَلٌ.

بما قرئَ شاذاً «وهُوَ الذي في السمَاءِ لاَهٌ وفي الأرْضِ لاَهٌ».

(تنبيه)

كان قومٌ من النحاة المتقدمين يَعِيبون على «عاصم» و«حمزة» و«ابن عامر» قراءات بعيدة في العربية، وينسبونهم إلى اللحن.

قوله: (في السماء[1] لاهٌ) هو خبرٌ لمبتدأ [حُذف][2] لطول الصلة بالمعمول، أي: هُوَ لاهٍ، وهو[3] العائد، ولا يجوز إعراب الظرف خبراً، لما فيه من خلوِّ الصلة من العائد. كما أوضحته في حواشي «الجلالين» مع إيضاح قاعدة إعادة النكرة نكرة. وغير ذلك من الفوائد، والله أعلم.

قوله: (تنبيه: كان قوم من النحاة المتقدمين) أي كـ«المبرد»، وتبعه من المتأخرين «الزمخشري»[4]، فأكثرَ مِنَ الطعن في القراءات المشهورة.

وقد أنكر عليه ذلك[5] «السَّعْدُ» وغيره.

قوله: (وينسبونهم إلى اللحن) أي: مخالفة العرب في التعبير عن المراد.

وقيل: هو من أسماء الأضْداد، فيستعمل بمعنى الخطأ، وبمعنى الفِطنة.

وقيل: هو بالفتح الخطأ، وبالتحريك الفِطنة.

وقيل: إنه بمعنى الخطأ مولَّد.

قال في كتاب «المقاييس»[6]: اللَّحْنُ – بالسكون – : إمالةُ الكلامِ عن جهته الصحيحة في العربية. وهو عندنا من المولَّد، لأنه لم يكن في العَرَب العاربة.

---

(١) (السما) في د.

(٢) ساقط من د، ك، وأثبته من م.

(٣) (أي: ذلك المبتدأ المحذوف) من حاشية م.

(٤) انظر «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (١: ٥٤، ٦٧).

(٥) (ذلك) ساقط من د، م.

(٦) (٥: ٢٣٩).

. . . .

وفيه أقوال أخر بسطتها في شرح «القاموس» وغيره.

وكأن المصنف أشار لمواضع انتَقَدَها[1] النحاة على هؤلاء، فقرأ[2] «عاصم»[3] في رواية «حفص»[4] عنه: ﴿وإنَّ كُلاًّ لَـمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[5] بتشديد «إنَّ» و«لَمَّا»، وبها قرأ «ابن عامر» و«حمزة»[6].

قال «المبرد»: هذا لحن، لا تقول العرب: «إنَّ زيداً لـمّا خارج»[7].

قال «أبو حيان» في «البحر»[8]: وهذه[9] جسارة من «المبرد» على عادته، وكيف[10] تكون القراءة المتواترة لحناً؟ وليس تركيبُ الآية كتركيب المثال الذي ادعى[11] أنه لحن، و[12]لو سكت وقال كما قال «الكسائي»: ما أدْري ما وجه هذه القراءة، لكان قد وُفِّقَ.

---

(١) (انْتَقَدَتْها) في م.

(٢) (قراءة) في م.

(٣) هو «عاصم بن بهدلة أبي النَّجُود، أبو بكر» المتوفّى سنة ١٢٧هـ. كان شيخ الإقراء بالكوفة، وأحد القراء السبعة. مترجم في «غاية النهاية» (١: ٣٤٨).

(٤) هو «حفص بن سليمان بن المغيرة، أبو عمر، البزاز، الأسدي، الكوفي» المتوفى سنة ١٨٠هـ. روى القراءة عن «عاصم». مترجم في «غاية النهاية» (١: ٢٥٤) و«تهذيب التهذيب» (٢: ٤٠٠) و«الأعلام» (٣: ٢٦٤).

(٥) (هود: ١١١) انظر «السبعة» (ص: ٣٣٩). (ليوفيهم) في د، وهو خطأ.

(٦) هو «حمزة بن حبيب الزيات، الكوفي، أبو عمارة» المتوفى سنة ١٥٦هـ. قارئ «الكوفة» بعد «عاصم»، وأحد القراء السبعة. مترجم في «غاية النهاية» (١: ٢٦١).

(٧) (خرج) في د، م.

(٨) (٥: ٢٦٧).

(٩) (هذا) في د.

(١٠) (وكيف) في د، م.

(١١) (ادعى) ساقط من د، ك. وقد أثبتها من م.

(١٢) (أو) مكان (و) في ك، وأثبت الذي هو في د، م الموافق لـ«البحر».

وهم مخطئون في ذلك،

وللنحاة في هذه القراءة تخاريج، أحسنُها كون «لما» جازمة حذف مجزومها لدلالة المقام عليه، أي: لـمَّا يُنقص من عمله [1] شيئاً[2]، ثم أكد ذلك بالجملة القَسَميَّة بقوله: ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ [رَبُّكَ][3] أَعْمَالَهُمْ﴾، وقد أبدى لها وُجُوهاً غير هذا «الجمالُ ابن هشام» في مواضع من «المغني»[4]، وزادها بسطاً شُرَّاحُهُ. ونظائرها[5] كثيرة.

ومنها ما سيذكره المصنف عن «الجمال ابن مالك» قريباً إن شاء الله تعالى.

قوله: / (وهم مخطئون) أي: القومُ القُدَمَاء من النحاة الذين زعموا أن تلك القراءات المتواترة لحن، بل بالَغَ بعضهم فَصَرَّح بكفرهم، لأنهم أنكروا القراءات المتواترة، وإن كان شيخ الإسلام القاضي[6] «زكريا» - رحمه الله - أجاب عن ذلك في «حاشيته أنوار التنزيل» الموسومة بـ «فتح الجليل»: إن قلت: القول بأنه لحن كفر؛ لكونه طعناً في القراءات السبع المتواترة. ٣٥ب

قلت: ليس كل لحن كفراً[7]، بل هو اللحن المغيِّر للمعنى، وقد نقله غير واحدٍ وسَلَّمُوهُ[8].

ولي في الجواب نظر. تدبر.

---

(١) (عمله) ساقط من د، و(أعمالهم) في م.

(٢) (شيء) في د.

(٣) ساقط من النسخ الثلاث. (هود:١١١).

(٤) (ص: ٣٧١، ٥٣٠).

(٥) (ونظائره) في د.

(٦) (القاضي) ساقط من د. وهو «زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، أبو يحيى» المتوفى سنة٩٢٦هـ. مترجم في «الكواكب السائرة» (١٩٦:١) و«الأعلام» (٤٦:٣).

(٧) (كفر) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٨) (هذا الجواب غير ملاقٍ للسؤال بالكلية فلينظر. والله أعلم. اهـ كاتبه) من حاشية م.

فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة، التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليلٌ على جوازه في العربية.

وقد رَدَّ المتأخرون، منهم «ابنُ مالك» على مَنْ عاب عليهم ذلك بأبلغ

قوله: (فإن قراءتهم)[1] أي: قراءة كل منهم ثابتة بالتواتر، وتَرْك ذكره لا يدل على عدمه. كما مرَّ.

ثم إنَّ هؤلاء القراء ليس[2] لهم في القراءات المذكورة آنفاً[3] آراء يُنْسَبُونَ بها إلى الخطأ واللحن، وإنَّما هُمْ نَقَلَةٌ لما رَوَوْهُ بالتواتر، وقد تقرر أن القراءة سنة متبعة[4].

والمعتبر فيها التلقي عن الأئمة لا اعتماد الرأي كما قرروه.

فالاعتراض عليهم وتلحينهم مما لا معنى له. كما نبه عليه غير واحدٍ. والله أعلم.

قوله: (وثبوت ذلك) أي: الذي عابوه واعترضوه هو[5] الحجة والدليل[6] على جوازه وارتكابه في العربية؛ لأن القرآن حاكم عليها. كمامرّ، وإن خالف القواعد العربية، لأن غاية مافيه أن يكون شاذاً، والشذوذ لا ينافي الفصاحة[7]. كما قاله «أبو عليّ» وغيرُه. وشيَّد أركانه «ابن جني» في «الخصائص». والله أعلم.

قوله: (منهم «ابن مالك») أي: من المتأخرين الرادِّين على مَنِ اعترض على القراء،

---

(١) هكذا في النسخ الثلاث. و(قراءاتهم) في «داعي الفلاح».

(٢) (ليست) في ك، م.

(٣) (آنفاً) من م، ولا توجد في د، ك.

(٤) انظر «الكتاب» (١٤٨:١) و«البحر» (٢٦١:٧).

(٥) (هو) ساقط من د،م.

(٦) (دليل أي حجة) مكان (هو الحجة والدليل) في م.

(٧) قال «الجرجاني» في «شرحه على تصريف العزي» (ص:١٧): (الشاذ في كلامهم ما يكون بخلاف القياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته كاستحوذ). اهـ
وقوله «الشذوذ لا ينافي الفصاحة» هذا صادقٌ على المطرد في الاستعمال، الشاذ في القياس. وهو الذي أشار إليه «ابن جني» في «الخصائص» (٩٨:١).

ردّ، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية، وإن منعه الأكثرون / مستدلاً به.

١٩

من ذلك احتجاجُه على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار بقراءة «حمزة» ﴿تساءَلُونَ بِهِ والأرْحَامِ﴾.

فالظرف خبر مقدم، و«ابنُ مالك» مبتدأ مؤخر، والجملة مستأنفة. والله أعلم.

قوله: (مستدلاً) حال من «ابن مالك»، أو ضميره[١]، أي: ناصب[٢] الدليل لمختاره بتلك القراءة التي خالفت البصريين.

قوله: (بقراءة «حمزة») قال في «شرح الكافية»[٣]: وهي أيضاً قراءة «ابن عباس» و«الحسن البصري» و«مجاهد[٤]» و«قتادة» و«النَّخَعْي»[٥] و«الأعمش» و«يحيى ابن وثَّاب» و«أبي رزين»[٦].

قوله: (﴿تساءلونَ به والأرحامِ﴾)[٧] أي: بجر «الأرحام» عطف على الضمير المجرور بالباء من غير إعادة خافض. وهو مذهب الكوفيين قاطبة، ووافقهم «يونس» و«الأخفش» واختاره «الشلوبين»[٨]، وتبعه في الاختيار «الجمال ابن مالك» فشيَّد

---

(١) (أي: ضمير «ابن مالك» أي: الضمير العائد عليه المستتر في قول المصنف «واختار جوازه» اهـ) من حاشية م.

(٢) (ناصباً) في م.

(٣) أي «شرح الكافية الشافية» (٣:١٢٤٩).

(٤) هو «مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المكي» المتوفى سنة ١٠٤هـ وهو ساجد. كان علامةً في التفسير. مترجم في «غاية النهاية» (٢:٤١) و«الأعلام» (٥:٢٧٨).

(٥) هو «إبراهيم بن يزيد، أبو عمران، الكوفي» المتوفى سنة ٩٦هـ. كان فقيه العراق. مترجم في «غاية النهاية» (١:٢٩) و«الأعلام» (١:٨٠).

(٦) هو «مسعود بن مالك» ويقال: «ابن عبد الله، أبو رزين، الكوفي» «غاية النهاية» (٢:٢٩٦).

(٧) (النساء: ١) و(به) ساقط من د. انظر «إعراب القراءات الشواذ» (١:٣٦٣).

(٨) هو «عمر بن محمد، أبو علي، الإشبيلي، الأزديّ» المتوفى سنة ٦٤٥هـ. كان إمام عصره في العربية بلا مدافع. مترجم في «بغية الوعاة» (٢: ٢٢٤).

. . . .

أركانه، وأطال الاحتجاج له في شرحَي «الكافية» و«التسهيل»، ونقلتُ غالب ذلك في «شرح الكافية»، وأشرت إليه في حواشي «المرادي»، ونقل «ابنُ أم قاسم»[(١)] في المسألة مذهباً ثالثاً، وهو أنه إن أُكِّدَ الضمير جاز، نحو: «مررتُ بك أنت وزيدٍ»، قال: وهو مذهب «الجرمي»[(٢)] و«الزيادي»[(٣)]. وحاصل كلام «الفرّاء».

وخَرَّجَ البصرية الجر على أن الواو للقسم، إمَّا على حذف مضاف، أي[(٤)]: ورَبِّ الأرحام، أو[(٥)] على أن الأرحام هي المقسَم بها تعظيماً لشأنها، ولله أن يُقْسِمَ بما شاء من خَلْقه، إذ لا حَجْرَ عليه -تعالى-، أو على تقدير الباء، أي: / وبالأرحام، فحذفت لدلالة الأولى عليها. ٣٦ أ

وقد زلَّتْ هنا قدم الإمام «ابن عطية»[(٦)] فقال: تُرَدُّ هذه القراءة عندي لوجهين.

قال «أبو حيان» في «البحر»[(٧)]: وهي جسارة قبيحة لا تليق بحاله، ولا بطهارة لسانه، إنما ذلك شأن «الزمخشري».

(١) في «توضيح المقاصد والمسالك» (٣: ٢٣٣). و«ابن أم قاسم» هو «بدر الدين، أبو محمد، الحسن بن قاسم بن عبد الله، المُرَادي» المتوفى سنة ٧٤٩هـ المعروف بـ(ابن أم قاسم). كان فقيهاً نحوياً لغوياً صرفياً، بارعاً في فنونٍ من العلم. مترجم في «غاية النهاية» (١: ٢٢٧). و«بغية الوعاة» (١: ٥١٧) و«شذرات الذهب» (٦: ١٦٠).

(٢) هو «صالح بن إسحاق، أبو عمر الجَرْمي، البصري» المتوفى ٢٢٥هـ. كان فقيهاً عالماً بالنحو واللغة، مع الدين والورع. مترجم في «بغية الوعاة» (٢: ٨).

(٣) هو «إبراهيم بن سفيان، أبو إسحاق» المتوفى سنة ٢٤٩ هـ. كان نحوياً لغوياً راوية. مترجم في «إرشاد الأريب» (١: ١٥٨) و«بغية الوعاة» (١: ٤١٤).

(٤) (إلى) في د.

(٥) (أي) في د.

(٦) هو «عبد الحق بن غالب بن عطية، الأندلسي، الغرناطي، أبو محمد» المتوفى سنة ٥٤٦هـ كان من أساطين النحاة. مترجم في «الديباج المذهب» (٢: ٥٧).

(٧) (٣: ١٥٩).

وعلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعوله بقراءة «ابن عامر»: ﴿قَتْلُ أوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾.

وأما النصب فقراءة الباقين. ووجهه[1] ظاهر.

وقرئ بالرفع شاذاً، وخُرِّجَ على أنه مبتدأ محذوف الخبر. وقد بسطنا[2] ذلك في حاشية «الجلالين»، وأشرنا إليه في «شرح الكافية». والله أعلم.

قوله: (وعلى جواز الفصل) إلخ متعلق بـ(احتجاجه) السابق.

قوله: (بقراءة «ابن عامر»: «قَتْلُ أولادَهم»[3]) إلخ، أي: بنصب «أولاد» وجرِّ «شُرَكَائِهِمْ»، ففُصِلَ بـ«أولاد» بين المصدر المضاف وفاعله، فجوزه «ابن مالك»، وشيَّد أركانه.

قال في «شرح الكافية»[4]: لأن الفاعلَ كجُزْءٍ من عامله، فلا يَضُرُّ فَصْلُهُ، لأَنَّ رتبته مُنَبِّهَةٌ[5] عليه. والمفعول بخلاف ذلك.

قال[6]: فعُلِم بهذا أن قراءة «ابن عامر» غيرُ مُنَافِيَةٍ لقياسِ العربية، على أنها[7] لو كانت منافيةً له لوجب قَبُولُها لِصِحَّةِ نقلها، كما[8] قُبِلَتْ أَشياءُ[9] تُنَافِي القياسَ

---

(١) (وجه) في د.

(٢) (بسطناه) في م.

(٣) (الأنعام:١٣٧) وانظر «الإنصاف» (٢: ٤٣١).

(٤) «شرح الكافية الشافية» (٢: ٩٨١).

(٥) (منبه) في د.

(٦) القائل «ابن مالك».

(٧) (أنه) في د.

(٨) (كما) ساقط من م.

(٩) (أشيا) في د.

بالنقل، وإن لم تُساوِ[1] صِحَّتُها صحةَ القراءةِ المذكورة، ولا قارَبَتْها. وأَوْرَدَ لذلك أمثلة كثيرة.

وقال في «شرح التسهيل»[2]: هذا من أحسن الفصل؛ لأنه فَصْلٌ بمفعول المضاف. ثم أخذ في الاستدلال له بنظائر من الأحاديث الصحيحة. وقد استوفيتُ نقل ما[3] أورده في «شرح الكافية» وغيره. والعجب مِنْ ضَعَفَةِ النحاة كيف يتجرؤون على ردِّ القراءة المتواترة المشهورة بمجرَّد الأمور الأغلبية في الكلم العربية، ويستصعبون مخالفة ذلك، ولا يستصعبون ردّ المتواتر من القرآن [مع أنه مُوقعٌ في هوّة الكفر والابتداع. كما مرَّ، وقد عرَّض «الزمخشري» بضعف هذه القراءة][4]، كعادته، فقال في «الكشاف»[5]: الفصل بما ذكر ضعيف في العربية، أما[6] بالظرف وإن خُصَّ بالشعر فغير ضعيف، و[7] مع ضعف ما ذكر فخاص بالشعر، وقد تعقبه العلامة «سعد الدين»[8] في حواشيه[9]، فقال: القراءات السبع متواترة لا يجوز الطعن فيها، بل ينبغي أن يُزَيَّفَ بها قولٌ يخالفها، وتُجْعَل هي شاهداً على الوقوع. قال: ولا يبعد أن يقالَ نُزِّل المضاف إليه منزلة الفاعل، فقدم عليه المفعول، كما يُقَدَّم على الفاعل، فالفصل

---

(١) (تشاو) في د.

(٢) انظر «شفاء العليل» (٢:٧٢٧).

(٣) (فقلما) مكان (نقل ما) في د.

(٤) مابين الحاصرتين ساقط من د، م. وكتب على حاشية م ما يأتي: (هنا سقط ولعل الساقط هكذا: وقد طعن الزمخشريُّ على هذه القراءة. اهـ كاتبه).

(٥) (٢:٤٢).

(٦) (أي أما الفصل بالظرف) في حاشية م.

(٧) (و) ساقط من د، م.

(٨) هو «التفتازاني».

(٩) أي التي كتبها على «الكشاف». ولم يتمها. انظر «مفتاح السعادة» (١:٢٠٦).

وعلى جواز سكون «لام» الأمر بعد «ثُمَّ» بقراءة «حمزة»: «ثُمَّ لْيَقطَعْ».

بين المصدر وفاعله، لا بين المضاف و[1]المضاف إليه /، ويعارض ما ذكر في الضعف ضعف[2] إضافة المصدر لمفعوله، وقوتها لفاعله، وقلة الأول والثاني، [فاشتملت القراءة المعترضة على الثاني][3]، والمشهورة[4] على الأول. ٣٦ ب

وقد أطال «أبو حيان» في «بحره»[5] في الطعن على «الزمخشري» ومن تابَعَهُ، و ردِّ ما انتحلوه، وبالغ في التشنيع عليهم. وإنَّهم لجديرون بذلك. كما مَرَّ غير مرة.

قوله: (وعلى جواز سكون لام الأمر)، أي: واحتجاجه على جواز ذلك بهذه القراءة.

قال في «المغني»[6]: إسكانها بعدَ الواو والفاء أكثر من تحريكها، نحو: ﴿فلْيستجيبُوا لي ولْيؤمِنوا بي﴾[7]. وقد تسكَّنُ بعد «ثُمَّ» نحو: ﴿ثُمَّ لْيقضُوا﴾[8] في قراءة الكوفِيِّيْنِ[9]، و«قالون»[10]، و«البزّي»[11].

---

(١) (المضاف و) ساقط من د.

(٢) (ضعف) ساقط من د، م.

(٣) ساقط من د، م.

(٤) (المشهورية) في م.

(٥) (٤: ٢٢٩ – ٢٣٠).

(٦) (ص: ٢٩٤).

(٧) البقرة: ١٨٦.

(٨) الحج: ٢٩.

(٩) هما «حمزة» و«الكسائي».

(١٠) هو «عيسى بن مينا بن وردان» المتوفّى سنة ٢٢٠هـ. كان قارئ المدينة المنورة ونحويَّها. مترجم في «غاية النهاية» (١: ٦١٥).

(١١) هو «أبو الحسن، أحمد بن محمد بن عبد الله» المتوفى سنة ٢٥٠هـ. كان قارئ مكة المكرمة، متقناً. مترجم في «غاية النهاية» (١: ١١٩).

فإن قلت: فقد رُوِيَ عن «عثمـان» أنه قال لما عُرِضَتْ عليه المصاحفُ: إنَّ فيـه لحنــاً ستقيمه العربُ بألسـنتها. وعن «عـروة» قـال: سـألـتُ «عائشـةَ» عن لحنِ القرآنِ عن قولـه: ﴿إنَّ هذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ وعن قوله:

وفي ذلك ردٌّ على مَنْ قال: إنه خاص بالشعر.

وقال «ابن أم قاسم»[١]: يجوز تسكين لام الطلب بعد الفاء والواو و«ثم»، وتسكينُها بعد الواو والفاء أكثرُ من تحريكها، وليس بضعيف بعْدَ «ثُمَّ»، ولا قليل، ولا ضرورة[٢]، خلافاً لمن زعم ذلك. وقد بسطه «ابن مالك» في شرحي «التسهيل» و«الكافية»[٣]. والله أعلم.

قوله: (فإن قلت) إلخ، إشكال أَوْرَدَهُ على ما[٤] أصله من إثبات هذه الجزئيات بهذه القراءات، أي: كيف تجزم القواعد[٥] المقررَّةَ بهذه القراءات، مع ثبوت هذه الآثار الدالة على أن في القرآن مالم يتقوّم[٦]، ولعل هذه المواضع مما لم يُقَوَّم[٧].

قوله: (عن قوله: إِنَّ هَذَانِ) إلخ، بدل من قوله قبل (عن لحن القرآن) وهذه الآي التي أوردها[٨] «عروة بن الزبير»[٩] قد تكلم أهل العربية على إعرابها، ووجَّهوها

---

(١) «توضيح المقاصد» (٤: ٢٢٦).

(٢) (بضرورة) في م.

(٣) «شرح الكافية الشافية» (٣: ١٥٦٤).

(٤) (ما) ساقط من د، م.

(٥) (بالقواعد) في م.

(٦) (يتقدم) في د، و(يُقَوَّمْ) في م.

(٧) (يتقدم) في د.

(٨) (أوردها) في م.

(٩) هو «عروة بن الزُّبير بن العوام، القرشي، أبو عبد الله» المتوفَّى سنة ٩٣ هـ. كان أحد الفقهاء السبعة في المدينة المنورة. مترجم في «الأعلام» (٤: ٢٢٦).

﴿ والمُقيمينَ الصلاة والمُؤْتونَ الزكاةَ ﴾ ، وعن قوله : ﴿ إنَّ الذينَ آمنُوا والذينَ هَادُوا والصابئُونَ ﴾ ، فقالت : «يا بن أختي : هذا عمل الكُتَّاب أخطؤوا في الكِتَاب» . أخرجهما «أبو عبيد» في «فضائله» ، فكيف يستقيم الاستدلالُ بكلٍّ ما فيه بعد هذا ! .

أحسنَ توجيه، واستوعبَ ذلك المعربون، كـ «أبي البقاء» و «السمين» . وذكر أكثره الشيخ «أبو حيان» في «بحره»[1]، وألَمَّ بالمُهم منه الشيخ «ابن هشام» في «مغنيه»[2]، وغيره من كُتبه، وجَلَبَ أغلبه المصنف في «الإتقان»[3]، فأتقنه غاية الإتقان، فأغنى ذلك عن الاشتغال به، لأنه كتحصيل الحاصل عند من طَبَّق الكُلَى والمفاصل[4] . والله أعلم .

قوله : (فقالت) أي عائشة رضي الله عنها، (يا بن أخي) أي : في الإسلام، ولو قالت : يا بن أختي[5]، لكان حقيقة . و (الكُتَّاب) بالضم وشدّ الفوقية، جمع كاتب، والكِتاب، بالكسر، يجوز أن يراد به الكتاب[6] أو القرآن، وفيه الجناس المحرَّف .

قوله : (أخرجهما) أي : الأثرين المذكورين (أبو عبيد) بغير هاء في « فضائله »، أي : فضائل القرآن، له .

وقد أورد في « الإتقان » سَنَدَ أثر « عائشة » وقال : إنه صحيح على شرط الشيخين .

---

(١) (٦ : ٢٥٥) .

(٢) انظر الصفحات التالية في « مغني اللبيب » (٥٧ ، ٣٠٣ ، ٦٤٧ ، ٧٩٣) .

(٣) (٢ : ٢٧٣) .

(٤) يقال للذي يصيب الحجة : إنه يُطَبِّقُ المَفْصِلَ، وللبليغ من الرجال : قد طَبَّقَ المَفْصِلَ . (التاج طبق ٦ : ٤١٦) .

(٥) (قوله : ولو قالت يا بن أختي إلخ، الذي في « الإتقان » : يا ابن أختي، فما في نسخة الاقتراح التي وقعت للشارح تحريف من الناسخ، أو سبق قلم من المصنف . اهـ كاتبه) . من حاشية م .

(٦) هكذا في د، م، و (الكتابة) في ك .

قلت: مَعَاذَ الله كيف يُظَنُّ أولاً بالصحابةِ أنهم يلحنون في الكلام فضلاً عن القرآنِ، وهم الفصحاء اللُدُّ!.

قال في الشرح[1]: وحينئذ ففي قوله: «رُوِيَ» بصيغة التمريض ما لا يخفى؛ لأنه إنما يُستعمل عند ضعف المروي. كما تقرر في علم الأثر.

قلت: ما أورده غيرُه وارد، أمَّا أولاً فليس هذا مطرداً في ما يُروى بهذه / الصيغة، بل فيما[2] جُعل ذلك فيه اصطلاحاً كـ«صحيح البخاري»، أو ما حَفَّتْهُ قرائن الضعف. كما نصوا عليه[3]. وأما ثانياً فليس في كلام المصنف «رُوِيَ» في خبر «عائشة»، إنما فيه: (وعن «عروة» قال) وقَدَّره[4] هو في الشرح «رُوِيَ»، فالاعتراض على كلامه، إذ للمصنف أن يقدر. وثبت عن «عروة» ونحوه مما لا تمريض فيه. والخَطْبُ في مثل هذا سهل. والله أعلم. وقد أورد المصنف في «الإتقان»[5] طرقاً أخرى في أثر «عثمان»، وأَوْرَدَ آثاراً من معناه تؤيده وتعضدهُ. ثم قال بعدها: وهذه الآثار مشكلة جداً، وكيف يُظَنُّ بالصحابة أوَّلاً أنهم[6] يلحنون إلخ. ٣٧ أ

قوله: (قلت: معاذ الله) هوشروع في الجواب عن ذلك الإشكال العجيب، و«معاذَ الله» بالذال المعجمة، مصدر ميمي، أي: نعوذ بالله معاذاً أن يُظن، وذكر الاستفهام للمبالغة في استبعاد ذلك في حقهم رضي الله عنهم.

قوله: (وهم) أي: الصحابة. (الفصحاء) جمع: فصيح. (اللُدُّ) بالضم، جمع:

---

(١) أي: داعي الفلاح.

(٢) (في ما) في ك.

(٣) انظر «تدريب الراوي» (١ : ١٢٠).

(٤) (و قَدَّر) في د، م.

(٥) (٢ : ٢٦٩).

(٦) (أولانهم) في م.

ثم كيف يُظَنُّ بهم ثانياً في القرآن الذي تَلَقَّوْهُ من النبيِّ ﷺ ، كما أنزل ، وضبطوه وحفظوه وأتقنوه !.

ثم كيف يُظَنُّ بهم ثالثاً اجتماعهم كلهم على الخطأ وكتابته !

ثم كيف يُظَنُّ بهم رابعاً عدم تنبههم ورجوعهم عنه !.

ثم كيف يُظَنُّ بعثمان أن يقرأه ولا يغيِّرَهُ !.

ثم كيف يُظَنُّ أن القراءات استمرت على مقتضى ذلك الخطأ ، وهو مرويٌّ / بالتواتر خَلَفاً عن سلف ! هذا مما يستحيل عقلاً وشرعاً وعادةً. ٢٠

وقد أجاب العلماءُ عن ذلك بأجوبةٍ عديدة بسطتُها في كتابي

ألَدّ، بالدال المهملة «أفعل» من اللَّدَدِ[١]، وهو شدَّة الخصومة الذي لا يزيغ عن قوله، استعمل مجازاً في الثبات على الأمر، أي: الذين رسخت أقدامهم في الفصاحة، وثبت لهم الوصف الكامل منها.

وقوله: (ثم كيف) في المواضع الخمسة لمزيد الاستبعاد، [وقد عدوه من معاني «ثُمَّ»][٢]، كما قاله «الزمخشري» وغيرُه، وإن نازعه في ذلك «أبو حيان» في «البحر»، وردَّه بأنه لم يَرِد في كلام العرب، فقد[٣] أجاب بعضهم: بأنه لا منافاة، فإنَّ عدم الورود باعتبار الوضع، والورود كأنه بمعونة المقام، كما في كثير من الأدوات. والله أعلم.

قوله: (وقد أجاب العلماء بأجوبة) إلخ، فيه استعمال «أَجْوِبَة» جمعاً لـ«جواب»،

---

(١) (اللدود) في د، م.

(٢) هكذا في ك، (وعدوه من معاني ثم) في د، و (وقد ورد ثم كيف) في م.

(٣) (لعله: وقد) من حاشية م.

. . . .

وقد نقله في «المصباح»[1] كغيره. والمشهور بين أئمة اللسان أن «الجواب» لا يجمع، قالوا لأنه مَصْدَرٌ، وجمعُ المصدر غير مقيس.

وقولهم: «كُتَّاب الجوابات» خطأ، وهو مُوَلَّد، كـ«أجوبة».

وفي «غلط العوام»[2] لـ«ابن الجوزي»[3] نقلاً عن «العسكري»: أن العامة تقول في جمع «الجواب»: «جوابات» و«أجوبة»، وهو غَلَطٌ، لأنه كـ«الذَّهاب» مصدر. وقال «سيبويه»: قولهم: «جوابات» و«أجوبة» مولد[4].

ونقله شيخ شيوخنا «الشهابُ الخفاجي» في «شرح الشفاء[5]» وقال: إن صاحب «المصباح» نَقَلَهُ، فلعله سُمِعَ نادراً، ولم يقف عليه «سيبويه». ولا يخفى ما فيه من البعد، ولو قال: إنه من اللحن المشهور، أو إنه تُنُوسي فيه معنى المصدرية، وصار من جملة الأسماءِ فتصرّفوا فيه[6] بهذا الاعتبار؛ لكان أقرب. والله أعلم.

قوله: (عديدة) قال في الشرح[7]: ثلاثة، وهو قصورٌ، فإن الثلاثة هي المصدَّرة

---

(١) (١١٣).

(٢) طبع في دار المعارف سنة ١٩٦٦م ط أولى باسم «تقويم اللسان» بتحقيق د. عبد العزيز مطر. انظر هذا النص فيه في (ص: ١١٢).

(٣) هكذا في ك، وهو الصواب، و(ابن الجزري) في د، م.

(٤) لم أره في نسخ «الكتاب» المطبوعة، والذي رأيته فيه في (٣: ٦١٩) ما يأتي: (ليس كل مصدر يُجْمَعُ، كالأشغال، والعُقول، والحُلوم، والألباب، ألا ترى أنك لا تجمع الفِكْر والعِلْم والنَّظَر).

(٥) (الشفا) في د. واسم الكتاب هكذا: «نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض» طبع في إستانبول سنة ١٢٦٧هـ وسنة ١٣١٢هـ، وفي القاهرة بالمطبعة الأزهرية سنة ١٣٢٥ هـ. انظر «معجم المطبوعات العربية» (١: ٨٣٢).

(٦) (أي بالجمع) من حاشية م.

(٧) داعي الفلاح.

«الإتقان في علوم القرآن»[1]، وأحسنُ ما يُقَالُ في أثر «عثمان» -رضي

بالعدد، ثم تعقبها وذكر أجوبة غيرها زادت على مثلها، [كما هو ظاهر لمن استوعبها][2]، على أن الثلاثة إنما هي / أجوبة عن أثر «عثمان» -رضي الله عنه-. وأما أثر «عائشة» -رضي الله عنها-، فقد ذكر عنه أجوبة أخرى؛ لأنَّ تلك غير صالحة له كما بيَّنه المصنف هنالك[3]. والله أعلم.

٣٧ ب

بقي أن «الأجوبة» جمع: قلة، و «عديدة» يقتضي الكثرة، فبينهما تناف إلا أن يقال: إن العديدة معناه المعدودة[4]، وهو صادق بكل ما يدخله العدد، أو أجوبة قام مقام جمع الكثرة؛ إذ ليس له جمع كثرة يعبر به. والله أعلم.

قوله: (الإتقان في علوم القران) هذا المجموعُ عَلَمٌ[5] على الكتاب المذكور. وهو بدل، أو بيان من كتاب[6] وهو[7] الإتقان كاسمه، ولو لم يكن للمصنِّف غيره لكفى في جلالته، وسَعَةِ عُلُومِه، ومهارته وبراعته، وطول باعه في الفنون.

وقد اشتمل هذا الكتابُ على ثمانين نوعاً، جُمِعَ كلٌّ منها في بابه فأوعى، كما أَوْمأ لذلك هو في خطبته على عادته رحمه الله تعالى.

قوله: (وأحسنُ ما يقال) مبتدأ خبره[8] (أنه وقع في روايته تحريف)[9] إلخ.

---

(١) (٢: ٢٧٠).

(٢) ساقط من د.

(٣) أي: في «الإتقان».

(٤) (معدودة) في د.

(٥) (علم) ساقط من د.

(٦) (كتابي) في م.

(٧) (وهو في) في م.

(٨) (خبر) في د، م.

(٩) (تحريفاً) في د، ك، م، وهو خطأ، كما لا يخفى، وما أثبته هو الصواب وهو موافق لنسخ «الاقتراح» المخطوطة.

اللهٰ تعالى عنه-، بعد تضعيفه بالاضطراب الواقع في إسناده، والانقطاع: «أحسنتم وأجملتم»

و«ما» نكرة موصوفة، أو موصولة مصدرية، أي: أحسن شيء يقال أو الأشياء التي تقال. أو أحسن الأقوال في أثر «عثمان» كونه محرفاً، إلخ. والله أعلم.

وعبَّر في «الإتقان» بقوله: (أقوى) بدل عن قوله هنا (أحسن).

قوله: (بعد تضعيفه) إلخ، متعلق بـ(يقال)، وهذا جواب على حدة بالمنع، وعليه اقتصر «ابنُ الأنباري»، أي: لا نسلم وُرُودَ هذا الأثر لضعفه وانقطاعه، فلا يكون معارضاً للمتواترات.

قال «ابن الأنباري» في كتاب «الرد[1] على من خالف مصحف عثمان» -رضي اللهٰ عنه-: و[2] الأحاديث المروية عن «عثمان» في ذلك لا تقوم بها حجة، لأنها منقطعة غير متصلة، وما يشهد عقل بأن «عثمانَ» - وهو إمام الأمة في زمنه، وقُدْوَتُهم - يَجمعهم على المصحف الذي هو الإمام فيتبينُ به خَللاً، ويشاهد في خطّه زللاً فلا يصلحه! كلا والله ما يَتَوَهَّم عليه هذا ذو إنصافٍ وتمييز، ولا يُعتقدُ أنه أخَّرَ الخَطَأ في الكتاب ليصلحه مَنْ بَعْدَهُ، وسبيل الجائين مِنْ بعده البناء على رسمه، والوقوف عند حُكمه.

وأطال في تقرير ذلك، وتأويل الألفاظ الواردة في آثار «عثمان» بما لا مزيد عليه. كما نقله المصنِّف[3] مبسوطاً، مع زيادة. واللهٰ أعلم.

قوله: (أنه) أي: أثر «عثمان» وحَمْلُهُ على الشأن كما في الشرح فيه بُعْدٌ.

---

(١) (الرتب) في د.

(٢) (و) ساقط من م.

(٣) أي: نَقَلَ نصَّ «ابن الأنباري» هذا في «الإتقان» (٢: ٢٧١).

أنه وقع في روايته تحريفٌ فإن «ابن أَشْتَهْ» أخرجه في كتاب «المصاحف» من طريق «عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر» قال: لما فُرِغَ من المصحف، أُتِيَ بِهِ «عثمانُ» فنظر فيه، فقال: «أحسنتم

قوله: (فإن «ابن أَشْتَه»)[1] هو بفتح الهمزة[2] والفوقية بينهما شين معجمة ساكنة، آخره[3] هاء التأنيث. والفاء: تعليلية. وأراد بإيراده بيان التحريف الواقع في الأثر السابق.

قوله: (أخرجه) أي: أثر «عثمان».

قوله: (لـمَّا فُرِغ) بالبناء للمفعول، ونائبه (من المصحف)، وكذا (أُتِيَ) مبنياً للمفعول، جيء[4] به «عثمان»، وهو[5] نائب الفاعل.

قوله: (فقال) أي «عثمان» للكَتَبَة (أحسنتُم) إلخ. و[6] فيه الثناء على مَنْ فَعَلَ جميلاً وأتْقَنَهُ، والمواجهة بالمدح والثناء، وهو جائز عند أمن[7] المُثْنِيِّ عليه من[8] فتنة الإعجاب، وتزكية النفس، ونحو ذلك، كما بسطه «النووي» في «شرح مسلم»[9] وسَرَدَ أحاديث كثيرة أثنى فيها النبي ﷺ على[10] أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي،

---

(١) هو «محمد بن عبد الله بن محمد بن أَشْتَهْ، اللوذريّ، أبو بكر» المتوفى سنة ٣٦٠هـ. مترجم في «بغية الوعاة» (١: ١٤٢).

(٢) (و) ساقط من د.

(٣) (آخر) في م.

(٤) (جر) في د.

(٥) أي المجرور.

(٦) (و) ساقط من د، م.

(٧) (أمن) ساقط من د.

(٨) (و) بدل (من) في د، وساقط من م.

(٩) (١٨: ١٢٦).

(١٠) (أي بمواجهتهم) من حاشية م.

وأجملتم أرى شيئاً سنقيمه بألستنا». فهذا الأثر لا إشكال فيه، فكأنه لما عُرض عليه عند الفراغ من كتابته، رَأى فيه شيئاً على غير لسان قريش، كما وقع لهم في «التابوت»، و «التابوه»،

وغيرهم. قال: وأما النهيُ عن المدح في الوجه فهو في حق مَنْ يُخَافُ عليه[1] الفتنةُ بما ذكرناه.

قال: وقد مدح[2] النبيُّ ﷺ في الوجه / في مواضع كثيرةٍ. وأورَد من ذلك ما فيه الكفاية. وأشار لمثله غيرُ واحد من الأئمة. ٣٨ أ

قوله: (أرى)[3] أي: أُبصِرُ فيما كتبتم (شيئاً سنقيمه) بالنون بدل التاء في (ستقيمه العرب) أي: سنقيمه نحن معشر قريش، أي العرب أو الصحابة أو القرَّاء بألسنَتِنَا.

قوله: (لا إشكال فيه) أي: لعدم إفضائه للوقوع في المَحْذور.

قوله: (كما وقع[4] لهم في «التابوت») هو بالفوقية لغة الحجاز، وبالهاء بدلها لغة الأنصار. كما في غير ديوان، والأولون يقفون[5] بالتاء الفوقية، والآخرون يقفون بالهاء، والرسم تابِعٌ للوقف، وكَتَبَهُ «زيد بن ثابت» على لغته[6]. وفي بعضه[7] مخالفة لقريش.

---

(١) (عليه) ساقط من د، م.

(٢) (قوله: وقد مدح النبي إلخ الظاهر أن «مدح» مبنياً للمفعول. اهـ كاتبه). من حاشية م.

(٣) (رأى) في د.

(٤) (وقع) من م، وساقط من د، ك.

(٥) (يقفون) ساقط من د.

(٦) (لغة) في د، م، وكتب على حاشية م (هنا سقط فلينظر). أقول: يستقيم النص بما أثبته من نسخة ك وهو (لغته).

(٧) (بعض) في د، م.

فوعد بأنه سيقيمه على لسان قريش، ثم وَفَّى بذلك، كما ورد من طريق آخر أوردتها في كتاب «الإتقان».

قوله: (أوردتها) أي: الطريق، لأنه يذكر ويؤنث، كـ«السبيل».

قوله: (في كتاب «الإتقان») أي: قبل هذه الطريق المروية هنا، وبعْد ذكر ما يؤيدها[1] من كلام «ابن الأنباري» السابق، وعبارته فيه[2].

ثم أيَّد ذلك -أي: كلام «ابن الأنباري» الذي سُقْتُهُ أوَّلاً - بما[3] أخرجه «أبو عبيد» قال: نا[4] «عبد الرحمن بن مهديّ»[5] عن «عبد الله بن المبارك»[6] نا[7] «أبو[8] وائل» - شيخٌ من أهل اليمن[9] - عن «هانئ البربري»[10] مولى «عثمان»، قال: كنت عند «عثمان»، وهم يَعرِضُونَ المصاحف، فأرسلني بكَتِف شاة إلى «أُبَيّ ابن كعب» فيها «لم يَتَسَنَّ»، وفيها «لا تَبْديلَ لِلْخَلْقِ»، وفيها «فَأَمْهِلِ الكافرين». قال: فدَعا بالدواة فمحا أحد اللَّامين، وكتب: ﴿لِخَلْقِ اللهِ﴾[11]، ومحا «فأمهل»،

---

(١) (يؤدها) في د.

(٢) أي: في «الإتقان» (٢: ٢٧١).

(٣) هكذا في م، و (ما) في د، ك.

(٤) (حدثنا) في م.

(٥) هو «أبو سعيد، اللُّؤلُوي» المتوفى سنة ١٩٨هـ. الحافظ الإمام العَلَم. قال عنه «الشافعي»: لا نظير له في الدنيا. مترجم في «تهذيب التهذيب» (٦: ٢٧٩) و «الأعلام» (٣: ٣٣٩).

(٦) هو «أبو عبد الرحمن، المرزوي» المتوفى سنة ١٨١هـ. كان ثبتاً بالحديث صالحاً. مترجم في «تاريخ بغداد» (١٠: ١٥٢).

(٧) (حدثنا) في م.

(٨) (أبي) في د، وهو خطأ.

(٩) هو «عبد الله بن بحير بن ريسان المرادي، القاص، اليماني، الصنعاني» كان ثقة. «تهذيب التهذيب» (٥: ١٥٣).

(١٠) هو «أبو سعيد، الدمشقي» كان ثقة. «تهذيب التهذيب» (١١: ٢٣).

(١١) الروم: (٣٠).

وكتب: ﴿فَمَهِّل﴾[1]، وكتب ﴿لم يَتَسَنَّهْ﴾[2] أَلْحَقَ فيها الهاء.

قال «ابنُ الأنباري»: فكيف يُدَّعَى عليه أنه رأى فساداً فأمضاه، وهو يُوقَفُ على ما كُتب، ويُرْفَع الخلاف إليه الواقع من الناسخين، ليحكم بالحقِّ، ويُلزمهم إثباتَ الصواب وتخليده[3]. انتهى.

قلتُ[4]: ويؤيِّد هذا أيضاً ما أخرجه «ابنُ أَشْتَه» [في المصاحف قال: نا[5] «الحسن ابن[6] عثمان» أنا[7] «الربيع بن بدر»[8] عن «سوَّار بن شبيب»][9] قال: سألت «ابن الزُّبير» عن[10] المصاحف، فقال: قام رجل إلى «عمر» رضي الله عنه، فقال: يا أمير المؤمنين، إن الناس قد اختلفوا في القرآن، فكان «عمر» قد هَمَّ أن يَجْمع القرآنَ على قراءة واحدة، فَطُعِنَ طَعْنَتَهُ التي مات فيها -رضي الله عنه-، [فلما كان في خلافة «عثمان» قام ذلك الرجل، فذكر له، فجمع «عثمان» -رضي الله عنه-][11] المصاحف، ثم بعثني إلى «عائشة» فجئتُ[12] بالصحف فعَرضناها عليه حتى قوَّمْنَاها، ثم أمر بسائرها فَشُقِّقَتْ. فهذا يدل على أنهم ضبطوها وأتقنوها، ولم يتركوا فيها ما يحتاج

---

(١) (الطارق: ١٧).

(٢) (البقرة: ٢٥٩).

(٣) (وتخليله) في د.

(٤) القائل «السيوطي».

(٥) (حدثنا) في م.

(٦) (عن) مكان (بن) في م.

(٧) (حدثنا) في م.

(٨) (بن بدر) ساقط من ك، وموجودة في م.

(٩) ما بين الحاصرتين ساقط من د.

(١٠) (على) مكان (عن) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(١١) ما بين الحاصرتين ساقط من د.

(١٢) (فجيئت) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

ولعلَّ مَنْ روى ذلك الأثر حَرَّفَهُ، ولم يتقن اللفظ الذي صدر عن «عثمان» فلزم ما لزم من الإشكال.

وأما أثرُ «عائشةَ» فقد أوضحنا الجواب عنه في «الإتقان»[1] أيضاً.

إلى إصلاح ولا تقويم. ثم قال «ابن أَشْتَهْ»: أنا[2] «محمد بن يعقوب» أنا[3] «أبو داود، سليمان بن الأشعث» أنا[4] «حميد[5] بن مَسْعَدَة» أنا[6] «إسماعيل بن أبي الحارث بن عبد الرحمن»[7] عن «عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر» قال: لما فُرِغ من المصحف. إلخ ما مَرَّ في المتن.

قوله: (وأما أثر «عائشة») إلخ الجواب الذي أشار إليه هو قوله في «الإتقان»: وبعدُ فهذه الأجوبة لا يصلحُ منها شيء عن حديث «عائشة». أما الجواب[8] بالتضعيف فلأن[9] إسناده صحيح. وأما الجواب[10] بالرمز وما بعده فلأن سؤال «عُرْوَة» / عن ٣٨ ب

---

(١) (١: ١٨٥).

(٢) (أنبأنا) في م.

(٣) (حدثنا) في م.

(٤) (حدثنا) في م.

(٥) (في بعض نسخ الإتقان الصحيحة «حميدة» بتاء التأنيث) من حاشية م، و (حميد) في د، ك، م. وفي نسخة «الإتقان» المطبوعة، و مخطوطة الأحمدية بحلب. وانظر ترجمته في «تهذيب التهذيب» (٣: ٤٩).

(٦) (حدثنا) في م. انظر الرمز في حدثنا وأخبرنا «التبصرة والتذكرة» (٢: ١٥٣) و «تدريب الراوي» (٢: ٨٦ – ٨٧).

(٧) هكذا في د، ك، م. و (حدثنا إسماعيل، أخبرني الحارث بن عبد الرحمن) إلخ في «الإتقان» المطبوعة (٢: ٢٧٢) ومخطوطة الأحمدية بحلب (٣١٨).

(٨) (قوله: أما الجواب أي: أما عدم صلاحية) من حاشية م.

(٩) (فلأنه) في د.

(١٠) هكذا في م، و (أما الرمز) في د، ك.

الأحرف المذكورة لا يطابقه، وقد أجاب عنه «ابن أَشْتَهْ»، وتبعه «ابن جِبارة»[1] في «شرح الرائية» بأن مَعْنَى قوله: (أخطؤوا) أي: في اختيار الأَوْلى من الأحرف السبعة لجمع[2] الناس عليه، لا أنَّ الذي[3] كتبُوا من ذلك خطأ لا يجوز، قال: والدليل على ذلك أن ما لايجوز مردودٌ بإجماعٍ من كل شيء، وإن طالت مدة وقوعه.

قال: وأما قولُ «سعيد بن جبير» لَحْنٌ من الكاتب، فيعني[4] باللحن القراءات، واللغة يعني أنها لغةُ الذي كتبها وقراءتُهُ، وفيها قراءة أخرى[5].

ثم أخَذَ في توجيه القراءات، وما للمعربين فيها من التوجيهات، ولعمري إن هذه الآثار لمشكلة جداً، كما قال، وإنّ هذه الأجوبة لتمحّلات، وإن ما سلكه «ابن الأنباري» من تضعيفها ومعارضتها بالتواتر أنْصَع من غيره، ولعل الله – سبحانه – أن يفتح في غير[6] ما قالوه[7]، ويَثْلَجُ الصدرُ بإقرار[8] ما يتلجلج[9] فيه من غير ما استنبطوه وتأوّلوه.

* * *

(١) هو «شهاب الدين، أبو العباس، أحمد بن محمد بن جبارة، المَرْدَاوي، المقدسي» المتوفى سنة ٧٢٨ هـ. برَّزَ بفن القراءات. مترجم في «البداية والنهاية» (١٤ : ١٤٢) و «الدرر الكامنة» (١ : ٢٧٦). و «الرائية» لـ «القاسم بن فيرُّه، الشاطبي» المتوفى سنة ٥٩٠ هـ. والرائية في رسم المصحف، وتسمى «عقيلة أتراب القصائد».

(٢) (يجمع) في د، وأثبت الذي هو في م.

(٣) (الذين) في م.

(٤) (يعني) في د، ك. وأثبت الذي هو في م.

(٥) (إلى هنا انتهت عبارة «الإتقان»، وما بعد ذلك كله من عند الشارح المحقق رحمه الله. اهـ) من حاشية م.

(٦) (لعله: بغير. اهـ كاتبه) من حاشية م.

(٧) (قاله) في د.

(٨) (لعله: بتقرير) من حاشية م.

(٩) (يتحلحل) في د، و(يتخلخل) في م.

«فصل»

وأما كلامُه ﷺ فيُستدل منه بما ثبت أنه قاله

(فصل) هو في اللغة الحاجز.

وفي الاصطلاح: اسم لجملة من الكتاب، أو من الباب، يشتمل على مسائل غالباً، وقد يشتمل على واحدة كما هنا. وهو خبر لمبتدأ محذوف.

ويجوز نصبه بفعل محذوف، وبناؤه لعدم تقدير عامل. أو غير ذلك مما بسطوه في نظائره.

قوله: (وأما كلامُه ﷺ) إلخ، قد كنتُ حققت القول في هذه المسألة في شرح « كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ » الموسوم بـ« تحرير الرواية في تقرير الكفاية »(١) فقلت: وأما الحديث الشريف فاختلف فيه، فَذَهَبَ إلى الاحتجاج به والاستدلال بألفاظه وتراكيبه جَمْعٌ من الأئمة، منهم شَيْخَا هذه الصناعة، وإماماها الجمالان « ابنُ مالك » و« ابن هشام »، و« الجوهري » وصاحب « البديع »(٢) و« الحريري » و« ابن سيدَهْ(٣) » و« ابن فارس » و« ابن خروف » و« ابن جني » و« أبو محمد، عبد الله بن بَرِّي »(٤) و« السُّهَيْلي » وغيرهم، ممَّن يطول ذكره، وهو الذي ينبغي التعويل عليه، والمصير إليه؛ إذ المتكلم به ﷺ أفصحُ الخلق على الإطلاق، وأبلغُ مَنْ أَعجَزَتْ بلاغتُهُ الفُصَحاءَ على جهة العموم والاستغراق.

فالاحتجاج بكلامه – عليه الصلاة والسلام – الذي هو أفصح العبارات، وأبلغ

---

(١) (١٠٠).

(٢) هو « محمد بن مسعود الغَزْنيّ » المتوفى سنة ٤٢١هـ، وكتاب « البديع » في النحو، أكثرَ « أبو حيان » من النقل عنه. مترجم في « بغية الوعاة » (١: ٢٤٥).

(٣) (ابن سيده) بالهاء في م، وبالتاء المربوطة في د، ك.

(٤) المتوفَّى سنة ٥٨٢ هـ. مترجم في « مفتاح السعادة » (١: ١١٩).

الكلام، مع تأييده بأسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز، من الملك العلام، أَوْلى وأَجْدَرُ من الاحتجاج بكلام الأعراب[1] الأجلاف. بل لا ينبغي أن يُلْتَفَتَ في هذا المقام لمقال من حاد[2] عن الوفاق إلى إجراء الخلاف، على أنا لا نعلم أحداً من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ «أبو حيَّان» في «شرح التسهيل»، و«أبو الحسن ابن الضائع» في «شرح الجمل»، وتابَعَهُما على ذلك «الجلال السيوطي» – رحمه الله – فأولع بنقْل كلامهما، واللَّهَج[3] به في كتبه، واعتنى باستيفائه في كتابه الموسوم بـ «الاقتراح في علم أصول النحو»[4] وهو كتاب بديع في بابه، رتَّبَهُ على ترتيب أصول الفقه في الأبواب والفصول، وأبدى فيه نكتاً غريبة جعَلها للفروع النحوية / كالأصول، واستوفاه أيضاً فيما كتبه على أوائل «المغني»، ولَهِجَ به في غيرهما من كتبه، ظاناً أنه من الفوائد الغريبة[5]، متلقياً[6] له بالقبول، تقليداً غافلاً عن أنه في هذا الباب لا يُسْمِنُ ولا يغني.

٣٩ أ

فأما «ابنُ الضائع» فحجته في المنع[7] تجويز الرواية بالمعنى، قال: ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان أولى[8] في إثبات فصيح اللغة كلامُ النبيِّ ﷺ؛ لأنه أفصح العرب. وسيأتي جوابه.

(١) (الأعراب) ساقط من د.

(٢) (جار) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٣) (عطف على نقل) من حاشية م.

(٤) اسمه الكامل هكذا «الاقتراح في أصول النحو وجدله». كما حققته في الدراسة لتحقيق كتاب «الاقتراح».

(٥) (العربية) في م، وكتب على حاشيتها ما يأتي (لعله الغريبة).

(٦) (مُتَقَبَّلاً) في م.

(٧) (في منع) في د، و(فمنع) في م. و(فحجته في المنع) في ك، وهو الصواب.

(٨) (الأولى) في م.

على اللفظ المروي، وذلك نادرٌ جداً، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلَّةٍ أيضاً، فإنَّ غالبَ الأحاديث مرويٌّ بالمعنى،

وأما «أبو حيَّان» فقد أطال على عادته – عفا الله عنه – في التحامل على الإمام «ابن مالك» بلا طائل، وأبْدَى أدلة حاليةً بالتمويه، خالية من الدلائل، ثم أشرت هنالك[1] لردها بمقالة[2] مجملة بما سأفصله[3] مبسوطاً في شرح كلامه الآتي إن شاء الله تعالى.

قوله: (نادرٌ جِداً) هو بكسر الجيم، مفعول مطلق، أي: نُدُوراً قوياً.

قوله: (في الأحاديث القِصَارِ) المراد من الأحاديث المتون، وقد ألَّف المصنف كتاباً جمع فيه كثيراً منها، سماه «دُرر البحار في الأحاديث القصار».

واستوعب الكثير من ذلك شيخ شيوخ[4] شيوخنا «عبد الرؤوف المناوي»[5] فجمع من ذلك عشرة آلاف حديث، في عشرة كراريس، كل سطر مشتمل على مَتْنَيْن، وعدد السطور خمسة وعشرون، فكل ورقة مئة حديث.

وقوله: (على قلة) بناء على أنها تُرْوَى بالمعنى أيضاً، ولا يخفى[6] بعدُها. كما يأتي.

---

(١) (قوله: ثم أشرت هنالك، أي: في «شرح كفاية المتحفظ». وقوله: لردها، أي: رد الأدلة التي أبداها «أبو حيَّان». وقوله: بمقالة، متعلق بقوله: ردها.
وقوله: بما سأفصله، متعلق بقوله: مجملة) من حاشية م.

(٢) (بمقالةٍ) في م.

(٣) (ساء فصله) في د.

(٤) (شيوخ) ساقط من د.

(٥) المتوفى سنة ١٠٣١هـ. كان من أجل أهل عصره. مترجم في «خلاصة الأثر» (٢: ٤١٢).

(٦) (يخفى) ساقط من د، م.

وقد تداوَلَتْها الأعاجمُ والمولدون قبل تدوينها، فَرَوَوْهَا بما أدَّتْ إليه عبارتُهم، فزادوا ونقصوا، وقدَّموا وأخَّروا، وأبدلوا ألفاظاً / بألفاظٍ، ولهذا ترى الحديثَ الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجهٍ شتى، بعباراتٍ مختلفة، ٢١

قوله: (قد تداولتها الأعاجم والمُوَلَّدون) إلخ، قد تقرر في علوم الاصطلاح[١] أن شرط الرواية بالمعنى عند مَنْ يجيزها العِلْمُ بما يُحيلُ[٢] المعنى أو ينقصه، والإحاطة بمواقع الألفاظ، فلا يجوز لمن خشي الإخلالَ، وعَرِي[٣] عن معرفة ما اشترطوه. كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

[قوله: (قبل تدوينها) فيه نظر يأتي مبسوطاً][٤].

قوله: (بعبارات مختلفة) أي: كما في حديث ثَمَنِ جَمَلِ جابرٍ[٥]، والمجامع امرأته في رمضان[٦]، والمتزوج بما معه من القرآن[٧]. ويأتي جوابُه عند ذكر «أبي حيان» له.

---

(١) انظر «مقدمة ابن الصلاح» (٣٣١)، و«تدريب الراوي» (٢: ٩٨).

(٢) (يُخِلّ) في م.

(٣) (وَعَرا) في م.

(٤) ساقط من د، م.

(٥) أخرجه «البخاري» في (كتاب البيوع – باب شراء الدوابِّ والحمير) (٣: ١٥) و(كتاب الشروط – باب إذا اشترط البائعُ ظهرَ الدابة إلى مكانٍ مسمًّى جاز) (٣: ١٧٤).
و«مسلم» في (كتاب المساقاة – باب بيع البعير واستثناء ركوبه) (٣: ١٢٢١، ١٢٢٣) بروايات مختلفة. (جابر) ساقط من د.

(٦) أخرجه «مسلم» في (كتاب الصيام – باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم..) (٢: ٧٨١–٧٨٤) بروايات مختلفة.

(٧) انظر تخريجه في «الإصباح» (٨٠).

ومن ثَـمَّ أُنْكِرَ على «ابنِ مالكٍ» إثباتُه القواعدَ النحويـةَ بالألفاظ الواردة في الحديث.

قال «أبو حَيَّانَ»

قوله: (ومن ثَـمَّ) أي: من حيث الروايةُ بالمعنى المؤدي للزيادة والنقص والإخلال.

قوله: (أُنْكِرَ) بالبناء للمفعول، ونائبُه (إثبات القواعد)، والمُنْكِرُ هو «أبو حيان».

قوله: (إثبات القواعد) فيه نظرٌ، فإن «ابن مالك» لم يُثْبِتْ قاعدةً لم تكن، ولا حُكماً ليس معروفاً، وإنما يُرَجِّح بالحديث بعضَ الآراء الضعيفة عند الجمهور، ويُقَوِّي به[1] بعض اللغات الغريبة. أما اختراع أمرٍ لم يقولوه فليس بكلامه[2]. كما يأتي بسطه.

قوله: (قال أبو حيان) هو إمام النحاة «أثيرُ الدين، محمدُ بنُ يوسفَ بنِ عليِّ بنِ يوسفَ بنِ[3] حيانَ، النَّفْزِيُّ[4]، الغَرْناطِيُّ»، مولده في أُخْرَيَاتِ شوال سنة أربع وخمسين وست مئة بـ«مُطْخَشَارِس»، وهو موضع بغرناطة. وتوفي بمنزله خارجَ باب البحر من مصر القاهرة، بعد عصر / يوم السبت، الثامن والعشرين من صفر سنة خمس وأربعين وسبع مئة. وَسَّعَ ترجمتَه تلميذُه الأديب البارع «الصَّلاح الصَّفَدِي»[5] في تاريخه الموسوم بـ«أعيان العصر وأعوان النصر»، وفي تاريخه المعروف بـ«الوافي بالوَفَيَات»، وأبدى الكثير من مآثره تلميذُه الإمام الكبير «الخطيب ابنُ مرزوق»[6]،

٣٩ ب

---

(١) (به) ساقط من د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٢) (بكلمة) هكذا في د، ك، م، والتصويب مني. وانظر (٤٦ ب).

(٣) (بن) ساقط من د، م.

(٤) هكذا في د، ك، و(النفري) في م، نسبة إلى «نفزة» قبيلة من البربر.

(٥) هو «خليل بن أيبك بن عبد الله، صلاح الدين الصفدي، أبو الصفاء» المتوفى سنة ٧٦٤هـ كان مولعاً بالأدب. مترجم في «الدرر الكامنة» (٢: ١٧٦) و«الأعلام» (٢: ٣١٥).

(٦) هو «أبو عبد الله شمس الدين، محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق العجيسي التلمساني» المتوفى سنة ٧٨١هـ. مترجم في «الديباج المذهب» (٢: ٢٩٠)، و«نفح الطيب» (٥: ٣٩٠).

في «شرح التسهيل»:

قد أكثرَ هذا المصنفُ من الاستدلال بما وقع

وأورد أكثرَ من[1] ذلك شيخ شيوخنا الإمام البارع الشهاب «المَقَّرِيُّ» في «نفح الطيب»[2]. وشهرته[3] كافية.

قوله: (في شرح التسهيل) سماه «التكميل والتذييل»[4]، وأودعَهُ من النقول الغريبة، والاستدلالات العجيبة ما دُونَ استيفائه القال والقيل، لولا ما فيه من كثرة التحامُل على هذا الإمام الجليل.

قوله: (قد أَكْثَرَ هذا الرجل) إلخ، الألف واللام في «الرجل» للكمال، أي[5]: الرجل الكامل في العلوم، ولاسيما علوم اللّسان وإن[6] رَغِمَ أنفُ «أبي حيان»، وهو وإن أظهر هنا الازدراء[7] به على عادته، فقد أَقَرَّ له بالفضل في مواضع في شرحَيِ «التسهيل» و«الخلاصة»، وأَلْحَقَهُ بـ«الخليل» و«سيبويه» وأضرابهما، ونَقَلَ عنه تلميذُه الإمام «محبُّ الدين» المعروف بـ«ناظر الجيش»[8] في شرحه على «التسهيل»[9]: كان «أبو حيان» يقول: مَنْ عَرَفَ ما في هذا الكتاب، يعني«التسهيل» لا يكون تحت أديم

(١) (من) ساقط من د، ك، وهو في م.

(٢) (٢: ٥٣٥–٥٨٤).

(٣) وانظر ترجمة «أبي حيان» أيضاً في «بغية الوعاة» (١: ٢٨٠) و«الدرر الكامنة» (٥: ٧٠) و«شذرات الذهب» (٦: ١٤٥).

(٤) صوابه: «التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل». كما قاله مصنفه في مقدمته.

(٥) (أي) ساقط من د.

(٦) (وإن) ساقط من ك، م، وهي موجودة في د.

(٧) (الإزراء) في د.

(٨) هو «محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم، الحلبي» المتوفى سنة ٧٧٨هـ، وسمَّى شرحه «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، وهو شرح حسن. وكان من محاسن الدنيا. مترجم في «الدرر الكامنة» (٥: ٦١) و«بغية الوعاة» (١: ٢٧٥).

(٩) (لعله: أنه كان يقول إلخ ليلتئم مع قوله «ونَقَلَ عنه». اهـ كاتبه) من حاشية م.

في الأحاديث على إثبات القواعدِ الكلية في لسان العرب، وما رأيتُ أحداً من المتقدمين والمتأخرين سَلَكَ هذه الطريقةَ غيرَه، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب، كـ«أبي عمرو بن العلاء» و«عيسى بن عمر»، و«الخليل» و«سيبويه»، من أئمة البصريين، «الكسائي»، و«الفرَّاء»، و«علي بن مبارك الأحمر»، و«هشام الضرير»، من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك،

السماء أَنْحَى منه. وبالَغَ في الثناء عليه[1] في إجازته التي كتبها بخطه لـ«ناظر الجيش»، كما رأيتها في آخر نسخته[2]. والله الهادي.

وحاصل ما قاله أن هؤلاء المذكورين لم يستدلوا بالحديث، ولا[3] أثبتوا القواعد الكلية. وهذا لا دليل فيه على أنهم يمنعون ذلك، ولا يجوِّزونه، كما توهمه، بل تركُهُم له لعدم تعاطيهم إياه، وقلّةِ إسفارِهِمْ عن حجاب محياه، على أن كتب الأقدمين الموضوعة في اللغة لا تكاد تخلو عن الألفاظ الحديثيَّة، في[4] الاستدلال بها على إثبات الكلمات، واللغةُ أُخْتُ النحو، كما صرحوا به[5]، وأيضاً في الصدر الأول لم تشتهر[6] دَواوينُ الحديث، ولم تكن مستعملةً استعمالَ الأشعار العربية، والآيِ القرآنية، وإنما اشتهر[7]، وكثُرت دواوينه بَعْدُ، فعدم احتجاجهم به لعدم انتشاره بينهم، وعلماءُ الحديث غيرُ علماء العربية. ولما تداخلت العلومُ، وتشاركت في صدور العلماء

---

(١) (أي: على ابن مالك) من حاشية م.

(٢) (نسخة) في د.

(٣) (لا) ساقط من د، م.

(٤) (و) مكان (في) في ك. وأثبت الذي هو في د، م.

(٥) (مر جوابه) في م.

(٦) (تشهر) في د.

(٧) (أي الحديث) من حاشية م، و(اشتهرت) في د.

وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقَيْنِ، وغيرُهم من نحاة الأقاليم، كنحاة بغداد وأهل الأندلس،

استعملوا بعضها في بعض، وأدخلوا فَنّاً في فنٍّ، ولذلك تجد العربيةَ في هذه الأزمان ممزوجةً بعلوم المعقول المحضة، كما لا يخفى.

وبالجملة فَكَوْنُ[1] هؤلاء لم يحتجُّوا بالحديث لا يلزم منه أنهم يمنعُونه، كما هو ظاهر، لاخفاء فيه. وقدَّم ذكر نحاة البصرة؛ لأنهم مُقَدَّمون في الاحتجاج أيضاً، ومُتَّبَعُونَ في الآراء؛ لقوة عارضتهم، وشدة نقدهم وتحقيقهم، بخلاف الكوفيين، فإن الأغلب عليهم حفظ الغرائب من اللغات، والعمل على ما حفظوه، ولذلك اتسعت آراؤهم، وكثرت مذاهبهم وخلافاتُهم، وقد / كان الكثير من الأئمة المتأخرين لا يَخْرُجُونَ عن[2] مذاهب البصريين، كـ«ابن عصفور»، فقد ذكر «ابنُ هشام» أنه لا يكاد يخرج عن مذاهب البصريين، قال: وقد قلَّده في ذلك «أبو حيَّان». أما الإمام «ابن مالك» فَلِقُوَّةِ اجتهاده، وَسَعَة معرفته في الفنون[3] العربية لا يتقيد بمذهب من المذاهب؛ لأن الحق كما قال «ابنُ هشام» لا يتقيد بهم[4]، بل ينظر في المسائل النحوية نظر المجتهدين. كما سيأتي بسطُه في «الكتاب السابع». وتراجمُ هؤلاء الأئمة المذكورين مبسوطة[5] في «البغية»، وغيرها من طبقات النحاة.

٤٠ أ

قوله: (وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون) إلخ، وهو صريح في ادعاء أنَّ نحاة الأقاليم تابَعوا المتقدمين والمتأخرين من الفريقين -أي: نحاة البصريين والكوفيين- على ما قاله من عدم الاحتجاج بالحديث.

---

(١) (فتكون) في ك غير واضحة.

(٢) (عن) ساقط من د.

(٣) (الفنون) ساقط من د، م.

(٤) (لا يتقيدهم) في د، م.

(٥) (مبسوطة) ساقط من د.

وحاصلُ كلامِه انعقادُ[1] الإجماعِ الفِعْلِيِّ[2] منهم على تَرْكِهِ، فما فَعَله «ابنُ مالك» مخالفٌ لذلك.

قلت: وهي مصادرة ظاهرة، بل هذه كتب الأندلسيين، وغيرِهم من النحاة مشحونةٌ بذلك من غير نكير، فقد استدل «ابن الحاج» في شرح «المقرَّب» بأحاديث في مواضع كثيرة، و«الشريفُ الصَّقَلِّيّ» و«الشريفُ الغرناطي» في شَرْحَيْهما لكتاب «سيبويه»، و«ابنُ الخباز»[3] في «شرح ألفية ابن معطي» و«أبو علي الشلوبين» في كثير من مسائله، بل استعمل ذلك «السِّيرافي»[4] و«الصفار» في شَرْحَيْهما لكتاب[5] «سيبويه». وشيَّد أركانه العلامة «الدماميني»، وأَكْثَرَ منه في شروحه لـ«المغني» و«التسهيل»[6] و«البخاري» وغيرها.

وانتصر له شيخه العلامة «ابن خلدون» وغيره، وصَوَّبه «النوويّ» في كثيرٍ من مصنفاته تبعاً لشيخه «ابن مالك» و«الفناري»[7] في «حاشية المطول» وغيرهم.

---

(١) (انعقد) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٢) (الفعل) في د.

(٣) هو «شمس الدين أبو عبد الله، أحمد بن الحسين بن أحمد بن أبي المعالي بن منصور بن علي، الإربليّ» الموصلي، النحوي، الضرير. المتوفّى سنة ٦٣٩هـ بالموصل. كان أستاذاً بارعاً في النحو واللغة والعروض والفرائض، لم يُرَ في زمانه أسرع حفظاً منه، وأكثر استحضاراً للأشعار والنوادر. كان من محفوظه «المجمل» لابن فارس، و«الإيضاح» و«التكملة» لأبي علي الفارسي، و«المفصل» للزمخشري. مترجم في «نكت الهميان» (٩٦) و«الأعلام» (١١٧:١).

(٤) هو «أبو سعيد، الحسن بن عبد الله، السيرافي» المتوفى سنة ٣٦٨هـ. مترجم في «تاريخ بغداد» (٣٤١:٧).

(٥) (كتاب) في د، م.

(٦) انظر «تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد» (٢٤١:٤).

(٧) هو «علي بن يوسف بن أحمد، الرومي، الحنفي» المتوفى سنة ٩٠٣ هـ. مترجم في «الكواكب السائرة» (٢٧٨:١).

وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء، فقال: إنما ترك العلماءُ ذلك لعدم وُثُوقِهِمْ أنَّ ذلك لفظُ الرسول ﷺ؛ إذ لو وثقوا

بل[1] رأيت الاستدلال بالحديث في كلام «أبي حيان» نفسه، لكنه لا يُقَرُّ له مِهَادٌ، فهو كل يوم في اجتهاد، على أنه لو صح ذلك القيل فإن[2] فيه أنهم لم يستدلوا، ولا يلزم منه مَنْعُ الاستدلال. كما مَرَّتِ الإشارةُ إليه. والله أعلم.

قوله: (وقد جرى الكلام في ذلك) إلخ، الإشارة لمَنْع الاستدلال.

و(الأذكياء) جمع ذكيّ، بالمعجمة، وهو المتوقد فِطْنَةً، الحديد الفؤاد، السريع الإدراك. وأصل الذكاء: الاشتعال، والتوقد، كما أوضحته في جواشي «القاموس»، وقد ذَكِيَ، كـ«رَضِيَ»، ويقال: ذَكَى، كـ«سَعَى»، وذَكُوَ، كـ«كَرُمَ».

وأَبْهَمَ المُتَكَلَّمَ معه في ذلك، وهو محتمل له، ولأقرانه، ولأشياخه. والله أعلم.

قوله: (فقال) أي: ذلك البعض.

قوله: (إنما ترك العلماء) إلخ[3]، هو كلام ظاهر لبادي[4] الرأي. وفيه أن[5] الأحاديث بأسرها ليس موثوقاً بأنها من كلام النبيّ ﷺ وهو[6] باطل؛ فإن المتواتر - وإن كان قليلاً - مجزومٌ بأنه كلامُه ﷺ. وكذلك ما اشتمل عليه صَحِيحا «البخاريّ» و«مسلمٍ»، إلا قليلاً[7] فإنَّا نَجزم / بأنه[8] من كلامه ﷺ، كما يأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى. ٤٠ ب

(١) (و) مكان (بل) في د، م.
(٢) (فإنما) مكان (فإن) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.
(٣) (إلى آخره) في م.
(٤) (لبادئ) في م.
(٥) (أن كون) على حاشية م.
(٦) (وهو) ساقط من د، م.
(٧) انظر «التبصرة والتذكرة» (١: ٧٠ - ٧٢)، و«تدريب الراوي» (١: ٩٣، ١١٩ - ١٢٢، ١٣٤ - ١٤٠، ٢٧٩ - ٢٨٠).
(٨) (أنه) في د.

بذلك لَجَرَى مَجْرَى القرآنِ في إثبات القواعد الكلية، وإنما كان ذلك لأمرين:

أحدهما: أنَّ الرواةَ جَوَّزُوا النقلَ بالمعنى،

وما صح أنه من كلامه – عليه السلام – فهو[1] في إثبات القواعد كالقرآن. كما أشار إليه. والله أعلم.

قوله: (وإنما كان ذلك) أي: ترك الاستدلال بالحديث في إثبات القواعد.

قوله: (أحدهما: أن الرُّواة للحديث جوَّزوا النقل بالمعنى) إلخ. حاصل هذا الدليل أن المحدّثين جوزوا الرواية بالمعنى، فاحتمل نقل المعاني دون الألفاظ، وسقط الاستدلال لهذا الاحتمال، وما فَرَّعَهُ على ذلك من المناقشات مبنيٌّ عليه. وفي ذلك كله نظرٌ.

أما الرواية بالمعنى فالخلاف فيها مشهور مقرَّر، وكما أَجَازَهُ قومٌ مَنَعَهُ آخرون، بل ذهب إلى المنع كثيرٌ من المحدثين والفقهاء والأصوليين من المالكية، والشافعية، وغيرهم.

وقال « القرطبي »[2]: إن المنع هو الصحيح من مذهب إمام دار الهجرة « مالكِ بنِ أنسٍ » –رضي الله عنه– الذي هو إمامُ أئمة الحديث، وشيخُ صنعته، ومُقَلَّدُ كُلٍّ من « ابن مالك » و « أبي حيَّان »، وإن قيل: إنَّ « ابن مالك » قلَّد الإمام « الشافعي » –رضي الله عنه– لـمّا رَحَلَ إلى البلاد المشرقية[3]، واستوطَنَ دمشق. فقد قال « ابن الخطيب » وغيرُه: إنه لما وُلِّيَ « ابنُ مالكٍ » قَضَاءَ القُضاة بدمشق أُلْزِمَ أن لا يحكم إلا بمشهور أقوال « الشافعي »، فكان في أحكامه وفَتاواه يجري[4] على ما أُمِرَ به، وفي عباداته يقلِّد إمامَه الأصلي؛ إذ لم يظهر له وَجْهُ منابذته؛ لكثرة ورعه –رحمه الله–، بخلاف

---

(١) (لا شك في كونه) مكان (فهو) في ك، ودون (لا شك) في م.
(٢) انظر « فتح المغيث » (٢ : ٢٤٣).
(٣) (الشرقية) في د.
(٤) (يجري) ساقط من د، م.

. . . .

هذه الأزمان التي عاد الدِّين فيها غريباً، وكثر الجهل، وعَمَّ الفساد، فتجد أقواماً يتلاعبون بالمذاهب، وينتقلون من بعضها لبعضٍ رغْبَةً في خُطَّة خسف يتولونها، مع عدم استحقاقهم إيَّاها، واستنشاقهم لِرَيَّاها، فيبيعون – والعياذ بالله – الدينَ بالدنيا، وتخسر صفقتهم الخالية من الخير، وإن كانت حالية بما لا يجوز من شرطٍ وثُنْيَا[1]، وإلى الله – تعالى – المشتكى.

نُرَقِّعُ[2] دُنْيَانَا بِتَمْزِيقِ دِينِنَا فلا دِينُنُا يبقى ولا ما نُرَقِّعُ[3]

وأما «أبو حيان» فإنه لـمَّا دَخَلَ إلى البلاد المشرقية صَار ظاهرياً[4]، فلذلك تراه يجري في غالب علومه وتفاسيره مع الظواهر، ولا يحقق المسائلَ كلَّها تحقيقَ مُدقق ماهر، ولذلك تراهم كثيراً ما يعترضون عليه إذا خرج عن العربية إلى الخوض في المعاني والبيان، وغيرهما من العلوم الدقيقة. والله أعلم.

ثم إنَّ بعض الأئمة شَدَّدَ في الرواية بالمعنى غاية التشديد، فمنع تقديم كلمةٍ على[5] أخرى، وحَرْفاً على آخر. كما بسطه «الخطيب البغدادي» – رحمه الله – في «الكفاية»[6] وغيرها.

---

(١) هكذا في د، ك، و (شروتنيا) في م. أي: من شرطٍ واستثناءٍ. وفي «القاموس» (ثنى ٤: ٣٠٤) والثُنْيَا بالضم من الجزور الرأسُ وكلُّ ما اسْتَثْنَيْتَهُ.

(٢) هكذا في م، و (تُرَقِّعُ) في د، ك.

(٣) البيت منسوب لـ«إبراهيم بن أدهم» في «البيان والتبيين» (١: ٢٦٠) و«عيون الأخبار» (٢: ٣٣٠) و«العقد الفريد» (٦: ٢٦٨).

(٤) (ظاهراً) في د.

(٥) (على) ساقط من د.

(٦) (٢٧١و ٢٧٧).

ونقله الشيخ «ابن الصَّلاح»[1] في «علوم الحديث»[2] والقاضي «عياض» في «الإلماع»[3] و «النووي» في «التقريب»[4] وغيره، و «العراقي» في «النكت» و «شرح الألفية»[5]. وغيرهما.

وذهب بعض الأئمة إلى أنه لا تجوز الرواية / بالمعنى إلا لِمَنْ أحاط بجميع دقائق علم اللغة، وكانت جميع المحسّنات الفائقة بأقسامها على[6] ذِكْرٍ منه، فيراعيها في نَظْمِ كلامه، وإلا فلايجوز له الرواية بالمعنى[7]. ٤١ أ

وقال بعضهم: فتحُ باب احتمال التغيير والتصرّف في التعبير يؤدِّي إلى خَرْقٍ بعد[8] الالتئام في جميع الأحكام، لأن المخالف [مثلاً يقول لمخالفه][9] المستدل عليه في حكم بلفظ حديثٍ: لعل هذا اللفظَ من الراوي على حسب فهمه لفظَ الحديث[10]، وليس كذلك، فلا يستقيم لك الاستدلال بذلك.

وقال آخرون: إنه إذا فُتح هذا الباب لا يبقى لنا وُثوقٌ بحديثٍ، ولا اطمئنانٌ لشيء

(١) هو «أبو عمرو، تقي الدين، عثمان بن عبد الرحمن، الكردي، الشَّهْرَزُورِيُّ» المتوفى سنة ٦٤٣هـ المحدث الحجة، الفقيه، الأصولي، الشافعي، البارع في أصناف العلوم.
مترجم في «وفيات الأعيان» (٣: ٢٤٣) و «شذرات الذهب» (٥: ٢٢١).

(٢) (٣٣٤).

(٣) (١٨٧).

(٤) (٧٤).

(٥) المسماة بـ«التبصرة والتذكرة» (٢: ١٦٨).

(٦) (عن) في د.

(٧) (بالمعنى) ساقط من د، م.

(٨) هكذا في د، و (بعيد) في ك، م.

(٩) ساقط من د، م.

(١٠) (حديث) في د.

من الآثار الواردة عنه ﷺ، فكيف يُقال به، أو يُتَّخَذُ مذهباً؟! وقد يكون الشيخ «ابن مالك» -رحمه الله- ممن يرى هذا[1] الرأي، ويمنع الرواية بالمعنى. وقد تقرر أن الاعتراض[2] والردّ إنما يتم بما يراه الخصم، ويذهب إليه.

وأما ما يمنعه، ولا يراه مذهباً، ولا يَعُدُّهُ رأياً فلا معنى للاعتراض به عليه، كما في مبادئ علوم المناظرة -والله أعلم- على أن القائلين بجواز الرواية بالمعنى لم يُطْلِقُوا ذلك[3] إطلاقاً، بل اشترطوا لها شروطاً:

منها: أن يكون الراوي عارفاً بما يُحيل المعنى أو[4] ينقصه، عالماً بمواقع الألفاظ. كما أشرنا إليه قبلُ.

ومنها: أن يقول الراوي بالمعنى بعد كمال مرويّه[5]: أو كما قال، أو نحوه[6]، مما يدل على الشك. وهذا لا نكاد نجده[7] في شيء من الدواوين الحديثيَّة إلا في ألفاظ بعض الصحابة، كـ«أنسٍ» و«ابن مسعود»، كما نبَّه عليه «الخطيب» وغيره. والصحابة[8] وإن رَوَوْا بالمعنى فإنَّه لا يضرُّنا في الاستدلال بكلامهم والاستشهاد به؛ لأنهم عُرب فصحاءُ، فما غيرُهم ممَّنْ تقدَّمهم من الكفار بأَوْلَى منهم، كما هوظاهرٌ، وعدمُ ذكرهم لما اشترطوه دليلٌ على أنهم لم يَرْوُوا بالمعنى، إذ تركهم للشرط[9] ربما

(١) هكذا في د، م، و(بهذا) في ك.

(٢) (الاعراض) في د.

(٣) (ذلك) ساقط من م.

(٤) (و) مكان (أو) في د، م.

(٥) (مروءته) في د.

(٦) انظر «الكفاية» (٣١١) و«مقدمة ابن الصلاح» (٣٣٣).

(٧) (لا تكاد تجده) في د.

(٨) انظر «تدريب الراوي» (٢: ١٠١).

(٩) (الشرط) في د.

. . . .

يكون تدليساً، ويبعد اتصاف جميع رواة الكتب الستة وغيرها بالدُّلْسَة[١]. والله أعلم.

ومنها: أن لا يكون المرويُّ مُدَوَّناً في كتاب[٢]. وأما المدوَّنُ في كتابٍ فقد اتفقوا على منع روايته بالمعنى.

وحكى عليه «ابن الصلاح» الإجماع[٣]. وما استدل به «ابن مالك» وغيره إنما هو من المدوَّن في الكتب الصِّحاح، ومُصَنِّفُوها إنما رَوَوْهَا عن كتب شيوخهم وهكذا.

وبالجملة: مَنْ[٤] أمعن النظر في أئمة الحديث، وعَلِمَ احتياطهم، وما كانوا عليه من التحرّز في الرواية والإتقان عَلِم علماً ضرورياً أنَّ مِثْلَ «البخاري» و«مسلم» لم يُدخلا[٥] في صحاحهم ما هو مَرْوِيٌّ بالمعنى أصلاً[٦]، فأنت ترى «مسلماً» كيف يتحرَّز في صحيحه في ألفاظ شيوخه إذا[٧] روى عن جماعةٍ كلهم عن واحدٍ، وتختلف

---

(١) (بالتدليس) في م، وبحاشيتها (بالدلسة). انظر الكلام على «التدليس»: «التقييد والإيضاح» (ص: ٧٨)، و«تدريب الراوي» (١: ٢٢٣)، و«توجيه النظر» (١٨١).

(٢) انظر «التبصرة والتذكرة» (٢: ١٦٩)، و«تدريب الراوي» (٢: ١٠٢).

(٣) قال «ابن الصلاح»: إن هذا الخلاف - أي: في رواية الحديث باللفظ أو بالمعنى - لا نراه جارياً ولا أجراه الناس فيما نعلم فيما تضمنته بطون الكتب، فليس لأحد أن يغيِّر لفظ شيءٍ من كتاب مصنَّف ويثبت بدله فيه لفظاً آخر بمعناه، فإنَّ الرواية بالمعنى رخَّص فيها من رخَّص لِما كان عليهم من ضبط الألفاظ، والجمود عليها من الحرج والنصب، وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب، ولأنه إن ملك تغيير اللفظ فليس يملك تغيير تصنيف غيره. والله أعلم. انظر «التقييد والإيضاح» (١٨٩).

(٤) (ومن) في د، و(وفمن) في م.

(٥) (يُدْخِلوا) في ك، م.

(٦) انظر «قواعد في علوم الحديث» (ص: ٤٥١ - ٤٥٢).

(٧) (إذ) في م.

عباراتهم / في التحديث والإخبار، فيقول: قال فلان: حدثنا، وقال فلان: أخبرنا[1]، ٤١ ب
مع أنهم صرَّحوا باتّحاد التحديث[2] والإخبار، ومع ذلك يحتاط في ألفاظهم فضلاً عن ألفاظ الحديث.

فالقول بأن مثل هؤلاء يَرْوُونَ بالمعنى مع هذا التحفظ البالغ، والاحتياط الخارج عن الطوق بعيد جداً. والذي تدل له الاصطلاحات، وهو الظاهر أنهم يجيزون الرواية بالمعنى في نحو الوعظ والتقرير باللسان، وأما ما يثبتونه في الدَّواوين فلا معنى للقول فيه بالرواية بالمعنى، ولا سيَّما مع عدم التنبيه عليه، ولا ذكر الشروط المشروطة ممن يقول به، ويميل إليه.

ثم اعتناؤُهم في الرواياتِ، والجمعِ بينها، وضبطِها، والوقوفِ عندها، من غير إقدام على تبديلها، ولا اجتراء على إبطالها ظاهرٌ في أن المقصود الألفاظ، حتى إنهم لا يغيِّرون لغة ضعيفة لأخرى مشهورة، بل صرَّحوا بإبقاء الألفاظ على ما هي عليه، ولو كانت ملحونةً غيرَ صالحة[3]. وأجازوا قراءتها على القواعد دون تغييرها وإصلاحها، فلو كان المعتمد هو الروايةَ بالمعنى دون الألفاظ ما أبقوا ذلك، ولا أجازوه، ولا تركوا الألفاظ التي ظاهرها اللحن، أو التصحيف مثبتةً، بل يصلحون ذلك اعتماداً على ما اختاروه من أن المقصود المعنى، على أنَّا نجدهم يتأولون ذلك، ويخرّجونه على الوجوه البعيدة، ويتكلفون له أكثر مِمَّا يتكلفون للآي القرآنية. وكونُهم يعتنون هذا الاعتناء بمجرد كلام الرواة اللَّحَّانين، المغيِّرين لأصل الأحاديث، مما لا معنًى له، مع تنصيصهم على إبقاءِ اللحن في مواضعه، وعدم إصلاحه. والله أعلم.

---

(١) انظر «صحيح البخاري» في (كتاب العلم – باب قول المحدِّث: حدثنا أو أخبرنا أو أنبأنا..) (١: ٢١).

(٢) (الحديث) في د.

(٣) انظر «الإلماع» (١٨٣ – ١٨٨)، و «التبصرة والتذكرة» (٢: ١٧٥) و «تدريب الراوي» (٢: ١٠٧).

فتجدُ قصةً واحدةً قد جرتْ في زمانه ﷺ لم تُقَل بتلك الألفاظ جميعاً،

وأما قوله: (فنجد قصةً واحدةً) إلخ فأقول: وجود القصة الواحدة بالعبارات المختلفة صحيحٌ موجود في كثير من الأحاديث، وإن كان قليلاً بالنسبة إلى غيره.

وقوله[1]: (لم تقل[2] بتلك الألفاظ جميعاً)[3] ممنوعٌ؛ لأنَّ القائل إذا كان هو النبي[4] ﷺ فلا مانع من أن يُعيد هو الكلام المرتين وأكثر، لقصد البيان، وإزالة الإبهام.

وقد ورد أنه – عليه الصلاة والسلام – كان من عادته تكرارُ الكلام ثلاث مرات، كما أخرجه «الترمذي»[5] وغيرُه.

وتَرْجَمَ له الإمام «البخاريُّ» في «صحيحه»[6] فقال: (باب مَنْ أعادَ الحديثَ ثلاثاً ليُفْهَمَ عنه)، واستدل له بحديث: «ألا وقولُ الزُّور[7]» فما زال يُكرِّرُها حتى قلنا: لَيْتَهُ سَكَتَ.

---

(١) (و) ساقط من د.

(٢) (لم تُنْقَلْ) في م.

(٣) هكذا في ك، و (جمعاً) في د، و (جميعها) في م.

(٤) أقول: أو الصحابة –رضي الله عنهم–، فقد قال «عياض» في «الإلماع» (١٨٠): (ولا يُحْتَجُّ – أي: على دعوى تجويز الرواية بالمعنى – باختلاف الصحابة في نقل الحديث الواحد بألفاظ مختلفة؛ فإنهم شاهدوا قرائنَ تلك الألفاظ، وأسبابَ تلك الأحاديث، وفهموا معانيها حقيقةً، فعبَّروا عنها بما اتفق لهم من العبارات؛ إذْ كانت محافظتُهم على معانيها التي شاهدوها، والألفاظُ ترجمة عنها.).

(٥) في (كتاب الاستئذان). انظر «عارضة الأحوذي» (١٠: ١٨٩).

(٦) في (كتاب العلم) (١: ٣٢) إلى قوله: «فما زال يكررها»، وأخرجه بكماله في (كتاب الشهادات) (٣: ١٥٢).

(٧) هكذا في د، م، و (والزور) في ك.

. . . .

وبقوله[1]: في (خطبة الوداع): « هل بلّغت؟ ثلاثاً ».

وبحديث « أنس »: « كان إذا سلَّم سلَّم ثلاثاً، وإذا تكلَّم بكلمةٍ أعادها ثلاثاً »[2].

وبحديث الأعقاب[3].

وكذلك ترجم له « أبو داود » في « السنن »[4] فقال: (باب / تكرير الحديث). ٤٢ أ

وقال عن رجلٍ خَدَمَ النبيَّ ﷺ: أن النبي ﷺ كان إذا حدَّث حديثاً أعاده ثلاثَ مراتٍ.

وخَرَّج « أبو داود »[5] أيضاً عن « أبي موسى الأشعري » -رضي الله عنه-، قال: سمعت النبيَّ ﷺ - غير مرَّة ولا مرتين - يقول: « إذا كان العبدُ يَعْمَلُ عملاً صالحاً، فَشَغَلَهُ عنه مرضٌ أو سفرٌ، كُتب له كصالح ما كان يعملُ وهو صحيح[6] مقيم ».

وفي الباب غير ذلك، كحديث « ضِمَادٍ »[7] الذي كان يَرْقِي ... وقَدِمَ مكة على

---

(١) (وقوله) في د، م. والضمير يعود إلى « البخاري »، وذلك كما في « صحيحه » في (كتاب المغازي) (٥ : ١٢٦) برواية: « ألا هل بلغت؟ » قالوا: نعم، قال: « اللهم اشهدْ، ثلاثاً ».

(٢) هذه رواية « الترمذي » في (كتاب الاستئذان). انظر « عارضة الأحوذي » (١٠ : ١٨٩).
وأخرج « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب العلم) (١ : ٣٢) من حديث « أنس » عن النبي ﷺ « أنه كان إذا تكلم بكلمةٍ أعادها ثلاثاً حتى تُفْهَمَ عنه، وإذا أتى على قوم فَسَلَّمَ عليهم سلّم عليهم ثلاثاً ».

(٣) أخرج « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب العلم) (١:٣٢) من حديث « عبد الله بن عمرو »: فَجَعَلْنَا نمسحُ على أَرْجُلِنا، فنادى بأعلى صوته: « ويلٌ للأعقاب من النار » مرتين أو ثلاثاً.

(٤) في (كتاب العلم). انظر « مختصر سنن أبي داود » (٥ : ٢٤٩).

(٥) في أول (كتاب الجنائز). انظر « مختصر سنن أبي داود » (٥ : ٢٧٤).

(٦) (صحيح) ساقط من م.

(٧) هو « ضماد بن ثعلبة الأزدي » من أزد شنوءة. كان صديقاً للنبيّ ﷺ، وأسلم وبايع عن قَوْمِه. مترجم في « الإصابة » (٣ : ٤٨٦).

. . . .

النبي ﷺ فسمع سُفَهاءَ قريش يقولون: محمدٌ مجنون، فجاء ليَرْقِيَهُ، فشرع له النبي ﷺ في خطبته فأعادها[1] له ثلاث مرات. كما في «صحيح مسلم»[2] مطولاً.

وقولُ «أنس»: «كان إذا سلّم سلم ثلاثاً، وإذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً» صريحٌ في استمرار الإعادة[3]، وثبوتها عادة للنبي ﷺ. كما نبَّه على ذلك شُرَّاح «البخاري»، و«الترمذي»، و«أبو[4] داود» وغيرهم.

وما أشير إليه من الإعادة ثلاثاً هو الغالب عليه ﷺ[5]، وإلا فقد كان يُعيد الكلام أكثر من ثلاث مرات. كما يؤيده حديث «عَمْرِو بنِ عَبَسَةَ»[6] الطويل[7] الذي أخبر فيه عن إسلامه، وكيفية سؤاله النبي ﷺ عن الصلاة، وأوقاتها، والوضوء وأنَّ مَنْ فَعَلَ ذلك، كما وَصَفَ النبي ﷺ انْصَرَفَ من خَطيئَته كَهَيْئَته[8] يومَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ. قال «مسلم» في «صحيحه» عقبَهُ فَحَدَّثَ «عَمْرُو بن عَبَسَةَ» بهذا الحديث «أبا أمامة»[9] صاحب رسول الله ﷺ، فقال له «أبو أمامة»: يا «عمرُو بن عَبَسَة» انظُرْ ما تقول في مقامٍ واحدٍ يُعْطَى هذا الرجل؟ فقال «عَمْرٌو»: يا «أبا أمامة» لقد كَبُرَتْ سِنِّي، ورَقَّ

---

(١) (فاستعادها له) في د، م.

(٢) في (كتاب الجمعة) (٢: ٥٩٣).

(٣) (العادة) في م.

(٤) (أبي) في د، ك، وأثبت الذي هو في م لصحته نحوياً.

(٥) (عليه الصلاة والسلام) في م.

(٦) «السُّلَميّ، أبو نَجيح» أو «أبو شعيب». أسلم بمكة. ومات بحمص في خلافة «عثمان» رضي الله عنه. مترجم في «الإصابة» (٤: ٦٥٨).

(٧) أخرجه بطوله «مسلمٌ» في «صحيحه» في (كتاب صلاة المسافرين) (١: ٥٦٩).

(٨) (كهيئة) في د.

(٩) هو «صُدَيّ بن عجلان، الباهلي»، وقيل في اسمه غير ذلك. وهو مشهور بكنيته. توفي سنة ٨٦هـ. مترجم في «الإصابة» (٣: ٤٢٠).

نحو ما رُوِيَ من قوله: «زَوَّجْتُكَهَا بما مَعَك من القرآن»، «مَلَّكْتُكَهَا بما معك»، «خُذْهَا بما معك» وغيرِ ذلك من الألفاظ / الواردة في هذه القصة، ٢٢

عَظْمِي، واقْتَرَبَ أَجَلِي، وما[1] بي حاجةٌ أنْ[2] أكْذبَ على الله،ولا على رسوله. لو لم أَسْمَعْهُ من رسول الله ﷺ إلا مَرَّةً أو مَرَّتَيْنِ أو ثلاثاً أو أربعاً حتى عَدَّ سبعَ مرات ٍما حَدَّثْتُ[3] به أحداً، ولكنِّي سَمِعْتُهُ أكثرَ من ذلك.

وفي «سنن أبي داود»[4] عن «أبي بَرْزَةَ»[5] -رضي الله عنه-، في الحوض[6] لما سئل هل سمعتَ رسولَ الله ﷺ يَذكرُ فيه شيئاً؟ فقال «أبو برزة»:

نعم، لا مَرَّةً، ولا مرتين، ولا ثلاثاً، ولا أربعاً، ولا خمساً، فمن كَذَّبَ به فلا سقاه اللهُ منه.

وقد وَجَّهَ أَئِمَّةُ الحديثِ الإعادةَ ثلاثاً والتكرار[7] بأنه - عليه السلام - كان يفعل ذلك لِيَسْمَعَه في الثانية مَنْ لم يسمعه في الأولى، وفي الثالثة مَنْ لم يسمعه في الثانية، حتى يستوعبُوا عنه ما يقول لهم، ويحفظوه عنه، ويفهموا معناه، كما أشار إليه «البخاريُّ»، مستدلاً بما ثبت في بعض طُرُق حديث «أنس». والله أعلم.

---

(١) (لما) في د.
(٢) (إذ) مكان (أن) في د.
(٣) (حديث) في د.
(٤) في (كتاب السنة). انظر «مختصر سنن أبي داود» (٧: ١٣٧).
(٥) هو «نضلة بن عبيد الأسلمي»، مشهور بكنيته. توفي سنة ٦٥هـ. مترجم في «الإصابة» (٦: ٤٣٣).
(٦) (أي في شأنه) من حاشية م.
(٧) (التكرار ثلاثاً) مكان (الإعادة ثلاثاً والتكرار) في م.

. . . .

وإعادَتُه قد تكون بالألفاظ السابقة، أو بغيرها، قصداً للإيضاح[1]، كما هو مشاهدٌ في تقارير بعض المشايخ، حرصاً على التوصيل والتفهيم، واعْتنَاءً بالتبليغ والتعليم، وهذا ظاهرٌ[2] في حديث «زوَّجتكها»[3] الذي اسْتَدَلَّ به، فكأنَّ التزويجَ لما كان غير معهود بينهم بالقرآن، ولا سيما بعد ما قال له ﷺ: «التَمِسْ ولو خاتماً من حديد»[4] اسْتَبْعَدَ ذلك، وتوقَّف عن القبول / حتَّى كرَّر له ذلك النبي ﷺ مرات، ليخبره[5] بجواز ذلك خصوصيَّة له - عليه الصلاة والسلام - وأنه[6] لا غرابة فيه، كما يدل عليه السياق.

٤٢ ب

ونظيره أمْرُهُمْ بالإحلال بعُمْرَة في حَجَّة الوداع، وتوقّفهم لعدم إلْفِهِم[7] ذلك، ومبالغتهم في التعجب من ذلك حتى غضب ﷺ لتوقفهم، وعدم مسارعتهم لامتثال أمره، كما في الصحيح[8]، فلا غرابة في نطقه - عليه السلام - بجميع تلك الألفاظ، ولا استبعادَ، وإن كان القائل غيرَه - عليه الصلاة[9] والسلام - فإما أن يكون ناقلاً

(١) (لإيضاح) في د، م.
(٢) (في) ساقط من د، م.
(٣) (زوجكتها) في د.
(٤) أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب النكاح) (٦ : ١٣٨) بلفظ: «فاطلب ولو خاتماً من حديد»، و «مسلم» في «صحيحه» في (كتاب النكاح) (١ : ١٠٤١) بلفظ: «انظروا ولو خاتماً من حديد».
(٥) (ليخبر) في د، م.
(٦) (لأنه) في د.
(٧) (فهم) في د.
(٨) انظر «صحيح البخاري» (كتاب الحج - باب التمتع والإقران والإفراد..) (٢ :١٥٢) و«صحيح مسلم» (كتاب الحج - باب بيان وجوه الإحرام) (٢ : ٨٧٩).
(٩) (الصلاة) ليست في د، ك، وهي في م.

عنه أوْ لا، والناقل عنه إمَّا متعدد، فتعدد[1] الروايات بتعدّد[2] الرَّاوي، لأنه يحتمل أن يكون كلُّ راوٍ سَمِع مالم يسمعه غيره معه، أو منفرداً عنه، وإما مُنْفرِدٌ فتختلف روايته إمَّا لسماعه كذلك، لما أشرنا إليه قبلُ، من أنه - عليه الصلاة[3] والسلام - كان يكرر الكلام ثلاثاً، أو هو الذي عبَّر عمَّا سَمِعَ، ولا شك في[4] أنه يُحتج بكلامه كغيره من العرب.

وغير الناقل إمَّا أنْ[5] يحكي بعض كلامه، كما في حديث «الإفك»[6]، وشِبْهِه مما يحكيه بعبارته مَنْ حَضَرَهُ، ويُدْخِل فيه بعض كلام النبي ﷺ كغيره من الكلام، مثل كلام «عائشة» وكلام «أم رومان»[7] وكلام «علي»، وكلام «بُرَيْرَةَ»[8]، وكلام الأنصار في مخاصمتهم. وغير ذلك. أوْ لا يحكي من كلامه - عليه الصلاة[9] والسلام - شيئاً، بل يذكر أوْصَافه الكريمة، وأخلاقَه العظيمة، كأحاديث الشمائل التي نَصُّوا على أنها من قبيل المرفوع، بإجماع الأئمة.

ومَنْ لا معرفة له بالاصطلاح، ولا وقوف له على[10] ما في الاصطلاح يظن أن

(١) (فبعدد) في د، م.

(٢) (يتعدد) في د.

(٣) (الصلاة) ليست في د، ك، وهي في م.

(٤) (في) ليست في د، ك، وهي في م.

(٥) (أن) ساقط من د.

(٦) انظر «صحيح البخاري» (كتاب المغازي) (٥ : ٥٥).

(٧) هي امرأة «أبي بكر الصديق» - رضي الله عنهم - ووالدة «عبد الرحمن» و «عائشة» - رضي الله عنهما - . توفيت في عهد النبي ﷺ سنة ست. مترجمة في «الإصابة» (٨ : ٢٠٦).

(٨) هي مولاة «عائشة» - رضي الله عنها - مترجمة في «الإصابة» (٧ : ٥٣٥).

(٩) (الصلاة) ليست في د، ك، وهي في م.

(١٠) (ما) ساقط من د، (ما في) ساقط من م.

فتعلم يقيناً أنه ﷺ لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا تَجْزِمُ بأنه قال بعضَها، إذ يحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ غيرها،

أحاديث الشمائل موقوفة، لأنها من كلام الصحابة -رضي الله عنهم-، وكأحاديث الغَزَوَاتِ والسِّيَر، وهذا[1] لا يتقيَّد بواحدٍ حتَّى لا تختلف ألفاظه، بل كل واحد من الصحابة يعبِّر عن ذلك بعبارته على حَسَب ما عَلِمَ وشاهَدَ وظَهَرَ له[2]، فتختلف الألفاظ باختلاف القائلين المعبِّرين عن القضيَّة[3] الواحدة بعباراتهم، ولذلك يندر اختلاف ما يحكونه عنه - عليه الصلاة[4] والسلام -، وهذا ليس فيه رواية بالمعنى أصلاً، وإنما كلٌّ يعبِّر عما حصل عنده، والصحابة - رضوان الله عليهم - عُرْبٌ فصحاء، فيحتج بكلامهم كغيرهم من العرب، وقَلَّ أن تجد راوياً من الصحابة غير عربيّ. والله أعلم.

وبما قررناه علمت أن قوله: (فتعلم[5] يقيناً) إلخ كلامٌ ظاهريٌّ، لا تحقيق تحته، بل ربما تعلم[6] علماً يقيناً أنه قالَ[7] جميعَ تلك الألفاظ؛ لما أشرنا إليه. ولأن السائل تكرر سؤاله فتكرر جوابه بألفاظ مختلفة، أو غير ذلك من الوجوه التي بسطناها.

وقوله: (ولا نجزم بأنه قال بعضَها) إلخ تهافتٌ ظاهِر، لا يخفى على من مارس العلوم الحديثية، بل لا ينبغي الإصغاء إليه، ولا التعريج عليه؛ لأنَّه لو فُتح باب الاحتمال لكان قَدْحاً في الرواة والروايات، ولم يبقَ لنا وُثُوقٌ بشيء من الأحاديث إلا القليل، ولا جَزْمٌ بأنَّ شيئاً منها من كلامه ﷺ، وهذا ظاهرُ البطلان، لا يختلف في بطلانه

---

(١) (لا) ساقط من د.

(٢) (له) ساقط من د، م.

(٣) (القِصَّة) في م.

(٤) (الصلاة) ليست في د، ك، وهي في م.

(٥) (فنعلم) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٦) (نعلم) في د، ك.

(٧) (قال) ساقط من د، م.

فأتتِ الرواةُ بالمرادفِ ولم تأتِ بلفظه؛ إذ المعنى هو المطلوب،

وفسادِه اثنان، مع ما يترتب عليه / من المفاسد التي لا تُحْصَرُ، وتَعَلُّقُ مَنْ يَتَعَلَّقُ به ٤٣ أ
من أهل البدع و الأباطيل والمنكر ممَّن في قلبه مَرَضٌ غيرُ خافٍ، وعلى قلبه غشاوةٌ لا تنكر[١]. والله أعلم. وقد أشار لمثله الإمام «النوويُّ» -رحمه الله-، في مواضع من «شرح مسلم»[٢].

وقولُه: (إذ المعنى هو المطلوب) مبنيٌّ على ما أسلفه من مختاره، والحقُّ أنَّ اللفظَ أيضاً مطلوب، ولذلك يعتني الأئمة بالأدعية النبوية، والخطب النبوية[٣]. وغير ذلك[٤]. وتجدهم[٥] يعتنون بألفاظ الأحاديث، ويستنبطون منها الأحكام الشرعية، كما يستنبطونها من القرآن العظيم، ولو كان ذلك كلامَ الرواة ما[٦] حَسُنَ استنباطهم منه، بل ولا جاز تكلُّمُهُمْ على ما في الأحاديث من ألفاظِ الشرط والعمومِ والخصوصِ والإطلاقِ والتقييدِ، وغيرِ ذلك، ونسبَةُ ذلك للشارع، والحكمُ بِمُضَمَّنه[٧] على ما قُرِّرَ في الأصول والفروع، إذ الاحتمالاتُ التي صار إليها مدعىً أنَّا لا نجزم بأنها من ألفاظه

---

(١) (ولا تنكر) في د، و (لا تنكره) في م.

(٢) (١: ٥٠).

(٣) (والخطب النبوية) ساقط من د، م.

(٤) قال «ابن حجر» في «فتح الباري» (٨: ٣٠٤): (الأقوال المنصوصة إذا تُعُبِّدَ بلفظها لا يجوز تغييرها، ولو وافق المعنى. وليست هذه مسألة الرواية بالمعنى، بل هي متفرعة منها. وينبغي أن يكون ذلك قيداً في الجواز. أعني يزاد في الشرط: أن لا يقع التعبد بلفظه، ولا بد منه، ومَنْ أطلق فكلامه محمولٌ عليه). وانظر «الكفاية» (٣٠٤)، و «تدريب الراوي» (٢: ١٠٢).

(٥) (ونجدهم) في د، م.

(٦) (مع) مكان (ما) في د.

(٧) (بمضنه) في م.

ولا سِيَّما مع تقادم السـماع، وعدمِ ضبطه بالكتابة، والاتكالِ على الحفظ،

ـعليه الصلاة[1] والسلام ـ، تمنعُ مِنْ بناء الشرائع والأحكام عليها، كما لايخفى، والمشهور المعروف خلافه. والله أعلم.

وقوله: (ولا سيَّما مع تقادم السماع) إلخ. إن أراد تَقَادُمَ السماع بالنسبة إلى الصحابة من النبيّ ﷺ فهولا يضرّنا؛ إذ لا فرق عندنا فيما يَرْوُونه سواء رَوَوْهُ بألفاظه كما[2] قاله النبي ﷺ، وهو الكثيرُ المُتَدَاوَلُ المشهور الذي تطمئنُّ إليه النفوس، أو رَوَوْهُ بالمعنى. وهو قليلٌ جداً، ولذلك تراهم يَتَحَرَّوْنَ فيما يشكُّونَ فيه، فيأتون بـ «أو» الدَّالة على الشك في بعض الألفاظ، وبنحو: «أو[3] كما قال ﷺ». وكلٌّ من المروي عنهم بقسمَيْه، سواء رَوَوْهُ باللفظ[4] أو بالمعنى فإنَّه يستدلّ به، ويستشهد به[5] ، على إثبات القواعد به، لأنه إن كان كلامه ـعليه الصلاة والسلام ـ، فلا إشكال، أو كلام الصحب ـ رضي الله عنهم ـ فكذلك؛ لأنهم عُرْبٌ فُصحاء[6]، كما أشرنا إليه، وما الأعراب السابقون بأَوْلى منهم في الاستدلال بأشعارهم ونثارهم، مع كفرهم، على أنهم صرَّحوا بأن المخضرمين ـ وهم[7] من[8] أدرك الجاهلية والإسلام ـ يُستدل بكلامهم، ويُحتج به اتفاقاً . كما أوضحناه في «شرح نظم الفصيح»،

---

(١) (الصلاة) ليست في د، ك، وهي في م.

(٢) (أو كما) في د.

(٣) (أو) ساقط من د، م.

(٤) (بالألفاظ) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٥) (ويستشهد به) ساقط من د، م.

(٦) قال «السخاوي» في «فتح المغيث» (٢ : ٢٤٥) : (فهم أرباب اللسان، وأعلم الخلق بالكلام).

(٧) (وهم) ساقط من د، م.

(٨) (ممن) في م.

وزدناه بسطاً وإيضاحاً في «شرح كفاية المتحفظ»[١]، و «شرح شواهد البيضاوي» وغيرهما.

والتابعون الذين أدركوا الصحابة، وشافهوا العرب، على تقدير تسليمهم أنهم يروون بالمعنى يجوز الاستدلال بكلامهم أيضاً، لما تقرر من أنَّ الإسلاميين يُحْتَجُّ بكلامهم، ومِنْ ثَمَّ جاز الاستدلال بكلام «الفرزدق» و «جرير»، وأضْرابهما، كما بسطناه في غير ديوانٍ، ولا سيَّما في «شرح الكفاية» و «شرح نظم الفصيح» و «شرح شواهد البيضاوي».

وأما مَنْ بعدهم من تابعيهم فالقول في حقه بالرواية بالمعنى بعيد جداً؛ لأن أَجلَّهم «مالك»[٢] - رضي الله عنه -، وهو لا يُجيزُه. وأيضاً الرواية بالمعنى إذا سُلِّمَتْ بالنسبة للصحابة، فإن ذلك لعدم اعتنائهم بالكتابة والضبط بالتصنيف[٣] / اعتماداً على الحفظ التامّ الذي رزقهم الله -تعالى- مع سَيَلاَنِ أذهانهم، وقوة عارضتهم؛ لتنوير أبصارهم، وإشراق أسرارهم وسرائرهم[٤].

٤٣ ب

وأمَّا مَنْ بعدهم من التابعين[٥] وتابعيهم فالمعروف[٦] أنهم كانوا يكتبون ويجمعون

---

(١) (١٠١)

(٢) قال «الخطيب» في «الكفاية» (٢٨٨): قال «أشهب» سألت «مالكاً» عن الأحاديث يُقَدَّمُ فيها ويُؤَخَّر، والمعنى واحد، فقال: «أما ما كان منها من قول رسول الله ﷺ فإني أكره ذلك، وأكره أن يزاد فيها وينقص منها، و ما كان من قول غير رسول الله ﷺ فلا أرى بذلك بأساً إذا كان المعنى واحداً».

(٣) (والتصنيف) في م.

(٤) (وسرائرهم) ساقط من د، م.

(٥) انظر «الإلماع» (١٨٠).

(٦) (بالمعروف) في د.

. . . .

مَرْوِيَّاتِهِمْ في التصانيف. وإن قيل: إنَّ أوَّل مَنْ اعتنى بالتصنيف في جمع الأحاديث هو الإمام «مالك» – رضي الله عنه –، ثم اقتفاه[1] مَنْ[2] في طبقته لكن[3] المراد على ذلك النمط المُبَوَّب المفصّل[4]، وإلا فالتابعون كانوا يَجْمَعُونَ أيضاً مرويَّاتهم مطلق الجمع الذي لا يسمى تصنيفاً في اصطلاح العلماء، بل كان في الصحابة – رضي الله عنهم – مَنْ يكتب ما يسمع من النبي ﷺ، كما في «صحيح مسلم» وغيره، وَوَقَعَ عليه الإجماع، كما نقله «عياض» في «شرح مسلم»، لإذْنِه ﷺ لـ«ابن عمرو»[5] في الكَتْب[6]. ولقوله –عليه الصلاة[7] والسلام–: اكتبوا لـ«أبي شاهٍ»[8]. والحديث: شكا إليه رجلٌ سُوءَ الحفظ[9]...

وكَتَبَ ﷺ كتاباً في الصَّدَقات والدِّيَاتِ. وقد أَمَرَ النبي ﷺ بالتبليغ عنه. ولأنَّ عدم الكَتْبِ يُؤَدِّي إلى ذهاب العلم، وانقراضه. كما أشار إليه الإمام «المازري»[10]،

---

(١) (اقتضاه) في د.

(٢) (ومن) في د.

(٣) (لأن) في م.

(٤) (للفصل) في د.

(٥) (ابن عمر) في د، ك، م، والصواب ماأثبته.

(٦) قال «أبو هريرة»: «ما من أصحاب النبي ﷺ أَحَدٌ أكثرَ حديثاً عنه منِّي إلا ما كان من عبد الله بن عمروٍ، فإنه كان يكتُبُ ولا أكتُب». أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب العلم – باب كتابة العلم) (١: ٣٦).

(٧) (الصلاة) ليست في د، ك، وهي في م.

(٨) «أبو شاهٍ» بالهاء الأصلية، وهو بالفارسي معناه الملك. اليماني. مترجم في «الإصابة» (٧: ٢٠٢). والحديث أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب اللقطة) (٣: ٩٤)، و«مسلم» في «صحيحه» في (كتاب الحج) (٢: ٩٨٨).

(٩) تتمته: «فقال رسول الله ﷺ: استَعِنْ بيمينِكَ، وأَوْمَأَ بيده للخطِّ». أخرجه «الترمذي» في «صحيحه» في (كتاب العلم). انظر «عارضة الأحوذي» (١٠: ١٣٤).

(١٠) (المارزي) في م.

والقاضي «عياض»، وبَسَطَه «الأُبِّي»[١] وغيرهم. وما في آخر «صحيح مسلم»[٢] من قوله ﷺ: «لا تكتبوا عَنِّي..» إلخ محمولٌ عند البعض على كَتْبِ الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة، خوف أنْ يختلط[٣] ويشتبه على القارئ.

وقيل: إنَّ النهْيَ منسوخٌ بالإذن لـ«ابن عمرو[٤]»، و«أبي شاهٍ» وما[٥] ذُكر آنفاً[٦]. والله أعلم.

وقد سبق أنهم أجمعوا على أن ما ثبت في التصانيف والمجاميع لا تجوز فيه الرِّواية بالمعنى أصلاً. كما نبَّه عليه «ابن الصلاح» وغيره.

وإن أراد تقادُمَ السماع من الرُّواة مطلقاً فبُعْدُهُ غير خافٍ، وعدمُ الاعتداد به مما يوجبه الإنصاف، ولا سيَّما مع خُلُوِّه من الشروط التي اشترطوها. والله أعلم.

وقوله: (والضابط منهم من ضبط المعنى) نقول: بل الضابط من ضبط الألفاظ أيضاً، مع المعاني، ولهذا يعتني الرُّواةُ بإثبات الألفاظِ المختلفة عن الشيوخ المتعدّدين، فيقولون: قال فلان: كذا، وقال فلان: كذا[٧]. كما في «صحيح مسلم»[٨] وغيره، وإلا لجاء بعبارة تشتمل على ما تلقَّاه منهم مكتفياً بها، مع أنك لا تجد كتاباً من كتب الحديث يُفْعَلُ فيه ذلك، بل يذكُرون رواية كلِّ واحدٍ من الشيوخ. ولو كان الضابط

---

(١) في «إكمال إكمال المُعْلِم» (٧: ٣٠٥).
(٢) في (كتاب الزهد والرقائق) (٤: ٢٢٩٨).
(٣) (يختلف) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.
(٤) (ابن عمر) في د، ك، م، والصواب ما أثبته.
(٥) هكذا في د، ك، م. وكتب على حاشية م (لعله: مما ذكر. اهـ كاتبه).
(٦) انظر «فتح الباري» (١: ٢٠٦ – ٢٠٨) و«تدريب الراوي (٢: ٦٥ – ٦٨).
(٧) (وقال فلان كذا) ساقط من د، م.
(٨) في (كتاب الحج) (٢: ٨٧٩).

وأما ضبط اللفظ فبعيد جداً لا سيَّما في الأحاديث الطوال.

مَنْ ضبط المعاني ما وقع التنبيه على رواية الألفاظ، والاعتناء بها، وبضبطها، وبمن رواها كذلك، وبمَنْ خالف في ذلك. كما هو في الأمهات ظاهر لمن له أدنى مُسْكَةٍ[١]. والله أعلم.

وقوله[٢]: (وأما[٣] ضَبْطُ اللفظ فبعيدٌ جداً) إلخ. نقول: بل هو القريب الذي دلَّت عليه عباراتهم واصطلاحاتهم التي أشرنا إليها. ولذلك[٤] إذا انفرد المتأخّرون بعد التابعين إلى الآن برواية حديث بألفاظ غير مشهورة في كتب الأقدمين، ولا معلومة بين التابعين وتابعيهم صَرَّحوا بأنه منكرٌ غير معروف، وإن كان صحيحَ المعنى في نفسه، موافقاً[٥] للأحكام، ولو كان المعتبر / عندهم المعنى ما وَسِعَهُم إنكارُ شيء مما صح معناه، وهم يصرِّحون بإنكاره، بل ببطلانه. والله أعلم.

٤٤ أ

قوله: (لا سيَّما في الأحاديث الطوال) نقول: حِفْظُ الصحابة للأحاديث الطوال مما لا يُسْتَبْعَدُ ولا يُسْتَنْكَرُ؛ لِمَا أشرنا إليه، من تنوير بَصائرهم، وإقبال النبي ﷺ عليهم. وقضيَّةُ[٦] «أبي هريرة»[٧] الذي هو أكثرهم حِفْظاً، ونَشْرُهُ[٨] ثوبَه للنبي ﷺ،

---

(١) «المُسْكَة» هنا: العقل الوافر والرأي. «المعجم الوسيط» (مسك ٢ : ٨٦٩).

(٢) (و) ساقط من د، م.

(٣) (ما) مكان (أما) في د.

(٤) (وكذلك) في د.

(٥) (موافق) في د، ك، م، والتصويب مني.

(٦) (وقصَّة) في م.

(٧) قال «النووي»: اسم «أبي هريرة»: «عبد الرحمن بن صخر» على الأصح من ثلاثين قولاً. قال «البخاري»: رَوَى عنه نحو الثمان مئة من أهل العلم، وكان أحفظَ مَنْ رَوَى الحديث في عصره. توفي سنة /٥٧/ هـ. له ترجمة حافلة في «الإصابة» (٧: ٤٢٥- ٤٤٥).

(٨) (من) مكان (و) في م.

وقد قال «سفيانُ الثوريّ»: «إنْ قلتُ لكم: إنِّي أُحَدِّثُكُمْ كما سمعتُ فلا تُصَدِّقُوني»، إنَّما هو المعنى،

وقراءته – عليه السلام – له فيه، وأمره بضمِّه إليه، ودعاؤه[1] له مشهورة[2]، وأنه لم ينسَ شيئاً سَمِعَه بعد ذلك اليوم[3].

ثم الأحاديث الطوال غالبُها أو كلُّها من حكاية الصحابة المشتملة على كلامهم الذي يُنْشِئُونَهُ ويَحْكُونَ فيه بعض كلام النبي ﷺ كحديث «الإفْك»، وحديث الإسراء[4]، وغيرهما. والله أعلم.

وقد مرَّت الإشارة لمثل هذا، وأنَّه وإن كان من كلامهم فهو مما يُحْتَجُّ به. كما لا يخفى.

وأمَّا ما أشار إليه من كلام «سفيان» – رضي الله عنه – فإنما يُحْتَجُّ به على مَنْ يَرَاه مذهباً.

وأيضاً «سفيان» إنما أخبر عن حال نفسه [فلا يطرد في جميع الناس، ولا يحكم به على جميع الرواة، على أن المنقول عن «الثوري» ما نصه][5]: «لو أردنا أن نحدِّثكم بالحديث كما سمعناه ما حدّثناكم بحرف واحد». كذا في شروح ألفية المصطلح[6]،

---

(١) (ودعاءه) في م.

(٢) قوله: (مشهورة) خبر المبتدأ (قضية أبي هريرة).

(٣) كما في «صحيح البخاري» (كتاب المناقب) (٤ : ١٨٨).

(٤) كما في «صحيح البخاري» في أوّل (كتاب الصلاة) (١ : ٩١) وفي «صحيح مسلم» في (كتاب الإيمان – باب الإسراء برسول الله ﷺ) من حديث «أنس بن مالك» رضي الله عنه.

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من م.

أقول: عبارة «ابن الطيب» – على أن المنقول عن «الثوري» ما نصه – فيها تشكيك بعَزْوِ ما ورد في «الاقتراح» إلى «سفيان». والنص مذكور في «الكفاية» (٣١٥) معزواً إليه. وأما قول «إنما هو المعنى» فهو زيادة من الراوي، وهو «زيد بن الحُبَاب».

(٦) انظر «فتح المغيث» (٢ : ٢٤٥).

ومَنْ نَظَرَ في الحديث أدنى نظرٍ عَلِمَ العلمَ اليقينَ أنهم إنما يروون بالمعنى.

الأمر الثاني: أنه وَقَعَ اللحنُ كثيراً فيما رُوِيَ من الحديث؛

وغيرها من الدواوين، وهو إنما فيه الإشارة إلى التحرِّي والتبرِّي[1]، وعدم الدعوى، لا أنهم[2] إنما يعتنون بالألفاظ دون المعنى[3]. كما يوهمه مساق[4] كلام «أبي حيَّان»، بل اعتناؤهم باللفظ أشدُّ وأكثر. كما أشرنا إليه.

وأما قوله: (ومَنْ نَظَرَ في الحديث) إلى آخره. فالصواب عكسُ تلك العبارة، فإنَّ مَنْ نظر في علوم الحديث، وأَمْعَنَ النظر فيها، وتَأَمَّلَها حقَّ التأمُّل عَلِمَ العلمَ اليقين أن اعتناءَهم[5] باللفظ أشدُّ، ومحافظتهم على الكلمات آكد، ولا سيَّما مَنْ رأى اعتناء الصحابة بالمحافظة على ألفاظه ﷺ، وشدَّة اعتنائهم بحفْظها، وتوقفهم فيما يحصلُ لهم فيه نوعُ شكٍّ. كما لا يخفى عمن مَارَسَ هذه العلوم، وإنما يُسْأل عنها أربابُها، وليس «أبو حيان»، ممَّنْ يُحَرِّر[6] عنه فصولها وأبوابها. والله سبحانه أعلم.

قوله: (الأمر الثاني: أنه وقع اللحنُ كثيراً) إلخ. أقول: إن أراد باللحن الخطأ في الإعراب، بحيث لا يقبل التخريج على لغةٍ من اللغات، ولا يمكن إجراؤه على شيءٍ من الاصطلاحات فممنوع؛ إذ ليس في شيء من الأحاديث تركيب يتعين فيه الخطأ، وعدم التخريج على شيء من اللُغات أصلاً.

---

(١) (التبرئ) في د.

(٢) (لأنهم) في م.

(٣) هكذا في د، ك، م، وصواب العبارة عندي هكذا: (لا أنهم إنما يعتنون بالمعاني دون الألفاظ).

(٤) (سياق) في د.

(٥) (اعتناؤهم) في ك، وأثبت الذي هو في د، م لصوابه.

(٦) كُتِبَ (ذلك) فوق كلمة (يُحَرَّر) في ك.

. . . .

وإن أراد باللحن كونه في الظاهر على خلاف الأصل المقرَّر المشهور الجاري على خلاف الجمهور فمِثْلُهُ لا يضر. فهذا القرآن الذي هو أبلغ الكلام، وأفصحُه، بإجماع الأمة، مع نَقْله بالتواتر مشتمل على تراكيب لا مساس لها بظاهر القواعد، ولذلك[1] احتاج المفسرون إلى تأويلها وتخريجها على مقتضى الاصطلاحات / بما فيه تكلف غير خاف، وقد أبدى الإمام «ابن هشام» في «مغنيه» ما فيه الكفاية لمن تأمله، بل أورد من ذلك في شرحَي «القطر» و«الشذور» الموضوعَيْنِ لصغارِ الوِلدانِ بعض مافيه في بادي الرأي، خلاف الأصول؛ لتمرين الأذهان. وقد أشار «أبو حيان» بنفسه في «بحره» و«نَهْره» في إعراب كثير من الآي إلى تخريجها على خلاف الظاهر، وتأولها بتأويلات قد لا تخطر بالخاطر، ومع ذلك فلم يَدَّعِ أحدٌ من المسلمين في القرآن أنه غير فصيح، أو مشتمل على لحنٍ، أو غير ذلك، مما ادَّعَوْه في الحديث، والآثار الموهمة لبعض ذلك قد مرَّت مع الجواب عنها مبسوطاً، والحديثُ أخو[2] القرآن[3]. كما نَصَّ عليه جمعٌ من علماءِ البيان.

٤٤ ب

ثم ما ادَّعاه[4] من وقوع اللحن كثيراً فيما رُوِي من الحديث دعوى خالية عن البُرهان، حالية بالتعليل[5]، عند ذوي الأذهان.

فهذا «صحيحُ البخاري» مشتمل على سبعة آلاف حديثٍ ومئتين وخمسة وسبعين

---

(١) (ولذلك) ليست في د، ك، وهي من م.

(٢) (أخوا) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٣) جاء في «سنن أبي داود» في (كتاب السنة) من حديث «المقدام بن معد يكرب» – رضي الله عنه – مرفوعاً: «ألا إنِّي أُوتيتُ الكتابَ ومِثْلَهُ معه». انظر «مختصر سنن أبي داود» (٧:٧).

(٤) أي: السيوطي.

(٥) (بالتعطيل) في ك، م، وأثبت الذي هو في د.

حديثاً بالمكرَّر على ما ذكره الشيخ «ابن الصلاح» – رحمه الله – في كتاب «علوم الحديث»[1] وغيره، التراكيبُ المخالفةُ لظاهر الإعراب فيه لا تكاد تبلغ أربعين، ومعَ ذلك بَسَطَها شراحُه[2]، وأزال النقاب عن وجوه إشكالها الشيخُ «ابن مالك» فيما كتبه على «صحيح البخاري» بحيث لم يبقَ فيها إشكال ولا غرابة، ولا خروجٌ عن الظاهر أصلاً، فضلاً عن ادعاءِ اللحن فيها، فما نِسْبَةُ أربعينَ ونحوها في سبعة آلاف ومئتين وخمسة وسبعين إلا نقطة[3] من بحر، وهذا «صحيح مسلم» جملةُ أحاديثِه نحوُ أربعة آلاف، بإسقاط المكرَّر على ما قاله الإمام «النووي» في «شرح مسلم»[4]. وأشار إليه في «التقريب والتيسير»[5] وغيرهما، وإن رُويَ عن «أبي الفضل، أحمد بن سلمة»[6] أن جُمْلَة أحاديثه اثنا[7] عشر ألفَ[8] حديثٍ. كما نبهَ عليه «الزَّين العراقي» في «النكت»[9]، فإن ذلك باعتبار الطرق والأسانيد. كما أشار إليه «السَّخاويُّ». والله أعلم.

---

(١) قال «العراقي» في «التقييد والإيضاح» (١٥): (هكذا أطلق «ابن الصلاح» عدة أحاديثه، والمراد بهذا العدد الرواية المشهورة، وهي رواية «محمد بن يوسف الفِرَبري»، فأما رواية «حماد بن شاكر»، فهي دونها بمئتي حديث. وأنقص الروايات رواية «إبراهيم بن معقل»، فإنها تنقص عن رواية «الفربري» ثلاث مئة حديث).

(٢) (شرامه) في د.

(٣) (نُقَطٌ) في د، م.

(٤) (١: ٢١).

(٥) (٢٦).

(٦) «النيسابوري، البزار» الحافظ. كان رفيق «مسلم» في رحلته إلى بلخ والبصرة. له صحيحٌ كصحيح مسلم. وهو حجة. توفي سنة ٢٨٦ هـ. «الرسالة المستطرفة» (٢٣).

(٧) (اثْنَي) في ك، م، وأثبت الذي هو في د.

(٨) (ألفا) في ك، م، وأثبت الذي هو في د.

(٩) انظر «تدريب الراوي» (١: ١٠٤).

ولا تكاد المسائل المخالفة للقياس الموجودة فيه تبلغ ثلاثين، مع تحرير القاضي «عياض» لها، وما نسبة ثلاثين من اثني عشر ألفاً!؟

وهذا «موطأ» الإمام «مالك» – رضي الله عنه – يشتمل على ثلاث مئة وثلاثة وخمسين[1] حديثاً موصولةً، دون ما فيها من البلاغات[2] وغيرها قلّما[3] يوجد فيها تركيب يحتاج لتأويل.

وهذا بحر الأحاديث «مسندُ الإمام أحمد» – رحمه الله – وجود مثل ذلك فيه قليل جداً، وكذلك السنن الأربع[4]، وغيرها.

وبالجملة فالدواوين الحديثية المشهورة المتداولة من الصِّحاح[5] والسنن[6] والمسانيد[7] والمعاجم[8] والتخاريج[9] والمَشيخَة[10] والتواريخ[11]، وغير ذلك على اختلاف أنواعها / ٤٥ أ

(١) انظر «تدريب الراوي» (١: ١١١).

(٢) جمع «بلاغ»، وهو قول الراوي: بلغني، وقيل: يسمى معضلاً. انظر «تدريب الراوي» (١:٢١٧).

(٣) (قل ما) في د.

(٤) هي: سنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجَهْ.

(٥) هي الكُتب التي التزم مؤلفوها فيها الصحة. «الرسالة المستطرفة» (١٦).

(٦) هي الكُتُب المرتبة على الأبواب الفقهية. «الرسالة المستطرفة» (٢٥).

(٧) هي الكُتُب التي موضوعها جعلُ حديثِ كل صحابيٍّ على حدَة. «الرسالة المستطرفة» (٤٦).

(٨) هي الكُتُب التي تذكر فيها الأحاديث على ترتيب الصحابة أو الشيوخُ أو البلدان. أو غير ذلك. «الرسالة المستطرفة» (١٠١). انظر ضبط كلمة (المَشيخَة) في «فهرس الفهارس» (٢:٦٢٤).

(٩) موضوع المستخرج أن يأتي المصنف إلى الكتاب فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه، من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه. قاله «العراقي». «تدريب الراوي» (١:١١٢).

(١٠) هي الكُتُب التي تشتمل على ذكر الشيوخ الذين لقيهم المؤلف وأخذ عنهم، أو أجازوه وإن لم يلقهم. «الرسالة المستطرفة» (١٠٥).

(١١) هي الكُتُب التي موضوعها في تواريخ الرجال وأحوالهم. «الرسالة المستطرفة» (٩٦).

وتنوّع موضوعاتها لا تكاد تَجدُ فيها تركيباً واحداً يُحكم عليه باللحن المحض الذي يتعيَّنُ فيه الخطأ، ولا يكون له وَجْهٌ، بل وجوهٌ من الصَّوَاب، وقد أشرنا إلى أن مخالفة التراكيب في الظاهر للقواعد الإعرابية غير مُضرَّة، ولا قادحةٍ في الكلام الفصيح؛ لوروده[1] في كلام الله – تعالى – المعجزِ الذي لا يُقْدَرُ على الإتيان بسورة مثله[2]، وَوَرَدَتْ أبياتٌ وشواهد جَمَّةٌ في كلام العرب ظاهرها يخالف[3] القواعد، وفيها روايات[4] تتخالَفُ[5]، فاحتاج النحاة إلى تأويلها وتخريجها على القواعد المستعملة المشهورة. كما لا يخفى عمن مارس العلوم اللسانية.

وهذا «أبو حيان» كُتُبُه مشحونةٌ بتأويل الأشعار العربية، وإخراجها عن ظاهرها إجراءً لها على القواعد المقرَّرة دون أن يَدَّعي فيها تغييراً أو لحناً، أو غير ذلك، بل ادعوا أنه لا يقدح[6] بروايته[7] بيتٌ أو قصيدة مثلاً، في رواية تخالفها، بل كل واحدة تجري على وجهها كما أجمعوا أن قراءةً لا تقدح في قراءةٍ ولا تردّها، بل لكل واحدة حكمُها، ولو ادعى التغيير واللحن في الأبيات الشعرية لكانت أجدر بادعائه[8]، ذلك فيها من الأحاديث النبوية. وهذه تفاسير «أبي حيان» مملوءة بتأويل الآي القرآنية

---

(١) (لورودها) في م.
(٢) (من مثله) في م.
(٣) (بخلاف) في م.
(٤) (رواة) في د، و (روات) في م.
(٥) (تخالفها) في م.
(٦) (لا تقدح) في م.
(٧) (برواية) في ك، و (رواية) في م، وأثبت الذي هو في د.
(٨) (بادعاء) في د، ك، و(بادعاءه) في م.

لأن كثيراً من الرواة كانوا غيرَ عربٍ بالطبع، ولا يعلمونَ لسانَ العرب بصناعة النحو، فوَقَعَ اللحنُ في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك،

كذلك، فلا معنى لادعائه اللحن في الأحاديث تأييداً لرأيه[1]، وشغفاً بمحبة[2] الاعتراض على الشيخ «ابن مالك» – رحمه الله – بما لا أصل له.

وبما أشرنا إليه تعلم بطلان ادعاء اللحن، والكثرة المشار إليها. كما هو ظاهر. والله – تعالى[3] – أعلم.

وأما قوله: (لأنَّ كثيراً من الرواة كانوا غير عُرْبٍ) فصحيح لا شك فيه ولا مِرْيَة، وادعاؤه[4] أنهم لا يعلمون النحو مخالفٌ لما أطبق عليه علماء الحديث من أن شرط المحدّث أن يكون عالماً بما يحتاج إليه من العربية واللغة[5]، بل قالوا: إنه لا بد أن يكون عارفاً بالغريب[6] أيضاً، زيادة على العلوم المتعلقة بالأسانيد والمتون[7]، ومن خلا من الشروط، ولم يستوفها لا تجوز له الرواية في نفسه، فضلاً عن تصدّيه للرواية عنه، والتحمل[8]؛ لأن الجاهل بالعربية لا يدري قوانينها، فهو يخالفها من حيث لا يشعر،

---

(١) (لرواية) في د.

(٢) (بمحبته) في د، م.

(٣) (تعالى) في م.

(٤) (وادعائه) في م.

(٥) انظر «التبصرة والتذكرة» (٢: ١٧٤–١٧٥).

(٦) «غريب ألفاظ الحديث» هو ما وقع في متن الحديث، من لفظة غامضة، بعيدة من الفهم؛ لقلة استعمالها، وهو فنٌّ مهم، يقبح جهلُه بأهل الحديث. «تدريب الراوي» (٢: ١٨٤).

(٧) (بالمتون) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٨) (والنحل) في د، و(النّحيْ) في م.

وقد وقع في كلامهم وروايتهم غيرُ الفصيح من لسان العرب،

ولهذا قال «شعبة»[1]: إنَّ[2] أخوف ما أخاف على طالب الحديث إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قوله ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»؛ لأنه ﷺ كان لا يلحن. وهؤلاء علماء الطبقات والرواة الذين اشتمل عليهم الصحيحان أو غيرهما من الكتب الستة، أو غيرها يذكرون أحوال الرواة وحِلاهُمْ[3] وأوصافهم، وسعة اطلاعهم، ورسوخ قدمهم في العلوم زيادة على الضبط، والثقة والدين والورع، وغير ذلك. فما[4] وصفوا أحداً من الرواة المعتدّ بروايتهم في الكتب المشهورة بالجهل بالعربية هذا / الجهل الذي لا يعلم معه اللحن، ولا يميز بين الصحيح والسقيم. كما لا يخفى عمن مارس ذلك. والله أعلم. ٤٥ ب

وأما قوله: (وقد وقع في كلامهم وروايتهم غيرُ الفصيح) إلخ، فجوابه: أن المقام قد يقتضي غير الفصيح أحياناً، وقد يكون غيرُ الفصيح فصيحاً في بعض المقامات. كما أشار إليه «أبو إسحاق الشاطبي» وغيرُه. والمواضع الواقعة في الحديث من هذا القبيل. والله أعلم.

---

(١) عزا المؤلف – رحمه الله – هذا القول إلى «شعبة»، وهو وَهَمٌ، والصواب عزوه إلى «الأصمعي» كما في «الإلماع» (١٨٤) و«مقدمة ابن الصلاح» (ص:١٩١) (طبعة الطباخ) و«التبصرة والتذكرة» (٢:١٧٤). وإنما قال «الأصمعي»: «أخاف» ولم يجزم؛ لأنَّ من لم يعلم العربية وإنْ لَحَنَ لم يكن متعمداً الكذب. كما هو في «توضيح الأفكار» (٢:٣٩٣).
وأما حديث: «مَنْ كَذَبَ عليَّ..» فهو متواتر. أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب العلم–باب إثم مَنْ كذبَ على النبي ﷺ) (١:٣٥) من حديث «أبي هريرةَ»، و«مسلمٌ» في «صحيحه» في (كتاب الزهد والرقائق–باب التثبت في الحديث..» (٤:٢٢٩٩) من حديث «أبي سعيد الخُدْريِّ». وانظر «نظم المتناثر من الحديث المتواتر» (٢٨).

(٢) (إن) ساقط من د، م.

(٣) الحلْية من الرجل: صفته وخِلْقتُه وصُورته، ويجمع على (حِلىً). «المعجم الوسيط» (١: ١٩٥).

(٤) (مما) في د.

ونعلم قطعاً غير شك أن رسول الله ﷺ كان أفصحَ الناسِ، فلم يكن ليتكلمَ إلا بأفصح اللغات، وأحسنِ التراكيب، وأشهرِها وأجزلها،

وأما قوله: (ونعلم قطعاً غير شك أن رسول الله ﷺ كان أفصحَ الناس) إلخ فهو[1] مما لا يختلف فيه اثنان، ولا يتوقف فيه إنسان، فالتنبيه عليه من باب تحصيل الحاصل الذي ليس تحته طائل، وقد أبْدَى وُجوه فصاحته وبلاغته ومعرفته ﷺ بجميع اللغات جَمْعٌ من الأئمة، منهم علامة الحديث القاضي «أبو الفضل، عياض» في «الشفا»[2]، و«الشهاب القسطلاني»[3] في «المواهب»، و«القضاعي»[4]، وغيرُهم فَكَفَوْنا مؤونة[5] ذلك، وجلبوا المحتاج إليه منه هنالك.

وأما قوله: (فلم يكن ليتكلمَ[6] إلا بأفصح اللغات) إلخ فممنوع؛ إذ البليغ المقتدر هو من حصلت له هذه الملكة، وكان قادراً على الإتيان بأفصح اللغات[7]، وأحسن التراكيب، وأجزل الألفاظ، متى شاء، فلا يتوجه أنه لا يتكلم إلا بها.

سلمنا، لكن في الكلام مع أمثاله، أو مَنْ يقرب منه، أو يفهم كلامه بملازمته

---

(١) (هو) في د.

(٢) (١: ٧٠-٨١). (الشفاء) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٣) هو «شهاب الدين، أبو العباس، أحمد بن محمد بن أبي بكر» المصري. المتوفى سنة ٩٢٣هـ كان علامة في الحديث. من شيوخه «خالد الأزهري»، ومن كتبه «المواهب اللدنية بالمنح المحمدية» ط مصر سنة ١٢٨١هـ. «معجم المطبوعات العربية» (١٥١١).

(٤) هو «أبو عبد الله، محمد بن سلامة بن جعفر» المتوفى سنة ٤٥٤هـ تولى القضاء بمصر. مترجم في «وفيات الأعيان» (٤: ٢١٢) و«معجم المطبوعات العربية» (١٥١٥). (القضاعي) ساقط من د.

(٥) (مؤنة) في ك، م، وأثبت الذي هو في د.

(٦) (يتكلم) في د.

(٧) (اللغات) ساقط من د، م.

وممارسته لا مع كل أحد، وإلا كان[1] غير فصيح ولا بليغ، إذ البلاغة «مطابقةُ الكلام لمقتضى الحال مع فصاحة ألفاظه».

ومن مراعاة مقتضى الحال – كما قاله[2] «الجاحظ»[3] وغيرُه – مراعاةُ المخاطبين[4]، فيخاطب كلَّ أحد بما يفهم، فقد يكون التكلم[5] بكلام الأوساط، فيمن دونَهُمْ بليغاً إذا كان معهم، كما يكون التكلم[6] بغير الفصيح فصيحاً إذا اقتضاه المقام. كما أشرنا إليه آنفاً، ولاسيَّما وقد قال ﷺ: «خاطِبُوا الناسَ بما يفهمون»[7] الحديثَ. كما

---

(١) (لكان) في م.

(٢) (قال) في م.

(٣) (الحافظ) في د، م. و«الجاحظ» هو «عمرو بن بحر بن محبوب، أبو عثمان» المعتزلي. المتوفى سنة ٢٥٥هـ. كان عالماً بالأدب، فصيحاً بليغاً. مترجم في «تاريخ بغداد» (١٢: ٢١٢) و«نزهة الألباء» (١٩٢) و«الأعلام» (٥:٧٤).

(٤) ومما أورده «الجاحظ» في «البيان والتبيين» (١: ١٣٨) من صحيفة «بشر بن المعتمر» قوله: «ينبغي للمتكلِّم أن يعرفَ أقدار المعاني، ويوازنَ بينها وبين أقدار المستمعينَ، وبين أقدار الحالات، فيجعلَ لكلِّ طبقةٍ من ذلك كلاماً، ولكلِّ حالةٍ من ذلك مقاماً، حتَّى يقسمَ أقدارَ الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدارَ المستمعين على أقدار تلك الحالات».

(٥) (المتكلم) في د.

(٦) (المتكلم) في د.

(٧) أخرج «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب العلم) عن «عليٍّ» – رضي الله عنه – موقوفاً: «حدِّثوا الناسَ بما يَعْرِفُونَ». انظر «فتح الباري» (١: ٢٢٥).
وأورد «السخاوي» في «المقاصد الحسنة» (٩٣) حديثاً بلفظ: «أُمِرْنا أن نكلم الناس على قدر عقولهم»، وأوضح أنه من حديث «ابن عباس» مرفوعاً. أخرجه «الديلمي» وسنده ضعيف.
وحديثاً بلفظ: «أمرت أن أخاطب الناس على قدر عقولهم»، وأوضح أنه من حديث «ابن عباس»، وأن «ابن حجر» عزاه إلى مسند «الحسن بن سفيان».

وإذا تكلَّمَ بلغةٍ غير لغته فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز،

هو في غاية الظهور، ولو مارس «أبوحيَّان» العلومَ اللسانية، وأضاف إلى ما تعمق فيه من ظواهر الإعراب المعاني البيانية لأراح الناس من كثير من مباحثه الظاهرية، المقتبسة من مذاهب الظاهرية. والله أعلم.

وأما قوله: (إذا تكلم بلغةٍ غير لغته) إلخ، ففيه أنه وإن كان يتكلم بغير لغته مع أهل تلك اللغة المتكلم بها، فإن غيرهم من الصحابة أيضاً كان يتلقاها منه -عليه السلام- كما يتلقاها أهلُها، وينقلها بألفاظها، لما اشتملت عليه من الأحكام الشرعية، ولما فيها من الإعجاز الظاهر، كما نبَّه عليه «عياض» وغيره، وكما ينقلها مَنْ حَضَرَ من[1] الصحابة عنه ﷺ بحفظها[2] عنهم وعن هؤلاء القوم المتكلم معهم من بعدهم فتُروى كغيرها من الأحاديث، وقد وَضَعَ الناسُ تصانيف فيما تكلم به ﷺ / من لغاتِ غير قريش من طوائف العرب، بحيث يحكم السامع أنه من تلك الطائفة، كما وضعوا مثلها فيما تكلم به من لغات غير العرب من الألسن المشهورة، وبه تعلم أنه لا تحجير عليه في التكلم بما شاء من أنواع اللغات، وخصوصاً إذا اقتضى المقام ذلك، كما أنه لا معنى لحصر كلامه - عليه السلام - في أفصح اللغات، بل ولا في الفصيح، بل التزام الأفصحيَّة ممنوعٌ في التنزيل المعجِز، فضلاً عن غيره، وتكلمه - عليه السلام - بغير الفصيح قد علمت أنه لا ينافي كمالَ[3] عُلُوِّ مقامه، في الجزالة والفصاحة والبلاغة، واقتداره على مالا يقتدر[4] عليه غيرُه من المخلوقات. كما أشرنا إليه. وتعلم

٤٦ أ

---

(١) (من) ساقط من د.

(٢) (يحفظها) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٣) (كمال) ساقط من م.

(٤) (بقدر) في م.

وتعليم الله ذلك له من غير معلِّم.

والمصنِّف قد أكْثَر من الاستدلال بما ورد في الأثر،

أيضاً أنه لا معنى لحصر كلامه في لغته، ولا معنى لاختصاص غير لغته بأهلها دون غيرهم لمن يسمعها[1]. كما أشرنا إليه.

ثم ظاهر قوله: (وتعليم الله ذلك له بغير مُعَلِّم) يقتضي أن لغته عَلَّمَهُ معلِّم[2]، أو تعلمها من قومه، وهو مخالف لما أخرجه «ابن عساكر» في «تاريخه»، و«أبو نعيم[3]» وغيرهما عن «عمرَ بن الخطاب» – رضي الله عنه[4] – أنه قال: يا رسول الله مالك أفصحُنا، ولم تخرج من بين أظهرنا؟ فقال: كانت لغة «إسماعيل» قد درست، فجاءني بها «جبريل» – عليه السلام – فَحَفَّظَنِيها فحفظتها[5]. بل في «مسند الفردوس» لـ«الديلمي»: إن الله – تعالى – علمه الأسماء كلَّها، كما علَّم «آدم».

وفي الباب آثار عن «عليّ» – كرم الله وجهه –.

وعن غيره من الصحابة – رضي الله عنهم – وإن كانت لا تخلو عن ضعفٍ. والله أعلم.

قوله: (والمصنِّف قد أكْثَرَ من الاستدلال) إلخ. أقول: هذا كلامٌ جارٍ على ما هو

---

(١) (فمن سمعها) في د، و(ممن سمعها) في م.

(٢) (بعلم) في د، و(بمعلم) في م.

(٣) (وإبراهيم) في د، م.

(٤) (عنه) ساقط من د.

(٥) جاء في «كنز العمال» (١١: ٤٩٠): أخرج «ابن عساكر» عن «إبراهيم بن هدبة» عن «أنس» قال: قال أصحابُ النبي ﷺ: يا رسول الله! مالكَ أفصحُنا لساناً، وأبينُنا بياناً؟ قال: إن العربيةَ اندرستْ فجاءني بها جبريلُ غَضَّةً طريَّة كما شقَّ على لسان إسماعيلَ عليه السلام. وفيه أيضاً: أخرج «الديلمي» عن «ابن عمر» مرفوعاً: جاءني جبريل فلقنني لغة أبي إسماعيل.

. . . .

دأبُ «أبي حيان» – عفا الله عنه – من التحلي بقلّة الإنصاف، والتخلي عن جميل الأوصاف، ومبنيٌّ[١] على ما زَعَمَه من أن الإمام «ابن مالك» – رحمه الله – ليس له شيخٌ في العلوم يرجع إليه، ولا أستاذ يُعَوِّلُ عليه، وهو زعمٌ باطل. وقيل: ليس تحته طائل.

وقد تصدَّى لرده جماعةٌ من الأعلام[٢]. وقالوا: إن ما[٣] زعمه «أبو حيان» ليس له[٤] –على صحته– آياتٌ تشهد له، ولا أعلام، وإنما هو من التحاملات الغرضية التي يأباها كمالُ الإسلام.

قوله: (بما ورد في الأثر). أقول: «الأثر» يطلقه المُحَدِّثُونَ على المرفوع، والموقوف. كما قاله «النووي[٥]» في «التقريب»[٦]، وغيرِه[٧] من مصنَّفاته. وجزم به جمعٌ من العلماء. واختاره الحافظ «ابن حجر»، وخصَّه بعض فقهاء خراسان الشافعية بالموقوف، بل حكاه «أبو إسحاق[٨] الفُوراني[٩] الخراساني» عن الفقهاء مطلقاً.

---

(١) قوله (مبني) معطوف على قوله (جار).

(٢) ذكرتُ جماعةً من شيوخه في «الإصباح في شرح الاقتراح» (٨٤).

(٣) (إنما) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٤) (ليس له) ساقط من د.

(٥) (النوى) في م.

(٦) لأنه مأخوذ من: أثرت الحديث، أي: رويته. انظر «مقدمة ابن الصلاح» (التقييد) (٥١) و «تدريب الراوي» (النوع السابع) (١: ١٨٥).

(٧) (وغير) في م.

(٨) صوابه: (أبو القاسم) كما في كتب التراجم والمصطلح. وهو «عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن فُوران، الفُورانِيّ، أبو القاسم، المَرْوَزِيّ» المتوفى سنة ٤٦١ هـ. مترجم في «تهذيب الأسماء واللغات» (٢: ٢٨٠) و «طبقات الشافعية» (٥: ١٠٩) و «البداية والنهاية» (١٢: ٩٨).

(٩) (الغوراني) في م.

مُتَعَقِّبا بزعمه على النحويين،

فقال: الفقهاء يقولون: «الخبر»: ما كان عن النبي ﷺ. و «الأثر»: ما يُرْوَى عن الصحابة. وأشار لمثله الحافظ «الزين العراقي» في الألفية[1]، وشَرْحَيْها[2]، وغيرها من مصنفاته.

وكأنَّ «أبا حيان» أطلقه على «الحديث المرفوع» لعدم معرفته في الاصطلاح[3]. والله أعلم.

قوله: (مُتَعَقِّباً). أقول[4]: «التعقّب[5]»: هو استدراك قاعدةٍ لم يقلْها غيرُه على مَنْ قَبْلَهُ. وهذا ليس بموجود في كلام «ابن مالك» أصلاً، وإنما فيه ترجيح / بعض لغات العرب، أو كلام بعض النحاة بما هو في الحديث مضافاً إلى القرآن، أو إلى بعض الشواهد[6] العربية. وأما خَرْمُ قاعدة أو إثباتها بمجرد ما ثبت في الحديث فليس يوجد في كلامه. كما يعلم بالاستقراء التام، فلا معنى للاعتراض به، وقد عرضته على كثير من أشياخنا المحققين فأقروه وسلَّموه، ثم رأيت ما يوافقه للعلامة[7] قاضي القضاة «السراج البُلقيني»، وعبارته: ما ذكَرَهُ الشيخ «ابن مالك» من[8] الأحاديث في القواعد النحوية ليس للإثبات، بل للاعتضاد، فإنه يجد الشواهد من كلام العرب موافقةً لما يختاره، فيأتي بالحديث للاعتضاد، لا للإثبات.

٤٦ ب

---

(١) قال: وَسَمِّ بالموقوف ما قَصَرْتَه ... بِصَاحِبٍ وَصَلْتَ أو قطعتَه
وبعضُ أهلِ الفقهِ سَمَّاه: الأَثَر ... وإنْ تَقِفْ بغَيْرِهِ قَيِّدْ تَبرّ

(٢) انظر «التبصرة والتذكرة» (١: ١٢٣) و «فتح المغيث» (١: ١٠٨).

(٣) (الاصطلاحات) في د، و (بالاصطلاح) في م.

(٤) (قول) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٥) (متعقب) في د.

(٦) (بعض الشواهد وأهل العربية) في م.

(٧) (العلامة) في د.

(٨) (عن) مكان (من) في م.

وقول بعضهم : إن كلام « السراج » مصادرةٌ في المدعى، هو المصادرة؛ فإنَّ الاعتراض إنما يثبت على ما صحَّ وقوعُه، فإذا [انتفى ما ادعاه المعترض][1] انتفى اعتراضُه، على أنَّا لو سلمنا أنه يذكره للإثبات لكان حقيقاً بذلك لما تلوناه عليك . والله أعلم .

وإن[2] أرادَ بـ« التعقب » أنه ينتقد عليهم عدم الاستدلال بالحديث ويقول : لِمَ[3] لا يستدلون بالأحاديث النبوية مع استدلالهم بكلام العرب الكفار ؟ كما سيشير لمثله، فليس في كلامه أيضاً شيء من ذلك، غايةُ ما في تصانيفه استدلاله هو على ترجيح بعض اللغات الغير المتداولة بما ثبت لَدَيْه من الأحاديث الصحيحة، مؤيدة بشواهد من كلام العرب . كما لا يخفى عمن مارس كتبه، وتتبع أسرارها ودقائقها . والله أعلم .

قوله : (وما أَمْعَنَ النظر) إلخ . هو من تحامله القبيح . ثم إن أراد أن « ابن مالك » لم يمعن النظر في علوم العربية، وما يُسْتَدَلُّ به فيها، وما لا[4]، فهو مكابرة في الحسِّ، ومخالفةٌ لما أجمع عليه الجنُّ والإنسُ، من انفراد « ابن مالك » بهذا الشأن، وإلحاقه[5]، بل وارتقائه على من[6] كان من الأفاضل في صدر الزمان، مع ما فيه من مناقضة[7] نفسه[8] ؛ لتصريحه بإمامته في هذه العلوم، وجعله « سيبويه » فمن دونه يحتاجون إلى تحقيقاته في « شرح التسهيل » وغيره . كما أشرنا إليه أولاً وإنْ أراد أنه لم يُمْعِنِ النظر في علوم الحديث فشرحه على « صحيح البخاري » الموسوم بـ« التوضيح لإشكالات

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من د، م .

(٢) (وإذا) في د .

(٣) (ويقال لما) في د .

(٤) هكذا في د، ك، م، والمعنى : وما لا يُسْتَدَلُّ به فيها . والله أعلم .

(٥) (الحافه) في د .

(٦) (ممن) في م .

(٧) (مناقضته) في ك، وأثبت الذي هو في د، م .

(٨) (نفسه) ليست من د، ك، وهي من م .

ولا صَحِبَ مَنْ له التمييز ،

الجامع الصحيح »، وما أبدى[1] فيه من فتح المقفلات، وحلّ المشكلات، كاف في الشهادة على ماله من الإمعان والإتقان[2]، وإن لم يرض « أبو حيان ». وقد صرحوا بأن من موجبات التوسع في فنٍّ و[3]الاطلاع على غوامضه التأليفَ فيه؛ لأنه داعية للبحث عن حقائق الأشياء، والفحص عن دقائقها، كما هو ضروري. وقد حَصَلَ هذا لـ « ابن مالك » دون « أبي حيان »؛ إذْ لا يُعْرَفُ لـ « أبي حيان » كلامٌ في الحديث، وإن حصلت له الروايات الكثيرة بكثرة من استجاز من المشايخ، فالرواية / لا تحمل على الوقوف على حقائق الأمور، كالتصنيف. والله أعلم. ٤٧ أ

قوله : (ولا صحب من له التمييز[4]). أقول : هو مبني على زعمه أنه ليس لـ « ابن مالك » شيخٌ يعتمد عليه في العلوم[5]، وإنما أخذه بجودة الفهم، وقوة الذكاء. وأطال في ذلك. وزعم أن علومَه كلَّها إنما[6] حفظها من الدفاتر، وبالغ في ذلك حتى أنشد مُعَرِّضاً بالشيخ « ابن مالك » :

يظنُّ الغُمْرُ أن الكُتْبَ تَهْدِي ... أخا فَهْمٍ لإدراكِ العُلومِ[7]

---

(١) (أبدي) في ك.

(٢) (والإتقان) ساقط من د، م.

(٣) (و) ساقط من د.

(٤) (التميز) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٥) (العلم) في م.

(٦) (إنما) ساقط من م، ومكانه (إنها) في د.

(٧) الغُمْر: الرجل الذي لم يجرب الأمور. وبعد هذا البيت :

وما يدري الجَهولُ بأن فيها ... غوامضَ حيرتْ عَقْلَ الفهيم

إذا رمْتَ العلومَ بغير شيخ ... ضللتَ عن الصراط المستقيم

وتَلْتَبِسُ الأمورُ عليكَ حتَّى ... تصيرَ أضلَّ من توما الحكيم

وهذه الأبيات مذكورة في « نفح الطيب » (٢ : ٥٦٤).

وقد قال لنا قاضي القضاة «بدرُ الدينِ ابنُ جماعة»، وكان / ممن أخذ عن «ابنِ مالك»: **٢٣**

الأبيات المشهورة له.

وقد ردَّ ذلك عليه جمعٌ من الأئمة. كما أشرنا إليه. وقد تولّى جمعَ ما قاله الأئمةُ وانتخبه صاحبُنا العلامةُ «أبو عبد الله، محمد بن حمدون بَنَّاني[١]» الكبير في كتابٍ أفرده لترجمة «ابن مالك»، وأشرت لبعض[٢] ذلك في «شرح الكافية». ويكفيه من الأصحاب علاَّمةُ العلوم على الإطلاق الشيخ «ابن الحاجب»، وإمام العلوم الحديثيَّة وغيرها «أبو زكريا، النووي» — رضي الله عنهما — . وشهرتهما كافية. فأما «ابن الحاجب» فهو من أشياخ «ابن مالك» وأساتذته. وأما «النوويُّ» فأحد أصحاب «ابن مالك» الذين أخذوا عنه، ولذلك تجد «النوويَّ» في تصانيفه كثيراً ما يقول: قال شيخنا «ابنُ مالك»[٣]. وقد سمعت من جماعة من أشياخنا أن «النووي» هو المراد بقول «ابن مالك» في «الخلاصة»:

ورجلٌ منَ الكرامِ عندنا

لأنه كان ضيفه في تلك الليلة[٤]. والله أعلم.

قوله: (وقد قال لنا قاضي القضاة). أقول: في جواز إطلاقه، كمَلِك الأملاك، ونحوه، خلافٌ مشهورٌ.

---

(١) (عبدون البناني) في د. وهو «محمد بن حمدون البَنَّاني» المالكي، ويعرف بالمحوجب المتوفى سنة ١١٤٠هـ. كان فقيهاً نحوياً. أفتى ودرّس بفاس. من آثاره «شرح ألفية ابن مالك». مترجم في «هدية العارفين» (٢ : ٣١٩) و«معجم المؤلفين» (٩ : ٢٧٠).

(٢) (وانشرب بعض) في د، و (وأشرت إلى بعض) في م.

(٣) (ابن مالك) ساقط من م.

(٤) انظر «حاشية الخضري» (١ : ٩٧).

«قلت له : يا سيدي هذا الحديث رواية الأعاجم ، ووقع فيه من روايتهم ما يُعْلَمُ أنه ليس من لفظ الرسول ، فلم يُجِبْ بشيءٍ» .

و « البدر » هو « محمد بن إبراهيم بن سعد ، الكِناني ، المقدسي »[١] والد « العز[٢] ابن جَماعة » قاضي القضاة بمصر والشام ، أحد شيوخ « التاج السبكي » ذكره في طبقاته الثلاث ، وأثنى عليه في الكبرى ، والوسطى غاية الثناء ، وشهرتُه كافية ، وكونه من تلامذة الإمام « ابن مالك » المشهورين بملازمته ، والأخذ عنه كـ « النووي » . مما لا مرية فيه .

قوله : (قلت له : يا سيدي[٣]) هو محكي ، قال لنا « ابن جماعة » : وفيه تعظيم المشايخ ، والتأدب معهم في المحاورات ، والتعبير عنهم بالسيد ، ونحوه ، وكمال التواضع لهم ، بإفراد الضمير عند مواجهتهم ، وذلك كله من الواجبات لهم . كما نصوا عليه . واستوعب غالب مباحث « آداب الطالب مع الشيخ » الإمامُ الأوحدُ « أبو علي اليوسيّ » –رضي الله عنه – في كتابه « القانون » .

قوله : (هذا الحديث رُواته) إلخ . هو بضم الراء ، جمع : راوٍ ، كقاضٍ وقضاة . وفي بعض النسخ : (رِواية) بكسر الراء ، مصدر : رَوَاهُ .

قوله : (فلم يُجِبْ بشيء) . أقول : كونه سكت عنه ، ولم يجبه بشيء لا يدل على أنه انقطع عن الجواب ، أو عجز عنه ، ولم يُحْرِ[٤] جواباً كما[٥] يُشَمُّ من فحوى كلام « أبي حيان » ، وإن كان « البدر ابن جماعة » لا يقصد ما أراده « أبو حيان » من نسبة

---

(١) المتوفى سنة ٧٣٣ هـ . مترجم في « طبقات الشافعية » (٩ : ١٣٩) و « البداية والنهاية » (١٤ : ١٦٣) .

(٢) (الفراء) في د ، م .

(٣) (يا سيد) في د .

(٤) هكذا ضبطت في ك ، و (يَحْرِ) في م .

(٥) (قد) مكان (كما) في م .

. . . .

«ابن مالك» للعجز عن الجواب / عن هذه المسألة لـمَّا سئل[١] عنها، فإن الشيوخ قد يتركون جوابَ أصحابهم وطلبتهم[٢]، ويعرضون عنها قصداً لأمورٍ يقتضيها التعليم. كما هو مشاهد معروف بالضرورة من أحوالهم. ٤٧ ب

منها: تأديب الطالب، بأن هذا الأمر المسؤول عنه من الأمور الضروريات التي لا تخفى عن السائل، ولا عن غيره، لظهورها، وعدم غموضها، ولا سيّما إذا كانت الأسئلة ركيكةً صادرة عن غير تأمل ولا نظر في القواعد.

ومنها: تحريض الطالب، وحثه على الهمة العالية، بأن لا يسأل[٣] حتى يتأمل غاية التأمل، ويستحضرَ ما يتعلق بالسؤال على حسب ما تقتضيه القواعد العلمية؛ لأن الجوابَ عن كل سؤال يورده الطالب مما يقصر همته ويعجزه، ويلزمه التكاسل عن استعمال الفكر والتأمل بصدق النظر، ويميل به إلى التواني والتراخي. كما لا يخفى.

ومنها: كون السائل أجلَّ من أن يصدر عنه مثلُ سؤاله، وإن كان غامضاً، لأن جلالته تقتضي كونَ النظريات لديه ضروريات.

ومنها: كونُ عقلِ السائل قاصراً عن إدراك مثل جواب سؤاله، لاشتباهٍ يكون فيه.

ومنها: كون الاشتغال بالجواب، وماله[٤] وعليه يشوش على الحاضرين، ويخلط عليهم أفهامهم، ويضيع عليهم الوقت. أو غير ذلك من الأمور البديهيات الغير الخافيات على من مارس الشيوخ، وعرف [مقاصدهم الحسنة. والله أعلم. ولظهور الجواب

---

(١) (سأله) في م.
(٢) (وطلبهم) في د.
(٣) (لا يسأله) في م.
(٤) (وما عليه) في م.

قال «أبو حيان»: (وإنما أمعنتُ الكلام في هذه المسألة لئلا يقول

هنا و][1] وضوحه[2] مع جلالة «البدر ابن جماعة» أعرض «ابن مالك» عن جوابه، فالاستدلال بالحديث جارٍ على الأصْل؛ لأن الأصل[3] هو[4] عدم تغيير الألفاظ والتصرف فيها، وما يوجد فيه من الكلام المخالف ظاهره لتراكيبهم مؤوّلٌ مخرَّجٌ على وجوه صحيحة، كما أوّلت الآي القرآنية والشواهد العربية التي خالفت ظواهرُها القواعدَ من باب لا فارق، والقولُ به في الشواهد دون الأحاديث ترجيحٌ بلا مرجح. وأما الآيات فالتواتر كافٍ في الفرق، وما ادّعوه من التصرف والتغييرمن الرواة خلافُ الأصل. كما يظهر مما بسطناه قبلُ، ولو كان سكوتُه لانقطاعه عن الجواب، أو لرجوعه لما[5] ادعاه هؤلاء من أنَّ عدم الاستدلال هو الصواب لرجع – رحمه الله – عن ذلك، فإن الظن به لجلالة قدره، وإنارة بدره، وكمال ورعه وديانته، أن لا يتمادى على الباطل بعد ما تبين له الحق[6]. والله أعلم.

قوله: (قال «أبو حيان») إلخ. أعاد ذكره لبُعد العهد به، لطول الكلام المنقول عنه، الذي تقدم شرحُه، والإعادةُ عند الإطالة، وتباعد ما بين الكلامين، معروفةٌ[7] في الكلام على طريقة التأكيد، وفي الكلام الفصيح منه كثير.

قوله: (إنما أمعنتُ) أي: أطلتُ واستقصيتُ[8].

---

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من د، م.

(٢) (ولوضوحه) في م.

(٣) (لأن الأصل) ساقط من د، م.

(٤) (وهو) في م.

(٥) (مما) في م.

(٦) (إلَيه) مكان (له الحق) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٧) (معروفة) خبر للمبتدأ الذي هو (الإعادةُ).

(٨) (استقفيت) في د.

مبتدئ: ما بالُ النحويين يستدلون بقول العرب، وفيهم المسلم والكافر ولا يستدلون بما رُوِي في الحديث بنقل العدول كـ«البخاريّ» و«مسلم»

قوله: (ما بالُ النحويين) إلخ. ظاهره يدل على أنهم لا يستدلون. ومرَّ أنها دعوى لا ينهض عليها دليل؛ / إذِ[1] المحققون منهم يستدلون بالحديث، كما مرّ. ٤٨ أ

قوله: (بنقل العدول) إلخ. مناقض لكلامه السابق، فإن اشتراط العدالة والضبط في المُحَدِّثين مانع لهم من التغيير والتصرف في الأحاديث بتغيير ألفاظها وتبديلها. كما أشرنا إليه.

قوله: (كالبخاري ومسلم، وأضرابهما)[2] إلخ. الأضرابُ[3] هم الأمثال، أي: من يماثلهما، ويضاهيهما من الحفاظ الضابطين الأيقاظ. وظاهرُه بل صريحُه أن ما في الصحيحين أيضاً لا يُجْزَمُ بأنه كلام رسول الله ﷺ، وهو باطل مخالفٌ لما أجمعت عليه الأمة، إلا مَنْ لا يعتدُّ بخلافه من تلقيهما بالقبول والجزم بأنهما من كلام الرسول - عليه الصلاةُ الدائمة والسلامُ الموصولُ[4] - قال الشيخ «أبو عمرو، ابن الصلاح» في شرحه لـ«صحيح مسلم»[5]: جميعُ ما حَكَمَ «مسلمٌ»[6] بصحته في هذا الكتاب فهو مقطوع بصحته، والعلمُ النظريُّ حاصلٌ بصحته في نفس الأمر. وهكذا ما حَكَمَ «البخاريُّ» بصحته في كتابه؛ وذلك لأن الأمةَ تلقتْ ذلك بالقبول، سوى مَنْ لا يُعْتَدُّ بخلافه ووفاقه في الإجماع.

---

(١) (إذا) ساقط من د، و (و) مكان (إذ) في م.

(٢) (وأضرابهما) ساقط من د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٣) (الاضرار) في د.

(٤) (عليه الصلاة والسلام الدائمة الموصول) في د، و (عليه الصلاة والسلام الدائم الموصول) في م.

(٥) المسمى بـ«صيانة صحيح مسلم» (٨٥)، وانظر مقدمة «شرح صحيح مسلم» للنووي (١: ١٩).

(٦) (مسلم) ساقط من د، م.

وأضرابِهما؟ فَمَنْ طَالَع ما ذكرناه أدرك السببَ الذي لأجله لم يَسْتَدِلَّ النحاةُ بالحديث) انتهى كلامُ «أبي حيان» بلفظه.

قال[1]: والذي نختاره أن تلقي الأمة للخبر المُنْحَطِّ عن درجة التواتر بالقبول يوجب العلم النظري بصدقه، خلافاً لبعض محققي الأصوليين حيث نفى ذلك، بناءً على أنه لا يفيد في حقّ كلٍّ منهم إلا الظن. وإنما قبله لأنه يجب عليه العمل بالظن، والظن قد يخطئ.

قال[2]: وهذا مُندفع؛ لأن ظَنَّ مَنْ هو معصوم من الخطأ لا يخطئ، والأمةُ في إجماعها معصومةٌ من الخطأ.

قلت: حاصله: أن الظن الذي قد يخطئ هو ظن من لم يكن معصوماً من الخطأ، كالمجتهد من الأمة، وأما ظن الأمة بأسرها فمعصومٌ من الخطأ، فإجماعهم على ظن أن ما حَكَمَ «البخاريُّ» و«مسلمٌ» بصحته فهو من كلام النبي ﷺ مستلزم للقطع عند مَنْ تحقق عنده الإجماع بأنه من كلام النبي ﷺ؛ لأن ظنهم لا يخطئ، وما لا يخطئ[3] فهو مطابق للواقع، فظنهم بأن ما صححه الشيخان من كلام النبي ﷺ مطابق للواقع[4]، وذلك بخلاف ظن المجتهد، فإنّه وإن وجب عليه العمل به لا يكون معصوماً من الخطأ، فذلك البعض من محققي الأصوليين حَكَمَ على ظن الأمة حُكْمَهُ على ظنِّ المجتهد. والفرق واضح. فما ذكره الشيخ «ابن الصلاح» في رَدِّه الكلام مُوَجَّهٌ واضح، لا غبار عليه، وإن بالغ «ابن برهان» في تغليطه، ونقله «النووي» في «شرح مسلم»، وأقرَّه كالمرتضيه[5]، فإنه لا يجدي شيئاً؛ لبنائه على غير تأمل. كما أوضحه بعض المحققين من أشياخ شيوخنا، فتأمله عن استبصار. وبالله التوفيق.

---

(١) أي: ابن الصلاح.

(٢) أي: ابن الصلاح.

(٣) (وما لا يخطئ) ساقط من م.

(٤) (الواقع) في د.

(٥) (كالمرتضية) في م.

. . . .

ثم أقول: هذا الذي ذكره «ابن الصلاح» في «شرح مسلم» أبداه في كثير من مصنفاته، ولَهِجَ به في غالب مؤلفاته، فقال في جزءٍ[1] له: ما اتفق[2] «البخاريُّ» و«مسلمٌ» على إخراجه فهو مقطوع بصدق مخبره، ثابتٌ يقيناً، لتلقي الأمة ذلك بالقبول، وذلك يفيد العلم النظري، وهو في إفادة العلم كالمتواتر، إلا أن المتواتر[3] يفيد العلم الضروري، وتلقي الأمة بالقبول يفيد العلم النظري، وقد اتفقت الأمة على أن ما اتفق «البخاريُّ» و«مسلمٌ» على صحته فهوحق وصدق.

/ وقال في «علوم الحديث»[4] : وقد كنت أميل إلى أن ما اتفقا عليه فهو مظنون، وأحسبه مذهباً قوياً، وقد بَانَ لي الآن أنه ليس كذلك، وأن الصواب أنه يفيد العلم. ٤٨ ب

قال «النووي» في «شرح مسلم» بعد ما نقل كلام «ابن الصلاح» بتمامه: وهذا الذي ذكره الشيخ في هذه المسألة في هذه المواضع خلاف ما قاله المحققون والأكثرون، فإنهم قالوا: أحاديثُ الصحيحين التي ليست بمتواترة إنما تفيد الظن، فإنها آحاد، والآحاد إنما تفيد[5] الظن، على ما[6] تقرر. ولا فرق بين «البخاري» و«مسلم» وغيرهما في ذلك، وتلقي الأمة بالقبول إنما أفادنا وجوبَ العمل بما فيهما[7]، وهذا

---

(١) هذا النص موجود في «مقدمة شرح صحيح مسلم للنووي».

(٢) (اتنفق) في م.

(٣) (إلا أن المتواتر) ساقط من د، م.

(٤) هذا النص موجود في «مقدمة شرح صحيح مسلم للنووي» أيضاً. وانظر «التقييد والإيضاح» (٢٩).

(٥) (يفيد) في ك، وأثبت الذي هو في د، م، الموافق لما هو في «شرح النووي».

(٦) (ما) ساقط من د.

(٧) (فيهما) في د، م.

. . . .

متفق عليه، فإن أخبار الآحاد التي في غيرهما[1] يجب العمل بها إذا صحت أسانيدها، ولا تفيد[2] إلا[3] الظن، فكذا الصحيحان، وإنما يفترق الصحيحان وغيرهما من الكتب في كون ما فيهما صحيحاً لا يحتاج إلى النظر فيه، بل يجب العمل به مطلقاً، وما كان في غيرهما لا يعمل به حتى ينظر ويوجد فيه شروط الصحيح، ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيهما إجماعهم على أنه مقطوع بأنه كلام النبي ﷺ، وقد اشتد إنكار «ابن بَرهان» الإمام على مَنْ قال بما قاله الشيخ، وبالغ في تغليطه[4]. انتهى كلام «النووي». وقد[5] وافقه على تغليط «ابن الصلاح» جماعةٌ، منهم «ابنُ عبد السلام»[6] و «ابن الهمام»[7] و «الشهاب العبّادي[8]»، وغيرهم. وتلقى ذلك مَنْ بعدهم بالقبول تقليداً.

وأقول: لا يخفى أن إجماعهم على وجوب العمل بما فيهما مبني على إجماعهم

(١) (غيرها) في م.

(٢) (ولا تفيد) ساقط من د، م.

(٣) (لا) مكان (إلا) في م.

(٤) (تغليظه) في ك وأثبت الذي هو في د، م، وهو موافق لكلام النووي.

(٥) (وقد) ساقط من د. (ووافقه) في م.

(٦) «العز بن عبد السلام البغدادي» وهو من مشايخ «قاسم بن قطلوبغا» و «الكمال بن الهمام» «الفوائد البهية» (٩٩) و«الفتح المبين» (٣: ٣٧).

(٧) هو «محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد، كمال الدين» الشهير بـ«ابن الهمام» السكندري السيواسي المتوفى سنة ٨٦١هـ. كان إماماً في الفقه الحنفي، نظاراً فارساً في البحث، فروعياً أصولياً محدثاً مفسراً حافظاً نحوياً. مترجم في «الفوائد البهية» (١٨٠).

(٨) (والعبادي) في د. وهو «أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن قاسم العبادي» المصري الشافعي الأزهري. المتوفى سنة ٩٩٤ هـ. كان بارعاً في الأصول والتفسير والعربية والبلاغة. مترجم في «الكواكب السائرة» (٣: ١٢٤) و «شذرات الذهب» (٨: ٤٣٤) و «معجم المطبوعات العربية» (١: ٢٠٧) و «معجم المؤلفين» (٢: ٤٨).

على ظن أن ما فيهما كلام النبي ﷺ، والشيخ «ابن الصلاح» إنما استدل على أن ما فيهما مقطوع بصحته بالإجماع الثاني لا الأول، والإجماع الثاني يدل على ما[1] ادعاه، لما مرَّ أن ظن الأمة في إجماعها معصوم من الخطأ، فَمَنْ سَلَّم أن ظن[2] الأمة في إجماعها معصوم من الخطأ لزمه القول بأن ما ظنته[3] الأمة كذا فهو كذلك قطعاً، وفي نفس الأمر، ولا يمكنه إنكاره.

فنقول: كلُّ ما في الصحيحين إلاَّ مواضع قليلة فهو من كلام النبي ﷺ ظناً [بالإجماع، وكل ما هو من كلام النبي ﷺ ظناً بالإجماع][4] فهو من كلام النبي ﷺ قطعاً؛ [لأن ظن الإجماع لا يخطئ، فكل ما في الصحيحين إلاَّ مواضع قليلة فهو من كلام النبي ﷺ قطعاً][5]. فظهر أن مراد الشيخ «ابن الصلاح» أن الإجماع على ظن ما فيهما كلامه ﷺ يستلزم القطع بعد انعقاد الإجماع المذكور بأنه كلام النبي ﷺ. والفرق واضحٌ لمن تأمل وأمْعَنَ فَأحْسَنَ تَدَبُّرَهُ، حتى يظهر لك ما قاله الشيخ «ابن الصلاح» فهو التحقيق – إن شاء الله تعالى – على ما قررناه. والله أعلم. على أن «ابن الصلاح» لم ينفرد بهذا التحقيق، بل سبقه إليه جماعة من أهل التدقيق.

قال العلامة «البُلْقَيني»[6] : وقد تقدم «ابن الصلاح» إلى القول بذلك «أبو

---

(١) (أن ما) في م.

(٢) (إجماع) مكان (ظن) في م.

(٣) (ظنه) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من د، م، ومكانه (وما كان كذلك) في م.

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من م.

(٦) في كتابه «محاسن الاصطلاح» (١٠١). و«البلقيني» هو «أبو حفص، سراج الدين، عمر ابن رسلان بن نصير بن صالح الكناني» الشافعي. المتوفى سنة ٨٠٥هـ.
شيخ الإسلام، كان فريدَ دهره، وعلمه كالبحر الزاخر. رثاه «ابن حجر» بقصيدة عظيمة بلغت (١٢٢) بيتاً. ذكرها «السيوطي» في «حسن المحاضرة» (١: ٣٢٩). وله ترجمة أيضاً في «الضوء اللامع» (٦: ٨٥) و«الأعلام» (٥: ٤٦).

حامد»[1] و«أبو الطيب»[2] و«أبو إسحاق الشيرازي»[3] من الشافعية، و«السَّرَخْسِي»[4] من الحنفية، والقاضي «عبد الوهاب»[5] من المالكية/، و«أبو يَعْلَى»[6] و«أبو الخطاب»[7] من الحنابلة. ونقله الحافظ «ابن حجر» في «شرح النخبة» عن «أبي إسحاق الإسفرايني»[8] و«أبي عبد الله الحميدي»[9] و«أبي الفضل، ابن طاهر المقدسي»[10] وغيرهم.

٤٩ أ

(١) هو «أبو حامد، أحمد بن محمد بن أحمد، الإسفرايني» المتوفى سنة٤٠٦هـ. حافظ المذهب الشافعي وإمامه، جبل من جبال العلم منيع، وحبر من أحبار الأمة رفيع. مترجم في «طبقات الشافعية الكبرى» (٤ : ٦١) و«البداية والنهاية» (١٢ : ٢).

(٢) هو «طاهر بن عبد الله بن عمر الطبري، أبو الطيب» القاضي. المتوفَّى سنة ٤٥٠هـ. مترجم في «تهذيب الأسماء واللغات» (٢ : ٢٤٧).

(٣) هو «إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزابادي، الشِّيرازِيّ» الشافعي. المتوفَّى سنة ٤٧٦هـ. شيخ الإسلام. مترجم في «طبقات الشافعية» (٤ : ٢١٥).

(٤) هو «محمد بن أحمد بن أبي سهل، أبو بكر، شمس الأئمة» المتوفى سنة ٤٨٣هـ. قاضٍ من فحول الحنفية. مترجم في «الجواهر المضية» (٣ : ٧٨) و«الأعلام» (٥ : ٣١٥).

(٥) هو «أبو محمد، عبد الوهاب بن علي بن نصر، البغدادي» القاضي، المتوفى سنة ٤٢٢هـ بمصر. كان فريدَ عصره، وواحداً من أئمة المالكية. مترجم في «تاريخ بغداد» (١١ : ٣١) و«ترتيب المدارك» (٧ : ٢٢٠) و«البداية والنهاية» (١٢ : ٣٢) و«الديباج المذهب» (٢ : ٢٦).

(٦) هو «محمد بن الحسين بن محمد بن خلف الفراء» المتوفى سنة ٤٥٨هـ. شيخ الحنابلة. مترجم في «تاريخ بغداد» (٢ : ٢٥٦) و«الأعلام» (٦ : ٩٩).

(٧) هو «محفوظ بن أحمد بن الحسن، الكَلْوَذَاني» المتوفى سنة ٥١٠هـ. أصله من كَلْوَاذي (من ضواحي بغداد). أحد أعيان أئمة الحنابلة. مترجم في «الذيل على طبقات الحنابلة» (١ : ١١٦).

(٨) (الاسفرائيني) في م.

(٩) هو «محمد بن أبي نصر، فتوح بن عبد الله الأندلسي الحُمَيْدِي، أبو عبد الله» المتوفى سنة ٤٨٨هـ. صاحب كتاب «الجمع بين صحيحي البخاري ومسلم». مترجم في «مفتاح السعادة» (٢ : ١٤٠).

(١٠) هو «محمد بن طاهر بن علي بن أحمد، المقدسي، أبو الفضل» المعروف بـ«ابن القيسراني»=

وعبارة «أبي إسحاق الإسفراييني»[1]: أهل الصنعة مجمعون على أنَّ الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها ومتونها ولا يحصل الخلاف فيها[2] بحال، فَمَنْ خالف خبراً منها بلا تأويلٍ نُقِضَ حكمُه؛ لأن هذه الأخبار تلقتها الأمة بالقبول.

وقد شيّد أركانه جماعة، منهم: الحافظ «ابن تيمية»[3]، وزاده تحقيقاً وبسطاً العلامة «البُلْقيني»، وقوّاه تلميذه حافظ العصر «الشهاب ابن حجر»[4]. وأيَّده تلميذه الشيخ «قاسم الحنفي»[5]. وقال: إن كلام «ابن عبد السلام» إذا تأملته وَجَدْتَهُ عقداً تناثرت دررُه.

= المتوفى سنة ٥٠٧هـ. له معرفة طيبة بصناعة الحديث. مترجم في «البداية والنهاية» (١٢ : ١٧٦) و «معجم المؤلفين» (١٠ : ٩٨).

(١) (الاسفرائيني) في م.

(٢) (فيها) ساقط من د، م.

(٣) هو «تقي الدين، أبو العباس، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن محمد بن الخضر ابن محمد بن الخضر بن علي بن عبد الله بن تيمية» الحراني، ثم الدمشقي. المتوفى سنة ٧٢٨هـ في قلعة دمشق محبوساً. العلامة الفقيه المفسر الحافظ، شيخ الإسلام، نادرة العصر. مترجم في «فوات الوفيات» (١ : ٧٤) و «البداية والنهاية» (١٤ : ١٣٥) و «الأعلام» (١ : ١٤٤).

(٤) والحاصل: فالأمة أجمعت على تلقي الصحيحين بالقبول من حيث الصحةُ، وذلك يفيد العلم النظري، وهو في إفادة العلم كالمتواتر، إلاَّ أنَّ المتواتر يفيد العلم الضروري، وتلقي الأمة بالقبول يفيد العلم النظري.

وقول «ابن الصلاح»: (العلم اليقيني النظري حاصل به) هو الذي أثار عليه فريقاً من العلماء، ولو اقتصر على قوله (العلم النظري) لكان أليق بهذا المقام. أما اليقيني فمعناه القطعي، والمقطوع به لا يمكن الترجيح بين آحاده، وإنما يقع الترجيح في مفهوماته. وعلماء هذا الشأن قديماً وحديثاً يرجحون بعض أحاديث الكتابين على بعض بوجوه من الترجيحات النقلية، فلو كان الجميع مقطوعاً به ما بقي للترجيح مسلك.

انظر «التقييد والإيضاح» (٢٨) و «النكت على كتاب ابن الصلاح» (١ : ٣٧١- ٣٧٩) و «توضيح الأفكار» (١ : ١٢١- ١٢٨).

(٥) هو «قاسم بن قُطْلُوبُغا، زين الدين، أبو العدل» المتوفى سنة ٨٧٩هـ بالقاهرة. كان من =

وقال «أبو الحسن ابن الضائع» في «شرح الجمل»:

(تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة -كـ«سيبويه»

قلت: ولعمري ما هو إلا خيط خرز ليس له انتظام، وإن اغتر به من اغتر من هؤلاء العظام، وما تحقيق الأمر[١] إلا ما قاله «أبو عمر». والله أعلم سبحانه[٢].

قوله: (وقال «أبو الحسن ابن الضائع») إلخ. هو بالضاد المعجمة والعين المهملة، على زنة اسم الفاعل، من ضاع ضياعاً، إذا ذهب وتلف وهلك. اسمه: «عليُّ بنُ محمد بن عليّ بن يوسف، الكُتَاميُّ[٣] الإشبيلي».

قال «أبو حيان»: سمعت عليه دروساً من كتاب «سيبويه»، وكان قد أخذ الكتاب عن[٤] «الشلوبين» قراءةً وسماعاً.

وصنف «شرح الجمل»، أمعن فيه، وجمع شرحي «السيرافي» و«ابن خروف» باختصار حسن، ولم يتزوج قط. وكان مواظباً على الصلاة في الجماعة، حَسَن الأخلاق. توفي في شهر ربيع الأول سنة ثمانين وست مئة[٥].

قوله: (تجويز الرواية بالمعنى) إلخ. قد سبق ما فيه تاماً[٦].

= حذاق الحنفية، وَصَفَهُ شيخه «ابن حجر» بالإمام العلامة المحدث الفقيه الحافظ. له ترجمة في «الضوء اللامع» (٦: ١٨٤) و«الأعلام» (٥: ١٨٠).

(١) (الأمر) ساقط من د، و(ما التحقيق إلا ما قاله) في م.

(٢) (سبحانه) ساقط من م.

(٣) (الكناني) في د، ك، و(الكتاني) في م. والتصويب من حاشية «إشارة التعيين» (٢٣٥): الكتاني، والكناني تحريفات. والكُتَاميّ: منسوب إلى كتامة، وهي قبيلة من البربر ببلاد المغرب.

(٤) (من) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٥) مترجم في «إشارة التعيين» (٢٣٥) و«بغية الوعاة» (٢: ٢٠٤) و«الأعلام» (٤: ٣٣٣).

(٦) (تماماً) في م.

وغيره- الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن، وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريحُ العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان أَوْلىً في إثبات فصيح اللغة كلامُ النبي ﷺ؛ لأنه أفصح العرب).

قوله: (على إثبات اللغة) المراد بها علم العربية إفراداً وتركيباً، لا خصوص علم اللغة، فإنه يُعبَّر عنه بمتن[1] اللغة.

قوله: (لكان أولىً) بالتنكير، خبر مقدم، أي: أحق.

و (في إثبات فصيح اللغة) بإضافة «فصيح» لـ «إثبات» متعلق بـ (أحق)[2]، و(كلامُ النبي ﷺ) بالرفع[3] اسم (كان)، أي: لكان كلامُ رسول الله ﷺ أحقَّ وأولىً بإثبات[4] فصيح اللغة من جميع الكلام الفصيح، لأنه أفصح الخلق على الإطلاق. هذا هو الأصل المعتمد عليه المقروء[5].

وفي نسخة الشارح: (لكان الأولى) بالتعريف، هو اسمها، أي: المقدم في الإثبات (فصيحُ اللغة) هو[6] الخبر، و (كلام النبي ﷺ) عطف بيان على (فصيح)، وهو بعيد جداً، والأولى ما قررنا به[7]؛ لأنه التحقيق رواية ودراية[8]. إن شاء الله تعالى.

---

(١) (بمعنى) في د.
(٢) (أحقّ) فسر بها (أولىً).
(٣) (بالرفع) ساقط من م.
(٤) (بثبات) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.
(٥) (المعزو) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.
(٦) (وهو) في م.
(٧) (ما قررنا به) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.
(٨) (ودراية) ساقط من د، م.

قال: (و «ابنُ خروفٍ» يَستشهدُ بالحديث كثيراً، فإنْ كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فَحَسَنٌ،

[قوله: (قال) أي: ابن الضائع][1].

قوله: (وابن خروف) هو الإمام «أبو الحسن، علي بن محمد بن علي بن محمد الأندلسي» المشهور بـ«ابن خَروف»[2] بفتح الخاء المعجمة، وتخفيف الراء المهملة.

قوله: (يَسْتَشْهِدُ) خبر عن قوله «وابنُ خروف»؛ لأنه مبتدأ.

قوله: (على وجه الاستظهار) أي: تقويةُ ما ثبت بغيره، من قرآن أوكلام عرب، دون الإثبات.

قوله: (والتبرك) / أي: التيمن، وتحصيل[3] البركة بما هو مروي عنه ﷺ، ولا يخفاك[4] أن قصد التبرك بألفاظه ينافي أنه ليس بحديث مروي. ٤٩ ب

قوله: (فحسن) خبر لمحذوف، والجملة جواب «إن»[5]، أي (فهو) أي: الاستظهار، أو[6] التبرك (حسنٌ).

---

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من م.

(٢) المتوفى سنة ٦٠٩هـ. كان إماماً في العربية محققاً مدققاً ماهراً. مترجم في «إرشاد الأريب» (١٥ : ٧٥) و «إشارة التعيين» (٢٢٨) و «البداية والنهاية» (١٣ : ٥٣) و «الأعلام» (٤ : ٣٣٠).

(٣) (وتحصل) في د.

(٤) يقال: خَفِيَ عليك الأمرُ، يَخْفَى خَفَاءً، بمعنى لم يظهر فهو من الأفعال التي تتعدى بالحرف، و يقال: خفاه هو، وأخفاه، ستره وكتمه. وفي التنزيل ﴿وإِنْ تُبْدُوا مَا في أَنْفُسكُمْ أَو تُخْفُوهُ﴾ (البقرة: ٢٨٤)، ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ (طه: ١٥) أي: استرها وأواريها. فيكون أيضاً من الأفعال التي تتعدى بنفسها. انظر «تاج العروس» (خَفِي ١٠ : ١١٦).

(٥) (جواباً) في د.

(٦) (و) مكان (أو) في م.

وإن كان يَرَى أنَّ مَنْ قَبْلَهُ أغفلَ شيئاً وَجَبَ عليه استدراكُه فليس كما رأى) . انتهى .

ومثلُ ذلك قولُ صاحب « ثمار الصناعة » : « النحوُ علمٌ يُستنبط بالقياس والاستقراءِ من كتاب الله تعالى ، وكلامِ فصحاءِ العرب » .

فَقَصَرَهُ عليهما ولم يذكر الحديثَ ، نعم اعتمد عليه صاحب « البديع » ، فقال في أفعل التفضيل :

قوله : (وإن كان يرى) أي : يظن أو يعتقد .

قوله : (وجب عليه) أي : على « ابن خروف » ، أوعلى من قبله .

قوله : (ومثلُ ذلك) أي : القصر المذكور للدليل على القرآن وكلام العرب ، مبتدأ خبره (قولُ[1]) إلخ ، أي : بالعكس .

و (ثمار الصناعة) كتاب في النحو ، للعلامة « الحسين[2] بن موسى الدينوري » المشهور بـ « الجَليس[3] ، أبي عبد الله » . أكْثَرَ الشيخ « أبو حيان » من النقل عنه في هذا الكتاب . وسيذكره المصنف في (كتاب القياس) في (المسألة الثانية) من (الفصل الرابع في العلة) . ونذكر هنالك ضبطه وبعض ما يتعلق به إن شاء الله تعالى .

قوله : (فَقَصَرَهُ) أي : الدليل المستنبط علم النحو من استقرائه عليهما ، أي : القرآن ، وكلام العرب .

قوله : (ولم يذكر الحديث)[4] قد مرَّ أنه لا يلزم عن عدم الذكر ، عدم الاستدلال .

---

(١) (قوله) في د ، م .

(٢) (حسين) في د .

(٣) (بالحبيس) في م .

(٤) للاحتمال المذكور من كون اللفظ للراوي لا للمروي عنه ، ولأن تخصيص الشيء بالذكر يقتضي نفي الحكم عما عداه . انظر « حاشية العدوي على شرح الشذور » (٦٣) . هذا هو المشهور .

لا يُلْتَفَتُ إلى قول مَن قال: إنه لا يَعْمَلُ؛ / لأن القرآن والأخبار ٢٤ والأشعار نطقتْ بعمله، ثم أورد آياتٍ،

قوله: (نَعِم) بفتحتين، وبكسر العين، وتبدل حاء مهملة وتمد، فيقال: نعام[١]، كلمة جواب[٢] وتصديق مطلقاً، أو في الإيجاب[٣]. أو غير ذلك مما بسطناه في غير هذا المختصر، و هم[٤] يستعملونها في مثل هذا المقام، كأنها للاستدراك، فكأنه[٥] هنا استدراك من عموم ما مرّ أن النحاة أجمع لم يستدلوا بالحديث.

قوله: (لا يُلْتَفَتُ) بالبناء للمفعول[٦]، و[٧] نائبه الجار والمجرور.

قوله: (لأن القرآن والأخبار) إلخ. هو المراد من نقل كلامه.

قوله: (ثم أورد آياتٍ). لم يتعرض لذكرها، ولا لذكر الأشعار؛ لأن الاستدلال بالقرآن والأشعار العربية أمرٌ مجمع عليه، لا نزاع فيه.

ومن الآيات الدالة على عمله قوله – تعالى –: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ﴾[٨]

---

(١) هكذا في د، ك، م.
(٢) (جواباً) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.
(٣) انظر «رصف المباني» (٤٢٦) و «الجنى الداني» (٥٠٥) و «مغني اللبيب» (٤٥١). وكسر نون «نعم» لغة كناية.
(٤) (هم) ساقط من م.
(٥) (كأنه) في د.
(٦) (للمجهول) في م.
(٧) (و) ساقط من د، م.
(٨) (الأنعام: ١٢٤). قرأ «ابن كثير» و «حفص»: (رسالتَه) بالإفراد، مع نصب التاء، ووافقهما «ابن محيصن». وقرأ «الباقون»: (رسالاتِه) بالجمع، مكسور التاء. انظر «السبعة» (٢٤٦) و «إتحاف فضلاء البشر» (٢١٦).

ومن الأخبار حديثُ: «ما مِنْ أيَّامٍ أحبَّ إلى الله فيها الصومُ».

فإنه جعل «حيث» مفعولاً لـ«أعلم». ومنعه الجمهور، وجعلوه مفعولاً لفعل محذوف دلَّ عليه «أعلم»[1].

ومنها قوله تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّها أَزْكَى طَعَاماً﴾[2]، فـ«طعاماً»: تمييز منصوب بـ«أزكى»، و[3] هو فاعل معنى.

ومنها: ﴿واللهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾[4]، ﴿واللهُ ورسولُهُ[5] أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾[6] على تقدير حرف الجر قبل «أن».

وفي محلها بعد حذفه قولان مشهوران[7].

قوله: (ومن الأخبار) أي: الأحاديث النبوية الدالة على عمله (حديثُ: ما من أيَّام أحبَّ إلى[8] الله فيها الصومُ)[9].

---

(١) انظر «شرح الكافية الشافية» (٢: ١١٤١) و«شرح الكافية للرضي» (٢: ٢١٩) و«همع الهوامع» (٢: ١٠٢) و«شرح الأشموني» مع «حاشية الصبان» (٣: ٥٥).

(٢) (الكهف: ١٩) انظر «التبيان» (١: ٨٤٢).

(٣) (و) مكان (أو) في م.

(٤) (الأحزاب: ٣٧) والتقدير: فالله أحقُّ من غيره بالخشية، إن قدر حذف حرف الجر. ومثله آية التوبة. انظر «مشكل إعراب القران» (١: ٣٥٨).

(٥) (ورسله) في م.

(٦) (التوبة: ٦٢) (تُرْضوه) في د، ك، م.

(٧) (أنْ) وما بعدها في موضع نصب، أو جر: أي: بأنْ، وفي الكلام حذفٌ، أي: أحقُّ من غيره بالخشية أو بالرضى. انظر «التبيان» (٢: ٦٣٨).

(٨) (إلى) ساقط من ك، ومذكورة في د، م.

(٩) أخرجه «ابن ماجه» في «سننه» في (كتاب الصوم – باب صيام العشر) (١: ٥٥٠) و«الترمذي» في «سننه» في (أبواب الصوم – باب ما جاء العمل في أيَّام العَشْرِ) كما في «عارضة الأحوذي» (٣: ٢٨٩) برواية قريبة منه من حديث «ابن عباس».

ومما يدل لصحَّة ما ذهبَ إليه «ابنُ الضائع» و «أبو حيان» أنَّ «ابنَ مالك» استَشْهَد على لغةِ «أكلوني البراغيث».

قلت: كذا وقع في عبارته. ونقله المصنف[1] وأقره. والمعروف: «ما من أيام أحب إلى الله فيها العمل منه في[2] عشر ذي الحجة»، كما في الصحيحين[3] وغيرهما. وعلى الصواب رواه المصنف في «همع الهوامع»[4]. وعمله في مثل هذا التركيب جائز بالاتفاق لوجود شرطه، وهو أنه مفضل على نفسه[5] باعتبارين واقع بين ضميرين ثانيهما له. والآخر للموصوف بعد نفي.

ولم نقف عليه في شيء من الروايات على ما ذكره صاحب «البديع»[6]. والله أعلم.

قوله: (ومما[7] يدل) إلخ خبر مقدم، والمبتدأ قوله: (أنَّ[8] ابنَ مالك) إلخ.

قوله: (استشهد على لغة: أكلوني البراغيث[9]) إلخ. هي لغة لبني الحارث بن العنبر[10].

---

(١) وكذا نقله الشارحُ «ابنُ علان» في «داعي الفلاح» من صاحب «الاقتراح». ومن قوله: (والمعروف) إلى (والآخر للموصوف بعد نفي) مستفاد من «ابن علان».

(٢) (وفي) في د.

(٣) لا يوجد هذا الحديث بهذا اللفظ في صحيحي البخاري ومسلم. والذي أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب العيدين - باب فضلِ العمل في أيام التشريق..)(٢: ٧) هو حديث «ابن عباس» عن النبي ﷺ أنه قال: (ما العمل في أيَّامٍ أفضلُ منها في هذا العشرِ، قالوا: ولا الجهادُ؟ قال: ولا الجهادُ إلاَّ رجلٌ خَرَجَ يخاطِرُ بنفسه ومالِه فلم يرجعْ بشيء).

(٤) (٢: ١٠٢).

(٥) (عليه) مكانَ (على نفسه) في د.

(٦) وصاحب «البديع» أخذه هكذا من «الكتاب» (٢: ٣٢)، أو ممن نقل عنه.

(٧) (ولما) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٨) (أنَّ) ساقط من د.

(٩) (البراغيث) ساقط من د.

(١٠) لعله (لبني الحارث بن كعب بن مذحج بن كهلان بن سبأ بن يشجُب بن يعرب بن قحطان). انظر «اللهجات في الكتاب» (ص: ٥٠).

وفي « التوضيح »[1] : حكاها البصريون عن « طيّئ »، وبعضهم عن « أزدشنوءة »[2].

وفيها / شذوذان. كما أشرت إليه في « حواشي التوضيح » وغيره. وهي لغةٌ مستقلة لا تحتاج إلى شاهد، بل الكلام الوارد مطابقاً[3] لها يُخَرَّجُ عليها، وقد[4] خَرَّجَ عليها[5] « الأخفشُ » وغيرُه قوله تعالى: ﴿ وأسَرُّوا النَّجْوى الذينَ ظَلَمُوا ﴾[6]. وقوله تعالى[7]: ﴿ ثُمَّ عَمُوا وصَمُّوا كَثِيرٌ منهم ﴾[8]. وجوَّز « الفرَّاء »[9] الوجهين.

٥٠ أ

وقد وردت على هذه اللغات شواهد كثيرة أنشدها الشيخ « ابن مالك » في شرحَيِ « الكافية » و « التسهيل » وغيرهما.

منها: قوله:

يلومونني[10] في اشتراءِ النخيـ ـلِ أهْلي، وكُلُّهُمُ ألوَمُ[11]

---

(١) أي: « أوضح المسالك » (٢: ٩٨).

(٢) عُزيت هذه اللغة في « مغني اللبيب » (ص: ٤٧٨) و « بصائر ذوي التمييز » (٥: ١٤٩) إلى « بلحارث »، كما عزيت في « الجنى الداني » (١٧١) و « المساعد » (١: ٣٩٤) و « همع الهوامع » (١: ١٦٠) و « التصريح » (١: ٢٧٥) إلى « طيّئ » و « أزدشنوءة ».

(٣) (مطابق) في م.

(٤) (يخرج عليها وقد) ساقط من د، م.

(٥) (وقد خَرَّجَ عليها) ساقط من د.

(٦) (الأنبياء: ٣).

(٧) (سبحانه) في ك، (سبحانه وتعالى) في م، وأثبت الذي هو في د.

(٨) (المائدة: ٧١). (كثيراً) في م، وهو خطأ.

(٩) (القراء) في د. انظر « معاني القرآن » (١: ٣١٦).

(١٠) (يلومني) في د.

(١١) قائله: « أمية بن أبي الصلت »، كما في ديوانه (ص: ٦١)، والبيت في « المساعد » (١: ٣٩٣) و « التصريح » (١: ٢٧٦) و « شرح الأشموني » (٢: ٤٧).

وقوله:

أُلْفِيَتَا[1] عيناكَ عند القفا[2] — أَوْلَى فأَوْلَى لكَ ذا واقيةً[3]

وقوله:

تَوَلَّى قِتَالَ المارِقِينَ بنفسِهِ — وقدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وحَمِيمُ[4]

وقوله:

وأحقرُهم وأهونُهم عليه — وإن كانَا له نَسَبٌ وخِيرُ[5]

وقوله:

نتجَ الربيعُ مَحَاسِناً — أَلْحَقْنَهَا[6] غُرُّ السَّحائبِ[7]

وقوله:

رَأَيْنَ الغَوَانِي الشَّيْبَ لاحَ بِعَارِضِي — فَأَعْرَضْنَ[8] عَنِّي بالخُدُودِ النَّواضِري[9]

---

(١) (الفين) في م.

(٢) (الفتا) في د.

(٣) قائله: « عمرو بن ملْقط الطائي ». والبيت في « شرح شواهد المغني » (ص: ١١٣) و « شعر طيِّئ وأخبارها » (٤٥٥).

(٤) قائله: « عبيد الله بن قيس الرقيات » يرثي « مصعب بن الزبير ». والبيت في « شرح الكافية الشافية » (٢ : ٥٨١) و « التصريح » (١ : ٢٧٧) و « شرح الأشموني » (٢ : ٤٧). وأراد من قوله: « مبعد وحميم » كلَّ الناس، القريب منهم والبعيد.

(٥) قائله: « عروة بن الورد » يمدح الغنَى ويذم الفقير. والبيت في « التصريح » (١ : ١٧٧).

(٦) (لعحنها) في م.

(٧) قائله: « أبو فراس الحمداني التغلبي ». والبيت في « يتيمة الدهر » (١ : ٥٩) و « التصريح » و « حاشية يس » (١ : ٢٧٦).

(٨) (فأعرض) في م.

(٩) قائله: « عمر بن أبي ربيعة » كما في ديوانه (٢٠١)، والبيت في « المساعد » (١ : ٣٩٣)، و « شرح الأشموني » (٢ : ٤٧).
(النواضر) في د، م.

وقد شيد أركانها «ابن مالك»[1]، ووافقه على ذلك جماعةٌ من المحققين، منهم «الجمال ابن هشام»، ولا سيَّما وقد صحَّت روايتها، والقياس يعضدها، كما حققتُ ذلك في «شرح الكافية» وغيرها من المصنفات النحوية، وأشرت إليه في حواشي «القسطلاني». والله أعلم.

قوله: (بحديث الصحيحين) إلخ. إن أراد أن أصله في الصحيحين أعم من كونه على هذه اللغة أو لا فصحيح، وإن أراد أنه في الصحيحين على هذه اللغة ففيه نظر؛ لأن «مسلماً» إنما رواه: «الملائكةُ يتعاقبون»[2] فلا شاهد فيه، و «البخاريُّ» رواه بالوجهين[3]، كما سيأتي قريباً. إن شاء الله تعالى.

---

(١) إن هذه اللغة منتشرة وشائعة وحسنة، وماجاء منها مُسَلَّمٌ للقبائل التي تنطق بها، ولا يصح أن نحمل جميع ما سمع منها على التأويل. وعلّل ذلك «ابن مالك» في «شرح الكافية الشافية» (٢: ٥٨٣) بقوله: (لأن الأئمة المأخوذَ عنهم هذا الشأن مُتَّفِقُونَ على أن ذلك لغةٌ لقومٍ مخصوصينَ من العرب، فوجب تصديقُهم في ذلك كما نصدِّقهم في غيره).
وقال «ابن هشام» في «أوضح المسالك» (٢: ١٠٥): (والصحيح أن الألف والواو والنون في ذلك أحرفٌ دَلُّوا بها على التثنية والجمع، كما دَلَّ الجميعُ بالتاء في نحو «قامَتْ» على التأنيث، لأنها ضمائر الفاعلين وما بعدها مبتدأ على التقديم والتأخير، أو تابعٌ على الإبدال من الضمير..).
ثم أفاد (أن الأئمة قالوا: إن ذلك لغةٌ لقوم معينين، وتقديم الخبرِ والإبدال لا يختصان بلغة قوم بأعيانهم).

(٢) أخرج «مسلم» هذه الرواية في «صحيحه» في (كتاب المساجد- باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما)(١: ٤٣٩)، وأخرجه في (كتاب المساجد) أيضاً برواية: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، ويجتمعونَ في صلاة الفجر وصلاة العصر، ثم يعرُجُ الذين باتوا فيكم فَيَسْأَلُهُم رَبُّهُمْ، وهوأعلم بهم: كيف تَرَكْتُمْ عبادي؟ فيقولُونَ: تركناهُمْ وهم يُصَلُّونَ، وأتَيْنَاهُمْ وهم يصلون».

(٣) أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب مواقيت الصلاة – باب فضل صلاة العصر) (١: ١٣٩) برواية: «يتعاقبون فيكم ملائكة....» وفي «كتاب بدء الخلق – باب ذكر =

«يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليلِ وملائكةٌ بالنهار»

قوله: (يتعاقبون فيكم) إلخ. فالواو علامة الجمع لا ضمير. و (ملائكة) فاعله على لغة «بلحارث[1]» وغيرهم ممَّن تقدم.

ومرَّ أن «الأخفش» خرَّج عليها قولَه تعالى: ﴿ وأَسَرُّوا النَّجْوَى ﴾.

قال «القرطبي»[2]: (وتَعَسَّفَ بعضُ النحاة وردها للبدل، وهو تكلف مستغنىً عنه، فإن تلك اللغة مشهورة، ولها وجه في القياس واضح).

وتأوَّل غيرُه الآية بما أشرنا إليه في «حواشي الجلالين» و «القسطلاني» وغيرهما.

وثبوته بهذا اللفظ هو المتفق عليه بين رواة «الموطأ»[3] بأسرهم، فإنه لم يختلف على «مالك» في لفظ: «يتعاقبون فيكم ملائكةٌ». وتابعه «عبد الرحمن بن أبي الزِّنَاد»[4] عن أبيه. كما أخرجه عن «سعيد بن منصور»، وقد وافقه على ذلك «البخاريُّ» في (كتاب الصلاة)[5]، فرواه عن «عبد الله بن يوسف»[6] عن «مالكٍ»

= الملائكة ــ صلوات الله عليهم) (٤ : ٨١) برواية: «الملائكة يتعاقبون، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار...».

(١) (بالحرث) في م.

(٢) هو «شهابُ الدين، أحمدُ بن عمرَ بن إبراهيم بن عمرَ، أبو العباس» الأنصاريُّ، الأندلسيُّ، ثم القرطبيُّ. المتوفى سنة ٦٥٦ هـ. مترجم في «البداية والنهاية» (١٣ : ٢١٣) و «الديباج المذهب» (١ : ٢٤٠). وهذا شيخ «القرطبي» المفسِّر.

(٣) (١ : ١٧٠).

(٤) هو «أبو محمد، المدني» المتوفى سنة ١٧٤هـ. ما حدَّثه بالمدينة فهو صحيح، وما حدَّث به ببغداد والعراق فمضطرب. مترجم في «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» (٢ : ١٣٢).

(٥) (١ : ١٣٩).

(٦) هو «أبو محمد التِّنِّيسِيّ» المتوفى سنة ٢١٨هـ. أصله من دمشق. روى عنه «البخاري». وتِنِّيس: بلد قرب دمياط. مترجم في «تهذيب التهذيب» (٦ : ٨٦).

وأكْثَرَ من ذلك حتى صار يسميها لغةَ «يتعاقبون» وقد استدلَّ به «السهيليُّ»،

عن «أبي الزناد» به. وقال: «يتعاقبون» كلفظ[1] «الموطأ». لكنه في (بدء الخلق)[2] رواه من طريق «شعيب بن أبي حمزة»[3] عن «أبي الزناد»[4] بلفظ: «الملائكة يتعاقبون» إلخ. كما سيأتي.

قوله: (وَأَكْثَرَ) أي: «ابن مالك» (من ذلك)[5] أي: الاستشهاد[6] به، أي: ذَكَرَهُ عند وُرود مثله في حديث آخر، أو تركيب من تراكيب العرب أو غيرهم، وجعله أصلاً يُخَرِّج عليه ما يماثله لما حكم بثُبوته لغةً لطوائف[7] من العرب، و(حتى) غاية للإكثار، أي: إلى أن صار يسميها لغة «يتعاقبون» فراراً من «أكلوني[8] البراغيث» / فإن[9] معاقبة الملائكة فينا وترددَهم علينا أحق بأن نتذكره، ونعتني به من أكل البراغيث. والله أعلم.

٥٠ ب

قوله: (وقد استدل به) أي: بحديث: «يتعاقبون» (السُّهَيْلِيُّ): فاعل «استدل».

(١) (لفظ) في د، م.

(٢) «صحيح البخاري» (٤ : ٨١).

(٣) هو «أبو بشر، الحمصي» المتوفى سنة ١٦٣هـ. كان أحد الأثبات المشاهير. مترجم في «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» (١ : ٤٥٠).

(٤) هو «عبد الله بن ذكوان، أبو عبد الرحمن» المتوفى سنة ١٣١هـ. وهو ثقةٌ حجة لا يَعْلَقُ به جرح. قال «البخاري»: أصحُّ الأسانيد «أبو الزِّناد» عن «الأعرج» عن «أبي هريرة». وكان «سفيان» يسميه: أمير المؤمنين في الحديث. مترجم في «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» (٢ : ٥٣) و«الأعلام» (٤ : ٨٥).

(٥) (ذلك) ساقط من د.

(٦) (للاستشهاد) في د.

(٧) (طوائف) في م.

(٨) (أكلوه) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٩) (قال) مكان (فإن) في د، م.

ثم قال: لكنّي أقول: إن الواو فيه علامة إضمار؛

وهو الإمام الكبير «أبو القاسم، عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ بن حسن ابن حسين بن سَعْدون السهيلي الخَثْعَمِيّ الأندلسي المالقي الضرير» المتوفّى بمراكش سنة إحدى وثمانين وخمس مئة صاحب «الروض الأنف» و «الإعلام»[١]، وغيرهما من التصانيف المفيدة[٢]، أوردت الكثير من ترجمته في الفهرست الكبرى. وإيَّاه تَبِعَ «ابنُ مالكٍ» في هذا الرأي.

وقولُه في الشرح[٣]: إنه تبعَ «ابنَ مالكٍ» في الاستدلال بهذا الحديث، جَهْلٌ بالتاريخ، فإن بين وفاتَيْهما[٤] نحوَ المئة عام. والله أعلم.

قوله: (ثم قال – أي[٥]: السهيلي –: لكنّي أقول) إلخ. عبارتُه[٦]:

ألفيتُ في كتب الحديث المروية الصِّحاح ما يدل على كثرة هذه اللغة وَجَوْدَتِها نحو ما جاء من قولِ «وائل بن حُجْر»[٧] في سجوده ﷺ «وَوَقَعَتا ركبتاه إلى الأرض قبل أن تقعَا[٨] كَفَّاهُ»[٩].

---

(١) اسم الكتاب: «التعريف والإعلام فيما أُبهم في القرآن من الأسماء والأعلام».

(٢) مترجم في «إنباه الرواة» (٢: ١٦٢) و «وفيات الأعيان» (٣: ١٤٣) و «نَكْت الهِمْيَان» (١٨٧) و «الديباج المذهب» (١: ٤٨٠) و «بغية الوعاة» (٢: ٨١).

(٣) أي: داعي الفلاح.

(٤) (وفاتهما) في د.

(٥) (أي) ساقط من م.

(٦) نَقَلَ «العينيُّ» عبارةَ «السهيلي». هذه في «المقاصد النحوية» (٢: ٤٦٠).

(٧) صحابي جليل. كان أبوه من أقيال اليمن. مات في خلافة «معاوية». مترجم في «الإصابة» (٦: ٥٩٦).

(٨) (تقع) في د.

(٩) أخرجه «أبو داود» في «سننه» في (كتاب الصلاة – باب افتتاح الصلاة). انظر «مختصر سنن أبي داود» (١: ٣٥٨).

. . . .

ونحوُ[1] قوله: « يخرجن العواتقُ وذواتُ الخدورِ »[2].

ونحو: « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ». أخرجه « مالك » في « الموطأ ». فالواو والألف والنون حروف، لكنِّي أقول في حديث « الموطأ »: إن الواو فيه علامة[3] إضمار؛ لأنه حديث مختصر رواه « البزار » مطولاً مجوداً فقال فيه: « إن لله ملائكةً يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ». فـ« ملائكة » على هذه الرواية بدلٌ من الضمير في « يتعاقبون »، وفي آخره: « أتيناهم وهم يصلون وتركناهم وهم يصلون، فاغفر لهم اللهم[4] يوم الدين ». وليس هذا في حديث « مالك » فدل على أنه مختصر من ذلك الحديث.

قال « أبو حيان » في « شرح التسهيل »: دل هذا على خلاف ما ذهب إليه المصنف – يعني: ابن مالك – في قوله: « يتعاقبون » إلخ. قال – أي « ابن مالك » –: وقد تكلم بها النبي ﷺ فقال: « يتعاقبون فيكم ملائكة » إلخ.

قال « أبو حيان »: على رواية « البزار » لا يكون النبي ﷺ تكلم بها؛ لأن قبله « إن لله ملائكة » إلخ.

---

(١) (ونحوه) في د.

(٢) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الحيض – بابُ شهودِ الحائض العيدين) (١: ٨٤) من حديث « أم عطية » مرفوعاً بلفظ: « تَخْرُجُ العواتقُ وذوات الخدور » وفي (كتاب الحج – باب تقضي الحائض المناسكَ كلها إلا..) (٢: ١٧٢) بلفظ: « لِتَخْرُجْ »، و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الحج – باب استحباب الرَّمل في الطواف والعمرة) (٢: ٩٢٢) من قول « ابن عباس »: « حتى خَرَجَ العَوَاتِقُ من البيوت »، و « النسائي » في « سننه » في (كتاب الحيض – باب شهود الحُيَّض العيدين ودعوة المسلمين) (١: ١٩٤) من حديث « أم عطية » مرفوعاً بلفظ: « لتخرج ».

(٣) (علامة) ساقط من د، م.

(٤) (فاغفر اللهم لهم) في د.

. . . .

قلت: قد تقرر أن قراءةً لا تقدح في قراءةٍ، ولو[1] كانت شاذة[2]، وإن رواية بيت على وجه لا تقدح في روايته[3] على وجه آخر ولا تردّه. كما سيأتي في كلام المصنف - إن شاء الله تعالى - فكذلك رواية حديث ما[4] على وجهٍ لا تقدح في روايته على وجه آخر ولا تردُّها إلا إذا أدَّى ذلك إلى التعارض، كما عرف في مبادئ الاصطلاح. أما[5] مع تمام المعنى، وعدم التعارض فلا تُرَدُّ روايةٌ بروايةٍ أصلاً، كما لـ «ابن الصلاح» وغيره، فكون «البزار» رواه على ذلك التفصيل لا يستدعي اختصاراً، ولا ردّاً[6] لرواية «الموطأ». و «السهيليُّ» الذي اتخذه «أبو حيان» قدوةً لم ينقض هذه اللغةَ، بل أبقاها على ما صدر به من الجودة والكثرة، وإنما رأى أن هذه الرواية في خصوص الواو دلت[7] عنده على أن ذلك / الحديث مختصر، فيرجع به إلى اللغة المشهورة، وتُرَدُّ الواو إلى الإضمار، وذلك لا يطَّرد في غيره من الأحاديث التي اعترف بكثرتها واستدل بذلك على جودة تلك اللغة وكثرتها، فلا معنى لاتخاذ «أبي حيان» كلامَه حجةً لما وافق غرضَه، وقد نقل العلامةُ المحققُ «بدرُ الدين الدمامينيُّ» في «شرح البخاري» كلام «أبي حيان»، وقال: إنه دعوى لا دليل عليها، فلا التفات إليها، كما حققته[8] في «حواشي القسطلاني» ثم اقتصار «السهيلي» في عزو رواية الإضمار على «البزار» من القصور العجيب، فإن الرواية بالإضمار رواها «البخاري» في «بدء الخلق» من

٥١ أ

---

(١) (وإن) في د.
(٢) (شاذة) ساقط من د.
(٣) (رواية) في د.
(٤) (ما) ساقط من د، م.
(٥) (الا) في د.
(٦) (ولا رد) في د.
(٧) (ودلت) في د، م.
(٨) (حققه) في د.

طريق « شعيب بن أبي حمزة » عن « أبي الزناد » بلفظ : « الملائكة يتعاقبون فيكم »، كما أشرنا إليه آنفاً، و « النسائي » من طريق « موسى بن عقبة »[1] عن[2] « أبي الزناد » بلفظ : « إن الملائكة يتعاقبون فيكم »[3] فاختلف فيه على « أبي الزناد »، ولذلك قال الحافظ « ابن حجر »[4] : الظاهر أنه كان تارة يذكره هكذا وتارة يذكره هكذا، فيُقَوّي قولَ[5] من قال[6] : هذه[7] الطريق اختصرها الراوي، ويؤيده أن غير « الأعرج » من أصحاب « أبي هريرة » رواه تاماً ، فأخرجه « أحمد » و « مسلم » من طريق « هَمَّام بن مُنَبِّه »[8] عن « أبي هريرة » مثل رواية « موسى بن عقبة » لكن بحذف (إنَّ) من أوله .

و لـ« ابن خزيمة » و « السرَّاج »[9] و « البزار » الذي نقل « السهيلي » روايته[10] ثلاثتهم

(١) المتوفى سنة ١٤١هـ. ثقة، فقيه، إمام في المغازي. مترجم في « تقريب التهذيب » (٢ : ٢٨٦) و « خلاصة تذهيب تهذيب الكمال » (٣ : ٦٨).

(٢) (بن) في د.

(٣) هكذا عَزَى هذه الرواية : « إن الملائكة » إلخ إلى « النسائي »، وكأنه أخذها من « فتح الباري »(٢ : ٣٤)، ولم أجدها في « سنن النسائي » المطبوعة، والذي فيها في (كتاب الصلاة – باب فضل صلاة الجماعة) (١ : ٢٤٠) هكذا: « يتعاقبون فيكم ملائكة... ».

(٤) في « فتح الباري » (٢ : ٣٤).

(٥) في « الفتح » : (فيقوي بحث أبي حيان).

(٦) (قول) في م.

(٧) (هذا) في م.

(٨) هو « أبو عُقْبَةَ الصنعاني اليماني » المتوفى سنة ١٣١هـ. وثَّقَهُ « ابن معين ». مترجم في « خلاصة تذهيب تهذيب الكمال » (٣ : ١١٧).

(٩) هو « أبو العباس، محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران، الثقفي – مولاهم – النيسابوري » المتوفى سنة ٣١٣هـ. محدّث خراسان ومسندها الحافظ الثقة. مترجم في « الرسالة المستطرفة » (٥٦).

(١٠) (روايتهم) في د.

• •

عن «أبي صالح» عن «أبي هريرة» بلفظ: «إن لله ملائكة» فكان الأولى بـ«السهيلي» أن يعزوه للصحيحين، ونحوهما، دون الإغراب بـ«البزار».

وقد تَعَقَّبَ[1] جماعةٌ، منهم «ابن حجر» «أبا حيان» في ذلك. وقالوا: كيف يعزوه لـ«البزار»، وهو في الصحيحين بهذا اللفظ، فالعزْو لهما ولـ«النسائي» - لأن طريقتهم موافقة لما في «الموطأ» دون طريقة «البزار»، فإنها مغايرة لها - أَوْلى[2] ظناً منهم أن العزو[3] وَقَعَ منه[4]، وليس كذلك، بل الذي قال ذلك هو الإمام «السهيلي» - رحمه الله -، وقلده في ذلك «أبو حيان»، وقد علمت أن كُلاً من[5] الروايتين ثابت، فلا تَرُدُّ إحداهما الأخرى، كما بينته[6]. والله أعلم.

وقول «أبي حيان»: وعلى رواية «البزار» لا يكون النبي ﷺ تكلَّم بها. إلخ[7]. قد يقال: إنها هي التي تكلَّم[8] بها النبي ﷺ وما يدعيه من الرواية بالمعنى إنما يكون[9] في رواية «البزار»، دون رواية «مالك» و «البخاري» في (كتاب الصلاة)، على أن هذا التعبير على تقدير ثبوته وتسليمه إنما روي عن «أبي هريرة»، ورواته اختلفوا، فتارة رووا «يتعاقبون»، كما هي رواية «مالك» ومن معه، وتارة «الملائكة

---

(١) (شاح) في د، ك، وأثبتُّ الذي هو في م.

(٢) (أولى) خبر لـ(العزو) المتقدم.

(٣) (التعقب) مكان (العزو) في د، ك، وأثبت الذي هوفي م.

(٤) أي: من «أبي حيان».

(٥) (كلام) مكان (كلا من) في د، ك، ويحتمل أن تكون (م) رمزاً لـ«مِن»، فتكون العبارة كما أثبتها. و (كلا الروايتين ثابت) في م.

(٦) (بينه) في د.

(٧) (إلى آخره) في م.

(٨) (تتكلم) في د.

(٩) (إنما يكون) ساقط من د، م.

لأنه حديث مختصر. رواه «البزار»

يتعاقبون» أو «إن الملائكة» أو «إنَّ لله ملائكة يتعاقبون»[١] . فالمتصرف هو «أبو هريرة» - رضي الله تعالى[٢] عنه - ولم يثبت لأحد من الرُّواة غيره تصرُّف، وهو عربي صُراح[٣] يستدل[٤] بكلامه إجماعاً، فلا حجة لهم فيما ذكروه. كما لا يخفى. والله أعلم.

وقد اتفقوا على أنه لا يُقْبَلُ قَوْلُ / مَنْ أنكر هذه اللغة، ولا يلتفت إليه أصلاً بعد ما حكاها الثقات[٥] . كما قاله «ابن أم قاسم» و «ابن هشام» و «البدر الدماميني» والشيخ «ابن مالك»، وغيرهم[٦] . ٥١ ب

قوله: (لأنه) أي: الحديث المستدل به.

قوله: (رواه البزار) [- هو بموحدة فزاي معجمة فألف فراء مهملة - الإمام الكبير الراوية][٧] الحافظ «أبو بكر، أحمد بن عمرو[٨] بن عبد الخالق، البَزَّار البصري»[٩] المتوفَّى سنة اثنتين وتسعين ومئتين. أوردت ترجمته موسَّعة في «إقرار العين» وغيره[١٠] .

---

(١) (يتعاقبوب) في ك.
(٢) (تعالى) ساقط من م.
(٣) (صرح) في د، م.
(٤) (استدل) في د، م.
(٥) (الثقاة) في ك، م وأثبت الذي هو في د.
(٦) (وغيره) في م.
(٧) ما بين الحاصرتين ساقط من د، م.
(٨) (عمر) دون (و) في د، ك، م . والتصويب من كتب التراجم.
(٩) (المصري) في م.
(١٠) حافظ، له مسند، صدوق، يخطئ في الإسناد والمتن. مترجم في «تاريخ بغداد» (٤ : ٣٣٤) و«ميزان الاعتدال» (١ : ١٢٤) و«شذرات الذهب» (٢ : ٢٠٩) و«الأعلام» (١ : ١٨٩).

مطولاً مجوَّداً، فقال فيه: «إنَّ لله ملائكةً يتعاقبونَ فيكم، ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار».

قوله: (مُطَوَّلاً) على صيغة المفعول، أي: ذا طول، أي: لم يختصره كغيره.

قوله: (مُجَوَّداً)[1] بالجيم والواو، مفعول: جوَّدَهُ تَجْوِيداً، أي: أتى به جيداً، كامل الجودة، وهي عبارة أهل الحديث. فجعله في الشرح[2] مفعولاً من التحرير، بالحاء والراء المهملتين مما لا معنى له عند أهل الاصطلاح، وإن كان صحيحاً في المعنى، والروايةُ مقدمةٌ على التفقه بلا تأمل. والله أعلم.

قوله: (فقال) أي: البزار (فيه) أي: في الحديث.

قوله: (إنَّ لله ملائكةً) مرَّ أنه رواه كذلك أيضاً «ابنُ خزيمة» و«السرَّاج» ووافقهم في الإضمار دون تقيد بـ«إنَّ» و«لله»[3] الشيخان، و«أحمد»[4] و«النسائي»[5]. وعليه فالواو ضميرٌ، لا علامة. كما نبهنا عليه، فلا يكون فيه شاهدٌ. كما هو ظاهر.

قوله: (ملائكةٌ بالليل) إلخ. مرَّ في كلام «السهيليّ» أنه بدل من الضمير في «يتعاقبون»، وعليه فهو بالرفع، ويجوز النصب على أنه بدل من «ملائكة» الواقع اسم «إنَّ» مؤخراً.

وأما قوله في الشرح: (ملائكة) مبتدأ، والخبر محذوف؛ لدلالة المقام عليه، أي:

---

(١) (مجود) في د.
(٢) هو «داعي الفلاح».
(٣) (إن لله) في م.
(٤) هكذا في «المسند» (٢:٢٥٧)، وبرواية: «الملائكة يتعاقبون فيكم» في (٢:٢١٢) منه، وبرواية: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل» في (٢:٤٨٦) منه.
(٥) مرَّ في حاشيتي: أن رواية «النسائي» هكذا: «يتعاقبون فيكم ملائكة».

وقال «ابنُ الأنباري» في «الإنصاف» في منع «أنْ» في خبر «كاد»: وأمَّا حديثُ: «كادَ الفقرُ أن يكون كفراً»

يتعاقب بالليل. فهو على ركاكته، وخروجه عن الظاهر كلامُ مَنْ لم يقف على حقائق الأمور، ولا نظر فيها نظر[1] المتطلع الماهر.

قوله: (وأما حديث: كاد الفقر) إلخ. رواه الحافظ «أبو نعيم» في «الحلية»[2] من حديث «المسيَّب بن واضح»[3] عن «يوسف بن أسباط»[4] عن «سفيان»[5] عن «حجاج بن فُرَافِصة»[6] عن «يزيد الرَّقَّاشِي»[7] عن «أنس بن مالك» عن رسول الله ﷺ قال: «كاد الفقر أن يكون كفراً، وكاد الحسد أن يكون سبق القدر».

ورواه «البيهقي» في «الشُّعَبِ» عن «أنس» أيضاً. ورواه «الطبراني» بلفظ[8] آخر: «كاد الحسد أن يسبق القدر، وكادت الحاجة أن تكون كفراً». فقال[9] الحافظ «الزين[10] العراقي»: وفيه ضعف.

---

(١) (نظر) ساقط من د.

(٢) (٣: ٥٣، ١٠٩) و(٨: ٢٥٣).

(٣) «السلمي، التَّلْمَنَّسي، الحمصي» المتوفى سنة ٢٤٦هـ. قال عنه «أبو حاتم»: صدوق يخطئ كثيراً، فإذا قيل له لم يقبل. مترجم في «ميزان الاعتدال» (٤: ١١٦).

(٤) «الشيباني». وثقه «يحيى بن معين». وقال «أبو حاتم»: لا يحتجُّ به. مترجم في «ميزان الاعتدال» (٢: ٤٦٢).

(٥) أي: الثوري.

(٦) بضم الفاء الأولى، وكسر الثانية، بعدها صاد مهملة. «الباهلي، البصري». قال عنه «ابن معين»: لابأس به. مترجم في «تقريب التهذيب» (١: ١٥٤) و«خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» (١: ١٩٨). (فُرافضة) بالضاد في د، ك، م. وهو تصحيف.

(٧) هو «يزيد بن أَبَان الرَّقَّاشي، أبو عَمْرو، البصري» الزاهد. ضعفه «ابن معين». مترجم في «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» (٣: ١٦٦).

(٨) (ورواه الطبراني بوجه آخر بلفظ كاد..) في م.

(٩) (قال) في م.

(١٠) (الرين) في م.

فإنَّهُ مِنْ تغييراتِ الرواةِ؛ لأنه ﷺ أفصحُ مَنْ نَطَقَ بالضاد.

وقال «السخاوي»[1]: طرقه كلها ضعيفة.

قال «الزركشي»: لكن يشهد له ما خرجه «النسائي»[2] و«ابن حبان» في «صحيحه» عن «أبي سعيد» مرفوعاً: «اللهم إني أعوذ بك من الفقر والكفر» فقال رجلٌ: ويعتدلان. قال: نعم.

قوله: (فإنه) هو جواب «أمَّا» أي: فإنَّ الحديث المذكور (من تغييرات) الرواة. فهم الذين زادوا «أن» في خبر «كاد».

(لأنه ﷺ / أفصحُ من نَطَقَ بالضاد) بالمعجمة[3]، أي: أفصح العرب، لأن الضاد المعجمة خاصة بلغتهم، لا توجد في شيء من اللغات. ٥٢ أ

وهذا يُورده بعضهم حديثاً، وقد صرحوا بأنه موضوع[4] اللفظ، وإن كان صحيح المعنى، فإن فصاحته – عليه الصلاة[5] والسلام – من الأمر المحقق الذي ليس فيه كلام. وما ذكره «ابن الأنباري»[6] من أن الرواة غيَّروا الحديث مبنيٌّ على ما أصَّلُوه من الرواية بالمعنى. وقد علمت مافيه. واقتران خبر «كاد» بـ«أنْ» كثير في الكلام، وإن كان الأفصح والأكثر تجرده.

قال الشيخ «ابن مالك» – رحمه الله – في كتابه «التوضيح لإشكالات الجامع

---

(١) في «المقاصد الحسنة» (ص: ٣١١).
(٢) في «سننه» في (كتاب الاستعاذة – باب الاستعاذة من شر الكفر) (٨:٢٦٧) بتقديم (الكفر) على (الفقر)، و(يَعْدِلان) مكان (ويعتدلان).
(٣) (المعجمة) في د، م.
(٤) انظر «التلخيص الحبير» (٤:٧) و«المقاصد الحسنة» (٩٥) و«كشف الخفاء» (١:٢٠٠).
(٥) (الصلاة) ساقط من د.
(٦) في «الإنصاف» (٢:٥٦٧).

....

الصحيح»[1] بعد أن ذكر حديث «عمر»: «ما كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ العصرَ حتَّى كادَتِ الشمسُ أَنْ تَغْرُبَ»[2].

وقول «أنس»: «فما كِدْنَا أَنْ نَصِلَ[3] لِمَنَازِلِنَا»[4].

وقول بعض الصحابة عن البُرْمَةِ «حتى[5] كادَتْ أَنْ تَنْضَجَ»[6].

وقول «جُبَيْر بن مُطْعِم»[7]: «كاد قلبي أنْ يطيرَ»[8] ما نصه: تضمنت هذه الأحاديث وقوع خبر «كاد» مقروناً بـ«أن». وهو مما خفي على أكثر النحويين، أي[9] وقوعه في كلام لا ضرورة فيه. والصحيح جوازُ وقوعِه. إلا أن وقوعَهُ غيرَ مقرون بـ «أَنْ» أكثرُ وأشهرُ من وقوعه مقروناً بها، ولذا لم يقع في التنزيل إلا مجرداً منها، ولا

---

(١) (ص: ٩٨).

(٢) أخرجه «البخاريُّ» في «صحيحه» في (كتاب مواقيت الصلاة - باب مَن صلى بالناس جماعةً بعد ذهاب الوقت) (١٤٧:١) دون «أن» في المكانين، وبزيادة «العصر»، وفي (كتاب الأذان - باب قول الرجل: ما صلينا) (١٥٧:٢) برواية الشاهد دون لفظة «العصر» و«أن» في خبر «كاد» الثانية. و«مسلمٌ» في «صحيحه» في (كتاب المساجد - باب الدليل لمن قال: الصلاة الوسطى هي صلاة العصر) (١١٣:٢). وانظر «فتح الباري» (٦٩:١).

(٣) (نصلى) في د.

(٤) أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب الاستسقاء - باب الاستسقاء على المنبر) (١٧:٢) برواية: «إلى منازلنا».

(٥) (حتى) ساقط من د.

(٦) أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب المغازي - باب غزوة الخندق) (٤٦:٥).

(٧) المتوفى سنة ٧، أو ٨، أو ٥٩هـ. صحابي جليل، كان من أكابر قريش، وعلماء النسب. مترجم في «الإصابة» (٤٦٢:١).

(٨) (يصير) في د، م. والحديث أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب التفسير - سورة الطور) (٤٩:٦).

(٩) (أو) مكان (أي) في د.

. . . .

يمنع وقوع ذلك مقروناً بها في غيره، واستعماله قياساً. ومنع اقترانه بها في خبر أفعال الشروع للمنافاة، ولا منافاة في أفعال[1] المقاربة، بل يؤكد مقتضاها، فإنها تقتضي الاستقبال، وذلك مطلوب فمانعُه مغلوب، فإذا انضم لهذا التعليل استعمالٌ فصيحٌ، ونقلٌ صحيح. كما في الأحاديث المذكورة، تأكد الدليلُ، ولم يوجد لمخالفته سبيلٌ.

وقد اجتمع الوجهان في قول «عمر»: «ما كدت أن أصليَ العصرَ حتى كادت الشمس تغرب»[2]. وفي قوله ﷺ: «كاد الحسد يغلب القدر، وكادَ الفقر أن يكون كفراً»[3].

وقد اقتفى «النوويُّ» – رحمه الله – طريقة شيخه «ابن مالك» في «شرح مسلم»، ووافقه على ذلك جُلُّ المتأخرين أو كلهم.

وقال بعضهم في ترجيحه: ويُسْتَشْهَدُ بالحديث مطلقاً. وعلَّلَهُ: بأن الصحابة – رضي الله عنهم– كانوا مِن الفصحاء البلغاء، وهم قد التزموا عند روايته بالمعنى أن يوردوا معناه في أفصح عبارة، وأحسن سياق، يراعون فيه قواعد الفصاحة والبلاغة، فيكون كلامهم مقارناً[4] لكلامه ﷺ. وسبق أن بعض المحدِّثين يقول: لا تجوز الرواية بالمعنى إلا لمن أحاط بجميع دقائق علم اللغة، وكانت جميع المحسنات الفائقة على ذكر منه، وأنَّ فَتْحَ باب[5] الاحتمال والتصرف يؤدي إلى خرق بعيد الالتئام. / ٥٢ ب

وقال العلامة «ابن خلدون»: تدوين الأحاديث كان في الصدر الأول قبل فساد

---

(١) (أفعال) ليست في د، ك، وأثبتها من م.

(٢) (أن تغرب) في د.

(٣) انظر «المقاصد الحسنة» (٣١١) و«فيض القدير» (٤:٥٤٢).

(٤) (مقارباً) في م.

(٥) (باب) ليست في د، ك، وأثبتها من م.

العربية، فالتبديل على تقدير ثبوته إنما كان ممَّن يسوغ الاحتجاجُ به والاستدلال بلفظه.

وقولُ بعضهم[١]: إنه[٢] في مقام المنع، فما حصل التدوين إلا في عصر التابعين، ويومئذ قد اختلطت اللغة ممنوعٌ[٣] بما قررناه أولاً، مِنْ أنَّ الكتابة كانت على عهده ﷺ. وعلى تقدير تسليمه فالرواية بالمعنى – عند مَنْ يجيزها – مشروطة بشروط أشرنا إليها، ليس في شيء مما استدلوا[٤] به منها شيء، على ما في ذلك من الخرق العظيم الذي إذا اتسع لا يمكن رقعه. فإذا أَحطت بما قررناه، وبسطت النظر فيما حررناه تحققت[٥] أن الحق ما قاله الإمام «ابن مالك» علامة جَيَّان، لا ما اختاره «أبو حيان»، ويظهر لك أن ما استظهره «ابن الضائع» مذهب ضائع. والله المرشد لا ربَّ غيرُه.

(١) هو «ابن علان» كما ذكر هذا القول في «داعي الفلاح».

(٢) أي: تدوين السنة من قَبْلِ تغيير الألسنة.

(٣) (ممنوعٌ) خبر و(قولُ بعضهم) مبتدأ.

(٤) أي: ابن مالك وغيرُه. انظر «شرح كفاية المتحفظ» (٩٩).

(٥) (حققت) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

« فصل »

وأما كلامُ العرب فَيُحْتَجُّ منه بما ثَبَتَ عن الفصحاء الموثوقِ بعربيتهم.

قال «أبو نصر الفارابيُّ» في أول كتابه المسمَّى بـ«الألفاظ والحروف»:

«فصل»

قوله: (فَيُحْتَجُّ) إلخ. هو بالبناء للمفعول، وأحد الظرفين الأولين نائب الفاعل، والآخر حال منه، أو لغو يتعلق بـ« يحتجُّ ». والثالث لغو يتعلق بـ« ثبت »، وظاهره اعتبار الفصاحة في العربي المحتج بكلامه، فيقتضي أن من جرى كلامه على قواعد العربية إلا أنه اشتمل على غرابةٍ أو تنافُرٍ لا يحتج به في إثبات القواعد النحوية، وهو باطلٌ بديهة. والله أعلم.

قوله: (قال أبو نصر)[1] إلخ. هو «إسحاق بن إبراهيم» الإمام المشهور، صاحب « ديوان الأدب في اللغة» خال «الجوهري» صاحب « الصِّحاح ».

و« الفارابي » نسبة لـ« فاراب » كـ« ساباط »[2]، وهي مدينة فوق الشاش. كما في « اللب »[3] وأصله.

---

(١) هو « أبو نصر، محمد بن محمد بن طَرْخان، الفارابي » التركي الحكيم. المتوفى سنة ٣٣٩هـ. وهو من أكبر فلاسفة المسلمين، وتخرج «ابن سينا» بكتبه. من كتبه «الألفاظ والحروف» كما في «هدية العارفين» (٢: ٣٩) وهذا مما غاب عن «ابن الطيب» فذكر أنه «إسحاق بن إبراهيم» خال «الجوهري» وليس كما قال، فـ«إسحاق» هو «أبو إبراهيم» ولم ينسب إليه أحدٌ كتاب «الألفاظ والحروف». مترجم في «الكامل في التاريخ» (٦: ٣٣٧) و«وفيات الأعيان» (٥: ١٥٣) و«البداية والنهاية» (١١: ٢٢٤) و«مفتاح السعادة» (١: ٣١٦) و«شذرات الذهب» (٢: ٣٥٠) و«الأعلام» (٧: ٢٠).

(٢) (كسابا) في د، (كساباب) في م.

(٣) وفي «تاج العروس» (١: ٤١٧): و«فاراب» كساباط، ناحية وراء نهر سيحون في تخوم بلاد الترك، أو هي «أُترار» قرية. وهي قاعدة بلاد الترك. وهو الصحيح المشهور.

«كانت قريش أجودَ العرب انتقاداً للأفصح من الألفاظ، وأسهلِها[1] على اللسان عند النطق وأحسنِها مسموعاً وأَبْيَنِها إبانةً عمَّا في النفس، والذين عنهم نُقِلَتِ اللغةُ العربيةُ، وبهم اقْتُدِي، وعنهم أُخِذَ اللسانُ العربيُّ من بين قبائلِ العرب، هم: قَيس، وتميم، وأَسَد، فإنَّ هؤلاءِ هم الذين عنهم أَكْثَرُ ما أُخِذَ ومعظَمُه»

وما ذكره من الثناء على لغة «قريش»، واختيار الله لهم، قد بسطه «ابن فارس» في «فقه اللغة»[2]، وأشار إليه «ثعلب» في «أماليه»[3]، ونَقَلَ غالِبَهُ المصنف في «المزهر»[4]، وبسطته في «المسفر».

قوله: (والذين عنهم) إلخ. مبتدأ، أي: والقبائل الذين.

وقوله: (هم) ضمير فصل للتأكيد، أو[5] الحصر. و(قيس) وما عطف عليه خبر. ويجوز كون (هم) مبتدأ ثان[6]، وما بعده خبر، والجملة خبر (الذين).

و(نُقِلَتْ) والفعلان بعده مبنية للمفعول. وغالب أسماء القبائل فصلناه في «شرح القاموس».

قوله: (فإن هؤلاء) أي: القبائل الثلاث، و(هم) فصل[7]، أو مبتدأ، على مامرَّ.

قوله: (ومعظَمُه) كعطف التفسير على (أكثر).

---

(١) «أَسْهَلِهَا» معطوف على «الأفصحِ» المجرور باللام، والضمير «ها» يعود على «الألفاظ»، وهكذا القول في «أَحْسَنِهَا» و«أَبْيَنِهَا». وبهذا يستقيم المعنى. والله أعلم.

(٢) «الصاحبي» (٣٣).

(٣) «مجالس ثعلب» (١: ٨٠).

(٤) (١: ٢٠٩-٢١٣).

(٥) (و) مكان (أو) في م.

(٦) (ثاني) في م.

(٧) (ضمير فصل) في م.

وعليهمُ اتُّكِلَ في الغريب، وفي الإعراب والتصريف، ثم هُذَيْل وبعض كِنانة، وبعض الطائيين، ولم يُؤْخَذْ عن غيرهم من سائر قبائلهم.

وبالجملة فإنه لم يُؤخذ عن حضَري

قوله: (في الغريب) هو الذي لا يكون واضح المعنى، لعدم تداوله بين الناس. وعند أهل المعاني: المفقود من الدواوين المتداولة. وقد أوضحته في «شرح كفاية المتحفظ»[1]. وأشرنا إليه في «حاشية المختصر السعدي». / ٥٣ أ

قوله: (ثم هُذَيْل) مصغراً والذال معجمة: القبيلة المشهورة، أي: ثم[2] يلي هؤلاء القبائل المذكورين في تداول لغتهم «هذيل»، ومن ذكر معهم.

قوله: (كِنانة) هو بكسر الكاف. وقد بينت أصله في «شرح سيرة ابن الجزري».

قوله: (عن غيرهم) أي: عن غير[3] هؤلاء القبائل.

قوله: (من سائر قبائلهم) أي: بقيتهم؛ لأنه الاستعمال الكثير، وقد يكون السائر بمعنى الجميع[4]. كما أوضحته في «شرح الفصيح» و«حاشية الدرة»، وغيرهما. وليس بمراد هنا. والله أعلم.

قوله: (عن حَضَرِيٍّ) أي[5]: ساكن الحَضَر، محركة. ويقال: الحاضرة؛ لأنها محل اجتماع[6] الناس من كل جانب، واختلاط[7] اللغات، واختلال[8] الألسنة.

---

(١) (٨٧).

(٢) (ثم) ساقط من د.

(٣) (غير) ليست في د، ك، وأثبتها من م.

(٤) انظر «القاموس المحيط» (سؤر ٢: ٤٣).

(٥) (أي حضري أي) في د.

(٦) (لاجتماع) في د، م.

(٧) (واختلال) في د.

(٨) (واختلال) في د، و(اختلاف) في م.

قط / ولا عن سكّان البوادي. ممن كان يسكن أطرافَ بلادِهم التي تجاورُ ٢٥ سائرَ الأممِ الذين حولهم. فإنه لم يُؤْخَذ لا مِنْ لَخْم، ولا من جُذام؛

و(قط) ظرفٌ لِمَا مضى من الزمان. وفيه لغاتٌ مجموعةٌ في «المغني»[١] و«القاموس»[٢] وغيرهما.

قوله: (ولا عن ساكن) بالإفراد في النسخ المصححة. وفي بعض النسخ (سكان) بصيغة الجمع.

و(البوادي) جمع: بادية، وهي خلاف الحاضرة.

قوله: (ممن[٣] كان يسكن) إلخ. بيان لـ«سكان»[٤]، وضمير (بلادهم) للعرب.

قوله: (حولهم) أي: العرب من الأجناس الذين بالشام ومصر. كما سيقوله. و(سائر الأمم) بواقي الأمم غير العرب. كما هو ظاهر.

قوله: (فإنه) أي: الشأن.

قوله: (لم يؤخذ لا مِنْ لَخْم) بتقديم «لا» النافية على (من) الجارة تأكيداً للنفي السابق، وتمهيداً لـ«لا» الثانية. كما هو كثير في استعمالهم. وفي بعض النسخ سقوط «لا»، أي: لم يؤخذ من «لَخْم». وهو ظاهر. و«لَخْم» – بفتح اللام وسكون الخاء المعجمة – حي من أحياء اليمن.

قوله: (ولا من جُذام) عطف على «لَخْم» و«جُذام» بضم الجيم. وقول[٥] بعض

---

(١) (٢٣٣).
(٢) (قط ٢: ٣٧٧).
(٣) (لمن) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.
(٤) (اسكان) في د.
(٥) (وقال) في د.

فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر، والقِبْط،

إنه بالفتح، اغتراراً بإطلاق[1] «المجد» في «القاموس» من الغَلَط الفاضح، وذاله[2] معجمة، وهو أخو «لخم».

قال «ابن قتيبة» في «المعارف»[3]: «لَخْم» و«جُذام» ابنا[4] «عَدِيّ بن عمرو بن سبأ»[5]. قيل: سَمَّى «لخمٌ»[6] أخاه «جُذاماً»، أي: لطمه فعضَّه أخوه في يده فجذمها، فقيل «لخم» و«جذام». وفيه أقوال غير ذلك بسطناها في «شرح القاموس»[7].

قوله: (فإنهم) أي: القوم الذين اشتمل عليهم القبيلتان، فأعاد الضمير جمعاً بذلك الاعتبار نظير ﴿خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا﴾[8] و﴿... طائفتان[9] .. اقْتَتَلُوا[10]﴾. وهكذا بعده.

وقوله: (والقِبْط) هو بالكسر، جمع قبطيّ، وهم نصارى مصر، فهو كعطف الخاص.

---

(١) لم يطلق «المجد»؛ فقد قال: وجُذَام كغُرَاب: قبيلةٌ بجبال حِسْمَى من مَعَدٍّ.

(٢) (وذال) في د، م.

(٣) (١٠١).

(٤) (ابناء) في م.

(٥) وفي «جمهرة أنساب العرب» (٤٢٢): «لَخْم» هو «مالك بن عَدِيّ بن الحارث بن مرَّة بن أُدد بن زيد بن يَشْجُب». و«جُذام» هو «عمرو بن عدي» إلخ.
«نهاية الأدب» (١٩١): بنو جُذَام بطن من كهلان من القحطانية، وجذام أخو لخم...

(٦) (لخما لأنه لَخَمَ أخاه) في ك. وأثبت الذي هو في د، م.

(٧) انظر «تاج العروس» (٨: ٢٢٣).

(٨) الآية ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا في ربهم﴾ (الحج: ١٩).

(٩) (طايفتان) في ك.

(١٠) الآية ﴿وإنْ طائفتانِ من المؤمنينَ اقْتَتَلُوا﴾ (الحجرات: ٩).

ولا من قُضَاعة، ولا من غَسَّان،

وفي «المعارف»[١]: أنهم من ولد «شاروخ»[٢]. وقد أوضحته في «شرح القاموس»[٣].

قوله: (ولا من قُضَاعة) عطف على (لا[٤] من لَخْم).

وقُضاعة: بالضم، لقب «عمرو بن مالك بن حِمْيَر[٥]»، أبو حيٍّ من اليمن، أو شعب من «مَعَدّ بن عدنان». وهو الذي جزم به في «المعارف»[٦].

وفي اشتقاقه أقوالٌ، أشار في «القاموس» لبعضها. وأوضحته في شرحه[٧].

قوله: (ولا من غسان) هو بفتح العين المعجمة وتشديد السين المهملة: اسم قبيلة. وقيل: هو ماء نزل عليه قوم من «الأزد». فنسبوا إليه[٨].

---

(١) (المعارض) في د.

(٢) ليس صحيحاً ما نقله «المؤلِّفُ» من كتاب «المعارف»، وهاك عبارة «المعارف» (٢٨): (يقال: النَّبَط من ولد ماش، سُمُّوا: نبطاً؛ لإنباطهم المياه. ويقال أيضاً: النَّبَط: من ولد شاروخ بن أرغوا بن فالغ بن عابر بن شالخ بن أرفخشد بن سام بن نوح. وأن النمروذ هو أخو شاروخ).

(٣) وفي «تاج العروس» (٥: ٢٠٠): اختُلف في نسب «القبط» على أقوالٍ، ومنها ما ذكره «أبوهاشم، أحمد بن جعفر، العباسي، الصالحي» النسابة، فقال: قبط مصر هم ولد قبط بن مصر بن قوط بن حام. كذا حققه «ابن الجواني» النسابة في المقدمة الفاضلية.

(٤) (لا) ليست في د، ك، وأثبتها من م.

(٥) (حميد) في د، ك، م، والتصويب من كتب الأنساب كالمعارف (ص: ١٠٣). ويلاحظ أنه اختلف في نسب «قضاعة» أهي من «حمير» أم من «معدّ»؟ انظر «جمهرة أنساب العرب» (ص: ٤٤٠).

(٦) (ص: ٦٣).

(٧) انظر «تاج العروس» (٥: ٤٧٠).

(٨) انظر «جمهرة أنساب العرب» (ص: ٤٦٢).

ولا من إياد ؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام ، وأكثرُهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بغير العربية ، ولا مِنْ تغْلب

قوله : (ولا من إياد) بكسر الهمزة وتخفيف التحتية « ابن نِزَار بن معدٍّ »[١] جد القبيلة المشهورة / التي منها « قُس[٢] بنُ ساعدةَ » خطيب العرب . وقد بسطته في « شرح القاموس » أيضاً . ٥٣ ب

قوله : (فإنهم كانوا مجاورين) إلخ . هوعلة لعدم الأخذ عن هؤلاء؛ لأن الشام مَسْكَنُ الروم، فاختلطت ألسنتُهم، واختلفت لغتُهم .

قول : (وأكثرُهم) أي : أهل الشام .

قوله : (ولا من تَغْلِب)[٣] وهو بفتح الفوقية[٤] وسكون الغين المعجمة وكسر اللام آخره موحدة، هو « ابن وائل بن قاسط » . وقد بينت في « شرح القاموس »[٥] و « شرح شواهد التوضيح » أنه يرجع لـ « ربيعة الفرس » .

ووقع لـ « العيني »[٦] في[٧] (مبحث ظَنَّ[٨]) وَهَمٌ[٩] فزعم أن « تغلب » هو « ابن حُلْوَان » ينتهي لـ « قُضاعة » . وقد بينت ذلك . والله أعلم[١٠] .

---

(١) قبائل مُضَر، وقبائل ربيعة، ابنا نزار، ومَنْ تَنَاسَلَ من إياد، ومن عكّ، هم صُرَحاءُ ولد إسماعيل – عليه السلام – ، ولا يصح ذلك لغيرهم البتة . قاله في « جمهرة أنساب العرب » (١٠) .

(٢) المتوفَّى نحو سنة ٢٣ ق.هـ. رآه النبيُّ ﷺ قبل النبوة في سوق عكاظ، وهو يخطب، وكان من أهل التوحيد . مترجم في « خزانة الأدب » (٢ : ٨٩) . (قيس) في د، م.

(٣) (و) ساقط من م.

(٤) (وهو بالفوقية) في د، و (هو بالفوقيه) في م بلا (و) .

(٥) انظر « تاج العروس » (غلب ١ : ٤١٤) .

(٦) في « المقاصد النحوية » (٢ : ٣٨٢) .

(٧) (و) مكان (في) في د.

(٨) (ظرَّ) في د، م.

(٩) (فهم) في م.

(١٠) انظر « جمهرة أنساب العرب » (٤٥٢) .

والنمرِ، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بَكْر؛ لأنهم كانوا مجاورين للنَّبَط والفرس،

قوله: (والنَّمِر) بفتح النون وكسر الميم، عطف على «تغلب» وهو «النَّمِر بن قاسِط»[1]، أبو القبيلة المشهورة، تنتهي لـ «ربيعة بن نزار». كما ألحقتُه في «شرح القاموس».

قوله: (بالجزيرة) لعلَّها جزيرة العرب، أو موضع باليمامة[2].

قوله: (لليُونان) بضم التحتية، هو المشهور. وضَبَطَهُ بعضُ من حشَّى «البيضاوي» بالفتح، وهم جيل انقرضوا أغار[3] البحر على بلادهم فأذهبها. و[4]هل[5] ينتمون للروم، أوْ لولد «إسحاقَ» أو لولد «يافث بن نوح»، أو يونان أخو[6] قحطان. أو غير ذلك؟ أقوالٌ. أشرتُ إليها في «شرح القاموس».

قوله: (ولا من بني بَكْر) هو بفتح الموحدة وسكون الكاف، هو «ابن عبد مناة».

وفي نسخة: (ولا من بَكْر) بإسقاط «بني». وهم «بكر بن وائل».

قوله: (للنَّبَط) بفتح النون والموحدة. ويُقَالُ: «نَبِيطٌ» كأمير، وهم جِيلٌ من الناس كانوا ينزلون سوادَ العِرَاق. كما في «المصباح»[7]، وفي «القاموس»[8]: جيلٌ يَنْزِلُونَ

---

(١) مترجم في «جمهرة أنساب العرب» (٣٠٠) و «الأعلام» (٨: ٤٨).

(٢) المراد من «الجزيرة» هنا هو ما بين دجلة والفرات، وهي ديار ربيعة ومضر. «معجم ما استعجم» (١: ٣٨٢).

(٣) (على) مكان (أغار) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٤) (و) ساقط من د.

(٥) (هم) مكان (هل) في م.

(٦) (أخوا) في ك.

(٧) (٥٩٠).

(٨) (نبط ٢: ٣٨٥).

ولا من عبد القيس؛ لأنهم كانوا سُكان البَحْرَيْنِ، مخالطين للهند والفرس.

بالبطائح بين العراقَيْنِ[١].

وفي «التوشيح[٢]»: قوم من العرب دخلوا في العجم والروم فاختلطت أنسابهم، وفسدت ألسنتهم. وقيل غير ذلك. مما أودعته «شرح القاموس»[٣].

قوله: (ولا من عبد القيس) إلخ منهم وَفْدُ جُواثا[٤]، وهم بطن من ربيعة. كما في «الصحيحين»[٥]، وهو «عبد القيس بن أَفْصَى - بالفاء - ابن دُعْمِيّ[٦] بن جديلة[٧] ابن أسد بن ربيعة بن نزار. وقد زدته إيضاحاً في «شرح القاموس» و «حواشي القسطلاني».

قوله: (سُكان البَحْرَيْنِ) هو على صيغة تثنية «بحر»، جزيرة واسعة معروفة باليمن[٨]. وهو كما قال «عياض»، عُمِلَ فيه مُدُنٌ قاعدتُها «هَجَر»[٩].

---

(١) (العراق) في د.

(٢) (التوضيح) مكان (التوشيح) في م. ولعله: «التوشيح على التوضيح» للسيوطي.

(٣) انظر «الصحاح» (٣ : ١١٦٢) و «تاج العروس» (٥ : ٢٢٩).

(٤) (جُواثى) في م.

(٥) انظر «صحيح البخاري» في (كتاب الإيمان - باب أداء الخُمُس من الإيمان) (١ : ١٩)، و«صحيح مسلم» في (كتاب الإيمان - باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله ﷺ..) (١ : ٤٨) وفيه: «.. قالوا: يا نبيَّ الله إنَّا حَيٌّ من ربيعة..».

(٦) (عمرو) في د، و (عمر) في م. والتصويب من ك.

(٧) (جذيمة) في د، ك، و (جزيمة) في م. والتصويب من «المعارف» (٩٢) و «جمهرة أنساب العرب» (٢٩٥).

(٨) كذا في د، ك، م.

(٩) هو بلد مشهور بين البصرة وعُمَان. «معجم ما استعجم» (١ : ٢٢٨) و «تاج العروس» (٣ : ٣٠). وفي «لسان العرب» (٤٦١٤): (قال: «الأزهري»: وإنما ثنوا «البحر»، لأنَّ في ناحية قراها بحيرةً على باب الأحساء وقرى هجر، بينها وبين البحر الأخضر عشرة فراسخ، وقُدِّرَتِ البحيرةُ ثلاثةَ أميال في مثلها، ولا يغيض ماؤها). وانظر «تحفة المستفيد» (٢٩).

ولا مِنْ أَزْد عمان، لمخالطتهم للهِنْد والفرس،

قوله: (ولا مِن أَزْدْ عمان) بفتح الألف وسكون الزاي والدال المهملة، وقدتبدل الزاي سيناً، وهو الأفصح، وإن كان الأول أكثر، وهو لقبه، واسمه «درَاء» ككتاب، لكثرة مدافعته، ولقب الأسد[١]، لكثرة إسدائه ومعروفه، وهو «ابن الغوْث بن نَبْت[٢] ابن[٣] زيد بن كَهْلان بن سَبَأ»[٤]. وأضافوه إلى «عُمَان» كغُرَاب، والعين مهملة، وهو بلد في اليمن، يقال: سميت بـ«عمان بن سبأ[٥]»؛ لأنه هو الذي بناها.

وتارة أضافوه إلى السراة، وأخرى إلى شنوءة. وقد أوضحت ذلك في «شرح القاموس» وغيره / . وقد خالف المصنف بين هذين، فأثبت لـ«عبد القيس[٦]» سكنى البحرين، ومخالطة الهند والفرس، ولأزد عمان[٧] الخلطة للهند والفرس فقط، دون سكنى البحرين[٨]. فكلامُه هنا أولى وأحسن من قوله في «المزهر»[٩]: (ولا من عبد القيس، وأَزْد عُمان؛ لأنهم كانوا بالبحرين مُخالطين للهند والفُرس[١٠])؛ فإنه يوهم مساواتهما في السكنى والإقامة والمخالطة. والله أعلم.

٥٤ أ

(١) (بالأسد) في م.

(٢) (بنت) في د، ك، م. والتصويب من «الجمهرة».

(٣) (بن) ساقط من م.

(٤) وفي «جمهرة أنساب العرب» (ص: ٤٨٤): «الأزد بن الغوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ بن يَشْجُب بن يَعْرُب بن قحطان».

(٥) (سينا) في م.

(٦) (شمس) في م.

(٧) (عما) في م.

(٨) (البحرين) ليست في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٩) (١: ٢١٢).

(١٠) (وللفرس) في د.

ولا مِنْ أهلِ اليمن أصلاً؛ لمخالطتهم للهند والحبشة، ولولادة الحبشة فيهم، ولا مِنْ بني حَنيفة

قوله: (ولا مِنْ أهلِ اليمن) إلخ. المراد بهم العرب النازلون في اليمن من « يَعرب » و « قحطان ».

و « أصلاً » منصوب على الظرفية الزمانية[١]. وقد بينت استعماله في « شرح نظم الفصيح » وهو[٢] ساقط في « المزهر » في هذه العبارة.

و (ولادة الحبشة) هناك كانت باستيلائهم على ملك اليمن، وتغلبهم عليهم كما في « سيرة ابن إسحاق » وغيره.

قوله: (ولا مِنْ بني حَنيفة)[٣] بفتح الحاء المهملة، لقب « أُثال[٤] بن لُجَيْم – مصغراً بالجيم – ابن صَعْب[٥] بن علي بن بكر بن وائِل » سُمي لِحَنَفٍ كان برجلَيْه. وقيل: « حنيفة » أمُّهم عُرِفُوا بها، وهي بنت « كاهل بن أَسد »[٦] وهم أهل اليمامة، أصحاب « مسيلمة الكذاب ».

وعدَّهم « ابن قتيبة » في « المعارف »[٧] أربعاً، فقال: أولاد حنيفة: الدُّول، وعَدِيّ، وعامر، وعبد مناة[٨]. ثم أخذ في تفصيلهم. وأوردت بعض ذلك في « شرح القاموس ».

---

(١) والمعنى: في وقت من الأوقات.

(٢) أي: لفظ « أصلاً ».

(٣) انظر « جمهرة أنساب العرب » (ص: ٣٠٩)، و « نهاية الأرب » (٢٢٣).

(٤) (أشاك) في د، م، و (أشال) في ك، والتصويب من « تاج العروس » (٦ : ٧٨) ويضبط كغُرَاب.

(٥) (مصعب) في م.

(٦) انظر « جمهرة أنساب العرب » (١٩١)، (أسد بن) في د.

(٧) (٩٧).

(٨) (مناف) في د، م.

وسكان اليمامة، ولا مِنْ ثَقِيف وسكان الطائف؛

قوله: (وسكان اليمامة) أي من غير بني حنيفة. و « اليَمامة » بفتح التحتية، اسم طائر، نُقِلَ وصار علماً على أرض اليمن. وقيل: هي مدينة من جانب اليمن على مرحلتين من « الطائف »، وأربع من « مكة »، وست عشرة من « المدينة ». ومنها تنبَّأ « مسيلمة ». كانت أكثر نخيلاً من سائر الحجاز.

قوله: (ولا مِنْ ثَقيف) بفتح المثلثة وكسر القاف وبعد التحتية فاء. هو أبو قبيلة. اختلف النسَّابُون، هل هي من « إياد بن نزار »، أومن « قيس عَيْلان »، أو ثمود، أو غير ذلك من الأقوال التي أوردتها في « شرح القاموس »[١] وغيره، وبينت ما وقع له من التعارض في الفاء والمعتل، وما وقع لـ« سيبويه » من المتمجز[٢]. وغير ذلك من الفوائد العجيبة.

قوله: (وسكان الطائف) أي من[٣] غير « ثقيف ».

و « الطائف »: بلاد ثقيف. قيل: إن جبريل – عليه السلام – اقتلع[٤] جنة أصحاب الصريم[٥]، فصار بها إلى مكة، وطاف بها حول البيت، ثم أنزلها حول[٦] الطائف،

---

(١) انظر « تاج العروس » (٦ : ٥١).

وفي « لسان العرب » (٩ : ٢٠): (و « ثقيف »: حَيٌّ من قَيْس، وقيل: أبو حَيٍّ من هوازِنَ، واسمه قَسِيٌّ. قال: وقد يكون ثقيف اسماً للقبيلة، والأول أكثر. قال « سيبويه »: أما قولهم: هذه ثَقِيف فعلى إرادة الجماعة، وإنما قال ذلك لغلبة التذكير عليه، وهو مما لا يقال فيه من بني فلان، وكذلك كل ما لا يقال من بني فلان التذكير فيه أغلب. كما ذكر في مَعَدّ وقُرَيْشٍ.). انظر « الكتاب » (٣: ٢٥٠).

(٢) هكذا في ك. و (الممجز) في د، م. ولم يظهر لي معناها.

(٣) (الطائف أي من) ساقط من د، م.

(٤) (أتى) مكان (اقتلع) في م، و (أن) مكانها في د.

(٥) الصريم: الكدس المصروم من الزرع. ونخل صريم مصروم. « تاج العروس » (٨: ٣٦٧).

(٦) (حول) ليست في د، م، ومكانها (حيث) في « التاج ».

لمخالطتهم تجّار الأمم المقيمين عندهم، ولا مِنْ حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نَقَلُوا اللغةَ صادفوهم حين ابتدَؤُوا ينقلون لغةَ العرب

فسمي الموضعُ به، وكانت أولاً بنواحي «صنعاء». واسم الأرض: وَجٌّ[1]، بفتح الواو والجيم المشددة. أو سميت لأنها طافت على الماء في الطوفان، أو لأن جبريل اقتلعها من الشام، ثم طاف بها ووضعها هناك إجابة لدعوة إبراهيم - عليه السلام - أو لغير ذلك مما ذكره «المجدُ»[2] وزدت عليه في شرحه فوائد غريبة.

قوله: (لمخالطتهم) إلخ. والمخالطة والمجاورة لهما تأثير/ عظيم في المحاورة فينشأ عن ذلك تغير[3] الألسنة، وفساد اللغات. كما هو مشاهد. ٥٤ ب

قوله: (ولا مِنْ حاضرة الحجاز) إلخ. هي مكة، والمدينة، والطائف، واليمامة، وما بينها من المخاليف[4] والقرى.

قوله: (صادفوهم)[5] خبر: «إنَّ»[6] أي: صادفوا[7] أهل الحاضرة، أي: وجَدُوهم.

قوله: (ابتدَؤوا) هو من أفعال الشروع، أي: حين ابتدأ الناقلون، و (ينقلون) خبره.

---

(١) الوجّ: اسم وادٍ بالطائف بالبادية، سمي بوجّ بن عبد الحي من العمالقة. «تاج العروس» (٢ : ١١٠).

(٢) هذه الآثار ذُكرت مخرَّجة في «تاج العروس» (٦ : ١٨٤).

(٣) (تغيير) في م.

(٤) جمع المخلاف، الكورة (وهي كالمديرية أو المحافظة في الاصطلاح الحديث) «المعجم الوسيط» (١ : ٢٥٢).

(٥) (صادقوهم) في م.

(٦) (أن) في م.

(٧) (صادقوا) في م.

قد خالطوا غيرَهم من الأمم، وفسدتْ أَلْسِنَتُهُم.

والذي نَقَلَ اللغةَ واللسانَ العربيَّ عن هؤلاء، وأثْبَتَها في كتاب، وصَيَّرَها عِلْماً وصناعةً، هم أهلُ الكوفة والبصرةِ فقط، مِنْ بينِ أمصار العرب. وكانت صنائعُ هؤلاءِ

قوله: (قد خالطوا غيرهم) أي: غير العرب. والجملة[1] في محل النصب بـ «صادفوا[2]»؛ لأن معناه: وجد. كما مرَّ. أي: وجدوهم مخالطين غيرَهم.

قوله: (وقد فسدتْ) أي: تغيرت، جملة حالية، و«الألسنة» اللغات. كما هو ظاهر.

قوله: (والذي نَقَلَ اللغة)[3] إلخ مبتدأ، وخبره (أهل الكوفة) إلخ.

قوله: (واللسانَ العربي) كعطف التفسير على «اللغة».

و(الكوفة والبصرة) المدينتان المشهورتان، مَصَّرَهما «عمر[4] بن الخطاب» -رضي الله عنه-، وفيهما لغات أودعناها غير هذا المختصر.

قوله: (وكانت صنائع هؤلاء) إلخ. هو[5] كلام زاده المصنف على ما أثبته في «المزهر». و«الصنائع» جمع: صِناعة، بالكسر، وهي الحرفة، والإشارة إلى العرب الذين نُقِلَتْ عنهمُ اللغة، والكلامُ العربي[6].

---

(١) (والجمل) في م.

(٢) (بصادقون) في م.

(٣) (الفقه) في د، م.

(٤) (عمر) ساقط من م.

(٥) (هو) ساقط من د.

(٦) (العرب) في د.

التي بها يعيشون الرعايةَ والصيدَ وَاللُّصوصيةَ، وكانوا أقواهم نفوساً، وأقساهم قلوباً،

قوله: (التي بها) أي بـ «الصنائع» صفة لها.

قوله: (يعيشون) أي: يُرزقون، أو يحيون[1]، فإن العيش يطلق بمعنى الحياة، وبمعنى ما تقوم به البنية.

قوله: (الرعاية) هو[2] خبر(كانت)، ويجوز كونه[3] اسمها.

و «صنائع» خبرها، أي: رعايةُ المواشي والتوجه بها إلى مواضع العُشْب والكلأ.

قوله: (والصيدَ) هو مصدر صادَ الوحشَ، يصيدُه، ويَصادُه، صَيْداً، واصَّادَهُ، وتَصَيَّدَهُ[4].

قوله: (واللُّصوصِيَّةَ) هو بفتح اللام أفصح من ضمها كالـخَصوصِيَّة[5]. كما أوضحته في «شرح نظم الفصيح» وغيره. معناه: أَخْذُ مالِ الغير خُفْيَةً[6]، وفِعْل الشيء في سِترٍ، وإغلاق الباب وإطباقه. وهو «لِصٌّ» مثلث اللام، والكسر أفصح، ويطلق بمعنى السارق.

قوله: (وكانوا) أي: هؤلاءِ العرب المنقول عنهم.

قوله: (أقواهم نفوساً) إلخ. أي[7]: ولذلك كانت حِرَفُهم[8] الرعايةَ واللصوصيَّةَ.

---

(١) (ويحيوا) في م.

(٢) (وهو) في د، م.

(٣) (كونها) في د.

(٤) «لسان العرب» (٣: ٣٦٠).

(٥) «لسان العرب» (٧: ٨٧).

(٦) «التعريفات» (١٢٣).

(٧) (أي) ساقط من د.

(٨) (حرفتهم) في د.

وأشدهم توحشاً، وأمنعهم جانباً، وأشدهم حمية، وأحبهم لأن يَغْلِبُوا ولا يُغلَبُوا،

قوله: (وأشدهم توحُّشاً) أي[1]: انفراداً عن الناس، وائتلافاً[2] للفلوات، وعدم مخالطة[3] لأهل الحواضر، وقد قالوا: « مَنْ بَدَا جَفَا »[4].

قوله: (وأمنعهم جانباً) لأنَّ النزول[5] بالقفار الموحشة تورث[6] الهمم العالية، والنفوس الأبِيَّةَ.

وقيل: ومَعْدِنُ العزِّ بين الضَّالِ والسَّلَمِ[7]

وقيل: لا يَحْضُرُونَ وفَقْدُ العزِّ في الحَضَرِ[8]

قوله: (وأشدهم حمية) كعطف التفسير، ويُقال: حميَ الشيء: إذا منعه، وحَمِيَ من الشيء كأنِفَ، وزناً ومعنىً.

قوله: (وأحبّهم لأن يَغْلِبُوا) بالبناء للفاعل، أي: أشدّهم حباً، وأكثرهم شَغفاً، بأن يكونوا غالبين لأضْدَادِهم لا مَغْلُوبِينَ لهم.

فقوله: (ولا يُغْلَبُوا[9]) مجهولاً.

---

(١) (أي) ساقط من د.

(٢) (وانفراداً) في د.

(٣) (مخالطتهم) في د.

(٤) أخرجه « أحمد » في « مسنده » (٢ : ٣٧١) مرفوعاً من حديث « أبي هريرة ».

(٥) (لأنهم نزول) في د.

(٦) (يُورثُ) في م.

(٧) الضالّ: شجر السِّدْر البَرِّيّ. واحدته بهاء. « القاموس » (ضيل ٤ : ٦). السَّلَم: شجر من العضاة يدبغ به، واحدته: سَلَمة. « المعجم الوجيز ».

(٨) الحَضَر: خلاف البادية. « القاموس » (٢ : ١٠).

(٩) (ولا يُغْلَب) في د.

وأعسرهم انقياداً للملوك، وأجفاهم أخلاقاً، وأقلهم احتمالاً للضيم والذلّة. انتهى[1].

ونقل ذلك «أبو حيان» في «شرح / التسهيل» ٢٦

قوله: (وأعسرهم انقياداً) أي: طاعة / وإذعاناً (للملوك) لتحصُّنِهم بالتباعد في البوادي. ٥٥ أ

قوله: (وأجفاهم) بالجيم والفاء، أي: أكثرهم جفاءً.

والأخلاق: جمع خلق، بالضم والسكون[2]، وبضمتين، وهي القُوَى والسجايا المُدْرَكَةُ بالبصيرة[3]. كما قاله «الراغب»[4].

وجفاءُ الأخلاق مما جُبِل عليه أهل البوادي، ولذلك قال الله تعالى: ﴿الأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْراً ونِفَاقاً﴾[5]. كما بسطه المفسرون[6].

قوله: (وأقلهم احتمالاً) إلخ، أي: حَمْلاً، وجاء بالافتعال للمبالغة[7]، وذلك لقوة نفوسهم وشرفها. ومَنْ حَفِظَ أشعارهم، وتتبَّع سيرَهم ظهر له اتصافهم بهذه الأوصاف ظهوراً لا خفاء معه. و «(الضَّيْم) كالضير، وزناً ومعنى، وهو الضرر، والظلم. و (الذلَّة) بالكسر، الذلُّ والهَوَان، ونفوسهم أبيّة عن تحمّل ذلك كله.

قوله: (ونقل ذلك) أي: كلامَ «الفارابيّ».

---

(١) أي: نص «الفارابي». انظر «رسالة الحروف» (١٤٦ – ١٤٧).
(٢) (والسكون) ساقط من د، ك، وأثبت الذي هو في م.
(٣) (بالنصيرة) في د.
(٤) (مفردات ألفاظ القرآن) (١٥٩).
(٥) (التوبة: ٩٧).
(٦) انظر «تفسير أبي السعود» (٤: ٩٥).
(٧) انظر «شرح المفصل» (٧: ١٦١) و «شذا العرف» (٤٥).

معترِضاً به على «ابن مالك» حيث عُنِيَ في كتبه بنقل لغة لَخْم، وخزاعة، وقضاعة، وغيرهم، وقال: ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن.

قوله: (معترضاً به) إلخ، الأظهر أنه بصيغة اسم الفاعل حالٌ من «أبي حيان»، أي: حال كون «أبي حيَّان» معترِضاً بكلام «الفارابي» على «ابن مالك».

ويجوز فتح الراء على أنه حال من الإشارة، أي: حالة كون المنقول معترضاً به، والجار والمجرور نائب عن الفاعل.

قوله: (عُنِيَ) هو من الأفعال اللازمة للبناء للمجهول[1]. كما في «الفصيح» وغيره. وقد يقال: عَنِيَ كَرَضِيَ. كما بَيَّنْتُهُ[2]، ومن نقله في «شرح نظم الفصيح» و«حواشي شروح الألفية» وغيرها، أيْ: اعتناء[3] «ابن مالك» في كتبه بنقل اللغات المذكورة، وذلك لكثرة اطلاعه، وسَعَة عارضته. كما سيأتي آخراً إن شاء الله تعالى.

قوله: (وقال) أي: أبو حيان.

قوله: (ليس ذلك) أي: الاحتجاج بلغة «لَخْم» ونحوهم (من عادة أئمة النحو)[4].

وجَوَابُهُ أنَّ «ابن مالك» سار في علوم العربية سَيْرَ المجتهدين، فلا يَرَى فيها تقليد[5] أحدٍ كما شهِد له هو[6] بذلك. ويأتي له مزيدٌ إن شاء الله.

---

(١) (المجهول) في م.

(٢) على حاشية م ما يأتي: (عطف على الضمير في بينته، أي: وبينتُ من نقله) اهـ.

(٣) (اعتَنَى) في م.

(٤) كتب على حاشية م ما يأتي: (قوله: من عادة أئمة النحو، لعل ذلك نسخة الشارح، وإلا فالنسخة التي بأيدينا: من عادة أئمة هذا الشأن).

(٥) (تقليل) في د.

(٦) (أي: أبو حيان) من حاشية م.

ثم الاعتماد على ما رواه الثقات عنهم بالأسانيد المعتبرة من نثرهم، ونظمهم، وقد دُوِّنتْ دواوينُ

قوله: (ثم الاعتماد) إلخ، (ما) موصولة، أي: الكلام الذي رواه الثّقات. واشتراطُ كون الراوي ثقة صَدُوقاً أميناً عَدْلاً سواء كان ذكراً أو أنثى، حراً أو عبداً مما[1] وقع اتفاقهم عليه. كما نصّ عليه[2] «ابن فارس» في «فقه اللغة»[3]، و «ابن الأنباري» في «اللمع»[4]، وغير واحد.

وقد نَقَلَ[5] كلامهم في «المزهر»[6]، وبسطتُه في «المسفر».

قوله: (من نثرهم) إلخ، بيان لما رواه.

قوله: (وقد دُوِّنَتْ) بالبناء للمفعول، ونائبه (دواوينُ) جمع «ديوان» بالكسر، هو الأشهر. وقد يفتح[7]، فمن أنكره[8] غير مصيب. وهل هو عربي؟ وهو الذي اختاره «المرزوقيُّ» في «شرح الفصيح» بدليل بناء الفعل منه، أوْ هو فارسيّ[9]؟ أو

---

(١) (لما) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٢) (كما نص عليه) ساقط من د، م. وبسبب هذا السقط ضبطت عدة كلمات بالخطأ في م.

(٣) «الصاحبي» (٤٨).

(٤) «لمع الأدلة» (٨٥).

(٥) أي: «السيوطي».

(٦) (١ : ١٣٧).

(٧) قاله «الفيروزابادي» انظر «القاموس» (دون ٤ : ٢٢٠). قال «سيبويه» في «الكتاب» (٣ : ٢١٨): (وسألته – أي: الخليل – عن «دِيوانٍ» فقال بمنزلة قِيراطٍ، لأنَّه من دَوَّنْتُ. ومن قال «دَيْوَانٌ» فهو بمنزلة بَيْطار).

(٨) الذي أنكره هو «أبو عمرو» كما قال «الأصمعي».

(٩) هو فارسيّ معرب – نقله صاحب «اللسان» (١٣ : ١٦٦) عن «أبي عبيدة». ويرى المحققون أنه من bewan بالفهلوية، وأنه ذو صلة بالكلمة الفارسية دبير بمعنى الكاتب.. انظر حاشية «المعرب» تحقيق د. ف. عبد الرحيم (٣١٧).

عنِ العرب العرباء كثيرةٌ مشهورةٌ،

غير ذلك مما أوضحته في «شرح نظم الفصيح» وزدته إيضاحاً في «حواشي شفاء الغليل». ويطلق على مُجْتَمَعِ الصُّحُفِ[1] والكتب[2]، وعلى نفسِ الدفتر، والكتاب. ويخص[3] في عرف الأدباء بما[4] يُكْتَبُ فيه الشعر، ويطلق على الكتب المستقلة، كما استعمله «عِيَاضٌ» وغيره. وهو المراد هنا، أو الذي قبله، لأن اعتناءَ الرواة كان بأشعارهم أكثرُ، وهو الذي يَدُلُّ له التمثيل بديوان / امرئ[5] القيس، ومَنْ بَعْدَهُ. والله أعلم. ٥٥ ب

قوله: (عن العرب العرباء)[6] ظرف لغو متعلِّق بـ«دُوِّنَتْ»، أو مُسْتَقَرّ صفة «دواوين»، و«العرباء[7]» مؤكدٌ لـ«العَرَب» من لفظه كـ«لَيْلٍ لائلٍ[8]» و«أَلْيَل»، و«ظل ظليل»، وهم[9] الخُلَّصُ. كما قاله «السعد» في «حواشي الكشاف».

وقد قَسَّمُوا العرب أقساماً[10].

الأول: العاربِة والعرباء[11]، وهم[12] الخُلَّص.

---

(١) (الصحبة) في د، (الصحة) في م.

(٢) (والكتاب) في م.

(٣) (ويخص) ساقط من د، و (وهو) مكانه في م.

(٤) (ما) في م.

(٥) (امرء) في ك.

(٦) (العرباء) ساقط من م، و (العربا) في د، ك.

(٧) (العربا) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٨) (الال) في د، (ألأَلٍ) في م، و (لايل) في ك، والتصويب من «الصحاح».

(٩) (وهم، أي: العرب العرباء) من حاشية م.

(١٠) (ثلاثة أقسام) في م.

(١١) (والعربا) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(١٢) (وهم) ساقط من د.

والثاني: المتعرّبة، وهم الذين ليْسوا بخُلَّصٍ، وهم بنو[1] قحطان.

والثالث: المُسْتَعْرِبة، وهم الذين ليْسوا بخلّصٍ أيضاً. كما قاله «الجوهريّ»[2] وغيره، وبَسَطَ ذلك الإمام الحافظ «أبو الخَطَّابِ، ابن دحية»[3] في كتابه «التنوير». وأشار إليه «الشامي» في «سيرته».

قوله: (كديوان امرئ[4] القيس) هو عند الإطلاق خاصٌّ بـ«حُنْدُج[5] بن حُجْر» أمير الشُّعراء، وحامِل لوائهم إلى النار[6]. وقد أشرنا لبعض ترجمته قبلُ، ووَسَّعْنَاهَا في غير مصنف. كما أشرنا إليه.

وقد ذَكَرَ «ابنَ سَلاَّمٍ» في «طبقات شعراء الجاهلية»[7] نحو الثمانية عشر شاعراً جاهلياً، اسمه «امرؤ القيس»، وبدأهُم بـ«ابن حُجْر»؛ لأنه أشهرهم[8] وأعرفهم بين أهل الصِّناعة. وذكر منهم المصنف في «المزهر» ما يقرب من هذا العدد، ووفَّيْتُه في «المسفر»، وفي ديوانه[9] روايات أوضحتُها في حاشيته[10].

---

(١) (بنوا) في ك، م، وأثبت الذي هو في د.

(٢) في «الصحاح» (١: ١٧٨)، ونقله «السيوطي» في «المزهر» (١: ٣١).

(٣) هو «عمر بن الحسن بن علي بن محمد، أبو الخطاب، ابن دِحْية الكلبي» المتوفى سنة ٦٣٣هـ. الحافظ. من مؤلفاته: «التنوير في مولد السراج المنير». مترجم في «وفيات الأعيان» (٣: ٤٥٠) و«شذرات الذهب» (٥: ١٦٠) و«الأعلام» (٥: ٤٤).

(٤) (امرء) في ك.

(٥) (جندح) في د، م.

(٦) أخرج «أحمد» في «مسنده» (٢: ٢٢٨) حديث «أبي هريرة» مرفوعاً وهو: «امرؤ القيس صاحب لواء الشعراء إلى النار».

(٧) انظر «طبقات فحول الشعراء» (١: ٥١).

(٨) (أشعرهم) في د.

(٩) (أي: ديوان امرئ القيس) من حاشية م.

(١٠) (حاشية) في د، م. وهو تصحيف، لذا كتب على حاشية م (هنا سقط، ولعل الساقط كلمة القاموس) اهـ. أقول: والصواب ما أثبته، والضمير يعود إلى حاشية ديوان امرئ القيس.

و «الطِرِمَّاحِ» و «زُهَيْر»،

قوله: (والطِّرِمَّاح) أي: و «ديوان الطِّرِمَّاح» بكسر الطاء والراء المهملتين وفتح[1] الميم المشددة، وبَعْدَ الألف حاءٌ مهملة، هذا لِعُلُوِّه وشهرته. واسمه «حكم بن حكيم الطائيّ» يكنى «أبا ضبة». كما في «شرح شواهد الرضي»[2] لـ «البغدادي». وفي «القاموس»[3]: كنيته «أبو الجهم»[4]. يقال: إنه ولد بالشام، وانتقل إلى الكوفة.

ولهم «طرماحٌ» آخرُ أَرَّجَانِيّ. ذكره «التبريزي». وأشار إليه «المجد»[5]. كما بينته في حواشيه، وأوضحتُه في «إسفار اللِّثام».

قوله: (وزُهَيْر) مصغَّراً، هو «ابن أبي سُلْمَى» بضم السين، ولا يُعْرَفُ «سُلْمَى» بالضم غيرُه في العرب.

واسم «أبي سُلْمَى: ربيعة بن رياح»[6] ينتهي نسبُه لـ «نزار»[7]، وهو والد «كعبٍ»[8] صاحب رسول الله ﷺ الذي مدحه باللامية المشهورة:

بانت[9] سعاد[10]......... ....

---

(١) (فتح) ساقط من د.

(٢) في «خزانة الأدب» (٨: ٧٤). وانظر «تاج العروس» (٢: ١٩٠) و «الأعلام» (٣: ٢٢٥).

(٣) «القاموس المحيط» (طمح ١: ٢٣٦).

(٤) وهو شاعر آخر. كما في «تاج العروس».

(٥) (في القاموس) من حاشية م. أقول: لم يشر «المجد» في «القاموس» إليه.

(٦) (رباح) في د، م. وفي «الصحاح» (٥: ١٩٥٠): (رَبَاح) بالباء، وفي «خزانة الأدب» (٢: ٣٣٢): (رِياح) بكسر الراء وبعدها مثناة تحتية.

(٧) (لنذار) في م.

(٨) له في ترجمة في «الإصابة» (٥: ٥٩٢).

(٩) (ببانت) في م.

(١٠) والبيت كاملاً:

بانَتْ سعادُ فقلبي اليومَ مَتْبُولُ مُتَيَّمٌ إِثْرَهَا لم يُفْدَ مَكْبُولُ

و «جرير»، و «الفرزدق»، وغيرهِم.

وقد وسَّعْت ترجمته في شَرْحَيَّ شواهد[1] «التلخيص» و «التوضيح»، وبسطتها في «حاشية ديوانه»، وبَيَّنْتُ رواته[2]، وتقدمَه على أضْرَابه هنالك.

قوله: (وجرير) هو «ابن الخَطَفَى»[3] محركة. الشَّاعر المشهور[4].

وترجمته أوضحناها في شروح الشواهد، كترجمة رفيقه «الفرزدق» بما لا مزيد عليه.

قوله: (وغيرهم) أي: من شعراء العرب، ومَنْ يُسْتَدَلُّ بكلامه من الإسلاميين[5]. وقد أوضحتُ[6] الكلامَ على طبقات الشعراء، ومَنْ يُسْتَدَلُّ بكلامه، و[7] من لا يرى[8] العلوم المحتاجة[9] للاستدلال في كثير من مصنَّفاتي الأدبيَّة، كـ «شرح الكفاية»[10]، و «شرح نظم الفصيح» و «شرح شواهد البيضاوي». وأشرتُ لذلك في «حاشية شرح عُقُود الجُمَان»، وبيَّنْت ما في كلام «الأندلسيّ» / في شرح بديعيَّة[11] رفيقه «ابن جابر» من القصور في الطرفين، وإن أَقَرَّهُ على ذلك «الجلال» في «شرح العقود». وحَقَّقْتُ ذلك بما يجب الوقوف عليه هنالك. وإن كان المصنف يشير لبعض ذلك فيما سيأتي في الفروع.

٥٦ أ

---

(١) (لشواهد) في د، م.

(٢) (روايته) في د، م.

(٣) (الخطفا) في ك، م.

(٤) يُكنى أبا حَزْرَة. المتوفى سنة ١١٠ أو ١١١هـ. له ترجمة في «خزانة الأدب» (١: ٧٥).

(٥) (شعراء الإسلام) في م.

(٦) (أوضحنا) في د.

(٧) (و) ساقط من د، م.

(٨) هكذا في د، و (لايرَ) في ك، و (لا يرا) في م.

(٩) (المحتاج) في د.

(١٠) (الكافية) في م. انظر «شرح كفاية المتحفظ» (١٠١).

(١١) (بديعية) ساقط ن د، ك، وأثبتها من م. و «البديعية» المسماة «الحُلَّة السِّيَرَا في مدح خَير =

ومما يُعْتَمَدُ عليه في ذلك مصنفاتُ الإمام «الشافعيِّ» -رضي الله عنه- فقد قال «ابنُ شاكر» في مناقبه: حدثنا «أحمدُ بن غالب»،

قوله: (ومما يُعْتَمَدُ) إلخ، أي: من المصنفات التي يُعْتَمَدُ عليها في الاستدلال لقواعد العربية (مصنفاتُ الإمام الشافعي[1] -رضي الله[2] عنه-)، لأنه كان مشهوراً بالفصاحة والاقتدار على أنواع الكلام العَربي.

قوله: (قال ابن شاكر)[3] هو صاحب «مسالك الأبصار[4] في ممالك الأمصار»[5].

قوله: (في مناقبه) أي: مناقب «الشافعي» الذي ألَّفه «ابن شاكر» وما نقله عن

= الورى» لـ «محمد بن أحمد بن علي، ابن جابرالهوَّاريّ، الأندلسي» الأعمى، المتوفى سنة ٧٨٠هـ. شرحها رفيقه «أحمد بن يوسف بن مالك الرُّعَيْني» المتوفى سنة ٧٧٩هـ. وكلاهما نحوي. لهما ترجمة في «بغية الوعاة» (١ : ٣٤، ٤٠٣) وانظر «خزانة الأدب» (١ : ٥).

(١) هو «محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع، الهاشمي، القرشي، المطلبي، أبو عبد الله» المتوفى سنة ٢٠٤هـ. له ترجمة في «البداية والنهاية» (١٠ : ٢٥١) و «الأعلام (٦ : ٢٦).

(٢) (تعالى) في م، وليست في د، ك.

(٣) هو «محمد بن أحمد بن شاكر القطان، أبو عبد الله المصري» المتوفَّى سنة ٤٠٧هـ. من كتبه «مناقب الإمام الشافعي». له ترجمة في «حسن المحاضرة» (١ : ٣٧٢) و «شذرات الذهب» (٣ : ١٨٥) و «كشف الظنون» (٢ : ١٨٣٩) و «معجم المؤلفين» (٨ : ٢٦٨).
وهذا مما غاب عن «ابن الطيب» فقال: هو صاحب «مسالك الأبصار في ممالك الأعصار». وليس الأمر كذلك، بل صاحب «المسالك» هو «شهاب الدين، أحمد بن يحيى بن محمد الكرماني» الشافعي. المعروف بـ «ابن فضل الله العَمْرِي» الكاتب الدمشقي، المتوفى سنة ٧٤٩هـ. انظر «الدرر الكامنة» (١ : ٣٥٢) و «كشف الظنون» (٢ : ١٦٦٢) و «الأعلام» (١ : ٢٦٨).

(٤) قوله: (هو صاحب مسالك الأبصار) إلخ، ليس الأمر كذلك، بل صاحب المسالك هو «ابن فضل الله العَمْرِي» اهـ كاتبه (من حاشية م).

(٥) (الأعصار) في م.

حدثنا «عمرُ بن الحسن الحراني»، حدثنا «محمدُ بن أحمد الهروي»، حدثنا «زكريا بن يحيى الساجي»، حدثنا «جعفرُ بن محمد» قال: قال «أحمدُ بن حنبل»: «كلامُ الشافعيِّ في اللغة حُجَّةٌ».

الإمام «أحمد» في حقِّ «الشافعي» – رضي الله عنهما – ذكره كثيرٌ ممن ألَّف في مناقب «الشافعي» كالإمام «الرازي». ونقله «الحاكم» في كتاب «فَضْل الشافعي» بسنده[1] إلى «أبي عثمان المازنيّ» قال: «كلامُ الشافعيّ عندنا حجةٌ في النحو»[2].

وقال «الرازيّ»[3]: حَكى «المبرد» عن «المازنيّ»: قولُ[4] «محمد بن إدريس» حُجَّةٌ في اللغة.

وأخرج «الحاكم» عن «الزَّعْفَرَانيّ»[5] قال: «ما رأيت الشافعيّ لَحَنَ[6] قط».

وعن[7] «ثعلب» العَجَبُ أن بعض الناس يأخُذُونَ في اللغة على «الشافعي» وهو من بيت اللغة. و «الشافعيُّ» يجب أن تُؤْخَذَ[8] منه اللغة لا أن يُؤْخَذَ عليه[9].

---

(١) (سنده) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.
(٢) انظر «تهذيب الأسماء واللغات» (١: ٥٠).
(٣) انظر «آداب الشافعي ومناقبه» (١٣٦). و «الرازي» هو «أبو محمدٍ عبدُ الرحمن بنُ أبي حاتمٍ الرازيُّ» المتوفى سنة ٣٢٧ هـ. من أفذاذِ الحفاظ. مترجم في «البداية والنهاية» (١١: ١٩١).
(٤) (في قول) في د.
(٥) انظر «الانتقاء» (٩٢) و «إرشاد الأريب» (١٧: ٢٩٩).
(٦) (لحي) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.
(٧) (و) ساقط من د.
(٨) (يُؤخذ) في د، م.
(٩) (في اللغة) زيادة في م.

قلت: وما انتقده عليه بعَضُ أهل اللسان قد تعقَّبَه[1] «البيهقيُّ»[2]، وألَّف في ذلك كتاب «الانتصار»، وجمع من ذلك شيئاً كثيراً في «تاج المصادر» له، وانتصرَ لـ «الشافعي»، وخرَّج كلامه كله[3] على القواعد المحرَّرة. وقد قالوا: إن كلام «مالك»[4] - رضي الله عنه - حجة تثبُت به القواعد النحوية، مع أنه من قبيل الآحاد، ونفاه[5] عن كلامه ﷺ تعللاً بالرواية بالمعنى، مع أن الدواعي متوافرة[6] لنقل كلامه ﷺ والاعتناء به أكثر من جميع الخلق. والله أعلم.

* * *

(١) (قوله: قد تعقبه البيهقي إلخ في مناقب الإمام الشافعي للرازي ما نصه: ومما يدل على قوة علم الشافعي - رضي الله عنه - في اللغة: أن الإمام أبا منصور الأزهري لاشك أنه من عظماء العلماء في العلوم العربية، ثم إنه قد اعترف للشافعي بالكمال في هذا العلم، وصنف كتاباً في شرح مشكلات الناظر. أقول: وهذا الكتاب سماه بـ«الزاهر» وهو بالمكتبة السلطانية المصرية. اهـ كاتبه) من حاشية م.

(٢) هو «أبو جعفر، أحمد بن عليّ» المعروف بـ«بُو جَعْفَرك، البيهقي» المتوفى سنة ٥٤٤هـ. المقرِئُ اللغوي. كان ملازماً بيتَه لا يخرج منه إلاّ في أوقات الصلاة، ويقصدُه الناس إلى منزله للتعلم منه. من محفوظاته «الصَّحَاحُ» عن ظهر قلب، بعد ما قرأه على «الميدانيّ». مترجم في «إنباه الرواة» (١:١٢٤) و«إرشاد الأريب» (٤ : ٤٩).

(٣) (كله) ساقط من د، م.

(٤) هو «أبو عبدِ الله، مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن غَيْمان بن خُثَيْل بن عمرو ابن الحارث، وهو ذو أصبح» وذو أصبح من ولد قحطان. المتوفى سنة ١٧٩هـ. أحد أعلام الإسلام وإمام دار الهجرة. مترجم في «الديباج المذهب»(١ : ٨٢) و«تهذيب التهذيب» (١٠ : ٥) و«الأعلام» (٥ : ٢٥٧).

(٥) (نَفَوْه) في م، وحاشية م (لعل الظاهر ونفوها، أي: الحجية).

(٦) (متوفرة) في د، م.

«فروع»

أحدها

ينقسم المسموع إلى مطَّرد، وشاذ.

قال في «الخصائص»: وأصل مواضع (ط ر د) في كلامهم: التتابعُ والاستمرار، ومنه مطاردةُ الفرسانِ بعضهم بعضاً، واطَّرد الجَدْوَلُ إذَا تتابعَ ماؤُه بالريح.

ومواضعُ (ش ذ ذ): التَفَرُّقُ والتَفَرُّدُ، ثم قيل ذلك في الكلام

(فروع). قوله: (وأصل مواضع ط ر د)[1] إلخ. أي[2]: الأصل الغالب في معاني هذه الحروف الثلاثة، التي هي: الطاء، والراء، والدال المهملات.

وجاء بها مقطعة إشارة إلى أن القصد المادة بأي صيغة كانت، وعلى أي حالة من أحوالها الستة التي تتصرف[3] إليها عند قلبها بالتقديم والتأخير. و (أصل) مبتدأ، و(التتابع) إلخ خبره.

وقوله: (واطّرد الجَدْوَلُ) هو بالفتح، كَجَهْوَر، وقد يكسر، كخِرْوَع: النهر الصغير.

قوله: (ومواضع ش ذ ذ) أي: أصلُ مواضعه، والقول فيه كالذي قبله. و (التفرق) خبر المبتدأ، ويقال: شذّ الشيءُ يشُذُّ ويشِذُّ، شذّاً، وشذوذاً، وشذذته أنا[4]، لازم[5]، متعد، أشُذّه، بالضم فقط، وأباها «الأصمعي»، وقال: لا أعرف إلا شاذاً، أي: متفرقاً.

---

(١) «الخصائص» (١: ٩٦) و «المزهر» (١: ٢٢٦). (طرد) في د.

(٢) (أي) ساقط من م.

(٣) (تنصرف) في د.

(٤) (إمّا) في م.

(٥) (أو) بين (لازم) و (متعد) في م.

والأصوات على سَمته في غيرهما، فجعل أهلُ علم العربية ما استمرَّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطَّرداً، وما فَارَقَ ما عليه بقيّة بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً.

قال:

وفيه كلام أودعته «شرح القاموس» و«حاشية شرح ابن الناظم على اللامية»، وأشرت إليه في «شرح الكافية».

قوله: (على سَمته) بالفتح / أي: طريقه. وفي نسخة: (وطريقه) عطف تفسير على «سمته»، وضمير (غيرهما) للكلام والأصوات، مما مر بعضه. ٥٦ ب

قوله: (فجعل أهلُ علمِ العربية) أي: النحاة والصرفيون. (ما استمرَّ) أي: تَتَابَعَ، هو المفعول الأول. و[1](من مواضع الصناعة) بيان لـ(غيره).

والمراد الصناعة النحوية كالنسبة[2] والتصغير والتكسير. ونحو ذلك.

و(مطّرداً) هو المفعول الثاني، أي: لاستمراره وتتابعه سَمَّوْهُ مطرداً.

قوله: (وما فَارَقَ) أي: وجعلوا الكلام، أو الكلمات التي انفردت بمفارقتها (ما عليه بقية بابه) أي: الباقي من الباب. والمراد به الأصلي. (وانفرد عن ذلك إلى غيره) لورود السماع به مخالفاً[3] (شاذاً) لانفراده عن باقي أصله. و(ما فارَقَ) مفعول جعلوا الأول. و(شاذاً) مفعوله الثاني. كما هو ظاهر قوله.

قوله: (قال) أي: «ابن جني» في «الخصائص»[4] بعد كلام قليل.

---

(١) (و) ساقط من د، م.
(٢) (كالنسب) في م.
(٣) (مفعول قوله لوروده) في حاشية م.
(٤) (١: ٦٧).

ثم الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب :

● مطَّرد في القياس والاستعمال معاً، وهذا هو الغايةُ المطلوبة، نحو : «قام زيد»، و«ضربت عمراً»، و«مررت بسعيد».

● ومطّرد في القياس شاذٌ في الاستعمال، نحو الماضي من : «يَذَرُ» و«يَدَعُ» / ٢٧

قوله : (أضْرُبٍ) أي : أنواع[١]، جمع : ضَرْب، بالفتح.

قوله : (في القياس) أي : الصناعي، و(الاستعمال) أي[٢] : العربي.

قوله : (هو الغاية) إلخ. أي : النهاية المرغوب فيها من علم العربية، لموافقتها الأصلين : السماع، والقياس.

قوله : (نحو الماضي من : يذر) بالذال المعجمة، والراء المهملة. (ويدع) بالدال والعين المهملتين. والماضي منهما : وَذَرَ، ووَدَعَ، كوَعَدَ، كلاهما بمعنى : تَرَكَ، وقد أجْمَعَ علماءُ الصرف على أن الماضي منهما أميت[٣]، ولم يُسْتَعْمَلْ. وكأَنَّ مرادهم في الفصيح من الكلام، فلا ينافي أنه ورد شاذاً في قراءة ﴿ما وَدَعَكَ ربُّك﴾[٤]

---

(١) ذكر بعض المحققين أنَّ «الأصناف» الأفراد المختلفة بالعَرَضِيَّات، كالزنجي والرومي. و«الأنواع» الأفراد المختلفة بالذَّاتيَّاتِ، كالإنسان والفرس. و«الضُّروب» الأفراد المختلفة مطلقاً، فهي أعم منهما فليحفظ.

(٢) (أي) ساقط من د، م.

(٣) وفي «الكتاب» (١ : ٢٥) : (ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً.. فإنَّهم يقولون : يَدَعُ، ولا يقولون : وَدَعَ، استغنوا عنها بِتَرَكَ. وأشباه ذلك كثير).

وفيه أيضاً (٤ : ٣٩٩) : (يقال : يَذَرُ، ويَدَعُ، ولا يستعمل «فَعَلَ» وهذا النحو كثير).

(٤) (الضحى : ٣) وهذه القراءة هي قراءة النبي ﷺ، و«عُروة بن الزبير» كما في «المحتسب» (٢ : ٣٦٤).

وقولهم: «مكانٌ مُبْقِلٌ»، هذا هو القياس،والأكثر في السماع: «باقلٌ»، والأول مسموعٌ أيضاً.

بالتخفيف. وحديث: «اتركوا الترك ما تركوكم، وذروا الحبشة ما وَذَرُوكم»[1] للمشاكلة.

ولهما شواهد أخرى[2]، أودعتها شرح نظم[3] الفصيح، والقاموس. وأشرنا لتحقيق ذلك في حواشي القسطلاني، والجلالين.

قوله: (وقولهم) أي: العرب (مكانٌ مُبْقِل) على صيغة الفاعل، من «أبقل» رباعياً، إذا نبت فيه البقل، هو القياس في بابه، وإن كثر في الاستعمال «باقل» من

---

(١) أخرجه «أبو داود» في «سننه» في (كتاب الملاحم – باب في النهي عن تهييج الترك والحبشة) بلفظ: «دَعُوا الحبشة ما وَدَعُوكم واتركوا التُّرْكَ ما تركوكم». انظر «مختصر سنن أبي داود» (٦: ١٦٦). و«النسائي» في «سننه» في (كتاب الجهاد – باب غزوة الترك والحبشة) (٦: ٤٤) باللفظ المذكور. وانظر «المقاصد الحسنة» (١٦).

(٢) من ذلك ما أخرجه «مسلم» في «صحيحه» في (كتاب الجمعة – باب التغليظ في ترك الجمعة) (٢: ٥٩١) مرفوعاً: «لَيَنْتَهِيَنَّ أقوامٌ عن وَدْعِهِمُ الجُمُعَاتِ أو لَيَخْتِمَنَّ اللهُ على قُلُوبهم». وقول «أبي الأسود»:

سَلْ أميري ماالذي غَيَّرَهُ عن وِصَالِي اليومَ حتَّى وَدَعَهْ؟

وقول «سويد بن أبي كاهل»:

فَسَعَى مَسْعَاتَه في قَوْمِه ثم لم يُدْرِكْ، ولا عَجْزاً وَدَعْ

انظر «المحتسب» (٢: ٣٦٤) و«لسان العرب» (٨: ٣٨٤) و«شرح شواهد الشافية» (٥٣).

وأخرج «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب النكاح – باب حسن المعاشرة مع الأهل) (٦: ١٤٦) من حديث «عائشة»: (.. قالت الثانية: زوجي لا أَبُثُّ خَبَرَهُ، إنِّي أخافُ أن لا أَذَرَهُ، إنْ أَذْكُرْهُ أذْكُرْ عُجَرَهُ وبُجَرَهُ..). وانظر «لسان العرب» (وذر ٥: ٢٨٢).

(٣) (نظم شرح) في د.

ومنه أيضاً: مجيء مفعول «عسى» اسماً صريحاً نحو: «عسى زيدٌ قائماً» فهو القياس، غير أن الأكثر في السماع كونه فعلاً، والأول مسموع أيضاً.

الثلاثي، فـ(الأول) وهو «مُبْقِل» من الرباعي (مسموع) من العرب أيضاً، حكاه «أبو زيد»، وأنشد:

أعاشني[1] بَعْدَكَ وادٍ مُبْقِلُ[2]

قوله: (ومنه) أي: من الكلام الموافق للقياس، المخالف للسماع (مجيء مفعول «عسى») إلخ؛ لأن الأصل في المفعول أن يكون مفرداً، وهو الأصل في الخبر أيضاً، فكان القياس وروده اسماً صريحاً مفرداً، لكن السماعَ وَرَدَ بحظره، بالظاء المُشَالَة المعجمة الساكنة، أي: بمنعه، من حَظَرَهُ إذا مَنَعَهُ. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُوراً﴾[3]، و«بحظره» متعلق بـ«وَرَدَ»[4] وبكونه[5] عطف على «حظره». و(الأول) و[6]هو مجيئه اسماً صريحاً (مسموعٌ أيضاً) حكاه «أبو علي الفارسي» وغيره، وأنشدوا:

---

(١) (أغاثني) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٢) رجز قائله «أبو دُواد بن أبي دُواد». وبعده:

آكُلُ مِنْ حَوْذانه وأَنْسِلُ

وهو في «الخصائص» (١: ٩٧، ٢: ٢٢٠) و«لسان العرب» (١١: ٦٠) و«المزهر» (١: ٢٢٨). والحوذان: اسم نبت. وأنسل: يروى بفتح الهمزة، أي: أسمن حتى يسقط الشعر. ويروى بضمها، أي: تنسل إبلي وغنمي.

(٣) (الإسراء: ٢٠).

(٤) (بورود) في م.

(٥) (بكون) في د.

(٦) (و) ساقط من م.

● ومطَّرد في الاستعمال شاذٌ في القياس، نحو قولهم: «اسْتَحْوَذَ»، و«اسْتَنْوَقَ الجملُ»،

لا تَعْذُلي إنِّي عَسَيْتُ صَائِماً[1]

وفي المثل: «عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً»[2]. وقد شرحته في حاشية التوضيح والقاموس، وغيرهما.

٥٧ أ

قوله: (اسْتَحْوَذَ) / أي: استولى. كما مر. وقوله: (اسْتَنْوَقَ الجَمَلُ)[3] أي: صار ناقة. وهو مَثَلٌ مشهور. قال «ابن أبي الحديد» في «شرح نهج البلاغة»[4] يقال: استنوق الجمل، أي: صار ناقة، لمن يكون في حديثٍ فينتقل لغيره، ويُخَلِّطُه به.

وقال في «القاموس»[5]: يُضْرَبُ للرجل يكونُ في حديثٍ، ثم يَخْلِطُهُ بغيرِهِ ويَنْتَقِل

---

(١) رجز قائله «رؤبة» كما في «ملحقات ديوانه» (ص: ١٨٥) وقبله:

أكثرتَ في العَذْلِ مُلِحّاً دائماً

وهو في «الخصائص» (١: ٩٨) و«المقرب» (١: ١٠٠) و«شرح الحماسة للمرزوقي» (١: ٨٣) و«شرح المفصل» (٧: ١٤) و«المزهر» (١: ١٤٢) و«خزانة الأدب» (٩: ٣١٦). ويروى: (لا تَعْذُلَنْ).

(٢) «الغُوَيْر» تصغير: غارٍ. و«الأَبْؤُس» جمع: بُؤْس، وهو الشدة. والمعنى: لعلَّ الشرَّ يأتيكم من قِبَلِ الغار. والمثل في «الخصائص» (١: ٩٨) و«شرح الحماسة للمرزوقي» (١: ٨٣) و«مجمع الأمثال» (٢: ٣٤١).

(٣) هو في «الكتاب» (٤: ٧١) و«شرح الشافية» (١: ٨٥). قال «الميداني» في «مجمع الأمثال» (٢: ٤٧٨): (كان بعض العلماء يخبر أن هذا المثل لـ«طَرَفة بن العبد» وذلك أنه كان عند بعض الملوك، و«المُسَيَّب بن عُلَس» ينشد شعراً في وصف جَمل، ثم حَوَّلَهُ إلى نعت ناقة، فقال «طرفة»: قد استنوقَ الجمل. وقيل غير ذلك. قال «أبو عبيد»: يُضْرَب هذا في التخليط).

(٤) (٢٠: ٢١٤).

(٥) (نوق ٣: ٢٧٩).

و«اسْتَصْوَبْتُ الأَمْرَ»، و«أَبَى يَأْبَى»، والقياسُ الإعلالُ في الثلاثة وكسرُ عينِ الأخير.

إليه[1]. وفيه[2] كلام أودعته شرحه.

و(اسْتَصْوَبْتُ الأَمْرَ)[3] أي: عددته صواباً، أي[4]: فإنَّ هذه الأفعال الثلاثة وردت مصححة الواو على غير قياس. والقياس هو إعلالها بقلب واوها ألفاً، كـ«استقام»؛ لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها في الحال.

قوله: (وأَبَى يأبَى) أي: بالفتح فيهما، إذ لا يُعْرَفُ في العربية فِعْلٌ على «فَعَلَ يَفْعَلُ» بالفتح فيهما، وهو غيرُ حلقيِّ العينِ، أو اللامِ غَيْرُهُ، فالقياس فيه: «يأبِي» بالكسر، كرَمَى يَرْمِي، لكنَّ السماعَ وَرَدَ بالفتح، على خلاف القياس، كما مَرَّتِ الإشارةُ إليه. وعلى ذلك أَجْمَعَ أئمةُ اللغة.

وحكى «المجد»[5] فيه: «يأبِي» بالكسر، على القياس. وهو غريب. وقد اختلف علماءُ الصرف فيه، فمنهم مَنْ سَلَكَ ما عليه أئمةُ اللغة مما أشرنا إليه، من كونه شاذاً في القياس[6].

ومنهم مَنْ جَعَلَهُ مِنْ باب التداخل[7]، وقدَّروا له ماضياً على «فعِل» بالكسر.

---

(١) زيادة ونقص في د، م، والذي في ك موافق لـ«القاموس».

(٢) (وفي) في د.

(٣) (الأمر) ساقط من م. وانظر «الخصائص» (١:٩٧).

(٤) (أي) ساقط من ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٥) في «القاموس» (أبى ٤: ٢٩١): (أَبَى الشيءَ يَأْبَاهُ ويَأْبِيه...) وفي «تاج العروس» (أَبَى ١٠:٣): (فقولُ شيخنا: «يأبيه» بالكسر، وإن اقتضاه القياس فقد قالوا: إنه غير مسموع، مردودٌ؛ لما نقله «ابن جني» عن «أبي زيد».).

(٦) انظر «الكتاب» (٤:١٠٥) و«شرح الشافية» (١:١٢٣).

(٧) انظر «شرح الملوكي» (٤١).

● وشاذٌ في القياسِ والاستعمالِ معاً، كقولهم: «ثوب مَصْوُونٌ»، و«فَرَسٌ مَقْوُودٌ»، و«رجل مَعْوُود من مرضه». انتهى ملخصاً.

ومنهم مَنْ قال: الأصل «يأبِي» بكسر العين، إلا أنها قلبت فتحة فانقلبت الياء[1] بعدها ألفاً[2] على لغة «طيِّئ» فلا شذوذ.

قلتُ: وكلُّها لا تخلو عن شَوْبٍ، فالرأيُ ما رآه أهلُ اللغةِ من الحكم بالشذوذ. والله أعلم.

هذا، واعلم أن الشيء إذا اطَّرَدَ استعمالاً، وشذَّ قياساً، فلابد من اتِّباع السماعِ الواردِ فيه نفسه، لكنه لا يُتَّخَذُ أصلاً يُقاس عليه، ألا ترى أنك إذا سمعت «اسْتَحْوَذَ» ونحوَه أديته بحاله، ولم تتجاوزْ ما وَرَدَ به السماعُ فيه إلى غيره، فلا تقول ذلك في «اسْتَقَامَ» ونحوِه، مما وافقَ فيه السماعُ القياسَ. والله أعلم.

قوله: (قولهم: ثوب مَصْوُونٌ)[3] إلخ، أي: بواوين في الكلمات الثلاث، فإن ذلك مخالف للقياس، فلا يتكلم به؛ لأنه مردود، بل يجب حذف أحد الواوين بأن تنقل حركة العين، فيصير وزنه: «مَقُول»، كما هو رأي «الأخفش»، أو تحذف الواو الزائدة في «مفعول»، كما هو مذهب «سيبويه»[4] فوزنه «مَفْعُل»[5]، ولكلٍّ وجه مبسوط في الصرف[6]. وأشرنا لذلك في «شرح الكافية» و«الحواشي النحوية». وقد شذ عن ذلك كلمتان، قالوا: «مِسْكٌ مَدْوُوفٌ[7]» أي: مَبْلُولٌ أو مسحوق[1]،

---

(١) (الباء) في د.
(٢) (ألفاً) ساقط من د.
(٣) انظر «شرح المفصل» (١٠ :٨٠) و«شرح الشافية» (٣ :١٤٩).
(٤) «الكتاب» (٤ :٣٤٨).
(٥) (يفعل) في د.
(٦) انظر «شرح السيد الشريف الجرجاني» (١٠٠-١٠١).
(٧) قال الراجز: «والمِسْكُ في عَنْبَرِهِ المَدْوُوفُ» والأشهر: مَدُوف. =

وقال الشيخ «جمال الدين ابن هشام»: «اعلم أنهم يستعملون: غالباً، وكثيراً، ونادراً، وقليلاً، ومطَّرِداً». فـ«المطَّرِدُ» لا يتخلَّف. و«الغالبُ» أكثر الأشياء، ولكنه يتخلَّف. و«الكثيرُ» دونه. و«القليل» دونه. و«النادر»: أقلُّ من «القليل». فـ«العشرون» بالنسبة إلى «ثلاثةٍ وعشرين» غالبٌ، و«الخمسةَ عشرَ» بالنسبة إليها كثيرٌ لا غالب، و«الثلاثةُ» قليلٌ، و«الواحد» نادرٌ، فاعلم بهذا مراتبَ ما يُقَالُ فيه ذلك». انتهى.

و«شيء مَصْوُونٌ»، لا ثالث لهما. قاله «المجد»[2] وغيره، وإن كان «السعد» أورد أيضاً على ضعف قول[3]: «مَقْوُول»[4] ومع ذلك فقد قالوا: إنَّ هذا شاذ في القياس والاستعمال، فلا يسوغ القياس عليه، ولا رَدُّ غيره إليه.

قال: (قال الشيخ جمال الدين) إلخ، هو لقبه، وكنيته: «أبو محمد»، واسمه: «عبدُ اللهِ بنُ يوسفَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ هشامٍ»، المصري، القاهري، النحوي المشهور، صاحب التصانيف العجيبة[5] / كـ«المغني» و«التوضيح»، وغيرهما. وهو المراد عند إطلاق المتأخرين. أودعتُ ترجمتَهُ غيرَ ديوانٍ كـ«الفِهْرِست»[6] و«حاشيةِ التوضيح» وغيرِهما. ٥٧ ب

= والرجز في «الخصائص» (١: ٢٦١) و«المنصف» (٢٨٥) و«المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتلّ العين» (٢٣) و«الممتع» (٢: ٤٦١) و«اللسان» (دوف ٩: ١٠٨).
(مذووف) في ك، م، وأثبت الذي هو في د.

(١) (مسحون) في ك، م، وكتب على حاشية م (لعله: مسحوق)، وأثبت الذي هو في د.

(٢) انظر «تاج العروس» (٦: ١١٠) و«القاموس» (دوف ٣: ١٣٧).

(٣) (قول) ساقط من م.

(٤) انظر «الممتع» (٢: ٤٦١) و«شرح الشافية» (٣: ١٤٧).

(٥) المتوفى سنة ٧٦١هـ. مترجم في «الدرر الكامنة» (٢: ٤١٩) و«حسن المحاضرة» (١: ٥٣٦) و«بغية الوعاة» (٢: ٦٨) و«شذرات الذهب» (٦: ١٩١).

(٦) (الفهرسة) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

«الثاني»

قال الشيخُ «عز الدين بن عبد السلام» - من كبار أصحابنا الشافعية- :

قوله: (الشيخ عز الدين) إلخ. هو لقبه، واسمه: «عبد العزيز بن عبد السلام» الإمام المشهور[1]. لَقَّبَهُ تلميذُه العلامة «ابن دقيق العيد»[2] بسلطان[3] العلماء. وترجمته واسعة جداً، أودعت بعضها في «الفهرست[4] الكبرى» وهذا كلام[5] قاله في «فتاويه». كما رأيته فيها[6]، وإليها عزاه[7] في «المزهر»[8].

قوله: (من كبار[9] أصحابنا) يعني: الشافعية، فَقَد نظمهم[10] سلك اتِّباع الإمام الشافعي - رضي الله عنهم[11] - .

---

(١) المتوفى سنة ٦٦٠ هـ الدمشقي. مترجم في «فوات الوفيات» (٢: ٣٥٠) و«البداية والنهاية» (١٣: ٢٣٥) و«شذرات الذهب» (٥: ٣٠١) و«الأعلام» (٤: ٢١).

(٢) هو «تقي الدين، أبو الفتح، محمد بن علي بن وهب بن مطيع» الشافعي، المصري. المتوفى سنة ٧٠٢هـ. أجلُّ علماء وقته، وأكثرهم علماً وديناً وورعاً وتقشفاً ومداومة على العلم في ليله ونهاره، مع كبر السن. له ترجمة في «فوات الوفيات» (٣: ٤٤٢) و«البداية والنهاية» (١٤: ٢٧) و«شذرات الذهب» (٦: ٥) و«الأعلام» (٦: ٢٨٣).

(٣) (سلطان) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٤) (الفهرسة) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٥) (الكلام) في م.

(٦) (فيه) في د.

(٧) (عزاه المصنف) في م.

(٨) (١: ١٤٠).

(٩) (من كبار) في د، م، و(كبار من) في ك.

(١٠) (نظمه) في م.

(١١) (عنه) في د.

«اعتُمِدَ في العربية على أشعار العرب، وهم كفَّار، لبُعْدِ التدليس فيها، كما اعتُمِدَ في الطب وهو في الأصلِ مأخوذ عن قومٍ كفار

قوله: (اعتُمِدَ) بالإفراد مبنياً[1] للمفعول، هو الذي في أصلنا، وكذلك رأيته في «الفتاوى» و«المزهر»، ونسخة الشارح: (اعتمدوا). قال في الشرح: أي: علماء العربية. وما إخال هذه النسخة ثابتة. والله أعلم.

قوله: (على أشعار العرب) قيل: الأولى: كلام العرب، أي: لأن الاحتجاج لا يتقيد[2] بالشعر، بل النثر كذلك. وقد يقال: اقتصر عليه، لأنه الأغلب، أو لأنه إذا كان يحتج به مع كونه محل الضرائر والضيق، فالنثر أحرى. والله أعلم.

قوله: (وهم كفار) قيل: الأولى: وغالبهم الكفار[3]. وقد يقال: مراده العرب الجاهلية؛ لأنهم الذين[4] تتطرق إليهم التُّهَمَة، ويحتاج إلى الجواب عنها.

أما[5] المسلمون فلا دخل لهم في هذا البحث حتى يعرض[6] بذكرهم.

قوله: (فيها) أي: الأشعار أو العرب. قوله: (كما اعتُمِد) بالبناء للمفعول أيضاً، كالاعتماد. قوله: (في الطِّب) مثلثاً، والأشهر فيه الكسر. وهو: عِلْمٌ يُعْرَفُ به أحوال مزاج الإنسان صحة وفساداً[7].

قوله: (وهو) أي: الطب (في الأصل) أي[8]: أصل تلقيه، مأخوذ بصيغة المفعول

---

(١) (جنيا) في د.
(٢) (لا يتقيه) في د.
(٣) (كفار) في م.
(٤) (الذين) ساقط من د: م.
(٥) (وأما) في د، م.
(٦) ساقط من د، م.
(٧) انظر «مفتاح السعادة» (١: ٣٢٦).
(٨) (الأصل أي) زيادة من م.

لذلك». فَعُلِمَ أن العربيَّ الذي يُحْتَجُّ بقوله لا يشترط فيه العدالة،

في «المزهر» و«الفتاوى»، ونسخ من الأصل. وفي نسخة: (أُخِذَ) بصيغة الفعل المبني للمجهول، والكفارُ الذين تُلُقِّي عنهم الطب هم الفلاسفة والحكماء الأقدمون.

قوله[1]: (لذلك) ظرف متعلق بـ(اعتُمِدَ) أي: لأجل بعد التدليس[2] في ذلك. وفي نسخ (كذلك) بالكاف بدل اللام. وهو تحريفٌ بلا مِرْية. والله أعلم.

قوله: (فَعُلِمَ) إلخ، بالبناء للمفعول، هو كلام[3] المصنف؛ لأن آخر كلام العز هو قوله: (لذلك)[4]، ولهذا عقبه في «المزهر» بـ«انتهى». وذاك آخره في «فتاويه» أيضاً.

فهذا تفريع[5] من تفقهات المصنِّف بناء على هذا الأصل الذي قرره «ابن عبد السلام» والله أعلم.

وإنما لم يشترط فيه العدالة؛ لأن أساسها الذي هو الإسلامُ مفقودٌ منه، وهو[6] غير معتبر، فالعدالة أولى، على أن الإسلام والعدالة لا تعلق لهما[7] بهذا الأمر؛ لأن لغاتهم أَمْرٌ جِبِلِّيٌّ[8] سَلِيقِيٌّ، ليس لهم فيه اختيار ولا تأثير، ولذلك صرحوا بأنه لم يشترط فيهم البلوغ، بل ولا العقل، ولهذا تراهم يحتجون بكلام الصبيان والمجانين، ويثبتون

---

(١) (و) مكان (قوله) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٢) (ليس) مكان (التدليس) في د.

(٣) (وهو من كلام) في م.

(٤) (أي: يكون آخر كلام العز قوله لذلك) زيادة في م.

(٥) (التفريع) في م.

(٦) (فهو) في م.

(٧) (لها) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٨) (جبليٌّ) في م.

نعم تشترط في راوي ذلك. وكثيراً ما يقع في كتاب «سيبويه» وغيره: «حَدَّثَنِي مَنْ لا أَتَّهِمُ» و«مَنْ أثق به»، وينبغي / الاكتفاءُ بذلك، وعدم التوقف في القبول، ويحتمل المنع. ٢٨

بها[١] القواعد والكلمات، فإذا[٢] كان العقل غير معتبر فلا غَرْوَ[٣] ظهر أن المراد الكلام الذي جُبِلوا عليه، وطُبعوا من غير نظر / إلى شيءٍ[٤] آخر أصلاً. كما هو ظاهر. والله أعلم. ٥٨ أ

قوله: (نعم يشترط) إلخ، أي: لأن الراوي ناقل، ومن شرطه العدالة فيما يروي، لأنها أصل في قبول خبره.

قوله: (وينبغي الاكتفاءُ) إلخ، أي: لأن الناقل معروف بالجلالة والتقدم والثقة، فمتى[٥] وَثَّقَ المنقولَ عنه فيُكْتَفَى[٦] بذلك التوثيق، وهو بناء على تقديم[٧] قبول التعديل على الإبهام، وفيه[٨] خلاف بين أئمة الحديث[٩] والعربية مشهور.

قوله: (ويحتمل المنع) أي: من القبول، وعدم الاكتفاء بذلك التوثيق؛ لاحتمال أن فيه[١٠] جَرْحاً خَفِيَ على ذلك المُوَثِّقِ. ويحتمل أنه حجة على من قلَّد ذلك الموثق، وأتبعه دون غيره من أهل[١١] النظر.

---

(١) (به) في د، م.

(٢) (وإذ) في م.

(٣) (عرق) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٤) (لشيء) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٥) (والثقة فمتى) ساقط من ك، وأثبت الذي هو في م، (فمتى وثق) ساقط من د.

(٦) (اكتفى) في م.

(٧) (تقديم) ساقط من د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٨) (وفيها) في د.

(٩) انظر «تدريب الراوي» (١: ٣٨٥، ٣٩٢).

(١٠) (وجود) مكان (أن فيه) في م. و(جرح) مكان (أن فيه جرحاً) في د.

(١١) (دون غيره من أهل) ساقط من م.

وقد ذكر «المَرْزُبَانِيُّ» عن «أبي زيد النحويِّ» قال: كلُّ ما قال «سيبويه» في كتابه: «أخبرني الثقة» فأنا أخبرته. وقد وَضَعَ المُوَلَّدُونَ أشعاراً ودسُّوها على الأئمة، فاحتجُّوا بها ظنّاً أنها للعرب.

قوله: (عن أبي زيدٍ) إلخ، نقل مثله «السيرافي» وغيره من شُرَّاح «الكتاب»، وذكره «أبو الطيب اللغوي»[1] في «مراتب النحويين»[2] عن «أبي زيد». كما قال المصنف، لكن يعارضه قول المصنف في «المزهر»[3]: وقد استعمل ذلك كثيراً «سيبويه» في كتابه[4] فقال[5]: «أخبرني الثقة» يعني به «الخليلَ» وغيرَه. إلا أن يقال: لعل ما ذكره «أبو زيد» باعتبار ما عنده، وما ذكره المصنف باعتبار[6] الواقع، كما هو الظاهر لمن تأمل صنيع «سيبويه». والله أعلم.

قوله: (فاحتجوا) إلخ، أي: احتج الأئمةُ بتلك الأشعار المدسوسة من المولدين، ظناً أنها من كلام العرب، وقد قَيَّضَ الله لذلك طوائف من حذَّاق أئمة اللسان كشفوا عنها الحجاب، وبينوا أنها ليست للأعراب، وصرحوا بأنه لا حجة فيها لمخالفتها للصواب[7]، كما قَيَّضَ للحديث الموضوع أئمة جَهابذة[8] أظهروا وضعه[9]، وردوه. والله غالب على أمره.

---

(١) هو «عبد الواحد بن علي، أبو الطيب، اللغوي، الحلبي» المتوفى بحلب سنة ٣٥١هـ مقتولاً. مترجم في «بغية الوعاة» (٢: ١٢٠) و«الأعلام» (٤: ١٧٦).

(٢) (٧٤).

(٣) (١: ١٤٢).

(٤) (٣: ٤٦٢).

(٥) (قال المصنف) مكان (فقال) في د، م.

(٦) (باعتبار) ساقط من د.

(٧) (الصواب) في ك، م، وأثبت الذي هو في د.

(٨) جمع: جِهبذ، بالكسر. انظر «الحديث والمحدثون» (٢٦٧).

(٩) (ضعفه) في م.

وذُكِرَ أن في كتاب «سيبويه» منها خمسين بيتاً، وأن منها قولَ القائل:

أعْرِفُ منها الأنفَ والعَيْنانا ومِنْخَرَيْنِ أشْبَهَا ظَبْيَانا

قوله: (وذُكِرَ) بالبناء للمفعول، أي: ذَكَرَ[1] شراحُ «الكتاب»، أو شراح شواهده، أو أئمة العربية. وقد صرح بهذا المذكور الشيخ «ابن هشام» كما سينقله عنه المصنف بعد.

[قوله: (وأن منها) أي: من تلك الخمسين الواقعة في الكتاب][2].

قوله: (أعرفُ منها الجيدَ[3]) إلخ، قيل: إن قائله لا يُعرف فلا يُسْتَدَلُّ به. وقيل: قائله هو «رؤبة»[4]، وكلاهما غير صحيح، بل الصحيح ما قاله «أبو زيد»[5]: أنشدني

---

(١) (وذكر) في د.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من د، م.

(٣) (الخد) في د. وروى النحويون روايتين وهما (الجيد، والأنف)، وأنشده «الرضي» في «شرح الكافية» (٢ : ١٧٢) برواية: (أحب منك الأنف والعينانا)، وعلق على هذه الرواية بقوله: وعُرِف من نقل «أبي زيد» أن الرواية «أعرف منها الأنف» لا: «أحب منها».

(٤) والرجز في «شرح المفصل» (٣ : ١٤٩، ٤ : ٦٧، ١٤٣) و «شرح ابن عقيل» (١ : ٧١) و«المقاصد النحوية» (١ : ١٨٤) و «همع الهوامع» (١ : ٤٩) و «شرح الأشموني» (١ : ٩٠) و «التصريح» (١ : ٧٨) و «خزانة الأدب» (٧ : ٤٥٢) وهو في ملحق ديوان رؤبة (ص ١٨٧). وظبيان: اسم رجل. و (راويه) مكان (رؤبة) في د. وفي «سر صناعة الإعراب» (٢ : ٧٠٤): من العرب من لا يخاف اللبس، ويُجري الباب على أصل قياسه، فيدع الألف ثابتة في الأحوال الثلاث، وهم بنو الحارث وبطن من ربيعة.
من ذلك قوله: أعرف منها الجيدَ والعينانا..، يريد: العينَيْن، ثم إنه جاء بالمنخرين على اللغة الفاشية.
وفي «الخزانة». فإنهم يقلبون الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفاً، يقولون: أخذت الدرهمان، واشتريت ثوبان، والسلام علاكم.

(٥) في «النوادر» (١٦٨).

ومن الأسباب الحاملة على ذلك: نصرةُ رأيٍ ذهبَ إليه، وتوجيهُ كلمةٍ صَدَرَتْ منه.

وقال «ابنُ النحاس» في «التعليقة»: حكى «الحريريُّ» في «درة الغواص» رَوَى «خلف الأحمر» أنهم صاغوا «فُعال»

«المُفَضَّلُ» لرجل من بني ضَبَّة[1] هَلَكَ منذ[2] أكثرَ من مئة سنة. وساق رجزاً فيه هذا. وقد أوردته في شرح شواهدالتوضيح، وبينته هنالك.

قوله: (ومن الأسباب) إلخ، خبر مقدم. و[3] (نصرةُ رَأْيٍ) أي[4]: مذهب، هو المبتدأ، أي: فيتعصب الرائي لرأيه، والمتكلم بتلك الكلمة لتصحيحها، فَيُوَلِّدُونَ لذلك كلاماً مختلفاً يجعلونه شاهداً لآرائهم الباطلة.

قوله: (وقال «ابن النحاس») هو «البهاءُ، محمدُ بنُ إبراهيمَ»[5] النحويُّ المشهور، أحدُ تلامذةِ الإمام «ابن مالك»، وشيوخِ الشيخ «أبي حيان». و (التعليقةُ) كتاب له أودعه تحقيقات على «مقرب ابن عصفور». قال «أبو حيان»: لا أعلم أنه صَنَّف غيرَه.

قوله: (أنهم) أي: العرب (صاغوا) أي: بنوا (فُعالاً)[6] بالضم، معدول[7] من العدد المكرر.

---

(١) (ضَبَّبه) في م.

(٢) (من منذ) في د.

(٣) (و) ساقط من د، م.

(٤) (أي هو) في د.

(٥) هو «أبو عبد الله، الحلبي» المتوفَّى سنة ٦٩٨هـ. قرأ على «ابن يعيش» النحو. له ترجمة في «إشارة التعيين» (ص: ٢٨٦) و «فوات الوفيات» (٣: ٢٩٤) و «بغية الوعاة» (١: ١٣) و «شذرات الذهب» (٥: ٤٤٢).

(٦) (أفعالاً) في د.

(٧) (معدولاً) في م.

مُتَّسِقاً من أُحاد إلى عُشار، وأنْشَد ما عُزِي فيه إلى أنه موضوع منه أبياتاً من جملتها:

(مُتَّسِقاً) بضم الميم، وشدّ الفوقية، وكسر السين المهملة، والقاف، أي: متتابعاً متناسقاً (من أُحاد) بمعنى واحد واحد[1] (إلى عُشار) أي: عشرة عشرة. / ٥٨ ب

وفي النسخ (مشتقاً) بالشين والفوقية، من الاشتقاق، وهوتحريف بلا شبهة، فإن الذي في «الدرة»[2] ما ذكرته. كما هو ظاهر، ولا معنى للاشتقاق هنا، ولو صح ذلك للزم[3] اشتقاق الشيء من[4] نفسه. وهو باطل. والله أعلم.

قوله: (وأَنْشَدَ) أي: «خَلَفٌ»[5] مِنْ عنده، أي: ذَكَرَ شاهداً.

قوله: (ما عُزِيَ) بالبناء[6] للمفعول، أي: ما نُسب، أي: نَسَبَهُ مَنْ سَمِعَهُ إلى أنه موضوع، أي: مختلق، لا أصل له في كلام العرب المحتج بكلامهم. و (ما) مفعول «أنشدَ»، أي: شعراً. و (منه) متعلق بـ(موضوع)، أو صفة له، أوخبر بعد خبر، أي: من «خَلَفٍ الأحمر»، وقوله[7] (أبياتاً)[8] بالنصب، بدل من «ما».

قوله: (من جملتها) أي: الأبيات، خبر مقدم، والمبتدأ الشعر المذكور بعده. ويجوز كونه خبراً لمبتدأ محذوف، أي: من جملتها.

---

(١) (واحد) دون تكرار في د، م.
(٢) «درة الغواص» (٢٠١).
(٣) (ذلك) ساقط من ك، و (للك للام) مكان (ذلك للزم) في د، وأثبت الذي هوفي م.
(٤) (في) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.
(٥) هو «خَلَف بن حَيَّان بن مُحْرِز، أبو مُحْرِز البصري» المعروف بـ«الأحمر»، وفاتُه كانت سنة ١٨٠هـ وقيل بعد سنة ٢٠٠ بيسير. مترجم في «إرشاد الأريب» (١١ : ٦٦) و «إشارة التعيين» (١١٣) و «إنباه الرواة» (١ : ٣٨٣) و «بغية الوعاة» (١ : ٥٥٤).
(٦) (للبناء) في د.
(٧) (قبله) مكان (قوله) في د.
(٨) (أبيات) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

وثُــلاثــاً ورُبــاعــاً وَخُـمَـاسـاً فـاطَّعَـنَّـا

وَسُـدَاسـاً وسُـبَـاعـاً وثُـمَـانـاً فـاجْـتَـلَـدْنـا

وَتُـسَـاعـاً وعُـشَـاراً فَـأَصَـبْـنَـا وأُصِـبْـنَـا

قوله: (و[1] ثلاثاً) إلخ، وأول الشعر المذكور قوله:

قل لعمرو: يا بنَ هندٍ لَـوْ رأيـتَ الـيـومَ شَـنَّـاً

إلى أن قال:

ومشى القومُ إلى القو مِ أُحـاداً وأُثَـنَّـا

إلى آخر ما هنا. وقد شرحت بعض ما يتعلق بها في «حواشي الدرة»[2]. قال «أبو حيان» في «شرح التسهيل»: وذكر غيرُ «خلفٍ» أن هذه الأبيات مصنوعة، لا تقوم بها حجة، لكنَّ الصحيح أنه سُمع من العرب ما فوق الأربعة إلى عشرة أيضاً، كما قاله جماعة، منهم «أبوحيان» و «ابن هشام»[3]، ولا يعارضه قول «أبي عبيدة»: أن العرب لا تتجاوز العشرة، وإن قلّده في ذلك «البخاري» في «صحيحه»؛ فإن غيره سمع ذلك، ومن حفظ حجة على غيره[4]. كما أوضحته في غير ديوان. والله أعلم.

---

(١) (و) ساقط من د، م.

(٢) انظر «درة الغواص» (٢٠١).

(٣) يصاغ على وزن «فُعَال» و «مَفْعَل» عشرة وخمسة، وما دونها سماعاً، وما بينهما قياساً وفاقاً للكوفيين و «الزجاج»، فالمسموع: عُشَار ومَعْشَر، وخماس ومخمس، ورُباع ومَرْبع، وثُلاث ومَثْلَث، وثُناء ومَثْنَى، وأُحاد ومَوْحَد. والقياس: سُداس ومَسْدَس، وسُبَاع ومَسْبَع، وثُمان ومَثْمَن، وتُسَاع ومَتْسَع. قاسه الكوفيون و «الزجاج». حكى ذلك «الشيباني». انظر «التسهيل» (٢٢٢) و «المساعد» (٣:٣٤) و «شفاء العليل» (٢: ٩٠٥) و «همع الهوامع» (٢:٢١٤).

(٤) قال الشيخ «خالد» في «التصريح» (٢: ٢١٤): (ولا يُعارض بقول «أبي عبيدة» و «البخاري» في «صحيحه»: إن العرب لا تتجاوز الأربعة، لأن غيرهما سمع ما لم يسمعا).
أقول: الظاهر أن «ابن الطيب» نقل هنا عبارةَ الشارح «ابن علان»، ولعل الأخير نقلها من الشيخ خالد.

«الثالث»

المسموعُ الفردُ هل يقبلُ ويُحتج به؟ له أحوال لخصتها من متفرقات كلامِ «ابن جني» في «الخصائص».

أحدها: أن يكون فرداً، بمعنى أنه لا نظير له في الألفاظ المسموعة، مع إطباق العرب على النطق به، فهذا يُقْبَلُ ويُحْتَجُّ به، ويُقَاس عليه إجماعاً، كما قيس على قولهم في «شَنُوءَة»: «شَنَئِيّ»،

قوله: (ويُقَاس عليه) إلخ، أي: لعدم اختلافهم فيه.

قوله (في[1]: شَنُوءَة) هي «فَعُولَة» من الشَّنآن[2]، سميت بها[3] القبيلة المشهورة لعلوِّ نسبهم، وحسن أفعالهم، من قولهم: رجل شَنُوء كصبور، أي: طاهر النسب، ذو[4] مروءة، وهو الذي اقتصر عليه «الخفاجي» في «شرح الشفا»[5]، أو لشنآن[6]، أو بغض[7] وقع بينهم، وهو الذي اقتصر عليه «المجد» في «القاموس»[8].

قوله: (شَنَائِيّ)[9] أي: محركة إذا نُسِبُوا، ومقتضى القياس «شَنُوئِي»[10] كصَبوري، جرياً على اللفظ.

---

(١) (في) ساقط من د، م.

(٢) (الشنأة) في د، و (الشأن) في م.

(٣) (به) في م.

(٤) (ذوا) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٥) (الشفاء) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٦) (أو الشنان) في د، و (أو الشنآن) في م، وفي حاشية م: (قال تعالى: ﴿ولا يجرمنكم شنآنُ قومٍ﴾ أي: بغضهم) اهـ.

(٧) (لبغض) في م.

(٨) (شنأ ١ : ١٩).

(٩) (شناءى) في ك، و (شنأى) في م، وأثبت الذي هو في د.

(١٠) (شنوءيّ) في م.

مع أنه لم يُسْمَع غيرُه ؛ لأنه لم يُسْمَعْ ما يُخالفه ، وقد أطبقوا على النطق به .

الحال الثاني : أن يكون فرداً بمعنى أنَّ المتكلمَ به من العرب واحدٌ ويخالف ما عليه الجمهور.

قال «ابنُ جني»[1] : فَيُنْظَرُ / في حال هذا المنفرد به ، فإن كان فصيحاً ٢٩ في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به ، وكان ما أورده مما يقبله القياس ، إلا أنه لم يَرِد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان ، فإن الأوْلَى في ذلك أن يُحَسَّنَ الظنُّ به ولا يُحْمَلَ على فساده .

قوله : (مع أنه لم يُسْمَعْ) إلخ، أي : مما هو قياس، أو غيره .

قوله : (فننظر) هو[2] بالنون الدالة على التكلم[3] في أصلنا، وفي «الخصائص»[4] . وفي نسخة الشارح «يُنْظَرُ» بياء الغائب، وعليها يكون - كما قال - مبنياً للمفعول .

قوله : (المتفرد)[5] من التفرد[6] هو الذي في أصلنا، كـ «الخصائص» و«المزهر»[7] وفي نسخة الشارح (المنفرِد) من الانفراد، وهو سهل .

قوله : (مما يقبله القياس) أي : غير مخالف للقياس اللغوي .

---

(١) في «الخصائص» (١ : ٣٨٥) .

(٢) (هو) ساقط من د، م.

(٣) (المتكلم) في د، م.

(٤) (١ : ٣٨٥) وعبارته (باب فيما يرد عن العربيّ مخالِفاً لِمَا عليه الجمهور . إذا اتَّفَقَ شيء من ذلك نُظِرَ في حال ذلك العربيّ وفيما جاء به . .) .

(٥) (المنفرد) في د.

(٦) (من التفرد) ساقط من د، م.

(٧) (١ : ٢٤٨) وفيه (المنفرِد) .

قال: فإن قيل: فمن أين ذلك، وليس يجوز أن يَرتجل لغةً لنفسه؟ قيل: قد يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمةٍ طالَ عهدها، وعفا رَسْمُها، فقد أخبرنا «أبو بكر جعفرُ بن محمد بنِ الحجَّاج» عن «أبي خليفة الفضل بنِ الحُبَاب» قال: قال لي «ابنُ عَوْنٍ» عن «ابنِ سيرين» قال: قال «عمرُ بنُ الخطاب»: «كانَ الشعرُ علمَ قومٍ، ولم يكن لَهُمْ علمٌ أصحُّ منه،

قوله: (ابن الحُبَاب) هو بضم الحاء المهملة، وبين الموحدتين ألف، كغُرَاب. بَالَغَ «أبوعلي القالي» في الثناء على «الفضل بن الحُبَاب»[1]، وقال: هو مِنْ عِلْم النحو واللغة بمكانٍ عالٍ.

قوله: (كان الشِّعْرُ) هو في الأصل، كالعِلْم وزناً ومعنى، أو هو العِلْمُ بدقائق الأمور، التي كالشَّعَر[2]/ محركة، أو بظواهرها التي لا تدركها[3] إلا المشاعر[4]، أي: الحواس[5]. أقوال أشرت إليها في «شرح القاموس»[6] وغيره، وقد أوردت حَدَّه في الاصطلاح، وما عليه، وماله، في كتابنا «المفروض من علمي القوافي والعروض». وأشرت إليه في «حواشي زكريا على الخزرجية».

٥٩ أ

قوله: (ولم يكن لهم[7] علمٌ) إلخ. أي: لكمال اهتمامهم به، واعتنائهم بشأنه، وعدم المبالاة بغيره.

(١) «الجُمَحيُّ» المتوفى سنة ٣٠٥هـ. له ترجمة في «إنباه الرواة» (٣: ٥) و «إرشاد الأريب» (١٦: ٢٠٤) و «نكت الهميان» (٢٢٦) و «شذرات الذهب» (٢: ٢٤٦).

(٢) المناسبة في التشبيه: الرقة.

(٣) (يدركها) في د.

(٤) (الشاعر) في د.

(٥) (الحوامس) في د.

(٦) انظر «تاج العروس» (٣: ٣٠٠).

(٧) (له) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

فجاءَ الإسلامُ فتشاغلتْ عنه العربُ بالجهادِ وغزوِ فارس والرومِ، ولَهَتْ عن الشعر وروايَته، فلمَّا كثُر الإسلامُ، وجاءت الفتوحُ، واطمأنَّت العربَ في الأمصار، راجَعُوا روايةَ الشعر، فلم يَؤُولُوا إلى ديوانٍ مدوَّنٍ، ولا كتابٍ مكتوب،

قوله: (وَلَهَتْ)[1] إلخ. كعطف التفسير على (تشاغلت)، وقد لها يلهو، كدعا يدعو[2]، ولَهِيَ كَرَضِيَ، تشاغل وسلا.

قوله: (راجعوا)[3] أي: رجعوا[4]. و[5]استعمل المفاعلة في أصل الفعل للمبالغة.

قوله: (فلم يَؤُولُوا) مضارع: آل، إذا رجع، أي: فلم يرجعوا عند زوال العارض الذي كان حالَ بينَهم وبين أصحِّ علومهم (إلى ديوان مدوَّنٍ)، أي: مكتوب. كما مرَّ[6] إيماءٌ إليه.

قال «المطرزي»[7] في «شرح المقامات»: قيل للشعر: ديوان العرب؛ لأنهم يرجعون إليه عند اختلافهم في الأنساب والحروب، لأنه مستودع علومهم، وحافظ آدابهم، ومعدن أخبارهم.

قوله: (ولا كتابٍ) إلخ. عطف تفسير، أو عطف عام على خاص.

---

(١) (لَهَوْت) في د.

(٢) (يدعو) ساقط من ك، وأثبته من د، م.

(٣) (ارجعوا) في د.

(٤) (ارجعوا) مكان (أي: ارجعوا) في ك، م. وأثبت الذي هو في م.

(٥) (أو) في م.

(٦) (أمر) في د.

(٧) هو «ناصر بن عبد السيِّد، أبو الفتح» النحوي، من خُوارزم. المتوفى سنة ٦١٠هـ. له «الإيضاح في شرح مقامات الحريري». مترجم في «بغية الوعاة» (٢: ٣١١) و«الأعلام» (٧: ٣٤٨).

وأَلْفَوا ذلك، وقد هَلَكَ منَ العَرب مَنْ هَلَكَ بالموت والقتلِ، فَحَفظُوا أقَلَّ ذلك، وذهب عنهم كَثيرُهُ» ثم رَوَى بسنده عن «أبي عمرو بن العلاء» قال: ما انتَهى إليكُم ممَّا قالتِ العربُ إلا أقَلُّهُ، ولو جاءكم وافراً لجاءَكُمْ علمٌ وشِعْرٌ كثيرٌ».

قوله: (وأَلْفَوْا) بالفاء، أي: وَجَدُوا (ذلك، وقد هَلَكَ) إلخ[1].

وقوله: (بالموت) أي: حتف أنفه، (والقتلِ) أي: في الحروب، وغيرها.

قوله: (قُلٌّ) هو بالضم، بمعنى القليل. وفي نسخة (أَقَلَّ) على صيغة التفضيل، (وذهب الكثير)[2]، أي: الكثير منه[3]. ولعل ما انفرد به هذا المنفرد[4] من الكلام من قبيل هذا الكثير[5] الذي ذهب بذهاب حُفَّاظه، ولم يبق من يتقنه إلا مَنْ قل، كما هو مشاهد في علوم الشريعة التي كادت أن تنقرض بانقراض الفحول من الأئمة، تصديقاً لما أخبر به الصادقُ المصدوق ﷺ.

قوله: (ثم رَوَى) أي: «ابن جني» في «الخصائص»[6].

قوله: (ما انْتَهى) أي: ما وصل (إليكم) وجاءكم من كلام العرب نظماً ونثراً (إلا أقلّه)[7] أي: لِذَهَابِ أكثره، وانقراضه بانقراض حفّاظه.

قوله: (ولو جاءكم وافراً) إلخ، أي: لكثرته[8]، وسعة لغة العرب التي لا يحيط بها

---

(١) (لعله سقط هنا: أي: فَنِيَ. اهـ كاتبه) من حاشية م.

(٢) (وذهب عنهم كثره) في م.

(٣) (الكثير منه) ساقط من د، ك، وأثبته من م.

(٤) (هو المفرد) في م.

(٥) (الكبير) في د.

(٦) (١ : ٣٨٦).

(٧) (قُلّه) في م.

(٨) (لكثرة) في د، م.

وعن «حماد الراوية» قال: أَمَرَ «النعمانُ» فَنُسِخَتْ له أشعارُ العرب في الطُّنُوجِ - وهي الكراريس -، ثم دَفَنَها في قصره الأبيض، فلمَّا كان «المختارُ بن أبي عُبَيْدٍ» قيل له: إنَّ تحت القصر كنزاً،

إلا نبي، كما قاله «الشافعي»[١] في «الأم»، وأشار إليه «ابنُ فارس» في «فقه اللغة»[٢].
مع قوة فصاحتهم، واقتدارهم على النظم العجيب، والنثر الفائق الذي يسكر الألباب، ويحير الأذهان، وقد رأينا منها في هذا القليل الموجود ما أعجز الوجود، فما بالك بذلك الكثير الذي لا يفي به التحبير والتعبير.

قوله: (أَمَرَ النعمانُ) إلخ، مفعوله محذوف؛ لدلالة المقام، أي: أمر كُتَّابه[٣] بنسخ أشعار العرب (فَنُسِخَتْ) إلخ.

قوله: (في الطُّنُوجِ) هو بضم الطاء المهملة والنون وبعد الواو جيم، ليس له واحد، فهو كأسماء الجموع /، ولذا فسره بقوله: (وهي الكراريس) جمع: كراسة، أو كراس. كما مرَّ شرحه مبسوطاً. ٥٩ ب

قوله: (إن تحت القصر كنزاً) إلخ. إن كان عالماً به، فإطلاقه عليه تشبيهاً لما فيه من علم العرب وأخبارهم، وغرائب أشعارهم، بالكنز، بل هي أعظم فائدة من الكنز، لأنه يفنى بالإنفاق، وإن كان يتوهم أن هنالك كنزاً فالكلام على حقيقته.

---

(١) قال «الشافعي» في «الرسالة» (٤٢): (ولسان العرب أوسعُ الألْسنَة مَذهباً، وأكثرها ألفاظاً، ولا نَعْلمه يُحيط بجميع علمه إنسانٌ غيرُ نَبِيٍّ، ولكنه لا يَذْهب منه شيءٌ على عامَّتها، حتى لا يكون موجوداً فيها مَنْ يَعرفه). ولم أعثر على هذا القول في كتاب «الأم».
(٢) «الصاحبي» (٣٣-٣٤).
(٣) (بكتابة أو) في م.

فاحْتَفَرَهُ، فأخرج تلك الأشعار، فمِنْ ثَمَّ أهلُ الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة.

قال «ابنُ جني»[1]: فإذا كان كذلك / لم يقطع على الفصيح يُسْمَعُ منه ما يخالف الجمهور بالخطأ، ما دام القياس يعضده، فإن لم يعضده، كرفع المفعول، والمضاف إليه، وجرِّ الفاعل، أو نصبه، فينبغي أن يُرَدَّ؛ لأنه جاء مخالفاً للقياس والسماع جميعاً. ٣٠

وكذا إذا كان الرجل سُمِعَتْ منه تلك اللغةُ المخالِفة، مَضْعُوفاً في قوله، مَأْلُوفاً منه اللحنُ،

قوله: (فاحْتَفَرَهُ) أي: حفره، وآثر الافتعال للمبالغة، والمراد أَمَرَ[2] من[3] يحفره.

قوله: (فمِنْ ثَمَّ) أي: من أجل إخراج هذا الكنز كان بـ«الكوفة»، وكان المختار بها انتشرَ بينهم، ودار على الألسنة هناك.

قوله: (لأنه جاء بخلاف) إلخ، أي: وما خالف القياس والسماع مردودٌ مطلقاً، وكون المنفرد[4] جليلاً[5] لا يقتضي قبول ذلك منه مطلقاً، فإن الجواد قد يكبو.

قوله: (وكذلك)[6] أي: يجب رد الكلام مطلقاً.

قوله: (مضعوفاً) أي: موصوفاً بالضعف في قوله، وعدم الثقة بنقله.

قوله: (مألوفاً) أي: قد ألف الناسُ منه اللحن، أي: الخطأ في العربية، ومخالفة وجه الصواب. كما مرَّ.

---

(١) (١: ٣٨٧).

(٢) (أمر) ساقط من د.

(٣) (من) ساقط من م.

(٤) (المتفرد) في م.

(٥) (جيلا) في د.

(٦) انظر «الخصائص» (١: ٣٩٠).

وفسادُ الكلامِ فإنه يُرَدُّ عليه ولا يُقْبَلُ منه. وإن احْتَمَلَ أنْ يكون مُصيباً في ذلك لغةً قديمةً، فالصواب رَدُّهُ، وعَدَمُ الاحتفال بهذا الاحتمال.

الحال الثالث: أن يَنْفَرِدَ به المتكلم، ولا يُسْمَعَ من غيره، لا ما يوافِقُهُ ولا مايخالفه.

قال «ابنُ جني»[1]: والقولُ فيه أنه يجب قبولُه إذا ثَبَتَتْ فصاحَتُهُ؛

قوله: (وفسادُ) إلخ، عطف على (اللحن).

قوله: (فإنه يُرَدُّ) إلخ، أي: لا يحسن به الظن، بل يُرَدُّ قولُه ولا يقبل للمخالفة والضعف، وإِلْفِ اللحن والفساد.

قوله: (لغةً) بالنصب، مفعول (مصيباً)، وإنما حكم بردّ ما قاله، وإن احتمل الصواب، لأنا لو فتحنا هذا الباب ما رددنا خطأً أبداً لمجيء ذلك الاحتمال[2] فيه، ولأن المدار في الخطأ والصواب على الظواهر، لا على ما في نفس الأمر، لخفاء ذلك. والله أعلم.

قوله: (وعدمُ الاحتفال) بالفاء، هو المبالاة والاهتمام، وفيه مع الاحتمال نوع من «الجناس»[3].

قوله: (والقول فيه)[4] أي: القول الصحيح المقبول.

---

(١) في «الخصائص» (٢: ٢٤-٢٥).

(٢) (لاحتمال) في د.

(٣) «الجناس»: هو تشابه لفظين في النطق، واختلافهما في المعنى. والجناس هنا بين كلمتي: الاحتفال، والاحتمال. ونوعه (الجناس اللاحق) وهو غير تام. «جواهر البلاغة» (٤٠٠).

(٤) انظر «الخصائص» (٢: ٢٤-٢٥).

لأنه إمَّا أنْ يكون شيئاً أخذه عَمَّـنْ نطـقَ به بلغـةٍ قديمـة، لم يُشَـارِكْ في سَـمَـاعِ ذلك منـه، عـلى حَـدٍّ ما قلنـاه فـيمَـنْ خَـالـفَ الجماعـة وهـو فصيـح، أو شيـئـاً ارتجلـه؛ فإنّ الأعرابيَّ إذا قَـوِيَتْ فصاحَتُهُ، وسَـمَـتْ طبيعتُـهُ، تَـصَرَّفَ وارتـجـل مالـم يُسْـبَـقْ إليـه، فقـد حُكِيَ عن «رؤبـة»

قوله: (لأنه) أي: المنفرد، (إما) بالكسر، هي التفصيلية (أن يكون) ذلك الكلام الذي تفرد به (شيئاً) إلخ، أي: فيحمل على أنه سمعه ممن تلفظ به. كما مر.

قوله: (أو[1] شيئاً) بالنصب، عطف[2] على (شيئاً) الأول، خبر « كان ». وارتجل الشيء: اخترعه، وجاء به مِنْ عنده. وأصله: الإتيان بالشيء بديهة، كأنه واقفٌ على رِجْلٍ. وبعضهم فَرَّقَ بين الارتجال والبديهة[3].

قوله: (قويت) كرضي، أي: اشتدت وتعاضدت لسلامتها مما يخل بها، و(سمت) كعَلَتْ وزناً ومعنىً.

قوله: (فقد حُكِيَ) بالبناء للمفعول، أي: حَكى أئمةُ الشأن (عن رؤبة[4] وأبيه) العجاج[5] بن رؤبة. وشهرتُهما كافيةٌ، وترجمتهما في كلٍّ من شرحَيْنا لـ« شواهد التوضيح » و« شواهد التلخيص » واسعة.

---

(١) (و) في د.

(٢) (عطف) ساقط من د.

(٣) ارتجال الخطبة والشعر: ابتداؤه من غير تهيئة قبل ذلك. « الصحاح » (٤: ١٧٠٦). ويقال: هو ذو بَديهَةٍ، وأجاب على البَديهَة، وله بدائعُ وبَدَائه. « أساس البلاغة » (١٧).

(٤) هو « رؤبة بن العجاج »، أبو الجَحّاف، أو أبو محمد، التميمي، السعدي » المتوفى سنة ١٤٥هـ. راجز من الفصحاء، يحتج بشعره. مترجم في « خزانة الأدب » (١: ٨٩).

(٥) هو « عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صَخْر، أبو الشعثاء » المتوفى نحو سنة ٩٠ هـ. من أشهر رجّاز العرب. ولد في الجاهلية، وقال فيها الشعر، وأدرك الصحابة الأولين. مترجم في « الإصابة » (٥: ٨٧) و« الأعلام » (٤: ٨٦).

وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ولا سُبِقَا إليها. أما لو جاء عن متهم، أو مَنْ لم ترقَ به فصاحَتُه ولا سبقت إلى الأنفس ثِقَتُهُ، فإنه يُرَدُّ ولا يُقْبَلُ، فإن وَرَدَ عن بعضهم شيءٌ يدفعه كلامُ العربِ، ويأباه القياسُ على كلامها، فإنه لا يُقْنَعُ في قبوله أنْ يُسْمَعَ من الواحد ولا من العدَّة القليلة، إلا أن يكثُر مَنْ ينطق به منهم، فإن كَثُرَ قائلُوه -إلا أنه مع هذا ضعيفُ الوجه في القياس-

---

قوله: (أنهما) بفتح الهمزة، نائب فاعل «حُكِيَ».

قوله: (أمَّا) بفتح الهمزة (لو جاء) الكلام المتفرد[1] به (عن متهم) تنصرف[2] إليه التهمة، ويرتاب فيه (أو من لم تَرْقَ)[3] أي: تعلو، مضارع: رَقِيَ، كرضي، أي: علا. وفيه كلام أودعناه «شرح الكافية» وغيره.

قوله: (عن بعضهم) أي: المنفردين[4].

قوله: (لا يُقْنَعُ) بالبناء للمفعول، أي: لا يُكتفى (في قبوله[5] / أن يُسْمَعَ[6]) إلخ، فـ«أنْ» وصِلَتُها هي النائب عن الفاعل، وهو على حذف الجار، أي: لا يكتفى بسماعه. إلخ. و(العِدَّة) بالكسر، بمعنى العدد. ٦٠ أ

قوله: (فإن كَثُرَ قائلُوه) أي: الناطقون به من المنفردين[7].

قوله: (إلا أنه) أي: لكنه مع العدد الكثير ضعيف. إلخ.

---

(١) (المنفرد) في د.
(٢) (تتصرف) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.
(٣) (نرق) في د.
(٤) (المتفردين) في م.
(٥) (قوله) في د، م.
(٦) (يسع) في د.
(٧) (المتفردين) في م.

فمجازه وجهان:

أحدهما: أن يكون مَنْ نطَقَ به لم يُحْكِم قياسَه.

والآخر: أن تكون أنت قَصُرْتَ / عن استدراكِ وجهِ صحَّتِه. ٣١

ويحتمل بأن يكون سَمِعَهُ من غيره مِمَّن ليس فصيحاً، وكثر استماعُه له فَسَرَى في كلامه، إلاَّ أن ذلك

قوله: (فمجازه) مصدر ميمي، أو اسم مكان، أي: فجوازه، أو طريق جوازه. إلخ.

قوله: (قَصُرْتَ) بضم الصاد المهملة، أي: نزلت، فلم تحقق ما في[1] نفس الأمر لعدم التأمل.

قوله: (ويحتمل أن يكون) أي: المنفرد[2] (سمعه) أي[3]: سمع ذلك الكلام المتفرد[4] به من [5] غيره من المتكلمين غير الفصحاء.

قوله: (وكثر استماعه)[6] أي: استماع[7] السامع الفصيح ذلك اللفظ الذي تلقاه عن غير واحد ممن ليس بفصيح[8].

قوله: (فَسَرَى) أي: دخل ذلك اللفظ في كلام ذلك الفصيح، وامتزج به امتزاجاً.

قوله: (إلا أن ذلك) أي: السريان المفهوم من سَرَى.

---

(١) (في) ساقط من د، م.

(٢) (المتفرد) في م.

(٣) (سمعه أي) زيادة من م، وساقط من ك.

(٤) (المنفرد) في م.

(٥) (سمع ذلك الكلام المنفرد به من) ساقط من د.

(٦) (استعمال) في د، ك، وأثبت الذي هو في م، وهو الموافق لـ «الخصائص».

(٧) (أي استماع) ساقط من د.

(٨) (عن غير الفصيح) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

قَلَّما يَقَع ؛ فإن الأعرابيَّ الفصيح إذا عُدِلَ به عن لغته الفصيحة إلى أخرى سقيمةٍ عَافَهَا ولم يَعْبَأْ بها.

فالأقوى أن يُقْبَلَ ممن شُهِرَتْ فَصَاحَتُهُ ما يُورِدُهُ، ويُحْمَلُ أمرُهُ على

قوله: (قلَّما) إلخ. « ما » هنا كافة[1] للفعل عن طلب الفاعل، نظير « كثرما » و« طالما »، ولا رابع[2] لها، أي: لا يقع في كلامه إلاَّ قليلاً.

قوله: (فإنَّ الأعرابيَّ) هو بفتح الهمزة، واحد: الأعراب.

قوله: (إذا عُدِلَ به) إلخ، مبني للمفعول.

قوله: (عافَها) أي: استقذرها وتركها استرذالاً لها، ولم يعبأ بها، أي: لم يحتفل[3] بها، لضعفها.

قوله: (فالأقوى) مبتدأ خبره « أن يُقْبَلَ » أي: فالأرجح والأقوى حجة في تخريج ما جاء عن الفصيح مخالفاً للقياس (أن يُقْبَلَ) بالبناء للمفعول، ونائبه (ما يورده) أي: يرويه ويقوله، و(ممن) متعلق بـ« يُقْبَلَ ». و(يُشْهَدُ) بالبناء للمفعول ونائبه (فصاحتُه) أي: يَشْهَدُها كلُّ أحدٍ. وفي النسخ المصححة: (شُهِرَتْ) بالراء بدل الدال، وهو الذي في « المزهر »[4] و« الخصائص »[5]، أي: اشتهرت لسطوع نورِها، وشده ظهورِها فيُقبل ما أورد الفصيح الظاهر الفصاحة، وإن تفرد بما أورد[6]، وخالف

---

(١) (كافية) في د.

(٢) وفي « حاشية العطار على شرح الأزهرية » (١٦) زيادة « قصرما ».

(٣) (يَحْفَل) في م.

(٤) (١: ٢٥).

(٥) (٢: ٢٧).

(٦) (أورده) في م.

ماعُرِفَ من حاله، لا على ما عَسى أن يُحْتُمَلَ، كما أنَّ على القاضي قبولَ شهادة من ظهرت عدالته، وإن كان يجوز كذبُهُ في الباطن، إذ لولم يُؤْخَذْ بهذا لأَدَّى إلى تركِ الفصيح بالشك، وسقوط كلِّ اللغات.

القياس مشياً على الظاهر الذي هو مناط الأحكام، ولذلك قاسه على قبول شهادة القاضي في الأحكام الشرعية.

قوله: (لأدَّى) أي: أفضى (إلى ترك الفصيح) إلخ، فطروق الاحتمال إنما يمنع الاستدلال إذا قوي قوة ظاهرة، وإلا فهو كالخيال في الاختلال. والله أعلم.

«الفرع الرابع»

قال «ابنُ جني»: اللغات على اختلافها كُلُّها حجة. أَلاَ ترى أن لغة الحجازيين في إعمال «ما»،

قوله: (اللغات كُلُّها)[1] إلخ. أي: المعتد بها المنسوبة لإحدى القبائل السابقة في كلام «الفارابي» إلا أن يقال: إن «ابن جني» لا يقول بالتخصيص.

قوله: (ألا ترى) بالخطاب لكلّ مَنْ يصلح منه.

قوله: (في إعمال «ما») أي: إعمالَ «ليس» بالشروط المقررة في دواوين العربية[2]، لقوة الشبه في الجمود ونفي الحال.

---

(١) «الخصائص» (٢: ٥).

(٢) لإعمال «ما» عمل «ليس» ستة شروط، وهي:

- أن لايزداد بعدها «إن».
- أن لاينتقض النفي بـ «إلا».
- أن لايتقدم خبرها على اسمها، وهو غير ظرف ولاجار ومجرور.
- أن لايتقدم معمولُ الخبر على الاسم، وهو غير ظرف ولاجار ومجرور.
- أن لاتتكرر «ما».
- أن لايُبْدل من خبرها مُوجَبٌ.

مثال جامع للشروط قوله تعالى: ﴿ماهذا بشراً﴾ (يوسف: ٣١) وقوله سبحانه: ﴿ماهُنَّ أمهاتِهِمْ﴾ (المجادلة: ٢) وقول الشاعر:

أبناؤها متكنِّفُونَ أَبَاهُمُ ... حَنِقُو الصدورِ، وماهُمُ أولادَها

انظر هذه المسألة في «الكتاب» (١: ٥٧-٥٩) و «مغني اللبيب» (٣٩٩) و «شرح ابن عقيل» (١: ٣٠٢) و«التصريح» (١: ١٩٦).

ولغةَ التميميِّين في تركه، كلٌّ منهما يَقْبَلُهُ القياسُ، فليس لك أن تَرُدَّ إحدىٰ اللغتين بِصَاحِبَتِهَا.

وسيأتي في ذلك مزيد كلام في (الكتاب السادس).

قوله: (وتركه) أي: الإعمال؛ لعدم اختصاصها بالأسماء، وأصل مالا يختص أنه لا يعمل..

قوله: (كلٌّ منهما) أي: من الإعمال والإهمال يقبله القياس، فيه أن النحاة مطبقون على أن[1] لغة تميم أقيسُ، كما بينته في «المسفر عن خبايا المزهر». وسيأتي له مزيد كما قال.

---

(١) (أنه) في د.

«الخامس»

قال «ابن جني»[1] : عِلَّةُ امتناعِ الأخذِ عن أهل المَدَرِ،

قوله: (عِلَّةُ امتناع / الأخذ) إلخ، هو بكسر العين وتشديد اللام، وهو مبتدأ، ٦٠ب
وخبره قولُه بعدُ (ما عَرَضَ) أي: سبب امتناع أئمة العربية من الأخذ عن أهل المدر، وسكان المدن والأمصار ما عرض للغات الحاضرة، أي: حدث فيها من الفساد.

وقد حَرَّف الشارح هذا الكلام عن[2] موضوعه، وصحفه وتصرف فيه[3] تصرفاً عجيباً على عادته[4] في عدم التثبت، وكثرة التشبث بالتخمين الفاسد، والحدس المخطئ، فجعل (علته) : (عليه)[5] بصيغة الجار والمجرور، وجَعَلَ الضمير عائداً على المستدل، وقال: هو خبرٌ مقدمٌ، ومبتدؤه «امتناع»، أي: على المستدل امتناع الأخذ. وهذا كلام لا معنى له، ولا تعلق له بما بعده[6] وما قبله[7]، وإنما يتجرأُ[8] عليه من لا رسوخ له في الفن، بل ولا إلمام، فضلاً عمن يتصدى لشرح مثل هذا الكتاب الذي هو لهذا[9] الفن إمام، ولو راجع «الخصائص» ما وقع في[10] هذه الورطة، بل لو تأمل

---

(١) في «الخصائص» (٢ : ٥).

(٢) (من) في د.

(٣) (فيه) ليست في د، ك، وأثبتها من م.

(٤) (من) في م.

(٥) أي: حَوَّل «ابن علان» كلمة (علته) من قول المصنف إلى (عليه).

وعبارة الشارح هكذا: (قال «ابن جني» : عليه - أي: المستدل - امتناعُ الأخذ) إلخ.

(٦) (بعد) في د.

(٧) (وما قبله) ليست في د، ك، وأثبتها من م.

(٨) (يتجزى) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٩) (لمثل) مكان (لهذا) في م.

(١٠) (مثل) في د.

كما يُؤْخذ عن أهل الوَبَرِ ما عَرَضَ لِلُغَاتِ الحاضرةِ وأهْلِ المَدَرِ من الاختلال والفَسَاد، ولو عُلِمَ أنَّ أهلَ مدينةٍ باقون على فصاحتهم

بعض التأمل لأرخى على عُوَّارِه مِرْطَه[1]. وقد جَعَلَ «ابنُ جني» في «الخصائص» هذا الكلامَ عَقِبَ ترجمةٍ، فأوردها المصنفُ مخلوطةً.

وعبارته في «الخصائص»[2]: باب في ترك الأخذ عن أهل المَدَرِ كما أُخِذَ عن أهل الوبرَ. ثم قال: عِلة امتناع ذلك ما عَرَضَ لِلُغَاتِ الحاضرةِ. إلخ. فأدخل المصنف[3] الترجمة في الكلام، وشَرَحَ بها الإشارة الواقعة في «الخصائص». فأراد الشارح أن يزيد في إيضاح ذلك بما سلكه من تلك المسالك. فينبغي لمن تصدى لأمرٍ أن[4] يُحقق مهمات مسائله، أو[5] يترك الخوض في جداوِله، والسبح في مسائله. والله المرشدُ سبحانه.

قوله: (من الاختلال) إلخ، بيان لـ (ما عَرَضَ).

وقوله في الشرح: إنَّ (مِنْ) تعليلية لـ (ما)[6] لا معنى له كسابقه.

قوله: (ولو عُلِمَ) بالبناء للمفعول، ونائبه (أن أهلَ مدينة) إلخ. والمراد بأهل المدينة العربُ المرجوعُ إليهم، لا مجرد مَنْ في المدينة.

---

(١) للعُوَّار معان، منها: مَنْ لا بَصَرَ له بالطريق. المِرْط: الكساء يُؤْتَزَرُ به، وتتلفع به المرأة. «المعجم الوسيط» (عور ٦٣٦) و(مرط ٨٦٤).

(٢) (٢: ٥).

(٣) أي: السيوطي.

(٤) (فينبغي.. أن) ساقط من م.

(٥) (و) مكان (أو) في د، م.

(٦) (مما) مكان (لما) في م. وعبارة الشارح هكذا: (من الخلل «من» بيان لـ «ما»).

لم يَعْرِض للغتهمَ شيءٌ من الفساد لوجب الأخذُ عنهم، كما يُؤخذ عن أهل الوبر.

وكذلك لو فشا في أهل الوَبَرِ ما شاع في لغة أهل المَدَرِ من الخلل والفساد لوجب رَفْضُ لُغَتِها.

قوله: (لم يَعْرِض) بكسر الراء وفتحها، لأنه يقال: عَرَضَ، كضرب، وفرح، كما حققه «الدماميني» وغيره، وأبديته في غير ديوان. وكلام «المجد» هنا فيه تدافع ظاهر[1]، بينته في شرحه، وفاعل «يعرض» (شيءٌ) و(من الفساد) صفته، أو حال منه، وإن كان نكرة لتقدم النفي.

قوله: (لوجب) إلخ، جواب (لوعلم)، وإنما يكون (الأخذُ عنهم) واجباً وإن كانوا أهل مدرٍ، لأن الحاضرة بذاتها ليست مانعة من الاحتجاج، بل المانع ماعرض من الاختلال والفساد، فإذا انتفى جاز الاستدلال والاستشهاد.

قوله: (فشا) كدعا، أي: شاع وذاع، و[2] ظهر (في أهل الوبر) وهم سكان[3] البوادي الذين لم يدخلوا الحواضر.

قوله: (ما شاع) هو كـ «فشا» في المعنى. كما مرّ. جاء به تفنناً في التعبير.

قوله: (لوجب رَفْضُ لُغَتِها) جواب لـ «لو[4] فشا» أي: لتعيّن تركُ لغة أهل البادية،

---

(١) قال «المجد»: (عرض له كذا يعرِض: ظهر عليه وبدا، كعَرِض وكَسَمِعَ) «القاموس المحيط» (عرض ٢: ٣٣١). وقال «الزبيدي» في «تاج العروس» (٥: ٤٢): لغتان جيدتان. كما في «الصحاح». ثم قال: وأما قوله – يعني قول شيخه ابن الطيب –: كلامُه – أي: كلام المجد – في «عَرَضَ» غير محرر ولا مهذب فمنظور فيه، بل هو محرر في غاية التحرير، كما يعرفه الماهر النحرير، وليس في المادة ما يخالف النصوص.

(٢) (أي) مكان (و) في د.

(٣) (سكان) ليست في د، ك، وأثبتها من م.

(٤) (جواباً لو) في ك، و(جواب لو) في م، وأثبت الذي هو في د.

قال : وعلى ذلك العملُ في وقتنا هذا ؛ لأنَّا لا نكاد نرى بدويّاً فصيحاً ، وإذا كان قد رُوِيَ أنه ﷺ سَمِعَ رجلاً يَلْحَنُ فقال : «أرشِدُوا أخاكم فقد ضَلّ» .

لأنَّ الحكم دائر مع علته وجوداً وعدماً[1] . على ما عرف في الأصول[2] . فمتى وجدت الفصاحة الكاملة والوثوق صح الاحتجاج من كلا الفريقين، ومتى انتفى ذلك انتفى الاحتجاج . والله أعلم .

قوله : (قال) أي[3] : « ابن جني » .

قوله : (وعلى[4] ذلك) أي : الأصل الذي تقرر (العملُ) . إلخ .

قوله : (نرى)[5] أي : نبصر[6] بدوياً فصيحاً لغلبة اللحن وفساد الألسنة . / ٦١ أ

قوله : (وإذا كان)[7] الشأن[8] (قد رُوِيَ أنه ﷺ)، وعبارة « الخصائص »[9] : وإذا كانوا قد رووا[10] . إلخ بإسناد الفعلين لضمير الجماعة، أي : العلماء المتصدون لهذا الأمر، والمصنف لكثرة الاختصار أفرد، فتعين كون اسم « كان » للشأن[11] . كما مرَّ .

قوله : (فقد ضَلَّ)[12] أي : أخطأ طريقة الصواب في الإعراب .

---

(١) (وعرضاً) في د .
(٢) انظر « المحصول » (٢ / ٢ / ٢٨٥–٢٩٨) و« المدخل الفقهي العام » (١٠٨٤) .
(٣) (أي) ساقط من د .
(٤) (وعلى أي ذلك) في د .
(٥) (ترى) في د، ك، وأثبت الذي هو في م لموافقته لما في « الخصائص » (٢ : ٥) .
(٦) (تبصر) في د، ك، وأثبت الذي هو في م .
(٧) (كان) ساقط من د .
(٨) (أئمة الشأن) في د، ك، ودون (أئمة) في م .
(٩) (٢ : ٨) .
(١٠) (روا) في د .
(١١) (الشأن) في م .
(١٢) أورد الأثر « السيوطي » في « المزهر » (٢ : ٣٩٦) .

وسَمِعَ «عمرُ» رجلاً يلحنُ.

قوله: (وسَمِعَ عمر رجلاً يلحن)، هذه العبارة غير[1] موجودة في «الخصائص» بل نصه[2] متصلاً[3] بما سبق[4].

و رووا[5] أيضاً أن[6] أحد وُلاة عُمَرَ – رضي الله تعالى عنه[7] – كتب إليه كتاباً لَحَنَ فيه فكتب عُمَرُ إليه: أن قَنِّعْ كاتِبَكَ سَوْطاً[8]. وهذا[9] لا إلمام له بما في الأصل، ولا بضَرْبٍ من المجاز، ولا يقال: إنه إشارة لواقعةٍ أخرى، لأن المصنفَ بصدد كلام «ابن جني» في «الخصائص» مختصراً بدليل سوابقه ولواحقه، فلا يحمل على غير ذلك، وإن كان «عمرُ» –رضي الله عنه– سمع رجلاً يلحن، كما في «الأدب المفرد»[10] لـ «البخاري»، وهو يرامي[11] صاحبه،فقال «عمرُ» للاَّحِنِ: «سوءُ اللحنِ أشدُّ من سوءِ الرمي»، لكن حَمْلُه عليه من البعد بمكانٍ، بل تَعَذُّرُ إرادتهِ هو الذي يدخل في حَيِّزِ الإمكان. والله أعلم.

---

(١) (غير) ساقط من د، م.

(٢) (بل نصه) ساقط من م.

(٣) (متصلة) في م.

(٤) (سبق ونصها) في م.

(٥) (ورد) في د، و(وقد رووا) في م.

(٦) (بأن) في ك، وأثبت في د، م.

(٧) (تعالى) ساقط من د، ك، وأثبتها من م.

(٨) (أن اقمع كتابك سوطاً) في د، ك، م، وأثبت الذي هو في «الخصائص»؛ لأن النص المذكور منه. انظر الأثر في «شرح المفصل» (٢: ٩٥) و«شرح الكافية للرضي» (١: ٢٥١) و«الجامع الكبير» (١: ١٢٣٩).

(٩) لعله يشير إلى الشارح «ابن علان»؛ وهذه عبارته: (وسمع عمرُ رجلاً يلحن، وكانت العرب في عنفوان كمالها، ومنتهى إكمالها، ومع ذلك فوجد فيه من يلحن فلا نظر إليه، وكذلك علي بن أبي طالب رأى من يلحن..).

(١٠) في (باب الضرب على اللحن) (ص: ٢٩٥).

(١١) (يرمي) في م.

وكذلك «عليٌّ» حتى حمله ذلك على وضع النحو، إلى أن شاع، واستمر فسادُ الألسنة

قوله: (وكذلك عليّ) إلخ عبارة[1] «الخصائص». ورُوِيَ من حديث «علي» — رضي الله عنه — مع الأعرابي الذي أقرأه المقرئ: (أن الله بَرِيءٌ من المشركين ورسولِه)[2] حتى قال الأعرابي: برئتُ من رسول الله، فأنكر ذلك «علي» —رضي الله عنه—، ورَسَمَ لـ«أبي الأسود» مِن عمل أول النحو بما رسمه ما[3]لا يجهل موضعه.

ومراده بإيراد[4] هذه الآثار إثبات اللحن في الصدر الأول والعربية في كمال عنفوانها، وتمام أوانها، فما بالك بوقته الذي كان غالب الأئمة فيه انقرضوا وذهبوا.

قوله: (حتى حمله) أي: بَعَثَهُ ذلك اللحنُ الذي سمعه على وضع مقدماتِ النحوِ وأمر «أبا الأسود الدؤلي»[5] أن ينحوَ على نحوه، ولأجل ذلك سمي «النحو»، كما صححوه..

قوله: (إلى أن شاع) أي: ما زال اللحن يزداد ويكثر إلى أن شاع إلخ. ففاعلُ شَاعَ: «اللحنُ» المفهوم من الكلام.

قوله: (واستمر فسادُ الألسنة) كلام آخر[6]. ويجوز أن يتنازع: شاع، واستمر «فسادَ الألسنة» فيعمل أحدهما فيه والآخر[7] في ضميره. على ما تقرر.

(١) بزيادة (عن) بعد (عبارة) في د.

(٢) قَرَأَ المقرئُ بكسر «رسوله» بالعطف على «المشركين». رويت هذه الحادثة مع «عمر» — رضي الله عنه — فعندها أمر «عمر» بتعليم العربية. وقراءةُ الجمهور هكذا: ﴿أنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ من المشركينَ ورسولُهُ﴾ (التوبة: ٣) برفع «رسولهُ» على أنه مبتدأ، والخبر محذوف، وتقديره: بريءٌ منهم، وحذف لدلالة ما قبله عليه. «البحر المحيط» (٥:٦).

(٣) (من) مكان (ما) في م.

(٤) (بما يراد) في د.

(٥) انظر «كنز العمال» (١٠:٢٨٣) و«التراتيب الإدارية» (٢:٢٧٢).

(٦) (آخر) ساقط من د، ومكانها (مستقل) في م.

(٧) (فيه والآخر) زيادة من م، وليست في د، ك.

مشهوراً ظاهراً / ، فينبغي أن يُستَوْحَشَ من الأخذ عن كلِّ أحد، إلا أنْ تقوى لُغَتُهُ، وتشيعَ فصاحَتُهُ. ٣٢

وقد قال «الفرَّاءُ» في بعض كلامه: «إلاَّ أنْ تَسْمَعَ شيئاً من بدوي فصيح فتقولَه».

قوله: (مشهوراً ظاهراً) حالان مترادفان أو متداخلان من الفساد.

وفي كلام «ابن جني» وقوعُهما خبراً لـ «كان» قبلهما، في كلامٍ اختصره المصنِّف.

قوله: (أن يستوحش) بالبناء للفاعل أو المفعول، أي: يجتنب[1]، ويتباعد كالوحش.

قوله: (تَقْوَى لُغَتُه) أي[2]: تكون لغةُ المأخوذ[3] عنه قويةً خالية عن القوادح.

قوله: (إلا أن تَسْمَعَ) بتاء[4] الخطاب {مبنياً للفاعل، و (شيئاً) مفعوله. كما هو مصرح به في «الخصائص»[5] [فلا عبرة بضبط الشرح[6].

قوله: (من بدوي) إلخ، أي: لسلامته من الخطأ][7] في التعبير غالباً.

قوله: (فتقولَه) هو بتاء الخطاب}[8] أيضاً، كـ «تسمع»، أي: فتقول أنت ما سمعتَ من ذلك / البدويِّ الفصيح؛ لأنه حجة لجودة لسانه، وسلامة سليقته من الفساد. والله أعلم. ٦١ ب

---

(١) (يتجنب) في د.

(٢) (لغة أن) في د.

(٣) (لغته المأخوذة) في م.

(٤) (بناء) في م.

(٥) (٢: ٩).

(٦) هو «داعي الفلاح»، وفيه: (إلاَّ «أن يُسْمَع» بالبناء للمفعول» «شيءٌ» من الكلام).

(٧) ما بين الحاصرتين ساقط من د.

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من م.

السادس

في العربيِّ الفصيح ينتقل لسانُه

قال «ابن جني»: العمل في ذلك أن تَنْظُرَ حالَ ما انتقل إليه، فإن كان فصيحاً مثل لغته أُخِذَ بها، كما يُؤْخَذُ بما انتقل عنها، أو فاسداً فلا، ويُؤْخذُ بالأولى. قال: فإن قيل: فما يُؤْمِنُك - أن يكونَ

قوله: (في العربيِّ ينتقل) إلخ، أي: عن لغته المعروفة له إلى لغةٍ أخرى. وهذا الفرع جعله في «الخصائص»[١] باباً مستقلاً كأكثرِ هذه الفروع.

قوله: (أن تَنْظُرَ) بفتح تاء الخطاب، كما في «الخصائص»، ويدل له تصديره بـ «اعلم»، وهو الذي في أصلنا، وجعله الشارح[٢] بالتحتية مبنياً للمفعول.

قوله: (ما انتقل) إلخ، أي: الكلام، أو اللسان الذي انتقل عن لغته إليه.

قوله: (مثلَ لغته) أي: في السلامة من اللحن والاختلال والفساد.

(أُخِذَ بها) أي: بما انتقل إليه، (كما يُؤْخَذُ) بالمنتقَلِ عنه، وأنَّثَ باعتبار «اللغة»، كما ذَكَّرَ أولاً باعتبار «ما». وصحَّ الأخذُ بهما معاً، لجامع السلامة من القوادح.

قوله: (أو فاسِداً) عطف على قوله: (فصيحاً). قوله: (فلا) أي: فلا يُؤْخَذُ به، ولا عبرة به، إنما يؤخذ بلغته الأولى التي انتقل عنها، واشتهر بالفصاحة[٣] فيها.

قوله: (فما يُؤْمِنُكَ) بضم حرف المضارعة من الإفعال أو[٤] التفعيل، أي: يدخلك أيها الفصيحُ[٥] في أَمْنٍ من (أن تكون) بالفوقية، للخطاب.

---

(١) (٢: ١٢).

(٢) في «داعي الفلاح»: (أن يُنْظَرَ بالبناء للمفعول).

(٣) (والفصاحة) في د.

(٤) (و) مكان (أو) في د.

(٥) (المفصل) في د، ك، وأثبتُّ الذي هو في م.

كما وَجَدْتَ في لغته فساداً بعد أن لم يكن فيها - أن يكونَ فيها فسادٌ آخرُ لم تَعْلَمْهُ؟

قيل: لو أُخِذَ بهذا؛ لأدى إلى أن لا تطيبَ نفسٌ بلغةٍ، وأن يُتَوَقَّفَ عن الأخذِ عن كل أحدٍ، مَخَافَةَ أن يكون في لغته زَيْغٌ لا نعلمه الآن، ويجوزُ

قوله: (كما وَجَدْتَ) بفتح التاء للخطاب، و «ما» مصدرية، والكاف اسمية خبر (تكون).

قوله: (أن يكون) بالتحتية، وهي تامة، وفاعلها (فسادٌ).

قوله: (لو أُخِذَ) بالبناء للمفعول (بهذا) الاحتمال البعيد، ومراعاة الخطأ في نفس الأمر.

قوله: (لأدى) هو جواب (لو[1]) أي: أفضى (إلى أن لا تَطِيبَ نفسٌ) أي: لا[2] تَقِرُّ و لا[3] تسكُن (بلغةٍ) من اللغات.

قوله: (وأن يُتَوَقَّفَ) بالبناء للمفعول، أي: يَتَوقَّف كلُّ ناقلٍ (عن الأخذ عن كلّ أحدٍ) أي: عن كل[4] شخص من الفصحاء.

قوله: (مخافةَ أن يكون) أي: يوجد، فهي تامة.

قوله: (زَيْغٌ) بفتح الزاي وسكون التحتية آخره غين معجمة، أي: مَيْلٌ وانحرافٌ عن الصواب.

قوله: (لا نعلمه) بنون التكلم، أي: لا نطلع عليه نحن[5] الآن في هذا الوقت الحاضر لخفائه.

---

(١) (لما) في ك، وهو ساقط من د، ومكانها (لو) في م، وهو الذي أثبته.

(٢) (لا) ساقط من م.

(٣) (لا) ساقط من م.

(٤) (عن كل) زيادة من م.

(٥) (نحن عليه) في د.

أن يُعْلَمَ بعد زمان، وفي هذا من الخَطَلِ ما لا يخفى. فالصوابُ الأخذُ بما عُرِف صحتُه، ولم يَظْهَرْ فسادُهُ، ولا يُلْتَفَتُ إلى احتمال الخلل فيه ما لم يبِن.

قوله: (أن يُعْلَمَ) بالبناء للمفعول، ونائبه ضمير[1] عائد للزيع، أي: أن يطلع أحدٌ على ذلك الزيغ (بعد زمانٍ) في وقت آخر.

قوله: (وفي هذا) إلخ، الإشارة للتوقف، أي: في[2] هذا التوقف لهذا الاحتمال البعيد (من الخَطَل) - محركة - كالخَطأِ وزناً ومعنىً (ما لا يخفى) ولا يستتر[3]، لظهوره؛ لأنه يفضي إلى عدم الاعتداد بشيء من اللغات أصلاً، والإعراض عن كل واحد من العرب، لوجود ذلك[4] الاحتمال، وهوخطأ[5] واضح البطلان[6]، خارج عن قوانين الكلام، والمذاهب الصحيحة. والله أعلم.

قوله: (عُرِفَ) بالبناء للمفعول، وذَكَّرَهُ وإن كان النائب وهو (صحتُه) مؤنثاً لفظياً؛ لأن معناه الحدثُ، وهو مذكر، فاعتبر المعنى، أو لأن معنى الصحة الصلاح، أو غير ذلك. مما هو ظاهر.

* * *

---

(١) (ضمير) زيادة من م.

(٢) (وفي) في م.

(٣) (ستر) في د.

(٤) (ذلك) ساقط من د، م.

(٥) (خطأ) ساقط من د، م.

(٦) (البطلان) زيادة من م.

السابع
في تَدَاخُلِ اللُّغَاتِ

قوله: (السابع في تَدَاخُلِ اللُّغاتِ) أي: دخول بعضها / في بعض. وهذا الفرع ٦٢ أ عبَّر عنه في «الخصائص»[1] بقوله: «باب في الفصيح يجتمع[2] في كلامه لغتان فصاعداً». وهذه العبارة أولى، لأن التداخل عند أهل العربية أن تتكلم[3] بلغة مركبة من لغتين، كأن يقال: رَكَنَ، يَرْكَنُ، بالفتح فيهما، وهذا شيء لا يعرف؛ إذ فتح المضارع والماضي مع فقد حرف الحلق في العين أو اللام شيءٌ غير معروف في الكلام، وما شذَّ منه إلا لفظة واحدة، وهي «أَبَى» «يأبى». كما[4] مرَّ[5]، ليس[6] لها ثان.

وبعضهم أَوَّلَهَا[7] على ما أشرنا إليه، فقالوا[8]: إن «ركَن» بالفتح لغة صحيحة، و«يَركن» مضارع لـ«ركِن» المكسور، كـ«فرِح»، و«ركن» ماضي «يركُن» المضموم، كـ«نصر» فركبتا، وصارتا لغة واحدة، ولذلك اعترضوا على «المجد» حيث أوردها كأنها لغة مستقلة، كما بينته في «شرح القاموس» فكان الأولى بالمصنِّف اجتنابَ هذه العبارة الموهمة والإتيان بما عبر به أصله المنقول عنه. والله أعلم.

وقد جاء في «المزهر»[9] بهذه المسألة نوعاً مستقلاً، وأدخل في آخره مثل هذا الكلام الذي أشرت إليه نقلاً عن «ثعلب» وغيره بعد ما نقل كلامَ «الخصائص»،

---

(١) (١: ٣٧٠).
(٢) (يحتج) في د.
(٣) (يُتَكَلَّم) في م.
(٤) (كما) ساقط من م.
(٥) (مر) ساقط من د، م.
(٦) (وليس) في م.
(٧) (أولت ١) في د، و (عَوَّل) في م.
(٨) (فقال) في م.
(٩) (١: ٢٦٢).

قال في «الخصائص»[1] : إذا اجْتَمَعَ في كلام الفَصِيح لغتان فَصَاعِداً، كقوله :

وهذا تخليط منه - رحمه الله - كما نَبَّهْتُ عليه في «المسفر»، فإن كون الكلمة فيها لغتان فصاعداً لا يلزمها[2] التداخل، وإنما يلزم في العكس[3] . كما بيناه هناك[4] . والله أعلم.

قوله : (إذا اجْتَمَعَ) إلخ، كلام معناه في «الخصائص» دون لفظه، فإنه أورد أبياتاً[5] استدل بها على ما أورد، ومنها البيت[6] الذي ذكره المصنف، وبعد ما نقلها وأطال في توجيهها قال : فإذا ورد شيء من ذلك كأن يقع في لغة رجل واحد لغتان فصاعداً فينبغي أن يتأمل إلخ، فاختصر المصنف ذلك، وقدَّم وأخَّر، وجاء بالمقصد[7] منه.

قوله : (في كلام الفصيح) هو صفة لمحذوف، أي : في كلام الرجل الفصيح، كما يدل له كلام «الخصائص» السابق. وفي بعض النسخ (في الكلام الفصيح) بتعريف الكلام، و[8]توصيفه بالفصيح، وهو وإن كان يتكلف لصحته[9] إلا أن الموافق للأصل هو الظاهر. والله أعلم.

قوله : (فصاعداً) هو منصوب على الحال، لكنهم التزموا في مثل هذا التركيب حذف صاحب الحال، وعاملها، والتقدير : فذهب الاجتماع صاعداً.

---

(١) (١ : ٣٧٠).
(٢) (لا يلزمه) في م.
(٣) (العسكر) في د، و (المبتكر) في م.
(٤) (هنالك) في م.
(٥) (بياتاً) في د.
(٦) (البيت) ساقط من م. (أي البيت الذي ذكره المصنف : وأشرب الماء... إلخ) من حاشية م.
(٧) (المقصود) في م.
(٨) (و) ساقط من د.
(٩) (لصحة) في د.

وَأَشْرَبُ الماءَ ما بِي نحوْهُ عَطَشٌ إِلا لأنَّ عُيُونَهْ سَالَ وادِيها

فقال: «نحوَ هُو» بالإشباع،

قوله: (وأشربُ الماءَ) إلخ. قال «ابن جني» في «الخصائص»[1]: «رويناه عن «قُطْرُبٍ». ولم أقف الآن على اسم قائله.

وقوله[2]: (ما بي[3] نَحْوَهُ عَطَشٌ) جملةٌ حاليّة، يعني أن شربَه ليس لأجل العطش، بل شوقاً لذلك الماء لسيلان[4] عيونه ورقته وصفائه، لأن سيلان وادٍ بفيضان[5] العيون إنما يكون لكثرة الماء، وكثرتُه لازمةٌ لصفائه ورونقِه، فيشتهي شربَه على غير عطش.

وزعم الشارح[6]: أن الجملة مستنأنفة، و«بي» خبر مقدم، و«عطشٌ» اسم «ما»[7] إن كانت حجازية. أو مبتدأ.

ويجوز كوْن الظرف حالاً، أو لغواً متعلقاً[8] بـ«عطش» إن جاز عمل المصدر فيما قبله، وهوظرف على رأي، أو عامله محذوف دلَّ عليه «عَطَشٌ» وعليه فـ«نحَوه» هو الخبر.

قوله: (بالإشباع) أي: للهاء من «نَحْوَهُ»، لأنها/ تتولد عن الضمة، فينطق بها ٦٢ ب

---

(١) (١: ١٢٨، ٣٧١) و(٢: ١٨). والبيت في «المحتسب» (١: ٢٤٤) و«المقرب» (٢: ٢٠٤) و«همع الهوامع» (١: ٥٩) و«خزانة الأدب» (٥: ٢٧٠) و«الضرائر» (٨٣).

(٢) (وقوله) ساقط من د، م.

(٣) (فما) في د.

(٤) (بل) قبل (لسيلان) في د، ك، وليست في م، وأثبت الذي هو في م.

(٥) الباء سببية (من حاشية م).

(٦) عبارة الشارح هكذا: (وجملة «ما بي نحوه عطش» مستأنفة استئناف بيان، والظرف متعلق بـ«عطش» أو مستقر حال منه كان صفة له فقدم عليه، نحو: «لِمَيَّةَ موحشاً طللُ». وأهلمت «ما» لتقدم خبرها على اسمها).

(٧) (اسم «ما») في م، و(اسمها) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٨) (لغو متعلق) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

و «عُيونهْ» بالإسكان، فَيَنْبَغِي أن يُتأمَّلَ حالُ كلامِهِ.

لفظاً، ولا ترسم في الخط، فكتابة الواو هنا في بعض النسخ من «الاقتراح» و «المزهر» و «الخصائص» على خلاف قاعدة الرسم.

قوله: (بالإسكان)[1] أي: لهاء[2] الضمير من «عُيُونَهْ» بلا مدَّة. قال المصنف في «الهمع»[3]: «والإشباع أفصح إجماعاً. والجمهور أن الضمير الهاء[4] وحدها، والواو بعدها مُقَوّية للحركة. وزعم الزجاج: أن الضمير مجموعهما. وهناك لغة أخرى وهي ضمها من غير إشباع، كقوله:

لــه زَجَــلٌ كَــأَنَّــهُ صَوْتُ حــادٍ[5] ....

أما الإسكان فلغة[6] قليلة».

قلت: و ادِّعاؤه أن حذف الواو، وإبقاءَ الضمة لغةٌ مخالفٌ لما صرح به «سيبويه» من أن ذلك خاص بالضرورة، واستدل له بالبيت المذكور، واقتفى أثره «ابن جني» في «الخصائص»[7]، وقال: لا نعلم روايةَ حذف هذه الواو، وإبقاء الضمة قبلها لغة. وأطال في تقرير ذلك.

قوله: (أن يُتَأَمَّلَ) بالبناء للمفعول، ونائبه (حالُ) أي: حال كلام الفصيح الذي اشتمل على لغتين.

---

(١) (بالإمكان) في د.

(٢) (لها) في د.

(٣) (١: ٥٩).

(٤) (أن لهاء الضمير وحدها) في د.

(٥) صدر بيت نسبه «سيبويه» لـ «الشمَّاخ»، وعجزه: (إذا طَلَبَ الوَسِيقَةَ أو زَمِيرُ) والشاهد فيه «كأنه» أصلها «كأنهو» بالمد. والبيت في «الكتاب» (١ : ٣٠) و «الخصائص» (١ : ٣٧١) و «الإنصاف» (٢ : ٥١٦).

(٦) حكاها «أبو الحسن» عن أَزْدِ السَّرَاةِ. «الخصائص» (١ :١٢٨)

(٧) (١ :٣٧١)

فإن كانت اللَفْظَتَان في كَلاَمه مُتَسَاويَتَيْنِ في الاستعمال، كَثْرَتُهُمَا واحدةٌ، فأَخْلَقُ الأمرِ به أن تكونَ قَبيلَتُه تَوَاضَعَتْ في ذلك المعنى على تَيْنِكَ اللفظَتَيْنِ؛ لأن العربَ قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها، وسَعَة تصرُّف أقوالها.

ويجوز أن تكون لغته في الأصل إحداهما،

قوله: (كَثْرَتُهُمَا واحِدَةٌ) جملة مفسرة للتساوي المذكور، ويجوز كونها حالية.

قوله: (فَأَخْلَقُ)، بالخاء المعجمة، اسم تفضيل من قولهم: هو خليق بالأمر، أي: حقيق به، وجدير. وفيه كلام أودعناه «حواشي التوضيح» وغيره[1]. فإن الأكثر أنه شاذ، ووجدنا مَنْ بنى منه الفعل فلا يكون شاذاً[2]، أي: أجدرُ الأمر، وأَحَقُّهُ كون قبيلته إلخ.

قوله: (تواضَعَت) أي: توافقت واصطلحت.

قوله: (لأن العربَ قد تفعل) أي: تضع الألفاظ الكثيرة للمعنى الواحد، وهو الترادف فراراً من التكرار، وإعادة اللفظ بعينه، لما فيه من استكراه السامع، والثقالة على المستعمل، بخلاف التفنن، وإيراد المعنى الواحد في قوالب من الألفاظ، ولا سيما في مقامات المدح والمفاخرة، فإن ذلك معدود من التفنن العجيب، والتصرف الغريب. كما نبه عليه أئمة الأدب، كـ«حازم»[3] وغيره[4].

قوله: (ويجوز أن تكون لغتُه) إلخ، يجوز كون «لغته» اسم «تكون» و(إحداهما) أي: اللغتين خبر، ويجوز العكس، واستظهره بعض الأشياخ.

---

(١) (وغيرها) في م.

(٢) حكى «الكسائي»: «إنَّ أَخْلَقَ بك أن تَفْعَلَ ذلك». «لسان العرب» (خلق١٠: ٩١) و«تاج العروس» (٦: ٣٣٩).

(٣) انظر «منهاج البلغاء» (٢٠٤) في فائدة «الترادف».

(٤) (وغيره) ساقط من د.

ثم إنه اسْتَفَاد الأخرى من قبيلة أخرى، وطال بها / عهدُه، وكَثُرَ استعمالُه لها، فلحقت لطُولِ المُدَّة، واتصالِ الاستعمال بلغته الأولى. وإن كانت إحدى اللفظَتَيْن أكثرَ في كلامه من الآخرة، فأَخْلَقُ الأمرِ به ٣٣

قوله: (استفادها) بالفاء والدال المهملة، أي: اتخذها فائدة، هو المذكور في أصولنا الصحيحة من «الخصائص»، وهذا الكتاب، و «المزهر»[1]، وجوز في الشرح[2]: أن تكون «استعارها» بالعين والراء المهملتين، أي: أخذها عارية من غيره، وهو من البعد بمكان، مع مخالفة الرواية. والله أعلم.

قوله: (بها) الضمير عائد للغة التي استفادها كضمير لها، و (لحقت) أي: اللغة التي استفادها، (لطول المُدَّةِ، واتصالِ الاستعمال) واستمراره، وهومُدْمِنٌ على التكلم بها.

قوله: (بلغته الأولى) هي النسخة المصححة الثابتة في أصولنا من «الخصائص» و«المزهر» و «الاقتراح»، والمراد اللغة الأصلية التي عليها رُبِّي، وفيها نشأ لتَأتِّيهِ لها من قبيلة. وفي بعض النسخ (بلغته الأخرى)، ولو صحَّت[3] روايتها لكان لها وجه في الجملة.

قوله: (وإن كانت) إلخ في مقابلة (فإنْ كانت) عطفاً عليها.

قوله: (فأَخْلَقُ) بالخاء المعجمة، أي: أَجْدَرُ وأَوْلَى. كما مرَّ في نظيرتها[4].

---

(١) (١ : ٢٦٢).

(٢) وعبارته: (ثم إنه – أي المتكلم – استفاد، بالفاء والمهملة، أو بالعين المهملة، والراء المهملة).

(٣) أفاد محقق «الخصائص» (١ : ٣٧٢) في حاشيته أن «الأخرى» هي التي في أكثر الأصول، ولكنه اعتمد «الأولى» كما في بعضها.

(٤) (نظيرها) في د، م.

أن تكون القليلةُ الاستعمالِ هي الطارئة عليه والكثيرة هي الأولى الأصليَّة.

ويجوز أن تكونا معاً لغتين له ولقبيلته، وإنما قَلَّتْ إحداهما في استعماله لضعفها في نفسه، وشذوذها عن قياسه.

قوله: /(هي الطارئة) بالهمزة، وقد تخفف بالتحتية، أي: الجديدة المُسْتَحْدَثَة[1]، لأن قلَّتها ونزارة جريانها على لسانه دال على أنها حدثت عليه وطرأت، ولم تكن مما جُبِلَ عليه. كما هو ظاهر. والله أعلم. ٦٣ أ

قوله: (أن يكونا)[2] أي: اللغتان (لغتين)، أي: مستعملتين لذلك الفصيح، ولقبيلته هو[3] يتكلمون بها معاً.

قوله: (وإنما قلَّت إحداهما) إلخ، زاد في «الخصائص»[4]: «وذلك أن مذهبهم أنْ يستعملوا من اللغة ما غيرُه أقوى في القياس منه[5]، لاستخفافهم الأضعفَ؛ إذ لولا ذلك لكان الأقوى أحقَّ وأحرى؛ كما أنهم لا يستعملون المجاز إلا لضرب من المبالغة؛ إذ لولا ذلك لكانت الحقيقةُ أولى».

---

(١) (المستجدية) في د.

(٢) هكذا في د، ك، م. و (أن تكونا) في أكثر نسخ الاقتراح.

(٣) (هو) ساقط من م.

(٤) (١: ٣٧٣).

(٥) ثم قال «ابن جني»: (ألا ترى إلى حكاية أبي العباس عن عُمارة قراءَتَه: ﴿ولا الليلُ سابقُ النهارَ﴾ (يس: ٤٠) بنصب «النهارَ»، وأن أبا العباس قال له: ما أردت؟ فقال: أردتُ «سابقٌ النهار». قال «أبو العباس» فقلت له: فهلا قلته؟ فقال: لو قلته لكان أوزن، أي: أقوى. فهذا يدلك على أنهم قد يتكلَّمون بما غيرُه عندهم أقوى منه).

وإذا كثر على المعنى الواحد ألفاظٌ مختلفة، فَسُمِعَتْ في لغة إنسان فَعَلَى ما ذكرناه، كما جاء عنهم في أسماء «الأَسَد»، و «السيف»، و «الخمر»

قوله: (وإذا كثر على المعنى) إلخ، هذا هو النوع المسمى بالمترادف. وفيه بين الأصوليين[1] خلافٌ كبير. وقد أورد كثيراً من مباحثه المصنف في «المزهر»[2].

قوله: (فَسُمِعَتْ) بتاء التأنيث، ونائب فاعلها «الألفاظ».

قوله: (في أسماء الأَسَدَ). قد أفردها بالتصنيف جماعة، منهم «ابن خالويه»[3] واقتفاهُ المصنف[4].

قوله: (وأسماء السيف)، أفردها أيضاً جماعة بالتأليف.

قوله: (وأسماءُ الخمر)، أفردها أيضاً جماعة، واستوعب متعلقاتها صاحب «الحَلْبة»[5]. وقد جمع أكثر هذه الألفاظ المترادفة «المجد» اللغوي في كتاب جامع حافل سماه «الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف»[6]، وأوردت الكثير منه في «شرح كفاية المتحفظ».

---

(١) انظر «المحصول» (١ / ١ : ٣٤٧).

(٢) (١ : ٤٠٢).

(٣) «أسماء الأسد» ذكر له فيه خمس مئة اسم. انظر «إرشاد الأريب» (٩ : ٢٠٤). واسمه «الزنبيل المدور» أو «المدون». انظر «كشف الظنون» (١٩٦٠).

(٤) ذكره في «كشف الظنون» (١٩٦٠) باسم «نظام اللسد في أسماء الأسد». وفي (١٢٨٠) باسم «فطام اللسد في أسماء الأسد».

(٥) هو «حَلْبَة الكميت» في الأدب والنوادر المتعلقة بالخمريات. مطبوع في بولاق ١٢٧٦هـ، والوطن ١٢٩٩هـ. مؤلفه «شمس الدين، محمد بن حسن بن علي بن عثمان النُّواجي القاهري» نسبة إلى «نواج» قرية بالغربية. المتوفى سنة ٨٥٩هـ. «معجم المطبوعات العربية والمعربة» (٢ : ١٨٧٢).

(٦) ذكره صاحب «كشف الظنون» (١ : ٩٢٠).

وغير ذلك، وكما تَتَحَرَّفُ الصيغةُ واللفظُ الواحدُ، كقولهم: «رَغْوةُ اللبن» و«رُغْوَتُه»، و «رِغْوَتُه»، و «رُغَاوَتُه» كذلك مُثَلَّثاً.

قوله: (وغير ذلك) كأسماء العسل التي خصها بالتصنيف «المجد»[1] اللغوي، وأسماء الإبل، وأسماء الذئب، وأسماء الحية، جمعها «ابن خالويه» وغيره.

قوله: (وكما تَتَحَرَّفُ) أي: تتغير من فتح لضم لكسر، فالمراد من الصيغة الهيئة.

قوله: (واللفظ[2] الواحدُ) بتعريفها على التوصيف في النسخ كلها، وعلى ذلك مشى الشارح، فيكون كعطف التفسير، أي: ويتغير اللفظ الواحد إلى هيئات، والذي في «الخصائص»[3]: «واللفظ واحد» بتنكير «واحد» على أنه خبر عن «اللفظ» والجملة حالية، أي[4]: تتغير الهيئة في حالة كون اللفظ واحداً لم يحصل فيه شيء من تغيير حروفه، وهو ظاهر المعنى، لا غبار عليه. والله أعلم.

قوله: (كقولهم) أي: العرب (رغْوَة اللبنِ) إلخ، هو مثلث باتفاقهم، أورده «ابن السيد» في «مثلثه»[5] كغيره من أهل المثلثات.

قوله: (ورغَاوَته كذلك) أي: مثل ما قبله، وهو «رغوة» في حالة كونه مُثَلَّثاً، أي: محركاً أوَّله بالحركات الثلاث، زاد في «الخصائص»: ورُغايته، بالتحتية بدل الواو كذلك. ولم يذكرها[6] «ابن السيد» ولا غيره.

---

(١) سمَّاه: «ترقيق الأَسَل في تصفيق العَسَل». في «كشف الظنون» (١: ٤٠١).

(٢) (وللفظ) في د.

(٣) (١: ٣٧٣).

(٤) (أي) ساقط من م.

(٥) (٢: ٢٩) وانظر «أدب الكاتب» (٥٧٥) و «الصحاح» (٦: ٢٣٦٠) و «الدرر المبثثة» (١١٨) و «إكمال الإعلام» (١: ٢٥٦). (مثلثته) في د.

(٦) (يذكرهما) في م.

كقوله: «جِئْت مِنْ عَلُ»، و «من عَلِ»، و «من عَلا»، و «من عُلُوّ»، و «من عُلْوٍ»، و «مَن عَلْوُ»، و «من عَالٍ»، و «من مُعَالٍ».

واقتصر «المجد» في «القاموس»[1] على الكسر والضم فيهما دون الفتح، ومشى على ذلك أكثر أهل اللغة، إلا أن «ابن جني» إمام الفن قد[2] نقل التثليث في الكل، وهو حجة حافظ. والله أعلم.

قوله: (وقولهم) أي: العرب أيضاً[3] (جِئت) بكسر الجيم من المجيء، أي: أتيت. وقد تصحف على بعض المدَّعين[4] بما لا معنى له.

قوله: (مِنْ عَلُ) إلخ، هي لغات سبع[5]:

«عَلُ» بالبناء على الضم، و «عَلِ» بالكسر على الإعراب.

و «عَلاً»[6] كعَصىً[7]. و «عُلُوٌّ» بضمتين، وشدّ الواو، كسُمُوّ[8].

و «عُلْو» بالضم واللام ساكنة. و «عَالٍ» بصيغة اسم الفاعل.

و «مُعَالٍ» كأنه جمع: معلا[9]، أو معلاة، بالميم. كما هو في أصولنا من «الخصائص»

---

(١) «القاموس المحيط» (علو ٤ : ٣٥٨).
(٢) (وقد) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.
(٣) (أيضاً) ساقط من د.
(٤) (المدعي) في د.
(٥) ذُكِرَت في «الصحاح» (علا ٦ : ٢٤٣٥).
(٦) (وعلىً) في د.
(٧) (كفصى) في د، و (كقضى) في م.
(٨) (وكسمو) في د.
(٩) (معلى) في د.

فكلٌّ ذلك لغاتٌ لجماعاتٍ قد تجتمع لإنسانٍ واحدٍ.

قال «الأصمعيُّ»: اختَلَفَ رجلان في الصقْر، فقال أحدُهما: بالصاد،

و «الاقتراح» و «المزهر»[1]. وفي بعض النسخ / : تعال[2]، بالفوقية بدل الميم، كأنه مصدر: تَعَالَى، أي: ترافع. ٦٣ ب

وزاد الشارح[3] عليها[4] فتح العين المهملة وسكون اللام، وهي لفظه غير معروفة في شيء من نسخ هذا الكتاب ولا أصوله، ولا استعمل بهذا[5] المعنى في مادة الياء التحتية. والله أعلم.

قوله: (وكل ذلك) أي: ما تقدم من اللغات.

قوله: (لغاتٌ لجماعات) أي: كل لفظة لِلُغة[6] جماعة.

قوله: (وقد تجتمع) أي: هذه اللغات كلها (لإنسانٍ واحد) يَتَلَقَّاهَا عن[7] طوائف[8] القبائل من هنا ومن[9] هنا فيستعمل هو جميعها. على ما مر.

قوله: (قال الأصمعي) هو «عبد الملك بن قريب»[10] الإمام المشهور. ترجمته في

---

(١) (١ : ٢٦٣).

(٢) (يقال) في د.

(٣) عبارته: (ومن مَعَال – بفتح أوليه).

(٤) (على) في م، وبحاشيتها: (أي: على هذه اللغات السبع) اهـ.

(٥) (في هذا) في م.

(٦) (لغة) في د، م.

(٧) (من) في م.

(٨) (طوائف) في ك.

(٩) (من) ليست في د، ك، وأثبتها من م.

(١٠) «الباهلي، أبو سعيد» صاحب اللغة والنحو والغريب والأخبار والملح. مترجم في «إشارة التعيين» (١٩٣) و «إنباه الرواة» (٢ : ١٩٧) و «بغية الوعاة» (٢ : ١١٢).

وقال آخر: بالسين، فَتَرَاضَيَا بأوَّلِ وارد عليهما، فَحَكَيا له ما هُمَا فيه، فقال: لا أقول كما قلتما، إنَّما هو الزَقْر.

وعلى هذا يَتَخَرَّجُ جميعُ ما وَرَدَ من التداخل،

«بغية» المصنف، وغيرِه، المولود[1] سنة ثلاث وعشرين ومئة، المتوفى في صفر سنة ست[2] عشرة ومئتين،

وفي «الخصائص»[3]: رويت عن «الأصمعي» قال: اخْتَلَف إلخ.

قوله: (كما قلتما) أي: كما قال كلٌّ واحدٍ منكما، إذ لم يتفقا على مقولٍ واحد.

ووقع هنا للشارح كلام ليس له معنى عند التأمل.

قوله: (وعلى هذا) أي: ما ذكر من التفصيل.

قوله: (جميعُ ما ورد من التداخل)[4] [هو مبتدأ، والظرف قبله خبر، يعني أن التداخل][5] في الألفاظ[6] الواردة على غير قياس تُخَرَّجُ على هذا الباب بتفاصيله، لأن التداخل يستلزم جمع[7] اللغتين فأكثر. كما أشرنا إليه، وما أورده المصنف هنا إلخ جعله «ابن جني» في «الخصائص»[8] باباً مستقلاً غير الباب الذي سبق الكلام فيه فقال بعد نقل كلام «الأصمعي»، وتفصيله: «بابٌ في تركيب اللغات» وجاء فيه بأنواع التداخل التي أورد المصنف منها قطرة من بحرٍ، والمصنف خَلَطَ البابين، وجَعَلَهُما شيئاً واحداً، وليس الأمرُ كما ظَنَّ. كما أشرنا إليه. والله أعلم.

---

(١) (المتولد) في ك، م، وأثبت الذي هو في د.

(٢) (ستة) في د.

(٣) (١: ٣٧٤).

(٤) (إلخ) في ك، وليست في د، م.

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من د، م.

(٦) (فالألفاظ) مكان (في الألفاظ) في م.

(٧) (جميع) في د.

(٨) (١: ٣٧٤).

نحو: «قَلَى يَقْلَى»، و«سَلاَ يَسْلَى» و«طَهُر» فـ«هو طاهر»، و«شَعُرَ» فـ«هو شاعر»، فكل ذلك إنما هو لغات تداخلت فتركبتْ، بأن أُخِذَ الماضي من لغة، والمضارعُ أو الوصف من أخرى لا تَنْطِقُ بالماضي كذلك،

قوله: (قَلَى يَقْلَى)[1] أي: بالفتح فيهما على غير قياس، فإن مضارع «قَلَى»[2] المفتوح «يقلِي» بالكسر، كـ«يرمِي». وماضي «يَقْلَى» المفتوح «قلِيَ» بالكسر، كـ«رَضِيَ» فركبوا من اللغتين لغةً ثالثة، ومعنى «قلى»: أبغض، ومنه: ﴿ وما قَلَى ﴾[3].

قوله: (وسَلاَ[4] يَسْلَى) أي: بالفتح فيهما أيضاً، مع فقدان حرف الحلق من العين واللام، و[5] المشهور «سَلاَ[6] يسلو» كـ«دعا»، أو «سَلِيَ» بالكسر «يَسْلَى» كـ«رَضِيَ». فالفتح فيهما مركب منهما. والسلوان: النسيان، وسَلاَهُ: نَسِيَه.

قوله: (وطَهُرَ) إلخ، أي: بضم العين في كل منهما. والأصل أن يكون اسم[7] الفاعل على «فاعل» من فَعَلَ المفتوح، كـ«قاعد» و«جالس»، واسم فاعل فعُل المضموم «فعيل» كـ«كريم» من «كرُم»، و«شريف» من «شَرُفَ». كما سيشير إليه.

قوله: (بأن أُخِذَ الماضي) إلخ. أي: في الفعلين الأولين.

قوله: (والوصف) مثال للأخِيرَيْنِ[8]. وهما «طَهُرَ» إلخ.

---

(١) هكذا في د، و (قلا يقلِي) في ك، و (قلا يقلى) في م.

(٢) هكذا في د، و (قَلاَ) في ك، م.

(٣) هكذا في د، و (قلا) في ك، م. (الضحى: ٣).

(٤) (سلى) في د، و (سَلاَ) في ك، م.

(٥) (و) ساقط من د، م.

(٦) (سلا) ساقط من د، م.

(٧) (اسم) ساقط من د.

(٨) (للآخَرَيْن) في د، م.

فحصل التداخُلُ والجمعُ بين اللغتين، فإنَّ مَنْ يقولُ «قَلاَ» يقولُ في المضارع «يَقْلَى» والذي يقول: «يَقْلا»، يقول في الماضي: «قَلِيَ»، وكذا من يقول: «سَلاَ»، يقول في المضارع، «يَسْلُو»، ومن يقول فيه: «يَسْلاَ»، يقول في الماضي: «سَلِيَ»، فَتَلاَقَى أصحابُ اللغتين فَسَمِعَ / هذا لغةَ هذا، وهذا لغةَ هذا، فأخذ كلٌّ واحد من صاحبه ما ضَمَّه إلى لغته، فتركبتْ هناك لغةٌ ثالثة، وكذا «شاعر» و«طاهر» إنما هما من «شَعَرَ» و«طَهَرَ» بالفتح، وأما بالضم فوصفُه على «فعيل»، فالجمع بينهما من التداخل. انتهى كلامُ «ابنِ جني»[1].

34

قوله: (فحصل التداخلُ) إلخ. أي: بين الماضي والمضارع في الأولَيْن، وبينه وبين الوصف في الأخِيرَيْنِ[2].

قوله: (إنما هما)[3] أي: هذا الوزن. قوله: (بالفتح) أي: للعين.

قوله: (وأمَّا بالضم) أي: وأما «فَعُلَ» بالضم من حيث هو فوصفه المقيس «فعيل» في الأكثر. كما مر. وقد أجحف المصنفُ بكلام «ابن جني» غاية [الإجحاف][4] و[5] جعل بابين مستقلين في فرع واحد، وأدخل بعضهما في بعض، ولعمري لهو التداخل العجيب، فلا بدَّ من مطالعة كلام «ابن جني» ومراجعته لمن عَلَتْ همته، لأن الطول وكثرة الأشغال[6] عاقنا عن استقصاء ذلك، مع ظهوره وفهمه بالإشارة لمن رسخت قدمه. والله أعلم.

---

(١) في «الخصائص» (١: ٣٨١).

(٢) (الآخَرَيْن) في د، م.

(٣) (هو) في د، ك، م، وهو موافق لما عند الشارح، وأثبت الذي هو في نسخ الاقتراح.

(٤) مابين الحاصرتين ساقط من د، ك، م.

(٥) (فجعل) في م.

(٦) (الاشتغال) في م.

وقد حكى غيرُه في استعمال اللغتين المتداخلتين قولين:

أحدهما: أنه يجوز مطلقاً.

والثاني: أنّما يجوز بشرط أن لا يؤدي إلى استعمال لفظ مهمل كـ «الحِبُك».

قوله: (وقد حكى غيره) أي: غير/ «ابن جني» من أهل العربية. ٦٤ أ

قوله: (يجوز مطلقاً) أي: ولو أدى إلى تركيبٍ لا أصل له في الكلام، وبناءٍ لا نظير له في الأبنية، كما يدل له مقابله.

قوله: (كالحِبُك)[1] هو مثال للمهمل، والمراد ما نُقِلَ أنه قيل فيه: «حِبُك» بكسر الحاء وضم الباء. وهذا بناءٌ مهمل لا وجود له، إلا أنهم وجهوه بأنه[2] من تداخل اللغتين[3]، وهما ضمُّ أَوَّلَيْهِ وكَسْرُهما، فدخل ضم الثاني في لغةِ كسر[4] الأول في الأخرى. وهذا في غاية القبح والبعد[5]، وإن رووه ونقلوه. والمراد من «الحبك» الطرائق[6] التي فيها[7]، الواحد: حِبَاك، كـ«كِتاب» و«كُتُب»، و[8] بكسرتين في

---

(١) (الذاريات: ٧).

(٢) (أنه) في د.

(٣) انظر «شرح الشافية» (١: ٣٩).

(٤) (مع كسر) في م.

(٥) (والبعد) ساقط من د.

(٦) (الطريق) في ك، م، وأثبت الذي هو في د.

(٧) قرأ «الحسن»: الحُبْك» و«الحِبْك» و«الحِبُك» و«الحَبَك» و«الحِبِك»، والوجه السادس قراءة الناس، يعني «الحُبُك». وروي عن «عِكْرِمة»: «الحُبَك». قال «ابنُ جني»: جميعه هو طرائق الغيم، وأثرُ حسنِ الصنعة فيه. وانظر «إعراب القراءات الشواذ» (٢: ٥١١).

(٨) (و) ساقط من د، م.

. . . .

غاية الشذوذ. لما علمت من أنه ليس «فِعِل» بكسرتين، إلا «إِبِل»[1]. كما أوردته مبسوطاً في «شرح نظم[2] الفصيح» وغيره. والله أعلم.

---

(١) وفي «الكتاب» (٣ : ٥٧٤): وقد جاء من الأسماء اسم واحد على «فِعِلٍ» لم نجد مثله، وهو «إِبِل». وفي «المحتسب» (٢ : ٢٨٧): وأما «الحِبِك» فَفِعِل، وذلك قليل، منه: إِبِل، وإِطِل - أي: الخاصرة -، وامرأة بِلِز - أي: ضخمة -، وبأسنانه حِبِر - أي: صفرة.

(٢) (نظم) زيادة من م، ولا توجد في د، ك.

«الثامن»

أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولَّدين، والمحْدَثين

قوله: (أجمعوا) إلخ، أي: أئمة النحو والصرف واللغة[1]، ومن في معناهم ممَّن يستدل على إثبات التراكيب والألفاظ، دون علماء المعاني والبيان والبديع، فإنهم يستدلون بأنواع الشعراء على اختلاف طبقاتهم. كما أوضحناه في «الفنون الأدبية».

قوله: (بكلام المولَّدين والمُحْدَثين) كلاهما بصيغة اسم المفعول، جمع: مُوَلَّد، كـ «مُعَظَّم»، ومُحْدَث، كـ «مُكْرَم»، وكلاهما بمعنى، فالعطف تفسيري.

وبعضهم فرق بينهما فقال: المولّدون من بعد الإسلاميين، كـ «بشار». والمحدثون مِنْ بعدهم، كـ «أبي تَمَّام». وفي ذلك كلام طويل الذيل، أودعناه غير كتابٍ، كـ «شرح شواهد البيضاوي»، و «شرح كفاية المتحفظ»[2]، وأشرت إليه في «شرح نظم الفصيح». وحاصله على طريقة الاختصار: أن الشعراء طبقات: «جاهليون»، كـ «امرئ القيس». و «مخضرمون»، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كـ «لبيد». و «متقدمون»، ويقال لهم: «الإسلاميون»، وهم الناشئون في الإسلام، كـ «جرير». و «مولَّدون»، وهم مَنْ بعدهم، كـ «بشار». و «محدثون» وهم مَنْ بعدهم، كـ «أبي تمام». و «متأخرون»، كَمَنْ حدث بعدهم من شعراء الحجاز والعراق. وهؤلاء لا يستدل بشعرهم، كما يستدل بالجاهليين[3] والمخضرمين والإسلاميين[4] بالاتفاق.

واختلف في المُحْدَثِينَ على ما سيشير إليه المصنف.

---

(١) (والفقه) في د.

(٢) (١٠١).

(٣) (وبالجاهلين) في د، ك، م، والتصويب مني.

(٤) (الأمين) في د.

في اللغة والعربية.

وفي «الكشاف» ما يقتضي تخصيصَ ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها،

قوله: (في اللغة) ظرف لغو، متعلق بـ (يُحْتَجُّ). (والعربية) كعطف التفسير على (اللغة)، وقد يقال: المراد باللغة متنها، وهو معرفة الألفاظ المفردة، وبالعربية التراكيب النحوية، والتغايير(1) التصريفية. أو يقال: هو كعطف العام على الخاص؛ لأن كلاً من الإطلاقات معروفة بين أئمة اللسان.

واحترز بذلك(2) عن المعاني والبيان والبديع، فإنه يستدل بكلام الناس كلِّهم فيها(3)، لأن دليلَها فيها. كما بسطته في غير ديوان، ومن العلوم العربية التي لا يقبل فيها إلا كلام العرب بطبقاتهم، [دون المولدين بطبقاتهم](4) العروض والقوافي. كما نبهوا عليه.

قوله: (وفي الكشاف)(5) هو التفسير العجيب الذي لا نظير له في موضوعه، تأليف إمام العلوم البيانية « محمود الزمخشري »(6) الواسع الترجمة.

قوله: (تخصيصَ ذلك) أي: الإجماع على عدم الاستدلال بكلام المولَّدين.

قوله: (بغير أئمة اللغة) أي: أهل المهارة والإتقان والإحاطة بالمقاصد، فإن من كان هذا وصفه يستدل بكلامه إجراء له مُجرى ما ينقله / . وهذا هواختيار « الزمخشري »، ٦٤ ب

---

(١) (التفاسير) في د.
(٢) (بذلك) ساقط من د، ك، وأثبتُّه من م.
(٣) (أي في هذه العلوم الثلاثة) من حاشية م.
(٤) ساقط من د، م.
(٥) (١ : ٤٣) (البقرة: ٢٠).
(٦) تقدمت ترجمته.

فإنه استشهد على مسألة بقول «حبيب بن أوس»،

ومن حذا حذوه، كـ «البيضاوي»[1] وهوأحد الأقوال، فإن بعض الأئمة يمنع من الاستدلال[2] بكلام المولَّدين مطلقاً.

وبعضهم يمنع ذلك في إثبات اللغة والعربية وما يجري مجراها دون المعاني، فإنهم يجيزون ذلك، وهو رأي الأكثر، ومِنْ ثَمَّ قُبِلَ[3] من أهل المعاني الاستدلال بكلام «أبي تمام» وأضرابه.

وبعضهم يقولون: إن من يُوثَقُ به منهم وتعرف مهارته وإتقانه يجوز الاستدلال بكلامه في اللغة أيضاً، قياساً لما يقوله على ما ينقله، وهو الذي أشار إليه المصنف. والله أعلم.

قوله: (فإنه) أي: صاحب «الكشاف» المفهوم من المقام.

قوله: (استشهد)[4] أي: جاء به[5] شاهداً في «الكشاف».

قوله: (بقول[6]: «حبيب بن أوس») هذا اسمه، واسم أبيه، وكنيته: «أبو تمَّام»[7]، وبها اشْتُهر، «الطائي» الشاعر المشهور، الإمام في علوم[8] العربية، المقدم في حَلْبة الفنون الأدبية. أوردت الكثير من ترجمته في «شرح شواهد التلخيص». ولم يذكر

---

(١) انظر «تفسير البيضاوي» (عناية القاضي) (١: ٤٠٥).

(٢) (الاستدل) في د.

(٣) (قيل) في د.

(٤) (استشهد بقول) في م.

(٥) (به) ساقط من د، ك، وأثبتُّه من م.

(٦) (بقول) ساقط من م، و(يقول) في د.

(٧) المتوفَّى سنة ٢٣١هـ. وهو شاميّ الأصل. مترجم في «تاريخ بغداد» (٨: ٢٤٨) و«نزهة الألباء» ١٥٥) و«وفيات الأعيان»(٢: ١١).

(٨) (العلوم) في د.

ثم قال: وهو وإن كان مُحْدَثاً لا يُسْتَشْهَدُ بشعره في اللغة،

المصنف القول الذي استدل به «الزمخشري» في «الكشاف» وهو قول «أبي تمام»:

هُمَـا أَظْلَمَـا حَالَيَّ ثُمَّـتَ أَجْلَيَـا ظَلاَمَيْهِما[1] عن وَجْهِ أَمْرَدَ أَشْيَبِ[2]

أنشده شاهداً على أن «أَظْلَمَ»[3] يستعمل [متعدياً كما يستعمل][4] لازماً. وقد أنعمته شرحاً في «شرح شواهد البيضاوي» بما لا مزيد عليه.

قوله: (ثم قال) أي: «الزمخشريُّ» بعد إنشاد البيت جواباً عما يرد عليه من أنَّه مولَّد لاتثبتُ اللغةُ بكلامه.

قوله: (وهو) أي: «حبيب».

قوله: (مُحْدَثاً) بفتح الدال المهملة المخففة[5]، كـ«مُكْرَم» أي: مولد. كما مر. لا يستشهد بكلامه، أي: لا يستدل به؛ لكونه مُحْدَثاً. على ما قرره أئمةُ هذا الشأن.

قوله: (في اللغة) احترازاً عن[6] المعاني. كما أشرنا إليه، فإنهم اتفقوا على الاستدلال بكلامه وكلام مَنْ هو دونه بمراتب، لأن دليلها فيها، بخلاف الألفاظ والتراكيب التي لا دخل للعقل فيها.

---

(١) (ظلامهما) في د، و (ظلامتها) في م.

(٢) البيت في «شرح ديوان أبي تمام» (٦٣) والمعنى: كفاني ما علَّمني إيَّاه عقلي ودهري، فقد ساقا إليَّ ظلمة الخطوب التي ابْتَعَثَتْ بياض الشيب في مفرقي، على الرغم من أني ما زلت أمرد شاباً.

(٣) (١: ٤٣) عند قوله تعالى: ﴿وإذا أظلم عليهم قاموا﴾ (البقرة: ٢٠) وفيه: (و«أظلم» يحتمل أن يكون غير متعد، وهو الظاهر، وأن يكون متعدياً، وجاء في شعر «حبيب»..) وفي «مشاهد الإنصاف» (٤ : ٨): (واستعمال «أظلم» متعدياً لغة رديئة. حالَيَّ: مفعول).

(٤) مابين الحاصرتين زيادة مني يقتضيها النصُّ، ولاتوجد في د، ك، م.

(٥) (الخفيفة) في د.

(٦) (من) في م.

فهو من علماء العربية، فأَجْعَلُ ما يقولُه بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قولِ العلماءِ: الدليلُ عليه بيتُ الحماسة، فيقتنعون بذلك لتوثقهم بروايته وإتقانه.

قوله: (فهو) أي: «أبو تمام»، تعليل وبيان لوجه استدلاله بكلامه، أي: لأنه ليس كغيره من المولَّدين، بل هو إمام في الفن، عارفٌ بمقاصده الغامضة.

قوله: (فاجْعَلْ) بصيغة الأمر لكل من يصلح للخطاب، أو لمن يعترض بما تقرر عندهم من عدم الاستدلال.

ويجوز كونُه مضارعاً بصيغة التكلم، أي: أَجْعَلُ أنا إلخ.

قوله: (ما يقولُه) أي: شعرَه الذي ينشئه ويخترعه.

قوله: (ما يرويه) أي[1]: عن العرب من الأشعار، فكما أثبتنا ما رواه ثقةً به، كذلك نُثْبِت[2] ما يقوله، إذ لا فرق في الظاهر؛ إذ رُبَّما يحتاط فيما يقوله أكثر.

قوله: (بيتُ الحماسة) هو الديوان المشهور الذي جمعه «أبو تمام» واختاره من[3] كلام العرب والإسلاميين[4]، وأَوْدَعَهُ أبواباً من الأدب، وصَدَّرهُ بباب الحماسة، وهي الشجاعة وزناً ومعنىً، فسُمِّي الكتابُ بأول أبوابه.

قوله: (فيقتنعون)[5] [أي: يقنعون، والافتعال][6] للمبالغة، أي: يرضى العلماء بذلك من غير طلب زيادة عليه، لتوثقهم بروايته الصحيحة، وإتقانه لما يرويه، فنحن

---

(١) (أي) ساقط من م.

(٢) (ثنيت) في د.

(٣) (في) في د.

(٤) (والأميين) في د.

(٥) (فيقتنون) في د.

(٦) ما بين الحاصرتين ساقط من د، م.

....

٦٥ أ

نجعل مايقوله كما يرويه، من باب لا فارق / .

قال المصنف في «نواهد الأبكار»[١]: لا يخفى ما في هذا، إذ لو فُتح هذا الباب[٢] لاحتج بكل ما وقع من[٣] شعر المحدثين بهذا الطريق، وكم أخذ النحاة واللغويون على «أبي تمام» و«المتنبي»، وأضرابهما من مَواضع، ولحنوهم.

وقال بعضُ أرباب الحواشي: ما ذكره في «الكشاف» ممنوعٌ؛ لأن الإنسان قد يتساهل فيما ينطق به دون ما ينقله إذا كان عدلاً ، ولوصح ما قاله لجاز الاستشهاد بقول «الحريري»، وغيره ممن جمع الأدب والعدالة، وليس كذلك.

وقال «البهاءُ ابنُ عقيلٍ»[٤] في «تفسيره»: وقولُ «أبي تمام» ليس كروايته[٥]، لجواز صدوره[٦] عن اجتهاد أخطأ فيه، فالحجة فيما رواه لا فيما رآه. إلخ.

وقال العلامة «سعد الدين»: قد يفرق بأن[٧] مبنى[٨] الرواية على الوثوق والضبط، ومبنى[٩] القول على الدراية والإحاطة بالأوضاع والقوانين، والإتقانُ في الأول لا يستلزمه

---

(١) اسم الكتاب كاملاً: «نواهد الأبكار وشوارد الأفكار»، وهو حاشية على «تفسير البيضاوي». والنص في (ق ١١٠ خ) الأحمدية في حلب.

(٢) (هذا الباب) ساقط من د، ك، وأثبته من م، لموافقته لما في «نواهد الأبكار».

(٣) (في) في د، ك، وأثبته من م، لموافقته لما في «نواهد الأبكار».

(٤) هو «عبد الله بن عبد الله بن محمد بن محمد بن عقيل القرشي، بهاء الدين، الحلبي» نزيل القاهرة. المتوفى سنة ٧٦٩هـ. مترجم في «الدرر الكامنة» (٢ :٣٧٢) و«بغية الوعاة» (٢ :٤٧) و«مفتاح السعادة» (٢ :١٠٩) و«الأعلام» (٤ :٩٦).

(٥) (كروايته) ساقط من د، ومكانها (بحجة) في م.

(٦) الضمير عائد إلى «قول».

(٧) (بين) مكان (بأن) في د، م.

(٨) (مبنى) ساقط من د، م.

(٩) (وبين) في م.

في الثاني، فغاية أمره أنه جمعَ في الحماسة أشعارَ مَنْ يستشهد بشعرهم. وصدق فيه. فمِنْ أين يجب أن يكون ما استعمله في شعره مسموعاً مِمَّنْ يوثق به، أو مأخوذاً من استعمالهم، والقول بأنه بمنزلة الحديث المروي[1] بالمعنى ليس بسديد، بل بعمل الراوي[2] أشبه، وهو لا يوجب السماع[3].

وفي بعض «الحواشي الكشافية»: يمكن أن يُجاب عن الاعتراض بأن كلامَ «الزمخشري» ليس مبنياً على اللزوم، بل على حسن الظن والاعتقاد، فإنَّ دَيْدَنَ المحققين عدمُ الإجراء[4] على الخطأ، والظاهر أن مثله من العدول المشهورين لا يَنْسُبُ إلى العرب لغةً لم تُسمع منهم؛ فإن اللغة لا تثبت بالرأي.

قلت: وهو قيلٌ بعيدٌ، والقولُ الفصلُ ما حققه «السعدُ» وغيرُه مما أشرنا إليه آنفاً، وبسطناه في «شرح شواهد البيضاوي». والله أعلم.

---

(١) (المروي) ساقط من د، ك، وأثبته من م، والعبارة في «نواهد الأبكار» هكذا: (بمنزلة نقل الحديث بالمعنى).

(٢) (الرأي) مكان (الراوي) في د، ك، م، وأثبت الذي هو في «نواهد الأبكار» و«حاشية الشهاب» (١:٤٠٦).

(٣) إلى هنا تنتهي عبارة «نواهد الأبكار».

(٤) (الاجتراء) في م.

« فائدة »

أولُ الشعراء المُحْدَثِينَ: «بَشَّارُ بن بُرْد»، وقد احتج «سيبويه» في «كتابه» ببعض شعره تقرباً إليه؛

قوله: (بَشَّار)[1] هو بفتح الموحدة، وتشديد السين المعجمة وبعد الألف راء مهملة، ووالده «بُرْ د» بضم الموحدة وسكون الراء المهملة منقول من واحد البرود اليمانية. الشاعر المشهور بالتقدم على غيره. أحد مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية. أوردنا غالب ترجمته في «شرح شواهد التلخيص».

قوله: (وقد احتج سيبويه) إلخ. قد خرَّجوا ذلك على أن «سيبويه»[2] ذكره مثالاً للإيضاح لا شاهداً للإثبات. ويؤيده: أنه إنما أثبته لكون «بشارٍ» هجاه[3]. كما قال. والله أعلم.

---

(١) هو «أبو معاذ، العُقَيْلي» (مولاهم) الضرير ولادة. المتوفى سنة ١٦٧هـ. مترجم في «تاريخ بغداد» (٧:١١٢) و«وفيات الأعيان» (١:١٧١) و«نكت الهميان» (١٢٥) و«الأعلام» (٢:٥٢).

(٢) استشهد «سيبويه» في «الكتاب» في (باب الإدغام) (٤:٤٤١) بعجز قوله:

فما كلُّ ذي لُبٍّ بمُؤْتيك نُصْحَهُ ... وما كلُّ مُؤْتٍ نُصْحَهُ بلبيب

جاء في «رسالة الغفران» (٤٣١): (وأصحاب بشار يروون له هذا البيت، ونَسَبَهُ كثيرون لأبي الأسود)، وهو في ديوانه (٣٣). أقول: بالرجوع إلى «الكتاب» نجد هذا الشطر فيه دون نسبة إلى قائل. وفي كتاب «العربية» ليوهان فك (٥٢) ما يلي: (.... تريد إحدى الروايات أن تعرف أن سيبويه اعتبر شعر بشارٍ حجة خوفاً من سلاطة لسانه، ولكن الكتاب يدحض هذه الرواية حيث نبحث عبثاً عن اسم بشار فلا نجد له ذكراً..) اهـ.
و«سيبويه» حجة في العربية يَرْجِعُ إلى المحتجِّ بكلامهم، المتفق على الاستشهاد بهم، وما دام «بشار» ليس منهم فإنه لم يحتج بشعره، وقائلِ البيت المشهور هو «أبو الأسود»، فيكون ماذكره «المرزباني» في «الموشح» (٣٨٥) ادعاءً على «سيبويه» لا يستند على حجة.

(٣) (شار مالجاه) في د.

لأنه كان هجاه لتركه الاحتجاجَ بشعره. ذَكَرَهُ «المرزبانيُّ» وغيرُه.

ونَقَلَ «ثعلبٌ» عن «الأصمعي» قال: خُتِمَ الشعر بـ«إبراهيمَ بنِ هَرْمَةَ» وهو آخر الحجج.

قوله: (ونقل ثعلب)[1] إلخ، هو لقب الإمام «أبي العباس، أحمد بن يحيى» المشهور، صاحب «الفصيح» وغيرِ ه من المصنفات المفيدة، ترجمته واسعة[2] في «طبقات النحاة» ألمَّ بها «الزبيري»، وأوردها المصنف في «البغية»، ونقلت المحتاج منها في «شَرْح نظمِ[3] الفصيح».

قوله: (بإبراهيم بن هَرْمَة)[4] إلخ، هو بفتح الهاء وسكون الراء. وسمعت من يكسرها، وما إخاله بِثَبَتٍ[5]، وهو قرشي. كما ذكره «البَطَلْيَوسِي» في «شرح شواهد الجمل»[6].

قوله: (وهو) أي: إبراهيم / آخرُ من يُحتج به من الفصحاء[7]، فجمع بين أوَّل المُحْدَثِينَ الذين لا يحتج بكلامهم، وآخر الفصحاء الذين يحتج بهم. والله أعلم. ٦٥ ب

---

(١) المتوفى سنة ٢٩١هـ. إمام الكوفيين في النحو والعربية. مترجم في «تاريخ بغداد» (٥:٢٠٤) و«نزهة الألباء» (٢٢٨) و«إنباه الرواة» (١:١٧٣) و«إشارة التعيين» (٥١) و«بغية الوعاة» (١:٣٩٦) و«الأعلام» (١:٢٦٧).

(٢) (واسعة) ساقط من د، م.

(٣) (نظم) ساقط من د.

(٤) هو «إبراهيم بن علي بن سلمة بن عامر بن هَرْمة، أبو إسحاق الفهري المدني» المتوفى سنة ١٧٦هـ. شاعر مفلق، فصيح مسهب، مجيد. مترجم في «تاريخ بغداد» (٦:١٢٧) و«البداية والنهاية» (١٠:١٦٩) و«النجوم الزاهرة» (٢:١٠٧) و«خزانة الأدب» (١:٤٢٤) و«الأعلام» (١:٥٠).

(٥) أي: بحجة. (يثبت) في م.

(٦) المسمى بـ«الحُلَل في شرح أبيات الجُمَل» (٣٤٧).

(٧) يلاحظ أن «ابنَ هَرْمة» المتوفّى سنة ١٧٦هـ آخرُ مَنْ يُحتج بشعره، وأنَّ «بشاراً» المتوفى =

. . . .

. . . .

= سنة ١٦٧هـ أولُ المُحْدَثين الذين لا يحتج بشعرهم. فكيف هذا؟!

أقول: وبعد طول تأمل في هذه المسألة وفقني الله تعالى إلى فهمها على النحو التالي: وهو أن الفيصل في الاحتجاج بكلام العرب هو العصر، لا العام، فمن عاش في عصر «ابن هرمة» وكان فصيحاً لا يلحن، فإنه يحتجُّ بكلامه. فـ«بشار» مثلاً قالوا فيه لا يحتج بشعره، و«مالك» المتوفى سنة ١٧٩هـ، و«الشافعي» المتوفى سنة ٢٠٤ هـ قالوا فيهما: يحتجُّ بكلامهما. وجميع مَنْ ذكرتُ وُجدوا في عصرٍ واحد. فالمعوّل إذاً على الفصاحة وعدم اللحن حتى إن هذا الحكم ينسحب إلى ماقبل هذا العصر عند فريق من العلماء فـ«الأصمعي» يقول: لا يقال: أَرْعَدَ وأَبْرَقَ، فاحْتُجَّ عليه ببيت «الكميت»:

أَرْعِدْ وأَبْرِقْ، يا يزيـدُ، فما وعيدُك لي بضائر

فقال: ليس بحجة، وهو مولد. كما في «تهذيب إصلاح المنطق» (٤٦٢). و«الكميت» توفي سنة ١٢٦هـ. وأنا لست مع «الأصمعي» في حكمه هذا؛ لأن «سيبويه» استشهد بشعر «الكميت»، ولكن حكمه هذا يؤكِّد لنا القول: إنه يشترط في المحتج بهم أن يكونوا من أرباب الفصاحة وممن لا يلحنون. والله أعلم.

«التاسع»

لا يجوز الاحتجاج بشعرٍ أو نثر لا يُعرف قائلُه. صَرَّح بذلك «ابنُ الأنباري» في «الإنصاف»[1]. وكأَنَّ علة ذلك خوفُ أن يكون لمولَّدٍ أو مَنْ لا يوثق بفصاحته. ومن هذا يُعْلَمُ أنه يُحْتَاجُ إلى معرفة أسماءِ شعراءِ العرب وطبقاتهم. قال «ابنُ النحاس» في «التعليقة»: أجاز الكوفيون

قوله: (وكأنَّ ذلك) هي بتشديد النون، أختُ «إنَّ»، والإشارة لِعدم الجواز المفهوم من قوله (لايجوز)، و[2] (خوفُ)[3] خبر «كأنَّ».

قوله: (أن يكون ذلك) الإشارة[4] لما ذكر من الشعر أو النثر.

قوله: (ومن هذا) أي: مما ذكر من كلام «ابن الأنباري» وما تفرع عنه (يُعْلَم) بالبناء للمفعول. و(أنه) إلخ نائبه، ويجوز كونه مبنياً للفاعل بالخطاب، و(أنه) إلخ[5] مفعوله. ومعرفة أسماء الشعراء وطبقاتِهم مما[6] اعتنى به جماعةٌ، منهم «أبو الطيب اللغوي» و«محمدُ بن سلاَّم الجُمَحِيُّ» و«محمد بن أبي[7] الخطاب»[8] وغيرهم.

---

(١) (٢: ٥٨٣).

(٢) (و) ساقط من د.

(٣) (حذف) في د.

(٤) (إشارة) في م.

(٥) (إلخ) ساقط من د، م.

(٦) (ممن) في د.

(٧) (أبي) ساقط من د، م.

(٨) هو «محمد بن أبي الخطاب، القرشي، أبو زيد» المتوفى في أوائل القرن الرابع. له «جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام». انظر مقدمة تحقيقها (١: ١٧–٢٩) و«معجم المؤلفين» (٩: ٢٨١).

إظهارَ «أنْ» بعد / «كي» واستشهدوا بقول الشاعر:

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي ... فَتَتْرُكَهَا شَنّاً بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ

قال: والجواب أنَّ هذا البيتَ غيرُ معروفٍ قائلُه، ولو عُرِفَ لجازَ أن يكون من ضرورة الشعر.

قوله: (واستشهدوا) أي: استدلوا واحتجوا. و(الشاعر) لم أقف الآن على اسمه، والبيت أنشده «ابنُ أم قاسم»[1] و«ابنُ هشام»[2]، وغيرُ واحد، وأنعمتُه شرحاً في «شرح شواهد التوضيح».

و(أردتَ) بالخطاب. والقِرْبة - بالكسر - : السِّقاء المعدّ للماء، معروفة. والشَّنّ: القربة البالية الخَلِقة. والبيداء: الفلاة التي تبيد سالكها بالعطش[3] والخوف. والبَلْقَع: الخالي الذي لا أنيس به.

[قوله: (قال) أي: «ابن النحاس»][4].

قوله: (غير معروف) أي: وشرط ما يستدل به أن يكون قائلُه معروفاً مشهوراً بالفصاحة.

قوله: (ولو عُرِفَ) هو انتقال من المنع إلى[5] التسليم، أي: سلمنا أنه معروف، لكنه لندوره[6] لا تثبت به القواعد، وتخالف به القوانين، بل يحمل على الضرورة.

---

(١) في «توضيح المقاصد والمسالك» (٤ : ١٧٧).

(٢) في «أوضح المسالك» (٤ : ١٥٤).

(٣) (الباء سببية) ح/م.

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من د، م.

(٥) (من) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٦) (لندورته) في م.

وقال أيضاً: ذهب الكوفيون إلى جواز دخول «اللامِ» في خبر «لكن»، واحتجوا بقول الشاعر:

.... ولَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

والجوابُ: أن هذا البيت لا يُعْرَفُ قائِلُهُ، ولا أَوَّلُهُ، ولم يذكر منه إلا هذا، ولم ينشده أحدٌ ممن وُثِّقَ في اللغة، ولا عُزِيَ إلى مشهور بالضبط والإتقان،

قوله: (وقال أيضاً) أي[1]: «ابن النحاس» في «التعليقة».

قوله: (ولكِنَّنِي مِنْ حُبِّها..) إلخ. غير معروف، كما قال.

والعَمِيد، والمَعْمُود: الذي أمرضه العشق، وعَمَدَهُ بالضَّنَى والسقم.

قوله: (والجواب) إلخ. قال الشيخ «ابن هشام» في «المغني»[2]: لا يُعْرَفُ له قائل، ولا تتمة، ولا نظير، ثم هو محمول على زيادة اللام، أو على أن الأصل: «لكن[3] إنَّني»، ثم حذفت الهمزة تخفيفاً ونونُ[4] «لكنْ» للساكنين.

قلت: وعلى الثاني اقتصر «الزمخشري»[5] في «الكشاف»، واستدل بالبيت تبعاً للكوفيين، ولم يعبأ بكونه مجهولاً على عادته في أمثاله.

قوله: (ولا عُزِيَ) أي: نُسب، بضم العين المهملة، وكسر الزاي المعجمة، أي: ما عزاه أحدٌ من أئمة النقد (إلى مشهور) إلخ.

---

(١) (أي) ساقط من م.

(٢) (٣٨٥).

(٣) (لكني) في د، ك، م، و أثبت الذي هو في «المغني».

(٤) (ونونه) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٥) «المفصل» (٢٩٤)، وانظر «خزانة الأدب» (١٠: ٣٦١-٣٦٣).

وفي ذلك مافيه.

وفي تعاليق «ابنِ هشامٍ» على «الألفية» استدل الكوفيون على جواز مدِّ المقصور للضرورة بقوله:

قد عَلِمَتْ أختُ بَنِي السِّعْلاءِ
وعَلِمَتْ ذَاك مع الجَراءِ
أنْ نِعْمَ مأكُولاً على الخَوَاءِ
يا لَكَ مِنْ تَمْرٍ ومِنْ شِيشَاءِ

قوله: (وفي ذلك مافيه) أي: من موجباتِ التوقفِ عن الاستدلال به.

قوله: (بني السِّعْلاَءِ)[1] هو - بالكسر - : الغول، أو[2] ساحر[3] الجن.

قوله: (والجرَاءِ) بالفتح، من قولهم: جارية بيِّنة الجَرَاءِ[4]، وهو من الجراءة والإقدام.

قوله: (والخَوَاءِ) هو بفتح الخاء المعجمة والواو: خُلُوُّ الجَوْفِ من الطعام.

قوله: (ومِنْ شِيشَاءِ) بشينين معجمتين الأولى مكسورة وبعدها تحتية: التمر الذي لم[5] يشتد نواه، ولم يَلْقَحْ، وإن لَقِحَ كان حَشَفاً، ويقال: شِيصٌ وشِيصاء[6]، بالصاد المهملة بدل الشين الثانية. وفسره «ابن فارس»[7] بأنه أَرْدَأُ التمرِ.

(١) (السعلاة) في د.

(٢) (و) في م.

(٣) (الساحر) في د، م.

(٤) «الصحاح» (جرى ٦: ٢٣٠١).

(٥) (لم) ساقط من م.

(٦) الواحدة: شِيصَةٌ، وشِيصَاءَةٌ. «المصباح» (شيص ٣٢٩)

(٧) في «مجمل اللغة» (٥١٨).

يَـنْشَـبُ في المَـسْـعَـلِ واللَّـهَـاءِ

فمد «السِعْلا»، و«الخَوَا»، و«اللَهَا» وهي مقصورات.

قال: والجوابُ عندنا أنه لا يُعْلَمُ قائلُه، فلا حجة فيه.

قوله: (يَنْشَبُ) بفتح الشين المعجمة، كيعلَق، وزناً ومعنىً.

قوله: (في المَسْعَلِ) بالفتح كمَقْعَر الحلق، لأنه موضع السعال.

قوله: (واللَّهَاءِ) بالفتح، جمع: لَهَاة[1]، وهي الهَنَةُ التي في أقصى سقف الحلق[2].

قوله: (وهي مقصورات) إلخ/ هو الذي ذكره الشيخ «أبو حيان» في «الارتشاف»، ٦٦ أ ومشى عليه «ابن أم قاسم»[3]، وغير واحد، لكن يرد عليهم أن الخوا[4]، قالوا: إنه يقال بالقصر والمدّ، كما في «القاموس»[5] وغيره.

قوله: (قال) أي[6]: «ابن هشام».

قوله: (والجواب عندنا) أي: معاشر المانعين الجارين على قوانين أهل البصرة.

قوله: (لا يُعْلَمُ قائلُه) فيه أن «الفراء»[7] قال: إن قائله أعرابي من أهل البادية، إلا أنه لم يذكر اسمَه، ونسبه «أبو عبد الله البكري» في «اللآلي»[8] لـ «أبي المقدام»[9] الراجز. وقد زدت هذه الأبيات شرحاً وإيضاحاً في «حواشي المرادي».

---

(١) (لهات) في ك، م، وأثبت الذي هو في د.

(٢) «الصحاح» (لها ٦: ٢٤٨٧) و«المقاصد النحوية» (٤: ٥٠٨).

(٣) في «توضيح المقاصد والمسالك» (٥: ١٨).

(٤) (الخول) في د، و(الحذاق) في م.

(٥) (الخوى ٤: ٣٢٠).

(٦) (أي) ساقط من م.

(٧) انظر «المقاصد النحوية» (٤: ٥٠٧).

(٨) «سمط اللآلي» (٢: ٨٧٤).

(٩) هو «بَيْهَس بن صُهيب بن عامر» المتوفى نحو سنة ١٠٠هـ. فارس شاعر في العهد الأُموي. مترجم في «الأعلام» (٢: ٨١) واسمه في «لسان العرب» (وقع ٨: ٤٠٧) «جَسَّاس بن قُطَيْب».

لكن ذكر في شرحه للشواهد ما يخالف ذلك، فإنه قال: طَعَنَ «عبدُ الواحدِ الطَّواحُ» في كتابه «بغية الآمل» في الاستشهاد بقوله:

لا تُكْثِرَنْ إنِّي عَسَيْتُ صائماً

وقال: هو بيتٌ مجهولٌ لم يَنْسِبْهُ الشرَّاحُ إلى أحدٍ، فَسَقَطَ الاحتجاجُ به.

قوله: (إلا أنَّه) أي: «ابن هشام»، وفي نسخة (لكنه).

قوله: (الطَّوَّاح)[1] هو بالواو المشدَّدة.

قوله: (بغية الآمل) على صيغة اسم الفاعل، كتاب عجيب، وضعه في ترتيب «الكامل» وسماه «بغية الآمل ومنية[2] السائل».

قوله: (لا تُكْثِرَنْ) يروى بنون التوكيد الخفيفة وبالألف بدلها، وصدره:

أَكْثَرْتَ في العَذْلِ مُلِحّاً دائماً[3]

وبقية شرحه في حواشينا على «المرادي».

قوله: (وقال) أي: عبد الواحد الطوَّاح.

قوله: (هو)[4] أي: الشاهد المذكور بيت مجهول. إلخ، وقد وافقه على ذلك «أبو حيان» وغيره.

---

(١) (الطوَّاخ) في «كشف الظنون» (١: ٢٤٧).

(٢) (ومنبه) في م.

(٣) رجز قائله «رؤبة»، وهو في «ملحقات ديوانه» (١٨٥). والمعنى: أيها العاذل المُلِحُّ في عَذْلِه، إنه لا يمكن مقابلةُ كلامِك بما يناسبه من السبِّ، فإني صائم عن مخاطبتك.

(٤) (هو) ساقط من د.

ولو صحَّ ما قاله لسقَطَ الاحتجاج بخمسينَ بيتاً من «كتاب سيبويه»، فإنَّ فيه ألفَ بيتٍ قد عُرِف قائِلُوهَا، وخمسين مجهولة / القائلين. ٣٦

قوله: (ولو صح) إلخ هو كلام «ابن هشام» المعارض لكلامه السابق.

قوله (لسَقَطَ) إلخ هو جواب «لو» أي: وكتاب «سيبويه» هو أمُّ هذا الفن، وعليه مداره، فإذا لزم سقوط خمسين[1] شاهداً من كتابه انفتح خرقٌ عظيمٌ.

قالوا: وهذا الإلزام غيرُ لازمٍ؛ لأن الواجبَ كونُ الشاهد معروفَ القائلِ حال الاستشهاد به، وطُرُوٌّ[2] الجهالة بقائله بعد ذلك لِقصور الهمم لا يضر في ثبوت ما ثبت[3] به حال معرفته، فـ«سيبويه» ما استدل إلا بما كان معروفاً مشهور القائل في ذلك الوقت، وما قامت حجته على مخالفيه بتلك الشواهد إلا وهي معروفة القائلين لديهم، مشهورة فيما بينهم، ثم بعد انقراض ذلك العصر، وقصور الهمم طرأت الجهالةُ بمن قال تلك الخمسين شاهداً فلا يَنْقُض[4] البنيان بعد ثبوته واستقامته[5]. والله أعلم.

(١) يشيع بين الدارسين للنحو العربي الاعتقاد بأن في كتاب سيبويه خمسين بيتاً فقط من الشعر لم تنسب إلى شاعر معين، والواقع أن مالم ينسب من شواهد «الكتاب» أضعاف الخمسين. انظر «بحوث ومقالات في اللغة» «أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه» (٩٠).

(٢) (وطرق) في د.

(٣) (يثبت) في د.

(٤) أي: طروُّ الجهالة. (من ح م).

(٥) هذه الفكرة مستفادة من «داعي الفلاح».

«العاشر»

إِذا قال: حَدَّثني الثقةُ فهل يُقْبَلُ؟ قولان:

في علمِ الحديث وأصول الفقه رَجَّح كُلّاً مُرَجَّحونَ، وقد وقع ذلك لـ «سيبويه» كثيراً، يعني به «الخليلَ» وغيرَهُ.

وكان «يونس» يقول: حدَّثني الثقةُ عنِ العرب، فقيل له: مَنِ الثقةُ؟ قال: «أبو زيد»، قيل له: فلِمَ لا تُسَمِّيه؟

قوله: (إذا قال: حَدَّ ثني) أي: النحوي، أو اللغوي، المفهوم من الكلام، ومراده التعديل على[1] الإبهام، ومَرَّ لَه[2] إيماء.

قوله: (وقد وقع لسيبويه) سَبَقَ في الفرع الثاني ما يتعلق بذلك[3].

قوله: (وغيره) مرَّ عن «المَرْزُ باني» عن «أبي زيد» مثلُ ذلك، فلعلَّه المراد بـ «غيره»[4]. وسبق البحث في ذلك. وهل فيه تعارض؟

قوله: (وكان يونس يقول) إلخ. قد ذكر ذلك «أبو العباس ثعلب» في «أماليه»[5]، ونقله في «المزهر»[6].

---

(١) (بل) مكان (على) في م. وفي «داعي الفلاح» (فَعَدَّلَ مع الإبهام).
(٢) (موله) في د، م، وأثبت الذي هو في ك. انظر الإشارة لهذه المسألة «الفرع التاسع»: لايجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لايعرفُ قائله.
(٣) (به) مكان (بذلك) في ك. وبدونهما في د، وأثبت الذي هو في م.
(٤) أي: بقول المصنف: وغيره. (من ح م).
(٥) «مجالس ثعلب» (٦: ٧٣٤).
(٦) (١: ١٤٣).

قال: هو حيٌّ بعدُ، فأنالا أُسَمِّيه.

قوله: (هو حي) أي: وربما ينسى ما حَدَّثَهُ به فيقع التناكر، فيؤدي إلى المعارضة والعقوق، فكأنه رأى[1] أن الوقوع في مثل هذا ضرر، وعَزْوُ القول لقائله وإن[2] كان هو الأصل والأليق بالإنصاف إلا أنه عارضه هذا العارض[3] فقدمه؛ لأن دفع المضار ودرء المفاسد مقدم على جلب المصالح. كذا قيل[4]. و[5] فيه تأمل.

---

(١) أي: يونس. (من ح م).

(٢) (فإذا) مكان (وإن) في د، و (فإن) في ك، وأثبت الذي هو في م.

(٣) (الغارض) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٤) هو من « داعي الفلاح ». وقالوا « دَرْءُ المفاسد أَوْلى من جَلْبِ المصالح » انظر « الأشباه والنظائر » لابن نجيم (٩٩) و« شرح القواعد الفقهية » (١٥١).

(٥) (و) ساقط من د، ك، وأثبت الذي هو في م.

«الحاديَ عشرَ»

قال «ابنُ السراج» في «الأصول»[1] - بعد أن قَرَّرَ أن «أفعل» التفضيل لا يأتي من الألوان - : فإنْ قيل: قد أنشد بعض الناس:

يا لَيْتَنِي مِثْلُك في البَيَاضِ أَبْيَضُ من أُختِ بني أَبَاضِ

قوله: (الحاديَ عشرَ) هو بفتح الجزأين على البناء المركب كنظائره إلى التاسع عشر/ . ٦٦ ب

قوله: (لا يأتي) أي: قياساً.

قوله: (من الألوان) أي: ولا[2] من العُيوب. وضابطه: ما وَصْفُهُ على «أَفْعَل، فَعْلاَء» كـ«أحمر» و«أعور»؛ لئلا يلتبس التفضيل بما يدل على أصل الفعل. كما بينوه.

قوله: (يا ليتني) إلخ. هكذا رواه «ابن الأعرابي» في «نوادره»، ونقله عنه «ابن السِّيد» في «الحلل»[3]، وغير واحد. ورواه «الزجاجي» في «الجمل»[4]:

جارِيَةٌ في دِرْعِهَا الفَضْفَاضِ

أبيض من أخت[5] ... إلخ

(١) (١: ١٠٤-١٠٥).

(٢) (لا) ساقط من د، م.

(٣) (١٣٨).

(٤) (١٠٢) والرجز في «ملحقات ديوان رؤبة». والرواية فيها هكذا:

لقد أتَى في رمضان الماضِي جاريةٌ في دِرْعها الفضفاضِ

تُقَطِّعُ الحديثَ بالإيماضِ أبيضُ من أُختِ بني أَبَاض

(٥) (من أخت) ساقط من ك، وأثبتها من د، م. (قوله) قبل (جاريةٌ) في د، م.

. . . .

و[1] الدِّرع: القميص. والفضفاض: الطويل الكامل.

قوله: (أبيضُ من أُخت) إلخ، هو الشاهد، لأنه[2] للألوان، والوصف المطلق منه أبيض، واستعمله هنا على معنى «أفْعَلُ مِنْ» أي: أكثرُ بياضاً.

قوله: (بني بياض). هكذا فيما وقفنا عليه من أصول[3] هذا الكتاب، وما إخاله إلا تحريفاً، إذ ليس لهم بنو بياض، إنما في الأنصار قبيلة من «الخزرج» يقال لهم: بنو بَيَاضَة، بالهاء[4]. والمعروف في البيت ما أنشده «ابن الأعرابي» وغيره من الأئمة «من أختِ بني أباض» بالهمزة[5] والموحدة وبعد الألف ضاد معجمة. قال بعض الأئمة: هم قوم لهم أخت معروفة بالبياضة، يضرب بها المثل في ذلك، وهذا هو مراد الشاعر. والله أعلم. وقد أغفله «المجد» وغيره من أهل الأدب، واستدركته عليه في حواشيه. وبعده في «نوادر ابن الأعرابي»:

جاريةٌ في رمضانَ الماضي   تُقَطِّعُ الحديثَ بالإيماضِ[6]

وفسَّر قوله: «تُقَطِّع» إلخ بقوله: إذا أَوْمَضَتْ تركُوا حديثَهم ونظَروا إليها لحُسْنِها.

وقوله: «في رمضان الماضي» كان جَمَعَهم الربيعُ في ذلك الوقت. والإيماض: ما يبدو من بياض أسنانها عند الضَّحك والابتسام. شُبِّهَ بوميضِ البرقِ. وقد تلاعبت

---

(١) (و) ساقط من م.

(٢) (لأن) في د، وساقط من م.

(٣) (أصولنا من) في م.

(٤) انظر «جمهرة أنساب العرب» (٣٥٦ – ٣٥٧، ٤٧٢). (بالهاء) ساقط من د، م.

(٥) ضبط في «الخزانة» هكذا: بفتح الهمزة بعدها موحدة.

(٦) «خزانة الأدب» (٨: ٢٣٣).

فالجواب: أن هذا معمولٌ على فساد، وليس البيْتُ الشاذُّ،

العرب بهذا المعنى كثيراً. ووقع في كلام «ذي الرمة»[1] وغيره. وزاد غير[2] «ابن الأعرابي»:

مثلُ الغزال زينَ[3] بالخَضَاضِ ... قَبَّاءُ ذات كَفَلٍ رَضْرَاضِ[4]

والخَضَاضِ[5]، معجم الحروف: اليَسيرُ من الحُلِيِّ. وقيل: نوع منه. والقَبَّاءُ: الضامرة البطن. والرَّضْرَاض: الكثيرة اللحم.

قوله: (فالجواب: أن هذا) إلخ، أي: الشعر الذي استدل به الكوفيون.

قوله[6]: (معلول) إلخ بلامين[7] في بعض النسخ، أي: وفيه علّة، وهي الخروج عن القياس.

وقوله: (على فساد) أي: بناه عليه، فـ«على» ظرف لغو متعلق بـ«معلول» والمراد بـ«الفساد» الخروج عن الأصل المتداول، أو[8] هو معلول فاسد بالنسبة لرأيه، فلا ينافي أن بعض المحققين يخرجونه على القواعد المشهورة. كما سيأتي.

---

(١) وفي «خزانة الأدب» (٨: ٢٣٥): قال «ذو الرمة»:

وتَبْسَمُ لمحَ البرقِ عن متوضِّحٍ ... كَلَوْنِ الأقاحِي شافَ ألوانَه القَطْرُ

وقال غيرُه:

كأنَّ وَميضَ البرقِ بيني وبينها ... إذا حانَ من بعض البُيوت، ابتسامُها

(٢) (غير) ساقط من م.

(٣) (زين) ساقط من م.

(٤) «خزانة الأدب» (٨: ٢٣٣).

(٥) ضبط في «القاموس» (خضض ٢: ٣٢٧): كَسَحَاب. ثم قال: ويكسر.

(٦) (قوله) ساقط من م.

(٧) (أي: وبميم ولام في بعضٍ آخر) (من ح م). و(معمولٌ) في نسخ «الاقتراح».

(٨) (و) مكان (أو) في د، م.

والكلامُ المحفوظُ بأدنى إسنادٍ حجةً على الأصل المجتمعِ عليه في كلامٍ ولا نَحْوٍ ولا فقهٍ، وإنما يركَنُ إلى هذا ضَعَفَةُ أهلِ النحو ومَنْ لا حجة معه.

وتأويل هذا وما أشبهه كتأويل ضَعَفَة أصحاب الحديث وأتباع

قوله: (بأدنى إسناد) أي: أقرب، من غير بحث فيه.

قوله: (في كلامٍ) إلخ. أي: في شيء من هذه الفنون الثلاثة، ولا غيرها؛ لأن الحكم للغالب، والنادرُ القليلُ لا حكم له، ولو ثبت[1] لاقتصر به[2] على مورده، من غير أن يقاس عليه. كما مرت إشارةٌ إليه.

قوله: (يركنَ) بفتح الكاف في الأفصح، مضارع «ركِن» كـ«فرِح»، وقد يقال: «ركَنَ» بالفتح «يَرْكُنُ» بالضم كـ«نصر»، والفتح فيهما كـ«مَنَعَ» من باب التداخل، فلا يكون لغة مستقلة، وإن أوهمه ظاهر «القاموس» كما بينته[3] في حواشيه، أي: يميل ويسكن.

قوله: (ومن لا حجة) أي: قوية، لمخالفتها / الأصل، و إلا فالسماع من الدلائل القوية في هذا الفن. ٦٧ أ

قوله: (وتأويلُ هذا) إلخ، الإشارة لمن ذكر من الضَعَفَة، أي: تأويل الضعيف في العربية السالك هذه المسالك، الخارجة عن الأصول، كتأويل[4] ضَعَفَةِ الحديث، وعلى ذلك اقتصر في الشرح[5]، لأنها نسخته[6].

---

(١) أي: عن العرب.

(٢) (لا فنضرب) في د، و (فلا نضرب) في م مكان (لاقتصر به) في ك.

(٣) (بينه) في م.

(٤) (تأويل) في م.

(٥) وهو الموافق لما جاء في «الأصول» (١: ١٠٥).

(٦) (نسخة) في د، م.

القُصَّاص في الفقه. انتهى.

فأشار بهذا الكلام إلى أن الشاذَّ ونحوَه يُطْرَحُ طرحاً، ولا يُهْتَمُّ بتأويله.

وفي بعض الأصول «وتأويل[1] هذا الشاذَ ونحوَه، وما أشبهه كتأويل» إلخ، فيجوز أن يكون قوله: «هذا» فاعل التأويل أضيف إليه، والشاذ[2] وما عطف عليه بالنصب مفعوله، أي: تأويلُ النحويِّ الضعيفِ الشاذَ إلخ كتأويل المحدِّث الضعيف إلخ.. ويجوز كون الشاذ بياناً[3] للإشارة فيتبعها في الإعراب على الوجوه المعروفة، وفاعل المصدر محذوف يدل عليه المقام، أي: وتأويلُ من ذكر من الضعفة هذا الأمر الشاذ ونحوه في الضعف، وعدم الاعتداد به كتأويل ضعفة الحديث. إلخ.

قوله: (القُصَّاص) بالضم وشدّ الصاد الأولى، جمع «قاص»، وهو من يَذْكُر الأخبارَ الماضية، ويَحْكِي عن القرون السابقة، والأمم الهالكة.

قوله: (فأشار) إلخ، هو كلام تَفَقَّه به[4] المصنف[5] هنا، والفاعل ضمير «ابن السراج».

قوله: (يُطْرَحُ) بالبناء للمفعول، أي: يُلْقَى ويُرْمَى، ولا يلتفت إليه، لأنه من سَقَطِ المتاع، وأكدَّ ذلك بقوله: (طَرْحاً).

قوله: (ولا يُهْتَمُّ) أي: لا يعتنى بشأنه، ولا ينظر فيه، لخروجه عن الأصول المجمع عليها. والله أعلم.

وقد أشار العلامة «ابن مالك» في «الكافية»[6] إلى بناء التفضيل من الألوان، فقال:

---

(١) (وتأويل) ساقط من د، م.

(٢) (والشاذ) ساقط من د، م.

(٣) (بيان) في د، ك، م، وهو خطأ نحوي، والتصويب مني.

(٤) (به) ساقط من د.

(٥) (هذا الكلام تفقه من المصنف) في م.

(٦) (٢: ١١٢١).

وشَذَّ نَحْوُ قولِهِمْ أبيضُ مِنْ، وذا ونَحْوُهُ[1] بتأويلٍ قَمِنْ[2]

واستدل له[3] في الشرح[4] بما ورد في وَصْفِ الحَوْضِ الشريف - الذي نأمُل من الله سبحانه وتعالى أن يمن علينا بالوُرُودِ عليه، والارتواء منه في عافيَةٍ إن شاء الله تعالى - : «أبيض مِنَ اللبن، وأَحْلَى مِنَ العَسَلِ»[5]، فظاهِرُهُ أن فيه شُذُوذاً، إذ كان[6] حقُّه أن يقال فيه: أَشَدّ بَيَاضاً. فإنْ حُمِلَ على الشُّذُوذِ كان نظيرَ قوله: «هو أسودُ من حَنَكِ الغُراب»[7]. ونظيرُهُ قولُ الراجز:

جَارِيَةٌ في دِرْعِهَا الفَضْفَاضِ أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بني أَبَاضِ

قال: وجائزٌ أن يكون «أبيض» من قولهم: «باضَ الشيءُ بُيُوضاً» إذا فاقَهُ في البياض. فالمعنى على هذا أنَّ غلبة[8] ذلكَ الماءِ لغيره من الأشياءِ المُبْيَضَّة أكثرُ من غَلَبَة[9] بعضِها بعضاً. و «أَبْيَضُ» بهذا الاعتبار أبلغُ مِنْ «أَشَدّ بياضاً». ويجوز أن تكونَ

---

(١) (وشِبْهُهُ) في «شرح الكافية الشافية» المطبوعة.

(٢) (قمر) في د.

(٣) (له) ساقط من م.

(٤) أي «شرح الكافية الشافية» (٢ : ١١٢٥).

(٥) أخرج «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب الرقاق - باب في الحوض) من حديث «عبد الله بن عمرو» مرفوعاً: «ماؤه أبيضُ من اللبن، وريحه أطيب من المِسْك، وكيزانُه كنجوم السماء، مَنْ شرب منها فلا يظمأُ أبداً» «فتح الباري» (١١ : ٤٦٣) و «مسلم» في «صحيحه» في (كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة) (١ : ٢١٧) من حديث «أبي هريرة» موفوعاً: «فهوأشدُّ بياضاً من الثلج، وأحلى من العَسَلِ باللبن».

(٦) (كان) ساقط من د.

(٧) الحَنَكُ: المنقار. «الصحاح» (حنك ٤ : ١٥٨١).

(٨) هكذا في د، م، و (عليه) في ك.

(٩) هكذا في د، م، و (عليه) في ك.

. . . .

« منْ » المذكورة بعدَ « أبيض » مُتَعَلِّقَةً بمحذوفٍ دَلَّ عليه « أَبْيَض » المذكور، والتقديرُ: ماؤُهُ أَبْيَضُ، أي: أَصْفى و[1] أَخْلَصُ من اللَّبن. وهذا هو المراد بقوله:

. . . . وذا ونَحْوُه بتأويلٍ قَمِنْ

أي: حقيق بأن يَؤَوَّلَ ويُخَرَّجَ على وجهٍ صحيح، كما بينته بأزيد من هذا في « شرح الكافية ». والله أعلم. وبه تعلم ما في قول المصنِّف: (يُطْرَحُ طرحاً) إلخ، فإن الكلام إذا ورد عن[2] أربابه فلا[3] معنى لطرحه، بل يجب قبولُه على ما هو عليه أو بضربٍ من التأويل، كما فعل « ابنُ مالك » – رحمه الله تعالى – وهو الذي عقد له المصنف الفرع الآتي الآن.

(١) (أو) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٢) (على) في د.

(٣) (لا) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

«الثانيَ عشرَ»

قال «أبو حيان» في «شرح التسهيل»: التأويل إنَّما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالفُ الجادةَ فيتأول.

قوله: (التأويل) هو صرف الكلام عن ظاهره والخروج به / عما يقتضيه لفظه[1]. ٦٧ ب

وهل هو والتفسير مترادفان، أو متباينان، أو غيرذلك؟

أقوال ذكرتها في حاشية الجلالين، والقاموس، وغيرهما.

قوله: (يسوغ) أي: يجوز.

قوله: (الجَادَّة) - بفتح الجيم، وبَعْدَ الألف دال مهملة مشدَّدة - هي معظم الطريق، أو هي الطريقة[2] المسلوكة الواضحة.

قال «ابن أبي الحديد» في «شرح نهج البلاغة»[3]: إلاَّ أنَّ الباطل لا يوصف بالجادَّة. فلا يقال: هو على جادة الباطل، بل يقال: على مَزْلَقَةِ الباطل، و[4]مزلَّته أو مهلكته. فاحفظ ذلك.

قوله: (ثم جاء شيء) إلخ، وهذا يكون فيه التعارض؛ لأنه لا يمكن رده، لوروده عن فصيحٍ محتجّ بكلامه، ولاتُنْقَضُ القواعد[5] به؛ لأنها أصول لا تُنْقَضَ بمجرد ما

---

(١) (لفظ) في د، م.

(٢) (الطريق) في د.

(٣) (١٠ : ١٨٧) وفيه: (لا يحسن أن يقول: وإنهم لَعَلَى جادَّة الباطل؛ لأن الباطل لا يوصف بالجادَّة، ولهذا يقال لمن ضَلَّ: وقع في بُنَيَّاتِ الطريق، فتعوض عنها بلفظ «المزلّة»، وهي الموضع الذي يزلّ فيه الإنسان، كالمزلقة: موضع الزَّلَق، والمغرَقة: موضع الغرق، والمهلكة: موضع الهلاك).

(٤) (أو) في م.

(٥) (نقض القاعدة) في د، ك، وأثبتُّ الذي هو في م.

أما إِذا كان لغةَ طائفة من العرب لم تتكلم إِلا بها فلا تأويل.

ومن ثَمَّ كان مردوداً تأويلُ «أبِي علي»: «ليسَ الطيبُ إِلاَّ المسكُ».

على أن فيها ضميرَ الشأنِ؛ لأن أبا عَمْرٍو نَقَل أنَّ ذلك لغةُ تميم.

يسمع، ولهذا يجب ردُّ ما ورد من ذلك للأصول بالتأويل، كما أشار إِليه بقوله: (فيتأول).

قوله: (أما إِذا كان) إِلخ، أي: ماثبت عن العرب، وكان مخالفاً للقواعد، لغةً معروفةً لطائفةٍ إِلخ.

قوله: (ومن ثَمَّ) أي: من أجل ما ذُكر من أن ما كان لغةً لطائفةٍ من العرب لا يتأوَّلُ كان تأويلُ «أبي علي الفارسي» مردوداً.

فـ«تأويل» اسم «كان» مؤخر، و«مردوداً» خبرها مقدم.

قوله: (إِلاَّ المسكُ)[1] أي: بالرفع. و«المِسْك» بالكسر: الطيب المعروف الذي ورد في حديث «مسلم»[2] وغيره أنه سيِّد الطيب الدنيوي والأخروي. وله منافع أشار لبعضها في «القاموس»[3] وغيرِه.

وإِنما رُفع خبر «ليس» حملاً لها في الإِهمال عند اقتران خبرها بـ«إِلاَّ» على «ما» النافية في ذلك، فأوَّله «أبو علي الفارسيّ»[4] بما أشار إِليه المصنف.

قوله: (فيها) أي: في «ليس» أي: والجملة الاسمية هي خبر «ليس».

---

(١) انظر «الكتاب» (١: ١٤٧).

(٢) في (كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها - باب استعمال المسك..) (٤: ١٧٦٦) من حديث «أبي سعيد الخدري» بلفظ «والمسكُ أطيبُ الطيب».

(٣) (مسك ٣: ٣٠٨)

(٤) «الحلبيات» (٢٢٧- ٢٢٨)، وانظر «مغني اللبيب» (٣٨٧).

قال في «المغني»[1]: ولو كان كما زعم لدخلت «إلاّ» على أول الجملة الاسمية[2] الواقعة خبراً[3].

وأجاب: بأن «إلاّ»[4] قد توضع غير موضعها، نحو: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلاَّ ظَنّاً﴾[5]؛ لأن التفريغ[6] لا يكون في المفعول المطلق التوكيدي؛ لعدم الفائدة.

وأجيب: بأنه[7] في الآية على حذف الصفة، أي: ظناً ضعيفاً.

وذَكَرَ في تخريج ذلك تأويلاتٍ أوردها هناك في مبحث «ليس»، وحقق القول فيها بما لا مزيد عليه. ونَقَلَ كلام «ابن[8] العلاء»، واعتراضَ «عيسى بن عمر» عليه ورده إلى طوائف العرب، واعترافَ «عيسى» لـ«ابن[8] العلاء» بالتفوق على أئمة العربية بكثرة الإتقان، والبحث عن إيقان[9].

---

(١) (٣٨٧).
(٢) (والاسمية) بزيادة الواو في د، ك، ولاتوجد في م، وهو الصواب.
(٣) (خبره) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.
(٤) (لا) في د، ك، وأثبتُ الذي هو في م.
(٥) (الجاثية: ٣١).
(٦) أي: الاستثناء المفرغ.
(٧) الضمير عائد إلى المصدر.
(٨) (لأبي) في د، ك، م، و(لابن) في «مغني اللبيب» وأثبت الذي هو فيه.
(٩) «مغني اللبيب» (٣٨٨)، وانظر «المزهر» (٢: ٢٧٧).

«الثالثَ عشرَ»

قال «أبو حيان» أيضاً: «إذا دخل الدليلَ الاحتمالُ / سَقَطَ به الاستدلالُ». وَ رَدَّ به على «ابن مالك» كثيراً في مسائلَ استدلَّ عليها بأدلة تَقْبَلُ التأويلَ. منها: استدلالُه على قَصْر الأخ بقوله: ٣٧

أخـاك الـذي إنْ تَـدْعُـهُ لِـمُـلِـمَّـةٍ يُجِبْكَ بما تَبْغِي ويَكْفِيكَ مَنْ يَبْغِي

قوله: (إذا دخل الدليلَ) إلخ، الدليلَ[1] بالنصب مفعول مقدّم.

و (الاحتمالُ) بالرفع فاعل، أي: إذا احتمل وجهاً آخر ظاهراً مع الوجه الذي ثبت به المدَّعَى سقط لضعفه وعدم كونه نصاً في المدعى بدخول الاحتمال[2].

وهذا أصل اتَّفق عليه أهل الفنون تبعاً لأصول الفقه الذي هو مناط الشرائع، فضلاً عن الصنائع[3].

قوله: (وردَّ) أي[4]: أبو حيان. (به) أي[5]: بهذا الأصل.

قوله: (منها) أي: من المسائل التي ردَّها «أبو حيان» على «ابن مالك»؛ لكون دليله ليس نصاً بل محتملاً[6].

قوله: (أخاكَ) إلخ، أعربه «ابن مالك»[7] / مبتدأ على لغة القصر، وهو لزوم ٦٨ أ

---

(١) (الدليل) ساقط من د، م.

(٢) قال: «ابن علان» في «داعي الفلاح»: (إذا دخل الشاهدَ الاحتمالُ سقط به الاستدلال؛ لأن دخوله يكسوه ثوب الإجمال فيضعف عن مقام الاستدلال).

(٣) (الصنايع) في ك.

(٤) (أي) ساقط من د، م.

(٥) (به أي) ساقط من د، ك، وأثبتها من م.

(٦) (محتمل) في م.

(٧) البيت في «شرح التسهيل لابن مالك» (١ : ٤٩) و «شفاء العليل» (١ : ١٢٠)، وبعده:

وإنْ تَـجْـفُـهُ يـومـاً فـلـيـس مُـكَـافِـئـاً فَيَطْمَعَ ذو التزويرِ والوَشْي أن يُصْغِي

فإنه يحتمل أن يكون منصوباً بإضمار فعلٍ، أي: «الزم»، وإذًا دخله الاحتمالُ سقط به الاستدلالُ.

الألف في جميع الأحوال، والموصول بعده خبره.

والمُلِمَّة: - بالضم - من الإلمام، المصيبةُ النازلةُ. وتَبْغِي: - بالغين المعجمة - تطلب وتريد.

قوله: (فإنه يحتمل) ردٌّ[1] لكلام «ابن مالك». أي: و[2]ما ذكره من كونه مبتدأ على لغة القصر لا يتعين؛ لاحتمال كونه منصوباً على الإغراء جرياً على اللغة الفاشية، أي: الزم أخاك، ولا يخفاك أنه بعيد عند بادي الرأي، وما يسبق إليه الفهم أولى عندهم، فإن ما يبادر[3] إليه الفهم كالحقيقة لا يعدل عنه بمجرد الاحتمال، لكنهم بَنَوْهُ على مجرد وجود الاحتمال. والله أعلم.

---

(١) (رداً) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٢) (بأن) مكان (أي و) في م.

(٣) (يتبادر) في م.

«الرابعَ عشرَ»

كثيراً ما تُرْوَى الأبياتُ على أَوْجُهٍ مختلفَة، ربما يكون الشاهدُ في بعضها دون بعض، وقد سُئِلْتُ عن ذلك قديماً، فأَجَبْتُ باحتمالِ أن يكون الشاعرُ أنشده مرةً هكذا ومرةً هكذا، ثم رَأَيْتُ «ابنَ هشام» قال في «شرح الشواهد»: رُوِيَ قولُه:

. . . .   ولا أَرْضَ أبْـقَـلَ إِبْـقَـالَـهَـا

قوله: (كثيراً ما) منصوب على الظرفية، أو المفعولية المطلقة، وهو الأكثر، و «ما» تأكيد[1].

و (تُرْوَى) بالبناء للمفعول، أي: يرويها[2] الرواة، أي: يأتون بها مختلفةَ الإعرابِ والألفاظ.

و[3]قوله: (باحتماله) إلخ، أي: فهو بفصاحته[4] يتلاعب بمقولاته، فينشدها[5] كيف[6] أراد. وهلاَّ أجاب المصنف بهذا عما ورد من الأحاديث كذلك توثيقاً للرواة، وسداً لِبَابِ التصرف في الأحاديث بالتغيير والتبديل، فإنها أجدرُ بذلك من الأبيات. كما أشرنا إليه قبل.

قوله: (مرةً) بالفتح، استعملوه منصوباً[7] على الظرفية أو المصدرية.

---

(١) (توكيد) في م.

(٢) (يروّيها) في ك، و (يرويها) في د، م.

(٣) (و) ساقط من ك، م. وموجود في د.

(٤) (فصاحة) في د، م، و (لعله ذو فصاحة) من حاشية م.

(٥) (فيشدها) في د، م.

(٦) (كيفما) في د، م.

(٧) (منصوب) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

بالتذكير والتأنيث مع نقْل الهمزة، فإنْ صحّ أن القائل بالتأنيث هو القائلُ بالتذكير، صح الاستشهادُ به على الجواز في غير الضرورة، وإلا فقد كانت العرب ينشد بعضُهم شعْرَ بعض، وكلٌّ يَتكَلَّمُ على مُقْتَضَى سَجِيَّتِهِ التي فُطِرَ عليها، ومن هنا تَكَثَّرَتِ الرواياتُ في بعض الأبيات. انتهى.

قال «ابن السيد» في «مثلثه»[١]: إذا قلت: «لقيتُه مرةً» جاز أن يكون المرادُ لقيتُهُ واحدةً. وجاز أن يكون المرادُ برهةً من الدهر، فَيُجْرى في الأول مُجْرَى المصادر، وفي الثاني مجرى الظروفِ. فإذا أرادوا تحقيقَ الظَّرْفِ قالوا: «رأيته ذا مرة».

قوله: (بالتذكير) أي: تجريد الفعل الماضي من تاء التأنيث، والتأنيث هو إثباتها فيه.

قوله: (نَقْلِ الهمز) هو على حذف مضاف، أي: نقل حركتها للتاء، وحذفها لاستقامة الوزن.

قوله: (يَكْثِرُون) أي: العرب، أي: البعض السابق.

وفي نسخة: (كَثُرَتْ) بالماضي، كـ«كَرُمَ».

وفي أخرى: (تكَثَّرَتْ) على «تَفَعَّل» من الكثرة. أي: تعددت الروايات بتعدد الراوي، والكل يُعْمَلُ به لفصاحة القائل والناقل؛ لما تقرر: أن روايةً لا تقدح[٢] في أُخرى. كما أشرنا إليه. والله أعلم.

---

(١) (٢: ١٦٣). (ومثلثته) في د.

(٢) (نقدح) في م.

«فصلٌ»

مُلَخَّصٌ من «المحصول» للإمام «فخر الدين» مع زيادات من شروحه.

قال: اعلم أنَّ معرفةَ اللغةِ والنحوِ والتصريفِ فرضُ كفاية؛ لأن معرفةَ الأحكام الشرعية واجبةٌ بالإجماعِ، ومعرفةُ الأحكام بدون معرفة أدلتها مُسْتَحِيلٌ، فلا بد من معرفة أدلتها،

قوله: (من شروحه) بصيغة الجمع، أي: كشرحَي العلامة «الأصبهاني»[1]، والإمام المحقق «شهاب الدين القرافي»[2]، وغيرهما ممن اعتنى بشرحه.

قوله: (أنَّ معرفةَ اللغةِ) إلخ، أي: وكذلك غيرها[3] من العلوم العربية التي تتوقف عليها الأحكام الشرعية من باب لا فارق[4].

قوله: (واجبةٌ) كفاية، أي: فرض[5]، إذ لا فرق بينهما عند الجمهور، وذلك ما لم تكن ضرورية للمكلف. أما الضرورية فعينية لازمة.

---

(١) هو «شمس الدين، محمد بن محمود» المتوفى سنة ٦٧٨هـ. وسمي شرحه بـ«الكاشف عن المحصول». مترجم في «بغية الوعاة» (١: ٢٤٠).

(٢) هو «أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، أبو العباس، شهاب الدين، الصنهاجي، القرافي» المتوفى سنة ٦٨٤هـ. إمام المالكية في عصره. نسبته إلى قبيلة صنهاجة (من برابرة المغرب)، وإلى القرافة (المحلة المجاورة لمرقد الإمام الشافعي رحمه الله) بالقاهرة. وسمّى شرحه بـ«نفائس الأصول في شرح المحصول». مترجم في «الديباج المذهب» (١: ٢٣٦) و«الأعلام» (١: ٩٤).

(٣) (غيرهما) في د.

(٤) (فارض) في د.

(٥) انظر «أصول السرخسي» (١: ١١٠) في الفرق بين الفرض والواجب في المذهب الحنفي.

والأدلةُ راجعةٌ إلى الكتابِ والسنة، وهما واردانِ / بلغة العرب ونحوِهم وتصريفِهم. فإذن توقف العلم بالأحكام على الأدلة، ومعرفةُ الأدلة تتوقف على معرفة اللغة والنحو والتصريف، ٣٨

قوله: (إلى الكتابِ) إذا أطلقه الأصوليون فالمرادُ به القرآنُ.

وأما السنة عندهم فهي أقوالُ النبيِّ ﷺ وأفعالُه وأحوالُه وتقريراتُه. كما هو مشهور بين أهل الاصطلاح الحديثي[١].

قوله: (بلغة العرب) إلخ، الإضافة للتشريف.

وفي الشرح[٢]: الإضافة[٣] لبيان الواقع، إذ لا صرف / ولا نحو لغيرهم. ٦٨ ب

قلت: أما النحو فظاهرٌ أنهم ليس لهم قواعد تقتضي الرفع والنصب، كالكلام العربي، وأما الصرف فلا، بل لكل لغةٍ صرفٌ، كما يعرف بـ[٤] «مصادر الزَّوْزَني[٥] الفارسية» وغيرِه من الكتب الموضوعة في الألسن، كالتركي، وغيره. والله أعلم.

قوله: (ومعرفةُ الأدلة) أَظْهَرَ في مقامِ الإضمارِ، فراراً من اللَّبْسِ بعوده للأحكام، والمراد بالأدلة[٦] الأصليةُ، وهي الكتابُ والسنة[٧].

---

(١) انظر «المحصول» (١/١/١١٩) و(١/١/٢٧٥) و«شرح نخبة الفكر» للقاري (١٦) و«توجيه النظر» (٢).

(٢) أي: داعي الفلاح.

(٣) أي في قوله: (نحوهم وتصريفهم).

(٤) (من مصادر) في م، و(بمصادر) في حاشية م.

(٥) هو «أبو عبد الله، الحسين بن أحمد بن حسين الزوزني» المتوفى سنة ٤٨٦هـ. إمام عصره في النحو واللغة والعربية. مترجم في «بغية الوعاة» (١: ٥٣١) و«كشف الظنون» (٢: ١٧٠٣) و«الأعلام» (٢: ٢٣١).

(٦) (الأدلة) في م.

(٧) انظر «أصول السرخسي» (١: ٢٧٩).

وما يتوقف على الواجب المطلق، وهو مَقْدُورٌ للمكلَّف فهو واجبٌ. فإذن معرفةُ اللغةِ والنحوِ والتصريف واجبةٌ.

قال[١]: ثم الطريقُ إلى مَعْرِفتها إمَّا النقلُ المحضُ كأكثر اللغةِ، أو العقلُ مع النقل، كقولنا: «الجمع المُحَلَّى باللام للعموم»؛

قوله: (الواجب المطلق) أَخْرَجَ الواجبَ المقيد وجوبُه بذلك الأمر، كالنّصاب للزكاة، لتوقف وجوبها عليه، فإن وجوبَها لا يستلزم وجوبَه؛ لأن تحصيل سبب الوجوب لا يجب.

قوله: (وهو مقدور) إلخ، جملةٌ حالية، أخرج بها ما لا قدرة للمكلف عليه مما[٢] يتوقف عليه الواجب المطلق، كالسلامة مع موانع الوجوب.

قوله: (فهو واجب) أي: لأن الوسائل لها حكم المقاصد، وما لا يتم الواجب إلا به فحكمه الوجوب.

قوله: (النقلُ المحض) بالضاد المعجمة، أي: الخالص الذي لا شائبة للعقل فيه، ولا مجال[٣] أصلاً.

قوله: (أو[٤] العقلُ) إلخ، أي[٥]: مجموعهما.

قوله: (للعموم) إلخ. وقول النحاة: جموعُ السلامة من قبيل جموع القلة حملوه على نَكِرَاتِها[٦].

---

(١) في «المحصول» (١/١/٢٧٦ - ٢٨٥).
(٢) (مما) ساقط من د.
(٣) (ولا مجال) عليها شطب في م.
(٤) (و) مكان (أو) في د.
(٥) (أو) مكان (أي) في د.
(٦) جمع المذكر والمؤنث يفيد القلة، وقد يراد به الكثرة. انظر تفصيل ذلك في «الكتاب» (٣: ٤٩٠- ٤٩٢، ٥٧٨)، و«شرح الأشموني» مع حاشية الصبان (٤: ١٢١).

لأنه يصح استثناء أي فرد منه، فإن صحَّةَ الاستثناءِ بالنقل، وكونَه معْيَارَ العموم بالعقل.

فَمَعْرِفَةُ كونِ الجمع المذكور له بالتركيب من النقلِ والعقلِ، وأما العقلُ المحضُ فلا مَجَالَ له في ذلك.

قال: فالنقلُ المحضُ إمَّا تواتر أو آحاد، وعلى كُلٍّ منهما إشكالات:

أما «التَّوَاتُر» فالإشكال عليه من وُجُوه:

أحدُها: أنَّا نجدُ الناسَ مختلفينَ في معانِي الألفاظ - التي هي أكثرُ الألفاظِ تداولاً ودَوَرَاناً على ألسِنَةِ المسلمين - اختِلافاً شديداً لا يمكن فيه

قوله: (وكونَه) إلخ، بالنصب، عطفٌ على مدخول «إنَّ»، أي: وإنَّ كونَ الاستثناء إلخ.

قوله: (فلا مَجَالَ) بفتح الميم[1]، مصدر ميمي، أي: جَوَلانَ.

قوله: (منهما) أي: نوعي المتواتر والآحاد.

قوله: (فالإشكال عليه) إلخ، «أل» فيه جنسية، فلا ينافي تعبيره أوَّلاً بالجمع، أو عبَّر بالجمع أوَّلاً باعتبار المجموع[2] الوارد على الطرفين. و«على» بمعنى «في»، أو متعلقة بمحذوف يدل عليه المقام. أي: فالإشكال المبني عليه إلخ.

قوله: (وَدَوَرَاناً) محركة، كعطف التفسير على (تداول)[3]. وفي (ألسنة) يتنازعانه.

---

(١) (الجيم) في د.
(٢) (الجموع) في د، م.
(٣) (تداوله) في م، والأولى (تداولاً) كما في المتن.

القطعُ بما هو الحقُّ كلفظة (الله)، فإنَّ بعضَهم زعم أنها عِبْرِيَّةٌ، وقال قوم: إنَّها سُرْيانِيَّة.

قوله: (كلفظة الله) إلخ، أي: الذي هو عَلَمٌ على الذات الواجب الوجود، تعالى جَدُّه[1].

قوله: (عِبْرانية) بكسر العين المهملة، وسكون الموحدة، يقال: إنها لغة «إبراهيم» لـمّا عَبَرَ النهرَ فارّاً من النمرود، فلقيه الطلب من ورائه.

قوله:(سُرْيَانِيَّـة) يقال: إنها لغة «آدم»، وبها ينطق الصبيان أول نطقهم، وبها يتكالم أهل البرزخ، بل[2] ادعى بعضهم أن بها يَسْأل المَلَكانِ أهلَ القبورِ[3]، كما قال «البلقيني» و «العيني» وغيرُهما على بحث فيه.

وقال «عبد الملك بن حبيب»[4]: إنه منسوب إلى سوريت[5]، وهي أرض الجزيرة التي كان بها «نوح» – عليه [الصلاة و][6] السلام – وقومه قبل الغرق.

---

(١) أي: فيضُه أو عظمته.

(٢) (و) بدل من (بل) في د.

(٣) قال: «السيوطي» في «شرح الصدور» (١٩٤): (وقع في فتاوى شيخنا شيخ الإسلام علم الدين البلقيني أن الميت يجيب السؤال في القبر بالسريانية. ولم أقف لذلك على مستند. وسئل الحافظ ابن حجر عن ذلك، فقال: ظاهر الحديث أنه بالعربي. قال: ويحتمل مع ذلك أن يكون خطابُ كل أحد بلسانه).

(٤) هو السُّلَميّ الإلْبِيري القرطبي، المالكي، أبو مروان – المتوفَّى سنة ٢٣٨ أو٢٣٩هـ. كان عالم الأندلسِ وفقيهها في عصره، وكان فقيهاً مفتياً، نحوياً لغوياً نسَّابة إخبارياً عروضياً فائقاً شاعراً، محسناً حاذقاً مؤلفاً متقناً، وكان يأبى إلا معاليَ الأمور. وكان صوّاماً قوّاماً. مترجم في «الديباج المذهب» (٢: ٨) و «الأعلام» (٤: ١٥٧).

(٥) (سورين) في م.

(٦) ساقط من د، ك، وأثبته من م.

والذين جعلوها عربيَّةً اختلفوا، هل هي مشتقة أوْ لا؟

والقائلون بالاشتقاق اختلفوا اختلافاً شديداً، ومن تأمَّلَ أدلَّتَهُمْ في

وورد أن «آدم» لما أنزل من الجنة كان يتكلم به، فلما ثبت قلبه عاد إلى العربية، كما أخرجه «ابن عساكر» وغيرُه، ونقل المصنف بعضه في «المزهر»[1]. والله أعلم.

قوله: (أم لا) أي: أم ليست بمشتقة؟ أي: مرتجلة؛ لأن الأعلام منحصرة في القسمين.

قوله: (اختلفوا) إلخ، وقد أوردت غالبَ ما قالوه من الاشتقاقات في كتابنا الموسوم بـ[2] «سمط[3] الفرائد بالبسملة والصلاة من الفوائد» فوصلتْ أقوالُهم إلى نيِّف وثلاثين قولاً، ترجع المواد التي تفرعت عنها هذه الأقوال إلى أربعة، كما أوضحته هنالك، وبينت ما في كلام «المجد» من القصور، مع ما وسع[4] به [من][5] الدعوى في المباسيط و«القاموس»[6] وغير ذلك. / ٦٩ أ

والقولُ الأصح أنه عَلَمٌ غيرُ مشتقّ، كما هو رأي الأكثر. وعليه «الخليل» و«سيبويه» وغيرُهما ممن أوضحته في «السمط» و«شرح نظم الفصيح» وغيرهما[7].

---

(١) (١: ٣٠).

(٢) (بـ) ساقط من م.

(٣) (سبط) في م.

(٤) (وقع) في د، م.

(٥) ساقط من ك م، وأثبته من د.

(٦) انظر «تاج العروس» (٩: ٣٧٤)، وفيه: «وأصح الأقوال أنه علم للذات الواجب الوجود المستجمع لجميع صفات الكمال غير مشتق».

(٧) انظر «البيان في إعراب القرآن» (١: ٣٢) و«البحر المحيط» (١: ١٤) و«الدر المصون» (١: ٢٤-٢٦).

تعيين مدلول هذا اللفظ عَلِمَ أنَّها متعارضةٌ، وأنَّ شيئاً منها لا يفيدُ الظنَّ الغالبَ فضلاً عن اليقين.

قوله: (في تعيين مدلول) إلخ، أي: هل هو الذات الواجب الوجود أم المعبود [بحق أم المعبود][1] مطلقاً، ثم غلب على الذات.. إلخ.

قوله: (متعارضةٌ) لأنه على الأول جزئيٌّ دون الآخرين.

قوله: (فضلاً عن اليقين) أي: لما في ذلك من التعارض.

ويقال: «فلانٌ لا يملكُ دِرْهَماً فضلاً عن دينار»[2]، أي: لا يملكُ درهماً ولا ديناراً، وعدمُ مِلْكه للدينار أَوْلى بالانتفاء[3]، فكأنه قال: لا يملك درهماً فكيف يملكُ ديناراً؛ لأن نفي القليل لازمٌ لنفي الكثير، وانتصابُهُ على المصدرية[4].

قال العلامة «القطب الشِّيرازيُّ»[5] في «شرح المفتاح»: اعلم أن «فضلاً» يُسْتَعْمَلُ في موضعٍ يُسْتَبْعَدُ فيه الأول[6]، ويُرادُ به استحالةُ ما فوقه، ولهذا يقعُ بين كلامين متغايرَيِ[7] المعنَى، وأكثرُ استعماله أن يجيء بعد نفي.

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من د، م.

(٢) وإعراب «فضلاً» على وجهين:
أحدهما: أن يكون مصدراً بفعلٍ محذوفٍ، وذلك الفعل نعتٌ للنكرة.
الثاني: أن يكون حالاً من معمول الفعل المذكور، وهو «درهماً»، وإنما ساغ مجيء الحال منه مع كونه نكرةً للمسوِّغ، وهو وقوعُ النكرة في سياق النفي. ومثله: «زيدٌ لا يحفظ مسألة فضلاً عن القدرة على التدريس». انظر «معجم القواعد العربية» (٣٤٤).

(٣) أي: أولى من عَدَمِ مِلْكه للدرهم.

(٤) والتقدير: فَقَدَ مِلْكَ دِرْهَمٍ فقداً يَفْضُلُ عن فَقْدِ ملك دينارٍ.

(٥) هو «محمود بن مسعود بن مصلح، الفارسي، قطب الدين الشيرازي» المتوفى سنة ٧١٠هـ. كان من بحور العلم، متحرِّزاً ظريفاً مزَّاحاً لا يحمل همّاً. كان إذا صنف كتاباً صام ولازم السهر. مترجم في «الدرر الكامنة» (٥: ١٠٨) و«بغية الوعاة» (٢: ٢٨٢) و«مفتاح السعادة» (١: ٢٠٤).

(٦) (الأدْنَى) في م، وبحاشيتها (الأول) و(الأوْلي) في ك، وأثبت الذي هو في د.

(٧) (متغايرين) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

وقال الشيخ « أبو حيان » : لم أَظفرْ بنصٍّ على أنَّ مثل هذا التركيبِ من كلام العربِ، وبَسَطَ القولَ فيها بسطاً بما نقل بعضَه تلميذُه « الشهاب الفيوميّ » في « المصباح »[١].

ونقل جماعةٌ من أهل العربية عن « الفارسي » تجويز نصبه على المصدر لفعل محذوف، وذلك الفعل نعت للنكرة، أو الحال.

قيل[٢] : وإنما يقع نصبه على الصفة لأنه[٣] رآه[٤] ملازمَ النصب وإن لم ينصب ما قبله، كما تقول[٥] : « لا يهتدى إلى النحو فضلاً عن الصرف »، ثم هو حال من درهم، لا من فلان؛ لأنه من أحوال الدرهم، لا من أحوال فلان، وجاء من درهم، لأن الحال يجيء من نكرة سيما إن صحَّ وصفُها بها.

ويجوز كونه حالاً من المصدر المضمر في الفعل، أي: لا يملكه، أي: الملك حال كونه فاضلاً عن دينار، أي: عن ملكه الدينار.

والتخريج الثاني قلَّ من يعرفه.

وفي رسالة العلامة « ابن هشام » المعروفة بـ « السفريات »[٦] [التي][٧] وضعها في

(١) (فضل ٤٧٦).
(٢) (قبل) في د، م.
(٣) (لأن) في د، م.
(٤) (رآآه) في ك، م.
(٥) (نقول) في د، م.
(٦) رجعت إلى (المسائل السفرية في النحو) لابن هشام بتحقيق د. علي البواب فلم أرَ شيئاً عن كلمة « فضلاً ». وقد ذكر « السيوطي » في « الأشباه والنظائر » (٦ : ١٣١) الكلام على « فضلاً » تحت عنوان (مسائل وأجوبتها لابن هشام الأنصاري). وانظر ما ذكره د. مازن المبارك في مقدمة تحقيقه رسالة « المباحث المرضية » (١٣) عن كتاب « المسائل السفرية » لابن هشام.
(٧) ساقط من د، ك، وأثبتها من م.

وكذلك اختلفوا في لفظ «الإيمانِ»،

إعراب[1] بعض ألفاظٍ[2]، هذه منها ما نَصُّهُ:

لا تستعمل «فضلاً» هذه إلا في النفي، وادعى أن هذا الكلام في الأصل جملتان، دخل الثانية حذف كثير، وتغيير حصل[3] به الإشكال، وبيَّنه بما فيه طول، لسنا[4] بصدد نقله كله. وقد أفرد هذه اللفظة بالتصنيف «الشهاب القرافي»، وجوز في إعراب «فضلاً» نيفاً وأربعين وجهاً ارتكب في بعضها من التمحلات مالا يخطر في بال عَرِيبٍ، ولا يهتدي إليه أهلُ الأعاريب[5].

وقد أورد بعضَ مباحثها المصنِّف في «حاشيته على البيضاوي»[6]، ولولا خشيةُ الخروج عن المقصود لجلبنا ذلك كلَّه، وإنما أتينا بالبعض، وأحلنا على الباقي لغرابة هذا التركيب في كلام العرب، وعدم وجدان الكلام عليه في كل موضع. والله أعلم.

قوله: (في لفظ الإيمان) هو مصدر آمن به، على أفْعل إفْعالاً، لا من فاعَلَ، كقاتل. كما تَوَهَّمَهُ بعضٌ[7]/ إذ لو كان كذلك لقيل: إمان، بالكسر والقصر، كقِتَال، وهو غير مسموع، وادّعاء زيادة الياء فيه كقِيتال بعيد.

٦٩ ب

ثم اختلفوا هل همزتُه للتعدية أو للصيرورة؟ وهل مسماه[8] التصديق الجناني

---

(١) (إغراب) في ك.

(٢) (الألفاظ) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٣) (يحصل) في م.

(٤) (السنا) في د.

(٥) قال أبو حيان: والفضلاء لا يذكرون من الأعاريب إلا ما سهل مأخذه في لسان العرب.

(٦) المسماة بـ«نواهد الأبكار وشوارد الأفكار» (١/ ٤٧ و٤٨ ق).

(٧) انظر «تاج العروس» (٩: ١٢٤-١٢٥).

(٨) (سماه) في د.

و«الكُفْرِ» ، و«الصلاةِ»، و«الزكاة»، فإذَا كان هذا الحالُ في هذه الألفاظ التي هي أشهَرُ الألفاظِ، والحاجةُ إليها ماسَّةٌ / جداً، فما ظَنُّكَ بسائرِ الألفاظِ؟! ٣٩

فقط، أو النطق اللساني[1]، أوهما؟ كما عليه «الأشعري»[2] وغيره، أو[3] النطق إنما هو شرط لإجراء الأحكام، كما هو رأي «أبي منصور الماتريدي»[4]، ونقل عن «الأشعري» أيضاً، وإنْ أباه «النووي»[5]، وهل العمل داخل في مسماه أم لا؟

أقوالٌ مشهورة بين المتكلمين والمُحَدِّثين.

قوله: (والكُفْرِ) هو بالضم، أي: هل هو الجحد أو هو الستر، أو غير ذلك؟

قوله: (والصلاةِ) أي: هل هي مصدر، أو اسم مصدر؟ وهل معناها الدعاء أو الرحمة أو العطف أو الحنو أو غير ذلك مما بسط في الأصول[6]؟

قوله: (والزكاة) أي: هل [هي][7] مصدر كذلك؟ وهل معناها الطهارة أو النمُوُّ و[8] الزيادة أو غير ذلك؟

قوله: (والحاجة إليها) إلخ، أي: لأنها أركان الإسلام، وبها قوامه، وعليها قيامه،

---

(١) أي: الشهادتين إذا تمكن.

(٢) تقدمت ترجمته.

(٣) (و) في م.

(٤) هو «محمد بن محمد بن محمود» المتوفى سنة ٣٣٣هـ. نسبته إلى (ما تريد) (محلة بسمرقند). مترجم في «الجواهر المضية» (٣: ٣٦٠) و«الأعلام» (٧: ١٩).

(٥) انظر «شرح صحيح مسلم» (١: ١٤٩).

(٦) انظر «المحصول» (١ / ١ / ٢٧٨) و«البحر المحيط» (١: ٣٨).

(٧) ساقط من ك، و(هو) في م، وأثبت الذي هو في د.

(٨) (أو) في د، م.

وإذا كـان كـذلـك ظـهـر أن دعـوى التـواتـر في اللغـة والنحـو مُتَعَـذِّرٌ.

وأُجيبَ عنه: بأنه و إن لم يُمكن دعوى التواترِ في معانيها على سبيل التفصيل، فإنَّا نعلَمُ معانيَها في الجملة، فنعلم أَنَّهُم يُطْلِقُونَ لفظةَ (الله) على الإله المعبودِ بحق، وإنْ كنا لا نَعْلَمُ مُسَمَّى هذا اللفظ أَذَاتُهُ، أم كونه معبوداً، أم كونُه قادراً على الاختراع، أم كونُه مَلْجَأً للخلْقِ، أم كونُه بحيث تَتَحَيَّرُ العقولُ في إدراكه؟.

مع كثرة تداولها في الألسنة، وشهرتها بين المسلمين وقع فيها هذا الاختلاف الذي كاد أن لا يحصل معه إيلاف، فمالك بغيرها من الألفاظ التي ليست[1] بمثابتها في الشهرة، ومسيس الحاجة.

قوله: (على الإله المعبود) إلخ، أي: فهذا الموضوع وإن كان كلياً باعتبار مفهومه إلا أنه قام البرهان القاطع على أنه جزئي، وهو الله الواحد الأحد الذي لا شريك له، تعالى اسمُه.

قوله: (أَذَاتُه)[2] أي: فيكون اسماً للذات بناء على أنه مرتجل.

قوله: (أم كونه معبوداً)[3] إلخ، أي: بناء على أنه مشتق من: أَلَهَ إلاهةً، كعَبَدَ عبادَة، وزناً ومعنى، أو من أله غيره، إذا أجاره وأعاذه، إذِ العائذ يلجأ إليه، ويستغاث به، أو من، أَلِهَ، كعَلِمَ إذا تحيَّر. وهل هذا أصلٌ أو ألفه[4] [منقلبة][5] عن واو،

---

(١) (ايسيت) في م.

(٢) (إذ أنه) في د، م.

(٣) (معبود) في ك.

(٤) (لغة) في د.

(٥) ساقط من د، ك، وأثبته من م.

إلى غيرِ ذلك من المعاني المذكورةِ لهذا اللفظِ، وكذا القول في سائر الألفاظ.

الإشكالُ الثاني: أنَّ مِنْ شَرْطِ التواترِ استواءَ الطرفينِ والواسطةِ.

فَهَبْ أنَّا علمنا حصولَ شرائط التواتر في حُفَّاظِ اللغةِ والنحو والتصريفِ - في زمانِنا - فكيفَ نعلمُ حصولَهَا في سائرِ الأزمنة؟.

وأصله: وَلِهَ وَلَهاً، قولان بينتهما في «السمط» وغيره[1].

قوله: (إلى غير ذلك) إلخ، أي: من الأقوال المفرعة على حسب الاشتقاقات الزائدة على عشرين [المبينة][2] في «السمط» أيضاً.

قوله: (وكذا القول) إلخ، أي: تُعْلَمُ على جهة الإجمال دون التفصيل.

قوله: (فكيف نعلمُ حصولَها) كذا في الأصول التي وقفنا عليها من هذا الكتاب، والصواب: «حصوله»[3] بتذكير الضمير، أي: التواتر، أو شرطه إلا أن يقال: الشرط نكرة قصد به الجنس، أو عم بالإضافة فأعيد الضمير عليه مؤنثاً باعتبار الجمع، أي: حصول شروط التواتر على ما فيه من البعد. والله أعلم.

---

(١) «الله» علمٌ على المعبود بحق، لا يُطلق على غيره. قال «الزمخشري»: كأنه صار علماً بالغلبة. واختلف العلماء هل هو مرتجلٌ أو مشتقٌ؟ والصواب الأولُ، والقائلون باشتقاقه اختلفوا اختلافاً كثيراً. انظر تفصيل ذلك في «الكتاب» (٢: ٩٥، ٣: ٤٩٨) و«مجالس العلماء» (٥٦) و«اشتقاق أسماء الله» (٢٣-٤٩) و«الدر المصون» (١: ٢٣-٢٩) و«تفسير أبي السعود» (١: ١٠).

(٢) ساقط من د، ك، وأثبته من م.

(٣) بل (حصولها) صواب؛ لأن الضمير عائد على (شرائط التواتر).

وإذا جَهِلْنا شَرْطَ التواترِ جَهِلْنا التواتُرَ ضرورةً ؛ لأن الجهلَ بالشرط يوجب الجهلَ بالمشروط .

فإن قيل : الطريقُ إليه أمرانِ :

أحدُهما : أنَّ الذين شاهدناهُم أخبرونا أنَّ الذين أخبرُوهم بهذه اللغات كانوا موصوفينَ بالصفات المعتَبَرَةِ في التواترِ ، وأنَّ الذينَ أَخْبَرُوا مَنْ أَخْبَرَهُمْ كانوا كذلكَ ، إلى أنْ يَتَّصِلَ النقلُ بزمانِ الرسولِ ﷺ .

ثم استبعاده[1] لحصول الشرط قد يمنع بأن الهمم تتناقص وتتضاءل[2]، لاتترافع ولا تتطاول، فإذا سَلَّمَ[3] وجود العدد في عصره فهو دليل وجوده فيما قبله بالأولى بدليل المشاهدة، فإن شأن الهمم وعادتها النقصان في كل زمان عن الذي قبله. كما نَبَّهَ عليه في الشرح. ولا يخلو من مناقشة[4].

قوله: (وإذا جهلنا) إلخ، أي[5]: لِفَقْدِ المشروطِ عند فَقْدِ شرطه لفَقْدِ الشيء عند فَقْدِ ما يتوقف عليه. والمراد من الضروة هنا إلْجَاءُ الله – جل شأنه – العبدَ أن يجزم بالأمرِ جزماً مطابقاً لا يرتفع[6] بوجه /، ونصبها[7] على المفعولية له. ٧٠أ

---

(١) على حاشية م (مبتدأٌ خبره قوله: قد يمنع).

(٢) (تتناضل) م، وفي حاشيتها (لعله: تتضاءل).

(٣) الضبط من م.

(٤) موقف صاحب « داعي الفلاح » موقف انهزامي، وهو سبب تأخر المسلمين. اهـ من خط د. تمام حسان.

(٥) (أي) ساقط من د، م.

(٦) (لا يرفع) في د، م.

(٧) أي: نصب كلمة (ضرورة) من المتن.

والآخرُ: أنَّ هذه الألفاظَ لولم تكنْ موضوعةً لهذه اللغات، ثم وَضَعَهَا واضعٌ لهذه المعاني، لاشْتَهَرَ ذلك وعُرِفَ، فإنَّ ذلك مِمَّا تَتَوَفَّرُ الدواعي على نقلِه.

قلنا: أمَّا / الأَوَّلُ فغيرُ صحيحٍ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منَّا حين سَمِعَ لغةً مخصوصةً من إنسانٍ، فإنَّه لم يَسْمَعْ منه أنه سَمِعَهُ من أهلِ التواترِ، وهكذا، بل تَحْرِيرُ هذه الدعْوَى على هذا الوجهِ مما لا يَفْهَمُهُ كثيرٌ من الأدباءِ، فكيف يُدَّعَى عليهم أنهم عَلِمُوهُ بالضرورة؟ بل الغايةُ القصوَى في راوِي اللغةِ أن يُسْنِدَهُ إلى كتابٍ صَحيحٍ، ٤٠

قوله: (أنه سَمِعَه) أي: ما سمعناه منه، أو ما ذكر من اللغة.

قوله: (مما لا يفهمه) إلخ، أي: لأنهم لا اعتناء لهم بالإسناد، ولا اهتمام[1] لهم بما يرجع إليه من تواتر أو آحاد.

قوله: (إلى[2] كتاب) إلخ، أي[3] كـ «المحكم» و«المُخَصَّص»[4] و«مختصر العين»[5] و«الصِّحاح» و«العُبَاب»[6] ونحوها.

---

(١) (وللاهتمام) في د.

(٢) (في) مكان (إلى) في د، ك، م، والصواب ما أثبته، كما في «الاقتراح» و«داعي الفلاح».

(٣) (أي) ساقط من د، م.

(٤) «المحكم والمحيط الأعظم» و«المُخَصَّص» هما لأبي الحسن، علي بن إسماعيل، المعروف بـ «ابن سِيدَهْ» الأندلسيّ الضرير، المتوفى سنة ٤٥٨هـ.

(٥) هو لأبي بكر، محمد بن الحسن الزُّبيدي، الإشبيلي، المتوفى سنة ٣٧٩هـ.

(٦) و«العُبَاب الزّاخر واللُّباب الفاخر» لأبي الفضل، الحسن بن محمد بن الحسن، القرشي، الصَّغَاني، ولقبه رضي الدين، المتوفى سنة ٦٥٠هـ.
انظر «البلغة في أصول اللغة» (٤٩٥, ٤٩٩, ٤٨١, ٣٩٦, ٤٢٠).

أو إِلى أستاذٍ مُتْقِنٍ، ومعلومٌ أَنَّ ذلك لا يُفيدُ اليقينَ.

وأما الثاني فضعيف أيضاً ؛ لأنَّ ذلك الاشتهارَ إِنما يَجِبُ في الأمورِ العَظِيمة،

قوله: (متقَن) هو بفتح [1] القاف، أي: من غير اعتبار تواتر ولا غيره.

قوله: (لا يفيد اليقين) أي: لعدم وجود التواتر، وقد يقال: ليس شرطُ التواترِ كونَ كلٍّ مِنْ رجال طبقاته الواصلين، إلى حدِّه عَيَّنَ[2] مَنْ دونه بأنه[3] أخذ[4] ذلك عن[5] عدد التواتر، بل الشرطُ في كلٍّ منها روايةُ عددٍ يستحيل فيها ما ذكر من التواطؤ[6] على الكذب، والتوافق على[7] ما ذكرنا. والله أعلم. قاله في الشرح[8]. تأمل.

قوله: (في الأمور العظيمة)، كذا في بعض النسخ، وفي بعضها (المهمة) وهو الظاهر، وأَثْبَتَهُمَا معاً في «المزهر»[9]، ومن الأمور المهمة العظيمة أمرُ الخلافة، والأحكام الشرعية الظاهرة، فعدم نقلها آيةُ عَدَمِها.

---

(١) قوله (بفتح القاف) أي: على صيغة المفعول من الإتقان. كما في «داعي الفلاح» أي: إسناد متقَن. أقول: والأولى: أستاذ متقِن. كما في نسخ «الاقتراح» المخطوطة التي عندي. ويصح (متقَن) بفتح القاف، أي متقَنٌ علمه.

(٢) (غير) في الشرح.

(٣) (أنه) في د.

(٤) (اتخذ) في م.

(٥) (من) في م.

(٦) هكذا في م، و(التواطُئ) في د، ك.

(٧) (ما) ساقط من د.

(٨) أي: داعي الفلاح.

(٩) (١: ١١٦).

وليس هذا منه، سلّمنا أنه منه، لكن لا نُسَلِّمُ أنه لم يشتهرْ، فإنه قد اشتهرَ، بل بَلَغَ مبلغ التواتُرِ أنَّ هذه اللغاتِ إنما أُخِذَتْ عن جمعٍ مخصوصٍ كـ«الخليلِ»، و«أبي عمرو»، و«الأصمعي»، وأقرانهم، ولاشكَّ أنَّ هؤلاءِ ما كانوا معصومينَ، ولا بالِغينَ حدَّ التواتُرِ، وإذا كان كذلك لم يَحْصُلِ القطعُ واليقينُ بقولهم.

أَقْصَى ما في الباب أن يُقَالَ: نعلم قطعاً أن هذه اللغات بأَسْرِهَا غيرُ منقولة على سَبيلِ الكذب، ونقْطَعُ بأنَّ فيها ما هو صدقٌ قطعاً، لكنَّ كلَّ لفظةٍ عَيَّنَّاهَا فإنا لا يُمْكِنُنَا القطعُ بأنَّها

قوله: (وليس) إلخ، مَنْعٌ لهذه الدعوى، أي: ليس تغير[1] الموضوع إلخ، من الأمر المهمِّ، وقد نقضوه أيضاً بالكلمات الفاسدة، والإعرابات المعوجَّة الجارية في هذه الأزمان، مع أن تَغَيُّرَها معلوم، ومُغَيِّرها غيرُ معلوم. كما أورده في «المزهر»[2].

ثم انتقل من المنع والنقض إلى التسليم، وعدم لزوم[3] ما قاله عليه، فقال: (سلَّمنا أنه منه) إلخ.

قوله: (أَنَّ هذه اللغات) إلخ، هو بفتح الهمزة، يتنازعه (اشتهر) و(بَلَغَ).

قوله: (أَقْصَى) معناه: أبعدُ، والمراد هنا غاية ما في الباب ومنتهاه (أن يقال) إلخ.

قوله: (فإنه) أي: الشأن، وفي نسخة (فإنَّا) أي: معاشر أهل العربية (لا يُمْكِنُنَا) إلخ.

قوله: (بأَنَّها) أي: بأنَّ كلَّ لفظ منها، وإن أمكننا ذلك في البعض، كما يدل له

---

(١) (تغيير) في م.
(٢) (١: ١١٦).
(٣) (لزم) في ك.

من قبيلِ ما نُقلَ صدقاً، وحينئذٍ لا يَبْقَى القَطْعُ في لفظٍ مُعَيَّنٍ أصلاً، وهذا هو الإشكالُ على من ادَّعَى التواترَ في نقلِ اللغاتِ.. هذا كلامُ الإمام.

وتَعَقَّبَهُ «الأصبهانيُّ» بأنَّ كونَ اللغةِ مأخوذةً عمن لم يَبْلُغْ عَدَدَ التواتر،

قولُه: (قَبِيل)[1] كلٌّ لفظة إلا أنه لا يشكل عليه قوله: (وحينئذ[2] لا يَبْقَى) إلخ، وإنما لم يبق القطعُ إلخ، لما ذكر من إمكانه في البعض.

قوله: (هذا كلامُ الإمام) أي: «الرازي» في «المحصول»[3] إلا أن المصنف تصرف فيه بعض التصرف، كما يُعلم بمراجعته. وقد تابعه عليه في «الحاصل».

قوله: (وتَعَقَّبَهُ) إلخ، أي: اعترض كلامَه في شرحه، وناقشه في مواضع من أبحاثه.

قوله: (الأصبهانيُّ) فاعل «تعقب»، وهو[4] منسوب إلى «أَصْبَهان» بفتح الهمزة والباء وكسرهما، وبفتح الهمزة وكسر الموحدة، وعكسه، وإبدال الموحدة فاءً فارسية، بلدة مشهورة بعُذُوبة الهواء والماء ولطافتهما[5]. وهل هو لفظ عربي مركب، أو عجمي وهو الأصح؟ خلافٌ[6]. أورده «المجد» في «القاموس»، وبسطت متعلقاته في شرحه[7].

---

(١) (قَبْلُ) في م، و(قيل) في د، ك، وأثبت الذي هو موافق لنسخ «الاقتراح» و«داعي الفلاح».

(٢) (وح) في ك، م.

(٣) (١/١/٢٧٥-٢٨٥).

(٤) (وهذا) في م.

(٥) (لطافتها) في د.

(٦) (خلاف ما) في د، م، ودون (ما) في ك، وهو الصواب.

(٧) انظر «تاج العروس» (أ ص ص ٤ : ٣٧٠).

لا يَصْلُحُ أن يكون سنداً لِمَنْعِ عَدَمِ شُهْرَة نقلِ اللغات عن مَوْضُوعاتِها الأصليَّةِ إلى غيرها؛ لأنَّ عدمَ عصمتهم لا يَستلزم / وقوعَ النقلِ والتغييرِ، بل يثبتُ به احتمالُه، وذلك لا يَقْدَحُ في دعوى انتفاءِ اللازم. انتهى. والأمر كما قال. ٤١

ثم قال الإمام: وأمَّا الآحادُ فالإشكال عليه من وجوهٍ:

قوله: (بل يثبتُ به) [أي][1] بعدم[2] عصمتهم.

قوله: (لا يَقْدَحُ في دعوى انتفاء اللازم) أي: بأنه الأصل، لأن الأصل العدم حتى يقوم دليل على خلافه، وحينئذٍ[3] فيكون بقاء الموضوعات بحالها / لا[4] من جهة نقلهم بذلك، والأصل عدم التغيير حتى يثبت مقتضيه، فيبقى خبرهم الأول بحاله لعدم وجود ما يقتضي[5] خلافَه. والله أعلم. ٧٠ ب

قوله: (ثم قال) إلخ، أي: في «المحصول»[6].

قوله: (من وجوهٍ) إلخ، كأنه استعار جمع الكثرة لجمع القلة مجازاً، إلا أن يكون المذكور هنا بعضها، وهي في نفس الأمر أزيد من عشرة، وربما يؤيده قوله: (منها) إلخ.

---

(١) (أيّ) منّي، و (أو) في ك، وساقط من د، م.
(٢) (لعدم) في م.
(٣) (وح) في ك، م.
(٤) (لا) ساقط من م.
(٥) (يقتضيه) في د، م.
(٦) (١/١: ٢٨٥).

منها أنَّ الرُواةَ له مُجَرَّحُونَ ليسوا سالمين عن القَدْحِ.

بيانُهُ: أن أصل الكتب المُصَنَّفَةِ في النحوِ واللغةِ «كتابُ سيبويه»، وكتابُ «العَيْنِ».

أما «كتابُ سيبويه» فَقَدْحُ الكوفيينَ فيه وفي صاحبه أَظْهَرُ من الشمسِ.

قوله: (الرُّواة) هو بالضم جمع «راوٍ» كقاضٍ، وقضاة.

قوله: (مُجَرَّحُونَ)[1] بفتح الراء المشددة، مفعول من التجْريح، وآثَرَ[2] التفعيل؛ لأنه أبلغ من الجَرْح المجرد.

قوله: (ليسوا سالمين) إلخ، بيان وتفسير لـ «مُجَرَّحُونَ»[3]، أو استئناف بياني جيء به إطناباً، وإلا فما قبله[4] يغني عنه.

قوله: (بيانُهُ) أي: القدح، أو التجريح المفهوم من مُجَرَّحُون[5].

قوله: (كتاب سيبويه) إلخ، فيه لفٌّ ونشرٌ مرتب. فكتاب «سيبويه» يرجع للنحو، وهو عَلَمٌ بالغلبة[6] عليه إذا أُطْلِقَ عند النحاة. و «العين» يرجع إلى اللغة، وهو مُصَنَّفٌ لـ «الخليل بن أحمد» الإمام على ما اشتهر.

قوله: (فَقَدْحُ الكوفيين) إلخ، هو بسكون الدال المهملة، مبتدأ خبره (أَظْهَرُ) إلخ، والجملة خبر «كتاب». وأَبْعَدَ في[7] الشرح فجعل «قَدْحُ» فعلاً ماضياً، و«الكوفيون» فاعلاً، و «أظهر» كالمفعول المطلق. وفيه ما لا يخفى.

---

(١) (مجروحون) في م.

(٢) هكذا في م، و (اثر) في د، و (أثر) في ك.

(٣) (لمجروحون) في م.

(٤) أي: (مُجَرَّحُون).

(٥) (مجروحون) في م.

(٦) (لغلبة) في د.

(٧) (وأبعد ما في) في د.

وأيضاً فـ«المبرِّدُ» كان من أَجَلِّ البصريِّينَ، وهو أفردَ كتاباً في القدحِ فيه.

وأما كتابُ «العينِ» فقد أطبقَ الجمهور - من أهل اللغةِ - على القدحِ فيه.

ثم القدح في كتاب «سيبويه»[1] غيرُ ضارّ، ولا مُلْتَفَتٍ إليه، بل هو الإمام[2] المرجوعُ إليه، والأصل المعوَّل عليه، وما انتقدوه كله صُوِّبَ[3] وأُجْرِيَ على الأصول، كما يعلم بمراجعة شرَّاحه.

وأما كتاب «العين» فأكْثَرَ الناسُ في[4] الطعن فيه، كما قال، لكن الغالب اعتراضهم عليه من حيث الاشتقاق، وصناعة التصريف، وجَاراه على ذلك «الزُّبَيْدي»[5] في مواضع من «المختصر»، وإن اعترض عليه مواضع كثيرة في «المستدرك»، وغالب ذلك فيما يرجع إلى التصريف والاشتقاق، وذكر ذوات الواو في ذوات الياء، ونحو ذلك.

---

(١) هو «عمرو بن عثمان بن قَنْبَر، أبو بشر» مولى بني الحارث بن كعب، المتوفى سنة ١٨٠هـ بفاس. وهو أثبت مَنْ أخذ عن «الخليل»، وكان «الخليل» يقول لسيبويه حين يقبل: مرحباً مرحباً بزائرٍ لا يُمَلُّ. وأخذ عن «عيسى بن عمَر، الثقفي» و«يونس» و«أبي الخطاب الأخفش». مترجم في «إنباه الرواة» (٢: ٣٤٦) و«إشارة التعيين» (٢٤٢).

(٢) (الأم) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٣) (صواب) في د.

(٤) (من) في م.

(٥) (هو «محمد بن الحسن، الزُّبيديّ، الإشبيلي، أبو بكر» المتوفى سنة ٣٧٩هـ. نسبة إلى «زُبَيد بن صعب». له «مختصر العين»، منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية، برقم (٣٨٦) لغة، وله مستدرك على العين سماه «استدراكُ الغَلَطِ الواقع في كتاب العين» نشره الأستاذ جويدي سنة ١٨٠٠م. مترجم في «تاريخ علماء الأندلس» (٢: ٨٩) و«بغية الوعاة» (١: ٨٤). وانظر «نشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن وتطورها» (٣٠٠).

وأيضاً فإن «ابنَ جِني» أورد باباً في كتاب «الخصائص»[1] في قدحِ أكابرِ الأدباءِ بعضِهم في بعضٍ، وتكذيبِ بعضِهم بعضاً.

وأَوْرَدَ[2] باباً آخر في أنَّ لغةَ أهلِ الوَبَرِ أصحُّ من لغةِ أهلِ المَدَرِ، وغَرَضُهُ من ذلك القَدْحُ في الكوفيينَ.

وأورد[3] باباً آخر في كَلِمَاتٍ من الغريبِ لا يُعْلَمُ أحدٌ أتى بها إلا «ابنُ أحمرَ الباهليُّ».

أما كونه ذكر شيئاً من اللغة ليس له أصل، أو نقل كلاماً باطلاً فلا. وقد أشار لذلك المصنِّفُ في «المزهر»[4]، وزدته بياناً في «المسفر». والله الموفق سبحانه.

[قوله: (وغَرَضُهُ) أي: ابن جني][5]

قوله: (القَدْحُ في الكوفيين)؛ أي: لأنهم خالفوا البصريين، مستندين لأقوال الحاضرة، ولغة أهل المدر.

قوله: (لا يُعْلَمُ أحدٌ) بضم التحتية، مبنياً للمفعول، و «أحدٌ» نائبه. هو الذي في الأصول المعتبرة من هذا الكتاب، و «المزهر»، وهو الذي في «المحصول». وفي نسخةٍ من «المزهر» و «الاقتراح»: «لا نعلم» بالنون التكلمية، و «أحداً» بالنصب مفعوله.

---

(١) (٣: ٢٨٢ - ٣٠٩).

(٢) في «الخصائص» (٢: ٥).

(٣) في «الخصائص» (٢: ٢١).

(٤) (١: ٨٦).

(٥) ساقط من د، م.

ورُوِيَ عن «رُؤْبَةَ» وأبيه أنهما كانا يَرْتَجِلانِ ألفاظاً لم يَسْمَعَاهَا، ولا سُبِقُا إليها.

قوله: (وروي) قيل: بالبناء للفاعل وفاعله «ابن جني»[1]. وعليه اقتصر بعض شراح «المحصول» كالشارح[2]، والصواب بناؤه للمفعول. فإن هذا رواه الأكابر الذين قبل «ابن جني» بأزمان، كـ«ابن[3] العلاء» وأضرابه.

ومَرَّ في كلامه[4]: / «فقد حُكِيَ[5] عن رؤبة»[6] إلخ. ٧١ أ

قوله: (وأبيه) إلخ. في «شرح المحصول» لـ«القَرافي»: وقع[7] في النسخ بالنون والياء[8]، وصورة الخط واحدة[9].

و«رؤبة» كان أبوه يسمى «العجاج»، وابنه[10] «عُقْبَة». وكان «رؤبة» وأبوه راجزين عظيمين في العرب، جامِعَيْنَ لفضائل لسان العرب، وكان «عقبة» مخضرماً فيضعف الاستشهاد بكلامه، فالظاهر أنه أبوه لا ابنه لضعف حاله[11] عن أن يقاس بأبيه في

---

(١) (أي: الضمير العائد إليه) من حاشية م.

(٢) (أي: شارح الاقتراح، وهو العلامة ابن علان) من حاشية م.

(٣) (كأبي) في د، ك، و (كأبي بن) في م، والصواب ما أثبته.

(٤) (أي: كلام ابن جني الذي تقدم للمصنف نقلُه عنه في الفرع الثالث) من حاشية م. وانظر «الخصائص» (٢: ٢٥).

(٥) (حكي) ساقط من د.

(٦) (راية) في د.

(٧) (ووقع) في م.

(٨) (الباء) في م، و (لعله بالياء والنون) على حاشية م.

(٩) أي: بين (أبيه) و (ابنه).

(١٠) (أي: وكان يسمى عُقْبَة، والضمير في ابنه يعود إلى رؤبة) على حاشية م.

(١١) (ماله) في د.

وعلى ذلك قال «المازنيُّ»: «ما قِيسَ على كلامِ العربِ فهو من كَلاَمِهِمْ»، وأيضاً فـ«الأصمعيُّ» كان منسوباً إلى الخَلاَعَةِ،

جرأته على ارتجال اللغة، فإن ظاهر الحال فيمن لا يستشهد بكلامه [أن][1] لا تبقى له داعية للارتجال، وهذا هو الذي رأيت الأدباء ينصرونه، ويقولون: هو «العجاج»[2].

قلت: ذِكْرُهُ[3] للاحتمال[4]، وتَوَهُّمُهُ[5] الأب[6] من العجائب، فالصواب إسقاطه، وعدم الاعتداد به، والاستغناء عن هذا الاستظهار، فإنَّ الذي صُرِّحَ به في الكتب اللغوية والأدبية هو أبوه، وليس لابنه «عقبة» دَخْلٌ في هذا الباب، ولا هو مشهور بهذا المنصب، ولا مرجوع[7] إليه كأَبَوَيْه[8] في علوم الأدب. والله أعلم.

وقد سبق في كلام المصنف نَقْلاً عن «ابن جني» في الفرع الثالث. فقد حكى عن «رؤبة» وأبيه بلا تردد، وهو الذي رأيته في «الخصائص» و«المزهر» وغير ديوان.

قوله: (ما قيس) إلخ، أي: فيما بابه القياس.

قوله: (إلى الخَلاعة) هي بفتح الخاء المعجمة: الانهماك في المجون. وهي على شهرتها وتداولها أغفلها كثيرٌ من أهل اللغة في مصنفاتهم كـ«المجد» و«الجوهري» و«الزُّبَيْدِيّ»[9] وغيرهم، ولذلك جزم كثيرون بأنها مجاز.

---

(١) ساقط من د، ك، وأثبته من م.

(٢) (انتهى كلام القرافي) على حاشية م.

(٣) (أي: القرافي) على حاشية م.

(٤) (أي: احتمال البنوة) على حاشية م.

(٥) (أي في عقبة بن رؤبة) على حاشية م.

(٦) (الأدب) في د، م.

(٧) (رجوع) في د.

(٨) (أي: أبيه وجده) على حاشية م.

(٩) (الزبيري) في د،م، وكتب على حاشيتهم (ولعله والزبيدي، أعني وهو صاحب مختصر العين).

ومشهوراً بأنه كان يَزِيدُ في اللغةِ ما لم يكنْ منها.

والعَجَبُ من الأصوليِّين أنَّهم أقاموا الدلائل على خبر الواحدِ أنه حُجَّةٌ في الشرع، ولم يقيموا الدِّلالَة على ذلك في اللغةِ، وكان هذا أولى،

قوله: ([كان][1] يَزِيدُ في اللغة إلخ، هذا كلام مردود، لا يعتدّ به، فقد قال الإمام[2] «ابن معين»[3]: إن «الأصمعي» لم يكن ممن يكذب بل كان من أعلم الناس في فنه.

وقال «أبو داود»: إنه صدوق، وكان يتقي أن يُفَسِّرَ الحديثَ كما يتّقي أن يفسِّر القرآنَ ورعاً منه. على أنَّ ما نسبوه إليه من الزيادة يمكن حمله على القياس على ما سُمِع من العرب. وهو رأي صحيح نَصَره جماعة من النحاة والأصوليين.

قوله: (ولم يقيموا الدِّلالة) إلخ، كذا في الأصول. وصوابه[4] «الأدلة» جمع دليل، أو «الدليل» بالإفراد، إلاَّ أن يقال: إنهم يستعملون «الدلالة» بمعنى الدليل. كما قاله إمام الحرمين على طريقة المجاز، تسمية للشيء بمصدره. كما أشرنا إليه أوّلاً. والله أعلم.

قوله: (وكان هذا أولى) إلخ؛ لأن الأمور الشرعية مبنية على معرفة الفنون العربية[5]؛ لأنها آلاتُها ووسائلها، فكانت أحقَّ بالاعتناء بها؛ لأنها كالأصول لها.

---

(١) ساقط من د، ك، وأثبتُّه من م.

(٢) (الإمام) ساقط من د، م.

(٣) انظر «ميزان الاعتدال» (٢ : ٦٦٢).

(٤) (وجوابه) في د.

(٥) (اللغوية) في ك، م، و أثبت الذي هو في د.

وكان من الواجب عليهم أن يَبْحَثُوا عن أحوال اللغات، والنحوِ، وأن يتفحَّصُوا عن أحوال جَرْحِهِمْ، وتعديلِهِم، كما فَعَلُوا ذلك في رواية الأخبارِ، لكنَّهم تركوا ذلك / بالكُلِّيَّة مع شدة الحاجةِ إليه، فإنَّ اللغةَ والنحوَ يجريانِ مَجْرَى الأصلِ للاستدلالِ بالنصوص. انتهى. ٤٢

قوله: (ومن الواجب) كذا في نسخٍ، فهو خبرٌ مقدم. و «أن يَبْحَثُوا» مبتدأ. وفي نسخ: (وكان الواجب) وكلاهما صحيح.

قوله: (وأن يفحصُوا[1]) كعطف / التفسير أو الأخص. ٧١ ب

قوله: (جَرْحِهِمْ) إلخ، هو بفتح الجيم وضمها. وبعضهم فَرَّقَ فَجَعَلَ المفتوحَ للعيوب والخصال، والمضمومَ للأجسام. وجوَّز الجمهورُ كُلاً في كلٍّ، وإن صرحوا بأنَّ الفتح أفصحُ في مقابل التعديل، والضمَّ في الأبدان أفصح[2].

وقال بعض المحققين[3]: إن الجرح في ذكر العيوب استعارة، ثم كثر[4] حتى صار حقيقة فيه. وقد بسطته في «شرح القاموس»[5].

ولو عبر بالتجريح لكان مشاكلاً للتعديل، وجارياً على ما اختاره أوَّلاً من المبالغة، لكنه تفنَّن. والله أعلم.

قوله: (فإن اللغة) إلخ، أي: وكذلك باقي فنون العربية من باب لا فارق.

---

(١) (يتفحّصوا) على حاشية م.
(٢) (والضم في الأبدان) في م.
(٣) (المحدثين) في د.
(٤) (فشا) مكان (كثر) في م، وهو ساقط من د.
(٥) انظر «تاج العروس» (٢: ١٣٠).

قال «الأصبهانيُّ» : أما قوله : وأورد «ابن جني» باباً في كلمات من الغريبِ لم يأتِ بها إلا «الباهليُّ» ، فاعلم أن هذا القدرَ ، وهو انفرادُ شخصٍ بنَقْل شيءٍ من اللغة الغريبة لا يَقْدَحُ في عدالَته ، ولا يَلْزَمُ من نقل الغريب أن يكون كاذباً في نقله ، ولا قَصَدَ «ابنُ جني» ذلك .

وأما قولُ «المازنيّ» : ما قيس إلى آخره ، فإنه ليس بكذب ولا تجويز للكذب ، لجواز أن يُرى القياس في اللغات ، أو يُحمل كلامُه على هذه القاعدة وأمثالِهَا ، وهي أنَّ الفاعلَ في كلامِ العرب مرفوعٌ ، فكلُّ ما كان في معنى الفاعل فهو مرفوع .

قوله : (لايَقْدَحُ في عدالَتِهِ) أي : لأن غاية ما فيه[1] زيادةُ الثقة، وهي مقبولة بالإجماع[2] .

قوله : (ولا يَلْزَمُ) إلخ، أي : لكونه اطّلع على ما لم يطّلع عليه غيره، والحافظ حجةٌ على غيره .

قوله : (وأمثالِهَا) أي : مما هو كلي[3] يتخرج عليه جزئياتٌ[4] كثيرة على ما عرف .

قوله : (في معنى الفاعل) أي : بأن أسند إليه غيرُه كالمبتدأ، واسم «كان» و«كاد»[5] .

قوله : (فمرفوع) أي : لشبهه[6] به، وتضمنه معنى الفاعلية[7] من الإسناد المذكور،

---

(١) (في) مكان (فيه) في د .

(٢) انظر «التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح» (٩٢) و«تدريب الراوي» (١ : ٢٤٥) .

(٣) أي : أصل .

(٤) (جزايات) في ك .

(٥) (كاف) في د .

(٦) (يشبهه) في د .

(٧) (الفاعل) في م .

وأما قوله: إن الأصوليين لم يقيموا إلى آخره، فضعيف جداً، وذلك أن الدليل الدال على أن خبرَ الواحدِ حجةٌ في الشرع، يُمْكِنُ التمسكُ به في نقل اللغة آحاداً، إذا وُجِدَت الشرائط المعتبرة في خبر الواحد، فلعلهم أهملوا ذلك، اكتفاءً منهم بالأدلة الدالة على أنه حجةٌ في الشرع.

وأما قوله: كان الواجب أن يبحثوا عن أحوال الرواة إلى آخره، فهذا حق، فقد كان الواجب أن يُفْعَلَ ذلك، ولا وجه لإهماله مع احتمال كذبِ مَنْ لم تُعْلَمْ عدالَتُهُ.

وأما[1] جره بالحرف الزائد أو[2] الإضافة فعارض.

قوله: (الشرائط) جمع: شريطة، وهي الشرط، وجمعه شروط.

قوله: (فهوحق) إلخ، ظاهره ككلام «القرافي» أنهم أهملوه، وليس كذلك، بل اعتنى بذلك أئمة الأدب، وصنَّفوا في طبقات الأدباء وأحوالهم، وقد كنت أميلُ إلى هذا وأعتمده، وأرى كلام الإمام في «المحصول» وشراحه لا معنى له، ثم رأيت المصنف قال في «المزهر»: الجواب الحقُّ عن هذا أن أهل اللغة لم يهملوا البحث عن أحوال اللغة، ورواتها تجريحاً وتعديلاً بل[3] فحصوا[4] عن ذلك وبيَّنوه كما بيَّنوا ذلك في رواة الأخبار. ومن طالع الكتبَ المؤلفةَ في طبقات اللغويين والنحاة وأخبارهم وجد ذلك. وقد ألَّف «أبو الطيب اللغوي» كتابَ «مراتب النحويين واللغويين»، وميَّزَ أهلَ الصدق من أهل الكذب. وقد أورد المصنِّف الكثيرَ من ذلك في كتاب «المزهر» في

---

(١) (ما) في د.
(٢) (و) مكان (أو) في م.
(٣) (بل) ساقط من د.
(٤) (ففحصوا) في د.

وقال «القرافي» في هذا الأخير: إنما أهملوا ذلك؛ لأن الدواعي متوفرةٌ على الكذب في الحديث؛ لأسبابه المعروفةِ، الحاملَةِ للواضعين على الوضع.

وأما اللغة فالدواعي إلى الكذب عليها في غاية الضعف، وكذلك كُتُبُ الفقه لا تكاد تجد فروعاً موضوعةً على «الشافعي» أو «مالك» أو غيرهما / ، ولذلك جمع الناس من السُّنَّة موضوعاتٍ كثيرة وجدوها، ولم يجدوا من اللغة وفروع الفقه مثلَ ذلك، ولا قريباً منه، ولما كان الكَذِبُ والخطَأُ في اللغة وغيرها في غاية النَدرة، اكتفى العلماء فيها بالاعتماد على الكتب المشهورة المتداولة، فإن شهرتها وتداوُلُها يمنع ذلك مع ضعف الداعية له، فهذا هو الفرق. ٤٣

ثم قال الإمام[1]: والجواب عن الإشكالات كلِّها:

نوع من تُقْبَلُ روايتُه ومَنْ تُرَدُّ[2]، ونوع الموضوع[3]، ونوع معرفة الطبقات[4]. وغير ذلك. والله أعلم.

قوله: (في غاية النَّدْرَة) بفتح النون، وقد تضم[5]: القلة، أو هي القلة المفرطة جداً. فتكون أخصَّ، كما بينه في «شرح القاموس» وغيره.

قوله: (كلِّها) أي: المتعلقة بالمتواتر والآحاد.

---

(١) في «المحصول» (١/١: ٢٩٤) بتصرف.
(٢) «المزهر» (١: ١٣٧).
(٣) «المزهر» (١: ١٧١) (معرفة المصنوع).
(٤) «المزهر» (٢: ٣٩٥).
(٥) وفي «المصباح» (ص: ٥٩٨): والاسم: «النَّدْرَةُ» بالفتحِ والضمُّ لغةٌ. اهـ. وقوله «الاسم» أي: اسم المصدر.

أن اللغةَ والنحوَ والتصريف ينقسم إلى قسمين:

● قسمٌ منه «متواترٌ»، والعلمُ الضروريُّ حاصلٌ بأنه كان في الأزمنة الماضية موضوعاً لهذه المعاني، فإنَّا نجدُ أنفسَنا جازِمَةً بأن «السماء» و «الأرض» كانتا مُسْتَعْمَلَتَيْنِ في زمنه ﷺ في معناهما المعروف.

وكذلك «الماء» و «الهواء» و «النار»، وأمثالها.

وكذلك لم يَزَلِ الفاعلُ مرفوعاً، والمفعولُ منصوباً، والمضافُ إليه مجروراً.

قوله: (في زمنه ﷺ) أي: وكذلك قبل زمنه، لكن لما كان في زمنه – عليه السلام – / انتهاءُ اللغةِ لمداها ووصولها لمنتهاها جُعِلَ على ذلك المدارُ. ٧٢ أ

قوله: (في معناهما) إلخ، أفرده مع أنه مثنى لإضافته للمثنى، وهو أحد الأوجه فيه، وأعلى منه جمعُ المضاف نحو: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[١]، وأضعف الثلاثة تثنيتُهما، كما قاله «ابن عصفور»[٢] وغيره.

قوله: (والهواء) هو بالمد. المراد به الجوُّ، ويطلق على كل فارغ[٣]. وفي بعض النسخ: بالقصر، وهو غَلَط؛ لأن معناه[٤] العشق. وليس بمرادٍ هنا.

قوله: (وأمثالها) أي: أمثال تلك الألفاظ السابقة من كل ما يكثُرُ[٥] دورانه، وتدعو إليه الحاجة، وهذه أمثلةٌ لمسائل اللغة.

قوله: (وكذلك لم يَزَلِ الفاعلُ مرفوعاً) إلخ. أمثلة لمسائل النحو.

---

(١) (التحريم: ٤).

(٢) «المقرب» (٢: ١٢٨).

(٣) (ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاءٌ﴾) من حاشية م (إبراهيم: ٤٣).

(٤) (لأنه بمعنى) في م، و (لأن معنى) في د.

(٥) (يكره) في د.

● وقسمٌ منه «مظنونٌ»، وهو الألفاظُ الغَرِيبَةُ، والطريقُ إلى معرفَتِهَا الآحادُ.

وأكثرُ ألفاظِ القرآنِ ونحوِه وتصريفِهِ من القسم الأول.

والثاني فيه قليلٌ جداً فلا يُتَمَسَّكُ به في القطعيَّاتِ، ويُتَمَسَّكُ به في الظنيّات، انتهى.

قوله: (ونَحْوِهِ) إلخ، كلاهما[1] بالجر، عطف على[2] (ألفاظِ القرآنِ).

---

(١) أي: نحوِه وتصريفِه.

(٢) (على) ساقط من د.

«خاتمة»

قال الشيخ «بَهَاءُ الدين بنُ النحَّاسِ» في «التعليقة»: النقلُ عن النفي فيه شيءٌ؛ لأن حاصله أنني لم أسمع هذا، وهذا لا يَدُلُّ على أنه لم يَكُنْ.

قوله: (النقلُ) إلخ مبتدأ، وجملة (فيه شيء) خبره. أي: فيه بحث ومناقشة، وهوأن يقول قائلٌ: لم أَرَهُ، أو [لم][1] أقف فيه على شيء، أولم أجدْه. أو نحو ذلك. ونَفْيُ العِلْمِ لا يدل على نفي الوجود.

ويمكن أن يجاب: بأن هذا الحاصل إذا صدر من إمام نحرير مُتَتَبِّعٍ، واسعِ الاطِلاعِ، كان بمنزلة التصريح بعدم ورود ذلك، نظير ما قاله المحدِّثون في مثله، فقد صرَّحوا بأنه إذا قال الحافظ النَّقَّاد في حديثٍ: لا أعرفه[2]، فمعناه: لا أصل له، واحتمال وروده احتمال عقلي، ولا مدار عليه في النقليات. وإلاَّ لم يصح نفي الموضُوعات، ولا عُرِفَتْ في كلام العرب المصنوعات، وكلام «أبي الأسود»[3] صريح في ذلك. والله أعلم.

---

(١) ما بين الحاصرتين من م.

(٢) (إذا قال: لا أعرفه، أو لا أذكره، أو نحوذلك فذلك لا يوجب ردّ رواية الراوي عنه). انظر «تدريب الراوي» (النوع الثالث والعشرون) (١: ٤٢٤) و«توضيح الأفكار» (٢: ٢٤٥).

(٣) قال «أحمد بن فارس» في «الصاحبي» (٨): ولقد بلغنا عن أبي الأسود أنَّ امرأً كلَّمه ببعض ما أنكره أبو الأسود، فسأله أبو الأسود عنه، فقال: هذه لغةٌ لم تَبْلُغْكَ. فقال له: يابن أخي إنه لا خيرَ لك فيما لم يبلغني. فعرَّفه بلُطْفٍ أنَّ الذي تكلم به مُخْتَلَقٌ. ونقل هذه الحادثة «السيوطيُّ» في «المزهر» (١: ١٠).

«تنبيه»

بعد أن حررت هذا الكتاب بفروعه وجدتُ «ابنَ الأنباري» قال في «أصوله»: أدلة النحو ثلاثة: نقلٌ، وقياسٌ، واستصحابُ حالٍ.

فـ«النقل»: هو الكلامُ العربي الفصيح / ، المنقولُ النقلَ الصحيحَ، الخارجَ عن حدِّ القلَّة إلى الكثرة. ٤٤

وعلى هذا يخرج ما جاء من كلام غير العرب من المولَّدين، وغيرهم، وما جاء شاذاً في كلامهم، نحو الجزم بـ«لن»،

قوله: (في أصوله) هو كتابه المسمى بـ«لمع الأدلة» مختصر جداً، مشتمل على فوائد جمَّة، وقواعد مهمة.

قوله: (ثلاثة) أي: لأنه إمَّا منقول عن العرب، أو مقيس على المنقول، أو استصحاب لما نقل، كما كان لعدم مجيء خلافه.

قوله: (فالنقل) مصدر بمعنى المفعول.

قوله: (من المولَّدين وغيرهم) أي: ممن لا يعتد به، ولا يحتج بكلامه. والظرف لغوٌ متعلق بـ(جاءَ) أو مستقر حال من الفاعل. و (من) للابتداء، أو من[1] ما، و(مِن) للبيان.

قوله: (في كلامهم) أي: العرب.

قوله: (نحو الجزم بـ«لن»[2]) إلخ. قال في «المغني»[3]: وزعم بعضهم أنها قد تَجْزِم[4]، كقوله:

---

(١) (ممن)، في د.

(٢) هكذا في ك، و (قوله نجزم بل) في د، م.

(٣) (٣٧٥) عند الكلام على «لن».

(٤) (تجب) في م.

. . . .

. . . . فَلَنْ يَحْلَ للعَيْنَيْنِ بَعْدَكِ مَنْظَرُ[1]

وقوله:

لَنْ يَخِبِ[2] الآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بابِكَ الحَلَقَهْ[3]

(١) عجز بيت، وصدره: أَيَادي سَبَا يا عَزّ ما كُنْتُ بَعْدَكُمْ

وقائله «كثير عزة»، وروايته في ديوانه (٣٢٨) هكذا: «فلم يَحْلَ».

وفي «شرح أبيات مغني اللبيب» (٥: ١٦١): (سبا) مهموز في الأصل، والتزم تخفيفه هنا، والأيدي كناية عن التفرقة. والمنظر: إمَّا مصدر ميمي، أو اسم مكان.

والمعنى: كنت بعد فراقك يا عزَّةُ مشتَّت الحال، مفرق البال، فلم يحل لعيني منظر. فظهر بهذا أن المعنى مع (لم)، فإنَّ ما ذكره حكاية حال ماضية، لا إخبار عن أمرٍ مستقبل. والرواية (فلم يَحْلَ بالعينين) بالباء لا باللام، وهو المذكور في كتب اللغة. والله أعلم بحقيقة الحال.

وفي «حاشية الصبان» (٣: ٢٧٨): (فلن يحلَ) بفتح اللام، من حلِيت المرأة في عيني، تَحْلَى. وأما حلا الشيء في فمي فمضارعه يَحْلُو. شُمُنِّي.

(٢) (تجب) في م.

(٣) هكذا ورد في «المغني» (٣٧٥، ٩١٦). والبيت لأعرابي يمدح «الحسين بن علي» رضي الله عنهما. وفي «شرح أبيات مغني اللبيب» (٥: ١٦١) ورد برواية:

لَنْ يَخِيبَ الآنَ مَنْ رَجَاكَ وقد حَرَّكَ مِنْ دُونِ بابِكَ الحَلَقَهْ

الشاهد فيه الجزم بـ«لن»، بدليل حذف الياء التي هي عين الفعل لالتقاء الساكنين، وأما كسر الآخر فهو عارض لالتقاء الساكنين، ولو كانت ناصبة لقيل: (لن يخيبَ) بإثبات الياء وفتح الآخر.

وقال «عبد القادر البغدادي»: كيف يصح اجتماع «لن» مع «الآن»، ولا يصح ذكر «الآن» إلاَّ مع «لم»؟

قال «البطليوسي»: وجزم «الأعرابي» بـ«لن»، وذكر «اللحياني» أن ذلك لغة لبعض العرب يجزمون بالنواصب، وينصبون بالجوازم. وفي «حاشية الصبان» (٣: ٢٧٨): الحلْقة: بتسكين اللام سواء حلقة الحديد، وحلقة القوم، وجوز بعضهم الفتح، كما في البيت.

ونبه عليه «ابن أم قاسم». ونسبه لبعض العرب[١].

وخَرَّج عليه المُحَدِّثُونَ قولَ المَلكِ: «لَنْ تُرَعْ» بالجزم، كما في رواية «البخاري»[٢] وغيره.

قوله: (والنصب بـ«لم») قال في «المغني»[٣]: وزعم «اللِّحياني»[٤] أن بعض العرب ينصبُ بها، كقراءة بعضهم «ألم نشرحَ»[٥]. وقوله:

(١) انظر «توضيح المقاصد والمسالك» (٤ : ١٧٤).

(٢) في «صحيحه» في (كتاب فضائل أصحاب النبيّ ﷺ- باب مناقب عبد الله بن عمر رضي الله عنهما) (٤ : ٢١٥) برواية: «فَلَقِيَهُمَا مَلَكٌ آخَرُ فقال لي لَنْ تُرَاعَ».
وفي (كتاب التعبير- باب الأَمْنِ وذَهابِ الرَّوْعِ في المنام) (٨ : ٨٠) برواية: «ثم أُراني لَقِيَني مَلَكٌ في يَدِه مِقْمَعَةٌ من حديدٍ، فقال: لن تُرَاعَ».
وفي (كتاب التهجد بالليل- باب فضل قيام الليل) (٢ : ٤٢): «فقال لي: لَمْ تُرَعْ» و (باب فضل مَنْ تَعَارَّ من الليل فصلى) (٢ : ٥٠) برواية: «لم تُرَعْ».
وفي «فتح الباري» (١٢ : ٤١٨): ووقع عند كثير من الرواة «لن ترع» بحرف (لن) مع الجزم، ووجهه «ابن مالك» بأنه سكن العين للوقف، ثم شبهه بسكون الجزم، فحذف الألف قبله، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف، ويجوز أن يكون جزمه بـ(لن) وهي لغة قليلة حكاها «الكسائي».
وفي «فتح الباري» (٣ : ٧): «لم تُرَعْ» بضم أوله وفتح الراء بعدها عين مهملة ساكنة، أي: لم تخف. وفي رواية «الكشميهني» في (التعبير): «لن تراع»، وهي رواية الجمهور بإثبات الألف. ووقع في رواية «القابسي»: «لن ترع» بحذف الألف. قال «ابن التين»: وهي لغة قليلة - أي: الجزم بلن-.

(٣) (٣٦٥) عند الكلام على «لم».

(٤) هو «عليُّ بن حازمٍ اللِّحيانيُّ»، وقيل: «علي بن المبارك، أبو الحسن».
قال عنه «الفراء»: هذا أحفظ الناس للنوادر. أخذ عن «الكسائي»، وأخذ عنه «أبو عُبَيْدٍ، القاسم بنُ سلامٍ». مترجم في «نزهة الألباء» (ص: ١٧٦) و «إرشاد الأريب» (١٤ : ١٠٦) و «إنباه الرواة» (٢ : ٢٥٥).

(٥) (الانشراح: ١). انظر «المحتسب» (٢ : ٣٦٦) و «نزهة الألباء» (١٧٦) و «إعراب القراءات الشواذ» (٢ : ٧٢٣).

والجر بـ «لعل»،

فــي أيِّ يَــوْمَــيَّ مِـنَ المــوتِ أَفِــرْ   أيــومَ لــم يُقْــدَرَ أَمْ[1] يــومَ قُــدِرْ[2].

72 ب / وخَرَّجها على حذف نون التوكيد وغيره[3] من التكلّفات المبسوطة فيه.

وقال الشيخ «ابن مالك» في «شرح الكافية»[4] وغيره من كُتُبِه:

زعم بعض النحويين أن النصبَ بـ «لم» لُغَةٌ، اغتراراً بقراءةِ بعضِ السَّلَف: ﴿ألم نشرحَ﴾ بفتح الحاء، وبقول الراجز.

أَيَوْمَ[5] لم يُقْدَرَ.... إلخ

قال: وهو عند العلماء محمولٌ على أنَّ الفعلَ مؤكَّدٌ بالنون الخفيفة، فَفُتِحَ لها ما قبلَها، ثم حُذِفَتْ ونويَتْ[6]. ونقله «ابن أم قاسم»[7] وغيره.

قوله: (والجرُّ بـ[8]«لعلَّ») مَثَّلَهُ في «لمع الأدلة»[9] بقوله:

....   لَعَـلَّ أبي المغـوارِ منـك قَرِيــبُ[10]

---

(١) هكذا في ك، و (أو) في د، م.

(٢) الرجز ينسب لـ «الحارث بن المنذر الجرميّ». وهو في «الخصائص» (٣: ٩٤) و «شرح الأشموني» (٤: ٨) و «شرح أبيات مغني اللبيب» (٥: ١٣٢).

(٣) أي: وحذف غيره.

(٤) انظر «شرح الكافية الشافية» (٣: ١٥٧٥).

(٥) (يوم) دون (أ) في د، م.

(٦) (ونونت) في د، م.

(٧) انظر «توضيح المقاصد والمسالك» (٤: ٢٣٨).

(٨) (بعل) في د.

(٩) (٨٢).

(١٠) عجز بيتٍ وصدره: فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وارْفَعِ الصوتَ جهرةً

وقوله:

عَلَّ(1) صُروفِ الدَّهْرِ أَوْ دُولاتِها(2)

وقد قال في «المغني»(3): إنها لغةُ «عُقَيل»، وأنشد البيت. ونَقَلَ عن «الفارسيِّ» رَدَّ الاستدلال به. وهو لا يخلو عن تكلُّف.

[قوله](4): (ونصب الجزأين بها) أي بـ«لعل»(5) حكاه «يونس» عن بعض العرب في قولهم: «لعلَّ أباك منطلقاً». كما في «المغني»(6) وغيره.

= وقائله «كعب بن سعدٍ الغَنَوِيُّ» في رثاء أخيه «أبي المغوار، هَرِم» والبيت في «خزانة الأدب» (١٠ : ٤٢٦). ورواية «أمالي أبي علي القالي» (٢ : ١٥١) هكذا: لَعَلَّ أبا المغوار.

(١) (لعل) في م.

(٢) تتمة الرجز:

يُدلْنَنا اللَّمَّةَ من لَمَّاتِها
فَتَسْتَرِيحَ النفسُ من زَفْرَاتِها
وتَنْقَعَ الغُلَّةَ مِنْ غُلأَتِها

روي: «صروف» بالنصب على أن (لعل) من أخوات «إن».
وروي بالجر على أنها حرف جر.
الدُّولة: الشيء المتداول. والمعنى: لعل حوادث الدهر تعطيه الغلبة على اللمة، وهي الشدة.
والرجز في «معاني الفراء» (٣ : ٢٣٥) و«الخصائص» (١ : ٣١٦) و«الجنَى الداني» (٥٨٤) و«مغني اللبيب» (٢٠٦) و«شرح أبيات مغني اللبيب» (٣ : ٣٨٤) و«شرح شواهد الشافية» (٤ : ١٢٨).

(٣) (٣٧٧) عند الكلام على «(لعلَّ)».

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من د، ك، وأثبته من م.

(٥) (بعل) في د.

(٦) (٣٧٧) عند الكلام على (لعلّ).

و بـ « لَيْتَ » .

قوله : (وبـ« لَيْتَ ») أي : ونَصْب الجزأين بـ« ليت » . حكاه « الفراءُ » وبعضُ أصحابه، ومَثَّلَهُ في « اللُّمَعِ »[1] بقوله :

يا ليتَ أيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا[2]

وقوله :

فليتَ أبا قابوس ما ذرّ شارقٌ أميراً لنا أوْ ليتَ غيرَ أميرِ[3]

وفي الحديث قال « وَرَقَةُ »[4] : « يا ليتني فيها جَذَعاً »[5] . وهي فاشية في الحديث جداً .

وبعضهم[6] يرتكب في مِثْلِه التأويلَ بحذف خبر[7] « ليت » ، وجَعْلِ « جَذَعاً » حالاً من ضميره . ونحوُه يُقال في الأبيات .

---

(١) (٨٢) .

(٢) الرجز لـ« العجاج » ، وهو في « الكتاب » (٢ : ١٤٢) و « طبقات فحول الشعراء » (١ : ٧٨) و « شرح الفصل » (١ : ١٠٣) و « خزانة الأدب » (١٠ : ٢٣٤) .

(٣) البيت في لمع الأولة (٨٣) من دون نسبة .

(٤) هو « وَرَقَةُ بن نَوْفَل بن أسد بن عبد العزَّى بن قُصَيّ القرشي » توفي قبل الهجرة بنحو / ١٢ / سنة . أدرك أوائل عصر النبوة، ولم يدرك الدعوة، وهو ابن عم خديجة رضي الله عنها . وفي حديث « صحيح البخاري » (١ : ٤) : « ثم لم يَنْشَبْ ورقةُ أن تُوُفِّيَ » . مترجم في « الإصابة » (٦٠ : ٦٠٧) و« الأعلام » (٨ : ١١٥) .

(٥) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (باب كيف كان بدءُ الوَحْي إلى رسول الله ﷺ) (١ : ٣) . وفي « فتح الباري » (١ : ٢٦) ، ورواية « الأصيلي » : « جذعٌ » . و « جذعاً » عند الباقين .

والجذع : الصغير من البهائم . تمنى أن يكون عند ظهور الدعاء إلى الإسلام شاباً ليكون أمكن لنصره؛ لأنه كان شيخاً كبيراً قد عمي .

(٦) كابن علاّن، تبعاً لغيره .

(٧) (جزء) في د .

وهو ينقسم إلى: تواتُر، وآحادٍ.

فأمَّا «التواتر» فلغةُ القرآن، وما تواترَ من السنةِ، وكلامِ العرب، وهذا القسمُ دليل قطعيٌّ من أدلة النحو يُفيد العلم.

وأما «الآحاد» فما تَفَرَّدَ بنقله بعضُ أهل اللغة، ولم يوجدْ فيه شرطُ التواتر، وهو دليلٌ مأخوذ به، والأكثرون على أنه يفيد الظن.

والأصل خلافُ التأويل، ولا سيما بعد ثبوته لغةً في الباب كله. كما حققناه في «شرح الكافية» وغيره. والله أعلم.

قوله: (وهو) أي: النقل، بمعنى المفعول[١]. كما مر.

قوله: (فلغةُ القرآن) أي: غير القراءات الشاذة. أما الشاذة فلا خلاف أنها آحاد. كما مرَّ له إيماء.

قوله: (يفيدُ العلمَ) أي: الضروري عند الأكثر.

وقيل: النظري[٢]. ودليلُ كلٍّ في «اللمع»[٣].

قوله: (فما تَفَرَّد بنقله) إلخ، هو المسمى عندهم بالفرد.

وقد أفرد له المصنف[٤] نوعاً مستقلاً في «المزهر»[٥].

قوله: (والأكثرون) إلخ، وهو التحقيق. وقيل: يفيد العلم. وهو فاسد؛ لبقاء الاحتمالِ فيه، بخلاف المتواتر.

---

(١) (المنقول) مكان (المفعول) في م، وعلى حاشيتها (المفعول).
(٢) فالعلم: ضروري ونظري.
(٣) (٨٣). ونقل «السيوطيُّ» هذا البحث من «لمع الأدلة» في «المزهر» (١: ١١٣).
(٤) (المص) في م.
(٥) (١: ٢٤٨).

وشرطُ «التواتر» أن يَبْلُغَ عددُ ناقليه عدَداً لا يجوز على مثلهم الاتفاقُ على الكذب.

وشرطُ «الآحاد» أن يكون ناقلُه عدلاً، رجلاً كان أو امرأةً،

وقيل: يفيد العلم الضروري مع القرائن. كما قال في «اللمع»[1].

والصواب: أن إفادة العلم إنما تؤخذ من القرائن، لا من الخبر. كما نَبَّهَ عليه جماعةٌ من شُرَّاح شرح «النخبة»[2] كغيرهم. والله أعلم.

قوله: (أن يَبْلُغَ عَدَدُ) إلخ هو الخبر عن قوله: (وشرطُ).

وهذا هو الذي عليه أهلُ التحقيق بغير تقييد بعدد معين.

قال في «اللمع»[3]: وقولهم: أن يبلغوا خمسة، أو اثني عشر، أو أربعين، أو سبعين، أو ثلاث مئة، أو ثلاثة عشر، غيرُ صحيح؛ إذِ اعتمادهم في تعيينها على قصص لا مناسبةَ بينها وبين حصولِ / العلم بخبر التواتر[4]، وإنما اتفق وجودها مع هذه الأعداد. ومثله في دواوين الأصول واصطلاح الحديث[5]. ٧٣ أ

وهناك أقوال ضعيفة أوردها في «اللمع» وَرَدَّها.

قوله: (عدلاً) أي: في الرواية، كما يدل له ما بعده.

---

(١) (٨٤).

(٢) نَبَّهَ على ذلك العلامة «محمد عبد الرؤوف المُناوي» مصنِّف «اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر» (١: ١٧٧) وفيه: (قالوا: خبر الواحد لا يفيد العلم إلا بقرينة، كأن يخبر إنسان بموت ولده المريض مع قرينة البكاء وإحضار الكفن والنعش).

(٣) (٨٤).

(٤) (بالخبر المتواتر) في م.

(٥) انظر «أصول السرخسي» (١: ٢٨٢- ٢٩٥) و «تدريب الراوي» (النوع الثالث) (٢: ٢٥٥).

حُرّاً كان أو عبداً، كما يُشترطُ في نقْل الحديث؛ لأنَّ باللغة مَعْرِفَةَ تفسيره، وتأويله، فاشْتُرِطَ في نقلها ما اشتُرِط في نَقْلِه، فإن كان ناقِلُ اللغة فاسِقاً لم يُقبلْ نقلُهُ.

ويُقْبَلُ نَقْلُ العدلِ الواحِدِ،

قوله: (معرفةَ) بالنصب اسم «أنَّ» مؤخراً.

والتفسير: الإبانة[١] والإيضاح، وشرح اللفظ بما يدل عليه دلالة ظاهرة.

والتأويل: بيان [ما يحتمله احتمالاً خفياً باطناً، أو بيان][٢] ما يرجع إليه المعنى، من آلَ يؤول: إذارَجَعَ.

وقيل[٣]: هما مترادفان. وقيل: غير ذلك من الأقوال التي أوضحتها في «شرح القاموس»[٤] و«الجلالين»[٥] وغيرهما.

قوله: (العدلِ الواحدِ) [أي][٦]: ولو لم يوافقْه غيرُه. لما صرّح به «ابنُ الأنباريِّ»[٧] وغيرُه.

---

(١) (والإبانة) بالواو في د، م، ولا توجد في ك.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من د، م، وأثبته من ك.

(٣) القائل هو «أحمد بن يحيى بن ثعلب» و«ابن الأعرابي».

(٤) وقيل: التفسير: كشف المراد عن اللفظ المشكل. والتأويل: ردُّ أحد المحتملين إلى ما يطابق الظاهر. كذا في «اللسان».
وقيل: التفسير: شرح ما جاء مجملاً من القصص في الكتاب الكريم، وتعريف ما تدل عليه ألفاظه الغريبة، وتبيين الأمور التي أنزلت بسببها الآي.
والتأويل: هو تبيين معنى المتشابه، والمتشابه: هو ما لم يقطع بفحواه من غيرتردد فيه، وهو النص. اهـ من «تاج العروس» (فسر ٣: ٤٧٠).

(٥) انظر «الإتقان» (النوع السابع والسبعون في معرفة تفسيره وتأويله) (٤: ١٦٧).

(٦) ساقط من م.

(٧) في «لمع الأدلة» (٨٥).

وأهلِ الأهواءِ إلاَّ أن يكونُوا ممن يتدين بالكَذِبِ.

وزعم بعضٌ أنه لا بد من اثنين كالشهادة، وليس بصحيح؛ لأن الخبر مبناه على المساهلة، بخلاف الشهادة؛ ولذا سمعوا[1] من النساء والعبيد على الانفراد. وغير ذلك مما أورده في «اللمع».

قوله: (أهل الأَهْوَاءِ) بالفتح، جمع: هَوًى، بالقصر، وهو العشق والحبّ. كما أشرنا إليه قبل. ثم إذا أطلقوه أرادوا الشيء المستقبح، أي: أهل الأهواء الفاسدة، والآراء الضالة من المبتدعة كالمعتزلة، والرافضة، ونحوهم.

قوله: (يتدينون بالكذب) أي: يتخذونه[2] ديناً كالخطابية[3]، من الروافض كما في «اللمع»[4].

وقد أطبق أئمة الحديث على رد الداعية لبدعته[5]، والمتدين بالكذب. وأما من سَلِمَ من ذلك فالرواية عنه صحيحة؛ ولذلك خَرَّج «البخاريُّ» عن[6] «عمران بن

---

(١) (سموا) في م.

(٢) (يتخذوه) في م.

(٣) تنسب هذه الفرقة إلى «أبي الخطاب الأسدي، محمد بن أبي زينب» المكنى بـ«أبي إسماعيل» و«أبي الظبيان»، وكان مولى لبني أسد، وقد ظلَّ على ضلالته حتى قتله «عيسى بن موسى» والي الكوفة من قبل العباسيين سنة ١٤٣هـ. انظر عقيدة هذه الفرقة في «الفرق بين الفرق» (٢٤٧) و«مقالات الإسلاميين» (١: ٧٦) و«الفصل في الملل والأهواء والنحل» (٥: ٤٦).

(٤) (٨٦) والعبارة فيه (ممن يتدين بالكذب) كما هو في نسخ الاقتراح المخطوطة.

(٥) (لبدعة) في م.

(٦) (من) في م.

وأما «المُرْسَلُ»: وهو الذي انقطع سندُه،

حِطَّان»[1] الخارجي، و«عبد الرزاق»[2] الرافضي، و«قتادة»[3] القَدَري.

وشدد بعضهم، فمنع الرواية عن المبتدعة مطلقاً؛ لأنهم كالفُسَّاق، بل هم أولى، وردّوه من وجوه. ذكرها في «اللمع»[4] كغيره.

قوله: (وأما المُرْسَلُ) هو بفتح السين.

وقوله[5]: (ما انقطع سندُهُ) أي: بأي انقطاعٍ كان [وكون المرسل ما انقطع سنده][6]

(١) «السَدوسي، أبو سِماك، البصري» المتوفى سنة ٨٤هـ. رأس الخوارج. مترجم في «تهذيب التهذيب» (٦ : ٣١٠) و«خلاصة تذهيب الكمال» (٢ : ٣٠١). وفي م (حطار) مكان (حطان).

(٢) هو «أبو بكر، عبد الرزاق بن هَمَّام، الصنعاني» المتوفى سنة ٢١١هـ من أعلام الحفاظ. أقول: ولم ينسبه أحدٌ من المعتبرين إلى الرفض غير «المصنف» هنا، وليس بصحيح، قال «عبد الرزاق»: والله ما انشرح صدري قط أن أفضّل علياً على أبي بكر وعمر، رحم الله أبا بكر وعمر وعثمان من لم يحبهم فما هو مؤمن، وقال: أوثق أعمالي حبي إياهم. وقال أيضاً: أُفَضِّلُ الشيخين بتفضيل عليّ إياهما على نفسه، ولو لم يفضلهما ما فضلتهما، كفى بي ازدراء أن أحبّ علياً ثم أخالف قوله. اهـ «تهذيب التهذيب» (٦ : ٣١٣) وهو مترجم أيضاً في «خلاصة تذهيب الكمال» (٢ : ١٦١).

(٣) هو «قتادة بن دِعامة السَدوسِيّ، أبو الخطاب» البصري الأكمه (هو من وُلِد أعمى، والجمع: كُمْه) المتوفى سنة ١١٧هـ. أحد الأئمة في حروف القرآن. يُضْرَبُ بحفظه المثل. وقد احتج به أرباب الصحاح. وكان يُرمى بالقدر. وقال «علي بن المديني» قلت ليحيى بن سعيد: إن عبد الرحمن يقول: اترك كل من كان رأساً في بدعة يدعو إليها، قال: كيف تصنع بـ«قتادة» و«ابن أبي رواد» و«عمر بن ذر» وذكر قوماً، ثم قال «يحيى»: إن تركت هذا الضرب تركت ناساً كثيراً. مترجم في «غاية النهاية» (٢ : ٢٥) و«تهذيب التهذيب» (٨ : ٣٥١) و«خلاصة تذهيب الكمال» (٢ : ٣٥٠).

(٤) (٧٦–٨٨). وانظر «تدريب الراوي» (النوع الثالث والعشرون) (١ : ٣٧٩، ٤١٠).

(٥) هكذا في م، و(كونه) في د، ك.

(٦) ما بين الحاصرتين ساقط من د، ك، وأثبته من م.

نحو أن يَرْوِيَ «ابنُ دُرَيْدٍ» عن «أبي زيدٍ».

و«المجهولُ»: وهو الذي لم يُعْرَفْ ناقلُهُ، نحو أن يقول «أبو بكر ابن الأنباري»: حَدَّثني رجلٌ عن «ابن الأعرابي». فلا يُقْبَلانِ؛ لأن العدالةَ شرطٌ في قبول النقل، وانقطاعُ السند والجهلِ بالناقل يوجبان الجهلَ بالعدالة، فإن مَنْ لم يُذكر اسمُه، أو ذُكِرَ ولم يُعْرَفْ، لم تُعْرَفْ عدالتُهُ فلا يُقْبَلُ نقلُه.

٤٥ وقيل: يُقْبَلَانِ؛ لأن الإرسال صَدَرَ ممن لو أَسْنَدَ لَقُبِلَ / ولم يُتَّهَمْ في إسناده، فكذلك في إرساله؛ فإن التهمةَ لو تطرقت إلى إرساله لتطرقت إلى إسناده، وإذا لم يُتَّهَمْ في إسناده، فكذلك في إرساله.

هو اصطلاح الأدباء[١] كما في «اللمع»[٢]، ورأيٌ لبعض أهل الحديث؛ لأنهم قسموا المرسل قسمين: المعروف عندهم، وما كان منقطعاً، كما بُيِّنَ هنالك[٣].

قوله: (والمَجْهُولُ) أي: اسماً أو وصفاً.

قوله: (تَطَرَّقَتْ إلى إسنادِه) أي: باحتمال تعديله غير العدل، فينسد[٤] باب[٥] الرواية.

قال: في «اللمع»[٦]: ويجاب: بأنه اعتبارٌ فاسد؛ لأن المسند قد صرح فيه باسم

---

(١) (الأدب) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٢) (٩٠).

(٣) انظر «تدريب الراوي» (النوع التاسع: المرسل) (١: ٢٤١-٢٤٤).

(٤) (فيفسد) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٥) (جاب) في د.

(٦) (٩١).

وكذلك النقلُ عن المجهول صَدَرَ ممن لا يُتَّهَمُ في نقله؛ لأن التُّهْمَةَ لو تطرقت إلى نقله عن المجهول لتطرقت إلى نقله عن المعروف، وهذا ليس بصحيح.

واختلف العلماء في جواز الإجازة، والصحيحُ جوازُها.

الناقل، فأمكن الوقوف على حقيقته، / بخلاف المرسل، فلا يلزم من قبول المسنَد قبولَ المرسَل. والإرسال والإسناد في كلامه بمعنى المفعول. ٧٣ ب

قوله: (لتطرقت إلى[1] نقله عن المعروف).

قال في «اللمع»[2]: وهذا ليس بصحيح؛ لأن النقل عن المجهول لم يصرح فيه باسم الناقل، فلم يمكن الوقوف على حقيقة حاله، بخلاف ما إذا صرح باسم الناقل، فبان أنه لا يلزم من قبولِ المعروفِ قبولُ المجهول.

وكان على المصنف أن يذكر الجوابين، كما فعل في «المزهر»[3]. والإعراض عنهما في غاية البعد عن الصواب. لا يقال: لعله رمز إليهما بقوله بعدُ (فهذا ليس بصحيح)؛ لأنا نقول: الإشارة[4] مبهمة تحتمل المراد وضدَه، ولا يَعْرِف أنها نصٌّ في الجوابين إلا[5] مَنْ أحاطَ بهما علماً، فيكون ذلك كاللغز، وهو منافٍ للمصنفات الموضوعة للبيان. والله أعلم.

قوله: (والصحيح جوازها) أي: الإجازة؛ لأن النبي ﷺ كتب إلى المُلُوكِ، فَنُزِّل

---

(١) (لطرقت أي) في د، م، وأثبت الذي هو في ك.

(٢) (٩١).

(٣) (١: ١٢٥) وهذا النص مأخوذ من «داعي الفلاح».

(٤) (الإشارة) ساقط من د.

(٥) (لا) في د.

هذا حاصل ما ذكره «ابنُ الأنباري» في ثمانية فصول من كتابه.

ذلك لديهم منزلةَ قولِه ومخاطبته، وأمر بكتب صحيفة الزكاة[1]، وصحيفة الديات[2]، فعمل بمقتضاها، ومازال الخلف[3] يرويها عن السلف[4] عنه ﷺ، وانتشرت أحكام الزكاة والدِّيات منهما[5]. كما في دواوين الحديث، ولم يكن ذلك إلاَّ بطريقة المناولة[6]، والإجازة[7]. فدل على جوازها والعمل بها. كما هو رأي الجمهور. وشذَّت شرذمة[8]، فقالت: إنها غيرُ جائزةٍ؛ لأنه يقول: «أخبرني» ولم يوجد ذلك.

قال في «اللمع»[9]: وهذا ليس بصحيح، فإنه يجوز لمن كتب له إنسان كتاباً ذكر

---

(١) انظر «سنن النسائي» في (كتاب الزكاة – باب زكاة الإبل) (٥ :١٧).

(٢) انظر «سنن النسائي» في (كتاب الديات – ذكر حديث عمرو بن حزم) (٨ :٥٧) و«فتح الباري» (١٢ : ٢٦٦).

(٣) (السلف) في ك.

(٤) (الخلف) في ك.

(٥) أي: من الصحيفتين المذكورتين.

(٦) هي من أقسام التحمل. والأصل فيها ما علّقه «البخاري» في (العلم) أن رسول الله ﷺ كتب لأمير السرية كتاباً، وقال لا تقرأه حتى تبلغ مكان كذا وكذا، فلما بلغ ذلك المكان قرأه على الناس وأخبرهم بأمر النبي ﷺ. وصله «البيهقي» و«الطبراني» بسند حسن. قال «السهيلي»: احتج به «البخاري» على صحة المناولة، فكذلك العالم إذا ناول التلميذ كتاباً جاز له أن يروي عنه مافيه. قال: وهو فقه صحيح. «تدريب الراوي» (٢ :٧٣).

(٧) الإجازة أضرب: منها أن يُجيز العالم معيناً لمعيَّن، كأن يقول العالم: أجزت فلاناً الفلاني البخاريَّ إلخ.. «تدريب الراوي» (الإجازة) (٢ :٤٧). والمناولة مثل أن يناول العالم التلميذ كتاباً ليروي عنه مافيه. إلخ.. «تدريب الراوي» (المناولة) (٢ :٧٣).

(٨) منهم «ابن حزم». انظر «الإحكام في أصول الأحكام» (٢ :١٤٧) و«تدريب الراوي» (النوع الرابع والعشرون) (٢ :٤٩).

(٩) (٩٢).

. . . .

فيه أشياءَ أن يقول: «أخبرني فلانٌ في كتابه بكذا» ولا يكون كاذباً. فكذا هنا. وذكر له في «المزهر»[١] أمثلةً.

وأئمةُ الحديث على جوازها مطلقاً بجميع أنواعها، إبقاءً للتبرك بالانخراط في سلسلة الإسناد، وإشارةً[٢] لذكره[٣] بين أهل ذلك النادّ[٤]. [والله أعلم][٥]. والله الموفق.

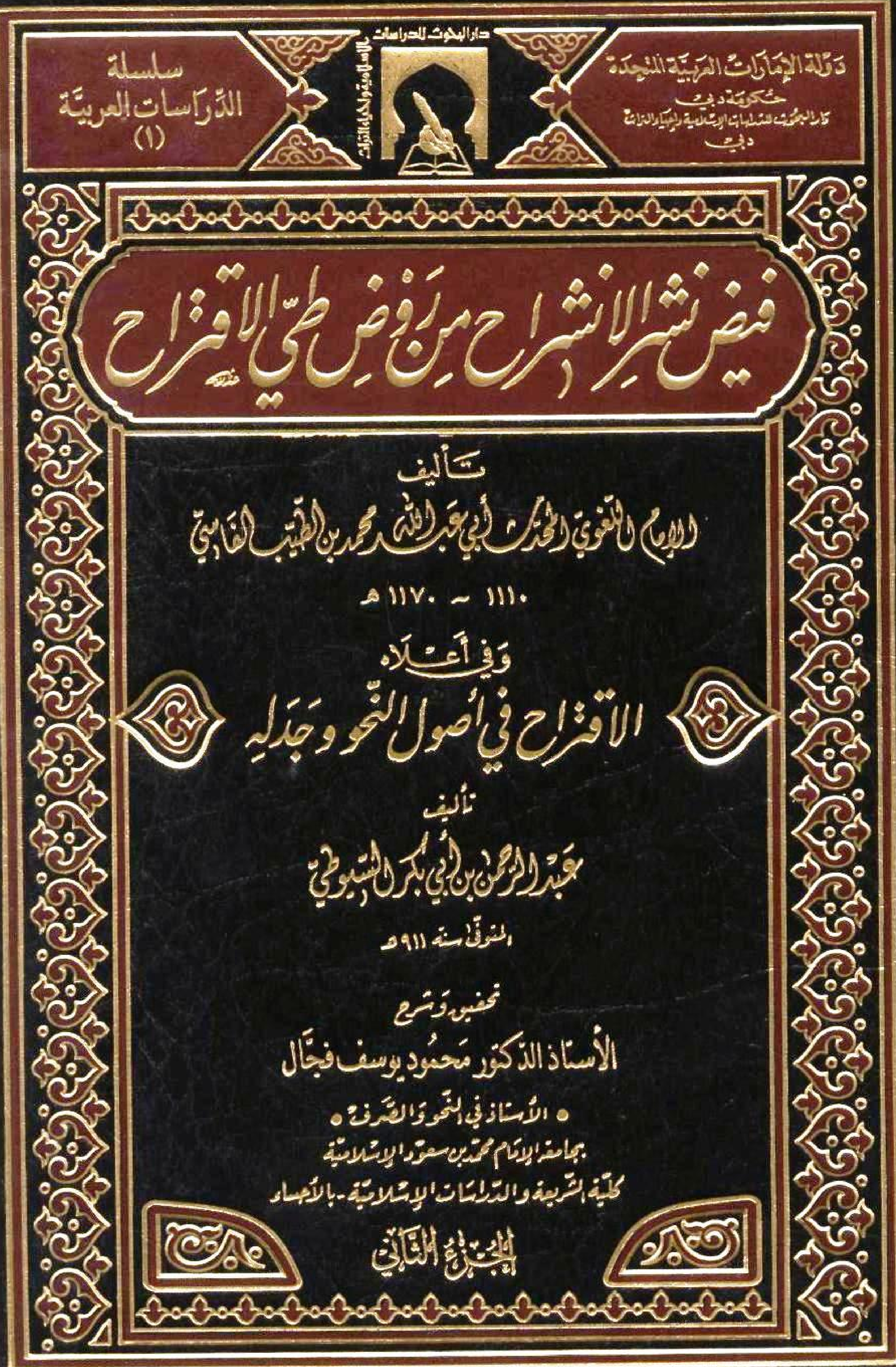
(١) (١:١٦٢).

(٢) (إشادة) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٣) (لذكر) في د، (للذكر) في م، وأثبت الذي هو في ك.

(٤) (النادر) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٥) ساقط من ك، وأثبت الذي هو في د، م.


دولة الإمارات العربية المتحدة
حكومة دبي
دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث
دبي
سلسلة
الدراسات العربية
(١)
فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح
تأليف
الإمام اللغوي المحدث أبي عبد الله محمد بن الطيب الفاسي
١١١٠ - ١١٧٠ هـ
وفي أعلاه
الاقتراح في أصول النحو وجدله
تأليف
عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هـ
تحقيق وشرح
الأستاذ الدكتور محمود يوسف فجال
الأستاذ في النحو والصرف
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - بالأحساء
الجزء الثاني

فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح

الجزء الثاني

الطبعة الثانية
١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث
الإمارات العربية المتحدة - دبي - هاتف: ٣٤٥٦٨٠٨ - ص.ب: ٢٥١٧١ - فاكس: ٣٤٥٣٢٩٩

دولة الإمارات العربية المتحدة
حكومة دبي
دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث-دبي



سلسلة
الدراسات العربية
(١)

فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح

تأليف

الإمام اللغوي المحدث أبي عبد الله محمد بن الطيب الفاسي
١١١٠ - ١١٧٠ هـ

وفي أعلاه

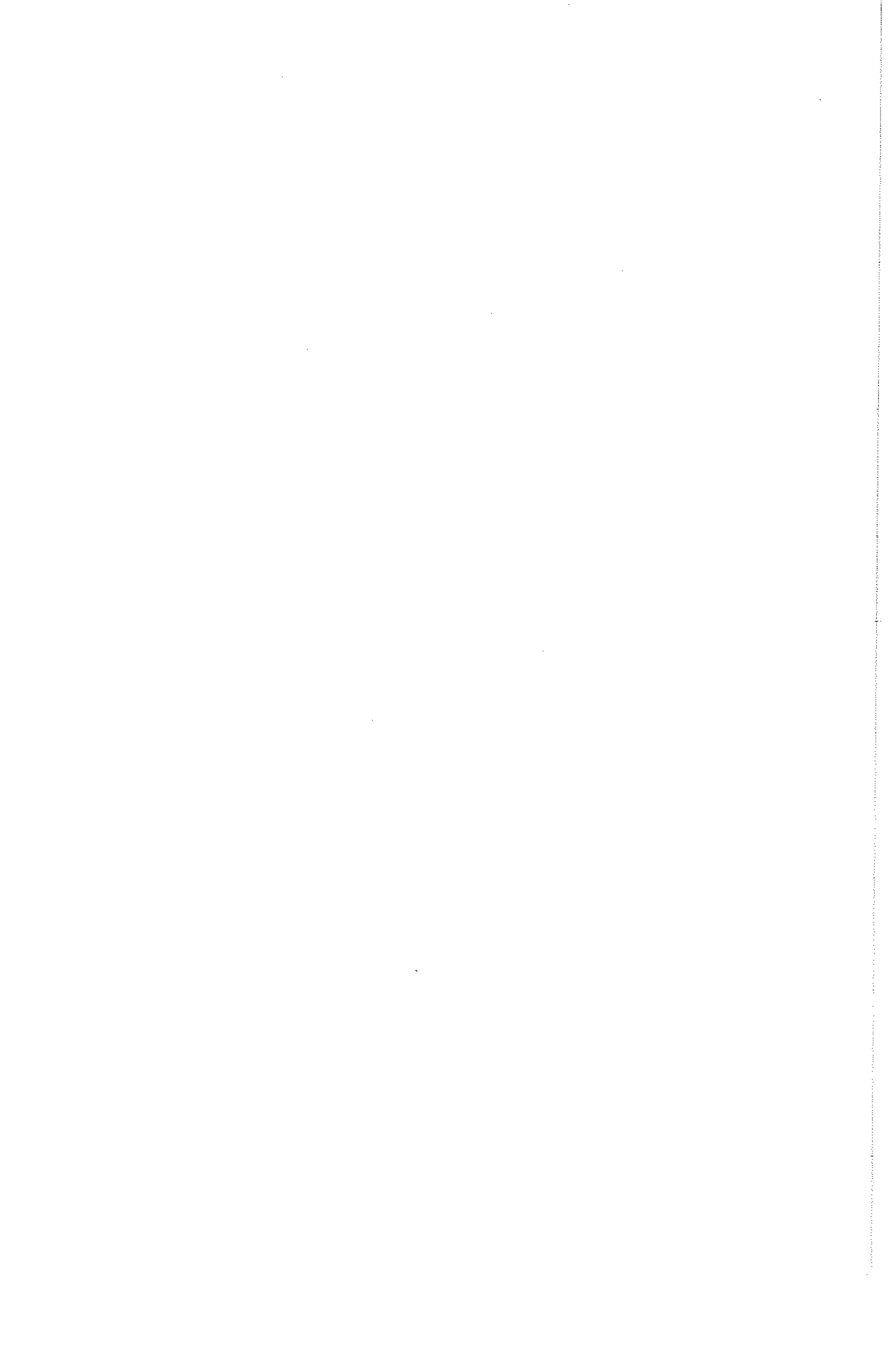
الاقتراح في أصول النحو وجدله

تأليف

عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هـ

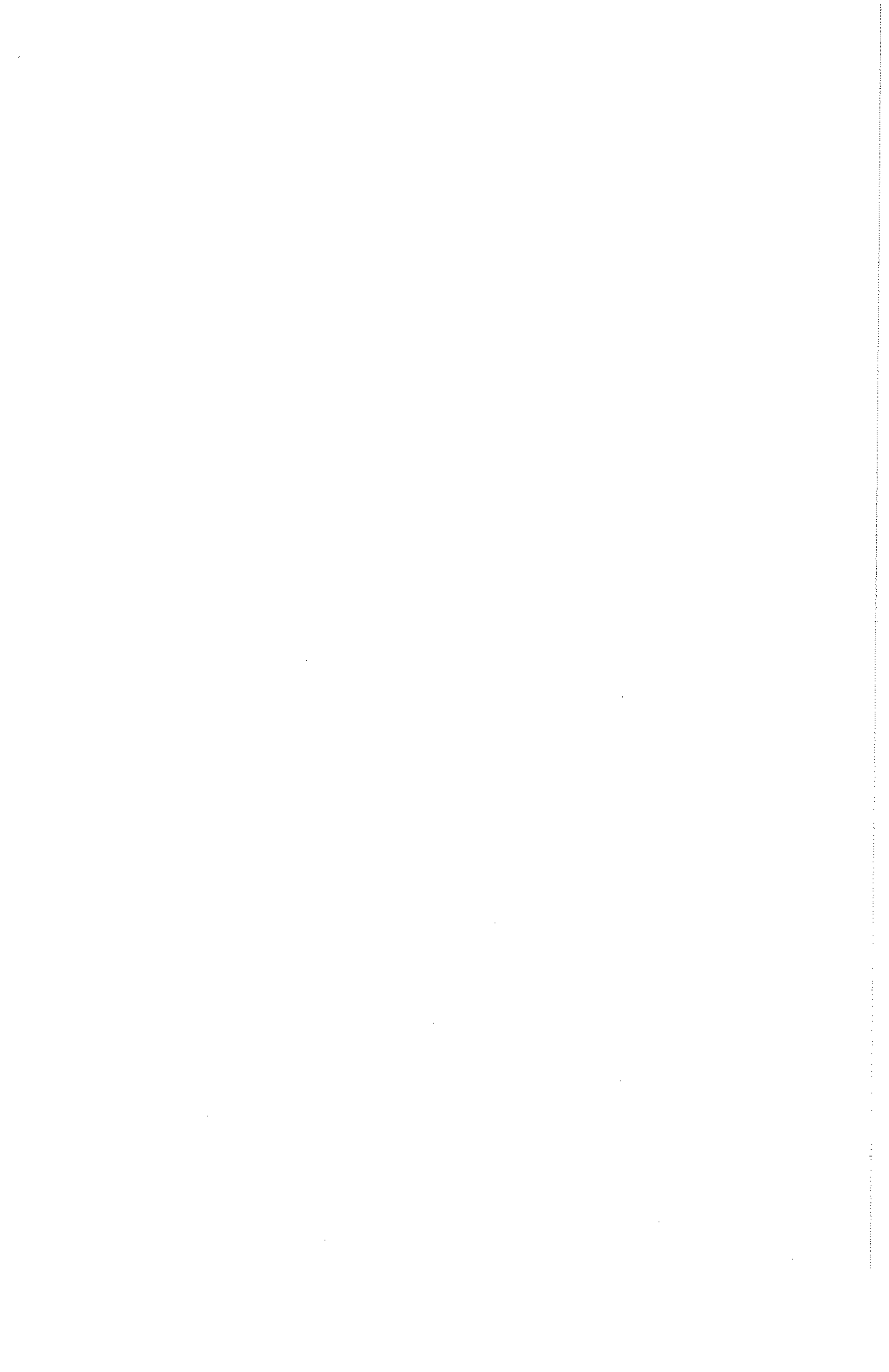
تحقيق وشرح

الأستاذ الدكتور محمود يوسف فجال
• الأستاذ في النحو والصرف •
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - بالأحساء



الكتاب الثاني

في الإجماع



والمرادُ به إجماعُ نحاةِ البلدَيْن: البصرة، والكوفة.

قال في «الخصائص»[1]: وإنما يكون حجةً إذا لم يخالف المنصوصَ، ولا المقيس على المنصوص، وإنْ لا فلا؛ لأنه لم يَرِد في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ،

الكتاب الثاني: في الإجماع

هو في اللغة مصدر يستعمل بمعان، أشهرها: العَزْمُ المصمم على الأمر، كالإزماع بالرأي[2]، تقول: أزمعتُ الشيء، وعليه [و][3] أجمعتُه[4]: إذا عزمت عليه عزماً لا يلقحه تَوَانٍ ولا نقض[5].

والاتفاق[6] على الشيء، تقول: أجمعوا على كذا، أي: اتفقوا عليه وتواطؤوا.

وفي الاصطلاح: يرجع إلى المعنى الثاني. كما هو ظاهر[7].

وعند النحويين ما أشار إليه من اتفاق أهل البلدتين[8]. والله أعلم.

قوله: (إذا لم يخالف) إلخ، أي: فإن خَالَفَهُ فلا يكون حجة، والنصُّ مقدَّمٌ عليه.

---

(١) (١٨٩:١).

(٢) (بالزاي) في د، ك، وأثبت الذي هو في م. وفي «تاج العروس» (جمع ٥:٣٠٨): وأجمعت الرأي وأزمعته وعزمت عليه بمعنى.

(٣) (و) ساقط من د، م.

(٤) (أجمعت) في م.

(٥) (نقص) ف د.

(٦) (قوله: والاتفاق عطف على قوله العزم) من حاشية م.

(٧) (الظاهر) في د، م.

(٨) هكذا في د، ك، م، و (البلدَيْن) في «داعي الفلاح» وهو موافق لنسخ الاقتراح.

كما جاء النصُّ بذلك في كلِّ الأمة، وإنَّما هو علمٌ منتزَعٌ من استقراءِ هذه اللغة،

كذا قيل(١). ولا يخلو عن نظرٍ(٢).

قوله: (في كلِّ الأمة) المراد مَنْ جَمَعَهُمْ زمانٌ واحد، لا الأمة من أولها إلى آخرها / ، فإنه متعذر، ولذلك أنكر جماعة الإجماعَ، كما أشار إليه «ابنُ حزم»(٣) وغيرُه. ٧٤ أ

ويُشير بالنصِّ إلى نحو قوله – عليه السلام –: «لا تجتمع أمتي على ضلالة»(٤)(٥). ومافي معناه.

---

(١) كما في «داعي الفلاح».

(٢) قال «الغزالي» في «المستصفى» (١: ٢١٥): (الإجماع دليل قاطع يُحْكَمُ به على الكتاب والسنة المتواترة). وقال «ابن قدامة» في «روضة الناظر» (٢: ٥٠١): (وقد قيل: الإجماع أقوى من النصِّ، لتطرق النسخ إلى النص، وسلامة الإجماع منه). وقال «الطوفي» في «البلبل» (ص: ١٢٩): (ومعنى كون الإجماع حجةً وجوبُ العملِ به مُقَدَّماً على باقي الأدلة).

(٣) انظر «الإحكام في أصول الأحكام» (٤: ١٢٨–١٤٢).

(٤) (ضلال) في د، م.

(٥) قال «الملا علي القاري» في «الأسرار المرفوعة» (٥٢): رواه «ابن أبي عاصم» في «السنة» من حديث «أنس». ورواه «الترمذي» من حديث «ابن عمر»: «لا يَجْمَعُ اللهُ هذه الأمة على ضلالةٍ أبداً». وفي «مستدرك الحاكم» عن «ابن عباس» رفعه: «لا يَجْمَعُ اللهُ هذه الأمةَ على ضلالةٍ، ويدُ اللهِ مع الجماعة»، ورواه «أحمد» في «مسنده» و«الطبراني» في «الكبير» عن «أبي بَصْرَةَ الغفارِي» مرفوعاً من حديثٍ فيه: «سألتُ ربِّي أن لا تَجْتَمِعَ أُمتي على ضَلالَةٍ فأعطانيها».

وقال «ابن حزم» في «الأحكام» (٤: ١٣١): رُوِيَ أنه – عليه الصلاة والسلام – قال: «لا تجتمع أمتي على ضلالة». وهذا وإنْ لم يصحّ لفظُه ولا سندُه فمعناه صحيح.

فكلُّ مَنْ فُرِقَ له عن علَّةٍ صحيحةٍ، وطريقٍ نَهْجَةٍ كان خليل نفسِهِ، وأبا عمرو فِكْرِهِ.

إلاَّ أننا مع ذلك لا نَسْمَحُ له بالإقدام على مُخالفةِ الجماعة التي طال بحثُها، وتقدّم نظرُها إلاَّ بعد إمعان وإتقان، انتهى.

وقال في موضع آخر: يجوز الاحتجاجُ بإجماع الفريقين.

قوله: (فَكُلُّ مَنْ فُرِق) إلخ، أي: كُشِفَ وأُبينَ[1].

قوله: (وطريقٍ نَهْجَةٍ) عطف على (علَّةٍ). ونَهْجَة: بفتح النون، وسكون الهاء، أخره هاء تأنيث، صفة (طريقٍ) أي: واضحة.

وضَبْطُ الشارح[2] له بفتح الهاء وآخره هاءُ[3] ضميرٍ، وتفسيرُه[4] بقوله: دَخَلَهُ. غيرُ واضح، بل ليس له معنىً .كما لا يخفى. والله أعلم.

قوله: (كان خَليلَ) إلخ، أي: قام له من نفسه دليلٌ قاطعٌ أغناه عن «الخليل بن أحمد»، وثَبَتَ لديه مِنْ فكره برهانٌ ساطعٌ كفاه عن «أبي عَمْرِو بن العَلاء».

قوله: (لا نَسْمَحُ له) إلخ، أي: لا نُجيز له خَرْقَ ذلك الإجماعِ، ولا الجرأة[5] على مخالفته[6].

قوله: (وقال) أي: «ابن جني» في موضع آخر من «الخصائص»[7].

---

(١) (وأبان) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٢) في «داعي الفلاح».

(٣) (ها) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٤) (وتفسيره عطف على ضَبْط) من حاشية م.

(٥) (الجراءة) في م.

(٦) قال «السرخسي» في «أصوله» (٢:١٠٨): (إن مع بقاء الواحد منهم مخالفاً لا ينعقد الإجماع، وبعد ما ثبت الإجماع باتفاقهم لو بدا لأحدهم فخالف لم يُعْتَدّ بخلافه أيضاً. ومخالفة الإجماع بعد انعقاده كمخالفة النص).

(٧) (١:١٨٨).

وذلك كإنكار «أبي العباس» جوازَ تقديم خبر «ليس» عليها، فأَحَدُ ما يُحْتَجُّ به عليه أن يُقالَ له: هذا أجازه «سيبويه» وكافةُ أصحابنا،

قوله: (كإنكار «أبي العباس») هو «المبرد»[1] إذا أطلق عند البصريين، وإذا أَطْلَق الكوفيون أبا العباس فهو «ثعلب». والمراد هنا الأول.

قوله: (فأحدُ[2] ما) أي: أَحد الوجوه، أو الأدلة أو الحجج التي يحتج بها. إلخ. وضمير (عليه) راجع لـ «أبي العباس المبرد».

قوله: (هذا) أي: التقديم، أجازه «سيبويه». والتحقيق أنَّ جواز التقديم إنما يكون في خبر «ليس» إذا لم تكن استثنائية، أما إذا كانت للاستثناء فقد اتفقوا على أنه لا يتقدم عليها؛ لأنها بمنزلة «إلا». كما نبه عليه «ابنُ أمِّ قاسم»[3] وغيرُه.

قوله: (وكافة أصحابنا) كذا في بعض الأصول، وهو الذي في نسخة «الخصائص». وفي نسخٍ: و(أصحابه) أي: أصحاب «سيبويه»، وعلى كلٍّ فالمرادُ منهم البصريون؛ لأنهم أصحابُ كلٍّ من «المبرد» و«ابن جني». وقد استعمل «كافة» في غير النصب على الحالية، وهو معدود عند المحققين من اللحن القبيح. كما قال[4] «ابن هشام» في «المغني»[5] وغيره. وقد أكثر من إخراجه عن الحالية «الزمخشري» في مصنفاته، وبالغوا في مناقشته، والاعتراض عليه في شروح «الكشاف» و«المفصل»[6]. وإن كان شيخُ شيوخنا «الشهاب الخفاجي» جَوَّزَهُ، وصَحَّحَ استعمالَه

---

(١) هو «محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، الأزدي، أبو العباس» المتوفَّى سنة ٢٨٦ هـ. شيخ أهل النحو والعربية في زمانه. كان من أهل البصرة، وأخذ عن «الجرمي» و«المازني». مترجم في «إنباه الرواة» (٣: ٢٤٠) و«بغية الوعاة» (١: ٢٦٩).

(٢) (فأخذ) في د.

(٣) في «توضيح المقاصد والمسالك» (١: ٣٠١).

(٤) (قاله) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٥) (٧٣٣) في (باب الاستثناء).

(٦) انظر «شرح المفصل» (١: ١٧).

. . . .

في شرح[1] «الدرة»[2]، وردَّ كلامَ «الحريري»[3] الموافق للجمهور.

وصرح شارح «اللباب» باستعماله مجروراً، كما نقلت ذلك كلّه في «شرح القاموس»[4] و «حواشي الدرة» وغيرهما[5]. والله أعلم.

---

(١) (شروح) في د.

(٢) (أي: درة الغواص في أوهام الخواص للحريري، صاحب المقامات) من حاشية م.

(٣) ذهب «الحريري» في «كافة» إلى أنه لابد من تنكيره ونصبه على الحال، وذو الحال من العقلاء، فقال في «درة الغواص» (٥٦): من أوهامهم قولهم: «حضرت الكافة» و «هذا ترويه الكافة عن الكافة». والصواب: «حضر الناس كافةً» كما قال تعالى: ﴿ادخُلُوا في السِّلْمِ كافةً﴾ (البقرة: ٢٠٨)؛ لأن العرب لم تُلحق «أل» بـ «كافة»، كما لم تلحقها بلفظة «معاً»، ولا بلفظة «طُرّاً» إلخ.

(٤) انظر «تاج العروس» (٦: ٢٣٥). وخلاصة ما فيه: (الأكثر استعمال «كافة» منصوبة على الحالية، وأما إضافتها وتحليتها بـ «أل» فجائز على قلة).

(٥) قال «الشهاب الخفاجي» في «شرح درة الغواص» متعقباً ما قاله «الحريري» في استعمال كلمة (كافة) من أنه لا بد من تنكيره، ونصبه على الحال، وذو الحال من العقلاء: وهذا مما اشتَهر وإن لم يصفُ من الكَدَر. وتحريره بعد ذكر كلام النحاة وأهلِ اللغة فيه، أنه قال في «شرح اللباب»: من الأسماء مايلزم النصب على الحال استعمالاً، نحو: طُرّاً، وكافة، وقاطبة. واستهجنوا إضافتها في كلام «الزمخشري» و «الحريري» كقوله في خطبة «المُفصَّل»: مُحيطاً بكافة الأبواب. وهومما خطِّئَ فيه، ومخطِّئُه هو المخطئ؛ لأنا إذا علمنا وضعَ لفظٍ لمعنى عام بنقل من السّلَف وتتبع لموارد استعماله في كلام مَنْ يعتد به، ويستشهد بكلامه، ورأيناهم استعملوه في حالة مخصوصةٍ من الإعراب والتعريف والتنكير ونحوه، فهل يمتنعُ استعمالُه على خلاف ما وَرَدَ به مع صدقِ معناه الوضعي عليه أم لا؟ وعلى تقدير جوازه فهل نقول: إنه حقيقة أو مجاز؟ ومثالُه ما نحن فيه، فإن (كافة) ورد عن العرب بمعنى الجميع، لكنهم استعملوه منكّراً منصوباً، وفي الناس خاصة، ومقتضى الوضع أن لا يلزمه ما ذكر، فيستعمل كما استعمل «جميعاً» معرفاً ومنكراً بوجوه الإعراب في الناس وغيرهم، والظاهر الجوازُ؛ لأنا لو اقتصرنا في الألفاظ على ما استعملته العربُ العاربة =

. . . .

. . . .

= والمستعربة حجَّرْنا الواسع، وعسر التكلم بالعربية على من بعدهم، ولما لم يخرج عما وضع له فهو حقيقة، والذي يشهد له العقلُ السليمُ أنه لا محيد عما قلناه إلاّ لمكابرٍ ومعاندٍ، على أنه قد وَرَدَ في كلام البلغاء على خلاف ما ادعوه، كما في كتاب «عمر بن الخطاب» – رضي الله عنه – لآل بني كاكلة، فإن فيه: قد جعلتُ هكذا لآل بني كاكلة على كافة بيت مال المسلمين لكل عام مئتي مثقال عيناً ذهباً إبريزاً. كتبه «عمر بن الخطاب» وختمه. وعلى ختمه: كفى بالموت واعظاً يا عمر. قال الفاضل المحقق سعد الملّة والدين [التفتازاني] في شرح «المقاصد»: وهذا مما صحَّ عنه، والخط موجود في آل بني كاكلة إلى الآن، ولما آلت الخلافة إلى أمير المؤمنين «علي بن أبي طالب» – رضي الله عنه – عُرِض عليه هذا الكتاب فنفّذَ ما فيه لهم، وكتب عليه بخطه: ﴿لله الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ ويومئذٍ يَفْرَحُ المؤمنون﴾ إنا أوّل من اتَّبع أمر مَنْ أعزَّ الإسلامَ ونصرَ الدين والأحكام عمرَ بنِ الخطاب ورسمتُ بمثل ما رسم لآل بني كاكلة في كل عام مئتي دينار ذهباً إبريزاً، واتبعت أثره، وجعلت لهم مثل ما رسم عمر، إذ وجب عليَّ وعلى جميع المسلمين اتباع ذلك. كتبه عليُّ بن أبي طالب. اهـ
فقد استعملها معرفة غير منصوبة لغير العقلاء، وهو مَنْ هو في الفصاحة، وقد سمعه مثلُ «عليّ» ولم ينكره، وهو واحد الأَحَدين، فأيّ إنكار واستهجان؟ فقوله في «المغني»: (كافة مختص بمَنْ يعقل، ووهم الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿وما أرسلناكَ إلاّ كافةً للناسِ﴾ (سبأ: ٢٨)، إذ قدر «كافة» نعتاً لمصدر محذوف، أي: إرسالة كافة، لأنه أضاف إلى استعماله فيما لايعقل إخراجه عما التزم فيه من الحالية، كوهمه في خطبة المفصل الذي مرّ ذكره) مما لا يلتفت إليه.
وإذا جاز تعريفه بالإضافة جاز بالألف واللام أيضاً، ولا عبرة بمن خطّأهم فيه، كصاحب القاموس [كفف]، وابن الخشاب في قوله: أخطأ الحريري في قوله في مقاماته: (بقاطبة الكتاب) فإن قاطبة، وطرّاً، ومعاً مثل (كافة) عندهم. وادعاء الغلط أو الشذوذ هنا غير مسموع.
وفي «المصباح المنير» (كفف ٥٣٦): (جاء الناس كافةً، قيل: منصوب على الحال نصباً لازماً، لا يستعمل إلاّ كذلك. وعليه قوله تعالى: ﴿وما أرسلناكَ إلاّ كافةً للناسِ﴾ أي: إلا للناس جميعاً. =

والكوفيون أيضاً. فإذاكان / ذلك مذهباً للبلدين وَجَبَ أنْ تَنْفِرَ عن ٤٦
خلافه.

قوله: (للبلدين) هما: البصرة والكوفة، أي: لأهلهما[١]، فهو من دلالة الاقتضاء، أو مجاز الحذف، أو المجاز المرسل.

قوله: (وَجَبَ) أي[٢]: صناعة، وهل يجب شرعاً أم لا؟ خلافٌ، نشير إليه بعدُ. وفاعل «وجب» قوله: (أن يُنْفَرَ) أي: يُبْعَدَ، بالبناء للمفعول، أي: التعبير[٣] والتنفير عن خلافه، لما فيه من مخالفة جميع أرباب الفن، على ما نقله المصنف عن «أبي الفتح»[٤]. وكأنه ثبت عنده هذا الاتفاق، فأبداه وجعله حجةً، وإلاّ فالمذكور في

= وقال «الفراء» في «معاني القرآن» (١: ٤٣٦): نصبت لأنها في مذهب المصدر، ولذلك لا تُدْخل العربُ فيها الألفَ واللامَ، كقاموا معاً وجميعاً.
وقال «الأزهري»: «كافة» منصوب على الحال، وهو مصدر على فاعلة، كـ«العاقبة» و«العافية»، ولا يثنى ذلك ولا يجمع، كما لو قلت: قاتلوا المشركين عامة أو خاصة، لا يثنى ذلك ولا يجمع). اهـ من المصباح: بتصرف.
وقال «الجوهري»: و«الكافة»: الجميع من الناس، يقال لقيتهم كافة، أي: كلهم. اهـ
وقيل: «كافة» اسم فاعل، والتاء فيه للمبالغة، وإليه ذهب الإمام «الراغب» في قوله تعالى: ﴿وما أرسلناكَ إلاّ كافَّةً للناسِ﴾ أي: كافاً لهم عن المعاصي، والهاء فيه للمبالغة، كـ«راوية» و«علامة»، وقوله تعالى: ﴿قاتلُوا المشركينَ كافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كافَّةً﴾ (التوبة: ٣٦) قيل: معناه كافّين لهم كما يقاتلونكم كافّين لكم. وقيل: معناه جماعة، وذلك أن الجماعة يقال لهم «الكافة» كما يقال لهم: الوَزَعة، لقوتهم باجتماعهم. اهـ [من المفردات].
والحاصل أنهم روايةً ودرايةً لم يصيبوافيما التزموه من تنكيره ونصبه، واختصاصه بالعقلاء، فإنهم اختلفوا في أصله، هل هو مصدر أو اسم فاعل من الكفِّ؟ وأنَّ تاءه هل هي للمبالغة أو للتأنيث كتاء «جماعة»؟ ثم إنهم تصرفوا فيه واستعملوه للتعميم بمعنى جميعاً، فلا يغرنك القيل والقال فماذا بعدَ الحقِّ إلا الضَّلالُ؟. اهـ ما نقلته من «شرح الدرة» للشهاب الخفاجي.
ووَرَدَ ذكرُ كتاب عمر –رضي الله عنه– لآل بني كاكلة في «عناية القاضي» (٧: ٢٠٣).
(١) أُطلق المحل وأُريد به الحال فيه.
(٢) (أن) في د.
(٣) (التبعيدُ) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.
(٤) في «الخصائص» (١: ١٨٨).

. . . .

دواويـــن النحو / بأسْرها وجودُ الخلافِ، فاختار جماعةٌ منهم الشيخ «ابن مالك» ٧٤ ب
مَنْعَ تقديمِ خبر «ليس» عليها، وفاقاً للكوفيين و«المبرد» و «ابن السراج» و«السيرافي» و
«الزجاج»»، و «أبي علي» في «الحلبيات»[١] و «الجرجاني» وأكثر المتأخرين، كما
نقله «ابن أم قاسم»[٢] وغيره.

ونسب «ابن هشام» المَنْعَ لجمهور البصريين في «التوضيح»[٣].

قال في «التصريح»[٤]: و[٥]جمهورِ[٦] الكوفيين.

وجَوَّزه[٧] جـمـاعـةٌ من قـدمـاء البـصـريين، و «الفـراء» و «ابن بَرْهان»[٨]
و«الزمخشري» و «الشلوبين» و«ابن عصفور» وغيرهم. واستدلوا[٩] بنحو: ﴿ألا يومَ

---

(١) (٢٨٠).
(٢) (١: ٣٠٢) و «همع الهوامع» (١: ١١٧). والخلاصة أن البصريين أجازوا تقديم خبر (ليس) عليها، ومنعه الكوفيون.
(٣) (١: ٢٤٤).
(٤) (١: ١٨٨).
(٥) (و) ساقط من د.
(٦) (قوله: «وجمهورِ» عطف على قول المصنف، أعني صاحب التوضيح عند جمهور البصريين). من حاشية م ص: ٢٧٧ خ.
(٧) (وقوله: «وجوزه جماعة» أي: هذا ليس من كلام صاحب التصريح. فكان المناسب الإتيان بكلمة (اهـ) لدفع إيهام أن ذلك من كلامه. والله أعلم) من حاشية م.
(٨) هو «عبد الواحد بن علي بن بَرْهَانَ، أبو القاسم، العُكْبَري» المتوفى سنة ٤٥٦هـ. له مشاركة في علوم كثيرة، منها النحو واللغة ومعرفة النسب والحفظ لأيام العرب، وأخبار المتقدمين، وله أنس شديد بعلم الحديث. مترجم في «تاريخ بغداد» (١١: ١٧) و «الكامل» (٨: ١٠٠).
(٩) (قوله: «واستدلوا» أي: تقرير الاستدلال من هذه الآية أن «يوم يأتيهم» معمول لـ «مصروفاً»، وقد تقدم على «ليس» واسمها ضمير مستتر فيها يعود على العذاب، وخبرها مصروفاً، وتقديم المعمول لا يصح إلا حيث يصح تقديم عامله، فلولا أن الخبر وهو «مصروفاً» يجوز تقديمه على «ليس» لما جاز تقديم معمولها عليها. اهـ) من حاشية م ص ٢٧٧ خ.

قال: ولَعَمْرِي إن هذا ليس بموضع قَطْعٍ على الخصم؛ لأن للإنسان أن يرتجلَ من المذاهب ما يدعو إليه القياسُ ما لم يخالف نصاً.

يَأْتِيهِمْ(١) ليسَ مَصْرُوفاً عنهمْ ﴾(٢).

وأجاب عن الاستدلال(٣) «ابن هشام» في «التوضيح» وغيره.

وأشار إلى الخلاف صاحب «الإنصاف»(٤) وغيره. فالخلاف(٥) مشهور بينهم، فكيف يَدَّعِي مع ذلك الإجماعَ؟!

وادعاءُ «أبي الفتح ابنِ جني»(٦) [الإجماعَ](٧) لعلَّه قامَ عنده ثبوتُه عنهما، وأنَّهُ مثبت، لا يخفى ما فيه. والله أعلم.

قوله: (أن يرتجل) أي: يخترع، ويبتكر. وأصله: التكلمُ بالشيء بداهة، كأنه يقوله وهوواقف على رِجْلٍ لسرعةِ قريحته.

وهل هو والبديهة مترادفان، أو متغايران؟ خلافٌ أوضحتُه في شرح «القاموس»(٨) وغيره.

---

(١) (تأتيهم) في د.

(٢) (هود: ٨).

(٣) (قوله: «وأجاب عن الاستدلال ابن هشام في التوضيح»، عبارته: وأجيب بأن المعمول ظرفٌ فَيُتَّسَعُ فيه. انتهت. وهو جواب بتسليم الدليل السابق. ولك أن تجيب بالمنع مستنداً إلى أن صحة تقديم المعمول لا يلزم منها صحة تقديم العامل، فإن البصريين أجازوا: «زيداً عَمْرٌ ضربَ» مع قولهم: لايتقدم الخبر إذا كان فعلاً، فأجازوا تقديم المعمول ولم يجيزوا تقديم العامل. اهـ) من حاشية م ص: ٢٧٧ خ.

(٤) (١: ١٦٠) مسألة /١٨/.

(٥) (والخلاف) بالواو في د، م.

(٦) (وادعاء أبي الفتح ابن جني) في د، و (ادعاء أبي جني) في ك، وأثبت الذي هو في م، وكُتب على قوله (وادعاء) بين السطرين (مبتدأ، خبره: لا يخفى ما فيه) في م.

(٧) ساقط من د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٨) يقال: ارتجلَ الكلامَ: تكلَّم به من غير أن يهيئَه قبل ذلك. =

قال: فمما جاز خلافُ الإجماع الواقعِ فيه منذ بُدِئَ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت، قولُهم في «هذا جُحْرُ ضَبٍّ خرِبٍ»: إنه من

قوله: (فمما)[1] خبر مقدم، والمبتدأ هو (قولُهم)، و (في هذا) ظرف لغو يتعلق بـ (قولِهم) والمحكي هو (إنه من الشاذ)، فهمزة «إنه» مكسورة لذلك و (جاء) صلة (ما) المجرور، وهوماض من المجيء، بمعنى الإتيان.

وفي نسخة: (جاز) بالزاي المعجمة، بدل الهمزة، من الجواز. وما إخاله إلاَّ تحريفاً[2].

قوله: (خربٍ) هو بالجرِّ بإجماعهم، خالفوا فيه الأصلَ، وكان حقه الرفع؛ لأنه[3] صفةُ «جُحْرٍ»[4]، والأصل في الصفة أن تكون تابعة للموصوف بالإجماع، فهذا

= وقال الراغبُ: ارتجله: أورده قائماً من غير تدبر. وقال غيره: من غير تردد ولا تلعثم. وقال بعضهم: من غير روية ولا فكر. وكلٌّ ذلك متقارب. «تاج العروس» (رجل ٧: ٣٣٧).

ويقال: ابْتَدَهَ الخطبةَ: إذا ارتجلها، وهم يتبادهون الخطب، يرتجلونها.

يقال: هوذو بديهة يصيب الرأي في أوَّل ما يُفْجَأُ به.

قال «علي بن ظافر الحدَّاد»: إن أصلَ البديهة والارتجالِ في الكلام، وغَلَبَ في الشعر بلا روِّية وتفكّرٍ، وأن الارتجالَ أسرعُ من البديهة، والرويةَ بعدهما.

قال شيخنا: فأشارَ إلى الفرق بين البديهة والارتجال. وهو الذي ذهب إليه «ابن رشيق» في «العمدة» وأيَّدَهُ. «تاج العروس» (بَدَه ٩: ٣٧٨).

(١) (فما) في د.

(٢) أقول: (جاز) هو الذي في نسخ الاقتراح، وهو الموافق لما جاء في «الخصائص» (١: ١٩١).

(٣) (لأنه) ساقط من م.

(٤) (لحجر) في م.

الشاذ الذي لا يُحمل عليه، ولا يجوز ردُّ غيره إليه.

وأما أنا فعندي أنَّ في القرآن مِثْلَ ذلك نَيِّفاً على ألفِ موضعٍ،

مما[1] وقع فيه[2] الإجماعُ على[3] خلاف الإجماعِ، من أوّل الدنيا إلى الآن وما بعد، وهو مع ذلك لا يقاس عليه، ولا يرجع غيره إليه[4]. كما قال «ابن جني»[5].

قوله: (نَيِّفاً) بكسر التحتية المشدّدة، كـ «كَيِّس» في الأفصح[6]. وقد[7] يخفف عند جماعة، وإن قال في «التهذيب»[8]: إنَّ تخفيفَه لحن عند الفصحاء.

وهو[9] اسم (أنَّ)، والمجرور قبله خبر مقدم[10]، و (مِثْلَه) حال تقدمت عليه. ويجوز كونُ (مثلَه) اسم (أنَّ)، و (نَيِّفاً) بدلاً منه.

والمراد أنَّ أمثال هذا التركيب المعدود من شواذ الكلام[11] وقع منه في القرآن ما يزيد على ألفِ موضع، وأراد تخريجه على التأويل. كما أوضحته. والله أعلم.

---

(١) (إنما) في م.

(٢) (فيه) ساقط من د، ومتأخر على كلمة (الإجماع) في م، وأثبت الذي هو في ك.

(٣) (من على) في د.

(٤) (ولا يرجع غيره إليه غيره) في د، م، وأثبت الذي هو في ك.

(٥) نصُّ «ابن جني» في «الخصائص» (١ : ١٩١): («هذا جحر ضبٍّ خربٍ». فهذا يتناوله آخِرٌ عن أوَّلٍ، وتالٍ عن ماضٍ، على أنه غَلَط من العرب، لايختلفون فيه ولا يتوقَّفون عنه، وأنه من الشاذِّ الذي لايُحمل عليه، ولا يجوز ردُّ غيره إليه).

(٦) قال «أبو العباس»: الذي حصلناه من أقاويل حذَّاق البصريين والكوفيين أن (النيِّف) من واحد إلى ثلاث، والبضع من أربع إلى تسع. ولا يقال: (نيّف) إلا بعد (عِقْدٍ) نحوُ: عشرةٍ ونَيّفٍ، وألفٍ ونيِّفٍ. «لسان العرب» (نوف ٩ : ٣٤٢).

(٧) (وأن) مكانَ (وقد) في د.

(٨) أي: «تهذيب اللغة» (١٥ : ٤٧٧) ونقله في «لسان العرب» (نوف ٩ : ٣٤٢).

(٩) أي: نيفاً.

(١٠) (خبر مقدم) ساقط من د، م، أثبته من ك.

(١١) أي: المخالف ظاهره لقواعد علم العربية، وهو فصيح في الاستعمال، شاذ في القياس.

وذلك أنه على حذف المضاف، والأصل: جُحْرُ ضبٍّ خربٍ جُحْرُهُ، فجرى «خرِب» وصفاً على «ضبّ» وإن كان في الحقيقة لـ «الجُحْرِ»، كما تقول: «مررت برجلٍ قائمٍ أبوه»، وإن كان القيام لـ «الأب» لا لـ «الرجل»، ثم حُذِف «الجُحْرُ» المضافُ إلى الهاء، وأقيمت «الهاء» مُقَامَهُ فارتفعت؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً، فلما ارتَفَعَتْ استتر الضمير المرفوع في نفسِ «خَرِبٍ»، انتهى.

وقال غيرُهُ: إجماعُ النحاةِ على الأمور اللغوية مُعْتَبرٌ،

قوله: (أنّه)[1] أي: المثال[2] المذكور.

قوله: (فجرى «خَرِب») إلخ، أي: على ما هو شأن الوصف السببي، وهذا المسلك الذي سلكه «ابن جني» ظاهرٌ على وجهه التكلّف، غير محتاج لما ارتكبه في تخريجه من التعسّف، وارتكاب التأويل في الآي والأحاديث بقدر الإمكان، إنما يسوغ إذا سلم من التكلف والركاكة الخارجة عن نهج الفصاحة. والله أعلم.

قوله: (وقال غيرُه) أي: غير «ابن جني».

قوله: (مُعْتَبرٌ) أي: معمول به، لا يجوز لأحد خرقُه، / ولا عبرة بمن تردد فيه، بل لا يُعْرَفُ المترددُ. وإنما[3] قال «الدمامينيُّ» وغيرُه: إنه مما تردد فيه بعضُ المتأخرين، وقد تعجَّب الشيخُ يس[4][5] وغيرُه من «الدمامينيّ» حيث اقتصر على هذه العبارة البالغة ٧٥ أ

---

(١) (أنه) ساقط من د.

(٢) (المقال) في د، م، وأثبت الذي هو في ك.

(٣) (وإن) في م.

(٤) (بشر) في د، م. وكتب على حاشية م (لعله الشمني). وأثبت الذي هو في ك.

(٥) هو «يس بن زين الدين بن أبي بكر بن محمد بن عليم الحمصي» الشهير بـ «العليمي» المتوفَّى سنة ١٠٦١هـ بالقاهرة. الإمام البليغ، شيخ العربية، وقدوة أرباب المعاني والبيان. تصدر لإقراء العلوم في الأزهر. مترجم في «خلاصة الأثر» (٤: ٤٩١).

خلافاً لمن تردد فيه، وخَرْقُه ممنوعٌ، ومِنْ ثَمَّ رُدَّ.

وقال «ابنُ الخشابِ»

في القصور [مبلغاً عظيماً][(١)] مع أنَّ الكلام في مسألة إجماعِ أئمةِ العربيةِ قديمٌ. وصححوا رأيَ مَنْ قال: إنه[(٢)] معتبر، ولم يلتفتوا لمن تردد فيه، وإن اعتباره لهو الحق. إن شاء الله تعالى.

قوله: (ومِنْ ثَمَّ) أي: من حيث كونه معتبراً[(٣)] لا يجوز خَرْقُهُ وخلافُهُ، ولم يلتفت لمن خالف.

قوله: (وقال «ابن الخشاب») هو[(٤)] «عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ بنِ أحمدَ بنِ [عبدِ اللهِ بنِ][(٥)] نصرٍ، أبو محمدٍ» الإمامُ المشهورُ، أعلمُ أهلِ زمانه بالنحو، يقال: إنه كان في درجة «أبي علي الفارسي»، وأضرابه. له معرفة بأنواع العلوم، من تفسيرٍ وحديثٍ ونحوٍ ولغةٍ ومنطقٍ وفلسفةٍ وحسابٍ وهندسة.

قرأ على «أبي منصورٍ الجَوالِيقِيِّ» و «أبي الغَنَائِمِ النَّرْسِيّ»[(٦)] وجماعة. وأخذ عنه

---

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من د، ك، م، وكتب في حاشية م تصحيحاً.

(٢) (إنه) ساقط من د، م، وأثبته من ك.

(٣) (معتبر) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٤) (وهو) بزيادة الواو في د، م.

(٥) (عبد الله بن أحمد بن أحمد بن نصر) في د، و (عبد الله بن أحمد بن نصر) في م. وأثبت الذي هو في ك. وما بين الحاصرتين ساقط من د، ك، م، وأثبته من «إشارة التعيين» (ص:١٥٩).

(٦) هو «أبو الغنائم، محمد بن علي بن ميمون بن محمد النّرسِيّ» الملقب بـ «أُبَيّ»؛ لجودة قراءته. محدّث الكوفة. المتوفى سنة ٥١٠هـ. والنَّرْس: نهر بين الحلة والكوفة، عليه قرىً كثيرةٌ، مأخذه من الفرات. مترجم في «سير أعلام النبلاء» (١٩: ٢٧٤) و «تذكرة الحفاظ» (٤: ١٢٦٠) و «شذرات الذهب» (٤: ٢٩) و «تاج العروس» (٤: ٢٥٦).

في «المُرْتَجَلِ»: لو قيل: إن «مَنْ» في الشرط لا موضع لها من الإعراب لكان قولاً، إجراءً لها مُجرى «إن» الشرطية، وتلك لا موضع لها من الإعراب، لكن مخالَفَةُ المتقدمين لاتجوز، انتهى.

أقوامٌ. له تصانيف كثيرة. توفي عشيةَ الجمعةِ، ثالث رمضان سنة سبعٍ وستين وخمسِ مئة[1].

و (المُرْتَجَلُ) بصيغة اسم المفعول، كتابٌ له، شَرَحَ فيه «الجُمَلَ»[2].

قوله: (لكان قولاً) أي: صحيحاً مستقيماً عند النظر.

قوله: (وتلك) أي: «إنْ»، وأنثه باعتبار الكلمة، وإنما لم يكن لها موضع من الإعراب؛ لأنها حرفٌ، والحروفُ ليس لهاحظٌّ من الإعراب. كما عُرِفَ.

قوله: (لكن مُخَالَفَةُ المتقدمين) أي: المجمعين على أنها لها محل من الإعراب، على ما تقتضيه العوامل.

قوله: (لايجوز)[3] تصريحٌ بعدمِ جوازِ مخالَفَتِهِمْ، وخَرْقِ إجماعِهِمْ، والمراد لا يجوز صناعةً. وهل يأثمُ فاعلُه أوْ لا؟ تَرَدَّدَ فيه بعضُهم. لكن قال العلامة «بهاء الدين السبكي» في «عروس الأفراح»[4]: حيث قيل في الجواز والامتناع في كلام البشر، يعني بالنسبة للعربية واللغة لا يلزمُ من التكلُّم بخلافه إثْمٌ شرعيٌّ، فَمَنْ نَصَبَ الفاعلَ أو

---

(١) مترجم في «إنباه الرواة» (٢: ٩٩) و «إرشاد الأريب» (١٢: ٤٧) و «إشارة التعيين» (١٥٩) و «بغية الوعاة» (٢: ٢٩).

(٢) ومؤلِّف: «الجُمَل» هذا هو «أبوبكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني» المتوفى سنة ٤٧١هـ.

(٣) هكذا في د، ك، م. و(لا تجوز) في نسخ الاقتراح وداعي الفلاح.

(٤) «عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح».

رَفَعَ المفعولَ مثلاً في غير التنزيلِ لا إثم عليه، ولا يأثم المتكلِّمُ بشيءٍ من اللحن[1] إلاَّ أنْ يقصدَ بذلك إيقاعَ السامعِ في غَلَطٍ يؤدِّي إلى نوعِ ضررٍ، فعليه حينئذٍ إثمٌ. هذا هو المحذور. قلت: هو كلامٌ فَصْلٌ في المقام. والله أعلم.

---

(١) ليس في هذا تقليلٌ من قيمة النحو، وتهوينٌ من شأنه، وإنما هو مسوق لبيان حكمٍ شرعيٍّ، فهو جوابٌ لسؤالٍ تقديره: هل يأثم المتكلم بنصب الفاعل أو رفع المفعول في غير القرآن الكريم؟ فجاء الجواب بما ذكر.
وقد بيَّن علماءُ الإسلام فضيلةَ النحو بما لا يدع مجالاً للشك في قيمته، ووجوبِ تعلمه. وهذه بعض أقوالهم:
قال «المباركُ، ابن الأثير، مجد الدين، أبو السعادات» -٦٠٦هـ: (معرفة اللغة والإعراب هما أصلٌ لمعرفة الحديث وغيره، لورود الشريعة المطهرة بلسان العرب). «جامع الأصول» (١: ٣٧).
وقال «ابنُ الصلاح» -٦٤٣هـ: روِّينا عن «النضر بن شميل» -٢٠٣هـ: قال: (جاءت هذه الأحاديثُ على الأصل مُعْرَبَةً).
وقال «الأصمعي» -٢١٦هـ: (إنَّ أخوفَ ما أخافُ على طالب العلم إذا لم يعرفِ النحوَ أن يدخلَ في جملة قولِ النبي ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عليَّ متعمداً فَلْيَتَبَوَّأْ مقعدَه من النار» لأنه ﷺ لم يكن يلحن، فمهما رويت عنه ولحنتَ فيه كذبت عليه. والحديث متفق عليه ومتواتر.
قال «ابن الصلاح»: فحقٌّ على طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يتخلَّصُ به من شَيْنِ اللحن والتحريف ومَعَرَّتهما). «علوم الحديث» (١٩٤).
وقال «أبو إسحاق الشاطبي» - ٧٩٠هـ: (إنَّ هذه الشريعةَ المباركةَ عربيةٌ، فمن أراد تَفَهُّمَهَا فمن جهةِ لسانِ العربِ يُفَهَّم). «الموافقات» (٢: ٦٤).
وقال الحافظ «العراقي» -٨٠٦هـ في «ألفيته»:

وليَحْذَرِ اللَّحَّانُ والمُصَحِّفَا ... على حَديثه بأنْ يُحَرِّفَا
فَيَدْخُلا في قوله: «مَنْ كَذَبَا» ... فحقٌّ النحوُ على مَنْ طَلَبَا

وقال «السيوطيُّ» في أول مقدمة «تدريب الراوي» في ذمِّ من يَدَّعي الحديث بغير علم النحو: (أو تَلَفَّظَ بكلمة من الحديث لم يأمنْ أن يزلَّ في إعرابها، فصار بذلك ضُحْكَةً للناظرين، وهُزْأَةً للساخرين).

«مسألة»

وإجماعُ العرب أيضاً حجةٌ، ولكن أَنَّى لنا بالوقوف عليه.

ومن صُوَرِه: أن يتكلمَ العربيُّ بشيء ويَبْلُغَهُمْ ويسكتون عليه.

قال «ابن مالك» / في «شرح التسهيل»: استُدِلَّ على جواز توسيط خبر ٤٧ **«ما» الحجازية ونصبه بقول «الفرزدق»:**

فَأصْبَحُوا قَـدْ أعَـادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ ... إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإذْ مَـا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

قوله: (وإجماعُ العربِ) إلخ، إنما كان حجةً؛ لأن الله -تعالى- صان لسانهم عن الخطأ في التعبير، وصانهم عن الإقرار على الخطأ والتغيير(١).

قوله: (أنَّى لنا) أي: من أين لنا؟. و«أنى» كلمة تقال في استبعاد حصول الشيء، وفي(٢) مقامات التمني. ونحو ذلك.

يعني أن حصولَ إجماع العرب والظفر به شيء مستبعد، لا يُوصَلُ(٣) إليه إلا بمشقة عظيمة.

قوله: (ومن صُوَرِه) أي(٤): صور إجماع العرب نوع منه، وهو الإجماع السكوتي، الذي أشار إليه.

قوله: (وإذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ)(٥) ف «ما»: نافية حجازية. و«مِثْلَهُمْ»: خبرها مقدم / ٧٥ ب منصوب. و«بَشَر»: اسمها مؤخر. فأخذ من إقرار سامعيه له على ذلك، وعدم إنكارهم عليه، أنه إجماعٌ سكوتي، تقومُ به الحجةُ على جوازِ مثلِ ذلك التركيب.

---

(١) العربي لا يلحن. انظر «التصريح» (٢:٢٢٥).

(٢) (في) ساقط من د، م.

(٣) (وصول) في د، م.

(٤) (صوره أي) ساقط من د.

(٥) البيت في «الكتاب» (١:٦٠) و«المقتضب» (٤:١٩١) و«المقاصد النحوية» (٢:٩٦) و«شرح الأشموني» (١:٢٣٠، ٢٤٨) و«التصريح» (١:١٩٨) و«خزانة الأدب» (٤:١٣٣). وهو من قصيدة يمدح بها «عمرَ بنَ عبد العزيز» أي: أعاد لقريش ما كانوا فيه من الخير حين كان جدُّه «مروانُ» والياً عليهم. استُشهِدَ به على تقديم خبر (ما) منصوباً، =

ورَدَّهُ المانعــون: بأن «الفرزدقَ» تميــميٌّ، تكلـــَّم بهذا معتقِداً جــوازَهُ عند الحجازيين فلم يُصِبْ.

ويُجــاب: بأن «الفــرزدق» كــان له أضــداد من الحــجــازيين والتميميين،

قـوله: (ورده المانعـون) إلخ. أي[1]: فأخطأ في التعبير. وقد أنشدَنا جماعة من أشـيـاخنا، منهم الإمـام «ابن المسناوي»[2] و«أبو عـبـد الله العـراقي» و«أبو العـبـاس الوَجَارِي»[3]:

وجاء في شـعـرِ «الفـرزدق» العَجَبُ ... خـبـرُ «مَا» مـقـدَّمـاً قـد انتـصب

وهْو تميـــمي، فكيف ينصـــبـــه؟ ... ورفـــعُه في كلِّ حـــالٍ مـــذهبُه

قوله: (ويجابُ) إلخ. فيحصل من مجموع ذلك ما قصد إثباته من الإجماع السكوتي على أن لقائل أن يقول[4]: لا يلزم من سكوتهم على ذلك جوازُ[5] ما ذُكِرَ.

= و«الفرزدق» تميميٌّ يرفعه مؤخراً، فكيف إذا تقدم، وهوهنا أراد أن يتكلم بلغة الحجاز فغلط، ولم يدرِ أن من شرط النصب عندهم بقاءُ الترتيب بين الاسم والخبر. وهذا عند «سيبويه» شاذٌ لا يكادُ يُعْرَفُ.

(١) (أي) ساقط من م.

(٢) هو «أبو عبد الله محمد بن أحمد المِسْنَاوِي» المتوفى سنة ١١٣٦هـ. يذكره «ابن الطيب» في «شرح كفاية المتحفظ» (ص: ١٢٠) بقوله: الإمام الأعظم البارع.

(٣) (الورجاري) في د، وساقط من م.

وهو «أحمد بن علي الوَجَاري» المتوفى سنة ١١٤١هـ: أوحد أهل زمانه في العلوم العربية. انظر «حواشي إضاءة الراموس» (١: ١١٦) ودراسة «شرح كفاية المتحفظ» (١٢).

(٤) (أن يقول) ساقط من د.

(٥) (جواز) ساقط من م.

ومنْ مُنَاهم أن يظفروا له بزلة يُشَنِّعُونَ بها عليه، مبادرين لتخطئته، ولو جرى شيءٌ من ذلك لنُقِلَ؛ لتَوَفُّر الدواعي على التحدّث بمثل ذلك إذا اتفق، ففي عدم نقل ذلك دليلٌ على إجماع أضداده الحجازيين والتميميين على تصويب قوله. انتهى.

والصوابُ(١): الجواب الذي قاله «سيبويه» وهو: أن العربيَّ الصريح لا يطاوعه لسانه أن ينطق بغير لغته. كما نقله في «التصريح»(٢)، لكنه نوقش بأن الذي قاله «سيبويه» إنما هو أن العربيَّ لا ينطقُ بالخطأ(٣)، أي: ويجوز أن ينطق بغير لغته،

---

(١) كتب الدكتور «تمام حسان» على حاشية م: (هذا الصواب خطأ).

(٢) (١٩٨:١)، ولكن هذا القول المنسوب إلى «سيبويه» لا يوجد في «الكتاب».

(٣) لقد نسب «سيبويه» الغَلَط إلى العرب في غير موضع من كتابه، وأراد به التوهم. انظر «فهارس كتاب سيبويه» (ص:٤٣) و«الكتاب» (٤٦٢:٣) وفي «شرح الأشموني» (٢٤٨:١): (وأما قولُ الفرزدق: فأصبحوا قد أعادَ اللهُ إلخ فشاذ. وقيل: غَلَط، سببه أنه تميميٌّ وأراد أن يتكلم بلغة الحجاز، ولم يدرِ أن مِنْ شَرْطِ النصبِ عندهم بقاءَ الترتيب بين الاسم والخبر).

وفي «حاشية الصبان»: (قوله: وقيل غَلَط، أي: لحن، وفيه أن المعروف أن العربي لا يقدر أن يلحن، كما أنه لا يقدر أن ينطق بغير لغته. كذا في الروداني. ثم قال: والذي ينبغي أن لا يشك فيه أن ذلك إذا تُرِك العربي وسليقته، أما لو أراد النطق بالخطأ، أو بلغة غيره، فلا يشك في أنه لا يعجز عن ذلك. وقد تكلمت العرب بلغة الحبش والفرس واللغة العبرانية وغيرها.

و«أبو الأسود» عربيٌّ وقد حكى قول بنته لأمير المؤمنين «عليّ» رضي الله عنه: «ما أشدُّ الحرِّ» بالرفع. فقولُ «سيبويه» في قصّته مع «الكسائي» في مسألة «كنتُ أظنُّ أنَّ العقربَ أشدُّ لَسْعَةً مِنَ الزُّنْبُورِ فإِذَا هُوَهي»: «مُرْهُمْ يا أمير المؤمنين أن ينطقوا بذلك». لابدَّ من تأويله، كأن يقال: مُرْ مَنْ لم يسمع مقالةَ «الكسائيِّ»، ولم يدرِ القصةَ، أو نحو ذلك مما يقتضي نطقهم على سليقتهم الذي هو المعيار.

. . . .

ولذلك جَزَمَ «سيبويه»(١) بأن بيتَ «الفرزدق» شاذٌّ، كما قاله «ابنُ هشام»(٢) وغيره. وقد خرجوا البيت على وجوهٍ أوردها «ابنُ هشامٍ» ، وبسطها شارحُه(٣). وألمعتُ بالكثير من ذلك في شرح شواهد التوضيح وحواشيه.

---

(١) فقال في «الكتاب» (١ : ٦٠) - بعد أن أورد بيت الفرزدق -: (وهذا لا يكاد يُعْرَف. كما أن ﴿لاتَ حينُ مناصٍ﴾ كذلك.).

(٢) في «أوضح المسالك» (١ :٢٨٢).

(٣) قال الشيخ خالد في «التصريح» (١ :١٩٨): « (وقيل) بَشَر: خبر و(مِثْلَهُمْ: مبتدأ، ولكنَّه بُنِيَ) على الفتح (لإبهامه مع إضافته للمبني) وهو الضمير والمبهم المضاف لمبني يجوز بناؤُه وإعرابه (ونظيرُه) في البناء على الفتح (﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾[الذاريات: ٢٣]، ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُم﴾ [الأنعام: ٩٤] في) قراءة (مَنْ فتحهما) مع أنهما يستحقان الرفع على التبعيّة لحق في الأول، والفاعلية في الثاني، وأتى بنظيرين لئلا يتوهم أن ذلك خاصٌّ بلفظة مثل.

(وقيل: مِثْلَهُمْ، حال)؛ لأن إضافة مثل لا تفيد التعريف، وهو في الأصل نعت لبشر، ونعت النكرة إذا تقدم عليها انتصب على الحال، وبشر: مبتدأ (والخبر محذوف) مقدم على المبتدأ؛ لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها الظرف، وهو ممتنع أو نادرٌ (أي: ما في الوجود بشرٌ مثلَهُمْ) أي: مماثلاً لهم. قاله المبرد. ورُدَّ بأنَّ حذفَ عامل الحال إذا كان معنوياً ممتنعٌ. قاله في المغني.

وقيل: مثلَهم: ظرف زمان، تقديره: وإذ هم في زمان مافي مثل حالهم بَشَرٌ. قاله أبو البقاء.

وقيل: ظرف مكان، والتقدير: وإذ ما مكانهم بَشَرٌ، أي: في مثل حالهم». اهـ .

«فصل»

مما يُشْبِهُ تداخلَ اللغاتِ السابقَ تركيبُ المذاهب.

وقد عَقد له «ابنُ جني» باباً في «الخصائص»[1].

ويُشبهه في أصول الفقه إحداثُ قولٍ ثالثٍ، والتلفيقُ بين المذاهب.

قال «ابنُ جني»: وذلك أن تَضُمَّ بعضَ المذاهب إلى بعض، وتنتحل بين ذلك مذهباً ثالثاً.

(فصل)[2]

قوله: (السابقَ) أي: في الفرع السابع من «كتاب السماع»، وهو بالنصب صفة (تداخل)، و(تركيبُ) مبتدأ مؤخر[3]، وخبره المجرور قبله.

قوله: (قولٍ ثالث) أي: في مسألةٍ فيها قولان. هل يجوز أم لا؟

قوله: (والتلفيقُ) هو بالرفع، عطف على (إحداثُ).

قوله: (أن يَضُمَّ)[4] أي: النحويُّ، المفهومُ من المقام.

والمراد بالجمع في المذاهب الاثنان فما فوق.

---

(١) (٣:٧١).

(٢) (فصل) ساقط من م.

(٣) (مأخوذ) في د.

(٤) (ينضمَّ) في د، ك، م. وأثبت الذي هو في نسخ الاقتراح، و«داعي الفلاح».

مثاله: أن «المازنيَّ» كان يعتقد مذهب «يونس» في ردِّ المحذوف في التحقير، وإن غَنِيَ المثالُ عنه، فيقول في تحقير «يَضَعُ» - اسمَ رجل - : «يُوَيْضِعُ».

قوله: (في التحقير) أي: التصغير، لأنها عبارة الأقدمين(١).

قوله: (وإنْ غَنِيَ) هو كـ «رَضِيَ» لغةً بمعنى: استغنى، خلافاً لمن أنكره. كما أوضحته في «حواشي التوضيح» و«شرح الفصيح» [وغير ديوان. والمراد أن (المثال) أي: الهيئة والصيغة تستغني](٢) عن ردِّ المحذوف بحروفها الموجودة، فتقبل التصغير بلا ردّ.

قوله: (يَضَعُ) - بالضاد المعجمة - مضارع «وَضَعَ» حذفت فاؤه، و(٣) هي الواو(٤)؛ لوقوعها بين عدوّتَيْها(٥) في الأصل. ثم فتحت بحرف الحلق. على ما عُرف في مبادئ الصرف(٦).

---

(١) عبَّر «سيبويه» بالتصغير تارة. انظر «الكتاب» (٣: ٤١٥، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٧٦، ٤٧٧) وبالتحقير تارة أخرى. انظر «الكتاب» (٣: ٤٢٣، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٣٦، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٦، ٤٥٧). وأما «المبرد» فعبَّر بالتصغير في الغالب. انظر «المقتضب» (٢:٢٣٦، ٢٦٦، ٢٧١، ٢٧٨، ٢٨٧) وبالتحقير قليلاً. انظر «المقتضب» (٢:١٦٠، ٢١١، ٢٦٦، ٢٧٤). و«ابن السراج» عَبَّر بالتصغير، وبالتحقير. انظر «الأصول في النحو» (٣:٣٦). و«ابن عصفور» عبَّر بالتصغير. انظر «شرح جمل الزجاجي» (٢:٢٨٩). و«ابن مالك» عبَّر بالتصغير أيضاً. انظر «شرح الكافية الشافية» (٥:١٨٩١).

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من د، م، وأثبته من ك.

(٣) (و) ساقط من د.

(٤) (والواو) في د.

(٥) هما: الياء وكسرة الضاد.

(٦) انظر «شرح الجرجاني على العزي» (٨٣-٨٤).

و«سيبويه» إذا استوفى التحقيرُ مثالَه لا يَرُدُّ، فيقول: «يُضَيْع» وكان «المازنيُّ» يرى رأيَ «سيبويه» في صَرْفِ نحو «جوارٍ» علماً.

قوله: (اسمَ رجلٍ) هو بالنصب على الحال [أي][1] في حال كون هذا اللفظ نُقِلَ عن الفعلية، وصار علماً.

وقول الشارح[2] أنه صفة لـ «يَضَعُ»، فيقرأُ بالجر، غير جارٍ على القواعد، فلا معنى له.

قوله: (يُوَيْضِع)[3] أي: بردِّ الواو التي كانت في الأصل.

قوله: (اسْتَوْفَى) أي: اسْتَكْمَلَ التحقيرَ، أي: التصغيرَ، بمثاله، أي: هيئته وصيغته[4] (لا يَرُدُّ)[5] ذلك المحذوفَ، ويَقْطَعُ[6] عنه النظر، ويجعل[7] الكلمةَ كأنَّها ثلاثيةٌ، لا زائد فيها، فيقول: / (يُضَيْع) كما يُصَغَّرُ «جَبَلٌ» على «جُبَيْلٍ»[8]. ٧٦ أ

قوله: (في صرف نحو[9]: جوارٍ) إلخ. أي: لأن المنع إنما كان لصيغةِ منتهى الجموع. وقد فُقِدَتْ بتصييره[10] مفرداً، فيفقد المنع، ويبقى مصروفاً[11].

---

(١) ساقط من د، ك، وأثبته من م.

(٢) أي: في «داعي الفلاح».

(٣) (لوضع) في د، ك، وأثبته من ك.

(٤) أي: التي يستحقها الباب.

(٥) (لا يرَدِّ) في د، م.

(٦) (فيقطع) في م.

(٧) (وتجعل) في م.

(٨) انظر «الكتاب» (٣:٤٥٦-٤٥٧) و«شرح الشافية» لـ «الرضي» (١:٢٢٤).

(٩) (نحو) ساقط من د، م، وأثبته من ك.

(١٠) (فيصير) في م.

(١١) انظر «الكتاب» (٣:٣١٠).

و«يونس» لا يصرفه.

فقد تحصَّلَ إذن لـ «المازني» مذهبٌ مركبٌ من مذهب الرجلَيْن، وهو الصرف على مذهب «سيبويه» والرد / على مذهب «يونس»، فيقول على مذهبه في تحقير اسم رجل سميته «يَرَى»: «رأيت يُرَيْئِياً»، فرد الهمزة من «يرى»؛ إذ أصله «يَرْأيُ» على قول «يونس»، ويصرف على قول «سيبويه». ٤٨

قوله: (لا يصرفه) أي: استصحاباً[١] للأصلِ، وإبقاء لما كان كما[٢] كان. كأنه نقله على ذلك الوضع.

قوله: (على مذهبه) أي: «المازني» الذي هو التركيب.

قوله: (يَرَى) أي: مضارع «رأى».

قوله: (يُرَيْئِياً) بضم التحتية، وفتح الراء المهملة، وسكون التحتية، وكسر الهمزة، وفتح التحتية، مصروفاً، ولذلك لحقه التنوين.

قوله: (إذ أصله يَرْأى) كـ «يَرْضَى».

قوله: (على قول يونس» ظرف لـ «رَدَّ». أي: وأما على قول «سيبويه» فتقول في [تصغيره: يُرَيّ، بضم ففتح فياء مشدّدة، كما تقول في][٣] تصغير «قفا»: قُفَيّ.

قوله: (ويصرف) إلخ، أي: لزوال مانعِ الصرفِ الذي هو وزنُ الفعل بسبب التصغير.

---

(١) (استصحاب) في د.

(٢) (على ما) مكان (كما) في م.

(٣) مابين الحاصرتين ساقط من د، م، وأثبته من ك.

و«يونس»: يَرُدُّ ولا يصرف، فيقول: « رأيت يُرَيْئِي ».

و«سيبويه» يصرف ولا يردّ، فيقول: «رأيت يُرَيّاً»، بإدغام «ياء» التحقير في «الياء» المنقلبة عن «الألف».

فقد عُرِفَ تَرَكُّبُ مذهب «المازني» عن مذهب الرجلَيْنِ.

قوله: (يَرُدُّ) أي: المحذوف الذي هو الهمزة، ولا يصرف[1] مراعاة للأصل[2] الذي نُقِلَ عنه.

قوله: (فتقول)[3] أي[4]: على مذهب « يونس »: (رأيت يُرَيْئي[5]) بردّ الهمزة، والمنع من الصرف، إبقاء لما كان على ماكان، جرياً على قاعدته.

قوله: (وسيبويه يصرف) أي: لزوال المانع. (ولا يَرُدُّ) اكتِفَاء بالحروف الموجودة؛ لأنها كافيةٌ، فلم يعتبر الأصل.

قوله: (يُرَيّاً) بضمٍ ففتحٍ فتحتيّة مشدّدة منونة، كما يقال: في تصغير « قفاً » و« عصاً » ونحوهما: بإدغام ياء التصغير في الياء المنقلبة عن الألف. كما قال في الأصل.

(فقد عرفت) أيها الناظر في الآراء والمذاهب (تركيب مذهب « المازني » من مذهب) « يونس » و« سيبويه »، فأَخَذَ « المازني » الردَّ من قول « يونس »، والصَّرف[6] مِنْ رأي « سيبويه ». ونظيره قول « ابن مالك » في إعراب الفعل المضارع، فمذهب

---

(١) (يعرف) في م.

(٢) (الأصل) في م.

(٣) (فنقول) في د.

(٤) (أي) ساقط من د، م، وأثبته من ك.

(٥) (يريبي) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٦) (والطرف) في د.

. . . .

البصريين أنَّ إعرابَه فرعٌ، وأنه أُعْرِبَ لمضارعته الاسم في الإبهام والتخصيص[١].

وقال الكوفيون: إنه[٢] أصلٌ فيه؛ لاعتوار[٣] معانٍ عليه، تفتقر إلى الإعراب، كالمعاني المعتورة على الاسم[٤].

فذهب «ابن مالك» إلى موافقة[٥] البصريين في فرعية[٦] إعرابه، وموافقة الكوفيين في مقتضى إعرابه[٧].

فقوله[٨]: بإعرابه. لاعتوار المعاني وأنه فرعي[٩]، مركبٌ من المذهبين. وله نظائر أشار لبعضها المصنف في «النكت»[١٠].

---

(١) قال «الأشموني» (١:٥٩) – عند قول «ابن مالك»: وأعربوا مضارعاً –: بطريق الحمل على الاسم لمشابهته إيَّاه في الإبهام والتخصيص.

(٢) (إنه: أي: الإعراب) من حاشية م.

(٣) (قوله: لاعتوار، أي: توارد) من حاشية م.

(٤) انظر «الإنصاف» (٢:٥٤٩) و«همع الهوامع» (١:١٦٤).

(٥) (مواقف) في د.

(٦) (فرعيته) في م.

(٧) قال «ابن مالك»:

ارْفَعْ مُضَارِعاً إذا يُجَرَّدُ ... من ناصبٍ وجازمٍ كَتَسْعَدُ

انظر «الإنصاف» (٢:٥٥٠) و«شرح الأشموني» (٣:٢٧٧).

(٨) فقوله: (مبتدأ، خبره: مركب) من حاشية م.

(٩) (فرعٌ) في م.

(١٠) هو «النكت على الألفية والكافية والشافية، ونزهة الطرف، وشذور الذهب».

«مسألة»

قال «أبو البقاء» في «التبيين»:

قوله: (وقال أبو البقاء) هو الإمام «عبد الله بن الحُسين بن عبد الله بن الحسين، محب الدين العُكْبَري»[١] البغدادي، الضرير، النحوي، الحنبلي، البارع في فنون العربية، صاحب التصانيف العجيبة، كـ «إعراب القرآن»[٢] «إعراب الحديث» و«إعراب الشواذّ» و «شرح الفصيح» و «شرح / الحماسة» و «شرح المقامات»[٣] ٧٦ ب و«شرح الإيضاح» و «شرح اللمع» و «شرح أبيات الكتاب» و «اللُّباب في علَلِ البناء والإعراب» و «الترصيف في التصريف»[٤] و«الإشارة» و «التلخيص» و «التبيين» و«التهذيب» أربعتها في النحو. وغير ذلك.

ولد في أوائل سنة ثمان وثلاثين وخمس مئة بـ «بغداد»، و[٥]مات ليلة الأحد ثامن ربيع الآخر سنة ست عشرة وست مئة[٦].

قوله: (في التبيين)[٧] هو أحدُ كتبِه المشهورة في النحو، منقول من مصدر: تَبَيَّنَ

---

(١) نسبة إلى (عُكبَرَا) بالقصر، ويقال (عُكْبَراء) بالمد، النسبة إليها (عُكبَراوِيّ)، وهي بُلَيْدَة على شاطئ (دجْلَة) فويق بغداد، وزالت من الوجود، ومكانها الآن هو ما يسمى بـ «المستنصرِيّ». انظر «مراصد الاطلاع» (٩٥٣).

(٢) (إعراب القرآن) ساقط من د، م، وهو في ك.

(٣) (وشرح المقامات) ساقط من د، وهو في ك، م.

(٤) (في التصريف) ساقط من د، م وهو في ك.

(٥) (أو) مكان (و) في م.

(٦) مترجم في «إنباه الرواة» (٢: ١١٦) و «نَكْت الهِمْيان» (١٧٨) و «بغية الوعاة» (٢: ٣٨).

(٧) هو «التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين». ولم أقف على هذا النص في النسخة المطبوعة بدار الغرب الإسلامي سنة ١٤٠٦هـ. رسالة ماجستير د. عبد الرحمن العثيمين.

الشيءُ، تَبْييناً، إذا أوضحه، وكشف[1] عن حقيقته.

قوله: (في الشعر) كلام «سيبويه»[2] صريح في أنه لا يختص بالشعر، بل هو مسموع منهم في غير الضرائر.

وأنشدوا شاهداً على ذلك قولَه:

وكَمْ مَوْطِنٍ[3] لَوْلايَ[4] طِحْتُ.... ....[5]

وقوله:

... ... لولاكَ في ذا العـامِ لـم أحْجُجِ[6]

---

(١) (أوضحته وكشفت) في د.

(٢) في «الكتاب» (٢: ٣٧٣، ٣٧٦).

(٣) (من موطن) بزيادة (من) في د، ك، م. والصواب حذفها.

(٤) (لولاك) في د.

(٥) قطعة من بيت، والبيت بتمامه:

وكَمْ مـوطنٍ لَوْلايَ طِحْتُ كَمَا هَوَى ... بأجـرامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهـوي

وهو لـ «يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي».

يُعَاتب أخاه، أوابن عمه. (كم) لإنشاء التكثير، خبرها محذوف وتقديره (لي). و(الموطن) الموقف من مواقف الحرب. (طحتُ) من طاح يطوح ويطيح: هلك. والجملة وصف لـ «موطن». وقد سدت مسدَّ جواب «لولا» عند من يجعلها على بابها، أو الجملة الشرطية كلها في موقع الصفة. (هَوَى) سقط. (الأجرام) جمع جِرْم، بالكسر، وهو الجسد. و (القُلَّة) ما إستدار من رأس الجبل. و (النيق) أعلى الجبل. وهوى وانهوى بمعنى. والبيت في «الكتاب» (٢: ٣٧٤) و «الخصائص» (٢: ٢٥٩) و «الإنصاف» (٢: ٦٩١) و «شرح المفصل» (٣: ١١٨) و «خزانة الأدب» (٥: ٣٣٦).

(٦) عجز بيت وصدره:

أوْمَتْ بـعَيْنَيْهـا مـن الـهَوْدَجِ ... ... =

فقال معظم البصريين: «الياء» و «الكاف» في موضع جر.

وقال «الأخفش» والكوفيُّون: في موضع رفع.

قال: «أبو البقاء»: وعندي أنه يمكن أمران آخران:

و «لولاه» ذكره في «المغني»[١]. وإن أغفله المصنف تبعاً لمن نَقَل عنه.

قوله: (في موضع جر) أي: و «لولاي» جارة.

(في موضع رفع) إلخ، أي: على الأصل في أن «لولا» إنما يليها المبتدأ، ولا عمل لها أصلاً[٢]، واستعير لفظ الضمير المجرور للضمير[٣] المرفوع[٤]، عكس ما قالوا في: «مررت بك أنت» و«بي أنا»[٥].

قوله: (وعندي) أي: من طريق البحث والنظر والاجتهاد.

قوله: (آخران) أي: غير القولين المشهورين.

= وبعده:

أنتَ إلى مكةَ أخرجْتَني ... ولو تركتَ الحجَّ لم أخْرُجِ

وهما من شعر «عمر بن أبي ربيعة».

(أومَتْ) أشارت. والكاف في (لولاكَ) مفتوحة، كما أن التاء من (أنت) كذلك.

خاطبته حبيبتُه ومنَّتْ عليه بتحمُّل المشاقِّ لأجله. والبيت في «الإنصاف» (٢: ٦٩٣) و«شرح المفصل» (٣: ١٢٠) و «خزانة الأدب» (٥: ٣٣٣).

(١) (٣٦١) في الكلام على (لولا). وعبارته: (وسُمع قليلاً: لولاي، ولولاك، ولولاه).

(٢) عند «سيبويه»: «لولا» حرف جر شبيه بالزائد، وما بعده مجرور لفظاً في محل رفع مبتدأ، وخبره محذوف. انظر «الكتاب» (٢: ٣٧٥) و «النحو الوافي» (١: ٢٢٢، ٢٤١).

(٣) (للضمير) ساقط من م.

(٤) (للمرفوع) في م.

(٥) وفي «حاشية الصبان» (١: ١١٣): (قوله: أنا، وهو، وأنت إلخ) قد تنوب الثلاثة عن ضمير الجر فتُجرُّ بالكاف، نحو: أنا كأنت، وأنت كأنا، وأنت كهو.

أحـدهما : أن لا يكون للضمير موضع ؛ لتعذر العامل، وإذا لم يكن عـامـل لم يكن عَمَـلٌ. وغـيـرُ ممتنعٍ أن يكون الضـمـيـر لا مـوضـع له كالفصل.

قوله: (لتعذر العامل) إلخ، إن أراد مطلقاً فممنوع، وإن أراد في اللفظ فظاهر.

قوله: (وغيرُ ممتنعٍ) إلخ، كأنه جوابٌ لسؤالٍ تقريرُه: إذا تقرر أنه ضمير فهو اسمٌ من الأسماء، ولا تكون الأسماء إلا معربة، لها محل من الإعراب، فكيف تحكم على هذا الضمير بأنه لا محل له؟

فأجاب: بأنه لا يمتنع ذلك في الصناعة. ثم قاسه على ضمير الفصل بقوله: (كالفصل) فهو على حذف مضاف.

وفيه أن الذي صححه كثيرٌ من المحققين في « الفصل » أنه حرفٌ[١]، وأن إطلاق الضمير عليه مجازٌ، علاقته المشابهةُ.

وإنما ذكر للتأكيد كما تذكر الحروف لذلك، فلهذا كان لا محل له، فلا ينبغي أنْ يُشبَّه به الاسم الذي هو كالعمدة في الكلام، لا يتم الكلام إلا به، ولا يُستغنى عنه، وما يُعَدّ فصلاً[٢] يُسْتَغْنَى عنه، ويستقيم الكلام مع حذفه، كما أنْ[٣] لو كان مذكوراً. والله أعلم.

---

(١) البصريون يسمونه « ضمير الفصْل ». والكوفيون يسمونه بأسماءٍ أخرى، فبعضهم يسميه عماداً، وبعضهم يسميه: دِعامة. انظر الكلام على هذا الضمير في « الإنصاف » (٢ : ٧٠٦) و « شرح المفصل » (٣ : ١٠٩) و « مغني اللبيب » (٦٤١) في (شرح حال الضمير المسمى فصلاً وعماداً). و « همع الهوامع » (١ : ٦٨) و « النحو الوافي » (١ : ٢٤٢).

(٢) (بعد فعلاً) في د.

(٣) (أن) ساقط من م.

ويمكن أن يقال: موضعُهُ نصب، لأنه من ضمائر المنصوب، ولا يلزم من ذلك أن يكون له عامل مخصوص، ألا ترى أن التمييز في نحو: «عشرين درهماً»، لا ناصب له على التحقيق، وإنما هو مُشَبَّهٌ بالمفعول، حيث كان فضلةً.

وكذلك قولهم: «لي ملؤه عسلاً»، فهذا منصوب وليس له ناصب

قوله: (ويمكن)[1] إلخ، هو الأمَر الثاني.

قوله: (لا ناصب له على التحقيق) إلخ، هذا غير تحقيق، بل التحقيق أن له ناصباً، كما يأتي[2].

قوله: (وإنما هو مشبه) إلخ. أي: فنُصب بذلك الشبه، فهو[3] له[4] ناصب. فكلامه متناقض على ما في دعواه من مخالفة الإجماع أيضاً، فقد قُرِّر[5] أنَّ الإعرابَ لا يكون إلا عن عامل، وعامل التمييز صرحوا بأنه الاسمُ المفسَّرُ به، والشبيه بالمفعول به يعمل فيه ما لا يعمل في المفعول/ لا أنه لا[6] عامل له[7] أصلاً كما ادعاه. ٧٧ أ

قوله: (وكذلك قولهم) إلخ، هو مبني على ما قدمه، وقد عُلِمَ فسادُه [فيلزم منه فسادُ هذا أيضاً.

قوله: (وليس له ناصب) إلخ، باطلٌ، بل له ناصب، وهو ما فسره][8] هو[9]، كما

---

(١) (قوله من ضمائر ويمكن) في م.

(٢) (ناصب كما سيأتي) في م.

(٣) الضمير (فهو) عائد على الشبه.

(٤) (عامل) مكان (له) في م.

(٥) (قَرَّرَ) هكذا ضبطت في م.

(٦) (لا) ساقط من د.

(٧) (له) ساق من د.

(٨) ما بين الحاصر تين ساقط من د، م، وأثبته من ك.

(٩) (هو) ساقط من م.

على التحقيق، وإنما هو مُشَبَّهٌ بما له عامل.

ومثلُ ذلك يمكن في «لولاي»، و «لولاك» وهو أن يجعل منصوباً من حيث كان من ضمائر المنصوب.

فإن قيل: الحكمُ بأنه لا موضع له،

صرح به أئمة العربيّة، كـ «ابن مالك»[1] و «ابن هشام»[2] و «ابن عصفور»، وغيرهم من أهل التحقيق.

قوله: (وإنما هو مُشَبَّهٌ) إلخ، فيه ما مرّ في نظيره.

قوله: (ومثلُ ذلك) هو مبني على كلامه السابق. وقد مرّ بيانُ فساده، فلا اعتداد بما أَصَّلَهُ مِنْ عَتَادِهِ.

قوله: (من ضمائر المنصوب) أي: في «أكرمني»، فنصب بعد «لولا» لشبهه بضمير المفعول به في الفَضلية[3]، لا يُقال: هلا جعله[4] مجروراً أيضاً لشبهه بضمير الجر في نحو: «غلامي»؛ لأنا نقول: هذا غيرُ كافٍ؛ لأنه لم يُعْهَد الجر للشبه بمجرورٍ[5] ما، بخلاف المنصوب.

قوله: (فإن قيل) إلخ، سؤالٌ أورده على نفسه. حاصله: أنَّ ما اخترعته من الوجهين خلافُ الإجماع، فكيف تُقْدِمُ عليه؟

قوله: (بأنه) أي: الضمير.

قوله: (لا موضع له) أي: لذلك الضمير الواقع بعد «لولا» على الوجه الأول الذي

---

(١) انظر «شرح الكافية الشافية» (٢: ٧٧٥) و «المساعد» (٢: ٥٧، ٦٢).

(٢) «أوضح المسالك» (٢: ٣٦٣).

(٣) (أي في كونه فضلة) من حاشية م.

(٤) (جُعل) في م.

(٥) (لشبهه لمجرور) في د.

وأن موضعَه نصبُ خلافُ الإجماع؛ إذ الإجماعُ منحصرٌ في قولين: إما الرفع وإما الجر / ، والقولُ بحكم آخر خلافُ الإجماع، وخلافُ الإجماع مردود. ٤٩

فالجواب عنه من وجهين:

مال إليه «أبو البقاء»؛ لادعائه نفيَ العامل فيه.

قوله: (وأنَّ موضعه) إلخ. أي: على الشبه، وهو الوجه الثاني.

قوله: (إذ الإجماعُ) أَظْهَرَ في موضع الإضمار، دفعاً لاحتمال عود الضمير للمضاف[١] الذي هو (خلاف).

قوله: (في قولين) أي: لا ثالث لهما.

- الرفع، إبقاء لها على حالها، كما هو مختار «الأخفش»، ووقعت النيابة بين الضمائر.

- أو الجر بها، وهي حرف جر، كما هو رأي «سيبويه».

قوله: (والقولُ بحكم آخر) إلخ. أي: هو إهماله، وجعله لا محل له، أو نصبه بغير عامل.

قوله: (مردود) بناء على ما هو التحقيق من أنه لا يجوز خرقُ إجماع أهل العربية. كما مرَّ تقريرُه.

قوله: (فالجواب)[٢] إلخ، حاصله: أن[٣] ما ادعيتم من الإجماع غيرُ ثابت؛ لأنه إما أن يكون سكوتياً، ولا اعتداد به عنده، كما بَيَّنَهُ، وإما اقتصار أهل عصرٍ واحد على تخيير قولين مثلاً، فَلِمَنْ بعدهم أن يُحْدِثوا قولاً آخر جارياً على القواعد، وفي كلٍّ منهما نظر غير خافٍ. كما سنوضحه.

---

(١) (للمضاف إليه) في د، م. وكتب على حاشية م (لعله للمضاف اهـ أي بحذف إليه).

(٢) (والجواب) في د.

(٣) (أن) ساقط من م.

أحدهما: أن هذا من إجماع مستفاد من «السكوت»، وذلك أنهم لم يصرحوا بالمنع من قول ثالث، وإنما سكتوا عنه، والإجماع: هو الإجماع على حكم الحادثة قولاً.

قوله: (مستفاد من السكوت) إلخ، أي: سكوت غير المُصَرِّحين بالقولين على اختيارهما من غير زيادة. وهذا أفادَ المراد.

فقوله بعدَ ذلك: (أنهم لم يصرحوا .. وإنما سكتوا) إلخ، كله مستدرك ليس فيه إلا زيادة الإطناب، على أنه نقل عن النفي. وقد مرَّ ما فيه.

ثم الإجماعُ السكوتي مختلف فيه، وكثير من المحققين اعتبره، وأجراه[1] مجرى القَوْلِيّ. فلا يكون قاطعاً للخصم، بل له أن يتمسك به، ويَرُدُّ ما اخْتَرَعَهُ «أبو البقاء» من عِنْدِيَّاتِه بمجرد المخالفة إذ لا ينهض دليله إلاَّ على [رأي][2] مَنْ لا يَعْتَدُّ بالإجماع السكوتي. وقد علمتَ ما فيه. والله أعلم.

قوله: (والإجماع) أي[3]: المعتد به عنده الذي لا يجوز خرقه.

(هو الإجماع) إلخ، فَعَرَّفَ الجُزْأَين، وزاد المقامَ / توكيداً بضمير الفصل. ٧٧ ب

قوله: (الحادثة) أي[4]: النازلة التي يقع البحث فيها.

قوله: (قولاً) هو بالنصب على التمييز، أو حال بمعنى المفعول، أي: مقولاً[5] منصوصاً مصرحاً به، أو على إسقاط الجار، أي: بالقول الصريح، فلا يكتفى بالسكوت.

---

(١) (وأَجْرَوْهُ) في م.

(٢) ساقط من د، ك، وأثبته من م.

(٣) (أي) ساقط من د، م، وأثبته من ك.

(٤) (أي) ساقط من د، م، وأثبته من ك.

(٥) (مفعولاً) في د.

والثاني: أنّ أهل العصر الواحد إذا اختلفوا على قولين، جاز لمن بعدهم إحداث قولٍ ثالث.

هذا معلوم من أصول الشريعة، وأصولُ اللغةِ محمولةٌ على أصول الشريعة.

وقد صنع مثلَ ذلك من النحويين على الخصوص

قوله: (إذا اختلفوا) إلخ، أي: فإن اتفقوا على الحكم وتواطؤوا عليه فلا يجوز الإقدام على مخالفتهم.

قوله: (جاز لمن بعدَهم) إلخ، أي: ممن بلغ مرتبتهم في النظر والاجتهاد إحداثُ قولٍ جارٍ على قوانين الفن، ولا يكون ذلك خرقاً للإجماع، لأن الإجماعَ غيرُ واقعٍ بوجود الخلاف الأوّل.

قوله: (من أصولِ الشريعة) بالإضافة، والمراد أصول الفقه.

والشريعة: ما شَرَعَ الله تعالى[1] لعباده.

وفي [بعض][2] النسخ: (من الأصول الشرعية) بتعريف الأصول، وتوصيفه بالشرعية المنسوبة إلى الشرع.

قوله: (وأصولُ اللغة) إلخ، أي: [فماجاز في الأصول الشرعيةِ جاز في الأصول اللغوية من باب أولى][3].

قوله: (وقد صَنَعَ مثلَ ذلك)[4] إلخ، أي: مثل ما صنعه «أبو البقاء» من اختراع قولٍ آخر، وزيادته على ما قاله الأوّلون.

---

(١) (تعالى) ساقط من د.

(٢) ساقط من د، م، وأثبته من ك.

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من د.

(٤) (ذلك) ساقط من م.

«أبو علي»، فإن له مسائل كثيرة قد سُبِقَ إليها بحكم، وأثبت هو فيها حكماً آخرَ.

منها: أن لفظة «كل» لا يدخلها «الألف واللام»

و (أبو علي) هو الفارسيُّ، الإمام المشهور، ومِثْلُهُ من يَسْتَنْبِط[1] ويزيدُ في الأقوال والعِلل و[2] يردها[3]، وأنَّى لـ «أبي البقاء» ذلك المنصب الذي فَنِيَ الزمانُ وهو مع الدهر دائم البقاء.

قوله: (قد سُبِقَ) هو بالبناء للمفعول.

قوله: (وأثبت هو) أي: «أبو علي الفارسي» حكماً آخر غير ما سَبَقُوه إليه.

قوله: (منها) أي: المسائل التي سَبَقَ فيها الأولونَ بحكمٍ[4] «أبا[5] عليٍّ»، وأحدَثَ فيها قولاً آخرَ[6]، ولم يَعْتَدَّ بما سكت عليه الأوَّلون.

قوله: (لا تدخلها «أل»[7]) إلخ، أي: قياساً على المضاف الذي حذف ما أضيف هو إليه، ونويت إضافته، فلا يجوز دخول «أَلْ» في ذلك المضاف؛ إذ لا تجتمع «أَلْ» والإضافة[8]، وهكذا كلّ ما أضيف في التقدير والنية؛ إذ المقدر كالمذكور.

---

(١) (يستبط) في م.
(٢) (و) ساقط من د، م.
(٣) (بردها) في م.
(٤) (بحكم) متعلق بـ (سبق).
(٥) (مفعول لقوله سَبَقَ) من حاشية م.
(٦) (أخر) في ك.
(٧) هكذا في د، ك، م. وكتب في حاشية م (لا يدخلها الألف واللام) تصحيحاً.
(٨) استدرك النحاة على هذا صوراً من الإضافة اللفظية يصح فيها بقاء «الألف واللام» مع المضاف حين الإضافة اللفظية. انظر (باب الإضافة) في «التصريح» (٢: ٥٩) و «حاشية الصبان» (٢: ٢٤٥).

في أقوال الأُوَل، وجوَّز هو فيها ذلك، وقد أفردها بمسألة في «الحَلَبِيَّات».
واستدلَّ على ذلك بالقياس.

فغير ممتنع أن يذهب ذاهبٌ

قوله: (في أقوال الأُوَل) أي: القائلين، أو الطوائف الأُوَل، أي السابقين في الزمن السابق، بل ذَكَرَ غيرُ[1] واحد أنها لم تُسمع من العرب مقرونة بالألف واللام أبداً، ومشى على ذلك «الجوهري»[2] و«المجدُ»[3]، وغيرُها مِمَّنْ ينسب للتحقيق. وأودعنا بعض متعلقاته في «شرح القاموس»[4].

قوله: (وجوز هو) أي: «أبو عليّ» (فيها) أي: في «كُلٍّ» (ذلك) أي: إدخال الألف واللام عليها، وأفردها بالكلام في كتابه الموسوم بـ (الحلبيات)[5] المسائل المنسوبة إلى «حَلَب» محركة. وهي بلدة مشهورة بنواحي الشام. ذكرتُ سبب بنائها، وتسميتها بذلك[6] في «شرح القاموس» وغيره.

وغايةُ ما احتجَّ به «أبو علي الفارسي» على إدخال الألف واللام على «كلٍّ» و«بعضٍ» القياسُ على سائر المضافات[7] إذا قُطِعَتْ عن الإضافة، فإنها تدخلها «أل»

---

(١) (غير) ساقط من د.

(٢) قال في «الصحاح» (كلل ٥: ١٨١٢): (كلٌّ وبعضٌ معرفتان، ولم يجئ عن العَرَب بالألف واللام، وهوجائز؛ لأن فيهما معنى الإضافةِ أَضَفْتَ أو لم تُضِف).

(٣) في «القاموس المحيط» (كلّ ٤: ٤٥).

(٤) انظر «تاج العروس» (كلل ٨: ١٠٠).

(٥) لم أقف على هذا النص في «الحلبيات» المطبوعة، وقد ذُكر في أولها: هذه المسائل الحلبية لأبي علي الفارسي مخروم منها نحو كُرَّاسين. ولعل مكان ما ذكر هنا في القسم الساقط من المخطوط. والله أعلم.

(٦) أي: بحَلَب.

(٧) (المصنفات) في د (الصفات) في م، وأثبت الذي هو في ك.

هنا إلى مذهبٍ ثالثٍ؛ لوجود الدليل عليه. انتهى.

إما نائبة عن المضاف إليه، كما هو رأيٌ لبعض النحاة والبيانيِّين والأصوليين[١]، أو لأنها صارت في الصورة / كالنكرة[٢]، فلم يجتمع عليها معرِّفان في الظاهر. وفيه من البُعدِ ومخالفةِ القواعد العربيةِ التي مبناها السماعُ ما لا يخفى على[٣] أهل الأذواق السليمة[٤]. والله أعلم. ٧٨ أ

قوله: (هنا) أي: في الضمير المتصل الواقع بعد « لولا ».

---

(١) أجاز الكوفيون وبعضُ البصريين، وكثيرٌ من المتأخرين كـ « ابن مالك » نيابة « أل » عن الضمير المضاف إليه. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فإن الجنَّةَ هي المأوى﴾ (النازعات: ٤١) أي مأواه. انظر « الإيضاح » « بغية الإيضاح » (١ : ٩٨) و « الجنى الداني » (١٩٨) و « مغني اللبيب » (٧٧) عند الكلام على « أل ».

(٢) « كل » و « بعض » ذهب الجمهور إلى أنهما معرفتان بنية الإضافة؛ لأنهما لا يكونان أبداً إلا مضافين، فلما نويتْ تعرّف من جهة المعنى؛ لذا امتنع وقوعُهما حالاً، وتعريفُهما بـ « أل »، خلافاً لـ « الأخفش » و « الفارسي » و « ابن درستويه » في قولهم بأنهما نكرتان وأنهما معرفتان بـ « أل »، وينصبان على الحال قياساً على نصف وسدس وثلث، فإنها نكرات بإجماع، وهي في المعنى مضافات. وحكوا: (مررتُ بهم كلاً) بالنصب على الحال. « همع الهوامع » (٢ : ٥١).

(٣) (عن) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٤) وفي « شرح درة الغواص للخفاجي » خ: وأما إدخال اللام على « كل » فنقل « المعَرِّيّ » في « رسالة الغفران » أن « أبا عليٍ الفارسيّ » كان يجيزه، وينقله عن « سيبويه »، وليس بشائع في قديم كلام العرب، وأنشد لـ « سُحَيْم » شاهداً عليه، وهو قوله:

رأيتُ الغنيَّ والفقيرَ كليهما إلى المَوْتِ يأتي الموت للكُلِّ مَعْمِدَا

أقول: البيت في ديوانه (٤١) برواية: (يأتي منهما الموت مَعْمِدا)، وروايته في « رسالة الغفران » (٣٩٥) و « عبث الوليد » (١٩٦) هكذا: (يأتي الموت للكل) وأما إدخال =

. . . .

قوله: (لوجود الدليل) إلخ، قد علمت ضعفَ ذلك الدليل، وأنه لم يجامع المقيس عليه في شيء[1] من التعاليل، فلا جَرَم وَجَبَ امتناعُه حتى يَثْبُتَ[2] سماعُه. والله الموفق، لا ربّ غيره.

= «أل» على «بعض» فقال «الزنجاني» في «الكافي شرح الهادي»: قيل: إن بعض العلماء أجازه. وأنشد «أبو الفرج» في كتاب «الأغاني» لمجنون بني عامر:

لا يُنْكِرُ البعضَ من دَيْني فَيَجْحَدَهُ ولا يُحَدِّثُني أنْ سوف يقضيني

ونقل هذا النصَّ «الخفاجيُّ» في «شرح الدرة» معزواً إلى «شرح الهادي».

(١) (تعليل) مكان (شيء) في ك، و(تعليل) ساقط من د، وأثبت الذي هو في م.

(٢) (ثبت) في د.

الكِتَابُ الثَّالِثُ

فِي القِيَاسِ

الكتاب الثالث

في القياس

هو في اللغة: التقدير. و«المِقياس»[١] بالكسر، كـ«المِقْدار» وزناً ومعنىً. ثم[٢] الذي في الدواوين اللغوية أنه مصدرُ «قاسَ» الثلاثي، كـ«القيام»، و«الصيام».

وقال «أبو البركات ابن الأنباري»[٣] في «اللمع»[٤]: إنه مصدر قايَسَه[٥] به مقايسة وقياساً، كـ«قَاتَلَ» ونحوه. وهو أقرب للقياس وإنْ أَجْمَعَ الأكثرُ من أهل العربية على خلافه، والفعل الثلاثي منه واويُ العين[٦] ويائيُّها، يقال: قَاسَ يَقُوسُ قَوْساً، كـ«قال»، وقاسَ يقيس قَيْساً، كـ«باع»، وقِيَاساً أيضاً. كما في «الصحاح»[٧] و«القاموس»[٨] و«الأفعال»[٩] وغيرها.

ويتعدى إلى المفعول الثاني بـ«الباء» و«على»[١٠]. تقول: قاسه به، وعليه.

---

(١) (القياس) في د.
(٢) (هو) مكان (ثم) في د.
(٣) (الأنبدري) في د.
(٤) (٩٣).
(٥) (قاسه) في د.
(٦) (و) ساقط من د، ك، وأثبته من م.
(٧) (قوس ٣: ٩٦٧).
(٨) (قوس ٢: ٢٤١) و«تاج العروس» (٤: ٢٢٦).
(٩) (اسم كتاب، وانظر هل المراد به كتاب الأفعال لابن القوطية أو لابن القطاع) من حاشية م.
أقول: المراد به (الأفعال) للسَّرَقُسْطِيّ، انظر (قوس ٢: ١٢٦-١٢٧) وهو «أبو عثمان، سعيد بن محمد المَعَافِرِيّ، السَّرَقُسْطِيّ القرطبيّ» يعرف بابن الحداد، ويلقب بالحمار، لصبره في الحروب. توفي بعد سنة ٤٠٠هـ شهيداً في إحدى الوقائع. تلقى كتاب «الأفعال» على «أبي بكر محمد بن عمر بن القوطية» المتوفى سنة ٣٦٧هـ. مترجم في «الصلة» (١: ٢١٣) و«بغية الوعاة» (١: ٥٨٩).
(١٠) (قوله «وعلى» عطف على «الباء» أي: ويتعدى إلى المفعول الثاني بـ«على» اهـ) من حاشية م.

قال «ابنُ الأنباري» في «جَدَله»[1]: «هو حملُ غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه». انتهى.

كما في الدواوين اللغوية. وهو الذي شيَّد أركانه «البيهقي»[2] في «تاج المصادر»[3] كغيره.

وبه تعلم أن قولَ صاحب «الكشف»[4] إنَّ الأصل فيه أن يعدى بـ «الباء»، وإنَّ «على» نائبة عنها في لسانِ الشرع، ليس على ما ينبغي. والله أعلم.

قوله: (حمل [غير][5] المنقول) إلخ عبارته.

أدلة صناعة الإعراب ثلاثة:

- نقل[6]: وهو[7] الكلام[8] العربي الفصيح المنقول نقلاً صحيحاً، إلى حد الكثرة.

---

(١) «الإعراب في جدل الإعراب» (٤٥).

(٢) هو «أحمد بن علي» المعروف بـ «بوجَعْفَرك». وتقدمت ترجمته.

(٣) سار في اللغة فيه على طريقة «الفارابي» في (ديوان الأدب). توجد منه مخطوطة في المكتبة التيمورية، وطبع في بومباي الهند عام ١٨٨٤م في ٢٣٢ صفحة. انظر «البلغة في أصول اللغة» (٣٥٣).

(٤) هذا النص من «داعي الفلاح». وصاحب الكشف هو «علاء الدين عبد العزيز بن أحمد بن محمد البخاريُّ» المتوفّى سنة ٧٣٠هـ، كان في الفقه الحنفي والأصول كالبحر. شَرَحَ أصول البزدوي، وسمّاه «كشف الأسرار». مترجم في «الجواهر المضية» (٢: ٤٢٨) وعبارته في «كشف الأسرار» (٣: ٤٩٠): (وصِلَةُ القياس في اللغة هي الباء إلاَّ أنَّ في الشرع جعلتْ كلمة «على» فقيل: قاس عليه، بتضمين معنى البناء، ليدل على أن القياس الشرعي للبناء لا للإثبات ابتداء).

(٥) إضافة من نسخ الاقتراح ليستقيم الكلام.

(٦) (نقل) ساقط من د، م.

(٧) (وهي) في م.

(٨) (كلام) في د،م.

وهو معظم أدلة النحو، والمعول في غالب مسائله عليه، كما قيل:

إنما النحـو قـيـاس يتـبـع ... ...

ولهذا قيل في حدِّه: «إنه عِلْمٌ بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب».

وقال صاحب «المستوفي»: كُلُّ عِلْمٌ، فبعضه مأخوذ بالسماع

– وقياسٌ: وهو حمل مالم ينقل [على ما نقل][1] إذا[2] كان في معناه، وكذا كل مقيس.

– واستصحابُ الحالِ إلخ.

وقد جرت عادة المصنف بنقل كلامه[3] مختصراً في غالب المواضع. والله أعلم.

وقول: (إنما النحوُ) إلخ. القصر إضافي باعتبار الغالب.

قوله: (ولهذا) إلخ. أي: لما ذكر من التعويل.

قوله: (عِلْمٌ) التنوين[4] فيه للشيوع والتعميم، لأن عِلْمَ قياسٍ أو قياسَيْن منه لا يسمى نحواً[5].

قوله: (بمقاييس) جمع: مِقْياس، كـ«مِقْدارٍ»[6] وزناً ومعنىً. كما مرَّ.

لكن المراد به هنا «القياس» كما يدل له قولهم في غيره: علمٌ بأَقْيِسَة.. إلخ.

---

(١) ساقط من د، ك، وأثبته من م.

(٢) (لما) مكان (إذا) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٣) (أي: كلام ابن الأنباري) من حاشية م.

(٤) (التنوير) في د.

(٥) (نحو) في د.

(٦) انظر «المصباح» (قيس ٥٢١). و(كمقدار) ساقط من د.

والنصـــوص، وبعضه بالاستنباط والقياس، وبعضه بالانتزاع من علم آخر.

قال: فـ «الفقهُ» بعضه بالنصوص الواردة في الكتاب والسنة / ، وبعضه بالاستنباط والقياس. ٥٠

قوله: (في الكتاب) إذا أطلقه الأصوليون[١] فهو القرآنُ العظيم، والأَخْذُ[٢] منه نحو: ﴿أقيموا الصلاة﴾[٣] والسنة المراد بها[٤] ما ثبت عن النبي ﷺ من الأقوالِ والأفعالِ والتقريرات.

والأدلةُ فيها كثيرةٌ، نحو: «الحجُّ عرفة»[٥].

وأما الاستنباط فيرجع إليهما[٦]؛ لأنه منهما، وهو شأنُ أربابِ الاجتهاد. ومِن استقراء[٧] دواوينِ الأصولِ والفقه توسعتْ[٨] دائرته في ذلك.

قوله: (والقياس) يجوز كونه عطف تفسير على (الاستنباط)[٩]. والحقُّ[١٠] لا.

---

(١) (الأصوليين) في د.

(٢) (لعله: والمأخوذ منه) من حاشية م.

(٣) جزء آية في عدّة سور. انظر «المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم» (قوم: ٥٧٩).

(٤) (بها) ساقط من د، ك، وأثبته من م.

(٥) أخرجه «الترمذي» في «سننه» في (كتاب الحج – باب ما جاء فيمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج) (٢٣٧:٣) و«ابن ماجه» في (المناسك – باب من أتى عرفة قبل الفجر ليلة جمع) (١٠٠٣:٢) و«أحمد» في «مسنده» (٣٠٩:٤) برواية الشارح، و«أبو داود» في «سننه» في (المناسك – باب من لم يدرك عرفة) (٤٨٦:٢) برواية: «الحج يوم عرفة».

(٦) أي: الكتاب والسنة.

(٧) (استقر له) في د، م، وكتب على حاشية م (لعله استقرأ) وأثبت الذي هو في ك.

(٨) كتب على حاشية م: (لعله اتسعت).

(٩) (استنباط) في د، م.

(١٠) كتب على حاشية م: (لعله والإلحاق مثله).

و «الطِّب» بعضه مستفاد من التجربة ،

ومَثَّلُوه /[1] بكون[2] التفاح ربويّاً قياساً على البُرِّ بجامع الطُّعْم[3]. وبَقِيَ عليه ما بعضُه مأخوذ من علوم أُخَر، كالمسائل الفقهيَّة المبنية أحكامُها على القواعد العربية، كالاستثناء والتعليق. أو الحسابية، كالإقرارات والوصايا. ٧٨ ب

قوله: (والطِّب) مثلثاً[4]. والكسر أفصحُ.

وهو علْمٌ يبحث فيه عن أبدان بني آدم، من حيث الصحةُ والمرضُ. وهو عطف على (الفقه) الذي هو مبتدأ، والجملة بعد كلٍّ خبر، وهو من عطف الجمل كما بعده.

قوله: (من التجربة) مصدر جَرَّبه تجريباً وتجربةً، إذا اختبره وبلاه المرة بعد المرة حتى يحصل[5] له العلم أو النظر بذلك الأمر الذي جرَّبه.

و «التَّجْرِبة» أحد المصادر التي جاءت من الصحيح على «تَفْعِلَة» كـ «التذكرة»[6] و «التَّعْلِمَة»، وهو قليل فيه[7]، مقيس في المعتل، كـ «التزكِيَة» و «التصلية»[8]. والله أعلم.

---

(١) (و مَثَّله) في د، م.
(٢) (يكون) في د.
(٣) قال «ابن الملقن» في «التذكرة» (٨٧): (والرِّبا في النَّقْدَيْنِ والمطْعُومات، فمتى باع النقد بالنقد، أو المطعومَ بجنس المطعُومِ فلابدَّ من المُمَاثَلَةِ والتقابُض قبل التفَرُّقِ. فإن كان بغير جنسه جاز التفاضُلُ فقط).
(٤) أي: الطَاء، و(مثلاً) في م. وكتب على حاشيتها: (لعله بالفتح والكسر، والكسر أفصح).
(٥) (حصل) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.
(٦) (كالتكرمة) في د.
(٧) (أي: في الصحيح) على حاشية م. اهـ. قال «أبو الحسن السخاويُّ» في «منير الدياجي»: (هاءُ «التفعلة» نحو: «التقدمة» و«التجزئة» و«التسوية» عوض من ياء «التفعيل» نحو: «التقديم» و«التجزيء» و«التسويء»).
(٨) انظر «شرح الشافية للرضي» (١٦٤:١).

وبعضه من علوم أُخَر.

و«الهيْئة» بعضها من علم التقدير، وبعضها تجربة يشهد بها الرصد.

و«المُوسيقى» جلّها منتزع من علم الحساب.

قوله: (من علوم أُخَر) ككثير مما أبداه الشيخ[١] في الكليات في «القانون» و«الموجَز» وغيرهما.

قوله: (والهَيْئَة) هي علم يعرف به أحوال الكواكب وجريانها ومنازلها[٢].

قوله: (من علم التقدير) هو المعروف بالهندسة[٣].

قوله: (وبعضها تجربة) أي: كمشي القمر في منازله.

قوله: (يشهد لها) أي: للتجربة (الرَّصَدُ) أي: مشاهدة جريان التجريبيّات[٤] على القانون المعروف عند أهل الهيئة، فإنه لا يختلف إلاّ نادراً.

قوله: (والمُوسيقى) بضم الميم وسكون الواو وكسر السين المهملة وبعد التحتية الساكنة قاف مفتوحة مقصوراً، لفظ أعجمي[٥]، وهو عِلْمٌ يعرف به النَّغَمُ ونهزاته. وضعه[٦] «الخليل بن أحمد» كالعروض.

---

(١) هو «أبو علي، الحسين بن عبد الله بن سينا» ويلقب بالشيخ الرئيس. المتوفى سنة ٤٢٨هـ. من تصانيفه «القانون» في الطب، و«الموجز الكبير» في المنطق. مترجم في «مفتاح السعادة» (١: ٢٩٥) و«معجم المؤلفين» (٤: ٢٠).

(٢) انظر «أبجد العلوم» (٢: ٥٧٦).

(٣) الهندسة معرب (أندازه) بالفارسية. انظر «أبجد العلوم» (٢: ٥٧٣) و«المعرب» (٦٤٠).

(٤) (التجربيّات) في م.

(٥) (مقصورُ اللفظ عجميٌّ) في د، م.

(٦) الموسيقى جاءت من اليونانية. انظر مقدمة «المعرَّب» (٥٦). وليست هي من وضع «الخليل» كما قال المصنِّف، وإنما قال العلماء: له علم بالإيقاع، وله كتاب فيه، ومعرفتُه بالنَّغَم ومواقعها أحدثَ له علم العروض. انظر «إنباه الرواة» (١: ٣٧٨) و«إرشاد الأريب» (١١: ٧٢).

و« النحو » بعضه مسموع مأخوذ من العرب ، وبعضه مستنبط بالفكر والرويَّة ، وهو التعليلات ،

قوله : (من العرب) أي : نصاً[1]، كرفع الفاعل، ونَصْب المفعول .

قوله : (والرويَّة) كعَطِيَّة، هو الفِكْرُ والتَّدَبُّر. كما في « المصباح »[2] وغيره .

فهو كعطف التفسير. جَرَتْ على أَلْسِنَتِهِمْ بغير همز[3]، وأصلها الهمزة من رَوَّأْتُ[4] في الأمر إذا تدبرته، وتفكرت فيه .

قوله : (وهو) أي : المستنبط بالرويّة[5] والفكر.

(التعليلات) جمع : تعليل، فإنها غير مأثورة عن العرب ولا معروفة لديهم، وإنما استخرجها حُذَّاق أهل العربية من أفكارهم الثاقبة، وكذلك « مسائل التمرين »[6] كلها، كـ « الإخبار بالذي وفروعه »[7]، ونحو ذلك . والله أعلم .

---

(١) (أي : نصاً) ساقط من م .

(٢) (رَوِيَ ٢٤٧).

(٣) (همزة) في د، م .

(٤) (رَوْأَقْت) في م (رواوي) في ك، وأثبت الذي هو في د لموافقته لما جاء في « المصباح » .

(٥) (بالرواية) في د .

(٦) انظر « الممتع » (٢ : ٧٢٩-٧٧٤) و« شرح الشافية للرضي » (٣ : ٢٩٤) .

(٧) انظر « شرح الكافية الشافية » (٤ : ١٧٧٠) و« شرح الرضي على الكافية » (٣ : ٢٩) و« أوضح المسالك » (٤ : ٢٣٨) و« شرح الأشموني » (٤ : ٥٢) .

وبعضه يُؤْخَذُ من صناعةٍ أُخرى.

كقولهم: الحرف الذي تُخْتَلَسُ حركتُه هو في حكم المتحرك لا الساكن، فإنه مأخوذ من علم العروض.

وكقولهم: الحركاتُ أنواعٌ: صاعدٌ عالٍ، ومنحدرٌ سافل، ومتوسط بينهما، فإنه مأخوذ من صناعة الموسيقى. انتهى.

وقال «ابن الأنباري» في «أصوله»[1]: اعلم أن إنكار القياس في النحو

قوله: (من صناعة أخرى) أي: من عِلْمٍ آخر.

وعدل عنه[2] إليها[3] لما فيها من الإيماء للثبوت؛ لأنها[4] العلمُ الحاصل بالتمرّن. كما مرت الإشارة إليه.

قوله: (تُخْتَلَسُ حركتُه) أي: كـ «ذهِ» و«تهِ» بكسر الهاء فيهما من غير إشباع، من الألفاظ التي يُشارُ بها إلى الأنثى.

قوله: (فإنه) أي: هذا القول.

قوله: (صاعدٌ) إلخ. أي: كفتحة «دَعَا»[5]، والمنحدر، ككسرة «يَرْمِي» والمتوسط كالمختلس.

قوله: ([اعلم أنَّ][6] إنكارَ القياسِ) إلخ. جرياً على إنكار جماعة له في الفقه، كالظاهرية[7]، فإنهم ينكرونَه، ولا يجيزون[8] العمل به، ولذلك وقعوا في مضايق عجيبة. / ٧٩ أ

---

(١) «لمع الأدلة» (٩٥-١٠٠).

(٢) (أي: من التعبير بالعلم) من حاشية م.

(٣) (أي: إلى التعبير بالصناعة) من حاشية م.

(٤) (أي: الصناعة) بين الأسطر في م.

(٥) (دعاء) في د.

(٦) ساقط من د، ك، وأثبته من م.

(٧) انظر «الإحكام في أصول الأحكام» لابن حزم (٨: ٢) و«كشف الأسرار» (٣: ٤٩٤).

(٨) (يجرون) في د.

لا يتحقق؛ لأن النحوَ كلَّه قياسٌ؛ ولهذا قيل في حده: «النحوُ علم بالمقاييس المستنبطة من استقراءِ كلام العرب»، فمَنْ أنكر القياسَ فقد أنكر النحوَ، ولا يُعْلَمُ أحدٌ من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلالة القاطعة، وذلك أنا أجمعنا على أنه إذا قال العربيُّ: «كَتَبَ زيدٌ»، فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كلِّ اسم مسمى تصح منه الكتابة، نحو «عمرو»، و«بِشْر»

قوله: (لا يتحقق) أي: لم يقل به أحدٌ من علماء اللسان؛ لأن الحذف[1] بين المقامين ظاهر.

قوله: (لأن النحو كلَّه) أي: معظمه وأكثره، فلا يناقض ما مرّ من أنه[2] المنصوص للعرب.

قوله: (فمن أنكر) إلخ. أي: قياساً على إنكاره في الفقه، وجاء به على طريقة الفرض والتقدير؛ ليرتب عليه.

قوله: (فقد أنكر النحوَ) أي: لأنه أنكر معظمه وقوامه، وإلا[3] فالإنكار[4] لم يقع هنا. كما مرَّ له إيماء بقوله: (لا يتحقق) إلخ.

قوله: (ولا يُعْلَم) بالبناء للمفعول. و(أحدٌ) نائبه.

قوله: (بالدلالة القاطعة) أراد الدليل. كما مرَّ. وذلك باعتبار الوُجْدَان.

قوله: (فإنه) أي: الشأن، يجوز صناعة وعملاً.

قوله: (هذا الفعل) أي: كَتَبَ.

قوله: (مسمًّى)[5] إلخ. أي: فيشمل سائر الآدميين.

---

(١) كتب على حاشية م (لعله الفرق).

(٢) (أن) في د.

(٣) (وإلا) ساقط من د، م، وأثبته من ك.

(٤) (والإنكار) بالواو في د، م، وبالفاء في ك.

(٥) (المسمى) في د، و(لمسمى) في ك، وأثبت الذي هو في م.

و«أزدشير»، إلى مالا يدخل تحت الحصر، وإثبات مالا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال.

وكذلك القول في سائر العوامل الداخلة على الأسماء والأفعال، الرافعة والناصبة والجارة والجازمة، فإنه يجوز إدخال كل منها على ما لايدخل تحت الحصر، وذلك بالنقل متعذر، فلو لم يجزِ القياس، واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال، لبقي كثيرٌ من المعاني / لا يمكن التعبيرُ عنها لعدم النقل، وذلك منافٍ لحكمة الوضع، فوجب أن ٥١

قوله: [١] (وأن يسند) إلخ، أعاده لطول الفصل.

قوله: ([٢] يصحّ) إلخ، أي: ممن يصحُّ منه الكتابة.

قوله: (محال) أي: عادة. وإذا استحال النقلُ فيما ذكر كان قياساً لا نصاً على كل فردٍ فردٍ من تلك التراكيب غير المنحصرة في الوجود.

قوله: (على ما لا يدخل تحت الحصر) أي: بدليل الوُجْدَانِ.

قوله: (وذلك) أي: ما لا يدخل تحت الحصر متعذرٌ. لما مرّ.

قوله: (لبقي كثير) إلخ. هو جواب (لو)، وسقطت من نسخة الشارح[٣]. فزعم أنَّ الجوابَ محذوف، أي: لفات. وارتكاب مثل هذا عجيب، والتصدي لشرح المتون غير المصححة مما لا يرتكبه الأريب.

قوله: (وذلك) أي: عدم إمكان التعبير[٤] عن كثير من المعاني منافٍ لحكمة وَضْع الألفاظ؛ لأنه من الألطاف ببني آدم، ليتوصلوا بها للإخبار عن مقاصدهم، وما يعرض لهم[٥] من المعاني بأقرب طريق وأيْسره وأكثره فائدة.

(١) كتب على حاشية م (وليس هذا في نسخة الاقتراح التي بيدي اهـ).

(٢) (مالا يصح) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٣) هو «ابن علان».

(٤) (التغير) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٥) (لهم) ساقط من د.

يوضع وضعاً قياسياً عقلياً لا نقلياً، بخلاف اللغة، فإنها وضعت وضعاً نقلياً، لا عقلياً، فلا يجوز القياس فيها، بل يقتصر على ما ورد به النقلُ، ألا ترى أن «القارورة» سُميت بذلك لاستقرار الشيء فيها، ولا يُسَمَّى كلُّ مستقَر فيه «قارورةً»، وكذلك سميت «الدار» داراً لاستدارتها، ولا يسمى كل مستدير داراً. انتهى.

قوله: (عقلياً) أي: مقتصراً[1] على معرفة أنواعه[2] دون الأفراد.

قوله: (لا نقلياً) أي: مُقْتصراً فيه على التراكيب الواردة عنهم، لِمَا عُلِمَ من تعذّر ذلك واستحالته. كما مرَّ.

قوله: (بخلاف اللغة) أي: مفردات الألفاظ.

قوله: (وضعاً نقلياً) أي: شخصياً، يرجع كلّه إلى النقل.

قوله: (كلُّ مستقَر) بفتح القاف. و (فيه) نائب الفاعل[3].

قوله: (لاستدارتها) أي: لكونها كالدائرة محيطة بما فيها.

وفي الشرح ما يقتضي أن معنى استدارتها[4] دورانُها على مُلاَّكها[5]، وهو وإن كان ربَّما يصحُّ معنىً، لكنه ينافي قولَ المصنِّف بعد (ولا يسمى كل مستدير) إلخ. والله أعلم.

---

(١) (مقتصر) في د، ك، م. والتغيير مني لأنه تفسير بـ (أي) لـ (عقلياً).

(٢) (أنواع) في د.

(٣) وفي «القاموس» (القُرّ ٢ : ١١٤): (القارورة: ما قَرَّ فيه الشرابُ ونحوه. أو يُخَصُّ بالزُّجاج، و ﴿قواريرَ من فضة﴾ (الإنسان: ١٦) أي: من زُجاجٍ في بياضِ الفِضَّةِ، وصفاء الزُّجاج).

(٤) (استدراتها) في د.

(٥) (جمع: مالك) من حاشية م.

«فصـــــل»

للقياس أربعةُ أركان: «أصل»: وهو المقيس عليه،

فصل

قوله: (وهو) عند النحاة(١) ([المقيس])(٢) إلخ.

وأما الأصوليون فاختلفوا(٣) في «الأصل»: هل هو محلُّ الحكمِ المشبَّهُ – صفة(٤) «محل» – به(٥). وهو الأصح عند الفقهاء وكثير من المتكلمين. أو دليلُه أو حكمُه(٦)؟

---

(١) (عنه كنحاة) في د.

(٢) ساقط من د، ك، وأثبته من م.

(٣) وفي «داعي الفلاح»: (واختلف الأصوليون في «الأصل»: فقيل: محلُّ الحكم المشبَّهُ به صفة لـ «محل»، وهو الأصح).

(٤) (وصفه) في د، ك، وأثبت الذي هو في م، وعلى حاشية م (نعت لقوله المشبه).

(٥) (متعلق بقوله المشبه) من حاشية م.

(٦) وفي «كشف الأسرار» (٣: ٥٤٥ – ٥٤٦): (اعلم أنه لا بد من بيان الأصل والفرع ههنا لكثرة دورهما في المسائل في هذا الباب فنقول:
(الأصل في القياس عند أكثر العلماء من أهل النظر هو محلّ الحكم المنصوص عليه كما إذا قيس الأرز على البُر في تحريم بيعه بجنسه كان الأصل هو البر عندهم؛ لأن الأصل ماكان حكم الفرع مقتبساً منه ومردوداً إليه ذلك هو البر في هذا المثال.).
(وعند المتكلمين «هو الدليل الدال على الحكم المنصوص عليه من نص أو إجماع» كقوله عليه السلام: «الحنطة بالحنطة مِثْلاً بمِثْلٍ» في هذا المثال لأن الأصل ما تفرع عليه غيره، والحكم المنصوص عليه متفرع على النص فكان هو الأصل. وذهبت طائفة إلى أن الأصل «هو الحكم في المحل»؛ لأن الأصل ما ابتنى عليه غيره وكان العلم به موصلاً إلى العلم أو الظن بغيره، وهذه الخاصية موجودة في الحكم لا في المحل؛ لأن حكم الفرع لا يتفرع على المحل. ولا في النص والإجماع؛ إذ لو تصور العلم بالحُكم في المحل دونهما بدليل عقلي أو=

و «فرعٌ»: وهو المقيسُ،

فإذا قيل: «زيد» في «ضُرِبَ زيدٌ» بالبناء للمفعول قام به معنى الفاعلية، فيُرفع قياساً على الفاعل، بدليل وجوب رفع الفاعل؛ لإسناد الفعل / إليه، فالأصل على الأول الفاعل؛ لأنه محلُّ الحكمِ المشبَّه به، وعلى الثاني إسناد[1] الفعل إليه؛ لأنه دليل الحكم، وعلى الثالث وجوب[2] الرفع؛ لأنه حكم المحل. ٧٩ ب

قوله: (وهو المقيس) أي[3]: بالأصل المشبَّهِ به. وقيل: حكمُ المشبَّهِ، وهو رفع نائب[4] الفاعل[5] في مثالنا.

= ضرورة أمكن القياس فلم يكن النص أصلاً للقياس أيضاً. وهذا النزاع لفظي؛ لإمكان إطلاق الأصل على كل واحد منها لبناء حكم الفرع على الحكم في المحل المنصوص عليه وعلى المحل والنص؛ لأن كل واحد أصله، وأصل الأصل أصل، ولكن الأشبه أن يكون الأصل هو المحل، كماهو مذهب الجمهور؛ لأن الأصل يطلق على ما يبتنى عليه غيره وعلى ما لا يفتقر إلى غيره ويستقيم إطلاقه على المحل بالمعنيين. أما بالمعنى الأول فلما قلنا. وأما بالمعنى الثاني فلافتقار الحكم ودليله إلى المحل ضرورة من غير عكس؛ لأن المحل غير مفتقر إلى الحكم ولا إلى دليله. ولأن المطلوب بيان الأصل الذي يقبل الفرع في التركيب القياسي، ولا شك أنه بهذا الاعتبار هو المحل.

وأما الفرع فهو المحل المشبه عند الأكثر كالأرز في المثال المذكور، وعند الباقين هو الحكم الثابت فيه بالقياس كتحريم البيع بجنسه متفاضلاً، وهذا أولَى؛ لأنه الذي يبتنى على الغير ويفتقر إليه دون المحل، إلا أنهم لما سموا المحل المشبه به «أصلاً» سموا المحل الآخر «فرعاً»).

(١) (لإسناد) في د.

(٢) (لوجوب) في د.

(٣) (أي) ساقط من د، م.

(٤) (النائب) في م.

(٥) (الفاعل) ساقط من د، م.

و «حكمٌ»، و«علةٌ جامعةٌ».

قال «ابنُ الأنباري»[1]: وذلك مثل أن تركِّب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يُسَمَّ فاعلُه، فتقول: «اسمٌ أُسند الفعلُ إليه مقدماً عليه، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل».

فـ«الأصلُ»: هو الفاعل، و«الفرعُ»: هو ما لم يُسَمَّ فاعلُه، و«الحكم»: هو الرفع، و«العلَّة الجامعة»: هي الإسناد.

والأصلُ في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل،

قوله: (وحكمٌ) أي: للأصل.

قوله: (جامعة) أي: بين الأصل والفرعِ؛ ليحمله[2] بها عليه.

قوله: (فالأصل) إلخ، أي: المقيس عليه.

قوله: (والفرع) أي: الذي هو المقيس.

قوله: (والحكم) أي: المقصود نقلُه من الفاعل لنائبه، هو[3] الرفع. هذا هو الصواب.

وفي نسخة: والرفع هو الحكم، وهي إنما تدل على عكس المطلوب؛ لأن المقصود الحكمُ على الحكمِ، لا على الرفع. كما هو ظاهر. والله أعلم.

قوله: (في الرفع) أي: الذي هو الحكم.

قوله: (أن يكون للأصل) أي: المقيس عليه، و«يكون» تامة، و«للأصل» متعلق به، أي: أن يثبت له لأصالة الإسناد فيه.

---

(١) في «لمع الأدلة» (٩٣).

(٢) (ليحمل) في م.

(٣) (وهو) في م.

وإِنما أُجْرِيَ على الفرع الذي هو ما لم يُسَمَّ فاعلُه بالعلة الجامعة التي هي الإِسنادُ. انتهى.

وقد عَقَدْتُ لهذه الأركانِ أربعةَ فصولٍ:

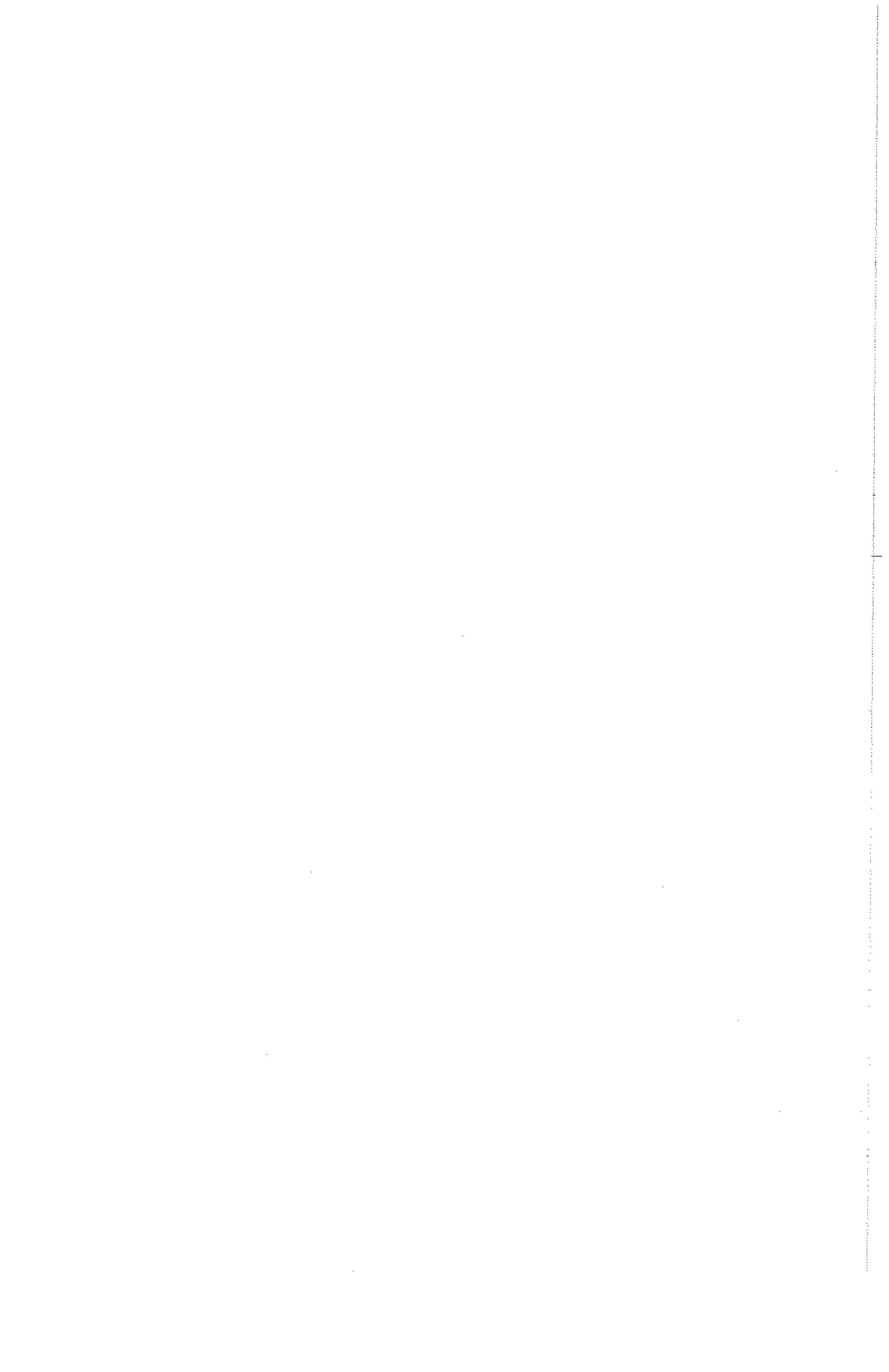
قوله: (وإنما أُجْرِيَ) إلخ بالبناء للمفعول، ونائبه ضمير «الرفع»، وهو الحكم.

قوله: (على[1] الفرع) أي: الذي [هو][2] النائب عن الفاعل، مع أن الإسناد فيه خلاف الأصل، ولذلك أوجبوا تغيير صيغة الفعل عن هيئتها الأصلية إعلاماً بذلك.

---

(١) (عن) في د.

(٢) ساقط من د، ك، وأثبته من م.



الفَصْلُ الأوّل

فِيْ المَقِيسِ عَلَيهِ

وَفِيهِ مَسَائِل

«الأولى»

من شرطه: أن لا يكون شاذاً خارجاً عن سَنَن القياس، فما كان كذلك لا يجوز القياسُ عليه.

كتصحيح «اسْتَحْوَذَ»، و «اسْتَصْوَبَ»، و «اسْتَنْوَقَ».

الفصل الأول

عقده للتكلّم على[1] «الأصل» الذي هو «المقيس عليه»، كما صدَّره به.

قوله: (من شرطه) أي: المقيس عليه.

قوله: (عن[2] سَنَن القياس) أي: طريقه، ونهجه الواضح، وهو مثلث السين[3]، وبضمتين. أربع لغات[4].

أي: فإن[5] خَرَجَ عن نهج القياس فإنه لا يُقاس[6] عليه، وإن لم يكن مردوداً في نفسه عند البلغاء؛ لورود السماع به. كما مرَّت له إشارة[7].

قوله: (كتصحيح[8]: اسْتَحْوَذَ)[9] إلخ، أي: والقياس إعلالُها. كما مرَّ بسطُه.

---

(1) (عن) في د، م.

(2) (من) في م.

(3) انظر «المثلث» لابن السيد (٢: ٤٣٠).

(4) انظر «تاج العروس» (سنن ٩: ٢٤٤).

(5) (فإن) ساقط من د، م.

(6) (لا قياس) في د، م.

(7) (الإشارة) في د.

(8) (لتصحيح) في د، م.

(9) «استحوذ» لا يقاس عليه مع أن فيه استصحاب الأصل، وهنا يكون القياس على المعدول به المطّرد. اهـ من خط الدكتور تمام حسان على حاشية م.

وكحذف «نون» التوكيد في قوله:

اِضْرِبَ عنك الهمومَ طارِقَهَا ....

قوله: (في قوله) أي: «طَرَفة بن العبد»[1].

وقال «ابن بري»: إنه مصنوعٌ[2]. وهو الظاهر عندي؛ إذ ليس في ديوانه. والله أعلم.

قوله: (اِضْرِبَ عنك) إلخ، هو صدرُ[3] بيتٍ عجزه:

.... ضَرْبَكَ بالسَّيْفِ قَوْنَسَ الفَرَسِ[4]

و «طارِقَها»[5] كأنه بدل من «الهمومَ». و «القَوْنَس» كجَوْهَرٍ: العظمُ الناتئ[6] بين[7] أُذُنَي الفرسِ. كما قاله «الجوهري»، واستدل له بالبيت، وقال: أراد «اضْرِبَنْ» فحذف النون، ويطلق على أعلى البيضة من الحديد. كما في «الصحاح»[8] وغيره.

---

(١) المتوفى سنة ٦٠ قبل الهجرة. شاعر جاهلي، كان من ندماء الملك «عمرو بن هند»، ثم سخط عليه فأمر عامله على «البحرين» أي هجر، بقتله فقتله وهو ابن عشرين سنة، وقيل: ابن ستٍ وعشرين سنة. وله معلقة مطلعها:

لِخَوْلَةَ أطْلالٌ بِبُرْقَةِ ثَهْمَدِ

مترجم في «معاهد التنصيص» (١: ٣٦٤) و «الأعلام» (٣: ٢٢٥).

(٢) ذكر «أبو زيد» في «النوادر» (١٦٥) أن أبا حاتم السجستاني قال: إنه مصنوع. وقال «ابن جني» في «سر صناعة الإعراب» (١: ٨٢): إنه مدفوع مصنوع ولا رواية تثبت به.

(٣) (مصدر) في م.

(٤) البيت في «الإنصاف» (٢: ٥٦٨) و «شرح المفصل» (٩: ٤٤) و «مغني اللبيب» (٨٤٢) ويروى: ضربك بالسَّوْط، وبالسيف.

(٥) (طارفها) في د.

(٦) (الثاني) في د، م.

(٧) (بين) ساقط من د، م.

(٨) (قنس ٣: ٩٦٧).

أي: اِضْرِبَنْ، ووَجْهُ ضَعفِهِ في القياس، أن التوكيد للتحقيق، وإنما يليق به الإسهاب

وفي نسخ: (اصرِفَ) بالصاد بدل الضاد[1] المعجمة، والفاء بدل الموحدة، ولم[2] يثبت روايةً، وإن رجحه بعضهم من حيث الدراية ففيه نظر.

وأنشد «ابن أم قاسم» على حذف نون التوكيد الخفيفة ندوراً قول الآخر[3]:

خِلافاً[4] لِقَوْلي من نَذَالَةِ[5] رَأْيِهِ[6] كما قِيلَ قَبْلَ اليومِ: خَالِفَ[7] تُعْرَفِ[8]

والأصل: اِضْرِبَنْ، وخالِفَنْ، فهو – وإن جاء به الاستعمال في مثل هذين الشاهدين – مخالفٌ للقياس.

قوله: (أن التوكيد) / أي: بجميع أنواعه. ومنه توكيد الفعل بالنون. ٨٠ أ

الأصل فيه أن يكون لتحقيق الخبر عند السامع، وإزالة ما يختلج في صدره[9] من التردد، ودفع ما يخطر بباله من الإنكار، واللائق بمثل هذا المقام (الإسهابُ). كما قال[10]. وهو بسط الكلام بالإطالة والإكثار والتفنن. مصدرُ «أَسْهَبَ» إذا أكثر

---

(١) (الضاد) ساقط من د، م.

(٢) (لم) ساقط من د، م.

(٣) (آخر) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٤) (إلخ) كتبت بين (خلافاً) و (لقولي) في د. وهي زيادة لا توجد في الشعر.

(٥) (نذر) في د، (ندور) في م، وأثبت الذي هو في ك.

(٦) (الدراية) في د، (دراية) في م، وأثبت الذي هو في ك.

(٧) (خالفْ) مضبوطة بتسكين الفاء في م.

(٨) البيت في «توضيح المقاصد والمسالك» (٤ : ١١٦) و «المقاصد النحوية» (٤ : ٣٤٥) و «شرح الأشموني» (٣ : ٢٢٧) برواية (فيالة) مكان (نذالة)، و (خالِفَ تُذْكرا)، وفَيَالَةُ الرأي: ضعيف الرأي.

(٩) (صدر) في م.

(١٠) أي: السيوطي.

والإطناب / ، لا الاختصار والحذف. ٥٢

وكحذف صلة الضمير دون الضمة في قوله:

لـه زَجَلٌ كَأنَّهُ صَوْتُ حـــــادٍ ....

الكلامَ. وفي المُسْهَبِ[١] والإسهاب[٢] كلام أودعته «شرح القاموس» وحواشي «المزهر»، وغيرهما من مصنفات اللغة.

و (الإطناب) عطف تفسير عليه.

وقوله: (لا الاختصار) يقابل: الإسهاب. و (الحذف) يقابل: الإطناب. وأراد التوكيد في المتعاطفات.

قوله: (صلة الضمير) هو حرف[٣] اللين الذي ينشأ عن حركته عند إشباعها.

قوله: (دون الضمة) هو حكايةٌ للواقع في المثال، وإلا فغيرُ الضمة مثلها، كما يفهمه قوله سابقاً «صلة الضمير».

قوله: (في قوله) أي[٤]: «الشمَّاخ»[٥].

و[٦] (له زَجَلٌ) أي: صوت فيه حنين[٧]. وهذا صدر [بيت][٨]، وعجزه:

---

(١) (السهب) في د، م.

(٢) أسهب الرجل أكثر من الكلام، فهو مسهِب بالكسر، ومسهَب بالفتح «المجد» وغيره. فرَّق بين ما هو مفتوح الهاء ومكسورها، فالفتح لمن أكثر الكلام في الخطأ، والكسر للبليغ المكثر من الصواب. انظر «تاج العروس» (سهب ١: ٣٠٣).

(٣) (صلة اللين هو حرف الضمير) في د.

(٤) (قول الشماخ) في م.

(٥) هو «الشمَّاخ بن ضرار بن حرملة بن سنان المازني الذبياني الغطفاني» المتوفى سنة / ٢٢ / هـ. شاعر مخضرم. قال «المرزباني»: اسم الشماخ «مَعْقل»، وكان شديدَ متونِ الشعر، صحيح الكلام. أدرك الإسلام فأسلم، وحَسُن إسلامه. مترجم في «الإصابة» (٣: ٣٥٣) و«الأعلام» (٣: ١٧٥).

(٦) (و) ساقط من م.

(٧) (فيه حنين) ساقط من د.

(٨) ساقط من د، ك، وأثبته من م.

ووجه ضعفه في القياس أنه ليس على حدّ الوصل، ولا حدٍّ الوقف؛ لأن الوصل يجب أن تتمكن فيه صلة، كما تمكنت في قوله: «له زَجَلٌ»، والوقف يجب أن تحذف فيه الواو والضمة معاً،

.... إذا طَلَبَ الوسيقةَ أو زميرُ[1]

قال «الأعلم» في شرح شواهد «كتاب سيبويه»[2]: قاله[3] «الشماخ» يصف حمار وحش هائجاً فيقول: إذا طلب وَسِيقَتَهُ، وهي أُنثاه التي يضمها ويجمعها، وهي[4] من وَسَقْتُ الشيء[5] إليه، أي: جَمَعْتُه، فصوت[6] بها، فكأن صوتَه لما فيه من الزَّجَلِ، وحسن الترجيع والتطريب صوتُ حادي إبلٍ، يتغنى فيطربها، أو صوتُ مزمارٍ. ونَبَّهَ على أنه حذف الواو من قوله (كأنَّهُ) لأجل الضرورة. كما قال المصنف. والله أعلم.

قوله: (ليس على حدٍّ)[7] إلخ. أي: لخروجه عنهما، بما[8] بَيَّنَه[9] في الأصل.

قوله: (يجب أن يتمكن) إلخ. أي: بالإشباع.

قوله: (معاً) أي: جميعاً؛ لأن الوقف يقتضي السكون.

---

(١) (زميري) في د، ك وأثبت الذي هو في م. وكُتب على حاشية م (عطف على صوت حاد، وهو الغناء في القصبة، وهي الزَّمَّارة بفتح الزاي وتشديد الميم. اهـ).

(٢) البيت في «الكتاب» (١ : ٣٠) و «شرح أبيات سيبويه» لابن أبي سعيد السيرافي (١ : ٤٣٧) و«الزمير»: الزمر. وتقدم البيت وتخريجه.

(٣) (قال) في د، م.

(٤) (وهي) ساقط من م.

(٥) (الشيء) ساقط من ك.

(٦) (صوت) في م.

(٧) (حد) ساقط من د، م.

(٨) (لما) في د، م.

(٩) أي: السيوطي.

فَحَذْفُ الصلةِ وإبقاءُ الضمة مَنْزِلَةٌ بين منزلتي الوصل والوقف لم تعهد قياساً.

نعم يجوز القياس على ما استعمل للضرورة في الضرورة.

قوله: (فحَذْفُ الصلة) أي: الواو الناشئة عن الضمة من قوله: « كأنَّهُ » و (إبقاء الضمة) بلا إشباع. (مَنْزِلَةٌ) إلخ. فخرج عن قياس كل منهما.

قوله: (لم تعهد) أي: تلك المنزلة إلخ، والجملة مجردة من الواو صفة[١] لـ « منزلةٌ ». وثبتت الواو في بعض النسخ فتكون استئنافية قصد بها تعليل ما سبق.

قوله: (نعم) إلخ، كأنه جواب عما استشعره من أن الضرورة يرتكب فيها مثل[٢] ذلك. فقال: نعم. أي: ما ذكرناه إنما هو في واسع الكلام، أما الضرورات فتبيح المحظورات[٣]، ولا تختص الضرائر بالعرب، خلافاً لمن زَعَم ذلك[٤]، بل تجوز لنا أيضاً، كما جازت لهم، واستَنَدَ في ذلك لكلامِ[٥] إمامٍ[٦] من أئمة الصنعة، وهو

---

(١) (وصفه) في د.

(٢) (منها) في د، م.

(٣) هذه القاعدة من فروع القاعدتين: (١) المشقة تجلب التيسير. (٢) إذا ضاق الأمر اتَّسع. والقاعدة مقيدة بقاعدة: (الضرورات تقدّر بقدرها) فما تدعو إليه الضرورة من المحظورات إنما يرخص منها القدر الذي تندفع به الضرورة فحسب، فإذا اضطر الإنسان لمحظور فليس له أن يتوسع في المحظور، بل يقتصر منه على قدر ما تندفع به الضرورة فقط. انظر « شرح القواعد الفقهية » (١٠٥، ١١١، ١٣١، ١٣٣) و« الضرائر » للألوسي (١٨).

(٤) لعلّه يريد « الأندلسيَّ » القائل: لا يسوغ للمولّد استعمال شيء على خلاف الأصل للضرورة، إلاّ أن يَرِدَ به سماعٌ فيتوقف فيه على محل السماع. « الضرائر » للألوسي (١٠). ولعل المرادَ بـ « الأندلسي » « أبو محمد، علمُ الدين، القاسمُ بنُ أحمدَ بنِ المُوَفَّقِ، الأندلسيُّ اللُّورَقِيُّ » المتوفَّى سنة ٦٦١هـ. إمام في العربية. له « شرح المفصل » و« شرح مقدمة الجزولي ». مترجم في « إرشاد الأريب » (١٦ : ٢٣٤) و« بغية الوعاة » (٢ : ٢٥٠).

(٥) (الكلام) في د، م.

(٦) (إلى إمام) في م بزيادة (إلى) وأثبت الذي هو في ك.

قال «أبو علي»: كما جاز لنا أن نقيس منثورَنا على منثورهم، كذلك يجوز أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما لا فلا.

قال «ابنُ جني»: فإن قيل: هلاَّ امتنع متابعتهم في الضرورة من

«أبو علي الفارسي»[1]. وكفى به حجةً في مثل هذا.

قوله: (كماجاز لنا) إلخ. أي: لأن الأصل القياسُ على الوارد عنهم بوجه صحيحٍ حتى يَمْنَعَ منه[2] مانع، ولا مانع هنا[3].

قوله: (فما أجازته الضرورة) إلخ، أي: مما هو خلاف الاستعمال المعروف اختياراً[4].

قوله: (أجازته لنا) أي: لوجود الجامع في الجواز، وهو الضرورة. وقد حققنا الكلام في الضرورة أول الكتاب[5] بما لا مزيد عليه.

قوله: (قال ابن جني)[6] / هو تلميذُ «أبي علي»، وجامعُ أسراره وتحقيقاته. وأراد هنا تصحيح ما اختاره الأستاذ. ٨٠ ب

قوله: (في الضرورة) أي: وإن جازت[7] المتابعة في النثر بشرطه[8].

---

(١) انظر «الخصائص» (١ : ٣٢٣).

(٢) (فيه) مكان (منه) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٣) قال «ابن علان» في «داعي الفلاح»: (الأصل القياس على الوارد عنهم حتّى يصدّ عنه صادٌّ).

(٤) (اختباراً) في د.

(٥) في (المسألة السابعة) من (الكلام في المقدمات) (١٤٦).

(٦) في «الخصائص» (١ : ٣٢٤).

(٧) (رت) في د، م، و حاشية م (ينظر ولعله جازت)، وأثبت الذي هو في ك.

(٨) (بشرط) في د، م.

حيث كان القومُ لا يترسَّلون في عمل أشعارهم ترَسُّلَ المولَّدين، وإنما كان ارتجالاً،

قوله: (من حيث) إلخ، «من»: تعليلية[1]، أي: لأجل أن (القوم) أي: العرب. والترسل: التروي والتأني.

قوله: (تَرَسُّلَ المولَّدين) أي: الذين يجيلون أفكارهم، ويستعملون رويّاتهم[2] في التحرز[3] عن مثل تلك الضرائر التي يقع فيها أولئك المرتجلون الذين لايبالون بما تبديهم[4] قرائحهم[5]، من عواهن[6] الكلام.

قوله: (ارتجالاً) أي: انْهِماراً وتدفُّقاً. ومرَّ أن[7] الارتجال[8]: التدفُّق[9] الذي لا يتوقفُ[10] قائله فيه[11].

والبديهة: ما فيه فكر وتروٍّ. على ما ا ختاره «ابن رشيق»[12] وغيره.

وجَعَلَ مَنْ سوَّى بينهما غالطاً غَلَطاً فاحشاً.

---

(١) (تقليلة) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٢) (رواياتهم) في د، م.

(٣) (في التحرز) ساقط من د، م.

(٤) (ينددهم) في د (يندبهم) دون نقط في م، وأثبت الذي هو في ك.

(٥) (قرائحهم) ساقط من م.

(٦) يقال: رَمَى الكلام على عَوَاهنه، أي: لم يبالِ أصاب أم أخطأ. «القاموس» (عهن ٤:٢٤٧).

(٧) (وميزان) في م.

(٨) (الاتجال) في ك. وأثبت الذي هو في د.

(٩) (الترفق) في د.

(١٠) (يتوفق) في د.

(١١) انظر «الكتاب الثاني: في الإجماع» (٤٨٢).

(١٢) هو «أبو علي، الحسنُ بن رشيق، الإفريقي» المعروف بـ «القَيْرَوانيُّ» المتوفَّى سنة ٤٥٠ أو ٤٥٦ أو ٤٦٣هـ، كان شاعراً أديباً نحوياً لغوياً، حاذقاً، عروضياً. كثير التصنيف، حسن =

فضرورتهم إذن أقوى من ضرورتنا، فينبغي أن يكون عذرُهم فيه أوسعَ؟

قلنا: ليس جميعُ الشعر القديم مرتجلاً، بل كان لهم فيه نحوٌ ما للمولدين من الترسُّل.

قوله: (أقوى) أي: أشدّ وأضيق؛ لأننا لتروِّينا[1] نرتكبُ ما يَحْسُنُ، ونُلْقِي ما يقبح، فلا نتصور الضرائر.

قوله: (فينبغي) إلخ، أي: فلا يجوز لنا ما يجوز لهم؛ لهذا الفارق الذي أبداه الباحث، وقد قال به جماعةٌ من أهل الأدب. كما في «الوافي» و «العمدة»[2] وغيرهما والتزموه.

وبعضهم مَنَع من كثير من الضرائر، وقال: إنها لا تجوز إلا للعرب، ولا[3] يجوز[4] لنا اقتفاءُ أثرهم فيها، وجعل من ذلك الإقواء والإكفاء[5] والإقعاد[6]. ونحو ذلك من

= التأليف. مترجم في «إنباه الرواة» (١: ٣٣٣) و «معجم الأدباء» (٨: ١١٠) و «وفيات الأعيان» (٢: ٨٥) و «بغية الوعاة» (١: ٥٠٤) و «الأعلام» (٢: ١٩١).

وانظر ما اختاره «ابن رشيق» في كتابه «العمدة» (١٨٩). وجاء فيه في (١٩٥): واشتقاق «البديهة» من «بَدَهَ» بمعنى: بدأ، أبدلت الهمزة هاء. والارتجال مأخوذ من السهولة والإنصاب. ومنه قيل: شَعْرٌ رَجْلٌ، إذا كان سَبْطاً مسترسلاً غير جَعْدٍ. وقيل: هو من ارتجال البئر، وهو أن تنزلها برجلَيْك من غير حَبْلٍ.

(١) (لو تروينا) في م.

(٢) (٢: ٢٦٩) وفيه: (وأذكر هنا ما يجوز للشاعر استعماله إذا اضْطُرَّ إليه، على أنه لا خير في الضرورة، على أن بعضها أسهل من بعض، ومنها ما يسمع عن العرب ولا يعمل به؛ لأنهم أتوا به على جبِلَّتهم، والمولد المحدث قد عرف أنه عيب، ودخوله في العيب يلزمه إياه).

(٣) (ليس) مكان (لا) في م.

(٤) (يجوز) ساقط من د، م، وأثبته من ك.

(٥) (والاكتفاء) في د.

(٦) (والإقعاء) في د.

رُوِي عن «زُهَيــْر» أنه عـمل ســبع قـصـائد في ســبع سنين، فكـانت

مسائل القوافي [١]، وارتضاه إمام الصنعة «حازم» [٢].

قوله: (رُوِيَ) إلخ، بالبناء للمفعول. وذكره استدلالاً على ما ادعاه من ترسُّل الأقدمين. أي: روى أهلُ العربية عن «زُهَيْر» والد «كعب» الصحابي -رضي الله عنه- وإمامتُه وتقدمه في ميدان البلاغة مشهور، وناهيك بشهادة «عمر» [٣] -رضي الله عنه- وترجمته [٤] في شَرْحنا للشواهد التوضيحية والتلخيصية، وحواشينا لديوانه.

قوله: (في سبع سنين) وهذا غايةُ [ما] [٥] في الترسُّل فإنه لا يكاد يتفق لمولَّد.

قوله: (فكان) أي [٦]: ما عمله من تلك القصائد.

---

(١) الإقواء: اختلاف حركة الرويِّ في قصيدة واحدة، وهو أن يجيء بيتٌ مرفوعاً، وآخرُ مجروراً. «الوافي» (٢٣٩).
الإكفاء: اختلاف حرف الرويِّ في قصيدة واحدة. وأكثر ما يقع ذلك في الحروف المتقاربة المخارج. «الوافي» (٢٤٠). وهما من عيوب القافية.
والإقعاد، ويسمى المُقْعَدَ: وهو اختلاف العروض من بحر الكامل. وهو من عيوب الشعر. انظر «الكافي» (٢٥٢) و«العيون الغامزة» (٢٧٣).

(٢) في كتابه «منهاج البلغاء» (٢٧٢).

(٣) قال: هو شاعر الشعراء؛ لأنه كان لا يعاظل في الكلام، وكان يتجنَّب وحشي الشعر، وكان لا يمدح أحداً إلا بما هو فيه. «معاهد التنصيص» (١ : ٣٢٧).

(٤) هو «زهير بن أبي سُلْمى ربيعة بن رِياح المزني». توفي قبل المبعث بسنة، فلما بُعِث ﷺ خرج إليه ولدُه «كعب» بقصيدته (بانت سعادُ) وأسلم.
مترجم في «خزانة الأدب» (٢ : ٣٣٢) و«الأعلام» (٢ : ٥٢).

(٥) ساقط من ك، وأثبته من د، م.

(٦) (أي) ساقط من د، م.

تسمَّى: حوليَّاتِ «زهيرٍ».

وعن «ابن أبي حفصة» قال: كنتُ أعمل القصيدةَ في أربعة أشهر،

قوله: (تسمى[1] جَزْلِيّات) بفتح الجيم، وسكون الزاي، جمع: جزليّ، بياء المبالغة في الجزل، أو النسبة إليه، سميت [بذلك][2] لجزالة معانيها، وجلالة مبانيها، وتَحَرِّيه فيها المعنى الجزل، والمَبْنَى الفصل.

وفي نسخة (حَوْليات)[3] بالحاء المهملة والواو، منسوبة إلى الحول، وهو السنة، أي[4]: كانت تنظم في حولٍ وأزيد.

قوله: (وعن ابن أبي حفصة) بالمهملتين. دليل ثان[5].

قوله: (أربعة أشهر)[6] كأنه اختارها[7]؛ لأنها مُدَّةُ جَمْعِ الإنسانِ في بطنِ أمِّه[8].

---

(١) (تسمى) ساقط من د، م.

(٢) ساقط من د، ك، وأثبتها من م.

(٣) (قوله: وفي نسخة حوليات هو الذي في الخصائص وهو الظاهر) كتب على حاشية م.

(٤) (إن) مكان (أي) في د.

(٥) (ثاني) في د، م.

(٦) هذه روايةٌ. ويُروى أنَّ زهيراً يضرب به المثل في التنقيح، فيقال: حوليات زهير؛ لأنه كان يعمل القصيدة في ليلة ثم يبقى حولاً ينقّحها. «معاهد التنصيص» (١: ٣٢٩). ويروى أنه كان ينظم القصيدة في شهر وينقّحها ويهذبها في سنة. «خزانة الأدب» (٢: ٣٣٥).

(٧) (اختاها) في م.

(٨) وفي «داعي الفلاح»: (لأنها مُدَّةُ جَمْعِ مادةِ الإنسانِ في بطن أمه).

وأحكِّكُها في أربعة أشهر، وأعرِضها في أربعة أشهر، ثم أخْرجُ بها إلى الناس.

قوله: (وأُحْكِمُها)[1] بضم الهمزة، أي: أتقِنُها وأُحْسِنُها.

وفي نسخة: (وأحلِّيها بزينتها) أي: أجعلُ لها ما تحتاجُ إليه[2] من التحلية والزينة بالمحسِّنات البديعيِّة[3]، والألفاظ الجزلة. / ٨١ أ

وفي نسخة الجمعُ بينهما.

قوله: (وأَعْرِضها) أي: على فكري بعد التحلية والإحكام والتزيين بحلية البلاغة والبراعة، أَنْظُرُ فيها ناقداً متأمِّلاً، كأني أَعْرِضها على الناقد.

قوله: (ثم أَخْرُجُ بها) إلخ. أي: إذا هذبتها وحَلَّيْتُها أَبْدَيْتُها [وَجَلَّيْتُها][4] على أكمل وصفٍ، وأجمل رصف. وكان شيخنا الإمام «ابن المسناوي»[5]، وإمام العلوم اللسانية شيخنا «ابنُ الشاذلي»[6] كثيراً ما يُنْشِدان في[7] أثناء التقارير:

لا تَعْرِضَنَّ على الرُّواة قصيدةً ... ما لم تكنْ بالغتَ في تهذيبها

---

(١) هكذا جاءت في «الفيض». و (أُحَكِّكُهَا) في نسخ الاقتراح المخطوطة، وهو كذلك في «الخصائص» (١ : ٣٢٤) وعَلَّقَ محققُهُ عليها بما يأتي: (كذا في أ، ب، ش) وفي جـ «أحكمها»)، وهو كذلك في «ضرائر الألوسي» (١١).
والتحكيك: مبالغة في الحك، وحَكُّ الشيء: قَشْرُهُ ومعالجتُه. ويريد بتحكيك الشعر تنقيحَه، ونفيَ الرديء عنه. وفي «الأغاني» (٣ : ٢٥): وكان «الأصمعيّ» يعجب بشعر «بشار»؛ لكثرة فنونه، وسعة تصرفه. ويقول: كان مطبوعاً لا يكلف طبيعته شيئاً متعذراً، لا كَمَنْ يقول البيتَ ويحككه أياماً».

(٢) (إليه) ساقط من د، م.

(٣) (البديعة) في م.

(٤) ساقط من د، م، وأثبتها من م.

(٥) (المناوي) في د.

(٦) هو «أبو عبد الله محمد بن أحمد الشاذلي» المتوفى سنة ١١٣٧هـ.
انظر «ابن الطيب الفاسي» للدكتور علي البواب (١٤).

(٧) (في) ساقط من د، م.

وحكاياتهم في ذلك كثيرة.

وأيضاً فإنَّ من المولَّدين من يرتجل.

فإذا رويتَ[1] الشِّعْرَ غيرَ مُهَذَّبٍ عَدُّوهُ منكَ وَسَاوِساً تَهْذِي بِها[2]

قوله: (وحكاياتهم [في ذلك][3] كثيرة) وفيما ذكر دلالة على المراد، وكونُ ذلك مروياً عن هذين الفحلين كافٍ، إذ غيرهما في الغالب دونهما بمراتب.

قوله: (فإنَّ من المولدين) إلخ، أي: فتساوى الأولُ والآخر. ولعلّ الفرق غَلَبَةُ الارتجال على الأَوَّلين، لاعتمادهم على سجاياهم وقرائحهم السيَّالة؛ إذ ليست لهم قواعد يَرْجِعُونَ إليها، ولا كانت لهم في ذلك ا لوقت ضوابطُ يستندون عليها، بخلاف المولّدين، فإن سجاياهم قاصرةٌ، وقرائحهم بالنسبة لأولئك فاترة، فَجُعِلَ لهم ما يَبْنُونَ كلامهم عليه، ويرجعون في مضايقهم إليه، ولذلك كان الأوَّلون غيرَ مؤاخذين بالضرائر، بخلاف مَنْ بَعْدَهم، فإنه لا يغتفر لهم من ذلك إلاَّ النادر. والله أعلم.

---

(١) (قوله: فإذا رويت، كان الأنسب أن يقول: فإذا عرضتَ. كما لا يخفى. اهـ كاتبه) كتب على حاشية م.

(٢) قائلهما هو «أبو حفص، عمر بن علي المُطَّوِّعيُّ» المتوفَّى نحو سنة ٤٤٠هـ، له شعر رقيق، من أهل نيسابور. انظر «الأعلام» (٥: ٥٥). والبيتان في «داعي الفلاح (خ) و«يتيمة الدهر» (٤: ٥٠٣) و«حسن التوسل» (١٨٩) و«نهاية الأرب» (٧: ٩٢) و«أنوار الربيع» (١: ١٠٣، ٥: ١٥٥).

(٣) ساقط من د، ك، وأثبتها من م.

«الثانية»

كما لا يُقاس على الشاذ نُطقاً لا يُقاس عليه تركْاً.

قال في «الخصائص»: إذا كان الشيءُ شاذاً في السماع، مطَّرداً في القياس تحامَيْتَ ما تحامتِ العربُ من ذلك، وجَرَيْتَ في نظيره على الواجب / في أمثاله. ٥٣

الثانية

قوله: (نطقاً)(١) أي: فلا يقال: «استَقْوَمَ» قياساً على «استَحْوَذَ».

قوله: (تركا)(٢) أي: كتركهم ماضي «يدع» و«يذر»، فلا يقاس عليه ماضي «يترك» أو غيره. كما نقله عن «الخصائص»(٣).

قوله: (تحاميتَ) أي: تجانبتَ - أيُّها النحويُّ -، وتباعدت ماتباعَدَتْهُ العرب.

قوله: (وجَرَيْتَ) بالجيم والراء المهملة، أي: مشيت بالجريان.

وفي نسخة: (وحَذَيْتَ) بالحاء المهملة والذال المعجمة، لغة في «حذوت» بالواو، أي: اتَّبعْتَ، وما إخالها إلاّ تحريفاً، وإن شَرَحَ(٤) عليها في الشرح(٥)، ولم يتعرض للأولى، فالظاهر أنها تحرّفت عليه بجعْل الراء ذالاً(٦). والله أعلم.

---

(١) (قطعاً) في د، ك، م، وهو تصحيف، وأثبت الذي هو في نسخ «الاقتراح» و«داعي الفلاح».

(٢) (نطقاً وتركاً) منصوبان بنزع الخافض، كما في «داعي الفلاح».

(٣) (١: ٩٩).

(٤) (شرع) في د.

(٥) هو «داعي الفلاح».

(٦) (دالاً) في ك.

من ذلك امتناعُكَ من «وَذَرَ»، و «وَدَعَ»؛ لأنهم لم يقولوهما،

قوله: (من ذلك) خبر مقدم. و (امتناعُك) مبتدأ مؤخر، أي: من ذلك الشاذُّ استعمالاً، المطردُ قياساً.

قوله: (لم يقولوهما) أي: لم تقل العرب: (وَذَرَ) و (وَدَعَ) ماضيين بمعنى: ترك، ومراده على سبيل الكثرة والاطراد والشيوع، وإلاّ فقد قرأ «مجاهد» و «عُرْوة» و«مقاتل»[1] و «ابن أبي[2] عبلة»[3] و «يزيد النحوي»[4]: ﴿ما وَدَعَكَ ربُّكَ﴾[5] بالتخفيف. وفي الحديث: «وَدَعُوا الحبشةَ ما وَدَعُوكُمْ، وذَرُوا التُّرْكَ ما وَذَرُوكم»[6]. وجاء المصدر في قوله – عليه [الصلاة][7] والسلام –: «لَيَنْتَهِيَنَّ قَوْمٌ

---

(١) هو «أبو الحسن، أو أبو محمد، مقاتل بن عبد العزيز بن يعقوب» المتوفى سنة ٥٧٩هـ بالإسكندرية. مقرئ. مترجم في «غاية النهاية» (٢: ٣٠٨).

(٢) (أبي) ساقط من د، م.

(٣) هو «أبو إسماعيل، أو أبو إسحاق، أو أبو سعيد، إبراهيم بن أبي عبلة، الشامي الدمشقي، أو المقدسي» المتوفَّى سنة ١٥٣هـ. ثقة كبير تابعي. مترجم في «غاية النهاية» (١: ١٩).

(٤) هو «يزيد بن أبي سعيد النحوي، أبو الحسن، القرشي – مولاهم – المروزي». قتله «أبو مسلم» سنة ١٣١هـ. ثقة. روى عن «عكرمة» و «مجاهد». مترجم في «الطبقات» لابن خياط (٣٢٢) و «تهذيب التهذيب» (١١: ٣٣٢).

(٥) (الضحى: ٣) وانظر «المحتسب» (٢: ٣٦٤) و «البحر المحيط» (٨: ٤٨٥) و «المغرب» (٢: ٣٤٦) و «الفتوحات الإلهية» (٤: ٥٥٠) و «روح المعاني» (٣٠: ١٩٩).

(٦) أخرجه «أبو داود» في «سننه» في (كتاب الملاحم – باب في النهي عن تهييج الترك والحبشة) عن «أبي سُكَيْنَة» عن رجل من أصحاب النبي ﷺ (٤: ٤٨٦).
انظر «مختصر سنن أبي داود» (٦: ١٦٦) و «النسائي» في «سننه» في (كتاب الجهاد – غزوة الترك والحبشة) (٦: ٤٤).

(٧) ساقط من د، ك، وأثبته من م.

. . . .

عن وَدْعِهِمُ الجَمَاعَاتِ »[١] أي: تركهم.

والشاذ من القراءات، والثابت من الحديث تَثْبُتُ به اللغة على ما قررناه.

٨١ ب

وقد وَرَدَتْ / أَشعارٌ[٢] استُعمل فيها الماضي من « دَعْ » كما نقلتُ ذلك في « شرح القاموس »[٣] و« شرح نظم الفصيح » و« شرح الشواهد » وغير ذلك. فالقولُ بإماتة الماضي كما أطبق عليه أهل الصرف[٤]، وغالبُ أهل اللغة لا معنى له، وإن قلدهم في ذلك « المجد »[٥] وغيره. نعم القول بقلة الاستعمال وشذوذه ظاهر، بل قال في « المصباح »[٦]: لا يجوز القولُ بالإماتة أصلاً[٧]. والله أعلم.

---

(١) أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الجمعة – باب التغليظ في ترك الجمعة) (٢: ٥٩١) من حديث « عبد الله بن عمر » و « أبي هريرة » أنهما سمعا رسول الله ﷺ يقول على أعواد مِنْبَرِه: « لَيَنْتَهِيَنَّ أقوامٌ عن وَدْعِهِمُ الجُمُعات.. ».

(٢) كقول « أبي الأسود »:

لَيتَ شعري عن خليلي ما الذي ... غالَه في الحبِّ حتّى وَدَعَهْ

ديوانه (٦٣). وقول « سُوَيْد بنِ أبي كاهِلٍ اليَشْكُرِيِّ » (مخضرم):

فَسَعَى مَسْعَاتَهُمْ في قومه ... ثُمَّ لم يَظْفَرْ، ولا عَجْزاً وَدَعْ

« المفضليات » (١٩٩). وانظر « لسان العرب » (ودع ٨: ٣٨٤).

(٣) انظر « تاج العروس » (ودع ٥: ٥٣٦–٥٣٧).

(٤) في « الكتاب » (١: ٢٥): (وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء فإنهم يقولون: « يَدَع »، ولا يقولون: « وَدَعَ »، استغنوا عنها بـ « تَرَكَ ». وأشباه ذلك كثير.

وفي « الكتاب » (٤: ٣٩٩): (يقال: « يَذَرُ » و« يَدَعُ »، ولا يستعمل « فَعَلَ »).

(٥) قال في « القاموس » (الودعة ٣: ٨٩): (دَعْهُ: أي: اتْرُكْهُ، أصله « وَدَعَ » كوَضَعَ، وقد أُمِيتَ ماضيه، وإنما يقال في ماضيه: تَرَكَهُ. وجاء في الشعر: وَدَعَهُ، وهو مَوْدُوع. وقُرِئَ شاذاً: ﴿ما وَدَعَكَ﴾).

(٦) (ودع ٦٥٣).

(٧) إلاَّ أن يحمل قولهم: وقد أميت إلخ على قلة الاستعمال، فهو شاذ استعمالاً، صحيح قياساً. أفاده الشارح. من حاشية « القاموس ».

. . . .

بقي أن الأكثر على أن «دع» و«ذر»[1] معناهما واحد، فهما مترادفان. وفَرَّق بينهما بعضهم، فقال: «دَعْ» أَمْرٌ بالتَّرْكِ قبل العلم. و«ذَرْ» بعده، وصححه «الفخر الرازي»[2] وغيرُه، لكن قالوا: إنه لا تساعده اللغة، ولا[3] الاشتقاق.

---

(١) (أن وذر وودع) في د.

(٢) قال الإمامُ فخرُ الدين: هو الألفاظ المفردةُ الدالة على شيء واحد باعتبارٍ واحد. قال: واحترزنا بالإفراد عن الاسم والحدِّ، فليسا مُترادفين، وبوَحْدة الاعتبار عن المتباينين، كالسيف والصارم، فإنهما دَالاً على شيءٍ واحد، لكنْ باعتبارين: أحدُهما على الذَّات والآخر على الصِّفة؛ والفرقُ بينه وبين التوكيد أنَّ أحد المترادفين يُفيدُ ما أفاده الآخر، كالإنسان والبشر، وفي التوكيد يُفيد الثاني تقويةَ الأوَّل؛ والفرقُ بينه وبين التابع أن التابع وحدَه لا يفيد شيئاً كقولنا: عَطْشان نطْشان.

قال: ومن الناس من أنْكره، وزعم أن كل ما يُظن من المترادفات فهو من المُتَبَاينات؛ إما لأن أحدَهما اسمُ الذات، والآخر اسمُ الصفة أو صفةُ الصفة. قال: والكلامُ معهم إما في الجواز، ولا شكَّ فيه؛ أو في الوقوع إما من لغتين، وهو أيضاً معلوم بالضرورة، أو من لغةٍ واحدة؛ كالحِنْطَة والبُرِّ والقَمْح؛ وتعسّفات الاشتقاقيين لا يشهد لها شُبْهةٌ فضلاً عن حُجَّة. انتهى.

وقال التاج السبكي في شرح المنهاج: ذهب بعضُ الناس إلى إنكار المترادف في اللغة العربية، وزعم أن كلَّ ما يُظَن من المترادفات فهو من المتباينات، التي تتباينُ بالصفات، كما في الإنسان والبشر؛ فإن الأول موضوع له باعتبار النسيان، أو باعتبار أنه يُؤْنِس، والثاني باعتبار أنه بادي البشرة. وكذا الخَنْدَريس العُقَار؛ فإنّ الأول باعتبار العتق، والثاني باعتبار عَقْر الدَّنِّ لشدَّتِها. وتكلَّفَ لأكثر المترادفات بمثلِ هذا المقال العجيب.

قال التاج: وقد اختارَ هذا المذهبَ أبو الحسين أحمد بن فارس في كتابه الذي ألَّفه في فقه اللغة والعربية وسنن العرب وكلامها، ونقلَه عن شيخه أبي العباس ثعلب.

اهـ من «المزهر» (النوع السابع والعشرون: معرفة المترادف) (١: ٤٠٢-٤٠٣).

(٣) (لا) ساقط من د، م، وأثبته من ك.

ولا مُنِع أن يستعمل نظيرهما، نحو: «وَزَنَ»، و«وَعَدَ»، وإن لم تسمعْهما أنت، انتهى.

كما نبهت عليه في «شرح القاموس»[1] وغيره.

قوله: (ونظيرُهما) أي[2]: الذي اطرد قياساً، ولم يشذ سماعاً.

قوله: (وإنْ لم تسمعْهما)[3] إلخ، أي: فالشذوذ في[4] التَّرْكِ، والنطق قاصر على محله لا يتجاوزه[5] لغيره.

---

(١) انظر «تاج العروس» (ودع ٥:٥٣٦).

(٢) (أي) ساقط من د، م.

(٣) (نسمعها) في د (تسمعها) في م، وأثبت الذي هو في ك.

(٤) (بـ) مكان (في) في م.

(٥) (كالرخصة قاصرة على محلها) كتبه د. تمام على حاشية م.

«الثالثة»

ليس من شرط المقيس عليه الكثرةُ، فقد يُقاس على القليل لموافقته للقياس، ويمتنع على الكثير لمخالفته له.

مثال الأول: قولهم في النسب إلى «شَنُوءَة»: «شَنَئِيّ»، فلك أن

الثالثة[1]

قوله: (مثال الأول) أي: القياس[2] على القليل.

قوله: (شَنُوءَة) بفتح الشين المعجمة وضم النون وبعد الواو الساكنة همزة فهاء تأنيث، وقد تبدل الهمزة واواً، وتدغم في الواو قبلها، كـ «عَدُوَّة»[3]: القبيلة المعروفة.

قوله: (شَنَئِيّ)[4] أي: بفتح الشين والنون وحذف الواو[5].

قوله: (أن تقيس)[6] أي: على هذا القليل الذي لم يَرِد غيره؛ للوجوه التي أشار إليها.

---

(١) (الثالث) في ك، م، وأثبت الذي هو في د.

(٢) (المقياس) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٣) انظر «الكتاب» (٣:٣٤٥) و«شرح الشافية للرضي» (٢:٢٤) و«شرح الأشموني» (٤:١٨٦).

(٤) (شناي) في د، ك، (شنأي) في م، وأثبت الذي هو موافق لنسخ الاقتراح.

(٥) (الواو) ساقط من د.

(٦) (نقيس) في د، م. وأثبت الذي هو في ك. وفي «داعي الفلاح» («فلك أن» تقيس على هذا القليل و «تقول في: ركوبة»).

تقـــول فـي «رَكُوَبة» : «رَكَبِيّ» ، وفـي «حَلُوبَة» : «حَلَبِيّ» ، وفـي «قَتُوبَة» : «قَتَبِيٌّ» ، قياساً على « شَنَئِيّ » ،

قوله : (في ركوبة) إلخ ، الرَّكُوبة ، بالفتح ما يركب من الدواب ، وقيل : هي المُعَيَّنَةُ لِلرُّكُوبِ . كما قال[1] « المجد »[2] وغيره .

والحَلُوبَةُ : الناقة[3] المُعَدَّة للحلب . والقَتُوبَةُ : الإبلُ التي تُقْتِبُهَا بالقَتَب[4] . وهو الرَّحْل الصغيرُ على قَدْرِ سَنَام البَعير ، والنسبة للكل[5] بالتحريك وحذف الواو . كما قال .

قوله : (قياساً على شَنُوءَة)[6] إلخ ، أي : لموافقته للقياس . وهذا مذهب « سيبويه »[7] ، بشرط أن لا يكون مضاعفاً ولا مُعَلّ[8] العين ، صحيح اللام[9] . وإطلاقه في الشرح فيه نظر[10] . و[11] ذهب « المبرد » و« الأخفش » و« الجَرْمي » إلى أن النسب على لفظه[12] ، فيقال في « حَمُولة » : « حَمُوليّ »[13] .

---

(١) (قال) ساقط من د ، م .
(٢) في « القاموس » (ركب ١ : ٧٥) .
(٣) انظر « القاموس » (حلب ١ : ٥٧) .
(٤) انظر « القاموس » (قتب ١ : ١٣) .
(٥) (لكل) في م .
(٦) هكذا في د ، ك ، م . و(شنئي) في نسخ الاقتراح ، وبعض نسخ « داعي الفلاح » .
(٧) « الكتاب » (٣ : ٣٣٩) و« شرح الشافية » (٢ : ٢٣) .
(٨) (معتل) في د .
(٩) (الكلام) في د ، ك ، وأثبت الذي هو في م .
(١٠) (وهذا) مكان (نظر) في د .
(١١) (وهذا مذهب سيبويه وذهب المبرد) في م .
(١٢) (لفظته) في د ، ك ، وأثبت الذي هو في م .
(١٣) انظر « شرح المفصل » (٥ : ١٤٦) و« شرح الكافية الشافية » (٤ : ١٩٤٦) .

وذلك أنهم أجروا «فَعُولة» مُجْرَى «فَعِيلَة»؛ لمشابهتها إيَّاه

وذهب «ابن الطراوة» على عادته في الإغراب إلى أنك تحذف الواو، وتترك ما قبلها مضموماً، فتقول: «حَمُلِيٌّ»[(١)].

قال «ابنُ أمِّ قاسم»[(٢)] وغيرُه من الأئمة: الصحيح مذهب «سيبويه»؛ لوُرود السماع به في «شَنُوءة».

ووقع في غُرَّة «ابن الدهان»[(٣)] نسبة هذا المذهب الأخير إلى «سيبويه» و«الأخفش»، وهو وَهَمٌ[(٤)] فاحشٌ. كما نَبَّهَ[(٥)] عليه [في «شرح التسهيل»، وأشار إليه][(٦)] في «شرح الخلاصة». والله أعلم.

قوله: (لمشابهتها) أي: فَعُولَة (إيَّاه) أي: فَعِيلَة[(٧)]. وذكَّر الضمير ثانياً إشارة إلى التفنن[(٨)] و[(٩)] جواز الأمرين باعتبار اللفظ أو الكلمة، أو وجود الهاءِ فيهما، ولو ذكَّرهما معاً أو أنثهما معاً لكان صحيحاً.

---

(١) انظر «شفاء العليل» (٣: ١٠٢٠).

(٢) في «توضيح المقاصد والمسالك» (٥: ١٣٨).

(٣) هو «أبو محمد، سعيد بن المبارك بن عليّ الأنصاري البغداديّ» المتوفَّى سنة ٥٦٩هـ بالموصل. كان من أعيان النحاة المشهورين بالفضل ومعرفة العربية. مترجم في «إنباه الرواة» (٢: ٤٧) و«نكت الهميان» (١٥٨). و«الغرة» شرحٌ لكتاب «اللمع» لـ «ابن جني».

(٤) (وهم) ساقط من م.

(٥) (الظاهر أن ضمير «نبَّه» عائد إلى «ابن أم قاسم»؛ لأن المراد به العلامة «المرادي» شارح «التسهيل» و«الخلاصة». والله أعلم). كتب على حاشية م. وهو كذلك.

(٦) ما بين الحاصرتين ساقط من د، م، وأثبته من ك.

(٧) (فعليه) في د.

(٨) (تفنن) في د.

(٩) (أو) مكان (و) في م.

من أوجـه: أن كُلاًّ منهمـا ثلاثيٌّ، وأن ثالثَه حـرفُ لين، وأن آخـرَه تاءُ التـأنيثِ، وأن «فـعـولاً» و«فـعـيـلاً» يتـواردان، نحـو: «أثيـم» و«أثوم»، و«رحيم» و«رحوم»، و«مشِي»، و«مَشُوّ»، و«نَهِيّ عن الشيء»، و«نَهُوّ».

قوله: (من أوجهٍ) أي[1]: أربعة، عَطَفَ بعضَها على بعضٍ، كما[2] هو[3] ظاهرٌ.

قوله: (يتواردان)[4] أي: يأتي أحـدُهمـا مكانَ الآخرِ، ويَرِدُ مـوردَه، ويؤدي معناه[5].

قوله: (نحو: أثيم) إلخ، كل / منهما معناه الكثير الإثم؛ لأنهما من أمثلة المبالغة، والرحيم المُبالغ في الرحمة، كالرَّحوم، والمَشُوّ، والمَشِيّ، مشهوران في الدواء المُسْهل، أما[6] كونهما مبالغة في الماشي، ففي الأول تأمُّلٌ، وكذلك[7] في «النَّهُوّ» و«النَّهِيّ»[8] إذا كانا[9] ٨٢ أ

---

(١) (أي) ساقط من د، م.
(٢) (كما) ساقط من د، م.
(٣) (وهو) في م.
(٤) كتب الدكتور تمام على حاشية م: (هذا معنى للتوارد على عكس ما أراه، وهو أشبه بالمعاقبة. والتوارد أن يَرِدَ أحدُهما مع الآخر، ويعاقبه) اهـ. أقول: ما قاله - حفظه الله - غاية في الدقة، لأنه يقال: تَوَارَدَ القومُ الماءَ وردوه معاً، وتوارد الشاعران: اتفقا في معنىً واحدٍ، يَرِدُ بلفظٍ واحدٍ من غير أخذٍ ولا سماعٍ. انظر «مقاييس اللغة» (ورد ٦:١٠٥) و«المعجم الوسيط» (٢:١٠٢٤). ويقال: تَعَاقَبَ الليلُ والنهار، فإذا مضى أحدُهما عَقَبَ الآخر، يقال: إبلٌ معاقبةٌ: ترعى الحَمْضَ مرةً، والبقلَ أُخرى. انظر «مقاييس اللغة» (عقب ٤:٧٩). والباب كلُّه يرجع إلى أصل واحدٍ، وهو أن يجيء الشيء يَعْقِبُ الشيء. «مجمل اللغة» (عقب ٣:٦٢٠) و«القاموس» (عقب ١:١٠٦).
(٥) تابع «ابنُ الطيب» الشارح «ابنَ علان» في تفسير (يتواردان).
(٦) (أوما) في د (وأما) في م، وأثبت الذي هو في ك.
(٧) (قوله كذلك، أي: في حصول التأمل) كتب على حاشية م.
(٨) (النهور والنهر) في د.
(٩) (كان) في د.

فلما استمرت حال «فعيلة» و«فَعُولة» هذا الاستمرار، جَرَتْ واو «شَنُوءَة» مَجْرَى «ياء» «حنيفة»، فكما قالوا: «حنفيّ» قياساً، قالوا: «شنئيّ» قياساً.

قال «أبو الحسن»: فإن قلت: إنما جاء هذا في حرف واحد، يعني «شَنُوءَة».

فالجواب: أنه جميع ما جاء.

بمعنى العاقل الصحيح[1]، وأما بمعنى المبالغة في النّاهي ففي الثاني نظر، إلاّ أن يُدَّعَى فيهما القياس. والله أعلم.

على أنَّ قوله: نَهيٌّ عن الشيء، صريح في إرادة الناهي. كما لا يخفى[2].

قوله: (حال «فعيلة»[3]) إلخ، أي: هذانِ البناءان.

قوله: (هذا الاستمرار) الذي هو التوارد لمعنى واحد.

قوله: (فإن قلت) إلخ، قد بيَّن هذا السؤالَ وجوابَه العَلاَّمةُ «ابنُ أم قاسم»[4] فقال: فإن[5] قلت: كيف جعل «سيبويه»[6] ذلك قياساً، ولم يَرِد غير هذه اللفظة[7]؟

قلت: لأنه لم يَرِد ما[8] يخالفها، وهذا معنى[9] قولِ بعضهم: لأنها[10] جميع ما

---

(١) (فصحيح) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٢) وانظر «الخصائص» (١:١١٥).

(٣) (فعليه) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٤) «توضيح المقاصد والمسالك» (٥:١٣٨).

(٥) (إن) في د، م.

(٦) «الكتاب» (٣:٣٣٩).

(٧) (هذا اللفظ) في م.

(٨) (لما) في د.

(٩) (معنى) ساقط من م.

(١٠) (إنه) في م.

قال في «الخصائص»[1]: وما ألطفَ هذا الجوابَ! ومعناه: أن الذي جاء في «فَعُولة» هو هذا الحرف، والقياس قَابِلُهُ، ولم يأتِ فيه شيء يَنقضه.

فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء، وكان أيضاً صحيحاً في القياس مقبولاً فلا لوم.

ولِمَا ذكرناه من المناسبة بين «فعولة» و«فعيلة»، لم يَجُزْ في نحو «ضَرُورَة»: «ضَرَرِيٌّ».

سُمع. فالبعض هو «أبو الحسن الأخفش» الذي نَقَلَ عنه المصنف، والباسطُ لكلامه هو «أبو الفتح، ابن جني» في «الخصائص». كما نقله المصنف.

قوله: (ما ألطفَ)[2] إلخ، إشارة إلى ما حواه من كمال الاختصار، والفائدة التامة.

قوله: (أن الذي) إلخ[3]، جاء به معرّف[4] الجزأين، إشارة للحصر فيهما.

قوله: (فلا لوم) أي: لا عَتْبَ، ولا اعتراض في إلْحاق جميع ما ذكر بـ «فعيلة»، وإن لم يقع من العرب إلاَّ في «شَنُوءة» للموافقة السابقة.

قوله: (ولِمَا ذكرْنا) هو بكسر اللام الجارة، متعلق بـ (لم يَجُزْ) أي: لأجل المناسبة التي أوضحناها في الأوجه الأربعة.

قوله: (ضَرُورة) هي الاحتياج والاضطرار. فلا يُنسب لها «ضَرَرِيّ» محركة، بل «ضَرُورِيّ» على الأصل، كما قيل في ذي الياء: «جليليّ». كما سيقوله المصنِّفُ.

---

(١) (١: ١١٦).

(٢) (ما العطف) في د.

(٣) (إلخ) ساقط من د.

(٤) (معرو) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

ولا في «حَرُورَة»: «حَرَرِيٌّ»؛ لأن باب «فعيلة» المضاعف نحو «جليلة»، لا يقال فيه: «جَلَلِيّ» استثقالاً، بل هو «جَلِيلِيّ».

ومثال الثاني قولُهم في «ثَقيف» و«قُرَيش» و«سُلَيم»: «ثَقَفِيّ»

ومثله القول في (حَرُورَة) بالمهملات من الحَرّ، وأما القرية فهي «حروراء» بالمد، وتقصرُ، ولها تُنْسب الحرورية[1] لفرقة[2] من الخوارج[3]، ولا يقال: «حَرَرِيّ» محركة؛ لما علَّله[4] به من قوله: (لأن باب فَعِيلة)[5] إلخ.

قوله: (استثقالاً) أي: لتوالي المثلين، فيبقون التحتية فاصلَةً [ومثلها ذات الواو كـ«الضرورة» يبقون فيها الواو فاصلة][6] فِراراً من الاستثقال[7]. والله أعلم.

قوله: (ومثال الثاني) هو عدم القياس على الوارد الكثير؛ لمخالفته للقياس.

قوله: (في ثَقيف) هو بفتح المثلثة: القبيلة المعروفة بالطائف وما حوالَيْه.

قوله: (قُرَيش) بضم القاف، وكذلك (سُلَيْم) بضم السين: القبيلتان المعروفتان.

قوله: (ثَقَفِيٌّ) محركة، فيحذفون[8] الياء، و«قُرَشِيّ» و«سُلَمِيّ» مضمومتين بحذف الياء أيضاً.

---

(١) (الحروية) في م.

(٢) (فرقة) في م.

(٣) كان أول ظهور الخوارج عقب التحكيم بين «علي» و«معاوية» – رضي الله عنهما– وما كان من رضَى «عليّ» – رضي الله عنه – به، فخالفوه ونزلوا قرية «حروراء» بالقرب من الكوفة. انظر «تاج العروس» (حرر ٣: ١٣٧).

(٤) (علل) في م.

(٥) (فعلية) في د.

(٦) ما بين الحاصرتين ساقط من د.

(٧) انظر «الكتاب» (٣: ٣٣٩).

(٨) (فبحذف) في د (فتحذف) في م، وأثبت الذي هو في ك.

و«قُرَشِيّ» و«سُلَمِيّ»، فهو وإن كان / أكثر من «شَنَئِي»، فإنه عند ٥٤
«سيبويه» ضعيف في القياس.

قوله: (عند سيبويه)(١) إلخ، أي: ومقابله مذهب «المبرد» فإنه يجيز الحذفَ فيهما. فالوجهان عنده مطردان قياساً على ما سُمِعَ من ذلك، كـ«قُرَشِيّ» و«هُذَلِيّ». ونحو ذلك مما أورده الشيخ «ابنُ مالك» و«ابنُ أمِّ قاسم»(٢) و«ابن هشام»، وغيرهم.

وهناك قول آخر، و(٣) هو أنه إن كانت الياء(٤) ثالثةً حذفت، كـ«قرشيّ» و«قريْشيّ». ولعلّه أراد على العموم؛ لأن «سيبويه» يقيِّدُ بما لم يكن معتلّ اللام، كـ«قُصَيّ»(٥)، و«عُدَيّ» / فإنه عنده مطَّرد فيه حذف الياء دون الصحيح، فإنه لا يجيز فيه الحذف. و«المبردُ» يجيزه مطلقاً، وهذا القائل يقول: متى كانت الياء ثانية(٦) حذفت. وهو مخالف للقولين قبله. ٨٢ ب

ونقلوا قولاً رابعاً، وهو أنه(٧) يقاس في المصغر؛ لكثرته فيه(٨) دون المكبّر؛ إذْ لم يُحْفَظْ منه إلاّ «ثَقيف» و«ثَقَفِيّ»، فالقياس(٩) على هذه اللفظة الواحدة في غاية البعْد والضعف. والله أعلم.

---

(١) «الكتاب» (٣:٣٣٥).
(٢) في «توضيح المقاصد والمسالك» (٥: ١٣٧).
(٣) (و) ساقط من د، م.
(٤) (الياء) ساقط من د، م.
(٥) (كعصي) في د، م.
(٦) (ثالثة) في م.
(٧) (أن) في د، م.
(٨) (فيه) ساقط من م.
(٩) (في القياس) في د، (والقياس) في م، وأثبت الذي هو في ك.

ولا يقال في «سَعِيد»: «سَعَدِيٌّ»، ولا في «كريم»: «كَرَمِيٌّ».

قوله: (في سعيدٍ) أي: بفتح[1] فكسر: (سَعَدِيّ) أي: محركة، قياساً على «ثقيف» و«ثقفي»؛ لضعفه عند «سيبويه»، كما مرّ.

وأما «المبرد»[2] فيجيزه. كما مرَّ مفصلاً.

---

(١) (يفتح) في د.

(٢) انظر «المقتضب» (٣:١٣٣).

«الرابعة»

القياسُ في العربية على أربعة أقسام:

«حمل فرعٍ على أصل»، و «حمل أصلٍ على فرع»، و «حمل نظير على نظير» ، و «حمل ضدّ على ضدٍّ».

وينبغي أن يسمى الأول والثالث: «قياس المساوي».

والثاني: «قياس الأَوْلَى». والرابع: «قياس الأَدْوَنِ».

فمن أمثلة الأول: إعلالُ الجمع وتصحيحُه، حملاً على المفرد في

الرابعة

قوله: (على أربعة) إلخ، أي: بدليل الاستقراء.

قوله: (وحمل [نظير) إلخ، إن لم يكن أحدهما أصلاً للآخر، ولا فرعاً له.

قوله: (وحمل[1]] نقيضٍ[2]). كذا في نسخٍ[3]، وفي أخرى: (حمل ضدٍّ) وهما متقاربان.

قوله: (قياس المساوي) أي: للمساواة بين المحمول والمحمول عليه.

قوله: (قياس الأَوْلى) أي: لأنه إذا ثبت[4] الحكم للفرع فالأصل أوْلى به.

قوله: (قياس الأدون) لأنه نقيض، وشأن النقيض المباينة في الحكم لا الموافقة.

[قوله: (حملاً على المفرد) أي: إعلالاً وتصحيحاً، والمفرد[5] أصل، والجمع فرع،

---

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من د، م.
(٢) (فبقض) في د.
(٣) (نسخة) في د.
(٤) (إذا كان أثبت) في د، م.
(٥) (فالمراد) في د.

ذلك، كقولهم: «قِيَم»، و «دِيَم» في: «قِيمة» و «دِيمة»،

فحمل الفرع على الأصل[1]][2].

قوله: (قِيَم) إلخ، في كلامه لف ونشر مرتب، والقيمة من التقويم، والدِّيمة من الدوام[3]، فأبدلت الواو ياء؛ لوقوعها إثر كسرةٍ. على ما عُرِفَ في الصرف[4].

وجَعَلَ «الجوهريُّ» في «الصحاح»[5] الدّيمة يائيَّ العين. واقتصاره على ذلك قصورٌ، وإن أغفل «المجدُ» التنبيهَ عليه، فالصواب ذِكْرُه في الواو؛ لأنه أشْهَرُ وأكْثَرُ دوراناً بين أهل اللسان، أو ذِكْرُه في المادتين، كما فَعَلَ «المجدُ»[6] وغيره. والله أعلم.

وقد جَعل بعضُهم من هذا القبيل: «عيداً» و «أعياداً»[7] فادَّعى أن الجمع أُعِلَّ

---

(١) (على الفرع الأصل) مكان (الفرع على الأصل) في د.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من م.

(٣) الديمة: مطرٌ يدوم في سكون بلا رعدٍ وبرق. «القاموس» (دوم ٤: ١١٢) وفي الحديث: «كان عملُه دِيمَةً». وفي «صحيح البخاري» في (كتاب الصوم – باب يَخُصُّ شيئاً من الأيَّام) (٢: ٢٤٨) عن «علقمةَ» قلتُ لعائشة – رضي الله تعالى عنها:– هل كان رسول الله ﷺ يَخْتَصُّ من الأيَّام شيئاً؟ قالت: لا، كان عَمَلُهُ دِيمَةً، وأيُّكُمْ يُطِيقُ ما كان رسول الله ﷺ يُطيقُ؟!

(٤) انظر «الممتع» (٢: ٤٧١) و «شرح الشافية للرضي» (٣: ١٣٨).

(٥) (ديم ٥: ١٩٢٥).

(٦) قال في «القاموس» (د ي م ٤: ١١٤): الديمة: واويّةٌ يائية.

(٧) عيد، أعياد، من (عاد، يعود)، والأصل فيه (عِوْدٌ)، فقلبت الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، فقيل: (عيد)، وكان ينبغي إذا جمعنا أن نقول في جمعه: (أعواد) بالواو؛ لزوال الموجب لقلب الواو ياءً، كما قالوا في جمع (ريح): (أرواح) بالواو، لزوال موجب قلبها ياءً في (ريح)، وهو سكونها وانكسار ما قبلها. قال [العجاج]:

تَلُفُّهُ الأرواحُ والسُّمِيُّ

إلا أنهم لما أبدلوا الواوَ ياءً في (عيد) أجروا هذه الياء مُجرى الأصلية، إلاَّ أن هذا النوع من البدل – أعني اللازم – قليل. [والسُّمِيُّ جمع سماء].

«الممتع» (١: ٢٣٦). انظر «شرح قصيدة كعب لابن هشام» (١٠٥).

و «زِوَجة» و «ثِوَرة» في «زَوْج» و «ثَوْر».

لإعلالِ المفرد[١]. وفيه كلام أودعناه «شرح نظم الفصيح» و «حواشي الدرَّة».

قوله: (وزِوَجةٌ) إلخ، هومثال للتصحيح. كما أن الأول مثال للإعلال. وفيه[٢] أيضاً لف ونشر مرتب.

والزِّوَجة: بكسْر الزاي المعجمة وفتح الواو، وعلى وزنه (ثِوَرَة) بكسر المثلثة جمع «ثَوْر» وهو الفحل، أو[٣] الذكر من البقر، ويطلق بمعنى الرأس، والقطعةُ من الأَقْط[٤]، فلم يُعِلّوا[٥] الواو في الجمع، لسلامتها في المفرد[٦].

قال في «الشافية»[٧]: وأما «ثِيَرَة» – يعني بالتحتية بدل الواو – فشاذٌّ. قال شارحها[٨]: والقياس «ثِوَرَةٌ»، وشُذُوذُه في القياس لا الاستعمال، كـ «استحوذ».

قال «المبرد»: قَصَدُوا بذلك الفرق بين «ثور»[٩] من الحيوان، و «ثور»[١٠] من الأَقِط. وخُصَّ الأول بالإعلال؛ لأنه أكثر استعمالاً، ولقولهم فيه: «ثِيرانٌ»، فقلبوا

---

(١) (أي: أن الفرع أُعلّ لإعلال الأصل) كتبه الدكتور تمام على حاشية م.
(٢) (أي: كما في الذي قبله) من حاشية م. (ففيه) في م.
(٣) (أو) ساقط من م.
(٤) مثلثة ويحرك، وككَتِفٍ، ورجُلٍ، وإبِلٍ. وهو شيْء يتخذ من المَخيضِ الغَنَميّ، جمع أُقْطَان. «القاموس» (أقط ٢: ٣٤٧)، ولبن محمض يجمد حتى يستحجر، ويُطْبَخُ أو يُطْبَخُ به. «المعجم الوسيط» (١: ٢٢).
(٥) (يصلوا) في د.
(٦) انظر «الخصائص» (١: ١١٢).
(٧) انظر «شرح الشافية للرضي» (٣: ١٣٧، ١٣٨).
(٨) المراد بشارحها هنا هو شيخ الإسلام زكريا الأنصاري. انظر كتابه: «المناهج الكافية في شرح الشافية» (٢٠٤).
(٩) (الثور) في د، م.
(١٠) (الثور) في د، م.

ومن أمثلة الثاني: إعلالُ المصدر لإعلال فعله، وتصحيحُه لصحته، كـ «قمتُ قياماً» و «قاومت قِواماً».

وفي «الخصائص»[١]: من حملِ الأصل على الفرع تشبيهاً له في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل، تجويزُ «سيبويه» في

عينه؛ لسكونها بعد كسرة، فحملوا / عليه «ثِيَرَة»، وليس لـ «ثِوَرَةٍ» جمع «ثَوْر» من الأَقِطِ ما يحمل هو عليه. ٨٣ أ

والتّفرقة التي ذكرها، عليها[٢] الأكثرُ من أهل اللغة. ونبّه عليها في «الصحاح»[٣] نقلاً عن «المبرد». وأما «سيبويه»[٤] فظاهر كلامه أن كلاً من «ثَوْر» البقر والأقط، يجمع على «ثِيَرَةٍ» بالتحتية. قال: وقلبوا الواو ياءً حيث كانت بعد كسرة. قال: وليس هو[٥] بمطَّرِد.

قوله: (إعلالُ المصدر) أي: وهوأصل للفعل والوصف على الصحيح المختار؛ فإنهم لما أعلوا الفعلَ، وهو «قام» أَعلوا مصدرَه الذي هو القيام، وإن اختلف وجه الإعلال. وكذا نظائره. ولما صَحَّحوا[٦] الفعلَ، وهو «قاوم» صححوا المصدرَ، وهو «القِوامُ» فسَلِمتِ العين في المصدر؛ لسلامتها في الفعل، لفَقْد مقتضى الإعلال.

قوله: (أفاده)[٧] أي: استفادة، وأَخَذَهُ من ذلك الأصل المحمول على الفرْع. لما ذكر.

---

(١) (١: ٣٠٣ – ٣١١) بتصرف.
(٢) (عليه) في د..
(٣) (ثور ٢: ٦٠٦).
(٤) «الكتاب» (٤: ٣٦١).
(٥) يعني: ثِيَرَة.
(٦) (أصحوا) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.
(٧) (أفاد) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

قولك: «هذا الحسنُ الوجه»، أن يكون الجرّ في «الوجه» تشبيهاً بـ «الضارب الرجلِ»، الذي إنما جاز فيه الجر تشبيهاً بـ «الحسن الوجه».

قال: فإن قيل: وما الذي سوّغ لـ «سيبويه» هذا، وليس ممَّا رواه عن العرب، وإنَّما هو شيء رآه وعلّل به؟

قيل: يدل على صحته، ما عُرف من أن العرب إذا شبَّهت شيئاً بشيءٍ مكَّنت ذلك الشبَه الذي لهما، وعَمَرَتْ به الحالَ بينهما،

قوله: (الحسنُ الوجهِ)[1] أي: بجرِّ «الوجهِ».

قوله: (بالضارب الرَّجلِ) أي: بإضافة الصفة المحلاة[2] بـ «أَل» لما فيه «أل»، كما أجازوا نَصْبَ «الوجه» فيه، حملاً على نصب «الرجل» في «الضارب الرجل».

[قوله: (بالحسن الوجهِ) أي: فحمل الأصل، وهو «الحسن الوجه» على الفرع، وهو «الضارب الرجل»][3].

قوله: (مما رواه) أي: نَقَلَه عن العرب.

قوله: (رآه) أي: اعْتَقَدَهُ، وتمذهب به، وصيره رأياً ومذهباً.

قوله: (على صحته) أي: صحة الرأي الذي رآه. ([4]ما عُرِفَ) بالتَّتبع والاستقراء.

قوله: (وعَمَرَتْ به الحال) إلخ، أي: جمعت بينهما، وقاربَت هيئتهما، وحملت كُلاًّ على حكمِ صاحبه، تثبيتاً للمشابهة، وإظهاراً لأثر المماثلة بينهما.

---

(١) انظر «الكتاب» (١: ١٩٩- ٢٠١).

(٢) (المحلات) في ك، م، وأثبت الذي هو في د.

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من د، م، وأثبته من ك.

(٤) (لعله: وما عرف) من حاشية م.

ألا تراهم لما شبَّهوا المضارعَ بالاسم فأعربوه تـمَّموا ذلك المعنى

قوله: (ألا تراهُم) أي: تُبْصِرُهم، فالجملة بعده حالية، أو تَعْلَمُهُمْ، فالجملة مفعول ثانٍ[1].

قوله: (شَبَّهوا المضارع) إلخ، أي: من وجوه كثيرة مبسوطة في المطولات أَقْوَمُها عند الشيخ «ابن مالك» تَعاوُرُ[2] المعاني المقتضية للإعراب، كما يوضحه: «لا تأكلِ السمكَ وتَشْرَبِ اللبنَ»[3] وأمثالُه[4].

قوله: (لذلك الشبه) إلخ، في تعاور المعاني[5] عليه في نحو: «ما أحسنْ زيدْ»[6].

---

(١) (ثاني) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٢) (أي: توارد) من حاشية م.

(٣) قال «ابن مالك» في «شرح التسهيل» (٤ : ٣٦):
(وأما النهيُ فكقولك: لا تأكلِ السمكَ وتشربِ اللبن، والتقدير: لا يكنْ منكَ أكلٌ للسمك وشربٌ للبن. ويجوز فيه الجزمُ على التشريك والنهي عن كل من الفعلين، والرفعُ على إضمار مبتدأ، والواو للحال، كأنه قيل: لا تأكلِ السمكَ وأنت تشربُ اللبن، أي في حال شرب اللبن، أو على الاستئناف، كأنه قيل: ومشروبُكَ اللبن، أكلتَ السمكَ أو لم تأكلْه). وانظر «الكافي شرح الهادي» (١٢٣٥) و «أوضح المسالك» (٤ : ١٨٧) و «شرح الأشموني» (٣ : ٣٠٨).

(٤) (وأمثاله) ساقط من م.

(٥) في «داعي الفلاح» (فأعربوه لذلك لشبهه بالاسم في تعاورها عليه) وهذا موافق لنسخ الاقتراح المخطوطة، ولما في «الخصائص» (١ : ٣٠٤).

(٦) برفع (زيد) على النفي، وبنصبه على التعجب، وبخفضه على الاستفهام، والنون في الأولين مفتوحة، وفي الثالث مرفوعة. انظر «نزهة الألباء» (١٠) و «شرح المفصل» (٧ : ١٤٣) و «مغني اللبيب» (٣٩٢) و «شرح الأزهرية» وحاشية العطار (٤٦).

بينهما، بأن شبَّهوا اسمَ الفاعل بالفعل فأعملوه. ولما شبَّهوا الوقف بالوصل في نحو قولهم: «عليه السلام والرحمَتْ»، وقوله:

اللهُ نجَّاك بــــــــكَفَّيْ مَسْلَمَتْ

قوله: (بينهما) أي: بين المضارع والاسم، بأن عكسوا فـ (شبهوا اسمَ الفاعل بالفعل) في التجدد والحدوث، (فأعملوه) عمله، تتميماً للمشابهة، وأن كلاً كالأصل لُمقَابله.

قوله: (شَبَّهُوا الوَقْفَ) إلخ، أي: في إبقاء التاء بحالها، ولم يبدلوه هاءً، كما هو قياس الوقف.

قوله: (في نحو قولهم) أي: العرب في تَحَايَاهُم إذا حَيَّوْا أحداً: (عليه السلام) أي: التحية (والرحمت)[1] بالتاء، من غير إبدال، على خلاف القياس.

وفي نسخٍ (تَفيهم الرحمة) والصواب العكس.

قوله: (وقوله) أي: «أبي النَّجْم العجْلِيّ»[2] الراجز المشهور. وقولُ «العيني»[3]: إنه لا يُعْرَفُ / قائلُه قصورٌ، وبعده:

٨٣ ب

مِنْ بَعْدِ مـــا وبعـــدِمَا وبَعْدِمَتْ[4]

---

(١) (والرحمة) في د، ك، م، وأثبتها بحسب النطق بها، كما هو في كتب النحو واللغة.

(٢) هو «الفَضْل بن قُدَامة بن عبيد الله، أبو النجم» المتوفى سنة ١٣٠هـ. أحد رجَّاز الإسلام المتقدمين في الطبقة الأولى. مترجم في «سمط اللآلي» (١: ٣٢٨) و «خزانة الأدب» (١: ١٠٣) و «الأعلام» (٥: ١٥٠).

(٣) في «المقاصد النحوية» (٤: ٥٥٩).

(٤) انظر الرجز في «شرح المفصل» (٥: ٨٩) و (٩: ٨١) و «شرح الأشموني» (٤: ٢١٤) و «شرح شواهد الشافية» (٢١٨) و «خزانة الأدب» (٤: ١٧٧)، وتتمته:

صَارتْ نُفُوسُ القـــومِ عند الغَلْصَمَتْ

وكـــادَتِ الحُرَّة أَنْ تُدْعـى أَمَتْ

كذلك أيضاً شبهوا الوصل بالوقف في قولهم: «سَبْسَبَّا»، و«كَلْكَلا». وكما أَجْرَوْا غيرَ اللازم مُجْرَى اللازمِ في قوله:

وقد شرحتُه شرحاً تاماً [1] في «شرح شواهد التوضيح»، وبَيَّنْتُ أنَّ «مَتْ» أصله: مَا، فأبدلت هاءَ[2] سكتٍ، ثم وقف بالتاء؛ لموافقة بقية القوافي.

ولـ [3] «ابن جنّي»[4] فيه كلامٌ أودعناه غير[5] هذا المختصر.

قوله: (شبهوا الوصل) إلخ، أي: وإلاَّ فحقه التنوين، لكنه شبه بالوقف فسَقَطَ، و«السبسب»: المفازة، أو[6] الأرض المستوية البعيدة، وشجر تُتَّخَذُ منه الرِّحال، وإن[7] أهمله «المجدُ» فقد ذكره «أبو حنيفة الدِّينَوَري» في كتاب «النبات»[8] وغيرُ واحد.

و«الكَلْكَلُ»: الصَّدْرُ، أو ما بَيْن التَّرْقُوَتَيْن، أو باطنُ الزَّوْر[9].

قوله: (كقوله) أي: قول «المَرَّار»[10] بفتح الميم وتشديد الراء «العدوي»[11]. شاعر إسلامي في الدولة الأموية من أضراب «الفرزدق» و«جرير». والبيت من قصيدة

---

(١) (ناعماً) في د، ك، وأثبت الذي هو في م، وكتب على حاشية م (أي: وافياً).

(٢) (ياء) في د، ك، م، والتصحيح مني.

(٣) (لـ) ساقط من د.

(٤) انظر «الخصائص» (١: ٣٠٤).

(٥) (غير) ساقط من م.

(٦) (و) مكان (أو) في م.

(٧) (لعله: وهو وإن أهمله إلخ) من حاشية م.

(٨) انظر «تاج العروس» (١: ٢٩٤).

(٩) «القاموس» (الكُلّ ٤: ٤٦).

(١٠) هو «زياد بن مُنْقذ بن عمرو، الحنظلي» المتوفى نحو سنة ١٠٠هـ. مترجم في «خزانة الأدب» (٥: ٢٥٣) و«الأعلام» (٣: ٥٥).

(١١) (العدوي) ساقط من د.

تنيف على أربعين بيتاً في «الحماسة»[١]. وأَوْرَدَ أكثرَها شارحُ «شواهد الرضي» وغيره.

قوله: (فقلتُ: أَهْيَ) إلخ. عجز بيت صدره:

فَقُمْتُ للضـيـف مُرْتَاعـاً فَأَرَّقَني ... ...[٢]

وهمزة (أَهْيَ) للاستفهام، وسكن الهاء فراراً من مخالفة النظائر؛ إذ ليس في الكلمات ما هو على حرفين محركين، ثانيهما[٣] لينٌ غير (هِيَ) و (هُوَ)، فقصد تسكين أحدهما، وكان الثاني أولى بالتسكين، لكنه يوقع في الالتباس بالمتصل، فعدل لتسكين[٤] الأول مع واوِ العطف، وفائه، واللام، وثُمَّ، وقَلَّ بعد همزة الاستفهام كما في «التسهيل»[٥]، بل صرح شراحه[٦] بأنه لم يجئ إلاَّ في الشعر[٧]. وكذلك قَلَّ التسكين بعد الكاف، لكثرة استعمالها، ولأن[٨] الثلاثةَ الأُوَلَ بمنزلة الجزء من

---

(١) انظر «شرح الحماسة للمرزوقي» (٣: ١٣٩٦).

(٢) (للضيف) في د، ك، م، ويروى: (للزَّوْر)، وهو مصدر بمعنى الزائر يستوي فيه الواحد والجمع، والمذكر والمؤنث، ويروى (للطَّيْفِ)، وهو بمعنى الخيال. والمرتاع: الخائف الفزع. والبيت في «شرح المفصل» (٩: ١٣٩) و «مغني اللبيب» (٦٢، ٤٩٥) و «شرح الأشموني» (٣: ١٠١) و «خزانة الأدب» (٥: ٢٤٤) و «شرح أبيات المغني» (١: ٢٠٢). وكتب على حاشية م (الذي في الخصائص: وأرقني).

(٣) (مابينهما) في د.

(٤) (التسكين) في د.

(٥) (٢٦) و «شفاء العليل» (١: ١٨٨).

(٦) (شراح) في د، أي: شراح التسهيل.

(٧) قال «ابن مالك» في «شرح التسهيل» (١: ١٤٣): (ولم يجئ السكون مع الهمزة والكاف إلاَّ في الشعر).

(٨) (وأن) في د، م.

وقوله:

ومَنْ يَتَّقْ فـــــإنَّ اللّهَ مَعْهُ ... ...

مدخولها، وألحقت بها «ثم». أَجْرَى الشاعر سكونها الغير اللازم مُجْرَى اللازم فنطق به[1]. و(عادني) يروى بنون الوقاية، من العيادة كالزيارة[2] وزناً ومعنى، وبالموحدة الجارَّة،من العَوْد وهو الرجوع. و[3] الحُلُم: بضمتين في البيت، وقد يخفف في غيره[4]، ما يراه النائم.

قوله: (ومَنْ يَتَّقْ فإنَّ اللّهَ مَعْهُ)[5] ... ... إلخ.

أجرى الشاعر «تَقِ فَ»[6] مُجْرَى «عَلِمَ» حتى صار «تَقْفَ»[7] كـ«عَلْمَ» فخففه[8] بإسكان ثانيه.

ومثله قراءةُ «حفص»: ﴿ومَنْ [يُطِعِ اللّهَ ورسولَهُ و] يَخْشَ اللّهَ ويَتَّقْهِ﴾[9] بإسكان القاف.

---

(١) (بها) في د.

(٢) (كالزيادة) في د.

(٣) (و) ساقط من د.

(٤) (غير) في د. (أي غير البيت) من حاشية م.

(٥) صدر بيت، وعجزه:

... . ورزْقُ اللهِ مُؤْتَابٌ وغـــــادي

والبيت في «الخصائص» (١: ٣٠٦) و«المحتسب» (١: ٣٦١) و«شرح شواهد الشافية» (٢٢٨).

(٦) (يتق) في م، وأثبت الذي هو في د، ك.

(٧) (يَتْق) في م، وأثبت الذي هو في د، ك.

(٨) (مخففة) في د، (مخففا) في م.

(٩) (النور: ٥٢)، وما بين الحاصرتين ساقط من د، ك، م. (يخش) في د، ك، والتصويب من التنزيل.

. . . .

قال «البيضاوي»[١] وغيره: شبَّهَ[٢] تَقِهْ بـــ «كَتِف» وخَفَّفَ[٣]، وقال «امرؤ القيس»:

فاليومَ أَشْرَبْ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ[٤] . . . .

بسكون الموحدة[٥].

قال «ابن هشام» في شرحَيِ «الشذور»[٦] و«الكعبية»[٧] وغيرهما: نزل «رَبُغَ»

---

(١) في «أنوار التنزيل» (٢: ١٢٩).

(٢) (شبه) ساقط من د، م.

(٣) أي: أعطىٰ (تَقه) حكم (كَتِف)؛ لكونه على وزنه، فخفف بتسكين وسطه لجعله ككلمة واحدة، كما يفعل بـ «كَتِفٍ» فيقول: «كَتْف». انظر «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ١٤١).

(٤) صدر بيت، وعجزه:

. . . . إثمــاً مـن اللهِ ولا واغِلِ

مستحقب: أصله الذي يجمع حاجاته في الحقيبة والمراد غير مكتسب. واغل: هو الداخل على القوم في شرابهم ولم يُدْعَ. قاله حينما أدرك ثأر أبيه فتحلل من نذره أن لا يشرب الخمر حتى يثأر به.

وهو في ديوانه (١٢٢) و«الكتاب» (٤: ٢٠٤) و«الخصائص» (١: ٧٤، ٢: ٣١٧، ٣٤٠، ٣: ٩٦) و«المحتسب» (١: ١١٠) و«شرح المفصل» (١: ٤٨) و«الأشباه والنظائر» (١: ٢٨) و«التصريح» (١: ٨٨) و«خزانة الأدب» (٣: ٤٦٣، ٤: ١٠٦، ٤٨٤، ٨: ٣٤٠، ٣٥٠).

(٥) أي: الباء في «أشْرَب» للتخفيف.

(٦) في (٢١٣) بعد إيراده بيت امرئ القيس: (فليس قوله «أشربْ» مجزوماً، وإنما هو مرفوع، ولكن حذفت الضمة للضرورة، أو على تنزيل «رَبُغَ» بالضم من قوله: «أَشْرَبُ غَيْرَ» منزلة «عَضُد» بالضم، فإنهم قد يُجْرُونَ المنفصل مُجْرَى المتصل، فكما يقال في «عَضُدٍ» بالضم: «عَضْدٌ» بالسكون، كذلك قيل في «رَبُغَ» بالضم «رَبْغَ» بالإسكان). اهـ.

(٧) هكذا في د، ك، م، ولعل المراد به «شرح قصيدة كعب بن زهير». والبيت مذكور فيه انظر (٥٥).

. . . .

منزلة «عَضُدٍ» فكما يخفف «عَضد» بتسكين ضاده[1] كذلك يخفف نظيرُه وهو «ربُغ»، وأنشد في «التوضيح»[2] وغيره:

... ... وَذِي وَلَدٍ لـــــم يَلْدَهُ أَبَوَانِ[3]

أجرى «يَلِدَ»[4] منزلة «عَلِمَ»[5] فخففه[6]، بتسكين اللام، فالتقى مع الدال المجزومة فحركت لذلك[7] بالفتحة الخفيفة.

ومن إجْرَاءِ غير اللازم مُجراه قولهم: «وهُو الله» بضم الهاء وحذف الواو لسكونها، كما هو لغة لبعض العرب. كما في «التسهيل»[8] وغيره، فلاقَتْ لامَ الجلالة فحذفت.

ومثله: «هِي التي فعلتْ»[9]/ بحذف الياء، ٨٤ أ

---

(١) (الضاد) في د.

(٢) في «أوضح المسالك» (٣ : ٥١).

(٣) عجز بيت وصدره:

ألا ربَّ مــــولود وليس لـه أبٌ ... ...

يريد بالأول عيسى، وبالثاني آدم - عليه الصلاة والسلام - قاله رجل من أزد السّراة، أو عمرو الجنبي قاله لامرئ القيس حين لقيه في بعض المفاوز. وهو في «الكتاب» (٢ : ٢٦٦، ٤ : ١١٥) و «شرح المفصل» (٤ : ٤٨) (٩ : ١٢٣، ١٢٦) و «المقاصد النحوية» (٣ : ٣٥٥) و «خزانة الأدب» (٢ : ٣٨١).

(٤) (ولد) في د.

(٥) (علم) ساقط من د، م.

(٦) (مخففة) في د، (فخفف) في م.

(٧) (كذلك) في د.

(٨) (٢٦) وفيه: (وتحذفُ الواو والياءُ اضطراراً، وتُسَكِّنُها قيسٌ وأَسَدٌ، وتُشدِّدهما هَمْدَان) وانظر «شرح التسهيل» لابن مالك (١ : ١٥٨) و «شفاء العليل» (١ : ١٨٩).

(٩) هكذا في د، ك، م. وفي «الخصائص» (١ : ٣٠٥): (أجروا غير اللازم مجرى اللازم في قولهم: «لَحْمَر» و «رُيَّا»، وقولهم: «وَهْوَ الله»، «وَهْيَ التي فَعَلَتْ»).=

كـذلك أَجْرَوا اللازمَ مُجْرَى غـيـره في قـوله تعـالى: ﴿عَلَى أنْ يُحْيِ المَوْتى﴾ / فأُجْرِيَ النصبُ مُجْرَى الرفع، الذي لا يلزم فيه الحرف أصلاً. ٥٥
وكما حُمِلَ النصبُ على الجر في المثنى والجمعِ، حُمِلَ الجَرُّ

كما في «الأشباه والنظائر»[١].

قوله: (فَأُجْرِيَ[٢] النصبُ) بالبناء للمفعول[٣]، و «النصبُ» نائبه، أي: النصب الذي يلزم فيه الحرف.

قوله: (مُجْرَى الرفع) إلخ الذي في «الأشباه»[٤]: مُجْرَى الرفع الذي لا يلزم فيه الحركة، ومجرى الجزم الذي لا[٥] يلزم فيه الحرف أصلاً. وهو كثير.

قلت: ولعله سَقْط[٦] هنا من القلم. والخَطْبُ فيه سهل.

[قوله: (وكما حُمِلَ) هو بالبناء للمفعول][٧].

قوله: (في المثنى) إلخ، أي: لأنه فيهما جاء على أصل إعراب الحروف من كون

= قال محققه: يريد أن «الأحمر» إذا خفف بحَذْفِ الهمزة، ونَقْلِ حركتها إلى اللام يجوز حذف همزة الوصل في غير الوصل لتحريك اللام، وهو وإن كان عارضاً فقد أجري مجرى اللازم على هذا الوجه. ويريد أن «رؤيا» إذا خففت همزتها بإبدالها واواً فإن بعض العرب يرى إبدال الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون، وهو يجعل العارض كالأصلي اللازم، وعامة العرب على خلافه، فيقولون: الرويا، من غير إبدال.
وقال عند قوله: (وهو) (وهي): أجرى واوَ العطف وهي ليست لازمةً مجرى اللازمة التي هي جزءٌ من الكلمة، فخفف بتسكينِ ما هو في حكم الوسط.

(١) (٢: ١٢٧).
(٢) (فاى) في د.
(٣) (للمفول) في د.
(٤) (الأشبه) في د. «الأشباه والنظائر» (٢: ١٢٨) وفيه: (لا تلزم فيه الحركة) بالتاء.
(٥) (لا) ساقط من د، م.
(٦) (سقطة له) في ك (سقط له) في د، وأثبت الذي هو في م.
(٧) ما بين الحاصرتين ساقط من د، م.

على النصب في ما لا ينصرف. وكما شبهت «الياء» بـ «الألف» في قوله:

كَأَنَّ أيْدِيهِنَّ بـالقـــــاعِ الـقَرِقْ

الجر بالباء[١]، وحمل نصبهما بها[٢] لكونه خلافَ الأصل.

قوله: (في ما لا ينصرف) أي: لأنَّ جَرَّهُ بالفتحة خلافُ الأصل، فحُمل على نصبه بها على الأصل، وحمل كل على ما ذكر فيه؛ لما بينهما من المشاركة في الفَضْلِيَّة، بخلاف الرفع فإنه أجنبي منهما؛ لأنه عمدةٌ، وبينهما وبينه بَوْنٌ عظيمٌ.

قوله: (وكما شبهت الياء) إلخ، أي: في تقدير الفتحة عليها.

قوله: (في قوله: كأنَّ أَيْدِيهِنَّ) بسكون التحتية، وحقها الفتح، لكون اللفظ منقوصاً منصوباً، والنصب في مثله يظهر لخفته إلاَّ أنَّ الشاعر قدَّره إجراءً للياء مجرى الألف.

وتتمة البيت:

أَيْدِي جَوَارٍ يتـــعـــاطين الوَرِقْ[٣]

و (القاع): الأرضُ السهلة المطمئنة[٤] و[٥] قد انفرجت عنها الجبال والآكام. زاد «ابن فارس»: التي لا تنبت[٦].

و (القَرِقُ): بقافين بينهما راءٌ مكسورةٌ، كـ «كَتِف»، المكان المُسْتَوِي، يقال: قاعٌ

---

(١) (بالياء) في ك، م وأثبت الذي هو في د.

(٢) يعود الضمير إلى (الباء).

(٣) رجز قائله «رؤبة»، وهو في ملحقات ديوانه (١٧٩) و «المحتسب» (١: ١٢٦) و «الخصائص» (١: ٣٠٦) و «مقاييس اللغة» (٥: ٧٥) و «خزانة الأدب» (٨: ٣٤٧).

(٤) (المضمنة) في د (المصمتة) في م.

(٥) (و) ساقط من د، ك، وأثبتها من م.

(٦) وفي «مقاييس اللغة» (٥: ٧٥) و «مجمل اللغة» (٣: ٧٤٩) القَرِق: القاعُ الأَمْلَسُ.

حملت «الألف» على «الياء» في قوله:

ولا تَرَضَّـــــاهَا ولا تَمَـــــلَّقِ

قَرِقٌ. قاله «الجوهري»[1]، وأنشد البيت شاهداً عليه، وهو في صفة إبلٍ سِراعٍ جداً. وفي المَثَل: «تَجَاوَزَ الرَّوْضَ إلى[2] القاعِ القَرِق» يُضْرَبُ لمن عَدَلَ بحاجته عن الكريم إلى اللئيم. كما قاله «الميداني»[3] وغيره.

قوله: (ولا تَرَضَّاهَا) إلخ، شطر [بيت][4] من رجز[5] لـ «رؤبة»[6]. قبله:

إذا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ[7]

فأثبت الألف في «تَرَضَّاها» وقدر السكون عليها، حملاً على الياء[8] التي حملت هي في تقدير الفتحة عليها على الألف، حملاً للأصل على الفرع.

وقيل[9]: «لا» نافية، والواو للحال.

قال «ابن جني»[10]: وقد روي على الوجه الأعرف: «ولا تَرَضَّها»، أي: بحذف الألف للساكن[11].

---

(١) في «الصحاح» (قرق ٤ : ١٥٤٧).

(٢) (إلى) ساقط من د، م، وأثبته من ك.

(٣) في «مجمع الأمثال» (١ : ٢٢٢).

(٤) ساقط من د، ك وأثبته من م.

(٥) (رجزيةٍ) في د، م.

(٦) (لرؤبة) ساقط من د، م، وأثبته من ك.

(٧) هو في ملحقات «ديوان رؤبة» (١٧٩) و «الخصائص» (١ : ٣٠٧) و «شرح المفصل» (١٠ : ١٠٦) و «التصريح» (١ : ٨٧) و «خزانة الأدب» (٨ : ٣٥٩).

(٨) (الباء) في د.

(٩) قائل ذلك هو «ابن عصفور». كما في «ضرائر الشعر» (٤٦).

(١٠) في «سر صناعة الإعراب» (١ : ٧٩).

(١١) ولا شاهد فيه حينئذ.

وكما وُضِعَ الضميرُ المنفصلُ موضعَ المتصلِ في قوله:

... ... قد ضمنت إِيَّاهم الأرض ... ...

وُضِعَ المتصلُ موضعَ المنفصلِ في قوله:

... ... إلاَّكِ ديار

قوله: (موضعَ المتصلِ) أي: ففصل[١] مع إمكان الاتصال للضرورة.

قوله: (قد ضمنت إِيَّاهم) إلخ، هو قطعة من بيتٍ لـ « الفرزدق ». وما قيل[٢]: إنه لـ « أُميَّةَ بنِ أبي الصلت » ليس بصحيح، كما بيّنته في « شرح شواهد التوضيح »[٣]، وهو بتمامه:

بالباعثِ الوارثِ الأمواتِ قد ضَمِنَتْ إِيَّاهم الأَرْضُ في دَهْرِ الدَّهَارِيرِ[٤]

وحقه[٥] لولا الضرورة: « ضمنتهم ».

قوله: (موضعَ المنفصلِ) أي: بوقوعه بعد « إلاَّ » حملاً على الفرع المحمول عليه فيما مرَّ.

قوله: (إلاَّكِ ديَّارُ)، هو[٦] قطعة من بيتٍ أنشده « الفراء » ولم يَعْزُه، وهو:

وما نُبالي إذا ما كُنْتِ جارَتَنا أنْ لا يُجَاوِرَنَا إلاَّكِ دَيَّارُ[٧]

---

(١) (فصلَ) في د، م.

(٢) قائل ذلك هو « ابن جني ». كما في « الخصائص » (١ : ٣٠٧).

(٣) وكما في « المقاصد النحوية » (١ : ٢٧٤).

(٤) البيت في « الإنصاف » (٢ : ٦٩٨) و « أمالي ابن الشجري » (١ : ٤٠) و « شرح الأشموني » (١١٦:١) و « خزانة الأدب » (٥ : ٢٨٨). ويروى أيضاً: « بالوارث الباعث ».

(٥) أي: الوجه فيه.

(٦) (هي) في م.

(٧) البيت في « الخصائص » (١ : ٣٠٧، ٢ : ١٩٥) و « شرح المفصل » (٣ : ١٠١، ١٠٣) و« المقاصد النحوية » (١ : ٢٥٣) و « شرح الأشموني » (١ : ١٠٩) و « شرح شواهد المغني » (٢ : ٨٤٥) و « خزانة الأدب » (٥ : ٢٧٨).

. . . .

أي: أحدٌ. وقد أنعمتُه / شرحاً في «شرح شواهد التوضيح»، و «المبردُ» ينكر هذا الاستعمال، ويرويه «سِوَاك». وحقه[1] لولا الضرورة «إلا أنتِ». ٨٤ ب

وقوله في الشرح[2]: والواجب «إلا إيَّاك». سَبْقُ قَلَمٍ. وهذا كله يُسَمَّى عند أهل هذا الشأن «التقارض».

قال «ابن يعيش» في «شرح المفصل»[3]: معنى التقارض: أن كلّاً منهما يستعير من الآخر حكماً هو أخصُّ به، كتقارض «إلاّ» و «غير». فأَصْلُ «غير» أن يكون وصفاً والاستثناء عارضٌ [من «إلاّ» وأصل «إلاّ» أن تكون للاستثناء، والوصف عارض من «غير»][4].

وقد عَقَدَ له «ابنُ جني» في «الخصائص» باباً[5]، ونقل كثيراً من ذلك في «الأشباه النحوية»[6]. والله أعلم.

---

(١) أي: الوجه فيه.

(٢) أي: في «داعي الفلاح».

(٣) (٢ : ٨٨) باختصار.

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من م.

(٥) (٢ : ٣٠٦) تحت عنوان (باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض) ولم يستعمل «ابن جني» لفظ «التقارض». وقال «ابن علان» في «داعي الفلاح»: زاد في «الأشباه» نقلاً عن «الخصائص» (١ : ٣٠٧) من أمثلة التقارض قولُه: وقلبت الواو ياءً استحساناً، لا عن قوة علة في نحو (غَدْيان) و (عَشْيان). وقلبت الياء واواً في نحو. (التقوَى) و(الفتوَى)، وأتبعوا الثالث الأول في نحو: (أُقتل) و (أُخرج). اهـ.

(٦) (١ : ٣٣٣) (تقارض اللفظين). وقد جعلَ «ابنُ هشام» هذا المبحث آخر ما سجله في آخر «مغني اللبيب» (٩١٥ – ٩١٨) فقال: (القاعدة الحادية عشرة: من مُلح كلامهم تقارُضُ اللفظين في الأحكام، ولذلك أمثلة.

أحدها: إعطاء «غير» حكم «إلاّ» في الاستثناء بها، نحو: ﴿لا يستوي القاعدِونَ مِنَ=

. . . .

. . . .

= المؤمنين غيرَ أولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥] فيمن نصب «غير»، وإعطاء «إلا» حكم «غير» في الوصف بها، نحو: ﴿لو كان فيهما آلهةٌ إلاّ اللّهُ لَفَسَدَتا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

والثاني: إعطاء «أنْ» المصدرية حكم «ما» المصدرية في الإهمال، كقوله:

أن تقرآنِ على أسماءَ ويحكُما   مِنّي السَّلامَ وأن لا تُشْعِرا أحَدا

الشاهد في «أنْ» الأولى، وليست مخففة من الثقيلة، بدليل «أن» المعطوفة عليها، وإعمال «ما» حَمْلاً على «أن»، كما روي من قوله – عليه الصلاة والسلام –: «كما تكونُوا يُوَلّى عليكم».

والثالث: إعطاء «إن» الشرطية حكم «لوْ» في الإهمال، كما روي في الحديث: «فإن لا تراهُ فإنّه يراك». وإعطاء «لو» حكم «إنْ» في الجزم، كقوله:

لو يشأْ طارَ بها ذو مَيْعةٍ   ... ...

والرابع: إعطاء «إذا» حكم «متى» في الجزم بها، كقوله:

... ...   وإذا تُصبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

وإهمال «متى» حملاً لها على «إذا»، كقول «عائشة» – رضي الله تعالى عنها –: «وأنه متى يقُومُ مقامَك لا يُسْمِعُ الناس».

والخامس: إعطاء «لم» حكم «لن» في عمل النصب، قرئ: ﴿أَلَمْ نشْرحَ﴾ بفتح الحاء، وإعطاء «لن» حكم «لم» في الجزم، كقوله:

لن يَخبِ الآنَ مِنْ رَجَائِك مَنْ   حرَّكَ مِنْ دُونِ بابِك الحلقةْ

الرواية بكسر باء «يخبِ».

والسادس: إعطاء «ما» النافية حكم «ليس» في الإعمال، وهي لغة أهل الحجاز، نحو: ﴿ما هذا بَشَراً﴾ [يوسف: ٣١]، وإعطاء «ليس» حكم «ما» في الإهمال عند انتقاض النفي بـ «إلاّ»، كقولهم: «ليس الطيبُ إلاّ المِسْكُ». وهي لغة بني تميم.

والسابع: إعطاء «عسى» حكم «لعلّ» في العمل، كقوله:

يا أبتا عَلّكَ أو عساكا

وإعطاء «لعل» حكم «عسى» في اقتران خبرها بـ «أنْ»، ومنه الحديث: «فَلَعَلَّ بعضَكم أن يكُون ألحن بِحُجَّتِه من بعضٍ». =

فلمَّا رأى «سيبويه» العربَ إذا شَبَّهَتْ شيئاً بشيء، فَحَمَلَتْهُ على حكمه، عادتْ أيضاً فحملت الآخرَ على حكم صاحبه، تثبيتاً لهما، وتتميماً لمعنى الشبه بينهما، حَكَمَ أيضاً بأن «الوجهَ» محمولٌ على «الرجل».

قوله: (فَحَمَلَتْهُ) [أي: المشبّه على حكم المشبه به][(١)].

قوله: (عادتْ) إلخ، جوابُ «إذا».

قوله: (فحملت[(٢)] الآخر) أي: المشبه به، و (صاحبه) هو المشبه.

قوله: (تثبيتاً) أي: تقريراً، مصدر «ثَبَّتَهُ» بفتح المثلثة، وشدِّ الموحدة، إذا صيَّره ثابتاً، وقرره في محله، وضمير (لهما) للحُكْمَيْنِ كـ (بينهما)[(٣)].

قوله: (حَكَمَ) أي[(٤)]: «سيبويه»، هو جواب (لمَّا).

قوله: (بأن الوجْهَ) أي: في «الحسن الوجه».

قوله: (على الرَّجُل) أي: في «الضارب الرجل»، كما[(٥)] أجازوا النصب في «الحسن الوجه» حملاً على «هذا الضاربُ الرجلَ».

والثامن: إعطاء الفاعل إعراب المفعول، وعكسه عند أمن اللبس، كقولهم: (خَرَقَ الثوبُ المسمارَ) و(كَسَرَ الزجاجُ الحجرَ)، وقال الشاعر:

مثلُ القَنافذ هدّاجونَ قد بلغتْ ... نجرانُ أو بلغتْ سَوْآتِهم هَجَرُ

والتاسع: إعطاء «الحسن الوجْهَ» حكم «الضارب الرجل» في النصب، وإعطاء «الضارب الرجلِ» حكم «الحسن الوجهِ» في الجر.

والعاشر: إعطاء (أفعل) في التعجب حكم (أفعل) في جواز التصغير، وإعطاء (أفعل التفضيل) حكم (أفْعل) في التعجب، في أنه لا يرفع الظاهر.) اهـ بتصرف.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من د، م، وأثبته من ك.

(٢) (بحملت) في د، (مجملت) في ك، وأثبت الذي هو في م.

(٣) (أي: كضمير «بينهما» في قول المصنف، وتتميماً لمعنى الشبه بينهما) من حاشية م.

(٤) (أي) ساقط من د، م.

(٥) (كما إذا) في د.

ولَمَّا كانت النحاةُ بالعرب لاحقين، وعلى سَمْتِهم آخذين، جاز لهم أن يَرَوْا فيه نحوَ ما رَأَوْا، ويحذُوا على أمثلتهم التي حَذَوْا.

قوله: (وعلى سَمْتِهِمْ) بالفتح، أي: قصدهم ونهجهم، وقدم المعمول[1] للحصر، أو[2] الاختصاص، أو الاهتمام، أو غير ذلك مما لا يتوسع فيه قول أهل المعاني.

قوله: (جاز لهم) هو جواب «لمَّا»، والضمير للنحاة، أي: أن يخترعوا قواعد من آرائهم الجارية على رواياتهم عن العرب.

قوله: (ما رَأَوْا) من الرأي. كذا في نسخٍ. وفي نسخٍ[3] زيادة (نحوَ) و(رَوَوْا) بالواو، من الرواية، أي[4] [أن[5]] يستنبِطُوا مثلَ الكلام الذي رَوَوْهُ، أي: جاز لهم أن يقيسوا بآرائهم على رواياتهم، لكونهم صاروا مُلْحَقِينَ بالعرب المرويّ عنهم في الرأي، ومعرفة الأساليب.

قوله: (ويحذوا) بالذال المعجمة، من الحَذْوِ، وهو الاتِّباع والاقتفاءُ، وأصلُه: قَطْعُ الحِذَاء[6] على[7] المثال الصحيح[8].

---

(١) قوله: (وقدم المعمول إلخ) أي في قول «ابن جني»: (ولما كانت النحاةُ بالعرب لاحقين، وعلى سَمْتِهِم آخذين) فقدم الظرف فيهما، أي: (بالعرب) و(على سمتهم) على متعلقه للحصر إلخ.

(٢) (و) مكان (أو) في م.

(٣) (في نسخ) ساقط من د.

(٤) (أو) مكان (أي) في د.

(٥) (يستنبطوا) في د، ك، م، من دون (أن)، و(أن) زيادة مني لتستقيم العبارة نحوياً.

(٦) (الحذا) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٧) (على) ساقط من د، م.

(٨) وفي «القاموس» (حذا ٤: ٣١٠): حَذَا النَّعْلَ حَذْواً وحِذَاءً: قَدَّرها وقطعها. والنعلَ بالنعل، والقُذَّةَ بالقُذَّة: قَدَّرَهُما عليهما. والقُذة: ريش السهم. وفي «الصحاح» (حذا ٦: ٢٣١١): واحْتَذَى مثالَه، أي: اقتدى به.

قال: ومِنْ حَمْلِ الأصل على الفرع حذفُ الحروف للجزم، وهي أصولٌ، حملاً على حَذْفِ الحركات له، وهي زوائد، وحملُ الاسمِ على الفعل في منع الصرف.

وعلى الحرف في البناء، وهو أصل عليهما، وحَمْلُ «ليس» و«عسى» في عدم التصرف

قوله: (حَذْفُ الحروف) أي: حروف العلة والنون.

قوله: (وهي) أي: الحروف [أصول][1]، وإنما كانت أُصُولاً لقوّتها.

قوله: (وهي)[2] أي: الحركات (زوائد).

قوله: (وحَمْلُ الاسم) أي: وهو أصل للفعل، لاشتقاقه من نوعٍ منه، وهو المصدر.

قوله: (في منْع الصرف) أي: عند مشابهته به في وجود علتين إحداهما راجعةٌ إلى اللفظ، والأخرى للمعنى، أو ما يقوم[3] مقامهما.

قوله: (وعلى الحرف) أي: الذي مرتبته دون الاسم؛ لأنه للربط بينه[4] وبين الفعل.

قوله: (في البناءِ) أي: عند قيام الشَّبَهِ، وهو الشبه المُقَرِّب من الحروف.

(في عدم التصرف) أي: عدم صَوْغ غير الماضي، فلا يُبْنَى منهما مضارعٌ ولا اسمٌ في الأول اتفاقاً، وعلى الأصح في الثاني / . ٨٥ أ

---

(١) ساقط من د، ك، وأثبته من م، وهي في المتن.

(٢) (وهي) ساقط من د.

(٣) (بعلة) فوق كلمة (مايقوم) في م.

(٤) الضمير عائد إلى (الاسم).

على «ما» و «لعلَّ»، كما حُملت «ما» على «ليس» في العمل. انتهى[1].

وفي التذكرة لـ «أبي حيان» ذكر بعضهم: أنه إنما اشْتُرِطَ اتحادُ الزمان في عطف الفعلِ على الفعل؛ لأن العطفَ نظيرُ التثنية، فكما لا يجوز تثنيةُ المختلفَيْنِ لا يجوز عطفُ المختلفين في الزمان.

قال «أبو حيان»: وهذا من حمل الأصل على الفرع؛ لأن العطفَ أصلُ التثنية،

قوله: (على «ما») إلخ، لف ونشر مرتب، فـ «ما» لـ «ليس»، و «لعلّ» لـ «عَسى».

قوله: (كما حُملت «ما») أي: وهي فرعٌ؛ لحرفيتها.

قوله: (في العمل) أي: لكون «ليس» فعلاً، وأصلُ العمل للأفعال، والجامعُ نفيُ الحالِ والجمود.

قوله: (أنه) أي: الشأن.

قوله: (اتحاد الزمان) أي: وإن اختلفَتِ الصيغُ، فيجوز عطفُ الماضي على المضارع إذا أريد بالمضارع الماضي معنى أو بالماضي مستقبل المعنى، وأما إذا اختلف زمانُهما فلا يجوز عَطْفُ أحدهما على الآخر. على هذا الرأي.

قوله: (لأن العطفَ) أي: في الأفعال، كالتثنية في الأسماء.

قوله: (المُخْتَلفَيْنِ زماناً) أي: كـ «ضاربٌ الآنَ» و «ضارب غداً – أو أمسِ». فلا يقال فيهما: ضاربان، لهذا الاختلاف.

قوله: (من حَملِ الأصْلِ) إلخ، أي: وهو العطفُ، والفرع التثنية.

[قوله: (لأن][2] العطف) كـ «جاء زيدٌ وزيدٌ».

(أصلُ التثنية) أي: المثنَّى، وهو «زَيْدَانِ»، ولذا قالوا في تعريفه: ما دلَّ على اثنين،

(١) ملخصاً من «الخصائص» (١: ٣٠٣ – ٣١١).

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من د، ك، وأثبته من م.

إلاَّ أن يدعى أنه في الفعل نظير التثنية في الاسم.

وأما الثالث: فالنظير إمّا في اللفظ، أو في المعنى، أو فيهما.

فمن أمثلة الأول: زيادةُ «إنْ» بعد «ما» المصدرية الظرفية، والموصولة؛

وأغْنَى عن المتعاطفين. ويرجعون إليه[1] عند الضرورة، نحو:

... ... فقْدَانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ ومُحَمَّدِ[2]

على ما قرره «أبو حيان»، لا يكون من حمل النظير، كما هو صريح عبارة ذلك البعض.

[قوله][3]: (إلاَّ أن يدعى أنه) أي: العطف (في[4] الفعل نظير التثنية) إلخ،لعدم قبوله لها، فكان العطفُ في الأفعال نظيرَ التثنية في الأسماء. والله أعلم.

قوله: (وأما الثالث) أي[5]: حمل النظير على النظير.

قوله: (بعد «ما» المصدرية) إلخ، كقوله[6]:

ورَجِّ الفـتى للخـيـرِ مَا إنْ رَأيْتَهُ[7] ... ...

قوله: (والموصولة) كقوله[8]:

---

(١) (أي: إلى العطف) من حاشية م.

(٢) عجز بيت للفرزدق، وصدره:

إن الـرَّزِيَّةَ لأرَزِيَّةَ مِثْلُهـــا ... ...

وهو في «المقرب» (٢:٤٢) و«الهمع» (٢:١٢٩) و«التصريح» (٢:١٣٨).

(٣) ساقط من د، ك، وأثبته من حاشية م.

(٤) (على) مكان (في) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٥) (أي) ساقط من د، و (هو) مكان (أي) في م، وأثبت الذي هو في ك.

(٦) القائل هو«المَعْلُوط بن بدل القريعي».

(٧) صدر بيت، وعجزه:

... ... على السِّنِّ خـيـراً لا يَزَالُ يَزِيدُ

والشاهد فيه: زيادة «إنْ» بعد «ما» المصدرية؛ لشبهها في اللفظ بـ «ما» النافية. والبيت في «الكتاب» (٤:٢٢٢) و«الخصائص» (١: ١١٠) و«شرح المفصل» (٨: ١٣٠) و«مغني اللبيب» (٣٨) و«التصريح» (١: ١٨٩).

(٨) القائل هو «جابر بن رَأْلان الطائي الجاهلي» أو «إياس بن الأرتّ».

لأنهما بلفظ «ما» النافية.

ودخـــولُ «لام» الابتداء على «مـا» النافـيـة، حمـلاً لهـا في اللفظ على «ما» الموصـــولة. / وتوكيـدُ المضـارع بـ «النون» بعد «لا» النافـيـة، حمـلاً ٥٦

يُرَجِّى المَرْءُ مـــــا إِنْ لا[1] يَــرَاهُ ... وتَعْــرِضُ دونَ أدنَــاهُ الخُطُــوبُ[2]

قوله: (لأنهما) أي «ما» المصدرية والموصولة في اللفظ، كـ «ما» النافية، وهي تقع بعدها «إن» الزائدة كثيراً، لتأكيد النفي.

قوله: (ودخول «لام» الابتداء) إلخ، صرحوا به، ولم يذكروا له مثالاً، وأكثر ما وُجِدَتْ مقرونة بـ «ما» في جواب «لو»، نحو قوله:

ولـو نُعْطَى[3] الخـيــارَ لَمَا افْتَرَقْنَا[4] ... ...

وإن كان الأكثرُ تجردَ جوابِ «لو»[5] من «اللام» إذا كان منفياً. كما قُرِّرَ في محله. والله أعلم.

قوله: (بعد «لا» النافية)، مَثَّلُوهُ بقوله تعالى: ﴿واتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الذينَ ظَلَمُوا

---

(١) (لا) ساقط من د، م.

(٢) الشاهد فيه: زيادةُ «أنْ» بعد «ما» الموصولة، لشبهها باللفظ بـ «ما» النافية. والبيتُ في «النوادر» (٢٦٤) و «مغني اللبيب» (٣٨) و «الدر المصون» (٩: ٦٧٦) و «خزانة الأدب» (٨: ٤٤٠).

(٣) (لفظ) مكان (نعطى) في م.

(٤) هذا صدر بيت وعجزه:

... ... ولكنْ لا خــيــارَ مع اللَّيـــالي

والشاهد فيه: دخولُ اللام على جواب «لو». وهذا قليل.

والبيت في «شرح الأشموني» (٤: ٤٣) و «التصريح» (٢: ٢٦٠) و «شرح أبيات مغني اللبيب» (٥: ١١١).

(٥) (جوابها) في م.

لها في اللفظ على «لا» الناهية.

وحذف فاعل «أَفْعِلْ به» في التعجب، لما كان مُشَبَّهاً لِفعْل الأمر في اللفظ.

منْكُمْ﴾(١) الآيةَ، بناءً على أنَّ «لا» نافيةٌ، فيكون شاذاً، لكنْ خَفَّفَهُ شَبَهُ «لا» النافية بالناهية.

أمَّا مَنْ جَعَل «لا» ناهيةً، والجملةُ مقولةٌ(٢) لقولٍ محذوفٍ هو الصفة فلا شذوذ.

قوله: (وحذف فاعل: أَفْعِلْ به) إلخ، أي: لدليلٍ، نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وأَبْصِرْ﴾(٣) بناء على أن الفاعل هو المجرور بالباء، جيء بها دفعاً لأنْ يكونَ الأمرُ رافعاً للظاهر، أو محذوفٌ دائماً على أصل صيغة الأمر المفرد، والمجرورُ حينئذٍ مفعولٌ به، لا فاعل. وقد أورد الخلافَ / في هذه الصيغة وما يتعلق بها الشيخُ «ابن مالك» في «شرح التسهيل»(٤) وغيره. وأشارَ إليه «ابنُ هشام» في «التوضيح»، وبَسَطَهُ في «التصريح»(٥).

٨٥ ب

---

(١) الأنفال: ٢٥).

(٢) (مقولٌ) في م.

(٣) (مريم: ٣٨).

(٤) (٣: ٣٣).

(٥) اتفق النحويون على أن (أَفْعِلْ) فعلٌ، واختلفوا في حقيقته.

قال جمهور البصريين: لفظُهُ لفظُ الأمر، ومعناه الخبرُ، فمدلوله ومدلولُ «أَحْسَنَ» في «ما أحسنَ زيداً!» من حيث التعجبُ واحدٌ، وهو في الأصل فعلٌ ماض، صيغته على صيغة «أَفْعَلَ» بفتح العين، وهمزتُه للصيرورة، بمعنى: صار ذا كذا. فأصل «أَحْسِنْ بزيدٍ» أي: صار ذا حُسْنٍ، كـ «أغدَّ البعيرُ» أي: صار ذا غدة، و «أبقلتِ الأرضُ» أي: صارت ذات بقل، ثم غُيرت الصيغة الماضوية إلى الصيغة الأمرية، فصار: «أَحْسِنْ زيدٌ» بالرفع، فَقَبُحَ إسنادُ لفظ صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر؛ لأن صيغة الأمر لاترفعُ الاسمَ الظاهرَ، فزيدت الباءَ=

وبناءُ باب «حَذَامِ» على الكسر، تشبيهاً له بـ «دَرَاكِ»

قوله: (وبناء باب حَذَامِ) بفتح الحاء المهملة والذال المعجمة علماً للمؤنث.

واستعمالُ[(1)] «فَعَالِ» عند النداءِ لهنَّ، وإرادة سَبِّهِنّ كـ «خَبَاثِ» و «فَسَاقِ»؛ فإنَّ بناءَ «فَعَالِ» مطردٌ في ذلك، وبَنَوْهُ لمشابهته أسماءَ الأفعال التي هي مبْنية، لشبهها بالحرف في أنها تنوب عن الفعل، وتُؤَثِّرُ في مدخولها، ولا[(2)] تتأثَّر هي، فوجب[(3)] بناؤها لذلك.

قوله (بـ «دَرَاكِ») اسمُ فِعْلٍ بمعنى «أَدْرِكْ»، وهو من «أَدْرَكَ» الرباعي، وهو مسموع.

واختُلف في القياس عليه، فَمَنَعَهُ الجمهورُ، وأجازَهُ «ابنُ طلحة»[(4)] كما قاله «ابنُ أمِّ قاسم»[(5)] وغيرُه.

= في الفاعل، ليصير على صورة المفعول به المجرور بالباء، كـ «امْرُرْ بزيدٍ»، ولذلك التزمتْ زيادتُها صوناً للَّفْظِ عن الاستقباح.

وقال «الفراء» و«الزجاج» و «الزمخشري» و ابنا «كيسان» و «خروف»: لفظُه ومعناه الأمرُ حقيقة. وفيه ضميرٌ مستترٌ مرفوعٌ على الفاعلية، والباء للتعدية داخلةٌ على المفعول به، لا زائدةٌ.

قال «ابن كيسان»: والضميرُ يعود على الحُسنِ المدلولِ عليه بـ «أحْسِنْ»، كأنه قيل: أحسنْ يا حسن بزيد، أي: دم به والزمه.

وقال «الفراء»: الضمير للمخاطب المستدعَى منه التعجب.. إلخ ما جاء في «التصريح» (٢: ٨٨).

(١) (لعله: ويستعمل) في حاشية م.

(٢) ساقط من د.

(٣) (وجوباً صناعياً لا شرعياً ولاعقلياً) من حاشية م.

(٤) هو «أبو بكر، محمد بن طلحة، الأموي، الإشبيليُّ» المعروف بـ «ابن طلحة» المتوفى سنة ٦١٨هـ. كان إماماً في العربية، عارفاً بعلم الكلام، كان عاقلاً ذكياً، ذا هَدْيٍ وصَوْن ونباهة وعدالة ومروءة، مقبولاً عند الحكام والقضاة، وكان يميل في النحو إلى مذهب «ابن الطَّراوة» مترجم في «إشارة التعيين» (٣١٥) و «بغية الوعاة» (١: ١٢١).

(٥) في «توضيح المقاصد والمسالك» (٤: ٧٦).

و «نَزَالِ»، وبناءُ «حاشا» الاسمية؛ لشبهها في اللفظ بـ «حاشا» الحرفية.

ومنها: إدغام الحرف في مُقارِبِه في المخرج.

قوله: (ونَزَالِ) اسمٌ لـ «انْزِلْ»، وهو من الثلاثي المجرَّد. وهذا[1] مسموعٌ.

ومذهبُ «سيبويه»[2] و«الأخفش» أنه يُقاس عليه[3] فيقال من الثلاثي المجردِ مطلقاً، ولو لم يُسْمَعْ[4].

وقال «المبرد»[5]: إنه لا يقاس عليه. وإنما يُقْتَصَرُ منه على ما سُمِعَ[6].

وفي الشرح هنا إيهامٌ يُوقِعُ في الأوهام[7].

قوله (الاسمية) التنزيهية[8]، وفيها لغات مشهورة، والحرفية الجارة الدالة على الاستثناء[9].

قوله: (في مُقارِبِه)[10] إلخ، فهو لقربه منه في المخرج صار كنظيره، فجاز إدغام أحدهما في الآخر، كإدغام المثلين. وهو[11] كثير.

---

(١) (وهو ذا) في د.

(٢) وفي «الكتاب» (٣ : ٢٨٠): («فَعَالِ» جائزة من كلّ ما كان على بناء «فَعَلَ» أو «فَعُلَ» أو «فَعِلَ». ولا يجوز من «أَفْعَلْتُ»؛ لأنا لم نسمعه من بنات الأربعة، إلا أن تسمع شيئاً فتجيزَهُ فيما سمعتَ ولا تجاوزَهُ. فمن ذلك: قَرْقارِ، وعَرْعارِ).

(٣) (عليه) ساقط من د، م.

(٤) أما الرباعي فلا كلام أنه لا يقاس عليه؛ لأنه لم يُسمع منه إلاّ في الحرفين اللذين ذكرهما «سيبويه»، وأما الثلاثي فقد كثر في كلامهم جداً، فجعله أصلاً وقاس عليه. انظر «شرح المفصل» (٤ : ٥٢).

(٥) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٣ : ١٠٧ – ١٠٩).

(٦) انظر «أمالي ابن الشجري» (٢ : ٣٥٤) و«شرح المفصل» (٤ : ٥٢).

(٧) (أوهام) في م.

(٨) (التنزهية) في د.

(٩) انظر «شرح التسهيل» (٢ : ٣٠٦ – ٣١٠) و«همع الهوامع» (١ : ٢٣٢– ٢٣٣).

(١٠) انظر «النكت الحسان» (١٧٩) و«همع الهوامع» (٢ : ٢٢٧).

(١١) (هو) ساقط من د، م.

ومن أمثلة الثاني: جواز «غيرُ قائمٍ الزيدانِ»، حملاً على «ما قامَ الزيدانِ»؛ لأنه في معناه، ولولا ذلك لم يجز؛ لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر، أو ذا مرفوع يُغْني عن الخبرِ.

ومنها: إهمالُ «أنِ» المصدرية مع المضارع حملاً على «ما» المصدرية.

قوله: [(ومن أمثلة الثاني) أي: حمل النظير على النظير في المعنى فقط][1].

قوله: (لأنه في معناه) إلخ، أي: وإن[2] اختلفا صورةً، فإنَّ النفي الذي تدل[3] عليه « ما » دلتْ عليه « غيرُ »، وهي المسوِّغة. كما لا يخفى.

قوله: (لأن المبتدأ) إلخ، أي: وهذا من القسم الثاني، وهو « ذو » مرفوعٌ يُغْني عن الخبر[4].

قوله: (إهمالُ « أن ») أي[5]: الساكنة النون التي شأنها نصب المضارع، فأهملوها أحياناً حملاً على « ما »، كقوله:

أَنْ تَقْرَأانِ على أسماءَ وَيْحَكُمَا ... مِنِّي السَّلامَ وأنْ لا تُشْعِرَا أَحَدا[6]

---

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من د، م، وأثبته من ك.

(٢) (وإن) ساقط من د، م.

(٣) (دلَّت) في م، وساقط من د، وأثبت الذي في ك.

(٤) (الخبر) ساقط من د.

(٥) (أي) ساقط من م.

(٦) البيت في « الخصائص » (١ : ٣٩٠) و « الإنصاف » (٢ : ٥٦٣) و « المقاصد النحوية » (٤ : ٣٨٠) و « شرح الأشموني » (٣ : ٢٨٧) و « التصريح » (٢ : ٢٣٢) و « خزانة الأدب » (٨ : ٤٢٠) و « شرح أبيات مغني اللبيب » (٤ : ١٢٢).

ومن أمثلة الثالث: اسم التفضيل.

لمشابهتهما[1] في المعنى، وهو كون كلٍّ منهما يُسْبَكُ[2] مع[3] ما بعدَه بالمصدر[4]، كما حُمِلَتْ «ما»[5] على «أنْ» فَنَصَبَتْ أحياناً، نحو: «كما تكونوا يُوَلَّى عليكم»[6] ونحوه[7]. والله أعلم.

قوله: (ومن أمثلة الثالث) أي: النظير في اللفظ والمعنى.

قوله: (اسم التفضيل) قد أجمعوا على اسميته.

---

(١) [(قوله: لمشابهتهما) لعله: لتشابههما. (قوله: في المعنى) وهو كون كل منهما يسبك إلخ، صريح في أن السبك بالمصدر معنى للحرف المصدري، وليس كذلك؛ إذ هو وظيفة، ولينظر إذاً ما هو المعنى للحرف المصدريّ. والله أعلم. اهـ كاتبه عفا الله عنه] اهـ من حاشية م.

(٢) (يَسْبِكُ) هكذا ضبطت في م.

(٣) (مع) ساقط من د، م.

(٤) قال «الرضي» في «شرح الكافية» (٣: ٦): (حدُّ الموصول الحرفي: ما أُوِّلَ مع ما يليه من الجمل بمصدر إلخ). وقال «الأشموني» (١: ١٧٥): (الموصولُ الحرفي كلُّ حرفٍ أُوِّلَ مع صلته بمصدر).

(٥) (ما) ساقط من د.

(٦) أخرجه «الديلميُّ» في «مسند الفردوس» (٣: ٣٠٥) برواية: «كما تكونونَ يولى عليكم». و«القضاعيُّ» في «مسند الشهاب» (١: ٣٣٦)، وأورده «السخاويُّ» في «المقاصد الحسنة» (٣٢٦) بلفظ: «كما تكونون يولى عليكم»، و«التبريزيُّ» في «مشكاة المصابيح» في (كتاب الإمارة والقضاء) (٢: ١٠٩٧) بلفظ: «كما تكونون كذلك يُؤَمَّر عليكم».

وقال «ابن حجر» في «تخريج الكشاف»: وفي إسناده إلى «المبارك» مجاهيل.

ورواه «السيوطيُّ» في «الجامع الكبير» (١: ٦٢٩) بلفظ: «كما تكونوا يولّى عليكم».

وخُرِّجَ هذا الحديثُ على وجهين:

١ – على لغة من يحذف النون دون ناصب وجازم، كقوله:

أبيتُ أسري وتبيتي تَدلُكي ... وجهَك بالعنبرِ والمسك الذكيّ

٢ – على رأي الكوفيين و«المبرد» أنه منصوب بـ«كما»، وعدُّوها من نواصب المضارع.

انظر «تخريج أحاديث الرضي في شرح الكافية» (٢٤٨ – ٢١٥) و«السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث» (٤٨٦).

(٧) (ونحوه) ساقط من م.

و «أفْعَلَ» في التعجب،

فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يَرْفَعَ الظاهرَ لشبهه بـ «أفْعل» في التعجب وزناً وأصلاً وإفادة للمبالغة، وأجازوا تصغير «أفْعل» في التعجب؛ لشبهه بأفعل التفضيل في ذلك.

قوله: (وأَفْعَلَ) إلخ، قد اختلفوا فيه، وصححوا أنه فعلٌ ماضٍ، فاعلُه ضميرٌ راجعٌ لـ «ما»، والمنصوبُ على التعجب مفعولُه.

قوله: (وأصلاً) أي: مَأْخَذاً[1]. يعني أن الشروط التي تعتبر فيما يُبْنَى منه «أفعلُ» التفضيلُ مشروطةٌ في «التعجب» أيضاً. كما هو مشهور[2]. وهذا والذي قبله نظيرٌ باعتبار المبْنَى، وإفادةُ المبالغة باعتبار المعنى.

قوله: (أجازوا تصغيره) إلخ، أي مع أنه فِعْلٌ، والتصغيرُ خاص بالأسماء.

---

(١) (مأخذ) في د.

(٢) أي: لا يُبْنى فعلا التعجب إلاّ مما استكمل ثمانية شروط جمعها «ابن مالك» بقوله:

وَصُغْهُمَا مِنْ ذي ثَلاَثٍ، صُرِّفَا ... قَابِلِ فَضْلٍ، تَمَّ، غَيْرِ ذي انْتِفَا

وغَيْرِ ذي وَصْفٍ يُضَاهِي أشْهَلاَ ... وغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلاَ

وأَشْدِدْ أَوْ أَشَدَّ أو شِبْهُهُمَا ... يَخْلُفُ مَا بعضَ الشُّروطِ عَدِمَا

وقال في «أفعل التفضيل»:

صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنه لِلتَّعَجُّبِ ... «أَفْعَلَ» للتفْضِيلِ، وَابَ اللَّذْ أُبِي

ومَا بِهِ إلى تَعَجُّبٍ وُصِلْ ... لِمَانِعٍ بِهِ إلى التفضِيلِ صِلْ

انظر شَرح الأبيات في «شرح الأشموني» (٣: ٢١، ٤٣).

قال «الجوهريُّ»: ولم يُسْمَعْ تصغيرُه إلاَّ في «أملح» و«أحسن»، ولكنِ النحويون قاسوه فيما عداهما.

قوله: (لم يُسْمَعْ تصغيرُه) أي: «أَفْعَلَ» في التعجب[١]. / ٨٦ أ

قوله: (قاسوه) إلخ، إن أراد مطلق[٢] النحويين فليس كذلك، لأن البصريين لا يجيزونه[٣] إلاَّ فيما سُمِعَ من ذلك ويَعُدُّونَه شاذاً، وإن أراد الكوفيين[٤] فهم يقيسون ذلك، لا[٥] لهذه العلَّة، بل لأنهم يحكمون عليه بالاسمية، فيتصرفون فيه تصرُّفَ الأسماء. والله أعلم.

---

(١) وفي «الصحاح» (ملح ١ : ٤٠٧) يقولون: «ما أُمَيْلِحَ زيداً!» و«ما أُحَيْسِنَهُ!». قال «ابن مالك» في «شرح التسهيل» (٣ : ٤٠): (ولشبه «أفْعَل» المتعجب به بأفعل التفضيل أَقْدَمَ على تصغيره بعضُ العرب فقال:

يا مـــا أُمَيْلِحَ غِزْلاناً شَدَنَّ لنا مِنْ هـؤُلَيَّائكُنَّ الضَّال والسَّمُرِ

وهو في غاية من الشذوذ فلا يُقاس عليه، فيقال في: ما أجملَه! وما أظرفَه!: ما أُجَيْمِلَهُ وما أُظَيْرِفَهُ!؛ لأن التصغير وصف في المعنى، والفعل لا يوصف فلا يُصَغَّر.

وأجاز «ابنُ كيسان» اطرادَ تصغير «أَفْعَلَ»، ولم يكفه ذلك، حتى أجاز تصغير «أفعل». وضَعْفُ رأيه في ذلك بيّن، وخلافُه متعيّن) اهـ.

واختُلف في نسبة البيت المتقدم فنسب إلى «كامل الثقفي» و«العرجي» و«ذي الرمة» و«المجنون». وإلى غيرهم. والبيت في «التبصرة» (١ : ٢٧٢) و«أمالي ابن الشجري» (٢ : ٣٨٣) و«شرح ابن يعيش» (٧ : ١٤٣) و«المساعد» (٢ : ١٥٥) و«همع الهوامع» (٢ : ٩٠) و«شرح الأشموني» (٣ : ١٤) و«خزانة الأدب» (١ : ٩٧).

(٢) (أي: جميعهم) من حاشية م.

(٣) (لا يجوزونه) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٤) (الكوفيون) في م.

(٥) (لا) ساقط من د.

وأما الرابع: فمن أمثلته النصب بـ «لم»، حملاً على الجزم بـ «لن»،

قوله: (وأما الرابع) هو حَمْلُ النقيضِ على النقيض.

قوله: (النصب بـ «لم») مَرَّ أنه شاذٌّ، وقُرِئَ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾[1]، وروي:

أَيَوْمَ لَمْ يُقْدَرَ....... البيتَ[2]

قوله: (على الجزم بـ «لن») سَبَقَ تمثيلُه بحديث «لَنْ تُرَعْ»[3].

وقوله:

لَنْ يَخِبِ اليومَ مِنْ رَجَائِكَ... .... البيت[4]

---

(١) في «الدر المصون» (١١ : ٤٣): العامةُ على جزم الحاء بـ (لم)، وقرأ «أبو جعفر المنصور» بفتحها. وقال «الزمخشري»: (وقالوا لعلّه بَيَّنَ الحاءَ وأشبعَها في مَخْرَجِها، فظنَّ السامعُ أنه فتحها). وفي «البحر المحيط» (٨ : ٤٨٨): يُخرج النصب على أنه لغة لبعض العرب. حكاها «اللحيانيُّ» في «نوادره» وهي الجزم بلن، والنصب بلم - عكسَ المعروف عند الناس -، وأنشد قول «عائشة الأعجم» تمدح «المختار بن أبي عبيد» وهو القائم بثأرِ «الحسين بن علي» - رضي الله عنهما -:

قَدْ كَادَ سَمْكُ الهُدى يَنْهَدُّ قائمُهُ ... حتّى أُتيحَ له المختارُ فانْعَمَدا

في كلِّ ما هَمَّ أمضى رأيَه قُدُمًا ... ولم يُشاوِرَ في إقدامِه أحدَا

بنصب راء «يُشاوِرَ».

(٢) قطعة من الرجز قاله «علي بن أبي طالب» - رضي الله عنه -، أو «الحارث بن المنذر الجرمي» وتمامه:

مِنْ أيِّ يَوْمَيَّ من الموت أفِرّ

أيومَ لَمْ يُقْدَرَ أَمْ يومَ قُدِرْ

الشاهد فيه: نصب «يُقْدَرَ» بالجازم على لغة. وقيل: إن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة، ففتح لها ما قبلها، ثم حذفت ونويت. والبيتان في «النوادر» (١٦٤) و «المحتسب» (٢ : ٣٦٦) و «الخصائص» (٣ : ٩٤) و «شرح الأشموني» (٤ : ٨).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) سبق الكلام عليه.

فإنَّ الأُولى لنفي الماضي، والثانية لنفي المستقبل.

وفي «الجُزُولية»: قد يُحْمَلُ الشيءُ على مقابله، وعلى مقابل مقابله، وعلى مقابل مقابل مقابله.

مثال الأول: «لم يضربِ الرجل»، حمل الجزم على الجر.

ومثال الثاني: «اضربِ الرجلَ»، حُمِلَ الجزم فيه على الكسر الذي هو مقابل الجر،

قوله: (فإن الأُولى) إلخ، بيان لوجه النقيضيّة[1]، وإن كل واحدة تدل على نقيض[2] ما تدلُّ عليه الأخرى.

قوله: (قد يُحْمَلُ[3] الشيءُ على مقابله) إلخ، أي: فهي ثلاثة أنواع.

قوله: (لم يضرِبِ) إلخ، بكسر الباء[4]؛ لالتقاء الساكنين.

قوله: (حُمِلَ الجزمُ) أي: في كسر المجزوم (على الجر) لمقابلته به، فالجر في الأسماء يقابله الجزم في الأفعال.

قوله: (فيه) أي: في «اضرب».

قوله: (على الكسر) أي: في «لم يضرب».

[قوله: (الذي هو) أي: الكسر][5].

---

(١) (النقيضة) في د، م.

(٢) (تقيض) في م.

(٣) (عمل) في د.

(٤) (الياء) في د، ك، م، والتصويب مني.

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من د، م.

من جهة أن الكسرَ في البناء مقابلُ الجر في الإعراب.

ومثال الثالث: «اضربِ الرجلَ»، حمل السكون فيه على الكسر، الذي هو مقابل للجر، الذي هو مقابل للجزم، والجزمُ مقابلٌ للسكون.

قوله: (في البناء) أي: كـ[1] «هؤلاءِ»، ومرادُه أن الكسرَ من ألقاب البناء، والجرَّ من ألقاب الإعراب كالخفض، وهذه التفرقة مشهورة متداولة، وقد يطلق كلٌّ على كلٍّ. كما قال «الرضيُّ»[2] وغيرُه. وحققتُه[3] في «حاشية المكُّودي»[4] وغيره.

قوله: (حمل السكون)[5] أي: الواجب له لولا ما عَرَضَ من التقاء الساكنين.

قوله: (على الكسر) أي: فكسر لرفع[6] التقاء الساكنين.

قوله: (الذي هو) أي: الكسر مقابل الجر، لما عُرِفَ أنَّ الكسرَ من ألقاب البناء، والجرَّ من ألقاب الإعراب.

[قوله: (الذي هو) أي: الجر مقابل للجزم؛ لأن ذلك في الأسماء، وهذا في الأفعال.

قوله: (والجزم) أي: لأنه من ألقاب الإعراب][7] مقابل للسكون الذي هو من ألقاب البناء.

---

(١) (كـ) ساقط من د.

(٢) في «شرح الكافية» (١ : ٧١) وفيه: (إذا أطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصرية، فهي لا تقع إلا على حركات غير إعرابية، بنائيةً كانت، كضمة «حيث» أوْ لا، كضمة قاف «قُفْل»، ومع القرينة تطلق على حركات الإعراب أيضاً، كقول المصنف – مراده به ابن الحاجب –: بالضمة رفعاً. والكوفيون يطلقون ألقاب أحد النوعين على الآخر مطلقاً) اهـ.

(٣) (وحققه) في د، وفي حاشية د: (لعله: وحققته).

(٤) هو «أبو زيد، عبد الرحمن بن علي بن صالح، الفاسيُّ» المتوفى سنة ٨٠٧هـ بفاس. نسبته إلى بني مكّود (قبيلة قرب فاس). له «شرح على ألفية ابن مالك». مترجم في «سلوة الأنفاس» (١ : ١٨٧) و «الأعلام» (٣ : ٣١٨) و «معجم المطبوعات العربية» (١٧٨٦).

(٥) (حمل السكون) ساقط من د. و (الجزم) مكان (السكون) في م.

(٦) (لدفع) في م.

(٧) ما بين الحاصرتين ساقط من د، م.

«الخامسة»

اختُلف هل يجوز تعدُّد الأصولِ المقيس عليها لفرعٍ واحدٍ؟

والأصحُّ نعم، ومن أمثلة ذلك: «أيّ» في الاستفهام والشرط. فإنها أُعْرِبَتْ حملاً على نظيرتها «بعض»، وعلى نقيضتها «كل».

(الخامسة)

قوله: (والأصح نعم) أي: لأنه لا مزاحمة[1] في ذلك.

قوله: (في الاستفهام) نحو: ﴿أيُّها أزْكَى طَعَاماً﴾[2]. والشرط نحو[3]: ﴿أيّاً ما تَدْعُوا﴾[4].

قوله: (فإنّها) أي: «أيّاً» فيهما[5].

قوله: (أُعْرِبَتْ) مع قيام سبب البناء، وهو الشَّبَهُ المعنويُّ لِمَا عَارَضَهُ من الحمل الذي ذكره.

قوله: (على نظيرتها) أي: مِنْ حيث المعنى، فإنَّ «أيّاً» سواء كانت استفهاميةً أم شرطيةً، مدلولُها بعضُ ذلك[6]. [وقوله:][7] (نقيضتها كل)[8]؛ لأنها دالة في المعنى على العموم لمدلولها وغيره، وكلاهما معربٌ فأعربتْ هي بالحَمْل عليهما[9]. والله أعلم.

---

(١) (مزاحة) في د.

(٢) (الكهف: ١٩).

(٣) (نحو) ساقط من د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٤) (الإسراء: ١١٠).

(٥) (أي: في الاستفهام والشرط) من حاشية م.

(٦) (كذلك) مكان (ذلك) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٧) ساقط من د، ك، وأثبته من م.

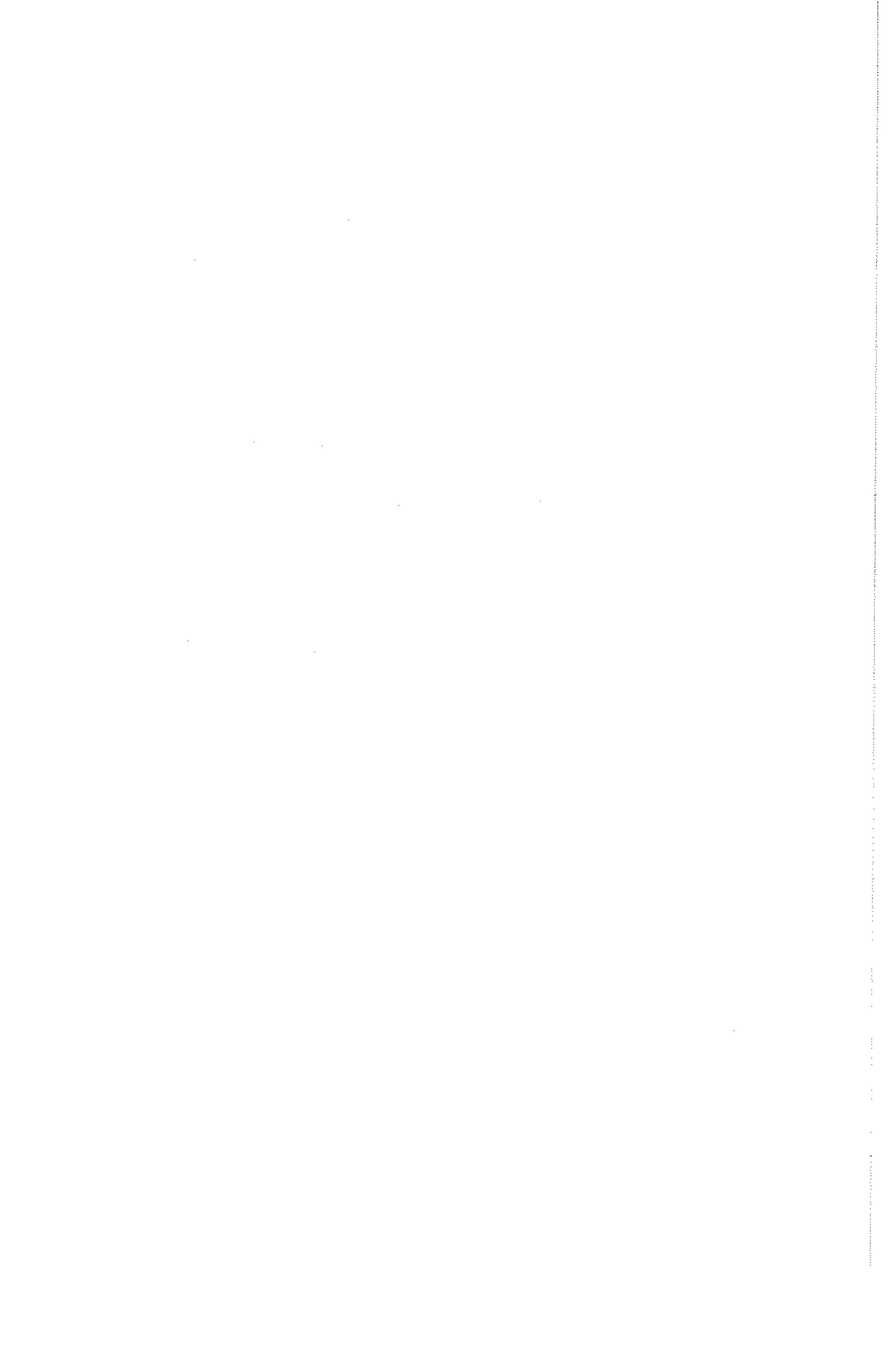
(٨) (النقيضية في) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٩) (عليها) في د.

الفَصْلُ الثّاني

في المَقِيْسِ

وَهَلْ يُوصَفُ بأنَّهُ مِنْ كَلَامِ العَرَبِ أَوْ لَا؟



قال «المازنيُّ» / : «ما قِيس على كلام العرب فهو من كلام العرب». ٥٧
قال: أَلا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرُك اسمَ كلِّ فاعلٍ ولا مفعولٍ، وإنما سمعتَ البعض، فقسْتَ عليه غيرَه، فإذا سمعتَ «قام زيدٌ» أجزتَ: «ظَرُفَ بِشرٌ» و «كَرُمَ خالدٌ».

قال «أبو عليّ»: وكذلك يجوز أن تبني بإلحاق «اللام» ما شئتَ،

(الفصل الثاني)

قوله: (من كلام العرب) أي: لأنه صِيغَ في قوالبهم، وجاء على نَهْجِ كلامهم، ونُسِجَ على منوالهم.

قوله: (أَوْ لا) أي: لأنها لم تتكلّم به فلا يُنْسَبُ إليها.

والجواب: نعم. ويدل له ما ساقه من كلام «المازني»[١].

قوله: (فهو من كلام العرب) إلخ، أي: حُكْماً وعملاً، وإنْ لم يَرِدْ ذلك عنهم بعينه، ولا فاهوا بألفاظه.

قوله: (فقِسْتَ) بصيغة الماضي المسند للمخاطب، والأولى «فقِسْ». بالأمر، أو «فلك أن تقيسَ». / ٨٦ ب

قوله: (أَجَزْتَ)أي[٢]: قياساً على ما سمعتَه من الجملة الفعلية.

قوله: (على مثال[٣] ما شِئت) أي: من الأوزانِ والأبنية.

---

(١) في كتابه «التصريف» ومعه شرحه «المنصف» (١: ١٨٠) وانظر «الخصائص» (١: ١١٤، ٣٦٠).

(٢) (أي) ساقط من د، م، وهي في ك.

(٣) (على مثال) لا توجد في نسخ «الاقتراح» المخطوطة ولا في نسخة حيدر (٤٤) ولا في إستانبول (٦٣) ولا في «داعي الفلاح».

كقولك: «خَرْجج» و «دَخْلَل»، و «ضَرْبَبَ»،

وقول الشارح[1]: من الأفعال[2]، فيه نظرٌ.

والمثال: عند علماء الصرف: هيئةٌ عارضةٌ للكلمة باعتبار الحركات والسّكَنَات.

وقال «السعدُ»[3]: إنها الكلماتُ باعتبار عروض الحركات والسكنات لها، ومرجعُهما واحدٌ.

قوله: (قولك: خَرْجَجَ) بالخاء المعجمة والجيم، من الخروج.

(ودخلل)[4] بالدال المهملة والخاء المعجمة، من الدخول.

(وضَرْبَب) بالضاد المعجمة، والراء المهملة والموحدة، من الضرب.

وهذه كلها تُبْنَى للإلحاق بـ[5] «فَعْلَلَ»، ولا يلزم أن تكون لها معانٍ معروفةٌ، وإنما ذلك تمرينٌ للصرفيين إذا أرادوا بناءَ مثالٍ من مثالٍ، كما ترجم له ببابٍ[6] في «الكافية»[7] و«التسهيل»[8]، وغيرهما[9].

---

(١) (الشرح) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٢) أي: ما شئت من الأفعال. «داعي الفلاح».

(٣) أي: «سعد الدين التفتازاني» في «تصريف الزنجاني» (٨).

(٤) (والدخلل) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٥) (لـ) في د.

(٦) (باباً) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٧) انظر «شرح الكافية الشافية» (٢١٩٤) (فصل في بناء مثالٍ على مثال).

(٨) (٢٩٩).

(٩) انظر «المنصف» (١: ٤٤، ٤٤) و«الممتع» (٢: ٧٣١) و«شرح الشافية» للرضي (٣: ٢٩٤).

من «خَرَجَ»، و«دَخَلَ»، و «ضَرَبَ» على مثال: «شَمْلَل»، و«صَعْرَر».

قال «ابن جني»: وكذلك تقول في مثال «صَمَحْمَح»، من

قوله: (من خرج) إلخ، متعلق بـ (تَبْني)، إما على مذهب الكوفيين الذين يجعلون الفعلَ أصلاً، أو على[1] حذف مضاف، أي: من مصادر «خرج» إلخ، أو أراد نفس الألفاظ وموادَّها مع قطع النظر عن كونها أفعالاً أومصادر. والله أعلم.

قوله: (على مثال) إلخ، الشَّمْلَل «فَعْلَلٌ» من شَمِلَ، والصَّغْرَر بالغين المعجمة، من صَغُر، خلاف كبُر، وبالمهملة[2] من صعَّر خدَّه، والأول أكثر [استعمالاً][3]، وكلاهما من أبنية الصَّرْف[4]، إذ ليس لهما معنىً في وضع اللغة، وإنما هذا كله بناءُ مثال «جعفر» من هذه المواد.

قوله: (في مثال صَمَحْمَح) بمهملات والفتح[5]. قال «المجد»[6]: الصَّمَحْمَحُ والصَّمَحْمَحِيُّ: الرجلُ الشديدُ المجتَمِعُ الألواح، والقصيرُ، والأَصْلَعُ.

وقال «السُّهَيْليُّ» في «الروض»[7]: الصمحمح من الرجال: الشديد العَصَب[8]، وسنُّه ما بين الثلاثين إلى الأربعين.

---

(١) (كان الظاهر أن يقول: أو على مذهب البصريين الذين يجعلون المصدر أصلاً بحذف.. إلخ. والله أعلم. اهـ كاتبه) من حاشية م.

(٢) انظر «الممتع» (١: ١٤٨، ١٦٧، ١٨٠).

(٣) ساقط من د، ك، وأثبتها من م.

(٤) انظر «المنصف» (١: ٨٧).

(٥) انظر «الخصائص» (١: ٣٦٠).

(٦) في «القاموس» (صمح ١: ٢٣٣).

(٧) (٣: ٢٢٠). وكُتِب على حاشية م: (قوله في الروض هوشرح على سيرة ابن هشام جليل جداً. طبع في مصر).

(٨) (القَصَب) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

الضـرب «ضَرَبْرَبْ»، ومن القَتْل «قَتَلْتَل»، ومن الشـرب «شَرَبْرَب»، ومن الخروج «خَرَجْرَجْ»، وهو من العربية بلا شك، وإن لم تنطقِ العربُ بواحد من هذه الحروف.

قال: فإن قيل: فقد منع «الخليل» لما أُنْشِد:

وقال «الجوهري»[1]: الصَّمَحْمَحُ: الشديد. وقال «الجَرْمِيُّ»: الغليظ القصير[2]. وقال «ثعلب»: رأسٌ صمحمحٌ، أي: أَصْلَعُ[3] شديدٌ غليظ، وهو «فَعَلْعَل»[4] كُرِّرَ فيه العينُ واللام.

والضَّرَبْرَبُ وما عطف عليه من الأوزان الموافقة لهذا اللفظ حادثةٌ[5] تذكر أيضاً للتمرين والتعليم، كما مرَّ في التي قبلها، ويُراد بها المبالغةُ، فليست من متون اللغة الموضوعة بإزاء معانٍ معيَّنة، ومع ذلك فهي مقيسة بالنسبة لما ذكر[6]. والله أعلم.

قوله: (من هذه الحروف) أي: الكلمات، فإن الحرف يطلق بإزاء الكلمة[7] إطلاقاً آخر، كما ذكره «الصفَّارُ» في «شرح الكتاب»، وبَيَّنْتُ إطلاقاته في «شرح الفصيح» وغيره.

قوله: (لما أُنْشِدَ) هو بالبناء للمفعول.

---

(١) في «الصحاح» (صمح ١: ٣٨٤).

(٢) (الكثير) في د.

(٣) (أصلع) ساقط من د.

(٤) هكذا في د، ك، و (فَعَلَّلٌ) في م.

(٥) كتب على حاشية م: (أي: ليست من الأوزان التي نطقت بها العرب).

(٦) (إلى ما ذكروا) في د، م، وأثبت الذي هو في ك.

(٧) قال «الزنجاني» في «الكافي» (٢٦): (وقد يطلق لفظ الحرف مجازاً على الاسم والفعل، جاء ذلك في كلام سيبويه كثيراً...).

تـــرافَعَ الــعِزُّ بـــنـــا فارْفَنْعَعَا

قياساً على قول «العجاج»:

تَقاعَسَ الــعِزُّ بـــنـــا فاقْعَنْـسَسَا

قوله: (تَرَافَعَ) استعمل التفاعل للمبالغة، و (العزُّ) خلاف الذلّ. و (بنا) هوجار ومجرور متعلق بـ «ترافع». (فارفَنْعَعَا)[1] مطاوع «ترافع»[2] أحدثه هذا القائل[3] قياساً على «اقْعَنْسَسَ»، وغَفَلَ عن شرطه الذي أشار إليه المصنف، فلذلك / منعه «الخليل» وَرَدَّهُ. ٨٧ أ

قوله: (على قول العجاج) اسمُه «عبد الله»، وإذا أطلقوه فهو الوالد[4] لـ «رؤبة»[5] المشهور.

وقولُ الشارح: إنه محتمل للولد والوالد مما لا معنى له.

قوله: (تقاعَسَ) أي: تأخَّرَ، كـ «اقْعَنْسَسَ»[6].

وفي «الصحاح»[7]: تأخر ولم يتقدم. ومنعوه من الإدغام؛ لأنهم قصدوا إلحاقه بـ «احرنجم». كما أشار إليه «الجوهريُّ» وغيره[8].

---

(١) (وارفعنه) في د، و (ارفنعع) في ك، وأثبت الذي هو في م.

(٢) (رافع) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٣) انظر البيتين في «الخصائص» (١: ٣٦٠، ٣٦١، ٣: ٢٩٨).

(٤) (لوالد) في د.

(٥) (لربة) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٦) ورد الرجز في «لسان العرب» (قيس ٦: ١٨٨) وفيه: ومعنى تقاعسَ: ثبت وانتصب، وكذلك «اقْعَنْسَسَ». وانظر «المنصف» (٣: ١٣) و «القاموس المحيط» (قعس٢: ٢٣٩).

(٧) (قعس ٣: ٩٦٤).

(٨) وفي «شرح الشافية» لـ «الرضي» (٣: ٢٣٤، ٢٥٠).

فدل على امتناع القياس في مثل هذه الأبنية.

فالجواب: أنه إنما أنكر ذلك لأنه فيما لامه حرف حلقيّ، والعرب لم تبنِ هذا المثال مما لامُهُ حرفُ حلق، خصوصاً وحرف الحلق فيه متكرر، وذلك مستنكر عندهم، مستثقل.

قال: فثبت إذن أن كل ما قيس على كلامهم فهو من كلامهم؛ ولهذا قال مَنْ قال في «العجاج» و «رؤبة»: إنهما قاسا اللغة وتصرَّفا فيها، وأقْدَمَا على ما لم يأتِ به مَنْ قبلهما.

قال[1]: وذكر «أبو بكر» أن منفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجل اللفظة فيشك فيها،

قوله: (متكرر) أي[2]: في الكلمة الثانية لتوالي العَيْنَيْنِ، وفي تواليهما من التنافر والثقل ما لا يخْفى، فالثقل هو المانع، لا ما قد يقال من القياس.

وفي الشرح ما يؤذِنُ بأنَّ التكرار في كلمتين، أي: «تَرَافَعَ» و «ارْفَنْعَعَا»[3] وهو غير صواب، وكأنه يرويه «فارتفعا»[4]، وهو تحريف[5] للرواية. والله أعلم.

قوله: (فيشكّ) أي: أَهَلْ هي عربيةٌ أم لا[6]؟

---

(١) في «الخصائص» (١ : ٣٦٩).

(٢) (أي) ساقط من د، م.

(٣) (وارفعنا) في د.

(٤) (بارتفعا) في د.

(٥) (تعريف) في د.

(٦) الأصوب ما جاء في «داعي الفلاح»: (أعربية أم معربة). وفي عبارة «ابن الطيب» مخالفة، وهي دخول همزة الاستفهام على (هل)؛ إذ من المحال اجتماع حرفين بمعنى واحد.

فإذا رأى الاشتقاقَ قابلاً لها أَنِسَ بها وزال استيحاشُه منها، وهذا تثبيت اللغة بالقياس.

وقال في موضع آخر من «الخصائص»(١): من قوَّة القياس عندهم اعتقادُ النحويين أن ما قِيس على كلام العرب فهو من كلامهم، نحو قولك في بناء مثل «جَعْفَر» من ضرب: «ضَرْبَب»، وهذا من كلام العرب / ، ولو بنيت منه «ضَوْرَب» أو «ضَيْرَب» لم يكن من كلام العرب؛ لأنه قياس على الأقل ٥٨

قوله: (أَنِسَ) هو مثلث النون(٢)، أي: استأنس [بها](٣)، ومال إليها(٤)، خلاف «استوحش».

قوله: (وزال استيحاشه) أي: توحشه، والمراد ما يعرضُ له من الشك؛ فإن معرفة القواعد الاشتقاقية توجب الجزم بمعرفة الألفاظ، وتحقيق مبانيها، كما يشهد له الوُجْدَان، وهذه الجملة كالتأكيد لقوله «أَنِسَ(٥) بها» لأنها تستلزمها. قوله: (تثبيت) أي: تقرير لذلك.

قوله: (فهو من كلامهم) أي: جارٍ على قوانينه، مبنيٌّ على قواعده وضوابطه.

قوله: (فهذا) أي نحو: «ضَرْبَبَ» الملحق بـ «جعفر» لكثرته معدود (من كلام العرب).

قوله: (لم يكن) إلخ، أي: لأن الأقلَّ استعمالاً، والأضعفَ قياساً، لا يجوز القياسُ عليه،ولا الرجوعُ إليه.

وهذا التفصيلُ هو الذي مشى عليه كثيرٌ من محققي الصرفيين.

---

(١) (١: ١١٤).

(٢) كما في «القاموس المحيط» (أنس ٢: ١٩٦).

(٣) ساقط من د، ك، وأثبته من م.

(٤) (إليهما) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٥) (أمس) في د.

استعمالاً والأضعف قياساً. انتهى.

والثاني: هو الجواز مطلقاً. قالوا: لأن العرب أَدْخَلَتْ في كلامها الألفاظ الأعجمية، فالمصنوعة[1] أَوْلى.

وذهب إليها[2] «أبو علي الفارسيُّ» وغيرُه. وهو مردود[3]: بأنّ الأعجمي[4] لا يصير بإدخاله في الكلام العربي عربيّاً[5]، بل يكونُ العربيُّ أدْخَلَ في كلامه كلمة أعجمية، ويكون الكلامُ المصنوعُ غيرَ راجع لِلُغَةٍ من اللغات.

والثالث: تفصيل آخر، وهو أنه لا إلحاقَ إلا[6] بسماعٍ من العرب، إلا أن يكون على جهة التَّدَرُّب[7] والامتحان، كالأمثلة التي يتكلم بها النحويون متضمنة لحروف الإلحاق على طريقة أبنية العرب، يقصدون بذلك تمرين المشتغل بهذا الفن، وإجادة[8] فكره ونظره، وهذا الحكم جارٍ في كل ما أردت أن تبني من[9] كلمة نظيرَ كلمةٍ أخرى، وإنْ لم يكن إلحاقٌ فإن ذلك لا يجوز إلا أن يكون على وجه التدرُّب[10] والامتحان.

قال المصنف في «الهمع»[11]: وهذا أصحُّ المذاهب. والله أعلم.

---

(١) (فالموضوعة) في د، م، وأثبت الذي هو في ك.

(٢) (إليه) في م.

(٣) ردَّه «ابن عصفور» في «الممتع» (٢: ٧٣٣).

(٤) (أي اللفظ الأعجمي) من حاشية م.

(٥) (قوله: لا يصير بإدخاله في الكلام العربي عربياً، أي: بل يكون معرّباً) من حاشية م.

(٦) (لا) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٧) (التدريب) في م، وكتب على حاشيتها: (التدرّب).

(٨) (وجادة) في م.

(٩) (منه) في م.

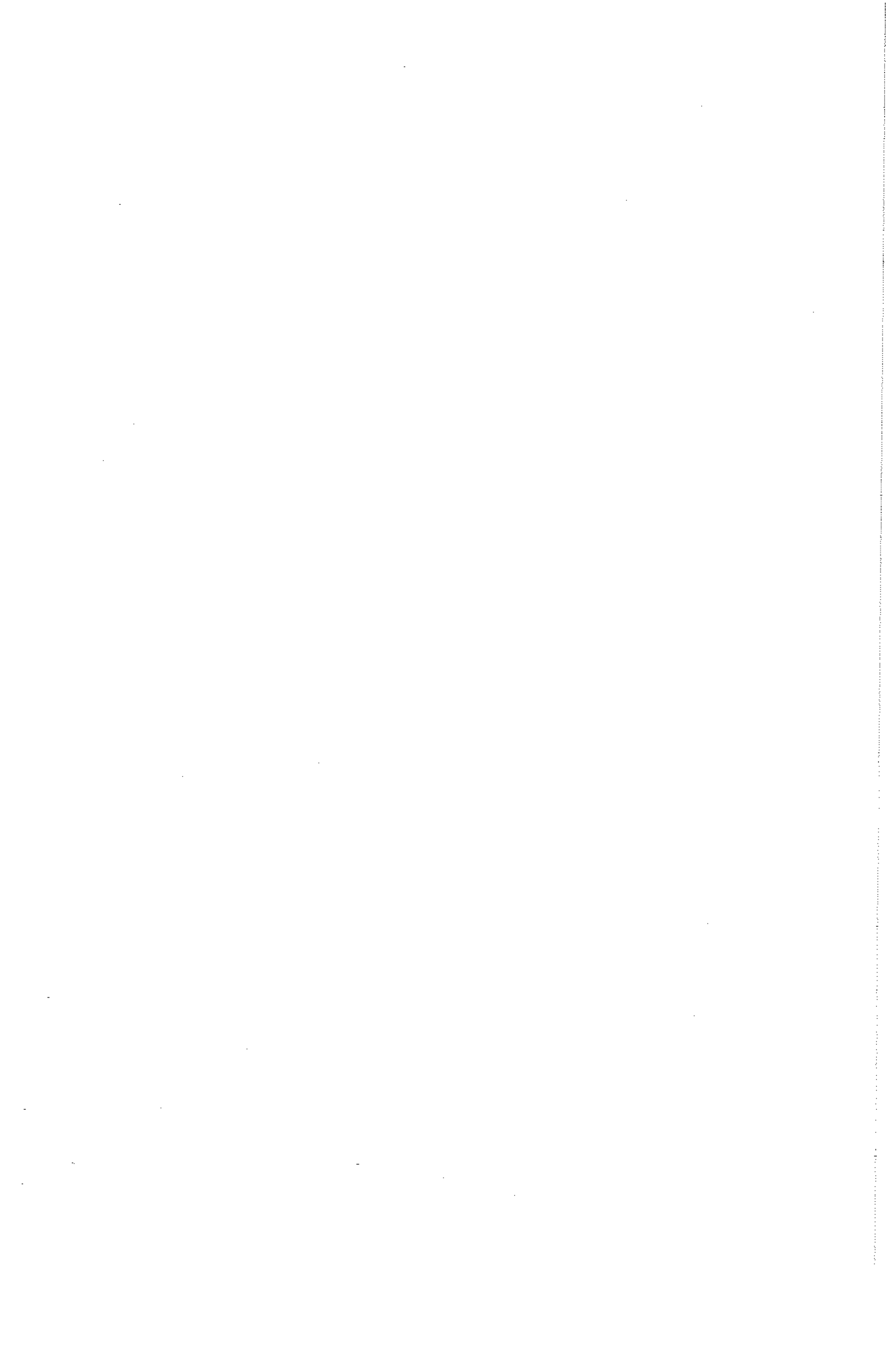
(١٠) (التدريب) في م، وكتب على حاشيتها: (التدرّب).

(١١) (٢: ٢١٧) في (مبحث الاشتقاق).

الفَصْلُ الثَّالِث



فِيهِ مَسْأَلَتَان



«الأولى»

إنما يقاس على حكمٍ ثبت استعمالُه عن العرب.

وهل يجوز أن يقاس على ما ثبت بالقياس والاستنباط؟.

ظاهر كلامهم: نعم. وقد ترجم عليه في «الخصائص»[1] «باب الاعتلال لهم بأفعالهم».

قال: من ذلك أن تقول: إذا كان اسمُ الفاعل - على قوَّةِ تَحَمُّلِه للضمير

(الفصل الثالث)

قوله: /(في الاعتلال لهم) أي: للعرب[2]. والاعتلالُ: طلبُ العلّة وإظهارها، أي: في أنْ يعتل النحويُّ للعرب، أي: يذكر علّةً لأحكام[3] كلامهم، ويوجّهها بتوجيهٍ مأخوذ من أصول قواعد خِطاباتهم بأفعالهم الصادرة منهم، فيستنبطُ منها توجيهاتٍ لأفعالٍ أُخَرَ في الكلام. والمرادُ بأفعالهم: تصرفاتُهم في الكلام وتَفَنُّنَاتُهم فيه. ٨٧ ب

قوله: (على قوة) [على][4] للمصاحبة، أي: مع قوة (تَحَمُّله)[5]إلخ... وأرادوا قوةً مُشَبَّهَةً بالفعل الحامل[6] له عند استتاره[7] فيه.

---

(١) (١: ١٨٦).

(٢) (العرب) في م.

(٣) (الأحكام) في د.

(٤) ساقط من د، ك، وأثبته من م.

(٥) (تحملاً) في د.

(٦) (أي: المتحمل للضمير) من حاشية م.

(٧) (استناده) في د.

- متى جرى على غير مَنْ هو له - صِفةً، أو صِلَةً، أو حالاً، أو خبراً - لم يتحمل الضميرَ،

قوله: (على غير مَنْ هو) إلخ.. «مَنْ»: موصولةٌ بمعنى «الذي»، وهو يرجع إلى الوصف الذي هو اسم الفاعل.

وضمائرُ «له» و«قبله» و«معه»[١] راجعة لـ«مَنْ»، والمجرور[٢] خبر «هو»، أي: كائنٌ وثابتٌ له في نفس الأمر، والظرفان[٣] حالان[٤]، ولذلك صحّ أن يُعْطَفَ عليهما قولُه: (أو حالاً) إلخ.

قوله: (لم يتحمل[٥] الضميرَ) أي: العائد لولا إبرازه بجريه[٦] على غير من هو له [لأنه إذاجرى على غير من هو له][٧] وجب[٨] إبرازُ الضمير وإسنادُه[٩] إلى ظاهرٍ على ما[١٠] عُرِفَ. وقد تقرر أنه يبرز مطلقاً، أي: أَلْبَسَ[١١] أو لم يُلْبِسَ عند البصريين. وقيَّدَ الكوفيون[١٢] الوجوبَ باللبس.

---

(١) كتب على حاشية م (لم يوجد في عبارة الاقتراح لفظ «قبله» ولا «معه»، ولا في عبارة الخصائص، فلينظر. اهـ كاتبه).

(٢) أي: «له».

(٣) (والنظرفان) في د.

(٤) كتب على حاشية م (يريد بهما قوله صفة أو صلة، وفي تسميتهما ظرفين شيء).

(٥) (تحمل) في د.

(٦) (الباء سببية) من حاشية م.

(٧) ما بين الحاصرتين ساقط من د، م، وهو في ك.

(٨) (ويجب) في د، (فيجب) في م، وأثبت الذي هو في ك.

(٩) (أي: إسناد اسم الفاعل) من حاشية م.

(١٠) (ما) ساقط من د.

(١١) (لبس) في د.

(١٢) (الكوفية) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

فما ظنُّك بالصفة المشبَّهة باسم الفاعل،

وأدلةُ الكلِّ(١) مبسوطة في المطولات. أشار إليها «ابنُ الأنباريِّ» في «الإنصاف»(٢)، ونَقَلَ الأكثرَ منها «ابنُ مالك» في «شرح التسهيل»(٣) وغيره. ونقلها غيرُ واحدٍ.

فتقول: «زيدٌ عمرٌو ضاربُه هو» و«زيدٌ هندٌ ضاربُها هو» والضمير المرفوع على الفاعلية بـ«ضارب». وقال «ابن جني»(٤): على التأكيد للمضمر المتصل المستتر في عامله كما كان قبل، وهو مخالفٌ لجميع النحويين.

قال «أبو حيان»(٥): ولأنه لو كان كذلك لم يلزم؛ لأن التأكيد لا يلزم(٦)،

ويوجب تثنية الصفة وجمعها، فتقول: «الزيدان الهندان ضارباهُما». ولما لم تَقُلْهُ العربُ إلا في لغة «أكلوني البراغيث»، بل أفردوا فقالوا: «ضاربها» دَلَّ(٧) على أنه ليس في الصفة ضميرٌ مستترٌ، بل هذا المنفصل مرفوعٌ(٨) بالصفة(٩). وهو ظاهرٌ، وإنْ كان كلامُ «ابنِ جني» ربَّما يظهر لبادي(١٠) الرأي. والله أعلم.

قوله: (بالصفة المشبهة)[إلخ.. أي: فإنها ضعيفة الشبه بالفعل؛ لأنها

---

(١) (كلٍّ) في م.

(٢) في (المسألة الثامنة)(١: ٥٧).

(٣) (١: ٣٠٦).

(٤) نقله من «داعي الفلاح». وانظر «الخصائص» (١: ١٨٦- ١٨٧).

(٥) انظر هذه المسألة في «ارتشاف الضرب» (٢: ٤٧).

(٦) كتب على حاشية م (أي: مع أنه يلزم فلا يكون تأكيداً).

(٧) (جواب لمّا) من حاشية م.

(٨) كتب على حاشية م (قوله: مرفوع بالصفة، أي: على أنه فاعل بها، لا توكيد. اهـ).

(٩) انتهى من «داعي الفلاح». و(الصفة) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(١٠) (بادئ) في م، وأثبت الذي هو في د، ك. ومعناه مهموزاً أول الرأي، وغير مهموز ظاهر الرأي. انظر «مدارك التنزيل» (٢: ٣١٤) (هود: ٢٧).

فإن الحكم الثابت للمقيس عليه، إنما هو بالاستنباط، والقياس على الفعل الرافع للظاهر، حيث لا تلحقه العلاماتُ.

مشبهة][1] باسم الفاعل القاصر. وأما قولُ الشيخ «ابن مالك» في «التحفة»: مشبهة بالفعل، فقد[2] حكموا بتغليطه فيه[3]. ومراده أنها لضعفها يجب إبراز ضميرها عند جريانها على غير[4] مَنْ هي له، قياساً على اسم الفاعل.

قوله: (فإن الحكم) إلخ.. أي: إبراز مرفوع اسم[5] الفاعل عند جريانه على غير مَنْ هو له.

قوله: (لا يلحقه) أي: الفعل الرافِع لما ذكر.

قوله: (العلامات) أي: الدالة على التثنية في الفاعل، أو كونه جمعاً في اللغة الفصيحة، ولو كان باقياً على رفعه الضمير لوجب[6] ذلك، واسم الفاعل حينئذ[7] كذلك، كما مرَّ.

---

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من د، م، وأثبته من ك.

(٢) (قد) في د.

(٣) تابع «ابن الطيب» «ابنَ علان» في «داعي الفلاح» دون أن يشير إلى رأي «ابن مالك» في الألفية وغيرها. يقول في «الألفية»: (الصفةُ المشبَّهَةُ باسم الفاعل).

صِفَةٌ استُحْسِنَ جَرُّ فاعِلِ مَعْنًى بِها المُشْبِهَةُ اسمَ الفاعِلِ

ويقول في «الكافية الشافية»:

والصفةُ المشبهةُ اسمُ الفاعِلِ كـ «الضَّخْمِ جِسْماً العظيمِ الكاهِلِ».

ومراده بـ «التحفة»: «تحفة المودود في المقصور والممدود».

(٤) (غير) ساقط من د.

(٥) (ابهم) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٦) (يوجب) في د.

(٧) (حينئذ) ساقط من د، م.

. . . .

ثم المراد من كلام «ابن جني» المذكور: أن[1] عدم تحمل الوصف للضمير حال جريان الوصف على غير مَنْ هو له حكم مأخوذ بالقياس على رفع اسم / الفاعل للظاهر؛ فإنه لا فاعل فيه مضمر، بدليل عدم لحاق علامة التثنية والجمع له، فَعُلِمَ أنه لا فاعل له مستتر غير ذلك البارز، فكذا الصفة المشبهة به. وكونُ الإبراز المذكور مستنداً[2] للقياس فقط قد[3] يخدش[4] فيه[5] ورودُه في كلامهم. قال:

88 أ

غَيْلانُ مَيَّةَ مَشْغُوفٌ بـهـا هُوَ مُذْ بَدَتْ لَهُ[6] فَحِجَاهُ بَـانَ أَوْ كَرَبَا[7]

---

(١) (أن) مكررة في د.

(٢) (مستند) في د.

(٣) (فقد) في د.

(٤) (يخدشُهُ) في م.

(٥) (فيه) ساقط من م.

(٦) (له) ساقط من د.

(٧) (سربا) في د، م، وأثبت الذي هو في ك.

والبيت منسوب إلى «ذي الرمة»، وهو في ملحقات ديوانه (٧٤٣) وفي «شرح التسهيل» لابن مالك (١ : ١٤٩) و«تعليق الفرائد» (٢ : ٨٧) و«همع الهوامع» (١ : ٦٣) و«درر اللوامع» (١ : ٣٩).

الشاهد فيه: وجوب انفصال الضمير إذا رفع بصفة جرت على غير صاحبها، نحو: «زيدٌ هند ضاربها هو».

« الثانية »

قـال « ابنُ الأنبـــاري» : اخـتلف في القيـاس على الأصل المختلف في حكمه.

فأجــازه قوم ؛ لأن المختلف فيـه إذا قام الدليلُ عليه ، صار بمنزلة المتفق عليه.

ومَنَعَهُ آخرون ؛ لأن المختلف فيه فرع لغيره ، فكيف يكون أصلاً ؟ .

وأجيب : بأنه يجوز أن يكون فرعاً لشيءٍ ، أصلاً لشيء آخر ، فإن اسمَ الفاعل فرع على الفعل في العمل ، وأصلٌ للصفة المشبهة.

قوله : (فأجازه[1] قومٌ) إلخ ... أي : بشرطه، وهو : اتفاق الخَصْمَيْن عليه، حتى تقوم الحجة، على أنَّ مَنْ حَقَّقَ النظر في التعليلين وتأملهما ظهر له أن الخلف لفظيٌّ، فالجواز مع إقامة الدليل، والمنعُ عند[2] عدمه. والله أعلم.

قوله : (وأجيب) أي : بناءً على أن الخلاف معنوي.

قوله : (فرع الفعل) إلخ... أي : لمشابهته له في الحركات والسَّكنات والتجدد والحدوث، وغير ذلك مما بسطوه[3].

قوله : (وأصلٌ للصفة)[4] إلخ.. أي : لبعدها عن الفعل، فإنها للثبوت والاستمرار والدَّوام، فتخالف شأن الفعل،كما عُرِف في محله[5].

---

(١) انظر « لمع الأدلة » (١٢٤ – ١٢٥).

(٢) (عنه) في م.

(٣) انظر « شرح المفصل » لابن يعيش (٦ : ٦٨) و « الكافي شرح الهادي » (١٣١٤).

(٤) (الصفة) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٥) انظر « شرح المفصل » لابن يعيش (٦ : ٨١) و « الكافي شرح الهادي » (١٣٣٧).

وكـــذلك «لاتَ» فـــرع على «لا»، و«لا» فـــرع على «ليس»، فـ «لا» أصلٌ لـ «لات» وفـــرع علـى «ليس»، ولا تنـــاقـض في ذلك لاخـتــلاف الجهة.

ومن أمثـلة القيـاس عـلى المختـلف فيـه: أن تسـتـدل على أن «إلّا» تنصب «المستثنى»،

قوله: (وكذلك) أي: مثل اسم الفاعل في أصالته بالنسبة للصفة، وفرعيته بالنسبة إلى الفعل (لات)[1] إلخ.. أي: لأن «لات» لما كانت مقرونة بحرف التأنيث صارت فرعاً لـ «لا» المجرّدة[2] عنها.

قوله: (و «لا» فرعٌ) إلخ.. أي: لمشابهتها لها[3] في النفي والجمود.

قـوله: (فـلا تناقض) إلخ.. أي: في كـون الشيء الواحـد يتـصف بالأصـالة[4] والفرعية؛ لاختلاف الجهة كما قال.

قـوله: (على أنَّ إلا) إلخ.. هو بكسـر الهـمـزة، وتشـديد اللام، أصل أدوات الاستثناء.

قـوله: (تنصب المستـثنى) أي: الواقع بعدها، وهو مذهب [«ابن جني» و][5] «ابن مالك»[6]

---

(١) (لان) في د.

(٢) (لا للمجردة) في د.

(٣) (لها) ساقط من د، (إياها) مكان (لها) في م، وأثبت الذي هو في ك.

(٤) (بالأصلية) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٥) ساقط من ك، و (ابن جني مالك) في د، وأثبت الذي هو في م.

(٦) انظر «شـرح التسـهيل» لابن مـالك (٢: ٢٧٦- ٢٧٩) و «تعليق الفـرائد» (٦: ٢١) و«شرح الأشموني مع حاشية الصبان» (٢: ١٤٣).

فتقول: حرف قامَ مقامَ فعل يعمل النصب، فوجب أن يعمل النصب كـ «يا» في النداء، فإن إعمال «يا» في النداء مختلف فيه، فمنهم مَنْ قال: إنه العامل، ومنهم من قال: فعل مقدر.

وزعم أنه مذهب «سيبويه»[1] و«المبرد»[2]، ومال إليه «الجُرْجاني»[3] أيضاً.

وهناك سبعةُ أقوال أُخَرُ أوردتُها في غير ديوان.

قوله: (مقام فعل) وهو «أستثني» أو «أُخْرِج» أو نحو ذلك.

قوله: (كـ «يا») إلخ.. أي: فـ «يا» مقيس عليه. وقد اختُلف فيها، كما أشار إليه.

قوله: (إنه العامل) أي: لقيامه مقامَ «أدعو» أو «أُنادي» مع كونه حرفاً[4]، أو لأنه اسم فعل[5]، كماذهب لكلٍّ منهما قومٌ.

قوله: (فعل مقدّر) أي: لازم الإضمار للاستغناء بظهور معناه، وقَصْدِ[6] الإنشاءِ،

---

(١) انظر «الكتاب» (٢: ٣١٠، ٣١٩).

(٢) انظر «المقتضب» (٤: ٣٩٠).

(٣) انظر «الجمل» (٢٠) و«المرتجل» (١٨٦).
و«الجرجاني» هو «عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، أبو بكر» المتوفَّى سنة ٤٧١هـ. كان من أكابر النحويين والبلاغيين.
مترجم في «نزهة الألباء» (٣٦٣) و«إنباه الرواة» (٢: ١٨٨) و«شذرات الذهب» (٣: ٣٤٠).

(٤) وعليه «الفارسي»، ورُدَّ بجواز حذف الحرف، والعربُ لا تجمع بين العوض والمعوَّض منه في الذِّكْر ولا في الحذف. «همع الهوامع» (١: ١٧١).

(٥) ورُدَّ بأنها لو كانت كذلك لتحملتِ الضمير وكان يجوز إتباعه، كما سُمع في سائر أسماء الأفعال، ولاكتفي بها دون المنصوب؛ لأنه فضلة، ولا قائل بأنها تستقل كلاماً. انظر «همع الهوامع» (١: ١٧١) و«حاشية الصبان على شرح الأشموني» (٣: ١٣٣).

(٦) (بقصد) في د.

. . . .

وإقامةِ [1] «يا» [2] مقامَه[3]. وهو مذهبُ الجمهور.

وقال قومٌ: ناصبُه معنويٌّ[4]، وهو القصْد.

ورَدُّوه[5] من وجوه مبسوطة في المطولات.

وقال جماعة: عَمَلُ «إلا» في المستثنى ليس بالقياس، بل لمعنىً يخصها غير ذلك. وقيل: لا عَمَلَ لها أصلاً.

---

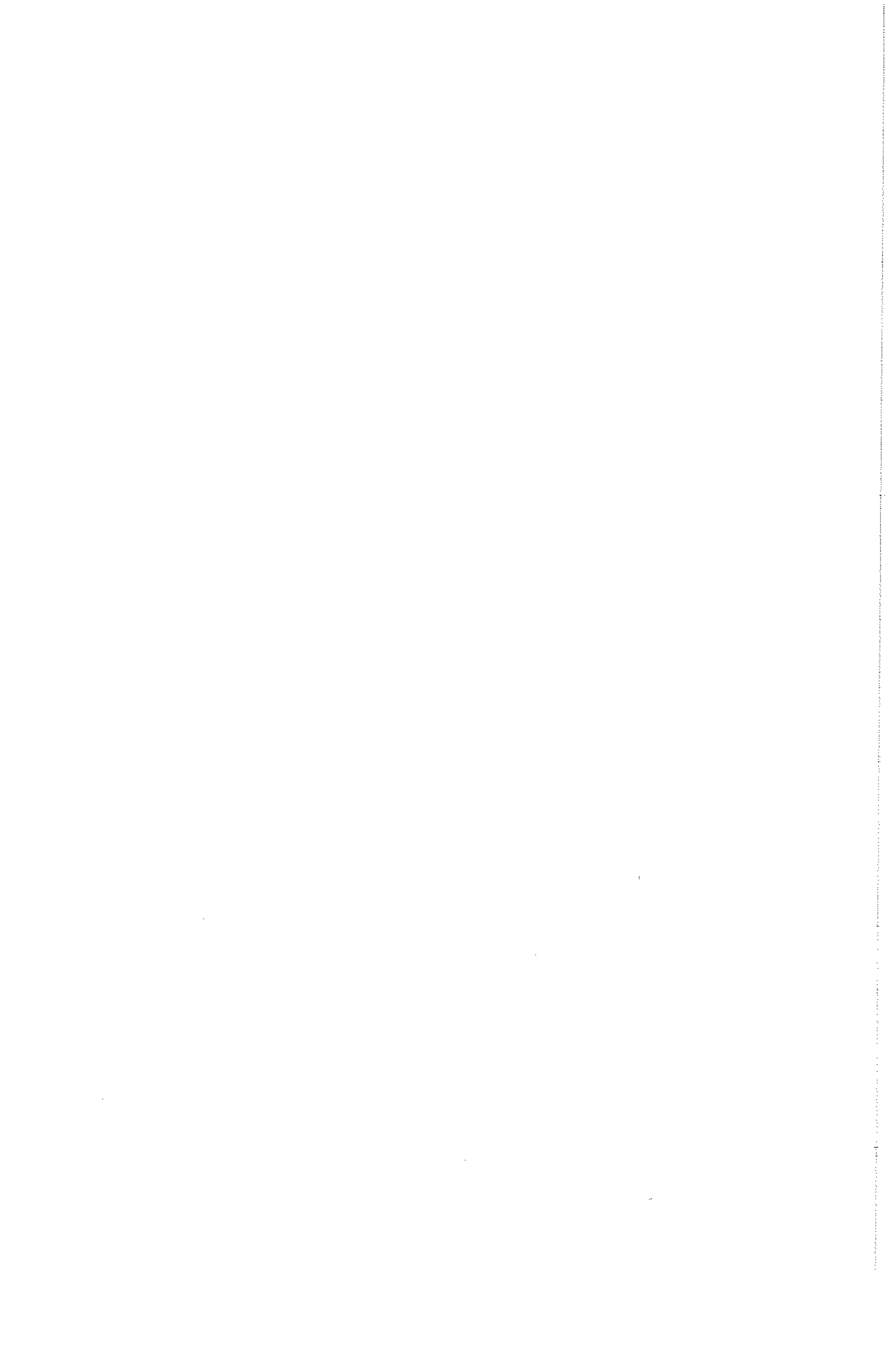
(١) (إقامته) في م.

(٢) (يا) ساقط من م.

(٣) انظر «شرح التسهيل» لابن مالك (٣: ٣٨٥) و«شرح الأشموني» (٣: ١٤١).

(٤) (منصوب) في د.

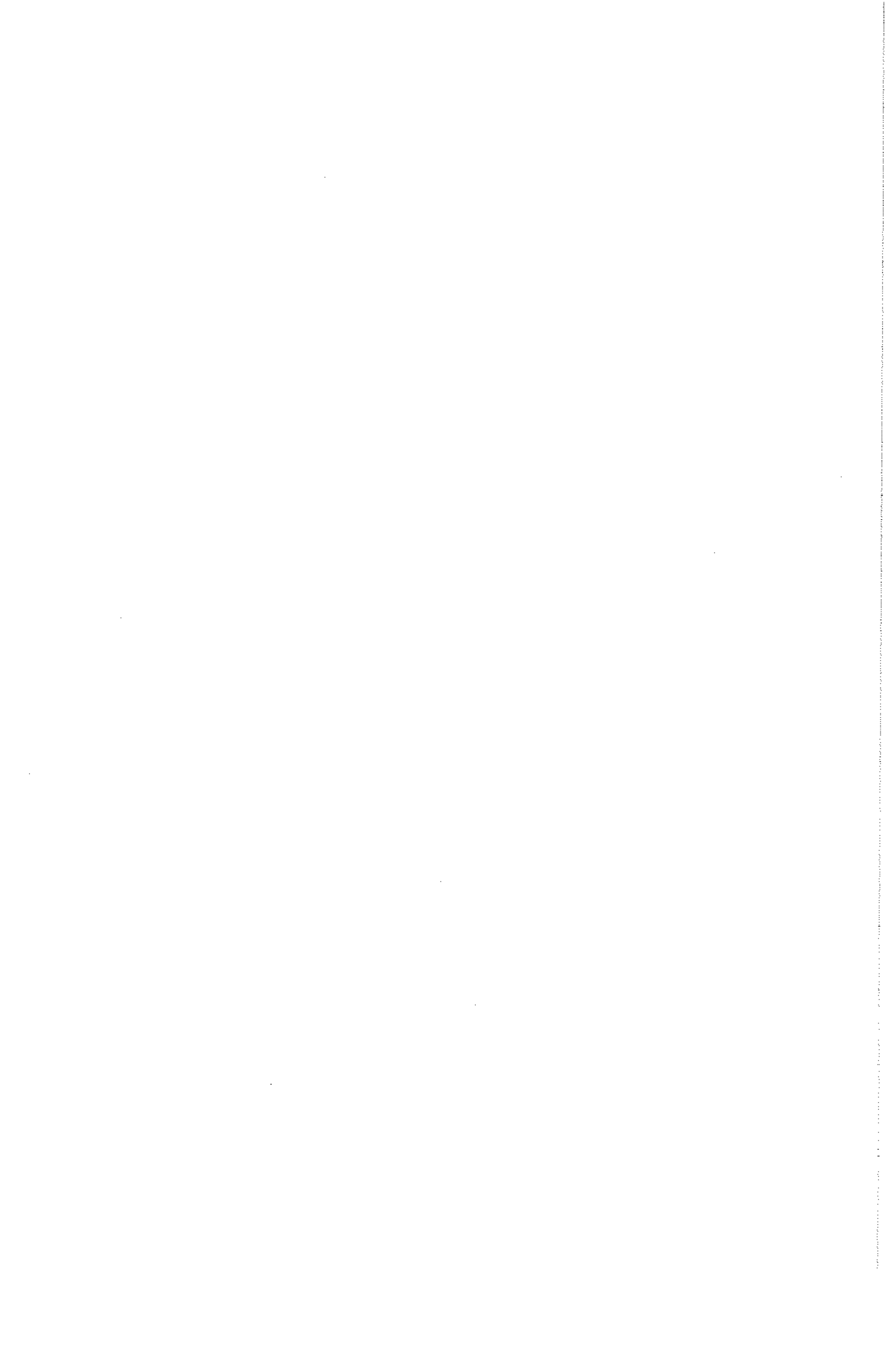
(٥) وفي «همع الهوامع» (١: ١٧١): ورُدَّ بأنه لم يعهد في عوامل النصب.



الفصل الرابع



فيه مسائل



« الأولى »

قال صاحب / «المستوفي» : إذا استقريتَ أصولَ هذه الصناعة علمتَ أنها في غاية الوَثاقة، وإذا تأملت عللها عرفت أنها غيرُ مدخَولة ولا مُتَسَمَّح فيها. ٥٠٩

وأما ما ذهب إليه غَفَلَةُ العوام من أن عللَ النحو تكون واهيةً

(الفصل الرابع :

في العلّة) التي حُمِلَ بها الفرعُ على الأصل، أو على حكمه.

قوله : (في غاية الوَثَاقَة) بفتح الواو المثلثة، مصدر «وَثُقَ» الشيء، كـ «كرُم» صار وَثيقاً محكماً. و «المجد»[١] فاتَه هذا المصدر. وقد نبَّه عليه في «الصحاح»[٢] كغيره. والقياسُ يقتضيه، فلا معنى لإهماله.

قوله : (غير مدخولة) أي : بالنقض والإبطال.

قوله : (متسمَّح) مفعولٌ من التسمُّح، وهو كالتّسامح، عدمُ التثبت في الأمر مع القدرة / على تحقيقه. ٨٨ ب

قوله : (غَفَلَة) جمع «غافلٍ» كـ «كاتب» و «كَتَبَة». و (العوام) خلاف الخواص، وهم الذين لا تحقيق عندهم، ولا تَثَبُّتَ في آرائهم.

قوله : (واهية) أي : ضعيفة جداً؛ لأنها خَطابيات. وقد بالغوا في تضعيفها حتى قالوا : «أضْعَفُ من حجة نحويٍّ»[٣]. ولَمَّحَ به العلامةُ «أحمدُ بنُ فارسٍ» اللغوي، صاحب «المجمل» و«السيرة»[٤] و«فقه اللغة»[٥] وغيرها من التصانيف

---

(١) في «القاموس المحيط».

(٢) (وثق ٤ : ١٥٦٣).

(٣) ذكره «السهيلي» في «أماليه» (ص : ١٩) و «الخفاجي» في «شرح درة الغواص» (٦٩).

(٤) واسمه : «أوجز السير لخير البشر».

(٥) واسمه : «الصاحبي».

وُمتمحلة، واستدلالهم على ذلك بأنها أبداً تكون هي تابعة للوجود لا الوجود تابعاً لها، فبمعزل عن الحق.

وذلك أن هذه الأوضاع والصيغ، وإن كنا نحن نستعملها، فليس

العجيبة، فقال:

مَرَّتْ بِنَا هَيْفَاءُ مَجْدُولَةٌ   تُرْكِيَّةٌ تُنْمَى[1] لِتُرْكِيٍّ

تَرْنُو بِطَرْفٍ فَاتِرٍ فَاتِنٍ   أَضْعَفَ مِنْ حُجَّةِ نَحْوِيٍّ[2]

قوله: (متمحلة) مصنُوعة معمولة باليد، وأَصْلُ التمحُّلِ الاحتيالُ.

قوله: (تابعة للوجود) إلخ.. أي: فهي مناسبات تُذْكَرُ بعد الوقوع، فتجري على حسب ما وجدت[3] له إن قويّاً أو ضعيفاً.

قوله: (لا الوجود) إلخ. أي: كما هو شأن العلّةِ الحقيقيةِ، فإن الحكم دائر معها وجوداً وعدماً، لاعكسه.

قوله: (فبمعزل)[4] إلخ. أي: لأن قائله قالَهُ من غير تأمُّل ولا نظرٍ صحيح.

قوله: (لأن الأوضاع) إلخ.. قيل في الفرق بينهما[5]: إن الأوضاع للموضوعات الشخصيّة من مفردات الألفاظ، والصيغ للموضوعات النوعية، كاسم الفاعل من الثلاثي المجرد، ومن المزيد بوزن المضارع، إلاّ أنه يبدل حرف المضارعة بميم مضمومة، ويكسر ما قَبْل آخره على ما قُرِّرَ في الصرف[6].

---

(١) (تَرْمي) في د، م، و (تنمى) على حاشية د، وأثبت الذي هو في ك.

(٢) البيتان في «وفيات الأعيان» (١ : ١١٩) و «البداية والنهاية» (١١ : ٣٣٥) و «شذرات الذهب» (٣ : ١٣٣).

(٣) (وجدته) في م.

(٤) (فيعزل) في د.

(٥) (أي: بين الأوضاع وبين الصيغ) من حاشية م.

(٦) انظر «شرح التسهيل» لابن مالك (٣ : ٧٠ - ٧١).

ذلك على سبيل الابتداء والابتداع، بل على وجه الاقتداء والاتباع، ولا بد فيها من التوقيف، فنحن إذا صادفنا الصيغَ المستعملة والأوضاعَ بحالٍ من الأحوال، وعلمنا أنَّها كلَّها أو بعضَها من وضع واضعٍ حكيمٍ - جلَّ وتعالى - تطلبنا بها وجهَ الحكمة لتلك الحال من بين أخواتها، فإذا حصلنا عليه،

قوله: (الابتداء) أي: الاختراع والابْتكار، و (الابتداع) كعطف التفسير؛ لأن الجري على غير مثال سابق. ولا يخفى ما في الابتداء[1] والابتداع[2] من الجناس[3] اللطيف، و (الاقتداءُ والاتّباعُ)[4] بمعنىً[5] أي[6]: اقتفاء أثر الواضع السابق.

قوله: (واضع حكيم) قيل: فيه إطلاقُ الواضعِ على الله - تعالى - وهو مبني على جواز إطلاق ما لا يوهم نقصاً في حقه - تعالى - والاكتفاء بورود أصل الاشتقاق من غير توقف على خصوص اللفظ. وهو مذهب جماعة من المتكلمين والأصوليين[7]، لكن المشهور خلافُه.

قوله: (وجه الحكمة) إلخ. أي: لأن الواضع حكيم، وله في كلِّ أمرٍ حِكْمَةٌ، بل حِكَمٌ بالغة، لكن منها ما يظهر ظهوراً بيِّناً، ومنها ما يكون فيه خفاءٌ.

---

(١) (الابتداء) مكررة في د.

(٢) (والابتداع) ساقط من د.

(٣) هو المسمى بالجناس غير التام.

(٤) (والابتداء والابتداع) هكذا في د.

(٥) بزيادة (آخر) في م.

(٦) (أي) ساقط من م.

(٧) انظر «القواعد المهمات في الأسماء والصفات» (٢٠ - ٢١).

فذلك غاية المطلوب.

وقال «ابنُ جنيّ» في «الخصائص»[١]: اعلم أن عِلَلَ النحويين أقربُ إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحسّ،

قوله: (فذلك)[٢] أي: الحصول والاطلاع، و[٣] معرفةُ الخصوصيةِ غايةُ المطلوب؛ لظهور الحكمة، وبيان الفائدة، وثُلوج الصدر وانشراحه لتلك المعرفة التي هي كالدليل لذلك المطلب، وإلا[٤] فنعلم أنه موضوعٌ لحكمة عجيبة تقصُرُ عنها أفهامُنا. والواجب هو اقتران أفعاله – تعالى – بحكمةٍ لا ظهورها[٥]، كما هو معروف.

قوله: (إلى علل المتكلمين) أي: في المتانة[٦] والقوة، وظهور الوجه.

قوله: (من علل المتفقهين) أي: المتعاطين للفقه؛ لأن عللهم مبنيةٌ على الظنون؛ لأن الفقه مبناه غلبةُ الظن.

قوله: (يحيلون) مضارع: أحالَهُ على الأمر، وحَوَّلَهُ عليه[٧]. وجرى استعمال المصنفين له[٨] في معنى الإدارة[٩] / أي: يُديرون أمورَهم النحوية على (الحِسِّ)[١٠] الذي هو أقوى الأدلة، دون الظن والحَدْس الذي هو مَبْنَى مسائل الفقه. ٨٩ أ

---

(١) (١: ٤٨، ٥٣). وانظر «الخصائص» (١: ١٤٤).

(٢) (بذلك) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٣) (و) ساقط من د.

(٤) (وإن لم نحصل على وجه الحكمة) من حاشية م.

(٥) (لا ظهور لها) في د.

(٦) (المكانة) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٧) انظر «لسان العرب» (حول ١١: ١٩٠) و«تاج العروس» (٧: ٢٩٣ – ٢٩٤).

(٨) (الإحالة) مكان (له) في م.

(٩) (الإرادة) في د.

(١٠) (الحسن) في د.

ويحتجون فيه بثقَل الحال أو خِفَّتها على النفس، وليس كذلك علل الفقه؛ لأنها إنما هي أَعلامٌ وأمارات؛ لوقوع الأحكام، وكثيرٌ منه لا يظهر فيه وجهُ الحكمة، كالأحكام التعبُّدِيَّة، بخلاف النحو، فإنَّ كلَّه أو غالبَه

قوله: (بثِقَل الحال) إلخ... هو بكسر المثلثة، وفتح القاف، وأمْرُ الثِّقَلِ والخفَةِ على النَّفْسِ إنما يُدْرَكُ بالأذواق السَّليمة، والطبائع المستقيمة.

قوله: (أَعْلام) بفتح الهمزة، جمع «عَلَمٍ» محركة، وهي[1] العلامة، والأمارة بالفتح، كالعلامة، وزناً ومعنىً، فالعطف تفسيري.

قوله: (وكثير منه) أي: مما ذكر من العلل[2] أو[3] التعليل[4].

قوله: (لا يظهر) إلخ.. أي: وإن كان له وَجْهٌ في نفس الأمر، وحكمةٌ لم تَبْدُ للمتفقهين.

قوله: (التعبُّدِيَّة) التي يفعلها العبد تَقَرُّباً لموْلاه، ويتعبده[5] بها امتثالاً للأمر، واتِّباعاً من غير أنْ يظهر له وجهُها ولا معْناها، كأكثر مسائل الحج.

قوله: (فإن كله) أي: كل تعاليله[6]، أو الغالب منها، و[7] هو ما بُني هو عليها، و النادر ليس له حكمٌ، ولا تُبْنَى عليه قاعدةٌ.

---

(١) (هو) في د، م، وأثبت الذي هو في ك.
(٢) كتب على حاشية م (الظاهر أن يقول: من الأحكام. كما يرشد إليه قول المصنف،كالأحكام التعبدية. والله أعلم. اهـ كاتبه).
(٣) (و) مكان (أو) في د، م.
(٤) (التعاليل) في م.
(٥) (ويعبده) في د.
(٦) (أي: تعاليه) في د.
(٧) (و) ساقط من د، م.

مما تدرك علتُه، وتظهر حكمتُه.

قال «سيبويه»[1]: وليس شيء مما يُضْطَرُّونَ إليه إلاَّ وهمْ يحاوِلون به وجهاً. انتهى.

نعم، قد لا يظهر فيه وجه الحكمة.

قال بعضهم: إذا عَجَزَ الفقيه عن تعليل الحكم قال: هذا تعبديٌّ، وإذا عجز النحويُّ عنه قال: هذا مسموع.

وفي موضع آخر من «الخصائص»[2]: لا شك أن العرب قد أرادت

قوله: (مما تدرك) إلخ. أي: لمدار أمرها على الحسِّ والذوقِ.

قوله: (حكمته) أي: المبني هوعليها.

قوله: (قد لا يظهر) إلخ . أي: في الحُكْم النحوي، أوبعضِه وجْهُ الحكمةِ؛ لغموضه[3] وخفائه.

قوله: (عَجَزَ) هو بفتح الجيم، كـ «ضَرَبَ». وكسرُها كـ «فَرِحَ» لغةٌ ضعيفة. كما في «الفصيح» وشروحه.

قوله: (تَعَبُّديّ) منسوب للتَّعَبُّدِ، أي: امتثال الأمر[4]؛ إظهاراً للعبودية.

قوله: (مسموع) أي: لا مجالَ للرأي فيه، ولا مدخل للنظر.

ويزاد: «وإذا عَجَزَ الطبيبُ قال: هذا أمر تَجْرِيبي»[5]. جَرَّبَهُ الخلفُ من الحكماءِ عن سلفهم.

---

(١) في «الكتاب» (١: ٣٢).

(٢) (١: ١: ٢٣٨).

(٣) (لغرضه) في د.

(٤) (امتثالاً للأمر) في د.

(٥) انظر «الأشباه والنظائر» الفقهية، لـ «السيوطي» (٤٠٧).

من العلل والأغراض ما نسبناه إليها.. ألا ترى إلى اطِّراد رفع الفاعل، ونصب المفعول، والجرّ بحروفه / والنصب بحروفه، والجزم بحروفه، وغير ذلك من التثنية، والجمع، والإضافة، والنسب، والتحقير، وما يطول شرحُه. ٦٠

فهل يَحْسُنُ بذي لبّ أن يعتقدَ أنَّ هذا كلَّه اتفاقٌ وَقَعَ، وتواردٌ اتَّجَه؟

قوله: (والأغراضِ) جمع «غَرَض» محركة بالضاد والغين المعجمتين[١]: الباعثُ على الأمر الداعي له، وعطفُه على (العلل) تفسيريٌّ.

قوله: (وغير ذلك) أي: من عوارض الكلمات.

قوله: (وما يطول)[٢] إلخ. من أبواب[٣] العربية العارضة للكلم.

قوله: (بذي لُبّ) بالضم، أي: عقلٍ سليم. قال «الراغبُ»: أصلُ اللّبّ خيار الشيء؛ ولذا[٤] قيل: إنه أخصّ من العقل[٥].

قال في «كشْف الكشاف»: ولهذا علق الله به[٦] ما لا تدركه العقول الزكية. ومع

---

(١) (معجمتين) في د.

(٢) (وما يقول) في د.

(٣) (أبواب) ساقط من د.

(٤) (وإذا) في د.

(٥) عبارة «الراغب» في «مفردات ألفاظ القرآن» (لب ٤٦٦): (اللُّبُّ: العقلُ الخالصُ من الشوائب، وسُمِّيَ بذلك لكونه خالصَ ما في الإنسان من معانيه كاللُّباب واللُّبِّ من الشيء. وقيل: هو مازَكَى من العقلِ، فكلُّ لُبٍّ عَقْلٌ، وليس كلُّ عقلٍ لُبّاً. ولهذا علَّقَ الله – تعالى – الأحكامَ التي لا يُدْرِكُها إلا العُقُولُ الزَّكِيَّةُ بأولي الألباب).

(٦) (به) ساقط من د.

فإنْ قلتَ: فلعلَّه شيءٌ طُبِعُوا عليه، من غير اعتقاد لعلَّة، ولا لقصدٍ من القُصود التي

ذلك فقد صرحوا بأنه يقبح[1] استعماله مفرداً، لا[2] مضافاً[3] أو[4] مضافاً إليه[5]، ولا يحسن استعماله إلا جمعاً على ما ورد في القرآن[6]. كما نقله في «المزهر»[7] عن «ابن النفيس»[8].

قوله: (طُبِعُوا) بالبناء للمفعول، أي: طَبَعَهُمْ اللهُ عليه، وأَوْدَعَهُ في جِبِلّاتهم وسجاياهم.

قوله: (من القُصود) جمع «قَصْد»، وكأنَّهُ جَمَعَهُ باعتبار أنواع تخليها[9] فيه، وإلا

---

(١) (يصح) في د، م، و(يقبح) في ك، والصواب ما أثبته كما في «المزهر» (١:١٩٩).

(٢) (إلا) مكان (لا) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٣) كقوله ﷺ: «ما رأيتُ من ناقصاتِ عقلٍ ودينٍ أذهبَ لِلُبِّ الرجل الحازمِ من إحداكُنَّ». أخرجه «البخاريُّ» في (كتاب الحيض) (١:٧٨) وغيره.

(٤) (أي) مكان (أو) في د، وأثبت الذي هو في ك، م.

(٥) كقول «جرير»:

يَصْرَعْنَ ذا اللُّبِّ حتى لا حراكَ به ... وهُنَّ أَضْعَفُ خَلْقِ اللهِ إنسانا

(٦) كقوله تعالى: ﴿لأُولي الأَلْبَاب﴾.

(٧) (١:١٩٩).

(٨) هو «عليُّ بن أبي الحزم، علاء الدين» الملقب بـ «ابن النفيس»، الدمشقي، الشافعي، المتوفى سنة ٦٨٧هـ. انتهت إليه معرفة الطب، مع الذكاء المفرط المشار إليه في الفقه والأصول والحديث والعربية. كان يُمْلي تصانيفه من حفظه، ولا يحتاج إلى مراجعةٍ لتبحره في الفن. وكان في العلاج أعظمَ من ابن سينا، وكان أعجوبةَ دهره.

مترجم في «البداية والنهاية» (١٣:٣١٣) و«شذرات الذهب» (٥:٤٠١) و«الأعلام» (٤:٢٧٠).

(٩) (تجليها) في م.

تنسبها إليهم، بل لأن آخِراً منهم حَذَا على ما نَهَجَ الأَوَّلُ فقام به.

قيـــل: إن الله إنما هـــداهم لذلك وَجَبَـــلَهُمْ عليـــه؛ لأن في طِبـاعـــهم قبولاً له،

فالمصادر[1] لا تُجمع، كما قال «سيبويه»[2] وغيرُه. وشذَّ «الأشغال» و «الحُلوم».

قوله: (تنسبها) بنون التكلم، أو[3] تاء الخطاب[4].

قوله: (آخِراً) هو بكسر الخاء المعجمة: ضد الأَوَّلِ. و (حَذَا) بالحاء المهملة والذال المعجمة، أي: تَبِعَ وسَلَكَ، ومثلُه (نَهَجَ)، وخالف بينهما تَفَنُّناً في الكلام، وتَنَوّعاً في الألفاظ. وفاعل «حذا» الآخِرُ[5]، وفاعل «نَهَجَ» (الأوَّلُ)، وفاعلُ «قام» الآخِر[6].

قوله: (وجَبَلهم) أي: طَبَعَهُم، وأودع في جِبِلَّتهم / بحيث لا يستطيعون العدول عنه ولو تكلفوه[7][8]. ٨٩ ب

قوله: (في طباعِهِم) جمع: طبع، أو طبيعة.

قوله: (قبولاً) أي: بحسب ما أَوْدَعَ اللهُ - تعالى - فيها من الاستعداد.

---

(١) (فالمصار) في ك.

(٢) في «الكتاب» (٣: ٦١٩).

(٣) (و) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٤) أي: أنت أيها القائل.

(٥) (أي: ضميره) من حاشية م.

(٦) (أي: الضمير العائد إليه) من حاشية م.

(٧) (كُلِّفوه) في د، م، وأثبت الذي هو في ك.

(٨) قال «أبو حاتمٍ، سهلُ بنُ محمد، السِّجستانيُّ»: قرأ عليَّ أعرابيٌّ «طِيبَى لَهُمْ وحُسْنُ مآب» فقلتُ: «طُوبى»، فقال: «طِيبَى»، فقلت ثانياً: «طُوبَى»، فقال: «طِيبَى». فلما طَال عَلَيَّ قلتُ: «طوطو»، فقال الأعرابيُّ: «طي طي».
أما ترى إلى هذه النَّحيزَة [الطبيعة] ما أَبْقَاهَا وأَشَدَّ محافظةَ هذا البَدَوِيِّ عليها، فَأبى إلا إخْلاداً [سكوناً] إليها. =

وانطِواءً على صحة الوضع فيه.

وتراهم قد اجتمعوا على هذه اللغة، وتواردوا عليها.

فإن قلت: كيف تَدَّعي الاجتماع وهذا اختلافهم موجودٌ ظاهرٌ، ألا ترى إلى الخلاف في «ما» الحجازية، والتميمية، إلى غير ذلك؟

قوله: (وانْطوائِهم) معطوفٌ[1] على مدخول اللام[2]، أي: ولانطوائهم. وفي نسخة (انطواءً) بالنصب والتجرد من الإضافة للضمير، أي: ولأن في طباعهم انطواءً[3] (على صحَّة)[4] إلخ.

قوله: (فتراهم) بتاء الخطاب، أو[5] نون التكلم أيضاً.

قوله: (في «ما») إلخ. فإن أهل الحجاز أعملوها، وتميماً أهملوها، ولكلٍّ وِجْهَةٌ. كما مرَّ إيضاحُه.

= قال «ابن جني»: حَضَرَني – بالموصل – قديماً أعرابيٌّ عَقيليٌّ جَوْثيٌّ تميميٌّ، يقال له: «محمدُ بنُ العَسَّاف، الشَّجَرِيُّ» – وقلَّمَا رأيتُ بَدَوِيّاً أفصحَ منه –، فقلتُ له يوماً شَغَفاً بفصاحته، والتذاذاً بمُطَاوَلَته، وجَرْياً على العادة معه في إيقاظ طَبْعه واقْتداح زَنْد فطْنَته: كيف تقولُ: «أكرمَ أخوكَ أباكَ»؟ فقال: كذاكَ، فقلتُ له: أفتقولُ: «أكْرَمَ أخوكَ أبوك»؟ فقال: لا أقول: «أبوكَ» أبداً. فقلتُ: فكيف تقول: «أكْرَمَني أبوك»؟ فقال: كذاكَ، قلتُ: ألستَ تَزْعُمُ أنك لا تقولُ «أبوكَ» أبداً؟ فقال: «إيشْ هذا»؟ اختلفتْ جهَتَا الكَلاَم، فَهَلْ قولُهُ: «اختلَفَتْ جهتا الكلام» إلاَّ كقولنا نحن: «هو الآنَ فاعلٌ، وكان في الأوَّل مفعولاً». فانظر إلى قيامِ مَعَاني هذا الأَمْرِ في أنفسِهِمْ، وإنْ لم تَقْطَعْ به عبارتُهُمْ. «إرشاد الأريب» (١٢: ١٠٣، ١٠٥).

(١) (معطوفاً) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٢) أي: له.

(٣) أي: اجتماعاً.

(٤) انظر «الخصائص» (١: ٢٣٨-٢٣٩).

(٥) (و) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

قيل: هذا القدر والخلاف لقلته محتقَر غير محتفَلٍ به، وإنما هو في شيء من الفروع يسير، فأما الأصول وماعليه العامة والجمهور فلا خلاف فيه.

وأيضاً فإن أهل كل واحدةٍ من اللغتين عدد كثير، وخلْق عظيم، وكلٌّ منهم محافظٌ على لغته، لا يخالف شيئاً منها.

قوله: (إلى[1] غير ذلك) أي: من الخلافات الواقعة بين الفريقين، كوجوب نَصْب المستثنى المنقطع عند أهل الحجاز، ورجحانه عند تميم، وكبناء «حذامِ» و «أمسِ» عند الحجازيين، وخلافه عند تميم.

قوله: (لِقلَّته) أي: بالنسبة لما اتفقوا عليه، فلا ينافي أنه كثير في نفسه.

قوله: (محتَقر) إلخ. كلاهما اسمُ مفعولٍ، أي: غير مُهْتَمٍّ به.

قوله: (فلا خلاف) إلخ. أي: فلا تكاد طائفة من العرب تتكلم بنصب الفاعل و[2] رفع المفعول، أو نحو ذلك مما وقع إجماعهم عليه، فإنه لا يكاد يخطئ أبداً.

(وأيضاً) فالاجتماعُ: اتفاق طائفةٍ، وذلك موجودٌ فيما ذُكر مما اختلفوا فيه. كذا قيل. وفيه تأمُّلٌ.

قوله: (لا يخالف شيئاً) إلخ. لأنهم لا يستطيعون التلفُّظ بخلافه. وقصةُ الزُّنْبُورِ[3] أَعْدَلُ شاهدٍ.

---

(١) (إلى) ساقط من د، م، وأثبته من ك.

(٢) (أو) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٣) جاء في «مغني اللبيب» – عند الكلام على (إذا) المفاجأة – (١٢١–١٢٥): جَمَعَ الوزيرُ «يحيى بنُ خالدٍ، أبو الفضل البرمكيُّ» – ١٩٠هـ بين «سيبويه» و«الكسائي» للمناظرة، فقال له «الكسائي»: تسألني أو أسألك؟ فقال له «سيبويه»: سلْ أنت. فقال: كيف تقول في قول العرب: «قد كنتُ أظنُّ أنَّ العقربَ أشدُّ لسعةً من الزُّنبور فإذا هو هي» أو «فإذا =

. . . .

. . . .

= هو إيَّاها »؟ فقال « سيبويه »: « فإذا هو هي »، ولا يجوز النصب، وسأله عن أمثال ذلك، نحو: « خرجتُ فإذا عبدُ الله القائمُ، أو القائمَ » فقال له: كلٌّ ذلك بالرفع. فقال « الكسائي »: العربُ ترفع كلَّ ذلك وتنصبُ. فقال « يحيى »: قد اخْتَلَفْتُمَا، وأنتما رئيسا بلَدَيْكُمَا، فَمَنْ يحكمُ بينكما؟ فقال له « الكسائيُّ »: هذه العربُ ببابك قد سمع منهم أهل الكوفة وأهل البصرة فيُحضرون ويُسألون. فأُحْضِرُوا، فوافقوا « الكسائيَّ »، فاستكان « سيبويه »، فأمرَ له « يحيى » بعشرة آلاف درهم، فخرج إلى فارس، فأقام بها حتى مات، ولم يعد إلى البصرة، فيقال: إن العرب قد رُشوا على ذلك، أو أنهم علموا منزلةَ « الكسائي » عند « الرشيد ». ويقال: إنهم قالوا: القولُ قولُ « الكسائي »، ولم ينطقوا بالنصب، وإن « سيبويه » قال لـ « يحيى »: مُرهم أن ينطقوا بذلك، فإنَّ ألسنتهم لا تطاوعُهم عليه.

ولـ « أبي الحسن، حازم القَرْطاجَنِّي » ــ٨٦٤هـ منظومةٌ في النحو مطلَعُها:

الحـمـدُ لله مُعْلي قَدْرَ مَنْ عَلِمَا … وجَاعِلِ العقلِ في سُبُلِ الهدى عَلَما

وقد ذكر فيها « المسألة الزنبورية »، وحكى مناظرة « سيبويه » و« الكسائي » فيها فقال:

والعُرْبُ قد تحذفُ الأخبارَ بعد « إذا » … إذا عَنَتْ فَجْأةَ الأمـرِ الذي دَهمَا

ورُبَّما نصبُوا للحالِ بعد « إذا » … وربَّما رَفَعوا من بعدها، رُبَّمَا

فإن توالى ضميرانِ اكتسى بهما … وجهُ الحقيقةِ من إشكاله غَمَمَا

لذاكَ أعيتْ على الأفهامِ مسألةٌ … أَهْدَتْ إلى سيبويه الحتفَ والغُمَما

قد كانت العَقْرَبُ العوجاءُ أحسبُها … قدْماً أشدَّ منَ الزُّنبورِ وقعَ حُمَا

وفي الجوابِ عليها هلْ « إذا هُوَ هي » … أو هلْ « إذا هُوَ إيَّاها » قد اختصما

وخَطَّأَ ابنُ زيادٍ وابنُ حمزةَ في … ما قال فيها أبا بِشْرٍ، وقد ظَلَما

وغاظَ عَمْراً عليٌّ في حُكومته … ياليتهُ لم يكُنْ في أمرهِ حَكَمَا

كغيظِ عمروٍ عليّاً في حكومته … يا ليتهُ لم يكُنْ في أمرهِ حَكَمَا

ثم قال:

وليسَ يخلُو امرُؤٌ من حاسدٍ أضمٍ … لولا التنافُسُ في الدنيا لما أَضِمَا

والغبنُ في العلمِ أشجى محنةٍ عُلِمَتْ … وأبرحُ الناسِ شَجْواً عالمٌ هُضِمَا

قوله: « وربما نصبوا إلخ » أي: وربما نصبوا على الحال بعد أن رفعوا ما بعد « إذا » على الابتداء؛ فيقولون: « فإذا زيدٌ جالساً ». =

. . . .

. . . .

= وقوله: «رُبَمَا» في آخر البيت بالتخفيف توكيد لـ «ربَّما» في أوله بالتشديد.

و«غَمما» في أخر البيت الثالث بفتح الغين، كناية عن الإشكال والخفاء.

و«غُمما» في آخر البيت الرابع بضمها، جمع «غُمّة».

و«ابن زياد» هو «الفراء»، واسمه «يحيى»، و«ابن حمزة»: هو «الكسائي»، واسمه «عليّ». و«أبو بشر»: «سيبويه»، واسمه «عمرو».

وألف «ظلما» للتثنية إن بنيته للفاعل، وللإطلاق إن بنيته للمفعول.

و«عمرو» و«علي» الأولان: «سيبويه» و«الكسائي». والآخران «عمرو بن العاص» و«علي ابن أبي طالب» - رضي الله عنهما -. و«حكما» الأول اسم، والثاني فعل، أو بالعكس دفعاً للإيطاء.

و(أضمَ) كـ «غضب» وزناً ومعنىً، والوصف منه «أضم» كـ «فرح».

و«هضم» مبني للمفعول، أي: لم يُوف حقَّه.

وأما سؤال «الكسائي» فجوابه ما قاله «سيبويه» وهو «فإذا هُوَ هِي»، هذا هو وجهُ الكلام، مثلُ: ﴿فإذا هِيَ بيضاء﴾ [الأعراف: ١٠٨] و[الشعراء:٣٣] و﴿فإذا هي حيةٌ﴾ [طه: ٢٠]، وأما «فإذا هو إياها» - إن ثبتَ - فخارج عن القياسِ، واستعمالِ الفصحاء، كالجزم بـ«لن»، والنصب بـ «لم»، والجر بـ «لعل». و«سيبويه» وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك، وإن تكلم بعضُ العرب به.

وفي «نفح الطيب» (٤: ٨٠): قال «الأعلم»: فالجواب بـ «فإذا هو هي»، هوصواب لفظاً ومعنى؛ لأن «إذا» في هذه المسألة من حروف الابتداء المتضمنة للتعليق بالخبر، فإذا اعتبرت المضمرين بعدها بالاسمية المظهرين لزمك أن تقول: «فإذا الزنبورُ العقربُ» أو «اللسعةُ اللسعةُ» أي: مثلها سواء.

فإذا قلت: «فإذا هو إياها» بنصب الضمير الأخير لَزِمَكَ أن تقول: «فإذا الزنبورُ العقربَ» بالنصب، وهذا لا وجهَ له، فإذا لم يجز نصب الخبر المظهر فكيف يجوز نصبُ الخبر المضمر الواقع موقعه؟

ومن مراجع المسألة الزنبورية مايلي: «مجالس العلماء» (٩) و«طبقات النحويين واللغويين» (٦٩) و«أمالي ابن الشجري» (١: ٣٤٨) و«الإنصاف» (٢: ٧٠٢) و«وفيات الأعيان» (٣: ٤٦٤) و«بغية الوعاة» (٢: ٢٣٠) و«سيبويه إمام النحاة» (١٠٧-١١٧).

فهــل ذلك إلا لأنهــم يحتــــاطون، ويقتاســـــون، ولا يفرِّطون ولا يُخَلِّطُونَ؟

ومع هذا فليس شيءٌ من مواضع الخلاف - على قلَّته - إلاَّ وله وجهٌ من القياس يُؤْخَذُ به.

ولو كانت هذه اللغةُ حَشْواً مَكِيلاً، وحَثْواً مَهِيلاً،

قوله: (ويقتاسون)[1] آثَرَهُ على «يقيسون»؛ لمشاكلة (يحتاطون)، ولِمَا فيه من المبالغة، وإيماءٍ إلى صعوبة القياس، وعدمِ اقتدارِ كلٍّ[2] أحدٍ عليه.

قوله: (يُوَجَّهُ)[3] بالبناء للمفعول، و(به) نائبُه، والجملةُ بيانٌ لسابقها، أو[4] صفة لـ«وجهٌ»[5].

[قوله][6]: (حَشْواً) أي: شيئاً يُحْشَى به المكيالُ كائناً ما كانَ من غير نظرٍ، ولا تحقيق.

قوله: (حَثْواً)[7] بالمثلثة بدل الشين. وقد يُقال بالتحتية بدل «الواو»، أي: تراباً، أو رَمْلاً مَهِيلاً، أي: ينهال ويَنْصَبُّ عند سقوطه بلا مقدارٍ ولا ضَبْطٍ.

---

(١) أي: يقتاسون غير المسموع بينهم على المسموع. «داعي الفلاح».

(٢) (كل) ساقط من د.

(٣) (يؤخذ) مكان (يوجه) في نسخ الاقتراح المخطوطة، وهو موافق لما في «الخصائص» (١: ٢٤٤).

(٤) (أي) مكان (أو) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٥) (توجه) في د، و(يوجه) في م، وأثبت الذي هو في ك.

(٦) ما بين الحاصرتين ساقط من د، ك، م، وأثبته من حاشية م.

(٧) (حشواً) في د.

لَكَثُرَ خلافُها، وتَعَادَتْ أوصافها، فجاء عنهم جرُّ الفاعل، ورفعُ المضافِ إليه، والنصبُ بحروف الجزم.

وأيضاً فقد ثبت عنهم التعليلُ في مواضع نقلت عنهم، كما سيأتي.

وفي مثل الكل من الفساد، وعدم الضبط ما لا يخفى.

وفي الحشو، والحثو من اللُّطف والعُذوبة ما يعترفُ به الذوقُ السليم[١].

قوله: (لَكَثُرَ) ماضٍ[٢]، هو جواب «لو». و (تَعَادَت) أي: تجاوزت الحدَّ، عطفاً عليه[٣]، أي: لكن لم يكثر الخلافُ، ولم يقع تجاوُزُ الأوصافِ فلم يَحْصُل ما ذكر، فدل على أنَّ لغاتِهم في غاية الضَّبْط، وإن وَقَعَ فيها اختلافٌ قليلٌ فإنه لا يؤدي إلى اختلالها[٤] واختلاطها، بل إذا وقع خلافٌ رَجَعَ لوجهٍ من القياس يقتضيه، ومذهبٍ واضحٍ يَقْبَلُه قانونُ كلامِهم ويرتضيه.

قوله: (وأيضاً) إلخ. هو كالعطف على قوله[٥] (يُوَجّه)[٦]، وتأكيد للجواب السابق، أو كلام[٧] مستقل.

قوله: (ثبت عنهم) إلخ. أي: ثبت تعليلُهم لبعض كلامهم. كما رُوِيَ أنَّ بعضَهم قال: «جاءتني كتابٌ»، فاعتُرِضَ عليه، فقال: أليسَ الكتابُ في معنى

---

(١) بينهما جناس غير تام.

(٢) (أي: فعل ماض) من حاشية م.

(٣) أي: (تعادت) معطوف على (كَثُر).

(٤) (لاختلالها) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٥) (قيل) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٦) (توجيه) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٧) (أبا) مكان (كلام) في د. و(جواباً) مكان (كلام) في ك، وأثبت الذي هو في م.

. . . .

الصحيفة؟ فذكر علَّةً[1] لتأنيثه[2] الفعلَ مع كون الفاعل مذكراً بأنه يصحُّ ذلك بالتأويل. كما سيأتي ذلك مشروحاً / في مسالك[3] العلة. إن شاء الله تعالى. ٩٠ أ

---

(١) (غلبة) في د.

(٢) (تأنيث) في د، و(تأنيثه) في م، وأثبت الذي هو في ك.

(٣) (مسائل) في د.

«الثانية»

في أقسام العلل

قال «أبو عبد الله الحسين بن موسى الدِّينَوري

(الثانية)[1]

قوله: (قال أبو عبد الله) إلخ.. كنيته، و (الْحُسَيْن) بالتصغير، اسمه، (ابن موسى) بن هبة الله، و (الدِّينَوري) بكسر الدال.

وحكى «ابن خَلِّكَان»[2] عن «السَّمْعانيّ»[3] الفتح، وقال: ليس بصحيح. فاقتصارُهُ في الشرح عليه اغتراراً[4] بما في «لُبِّ» المصنف غيرُ صوابٍ. وسكون

(١) (الثانية) ساقط من د، م، وأثبتها من ك.

(٢) هو «أحمدُ بنُ محمدِ بنِ إبراهيمَ بن خَلِّكانَ، شمسُ الدين، أبو العباس، البَرْمَكِيُّ، الإِربليُّ» الشافعي، قاضي القضاة، المتوفَّى سنة ٦٨١ هـ عن ٧٣ سنة. كان فقيهاً، حَسَنَ الفتاوى، بصيراً بالعربية، علاّمةً بالأدب والشعر وأيام الناس، جَمَعَ كتاباً في وَفَيَاتِ الأعيان. و «خلِّكان» اسم لبعض أجداده. مترجم في «طبقات الشافعية الكبرى» (٨:٣٣) و «الدارس» (١:١٩١) و «شذرات الذهب» (٥:٣٧١).

(٣) هو «عبدُ الكريم بنُ محمدِ بنِ منصورٍ، التميميُّ السمعاني المروزي، أبو سعد» المتوفى سنة ٥٦٢ هـ بمَرْو. تاج الإسلام ابن تاج الإسلام، مُحَدِّثُ المشرق، وصاحبُ التصانيف المفيدة الممتعة، منها «الأنساب». مترجم في «طبقات الشافعية الكبرى» (٧:١٨٠) و «البداية والنهاية» (١٢:١٧٥، ٢٥٤) و «شذرات الذهب» (٤:٢٠٥) و «الأعلام» (٤:٥٥).

(٤) (اغترار) في د. وكتب على حاشية م ما يأتي: (قوله: اغتراراً بما في لبِّ المصنف. هو كتاب في الأنساب اختَصر فيه كتابَ اللباب لابن الأثير الذي اختصر فيه كتاب الأنساب للسمعاني. واللب للمصنف، أعني للسيوطي وأنسابُ السمعاني طُبعا في أوربا). اهـ للسيوطي «أنساب العرب» و «لب اللباب في تحرير الأنساب». انظر «دليل مخطوطات السيوطي» (٢٤٥، ٢٤١).

الجَلِيس» في كتابه «ثمار الصناعة» : اعتلالات النحويين صنفان :

٦١ *** علة تطرد كلام العرب ، وتنساق / إلى قانون لغتهم .**

*** وعلة تُظهر حكمتهم، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم .**

وهم للأُولى أكثر استعمالاً ، وأشدُّ تداولاً ، وهي واسعةُ الشُّعَبِ ، إلاّ أن مدار المشهورة منها على أربعةٍ وعشرين نوعاً ، وهي :

علَّة سماع ،

التحتية وفتح النون وبعد الواو راء مهملة، بلدة مشهورة من بلاد الجَبَلِ[١] .

و (الجَلِيس) بفتح الجيم « فَعِيل » من الجُلوس، لَقَبٌ له، اشْتُهِرَ به، فلا يعبَّر عنه في الغالب إلا بـ « الجَلِيس » . ذكره « المجدُ » في « البلغة »[٢] و « ابنُ مكتوم » والمصنِّف في « البغية »[٣] و[٤] « الطبقات » ولم يذكروا له تاريخاً .

و (ثمارُ الصناعة) كتابٌ له في النحو عجيبٌ سبق للمصنف النقلُ عنه . وأكْثَرَ[٥] « أبو حيان » في « تذكرته » [من][٦] النقل عنه .

قوله : (واسعةُ الشُّعَبِ) جمع « شُعْبَة » بالضم، ناحية الشيء، أي : متسعة الأطراف والنواحي . أراد بذلك الإيماء إلى أنها لا تحصر .

قوله : (علَّة سماع) صَدَّرَ بها؛ لأن السماع عليه مدارُ هذا الفنّ . وهو أصلُه وأكثرُه، كرفع الفاعل، ونصب المفعول .

---

(١) (الجيل) في م . وبلادُ الجَبَلِ : مُدُنٌ بين أذْرَبِيجانَ وعِرَاقِ العَرَبِ، وخوزِسْتانَ وفارِسَ وبلادِ الدَّيْلَمِ . « القاموس المحيط » (جبل ٣ : ٣٣٤) .

(٢) (٩١) .

(٣) (١ : ٥٤١) و « معجم المؤلفين » (٤ : ٦٥) .

(٤) (في) مكان (و) في م .

(٥) (فعل ماض) من حاشية م .

(٦) ساقط من د، ك، وأثبته من م .

وعلَّة تشبيه، وعلَّة استغناء، وعلَّة استثقال، وعلَّة فَرْق، وعلَّة توكيد، وعلَّة تعويض،

قوله: (وعلَّة تشبيهٍ) هو كالقياس، فهو قرينُ السماع، كرفع اسمِ «كان» تشبيهاً بالفاعل، ونصبِ خبر «ما» تشبيهاً بالمفعول.

قوله: (وعلَّة استغناء) إلخ.. أي: كحذف كلٍّ من المبتدأ و[1]الخبر فيما يجب حذفُه فيه، استغناء عنه بما قام مقامه، و[2]كالاستغناء عن الخبر بمرفوع الصفة.

قوله: (وعلَّة استثقال) كتقدير الضمة والكسرة في المنقوص، والضمة في المضارع المعتلّ[3] اللام.

قوله: (وعلة فَرْقٍ) كتجرد[4] خبر أفعال الشروع من «أنْ»، وكثرةِ لَحاقها لخبر أفعال الرَّجاء، فإنَّ الشروع لا يجامع الاستقبال، لما بينهما من المنافاة، فإنَّ الشروع حاليٌّ، لا يجامع الاستقبال، ولا كذلك الرَّجاء.

قوله: (وعلة توكيد) كوصف[5] نحو «دَكَّةٌ» بـ«واحدة»[6].

قوله: (وعلة تعويض) كتنوين العِوَضِ المعوض[7] بها الياء، أوْ حركتها في نحو «جَوارٍ»[8] على الخلاف: هل يُقَدَّمُ الإعلالُ أو مَنْعُ الصرفِ؟.

---

(١) (أو) مكان (و) في د.
(٢) (و) ساقط من د.
(٣) (والمعتل) بزيادة الواو في د.
(٤) (كجر) في د.
(٥) (لوصف) في م.
(٦) (دكَّةً واحدةً) في م. يشير إلى قوله – سبحانه –: ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةً واحدةً﴾ (الحاقة: ١٤).
(٧) (المعوض) ساقط من د، م، وأثبته من ك.
(٨) من الجموع المعتلة الآتية على وزن (فواعِل) على القول بأن **الإعلال مقدمٌ**، فَحَذْفُ الياء قياسي؛ لأنه لالتقاء الساكنين. وهو الراجح. وعلى القول بأن **منع الصرف مقدمٌ** على الإعلال، فَحَذْفُ الياء اعتباطيّ، وهو الحذف لا لعلة موجبة كالحذف للتخفيف. انظر «التصريح» (١: ٣٤) و«حاشية الصبان» (١: ٣٠٥) و«حاشية العطار على شرح الأزهرية» (٣١).

وعلَّة نظير، وعلَّة نقيض، وعلَّة حَمْل على المعنى،

قوله: (وعلة نظير) كحَمْلِ أفعال [المقاربة] على الأفعال الناقصة؛ لكونها نظيرتَها في عدم حصول الفائدة بمرفوعها فقط. وكَحَمْلِ «سَرَاويل»[1] المفرد الأعجمي على نظيره، ومُوازِنِه في[2] الجمع الذي على صيغة منتهى الجموع في المنع من الصرف.

قوله: (وعلة نقيض) كإِعْمال «لا»[3] عَمَلَ «إنَّ»، فإنَّ «لا» لتأكيد [النفي و «إنَّ» لتأكيد][4] الإثبات.

قوله: (وعلَّة حَمْل) إلخ. وهو الذي يُعَبِّرُ عنه النحاةُ: بالعطف على المعنى، والعطفِ على المحل، نحو قوله تعالى: ﴿فأصَّدَّقَ وأكُنْ﴾[5]، فجزم «أكُنْ» على فرض سقوط الفاء. وكالجرِّ على التوهم[6] في قوله:

.... ولا سابقٍ شيئاً[7] ....

(١) انظر «التصريح» (٢: ٢١٢).

(٢) (من) مكان (في) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٣) (أي: هذا اللفظ) من حاشية م.

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من د.

(٥) قال «ابن هشام» في «مغني اللبيب» (٥٥٣): قرأ غير «أبي عمرو»: ﴿رَبِّ لولا أخَّرتني إلى أجَلٍ قَريبٍ فأصَّدَّقَ وأكُنْ من الصالحينَ﴾ [المنافقون: ١٠] بالجزم، فقيل: عطف على ما قبله على تقدير إسقاط الفاء، وجَزْم «أصَّدَّقْ»، ويسمى العطف على المعنى. ويقال له في غير القرآن العطف على التوهم.

وقيل: عطف على محلِّ الفاء وما بعدها وهو «أصدَّق» ومحله الجزم؛ لأنه جواب التخصيص، ويجزم بـ«إنْ» مقدرة.

(٦) (النوم) في د.

(٧) البيت بتمامه:

بَدَا لِيَ أنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سَابقٍ شيئاً إذا كان جائياً =

فَجَرُّ «سابقاً» عطفٌ على خبر «ليس»؛ على توهم دخول الباء في الخبر لغلبتها فيه[1].

قوله: (وعلة مشاكلة) أي: لفظية، وهو المعروف بالازدواج والتناسب؛ كتنوين غير المنْصرف، لمجاورته للمنصرف في نحو: ﴿سلاسلاً وأغلالاً﴾[2].

قوله: (وعلة مُعادَلَةٍ) أي: مقابلة وموازنة؛/ كتنوين المقابلة في جمع المؤنث السالم، فإنّـ[ـه في][3] موازنة ومقابلة[4] النون في جمع المذكر. ٩٠ ب

= نسبه «سيبويه» في «الكتاب» لزهير مرات، ونسبه مرة لِصِرْمة الأنصاري في (١:٣٠٦)، وهو في ديوان «زهير» (٢٠٨) برواية: (ولا سابقي شيءٌ).
قال «سيبويه» في «الكتاب» (٣:١٠١): وسألتُ «الخليلَ» عن قوله -عزَّ وجلَّ-: ﴿فَأَصَّدَّقَ وأكنْ من الصالحين﴾ فقال هذا كقول «زهير»:

بَدَا لِيَ أنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سَابقٍ شيئاً إذا كان جائياً

فإنما جرُّوا هذا؛ لأنَّ الأوَّلَ قد يدخله الباءُ، فجاؤوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لما كان الفعلُ الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاءَ فيه تكلّموا بالثاني وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهَّموا هذا. وانظر البيت في «الكتاب» (٣:٢٩، ١٠٠) و«الخصائص» (٢:٣٥٣، ٤٢٤) و«الإنصاف» (١:١٩١) و«شرح المفصل» (٧:٥٦) و«مغني اللبيب» في (أقسام العطف) (٦١٩) و«خزانة الأدب» (٩:١٠٢).

(١) أي: لغلبة الباء في الخبر.
(٢) تمام الآية: ﴿إنَّا أعْتَدْنَا للكافرينَ سَلاسِلاً وأغلالاً وسعيراً﴾ (الإنسان: ٤) وانظر «التصريح» (٢: ٢٢٧).
(٣) ساقط من د، ك، وأثبته من م.
(٤) (موازنه ومقابله) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

وعلَّة قُرْب ومجاورة، وعلَّة وجوب، وعلَّة جَوَاز، وعلَّة تغليب، وعلَّة اختصار، وعلَّة تخفيف،

قوله: (وعلة قُرْب) إلخ، كما في جَرِّ الجِوار لمجاورة المجرور، كـ « جُحْرِ ضَبٍّ خَرِبٍ »(١) وأمثاله.

قوله: (وعلة وجوب) كانقلاب كلٍّ من الواو والياء [ألفاً](٢) عند تحركه وانفتاح ما قبله.

قوله: (وعلة جواز) بالزاي كإلحاق(٣) علامة التأنيث للمسند الْمَجازِيِّ التأنيثِ الظاهر(٤).

قوله: (وعلة تغليب)، كالعُمَرَيْن.

قوله: (وعلة اختصار)، كحذف النون من مضارع « كان » المجزوم بالسكون(٥).

قوله: (وعلة تخفيف)، كنقل حركة همزة نحو: « يَرْأَى » للساكن قبلها، ثم حذفها تخفيفاً(٦).

---

(١) انظر « الكتاب » (١ :٦٧، ٤٣٦) و « معاني القرآن » للفراء (٢ : ٧٤) و « ضرورة الشعر » للسيرافي (١٢٣) و « الخصائص » (١ :١٩١) و « مغني اللبيب » (القاعدة الثانية: أن الشيء يُعْطَى حكمَ الشيءِ إذا جاوَرَهُ) (٨٩٤).

(٢) ساقط من د، ك، وأثبته من م.

(٣) (كلحاق) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٤) مثل: « أَوْرَقَتِ الشَّجَرُ » و « أَوْرَقَ الشَّجَرُ ». انظر « التصريح » (باب الفاعل) (١ :٢٨٠).

(٥) يجوز حذف النون من « كان » بخمسة شروط:
أن تكون بلفظ المضارع، وأن تكون مجزومة، وأن لا تكون موقوفاً عليها، ولا متصلة بضمير نصب، ولا بساكن. وذلك كقوله تعالى: ﴿ولم أكُ بغياً﴾ (مريم: ٢٠) وسبب الحذف التخفيف والاختصار. انظر « شرح قطر الندى » (كان وأخواتها) (١٩٢).

(٦) انظر « الممتع » (٢ :٦٢٠) و « شرح الملوكي » (٣٧٠).

وعلَّة دلالة حال، وعلَّة أصل، وعلَّة تحليل، وعلَّة إشعار، وعلَّة تضاد، وعلَّة أولى.

وشَرَحَ ذلك «التاجُ ابنُ مكتوم»

قوله: (وعلة دلالة) إلخ، كما[1] في حذف العامل في قولك «الهلالُ» أي: «هذا» إذا رفعته، أو[2] «انظر» إذا نصبت.

قوله: (وعلة أصْل) كالسكون في البناء، وكالاستصحاب. كذا في الشرح[3]. ويأتي[4] في كلام «ابنِ مكتوم» أن المرادَ من الأصل البقاءُ عليه، كـ«اسْتَحْوَذَ» ونحوه.

قوله: (وعلة تحليل) بالحاء المهملة، ويأتي هو وما بعده للمصنف.

قوله: (التاج) أي: تاج الدين، فاختصره بما ذكر. ومَرَّ أن بعضاً يقول في مثل هذا: إنه غيبَةٌ، وأنه[5] فيه نظر؛ لأن «ألْ» إذا كانت نائبة عن المضاف إليه، أو للكمال انتفى ما يُوهم النقصَ الذي فهموه من حذف المضاف إليه.

وهو «تاجُ الدين، أحمدُ بنُ عبدِ القادرِ بنِ أحمدَ بنِ مَكْتُومِ بنِ أحمدَ بنِ محمدِ بنِ سليمِ بنِ محمدٍ القَيْسيُّ، أبو محمدٍ» الحنفيُّ. ولد في آخر ذي الحجة سنة ثنتين وثمانين وست مئة. وأخذ عن «السَّرُوجي»[6] وغيره. وتَقَدَّمَ في الفقه

---

(١) (كما) مكررة في م.

(٢) (و) في م.

(٣) (الشروع) في د.

(٤) (وسيأتي) في م.

(٥) (أنه) ساقط من م. وأثبته في د، ك.

(٦) هو «أحمدُ بنُ إبراهيمَ بنِ عبدِ الغني بن أبي إسحاقَ، شمسُ الدين، أبو العباس» المتوفى سنة ٧١٠ هـ. قاضي قضاة الحنفية بالديار المصرية. مترجم في «الجواهر المضية» (١: ١٢٣) و«الدرر الكامنة» (١: ٩١) و«المنهل الصافي» (١٨٨).

. . . .

والنحو واللغة، ودَرَّسَ، ثم أقبل على سماع الحديث، ونَسَخَ الأجْزاءَ، فأكْثَرَ. من أصحاب «النجيب»[1] و «ابن علاق»[2]، والرواية عنه عزيزة. وقد سَمِعَ منه «ابنُ رافع»[3] وذكره في «معجمه». وله تصانيفُ كثيرةٌ حسانٌ، منها: «الجمعُ بين العُباب والمحكَمِ» في اللغة، و «شرحُ الهداية» في الفقه[4]، و «طبقاتُ اللغويين والنحاة» في عشر[5] مجلدات، و «شَرْحُ الكافية الحاجبية»[6] و «شرح الشافية» و «شرح الفصيح» و «الدرّ اللّقيط من البحر المحيط» في مجلدات، قَصَرَه على مباحث «أبي حيّان» مع «ابن عطية» و «الزمخشري» و «التذكرة» وغير ذلك.

---

(١) هو «أبو الفرج عبد اللطيف بن عبد المنعم الحنبلي» التاجر، المتوفَّى سنة ٦٧٢ هـ عن ٨٥ سنة. مسند الديار المصرية. مترجم في «شذرات الذهب» (٥: ٣٣٦).

(٢) (ابن علاف) بالفاء في د، ك، م، والصواب «ابن علاق» بالقاف، كما في «الدرر الكامنة» (١: ١٧٥) و «المنهل الصافي» (٣١٧) و «بغية الوعاة» (١: ٣٢٦)، وهو «أبو عيسى، عبد الله بن عبد الواحد بن محمد بن علاق الأنصاري، المصري، الرازي» ويعرف بـ «ابن الحجاج» المتوفى سنة ٦٧٢ هـ عن ٨٦ سنة. مترجم في «شذرات الذهب» (٥: ٣٣٨).

(٣) هو «محمد بن رافع بن هجرس بن محمد السَّلامي، العميدي، أبو المعالي، تقي الدين» الشافعي الحوراني الأصل، المصري المولد والمنشأ، وسكن دمشق. المتوفى سنة ٧٧٤ هـ بدمشق. إمامٌ في الحديث متقن. سَمِعَ من «المزِّيِّ» «تهذيبَ الكمال». له معجم غاية في الإتقان والضبط، مشحونٌ بالفوائد. كان يحفظ «المنهاج» و «الألفية» لابن مالك. مترجم في «الدرر الكامنة» (٣: ٤٣٩) و «شذرات الذهب» (٦: ٢٣٤) و «الأعلام» (٦: ١٢٤).

(٤) (احتراز عن الهداية في الحكمة) من حاشية م.

(٥) (عشر) من دون (تاء) في د، ك، م وهو صحيح على مذهب «الكسائي» والبغداديين.

(٦) (نسبة إلى «ابن الحاجب»، واحتَرَزَ بذلك عن كافية ابن مالك. وكلتاهما في النحو) من حاشية م.

في «تذكرته» فقال: قولُه: علة سماع، مثل قولهم: «امرأةٌ ثَدْياءُ»،

توفي في الطاعون العامِّ في رمضان سنة تسع وأربعين وسبع مئة.

أَوْسَعَ ترجمته الحافظ «ابن حجر» في «الدرر»[١] و «إنباء[٢] الغمر» وغيرهما. وذكره المصنِّف في «البغية»[٣].

قوله: (في تذكرته) أي: المسماة بـ«قَيْد الأوابد» في ثلاث[٤] مجلدات أو أكثر، أودعتها غرائب النقول.

قوله: (ثَدْيَاءُ)[٥] بفتح المثلثة وسكون الدال المهملة وفتح التحتية، مقصوراً في نسخ «الاقتراح»، وممدوداً في الكتب الصرفية و «القاموس»[٦] و «الصحاح»[٧] وهو الذي يقتضيه القياس، أي: عظيمةُ الثديَيْنِ.

---

(١) قوله (في الدرر) هو «الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة»، وقوله: وإنباء الغُمر هو «إنباء الغُمر بأنباء العمر»، وقوله في البغية هي «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» من حاشية م.

(٢) (انباه) في د.

(٣) في (١:٣٢٦). وله ترجمة في «الجواهر المضية» (١:١٩٢) و «الدرر الكامنة» (١:١٧٤) و «حسن المحاضرة» (١:٤٧٠) و «شذرات الذهب» (٦:١٥٩) و «الأعلام» (١:١٥٣).

(٤) (ثلاث) من دون (تاء) في د، ك، م، و «داعي الفلاح» و «بغية الوعاة». وهذا صحيح على مذهب «الكسائي» والبغداديين. والقاعدة في ذلك:
(يعتبر التذكير والتأنيث مع الجمع بحال مفرده، فإن كان مفرده مذكراً أنث عدده، وإن كان مؤنثاً ذُكِّر، نحو: ثلاثة إصطبلات، وثلاثة حمَّامات، بالتاء فيهما اعتباراً بالإصطبل والحمام، فإنهما مذكران، ولا يقال: ثلاث، بترك التاء اعتباراً بالجمع، خلافاً للبغداديين و «الكسائي»، فإنهم يُجوزون مراعاة الجمع كما يُجوزون مراعاة المفرد). انظر «التصريح» (٢:٢٧١) و «شرح الأشموني» مع «حاشية الصبان» (٤:٦١).

(٥) (ثَدْيَا) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٦) (الثَّدْيُ ٤:٣٠٢).

(٧) (ثدا ٦:٢٢٩١) وفيه: يقال: امرأة ثَدْيَاء.

ولا يُقال: «رجلٌ أثْدَى»، وليس لذلك علةٌ سوى السماع.

وعلّة تشبيه: مثلُ إعراب المضارع لمشابهته الاسم،

قوله: (ولا يُقال) إلخ.. أي: مع أنَّ كل «فَعْلاء» لها «أفعل»[1] كـ«حمراء» و«أحمر»، وهذا بناءً على/ أنه لا يقال: «ثَدْيُ الرجلِ»، وإنما يقال: «ثُنْدُوَة»[2]، فأما مَنْ[3] أثبته للرجل أيضاً، كما حكاه «ابنُ السكيت» فإنه يقوله[4]. ٩١ أ

قوله: (وليس لذلك)[5] أي: المنْع المشار إليه علَّة تقتضيه سوى السماع من[6] العرب، فإنهم قالوا: «ثَدْيَاء»[7] للمرأة، ولم يصفوا به الرجلَ، مع أن الوصف قائمٌ بكل منهما، فحيث امتنعوا منه لا يجوز لنا أن نقولَه، وإنِ اقتضاه القياس.

قوله: (مثل إعراب) إلخ. أي: إذا كان آخره خالياً من موجبات بنائه.

قوله: (لمشابهته)[8] إلخ. أي: في[9] تعاقب معانٍ تنكشف بالإعراب، كما في «لا تأكلِ السمكَ [وتشرب اللبن»][10] فإنه شبيهٌ[11] بتعاقب المعاني

(١) (أفعل) ساقط من د.

(٢) قيل: هي مَغْرِزُ الثَّدْي، وقيل: هي للرجل بمنزلة الثَّدْي للمرأة. «المصباح» (الثديُ ٨٠).

(٣) كـ«الفيومي» في «المصباح» (الثديُ) حيث قال: الثَّديُ للمرأة، وقد يقال في الرجل أيضاً. قاله «ابن السكيت». وانظر «تهذيب إصلاح المنطق» (٣٣١).

(٤) (يقول) في د، و(يقال) في م، وأثبت الذي هو في ك.

(٥) (ولذلك لذلك) في د، و(ولذلك) في م، وأثبت الذي هو في ك.

(٦) (منه) في د.

(٧) (ثديا) في د، ك، م، والصواب ما أثبته.

(٨) (لمشهته) في د.

(٩) (بيان لوجه المشابهة) من حاشية م.

(١٠) ساقط من د، ك، وأثبته من م. انظر «شرح قطر الندى» (١٠٨).

(١١) (فإنك شيب) في د.

وبناءِ بعض الأسماء لمشابهتها الحروفَ.

وعلَّة استغناء: كاستغنائهم بـ«تَرَكَ» عن «وَدَعَ».

المقتضي[1] للإعراب في نحو: «ما أحسنْ زيدْ»؛ إلا أن المعاني المتواردة على الاسم لا يكشفها إلَّا الإعرابُ، فكان فيه[2] أصلاً، وفي الفعل يكشفها[3] هو[4]، أو إظهارُ العاملِ، فكان فيه فرعاً.

قوله: (لمشابهتها الحروف)[5] أي: شَبَهاً لا معارِضَ[6] له، ولم[7] يَجْعَل[8] شَبَهُ الفعلِ مقتضياً للبناء، كما سلكه «ابنُ الحاجب»[9] وغيره.

قوله: (كاستغنائهم بـ«تَرَكَ») إلخ.. أي: في اللغة الفصيحة. كما مرَّ التنبيهُ عليه، وإلا فقد قُرِئَ: ﴿ما وَدَعَكَ﴾ وغيره مما مرَّ. وكاستغنائهم بتثنية «سِيٍّ»[10] عن تثنية «سواء»[11].

---

(١) (المقتضية) في م.

(٢) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢: ٣٩٧) و«التصريح» (١: ٤٧).

(٣) (يكشف) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٤) (أي: الإعراب) من حاشية م.

(٥) (بمشابهتها له الحرف) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٦) (معارضة) في د.

(٧) كُتب على حاشية م ما يأتي: (هنا سَقَطَ تعليل النفي، ولعل الساقط هكذا: ولم يجعل شبه الفعل مقتضياً للبناء، كما سلكه «ابن الحاجب» وغيره، لأن ما قيل بأنه مبني لشبه الفعل كـ«نزالِ» المشابه لـ«انزلْ» هو في التحقيق مبني لشبه الحرف).

(٨) (يحصل) في د.

(٩) أي: في الاسم.

(١٠) (شيء) في د.

(١١) (سواه) في د. ويشترط في كل ما يثنى – عند الأكثرين – ثمانية شروط: منها: أن لا يستغني بتثنية غيره عن تثنيته، فلا يثنى «سواء» لأنهم استغنوا بتثنية «سي» عن تثنيته، فقالوا: «سيان»، ولم يقولوا: «سواآن». «التصريح» (١: ٦٧). أي: قياساً، فلا ينافي أنه شذ: «سواآن». «الصبان» (١: ٧٧).

وعلَّة استثقال: كاستثقالهم «الواو» في «يَعِد»؛ لوقوعها بين «ياء» وكسرة.

وعلَّة فَرْق: وذلك فيما ذهبوا إليه من رَفْعِ الفاعل، ونصب المفعول، وفتح «نون» الجمع، وكسر «نون» المثنى.

وعلَّة توكيد: مثل إدخالهم «النون» الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر؛ لتأكيد إيقاعه.

قوله: (بين ياءَ) إلخ.. أي[1]: في المضارع المفتتح بالياء، وأُلْحِقَ بها غيرها[2] من حروف المضارعة طرداً للباب، فإذا آلتْ للمضمر رَجَعتِ الفاء[3]، كما إذا بني للمفعول، كـ«يُولَدُ»[4]، أو صار رُباعياً من باب الإفعال، كـ«يُوعِدُ» ونحوه؛ لأن المانعَ وقوعُها بين عَدُوَّتَيْها، وقد انتفى[5].

قوله: (مِنْ رَفْعِ [الفاعل][6]) إلخ، أي: للفرْق، ورُفِع الفاعلُ، لكونه عمدةً، ولقلته، بخلاف المفعول.

قوله: (نون الجمع) أي: وما أُلْحِقَ به، و[7]حُمِلَ عليه، وكذا التثنية يعتبر[8] ما أُلحق بها.

قوله: (في فعل الأمر) أي: وكذا غيره مما تلحقه النون.

---

(١) (أي) ساقط من د، م.

(٢) أي: غير الياء.

(٣) (أي: فاء الكلمة، وهي الواو) من حاشية م.

(٤) (ليولد) في د.

(٥) انظر «شرح الجرجاني على تصريف العزي» (٨١).

(٦) ساقط من د، ك، وهو من حاشية م.

(٧) (عطف على ألحق) من حاشية م.

(٨) (بغير) في د، (يعبّر) في م، وأثبت الذي هو في ك.

وعلَّة تعويض: مثل تعويضهم الميم في «اللهم» من حرف النداء.

وعلَّة نظير: مثلُ كسرهم / أحدَ الساكنين إذا التقيا في الجزم، حملاً على الجر، إذ هو نظيرُهُ. ٦٢

وعلَّة نقيض: مثل نصبهم النكرةَ بـ«لا» حملاً على نقيضها «إنَّ».

وعلَّة حمل على المعنى: مثل ﴿فَمَنْ جاءَهُ مَوْعِظَةٌ﴾ ذَكَّر فِعْلَ الموعظة، وهي مؤنثةٌ، حملاً لها على المعنى، وهو الوعظ.

قوله: (مثل تعويضهم)[1] إلخ. أي: ولذلك لا يُجمع بينهما إلا في الضرورة. كما هو معروف، كقوله:

أَقُــولُ: يا اللهُمَّ يا اللَّهُــمــا[2]

قوله: (حملاً) نُصِبَ على العلَّة لـ(كسرهم).

وقوله: (إذ هو) أي: الجرُّ في الاسم نظيرُ الجزمِ في الفعل.

قوله: (حملاً على نقيضها)[3] إلخ، أي: فإنَّ «لا» تأكيد للنفي، و«إنَّ» تأكيد للإثبات، وهما متناقضان. كما بيّناه آنفاً.

قوله: (حملاً) إلخ، أي[4]: ولولا ذلك الحمل لكان الأحسن فيه التأنيث؛ لكونه أُسْنِدَ لمجازيّ التأنيث.

---

(١) (تعويض) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٢) رَجَزٌ وقبله:

إنِّي إذا مــا حَــدَثٌ أَلَمَّــا

وهو في «أمالي ابن الشجري» (٢: ٣٤٠) و«الإنصاف» (١: ٣٤١) و«شرح المفصل» (٢: ١٦) و«شرح الرضي على الكافية» (١: ٣٨٤) و«أوضح المسالك» (٤: ٣١) و«همع الهوامع» (١: ١٧٨). والشاهد فيه: الجمع بين «يا» و«الميم» المشددة ضرورة.

(٣) (نقيضيها) في م.

(٤) (أي) ساقط من د، م.

وعلة مشاكلة: مثل قوله: ﴿سَلاسِلاً وأغْلالاً﴾.

وعلَّـة معادلـة: مـثل جـرهم مـا لا ينصـرف بالفـتح حـمـلاً على النصب، ثم عادلوا بينهما، فحملوا النصب على الجرِّ في جمع المؤنث السالم.

وعلَّة مجاورة: مثل الجر بالمجاورة في قولهم:

قوله: (سَلا سِلاً) إلخ. فَنَوَّنَهُ مع أنه على صيغة منتهى الجموع[1] لمناسبة (أغلالاً)[2] بعده.

قوله: (بالفتح) قيل[3]: الأَوْلَى بالفتحة؛ لأن الفتح من ألقاب البناء. تأمَّلْ.

قوله: (على النصْب) أي: لأنه أقربُ من الرفع.

قوله: (بينهما) أي: النصب والجر.

قوله: (فحملوا) إلخ[4]، أي: طلباً للتعادل.

قوله: (مثل الجر بالمجاورة) الأَوْلَى أن لو قال «بها»؛ لأن المقام للإضمار، فهو أخصر[5] وأظهر، كما في الشرح. وإيهامُ أنه[6] يعود[7] لعلّةٍ بعيدٌ؛ لأنها ليست من أدوات الجر.

---

(١) (الموجبة لعدم تنوينه) من حاشية م.

(٢) (الإنسان: ٤) قرأ «نافع» و«عاصم» في رواية «أبي بكر» و«الكسائي»: «سلاسلاً» منونَة. وروى «حفص» عن «عاصم»: أنه كان لا ينوِّن إذا وصل، ويقف بالألف. «السبعة» (٦٦٣).

(٣) القائل «ابن علان» في «داعي الفلاح».

(٤) (في) مكان (إلخ) في د.

(٥) (أخصّ) في م.

(٦) (أي: الضمير في «بها» اهـ) من حاشية م.

(٧) (يعدد) في د. (وقوله: «يعود لعلة» أي: للفظ علة من قول المصنف وعلة نظير اهـ) من حاشية م.

«جُحْرُ ضبٍّ خربٍ»، وضم لام «للّه» في «الحمدُ لُله»، لمجاورتها «الدال».

وعلّة وجوب: وذلك تعليلهم رفع الفاعل

قوله: (خَرِبٍ) حقُّه الرفعُ؛ لأنه صفة «جُحْرُ» إلّا أنه لَمّا جاور «ضباً» المجرور / ٩١ ب بالإضافة جُرَّ بمُجاورته[١].

قوله: (لمجاورتها[٢] الدال) صريح في[٣] أن ضم اللام للْمُجاورة[٤]. والمعروف الذي عليه جمهورُ أهل العربية أنَّ هذا من قبيل الإتْباع لا الجوار[٥]، وأنَّ الإتباعَ إما لحركةٍ قبلَه كاللام هنا، أو بعدَه، كما في قراءة «الحمدِ لِله» بكسر الدال[٦] إتباعاً للامِ «لِله»، أو لحركة حرف ما قبلَه، نحو: ﴿في إِمِّ الكتابِ﴾[٧] بكسر الهمزة، أو بعده، نحو: «أخوك»، بناء على أنها[٨] معربة بحركة[٩] مقدرة. كما اختاره

---

(١) انظر «الكتاب» (١:٦٧، ٤٣٦) و«الخصائص» (١:١٩٣). وتقدم الكلام عليه أول «الكتاب الثاني» (٧٤ ب).

(٢) (لمجاورته) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٣) (فيه) مكان (صريح في) في م.

(٤) هي قراءة «ابنِ أبي عبلة». انظر «المحتسب» (١:٣٧) و«إعراب القراءات الشواذ» (١:٨٨) و«الدر المصون» (١:٤٢).

(٥) قوله: (لمجاورتها) بيان للعلَّة، أما (الإتْباع) فهو الحكم. فلا غبار على كلام «السيوطي».

(٦) هي قراءة «الحسن البصري». انظر «الدر المصون» (١:٤١).

(٧) (الزخرف: ٤) قرأ «حمزة» و«الكسائي» بكسر همزة «أمّ» وصلاً فإن ابتدأا ضمّاها كالباقين في الحالين. انظر «البحر المحيط» (٨:٥) و«إتحاف فضلاء البشر» (٣٨٤).

(٨) (الظاهر أن الضمير للأسماء الستة، وكان الأنسب التصريحَ بها بدل التكنية بالضمير) من حاشية م.

(٩) (بحركات) في م.

ونحوه.

وعلّة جواز: وذلك ما ذكروه في تعليل «الإمالة» من الأسباب المعروفة، فإن ذلك علة لجواز الإمالة فيما أُميل، لا لوجوبها.

«الرضيُّ»(١) وجماعةٌ من أهلِ التحقيق.

والأصل: «أَخُوكَ» فحركت(٢) الخاء إتباعاً للواو [و](٣) لمناسبتها.

قوله: (ونحوه) أي: [و](٤) نحو الرفعِ من الأحكام النَّحْوِيَّةِ الواجبة في الصناعة.

قوله: (لا لوجوبها) أي: الإمالة(٥)، لأن الأسباب مُجوّزه للإمالة لا موجبة. كما قُرِّر(٦).

---

(١) وفي «شرح الرضي على الكافية» (١: ٧٩): (قال «أبو علي»: إنها حروف إعراب، وتدل على الإعراب، فإن أراد أنها كانت حروف إعراب يدور الإعراب عليها، ثم جعلت كالحركات، فذلك ما اخترنا. وإن أراد أن الحركات مقدرة الآن مع كونها كالحركات الإعرابية، فهو ما حمل المصنفُ [يعني ابن الحاجب] كلامَ «سيبويه» عليه). أي: وقد أبطلناه فيما تقدم.

(٢) (فحركة) في د.

(٣) ساقط من د، ك، وأثبته من م.

(٤) ساقط من ك، وأثبته من د، م.

(٥) **أصحاب** «الإمالة» تميم وقيس وأسد وعامة نجد، ولا يُميل الحجازيون إلا مواضع قليلة. **وحكمها**: جائزة، فلذا يجوز تفخيم كلِّ ممال؛ لأنه الأصل؛ إذ الألف إذا لم تمل كانت حقيقية، فإذا أميلت ترددت بين الألف والياء، والأصل في الحرف أن لا يمازج صوته صوت غيره. انظر «الكتاب» (٤: ١١٨) و«شرح الشافية للرضي» (٣: ٤) و«التصريح» (٢: ٣٤٦) و«مناهج الكافية» (١٦٤).

(٦) (قَرَّره) في م.

وعلَّة تغليب: مثل ﴿وكانَتْ من القانتين﴾.

وعلَّة اختصار: مثل باب الترخيم، ﴿ولَمْ يكُ﴾.

وعلَّة تخفيف: كالإدغام.

وعلَّة أصلٍ:

قوله: (من القانتين)[1] أي: دون القانتات، فإنه غَلَّبَ المذكر على المؤنث فأدرجها فيه. والتغليب يكون تارة للشرف، كما في الآية، وأخرى للتخفيف، وأخرى للكثرة.

قوله: (باب الترخيم) وهو حذف آخر الكلمة المناداة تخفيفاً[2].

قوله: (ولم يَكُ)[3] بحذف النون، مضارعُ «كان» المجزوم بالسكون. وقد شرطوا الحذفَ بأنْ لا يلقاها ساكنٌ أو ضميرُ نصب. وبعضُهم لا يشترط الأوَّل.

قوله: (كالإدغام)(٤) أي: فإنه لو بقي الحرفان بحالهما لثقلا(٥) بتواليهما، وتوالي(٦) حركتيهما، فخفِّف بإسْكان الأوّل وإدغامه.

قوله: (وعلة أَصْلٍ[7]) أي: بقاءٍ عليه[8]، كما أشرنا إليه قبلُ، ويدل له[9]

---

(١) (التحريم: ١٢).

(٢) انظر «أوضح المسالك» (باب الترخيم) (٤:٥٥) و«التصريح» (٢:١٨٤).

(٣) (النحل: ١٢٠).

(٤) انظر «الممتع» (٢:٦٣١) و«شرح المفصل» (١٠:١٢١) و«شرح الشافية للرضي» (٣:٢٣٣-٢٣٨).

(٥) (لَثَقُلَ) في د، م.

(٦) (تعالى) في د.

(٧) (أصله) في د.

(٨) (علته) في د.

(٩) (له) ساقط من د.

كـ «اسْتَحْوَذَ»، و «يُؤَكْرِمُ»، وصرف ما لا ينصرف.

وعلَّة أَوْلى: كقولهم: إن الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول.

وعلَّة دلالة حال: كقول المسْتهلِّ: الهلالُ، أي: هذا الهلالُ،

تمثيلُه بـ «اسْتَحْوَذَ»[١]، فإنَّ قياسَ بابه: استحاذَ[٢]، لتحرك الواو فيه وأصالتها وانفتاح ما قبلها حالاً، لكنه بقي على الأصل تنْبيهاً عليه.

قوله: (ويُؤَكْرِمُ) بإثبات الهمزة كـ «يدحرج» مضارع[٣] «أكرم»، ومقتضى القياس حذفُ الهمزة[٤]، لكنهم أبقوها تنبيهاً على الأصل.

قوله: (وصرف ما لا ينْصرف) أي: لداعٍ لذلك، كضرورةٍ، أو تناسُبٍ، أو اعتبار زوالِ إحدى علَّتَيْه[٥] رداً لأصله، وهو[٦] الصرف[٧].

قوله: (أولى) أي: أحق.

قوله: (من المفعول) أي: «به»؛ فإنه المرادُ إذا أُطْلِقَ، وكان أحقَّ لشرفه، وكونه عمدةً، ولا كذلك المفعول به.

قوله: (المسْتهلّ) أي: الذي يرى الهلال، وأصلُ الاستهلالِ رَفْعُ الصوتِ عندَ رؤيةِ الهلال، ثم صار الاستهلالُ يستعمل بمعنى طلبِ رؤيةِ الهلالِ.

قوله: (الهلالُ) بالرفع خبر مبتدأ محذوف (أي: هذا الهلالُ

---

(١) ﴿استحوذ عليهم الشيطان﴾ (المجادلة: ١٩).

(٢) «اسْتَحْوَذَ» فصيح استعمالاً، شاذ قياساً. انظر «الخصائص» (١: ٩٨). وقد أخرجه «عمر» - رضي الله عنه - على القياس، فقرأ «استحاذ» كـ «استقام». انظر «البحر المحيط» (٨: ٢٣٨) و «الدر المصون» (١٠: ٢٧٤).

(٣) (منازع) في د.

(٤) انظر «شرح الشافية للرضي» (١: ٣٩، ١٤٣) و «شرح الجرجاني على تصريف العزي» (٤٩).

(٥) انظر «التصريح» (١: ٢٢٧).

(٦) (هو) ساقط من د، م.

(٧) (صرف) في د، (صرفه) في م.

فحذف لدلالة الحال عليه.

وعلَّة إشعارٍ: كقولهم في جمع «موسى»: «موسَوْن»، بفتح ما قبل «الواو» إشعاراً بأن المحذوف «ألف».

فحذف لدلالة الحال) القائمةِ بالرأي (عليه). ويجوز نصبُه بفعلٍ محذوفٍ لدلالة الحال أيضاً، أي: انظره[١]، ونحوه. واقتصر على الرفع لأنه الظاهر لبادي[٢] الرأي، أو لأن النصب يُفهم بالقياس عليه.

قوله: (وعلة إشعارٍ) بكسر[٣] الهمزة، مصدر «أشعره بالشيء» أعلَمه به، فـ «الإشعار» كـ «الإعلام» وزناً ومعنىً، على ما ذكره أئمةُ اللغة[٤] قاطبة. والمصنفون يستعملونه لما ليس بصريحٍ، فهو عندهم كالإيماءِ والإشارةِ، فكأنه في اصطلاحهم من «أَشْعَرَ الهَدْيَ» إذا جعل / فيه علامة، فهو استعارة مشهورة بمنزلة الحقيقة. ٩٢ أ

قوله: (بفتح ما قبل الواو) إلخ، أي: وهو السين في مثالنا، وكذلك كلُّ مقصورٍ يجمع هذا الجمعَ.

قوله: (بأن المحذوف ألفٌ)[٥] إلخ، أي: حذف لالتقاء الساكنين، فإن الأصل: «موسَيُون» تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، ثم حذفت لملاقاتها ساكنة مع الواو الساكنة[٦] على ما تقرر في نظرائه[٧].

---

(١) (انظر) في د.

(٢) (لبادئ) في م.

(٣) (لكسر) في د.

(٤) انظر «القاموس» (شعر ٢ : ٥٨) وفيه: أَشْعَرَه الأمرَ، وبه: أعلمه.

(٥) (الفاء) في د.

(٦) (والساكنة) في م.

(٧) وفي «الألفية»:

واحـذِفْ من المقـصور في جـمعٍ على ... حَـدِّ المثنى مـا بِهِ تَكَمَّـلا
والفـتحَ أَبْقِ مُـشْـعِـراً بما حُـذِف ... .

انظر «التصريح» (٢ :٢٩٦).

وعلَّة تضاد: مثل قولهم في الأفعال التي يجوز إلغاؤها: متى تقدمت وأكدت بالمصدر أو بضميره، لم تُلْغ أصلاً لما / بين التأكيد والإلغاء من التضاد. ٦٣

قال «ابن مكتوم»: وأما «علة التحليل» فقد اعتاص عَلَيَّ شَرْحُها وفكَّرت فيها أياماً فلم يظهر لي فيها شيءٌ.

قوله: (إلغاؤها) أي: كأفعال القلوب.

قوله: (متى تقدمت) أي: على المفعول.

قوله: (لما بين التأكيد) إلخ.. أي: فإن الإلْغَاء مقتضٍ[1] للإهمال[2]، وعدم الاعتداد بالشيء الملغيِّ، والتأكيد بخلافه.

قوله: (اعتاص) بالعين والصاد المهملتين، أي: اشتدَّ وصعُب. مُبالَغة في «عَوِصَ» كـ«فَرِحَ»، و«عاص» كـ«خاف»، وهو «عَوِيصٌ» صَعْبٌ شديدٌ لا يُدْرَكُ إلا بمشقّة. وهكذا يكون الإنصافُ والتحلّي بجميل الأوصاف، وإنَّ من العِلْم أن يقول المرء لما لا يعلم: اللهُ ورسوله أعلم. كما في الحديث الصحيح[3].

---

(١) (مقتضى) في د، (يقتضي) في م.

(٢) (الإهمال) في م.

(٣) عقد حافظ المغرب «ابنُ عبد البَرِّ النَّمَرِيُّ» في «جامع بيان العلم وفضله» (٢: ٤٩–٥٥) (باباً في ما يلزم العالم إذا سُئل عما لا يدريه من وجوه العلم) فروى بسنده عن «ابن عمر» قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسولَ الله أيُّ البقاعِ خيرٌ؟ قال: لا أدري. فقال: أيُّ البقاع شرٌّ؟ فقال: لا أدري. قال: سَلْ ربك. فأتاه جبريلُ ﷺ فقال: يا جبريلُ أيُّ البقاعِ خير؟ قال: لا أدري. فقال: أيُّ البقاع شرٌّ؟ فقال: لا أدري. فقال: سلْ ربك. فانتفضَ جبريلُ انتفاضةً كاد يُصْعَقُ منها محمدٌ ﷺ وقال: ما أسأله عن شيء. فقال اللهُ – عز وجل – لجبريل: سألك محمدٌ: أيُّ البقاعِ خيرٌ؟ فقلتَ: لا أدري، وسألك: أيُّ البقاعِ شرٌّ؟ فقلتَ: لا أدري. فأخبِرْهُ أنَّ خيرَ البقاعِ المساجدُ، وأنَّ شرَّ البقاعِ الأسواقُ. =

. . . .

. . . .

= عن «ابن مسعود» قال: إن من العلم أن تقول لما لا تعلم: الله أعلم. قال الله - تبارك وتعالى - لنبيه ﷺ: ﴿قُلْ لا أَسْأَلُكُمْ عليه مِنْ أَجْرٍ ومَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص: ٨٦].
عن «أبي بكر الصديق» أنه قال: أيُّ سماءٍ تَظِلُّني، وأيُّ أرضٍ تَقِلُّني إذا قلتُ في كتابِ الله بغير علم.
سُئِلَ «سعيدُ بنُ جُبَيْرٍ» عن شيءٍ فقال: لا أعلمُ، ثم قال: ويلٌ للذي يقولُ لِمَا لا يعلمُ: إني أعلم.
وذكر «الشعبيُّ» عن «عليّ» - رضي الله عنه - أنه خرج عليهم وهو يقول: ما أبردَها على الكَبِدِ! فقيلَ له: وما ذلك؟ قال: أن تقولَ للشيء لا تَعْلَمُهُ: اللهُ أعلم.
وعن «ابن وهب» قال: سمعت «مالكاً» يقول: سأل «عبد الله بن نافع» «أيوبَ السختيانيَّ» عن شيء فلم يُجبْهُ، فقال له: لا أراك فهمتَ ما سألتُكَ عنه. قال: بلى. قال: فلِمَ لا تُجيبني؟ قال: لا أَعْلَمُهُ.
قال «عبد الرحمن بن مهدي»: كنا عند «مالك بن أنس» فجاءه رجلٌ فقال له: يا أبا عبد الله جئتُك مسيرةَ ستة أشهرٍ حَمَّلَني أهلُ بلدي مسألةً أسألُك عنها. قال: فَسَلْ، فسأله الرجلُ عن المسألة، فقال: لا أُحْسِنُها، قال: فبُهِتَ الرجلُ، كأنه قد جاء إلى مَنْ يعلمُ كلَّ شيءٍ، فقال: أيُّ شيء أقولُ لأهل بلدي إذا رجعت إليهم؟ قال: تقول لهم: قال «مالك»: لا أُحْسِنُ.
وقال «مالك»: ينبغي للعالم أن يألفَ فيما أشكلَ عليه قولَ «لا أدري» فإنه عسى أن يُهَيَّأ له خيرٌ.
وقال «ابن وهب»: وكنتُ أسمعه كثيراً ما يقولُ: لا أدري.
وقال «مالك»: كان رسول الله ﷺ إمامُ المسلمين وسيِّدُ العالمين يُسْأَلُ عن الشيء فلا يُجيب حتى يأتيَهُ الوحيُ. وهذه الملائكةُ قد قالت: لا علْمَ لنا.
قال «عقبة بن مسلم»: صحبتُ «ابنَ عمرَ» أربعةً وثلاثين شهراً فكان كثيراً ما يُسألُ فيقول: لا أدري، ثم يلتفتُ إليَّ فيقول: أتدري ما يريدُ هؤلاء؟ يريدون أن يجعلوا ظهورَنا جسْراً إلى جهنمَ.
وقال «أبو الدرداء»: قولُ الرجلِ فيما لا يعلمُ: «لا أعلمُ» نصفُ العلم.
وعن «الأعمش» عن «أبي وائل» عن «ابن مسعود» قال: إنَّ مَنْ يُفْتي الناسَ في =

وقال الشيخ «شمسُ الدين، ابن الصائغ»: قد رأيتُها مذكورةً في كتب المحققين، كـ«ابن الخَشَّاب البغداديّ»، حاكياً لها عن السلف في نحو الاستدلال على اسمية «كيف» بنفي حرفيتها؛ لأنها مع الاسم كلامٌ،

قوله: (ابن الصَّائغ) بمهملة فمعجمة، العلامة الحنفي[1]، شارح «المغني»[2] وغيره و[3]شهرته كافية. توفي حادي عشر شعبان، سنة ست وسبعين وسبع مئة.

قوله: (قد رأيتُها) أي: العلّة المذكورة.

قوله: (لأنها) أي: «كيف» (مع الاسم كلامٌ)، وأما الحرفُ فالقاعدة أنه لا يكون بضميمته لمثله، أو للفعل كلاماً، وقد تركب من «كيف» إذا ضُمَّتْ للاسم

= كل ما يستفتونه لمجنونٌ، قال «الأعمش»: فذكرت ذلك لـ«الحكم بن عتيبة» فقال: لو سمعتُ هذا منك قبلَ اليومِ ما كنتُ أفتي في كل ما أفتي.

وقال «ابنُ عيينة»: أَجْسَرُ الناسِ على الفُتْيا أقلُّهم علماً.

وقال «محمد بن إدريس»: سمعت «مالكاً» يقول: سمعتُ «ابنَ عجلانَ» يقول: إذا أخطأ العالمُ لا أدري أُصيبتْ مَقَاتِلُهُ. اهـ.

قال «محمود»:

وإنما بَسَطْتُ القولَ في هذا الخُلُق العظيم ليرتدعَ مَنْ لا يعلمُ عن القول في ما لا يعلم، ومَنْ لا يَوْجَلُ من قول «لا أدري»، تأسِّياً بالأخيارِ، واتباعاً لسيد ولد عدنان ﷺ. وفي هذا كفاية لأصحاب العناية. والحمد لله.

(١) هو «محمدُ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ عليِّ بنِ أبي الحسنِ الزُّمُرُّدِيّ، شمسُ الدين، ابنُ الصائغِ» النحويّ، الحنفيّ، لازمَ أبا حيانَ. له شرح على الألفية لابن مالك، والتذكرة النحوية، والاستدراك على مغني ابن هشام، استفتحه بقوله: الحمد لله الذي لا مغني سواه. مترجم في «الدرر الكامنة» (٣:٤٩٩) و«شذرات الذهب» (٦:٢٤٨) و«بغية الوعاة» (١:١٥٥) و«الأعلام» (٦:١٩٢).

(٢) (لابن هشام) من حاشية م.

(٣) (و) ساقط من ك، وأثبته من د، م.

ونفي فعليتها لمجاورتها الفعل بلا فاصل، فَتَحَلَّلَ عَقْدُ شُبَه خلاف الْمُدَّعِي. انتهى.

كلامٌ، فدلَّ على أنها اسم، ولا يرد قولهم: «يا زيدُ»، فقد صرحوا بأنه جملة وكلام لما تقرر مِنْ أنَّ «يا» قائمةٌ مقام «أدعو» أو «أنادي» فكان كلاماً بسبب ذلك.

قوله: (لمجاورتها)[١] إلخ. نحو قوله تعالى: ﴿كيف فَعَلَ ربُّك﴾[٢] فدلَّ على أنها ليست فعلاً؛ لأن الفعلَ لا يُسند لمثله.

قوله: (فَتَحَلَّلَ) أي: انْحَلَّ، مطاوع: حَلَّلَهُ تحليلاً فتحلَّلَ، نحو: ذَكَّرَهُ تذكيراً فتذكَّر، وحلَّه فانْحلَّ، أي: نَقَضَهُ[٣] وفكَّكَ بعْضَه من بعضٍ، خلاف «عَقَدَهُ».

وقوله: (عَقْد) إلخ. الظاهر أنه بفتح[٤] [العين وسكون القاف][٥] مصدر: عَقَده إذا ربطه، ويدلُّ له تجريد[٦] الفعل من علامة التأنيث. وجَزَمَ في الشرح بأنه[٧] بضمِّ الشين وفتح الموحدة، جمع «شُبْهة»[٨] بالضم، وهو الالتباس. كما في غير ديوان[٩].

و (المدَّعِي) بكسر العين، اسم فاعل، ويجوز الفتح، والمعنى: انحلَّت دعوى

---

(١) (بمجاورتها) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٢) (الفيل: ١).

(٣) انظر «القاموس» (حَلّ ٣: ٣٤٩).

(٤) (بالفتح) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٥) ساقط من د، ك، وأثبته من م.

(٦) (وهو تحلل) من حاشية م.

(٧) (بأن شبه) في م.

(٨) (شُبْه) في م.

(٩) انظر «المصباح» (شبه ٣٠٤) و «القاموس» (شبه ٤: ٢٨١).

وأما الصنف الثاني: فلم يتعرض له «الجَلِيسُ» ولا بَيَّنَهُ.

وقد بَيَّنَهُ «ابنُ السراج» في «الأصول» فقال: اعتلالاتُ النحويين ضربان:

• ضرب منها هو المؤدّي إلى كلام العرب، كقولنا: كلُّ فاعلٍ مرفوعٌ، وكلُّ مفعولٍ منصوب.

عدم اسميتها، أي: «كيف» بعدم[1] إمكان قَسِيمَي[2] الاسم، وهما الفعل والحرف. فتعيّن كونها اسماً، إذ لا قَسِيم[3] سوى ذلك.

قوله: (الثاني) أي: غيرُ المطرد من العلّة.

قوله: (اعتلالاتُ) جمع: اعتلال[4]، و[5]مراده تعليل[6].

وعَدَلَ عنه[7] إيماء للدقة، لما فيه من التكلف. كما قاله في الشرح. تأمل.

قوله: (المؤدي) إلخ[8]. أي: لِدَوَرانِه عليه وجوداً وعدماً.

قوله: (وكلُّ مفعولٍ) أيَّ مفعولٍ كان؛ ما لم يَنُبْ عن الفاعل، وأما المجرورُ الذي هو مفعولٌ بواسطة الحرف[9] فهو مفعولُ/ المحلِّ، فلا معنى للاحتراز عنه. ٩٢ ب

---

(١) (بعد) في د.

(٢) (قسمي) في د، وفي حاشية م (تثنية قسيم).

(٣) (قسم) في د، ك وأثبت الذي هو في م. وفي حاشية م (قوله: إذ لا قسيم سوى ذلك، أي: للفعل والحرف. وقوله: سوى ذلك، أي: سوى الاسم).

(٤) (جمع اعتلال) ساقط من د، م.

(٥) (و) ساقط من م.

(٦) (تعاليل) في م.

(٧) (منه) في د.

(٨) (اسم) مكان (إلخ أي) في د، م.

(٩) (للحرف) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

● وضرب يسمى علةَ العلّة، مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعاً، والمفعولُ منصوباً؟

وهذا ليس يُكسبنا أن نتكلم كما تكلمتِ العربُ، وإنما يستخرج منه حِكْمَتُها في الأصول التي وضعتها، ويتبين به فضلُ هذه اللغة على غيرها.

قوله: (لِمَ[1] صار الفاعل) إلخ.. أي: فيقال في جوابه: الفاعل لِقِلَّتِه، وعدمِ تعدُّدِه جُبِرَ بثِقَلِ الرفع، ولكثرة المفعول جُبِرَ بخفة النصب.

قوله: (يُكسبنا) بضم حرف المضارعة، مضارع «أَكْسَبَ»[2]، وذلك إنما اكتسبوه من الاستمداد من كلام العرب.

قوله: (على غيرها) أي: من اللغات، فإن الأسرار مخصوصةٌ بهذه اللغة دون غيرها[3].

---

(١) (لما) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٢) (اكتسب) في د، م، وبحاشية م (لعلّ الصواب: أكسب).

(٣) إنَّ اللغة العربية هي لغةُ الأعاجيب في وضعها الْمُحكَم، وتنسيقها الدقيق، فمن استطاع أن يستجليَ غوامضَها، ويستقريَ دقائقَها، ويُلِمَّ بما هنالك من حكمةٍ وبيانٍ للدقائق، استيقَنَ أنَّ العربية قد وُضِعَتْ بإلهامٍ من الْمُبْدِعِ الحكيم جلَّتْ قُدرَتُه.. فللعربيةِ خصائصُ ليست لغيرها من اللغات على الإطلاق. فمنها السعةُ، ومنها الفرقُ بالحركات وغيرِها بين المعاني، ومنها الفرقُ بحرفٍ بين معنيَيْنِ، ومنها إقامةُ المصدرِ مُقام فعل الأمر، ومنها الاستعارةُ والكنايةُ، ووصفُ الشيء بما يقع فيه، والترخيمُ في النداء، وقلبُ الحروف للتخفيف، وتركُ الجمع بين ساكنين، والهمزُ في وسط الكلام، والاختصاصُ بالحاء والضاد والطاء، ومنها الزيادةُ في أحرف الفعل للمبالغة، ومنها الفرقُ بين ضدَّين بسكونٍ أو حركةٍ، ومنها تناسُب الألفاظ والمعاني – وفيه العَجَب – ومثله دلالةُ الحروف على المعاني.. انظر ذلك مع أمثلته في «دقائق العربية» (١٣-١٧).

وقال «ابنُ جني» في «الخصائص»[1]: هذا الذي سماه: علَّةَ العلَّةِ، إنما هو تَجَوُّزٌ في اللفظ، فأما في الحقيقة فإنه شَرْحٌ وتفسيرٌ وتتميم للعلَّة، ألا ترى أنه إذا قيل: فَلِمَ ارتفع الفاعل؟.

قال: لإسنادِ الفعلِ إليه، ولو شاء لابتدأ هذا فقال في جوابِ رفعِ «زيدٍ» من قولنا: «قامَ زيدٌ»: إنما ارتفعَ لإسنادِ الفعلِ إليه، فكان مُغْنِياً عن قوله: إنما ارتفعَ؛ لأنه فاعل، حتى يُسْأَلَ فيما بعدُ عن العلَّة التي لها رُفِعَ الفاعلُ.

قوله: (سَمَّاه) أي: «ابن السراج» لأنه قال ذلك عقب كلامه.

قوله: (فَلِمَ ارتفع) إلخ. هي علة تكسب التكلم[2] بكلام العرب، لأنها قاعدة.

قوله: (لإسناد) إلخ. أي: فحصلت له قوةٌ أكسَبَتْه الرفعَ.

قوله: (لابتدأ) إلخ. وإنما صحَّ الابتداءُ به؛ لأنه تعليلٌ صحيح.

قوله: (إنما ارتفع) إلخ. أي[3]: فتبينَ أن ذلك ليس بتعليل للتعليل[4]، بل شرحٌ له وإيضاح؛ لقيامه مَقامَه، وليس ذلك شأن المعلول وعلته.

---

(١) (١: ١٧٣).

(٢) (الكلم) في د، م.

(٣) (أي) ساقط من م.

(٤) (للتعليل) ساقط من د، م.

«الثالثة»

قـال في «الخـصـائص»[١]: أكـثـر/ العِلَل عندنا مـبناها على «الإيجاب» بهـا، كنصب الفَضْلَة أو ما شابهها، ورفعِ العمدة، وجرِّ المضافِ إليه، وغير ذلك، ٦٤

(الثالثة[٢])

قوله: (على الإيجاب) أي: الصناعيِّ، فَيُلَحَّنُ تارِكُه، ويُنْسَبُ للجهل بالعربية، بل والشرعيِّ أيضاً، بالنسبة إلى القرآن والحديث، فَيَحْرُمُ خلافُه، بل يكفر مرتكبُه قصداً، كما لـ«عِياضٍ»[٣] وغيره.

قوله: (كنصب الفضلة) أي: ما زاد على ركني الإسناد، وإن توقف عليه صِدْقُ الكلام، ككثير من الأحوال اللازمة.

قوله: (وما شابَهَها) أي: الفضلة، كخبر «كان»، ومفعولَي[٤] «ظنَّ»، فإنها عُمَدٌ[٥] في الأصل، لكنَّها شابهتِ الفضلةَ فَجَرَت مَجْراها.

---

(١) (١: ١٦٤–١٦٥).

(٢) (الثالث) في ك، م، وأثبت الذي هو في د.

(٣) قال في آخر كتابه «الشفا» في (فصل: واعلم أن من استخف بالقرآن) (٢: ٣٠٥): .. قد أجمع المسلمون أن القرآنَ الْمَتْلُوَّ في جميع أقطار الأرض، المكتوبَ في المصحف بأيدي المسلمينَ مِمَّا جَمَعَهُ الدَّفَّتَان من﴿ الحمدُ لله رب العالمين﴾ (الفاتحة: ٢) إلى آخر ﴿قلْ أعوذ بربِّ الناس﴾ (الناس: ١) أنه كلامُ الله وَوَحْيُهُ الْمُنَزَّلُ على نَبِيِّه محمد ﷺ، وأن جميعَ ما فيه حَقٌّ، وأنَّ مَنْ نَقَصَ منه حرفاً **قاصداً** لذلك، أو بَدَّلَهُ بحرف آخرَ مكانَهُ، أو زاد فيه حرفاً مما لم يَشْتَمِلْ عليه الْمُصْحَفُ الذي وَقَعَ الإجماعُ عليه، وأُجْمِعَ على أنه ليس من القرآن عامداً لكُلِّ هذا أنه كافرٌ. وانظر «الإلماع» في (باب وجوبِ طلبِ علم الحديث والسنن وإتقان ذلك وضَبْطِه وحفظه ووَعْيِه) (٦).

(٤) (مفعول) في د.

(٥) (عمر) في د.

وعلى هذا مُفادُ كلامِ العرب.

وضرب آخر يُسَمَّى علَّةً، وإنما هو في الحقيقةِ «سببٌ» يُجَوِّزُه ولا يُوجِبه.

ومن ذلك أسبابُ الإمالة؛ فإنها علَّةُ الجواز، لا الوجوب.

وكذا علَّة قلب واو «وُقِّتَتْ» همزةً، وهي كونها انضمت ضمّاً لازماً، فإنها مع ذلك يجوز إبقاؤُها واواً، فعِلَّتُها مُجَوِّزة لا موجِبة.

قوله: (مُفادُ) هو بضم الميم، بمعنى فائدة. وفي نسخة «يُفاد» بصيغة المضارع المجهول، وما إخالها إلا تحريفاً.

قوله: (يُجَوِّزُه) بصيغة المضارع، من التجويز، أي: (ولولاه)[1] لما جاز.

قوله: (أسباب الإمالة) إلخ.. أي: ولو كانت علةً حقيقيةً[2] لأوجبتها؛ لدوران الحكم مع علته وجوداً وعدماً.

قوله: (ضماً[3] لازماً) أي: لأن ذلك شأنُ المبنيِّ للمجهول.

قوله: (فَعِلَّتُها) أي: الواو، وهو على حذف مضافٍ، أي: فَعِلَّةُ قلبها، كما هو ظاهر.

واستظهر في الشرح أن الظاهر «فَعِلَّتُهُ»؛ لأن الضمير راجع للقلب، وهو مذكر، وهو غير لازم؛ لما أظهرناه.

قوله: (لا[4] موجَبة) أي: فتكون سبباً للجواز، لا[5] علَّة حقيقية[6]؛ لما بَيَّنَهُ من الفرق.

---

(١) (ولولا هو) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٢) (حقيقة) في د، م.

(٣) (ضما) ساقط من د، م.

(٤) (لا) ساقط من د.

(٥) (لا) ساقط من د.

(٦) (حقيقة) في م.

قال: وكذا كلُّ موضع جاز فيه إعرابان فأكثر، كالذي يجوز جعله بدلاً و حالاً، وذلك النكرة بعد معرفةٍ هي في المعنى هي، نحو: «مررت بزيدٍ رجلٍ صالحٍ»، و «رجلاً صالحاً»، فإن علّته لجواز ما جاز لا لوجوبه. انتهى.

فظهر بهذا الفرقُ بين العلَّة والسبب، وأنَّ ما كان مُوجِباً يسمى: علَّةً، وما كان مجوزاً يسمَّى: سبباً.

قوله: (بدلاً وحالاً) هو في الكلام كثير، ومثَّلوه بنحو: «رأيْتُهُ رجلاً ضاحِكاً» فلك في «رجلاً» أن تجعله بدلاً من الضمير، وحالاً مُوَطِّئَةً[1].

قوله: (هي في المعنى هي) الضميرُ الأول يعود للنكرة، والثاني للمعرفة، أي: النكرة في المعنى هي المعرفة السابقة.

قوله: (رجلٍ صالحٍ) فـ«رجل» نكرة وقع/ بعد معرفة، وهو المراد بها، فيجوز فيه الأمران. كما قال. ٩٣ أ

قوله: (فظهر) إلخ.. هو كلامٌ للمصنف بَيَّنَ به كلامَ «ابن جني»، السابق. أي: فتبين بكلام «ابنِ جني» السابقِ الفرقُ بين «العلّة» و «السبب» في اصطلاح هذا الفن، وأنَّ ما كان موجباً للحكم يُسمَّى عِلَّةً؛ لأنَّ مِنْ شأنها وجودَ معلولِها عند وجودها، وما كان مجوزاً فقط يسمّى سبباً.

---

(١) تقع الحال جامدةً غير مؤولة بالمشتق في ست مسائل، منها: أن تكون موصوفة وتسمى حالاً موطئة، أي: ممهدة لما بعدها، فهو المقصود بالذات. كقوله سبحانه: ﴿إنا أنزلناه قرآناً عربياً﴾ (يوسف: ٢) فـ﴿قرآناً﴾ بدل من ضمير﴿أنزلناه﴾، أو حال موطئة من «الكتاب». ﴿عربياً﴾ نعت لـ﴿قرآناً﴾. «الدر المصون» (٦: ٤٢٩). وقوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لها بشراً سَوِيًّا﴾ (مريم: ١٧) فـ«بشراً» حال من فاعل «تمثّل». وسوَّغ وقوعَ الحال جامدة وصفُها، فلما وُصِفَتِ النكرةُ وقعت حالاً. «الدر المصون» (٧: ٥٧٧). وانظر «شرح الأشموني مع حاشية الصبان» (٢: ١٧١).

وقال في موضع آخر[1] : اعلم أن محصولَ مذهب أصحابنا ، ومتصرَّفَ أقوالِهم مبنيٌّ على جواز تخصيصِ العلل ، فإنها وإن تقدَّمت عللَ الفقه ، فأكثرها يجري مَجرى التخفيفِ والفرق . فلو تكلَّف مُتَكَلِّفٌ نقضَها لكان ذلك ممكناً ،

قوله : (ومتصرَّفَ)[2] بفتح الراء، اسمُ مفعولٍ، وهو بالنصب عطفٌ على اسم[3] « أنَّ » .

قوله : (مبنيٌّ) خبرُ « أنَّ »، وأفرده، وإن كان المتعاطفان كالتثنية؛ لأنهما كالشيء الواحد، أي : بتقدير كلٍّ منهما، أو خبرُ المعطوف محذوفٌ، أي : كذلك .

قوله : (تخصيص العلل) أي : ببعض المعلولات؛ لأنها مُناسبات بعد الوقوع، فلا يجب اطِّرادُها .

قوله : (وإن تقدمت) إلخ . . أي : في الدقة، ولُطْفِ الاعتبار .

قوله : (مَجْرَى التخفيف) أي : فيجوز تركُ المعلول مع وجود علَّته . والذي في الأصول « التخفيف » بالفاءَين .

واستظهر الشارح أنه « التخصيص » بالصادين المهملتين، فَحَرَّفَ للفاءين . وفيه تَأَمُّلٌ، واستدلالُه لذلك بأنه قال أوّلاً (على جواز تخصيص) إلخ . . غيرُ دالٍّ على المدَّعَى . ولا يلزم من التعبير أوّلاً به أن يُعَبِّر به ثانياً . والله أعلم .

قوله : (لكان ممكناً) أي : لعدم مانع عقلي أو عادي منه، وإن كان لا يجوز قياساً . كما نبَّه عليه .

---

(١) في « الخصائص » (١ : ١٤٤) .

(٢) (ومُنْصَرَف) في م .

(٣) كتب على حاشية م ما يلي : (وهو قوله محصول) .

وإنْ كان على غير قياس مستثقلاً؛ كما لو تكلَّف تصحيحَ فاء «ميزان» و «ميعاد»، ونصبَ الفاعل، ورفعَ المفعول، وليست كذلك عِلَلُ المتكلمين؛ لأنها لا قدرة على غيرها.

قوله: (وإن كان) إلخ.. «إنْ» وَصلية، فالجملة حالية، كما لـ «السَّعْد» وغيره من أرباب التحقيق، وإنْ جَزم غيرُ واحدٍ بإبقائها على الشرطيّة، وتكَلَّفَ لتقدير جوابها[1]. وغير ذلك مما خصّ بالتصنيف.

وقوله: (مستثقلاً) خبر «كان» الأولى الواقعة جواباً لـ «لو».

قوله: (تصحيح فاءِ) إلخ.. أي: بإبْقاءِ الواو بغير إعلال.

قوله: (وليست) إلخ.. (عللُ) اسمُها مؤخر[2]، و (كذلك) خبرها مقدم[3]. والأصل: ليست عللُ المتكلمين له[4] كعلل النحويين، فإنَّ الثانية تتخلَّفُ بخلاف الأُولى، فإنها لملازمتها لمعلولها وجوداً وعدماً، لا قُدْرَةَ على غير الإعمال[5] بمقتضاها بوجهٍ من الوجوهِ.

---

(١) «إنِ» الوصلية، هي الزائدة لمجرد الوصل، نحو: (زيدٌ وإنْ كَثُرَ مالُهُ بخيلٌ) فالواو للحال. أي: زيد بخيل والحال أنه كَثُرَ ماله. وقيل: يصح أن تكون «إن» شرطية، والواو للعطف على مقدر، أي: إن لم يكثر ماله وإن كثُر، والجوابُ محذوف للدلالة عليه بقولهم: (زيد بخيلٌ). لكن ليس المراد بالشرط فيها حقيقةَ التعليق، إذ لا يُعَلَّقُ حقيقة على الشيء ونقيضه معاً، بل المراد التعميم. كما في الدماميني. ومعنى التعميم، أي: إنه بخيل على كل حال. انظر «حاشية الصبان» (عوامل الجزم) (٤: ٩) و «حاشية الخضري» (٢: ١٢٠).

(٢) (اسمها) ساقط من د، و (اسم ليس مؤخراً) في م.

(٣) (مقدماً) في م.

(٤) (له) ساقط من د، م.

(٥) كتب على حاشية م ما يأتي (لعله العمل).

فإذن عللُ النحويين متأخرةٌ عن علل المتكلمين، متقدمةٌ عِلَلَ المتفقهين. إذا عرفتَ ذلك فاعلم أن علل النحويين ضربان:

- **واجب لا بدَّ منه؛ لأن النفسَ لا تطيق في معناه غيرَه، وهذا لاحِقٌ بعلل المتكلمين.**

- **والآخر: ما يمكن تحملُه لكن على استكراه، وهذا لاحِقٌ بعلل الفقهاء.**

فالأول: ما لا بدّ للطبع منه، كَقَلْبِ «الألفِ» واواً للضمة قبلها،

قوله: (متأخِّرةٌ) أي: لقوة عللهم بلزوم الوقوف عندها.

قوله: (متقدمةٌ) إلخ.. لأنها مِثْلُ[1] القطعية[2]، ودلائلُ الفقه ظنية[3]، فالعللُ النحويةُ متوسّطةٌ بين الفريقين.

قوله: (كقلبِ الألف) إلخ.. أي: نحو «فاعَلَ»[4] إذا بَنَيْتَهُ للمجهول، فتقلب الألف واواً، فتقول: «فُوعِلَ».

---

(١) (لأن مثلها) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٢) (القطيعة) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٣) الأدلة أربعة أنواع:

الأول: قطعي الثبوت والدلالة، كالآيات القرآنية، والأحاديث المتواترة الصريحة التي لا تحتمل التأويل من وجه.

الثاني: قطعي الثبوت، ظني الدلالة، كالآيات والأحاديث المؤولة.

الثالث: ظني الثبوت، قطعي الدلالة، كأخبار الآحاد الصريحة.

الرابع: ظني الثبوت والدلالة معاً، كأخبار الآحاد المحتملة معاني.

فالأول يفيد القطع، والثاني يفيد الظن، والثالث يفيد الواجب والمكروه تحريماً، والرابع يفيد السنية والاستحباب. اهـ من «حاشية الطحطاوي» (أحكام الوضوء) (٣٧).

(٤) كتب على حاشية م ما يلي: (أي: موازن هذا اللفظ).

و «ياءً» للكسرة قبلها، وَمنْعِ / الابتداء بالساكن، والجَمْعِ بين الألفين المدتين؛ إذ لا يكون ما قبل «الألف» إلا مفتوحاً، فلو التقتْ ألفان مدَّتان لوقعتِ الثانيةُ بعد ساكن. ٦٥

والثاني: ما يمكن النطقُ به على مشقة، كقلب «الواوِ» ياء بعد الكسرة؛ إذ يمكن أن تقول في «عصافير»: «عصافِوْر»، ولكن يكره.

قوله: (وياءً) أي: و[1] كقلب الألف ياءً إذا وقعتْ بعد كسرة، ومثَّلوه بـ «قِيتال» مصدر «قاتَلَ» منه[2] بعضهم، فأبدلوا الألف ياءً.

قوله: (ومَنْعِ الابتداء) إلخ.. أي: لتعذر الابتداء به.

وقيل: إنه ممكن إلا أنه غاية في الثقل[3]. وفيه نظر.

قوله: (والجمع بين الألفين) إلخ.. أي: وهو متعذر؛ لأنهما ساكنان.

قوله: (إذ لا يكون) إلخ.. تعليل للأحكام السابقة. أي: لَمَّا كان ما قبل الألف الساكنة لا يوجد إلا مفتوحاً وجب قَلْبُها واواً بعد [الضم إلخ..

قوله: (لوقعت /) الألف[4] إلخ.. أي: وهو غير جائز؛ لأنها لا توجد إلا بعد][5] فتحة. ٩٣ ب

قوله: (في عصافير) جمع «عصفور» بالضم، وهو الطائر المعروف، وقلبت الواو في الجمع ياءً؛ لوقوعها إثر كسرة[6]. على ما قرر[7] في الصرف.

---

(١) (و) ساقط من د.
(٢) هكذا في المخطوط.
(٣) (للثقل) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.
(٤) أي: لوقعت الألف الثانية.
(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من د، م.
(٦) (أي كثيرة) مكان (إثر كسرة) في د.
(٧) (تقرر) في د.

قلت : ومن الأول : تقدير الحركات في المقصور.

فلو قلت : (عصافِوْر) بكسر الفاء، وإبقاء الواو على حالها لأمكن ذلك، لكنه في غاية الثقل والمشقة والكراهية.

قوله : (ومن الأول) أي : الحكم الواجب تقدير الحركات كلها في المقصور، كـ « الفتى » و « العصا »، فإن الألف مع بقائها على حالها لا تقبل الحركة أصلاً[1]، وقد تَظَرَّف[2] « ابن الرعاد »[3] حيث قال يخاطب « ابنَ النحاسِ » ويتشوّقُ إليه :

سَلِّمْ على الْمَوْلى البَهاءِ وَصِفْ لَهُ ... شَوْقي إِلَيْه، وأَنَّني مَمْلُوكُهُ

أَبَداً يُحَرِّكُني إِلَيْهِ تَشَوُّقي ... جِسْمي بِهِ مَشْطُورُه مَنْهُوكُهُ

ولقد نَحِلْتُ لِبُعْدِهِ؛ فَكَأَنَّني ... أَلِفٌ، ولَيْسَ بِمُمْكِنٍ تَحْرِيكُهُ[4]

---

(١) ويقال لها : الألف الهاوية، وهي التي لا تقبل الحركات، بل ساكنة دائماً هوائية. وفي « الصحاح » : الألف على ضربين : لينة، ومتحركة، فاللينة تسمى ألفاً، والمتحركة تسمى همزة. « تاج العروس » (باب الألف اللينة) (١٠ : ٤٢١). وفي « الكتاب » (٤ : ٤٣٥) : « الهاوي : هو حرفُ لين اتَّسَعَ لهواء الصوت مُخْرَجُه أشدَّ من اتِّساع مُخْرَجِ الياء والواو ». وفي « اللباب في علل البناء والإعراب » (٢ : ٤٦٦) : « الهاوي، وهو الألف، سميت بذلك لزيادة اتِّساع هواء صوته على الواو والياء ».

(٢) (تصرف) في د، ك، وأثبت الذي هو في م، وكتب على حاشيتها : (أي : ارتكب أسلوباً ظريفاً).

(٣) هو « محمدُ بنُ رضوانَ بنِ إبراهيمَ بنِ عبدِ الرحمن، العذريُّ، المحليُّ، زينُ العابدين » المعروف بـ « ابن الرعّاد » المتوفى سنة ٧٠٠ هـ. كان نحوياً أديباً شاعراً. أخذ النحو عن « أبي عمرو بن الحاجب ». مترجم في « فوات الوفيات » (٣ : ٣٥٦) و « بغية الوعاة » (١ : ١٠٣).

(٤) هذه الأبيات في « فوات الوفيات » (٣ : ٣٥٧) و « شرح شذور الذهب » (٦٥) و « حاشية العدوي على شرح شذور الذهب » (١ : ٩٣) و « داعي الفلاح » خ. و « ابن النحاس الحلبي » تقدمت ترجمته.

ومن الثاني: تقدير الضمة والكسرة في المنقوص.

وقال في موضع آخر[1]: اعلم أن أصحابنا انتزعوا العللَ من كُتُبِ «محمد بن الحسن»، وجمعوها منها بالملاطفة والرِفْقِ.

قوله: (ومن[2] الثاني) أي: الجائز (تقدير الضمة) إلخ.. فإنهما لو أُظهرا لأمكن ذلك، إلا أنه ثقيل، ولذلك ورد في الضرورة[3].

---

(١) في «الخصائص» (١٦٣:١).

(٢) (من من) مكان (ومن) في د.

(٣) كقول «ابن قيس الرُّقَيَّات»:

لا بـاركَ اللـهُ في الغـوانِي هَـلْ ... يُصْبِحْنَ إلاَّ لَهُنَّ مُطَّلَبُ

وقول «جرير»:

فَيَوْماً يُوافِينَ الهَوَى غيرَ ماضِيٍ ... ويوماً تَرَى منهنَّ غُولاً تَغَوَّلُ

«ضرورة الشعر» للسيرافي (٥٩) و«شرح المفصل» (١٠١:١٠).

وكقول الشاعر:

لَعَمْرُك ما تدري متى أنتَ جائِيٌ ... ولكنَّ أقْصَى مُدَّةِ العُمْرِ عاجِلُ

«شرح الأشموني» (١٠٠:١).

«الرابعة»

قال «ابنُ الأنباري»[1]: اختلفوا في إثبات الحكم في محل النصِّ، بماذا ثبت بالنص أم بالعلة؟.

فقال الأكثرون: بالعلَّة لا بالنص؛ لأنه لو كان ثابتاً به لا بها لأدى

(الرابعة)[2]

قوله: (في محل النص) أي: من الكتاب أو الحديث أو كلام العرب، وذلك كرفع [لفظ][3] الجلالة في[4] «قال اللهُ» (بماذا[5] ثبت؟).

وقوله: (بالنصِّ) بحذف همزة الاستفهام، أي: أبِالنص؟ ولذا جعل في مقابلتها (أم بالعلة)، وهو كونه فاعلاً[6]، كما مرّ.

قوله: (بالعلّة) أي: التي هي[7] الفاعليّة في مثالنا (لا بالنصّ) من المتكلِّم به.

قوله: (لأنه) أي: الشأن، كما اقتصر عليه في الشرح، ويجوز عوده للحكم المدلول عليه بما في صدر الكلام.

قوله: (به) أي: بالنصِّ (لا بها) أي: بالعلَّة.

---

(١) في «لمع الأدلة» (١٢١).

(٢) (قوله الرابعة) في م.

(٣) (لفظ) زيادة من حاشية م.

(٤) (في) ساقط من د.

(٥) (ذا) ساقط من د.

(٦) (فاعل) في د.

(٧) (هو) في د.

إلى إبطال الإلحاق، وسدٌّ باب القياسِ؛ لأن القياس: «حملُ فرع على أصلٍ بعلَّة جامعة»، فإذا فُقِدَت العلَّةُ الجامعةُ بطلَ القياسُ، وكان الفرع مُقْتَبَساً من غير أصل، وذلك محال، ألا ترى أنّا لو قلنا: إن الرفع والنصب في نحو «ضَرَبَ زيدٌ عمراً» بالنص لا بالعلّة، لبطل الإلحاق بالفاعل والمفعول، والقياس عليهما، وذلك لا يجوز.

وقال بعضهم: يثبت في محل النص بالنص، وفيما عداه بالعلَّة، وذلك نحو النصوص المنقولة عن العرب، المقيس عليها بالعلَّة الجامعة في جميع أبواب العربية.

و (الإلحاق): القياس؛ لأنه إلحاق شيءٍ بشيء في حكمٍ، كما مرّ.

قوله: (لأن القياس) أَظْهَرَ والموضعُ للإضمار؛ لئلا يُتَوَهَّمَ عودُه[1] للمضاف.

قوله: (مُقْتَبَساً) بصيغة المفعول، أي: مأخوذاً[2] (من غير أصل) لفقد القياس بفقد علَّته.

قوله: (محال) أي: لفَقْد الماهيّة عند فَقْدِ جزء من أجزائها.

قوله: (وذلك لا يجوز) أي: لما يلزم عليه من إلحاق فرع بغير أصل.

قوله: (يثبت) مضارع « ثَبَتَ »، وفاعله الحكم المقدَّرُ.

قوله: (بالنصّ) أي: لأنه أصلٌ غير مفتقر لما بُنِيَ عليه كلامُه.

قوله: (وفيما عداه) أي: من الكلام المولَّد الذي لا يكون المتكلم به أهلاً للنص (بالعلة)، أي: القياس للعلّة (الجامعة)، وهي الفاعلية والمفعولية مثلاً حينئذٍ.

---

(١) كتب على حاشية م ما يأتي (أي: الضمير المفهوم من الإضمار).

(٢) (مأخوذ) في د.

واسْتَدَلَّ لذلك بأن النصَّ مقطوع به، والعلَّة مظنونة، وإحالة الحكم على المقطوعِ به أولَى من إحالته على المظنون.

ولا يجوز أن يكون الحكم ثابتاً بالنص والعلَّة معاً؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الحكمُ/ مقطوعاً به مظنوناً، وكون الشيء الواحد مقطوعاً به مظنوناً في حالةٍ واحدة محال. ٦٦

وأجيب عن هذا الاستدلال: بأن الحكم إنما يثبت بطريقٍ مقطوع

قوله: (واسْتَدَلَّ) بالبناء للفاعل، وفاعله ضمير البعض السابق، وادعاء بنائِه للمفعول خلافُ الظاهر.

قوله: (مقطوع به) أي: لثبوته عن قائله.

[قوله: (مظنونة) إذ ربما يكون فرق بين الأصل والفرع][1].

قوله: (على المقطوع به) هو النص، و (المظنون): القياسُ المبنيُّ على العلّة الجامعة.

قوله: (محال) أي: لما بين القطع والظنِّ من[2] التضاد؛ إذ لا احتمال مع القطعِ بخلافه[3] مع الظن إلَّا أنه مرجوح. كما عُرف في محله.

قوله: (بأنه إنما ثبت) إلخ.. فالحكمُ بالظنِّ غيرُ الحكمِ بالقطع.

---

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من د، م.
(٢) (مع) مكان (من) في د.
(٣) (بخلاف) في د.

به، وهو النص، ولكن العلَّة هي التي دعت إلى إثبات الحكم، فنحن نقطع على الحكم بكلام العرب، ونظن أن العلَّة هي التي دعت الواضعَ إلى الحكم، فالظن لم يرجع إلى ما يرجع إليه القطع، بل هما متغايران، فلا منافاة. انتهى كلامُ «ابنِ الأنباريّ».

ونظيرُه[1]: أخذ الفقيه الحكم الاجتهاديّ من النص القرآني، فالنص (مقطوع به)، والحكمُ المستنبط منه مظنونٌ.

قوله: (متغايران) أي: فالأول باعتبار المثال[2] الوارد، والثاني باعتبار العلّة الجامعة.

---

(١) (ونظيره قوله) في م.

(٢) (المثال) ساقط من د، م.

«الخامسة»

العلَّة قد تكون بسيطة: وهي التي يقع التعليل بها من وجه واحدٍ، كالتعليل بالاستثقال، والجوار، والمشابهة، ونحو ذلك.

وقد تكون مركبةً من عدة أوصاف، اثنين فصاعداً، كتعليل قلب «ميزان» بوقوع «الواو» ساكنة بعد كسرة، فالعلَّة ليس مجرد سكونها، ولا وقوعِها بعد كسرة، بل مجموعُ الأمرين، وذلك كثير جداً.

(الخامسة)

قوله: (بالاستثقال) أي: في تقدير الضمة والفتحة في المنقوص، والجوار/ كجرّ «خرب» لمجاورة «جُحْرٍ». ٩٤ أ

(والمشابهة) كإعراب المضارع لأجل مشابهته الاسم فيما تقدم بيانُه[1]، ونحو ذلك من العلل البسيطة.

قوله: (لوقوع الياء بعد كسرة). كذا في النسخ المصحَّحَة، والأصولِ المقروءة. والصواب «الواو»، كما هو ضروري الظهور[2].

قوله: (مجموعُ الأمرين) وهما[3]: الوقوع بعد كسرة، والسكون، فهي مركبة من ذلك.

---

(١) (وبيانه) في د.

(٢) (والظهور) في د.

(٣) (وهو) في د.

وقد يزاد في العلَّة صفة لضَرْبٍ من الاحتياط؛ بحيث لو أُسْقِطَتْ لم يَقْدَحْ فيها كما سيأتي في القوادح.

وقال «ابنُ النحَّاس» في التعليقة: عَلَّلَ «ابنُ عصفور» حَذْفَ

قوله: (يزاد [في العلّة](1) صفة) أي: لا يترتب(2) عليها حكم.

قوله: (لم يَقْدح) أي: سقوطها المفهوم من (أُسْقِطَتْ)(3) أو إسقاطها، أو هو(4) مبني للمفعول، أي: لم يقع قَدْحٌ في العلَّة بترك شيء مما يتوقف عليه صحتها.

قوله: (كما سيأتي) إلخ.. أي: نقلاً عن «ابن جني»(5) في أن همز(6) «أوائل» أصلُه «أَوَاوِل».

(السادسة)(7)

قوله: (قال «ابنُ النحاس») إلخ.. هذا الكلام مع كلام «الزمخشري» بتمامه إلى قوله: (ومن شرط العلّة) إلخ.. يوجد في النسخ هنا بعد المسألة السادسة، وعلى ذلك اقتصر في الشرح من غير تنبيه.

ويوجد في بعض النسخ هذا الكلامُ من تتمة المسألة الخامسة، وصَدْرُ السادسة هو قوله: (ومن شرط العلّة). وهذا هو الصواب عندي إن شاء الله تعالى؛ لأن كلام «ابن

---

(1) كتبت على حاشية م.

(2) (يترتيب) في ك.

(3) (أسقط) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(4) كتب على حاشية م ما يلي: (أي: يقدح).

(5) أي: عند قوله: ومنها: «عدم التأثر».

(6) (همزة) في د، م.

(7) لا توجد في المتن، لأن هذا المكان تابع لـ (الخامسة).

التنوين من العَلَمِ الموصوف بـ «ابن» مضافٍ إلى عَلَم، بعلة مركبة من مجموع أمرين: وهو كثرةُ الاستعمال، مع التقاء الساكنين.

والنحاة لم يعللوه إلا بكثرة الاستعمال فقط، بدليل حذفه من «هند بنت عاصم» على لغة مَنْ صرف «هند»، وإن لم يلتق هنا ساكنانِ،

النحاس» و «الزمخشري» وما معه كله متعلق بالخامسة، فلا معنى لإدخاله في السادسة. على[1] أن الثابت[2] في أصولنا المقروءة[3] المتقنة وجود هذا الكلام في الخاتمة التي بعد «المسألة الثانية عشرة» بعد كلام «أبي القاسم الزجاجي» المنقول في «الخاتمة» ووَصَلَ به كلام «ابن النحاس» وختم به «الخاتمة»، كما سننبِّه عليه هناك أيضاً. والله أعلم.

قوله: (وهو) أي: مجموع الأمرين، ولو أنَّث باعتبار الخبر الذي هو (كثرة) لجاز[4].

قوله: (والنحاة) أي: غير «ابن عصفور».

قوله: (إلا بكثرة) إلخ.. أي: بعلّة واحدة بسيطة؛ لأن ذلك هو مقتضى التخفيف.

قوله: (على لغة مَنْ صَرَفَ)[5] إلخ.. أي: بناءً على أنه مخفّف بسكون وَسَطه، وأمّا مَنْ مَنَعَهُ فلا يأتي فيه ذلك.

---

(١) (وعلى) في د.

(٢) (الثالث) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٣) (المقررة) في د، و (المقروة) في ك، وأثبت الذي هو في م.

(٤) (جاز) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٥) (صرفه) في م.

وكأنه لما رأى انتقاض العلّة احتاج إلى قوله: ومن العرب من يحذف لمجرد كثرة الاستعمال، وهذه العلة الصحيحة المطَّردة في الجميع، لا ما علَّل به أوَّلاً.

ومن العلل المركبة قولُ «الزمخشري» في «المفصل» في «الذي»: ولاستطالتهم / إيَّاه بصلته، مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه، فقالوا: «اللَذِ» بحذف «الياء» ثم «اللَذْ» بحذف الحركة، ثم حذفوه ٦٧

[قوله: (فكأنه) أي: «ابن عصفور»][١].

قوله: (وهذه[٢] [العلة][٣]) أي: البسيطة.

قوله: (لا ما علّل) إلخ.. فاعله «ابن النحاس».

قوله: (أولى) أي: لأن الغرض إذا حصل بالأقل فلا حاجة لتكلف التطويل[٤] بما زاد عليه.

قوله: (في الذي) أي: الموضوع للدلالة على الفرد الواحد المذكّر من الموصول.

قوله: (اللَذِ) أي[٥]: بحذف الياء وإبقاءِ الكسرة دليلاً عليها.

قوله: (ثم اللَذْ)[٦] أي[٧]: بحذف الحركة وسكون الذال المعجمة.

---

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من د، م.

(٢) (وهذا) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٣) ساقط من د، ك، وأثبتها من م.

(٤) (للتكلف بالتطويل) في د، م.

(٥) (الذي) مكان (اللذ، أي) في د.

(٦) (الذي) في د.

(٧) (أي) ساقط من د، م.

رأسـاً، واجتـزؤوا بـ «لام» التعـريف الذي في أوله، وكـذا فعلوا في «التي».

وقـال «ابنُ النحاس»: إنما التزموا الفصل بين «أنْ» - إذا خففت -

---

قوله: (واجتَزؤوا بلام التعريف) أي[1]: الكائنة[2] في أوله، فجعلوها موصولاً بالوصف الصريح. وهذا رأي[3] طائفة. والتحقيقُ خلافُه، وأنَّ «أَلْ» موصول مستقل على حدة[4]، ليس مُقْتَطَعاً[5] من شيء، كما بينته في دواوين العربية.

قوله: (وكذا التي) أي: الموضوع للأنثى لإرادة الموصول حذفوا منه الياء، ثم الحركة. وقد أوضحتُ اللغات التي في[6] «الذي» و «التي» في «شرح الكافية» وغيره.

قوله: (إنما التزموا) أي: العرب. وجعله الشيخُ «ابنُ مالك»[7] مستحسَناً لا لازماً.

قوله: (بين أنْ) أي: بفتح الهمزة وسكون / النون، وهي المخففة من الثقيلة. ٩٤ ب

---

(١) (أي) ساقط من د، م.
(٢) (الكائن) في م.
(٣) (رأي) ساقط من د.
(٤) انظر «شرح الأشموني» (١٥٦:١).
(٥) (منقطعاً) في د.
(٦) (في) ساقط من د.
(٧) انظر «التسهيل» (٦٥) و «شرح التسهيل» لابن مالك (٢: ٣٩-٤٤)، و «شرح الكافية الشافية» (٤٩٨:١) و «تعليق الفرائد» (٤: ٧٣).
قال «ابن مالك» في التسهيل» (٦٥): وتُخفف «أنَّ» فينوى فيها اسم لا يَبْرُز إلا اضطراراً، والخبر جملة اسمية مجردة، أو مصدرة بـ «لا»، أو بأداة شرط، أو بربّ، أو بفعل يقترن غالباً إن تصرف ولم يكن دعاء بـ «قد» أو بـ «لو» أو بـ «حرف تنفيس» أو نفي. وقال في «الخلاصة»: =

وبين خبرها إذا كان فعلاً، لعلَّة مركبةٍ من مجموع أمريْنِ، وهما: العوض من تخفيفها، وإيلاؤها ما لم يكن يليها.

قوله: (فعلاً) أي: متصرفاً.

قوله: (وإيلاؤها) إلخ.. أي: إيلاؤها الفعل، فإنه كان لا يليها حالَ تشديدها إلا اسمٌ، فلزم لفقْدِ التشديد[1] موالاةُ الاسم الفصل[2] بما[3] ذكر. على ما قُرِّرَ في محله[4].

= وإن تُخَفَّفْ «أنْ» فاسمُها استَكَنْ — والخبرَ اجعلْ جُمْلَةً من بعد «أنْ»

وإن يكُنْ فِعْلاً ولم يكُنْ دُعَا — ولم يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا

فالأحسنُ الفصلُ بقد أو نَفْيٍ أو — تنفيسٍ أو لَوْ، وقليلٌ ذِكْرُ لَوْ

(١) (وموالاة) في م.

(٢) (الفعل) في د، م.

(٣) (على بما) في م.

(٤) انظر «شرح الأشموني» ومعه «حاشية الصبان» (١: ٢٩١).

«السادسة»

من شـــرط العلَّة أن تكون هي الموجبــة للحكم في المقيس عليـه، ومن ثَمَّ خطَّأ «ابنُ مـالك» البـصــــريين في قـولهم: إنَّ علة إعـراب المضـــارع مشـــابهتُه للاسم في حـــركاته، وســكناته، وإبهامه، وتخصيصه، فإن هذه الأمـــور ليســـت الموجـبة لإعـراب الاسم، وإنما الموجب له قـبـولُه

قوله: (ومن شرط العلة) إلخ.. هذا مبدأ المسألة السادسة في أصولنا، وهو أَلْيَقُ، كما أشرنا إليه.

قوله: (أن تكون هي) أَظْهَرَ لجريان الفعل على[1] غير مَنْ هوله، وكانت كذلك؛ لأنها جامعةٌ بين الأصل والفرع.

قوله: (خَطَّأَ) إلخ.. أي: حَكَمَ عليهم بالخطأ[2]، أو نَسَبَه إليهم.

قوله: (وإبهامِه) أي: فإنه محتمل للحال والاستقبال.

قوله: (وتخصيصه) أي: بأحد الزمانين بقرينة أو تنصيصٍ.

قوله: (ليست) إلخ.. أي: وشرط القياس كون العلّة موجبة[3] للحكم في المقيس عليه.

قوله: (إنما الموجب له) أي: لإعراب الاسم.

قوله: (قبولُه) أي: الاسم، و (بصيغة) حال منه، أي: في حالة كونه مصاحباً صيغةً (واحدة معانيَ مختلفةً) فـ «معاني» مفعول «قبولُ».

---

(١) (على) ساقط من د، م.

(٢) قال «ابن مالك»: يرفع المضارع لتعريه من الناصب والجازم، لا لوقوعه موقعَ الاسم، خلافاً للبصريين. «التسهيل» (٢٢٨) و «شرحه» له (٤ : ٥). وانظر «الإنصاف» مسألة ٧٤ (القول في رفع الفعل المضارع) (٢ : ٥٥٠).

(٣) (الموجبة) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

بصيغة واحدة معانيَ مختلفة، ولا يميزها إلا الإعرابُ، تقول: «ما أحْسَنْ زَيْدْ» فيحتمل: النفي، والتعجب، والاستفهام.

فإن أردت الأول رفعتَ «زيداً»، أو الثاني نصبته،

قوله: (ما أَحْسَنْ زَيْدْ)[1] أي: بالوقف على كلٍّ من الكلمتين؛ لأن الاحتمال إنما يكون مع الوقف، فإذا تَحَرَّكَ ظَهَرَ[2] المعنى بظهور الإعراب؛ لأنه موضِّحٌ للمراد.

قوله: (الأول) هو النفي.

قوله: (رفعت[3] زيداً) أي: وفَتَحْتَ آخر «أحْسَنَ»؛ لأنه فعل ماضٍ دخلتْ عليه «ما» النافية[4].

قوله: (أو[5] الثاني) هو التعجب[6].

قوله: (نصبته) أي: «زيداً» على المفعولية، مع فتح نون «أَحْسَنَ» أيضاً؛ لأنه فعل ماض على الأصح، وفاعله ضمير عائد على «ما» التعجبية[7] على ما عُرِفَ ومرَّ التنبيهُ[8] عليه. والجملةُ خبر عن «ما»؛ لأنها[9] مبتدأ على ما اختاره جماعةٌ.

---

(١) انظر «لمع الأدلة» (١٠٩).

(٢) (أظهر) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٣) (رفعت) ساقط من د، م.

(٤) فـ (ما) نافية. و (أحسن) فعل ماض. و (زيد) فاعل. أي: لم يوجد من زيد إحسان. «حاشية العطار على شرح الأزهرية» (٤٦).

(٥) (و) في م.

(٦) فـ (ما) تعجبية مبتدأ، و (أحسنَ) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر وجوباً يعود على (ما) و (زيداً) منصوب على التعجب. والتعجب: انفعال النفس عند رؤية شيء خَفِيَ سببُه وخرج عن أمثاله باعتبار أنه يقل وجوده في العادة. «حاشية العطار على شرح الأزهرية» (٤٦).

(٧) انظر «التصريح» (٢:٨٧) و «أمالي الشجري» (٢:٣٩٩، ٤٠١).

(٨) (تنبيهٌ) في ك، م، وكتب على حاشية م ما يأتي: (أي: منه أعني الشرح) وأثبت الذي هو في د.

(٩) (لأنه) في د.

أو الثالث جررته.

فلا بدَّ أن تكون هذه العلَّة هي الموجِبة لإعراب المضارع، فإنك تقول: «لا تأكلِ السمكَ وتشربُ اللبنَ» فيحتمل النهي عن كلّ منهما على انفراده، وعن الجمع بينهما، وعن الأول فقط والثاني مستأنف، ولا يُبَيِّن ذلك إلا الإعرابُ؛ بأن تجزم الثاني أيضاً إن أردتَ الأولَ،

قوله: (أو الثالث) هو الاستفهام(١).

قوله: (جَرَرْتَه)(٢) أي: على أنه مضاف إليه ما قبله، ورفعتَ «أَحْسَنُ»؛ لأنه خبر عن «ما» الاستفهامية التي هي مبتدأ، كأنك تقول: أيُّ عُضْوٍ أحسنُ زيدٍ؟ فيقال مثلاً: «وجهُهُ» أو «يَدُهُ» أو نحو ذلك.

قوله: (هذه العلَّة) أي: تَعاقُب المعاني المفتقرة للإعراب على التركيب.

قوله: (والثاني مستأنفٌ) أي: والفعل الثاني مع فاعله، فلا ينافي ما في بعض النسخ، والجملة الثانية مستأنفة.

قوله: (ولا يُبَيِّن(٣) ذلك) أي: ما تقدم من المعاني.

قوله: (بأن تجزم الثاني) أي: كما جزمت الأول؛ لأنه معطوف عليه، وقُصِدَ تشريكُه معه في الحكم والإعراب.

قوله: (الأول) أي: النهي عن كل واحد على انفراده.

---

(١) فـ «ما» استفهامية مبتدأ. و (أحسنُ) بالرفع اسم تفضيل خبر. و (زيدٍ) بالجر مضاف إليه. والمعنى: أي شيء في زيد أحسن؟ «حاشية العطار على شرح الأزهرية» (٤٦).

(٢) (حرر) في د.

(٣) (بين) في د.

وتنصبه إن أردت الثانيَ، وترفعه إن أردت الثالث.

قوله: (وتنصبه) أي: بـ « أن » مضمرة وجوباً بعد الواو في جواب النهي[1].

قوله: (الثاني) أي: الجمع بينهما.

قوله: (وترفعه) أي: الفعل على الاستئناف. كما مرَّ، وهو المراد بـ (الثالث).

---

(١) انظر « أمالي ابن الشجري » (٢: ١٤٨، ٣٧٦).

«السابعة»

قال «ابنُ الأنباري»: اختلفوا في التعليل بالعلَّة القاصرَةِ، فجوَّزها قوم، ولم يشترطوا التعديةَ في صحتها، وذلك كالعلَّة في قولهم: «ما جاءَتْ حاجَتَكَ»

(السابعة)

قوله: (القاصرة) أي: التي لا تتجاوز محلَّ النصِّ لغيره؛ لكونها محلَّ الحكم، أو جزأه، أو وصفه الخاص به.

قوله: (التعديةَ) إلخ.. [أي][1]: المجاوَزَة لها عن معلولها، لحصول المقصود من ذلك التعليل.

قوله: (وذلك) أي: التعليل بـ (القاصرة).

قوله: (ما جاءَتْ حاجَتَكَ) هو بنصب «حاجتَك»؛ لأنه خبر «جاء»، ومعناها في هذا/ التركيب «صار» كما سيقوله الآن[2]. وقد جوَّزوا فيها الرفعَ أيضاً، كما أشار إليه «الرضيُّ»[3]، وشرَّاح «التسهيل»[4] وأوضحتُ ذلك إيضاحاً في «شرح الكافية».

٩٥ أ

---

(١) (أي) ساقط من د، ك، وأثبتها من م.

(٢) (أي: قريباً) من حاشية م.

(٣) في «شرح الكافية» (٤: ١٨٧).

(٤) قال «الدماميني»: وندر الإلحاقُ بـ «صار» في قولهم: (ما جاءتْ حاجتَك؟) وأولُ مَنْ قال ذلك الخوارج، قالوه لابن عباس – رضي الله عنهما – حين جاء إليهم رسولاً من عليّ –رضي الله عنه – فـ «جاء» في هذا التركيب بمعنى «صار»، و «حاجتُك» يروى بالرفع، فـ «ما» استفهامية في محل نصب على أنها خبر قدم لأجل الاستفهام، والتقدير: أيةُ حاجة صارت حاجتك. ويروى بالنصب على أنها خبر «جاءت»، واسمها ضمير «ما»، وصحّ =

و «عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً»، فإنَّ «جاءَتْ» و «عسى»: أجريا مُجرى «صار» / فجُعِلَ لهما اسمٌ مرفوعٌ، وخبرٌ منصوبٌ، ولا يجوز أن يجريا مجرى «صار»، في غير هذيْنِ الموضعَيْنِ، فلا يقال: «ما جاءَتْ حالتَكَ»، أي: صارَتْ، ولا: «جاء زيدٌ قائماً»، أي: صار زيدٌ قائماً. ٦٨

قوله: (الغُوير) هو تصغير «غَوْر» بفتح الغين المعجمة وسكون الواو، خلاف «النَّجْد»، و «الأبؤس» جمع: بأس.

قوله: (مُجْرَى صارَ) أي: الذي هو فعل ناقص، ملحق بباب «كان». وهذا الإجراء خاص بهذين اللفْظين في هذين التركيبين، فلا يجوز استعمالُه في غيرهما.

قوله: (أن يجريا) يصح بناؤه للفاعل والمفعول.

قوله: (الموضعين) الأَوْلى كما في الشرح «المثالَيْن» وهو سَهْل.

قوله: (جاءت حاجتَك) كذا في أكثر النسخ المصحَّحة. وفي نسخة: «خالتُكَ» بالمعجمة واللام، التي هي أخت الأم، وهو تصحيف عندي بلا مرية؛ لأن المنع إنما لزمهم منْ فقد «ما» النافية في أوّله[1]، كما نَبَّهوا عليه.

= تأنيثه للإخبار عنه بالحاجة، مثل: مَنْ كانت أمك؟ اهـ من «تعليق الفرائد» (٣: ١٩٧). وانظر «شرح التسهيل» لابن مالك (١: ٣٤٧) و «المساعد» (١: ٢٥٩) و «شفاء العليل» (١: ٣١٣) و «شرح الأشموني» (١: ١٨٨) و «سيبويه إمام النحاة» (١٦٥). وفي «الكتاب» (١: ٥٠، ٥١): وزعم «يونس» أنه سمع «رؤبةَ» يقول: (ما جاءت حاجتُك)، فيرفَعُ.

(١) كتب على حاشية م ما يأتي: قوله: (إنما لزمهم من فَقْد «ما» النافية) هذا يقتضي أنه لو لم تُفقد «ما» النافية لجاز، وهو مخالف لما سيأتي له من قوله. والذي يظهر أنه لا يجوز إلخ اهـ، ثم ظهر أنه لا مخالفة؛ لأن المراد فَقْد «ما» النافية، أي: من المثال الذي ورد عنهم، وهو «ما جاءت حاجتك»، لا فقدها من أيِّ مثال. فافهم. والله أعلم.

وكذلك لا يقال: «عسى الغُوَيْرُ أنعماً»، ولا «عسى زيدٌ قائماً» بإجراء «عسى» مُجْرَى «صار»، واستَدَلَّ على صحتها بأنها ساوت

والتمثيل بالحالات في هذه المقالات ليس(١) بمعروف بين أرباب هذه الحالات. وكذلك القول في (جاء) إلخ..؛ لأنها فَقَدَتْ «ما» من أولها، كما في الشرح. والذي يظهر أنه لا يجوز ولو تقدَّمَه نفي، لأنه مقصورٌ على المثال السابق. كما حققناه في غير ديوان.

قوله: (وكذلك) أي: مثل امتناع إجراء «جاء» مُجرى «صار» في غَيْر ذلك المثال الوارد عنهم امتناعُ إجراء «عسى» مُجرى «صار» في غير ذلك المثال، فـ (لا يقال: عسى الغوير أنْعُماً) بدل قوله: «أبؤساً»، (ولا: عسى زيدٌ قائماً) أي(٢): صار لِقَصْرِ(٣) الجواز على ما ورد عنهم. وكونُ «عسى» فيما ذكر محمولةً على «صار» في العمل قولٌ مرجوحٌ لبعض النحاة. والجمهور أنها على بابها فعل رجاء، وأن المنصوبَ خبرٌ لـ «يكون» مقدرة، كما صوَّبه في «المغني»(٤)، أو خبر «يصير» محذوفة، أو خبر «عسى» على الشذوذ. وعليه كثيرٌ؛ لبقاء الكلام على ظاهره بلا حذف، مع الدلالة على أن الأصلَ في الخبرِ أن يكون اسماً مفرداً. كما أشاروا إليه(٥).

قوله: (واستَدَلَّ) أي: «ابنُ الأنباري» (على صحَّتِها) أي: العلّة القاصرة.

---

(١) (ليس) ساقط من د.

(٢) (تفسير لعسى في المثالين) من حاشية م.

(٣) (قصر) في د، و (القصر) في ك، أثبت الذي هو في م، وكتب على حاشية م ما يأتي: (تعليل لقوله فلا يقال إلخ).

(٤) «عسى» (٢٠٣).

(٥) «عسى الغوير أبْؤساً» أورده «البخاري» تعليقاً في «صحيحه» في (كتاب الشهادات - باب إذا زكّى رجلٌ رجلاً كفاه) (١٥٨:٣) من قول «عمر» يضربه مثلاً.
انظر «فتح الباري» (٢٧٤:٥). والمثل في «الكتاب» (٥١:١) و «المقتضب» (٧٠:٣) و «مجمع الأمثال» (٣٤١:٢) و «خزانة الأدب» (٣٦٤:٥، ٣١٦:٩، ٣١٩، ٣٢٠).

العلَّةَ المتعديةَ في الإخالة والمناسبة، وزادت عليها بظاهر النقل، فإن لم يكنْ ذلك عَلَماً للصحة فلا أقلَّ من أن لا يكون عَلَماً على الفساد.

وقال قوم: إنَّها علَّة باطلة؛ لأن العلَّة إنما تُرادُ للتعدية، وهذه العلَّة لا تعدية فيها، وإذا لم تكن متعدية، فلا فائدة لها؛ لأنها لا فرع لها، فالحكم فيها ثابتٌ بالنصِّ لا بها.

قوله: (في الإخالة) بالخاء المعجمة، وهي المناسبة، كما سيقوله -إن شاء الله تعالى- في «مسالك العلّة»، فَعَطْفُها عليها تفسيريّ. والله أعلم.

قوله: (بظاهر النقل) إلخ.. أي: فيما هي خاصةٌ به، وقاصرةٌ عليه. والأصحُّ عند الأصوليين[1] جوازُ التعليل بها، قالوا: من فوائدها: معرفةُ المناسبة، وتقويةُ النصِّ.

قوله: (فإن لم يكن) إلخ.. الإشارة بـ (ذلك) للتعليل.

و (عَلَماً) محركة، أي: علامة (للصحة).

قوله: (فلا أقلَّ من أن لا يكون) أي: من أنه، أي: الأمر والشأن لا يكون بالنفي، وسقط[2] في نسخٍ، منها نسخةُ الشارح، والصواب إثباتُه، وكان كذلك لإلحاق غير المنصوص عليه بالمنصوص.

قوله: (إنما تُراد) بالراء المهملة، من الإرادة. أي: تُقصد ويُجاء بها؛ لتعدية حكم الأصل إلى الفرع.

وفي نسخة: «تزاد» بالزاي المعجمة. وأظنها تحريفاً؛ لما في تصحيحها من التكلُّف.

قوله: (بالنص) إلخ.. أي: فيكون ذكرها حينئذ عبثاً.

---

(١) انظر «المحصول» (٢/٢: ٣٨٦).

(٢) (يسقط) في ك، وأثبت الذي هو في د، م. وكتب على حاشية م ما يأتي: (أي: حرف النفي وهو لا).

وأجيب : بأنَّا لا نسلِّم أنها إنما تُراد للتعدية ، فإن العلَّة إنما كانت علة لإخالتها ومناسبتها ، لا لتعديتها .

ولا نسلم أيضاً : عدمَ فائدتها ، فإنها تفيد الفرقَ بين المنصوص الذي يُعْرَفُ معناه ، والذي لا يعرف معناه .

وتفيد أنَّهُ ممتنع رَدُّ غيرِ المنصوص عليه .

وتفيد أيضاً أن الحكم ثبت في المنصوص عليه

قوله : (لا لتعديتها) / أي : وإن كانت التعدية لازمةً لها غالباً[1] . ٩٥ ب

قوله : (الذي يُعْرَف) إلخ . . هو الذي يعبّر عنه بمعقول[2] المعنى ، فإذا وُجد ذلك المعنى ، وكان متعدّياً في غير المنصوص حُمل عليه[3] .

قوله : (والذي لا يعرف) إلخ . . ويقال له السماعيّ ، فلا يُقاس عليه ؛ لعدم تَعَقُّلِ معنى الحكم حتى يُنْظَرَ أوُجِدَ في الغير أمْ لا ؟

قوله : (وتفيد) أي : العلّة ، و (أنَّه) شانيَّة ، وهي ومعمولاها[4] مفعول[5] « تفيد » ، و (ممتنعٌ) رفع على الابتداء ؛ لأنه معتمد على موصوف . و (رَدُّ) بالرفع ، فاعل « ممتنعٌ » سدَّ مَسَدَّ الخبر . كما في نُظَرائه .

قوله : (أن الحكم ثبت) أي : بالقياس .

---

(١) (لا غالباً) في د ، (لا غالبة) في م .
(٢) (بمفعول) في د ، ك ، وأثبت الذي هو في م .
(٣) (إليه) في د .
(٤) (ومعمول) في د ، (معمول) في م .
(٥) (مفعول) ساقط من د ، م .

بهذه العلَّة. انتهى كلامُ «ابن الأنباري».

وقال «ابن مالك» في «شرح التسهيل»: علَّلوا سكونَ آخر الفعل المسند إلى «التاء» ونحوِه بقولهم: «لئلا تتوالى أربع حركات فيما هو ككلمةٍ واحدة، وهذه العلَّةُ ضعيفةٌ؛ لأنها قاصرة؛ إذ لا يوجد التوالي إلا في الثلاثي الصحيح، وبعض الخماسي، كـ«انْطَلَقَ»

قوله: (بهذه العلّة) أي: ما جُهِلَ معنى المنصوص عليه، فلا يُعَدَّى عن محله ولا يتجاوزه.

قوله: (ونحوِه) أي: نحو التاء، وذكَّره؛ لأنَّ[1] مدلوله الضمير.

وأراد «بنحوه» ضمير النِّسْوة[2]، وضمير المتكلم مع غيره.

قوله: (ككلمةٍ) إلخ.. أي: الفعل وفاعله؛ فإنهما بمنزلة كلمةٍ واحدة، ولا سيما إذا كان الفاعل ضميراً فهو أشدُّ التزاماً ولُصوقاً بفعله[3]، لا ينفصل منه إلا لضرورة، ولذا قالوا: إن الفاعلَ كالجُزْء من فعله، ولهذا[4] فَصَلَ[5] بينه[6] وبين علامة إعرابه[7] فيما يعرب فيه الفعل. كما عُرِفَ في محله.

قوله: (قاصرة) أي: لا تعمُّ جميع أفراد الماضي المسند؛ لما ذكر.

قوله: (كانْطَلَقَ)[8] أي: فإنه إذا بقي على حركاته لزم اجتماعُ أربع حركات.

---

(١) (قوله) مكان (لأنَّ) في د.

(٢) (الشنؤة) في د.

(٣) (بالفعل) في م.

(٤) (قوله: ولهذا فَصَلَ بينه إلخ أي في الأمثلة الخمسة) من حاشية م.

(٥) (أي: الفاعل) من حاشية م.

(٦) (أي: بين الفعل) من حاشية م.

(٧) (أي: إعراب الفعل) من حاشية م.

(٨) (كما نطلق) في د، ك، وأثبت ما في م.

و«انكسر»، والكثير لا يتوالى فيه ذلك، والسكون عام في الجميع، انتهى.

فمَنَعَ العلَّةَ القاصرةَ.

قوله: (وانكسر)[1] إلخ.. أي[2]: بل توالى فيه ثلاثة[3]. وهي غير ضارة؛ لكثرتها في الكلام.

قوله: (فَمَنَعَ) إلخ.. فيه نظر؛ فإنه لم يمنعْها، وإنما أعَلَّها بعدم شمولها لأفرادِ الفعل[4]، فقد وُجِدَ الحكمُ مع فَقْدِها فيما ذكر.

وأجاب البصريون عن ذلك: بأن التسكين لِما ذكروه، وحُمِلَ ما فُقِدَ فيه ذلك عليه. وإن لم تُوجد فيه العلّة[5]، طرداً للباب[6]. والله أعلم.

---

(١) (والكسر) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٢) كتب على حاشية م (هنا سقط).

(٣) (ثلاث) في م.

(٤) (المعلل) في د، ك.

(٥) كتب على حاشية م ما يأتي: (قوله: وإن لم توجد فيه العلة. الظاهر أنه لا حاجة له مع قوله: وحمل ما فقد فيه ذلك عليه. والله أعلم).

(٦) انظر «شرح التسهيل» لابن مالك (١: ١٢٤).

«الثامنة»

قال في «الخصائص»[1]: يجوزُ التعليلُ بعلَّتَيْن، ومن أمثلة ذلك قولك: «هؤلاءِ مَسلِميّ»، فإن الأصل: مُسْلِمُوي، قلبت «الواو» ياء، لأمرين كلّ منهما مَوجِبٌ للقلب:

أحدهما: اجتماعُ «الواو» و«الياء»، وسَبْقُ الأولى منهما / بالسكون. ٦٩

والآخر: «ياء» المتكلم، أبداً يُكْسَرُ الحرف الذي قبلها،

(الثامنة)

قوله: (بعلَّتَيْن) إلخ.. أي: لأن المعاني لا تتزاحَمُ، والعلل موضِّحة ومعرِّفة، لا مؤثِّرة؛ لأنها بعد الوقوع[2].

قوله: (وسَبْقُ الأولى) عبارة الأكثر: وسبقت[3] إحْداهما.

قوله: (أبداً) ظرف لقوله بعده (يُكْسَرُ[4] الحرف) إلخ.. والكسر عامّ عند «هُذَيْل»[5]، وأما غيرهم فيقيِّده بعدم كونه ألفاً، فأما الألف فإنها تبقى على حالها[6].

---

(١) (١: ١٧٤، ١٧٧).

(٢) (لوقوع) في د.

(٣) (وسبق) في م.

(٤) (بكسر) في د.

(٥) (هذين) في د.

(٦) قال «ابن مالك» في «شرح التسهيل» (٣: ٢٨٣): إن هذيلاً يقلبون ألف المقصور ياءً ويدغمون، كقراءة «الحسن»: ﴿يا بُشْرَيّ هذا غلام﴾، وكقول الشاعر:

سَبَقُوا هَوَيَّ وأعْنَقُوا لهواهم ... فتُخُرِّمُوا، ولكلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

وانظر «إعراب القراءات الشواذ» (١: ٦٩١) و«التصريح» (آخر الإضافة) (٢: ٦٠) و«شرح الأشموني» (٢: ٢٨١).

فوجب قلبُ الواوِ ياءً، وإدغامها ليمكن كسرُ ما تليه.

ومن ذلك قــولُهـم: «سيٌّ» في «لا سـيَّمَا»، أصله: سِوْيٌ، قَلَبْتَ الواوَ «ياءً» إن شئتَ؛ لأنها ساكنة، غير مدغمة بعد كسرة، وإن شئت...؛ لأنها ساكنة قبل «ياء»، فهاتان علَّتان، إحداهما كعلَّة قلب «ميزانٍ»، والأخرى كعلَّة «طَيّ» و «لَيّ» مَصْدَرَيْ: «طَوَيْتُ» و«لَوَيْتُ»، وكل منهما مؤثرة.

قوله: (ليمكن) أي: بالإدغام؛ لأنه لولا الإدغامُ ما وجد الكسر.

قوله: (سِوْيٌ) أي: بكسر السين[١] المهملة وسكون الواو.

قوله: (قلبت الواو) أي: كما قلبت في «مُسْلِمِيَّ».

قوله: (بعد كسرة) أي: كواو «مِيزان» [ونحوه.

قوله: (فهاتان علَّتان) أي: لقلب واو «سِوْيٌ».

قوله: (قلبِ «ميزان»)][٢] هو على حذف مضاف، أي: قلب واو «ميزان»، قيل[٣]: الأولى[٤]: «موْزان»، أي: بالواو. تأمل.

قوله: (كعِلَّةِ طَيّ) إلخ.. أي: كعلّة قلب واو «طيّ» إلخ.. وهما كما قال: مصدران لـ «طويتُ الشيءَ طيّاً» إذا لففتَه، خلاف النشر، و «لَوَيْتُ الشيءَ لَيّاً» إذا

---

(١) (السين) ساقط من د، م.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من د، م.

(٣) القائل هو «ابن علان».

(٤) (أولى) في د.

وقال في موضع آخر(١): قد يكثر الشيء فَيُسْأَل عن علَّتِه، كرفع الفاعلِ، ونصب المفعول، فيذهب قوم إلى شيء، وآخرون إلى غيره، فيجبُ إذن تأملُ القولَيْنِ، واعتقادُ أقواهما، ورفضُ الآخر، فإن تساوَيا في القوة لم ينكر اعتقادهما جميعاً، فقد يكون الحكم الواحد معلولاً بعلتين. انتهى.

وقال «ابنُ الأنباري»(٢): اختلفوا في تعليل الحكم بعلتين فصاعداً:

فتلتَه(٣) وثَنَيْتَهُ. وأصلُهما: طَوْيٌ، ولَوْيٌ؛ لأن عينَهما واوٌ، وقلبت؛ لما قرره المصنفُ.

قوله: (فيجب) أي: على الناظر في هذه الأمور، أو علينا إذا نظرنا فيها، كما يُشعر به كلامُه.

و (تأمُّلُ) فاعل «يجب». و (القولَيْنِ) / هو الموجود في كثير من الأصول(٤). وفي بعضها: (التعليلين). ٩٦ أ

قوله: (واعتقادُ) بالقاف. هو المصحَّحُ. وفي نسخة (بالميم)(٥) أي: أن يعتمد المتأمل ما يراه قوياً من ذلك لقوة مُدْرَكه، أو لموافقته المنقول، ورَفْض ما لا يكون كذلك، أي: تركه، وعدم الاعتداد به.

قوله: (فإن تساويا) أي: في قوة الْمُدْرَكِ، وموافقة المنقول.

---

(١) في «الخصائص» (١: ١٠٠).
(٢) في «لمع الأدلة» (١١٧).
(٣) (إذا) مكان (و) في د.
(٤) وهو الموافق لـ «الخصائص (١: ١٠٠).
(٥) (بالعميم) في د، و (بالميم) في ك، م، وتكون هكذا (واعتماد).

فذهب قوم إلى أنه لا يجوز؛ لأن هذه العلَّة مشبهة بالعلَّة العقلية، والعلَّةُ العقليةُ لا يثبت الحكم معها إلا بعلَّةٍ واحدةٍ، فكذلك ما كان مشبَّهاً بها.

وذهب قوم إلى الجواز، وذلك مثل أن يدل على كون الفاعل يُنَزَّل منزلة الجزء من الفعل بعللٍ:

- كونه يُسكِّن «لامَ» الفعل في نحو: «ضَرَبْتُ».

قوله: (والعلّة العقلية) إلخ. أَظْهَرَ في مقام الإضمار لزيادة الإيضاح، ودفع ما قد يتوهم(١).

قوله: (بعلَّة واحدة) أي: لأنها مؤثرة، ولا يوجد أَثَرٌ واحد لمؤثرين.

قوله: (إلى الجواز)(٢) أي: بناء على أن هذه العلل الاعتبارية مُعَرِّفة موضّحة، موضوعة بعد الوقوع.

قوله: (يُنَزَّلُ)(٣) إلخ. أي: ولذلك وَجَبَ تسكين آخره عند اتصال ضمير الرفع المتحرك به؛ دفعاً لتوالي أربع حركات(٤)، كما مَرَّ له إيماءٌ إليه.

قوله: (من(٥) نحو: ضَرَبْتُ) دَخَلَ فيه كلُّ ضميرٍ متصل مرفوع متحرك.

---

(١) كتب على حاشية م ما يأتي: (لعلّ هنا سقطاً).

(٢) (الجوار) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٣) (بتنزال) في د، (يتنزل) في ك، وأثبت الذي هو في م.

(٤) (محركات) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٥) (في) كتب على حاشية م.

- ويمتنع العطفُ عليه إذا كان ضميراً متصلاً.

- ووقوع الإعراب بعده في الأمثلة الخمسة.

- واتصال «تاء» التأنيث بالفعل إذا كان الفاعل مؤنثاً.

قوله: (إذا كان [ضميراً][1] متصلاً) أي[2]: قبل توكيده[3]، أو[4] الفصل بينه[5] وبين المعطوف بفاصلٍ ما.

قوله: (وقوع الإعراب) إلخ.. أي[6]: وهو النون.

قوله (بعده) أي: بعد الفاعل (في الأمثلة الخمسة).

وهذا بناء على اخْتيار أن الإعرابَ لفظيٌّ، كما هو رأي جماعة. ومَنْ جعله معنوياً قدَّر علامةَ الإعراب[7].

---

(١) ساقط من د، ك، وأثبتها من م.

(٢) كتب على حاشية م ما يأتي: (قوله أي قبل توكيده، أما إذا أكد فلا يمتنع العطف عليه، كما في قوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أنتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ﴾) اهـ (البقرة: ٣٥).

(٣) كتب على حاشية م ما يأتي: (قوله: أي: قبل توكيده، أي: بالضمير المنفصل، قال «ابن مالك» في «الكافية»:

وإنْ على ضميرِ رَفْعٍ مُتَّصلٍ تَعْطفُ فَقَبْلَ العَطْف جِئْ بالْمُنْفَصل) اهـ

كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ أَنتُمْ وآباؤُكم في ضَلالٍ مُبينٍ﴾ (الأنبياء: ٥٤). انظر «شرح الكافية الشافية» (٣:١٢٣٦).

(٤) (أي) مكان (أو) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٥) كتب على حاشية م ما يأتي: (قوله: أو الفصل بينه إلخ.. أشار له الإمام «ابن مالك» بقوله:

أوْ بسواهُ افْصلْ، وربَّما وَرَد عَطْفٌ بلا فَصْلٍ كـ «سِرْنا والمدَد») اهـ

أي: كأن يُفْصَلَ بينه وبين العاطف بمفعول أو غيره، كقوله تعالى: ﴿جناتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَها ومَنْ صَلَحَ مِنْ آبائِهِمْ﴾ (الرعد: ٢٣) انظر «شرح الكافية الشافية» (٣:١٢٣٦).

(٦) (أي) ساقط من م.

(٧) تعريف الإعراب على أنه لفظي: (هو ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرفٍ أو سكونٍ أو حذفٍ) والمعنى: أن الإعراب نفسُ الحركة، وهي الضمة والفتحة والكسرة، أو =

- وقولهم في النسب إلى «كُنْتُ»: «كُنْتِيّ».

قوله: (إلى «كنتُ») أي: إلى هذا اللفظ المركب من فعلٍ وفاعل[1]، ولو لم يعتبروا أنه جزء من الفعل لاقتصروا فيه على النسب[2] لصدره فقط، فلما نسبوا لمجموعهما[3] دلَّ على أنهم جعلوهما كالشيء الواحد.

و «الكُنْتِيّ» الكثيرُ المفاخرة[4] بما مضى وانقضى، فلا يزال يقول: «كنتُ أفعل» ونحوه، وقد قال:

فَأَصْبَحْتُ كُنْتِيّاً وأَصْبَحْتُ عاجِناً ... وشَرُّ خِصالِ الْمَرْءِ كُنْتُ وعَاجِنُ[5]

والعاجِنُ: الْمُسِنُّ الكبير الذي لا يفعل شيئاً إلا إذا اعتمدَ على يَدَيْه، كما يعتمد

= ما ناب عنها من حركة أخرى أو حرفٍ، وهو الواو والألف والياء والنون التي أتى بها العامل، أو السكون وما ناب عنه، وهو الحذف.

وتعريفه على أنه معنوي: (هو تغيير آخر الاسم المتمكن) فأطلق التغيير وأريد أثره الذي هو التغير، وذلك لأن القائم بالكلمة إنما هو التغيّر.

والقول بأن الإعراب لفظي هو مذهب الجمهور، وهو الراجح؛ لأن الإعراب جيء به لتمييز المعاني، والتمييز إنما يكون مما يتلفظ به، لا بالمعنى. «حاشية العطار على شرح الأزهرية» (٤٥).

(١) كتب على حاشية م ما يأتي: (كأنه لاحظ أن «كان» تامة بمعنى «جعل»، لكن توجيهه الآتي للنسب يقتضي أنها تامة، فلعله جرى على مذهب سيبويه من التعبير عن اسم الناقص بالفاعل. والله أعلم).

(٢) (النسبة) في م، وعلى حاشيتها (النسب).

(٣) (لمجموعه) في د، ك، وأثبت الذي هو في م، وكتب على حاشيتها: (أي: الفعل والفاعل).

(٤) (المفاخر) في ك، و (الناضر) في د، وأثبت الذي هو في م.

(٥) هذا البيت في «المقرب» (٢: ٧٠) و «شرح المفصل» (٦: ٧) و «الكافي شرح الهادي» (٢٠٠) و «شرح الشافية» للرضي (٢: ٧٧) و «لسان العرب» (عجن ١٣: ٢٧٧) و (كنن ١٣: ٣٦٩) و «شرح الأشموني» (٤: ١٨٩) و «همع الهوامع» (٢: ١٩٣) و «الدرر اللوامع» (٢: ٢٢٩).

- وقولهم: «حَبَّذَا» بالتركيب.

- و «لا أُحَبِّذُه» أي: لا أقول له: حَبَّذا.

عليهما العاجن حالة[1] عَجْنه، كما أورده «الجُرْجاني»[2] في «الكنايات» له.

قوله: (حَبَّذا) أي: بالتركيب والتزام الإفراد والتذكير. كما قرّر في محله[3].

قوله: (لا أُحَبِّذُه) هو بضم الهمزة وفتح الحاء المهملة وكسر الموحَّدة المشدَّدة، لأنه[4] مضارع، كأنهم لَمَّا ركبوا «حَبَّذا» وجعلوها وفاعلَها كاللفظ الواحد بَنَوْا[5]

---

(١) (حال) في د.

(٢) هو القاضي «أحمدُ بنُ محمد بنِ أحمدَ، أبو العباس، الجُرْجانيُّ» الشافعي، المتوفَّى سنة ٤٨٢ هـ. كان إماماً في الفقه والأدب، قاضياً بالبصرة، ومدرّساً بها. له كتاب «كنايات الأدباء وإشارات البلغاء». منه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية. جمع فيه محاسن النظم والنثر. وقد طبع بمصر في مطبعة السعادة سنة ١٣٢٦ هـ/ ١٩٠٨ م باسم «المنتخب من كنايات الأدباء وإشارات البلغاء».
مترجم في «طبقات الشافعية الكبرى» (٤: ٧٤) و «كشف الظنون» (٢: ١٥١١) و«معجم المطبوعات العربية» (١: ٦٧٧) و «الأعلام» (١: ٢١٤).

(٣) قال «ابن مالك» في «التسهيل» (١٢٩): أصل «حَبَّ» من «حبَّذا» حَبُبَ، أي: صار حبيباً، فأدغم كغيره، وأُلزم منعَ التصرُّف وإيلاءَ «ذا» فاعلاً في إفرادٍ وتذكيرٍ وغيرهما. وليس هذا التركيب مزيلاً فعْليّةَ «حَبَّ» فتكون مع «ذا» مبتدأ، خلافاً للمبرد وابن السراج ومن وافقهما، ولا اسميّةَ «ذا» فيكون مع «حَبَّ» فعلاً فاعلُه المخصوصُ، خلافاً لقوم، وتَدْخُلُ عليهما «لا» فتحصل موافقة «بئس» معنى، ويذكر بعدهما المخصوص بمعناهما مبتدأً مخبراً عنه بهما، أو خبرَ مبتدأ لا يظهر. ولا تعمل فيه النَّواسخ، ولا يقدّم، وقد يكون قبلَه أو بعدَه تمييزٌ مطابق، أو حال عاملُه «حَبَّ»، وربَّما استغنى به أو بدليل آخر عن المخصوص. وقد تُفْرد «حَبَّ» فيجوز نقل ضمّة عينها إلى فائها، وكذا كلُّ فعلٍ حَلْقي الفاء مراد به مدح أو تعجّب، وقد يُجَرُّ فاعل «حبّ» بباءٍ زائدةٍ، تشبيهاً بفاعل (أَفْعِلْ) تعجُّباً. انظر «الكتاب» (٢: ١٨٠) و «المقتضب» (٢: ١٤٣) و «الإنصاف» (١: ٧٩) و «شرح المفصل» (٧: ١٣٩) و «شرح التسهيل» لابن مالك (٣: ٢٢) و «التصريح» (٢: ٩٩).

(٤) (كأنه) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٥) (فبنوا) في د.

- **وقولهم في «فَحَصْتُ»: «فَحَصْطُ» بالإبدال «طاء»؛ لتُجانِسَ الصّادَ في الإطباق، وهذا الإبدال إنما يكون في كلمةٍ/ لا كلمتين.** ٧٠

منها فعْلاً مستقلاً، فقالوا: «حَبَّذَه» كـ «عَظَّمَهُ» أي: قال له: حَبَّذا ولا أُحَبِّذُهُ. أي: لا أقول له ذلك. كما فسّره[١] به.

وضَبْطُ الشارح له بصيغة[٢] التصغير وقولُه[٣]: «مَنْ صَغَّرَهُ رأى أن المجموع جعل[٤] اسماً[٥] واحداً فعومل معاملته[٦]» مما يقضي منه العجب العُجاب، ويشهد له بالتقدم في ميدان التخمين والحَدْسِ دون تحقيق مَنْ جال في حَلْبَة التحقيق وجَاب[٧].

قوله: (فَحَصْطُ)[٨]/ من الفحْص، وهو البحث عن الشيء والتنقير عنه، وقد فَحَصَ كـ «مَنَعَ». ٩٦ ب

قوله: (بالإبدال)[٩] أي: بإبدال تاء الفاعل (طاء).

قوله: (لتُجانِسَ الصاد) أي[١٠]: المهملة، التي[١١] هي عين الكلمة في الإطباق. وهذا الإبدال قد تقرَّر أنه إنما يكون في الكلمة الواحدة، لا في كلمتين، فوجوده في هذا التركيب دليلٌ ظاهر في أنهم نَزَّلوا الفاعل من فعله منزلة الجزء من الكلِّ، والحرف من الكلمة.

---

(١) أي: الشارح.
(٢) (بصيغة) ساقط من د، م.
(٣) (أي: الشارح) من حاشية م.
(٤) (جعله) في د.
(٥) (أسماء) في م.
(٦) أي: معاملة الأسماء. وهنا انتهت عبارة «ابن علان».
(٧) (وأجاب) في د، م.
(٨) بزيادة كلمة (كمنع) في د، ك، وبحذفها في م، والحذف أولى.
(٩) (قوله) ساقط من د، م.
(١٠) (أي) ساقط من د.
(١١) (أي التي) في د.

فهذه ثمان علل.

واســـــتـدل على جـواز ذلك بأن هـذه العلَّةَ لـيـست مـوجـبـة، وإنما هي أمـارة ودَلالة على الحكم، فكمـا يجوز أن يسـتـدل على الحكم بأنواع من الأمارات، والدَّلالات، فكذلك يجوز أن يستدل عليه بأنواعٍ من العلل.

قـوله: (فـهـذه ثمـان)[1] إلخ.. أي: عُلِّلَ بـهـــا[2] شيء واحـــد، فـــدلَّ على [جواز][3] تعدد العلل للمعلول[4] الواحد[5] في العربية.

قوله: (ليست موجبة) إلخ.. أي: لتأخرها عن الحكم تارةً لاعتبار النحاة لها.

قوله: (أَمارة) بفتح الهمزة كـ «عَلامَة» وزناً ومعنىً، فأما «الإمارة» بالكسر، فهي الوِلاية والسُّلْطان كـالإِمْرة بالكسـر، وإنما كـانت أمـارة (ودَلالة) لما بينهـمـا[6] مـن المناسبة.

قـوله: (فكذلك يجـوز) إلخ.. أي: فـإذا[7] علـمتَ ذلك ظَهَرَ لك بـالدلـيـل العملي[8] تعدُّدُ الأدلة في الضمير[9] المتصل بأنه جزءٌ من فعله، والقياسُ الذي أبداه من القياس المساوي[10].

---

(١) (ثمار) في د.

(٢) (به) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٣) ساقط من د، ك، وأثبتها من م.

(٤) (للمعلول) ساقط من د.

(٥) كتب عل حاشية م ما يأتي: (تعدد العلل لشيء واحد في العربية).

(٦) هكذا في د، ك، و (بينها) في م، وكتب على حاشية م (لعله بينهما).

(٧) (إذا) في م.

(٨) (العمل) في د، م.

(٩) (الدليل) مكان (الضمير) في د.

(١٠) (المسلوي) في د.

وأجيب: بأنه إنْ كان المعنى أنها ليست موجِبة، كالعلل العقلية، كالتحرك لا يعلل إلا بالحركة، والعالِمية لا تعلل إلا بالعلم، فمسلَّم، وإن كان المعنى أنها غير مؤثرة بعد الوضع على الإطلاق فممنوعٌ، فإنها بعد الوضع بمنزلة العلل العقلية، فينبغي أن تجرى مجراها. انتهى.

قوله: (بأنْ كان المعنى) أيْ: معنى كونِها (ليست موجبةً).

قوله: (إلا بالحركة) أي: فإنها الموجبة له، فإذا فُقِدَتْ فُقِدَ.

قوله: (فمسلَّم) أي: عدمُ إيجابها.

قوله: (بعد الوضع) أي: لئلا يلزم تحصيل الحاصل.

قوله: (على الإطلاق) أي: الشامل للإيجاب، وغيره.

قوله: (بمنزلة) إلخ.. أي: في التأثير.

«التاسعة»

يجوز تعليل حكمين بعلَّة واحدة.

قال في «الخصائص»[1]: سواء لم يتضادا، أم تضادا، كقولهم: «مررتُ بزيدٍ» فإنَّه يستدل به على أن الجار معدود من جملة الفعل، ووجه الدَّلالة منه أن «الباء» فيه معاقبة لهمزة النقل في نحو «أَمْرَرْتُ زيداً»، فكما أن همزةَ «أفعل» موضوعةٌ فيه، كائنةٌ من جملته، فكذلك ما عاقبها من حروف الجر، ينبغي أن يُعَدَّ من جملته لمعاقبته ما هو من جملته.

ويستدل به أيضاً على ضدّ ذلك: وهو أنَّ الجارَّ جارٍ مَجرى بعض

(التاسعة)

قوله: (بعلّة واحدة) أي: عكس المسألة التي قبلها.

قوله: (فإنه) أي: هذا التركيب.

قوله: (موضوعة فيه) أي: مَجْعُولةٌ حرفاً من حروف بِنْيَة الفعل.

فقوله بعدُ: (كائنةٌ) إلخ.. توكيدٌ لهذا؛ لأنه بمعناه.

قوله: (فكذا يُعَدُّ)[2] إلخ.. أي: للعلّة الجامعة بينهما، وهي هذا المذكور[3].

قوله: (جارٍ مَجْرَى) [إلخ][4].. هو بفتح الميم مصدر ميمي لـ «جَرَى» الثلاثي،

---

(١) (١:١٠٦). وانظر «الخصائص» (١:٣٤١).

(٢) (ينبغي أن يعد) في المتن وفي «داعي الفلاح».

(٣) أي: التعدية.

(٤) ساقط من د، ك، وأثبتها من م.

ما جرَّه، بدليل أنه لا يُفصل بينهما، فهذان تَقْدِيرانِ مختلفان، مقبولان في القياس، مُتَلَقَّيانِ بالبِشْرِ والإيناس.

لأن عاملَه «جارٍ» الثلاثي[1]. فضَبْطُ الشارح له بضم الميم دائماً مما لا معنى له. أي: وإذا كان جارياً مجرى[2] [ما ذكر][3] فلا يكون جزءاً من الفعل بالدليل الذي ذكره.

قوله: (بينهما) أي: الجار والمجرور، كما هو شأن الكلمة.

قوله[4]: (تقديرانِ) الأول كونه مقدراً بجزء الفعل، والثاني كجزء[5] المجرور.

قوله: (مقبولان) أي: في القياس.

قوله: (مُتَلَقَّيَانِ) بصيغة المفعول، أي: يتلقاهما الناظرُ إليهما. (بالبِشْرِ) بالكسر، وهو طلاقةُ الوجه، وانشراحه، وبسطه[6].

وفي الشرح: إنه متقبلان، من التقبيل[7]، وهو بعيد؛ لأن[8] الأكثر في مثل هذا التركيب التلقي لا التقبل. وضبط «البِشر»[9] بضم الموحدة[10] غَلَطٌ واضح، بل هو

---

(١) وهو (جَرَى). وفي «القاموس» (جَرَى ٤: ٣٠٦): ﴿بسم الله مُجْراها﴾ قرئ بالضم والفتح، وهما مصدر «جَرَى» و «أَجْرَى». «تاج العروس» (جرى ١٠: ٧٢). وانظر «إعراب القراءات الشواذ» (١: ٦٦١).

(٢) (مجراه) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٣) ساقط من د، ك. وأثبته من م.

(٤) (قوله) ساقط من د.

(٥) (بجزء) في د، م.

(٦) (وانفراج وسطه) مكان (وانشراحه وبسطه) في م.

(٧) (التقبل) في د.

(٨) (لأنه) في د.

(٩) وردت في بعض نسخ «داعي الفلاح» هكذا: (بالبُشْرَى).

(١٠) وفي بعض نسخ «الاقتراح»: (بالبُشْرَى) بضم فسكون، وفي بعضها (بالبِشْر).

وقال في موضع آخر: «باب في أن سبب الحكم قد يكون سبباً لِضدّه على وجه».

هذا باب ظاهره التدافع، وهو مع استغرابه صحيح واقع، وذلك كقولهم: «القَوَد» و «الحَوَكة»،

بكسر الموحدة وسكون الشين. كما في الأُمَّهات[1] التي لا تُحْصَرُ[2].

و (الإيناس) كعطف التفسير على «البِشْر»، وهو خلاف الاستيحاش.

قوله: (على وجْهٍ) آخر، أي: طريق واعتبار مغاير للأول.

قوله: (التَّدافُع) هو كـ «التَّعارُض» وزناً ومعنىً، أي: المنافاة والمعارضة، كأن[3] كل واحد يَدْفَعُ صاحبَه ويعارضُه، ولا مدافعة في الحقيقة؛ لاختلاف ذلك باختلاف الاعتبارِ والجهةِ، ولذلك صَرَّح بصِحَّته ووقوعِه. / ٩٧ أ

قوله: (القَوَد) بفتح القاف والواو، هو لغةً: القِصاصُ، وإذهاب الدم في الدم[4].

وقوله: (بالحركة)[5] حالٌ منه، أي: حال[6] كونه محركاً [أي][7] مضبوط الوَسَط بالحركة التي هي الفتحة[8]؛ لأنهم كثيراً ما يطلقون هذا الإطلاق، وإن كانت الحركة أعمَّ.

---

(١) (مهمات) في د.

(٢) انظر «المصباح» (بشر ٤٩) و «القاموس» (بشر ١: ٣٧٠).

(٣) (لأن) في م.

(٤) يقال: أقاد الأميرُ القاتل بالقتيلِ قَتَلَهُ به (قَوَداً). «المصباح» (قود ٥١٩).

(٥) (بالحركة) في د، ك، م وفي بعض نسخ «الاقتراح». والصواب أن الكلمة صُحِّفَتْ عن (والحَوَكة)، كما في نسخ مقابَلة من «الاقتراح» وكما في «داعي الفلاح»، وهو موافق لما جاء في «الخصائص» (٣: ٥١) و «شرح المفصل» لابن يعيش (١٠: ٨٢).

(٦) (أي حال) ساقط من د.

(٧) ساقط من د، ك، وأثبتها من م.

(٨) جاء هذا الشرح بناء على أن المتن هكذا (القَوَد بالحركة)، وأوضحت الصواب بما قدّمته.

فإن القاعدة في مثله الإعلال بقلب «الواو» ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، لكنهم شَبَّهُوا حركةَ العين التابعة لها بحرف اللين التابع لها، فكَأَنَّ «فَعَلاً» / «فَعَالٌ»، فكما صح

71

قوله: [فإن القاعدة في مثله][1] أي: من كل ما هو ثلاثي معتل العين، وهو المعروف في الاصطلاح[2] بالأجوف.

قوله: (بقلب الواو) أي: وكذلك الياء أيضاً.

قوله: (التابعة) إلخ.. أي: الواقعة تابعةً، وهو الذي في أصولنا.

وزعم في الشرح أن نسخته «اللائقة». وفي نسخة[3]: «التابعة».

قوله: (بحرف اللين) أي: الألف.

قوله: (فكأنَّ) هو بتشديد النون، أداة التشبيه.

و (فَعَلاً) محركة هو اسمها، و (فَعالٌ) هو خبرها، أي: صيَّرُوا حركةَ «فَعَلٍ»[4] المقصور[5]، كألف «فَعال» كـ «سحاب» فمنعوه من الإعلال، فحملوا نحو «القَوَد»[6] على «الجَواب» و «الصَّواب»[7] وأضرابهما، ولذلك[8] قال (فكما صحّ) إلخ..

---

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من د، ك، م، وهو في المتن يقتضيه السياق.

(٢) (أي: الصرفي) من حاشية م.

(٣) (نسخة) ساقط من د، م.

(٤) (أفعل) في د.

(٥) (المقصود) في م.

(٦) (الفرد) في د.

(٧) (جواب وصواب) م.

(٨) (وكذلك) في د.

نحو: «جَوابٍ» و «هُيامٍ» صحّ بابُ «القَوَدِ»، و «الغَيَبِ»

وقوله: (نحو: جَوَابٍ) أي: مثله، وهو على حذْف مضاف، أي: واوُ نحو: «جَوَابٍ»، وياء نحو: «هُيام»، فإنهما لوجود حرف اللّين بعدهما، وهو الألف، لم يُعَلاَّ، كما عُلِمَ في الصرف[١].

و «الجُواب» ما يُجاب به السائلُ من الكلام، ومَرّ كونه يُجْمَعُ، أوْ لا، وكونه مصدراً، أوْ لا.

والْهُيام: بالضم، كـ «غُراب» شبه[٢] الجنون من[٣] العِشْق. كما في «القاموس»[٤] وغيره.

قوله: (باب القَوَد) هو بالتحريك: القِصاصُ. كما مَرَّ. وطُولُ الظَّهْرِ والعُنُقِ[٥]. وبابه[٦] كلُّ واوي العين مُحَرَّكَها، كـ «الحَوَر» و «الحَوَل» ونحوِهما.

وباب (الغَيَب) كل[٧] يائيّ العين، محركَها، بلا إعلال، وهو جمع «غائب».

---

(١) وفي «المفصل» (٣٨١): (ويمتنع الاسم من الإعلال بأن يسكن ما قبل واوه ويائه أو ما هو بعدهما إذا لم يكن نحو: الإقامة والاستقامة مما يعتل باعتلال فعله، وذلك قولهم: حَول وعَوَّار ومِشْوَار وتقوال وسووق وغوور وطويل ومقاوم وأهوناء وشيوخ وهيام وخيار ومعايش وأبيناء) وانظر «شرح المفصل» لـ «ابن يعيش» (١٠ :٨٨).

(٢) (يشبه) في م.

(٣) (أي بسبب) من حاشية م.

(٤) (هام ٤ : ١٩٠).

(٥) (القَوَد ١ :٣٢٨).

(٦) (أي: القود) بين أسطر م.

(٧) (كله) في م.

ونحوِه، فأنت ترى حركةَ العين التي هي سبب الإعلال، صارت على وجه آخر سببَ التصحيحِ، وهذا مذهب غريبُ المأخذ. انتهى.

قوله: (ونحوِه) أي: مما جاء غيرَ مُعَلّ في كلامهم، لتنزيل الحركةِ فيه منزلةَ حرف اللين.

قوله: (على[1] وجه آخر) هو تنزيلها منزلةَ حرف اللين. كما مَرَّ.

---

(١) (على) ساقط من د، م.

«العاشرة»

في دَوْر العلَّة

قال في «الخصائص»(١) : هو نوع ظريف . ذهب «المبرد» في وجوبِ إسكان لام نحو : «ضَرَبْتُ» ، إلى أنه لحركةِ ما بعده من الضميرِ ، لئلا يتوالى أربعُ حركات .

وذهب أيضاً في حركة الضمير من ذلك ، إلى أنها لسكون ما قبله ،

[قوله](٢) : (في دَوْر العلّة)(٣) . الأصوليُّون(٤) يعبّرون عنه بالدَّوَران .

قوله : (نحو : ضَرَبْتُ) أي : من كل فعلٍ ماضٍ اتَّصل به ضميرُ رَفْعٍ متحرك .

قوله : (لئلا يتوالى) إلخ(٥) .. أي : فيما هو كالكلمة الواحدة .

ومَرَّ بيانُ ذلك(٦) ، وأنه قد يتخلف(٧) في بعض الأفراد من الخماسيّ .

قوله : (وذهب) أي : المبرِّد .

قوله : (من ذلك) أي : نحو : ضَرَبْتُ ، وضمير (أنها) للحركة .

قوله : (لسكون ما قبله)(٨) أي : فلو سكن الضمير أيضاً لتوالى الساكنان على غير حدِّهما .

---

(١) (١:١٨٣) .
(٢) ساقط من ك ، وأثبتها من د ، م .
(٣) (العلية) في د ، ك ، وأثبت الذي هو في م .
(٤) انظر «المحصول» (٢/٢: ٢٨٥) و «شرح إفاضة الأنوار» (مبحث ركن القياس) (٢٢٠) .
(٥) (اسم) مكان (إلخ) في د .
(٦) أي : ومرّ قصور هذه العلّة على بعض أفراد الماضي .
(٧) (يختلف) في د ، م .
(٨) (قبلها) في د ، م .

فاعتلٍ لهذا بهذا، ثم دار، فاعتلَّ لهذا بهذا.

قال: وهو نظير ما أجازه «سيبويه» في جرِّ «الوجه» من قولك: «الحَسَنُ الوَجْهِ»، وأنه جعله تشبيهاً بـ «الضارب الرجل»، مع أنّه جرّ «الرجل» تشبيهاً بـ «الحَسَنِ الوَجْهِ».

قال: إلا أن مسألة «سيبويه» «أقوى» من مسألة «المبرد»؛ لأن

قوله: (لهذا) هو سكون آخر الماضي.

و [قوله][1] (بهذا) أي: بدَفْع توالي أربع حركات. (ثم دار فاعتلَّ لهذا) وهو سكون آخر الماضي.

قوله: (قال) أي: «ابن جني» في «الخصائص»[2].

قوله: (فإنه) أي: «سيبويه» جعله[3] [أي][4] «الحَسَنُ الوَجْهِ».

قوله: (قال)، أي «ابن جني»[5].

قوله: (أقوى) إلخ.. أي[6]: لاختلاف العلّة لكلٍّ من النصب والجر، ولا كذلك في (مسألة المبرد).

---

(١) ساقط من د، ك، وأثبته من م.

(٢) (١٨٣:١).

(٣) (جعل) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٤) ساقط من د.

(٥) في «الخصائص» (١٨٤:١).

(٦) (أي) ساقط من د، م.

الشيء لا يكون عِلَّةَ نفسهِ، وإذا لم يكن كذلك كان مِنْ أن يكون علَّةَ علَّته أبعدَ.

قوله: (لا يكون) إلخ.. أي: وذلك لازمٌ لقول[1] «المبرد».

قوله: (وإذا لم يكن) إلخ.. أي: الشيء علَّةً لنفسه.

قوله: (من أن يكون) متعلّق بـ (أَبْعَدَ) الذي بعده على رأْي مَنْ أجازه. ففيه تضعيف لما سلكه «المبرِّد»[2].

---

(١) (لمقول) في د.

(٢) في تعليله لما ذكره.

«الحاديةَ عَشْرَةَ»

في تعارُضِ العلل

قال في «الخصائص»[1]: هو ضربان:

أحدهما: حكمٌ واحدٌ يتجاذبه علَّتان فأكثرُ.

والآخر: حكمان في شيء واحد مختلفان دعتْ إليهما علَّتان مختلِفتان.

(الحاديةَ عَشْرَةَ) / ٩٧ ب

ببناء الجزأين على الفتح، وتأنيثهما[2] بالهاء معاً[3]، فتجريد «عشرة» في بعض الأصول [من الهاء][4] تحريفٌ من النساخ، وإجْراءُ الجزء الأول على الإعراب تابعاً لما قبله من أغلاط المتشدقين الذين لا مِساسَ لهم بمعرفة اللسانِ. و «عشْرة» تُسَكَّنُ شينُه إذا أُنِّث بالهاء عند جميع العرب إلا تميماً، فإنها تكسِرُها[5].

قوله: **(في تعارُضِ)** [إلخ.. وأما تعارض][6] المعلول. فقد مرّ إيماءٌ إليه في التاسعة.

---

(١) (١:١٦٦-١٦٨) بتصرف.

(٢) (وتانيثهما) في م (وثانيهما) في د.

(٣) يجب في اسم الفاعل من العدد أن يُذكَّر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث على القياس. «التصريح» (٢:٢٧٦).

(٤) ساقط من د، ك، وأثبتها من م.

(٥) إذا كانت «العشرة» مختومة بالتاء سكنت شينها في لغة الحجازيين؛ فإنهم ينطقون بها ساكنة كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وكسرت في لغة أكثر بني تميم، وبعضهم يفتحها إبقاء لها على أصلها من الفتح. «التصريح» (٢:٢٧٤).

(٦) ساقط من ك، وأثبته من د، م.

فالأول: ذكر في التعليل بعلتين.

والثاني: كإعمال أهل الحجاز «ما»، وإهمال بني تميم لها.

فالأولون لما رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخولَ «ليس» عليهما، ونافية للحال نفيها إياها، أجروْها في الرفع والنصب مُجْراها.

والآخرون لما رأوها حرفاً داخلاً بمعناه على الجملة المستقلَّة بنفسها، ومباشرة لكل واحد من جزأيْها أجروها مُجْرَى «هل»، ولذلك كانت عند «سيبويه» أقوى قياساً من لغة الحجازِ.

قوله: (في التعليل بعلّتين) أي: ومثَّل بـ «مُسْلِمِيٍّ» في «مسلموي».

قوله: (أجروها) أي: لكمال الشبه.

قوله: (بمعناه)[1] أي: الذي هو النفي.

قوله: (المستقلَّة) إلخ.. أي: اسمية كانت أو فعلية.

قوله: (من جُزْأَيْها) أي: جزأي الجملة، وهو[2] اسم أو فعل.

قوله: (مُجْرَى هَلْ) أي[3]: في الإهمال؛ لأن الأصل في الحروف التي لا تختص بطرفٍ أنْ لا تعمل فيه، فكان القياس فيها رأي تميم.

و «مُجْرَى» هنا بضم الميم، بمعنى الإجراء؛ لأنه من «أَجرى» الرباعي، وما يبْنى من الثلاثي[4] يكون بالفتح[5]، ومعناه الجريان. والشارح لا يفرق بينهما.

قوله: (أقوى) أي: مُدْركاً، وإن كانت الحجازية[6] أفصح، والقرآنُ إنما ورد بها. ومرَّ توجيهُ ذلك.

---

(١) (معنا) في م.

(٢) (أي: كل واحد من جزأيها) من حاشية م.

(٣) (أي هل) في د.

(٤) (وهو جرى) من حاشية م.

(٥) أي: بفتح الهمزة.

(٦) (المجازية) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

وكذلك «ليتما» مَنْ ألغاها ألحقها بأخواتها، ومن أعْمَلَها ألحقها بحروف الجر إذا دَخَلَتْ/ عليها «ما»، وفرق بينها وبين أخواتها بأنها أشْبَهُ بالفعل في الإفراد، وعدد الحروف. ٧٢

قوله: (ليتما) هي «ليت» أختُ «إنَّ» دخلت عليها «ما»[١].

قوله: (ألحقها) أي: طرداً للباب.

قوله: (ومَنْ أعملها) أي: لبقاء اختصاصها بالاسم مع «ما».

قوله: (إذا دَخَلَتْ) إلخ.. كثيراً ما يقع التعبير بمثله، والأولى: إذا لحقَتْها[٢]، كما يُعَبِّر به أهلُ التحقيق. والتشبيه فيما إذا كان الجارُّ داخلاً على اسمٍ، فإن دخل على جملة، كـ ﴿رُبَّما يَوَدُّ﴾[٣] ونحوِه، فلا عمل للجار أصلاً.

قوله: (أَشْبَهُ)[٤] إلخ.. فإن «لَيْتَ» بوزن «لَيْسَ» بخلاف باقي حروف الباب، ويعرف بما أشرنا إليه من بقائها مختصة بالأسماء، بخلاف غيرها، نحو: ﴿إنَّما يُوحَى إلَيَّ﴾[٥] ﴿كأنَّما يُساقونَ﴾[٦]، فكانت «ليت» أقوى حروفِ البابِ؛ ولذا اختارَ كثيرٌ إعمالَها.

---

(١) انظر «شرح المفصل» (٨: ٥٤-٥٨) و «الكافي شرح الهادي» (٣٢١-٣٢٤).

(٢) (لحقها) في د.

(٣) (الحجر: ٢) قرأ «نافع» و «عاصم»: (رُبَما) بالتخفيف. وقرأ الباقون بالتشديد. «حجة القراءات» (٣٨٠).

(٤) (الشبه) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٥) (الأنبياء: ١٠٨).

(٦) (الأنفال: ٦).

. . . .

وقد رُوِيَ بالوجهين قولُه(١):

قـــــالَتْ: ألا لَيْتَمَا هـذا الحَمَامُ لَنـا ... ... (٢)

---

(١) أي: «النابغة الذبياني». ديوانه (٢٧).

(٢) صدرُ بيتٍ، وعجزُه، والبيت الذي بعده:

... ... إلـى حَمـــامَتِنـا ونِصْفُهُ، فَقَدِ

فَحَسَبُوه، فَأَلْفَوْهُ، كـمـا حَسَبَتْ تِسـعـاً وتسـعينَ لـم تنقصْ ولـم تَزِدِ

يصف «النابغة» «زرقاء اليمامة» بحدة البصر، وأنها نظرت إلى سربٍ من القطا طائراً فأحصتْ عدته في حال طيرانه، وكان ستاً وستين، فإذا ضمّ إليه نصفه في العدد، وأضيف إلى الحمامة تمّ مئة، كما يَرْوُونَ من قولها في ذلك شعراً:

لَيْـتَ الحَمَـامَ لِيَـهْ إلـــى حَمَامَتِيَهْ

أو نِصْفَـــهُ قَدِيَهْ تَمَّ الحَمَـامُ مِيَهْ

الشاهد في البيت: «ليتما هذا الحمامُ لنا» أنه رُوِي على وجهين: النصب والرفع.

أ - فالنصب، على إعمال «ليت». واسم «ليت» هو «ما» وهي بمعنى «الذي». و«هذا الحمام» خبر لمبتدأ محذوف هو العائد، والتقدير: ليت الذي هو هذا الحمام. و«لنا» خبر «ليت». أو «ما» زائدة. و«هذا» اسم «ليت»، و«الحَمَامَ» بدل أو عطف بيان على المحل، و«لنا» خبرها. والوجه الأول بعيد استنكره «ابن هشام» في «المغني».

ب - والرفع، على إلغاء «ليت»، ورفع ما بعدها على الابتداء، و«لنا» خبر المبتدأ. والبيت في «الكتاب» (٢:١٣٧) و«الخصائص» (٢:٤٦٠) و«أمالي ابن الشجري» (٢:٣٩٧) و«الإنصاف» (٢:٤٧٩) و«شرح المفصل» (٨:٥٨) و«مغني اللبيب» (أو) (٨٩).

وكذلك «هَلُمَّ» ألحقها أهلُ الحجاز باسم الفعل، فلم يُلْحِقُوها العلامات. وبنو تميم يُلْحِقُونَها العلامات اعتباراً لأصلِ ما كانت عليه.

قوله: (فلم يُلْحِقُوها[1] العلامات) أي: [بل][2] ألزموها الإفرادَ والتذكيرَ، نحو: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنا﴾[3] ﴿هلمَّ شهداءكم﴾[4].

قوله: (ما كانت عليه) أي: قبل التركيب، بناء على أنها مركبة من «ها» الدالة على التنبيه ومِنْ «لُمَّ» التي هي أمرٌ من قولهم: «لَمَّ اللهُ شَعَثَهُ»[5] أي: جَمَعَهُ، كأنه قيل: اِجمعْ نفسَك إلينا. وهذا رأيُ أكثر البصريين. أو من «هل» الاستفهامية، و «أُمَّ» بضمّ الهمزة وشدِّ الميم، بمعنى: اقْصِدْ. وهو رأي «الفراء»، ونُسب لـ «الكوفيين».

والمشهورُ بين أهل العربية أنها بسيطة، كما نقله «ابن العِلج» في «البسيط»[6]، بل حكى بعضُهم الإجماعَ على بساطتها. وفيه نظر؛ لما علمتَ، كما أن ما ذكره من ترتيب[7] الحكمَيْنِ على العلّتين لا يخلو عن نظرٍ؛ فإن المشهور أن التعليلين نشأا[8] عن الحُكْمين؛ لأن أسماءَ الأفعال تلزمُ حالةً واحدةً، والأفعال تلحقها العلامات. والله أعلم[9].

---

(١) (أي) زائدة بعد (يلحقوها) في د.

(٢) ساقط من د، ك، وأثبتها من م.

(٣) (الأحزاب: ١٨).

(٤) (الأنعام: ١٥٠).

(٥) الشَّعَث: بفتحتين، الأمر المنتشر. «المصباح» (شعث ٣٣٩).

(٦) (الأصل) مكان (البسيط) في د.

(٧) (تركيب) في د.

(٨) (نشأ) في م.

(٩) **في إعراب «هَلُمَّ»** مذهبان:

المذهب الأول: اسم فعل أمر، على لغة الحجازيين؛ لأنهم لا يبرزُون فاعلَها في التأنيث والتثنية والجمع.

=

. . . .

. . . .

= المذهب الثاني: فعل أمر، على لغة بني تميم؛ لأنهم يبرزونه، فيقولون: هَلُمِّي، وهَلُمَّا، وهَلُمُّوا، وهَلْمُمْنَ. ويُؤَكِّدونه بالنون، نحو: هَلُمَّنَّ.

وفي **حقيقتها** قولان:

القول الأول: مركبة.

قال «الزنجاني» في «الكافي شرح الهادي» (أسماء الأفعال) (١٣٩٣): هي مركبة من كلمتين بالاتفاق.

وفي «توضيح المقاصد» (٦:١١٩) و «التصريح» في (باب الإدغام) (٢:٤٠٢) و «همع الهوامع» (٢:١٠٦) و «حاشية الصبان على الأشموني» في (باب أسماء الأفعال) (٣:٢٠٦): نَقَلَ بعضهم الإجماع على تركيبها.

القول الثاني: بسيطة.

حكاه «ابن العلج» في «البسيط».

كما في «توضيح المقاصد» (٦:١١٩) و «التصريح» في (باب الإدغام) (٢:٤٠٢)، وقال الشيخ خالد: والقول بالتركيب هو الصحيح.

وفي **أصلها** رأيان:

الرأي الأول: هي عند «الخليل» مركبة من «ها» التنبيه، و «لُمَّ» أي: لم بنا، ثم كثُر استعمالها فحذفت تخفيفاً. وهو رأي البصريين.

الرأي الثاني: هي عند «الفراء» مركبة من «هلْ» زجر وحث لا استفهام، و «أُمَّ» أي: اعجل واقصد، فألقيت حركة الهمزة إلى اللام تخفيفاً وحذفت. وهو رأي الكوفيين:

ومن الجدير بالذكر أن التركيب في «هلم» هو من باب التركيب المزجي. وقد صرح بذلك «السيوطي» في «همع الهوامع» (٢:١٠٦) قال: ومنها (أي: من أسماء الأفعال) مركب مزجاً، كحيهل، وهلمَّ الحجازية.

وانظر – إن أردت المزيد – في «الكتاب» (٣:٥٢٩) و «المقتضب» (٣:٢٥) و«الخصائص» (١:١٦٨، ٣:٣٥) و «شرح المفصل» (٤:٤١) و «شرح الكافية» للرضي (٣:١٠٠) و «شرح الشافية» للرضي (٢:٢٤٤).

«الثانية عشرة»

يجوز التعليل بالأمور العدمية، كتعليل بعضهم بناءَ الضمير باستغنائه عن الإعراب باختلاف صيغه؛ لحصول الامتياز بذلك.

(الثانية عشْرة)

القول فيها[1] كما مرَّ في أختها.

قوله: (باستغنائه) إلخ.. أي: / وهذا أمرٌ عُرفي؛ لأن معناه عدمُ حاجته له. ٩٨ أ

قوله: (باختلاف صيغه) أي: فإن الامتياز يحصل بذلك[2]، فكان كافياً[3]، وهو أحدُ أقوالٍ أربعة أوردها الشيخ «ابنُ مالك» في «شرح التسهيل»[4]، ونقَلها «ابنُ أم قاسم»[5] وغيره.

[و][6] قال «ابن الناظم»[7]: ولَعَلّه هو المعتبر عند الشيخ. يعني أباهُ.

---

(١) (فيها) ساقط من د.

(٢) أي: الاختلاف.

(٣) أي: عن الإعراب.

(٤) (١٦٧:١).

(٥) في «توضيح المقاصد» (١٣٢:١).

(٦) ساقط من ك، وأثبتها من د، م.

(٧) في «شرح الألفية» في (النكرة والمعرفة) (٢١): وقيل: بُنِيَتِ المضمرات استغناءً عن إعرابها باختلاف صيغها لاختلاف المعاني. ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ في بناء المضمرات.
وابن الناظم هو «أبو عبد الله بدرُ الدين محمدُ بنُ محمدٍ بن عبدِ اللهِ بن عبد الله بنِ مالكٍ» الطائيُّ، الشافعي. المتوفى سنة ٦٨٦ بدمشق. كان ذكياً، حادّ الخاطر، وكان إماماً في النحو والمعاني والبيان والبديع والعروض والمنطق، جيدَ المشاركة في الفقه والأصول. أخذ عن والده، وشَرَحَ ألفيتَه، وهو شرح في غاية الحُسْنِ، ولم يقدر على نظم بيت واحدٍ، بخلاف والده. مترجم في «بغية الوعاة» (٢٢٥:١) و «شذرات الذهب» (٣٩٨:٥).

. . . .

بقي أنَّ صيغة المنصوب والمجرور متّحدة، فكيف يحصل الامتيازُ فيهما؟

والجوابُ عنه ما قاله[١] شيخُ شيوخِنا «عبدُ الله الدَّنَوشريُّ»[٢] وهو أنه لا يضر اشْتباه صيغ المجرور بصيغ المنصوب، كما لا يضرّ اشتباه النصب بالجرّ في فتحة ما لا ينصرف، وفي كسرة جمْع المؤنث السالم. فليتأمل.

---

(١) (قال) في د.

(٢) هو «عبدُ الله بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ عليٍّ بنِ محمد الدنوشريُّ، أبو الفتح» المصري، الشافعي. المتوفى سنة ١٠٢٥ هـ. كان لغوياً نحوياً، حَسَنَ التقرير، باهرَ التحرير، وتصدَّر بجامع الأزهر، وأقرأ العربية وغيرَها من العلوم. نِسْبَتُهُ إلى «دنوشر» غربي المحلة الكبرى بمصر. له «حاشية على شرح التوضيح للشيخ خالد». مترجم في «خلاصة الأثر» (٣:٥٣) و«الأعلام» (٤:٩٧) و«معجم المؤلفين» (٦:٧٠).

خاتمة

قال «أبو القاسم الزجاجيُّ» في كتاب «إيضاح علل النحو»(١):

(القــول في علل النحــو)

أقول:

أولاً: إن علل النحـو ليـست مـوجبـة، وإنما هي مُستنبَطة أوضـاعـاً ومقاييس، وليست كالعلل الموجِبة للأشياء المعلولة بها، ليس هذا من تلك الطريق.

ذكر مسالك العلة

هذه ترجمة، وهي(٢) في الشرح موجودة(٣) هنا عقب المسألة الثانية عشرة. والموجود في أصولنا المصحّحة هنا عقب المسائل (خاتِمة)(٤)، وهي برمتها ساقطة من نسخة الشارح؛ فلذلك لم يتكلّم عليها، ونحن نجري على ما في أصولنا، فنتكلم على بعض فوائد الخاتمة، مستمدين من الله حُسْنَ الخاتمة.

قوله: (أوَّلاً) أي: قبل كلّ شيءٍ، وحيث لم يَنْوِ(٥) إضافته نَصَبَهُ ونَوَّنه، على ما قُرر في أمثاله(٦).

قوله: (بموجبة) أي: بل هي مُجَوِّزَةٌ. كما مرَّ غير مرة.

قوله: (من تلك الطُّرُق) جمع: طريق، أي: من طرق العلل الحقيقية الموجبة.

---

(١) (٦٤-٦٦). واسم الكتاب «الإيضاح في علل النحو».
(٢) (وهو) في د.
(٣) (موجود) في د.
(٤) (خاتمة) ساقط من د.
(٥) (تنو) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.
(٦) (أمثالنا) في د. انظر في الكلام على «أولاً» «الكتاب» (٢٨٨:٢) و«المقتضب» (٣: ٣٤٠) و«شرح الكافية» للرضي (١٦٩:٣) و«حاشية يس على التصريح» (٢: ٥١-٥٢).

وعِلَلُ النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: «علل تعليميَّة»، و «علل قياسية»، و «علل جدليَّة نظرية».

فأما التعليمية فهي التي يُتَوَصَّلُ بها إلى تعلُّم كلام العرب؛ لأنَّا لم نسمعْ نحن ولا غيرُنا كلَّ كلامها منها لفظاً، وإنما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيرَه، مثال ذلك أنَّا لَمَّا سَمِعْنَا: «قام زيدٌ فهو قائم»، و «ركب فهو راكب»، فَعَرَفْنا اسم الفاعل قلنا: «ذهب فهو ذاهب»، و «أكل فهو آكل»...

ومن هذا النوع من العلل قولُنا: «إنَّ زيداً قائمٌ» إن قيل: بِمَ نصبتم «زيداً»؟

قلنا: بـ «إنَّ»؛ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأنا كذلك عُلِّمْناه ونَعَلِّمُهُ.

قوله: (فعرفنا) عطف على (سمعْنا).

وقوله: (قلنا) هو جواب (لَمَّا). ومرادُه بما ذكر ضَرْبُ الْمُثُل، وفرضُ المسألة، وإلا فما ذَكَرَهُ من المثالين مسموع منهم أيضاً، وإنما أراد التبيين، وأنَّا إذا سمعْنَا فعلاً ولم نسَّمع اسمَ فاعله فَلَنا(١) أن نقوله قياساً على ما استعملوه في غيره. ولهم في هذا بحثٌ أشرنا إليه في «شرح نظم الفصيح»، وهذا خاص بالأفعال المتصرفة، فلا يرد أنهم قالوا «عسى»، ومنعوا من اسم فاعله، كما منعوا مِنْ مضارعه، ونحو ذلك من الأفْعال الجامدة. والله أعلم.

قوله: (إنَّ زيداً)(٢) إلخ.. أيْ: فَنُدْخِلُها على أيِّ اسم أوردناه(٣)، ولا نتوقفه(٤) على خصوص ما تكلَّموا به من ذلك؛ لتعذره.

---

(١) (قلنا) في د.

(٢) (زيد) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٣) (أردناه) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٤) (نتوقف) في د، (نُوَقِّفُها) في م، و (نتوقفه) في ك، وحاشية م.

وكذلك «قام زيدٌ» إنْ قيل: لِمَ رفعتم «زيداً»؟

قلنا: لأنه فاعل اشتغل فعلُه به فرفعه، فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضَبْطُ كلام العرب.

وأما العلَّة القياسية فأن يُقال: لِمَ نصبَتْ «زيداً» «إنَّ» في قوله: «إنَّ زيداً قائمٌ»؟ ولِمَ وجب أن تنصب / «إنَّ» الاسم؟ ٧٣

والجواب في ذلك أن تقول: لأنها وأخواتها ضارعتِ الفعلَ المتعدي إلى مفعول، فحُمِلَتْ عليه، وأُعملت إعمالَه لَمَّا ضارعته، فالمنصوب بها مُشَبَّهٌ بالمفعولِ لفظاً، فهي تُشْبِهُ من الأفعال ما قُدِّم مفعولُه على فاعله

قوله: (وكذلك: قام زيد) أي: كما عُلِّمْنا ذلك في أنَّ (عُلِّمْناهُ) في الفعل، وأنه يرفع الفاعل؛ إذ لا يمكن قصرُ ذلك على ما قالوه.

قوله: (من نوع التعليم) أي: مما عَلَّمَهُ الأوّلُ للآخِرِ حتى بَلَغَ إلينا.

قوله: (وبه) أي: بالتعليم[1] والحفظ (ضَبْطُ كلامِ العرب).

قوله: (لِمَ نَصَبَتْ) بتاء التأنيث، و (زيداً) مفعول مقدَّم، و (إنَّ) فاعل مؤخَّر، وأنَّث لها الفعل، لأنها كلمة وضمير.

قوله: (للمتكلم) أو العربي أو نحو ذلك.

قوله: (أن تنصبَ) فاعلُ (وَجَبَ)، و (إنّ) فاعل (تنصب) و (الاسمَ) مفعوله.

قوله: (ضارعت) أي / : شابَهَتْ وماثَلَتْ (الفعل) إلخ.. في الوزن والمعنى؛ لأنها تدلّ على معاني الأفعال؛ إذ معناها أُؤكِّدُ ونحوه. وكذلك تُشْبِهُ الأفعالَ الماضية في الوزن والبناء على الفتح. ٩٨ ب

قوله: (تَقَدَّم[2] مفعوله) إلخ.. التزموا ذلك فيها تنبيهاً على فرعيتها.

---

(١) (التعليم) في د، م.

(٢) (قُدّم) في نسخ الاقتراح و «الإيضاح في علل النحو» (٦٤).

نحو: «ضَرَبَ أخاك محمدٌ» وما أشبه ذلك.

وأما العلل الجدلية النظرية: فكل ما يُعْتَلُّ به في باب «إنَّ» بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروفُ الأفعالَ؟ وبأي الأفعال شَبَّهتموها؟ أبالماضية أم المستقبلة؟ أم الحادثة في الحال؟

وحين شبَّهتموها بالأفعال لأيِّ شيء عدلتم بها إلى ما قُدِّم مفعوله على فاعله؟. وهلا شبهتموها بما قُدِّمَ فاعلُه على مفعوله؛ لأنه هو

قوله: (الجَدَلِيّة)(١) محركة، منسوب للجدَل(٢) بفتح الدال المهملة، وهو القدرةُ على الخصومة، وإقامةُ الحجة بحيث لا يكاد صاحبُه يُغْلَبُ.

و (النظريّة) منسوبٌ(٣) للنظر، وهو التأمّلُ، وإجالة الأفْكارِ في الأمور الغامضة.

قوله: (بعد هذا)(٤) أي: بعد ظهور الحكم في الرفع والنصب.

قوله: (مِنْ أيِّ جهة شابَهَتْ) إلخ.. جوابه ما أشار إليه الشيخ «ابن الحاجب» في «الأمالي»(٥) فقال: أشبهت هذه الحروفُ الأفعالَ من أَوْجُهٍ: دُخُولها على المبتدأ والخبر، واختصاصُها بالأسماء، وبناؤها على الفتح، وأنَّ فيها الثلاثي والرباعيَّ والخماسي كالأفعال.

قوله: (وبأيّ الأفعال) إلخ.. ظاهر كلامهم الإطلاق(٦) في الماضية؛ لأنها المبنية

---

(١) (الجداية) في د.

(٢) (للجداء) في د.

(٣) (منسوبة) في د.

(٤) (هذا) في م.

(٥) قريب منه في «الكافي شرح الهادي» (٢٨١).

(٦) انظر «شرح المفصل» (١٠٢:١، ٥٤:٨) و «شرح الكافية» (٤: ٣٣٠، ٣٣١).

الأصل وذاك فرع ثان؟ فأيٌّ علة دعت إلى إلحاقها بالفرع دون الأصل؟

إلى غير ذلك من السؤالات، فكل شيء اعتل به جواباً عن هذه المسائل فهو داخل في الجدلِ والنظر.

وذكر بعض شيوخنا أن «الخليلَ بنَ أحمدَ» سُئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخْتَرَعْتَها من نفسك؟

على الفتح، فكأنها بمعنى: أكَّدْتُ[1]، وتَمَنَّيْتُ وشَبَّهْتُ. ونحوها.

وبعضهم عمَّمَ فجعلها مشابِهةً للفعل في المعنىٰ، ولذا يقول: هي بمعنى: أُؤكد، وأُشبِّه، ونحوهما. والصواب ما قاله غيرُ واحدٍ من المحققين في شرح كلام «ابن الحاجب» السَّابق. قالوا: كأنَّ مرادَه بالأفعال «كان» وأخواتُها؛ لأنها التي تدخل على المبتدأ والخبر قبل استكمال فاعلٍ، بل تدخل عليه بنفسها.

وما ذكره بالتشكيك قد صرَّح به الشيخُ «ابنُ مالكٍ» في «شرح التسهيل»[2] فقال: لَمّا أشبهتْ هذه الأحرفُ «كانَ» عَملَتْ عَمَلَها، فَقُدِّمَ المنصوبُ، ليكون كمرفوع «قُدِّم»، ومنصوبِ «أُخِّرَ» لكونه فرعاً، وعَمَلُها بالفرعية.

قلتُ: وبه يظهر الجوابُ عن باقي الأسئلة لمن تأمل. والله أعلم.

قوله: (أم اخْتَرَعْتَها)[3] إلخ.. أي: أتيتَ به من عندك بتوجُّه الفكْرِ الثاقب، والنظر الثاقب.

---

(١) كتب على حاشية م ما يأتي: (قوله: أكدت، أي: بالنسبة لأنَّ، وقوله: وتمنيت أي: بالنسبة لليت، وقوله: شبهت أي: بالنسبة لكأنَّ).

(٢) (٢: ٥، ٨).

(٣) (اخترعته) في د.

فقال: «إنَّ العرب نطقتْ على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقعَ كلامها، وقامت في عقولها عِلَلُه، وإن لم يُنْقَلْ ذلك عنها، واعتللْتُ أنا بما عندي أنه علَّة لما عللتـه منه، فإن أكن أصبتُ العلَّةَ فهو الذي التمستُ، وإن يكن هناك علّة غير ما ذكرت فالذي ذكرته محتمل أن يكون علّة له،

قوله[1]: (وطِباعها)[2] بالكسر، جمع: طَبْع أو طبيعة، وهي السجيّة، فالعطف كالتفسيري.

قوله: (في عقولها) أي: العربِ، وضمير (عِلَلُه) عائد لـ «الكلام».

قوله: (وإنْ لم يُنْقَلْ) بالبناء للمفعول، ونائبه (ذلك)، والإشارة للتعليل المفهوم من العلل، أو لِلْعِلَلِ باعتبار ما ذُكِرَ[3]. وضمير (عنها) لـ (العرب).

قوله: (واعتللتُ[4] أنا) أكَّدَهُ بالضمير دفعاً[5] للإيهام[6].

قوله: (ما عندي) أي: ما صحَّ وظَهَرَ عندي إلخ..

قوله: (التمستُ) أي: طلبت.

قوله: (يحتمل) إلخ.. أي: فهو خارج[7] على قواعدهم، مأخوذ من ضوابط

---

(١) (قوله) ساقط من د.

(٢) (وطباعه) في د.

(٣) كتب على حاشية م ما يأتي: (قوله: باعتبار ما ذُكر، أي: باعتبار التأويل بما ذكر).

(٤) (اعتلت) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٥) (رفعاً) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٦) (للإبهام) في د، م.

(٧) (مخرَّجٌ) في م، وعلى حاشيتها (خارج).

ومَثَلي في ذلك مَثَلُ رجلٍ حكيمٍ دَخَل داراً محكمةَ البناء، عجيبةَ النظم والأقسام، وقد صحَّت عنده حكمةُ / بانيها بالخبر الصادق، أو البراهين الواضحة، والحجج اللائحة، فكلّما وقف هذا الرجل الداخل الدارَ على شيءٍ منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلَّة كذا، أو لسبب كذا، لعلَّةٍ سنحتْ له، وخطرتْ بباله، محتملةً أن تكون علةً لتلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعَلَ ذلك للعلَّة التي ذكرها هذا الذي دخلَ الدار وجائز أن يكون فَعَلَهُ لغير تلك العلَّةِ، إلا أن ما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علةً ٧٤

كلامهم، والتعليلات تثبت بالاحتمالات؛ لأنها لا تتزاحَم، كما مَرَّ، فلو(١) أظهروا علّةً أخرى لم تكنْ منافيةً لما أبداه «الخليل».

قوله: (ومَثَلي) هو بالتحريك(٢)، في مثل هذا التركيب أفصحُ من الكسر(٣).

قوله: (سنحتْ) أي: ظَهَرَتْ له، وعرضَتْ، [يقال](٤): سَنَح، كـ «مَنَعَ»، سُنُوحاً وسُنُحاً(٥).

قوله: / (محتملةً) إلخ.. يجوز نصْبها على الحال من فاعل «سَنَحَت»(٦) كما هو الظاهر، وجرُّها صفة لـ «علّةٍ» السابقة، ورفعُها خبر مبتدأ محذوف. وهو أبعد(٧). ٩٩ أ

قوله: (فجائز) إلخ.. إشارة إلى أن ما يذكره الحكيم لا يكون هو مراد الباني للدار

---

(١) (خلو) في د.

(٢) (أي: تحريك الثاء بالفتح) من حاشية م.

(٣) (أي: للميم ولو زاد مع سكون الثاء لكان أوضح اهـ) من حاشية م.

(٤) (يقال) ساقط من د، ك، وأثبتها من م.

(٥) انظر «المصباح» (سنح ٢٩١) و «القاموس» (سنح ١ :٢٢٨).

(٦) (نسخت) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٧) (لاحتياجه إلى ارتكاب الحذف) من حاشية م.

لذلك، فإنْ سنحتْ لغيري علةٌ لما علَّلته من النحو هي أَلْيَقُ مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها».

وهذا كلامٌ مستقيمٌ، وإنصافٌ من «الخليل».

نصّاً، إنما يكون مُحْتَمَلاً، فكذا[1] ما أبداه هو من[2] العلل في الكلام العربي.

قوله: (فليأْتِ بها) أي: بالعلَّة التي تَسْنَحُ له حتى يُنْظَرَ فيها هل توافق أو تخالف أو[3] تكون أعلى[4] أو أدون[5]. يعني: أنه لا حَجْرَ في التعليلات، بل كلُّ مَنْ رسختْ قَدَمُه، وتَصَرَّفَ في الكلام، وحَصَلَتْ له ملكةُ الاقتدار على النظر في كلام العَرَب فهو بصَدَدِ أن يأتيَ بعللٍ مخْتَرعةٍ يحتمل أن تكون هي المقصودة. والله أعلم.

قوله: (وهذا كلامٌ) إلخ[6].. هو[7] كلام «الزجاجي» عَقَّبَ به كلامَ «الخليل» — رحمه الله [تعالى][8] — ولا بِدْعَ[9] في شهادته له بالإنْصاف، ولكلامه بالاستقامة، فهو الإمامُ، والناسُ[10] عيالٌ عليه في الكلام، وقد قالوا: إنه لا يَمُرُّ على الصراط بعد الأنبياءِ أَدَقُّ عقلاً من «الخليل»[11]، رحمه الله.

---

(١) (فكذا) مكررة في ك، م، (فيكون فكذا) في د،.

(٢) (من) ساقط من د.

(٣) (و) مكان (أو) في د، م.

(٤) (أهلاً) في د، (أعلا) في ك.

(٥) (دون) في د، م.

(٦) (إلخ) ساقط من د.

(٧) (من) ساقط من د، و (هو) في م.

(٨) ساقط من د، ك، وأثبته من م.

(٩) وفي «المصباح» (بدع ٣٨): (فلان بِدْعٌ في هذا الأمر، أي: هو أولُ مَنْ فَعَلَهُ).

(١٠) (والناس) ساقط من د، (والكل) مكانها في م.

(١١) قال «أبو بكرٍ محمدُ بنُ حسن الزُّبيديُّ» اللغوي في كتابه «استدراك الغلط الواقع في كتاب العين»: قال بعضُ أهل العلم: إنه لا يجوز على الصراط بعد الأنبياء — عليهم السلام — أحدٌ أدقُّ ذهْناً من الخليل. اهـ نقله «السيوطي» في «المزهر» (١: ٨٢).

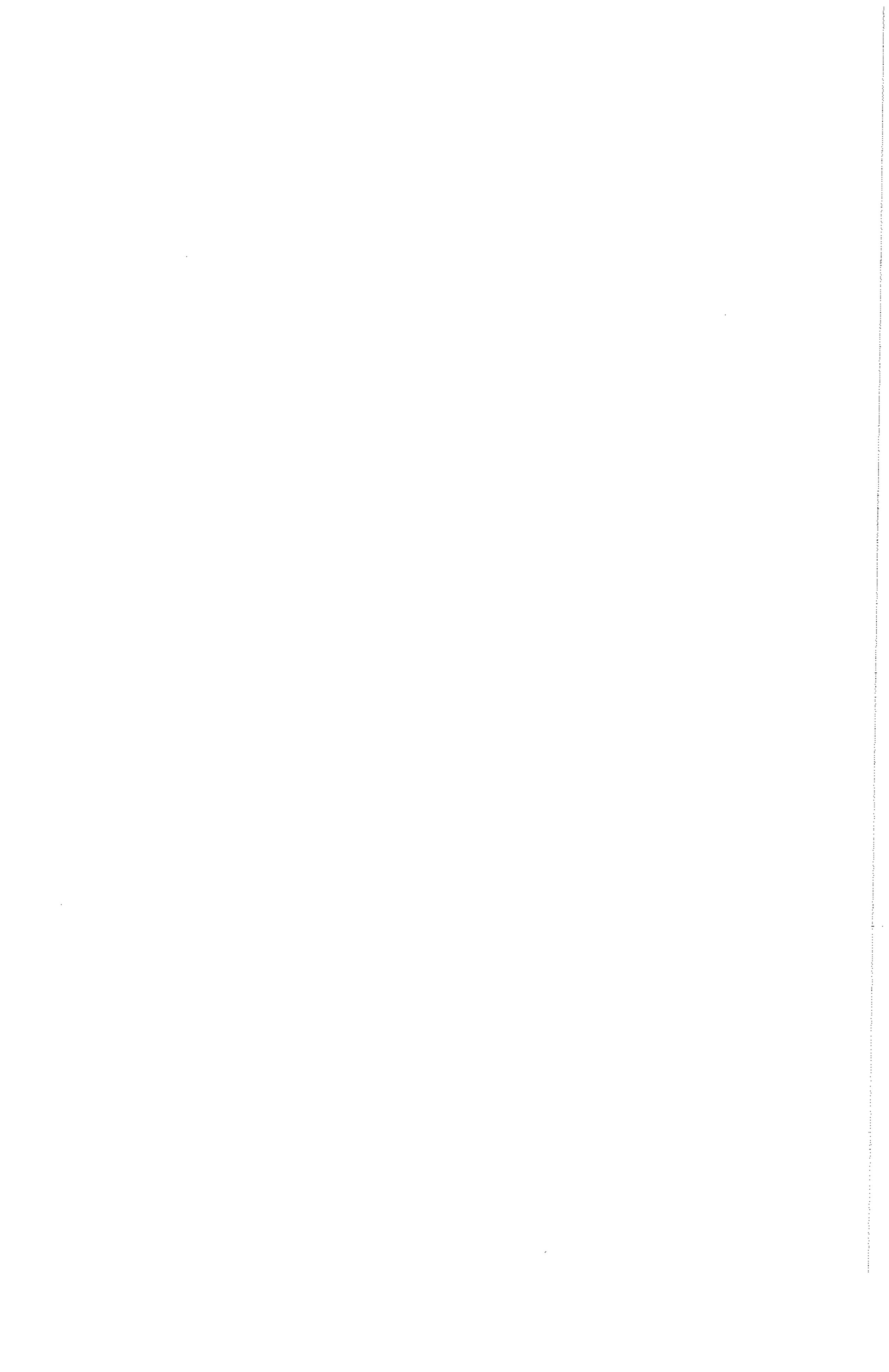
وعلى هذه الأوجه الثلاثة مدارُ علل جميع النحو. هذا آخر كلام الزجاجيِّ.

قوله: (وقال ابن النحاس) هذا الكلام هو السابق في صدر (المسألة السادسة)، يوجد في بعض النسخ هنا. وقد مرَّ أنَّ ذكْرَه في (المسألة الخامسة) أوفق[1] به، ولا يخلو ذكرُه هنا عن مناسبةٍ في الجملة.

= وفي «إنباه الرواة» (١: ٣٨٠) و «بغية الوعاة» (١: ٥٥٨): لم يكن بعد الصحابة أذكى من الخليل، ولا أجمعُ لعلم العرب. ونُسب هذا القول في «النجوم الزاهرة» (١: ٣٩٤) إلى «ابن قزأُوغلي».

(١) (أوقف) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.


ذكر مسالك العلة



أحدها: الإجماع

بأن يُجْمِعَ أهلُ العربية على أن علَّة هذا الحكم: كذا، كإجماعهم على أن علَّة تقدير الحركات في المقصور «التعذر»، وفي المنقوص «الاستثقال».

(ذكر مسالك العلة)

هذا موضع الترجمة في أصلنا.

«والمسالك» جمع: مسلَك، بالفتح، كـ«مَقْعَد» مصدرٌ ميميٌّ أو مكان، وقد سلك سلوكاً، كـ«نصر».

قوله: (الحركات) أي: كلها.

قوله: (التعذر) أي: لأن الألف مع بقائها على لينها لا تقبلُ الحركاتِ أصلاً.

قوله: (وفي المنقوص) أي: غير الفتحة، فإنها لخفتها تظهر فيه[1]، ولم يُنَبِّهْ على ذلك لظهوره.

قوله: (الاستثقال) أي: لأن الضمة والكسرة فيهما ثِقَلٌ، وهما في حرف اللين أثقل، والسين والتاء زائدتان؛ لأن المراد الثقل، أو هما للمبالغة.

---

(١) (فيها) في د.

الثاني: النص[*]

بأن ينص العربيُّ على العلَّة.

قال «أبو عمرو»: سمعتُ رجلاً من اليمن يقول: «فلان لَغُوبٌ جاءَتْهُ كتابي فاحتقرها» فقلتُ له: أتقولُ: جاءته كتابي؟ فقال: نعم أليس بصحيفة؟.

قوله: (قال أبو عمرو) هو ابنُ العلاء؛ لأنه المراد عند الإطلاق.

قوله: (من العرب) هو الموجود في أكثر النسخ. وفي بعض الأصول: (من[1] اليمن) والمراد مِن[2] عُرْب اليمن، فلا منافاة.

قوله: (لَغُوب) هو بفتح اللام وضم الغين المعجمة، آخره مُوَحَّدَةٌ، أي: عَيِيَ أشدَّ الإعياء.

قوله: (جاءته[3]) بالتأنيث على التأويل الذي يشير إليه، ومثله[4] إعادة الضمير مؤنَّثاً في «احتقرها».

قوله: (فقلت) إلخ، هو كلام «أبي[5] العلاء» مُنْكِراً على الأعرابيِّ تأنيثه المذكر.

قوله: (فقال) أي: الأعرابيّ، مجيباً عما ارتكبه من التأنيث، بأنه يطلق على الكتاب «صحيفة»، فيؤنث باعتبارها؛ لأنهما بمعنىً واحد[6].

(*) انظر «البحر المحيط» للزركشي (٥:١٨٦).

(١) (من) ساقط من د، م.

(٢) (منه) في م.

(٣) (جاءت) في د، م.

(٤) (ومثلها) في م.

(٥) (أبي العلاء) في د، ك، م، وورد هكذا في أثناء ترجمته في «إنباه الرواة» (٤: ١٣٢). والصوابُ (ابن العلاء). والله أعلم.

(٦) أي: لأن «الكتابَ» في المعنى «صحيفةٌ». فأنَّثَ المذكَّر على المعنى في قول الأعرابي: «فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها». انظر «أمالي ابن الشجري» (٢:٤٢٥، ٣:٢٠٢).

قال «ابنُ جنّي»: فهذا الأعرابيُّ الجِلْفُ عَلَّلَ هذا الموضعَ بهذه العلَّة، واحتجَّ لتأنيث المذكَّر بما ذكره.

قال: وعن «المبرد» أنه قال: سمعت عُمَارةَ بنَ عُقَيْلِ بنِ بلالِ بنِ جريرٍ يقرأ:

قوله: (الجِلْف) هو بكسر الجيم وسكون اللام، هو الجافي الغليظ الطبع، وقد جَلِفَ كـ«فَرِحَ»، وكونه جامداً ليس له فِعْل، كما جزم به «ابن[1] هشام» في «التوضيح»[2]، كغيره منعناه في حواشيه.

قوله: (عَلَّلَ) أي: الأعرابيُّ، فهو نصّ من العرب / ، والمراد في هذا المسلك إثباته. ٩٩ ب

قوله: (قال) أي: «ابن جني».

قوله: (سمعت عُمارَة) إلخ، هو في أصولنا بضم العين المهملة، وفتح الميم المخففة، وبعدَ الألف هاء تأنيث.

وفي «بحر أبي حيان»[3] أنه «عَمَّار» كشدَّاد، ووالده «عُقَيْل» بالتصغير، حفيد[4] «جرير بن الخَطَفَى»[5] الشاعر المشهور.

---

(١) (ابن) ساقط من د.

(٢) ذكر «ابن هشام» في «أوضح المسالك» في (باب التعجب) أنه يصاغ التعجب من الفعل، فلا يبنى من (الجِلْف)، فلا يقال: (ما أَجْلَفَهُ!). وقد حكى صاحب «القاموس» (جلف ٣: ١٢٠) أن له فعلاً، فقال: (وقد جَلِفَ - كفَرِح - جَلَفاً وجَلافةً) اهـ. وعلى هذا يكون (ما أجلفَه!) قياساً.

(٣) في (٧: ٣٣٨): (وقرأ «عمارة بن عقيل»...) اهـ.
و«عمارة» شاعر متوفى سنة ٢٣٩ هـ، كان واسع العلم، غزير الأدب، وكان النحويون في «البصرة» يأخذون اللغة عنه. مترجم في «تاريخ بغداد» (١٢: ٢٨٢).

(٤) (حقير) في م.

(٥) (الخطف) في ك، م، وأثبت الذي هو في د. والخَطَفَى كالجَمَزَى.

(ولا الليلُ سابِقُ النهارَ)، فقلت له: ما تريد؟ قال: أردتُ (سابِقٌ النهارَ) فقيل له: فهلا قلتَه؟ قال: لو قلته لكان أوزنَ.

قال «ابنُ جني»: في هذه الحكاية ثلاثةُ أغراضٍ لنا:

أحدها: تصحيحُ قولنا: إنَّ أصلَ كذا كذا.

والثاني: أنها فَعَلَتْ كذا لكذا، ألا تراه إنما طلب الخِفَّةَ؟ يدلُّ عليه قولُه: لكان أوزنَ، أي: أثقلَ في النفس، من قولهم: «هذا درهمٌ وازنٌ» / أي: ثقيل له وزن.

٧٥

والثالث: أنها قد تنطق بالشيء، غيرُه في نفسها أقوى منه، لإيثارها التخفيف.

قوله: (سابقُ النهارَ)[1] بترك تنوين «سابق» ونصب «النهار».

قوله: (ما تريد؟) إلخ، أي: بحذف التنوين، ونصب المضاف إليه، فإنه غير معروف في مشهور الكلام.

قوله: (أردتُ) إلخ.. أي: بالتنوين الموجب للنصب.

قوله: (أوزن) أي: أَثْقَلَ على اللسان، وأشقَّ على النفس، كما سيقوله[2]، أي: عَدَلَ عن ذلك فراراً من الثقل للخفة.

قوله: (أنها) أي: العربَ، كضمير (نفسها)[3]. و (غيرُه) بالرفع خبره (أقوى)، والجملة حالية، و (إيثاراً) أي: اختياراً للخفيف، واختصاصاً به، فلهذا

---

(١) (يس: ٤٠) وهذه القراءة وردت في «الشواذ» (١٢٥) و «إعراب القراءات الشواذ» (٢: ٣٦٤).

(٢) (يقوله) في د، م.

(٣) (تفسيها) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

وقال «سيبويه»[1]: سمعْنَا بعضَهم يدعو:

أسقطَ المتكلِّمُ التنوينَ، مع أنه الأصل؛ لئلَّا يثقل التلفظ به، وحُذِفَ تخفيفاً مع نيته وتقديرِه، ولذلك أبْقى[2] «النهارَ» منصوباً على حاله. ومثلُه قولُ الشاعر:

.... ولا ذاكِرَ اللهَ إلا قليلاً[3]

بنصب «اللهَ»، وحذف التنوين من «ذاكر». والله أعلم.

قوله: (سمعنا) بنون العظمة، إظهاراً لمقام العلم، وما يجب له من الإعظام، أو تأكيداً لهذا الأمر، وتثبيتاً لمن[4] يسمعه أو سمعه مع غيره من أضرابِه أو أشياخه. فالضميرُ على ظاهره، وضمير (بعضهم) للعرب؛ لأنهم المحتج بكلامهم.

---

(١) في «الكتاب» (١:٢٥٥).

(٢) (يبقى) في د.

(٣) عجز بيت، وصدره:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيرَ مُسْتَعْتِبٍ

وهو لـ«أبي الأسود الدؤلي»، كما في «الكتاب» (١:١٦٩) و«المقتضب» (٢:٣١٢) و«المنصف» (٢:٢٣١) و«سر صناعة الإعراب» (٢:٥٣٤) و«أمالي ابن الشجري» (٢:١٦٤) و«خزانة الأدب» (١١:٣٧٤).

ألفى: بمعنى وَجَد، يتعدى لمفعولين، وعند بعضهم: المفعول الثاني حال. ومستعتب: اسم فاعل الراجع بالإعتاب، واستعتب وأعتب بمعنىً، وعَتَبَ عليه عتْباً، من بابَيْ ضرب وقتل، إذا لامَهُ في تَسَخُّطٍ.

والمعنى: ذكّرته ما كان بيننا من العُهود، وعاتَبْتُه على تركها، فوجدته غيرَ طالبٍ رضائي.

قوله: (ولا ذاكرَ اللهَ) روي بنصب (ذاكرَ) وجرِّه. فالنصب للعطف على (غير)، والجر للعطف على (مستعتب)، و(لا) لتأكيد النفي المستفاد من (غير).

(٤) (لمن) ساقط من د.

«اللهم ضَبُعاً وذئْباً»، فقلنا له: ما أردتَ؟ قال: أردتُ: اللهم اجمع فيها ضبُعاً وذئباً، ففسر ما نوى. فهذا تصريحٌ منهم بالعلَّة. انتهى.

قوله: (ضَبُعاً) هو بفتح الضاد المعجمة وضم الموحدة، وقد تُسَكَّن، الحيوان المعروفُ. وكذلك «الذئب»[1] بكسر الذال المعجمة، وسكون الهمزة، وتُبدل ياءً، الحيوان [المعروف][2].

قوله: (ما أردتَ؟) أي: بنصبهما، ولا ناصب.

قوله: (فيها) أي: الماشية، وكانوا يدعون بجمعهما[3]؛ لأن كل واحد يحميها[4] من الآخر، فإذا انفرد أحدُهما[5] هَجَمَ عليها وافترس منها.

قوله: (ما نَوَى) أي: ما قَصَدَ من العامل المحذوف، مع أنه لا دليلَ عليه في الكلام.

---

(١) (الذيب) في ك، وأثبت الذي هو في د، م. قال «السيرافي»: (ذكر «المبرد» أنه سمع أن هذا دعاءٌ له لا دعاء عليه؛ لأنَّ الضبع والذئب إذا اجتمعا تقاتلا فأفلتت الغنم). من التعليق على «الكتاب».

(٢) ساقط من ك، وأثبتها من د، م.

(٣) (بجمعها) في م.

(٤) (بجمعها) في م.

(٥) (العر واحدهما) في م.

الثالث : الإيماء

كما روي أنَّ قوماً من العرب أتوا النبيَّ ﷺ فقال : «مَنْ أنتم» ؟ فقالوا : «نحن بنو غَيَّان» ، فقال : «بل أنتم بنو رَشْدان» .

قوله : (الإيماء) هو في اللغة : الإشارة[1] الخَفِيَّةُ . وقد قيل : إن أصله الإشارةُ بالشفة والحاجب . كما بسطناه في «شرح نظم الفصيح» ، وأشرنا إليه في «شرح القاموس»[2] وغيره .

وأما عند الأصوليين[3] فهو اقتران وَصْفٍ ملفوظٍ بِحُكْمٍ ولو مستنبطاً . . إلخ ما بسطوه .

قوله : (بنو غَيَّان) هم بفتح الغين المعجمة ، وكسرها ، وتشديد التحتية ، وبعد الألف نون . «فَعْلان» من الغَي ، والغَواية ، بفتحهما ، وهو الانهماك في الجهل والضلال ، وقد غَوى ، يَغْوِي ، كـ «رَمَى» ، وفيه لغةٌ : غَوِيَ ، كـ «رَضِيَ»[4] ، وأنكرها في «الفصيح» ، كما أوضحتُه في «شرح نظمه» .

قوله : (رَشْدَان)[5] هو أيضاً بكسر الراء وفتحها «فَعْلان»[6] من الرشد ، وهو ضد «غَيَّان» .

---

(١) (أو الخفية) في ك ، ولم تذكر (أو) في د ، م .

(٢) انظر «تاج العروس» (وبأَ ١ :١٣١) و (ومَأَ : ١ : ١٣٦) .

(٣) انظر «المحصول» (١ / ٢ :١٩٧) و «مفتاح الوصول» (١٤٦) و «المزهر» (١ :٣٣٨) .

(٤) وفي «القاموس المحيط» (غوَى ٤ :٣٦٥) : (غَوَى يَغْوِي غَيّاً ، وغَوِيَ غَوايةً ، ولا يُكْسَرُ ، فهو غاوٍ ، وغَوِيٌّ ، وغَيَّانُ ضَلَّ ، وغَوَاهُ غيرُه وأَغْوَاه ، وغَوَّاهُ .) .

(٥) ذُكر هذا الحديث في «المنصف» (١ :١٣٤) و «الممتع» (١ :٢٦٠) .

(٦) وفي «القاموس المحيط» (رشد ١ :٢٩٢) بنو رَشْدَان [بالفتح] ، ويُكْسَرُ بَطْنٌ [من العرب] كانوا يُسَمَّوْنَ بني غَيَّانَ ، فَغَيَّره النبيُّ ﷺ . وفَتْحُ الراء لتُحاكي «غَيَّانَ» . انظر «تاج العروس» (رشد ٢ :٣٥٣) .

قـال «ابن جـني»: أشـار إلى أن الألفَ والنون زائدتـان، وإن كـان لم يتـفوَّه بذلك، غـير أن اشـتقـاقـه إيَّاه من الغـيِّ، بمنزلة قـولنا نحن: «إنَّ الألف والنون فيه زائدتان».

ومن ذلك أيضـاً مـا حكاه غيرُ واحدٍ: أنَّ «الفـرزدقَ» حـضـر مجلس «ابنِ أبي إسحاق»

قوله: (أشار) عبر [عنه][1] به دون «أوْمَأ» مع / أنَّ المراد الإيماءُ للتفنن. ١٠٠ أ

قوله: (لم يَتَفَوَّه) أي: لم ينْطق فُوهُ بذلك، ولا قاله صراحة ولا كنايةً ولا[2] تعريضاً.

قوله: (غير أن اشتقاقه) أي: لفظ «غَيَّان».

قوله: (بمنزلة) إلخ، أي: تنزل تلك المنزلة، فدلَّ بطريق الإيماء على تلك الزيادة.

قوله: (ومنْ ذلك) أي: من دَلالة الإيماء.

قوله: (ابن أبي إسحاق)[3] هو المشهور بـ «النديم»[4].

---

(١) ساقط من ك، وأثبتها من د، م.

(٢) (لا) ساقط من د.

(٣) هو «أبو بحر، عبدُ الله بنُ أبي إسحاقَ، الحضرميُّ» المتوفى بالبصرة سنة ١١٧ هـ. كان قيماً بالعربية والقراءة، إماماً فيهما، وكان شديدَ التجريد للقياس. أي: الاجتهاد فيه، يقال: تجرد زيد للأمر؛ جدَّ فيه.
وكان «عبدُ الله» أعلمَ أهلِ البصرة وأعقلَهم، وفَرَّع النحو وقاسَهُ. سئل عنه «يونس» فقال: هو والنحو سواءٌ، أي: هو الغاية فيه. له ترجمة في «طبقات فحول الشعراء» (١: ١٤) و «طبقات النحويين واللغويين» (٣١) و «تاريخ العلماء النحويين» (١٥٢) و «تهذيب التهذيب» (٥: ١٤٨) و «بغية الوعاة» (٢: ٤٢) و «خزانة الأدب» (١: ٢٣٧).

(٤) وهكذا في «داعي الفلاح» أيضاً، ولم تذكر ذلك كتب التراجم. والله أعلم.

فقال له: كيف تُنْشِدُ هذا البيتَ:

وعَيْنَانِ قالَ اللهُ: كُونا فكانَتَا   فَعُولانِ بالألبابِ ما تَفْعَلُ الخمْرُ

فقال «الفرزدق»: كذا أُنشِدُ، فقال «ابن أبي إسحاق»: ما كان عليك لو قلتَ: «فَعُولَيْنِ»؟.

قوله: (فقال) أي: «ابنُ أبي إسحاقَ» يسأل «الفرزدق»[1].

قوله: (يُنْشَدُ) بالبناء للمفعول. و (هذا البيت) نائبه[2]، أو بالبناء[3] للفاعل، وأوله تاءُ خطابٍ مضمومةٌ، أي: كيف تُنشد أنت يا فرزدق، و (هذا البيتَ) نُصِبَ مفعولُه.

قوله: (كذا) أي: كما أنشدتَه أنت كذلك أُنْشِدُهُ أنا، أي: برفع «فعولانِ».

قوله: (لو قلتَ: فَعُولَيْنِ[4]؟) أي: بالنصب خبر «كانتا»؛ لأنه مثنى[5] «فَعُول» كصبور.

---

(١) هو «أبو فراس، همّامُ بنُ غالبِ بنِ صعصعةَ، التميميُّ» المتوفى بالبصرة سنة ١١٠ هـ. لقب بالفرزدق لجهامة وجهه وغلظه. وهو الشاعر المشهور. كان صاحب الأخبار مع «جرير»، وكان بينهما من المهاجاة والمعاداة ما هو مشهور. قال «ابن سلام»: كان «يونس بن حبيب» يُقَدِّم «الفرزدق» بغير إفراطٍ. وكان «المفضَّل» الراويةُ يقدِّمه تَقْدمةً شديدة. له ترجمة في «طبقات فحول الشعراء» (١: ٢٩٩) و «أمالي المرتضى» (١: ٥٨) و «وَفَيَات الأعيان» (٦: ٨٦) و «معاهد التنصيص» (١: ٤٥) و «خزانة الأدب» (١: ٢١٧) و «الأعلام» (٨: ٩٣).

(٢) (أي: نائب الفاعل) من حاشية م.

(٣) (البناء) في م.

(٤) (فعيلين) في د، وانظر «المذكر والمؤنث» لابن الأنباري (٣٣٨).

(٥) (أي: والمثنى ينصب بالياء) من حاشية م.

فقال «الفرزدق»: لو شئتَ أن أُسَبِّحَ لسبَّحْتُ، ونهَضَ، فلم يَعْرِفْ أحدٌ في المجلسِ ما أراد.

قال «ابن جني»[1]: أي: لو نصب لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما أن تفعلا ذلك، وإنما أراد: هما تفعلان، و «كان» هنا تامة غيرُ محتاجة إلى خبر، فكأنه قال: وعينانِ قال الله: احدُثا فحَدثتا، انتهى.

قوله: (أَنْ أَسبح) هو بالفتح، مضارع «سَبَحَ» كمَنَعَ، أي: لو أردتُ أن أخوض فيما لا يَعْنِي وأَسْبَحَ في لُجَّة الحَدْسِ والتخمين والجهل بلا معرفة لفعلتُ.

ويجوز ضمُّ الهمزةِ وشدُّ الموحدة، مضارع من التسبيح، أي: لسبَّحت[2] الله تعجباً من جهلك[3]؛ فإن التسبيح[4] يُذكر في مقاماتِ التعجُّب كثيراً.

قوله: (ونَهَضَ) أي: قام منصرفاً؛ إظهاراً للإعراض عنه، يقال: نَهَضَ، كمَنَعَ، نُهوضاً ونَهَضاً.

قوله: (ممَّن في المجلس) صفة (أحدٌ)، أو حال على رأيٍ.

قوله: (ما أراد) أي: ما قصده[5] «الفرزدق» من التخطئة والتعجب[6] من الجهل.

قوله: (غيرُ محتاجة) إلخ، بيانٌ لكونها تامة.

قوله: (احْدُثا) هو بضم الدال، تفسير «كونا».

و[7] (حَدَثَتَا) تفسير «كانتا».

---

(١) في «الخصائص» (٣: ٣٠٢).

(٢) (سبّحت) في د. و (أي لو شئت أن أسبح لسبحت) في م.

(٣) أقول: لعلّ مراد «الفرزدق» بالتسبيح الاشتغال بتسبيح الله – تعالى – والإعراض عنه مستهيناً به، كما قال «أبو حنيفة» – رحمه الله – للسائل الجاهل: «آن لأبي حنيفة أن يمدّ رجله»، ويؤيد ذلك «أنه نَهَضَ». والله أعلم.

(٤) (أي: قول سبحان الله) من حاشية م.

(٥) (قصد) في د، م.

(٦) (والعجب) في م.

(٧) (فَحَدَثَتَا) في م.

فهذا من «الفرزدق» إيماءٌ إلى العلَّة.

وجملة «هما تَفْعَلانِ» مستأنفة، كما هو ظاهر، لا حالية، لاتحاد المعنى حينئذٍ مع ما إذا كانت «كان» ناقصة؛ لأن الحال قيد، كما لا يخفى. والله أعلم[1].

قوله: (إيماءٌ) إلخ. أي: لأنه لا دَلالة فيه على ذلك المراد منطوقاً، ولا مفهوماً، ولا تعريضاً، ولا كناية. والله أعلم.

---

(١) أفاض المصنف والشارح في الكلام على بيت «ذي الرمة»:

وعَيْنَانِ قال اللهُ: كُونا، فكانتا فَعُولانِ بالألبابِ ما تفعلُ الخَمْرُ

فـ«الفرزدق» يوافق في إنشاده «ذا الرمة» على «فعولانِ» بالرفع، ويقول «ابنُ أبي إسحاق» لـ«الفرزدق»: ما عليك لو قلتَ «فعولَيْن» بالنصب. فلم يعجبِ «الفرزدق» ذلك، ونَهَضَ مُومِئاً لخطأ ما أشار إليه «ابن أبي إسحاق». أي: لو نصبتَ لأخبرَ أن الله تعالى خلقهما وأمرهما أن تفعلا ذلك، وإنما أراد «يفعلان».

ففي البيت إعرابان:

الإعراب الأول: «فعولان» بالرفع، وفيه وجهان:

الأول: أن يكون إعراب «فعولان» نعتاً لـ«عينان»، ويكون المعنى على ذلك: هما يفعلان بالألباب ما تفعلُ الخمر.

الثاني: أن يكون إعرابُ «فعولان» خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هما فعولان، و«كان» في كلا الإعرابين تامةٌ غيرُ محتاجة إلى الخبر، فكأنه قال: وعينانِ وقال الله تعالى: احدُثا فحدثتا، أو اخرجا إلى الوجود فخرجتا.

الإعراب الثاني: «فعولَيْن» بالنصب، وفيه وجهان:

الأول: هو خبر «كان» منصوبٌ.

الثاني: هو منصوب على القطع، و«كان» تامة.

والرفع هو قول «الأصمعي»، والنصب هو قول «ابن الأعرابي».

انظر «ديوان ذي الرمة» (١: ٥٧٨) و«مجالس العلماء» (٦٦) و«الخصائص» (٣: ٣٠٢) و«الإصباح في شرح الاقتراح» (٢٨١).

الرابع: السبر والتقسيم

بأن يذكرَ جميعَ الوجوه المحتملة ثم يَسْبُرَها، أي: يختبرها فَيُبْقِي ما يصلح، ويَنْفِي ما عداه بطريقه.

قوله: (السَّبْر) هو بفتح السين المهملة وسكون الموحّدة. في اللغة: الاختبار، وأصله: امتحانُ غَوْر الجرح، ثم أُطْلِقَ بمعنى الاخْتبار مطلقاً. (والتقسيم) هو ذِكْرُ الأقسامِ الْمُحْتَمَلَة[1].

قوله: (جميع الوجوه) إلخ.. أي: التي يحتملها ذلك الحكم النحوي.

قوله: (يسبُرها) هو بضمِّ الموحدة، مضارع «سَبَرَ» كنصر، أي: اخْتَبَرَ.

قوله: (فيُبْقِي) بضم التحتية وسكون الموحدة وكسر القاف، مضارعُ «أبقاه»، أي: تركه في محله بلا تصرف[2] فيه.

و (يَنْفي) بفتح التحتية وسكون النون، مضارع «نَفاهُ» ثلاثياً، كرَمَى، إذا أخرجه عن محلّه وأزاله.

قوله: (بطريقه) أي: بطريق النفي. كذا في الشرح[3].

وعندي أن الضمير عائد لـ «السَّبر»، أي: بطريق الاختبار والنَّظر.

---

(١) انظر «البحر المحيط» للزركشي (٥:٢٢٢) و «الإصباح» (٢٨٣).

(٢) (تعرف) في د، م و (لعله: بلا تعرض له) من حاشية م.

(٣) أي: (داعي الفلاح).

قـال «ابن جنـي»[١] : مثالـه : إذا سُئِلْتَ عن وزن «مروان» ، فتقول : لا يخـلو إمــا أن يكـون «فَعْــلان» أو مَفْعــالاً» / أو «فَعْــوَالاً» ، هذا ما يحتمله ، ٧٦

قوله : (فتقول) أي : أنت أيُّها المسؤولُ على طريقة السَّبْر والتقسيم (لا يخلو) إلخ . .

وقوله : (فَعْلان) أي : بزيادة الألف والنون، فأصله : « مرو »[٢]، فالميم والراء والواو أصول . / ١٠٠ ب

(أو[٣] مَفْعَالاً[٤]) أي : بزيادة الميم في أوله، والألف قبل اللام، فأصله : « رون » فالراء والواو والنون أصولٌ فيه .

(أو فَعْوالاً) بزيادة الواو والألف، فأصله : « مرن »، فالميم والراء والنون هي الأصول .

ويُوجَد في بعض النسخ (أَوْ فَعْوَانَ) على[٥] أن الواو والنون هما الزائدان، والألف الأولى[٦] أصلية، وما إخالُهُ يكون صحيحاً، وإن أَثْبَتَهُ في الشرح[٧] ففي كلام « ابن جني » الآتي ما يُبطله .

قوله : (هذا) أي : ما ذكر من الأوزان .

---

(١) في « الخصائص » (٣ : ٦٧) .
(٢) (مرون) في د .
(٣) (و) في د، ك، وأثبت الذي هو في م .
(٤) (مفعال) في د، ك، وأثبت الذي هو في م .
(٥) (أي : بناء) من حاشية م .
(٦) (الهاوي) في ك، وأثبت الذي هو في د، م .
(٧) لا يوجد في « داعي الفلاح » .

ثم يُفْسِد كونه «مَفْعالاً» أو «فَعْوالاً» بأنهما مثالان لم يجيئا، فلم يبق إلا «فَعْلان».

قال «ابن جني»: وليس لك أن تقول في التقسيم: ولا يجوز أن يكون «فَعْوَان» أو مَفْوَالاً» أو نحو ذلك؛

قوله: (يُفْسِدُ) بالبناء للفاعل، ويجوز بناؤه للمفعول.

قوله: (مثالان) أي: بناءان وصيغتان لم يجيئا ولم يَثْبُتَا عن العرب[1]، بخلاف «فَعْلان» فإنه مطَّرد في باب من الأوصاف، كما عُرِفَ في الصرف[2].

قوله: (فَعْوَان)[3] يعني بزيادة الواو والنون، وادِّعاء أصالة الألف الهاوي[4]، والأصول عليه «مر»[5].

(أو مَفْوَالاً)[6] بزيادة الميم والواو، وأصالة [الراء و][7] الألف والنون، والأصل «ران».

قوله: (ونحو ذلك) أي: من الموازين التي لا وجود لها، ولا تَصْعُبُ على مَنْ يتعاطى الصرف.

---

(١) أي: لم ينطق بهما العرب.

(٢) انظر «الخصائص» (٣:٦٧).

(٣) (فعولان) في د، و (فعون) في ك، وأثبت الذي هو في م.

(٤) هكذا في د، ك، وفراغ في م.

قال «سيبويه» في «الكتاب» (٤:٤٣٥): (هو حرفٌ اتّسع لهواء الصوت مُخْرَجُه أشَدَّ من اتِّساع مُخْرَجِ الياء والواو، لأنك قد تَضم شَفَتَيْكَ في الواو، وترفع في الياء لسانَكَ قِبَلَ الحَنَك، وهي الألف). وانظر «جواهر الأدب» (١٢).

(٥) (أي: الميم والراء) من حاشية م.

(٦) (فعوال) في د، و (مفوال) في ك، وأثبت الذي هو في م.

(٧) ساقط من د، ك، وأثبته من م.

لأن هذه ونحوَها أمثلة ليست موجودةً أصلاً، ولا قريبة من الوجود بخلاف «مَفْعال» فإنه ورد قريب منه وهو «مِفْعال» بالكسر كـ«مِحراب» و «فَعْوَال» وَرَدَ قريب منه، وهو «فِعْوَال» بالكسر كـ«قِرْوَاش».

قوله: (ليست) إلخ، أي: وإذا لم تكنْ موجودةً ولا قريبةً من الموجود بَطَلَ كونُه على شيء منها.

قوله: (مَفْعال) أي: بفتح الميم، أي: فإنه وإن لم يرد هو بنفسه في الأوزان، لكن وَرَدَ القريبُ منه، وهو المكسور (كمحراب) بكسر الميم، هو البيتُ العالي في الدار، كـ«الغُرفة»، وصدرُ البيت، وأكرمُ مواضعه، ومقامُ الإمام من المسجد، قالوا: سمي [به][1] لمحاربة[2] الشيطان فيه، كما في «البيضاوي»[3]، وفيه نظر، وله[4] معان غير هذا[5]. ذكرها «المجد»[6] وغيره. وكذلك[7] القول في[8] (فَعْوَال) بالفتح أيضاً، فإنه وإن كان غيرَ واردٍ بنفسه لكن (وَرَدَ قريب منه[9]، وهو فِعْوَال، بالكسر، نحو: قِرْواشٍ)[10].

قال في الشرح: رأيته مضبوطاً بالقلم بالقاف آخره شين مهملة[11].

---

(١) ساقط من ك، وأثبته من د، م.

(٢) (لحربة) في د، وأثبت الذي هو في د، م.

(٣) المراد تفسير القاضي «ناصر الدين البيضاوي» المسمى بـ«أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (١٥٧:١) عند تفسير قوله تعالى: ﴿كلّما دَخَلَ عليها زكريا المحرابَ﴾ (آل عمران: ٣٧).

(٤) (نظر وله) ساقط من د.

(٥) (غير هذا) ساقط من د.

(٦) في «القاموس المحيط» (حرب ١:٥٣).

(٧) (وكذا) في د.

(٨) (القول في) ساقط من م.

(٩) (ورد في كلامهم القريبُ منه) في م.

(١٠) (قدواس) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(١١) رجعت إلى نسخ «داعي الفلاح» التي عندي فلم أجد ما عزاه إليه.

وكذلك تقول في مثل «أيمُن» من قوله:

يَبْـــرِي لهــا من أَيْمُنٍ وأشْـــمُلٍ

لا يخلو إما أن يكون «أفْعُلاً»

قلت: هو بناء على عادته في[1] ارتكاب الحَدْس والتخمين، فهو بالمهملة لا معنى له، وإنما هو بكسر القاف وسكون الراء المهملة وآخره شين معجمة.

قال «المجد»[2]: هو الطُّفَيْلِيُّ[3]، والعظيم الرأس، واسم ناسٍ من العربِ.

قالوا: وإنَّما كان الكسر قريباً من الفتح لتوسطه بينه وبين الضم، ولأنهم حملوا الجرَّ[4] على النصب، وبالعكس؛ لأن كلاًّ منهما منْ إعراب الفَضَلاتِ، ولم يحملُوا على الرفع؛ لأنه إعرابُ العُمَدِ[5]. والله أعلم.

قوله: (لا يخلو) أي: «أيْمُنٌ».

قوله: (أَفْعُلاً)[6] أي: على أنه جمع «يمين»[7]، وقد نَظَّره بـ(أَكْلُب)[8] جمع «كلب»، وعندي أنَّ هذا متعيِّنٌ، وما عداه من الأوزان التي أوْرَدَها احتمالاً قارَبَتْ أوْ لا، كلُّه غير صحيح ولا مُحْتَمَلٌ؛ لِما فيه من البُعْد، ولتأييده بوقوعه في

---

(١) (من) في م.

(٢) في «القاموس المحيط» (قرش ٢:٢٨٢).

(٣) (الطفيل) في د، م.

(٤) (الخبر) في د.

(٥) من قوله (قالوا: وإنما كان الكسر..) إلى هنا من «داعي الفلاح» بتصرف قليل.

(٦) (أتفعل) في د، و(أفعل) في ك، وأثبت الذي هو في م.

(٧) (اسم للجهة المقابَلَة بالشمال) من حاشية م. وانظر الكلام على الرجز في «الإصباح في شرح الاقتراح» (٢٨٤).

(٨) (بالكلب) في د.

مقابلة[١] «أَشْمُل» جمع «شِمال»، فكيف يَدَّعِي فيه ما أشار إليه؟ بل الصالح منه، أو المتعين هو الأول الذي[٢] شَهِدَ له بالكثرة.

قوله: (أو فَعْلُناً) أي[٣]: بزيادة النون في آخره، وأصالة ما عداه. ونظيره (جَلْبَنٍ وعَلْجَنٍ)[٤] من الجلب والعجل. وهما/ مما يذكر مثالاً، كما مرَّ في نظرائه، إذ لم أقِف لهما[٥] على معنى صحيح الآن[٦]. ١٠١ أ

قوله: (أو أَيْفُلاً) أي: بحذف العين من الكلمة، وزيادة الألف والياء في أَوَّلِه، وقد نَظَّرَهُ بـ(أَيْنُقٍ)، وهو جمع «ناقة»، وأصله: أَنْوُق، ثم فُعِلَ به ما أشرنا إليه أول الكتاب[٧].

---

(١) (في مقابلة) ساقط من د، م، وكتب على حاشية م: (هنا سقط، ولعله هكذا: بوقوعه في مقابلة أشمل إلخ. والله أعلم).

(٢) (للذي) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٣) (أي) ساقط من م.

(٤) (عجلس) في د.

(٥) (لهما) ساقط من م.

(٦) أقول: وفي «الخصائص» (٣:٦٨): وذلك فَعْلَن في نحو: خَلْبن، وعَلْجَنٍ. قال «ابن العجاج» أي: رؤبة:

وخَلَّطَتْ كُلُّ دِلاثٍ عَلْجَنِ ... تَخْلِيطَ خَرْقَاءِ اليَدَيْنِ خَلْبَنِ

وفي «المنصف» (١:١٦٨): قالوا: «امرأةٌ خَلْبَنٌ» وهو من الخِلابة، و«ناقة عَلْجَنٌ» وهي الغليظة، مأخوذ من العِلْج. والنون زائدة.

وفي «القاموس المحيط» (خلب ١:٦٣): الخَلْبَنُ: الخَرْقَاء، خَلِبَتْ كفَرِحَ، والخَلْبَنُ: المهزولةُ. و(علج ١:١١٩): العَلْجَنُ: الناقةُ الكِنَازُ اللحْمِ، والمرأة الماجنةُ.

(٧) (٢٨ ب).

أو «فَيْعُلاً»؛ لأن الأولَ كثيرٌ كـ«أكلُبٍ»، و «فَعْلُنْ» له نظير في أمثلتهم نحو: «جَلْبُنٍ»، و «عَجْلُنٍ» و «أيْفُلٍ» نظيره «أيْنُق»، و «فيعل» نظيره «صَيْرِف».

ولا يجوز أن يقول: ولا يخلو أن يكون «أيْفُعاً»، ولا «فَعْمُلاً»، ولا «أفعماً»، ونحو ذلك، لأن هذه أمثلة لا تقرب من أمثلتهم، فيحتاج إلى ذكرها في التقسيم. انتهى.

قوله: (أو[١] فَيْعُلاً)[٢] أي: بزيادة التحتية بعد الفاءِ، وتكون الألف حينئذ أصليةً، وقد نَظَّرهُ[٣] بـ(صَيْرِفٍ)، وهو بكسرِ الراءِ، و «أيُمن» بضمها، فكيف يحمل عليه؟.

قوله: (ولا يجوز) إلخ، أي: لا يجوز صناعةً واشتقاقاً حملُه على شيء من هذه الأوزان الثلاثة، ونحوها من الأمثلة التي لا وجود لها في كلامهم، لما[٤] ذكره من[٥] قوله: (لأنَّ هذه الأمثلة) إلخ، أي: بل يقتصر[٦] على الوارد أو القريب منه، ويرجح بعضها بما يؤيده ويقويه، ولذلك[٧] ظهر أنَّ ذِكْر هذه الاحتمالات في «أَيْمُنٍ» وهو مذكور في مقابلة «أَشْمُلٍ» مما لا معنى له. والله أعلم.

قوله:(بالتقسيم) أي[٨]: والسَّبر، ففيه اكتفاءٌ[٩]. قاله في الشرح، وفيه تأمُّلٌ.

---

(١) (و) في د، م.
(٢) (فعيلا) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.
(٣) (نظر) في د.
(٤) (كما) في د، م.
(٥) (بيان لما في قوله كما) من حاشية م.
(٦) (ينُصُّ) في م.
(٧) (وبذلك) في م.
(٨) (أي) ساقط من د.
(٩) هو حذف بعض الكلام، لدلالة الباقي على الذاهب، من ذلك قول الله عز وجل: =

قال «ابنُ الأنباري»[(١)] : الاستدلالُ بالتقسيم ضربان :

أحدهما : أن تذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلَّق الحكْمُ بها فيبطلها جميعاً ؛ فيبطل بذلك قولُه ، وذلك مثل أن يقول : لو جاز دخول «اللام» في خبر «لكِنَّ» لم يخل : إمَّا أن تكون «لامَ» التوكيد ، أو «لامَ» القسم ، بطل أن تكون «لامَ» التوكيد ؛ لأنها إنما حسنتْ مع «إنَّ» لاتفاقهما في المعنى ، وهو التأكيد

قوله : (التي يجوز) أي : عقلاً .

قوله : (فيبطل [بذلك][(٢)] قولُه) أي : قول المثبت للحكم المتعلّق بها في ضِمْن ما أَبْطَلَهُ من الأقسام .

قوله : (في خبر «لكنَّ») أي : المشدَّدة قياساً على «إنَّ» التي هي أختها .

قوله : (لأنها) أي : لامَ التأكيد .

قوله : (لاتفاقهما) أي : اللام، وإنَّ، في التأكيد، ولذلك وجب تأخير «اللام» عن «إنَّ» ودخولُها على الخبر؛ لئلا يتوالى مؤكِّدان، ومنْ ثَمَّ سميت الْمُزَحْلَقَةُ، وتدخل على الاسم إذا تأخر لفقْد تلك العلّة، نحو: ﴿إنَّ في ذلك لَعِبْرَةً﴾[(٣)]، ونحوه.

= ﴿ولَوْ أنَّ قُرآناً سُيِّرتْ به الجبالُ أو قُطِّعَتْ به الأرضُ أو كُلِّمَ به الْمَوْتى﴾ (الرعد : ٣١) كأنه قال : لكان هذا القرآن .

وكقول «امرئ القيس» :

فلو أنَّها نفسٌ تَمُوتُ سَوِيَّةً ... ولكِنَّها نَفْسٌ تَسَاقَطُ أَنْفُساً

«العمدة» (باب الإيجاز) (١ : ٢٥١) .

(١) في «لمع الأدلة» (١٢٧-١٣١) .

(٢) ساقط من د، ك، وأثبته من م.

(٣) (النازعات : ٢٦) .

و «لكنَّ» ليست كذلك.

وبطل أن تكون «لامَ» القسم؛ لأنها إنما حسنتْ مع «إنَّ»؛ لأنَّ «إنَّ» تقع في جواب القسم كـ«اللام» و «لكنَّ» ليست كذلك.

وإذا بَطَلَ أن تكون «لامَ» التوكيد، و «لامَ» القسم، بطل أن يجوز دخول «اللامِ» في خبرها.

والثاني: أن تذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها، إلا الذي يتعلق الحكمُ به من جهته؛ فيصحّ قوله، وذلك كأن يقول: لا يخلو نصب المستثنى في الموجَب، نحو: «قام القومُ إلا زيداً».

إما أن يكون بالفعل المتقدم بتقوية «إلَّا» أو بـ«إلَّا»؛

قوله: (ليست) إلخ، أي: لأنها ليس فيها توكيدٌ، ولا[1] هي موضوعةٌ له.

قوله: (تقع في جواب) إلخ.. مثَّلوه بنحو: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾[2] جواب لقوله تعالى: ﴿يس. والقُرْآنِ الحكيمِ﴾[3] فحلَّتْ «إنَّ» التوكيديَّةُ محلَّ لامِ القَسَمِ، فصارتْ بينهما مناسبةٌ، بخلاف «لكنَّ».

قوله: (في الموجَب)[4] أي: الثابت، ويلزم كونه تاماً، كما يدل له مثالُه.

قوله: (بالفعل) إلخ.. أي: وهو في مثالنا «قامَ».

---

(١) (لا) ساقط من.

(٢) (يس: ٣).

(٣) (يس: ١، ٢).

(٤) (الواجب) في د، ك، وأثبت الذي هو في م، وعلى حاشية م: (الواجب وما إخاله إلا تحريفاً).

لأنها بمعنى: أسْتثني، أو لأنها / مركبة من «إنِ» المخففة و «لا». ٧٧

أو لأن التقدير فيه: إلَّا أنَّ زيداً لم يقم.

والثاني: باطل بنحو: «قام القوم غيرَ زيد»، فإن نصب «غير» لو كان بـ «إلَّا» لصار التقدير: إلَّا غير زيد، وهو يُفْسِد المعنى.

وبأنه لو كان العامل «إلَّا» بمعنى: «أستثني» لوجب النصبُ في النفي، كما يجب في الإيجاب؛ لأنها فيه أيضاً بمعنى: «أستثني».

[وبأنه يؤدي إلى إعمال معاني الحروف، وذلك لا يجوز. وبأنه لو جاز النصبُ بتقدير: «أستثني»] لجاز الرفع بتقدير: امْتَنَعَ؛ لاستوائهما في حسن التقدير.

قوله: (لأنها[١] بمعنى: أسْتثني) إلخ.. هو بيانٌ لكونها عاملةً مع أنها حرفٌ، فقيل: لقيامها مقامَ الفعلِ، وهو المذكور أوَّلاً. وقيل: للتركيب، وفيه وجهان ذكرهما المصنِّفُ.

قوله: (من إنِ المخففة) أي: المكسورة، وأدغمت النونُ في اللام لِتَقَارُبهما مَخْرجاً.

قوله: (أو لأن التقدير) إلخ إشارة إلى الوجه الثاني من وَجْهَي التركيب.

قوله: (والثاني) إلخ هو كونُ النصب بـ «إلاَّ» نفسِها.

قوله: (بتقدير: امْتَنَعَ) أي: بصيغة الماضي، فيحتاج لفاعل هو ذلك المستثنى.

قوله: (لاستوائهما) أي: «أستثني» مضارع[٢]، و «امْتَنَعَ» ماض[٣] فإن المعنى

---

(١) (لأنهما) في د.

(٢) (بصيغة المضارع) في م.

(٣) (بصيغة الماضي) في م.

كـمـا أورد ذلك «عـضـدُ الدولة» على «أبي عليّ» حـيث أجـابه بذلك.

والثالث: باطل بأنَّ «إنِ» المخففة لا تعمل، وبأن الحرف إذا رُكِّبَ مع حرفٍ آخرَ خَرَجَ كلٌّ منهما عن حكمه، وثَبَتَ له بالتركيب حكمٌ آخرُ.

مع كلٍّ منهما مستقيمٌ ظاهر، فَتَرْجِيحُ أحدِهما على غيره تَحَكُّمٌ.

قوله: (ذلك) أي: هذا الاستواء[1] في الفعلين.

[(قوله: أبي علي) هو][2] أبو عليّ الفارسيّ.

[قوله][3]: (حيث أجابه [بذلك) أي:][4] بأنَّ الناصبَ «إلاَّ» لما[5] فيها من معنى «أَسْتَثْنِي» فقال[6]: هلاَّ رُفِعَ وجُعِلَتْ «إلاَّ» بمعنى «امْتَنَعَ».

قوله: / (والثالث) هو كونها بمعنى «إنِ» المخففة، و «لا» النافية إلخ.. وكان الأولى أن يقال «أيضاً»[7] بعد قوله: (باطل). ١٠١ ب

---

(١) (قوله أي: هذا الاستواء يظهر لي أن اسم الإشارة عائد إلى جواز الرفع المفهوم من قوله: لجاز الرفع. والله أعلم اهـ كاتبه) من حاشية م.

(٢) ساقط من د، ك، وأثبتها من م ومكانه (و) في د، ك.

(٣) ساقط من د، ك، وأثبتها من م.

(٤) ساقط من د، ك، وأثبتها من م.

(٥) (لم) في د.

(٦) (أي: عضد الدولة مستشكلاً ذلك الجواب الذي أجابَه أبو علي الفارسي) من حاشية م.

(٧) (أي: هذا اللفظ) من حاشية م.

والرابع: باطل بأنَّ «أنَّ» لا تعملُ مقدّرة.

وإذا بَطَلَ الثلاثةُ ثَبَتَ الأوَّلُ، وهو أن النصبَ بالفعل السابق بتقوية «إلاَّ». انتهى ملخصاً.

قوله: (لا تعمل) في الأكثر؛ لأنَّ عملها قليلٌ جداً.

وفي نسخة: «مقدَّرة»[1] وهي لا تحتاج إلى قيدٍ؛ لأن مِنْ شَرْطِ عملها ذكْرَها، كما صرحوا به، فلا تعمل وهي محذوفة، ولكن هي في «إلاَّ» مذكورة. ففي نسخة: «مقدرة» نظرٌ. تأمَّل.

قوله: (وثَبَتَ له) أي: للمركب حكمٌ آخَرُ غيرُ الحكم الذي كان لأجزائه التي رُكِّبَ منها.

قوله: (والرابع) هو التركيب بتقدير «أنَّ» بعد «إلاَّ»، وإنما كان باطلاً؛ لأن التقدير فيه: إلاَّ أَنَّ زيداً لم يقمْ.

و («أنَّ» لا تعملُ مقدرةً) وإنما تعمل ظاهرةً، كما أوضحوه.

قوله: ([وإذا بطل][2] الثلاثةُ)[3] أي: الْمُرَتَّبَةُ على أنَّ الناصبَ «إلاَّ».

قوله: (ثَبَتَ الأَوَّلُ، وهو) إلخ.. زاده[4] للإيضاح، ودَفْع اللَّبْس بتوهم الأوّل من الثلاثة المتعلقة بـ«إلاَّ»، وهناك أقوالٌ أُخَر في ناصب المستثنى أوصلوها[5] إلى ثمانية، وذكرها الشيخُ «ابنُ مالكٍ» في كتبه، ونَقَلَها المصنِّفُ في

---

(١) (مقدر) في د.

(٢) ساقط من د، ك، وأثبته من م.

(٣) (الثالثة) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٤) (أي: زاد قوله: وهو إلخ، ولم يقتصر على الأول) من حاشية م.

(٥) (وَصَّلوها) في د، م.

. . . .

« حاشية المغني » والشيخُ خالدٌ[1] في « التصريح »[2] وأوردْتُها في « شرح الكافية » وغيره[3] معزوّة لأربابها. وقد مَرَّ شيءٌ من ذلك. وهذا الذي اختاره « ابنُ الأنباريّ » هنا من أن الناصب الفعلُ بتقوية « إلاَّ » هو الذي اخْتارَهُ « ابنُ خروف » و « السيرافيُّ »

---

(١) هو « خالدُ بنُ عبدِ الله بنِ أبي بكر بن محمد الجرجاويُّ، الأزهريُّ، زينُ الدين » المتوفَّى سنة ٩٠٥ هـ. كانَ يعرف بالوَقَّاد. الشافعي النحويّ المصريّ.
مترجم في « الكواكب السائرة » (١٨٨:١) و « الضوء اللامع » (١٧١:٣) و « الأعلام » (٢٩٧:٢).

(٢) (٣٤٩:١) قال الشيخُ خالدٌ فيه: واختُلف في ناصب المستثنى بـ « إلاَّ » على ثمانية أقوال:
أحدها: أنه نفس « إلاَّ » وحدها وإليه ذهب « ابن مالك »، وزعم أنه مذهب « سيبويه » و « المبرد ».
والثاني: تمام الكلام، كما انتصب « درهماً » بعد « عشرين ».
والثالث: الفعل المتقدم بواسطة « إلاَّ ». وإليه ذهب « السيرافي » و « الفارسي » و « ابن الباذش ».
والرابع: الفعل المتقدم بغير واسطة « إلاَّ ». وإليه ذهب « ابن خروف ».
والخامس: فعل محذوف من معنى « إلاَّ » تقديره: اسْتَثْنِ زيداً، وإليه ذهب « الزجاج ».
والسادس: المخالفة. وحُكي عن « الكسائي ».
والسابع: « أنَّ » بفتح الهمزة وتشديد النون محذوفة هي وخبرها، والتقدير: إلاَّ أن زيداً لم يقم. حكاه « السيرافي » عن « الكسائي ».
والثامن: أن « إلاَّ » مركبة من « إنَّ » و « لا »، ثم خففت « إنَّ » وأدغمت في اللام. حكاه « السيرافي » عن « الفراء ». وزاد « ابن عصفور » فإذا انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم « إنَّ »، وإذا لم ينصب فعلى تغليب حكم « لا »؛ لأنها عاطفة.

(٣) (وفي غيره) في د، م.

وقال «أبو البقاء» في «التبيين»[1]: الدليلُ على أن «نِعْمَ» و «بِئْسَ» فِعْلان السَّبْرُ والتقسيمُ، وذلك أنهما ليسا حرفين بالإجماع، وقد دَلَّ الدليلُ على أنهما ليسا اسمين لوجهين:

أحدُهما: بناؤهما على الفتح، ولا سبب له لو كانا اسمين؛ لأن الاسمَ إنما يُبْنَى إذا أشبه الحرفَ،

و «الفارسي» و «ابن الباذَش»[2]، ومَرَّ أن كَوْنَ الناصب «إلاّ» نفسها هو مختار الشيخِ «ابنِ مالكٍ»[3]، وزعم أنه مذهب «سيبويه» و «المبرِّد».

قوله: (فِعْلانِ) أي: وإنْ دَخَل عليهما الجارُّ في شذوذٍ من الكلام، كما استدلَّ به الكوفيُّون لاسميتهما [فلا يعتدّ بذلك.

قوله: (أنهما)[4] أي: الكلمتين المذكورتين.

قوله: (ولا سبب له) أي: للبناء.

قوله: (لشبه الحروف) أي: على ما هو طريقة الشيخ «ابن مالك» ومَنْ وافقه، ولعلَّ القائلَ باسميتهما][5] يرى البناء لشبه مبني الأصل، كما هي طريقة «ابن

---

(١) (٢٧٥).

(٢) هو «أبو الحسن، عليُّ بنُ أحمدَ بن خَلَف بن محمد الباذش، الأنصاريُّ، الغَرْناطيُّ» المتوفّى سنة ٥٢٨ هـ في غَرْناطة. كان أوحدَ زمانه إتقاناً ومعرفةً ومشاركة في العلوم، وانفراداً بعلم العربية، مشاركاً في الحديث، عالماً بأسماء رجاله ونَقَلَتِه، مع الدين والزهد والفضل، والانقباض عن أهل الدنيا. له شرح «كتاب سيبويه».
مترجم في «إنباه الرواة» (٢: ٢٢٧) و «الديباج المذهب» (٢: ١٠٧) و «بغية الوعاة» (٢: ١٤٢).

(٣) انظر «شرح التسهيل لابن مالك» (٢: ٢٦٨، ٢٧٧).

(٤) (أيهما) في د، ك، وهو تصحيف.

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من م.

ولا مشابهة بين «نِعْمَ» و «بِئسَ» وبين الحرف، فلو كانت اسماً لأعربت.

والثاني: أنها لو كانت اسماً لكانت إما جامداً، أو وَصفاً، ولا سبيل إلى اعتقاد الجُمود فيها؛ لأن وجهَ الاشتقاق فيها ظاهرٌ؛ لأنها من «نَعِمَ الرجلُ» إذا أصاب نعمةً، والْمُنْعَم عليه يُمْدَحُ، ولا يجوز

الحاجب»[1] فلا يتم الإلزام، كما قيل[2]. تَأَمَّلْ.

قوله: (ولا مشابهة) إلخ[3].. أي: فلا مقتضي حينئذ للبناء.

قوله: (لأُعْرِبَتَا) أي: لأن ذلك هو شأن الأسماء التي لا شبه لها بالحروف.

قوله: (لو كانت) أي: كل كلمة منهما[4] اسماً، فلذلك أَفْرَدَ تنوعاً في العبارة.

قوله: (إلى اعتقاد الجمود) أي: لأنه ينافي الفِعلية.

قوله: (نَعِمَ الرجلُ) أي: كفَرِحَ، وفيه لغة «نَعِمَ» بالكسر «يَنْعُم» بالضم على غير قياس، من باب التَّداخُلِ، حتى قيل: إنه لا نظير له. كما بسطتُه في «شرح نظم الفصيح»، و «حاشية ابن الناظم» على «اللامية»، وغيرهما.

قوله: (والْمُنْعَم[5] عليه) أي: بصيغة المفعول.

---

(١) انظر «شرح الرضي على الكافية» (١: ٥١) و «الإيضاح في شرح المفصل» (١: ٤٥٧) و «حاشية الصبان على شرح الأشموني» (١: ٥١).

(٢) القائل «ابن علان» في «داعي الفلاح».

(٣) (إلخ) ساقط من د، م.

(٤) (قوله: كل كلمة منهما، هذا غير ظاهر، بل الظاهر أن ضمير «كانت» راجع إلى «نعم» فقط، كما يدل عليه بقية عبارة المصنف. والله أعلم) من حاشية م.

(٥) (المنع) في د.

أن يكون وصفاً، إذ لو كانت كذلك لَظَهَرَ الموصوف معها، ولأنَّ الصفةَ ليست على هذا البناء، وإذا بطلَ كونُها / حرفاً وكونُها اسماً ثَبَتَ أنها فعلٌ. انتهى. ٧٨

قوله: (كذلك) أي: وصْفاً.

قوله: (لَظَهَرَ الموصوفُ) إلخ.. أي: وهو لم يظهر أصلاً.

قوله: (ثبت[1] أنها فعل) إلخ، أي: لأن أنواع الكلمة منحصرة في الثلاثة بالاستقراء، ودلَّ[2] لفعليتهما اقترانهما بتاء التأنيث.

وأما ادَّعَاهُ « الفرَّاء »[3] من اسميتهما مستدلاً بدخول حرف الجر في قولهم[4]: « ما هي بنعمَ الولدُ » و « نعْمَ / السيرُ على بئسَ العَيْرِ » فقد أَوَّلُوه بأنه[5] محكيٌّ بالقولِ[6]، أي: بمقول فيها، وعلى عَيْرٍ مقول فيه إلخ، كما بُسِطَ في محلِّه[7]، فلا حجَّة فيه. والله أعلم. ١٠٢ أ

---

(١) (ثبت) ساقط من د، م.

(٢) (ويدل) في م.

(٣) (الفراء) ساقط من د، م. أي: والكوفيون.

(٤) ومنه قول « حسان »:

أَلَسْتَ بِنِعْمَ الجَارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ ... أخَا قِلَّةٍ أو مُعْدِمَ المالِ مُصْرِما

أراد بالجار الذي يستجير به الناس في قضاء حاجاتهم. يؤلف: أي: يجعل المقل يألف بيته. والْمُصْرِم: الْمُعْدِم. أصله من الصرم الذي هو القطع.

(٥) (أنه) في د.

(٦) (القول) في م.

(٧) انظر « الإنصاف » مسألة ١٤ (١: ٩٧) و « شرح قطر الندى » (٣٥، ٣٧).

وقال «ابنُ فلاحٍ» في «المغني»: الدليلُ على أن «كيف» اسمٌ السَّبْرُ والتقسيمُ، فنقول: لا يجوز أن تكون حرفاً؛ لحصول الفائدة منها مع الاسم، وليس ذلك لغير حرف النداء، ولا فِعْلاً؛ لأنَّ الفعلَ يليها بلا فاصل،

قوله: (وقال ابنُ فلاح) هو منصورُ بنُ محمدِ بنِ سليمانَ بنِ مَعْمَرٍ اليمنيُّ، الشيخُ تقي الدين، أبو الخير، المشهور بـ «ابن فلاح» النحوي.

له مؤلفات، منها «الكافي» جُزْءٌ غايةٌ في الحُسْنِ يدل على معرفته بالأصول[1]، ومنها «المغني» الذي نَقَلَ عنه المصنِّف، وهو شرحه على الحاجبية، مات سنة ثمانين وست مئة. وَسَّعَ ترجمتَه المصنِّف في «الطبقات الكبرى»، وأشار إليها في «البغية»[2]، وغيرها.

قوله: (لحصول الفائدة) أي: نحو: «كيف زيدٌ»؟ فـ «كيفَ» خبرٌ مقدم لصدارته، و «زيدٌ» مبتدأ مؤخر.

قوله: (وليس ذلك) أي: حصول الفائدة من الاسم والحرف.

(لغير حرف النداء) لقيامه مقامَ الفعل؛ لأنه بمعنى «أُنادي»[3]. كما مرّ إيماءٌ له[4].

قوله: (لأنَّ الفعل يليها) إلخ.. أي: والفعلُ لا يلي الفعلَ إلا بفاعلٍ[5].

---

(١) كأن الأصولَ لم تكن في متناول كلِّ نحويّ. د. تمَّام. حاشية م.

(٢) «بغية الوعاة» (٢:٣٠٢) و «الأعلام» (٧:٣٠٣).

(٣) أو بمعنى «أدعو».

(٤) (له) ساقط من د.

(٥) وما أخرجه «البخاريُّ» في «صحيحه» في (كتاب الأذان – باب من كان في حاجة أهله فأقيمت الصلاةُ فخرجَ) (١:١٦٤) من حديث «الأسود» قال: سألت «عائشةَ» رضي الله عنها ما كان النبيُّ ﷺ يَصْنَعُ في بَيْتِهِ؟ قالت: كان يكونُ في مِهْنَةِ أهلِهِ.. الفاصل بين الفعلين ضميرُ شأن مقدَّر.

نحـو: «كـيـف تصـنع؟» فـيلزم أن يكون اسـمـاً؛ لأنه الأصـل في الإفادة.

قوله: (فلزم) أي: من انتفائهما.

قوله: (لأنه الأصل) إلخ.. أي: لحصول الفائدة منه وَحْدَه، ولا كذلك الفعل والحرف، فإنه لا يستقيمُ بهما وحدَهما أو بمجموعهما كلامٌ. كما لا يخفى. والله أعلم.

الخامس: المناسبة

وتسمى «الإخالة» أيضاً؛ لأن بها يُخال - أي: يُظَنُّ - أنَّ الوصفَ علّةٌ، ويسمى قياسُها «قياسَ علّة»، وهو أن يُحْمَلَ الفرعُ على الأصل بالعلَّة التي عُلِّقَ عليها الحكمُ في الأصل، كحملِ ما لم يسمَّ فاعلُه على الفاعل في الرفع، بعلَّة الإسناد.

قوله: (الإخالة) بالخاء المعجمة، كأنه مصدر «أَخَالَهُ» أي: صَيَّرَهُ خائلاً، أي: ظانّاً، كما أشار إليه.

قوله: (كحمل مفعول) إلخ.. أي: عند إقامته نائباً عن الفاعل.

قوله: (بعلّة). وفي نسخة: «لعلّة» باللام، بدل الموحدة، وهو الأظهر، أي: فإنَّ علَّة الإسنادِ هي الرافعة للفاعل، وهي موجودة في نائبه، والتعبير بالنائب أحسنُ[1] وأخصّ. كما قال[2] «ابن هشام»[3] وغيره، وأوّل من عَبَّر بها[4] الشيخُ «ابنُ مالك». وعبارةُ الأقدمين «المفعول الذي لم يسمَّ فاعله»[5].

---

(١) (أي: من التعبير بالمفعول الذي لم يسمَّ فاعله) من حاشية م.

(٢) (قاله) في ك. وأثبت الذي هو في د، م.

(٣) عبارته في «شرح شذور الذهب» (١٥٩): نائب الفاعل وهو الذي يعبرون عنه بمفعول ما لم يُسَمَّ فاعله. والعبارة الأولى أوْلى لوجهين:
أحدهما: أن النائب عن الفاعل يكون مفعولاً وغيره.
والثاني: أن المنصوب في قولك: «أُعْطِيَ زيدٌ ديناراً» يَصْدُقُ عليه أنه مفعول للفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله، وليس مقصوداً لهم.

(٤) (أي بعبارة النائب عن الفاعل) من حاشية م.

(٥) عَنْوَنَ له «أبو حيان» في «ارتشاف الضرب» (٢: ١٨٤) بـ(باب المفعول الذي لم يسم فاعله)، وقال: واصطلح «ابن مالك» على أن سمَّى هذا الباب (باب النائب عن الفاعل). وانظر «التصريح» (١: ٢٨٦).

وحملِ المضارع على الاسم في الإعراب، بعلَّة اعتوار المعاني عليه.

ذكره «ابنُ الأنباري»[1] قال: واختلفوا هل يجب إبرازُ المناسبة عند المطالبة؟.

فقال قوم: لا يجب، وذلك مثلُ أن يدل على جواز تقديم خبر «كان» عليها فيقول: هي فِعْلٌ متصرف فجاز تقديمُه عليها، قياساً على سائر الأفعال المتصرفة فيُطالِبُهُ بوجه الإخالة والمناسبة.

واستدل لعدم الوجوب بأن المستدلَّ أتى بالدليل بأركانه، فلا يبقى عليه إلا الإتيانُ بوجه الشرط، وهو الإخالة، وليس على المستدل بيانُ الشروط، بل يجب على المعترض بيانُ عدم الإخالة

قوله: (وكحمل المضارع) إلخ، قد سبق الكلام عليه، وأن الاعتوار هو علة إعراب[2] الاسم.

قوله: (إبراز) إلخ، أي: إظهارُ المناسبة بين الأصل والفرع.

قوله: (فيقول) أي: المستدِل. (هي) أي: لفظة «كان» (فِعْل) إلخ.

قوله: (تقديمُه)[3] أي: الخبر.

قوله: (قياساً على سائر) إلخ، أي: في جواز تقديم مفاعيلها عليها.

قوله: (فيُطالِبُه) أي: الخصمُ بوجْهِ الإخالةِ، أي: بَيْنَ «كان» وباقي الأفعال حتى يُحْمَلَ[4] عليها.

قوله: (بأركانه) أي: الأصل، والفرع، والعلّة الجامعة.

---

(١) في «لمع الأدلة» (١٢٣).

(٢) (الاعرابي) في د.

(٣) (تقديم) في د.

(٤) (يحتمل) في د.

التي هي الشرط، ولو كلفناه أن يذكر الأسئلة لكلفناه أن يستقل بالمناظرة وحده، وأن يورد الأسئلة ويجيب عنها وذلك لا يجوز.

وقال قوم: يجب؛ لأن الدليل إنما يكون دليلاً إذا ارتبط به الحكمُ، وتعلَّق به، وإنما يكون متعلقاً به إذا بانَ وَجْهُ الإخالة.

وأجيب: بوجود الارتباط، فإنه قد صرح بالحكم، فصار بمنزلة ما قامت عليه البيِّنةُ بعد الدعوى / فأما المطالبة بوجه الإخالة والمناسبة ٧٩ فبمنزلة عدالة الشهود، فلا يجب ذلك على المدَّعِي، ولكن على الخصم أن يقدح في الشهود، فكذلك لا يجب على المستدل إبراز الإخالة، وإنما على المعترض أن يقدح. انتهى.

قوله: (التي هي الشرط) أي: لصحة القياس، وذلك بِمَنْعِ المناسبة بين الحكم والوصْف.

قوله: (وذلك لا يجوز) أي: لأنه إلزامٌ بما لا يتوقف عليه القياسُ.

قوله: (على المدَّعِي) بكسر العين، اسم فاعل؛ لأنه عليه إحضار الشهود، لا القدحُ فيهم.

قوله: (أن يقدح) أي: فإذا قَدَحَ الخصمُ في الشهود فعلى المدَّعِي حينئذ تزكيتهم، وإظهارُ عدالتهم.

السادس: الشَّبَه

قال «ابنُ الأنباري»[١]: وهو «أن يُحْمَلَ الفرعُ على أصلٍ بضربٍ من الشَّبَهِ، غير العلَّة التي عُلِّقَ عليها الحكمُ في الأصل».

وذلك مثل أن يدلَّ على إعراب المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه، كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه، فكان معرباً كالاسم، أو بأنه يدخل عليه «لام» الابتداء كالاسم،

قوله: (الشَّبَه) هو بالتحريك في هذا المقام، وإن جاز في غيره ضبطُه بالكسر أيضاً.

قوله: (على إعراب الفعل) أي: حملاً على إعراب الاسم الثابت بعلَّة الإخالة.

قوله: (بأنه يتخصص) أي: بزمن معيَّن بعد أن كان شائعاً/ في زمنَيِ الحال والاستقبال محتملاً لهما. ١٠٢ ب

قوله: (كالاسم)[٢] أي: فإنه يكون شائعاً، كـ«رجل»، ثم يتخصص بالألف واللام، أو الإضافة، فيصير مُعَيَّناً.

قوله: (أو بأنه[٣]) أي: الفعل يدخل عليه لام الابتداء، نحو: ﴿إنَّ ربَّكَ لَيَحْكُمُ﴾[٤].

---

(١) في «لمع الأدلة» (١٠٧، ١٠٩).

(٢) (لعل هذه نسخة وقعت للشارح، وإلا فالنسخة التي بيدي هكذا: كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه) من حاشية م.

(٣) (بأن) في د.

(٤) (النحل: ١٢٤).

أو بأنه على حركة الاسم وسكونه، وليس شيءٌ من هذه العلل هي التي وجب لها الإعرابُ في الأصل، إنما هو إزالةُ اللبس، كما تقدم.

قال: وقياسُ الشَّبَهِ قياسٌ صحيحٌ، يجوز التمسُّك به في الأصحِّ، كقياس العلَّةِ.

قوله: (على حركة الاسم) إلخ، نحو: ضارب، ويضرب، ويكرم، ومكرِم[1].

قوله: (في الأصل) أي: الاسم حتى يُحْمَلَ عليه الفرعُ فيها (إنما هو) أي: الموجِبُ للإعراب (إزالةُ اللبس)، كما قال، و(تقدم) وافياً، كما أشار إليه.

قوله: (كقياس العلَّة) أي[2]: إلَّا أن المشبَّهَ به أقوى على الأصل في المشبه[3]. والله أعلم.

---

(١) (ومكرم ويكرم) في م.
(٢) (أي) ساقط من د، م.
(٣) (الشبه) في م.

السابع: الطرد[1]

قال «ابنُ الأنباريِّ»[2]: «وهو الذي يوجد معه الحكمُ، وتفقد الإخالة في العلَّة» واختلفوا في كونه حجةً:

فقال قوم: ليس بحجة؛ لأن مجردَ الطَّرْدِ لا يوجب غلبةَ الظن، ألا ترى أنك لو علَّلتَ بناءَ «ليسَ» بعدم التصرف؛ لاطّراد البناء في كل فعل غير متصرف، وإعرابَ ما لا ينصرف بعدم الانصراف؛ لاطّراد الإعراب في كل اسم غير منصرف، لَمَا كان ذلك الطردُ يغلب على الظنِّ أنَّ بناء «ليس» لعدم التصرف، ولا أنَّ إعراب ما لا ينصرف لعدم الانصراف، بل نعلم يقيناً أنَّ «ليس» إنَّما بُنِيَ لأنَّ الأصلَ في الأفعالِ البناءُ، وأنَّ ما لا ينصرف إنما أُعْرِبَ؛ لأن الأصل في الأسماء الإعراب،

قوله: (لا يوجب غلبة الظن) أي: بعلَّة جامعة بين الأصل والفرع.

قوله: (لـمَا كان) هو جواب «لو»، و«ما» مخففة؛ لأنها النافية. و(ذلك الطرد) اسمها[3]، و(يغلب) خبرها[4]، وهو من التغليب[5]، وفاعلُه ضمير الطَّرد، ومفعوله (أنَّ بناء «ليس») إلخ، أي: لـمَا جَعَلَ الطرْد الظنَّ[6] غالباً أن بناء «ليس» لعدم[7] تصرفها، لاحتمال أن يكون البناء لأمرٍ آخر فتنتفي غلبةُ الظنِّ. والله أعلم.

قوله: (لأن الأصل) إلخ، أي: فكل منهما على أصل بابه.

---

(١) انظر «البحر المحيط» للزركشي (٥:٢٤٨، ٢٥١).

(٢) في «لمع الأدلة» (١١٠).

(٣) (اسم كان) في م.

(٤) (خبرهما) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٥) (لعله من الغلبة) من حاشية م.

(٦) هكذا في م، و(أي: يجعل المطرد الظن) في ك، و(الطرد) في د.

(٧) (كعدم) في د.

وإذا ثَبَتَ بطلانُ هذه العلَّة مع اطرادها عُلِمَ / أنَّ مجردَ الطرد لا يُكتفى به، فلا بدَّ من إخالةٍ أو شَبَهٍ. ٨٠

ويدل على أنَّ الطرد لا يكون علَّةً أنه لو كان علة لأدى إلى الدَّوْرِ، ألا ترى أنه إذا قيل له: ما الدليلُ على صحة دعواك؟.

فيقول: أنْ أدَّعي أن هذه العلّة علةٌ في محلٍ آخر.

فإذا قيل له: وما الدليلُ على أنها علةٌ في محل آخر؟

فيقول: دعواي على أنها علَّة في مسألتنا، فدعواه دليل على

قوله: (لا يُكتفى به) أي: في القياس في نقل حكم الأصل للفرع ونحوه، بل لا بدَّ من إخالَةٍ أو شَبَهٍ، كما قال؛ ليُحمل عليه بواحد منهما. والله أعلم.

قوله: (لأدَّى إلى الدَّوْرِ) قد عُلم أنه توقف الشيء[1] على نفسه بمرتبةٍ أو مراتب. والأول مصرح [وهو أقبح][2]، والثاني مضمر[3].

قوله: (إذا[4] قيل له) أي: للمستدلّ مثلاً.

قوله: (في محلٍّ آخر) أي: غير ما هي[5] علّة فيه بالطرد.

قوله: (فدعواه) إلخ، أي: دعوى أنها علّة في محل آخر دليل على صحة دعواه في مسألتنا، وإثباتُ كلٍّ موقوفٌ على إثبات الآخر.

---

(١) (قوله: أنه توقف الشيء على نفسه. هذا تعريف باللازم؛ إذ هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه. ويلزم ذلك ما ذكره الشارح. والله أعلم. كاتبه) من حاشية م.

(٢) ساقط من د، م وهو في ك و « داعي الفلاح ».

(٣) وكلاهما باطل، وما أدَّى للباطل باطل. « داعي الفلاح ». وانظر « الإصباح في شرح الاقتراح » (٢٩٦).

(٤) (وإذا) في د، م.

(٥) (هو) في م.

صحة دعواه.

فإذا قيل له: ما الدليلُ على أنَّها علةٌ في الموضعين معاً؟.

فيقول: وجود الحكم معها في كلِّ موضعٍ دليلٌ على أنها علَّة.

فإذا قيل له: إنَّ الحكمَ قد يوجدُ مع الشرط كما يوجدُ مع العلَّة، فما الدليل على أنَّ الحكم يثبت بها في المحلِّ الذي هو فيه؟

فيقول: كونها علةً.

فإذا قيل له: وما الدليلُ على كونها علةً؟

قوله: (دليل على أنها علّة[1]) أي: لوجوده عند وجودها، وذلك شأن العلّة.

قوله: (ما الدليل على أن الحكم يثبت) إلخ، أي: فإنه قد[2] يوجد مع الشرط كما يوجد مع العلّة فتحتاج[3] إلى الفرق.

قوله: (في المحل الذي هو) كذا في الأصول بتذكير الضمير، والظاهر أن يقال: «هي» بتأنيثه؛ لأن مفاده[4] العلّة، أي[5]: في الموضع الذي هي، أي: العلّة فيه، وهو الفرع؛ لأن شأن العلَّة أن يثبُت بها الحكم في الفرع عند قيام علَّة الأصل في الفرع.

قوله: (على كونها علَّةً) أي: وهلاَّ كانت شرطاً.

---

(١) أي: علة الحكم في كلٍّ منهما. «داعي الفلاح».

(٢) (قد) ساقط من م.

(٣) (فيحتاج) في م.

(٤) (معاده) في د، ك، م. وأثبت تصحيح د. تمام من حاشية م.

(٥) (أي) ساقط من د.

فيقول: وجودُ الحكمِ معها في كل موضعٍ وُجِدَتْ فيه، فيصير الكلام «دَوْراً».

وقال قوم: إنه حجةٌ، واحتجوا على ذلك بأن قالوا: الدليلُ على صحة العلَّة اطرادُها وسلامتُها من النقص، وهذا موجود هنا، وربما قالوا: عَجْزُ المعترض دليلٌ على صحة العلَّة.

وربما قالوا: نوع من القياس، فوجب أن يكون حجةً كما لو كان فيه إخالةٌ أو شَبَهٌ.

وَرُدَّ الأولُ: بأنهم جَعَلوا الطردَ دليلاً على صحة العلَّة، وادعوا

قوله: (وجود الحكم) إلخ.. أي: وليس ذلك للشرط؛ إذ شأنه فَقْدُ المشروط عند فَقْدِه، أما عند وجوده فيجوز الوجودُ والعدمُ.

قوله: (فيصير الكلام دوْراً) أي: لأنه أثبت الحكم بها، وأثبتها به.

قوله: (عَجْزُ المعترض) أي: عن الفرق بين الموضِعَيْن المطرد[1] فيهما العلَّة؛ لأنها لو لم تكن علّة لهما لأَبْدَى فَرْقاً.

قوله: (نَوْعٌ من القياس) كأنه خبر لمبتدأ محذوف، أي: الطردُ نوعٌ إلخ.. لأن المحكي بـ« قالوا » يجب كونُه جملةً، وكان نوعاً من القياس لصدق تعريفه عليه.

قوله: (فوجب[2]) إلخ.. أي: كغيره من أنواع القياس الصحيح.

قوله: (جعلوا الطرد) إلخ، أي: لعمومه، وبَيْنَ هذا وما بعده مخالفةٌ، فلذلك صَحَّ به الرَّدُّ.

---

(١) (المطردة) في م.

(٢) (لوجب) في د، (توجب) في م.

هنا أنه العلَّةُ نفسها، وليس من ضرورة كونه دليلاً على صحة العلَّة أن يكون هو العلَّة، بل ينبغي أن يثبتوا العلّةَ ثم يُدلوا على صحتها بالطرد؛ لأن الطرد نظرٌ ثانٍ بعد ثبوت العلَّة.

وَرُدَّ الثاني: بأن العجزَ عن تصحيح العلَّة عند المطالبة دليلٌ على فسادها.

وَرُدَّ الثالث: بأنه تَمَسُّكٌ بالطرد في إثبات الطرد، فإن ما فيه إخالةٌ أو شَبَهٌ لم يكن حجةً؛ لكونه قياساً لقباً / وتسميةً، بل لما فيه من الإخالة والشَّبَهِ المغلب على الظن، ٨١

قوله: (وليس /) إلخ.. بيان لوجه الرد، والمراد أنَّ دليل صحة الشيء أعم من كونه غير دليله هو أوْ لا. ١٠٣ أ

قوله: (لأن الطرد) إلخ[١].. أي: النظرُ إليه مرتبة أخرى، ونَظَرٌ آخر من الْمُناظِر.

قوله: (تمسُّكٌ) مصدر مرفوعٌ على أنه خبر «أنَّ»[٢] لا فِعْلٌ، كما توهمه بعضٌ[٣]، أي: أَخْذٌ واسْتِدْلالٌ وتَعَلُّقٌ بالطَّرد في إثباته. وقد تقرر: أن الشيءَ لا يكون دليلَ نفسه[٤]، لِمَا في ذلك من الدَّوْرِ، وسَبْقِ الشيء على نفسه، وتأخّرِه عنها، واتحادِ الدليل والمدلولِ[٥].

قوله: (وتسميةً) عطف تفسير على (لقباً).

(١) ساقط من ك، وأثبته من د، م.
(٢) (إنَّ) في م.
(٣) (البعض) في م.
(٤) (دليلاً بنفسه) في د، (دليل بنفسه) في ك، وأثبت الذي هو في م.
(٥) من «داعي الفلاح».

وليس ذلك موجوداً في الطرد، فوجب أن لا يكون حجةً. انتهى.

قوله: (وليس ذلك) أي: الظن الغالب موجوداً في الطرد بالمهملات. و[1] في نسخٍ (في الظن)[2] بالمشالة المعجمة، وهو تحريفٌ، بلا شك.

---

(١) (و) ساقط من د.

(٢) (والظن) في د، و (بالظن) في م.

الثامن : إلغاء الفارق

وهو «بيان أن الفرع لم يفارق الأصلَ إلا فيما لا يؤثر فيلزم اشتراكُهما».

مثالُه: «قياس الظرف على المجرور في [ ][1] بجامع أن لا فارق بينهما»، فإنهما مستويان في جميع الأحكام، وإنما وقع الخلاف في هذه المسألة.

قوله: (إلغاء) بالغين المعجمة، أي: إبطالُ الفارق بين الأصل والفرع، وعدمُ الاعتداد به.

قوله: (فيما لم يؤثر) أي: في القياس.

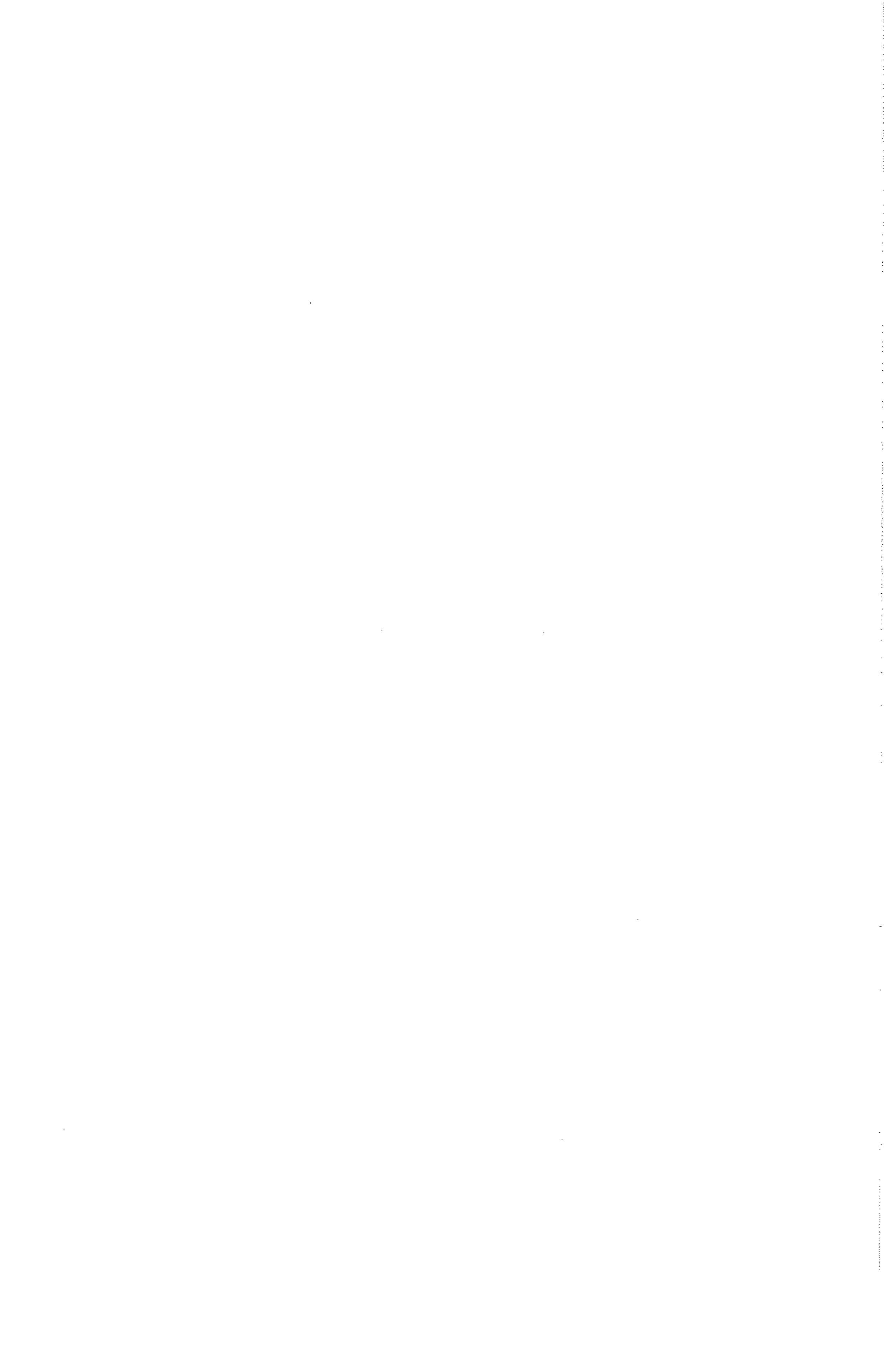
قوله: (اشتراكُهما) أي: فيما سواه.

قوله: (في هذه المسألة) أي: كونه مقيساً عليه، فإذا أُلْغِيَ الفارقُ بينهما ثبت القياسُ؛ لوجود الجامع.

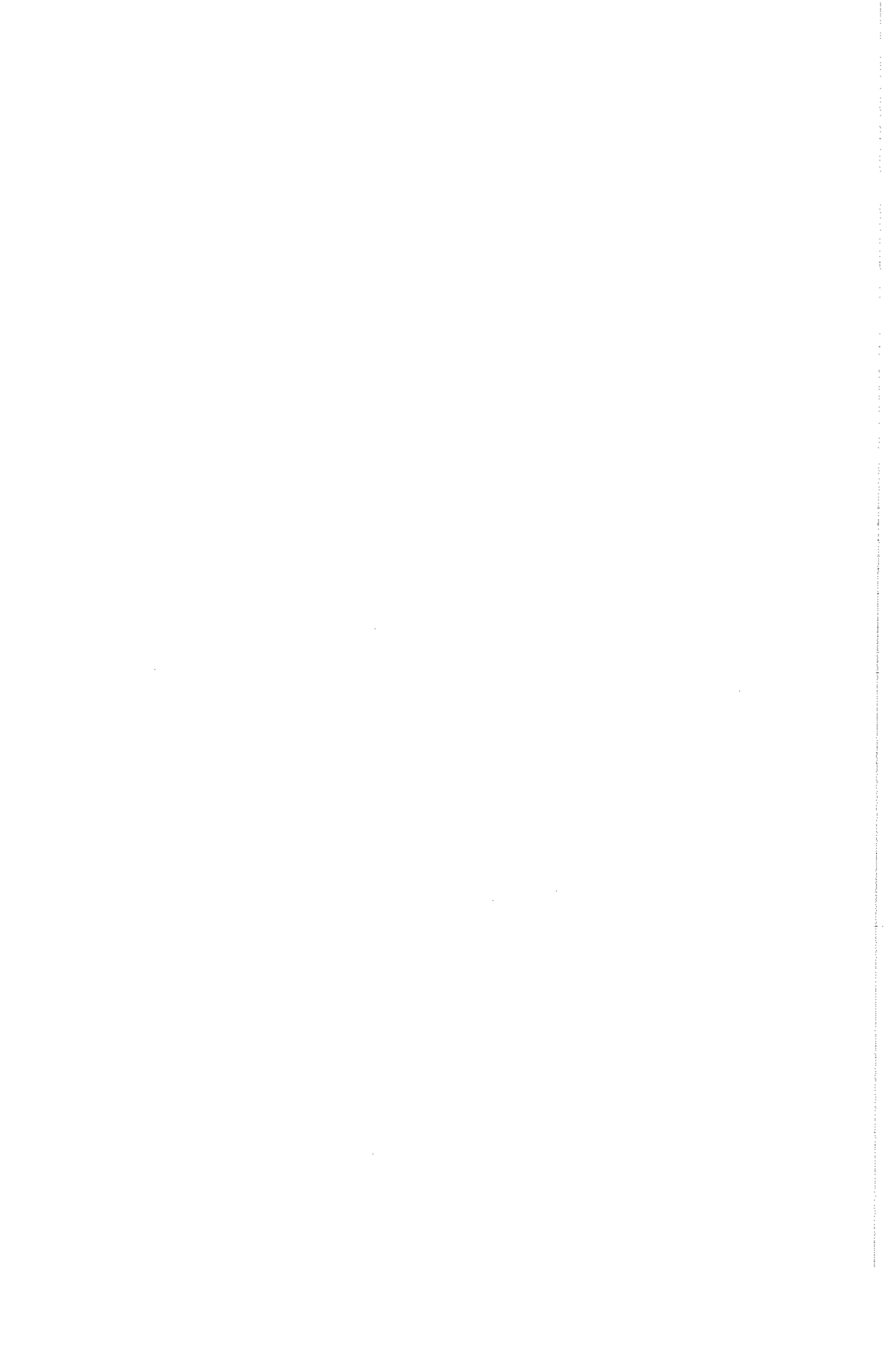
---

(١) بياض في نسخ «الاقتراح».

وجاء في «داعي الفلاح» مكان هذا البياض العبارة الآتية: (في الأحكام).




ذكر القوادح في العلة



منها: «النقض»

قال «ابنُ الأنباري» في «جَدَله»[1]: وهو وجود العلَّة، ولا حكم، على مذهب من لا يَرَى تخصيصَ العلَّة.

وقال في «أصوله»[2]: الأكثرون على أن الطرد شرطٌ في العلَّة، وذلك

(ذكر القوادح في العلة)

قوله: (منها) أي: القوادح (النقض)[3] بالنون والقاف والضاد المعجمة.

قوله: (على رأي من لا يرى) إلخ.. أي: تخصيصها ببعض الأفراد، لوجود اطرادها، فإذا وُجِدَتْ وُجد الحكم فَتَخَلُّفُهُ عنها مع وجودها نَقْضٌ لها.

قوله: (شرط في العلة) أي: وإلا لم يكن علة لفقد المشروط عند فقد شرطه.

قوله: (وذلك) أي: الطرد المعتبر لتحققها.

---

(١) أي: في «الإعراب في جدل الإعراب» (٦٠).

(٢) أي: في «لمع الأدلة» (١١٢).

(٣) من الألفاظ التي جرى العرف باستعمالها (النقض)، ومعناه في الأصل: الكسر والإبطال. وفي العرف له معان تتمايز بحسب ما تضاف إليه، فإن أضيف إلى التعريف بأن قيل: «هذا التعريف منقوض» فمعناه إبطاله بكونه غيرَ جامع، أو غير مانع، أو مستلزماً للمحال. وإن أضيف إلى مقدمةٍ معينةٍ فلا بدّ أن يقيد بالتفصيلي.

وإن أضيف إلى الدليل فمعناه إبطالُه بجريانه في غير المدعى، وتخلف المطلوب عنه، أو باستلزامه محالاً كاجتماع النقيضين أو الدور أو التسلسل. «تعليق على الرسالة الموضوعة في آداب البحث» (٣٠).

«النقض» هو الاعتراض بفساد الدليل لجريانه في غير الدعوى مع تخلف الحكم، أو استلزامه المحال، ولا بدّ من دليل النقض، ويسمى شاهداً، وذلك لأن الاعتراض بفساد الدليل دعوى من الخصم، فلا بدَّ لها من دليل، وإلا كان الاعتراض بالنقض غير موجه. «تعليق على الرسالة الموضوعة في آداب البحث» (١١٠).

أن يوجد الحكمُ عند وجودها في كل موضع، كرفع كل ما أسند إليه الفعل في كل موضع، لوجود علّة الإسناد، ونصبِ كلِّ مفعولٍ وَقَعَ فضلةً، لوجود علّةِ وقوع الفعل عليه.

قوله: (أن يوجد الحكمُ) أي: المعلل بها.

قوله: (في كلِّ موضع) إلخ، أي: فلا يتخلف عنها؛ لدورانه عليها وجوداً وعدماً.

قوله: (ما أسند إليه الفعل) إلخ، أي: سواء كان فاعلاً، أو نائبَه، أو ملحقاً به؛ لوجود علّة الإسناد المقتضية للرفع عند وجودها.

قوله: (كلِّ مفعول) أي: به؛ لأنه المراد عند الإطلاق، كما في «المغني»[1] وغيره[2]، ولأنه الذي يقع عليه الفعل. وإن كان غيره من المفعولات أيضاً منصوباً؛ لأنها[3] فضلات.

---

(١) في (الباب السابع) في (كيفية الإعراب) (٨٧٤) حيث قال: وجرى اصطلاحهم على أنه إذا قيل مفعول، وأطلق لم يُرَدْ إلا المفعولُ به.

(٢) قال «ابن مالك» في الألفية في (تعدي الفعل ولزومه):

فانْصِبْ به مفعولَهُ إنْ لم يَنُبْ   عن فاعلٍ، نحو: تَدَبَّرْتُ الكُتُبْ

وقال «ابن الناظم» في شرح ألفية والده (٢٤٤): وعلامة المفعول به أن يصدق عليه اسم (مفعول) تام من لفظ ما عمل فيه. وتامٌّ احتراز مما يصدق عليه اسم مفعول مفتقر إلى حرف جر.

قال «الخضري» في «حاشيته» (١: ١٧٨): «قوله: (فانصبْ به مفعولَه) أي: المفعول به، لأنه المراد عند الإطلاق. أما بقية المفاعيل فينصبها اللازم أيضاً».

وقال الشيخ «خالد» في «التصريح» (١: ٣٢٣): «باب المفعول المطلق، أي: الذي يصدق عليه قولنا: مفعولٌ، بغير صلة، بخلاف بقية المفاعيل، فإنَّ صِدْقَ المفعولية عليها مقيدٌ بالجار، كالمفعول به، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه. وهذه التسمية للبصريين، وأما غيرهم فلا يسمي مفعولاً إلا المفعولَ به خاصة، ويقول في غيره: مُشَبَّهٌ بالمفعول. قاله الموضح في الحواشي».

(٣) (أي: المفاعيل) من حاشية م.

وإنَّما كان شرطاً؛ لأن العلَّةَ العقليةَ لا تكون إلا مطردةً، ولا يجوز أن يدخلَها التخصيصُ، فكذلك العلَّة النحوية.

وقال قوم: ليس بشرط، فيجوز أن يدخلَها التخصيص؛ لأنها دليل على الحكم بجعل جاعل، فصارت بمنزلة الاسم العام، فكما يجوز تخصيصُ الاسم العام فكذلك ما كان في معناه، وكما يجوز التمسكُ بالعموم المخصوص فكذلك بالعلّة المخصوصة.

قوله: (إلا[1] مطردةً) أي: كلّما وُجدت وُجد.

قوله: (ولا يجوز) إلخ.. أي: لأنها إذا خُصِّصَتْ ببعض أفراد المعلول كان تحكماً وإلغاءً لغير مقتضٍ[2]، (فكذلك) أي: كالعلَّة العقلية العلَّةُ النحويّةُ لا يدخلها التخصيصُ.

قوله: (فيجوز أن يدخلها) إلخ.. أي[3]: ويكفي العلّة ثبوتها في الأعم الأغلب.

قوله: (بجعل جاعل) هو الواضعُ للفنِّ.

قوله: (بمنزلة الاسم العام) أي: الصادق على ما فوق الواحد، من غير حصر في أنه لا يجب تعميمه عقلاً لجميع الأفراد، بل يجوز تخصيصُه ببعضها؛ لأن عمومه ظاهري، لا قطعيٌّ.

قوله: (فكما يجوز) إلخ.. أي: بقصره على بعض أفراده.

قوله: (ما كان في معناه) أي: من العلّة الجعلية، فيجوز تخصيصُها.

---

(١) (لا) في د.

(٢) (مقتضي) في د.

(٣) (أي) ساقط من د، م.

وعلى الأول قال في «الجدل»: مثال «النقض» أن يقول: إنما بُنِيَتْ «حذامِ» و «قطامِ» و «رقاشِ»؛ لاجتماع ثلاث علل، وهي: التعريف، والتأنيث، والعدل.

فتقول: هذا ينتقض / بـ «أَذْرَبيجان» ٨٢

قوله: (وعلى الأول) هو جوازُ عدم التخصيص.

قوله: (قال) أي: «ابنُ الأنباري».

قوله: (إنما بنيت) إلخ.. أي[1]: في لغة أهل الحجاز، وأما التميميون / فمنهم ١٠٣ ب من أعربه إعرابَ ما لا ينصرف[2] مطلقاً[3]. ومنهم من فَصَّل بين ما آخره راءٌ فبناه. وما [ليس كذلك][4] فأعربه.

قوله: (العدل)[5] أي: لكونه علماً لمؤنث، والعدل عرفاً علَّة تقديرية[6].

قوله: (بأَذْرَبيجان) هو بفتح الهمزة والذال المعجمة، وسكون الراء المهملة. وقيل: بسكون الذال وفتح الراء وكسر الموحدة بعدها تحتية ساكنة وجيم خفيفة ونون، بلد بنواحي جبال العراق، غربي أرمينية. قاله في «التوشيح»[7].

وزعم بعضٌ أن جيمه فارسية، وبعضٌ أن الباء فارسيةٌ، وكلاهما غير ثَبَتٍ[8].

---

(١) (أي) ساقط من د.

(٢) انظر «التصريح» (باب ما لا ينصرف) (٢:٢٢٥).

(٣) (أي: سواء كان آخره راء أوْ لا. اهـ) من حاشية م.

(٤) الموجود مكان الحاصرتين (لا) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٥) (المعنوي) مكان (العدل) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٦) (تقديراً) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٧) انظر «معجم ما استعجم» (١:١٢٩) و «المعرب» (١٤٥) و «بلدان الخلافة الشرقية» (١٩٣).

(٨) انظر «شرح اللمع» (٢:٤٣٧) و «شرح شذور الذهب» (٤٥١-٤٥٢).

فإنَّ فيه ثلاثَ علل بل أكثر، وليس بمبني.

قال: والجواب عن النقض أن يمنع مسألة النقض إن كان فيها منعٌ، أو يدفع النقضَ باللفظ، أو بمعنىً في اللفظ.

فالمنع مثل أن تقول: إنما جاز النصب في نحو «يا زيدُ الظريفَ» حملاً على الموضع؛ لأنه وصف لمنادى مفرد مضموم.

فيقال: هذا ينتقض بقولهم: «يا أيُّها الرجلُ» فإن «الرجل» وصف لمنادى مفرد مضموم، ولا يجوز فيه النصبُ.

فتقول: لا نُسَلِّم أنه لا يجوز فيه النصب.

ويُمْنَعُ على مذهب مَنْ يرى جَوازَهُ.

قوله: (ثلاث علل) هي العلميةُ والتأنيثُ[1] والعجمةُ.

قوله: (بل أكثر) كأنه يشير إلى التركيب أيضاً؛ لأنه قيل: إنه مركب من «أذربي» و «جان».

وزاد بعضُهم: زيادةَ الألف والنون[2].

قوله: (وليس) إلخ.. أي: فانتقضت العلَّة بوجودها مع فَقْد الحكم.

قوله: (منعٌ) أي: احتمال منع، بأن نمنع وجود العلة فيما نقضت به.

قوله: (يا أيُّها الرجلُ) أي: فإن العلّة وُجدت دون الحكم.

قوله: (ولا يجوز) إلخ، أي: لأنه غير مسموع.

قوله: (ويُمْنَعُ) تفسيرٌ لقوله: (لا نُسَلم)؛ لأن هذه العبارةَ هي المعروفة بالمنع عند أهل المناظرة، أي: يمنع النقض.

قوله: (على مذهب مَنْ يرى جوازه) أي: جواز النصب.

---

(١) لأن البلدة مؤنثة.

(٢) انظر «شرح اللمع» (٢: ٤٣٧) و «شرح شذور الذهب» (٤٥١-٤٥٢).

والدفع [ينتقض][1] باللفظ مثل أن يقول في حدِّ المبتدأ:

«كل اسم عَرَّيْتَهُ من العوامل اللفظية لفظاً أو تقديراً».

فيقال: هذا ينتقضُ بقولهم: «إذا زيدٌ جاءني أكرمته» فـ «زيدٌ» قد تعرَّى عن العوامل اللفظية، ومع هذا فليس مبتدأ.

فيقول: قد ذكرتُ في الحدّ ما يدفع النقضَ؛ لأني قلت: «لفظاً أو تقديراً».

وهو إن تَعَرَّى لفظاً لم يتعرَّ تقديراً، فإن التقدير: إذا جاءني زيدٌ.

والدفع بمعنىً في اللفظ: مثل أن يقول: إنما ارتفع «يكتبُ» في نحو: «مررت برجل يكتُب»، لقيامه مقامَ الاسم، وهو: «كاتب».

فيقول: هذا ينتقض بقولك: «مررت برجل كَتَبَ» فإنه فعلٌ قد قام مقامَ الاسم، وهو كاتب، فليس بمرفوع.

فنقول: قيام الفعل مقامَ الاسم إنَّما يكون موجباً للرفع، إذا كان الفعل معرباً، وهو الفعل المضارع، نحو «يكتبُ»، و «كَتَبَ» فعل ماض، والفعل الماضي لا يستحق شيئاً من الإعراب،

قوله: (عَرَّيْتَهُ) بتشديد الراء المهملة وسكون التحتية، أي: أخليته وجرَّدته من العوامل.

قوله: (وليس بمرفوع) أي: فانتقضت العلَّة.

قوله: (لا يستحق شيئاً) إلخ أي: رفعاً ولا غيره.

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من «داعي الفلاح».

فلمَّا لم يستحق شيئاً من جنس الإعراب، منع الرفع الذي هو نوع منه، فكأنّا قلنا: هذا النوع[1] المستحق للإعراب قام مقام الاسم، فوجب له الرفعُ، فلا يرد النقض بالفعل الماضي، الذي لا يستحق شيئاً من الإعراب.

أما على مَنْ يرى تخصيصَ العلَّة، فإنَّ النقضَ غيرُ مقبول.

قوله: (فلما لم يستحق) إلخ، أي: لعدم وجود ما يقتضيه فيه من تعاوُرِ المعاني على التركيب.

قوله: (هذا [النوع المستحق) إلخ يعني أن قوله][2] المستحق للإعراب لم يذكر في لفظ العلّة [لكنه معنىً موجودٌ فيها فمنع النقض بما فقد فيه ذلك.

قوله: (غير مقبول) أي: لأن العلّة][3] عنده مخصوصة بغير ما نقضت به. والله أعلم.

---

(١) في بعض نسخ الاقتراح «الفعل»، وأثبت الذي هو في طبعة حيدر و«الفيض» و«داعي الفلاح».

(٢) ساقط من د، م.

(٣) ساقط من د، م.

ومنها: تَخَلُّف العكس

بناء على أن العكسَ شرطٌ في العلَّة، وهو رأي الأكثرين، وهو: «أن يُعدم الحكم عند عدم العلَّة» كعدم رَفْعِ الفاعل لعدم إسناد / الفعل إليه لفظاً أو تقديراً، وعدم نصب المفعول لعدم وقوع الفعل عليه لفظاً أو تقديراً. ٨٣

وقال قوم: إنه ليس بشرطٍ؛ لأن هذه العلَّة مشبهة بالدليل

قوله: (تَخَلُّفُ[١] العكس) أي: كونها[٢] غيرَ منعكسة، وقد تقرر: أن العكس أنه[٣] إذا فُقِدَتِ العلَّةُ فُقِدَ[٤] الحكم[٥].

قوله: (رَفْعِ الفاعل) هو الحكم الْمُعَلَّلُ بإسناد الفعل إليه عند فَقْدِ الإسناد إليه.

قوله: (أو تقديراً) أي: يذكر على طريقة الفرْض والتقدير، أيْ: لو فُرِضَ فاعلٌ من غير إسنادِ فعلٍ أو ما في معناه إليه[٦] أيَنْعَدِمُ[٧] رَفْعُه لِفَقْدِ علَّته أمْ لا؟ فإن[٨] قلنا باعتبار العكس في العلَّة فَنَعَم، وإلا فلا.

قوله: (إنه) أي: العكس.

قوله: (بشَرْطٍ) أي: في صحتها.

---

(١) (تختلف) في د.

(٢) (أي: العلّة) من حاشية م.

(٣) (انتفاء الحكم) مكان (أنه) في م. ومعنى (انتفاء) (انعدام) من حاشية م.

(٤) (فقد) ساقط من د.

(٥) (فقد الحكم) ساقط من م.

(٦) أي: إلى إسناد الحكم.

(٧) (انعدم) في د، ك، وأثبتُّ الذي هو في م.

(٨) (إن) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

العقلي، والدليل العقلي يدل وجودُه على وجود الحكم، ولا يدل عدمُه على عدمه.

ومثال «تخلّف العكس»: قولُ بعض النحاة في نصب الظرف إذا وقع خبراً عن المبتدأ، نحو «زيد أمامَك»: فتعلقه بفعل محذوفٍ غير مطلوب ولا مقدر، بل حُذِفَ الفعل، واكْتُفِيَ بالظرف منه، وبقي منصوباً بعد حذف الفعل لفظاً وتقديراً على ما كان عليه قبلَ حذف الفعل.

قوله: (على وجوده[1]) أي: المدلول [كما دلَّ عليه المقام.

قوله: (عدمه) أي: الدليل العقلي.

قوله: (على عدمه) أي: عدم وجود المدلول][2]، إذ الدليل كونه بحيث يلزم من العلم به العلم[3] بشيء آخر، لانتفاء علم الشيء عند انتفاء علم الدَّليل.

قوله: (تخلُّف العكس) أي: وجود الحكم مع فَقْدِ العلَّة.

قوله/ : (بعضُ النحاةِ) هو الإمام «أبو العباس، ثعلب» صاحب «الفصيح»، وغيرِه، شيخُ الكوفيين. ١٠٤ أ

قوله: (غير مطلوب)[4] أي: إظهارُه، و (لا مقدَّر) وجودُه، وبهذا المثال يعلَم أنه وجد المعلول، وهو نصْب الظرف بغير علَّته، وهو الفعل الناصب له.

---

(١) (أي: وجود الحكم) من حاشية م.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من د، م.

(٣) (العلم) ساقط من د.

(٤) (مطلوبها) في د.

ومنها: عدم التأثير

وهو «أن يكون الوصف لا مناسبة فيه».

قال «ابنُ الأنباري»[1]: الأكثر على أنه لا يجوز إلحاقُ الوصف بالعلَّة مع عدم الإخالة، سواء كان لدفع نقض أو غيره، بل هو حشو في العلَّة، وذلك مثل أن يدل على ترك صرف «حبلى» فيقول: «وإنما امتنع من الصرف؛ لأن في آخره ألف التأنيث المقصورة فوجب أن يكون غير منصرف، كسائر ما في آخره ألفُ التأنيث المقصورة».

فذكْرُ «المقصورة» حشْوٌ؛ لأنه لا أثر له في العلَّة؛ لأن ألف التأنيث لم تستحق أن تكون سبباً مانعاً من الصرف لكونها مقصورةً، بل لكونها للتأنيث فقط، ألا ترى أن الممدودةَ سببٌ مانع أيضاً؟.

واستدل على عدم الجواز: بأنه لا إخالة فيه ولا مناسبة، وإذا كان خالياً عن ذلك لم يكن دليلاً، وإذا لم يكن دليلاً لم يجز إلحاقه بالعلَّة.

وقال قوم: إذا ذكر لدفع النقض

قوله: (عدم التأثير) أي: للوصف في الحكم.

قوله: (وذلك) أي: عدم تأثير الوصف.

قوله: (مانع أيضاً) أي: لوجود المانع، وهو التأنيث، فلو كان القصر معتبراً ما منعت الممدودة.

قوله: (لم يكن دليلاً) أي على الحكم المعلَّل به.

قوله: (إلحاقه) أي: الفرع.

قوله: (وقال قوم) إلخ.. أي: فَصَّلُوا بين أن يذكر دليلاً للحكم فلا يجوز، أو يذكر للنقض، كما قال المصنف فيجوز.

قوله: (لدفع النقض) أي: للعلَّة فيما تخلَّف فيه الحكم عنها.

---

(١) في «لمع الأدلة» (١٢٥).

لم يكن حشواً؛ لأن الأوصاف في العلَّة تفتقر إلى شيئين:

أحدهما: أن يكون لها تأثير.

والثاني: أن يكون فيها احترازٌ، فكما لا يكون ما له تأثير حشواً، فكذلك لا يكون ما فيه احترازٌ حشواً.

وقال «ابن جني» في / «الخصائص»[1]: قد يزاد في العلَّة صفةٌ لضربٍ من الاحتياط، بحيث لو أسقطت لم يقدح إسقاطها فيها، كقولهم في همز «أوائل»: ٨٤

قوله: (لم يكنْ حشواً) أي: خالياً عن الفائدة لتأثيره فيه.

قوله: (فكذلك) إلخ.. أي: لِمَا علمتَ أن الاحتراز من مَطالِبِ العلَّة، كالتأثير.

قوله: (قد يزاد) إلخ.. أي: لا للتّأثير، ولا للاحتراز، ولكن لضَرْبٍ من الاحتياط. كما قال.

قوله: (لم يقدح إسقاطُها[2] فيها) أي: لم يؤثر إسقاط الصفة في العلَّة. وهذا ما وَعَدَ به المصنف فيما مرَّ بزيادة البيان. كما أشرنا إليه.

قوله: (أوائل)[3] هو جمع: أوّل[4]. وهل أصله: أوْأَل، أوْ وَوْأَل على «أفعل» أو[5] «فوعل» أو غيرِ ذلك؟ خلافٌ أوضحناه في «شرح القاموس»، وأشرنا إليه في «شرح نظم الفصيح»، وغيرهما.

---

(١) (١: ١٩٤).

(٢) (اسقاطها) في م.

(٣) (أوايل) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٤) انظر «الكتاب» (٣: ١٩٥) و«المنصف» (٢: ٤٤، ٢٠١) و«الممتع» (٣٤٥، ٥٦٣، ٥٦٤) و«شرح الرضي على الكافية» (٣: ٤٦٠) و«شرح الرضي على الشافية» (٢: ٣٤٠، ٣: ١٣٠) و«الدر المصون» (١: ٣١٦).

(٥) (أي) مكان (أو) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

أصله «أوَاول» فلمَّا اكتنفَ الألفَ واوان، وقَربَت الثانية منهما من الطَرَف، ولم يُؤثَّرْ إخراجُ ذلك على الأصل، تنبيهاً على غيره من المغيَّراتِ في معناه، وليس هناك «ياء» قبل الطَّرَف مقدَّرة، وكانت الكلمة جمعاً ثقل ذلك، فأُبدِلتِ الواوُ همزةً، فصار «أوائل».

قوله: (أصله: أواول) أي: بواوين، كما كانتا في المفرد.

قوله: (اكتنف) أي: أحاط، والألف مفعوله مقدم، و (واوان) فاعله مؤخر، واقتصر على الواوين؛ لأن القلب فيهما متفق عليه بين جميع النحاة. كما في غير ديوان. وأما إذا كانا ياءين، كـ« نَيِّف » و « نيايف »[1]، أو مختلفين، كـ« سيِّد » و « سيايد »[2] فمذهب[3] « سيبويه » و « الخليل » ومَنْ وافقهما الإبدال[4] أيضاً، وهو الصحيح الذي يؤيده القياس والسماع، كما قاله « ابنُ أمِّ قاسم[5] » وغيره. وقال « الأخفش » : لا إبدال، قال: و[6]إنما أبدلت همزة في الواوين لثقلهما[7]، ففرق بين الواوين فتبدل الثانية [منهما][8] وغيرهما فلا.

وفي الشرح هنا كلام غير معتد به لقصوره. والله أعلم.

---

(١) هكذا في د، ك، م، وهو الأصل، وبعد الإبدال تصير (نيائف).

(٢) هكذا في د، ك، م، وهو الأصل، وبعد الإبدال تصير (سيائد).

(٣) (فذهب) في د.

(٤) (إلى الإبدال) في د.

(٥) انظر « توضيح المقاصد والمسالك » (٦: ١٥-١٦) و « شرح الأشموني » ومعه « حاشية الصبان » (٤: ٢٨٩).

(٦) (وقال إنما) في د.

(٧) (لنقلهما) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٨) ساقط من د، ك، وأثبتها من م.

فهذه علّة مركبة من خمسة أوصاف محتاج إليها، إلا الخامس.

فقولك: «ولم يؤثر» إلى آخره احترازٌ من نحو قوله:

تَسْمَعُ مِنْ شُذَّانِها عَواوِلا

وقولك: وليس هناك «ياء» مقدرة؛ لئلا يلزمك نحو قوله:

وَكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بالعَواوِرِ

قوله: (إلا الخامس) أي: فإنه[1] لا حاجة إليه لتحقق الإبدال مع الأربعة الأُوَلِ، سواء كان مفرداً أو جمعاً.

قوله: (تسمع)[2] إلخ[3] [ ][4].

قوله: (وكَحَّلَ[5] العَيْنَيْنِ)[6] إلخ، هو شطرٌ أو بيتٌ من المشطور لـ «جَنْدَلِ بنِ الْمُثَنَّى الطُّهَوِيِّ»[7]. وقبله قولُه:

حنا[8] عِظامي وأُراه ثاغِري

---

(١) (وإنه) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٢) (يسمع) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٣) أصل (العواول): العواويل، حذفت الياء للضرورة. انظر الرجز في «الخصائص» (١: ١٩٤) و «الإصباح في شرح الاقتراح» (٣١٢).

(٤) (بياض من الأصل) في ك (بياض بالأصل) في د (هنا بياض بالأصل) في م.

(٥) (من باب قتل) من حاشية م.

(٦) انظر تخريج الرجز في «الإصباح في شرح الاقتراح» (٣١٣).

(٧) المتوفى نحو سنة ٩٠ هـ. شاعر راجز إسلامي من تميم، يُهاجي «الراعي» نسبتُه إلى «طُهَية» وهي جدَّته. «سمط اللآلي» (١: ٦٤٤). ونَسَبَ «ابنُ جني» هذا الرجزَ إلى العجاج في «الخصائص» (٣: ٣٢٦).

(٨) (حنى) في م.

لأن أصله: عواوير.

وأوله[1]:

غَـــرَّكِ[2] أن تَـقــارَبَتْ أَبَاعِـــرِي
وأنْ رأيـــتِ الـــدَّهـــرَ ذا الـــدوائـــرِ
حَنَا[3] عِـظامِي وأُراه ثاغـــري[4]

والشاهد في تصحيح الواوين من «عواور»؛ لأن أصله: «عواوير» بالياء، فلم تكن[5] الواو / طرفاً[6]، فكانت الياء المحذوفة مرادة، فلم تؤثر فيه قلباً. وهو جمع ١٠٤ ب «عُوَّار» بضم العين المهملة وتشديد الواو، كـ«رُمَّان»: القذى في العين، أو الرمد الشديد، أو ما يُقْلَعُ[7] من العين من اللحم وغيره بعد جعل الذَّرور[8] فيها. كما

---

(١) (لعله: وأولها، أي: القصيدة) من حاشية م.

(٢) (خطاب لزوجته، فهو بكسر الكاف) من حاشية م.

(٣) (حنى) في م.

(٤) (ثاغري) هكذا وردت في أكثر المصادر. والثَّغْر: الْمَبْسَم، ثم أطلق على الثنايا. «المصباح المنير» (ثغر:٨٢). وجاءت في «التصريح» (٢ :٣٦٩): (ثائري).
وفي «حاشية يس»: ومعنى «ثائري» قاتلي، وما في نسخ الشرح من إبداله بـ(ثاغري) تحريف.

(٥) (يل) في د، ك وأثبت الذي هو في م.

(٦) (ظرف) في د، (طرف) في ك، وأثبت الذي هو في م.

(٧) (قوله: أو ما يقلع إلخ الذي في القاموس: واللحمُ ينزع من العين بعدما يذر فيها الذَّرورُ) اهـ من حاشية م.

(٨) (الدواء) في م. و(الدرور) بالدال المهملة في د،ك. والصواب بالذال المعجمة، كما في «القاموس» (ذرر ٢ : ٣٣).

وقولُك: «وكانت الكلمةُ جمعاً» غيرُ محتاجٍ إليه؛ لأنك لو لم تذكره لم يُخلَّ ذلك بالعلَّة، ألا ترى أنك لو بنيتَ من: «قُلْتَ»، و «بِعْتَ» واحداً على «فُواعِل»، أو «أُفاعِل» لهمزتَ، كما تهمز في

في الدواوين اللغوية[1]. وضبطه في الشرح[2] بتخفيف الواوِ، وهو[3] وَهَمٌ[4]، وإن تَبِعَ فيه صاحبَ «التصريح»[5] تبعاً لـ«العيني»؛ إذ لو كانت الواو مخففة ما جُمع هذا الجمع، كما لا يخفى. والله أعلم.

قوله: (لم يُخِلَّ)[6] إلخ.. أي: لحصول الحكم، وإن فُقِدَت الجمعيّة.

قوله: (مِنْ: قُلْتَ) إلخ.. كلاهما[7] ماضٍ أسنِد لتاء الخطاب، ولو قال من القول والبيع لأصابَ؛ إذ لا مدخل للفاعل في البناء من صيغة الفعل، كما لا يخفى عمَّن له أدنى مُسْكَةٍ بالصَّرف.

قوله: (لَهُمِزَ) أي: ذلك المفرد، كما يُهمز في الجَمْعِ، فتقول[8]: «قوائل» و «بوائع» بالهمز فيهما.

---

(١) انظر «القاموس المحيط» (عور ٢: ٩٦).

(٢) قال في «داعي الفلاح»: جمع (عُوَار) بضم المهملة، وتخفيف الواو.

(٣) (وهو) ساقط من م.

(٤) وقال «الصبان» في «حاشيته على شرح الأشموني» (٤: ٢٩٠): قال «العيني»: بضم العين وتخفيف الواو، وتبعه المصنف في هذا الضبط.

(٥) قال في «التصريح» (٢: ٣٦٩): جمع (عُوَّار) بضم العين وتشديد الواو. اهـ نعم ضبطها في «المقاصد النحوية» (٤: ٥٧٢) بضم العين وتخفيف الواو.

(٦) (لم) ساقط من د. (تخل) في ك. وأثبت الذي هو في م.

(٧) أي: قلتَ، وبِعْتَ.

(٨) (فنقول) في د، م.

الجمع، لكنه ذُكِرَ تأنيساً من حيث كان الجمع في غير هذا ممَّا يدعو إلى قلب الواو ياء، في نحو: «حُقِيّ» و «دُلِيّ»،

ومثله لو بنيتَ منهما «فُواعِل» بضم الفاء، كـ «عُلابِط»[1]. وهمزُها[2] ـ كما قال المصنِّف ـ هو مذهب «سيبويه» والجمهور. وخالف في ذلك «الأخفشُ» و «الزجاجُ» فَمَنَعا الإبدال في المفرد؛ لخفته، بخلاف الجمع[3].

قوله: (ذُكِرَ) بالبناء للمفعول، ونائبُه محذوف، أي: ذُكِرَ وصفُ الجمع مع التعليل (تأنيساً).

قوله: (من حيث) إلخ.. «من» تعليلية[4]، والإشارة بـ (هذا) للوزن[5].

قوله: (نحو: حُقِيٌّ)[6] إلخ.. أي: فإن أصلهما[7]: حُقُووٌ[8]، ودُلُووٌ[9]، [10]فاستثقلوا اجتماع واوين[11] في الجمع، فقلَبُوا الأخيرة ياء، ثم أُعلَّت الأولى باجتماع الواو والياء وسَبْقِ إحداهما بالسكون، فقلبت ياءً وأدغمت، وكُسر ما قبلها لِتَصِحَّ.

---

(١) العُلابطُ هو الضخم، والقطيع من الغنم، واللبنُ الخاثرُ، وكلُّ غليظ. «القاموس المحيط» (علبط ٢: ٣٧١).

(٢) (مبتدأ خبره قوله: هو مذهب سيبويه. اهـ) من حاشية م.

(٣) انظر «الكتاب» (٤: ٣٦٩-٣٧٠) و «المنصف» (٢: ٤٣-٤٤) و «الممتع» (٣٤٤) و «شرح الشافية للرضي» (٣: ١٣١).

(٤) (تعليله) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٥) أي: حيث كان الجمع في غير هذا الوزن مما يدعو إلى قلب الواو ياء..

(٦) (خفى) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٧) (أصلها) في م.

(٨) (خفوو) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٩) (وزكو) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(١٠) (استثقلوا) من دون (ف) في م.

(١١) انظر «المنصف» (٢: ١٢٣) و «الممتع» (٥٥١) و «شرح الشافية للرضي» (٣: ١٧١، ١٣) و «شرح الأشموني» (٤: ٣٠٨).

فذكر هنا تأكيداً لا وجوباً.

قال[1]: ولا يجوز زيادة صفة لا تأثير لها أصلاً البتة، كقولك في رفع «طلحة» من نحو: «جاءَني طلحةُ»: إنه لإسناد الفعل إليه، ولأنه مؤنث وعَلَم، فَذِكْرُ التأنيث والعلمية لَغْوٌ لا فائدة له. انتهى.

قوله: ([2]فذُكِر هنا)[3] أي: في «أوائل» قَيْدُ الجمع في أوصاف العلَّة المقتضية للقلب (تأكيداً) إلخ.. لما علمت أن ذلك الوزنَ يقتضي القلبَ مطلقاً، وأن الجمع مما يدعو إليه فيما ذكره. والله أعلم.

قوله: (لإسناد الفعل) علَّةٌ صحيحةٌ.

قوله: (لغوٌ) أي: خالٍ عن الفائدة. فقوله بعدُ: (لا فائدة فيه) تأكيد له، والجملة خبرٌ [بعدَ خَبَرٍ][4]، أو في محل الوصف للخبر.

---

(١) (وذكر) في د.

(٢) (هنا) ساقط من د، ك، وأثبتها من م.

(٣) أي: «ابن جني» في «الخصائص» (١٩٥:١).

(٤) ساقط من د، م.

ومنها : «القول بالموجَب»

قال «ابنُ الأنباري» في «جدله»[1] : وهو أن يُسَلِّمَ للمستدلِّ ما اتَّخذه موجَباً للعلَّةِ، مع استبقاءِ الخلاف، ومتى توجه كان المستدل منقطعاً ؛ فإن توجه في بعض الصور مع عموم العلَّة لم يُعدّ منقطعاً.

مثل / أن يستدل البصريُّ على جواز تقديم الحال على عاملها «الفعل المتصرف»، نحو «راكباً جاءَ زيدٌ» فيقول: «جواز تقديم معمول الفعل ٨٥

قوله : (بالموجَب) هو بفتح الجيم.

قوله : (مع استبقاء) هو بالموحدة الساكنة، والقاف، مصدر : اسْتبقى، استفعل، من البقاء.

وفي نسخة بالتحتية والفاء، من الوفاء[2]. وهو تحريف.

قوله : (فإن[3] توجَّه) أي : الخلافُ في بعض الصور المختلف فيها مع عموم العلَّة لتلك الصُّور.

قوله : (لم يُعَدَّ) إلخ.. أي : لعموم علَّته لذلك، وإن اختلف فيه[4].

قوله : (راكباً[5] جاءَ)[6] إلخ.. أي : فالعامل وهو « جاء » فعلُه متصرف، فيكون عملُه قوياً، فيجوز تقديم الحال عليه.

وقد ثبتتْ هذه العبارةُ في بعض النسخ، وسقطت في أكثرها.

---

(١) في «الإعراب في جدل الإعراب» (٥٦).
(٢) (الإيفاء) في م.
(٣) (فإذا) في م.
(٤) (فيها) في د، م.
(٥) (راكباً) ساقط من م.
(٦) (راجا) في د، (جا) في م.

المتصرف ثابت في غير الحال، فكذلك في الحال».

فيقول له الكوفي: أنا أقول بموجَبه، فإنَّ الحالَ يجوز تقديمُها عندي إذا كان ذو الحالِ مضمراً.

والجواب أن يقدر العلَّة على وجهٍ لا يمكنه القول بالموجَب، بأن يقول: عنيت به ما وقع الخلافُ فيه، وعرَّفته بالألف واللام فتناوله وانصرف إليه.

قوله: (في غير الحال) إلخ.. أي: نحو: ﴿فأمَّا اليتيمَ فلا تقهر﴾[1] و ﴿فَرِيقاً كَذَّبْتُمْ﴾[2]. وما لا يُحْصى من المفاعيل بأنواعها.

قوله: (ذُو) ها، أي: صاحبها، أي: الحال مضمراً، نحو: «راكباً جئت» دون ما إذا/ كان مظهراً؛ لئلا يُؤدي[3] إلى الإضمار قبل الذكر. ١٠٥ أ

قوله: (والجواب) أي: من جانب المستدِل على جواز التقديم بما ذكر.

قوله: (ما وقع الخلاف) إلخ.. أي: من مجيئها[4] من الاسم الظاهر.

قوله: (وعرَّفته) أي: الخلافَ (بالألف واللام) العهدية.

قوله: (فتناوله) أي: تناول المعرفُ بـ«أل» ذلك المختلفَ فيه، (وانْصرف إليه) بذلك التناول.

---

(١) (الضحى: ٩).
(٢) (البقرة: ٨٧) ﴿ففريقاً كذبتم﴾.
(٣) (يودي) في ك، م، وأثبت الذي هو في د.
(٤) (مجيبها) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

وله أن يقول: هذا قولٌ بموجَب العلَّة في بعض الصور مع عموم العلَّة في جميعها فلا يكون قولاً بموجَبها.

قوله: (وله) أي: للبصري.

قوله: (هذا) أي: الذي تقدَّم تفصيلُه.

قوله: (في جميعها) الشامل لما كان صاحب الحال فيه مضمراً، وما كان مظهراً.

قوله: (فلا يكون قولاً بموجَبها) أي: المقتضي لتعميم الحكم، وعدم التخصيص.

ومنها: «فساد الاعتبار»

قال «ابنُ الأنباريّ»[1]: وهو «أن يُستدل بالقياس على مسألةٍ في مقابلة النصِّ عن العرب».

كأن يقول البصري: الدليلُ على أنَّ تَرْك صرف ما ينصرف لا يجوز لضرورة الشعر: أنَّ الأصلَ في الاسم الصرفُ، فلو جوزنا تركَ صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى أن نَرُدَّهُ عن الأصل إلى غير أصل، فوجب أن لا يجوز قياساً على مدِّ المقصور.

فيقول له المعترِضُ: هذا استدلال منك بالقياس في مقابلة النص عن

قوله: (فساد الاعتبار)[2] أي: للعلّة في الحكم.

قوله: (على مدِّ المقصور) أي: فإنه ممنوع.

قوله: (المعترِض) هو بكسر الراء، اسم فاعل، أي: الناقد عليه في استدلاله وتعليله.

قوله: (استدلال منك) إلخ.. الظرفان الأوّلان[3] لَغْوَانِ متعلقان بـ«استدلال». والأخير[4] نصب على الحال.

(١) في «الإعراب في جدل الإعراب» (٥٤).

(٢) هو مخالفة القياس للنص. ولا مساغ للاجتهاد في مورد النصّ. انظر «شرح القواعد الفقهية» (٩٧). ومثاله في الفقه: ما يقال في ذبح تارك التسمية: ذَبْحٌ من أهله في محلِّه، فيوجب الحلّ، كذبح ناسي التسمية، فيقول المعترض: هذا القياس فاسدُ الاعتبار؛ لأنه مخالف لقوله تعالى: ﴿ولا تَأْكُلُوا ممَّا لم يُذْكَرِ اسْمُ اللهِ عليه﴾ (الأنعام: ١٢١) وهو في الحقيقة منع لمقدمة القياس، وهي أن لا يخالف النصَّ؛ لأن ذلك شرط إنتاجه، فلذلك لا يصحُّ اعتبارُه والأخذُ به. «تعليق على الرسالة الموضوعة في آداب البحث» (٣٤). وانظر تفسير الآية في «تفسير أبي السعود» (٣: ١٨٠).

(٣) هما: (منك) و(بالقياس).

(٤) أي: والظرف الأخير هو (في مقابلة النص).

العرب، وهو لا يجوز، فإنه قد وَرَدَ النصُّ عنهم في أبياتٍ تركوا فيها صرفَ المنصرف للضرورة.

والجواب: الطعنُ في النقل المذكور، إما في «إسناده»: وذلك من وجهين:

أحدهما: أن يطالبه بإثباته.

وجوابه: أن يُسْنِدَهُ، أو يُحيلَهُ على كتاب معتمَدٍ عند أهل اللغة.

وقوله: (عن العرب) متعلق بالنص[1]، أو صفة له، أو حال منه.

قوله: (وهو) أي: القياسُ في مقابلة النص لا يجوز؛ لما ذكره.

قوله: (فإنه) أي: الشأنَ (قد وَرَدَ النصُّ) عن العرب (في أبياتٍ) أي: كثيرةٍ[2]، فالتنوين فيه للتكثير، كما يشهد له المقام؛ لأنه للاستدلال، أي: وإذا ثبت النصُّ عنهم في ورود المدعى فلا اعتبارَ للقياس[3]، ولا التفات إليه. والله أعلم.

قوله: (والجواب) أي: من طرف[4] المستدل بالقياس[5].

قوله: (وذلك) أي: الطعن فيه.

قوله: (بإثباته) أي: لأنه مدعٍ، والْمُدَّعي عليه الإثباتُ[6] حتى تنهض دعواه.

قوله: (وجوابه) أي: المعترض (أن يُسْنِدَه) أي[7]: ينسبه لسندٍ معينٍ، رجالُه معروفون بالعدالة والثقة، حتى ينتهي لِمَنْ نقله عن العرب، وأثبته.

---

(١) (بالنصب) في د.

(٢) انظر «الإنصاف» (٢:٤٩٤) و «الإصباح في شرح الاقتراح» (٣١٨).

(٣) (في القياس) في د (بالقياس) في ك، وأثبت الذي هو في م.

(٤) (أي ظرف) في د. ومعنى طرف: جانب.

(٥) انظر «الإعراب في جدل الإعراب» (٤٦-٥٣).

(٦) قال «الترمذي» في «سننه» في (كتاب الأحكام) (٣:٦٢٦): العملُ عند أهل العلم من أصحاب النبيِّ ﷺ وغيرهم على أنَّ البَيِّنَةَ على الْمُدَّعِي، واليمينَ على المدَّعَى عليه. وأورد أن النبي ﷺ قال في خطبته: «البينةُ على الْمُدَّعِي، واليمينُ على الْمُدَّعَى عليه». وقال: هذا حديث في إسناده مقال. وانظر «شرح القواعد الفقهية» (٣٠٤).

(٧) (أو) مكان (أي) في م.

والثاني: القَدْحُ في راويه. وجوابه: أنْ يُبْدِيَ له طريقاً آخر.

وإما في «مَتْنِه»، وذلك من خمسة أوجه:

أحدها: التأويل / ، بأن يقول الكوفي: الدليلُ على ترك صرف المنصرف قوله: ٨٦

وَمِمَّن وَلَدُوا عامِـ ... ـرُ ذُو الطُّولِ وذُو العَرْضْ

قوله: (القَدْحُ) أي: الطعنُ في روايتهم، أي: الرجالِ الذين هم في السند بما يَرُدُّ روايتهم، ويجعلُها غيرَ مقبولة.

قوله: (أن[1] يُبْدِيَ) بضم التحتية، أي: يُظْهِرَ المستدلُّ لذلك النصِّ طريقاً آخر سالماً من القدْح والطعن الذي وَرَدَ على الأول.

قوله: (في مَتْنِه) أي: بعد تسليم ثبوته عن العرب، ووروده، وقبولِ سنده ينتقل للطعن[2] في المتن.

قوله: (وذلك) أي: الطعن في المتن (من خمسة أوجه) إلخ..

قوله: (التأويل) أي: حملُ اللفظِ على خلافِ الظاهرِ لدليلٍ.

قوله: (وممن ولدوا)[3] إلخ.. هو بيتٌ لـ«ذي الإصْبَع»[4]. والشاهد فيه: حذف تنوين «عامرُ» للضرورة، و«ذو» صفة «عامر»، وهو ومعطوفه كنايةٌ عن عِظَم الجسم وبسطته.

---

(١) (أي) مكان (أن) في د، (أو) مكان (أن) في م.

(٢) (إلى الطعن) في م.

(٣) البيت في «الإنصاف» (٢:٥٠١) و«شرح المفصل لابن يعيش» (١:٦٨) و«المقاصد النحوية» (٤:٣٧٤).

(٤) هو «حُرْثان بن الحارث بن مُحَرِّث بن ثَعلبة العَدْواني»، ينتهي نسبه إلى مضر. المتوفى نحو سنة ٢٢ ق.هـ. لقب بذلك لأن حيّةً لَسَعَتْ إصْبَعَهُ فَقَطَعَها. وهو شاعر مُعَمَّر شجاع جاهلي. مترجم في «سمط اللآلي» (١:٢٨٩) و«خزانة الأدب» (٥:٢٨٤).

فيقول له البصري: إنما لم يَصْرِفْهُ؛ لأنه ذهب به إلى القبيلة، والحملُ على المعنى كثيرٌ في كلامهم.

والثاني: المعارضة بنص آخر مثله فيتساقطان ويسلم الأول، كأن يقول الكوفيُّ: الدليلُ على أن إعمال الأول في «باب التنازع» أَوْلَى قولُ الشاعر:

وقَدْ نَغْنَى بها ونَرَى عُصُوراً ....

قوله: (إنما لم يَصْرِفْه) إلخ.. أي: أنه[1] ليس مما للكلام فيه من تَرْكِ / صرف غير المنصرف، بل هو غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوي[2]. ١٠٥ ب

قوله: (بنصّ آخر) أي: ثبت فيه إبقاءُ صرفه، والنصَّانِ متكافئان فيتساقطان، وإلا كان ترجيحاً بلا مرجح، فإذا تساقطا سلم الدليل[3] الأول، كما قال لسقوط ما عارضه.

قوله: (أَوْلَى) أي: أحق من إعمال الثاني.

قوله: قوله: (وقد يُغْنَى[4] بها) إلخ[5].. هو بيتٌ لرجلٍ من بني أسدٍ[6]، و«يُغْنَى»[7] بالبناء للمجهول، ولو أعمل الثاني لقال: يقتادُنا.

(١) (لأنه) في م.

(٢) انظر «الإصباح في شرح الاقتراح» (٣٢١).

(٣) أي: لأن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

(٤) (يعنى) في م فقط والمتن (وقد نَغْنَى بها).

(٥) البيت بتمامه برواية سيبويه:

وقد نَغْنَى بها ونَرَى عُصُوراً ... بها يَقْتَدْنَنَا الخُرُدَ الخِدَالا

(بها) أي: بالمنزل، أنّثه لما أنه في معنى الدار. والعصور: الدهور. نصبه على الظرف. يَقْتَدْنَنا: يَمِلْنَ بنا إلى الصبا. والخُرُد: جمع خريدة، وهي الخفِرة الحييَّة. والخِدال: جمع خدلة، وهي الغليظة الساق الناعمة.

(٦) نسبه «سيبويه» إلى «المرار الأسدي»، ونسبه «الأنباري» إلى رجل من بني أسدٍ. انظر «الكتاب» (١:٥٨) و «الإنصاف» (١:٨٥).

(٧) (يعنى) في د، ك، م.

فيقول له البصري: هذا معارَض بقول الآخر:

ولَكِنَّ نِصْفاً لَوْ سَبَبْتُ وسَبَّنِي　　　بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنافٍ وهاشِمِ

والثالث: اختلاف الرواية، كأن يقولَ الكوفيُّ: الدليلُ على جواز مدِّ المقصور في الضرورة قولُه:

سَيُغْنِينِي الذي أغْناكَ عَنِّي　　　فَلا فَقْرٌ يَدُومُ ولا غِناءَ

فيقول البصريُّ: الرواية «غَناء» بفتح الغين، وهو ممدود.

قوله: (معارَض) أي: بعد أن نسلمه، ونقول بثبوته [نقول][1]: لكنه معارَض بالبيت الذي أنشده[2]، فإنه أعمل الثاني، ولو أعمل الأول لقال: «سَبَبْتُ وسَبُّوني بني» بالنصب، وإظهار الضمير في «سبُّوني» كما هو ظاهر.

قوله: (سيُغنيني) إلخ.. بيتٌ[3] مشهور [إلا أنهم[4] لم ينسبُوه][5]، ذكره[6] الكوفيون ومَنْ وافَقَهم شاهداً على جواز مَدِّ المقصور، وهو «غِنَاء»؛ فإنه في الأصل «غِنىً» كـ«رِضىً»، فَمَدَّهُ الشاعرُ ضرورة فقال: «غِنَاءَ».

قوله: (بفتح الغين) أي: المعجمة، (فهو ممدود) فلا دليل في البيت. ومنهم مَنْ أبقاه على كسره وقال: إنه مصدر «غانيت غِنَاء[7]» من باب المفاعلة، كـ«قَاتَلْتُ قِتالاً»، وهو أيضاً ممدود قياساً، فلا دليل.

---

(١) ساقط من د، ك، وأثبتها من م.

(٢) انظر تخريج البيت والكلام عليه في «الإصباح في شرح الاقتراح» (٣٢٣).

(٣) هو في «الإنصاف» (٢:٧٤٧) و«الإعراب في جدل الإعراب» (٤٧) و«شرح الأشموني» (٤:١١٠) و«التصريح» (٢:٢٩٣).

(٤) (أنه) في د.

(٥) ساقط من م، (ينسبوه) ساقط من د.

(٦) (يذكره) في د.

(٧) (غنا) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

الرابع: منع ظهور دلالته على ما يلزم منه فسادُ القياس، كأن يقول البصريُّ: الدليلُ على أن المصدر أصلٌ للفعل أنه يسمى مصدراً، والمصدر هو الموضع الذي تصدر عنه الإبل، فلو لم يصدر عنه الفعل لَما سُمِّيَ مصدراً.

فيقول الكوفيُّ: هذا حجة لنا في أن الفعلَ أصلٌ للمصدر، فإنَّه إنَّما يسمى مَصْدراً؛ لأنه مَصْدُورٌ عن الفعل، كما يقال: «مَرْكَبٌ

قوله: (دلالته) أي: الدليل.

قوله[1]: (هو الموضع) كأنه يشير إلى أنه اسم مكان كـ «مقعَد» ونحوه. قال في «الإنصاف»[2] بعدما قَرَّرَ مذهبَ البصريِّ[3] بقوله[4]: وهذا[5] إلخ.. وهذا دليلٌ لا بأس به في المسألة.

قوله: (مصدور[6] عن الفعل) أي: مأخوذ منه، فهو مفعول لا موضع، كما أن «مركباً» و «مشرباً»[7] بوزن مصدر، وهما بمعنى مفعول، أي: مركوباً ومشروباً.

---

(١) (قوله) ساقط من د.

(٢) مسألة /٢٨/ (القول في أصل الاشتقاق الفعل هو أو المصدر؟) (١:٢٣٥).

(٣) (البصريين) في د.

(٤) (بقوله) ساقط من د، ك.

(٥) (هو) في د، م.

(٦) (مصدر) في د.

(٧) (أن مركب ومشرب) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

فارِهٌ»، و «مَشْرَبٌ عَذْبٌ» أي: مركوبٌ، ومشروبٌ.

قال في «الإنصاف»[(١)]: وهذا باطل من وجهين:

أحدهما: أنَّ الألفاظ إذا أمكن حملُها على ظاهرها لا يُعْدَل بها عنه، والظاهر يوجب أن يكون المصدر للموضع[(٢)]، لا للمفعول، فوجب حملُه عليه.

ثانيهما: أنَّ مشرباً عَذْباً ومركباً فارهاً[(٣)] يجوز أن يُراد [بهما][(٤)] موضعُ الركوب والشرب، ونسبةُ الفَرَاهةِ والعُذُوبةِ للمكان مجازٌ عقلي، كـ «بَلَدٍ آمِنٍ»[(٥)]. وقد سَقَط من الأصول التي رأيناها الوجهُ الخامس من أوجُه القدح في المتن[(٦)].

---

(١) (١: ٢٤٣).

(٢) (الموضوع) في د، ك، وأثبت الذي هو في م لموافقته لما في «الإنصاف».

(٣) (فارها) ساقط من د.

(٤) ساقط من د، ك، وأثبتها من م.

(٥) فأضافوا الأمن إلى البلد مجازاً؛ لأنه يكون فيه.

(٦) وقد ذكرته في «الإصباح في شرح الاقتراح» (٣٢٥) فارجع إليه لمعرفته.

ومنها: «فساد الوضع»[1]

قال «ابنُ الأنباريّ»[2]: وهو «أن يُعَلَّقَ على العلَّة ضدَّ المقتضي». كأن يقول الكوفيُّ: إنَّما جاز التعجُّبُ من السواد والبياض دون سائر الألوان؛ لأنهما أصْلا الألوان.

قوله: (أَنْ يُعَلِّقَ) بالبناء للفاعل، أي: المستدلُّ فـ(ضدَّ) مفعوله، ويجوز بناؤه للمفعول. ونائبُه (ضدُّ المقتضي)، أي: ما تقتضيه العلَّةُ.

قوله: (سائر الألوان) أي[3]: باقيها، كالحمرة والخضرة، فالسائر هنا مستعمل في معناه المشهور الفصيح، وقد يستعمل بمعنى الجميع[4]، كما بسطناه في غير ديوان كـ«شرح نظم الفصيح» و«حاشية الدرَّة» وغيرهما.

قوله: (لأنهما) أي: السوادَ والبياضَ (أصْلا)[5] بالتثنية على ما هو الظاهر؛ لأنه خبر عن السواد والبياض.

---

(١) فسادُ الوضع هو كون الجامع في القياس ثَبَتَ اعتبارُهُ بنصٍّ أو إجماعٍ في نقيض الحكم.
مثالُه من الفقه: ما يُقال في التيمم مَسْحٌ، فيسنُّ فيه التكرارُ، كالاستجمار، فيقول المعترض: ثبت اعتبار المَسْح في نقيض الحكم بالإجماع في الخفِّ، فلا يصحُّ اعتباره في سن التكرار؛ لأن الوصف لا يناسب النقيضين من جهة واحدة، فيكون مقتضياً للنقيضين. وهذا في الحقيقة اعتراض بالنقض بوجود الوصف، وتخلف الحكم. «تعليق على الرسالة في آداب البحث» (٣٤).

(٢) في «الإعراب في جدل الإعراب» (٥٥-٥٦).

(٣) (أي) ساقط من د.

(٤) قد استعمل «الغزالي» – رحمه الله تعالى – كلمةَ «سائر» بمعنى الجميع في مواضع كثيرة من الوسيط، وهي لغة صحيحة ذكرها «الجوهريُّ» و«أبو منصور الجواليقي» في أول كتابه «شرح أدب الكاتب». وإذا اتفق هذان الإمامان على نقلها فهي لغةٌ. وعلى ذلك قول «ابن مضرس»:

فما حَسَنٌ أن يَعْذرَ المرءُ نفسَه ... وليس له من سائر الناس عاذرُ

«تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٢: ١٤٠).

(٥) (أصلان) في د.

فيقول له البصريُّ: قد عَلَّقْتَ على العلَّة ضِدَّ المقتضي؛ لأن التعجب / إنما امتنع من سائر الألوان للزومها المحل، وهذا المعنى في الأصل أبلغُ منه في الفرع، فإذا لم يجز مما كان فرعاً لملازمته المحل فلأن لا يجوز مما كان أصلاً وهو ملازم للمحل أولى. ٨٧

وفي نسخة (أصلٌ) بالإفراد، لكونه جامداً، أو المراد الإخبار عن كل منهما، لا عن كِلَيْهما، وكانا أصلَيْن؛ لأن بقية الألوان كلَّها / متفرعةٌ عنهما[1]، ولذلك جَزم طوائفُ بأنه لا يكون التضادّ إلا بينهما دون ما عداهما من الألوان؛ فإنه لا مضادة فيه. والله أعلم. ١٠٦ أ

قوله: (عَلَّقْتَ على العلَّة) أي: كونها[2] أصْلاً للألوان.

(ضِدَّ[3] المقتضى) فإن[4] مقتضى كونهما أصلين أبلغيتهما في المنع.

قوله: (للزومها) إلخ.. أي: والتعجب إنما يكون من حُدُوثِ أمرٍ وعروضِه.

قوله: (وهذا المعنى) أي: لزومُ[5] الأصلِ[6] أبلغُ؛ لقوته وشدته بالأصالة، بخلاف الفرعِ.

قوله: (أولى) أي: أحقُّ بالمنع؛ لأبلغيته فيه.

---

(١) انظر «الإنصاف» مسألة (١٦) (القول في جواز التعجب من البياض والسواد، دون غيرهما من الألوان) (١: ١٤٨) و «خزانة الأدب» (٨: ٢٣١).

(٢) (كونهما) في م.

(٣) (حد) في د.

(٤) (بأن) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٥) (للزوم) في د، (اللزوم) في ك وأثبت الذي هو في م.

(٦) (في الأصل) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

والجواب : أن يبين عدمَ الضدية ، أو يُسَلِّمَ له ذلك ، ويبين أنه يقتضي ما ذكره أيضاً من وجه آخَرَ .

قوله : (عدمَ الضدية) أي : بين العلَّة وما ذكره من التخصيص .

قوله : (أو يُسَلِّم له) أي : للمعترِض الضدّية بين العلَّة والحكم، وهو المشارُ له بذلك .

قوله : (أنه) أي : كونه أصلَها يقتضي ما ذكره هو أيضاً .

قوله : (آخَر) أي : غير الوجه المدخول فيه .

ومنها: «المنع للعلَّة»

قال «ابنُ الأنباري»[1]: وقد يكون في الأصل والفرع:

فالأول: كأن يقول البصريُّ: إنما ارتفع المضارعُ لقيامه مقام الاسم، وهو عامل معنويٌّ، فأشبه الابتداءَ في الاسم المبتدأ، والابتداءُ يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه.

فيقول له الكوفيُّ: لا نُسَلِّمُ أن الابتداءَ يوجبُ الرفع في الاسم المبتدأ.

والثاني: كأن يقول البصريُّ: الدليل على أن فعل الأمر مبني: أن «دَرَاكِ» و «نَزَالِ»، ونحوَهما من أسماء الأفعال مبنيةٌ؛ لقيامها مَقامه، ولولا أنه مبنيٌّ وإلا لما بني ما قام مَقامه.

فيقول له الكوفيُّ: لا نُسَلِّمُ أن نحو «دَرَاكِ» إنَّما بُنِيَ لقيامه مَقَامَ فعلِ

قوله: (المنع للعلَّة) أي: عدم تسليمها[2].

قوله: (فالأول) أي: منعها في الأصل.

قوله: (ما أشبهه) أي: وهو القيام مقام الاسم في الفعل المضارع.

قوله: (لا نُسَلِّمُ) يعني: نمنع[3] (أن الابتداء) إلخ.. لأنه أمر معنوي يضعُف عن التأثير[4] [في][5] أمرٍ لفظيَ.

قوله: (والثاني) أي: المنع للعلّة في الفرع.

قوله: (لقيامها مَقامه) أي: في إفادة معناه، فعوملتْ في البناء معاملته.

قوله: (لا نُسَلِّمُ) إلخ.. مَنْعٌ لوجود العلَّة في الفرع.

---

(١) في «الإعراب في جدل الإعراب» (٥٨).

(٢) أي: قبولها.

(٣) (يمنع) في د.

(٤) (تأثير) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٥) (في) ساقط من د، ك، وأثبته من م.

الأمر، بل لتضمنه لامَ الأمر.

والجواب عن منع العلَّة أن يُدَلَّ على وجودها في الأصل أو الفرع بما يظهر به فسادُ المنع.

قوله: (بل لتضمنه) إلخ.. أي[1]: فأَشْبَهَ الحرفَ في المعنى لتضمنه معناه.

قوله: (أن يدلَّ) يجوز بناؤه للفاعل، أي: المستدِلُ، وللمفعول أيضاً، وضمير (وجودها) للعلّة.

قوله: (بما) أي: بدليلٍ (يظهر به فسادُ المنع) للوجود. وأنه[2] من العناد[3]، والْمَنْعُ لذلك[4] لا عبرةَ به؛ لأنه من المكابرة، وهي توجب قَطْعَ المناظرة.

---

(١) ساقط من د، م.

(٢) (وآلته) في د، م.

(٣) العنادية: هي القضية التي يكون الحكمُ فيها بالتَّنافي لذات الجزأين، مع قطع النظر عن الواقع، كما بين الفرد والزوج، والحجر والشجر، وكون زيدٍ في البحر وأن لا يغرق. «التعريفات» (باب العين ٨٤).

(٤) (قوله لذلك) في د.

ومنها: «المطالبة بتصحيح العلَّة».

قال «ابنُ الأنباري»: والجواب أن يُدَلَّ على ذلك بشيئَيْن: التأثير، وشهادة الأصول.

فالأول: وجودُ الحكم لوجود العلَّة، وزوالُه لزوالها، كأن يقول: إنما بنيت «قَبْلُ» و «بَعْدُ» على الضم؛ لأنها اقْتُطِعَتْ عن الإضافة.

فيُقال: وما الدليل على صحة هذه العلَّة؟.

فيقول: التأثير، وهو وجود البناء لوجود هذه العلَّة، وعدمُه لعدمها، / ألَا ترى أنه إذا لم يقتطع عن الإضافة يُعرب، فإذا اقْتُطِع 88

قوله: (المطالبة) أي[1]: من المتعرِّض[2] للمستدِل (بتصحيح العلَّة) أي: ثبوتها.

قوله: (التأثير) أي: في الحكم لمناسبتها له، والشهادة بكونها علَّةً.

قوله: (وجود الحكم) إلخ.. أي: لأن ذلك شأن العلة.

قوله: (وكأن يقول) بالتحتية، أي: المستدِل، و[3]بالنون، أي: نحن معاشرَ النحاة.

قوله: (ألا ترى) إلخ.. فَبِمَا[4] قَرَّرَهُ ثَبَتَ تأثيرُ عِلِّيَّةِ قَطْعِ الإضافة، لما ذكر، لكنه يردُ عليه إعرابها عند قطعها عن الإضافة لفظاً ومعنىً، إلا أن يدعى أنها مضافة حينئذ تقديراً. والله أعلم.

(١) (أي) ساقط من د، م.
(٢) (المعترِض) في د، م.
(٣) (أو) في م.
(٤) (فيما) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

عنها بُنِيَ، فإذا عادتِ الإضافةُ عاد الإعرابُ.

والثاني: كأن يقول: إنما بُنيت «كيف» و «أين» و «متى»، لتضمنها معنى الحرف.

فيقال: وما الدليلُ على صحة هذه العلَّة؟

فيقول: إن الأصولَ تشهد وتدلُّ على أن كلَّ اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنياً.

قوله: (إن الأصول[١] تشهد) إلخ.. الإسناد إليها من الإسناد للسبب.

---

(٥) (الأصل) في د.

ومنها: «المعارضة»[1]

قال «ابنُ الأنباري»[2]: «وهو أن يُعارَضَ المستدِل بعلَّةٍ مبتدأة». والأكثرون على قبولها؛ لأنها دَفَعَت العلَّةَ.

وقيل: لا تُقبل؛ لأنها تَصَدٍّ لمنصبِ الاستدلال، وذلك رتبةُ المسؤول لا السائلِ.

مثالها: أن يقول الكوفي في الإعمال: إنما كان إعمالُ الأول أولى؛

قوله: (أن يُعارَضَ) هو بالبناء للمفعول.

قوله: (بعلّة مبتدأة) أي: تقتضي خلافَ مقتضى علَّة المستدِلّ.

قوله: (دفعت)[3] أي: ردَّت العلَّة الأولى وعارضَتْها.

قوله: (تَصَدٍّ) أي: تَعَرُّضٌ، مصدر: تَصَدَّى يتصدّى[4] إليه، إذا تَعَرَّضَ له، وإقامة الدليل مَنْصِبُ المستدِلِّ، لا المعترِض، ومنصب المعترِض و[5]وظيفتُه[6] إنما[7] هو منع دليل المستدِلّ، لا إقامةُ دليلٍ.

قوله: (في الإعمال) إذا أطلقوه[8] هو التنازع.

---

(١) هي إقامةُ السائل دليلاً على نقيض ما أقام الدليلَ عليه المعلل أو المساوي لنقيضه أو الأخص من نقيضه. والمعلل يأخذ بعد الاعتراض بالمعارضة موقفَ السائل، ويأخذُ السائلُ موقفَ المعلل.
وللمعلل أن يدفع الاعتراض بالمعارضة بالانتقال إلى دليل آخر، لكن إذا فعل ذلك للعجز كان مفحماً من وجه. «تعليق على الرسالة في آداب البحث» (١٥٦).

(٢) في «الإعراب في جدل الإعراب» (٦٢).

(٣) (دفحت) في د، (رفعت) في م.

(٤) (يتصدى) ساقط من د، م.

(٥) (و) ساقط من د.

(٦) (عطف تفسير) من حاشية م.

(٧) (إنها) في د.

(٨) الضمير يعود إلى الإعمال.

لأنه سابق، وهو صالح للعمل، فكان إعماله أولى؛ لقوة الابتداء والعناية به.

فيقول البصريُّ: هذا معارض بأن الثاني أقربُ إلى الاسم، وليس في إعماله نقصُ معنىً فكان إعماله أولى.

قوله: / (نقصُ) يجوز ضبْطُه بالصاد المهملة والمعجمة. وإذا[1] حصل خلل في المعنى امتنع، كما في قول «امرئ القيس»[2]: ١٠٦ ب

[3]فلو أنَّ ما أسْعَى لأَدْنَى مَعيشةٍ كَفاني -ولم أَطْلُبْ- قَليلٌ مِنَ المالِ[4]

[5]فلا يجوز تسلط «أطلب»[6] على «قليل»؛ لما فيه من التناقض. كما بسطوه.

---

(١) (فإذا) في م.

(٢) ديوانه (٣٩).

(٣) (ولو) في م.

(٤) البيت في «الكتاب» (١: ٧٩) و«الإنصاف» مسألة (١٣) (١: ٨٤) و«شرح شذور الذهب» (٢٢٧) و«شرح الأشموني» (٢: ٩٨) و«خزانة الأدب» (١: ٣٢٧).
قال «سيبويه»: فإنما رفع لأنه لم يجعل القليلَ مطلوباً، وإنما كان المطلوبُ عندَه الْمُلْكَ، وجعل القليلَ كافياً، ولو لم يُرِدْ ذلك ونَصَبَ فَسَدَ المعنى.

(٥) (قوله) قبل (فلا) في د، ك، ولم تذكر في م.

(٦) (طلب) د، م.

«تنبيه»

قال «ابنُ الأنباري»[1]: ذهب قومٌ إلى أنه لا يجب على السائل ترتيبُ الأسئلة، بل له أن يوردَها كيف شاء، لأنه جاء مستفهماً مستعلماً.

وقال آخرون: يجب ترتيبُها، فعلى هذا أول الأسئلة: «فسادُ الاعتبار»، و«فسادُ الوضع»؛ لأن المعترِض يدَّعي أن ما يظنه قياساً ليس مستعملاً في موضعه، فقد صادم أصل الدليل والقول بالموجب؛ لأنه يبين أنه لم يدل في محل الخلاف، ولا حاجة إلى الاعتراض والمنع ثم المطالبة؛ لأن المنعَ إنكارُ العلَّة، والمطالبةَ إقرارٌ بالعلَّة، والإقرارُ بعد الإنكار يُقْبَلُ، والإنكارُ بعد الإقرار لا يُقْبَلُ.

قوله: (لأن المنع) تعليل لتأخير المطالبة عن المنع.

قوله[2]: (إنكار) إلخ.. أي: و[3]يطلب من المستدل إثباتها.

قوله: (إقرار)[4] إلخ.. أي: إلا أنه خَفِيَ على المعترض وجهُهَا.

قوله: (يقبل) أي: لأنه رجوع للعلم بعد الجهل.

قوله: (لا يقبل)[5] أي: لأنه عنادٌ محض.

---

(١) في «الإعراب في جدل الإعراب» (٦٤-٦٥).
(٢) (قوله) ساقط من د، م.
(٣) (فيطلب) في م.
(٤) (إفراد) في د.
(٥) انظر «المغني» لابن قدامة (٧:٢٧٨).

ثـم «النقض»؛ لما فيه من تسليم صلاحية العلَّة لو سلمت من النقض، فكان تأخيره عن المطالبة أَوْلَى، لأن المطالبة / لا تتوجه على علّة منقوضة. ٨٩

ثم الْمُعارَضَةُ؛ لأنها ابتداء دليل مستقبل في مقابلة دليل المستدل، فهي بمنصب الاستدلال أشبه منها بالسؤال.

قوله: (لو سلمت) إلخ.. أي: بما خرج من الحكم عن مقتضاها.

قوله: (ثم[1] المعارضة)[2] أخَّرها عن الكلّ؛ لأنها تسليم للعلّة، وطرد[3] ثبوتها، ووجه عمومها.

قوله: (لأنها ابتداء) إلخ.. أي: لا قَدْحٌ في كلام المستدِلّ، بل هي استدلال مستأنَفٌ من السائل.

---

(١) (ثم) ساقط من د.

(٢) (لمعارضة) في د.

(٣) (طرو) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

«تذنيب»

قال «ابنُ الأنباري»: «السؤالُ طلبُ الجوابِ بأداته».

ومبناه على «سائلٍ»، و «مسؤولٍ به»، و «مسؤولٍ منه»، و «مسؤولٍ عنه» فـ«السائل»: ينبغي له أن يقصد قصدَ المستفهم. ولهذا قال قوم: إنه ليس له مذهب.

(تذنيب)

[التذنيب][1]: بالذال المعجمة، جعلُكَ للشيء ذَنباً، ويعقدونه[2] ترجمة لذِكر ما له تعلقٌ بما قبله.

قوله: (بأداته) بالدال المهملة، هي الآلةُ، أي: أداة السؤال الواردة في الكلام، ويَعْنُونَ بأداة السؤال أدواتَ الاستفهام، وما في معناها.

قوله: (على سائل) إلخ.. قال «ابنُ الأنباري» في «الجَدَلِ»[3] بعد أن عبَّر عنها في[4] الأصول: ولا بدّ لكلِّ أصلٍ منها من وصفٍ يجب[5] السؤالُ به عند وجوده، ويفسد[6] عند عدمه.

قوله: (ليس له) إلخ.. أي[7]: لأن مداره على إثبات مطلوبه.

---

(١) ساقط من ك، وأثبته من د، م.

(٢) (ويعتدونه) في د، (ويعدونه) في م.

(٣) أي: في «الإعراب في جدل الإعراب» (٣٧).

(٤) (بالأصول) في م.

(٥) (يصح) في «الإعراب في جدل الإعراب».

(٦) (لعله: ويفقد) من حاشية م.

(٧) (أي) ساقط من د، م.

والجمهور على أنه لا بدَّ له من مذهب ؛ لئلا ينتشرَ الكلامُ ، فتذهب فائدةُ النظر .

وأن يَسْأَلَ عما يثبت فيه الاستبهام ، فقد قيل : «ما ثبت فيه الاستبهامُ صحَّ عنه الاستفهامُ» ، كأن يَسْأَلَ عن حدِّ النحو ، وأقسام الكلام .

فإن سأل عن وجود النطقِ والكلامِ كان فاسداً .

قوله : (لا بدّ له) إلخ . . أي : ليرجع إليه ، ويَبْني قواعده عليه ، حتى يُلْزَم بما يراه .

قوله : (ينتشر) أي : يتّسع الكلامُ ، ويتفرق إلى ما لا يحصى ، (فتذهب) كما قال (فائدةُ النظر) . وهذا القيل أصح من مقابله ، كما يومئ إليه إسنادُه للجمهور ، وهم[1] أبْعَدُ[2] عن الخطأ . والله أعلم .

قوله : (وأن يسأل) إلخ . . هو عطف على فاعل (ينبغي) .

قوله : (عما ثبت فيه الاستبهام) هو[3] بالموحدة ، ما فيه غَلاقة[4] وغموضٌ ، من أَبْهَمَ الأمرَ إذا أَجْمَلَ فيه ، ولم يُبَيِّنْ ، وأصله من أَبْهَمَ البابَ إذا أَرْتَجَهُ وأغلقه .

قوله : (صحّ عنه الاستفهامُ) هو بالفاء ، أي : طلب الفَهْم ، وبينه وبين الاستبْهام نوعٌ من الجناس[5] .

قوله : (كان فاسداً) قد بيَّن «ابنُ الأنباري» وجهَ فساده ، فقال في «الجدل»[6] : لأنه جاء به معانداً بسؤاله عما يُعْلَم بالاضطرار ، فصار كمن يَسْأَلُ عن وجود الليل والنهار .

---

(١) (وهو) في د (فهم) في م .
(٢) (البعد) في د .
(٣) (هو) ساقط من د .
(٤) الاسم «الغَلاق» : انْغَلَقَ البابُ : ضد انفتح ، عَسُرَ فتحهُ . انظر «اللسان» (غلق : ١٠ : ٢٩١) .
(٥) هو جناس غير تام .
(٦) أي : في «الإعراب في جدل الإعراب» (٣٧) .

ويثبت هذا الكلام في بعض نسخ «الاقتراح»، ومَنْ أدى سؤالُه إلى البحث عما عُرِفَ بالضرورة لم يُسْمَعْ له سؤال على ما قُرِّرَ في علوم المناظرة، وقد قيل:

ولـيـسَ يَـصِـحُّ فـي الأذهـانِ شَـيْءٌ   إذا احْــتــاجَ النهــارُ إلى دَلِيلِ[1]

والله أعلم.

[قوله][2] بخلاف السؤال عن حدّ الكلام وأقسامه فإنه/ من المبهمات[3]، كما في «الجدل». ١٠٧ أ

وفي الشرح ما يقتضي أنه لا يجوز السؤالُ عن حدّ النحو، وأقسام الكلام[4]، وأنَّ السؤال عن ذلك فاسد، لاستقراره. وهو[5] باطل بالاتفاق. كما يعلم بمراجعة كلام «ابن الأنباريّ»[6]، فإن السؤال عنه عنده سؤالٌ عما هو مُسْتَبْهَمٌ، والسؤال الفاسد كالسؤال عن وُجود النطق[7] والكلام الذي نَظَّرَهُ بالسؤال عن وجود الليل والنهار[8]. وهو الظاهر. والله أعلم.

قوله: (يلائم مذهبَه) أي: بناء على أنه[9] لا بدَّ له من مذهب.

(١) قائله «المتنبي». انظر «شرح ديوان أبي الطيب» لأبي العلاء (٣:٢٩١) و«دلائل الإعجاز» (٤٩١) و«الإعراب في جدل الإعراب» (٣٨).

(٢) ساقط من ك وأثبته من د، م.

(٣) (المهمات) في د، م.

(٤) كتب د/ تمام على حاشية م ما يأتي (ليس تقسيم الكلم من البديهيَّات أو المسلَّمات، ومِنْ ثَمَّ فلا معنى لهذه الملاحظة).

(٥) أي: ما في الشرح. من حاشية م.

(٦) في «الإعراب في جدل الإعراب» (٣٧).

(٧) (الظن النطق) في د.

(٨) مما لا شك في وجوده.

(٩) (أن) في د، ك، وأثبت الذي في م.

لم يُسْمَعْ منه، كأن يَسْأَلَ الكوفيُّ عن «الابتداء»: لِمَ كان عمله الرفع دون غيره؟ فإنه لا يرى أنه عامل البتة.

وأن لا ينتقل من سؤالٍ إلى سؤال، فإن انتقل عُدَّ منقطعاً.

قوله: (لِمَ كان عمله الرفع؟) إلخ.. فلا يُسْمَعُ منه هذا السؤال؛ لأنه تسليم منه أن الابتداء عامل الرفع في المبتدأ، وهو لا يقوله، فلما سَأَلَ[1] عن تفصيل ما ينكرُه جملةً لم يُسْمَعْ منه[2].

قوله: ([3]وأن لا ينتقل) إلخ.. أي: حتى[4] يستوفي تحقيق الأول ويتمه.

قوله: (عُدَّ مُنْقَطِعاً)[5] أي: فلا يعتد به، وذلك مثلاً كالمسؤول عن الانتقال من استدلالٍ إلى استدلالٍ. وذهب قومٌ إلى أنه لا يعدُّ منقطعاً بحالٍ بدليل قول «الخليل» - عليه السلام - للنمرود: ﴿فإنَّ اللهَ يأتي بالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ﴾ بعد قوله: ﴿رَبِّيَ الذي يُحْيي ويُميتُ﴾[6]. وهذا انتقال.

وما استدلوا به لا يدل على جواز الانتقال؛ لأن الأنبياء أُمروا بدعوة الخلق إلى الحق بأقرب الطرق، فكانوا يكلمون كلَّ واحد من الناس على قدر عقله، كما قال - عليه الصلاة والسلام -: «إنَّا مَعَاشِرَ الأنبياءِ أُمِرْنا أنْ نُكَلِّمَ النَّاسَ عل قَدْر

---

(١) (سئل) في د.

(٢) «الإعراب في جدل الإعراب» (٣٨).

(٣) (و) ساقط من د، ك، وأثبتها من م.

(٤) (حتى) ساقط من د.

(٥) (متطلعاً) في د.

(٦) الآية بتمامها: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذي حَاجَّ إبْراهيمَ في رَبِّه أَنْ آتَاهُ اللهُ الْمُلْكَ إذْ قالَ إبْرَاهيمُ رَبِّيَ الَّذي يُحْيِي ويُميتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُميتُ قالَ إبْرَاهيمُ فَإِنَّ اللهَ يَأْتي بالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذي كَفَرَ واللهُ لا يَهْدي القومَ الظَّالِمينَ﴾ (البقرة: ٢٥٨).

و «**المسؤول به**» **أدوات الاستفهام المعروفة، ولْيَكُنْ مفهوماً غيرَ مبهمٍ، كأنْ يقولَ: ما تقولُ في اشتقاق «الاسم»؟.**

عُقُولِهِمْ»[١]. فـ«إبراهيم» – عليه الصلاة[٢] والسلام – رأى قولَه – تعالى[٣] –: ﴿ فإنَّ اللهَ يأتي بالشمسِ من المشرق ﴾ الآيةَ أقربَ في قطع حجاجه، وليست مُحَاجَّةُ[٤] أهلِ الجدل على هذا المنهاج، فلا يكون حجة[٥]. والله أعلم.

قوله: (والمسؤول[٦] به) إلخ.. قال «ابنُ الأنباري»[٧]: الأصل[٨] في الاستفهام أن يكون بالحروف، والأصل فيه الهمزةُ والأسماء، والظروفُ المتضمنةُ للاستفهام محمولةٌ عليها، ومعانيها مختلفةٌ.. ثم أخذ في بَسْط ذلك بما هو معروف من معاني أدوات الاستفهام.

قوله: (ولْيَكُنْ) بلام الأمر في بعض الأصول، أي: وليكنِ السؤالُ (مفهوماً) إلخ..

وفي بعض النسخ: وأن يكون، وكأنه حينئذ على[٩] ما مرّ من أمثاله السابقة. والله أعلم.

---

(١) أخرجه «الديلمي» في «الفردوس» (١:٣٩٨) بسند ضعيف من حديث «ابن عباس». انظر «المقاصد الحسنة» (٩٣) و«الدرر المنتثرة» (٥٥) و«كشف الخفاء» (١:١٩٦). وكتب د/ تمام على حاشية م: (ومن هنا فلا تعارض بين الإسلام والعلم الحديث).

(٢) (الصلاة) ساقط من د، م.

(٣) (تعالى) ساقط من د، م.

(٤) (مجاجة) في م.

(٥) هذا من «الإعراب في جدل الإعراب» (٣٨-٣٩).

(٦) (والسؤال) في د، م.

(٧) في «الإعراب في جدل الإعراب» (٤٠).

(٨) (الأصلح) في د، م.

(٩) (على) ساقط من د.

فإن كان مبهماً غيرَ مفهوم لم يستحقَّ الجوابَ . كأن يقول : ما تقول في «الاسم»؟ لأنه لا يدري ، أسَأَلَ عن حدِّه؟ أم اشتقاقِه؟ أم غيرِ ذلك؟ .

و «المسؤول منه» شرطه : كونه أهلاً ، بأن يكون من أهل فن السؤال ، كالنحويّ عن النحو ، والتصريفيّ عن التصريف .

وعليه أن يأخذَ في ذكر الجواب بعد تعيين السؤال ، فإنْ سكتَ بعده كان قبيحاً ، وكذلك إن ذكر الجواب وسكت عن ذكر الدليل زمناً طويلاً / ٩٠

قوله : (أم[1] غيرِ ذلك) أي : كعلاماته ولواحقه ، وإذا كان السؤال كذلك مبهماً لا يكون له جواب؛ لأن ما لا يفهم في نفسه لا يستحق الجوابَ عنه ، قيل : ولهذا قال الله - تعالى - للنبي ﷺ : ﴿ ويَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي ﴾[2] لم يأْمرْه بجوابهم بتعيين[3] المراد؛ لإبهامه ، وعدم تعيين المسؤول عنه في السؤال . وما هذا سبيلُه لا جواب عنه . تأمل .

قوله : (وعليه) إلخ . . ظاهره الوجوب الصناعي ، لكن صرَّح «ابنُ الأنباري»[4] بأنه على طريق الاستحباب . وعبارته : يستحب أن يأخذ إلخ . .

قوله : (بعده) أي : بعد تعيين[5] السؤال .

قوله : (زمناً طويلاً) أي : لما في سكوته تلك المدة من الإشعار بأنه أجاب عن غير رَوِيَّة ولا تأمُّلٍ .

(١) (أو) في د ، ك ، وأثبت الذي هو في م .
(٢) (الإسراء : ٨٥) . انظر «تفسير أبي السعود» (٥ : ١٩٢) .
(٣) متعلق بجوابهم .
(٤) في «الإعراب في جدل الإعراب» (٤٢) .
(٥) (تغيير) في د .

كان قبيحاً، ولم يعد منقطعاً؛ لاحتمال أن يكون سكوتُه لتفكره في إيراد الدليل بعبارة أدلّ على الغرض.

وقيل: يُعَدُّ منقطعاً؛ لأنه تصدى لمنصبِ الاستدلال، فينبغي أن يكون الدليل مُعَدّاً في نفسه.

و «المسؤول عنه» ينبغي أن يكون مما يمكن إدراكُهُ، كأنواع الحركات. فإن كان لا يمكن كَأَعْداد جميعِ الألفاظ والكلمات الدالة على جميع المسميات كان فاسداً؛ لتعذر إدراكه، فلا يستحق الجواب عنه.

والجواب: هو المطابق للسؤال من غير زيادة ولا نقصان، فإن كان السؤال عامّاً وَجَبَ أن يكون الجواب عامّاً.

قوله: (وقيل/) إلخ.. هو وإن استدل له بما ذكر، كـ«ابن الأنباريّ»، لكن قال «ابنُ الأنباريّ»[1]: إنَّ الأول أصحُّ. وهو الظاهر. ١٠٧ ب

قوله: (كَأَعْدادِ) بالفتح، جمع «عَدَدٍ، أي: كأنْ يسأل عن أعداد (جميع الألفاظ) إلخ.. فلا شبهةَ في فساده، وسقوط جوابه؛ لأنه لا يستحق جواباً لفقْد شرط صحة السؤال، وهو إمكان الإدراك، واللغة لا يحيطُ بها إلا نَبِيٌّ. كما صرحوا[2] به.

قوله: (من غير زيادة) إلخ.. أما النقص فهو مَعيبٌ[3] عندهم لما فيه من الإخلال بالجواب، وعدم استيفائه. وأما الأول فيختلف باختلاف السائل.

---

(١) في «الإعراب في جدل الإعراب» (٤٣).

(٢) قال الإمام «الشافعيُّ» في «الرسالة» (٤٢): «ولسانُ العرب أوسعُ الألْسنَة مَذْهَباً، وأكثرُها ألفاظاً، ولا نَعْلمه يُحيطُ بجميع علمه إنسانٌ غيرُ نَبِيّ، ولكنَّه لا يَذْهبُ منه شيءٌ على عامَّتِها، حتى لا يكونَ موجوداً فيها مَنْ يعرفُهُ».

(٣) (مصيب) في د.

وقال قوم: يجوزُ «الفَرْضُ» في بعض الصور، كأَنْ يسألَ عن جوازِ تقديمِ خبرِ المبتدأ، فله أن يفرض في المفرد، وله أن يفرض في الجملة؛ لأن مَنْ سَألَ عن الكلِّ فقد سألَ عن البعض.

وقال آخرون: لا يجوزُ في الجوابِ، وإنما يجوز في الدليل؛ لئلا يكونَ الجوابُ غيرَ مطابقٍ للسؤالِ. انتهى.

قوله: (يجوز الفَرْضُ) أي: فرض العامّ في البعض، وتخصيصه به[1].

قوله: (في الجملة) هو الصواب؛ لأنها مُقَابِلَةُ المفردِ في هذا الباب[2]. وفي بعض النسخ: الجمع، بالعين، اغتراراً بمقابلته بالمفرد[3]. وهو تحريف بلا مِرْيةٍ. والله أعلم.

قوله: (لا يجوز) أي: الفَرْض.

قوله: (غيرَ مطابقٍ) إلخ.. لأن العام لا يُجاب بالخاص، وقد رَدَّ «ابنُ الأنباري»[4] الأخيرَ، ونَظَّرَ فيه[5]: بأنه يلزمهم فيما ذهبوا إليه مِثْلُ ما هربوا منه؛ لأنه كما يلزم أن يكون الجواب عامّاً مطابقاً للسؤال يجب أن يكون الدليل عامّاً ليكون مطابقاً للجواب.

وقد قَصَّرَ المصنِّفُ في تركه وعدم إيراده إذْ كان عليه أنْ يذكره.

---

(١) (به) ساقط من د، م.

(٢) (وهو باب المبتدأ والخبر) من حاشية م.

(٣) (للمفرد) في م. وساقط من د.

(٤) في «الإعراب في جدل الإعراب» (٤٤).

(٥) أي: قال: وهذا فيه نظر.

(مسألة)

في الدَّوْر

قال في «الخصائص»: وذلك أن تؤدّي الصنعة إلى حكمٍ ما، مثلُه مما يقتضي التغييرَ،

قوله: (في الدَّوْر)[1] قد مرَّ في العاشرة[2] من مسائل العلَّة دَوْرُ العلة.

قوله: (إلى حكمٍ ما، مثله) إلخ.. تجوزُ[3] الإضافة، و «ما» موصولة، أي: حكم الشيء الذي[4]، و «مثلُه»: مبتدأ، وخبره «يقتضي».

ويجوز تنوين «حكم»، و «ما» زائدة للشيوع، والجملة بعده صفة[5]. أو جرّ «مثلُه» على أنه صفة بنفسه، و «يقتضي» صفة [بعد صفة][6].

وفي نسخ (مما يقتضي) بزيادة «مما»، أي: من الذي، أو من شيءٍ يقتضي، وكلُّها متقاربة.

و (التغييرَ) أي: لأصلِ[7] الحكم المعلل بذلك الوصف.

---

(١) انظر «الإصباح في شرح الاقتراح» (٣٤٠) في شرح الدَّوْر.

(٢) (٩٧ أ).

(٣) (يجوز) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٤) (أي: والجملة صلة «الذي» فلا محل لها من الإعراب) من حاشية م.

(٥) (أي: «لحكم» لأنه نكرة، والجملُ بعد النكرات صفاتٌ) من حاشية م.

(٦) ساقط من د، م.

(٧) (لا أصل) د، م.

فإنْ أنت غيَّرتَ صرتَ إلى مراجعةِ مثلِ ما منه هَرَبْتَ، فحينئذٍ يجب أن تقيم على أوَّلِ رُتْبَةٍ.

وذلك كأن تبني من «قَوِيَتْ» مثل «رِسالَةٍ» فإنك تقول: «قِواءَة»،

قوله: (فإنْ[1] أنت) نظير: ﴿وإنْ أحدٌ﴾[2]، و ﴿إذا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾[3]. والتغييرُ لاقتضاء الوصف له[4].

قوله: (على أول رُتْبَةٍ). وفي نسخة (على الأولى[5] رتبة)، و[6] كلاهما متقارب. أي: لا تعدل عنها لغيرها؛ لئلا يلزم الدورُ.

قوله: (من قَوِيَتْ) هو بكسر الواو، كـ[7] «رَضِيَ». وقولُ الشارح[8]: من باب «ضَرَبَ» وَهَمٌ بلا شك، والقوة مصدر، واسم مصدر، كما صرَّحوا به[9]، وهي القدرة.

قوله: (قِواوَة) أي: بكسر القاف، وواوين بينهما ألف، آخره هاء التأنيث[10]، كـ «رسالة»[11].

---

(١) (وإن) في م.

(٢) (أي: من قوله تعالى: ﴿وإنْ أحدٌ مِنَ المشركينَ استجارَكَ﴾ فهو فاعلٌ لفعلٍ محذوف يفسره المذكور) من حاشية م. والآية في (التوبة: ٦).

(٣) (الانشقاق: ١).

(٤) (له) ساقط من م.

(٥) (الأول) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٦) (و) ساقط من د.

(٧) (وكرضي) في م.

(٨) هو «ابن علان» في «داعي الفلاح».

(٩) انظر «المصباح المنير» (قَوِي ٥٢١) و «القاموس المحيط» (قوي ٤: ٣٧٣).

(١٠) (تأنيث) في د، م.

(١١) وفي «الخصائص» (١: ٢٠٩): (كأن تبني من «قويت» مثل «رسالة» فتقول على التذكير: «قِواءة»، وعلى التأنيث: «قِواوة»).

ثم تُكَسِّرُها على «قَواءٍ»، ثم تبدل من الهمزة الواو؛ لتطرفها بعد ألف ساكنة، فتقول: «قَوَاوٍ» فتجمع بين واوين مكتنفتي ألِفِ التكسير، ولا حاجِزَ بين الأخيرة والطّرَفِ.

فإن أنت فَرَرْتَ من ذلك وقلتَ: أهْمِزُ كما همزت في «أوائل» لزمك أن تقول: «قَواءٍ» كما كان أوّلاً، وتصيرُ هكذا

قوله: (تُكَسِّرُها) بضم حرف المضارعة، وكسر السين[1] المشددة، أي: تجمعها جمعَ تكسيرٍ.

قوله: (قَوَاوٍ) بالفتح، كـ«جَوَارٍ»، وضبطَه في الشرح بالضمّ، وهو وَهَمٌ.

قوله: (ألف التكسير) أي: الزائدة لأجله.

قوله: (ولا حاجز) أي: ولا[2] فاصل، اسم فاعل، من حَجَزَهُ عن[3] الأمر يَحْجِزُهُ، ويَحْجُزُهُ[4].

قوله: (فَرَرْتَ) بالفاء، أي: هَرَبْتَ من ذلك، أي: من إبقاء الواو آخر الكلمة.

قوله: / (أَهْمِزُ) أي: أقلبُها همزة؛ لتطرفها[5]. ١٠٨ أ

قوله: (قَوَاءٍ)[6] أي[7]: بالهمزة بدل الواو.

قوله: (أَوّلاً) أي: قبل إبدال الهمزة واواً.

قوله: (هكذا) أي: منتقلاً من حال إلى حال، والإشارة لما بعد، وهو المفسر

---

(١) (الشين) في د.
(٢) (ولا) ساقط من د، ك، وأثبتها من م.
(٣) (على) في د، م.
(٤) (ويحجزه) ساقط من د. انظر «القاموس المحيط» (حجز ٢: ١٧٠).
(٥) (لتصرفها) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.
(٦) (قراء) في د.
(٧) (أي) ساقط من د، م.

تُبدل من الهمزة واواً، ثم من الواوِ همزةً إلى ما لا نهاية له، فإذا أدَّت الصيغةُ إلى نحو هذا / وَجَبَتِ الإقامةُ على أولِ رُتْبَةٍ، ولا يعدل عنها. ٩١

بقوله: (تبدل من الهمزة واواً، ثم من الواو همزةً إلى ما لا نهاية له) فلا تزال متردداً بين هذين الإبدالين، والدور غير حاجز.

قوله: (أدت الصيغة) أي: بالقلب.

قوله: (إلى نحو هذا)[١] الإشارةُ للمقتضي[٢] للانقلاب عنه إلى ما لا غاية له.

قوله: (وَجَبَت الإقامة) إلخ.. أي: قَصْراً[٣] للمسافة، وإراحةً من التَّعب والعَنَتِ والعَبَثِ. والله أعلم.

فيقول[٤]: قواءٍ[٥]، بواو فهمزة، ولا يعدل عن ذلك دفعاً للدور. والله أعلم.

---

(١) (هذه) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٢) (بالمقتضي) في د.

(٣) (قصر) في د.

(٤) (فيقال) في م، وفي حاشية م (فتقول « قواء » بواو فهمزة، ولا تعدل).

(٥) (قواوئي) في د، ك، وأثبت الذي هو في م، وفي « داعي الفلاح ».

(مسألة)

في اجتماع ضدين

قال في «الخصائص»[1] : اعلم أن التضادَّ في هذه اللغة جارٍ مَجرى التضادٍّ عند أهل الكلام. فإذا ترادف الضدَّانِ في شيء منها كان الحكمُ للطارئ، ويزول الأول، وذلك كـ «لامِ التعريف» إذا دخلَتْ على «الْمُنَوَّنِ» يُحْذَفُ لها تنوينُه؛ لأن «اللامَ» للتعريف،

قوله: (في اجتماع ضدين) أي: في التعليل.

قوله: (جار) إلخ.. أي: في أنهما لا يجتمعان، وتَقَدَّمَ[2] أن أهل اللغة ينحون في تعاليلهم مَنْحى أهلِ الكلامِ في القوة، فجرى[3] ذلك هنا. والله أعلم.

قوله: (فلما ترادفا) أي: رَدِفَ أحدُهما الآخرَ في التوارد على كلمة.

قوله: (تَضَادًّا) أي: لفظاً ومعنىً.

قوله: (للطارئ) أي: لقوته[4]، فإذا طَرَأَتِ اللام[5] على النون عرّفناه بها، ومَنَعْنَا تنوينَه، وبالعكس[6]، والجمع بينهما في قول بعضٍ « السلامٌ عليكم » شاذ، كما في « المغني »[7]، أو على زيادة « أل »، فلا اعتداد بها.

---

(١) (٣: ٦٢).

(٢) (٨٨ ب).

(٣) (لعلّه: فيجري) من حاشية م.

(٤) أي: لقوة الطارئ. (لقوة) في د.

(٥) (بناء على أن اللام هي المعرفة فقط، وهو خلاف الراجح، فكان الأولى أن يقول: فإن طرأت « أل ». اهـ كاتبه) من حاشية م.

(٦) وفي « مغني اللبيب » (حرف النون) (٤٥١): (التنوين لا يجامع الألف واللام).

(٧) وفي « مغني اللبيب » (حذف المضاف إليه) (٨١٤): (سمع « سلامُ عليكم » فيحتمل حذف مضاف، أي: سلام الله عليكم، أو إضمار « أل »).

وما ذكره « ابن الطيب » مأخوذ من « داعي الفلاح »، ولم أره في « مغني اللبيب ».

والتنوينَ للتنكيـر، فلمَّـا ترادفـا على الكلمـة تضـادًّا، فكان الحكم للطارئ، وهو «اللام».

وهذا جارٍ مَجْرَى الضدَّين المترادفَيْنِ على المحلِّ الواحـد، كالأبيض يطرأُ عليه السوادُ، والساكنِ تطرأُ عليه الحركةُ.

وكـذلك أيضـاً حَـذْفُ التنوين للإضـافـة. وحَـذْفُ تاءِ التـأنيث لياء النسب.

قوله: (حَذْفُ التنوين) إلخ.. أي: لما بينهما من كمال التنافي، فإنَّ الإضافةَ مؤذنة بالاتصال، والتنوينَ مؤذن بالانفصال، حتى قيل:

كأنك تنوينٌ وأني إضافَةٌ .... البيتَ[1]

قوله: (وحَذْفُ[2] تاء التأنيث) إلخ.. أي: لأن التاء لا تقع حشواً، ولحاق ياء النسبة[3] يُصَيِّرها كذلك[4]، مع اجتماع علامتي تأنيث[5] إذا نسبت للأنثى[6]. كما فصَّلوه.

---

(١) (المحفوظ:
كأني تنوين وأنت إضافة. وتمامه:
فأين تراني لا تحل مكاني) من حاشية م.

(٢) (حذفت) بتاء التأنيث، وبلا واو في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٣) (النسب) في م.

(٤) (أي: حشواً) من حاشية م.

(٥) (التأنيث) في م.

(٦) (الأنثى) في د، م، وأثبت الذي هو في ك.

(مسألة)

في التسلسل

قال «الأندلسيُّ» في «شرح المفصل»: مَنْ قال بأنَّ العاملَ في الصفة مقدَّرٌ أجاز الوقفَ على «زيد» من قولك: «جاءني زيدٌ العاقلُ»، وابتداء «العاقل»؛ لأن تقديره عنده: «جاءني العاقلُ» فكان جملة، والجملة مستقلة، فوجب أن يوقَف ويبتدأ بها.

وهذا فاسدٌ يؤدي إلى التسلسل إذا قدَّر «جاءني العاقلُ»، والصفة لا بدَّ لها من موصوفٍ، فيكون التقدير: جاءني زيدٌ العاقلُ، ثم يقدَّر أيضاً: جاءني العاقل، ويكون التقدير أيضاً: جاءني زيدٌ العاقلُ، وهكذا أبداً

قوله: (مقدرٌ)[١] أي:[٢]العامل في الموصوف.

قوله: (أجاز الوقف) إلخ.. أي: لعدم تعلق الصفة بالموصوف من جهة العامل، فكان كلٌّ واحدٍ جملةً مستقلة.

قوله: (فوجب) أي: كان غيرَ ممتنع الوقف على ما قبلها، والابتداء بها؛ لاستقلالها، كما أشار إليه المصنِّف.

قوله: (يؤدي إلى التسلسل) أي: وهو ممنوع في جميع الفنون.

قوله:(وهكذا) أي:يلزم من كل منهما الآ[خر][٣] إلى غير نهاية أبداً على ممر الزمان.

---

(١) (مقدار) في د.

(٢) (لا العامل) في د.

(٣) (الآ) ساقط من م، وموجودة في د، ك.وصوابها (الآخر) كما في « داعي الفلاح ».

متى أُولِيَ العاملُ الصفةَ قُدِّرَ بينهما موصوفٌ، ومتى استقلَّ العاملُ بموصوفٍ قُدِّر مع الصفة عاملٌ آخر إلى ما لا يتناهى، وذلك محال.

فالمختار الذي عليه الجماعةُ والجمهورُ: أنه لا يجوز الوقفُ على الموصوف دون الصفة. انتهى.

قوله: (أُولِيَ) هو بالبناء للمفعول، أي: أَوْلَى[١] المتكلمُ (العاملَ الصفةَ) التي هي العاقل، (قُدِّرَ) بين الصفة والعامل فيها موصوفاً تقوم به الصفة.

قوله: (محال) أي: والقاعدة: أنَّ ما أدَّى إلى المحال يكون محالاً، فيكون هذا التسلسل ممنوعاً.

قوله: (وعليه الجمهور) كعطف التفسير على سابقه.

قوله: (أنه لا يجوز) إلخ.. أي: لأنهم اتفقوا على أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف /، والجملة واحدة، فلا معنى للوقف على الموصوف دون الصفة، كما هو ظاهر. والله أعلم. ١٠٨ ب

وقد وقَع هُنا للشارح - رحمه الله - تخْليطٌ، فذكر «مسألة التسلسل» في الخاتمة، وجَعَلها مما فيه السماعُ والقياسُ والإجماعُ. وأراد أن تكون هذه المسألةُ كذلك، وهو كلامٌ لا معنى له، بل الذي في الأصول «مسألة التسلسل» وحدها على[٢] طريقة الاستقلال، ثم «مسألة القياس الجليّ والخفيّ» و «الخاتمة». والله أعلم. فليُتَنَبَّهْ لذلك، فإنه مهمٌّ.

---

(١) (أي: جعل المتكلم العامل والياً الصفةَ) من حاشية م.

(٢) (على) ساقط من د، م.

(مسألة)

القياس: جليٌّ وخفيٌّ

فمن الأول: قياس حذف «النون» من / المثنى في صلة «الألف واللام» على حذف «النون» مِنَ الجمع فيها، فإن الأول لم يسمع، بخلاف الثاني. ٩٢

قال «أبو حيان»: وقياس المثنى على الجمع قياس جليٌّ.

قوله: (جلي) أي: واضح ظاهر؛ لوضوح جامعية علّته[1] للأصل والفرع. والخفيّ بخلافه؛ لخفاء ذلك.

قوله: (من[2] الجمع) إذا أطلقوه فهو جمع المذكر السالم، كما هو المراد هنا.

قوله: (فيها) أي: في صلة الألف واللام.

قوله: (قياس جليّ) أي: واضح؛ لاشتراكهما في غالب الأحكام، ولم يتعرض للخفيّ، وكان أولى بالذكر[3].

---

(١) (عينه) في د، م.

(٢) (في) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٣) «الجليّ» هو الذي يلتفت الذهنُ إليه في أوَّل سماعِ الحكم.
و «الخفيُّ» هو الذي خَفِيَ معناه فلم يُعْرَفْ إلا بالاستدلال، ويكون معناه لائحاً. انظر «المحصول» (٢ / ٢: ٦١٣) و «البحر المحيط للزركشي» (٥: ٣٩) و «الإصباح في شرح الاقتراح» (٣٤٧).

خاتمة

قد يجتمعُ السماعُ والإجماعُ والقياسُ دليلاً على مسألة.

قال في «شرح التسهيل»[١] : يجوز دخولُ «الباء» في خبر «ما» التميمية، خلافاً لـ «الفارسي» و «الزمخشري»، ويدل عليه السماعُ، والقياسُ، والإجماعُ.

أما «السماعُ» فلوجود ذلك في أشعار بني تميم ونثرهم.

قوله: (قد يجتمعُ) يجوز كونها للتقليل باعتبار ما لم يجتمع فيه، وإن كان هو في نفسه كثيراً، ويجوز كونها للتحقيق.

قوله: (السماعُ) من العرب الموثوق بعربيتهم، وقد يُعَبَّرُ عنه بالنصّ.

قوله: (التميمية) أي: كما يجوز في الحجازية[٢].

قوله: (والإجماع) أي: ولا عبرة بمخالفتهما[٣] لضعفه، أو[٤] لكونه بعد انعقاد إجماعِ مَنْ قَبْلَهما[٥] من نُحاةِ البلدَيْنِ.

---

(١) أي: قال «ابن مالك» في «شرح التسهيل» (١ :٣٨٢-٣٨٥).

(٢) كقوله تعالى: ﴿وما ربُّك بغافلٍ عما يعملون﴾ (الأنعام: ١٣٢) وقوله سبحانه: ﴿وما ربُّك بظَلاّمٍ للعَبيدِ﴾ (فصلت: ٤٦)، وقوله جلَّ ذكره: ﴿ما أنتَ بنِعْمَةِ ربِّك بمَجْنُونٍ﴾ (القلم: ٢). وانظر «الكتاب» (١ :٦٣) و «الإصباح في شرح الاقتراح» (٣٤٨).

(٣) (أي: مخالفة الفارسي والزمخشري، والمخالفة بمعنى الخلاف) من حاشية م.

(٤) (أو) ساقط من م، ومكانها (لو) في د.

(٥) (الإجماع من قبلها) في د.

وأما القياسُ فلأن «الباءَ» دخلت الخبر لكونه منفياً، لا لكونه منصوباً، بدليل دخولها بعد «ما» المكفوفة، وبعد «هل».

وأما الإجماعُ فَنَقَلَهُ «أبو جعفرٍ الصفارُ».

قوله: (المكفوفة) أي: التي لم تعمل لِفَقْد شيء من شروطها، كتقديم معمول[1] خبرها على اسمها، وهو غير ظرفٍ، ونحو ذلك مما تُهْمَلُ فيه مع بقاء النفي[2].

قوله: (أبو جعفر) هو «قاسمُ[3] بنُ عليٍّ بنِ محمدِ بنِ سليمانَ الأنصاريُّ، البَطَلْيَوْسِيُّ» الشهير بـ«الصَّفَّارِ». إمام مُقَدَّمٌ في حَلْبَةِ العلوم العربية، وشَرْحُهُ لكتاب «سيبويه» اتفقوا على أنه أحسنُ شروحه، صحب «ابنَ عصفورٍ» و «الشَّلَوْبِينَ» ومَنْ في طبقتهما. مات بعد الثلاثين وستٍّ مئةٍ[4].

---

(١) (معمول) ساقط من م.

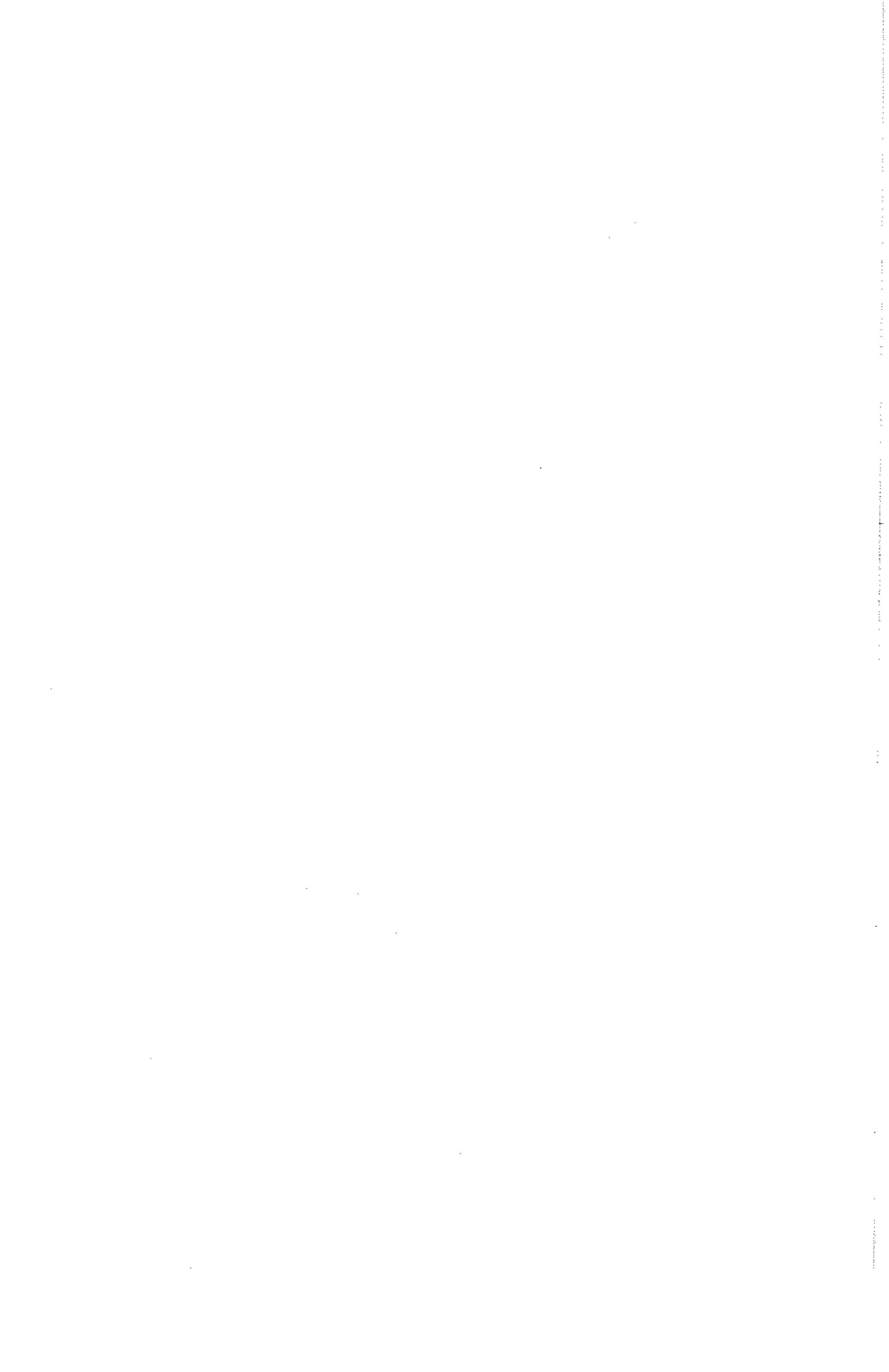
(٢) انظر «همع الهوامع» (١:١٢٧) و «خزانة الأدب» (٤:١٤٢) و «الإصباح في شرح الاقتراح» (٣٤٨).

(٣) (لعله: القاسم) من حاشية م.

(٤) مترجم في «إشارة التعيين» (ص: ٢٦٦) و «البلغة» (ص: ١٧٣) و «بغية الوعاة» (٢:٢٥٦).

الكتاب الرابع

في الاستصحاب



قال «ابنُ الأنباريّ»[1]: هو «إبقاءُ حالِ اللفظِ على ما يَستحقه في الأصل عند عدمِ دليلِ النقلِ عن الأصلِ».

قال(٢): وهو من الأدلَّةِ المعتبرة، كاستصحاب حال الأصل في الأسماء، وهو «الإعراب»، حتى يوجدَ دليلُ البناءِ، وحال الأصل في الأفعال، وهو «البناء»، حتى يوجد دليل الإعراب.

(الكتاب الرابع: في الاستصحاب)

هو في اللغة: الدعاء إلى الصحبة والملازمة.

وفي اصطلاحهم: استمرارُ الحكم وإبقاءُ ما كان على ما كان[3].

قوله: (دليل البناء) هو شَبَهُ الحرفِ القوي[4] عند الشيخ «ابن مالك»، وشَبَهُ مبنيٍّ الأصلِ عند الشيخ «ابن الحاجب».

و(دليلُ الإعراب) في الأفعال تَعَاوُرُ المعاني أو غيره. مما فصَّلوه[5].

---

(١) في «الإعراب في جدل الإعراب» (٤٦).

(٢) في «لمع الأدلة» (١٤١).

(٣) استصحابُ الحال لأمرٍ وجوديّ أو عدميّ، عقلي أو شرعي. ومعناه: أن ما ثبت في الزمن الماضي فالأصل بقاؤه في الزمن المستقبل، وهو معنى قولهم: الأصلُ بقاءُ ما كانَ على ما كان حتى يوجد الْمُزيلُ، فمَنِ ادَّعاهُ فعليه البيانُ، كما في الحِسّيَات أن الجوهر إذا شغل المكان يبقى شاغلاً إلى أن يُوجد الْمُزيل، مأخوذ من المصاحبة، وهو ملازمة ذلك الحكم ما لم يوجد مغيِّر، فيقال: الحكمُ الفلاني قد كان فلم نظنَّ عدمَه، وكلُّ ما كان كذلك فهو مظنونُ البقاءِ. انظر «البحر المحيط» للزركشي (٦: ١٧) و «الإصباح في شرح الاقتراح» (٣٥٣).

(٤) (الذي) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٥) انظر «شرح الرضي على الكافية» (١: ٥٧).

وقال في «الإنصاف»[1]: احتجَّ البصريون على عدمِ تركيب «كَمْ» بأنَّ الأصلَ الإفراد، والتركيبُ فرعٌ، ومَنْ تَمَسَّك بالأصلِ خَرَجَ عن عُهْدَةِ المطالبةِ بالدليل.

ومَنْ عَدَلَ عن الأصل افتقر إلى إقامة دليلٍ، لعدوله عن الأصل. و «استصحابُ الحالِ» أحدُ الأدلة المعتبرة.

وقال في موضعٍ آخر منه[2]: احتج البصريون على أنه لا يجوز الجرُّ بحرفٍ محذوفٍ بلا عوضٍ، بأن قالوا: أجمعنا على أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف، وإنما تعمل معه في بعض المواضع إذا كان لها عوضٌ،

قوله: (خَرَجَ عن عُهْدَة) إلخ.. لأن الأصلَ بقاءُ ما كان على ما كان.

قوله: (المعتبرة) أي: عند الأصوليين والفقهاء[3]، فهنا أولى.

قوله: (بلا عوض) قيَّدَ به؛ لإخراج ما حُذف فيه حرفُ الجرّ، وعُوّض عنه غيره[4].

قال «أبو حيان»: وذلك في باب كَمْ والقَسَمِ. زاد[5] غيرُه واو «ربّ»[6].

قوله: (بأن قالوا) متعلق بـ(احتجَّ).

قوله: (إذا كان له[7] عوضٌ[8]) بيانٌ[9] لِمَا قبلَه، وتعيينٌ لبعض المواضع.

---

(١) (١: ٣٠٠).

(٢) من «الإنصاف» (١: ٣٩٦).

(٣) انظر «البحر المحيط» للزركشي (١: ٥٧–٥٨).

(٤) انظر «ارتشاف الضرب» (٢: ٢٥٤).

(٥) (وزاد) في م.

(٦) انظر «شرح الأشموني» ومعه «حاشية الصبان» (٢: ٢٣٣).

(٧) (لها) في نسخ «الاقتراح».

(٨) (عرض) في د.

(٩) (ببيان) في د.

ولم يوجد هنا فبقي فيما عداه على الأصل، والتمسُّكُ بالأصل / ٩٣
تمسُّكٌ باستصحاب الحال. وهو من الأدلة المعتبرة. انتهى.

وقال «ابنُ مالك»[1]: مَنْ قال: إنَّ «كان» وأخواتها لا تدلُّ على الحَدَث فهو مردودٌ، بأن الأصل في كلِّ فعل الدلالةُ على المعنَيَيْنِ، فلا يقبل إخراجها عن الأصل إلا بدليلٍ.

قوله: (على الأصل) أي: استصحاباً له.

قوله: (المعتبرة) أي: شرعاً / وفرعاً[2]. ١٠٩ أ

قوله: (لا تدل) إلخ.. أي: بل جيء بها للربط بين الاسم والخبر، وهو الذي اعتمده المناطقة فسمَّوْها رَوَابط.

قوله: (فهو) أي: قولُه.

قوله: (الحدث والزمان) بيان (للمعنيين)[3] لأن ذلك مَدلُولُه بالوضع، وأما الفاعلُ فإنما يدل عليه التزاماً، وكلام «العصام» من أوهام الأفهام.

قوله: (فلا يقبل إخراجهما)[4] إلخ.. هو بناء على ما اختاره، واستدلَّ له في «شرح التسهيل»[5] بعشرة أوجُهٍ، هذا أحدها، ووافقه على ذلك أكثرُ النحاة، وشيَّدوا أركانه.

---

(١) انظر «التسهيل» (٥٢-٥٣).
(٢) أي: وعرفاً.
(٣) [(على المعنيين) الموضوع لهما (الحدث والزمان)] هكذا في «داعي الفلاح».
(٤) (إخراجها) في نسخ «الاقتراح» و«داعي الفلاح».
(٥) (١:٣٣٨-٣٤٠) وفيه: رأى «ابن جني» و«ابن بَرهان» و«الجرجاني» وغيرهم أن «كان» وأخواتها تدل على زمن وقوع الحَدَث، ولا تدل على حدث. ورأى «ابن مالك» أنها تدل على زمن وحدثٍ على الأصح، إلا «ليس»، وأبطل دعواهم بعشرةِ أوجهٍ.

قلت: والمسائل التي استدلَّ فيها النحاةُ بالأصل كثيرةٌ جداً لا تُحْصَى، كقولهم: «الأصلُ في البناءِ السكونُ إلا لموجبِ تحريك»، و «الأصل في الحروف

وعندي أن الرأيَ هو رأيُ «سيبويه»[(١)]. وقد أفردتُ هذه المسألة بالتصنيف في تأليف مستقل سميته: «إقامة البرهان على أنَّ[(٢)] الأفعال الناقصة إنما تدل على الزمان». وردَدْتُ تلك الوجوهَ التي أبداها كلها، وحقَّقْتُ أنَّ القولَ فيها قولُ «سيبويه»، ووافقني على ذلك جميعُ مَنْ عاصَرَني من أشياخنا المحققين، كشيخنا الإمام «ابنِ المِسْنَاوي»، وعلامةِ العربيةِ صاحبنا «أبي عبد الله محمد بن زِكْري»[(٣)]، ورَجَعَ عما كان ارتضاه في حواشيه على «التوضيح»، ونَقَلَ كلامي، وأيَّدَ به ذلك، والشيخِ المفرد في فنِّ العربية مولاي «محمد العراقي الشريف»[(٤)]، وغيرهم. والله الموفق سبحانه.

قوله: (إلا لموجِب[(٥)]) أي: كرفع التقاء الساكنين في نحو: «أَيْنَ» و «أمْسِ» و «حَيْثُ».

---

(١) قال في «الكتاب» (١: ٤٥): (تقول: «كان عبدُ الله أخاك» فإنَّما أردْتَ أن تُخْبِرَ عن الأُخوّة، وأدخلت «كان» لتجعل ذلك فيما مضى..).

(٢) (أن) ساقط من د.

(٣) هو «أبو عبد الله، محمد بن عبد الرحمن بن زِكْري» المغربي الفاسي، المتوفَّى سنة ١١٤٤ هـ، الفقيهُ النبيهُ المتفنِّن في العلوم. له: حاشية على توضيح ابن هشام، لم تكمل. مترجم في «شجرة النور الزكية» (٣٣٥) و «معجم المؤلفين» (١٠: ١٤٠) و «الأعلام» (٦: ١٩٧).

(٤) هو «أبو عبد الله، محمدُ بنُ إدريسٍ العراقيُّ» المتوفى سنة ١١٤٢ هـ. المشهور بالنباهة والتحصيل، عالم الشرفاء، وشريفُ العلماء. له تقاييدُ كثيرة في النحو. مترجم في «شجرة النور الزكية» (٣٣٥).

(٥) (الموجب) في د.

عدمُ الزيادة حتَّى يقومَ الدليـلُ عليهـا من الاشتقـاق ونحْوِه»، و«الأصلُ في الأسماء الصرفُ والتنكيرُ والتذكيرُ وقَبولُ الإضافة والإسنادُ».

وقال «الأندلسي» في «شرح المفصل»: استدلَّ الكوفيون على أن الضميرَ في «لولاك» ونحوِه مرفوعٌ، بأن قالوا: أجْمَعْنَا على أنَّ الظاهرَ الذي قام هذا الضمير مَقامَهُ مرفوعٌ، فوجب أن يكون كذلك في الضميرِ بالقياس عليه و «الاستصحاب».

وقال «ابنُ الأنباريّ» في «أصوله»[1]: «استصحابُ الحال»

قوله: (عدم الزيادة) أي: ليكون[2] من أصل المادة.

قوله: (عليها) أي: على الزيادة والاشتقاق، كما قال مما يتبيّن[3] به المزيد.

قوله: (ونحوِه) أي: نحوِ الاشتقاق مما يدلّ على الزيادة، كفَقْدِ المِثْل والخروج عن أوزان العرب، و[4]الزيادة على أصولٍ ثلاثة أو أربعة.

قوله: (والإسنادُ) أي: إليه، وهو أن يُنْسَبَ إليه ما تَتِمُّ به الفائدة.

قوله: ([5]ونحوه) أي: نحو: «لولاك»، وهو «لولاي» و «لولاه».

قوله (في الضمير) إلخ.. أي: فنجعله مخفوضاً قام مقامَ مرفوع، لا أنَّ هذا نفسه مرفوعٌ؛ لأنه ليس من ضمائر الرفع. كما مرَّ.

[قوله: (عليه) أي: الظاهر.][6].

---

(١) «لمع الأدلة» (١٤٢).

(٢) (فيكون) في م.

(٣) (تبين) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٤) (في) مكان (و) في د، م.

(٥) (أي) مكان (و) في د، م.

(٦) ساقط من د، م.

من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسكُ به ما وُجِدَ هناك دليلٌ، ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شَبَهِ الحرف أو تضمين معناه، وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مُضارَعَتِهِ للاسم.

وقال في «جَدَلِه»: الاعتراضُ على الاستدلال بـ«استصحاب الحال» بأن يذكر دليلاً يدَلّ على زواله، كأنْ يدل الكوفيُّ على زواله إذا تمسك البصريُّ به في بناء فعل الأمر، فيبيِّن أن فعلَ الأمرِ مقتطعٌ من المضارع،

قوله: (من أضعف) إلخ.. أي: لتقدمِ كلٍّ من النصِّ والإجماعِ والقياسِ عليه.

قوله: (ما وجدنا) «ما»: مصدرية ظرفية، أي: مدَّة وِجدانِنا هناكَ دليلاً من الأدلة الراجحة عليه.

قوله: (من شَبَهِ الحرف) إلخ.. هو بيانٌ لـ(دليل)، والشبه إما في الوضعِ أو الاستعمالِ أو الإهمال، كما لـ«ابن مالكٍ» وغيرِه.

قوله: (من مُضارعته)[1] بيان لـ(دليل الإعراب). ومرَّ أن أصحَّ المذاهب وأرجَحَ الأقوالِ أنَّ المضارعةَ في وجودِ المعاني المعتورةِ على التركيب الواحد.

قوله: (على زواله) أي: زوال ذلك الأصل المستصحب وسقوطِه.

قوله: (فيبيّن)[2] مضارع «بَيَّنَ»(٣)، وفاعله (الكوفيُّ)، أي: يوضح.

قوله: (مقتطع)[4] إلخ.. لأنه حُذف منه[5] حرفُ المضارعة، وجرّ بالباقي مجزوماً كما كان، إن[6] كان ما بعد حرف المضارعة متحركاً، وإلا جيء بهمزة الوصل.

(١) (مضارعة) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٢) (فبين) في د.

(٣) (بين) ساقط من د.

(٤) (مقتلع) في د.

(٥) (منه) ساقط من د، م.

(٦) (أي) مكان (إن) في د.

ومأخوذٌ منه، والمضارعُ قد أشْبَهَ الأسماءَ، وزال عنه استصحاب حالِ البناءِ، وصار معرباً بالشبه، فكذلك فعل الأمر.

والجواب: أن يبيِّن أن ما تَوَهَّمَهُ دليلاً لم يوجد، فبقي التمسكُ بـ «استصحاب / الحال» صحيحاً. ٩٤

قوله: (/ ومأخوذٌ) عطف تفسير على ما قبله. ١٠٩ ب

قوله: (الأسماء) بالجمع. كذا في الأصول. والأولى «الاسم»[1] بالإفراد.

قوله: (وصار) أي: المضارع.

قوله: (فكذلك [فعل][2] الأمر) إلخ.. أي: لأنه منه، إلا أنه حذفت [منه][3] لامُ الأمر، ثم حرفُ المضارعة، فيجري عليه ما كان لأصله.

قوله: (والجواب) أي: من جانب البصريّ عما أورده الكوفيُّ.

قوله: (أن ما توهمه) أي: الكوفيُّ دليلاً على إعراب الأمر، لم يوجد [معمولاً به][4] وذلك يمنع[5] أنه[6] مأخوذ منه، بل هو نوع مستقل على حِدَة.

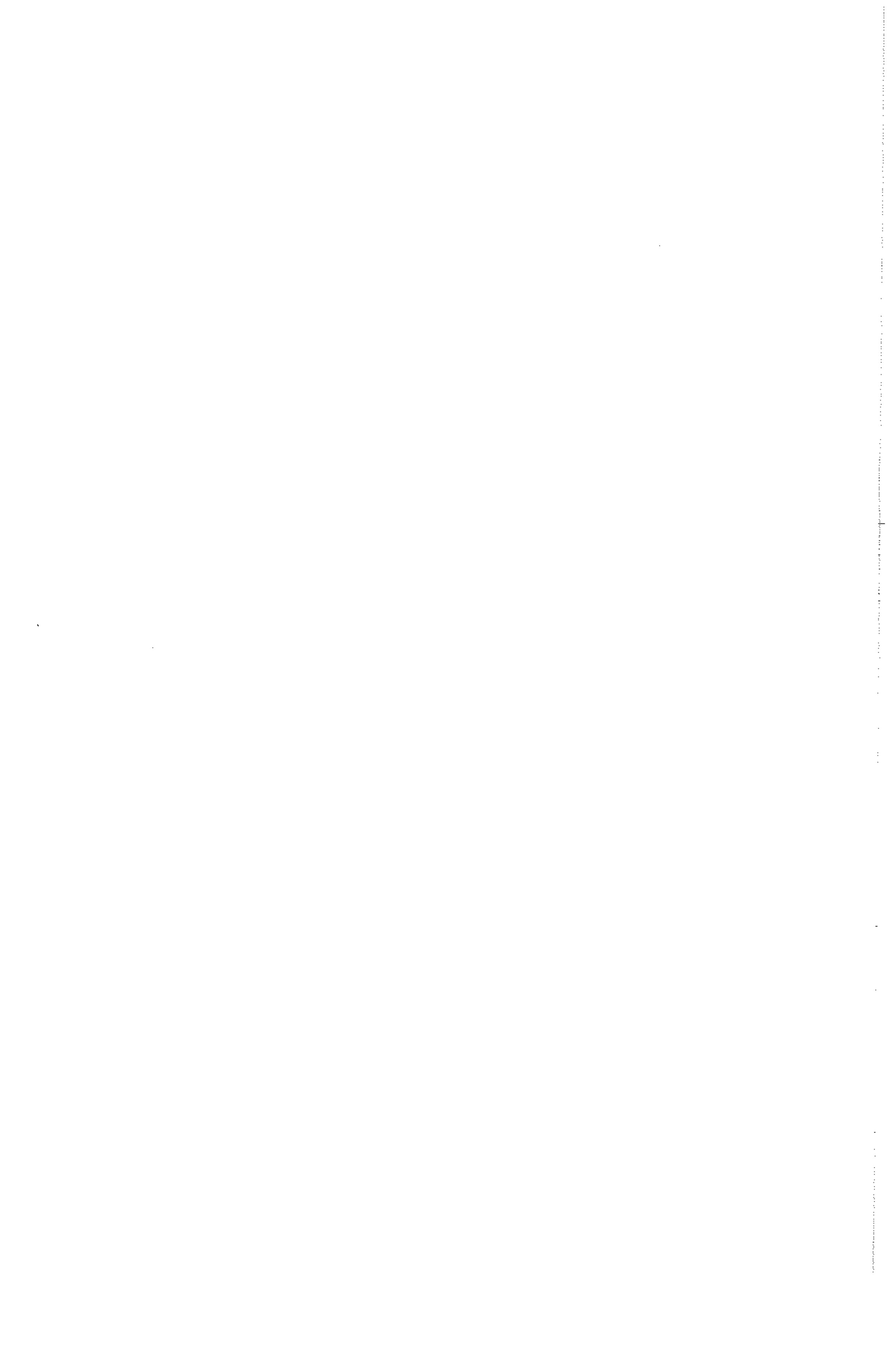
قوله[7]: (فيبقى التمسك) إلخ.. و[8] استصحابُ الحال فيه هو أصلُ البناء في الفعل؛ لأنه لا قاطع له.

---

(١) (الاسم) ساقط من د.
(٢) ساقط من د، ك، وأثبته من م.
(٣) ساقط من د، ك، وأثبته من م.
(٤) ساقط من ك، (به) ساقط من د، وأثبته من م.
(٥) (بمنع) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.
(٦) (أي: الأمر. وقوله: مأخوذ منه، أي: من المضارع) من حاشية م.
(٧) (قوله) ساقط من د، م.
(٨) (و) ساقط من د، م.

الكتاب الخامس

في أدلة شتى



قال «ابنُ الأنباري»[1] : اعلم أنَّ أنواعَ «الاستدلالِ» كثيرةٌ لا تحصرُ .

منها : «الاستدلال بالعكس»

(الكتاب الخامس : في أدلة شَتَّى)

الأدلة : جمع دليل، ومرَّ معناه[2]، وما فيه .

و (شتّى) : معناه : متفرقة، جمع : شَتيت، كـ « مريض » و « مَرْضَى »، أي : ليس لها ضابط خاص[3]، فهي تُجْمَعُ في هذا الكتاب .

قوله : (لا تحصر) أي : لأنَّ مدارها على حِدَّة الفكر، وقوة الذكاء، وحسن الاستنباط .

قوله : (بالعكس) أي : الأصوليون[4] يُعَبِّرون عن هذا بـ « قياس العكس »، ومَثَّلُوه بحديث : « أرأيتَ لو وَضَعَها في حَرَامٍ »[5] الحديثَ .

---

(١) في « لمع الأدلة » (١٢٧) .

(٢) في (ص ١٨ أ) .

(٣) (خاص) ساقط من م .

(٤) (أنَّ الأصوليين) في م .

(٥) أخرجه « مسلمٌ » في « صحيحه » في (كتاب الزكاة - باب بيان اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف) (٢ : ٦٩٧) من حديث « أبي ذَرٍّ » أنَّ ناساً من أصحاب النبيِّ ﷺ قالوا للنبيِّ ﷺ : يا رسولَ الله ذَهَبَ أهلُ الدُّثورِ بالأُجورِ، يُصَلُّون كما نُصَلِّي، ويَصُومُونَ كما نَصُومُ، ويَتَصَدَّقُونَ بفُضُولِ أموالِهِمْ . قال : « أوَ لَيْسَ قد جعلَ اللهُ لكُم ما تَصَّدَّقُونَ؟ إنَّ بكُلِّ تَسْبيحَةٍ صَدَقَةً، وكلِّ تَكْبيرةٍ صدقةً، وكُلِّ تَحْميدةٍ صدقةً، وكُلِّ تَهْليلَةٍ صَدَقَةً . وأمْرٌ بالمعروفِ صدقةٌ، ونَهْيٌ عن مُنْكرٍ صَدَقَةٌ، وفي بُضْعِ أحَدِكُمْ صدقةٌ » قالوا : يا رسولَ الله أيَأْتي أحَدُنا شَهْوَتَهُ ويكونُ له فيها أجْرٌ؟ قالَ : « أَرَأَيْتُمْ لو وَضَعَهَا في حرامٍ أكانَ عليه فيها وِزْرٌ؟ فكذلكَ إذا وَضَعَهَا في الحَلالِ كان له أجْرٌ » . وانظر الكلام على (قياس العكس) في « البحر المحيط » للزركشي (٥ : ٤٦) .

كأن يقال: لو كان نَصْبُ الظرف في خبر المبتدأ بالخلاف لكان ينبغي أن يكون الأولُ منصوباً؛ لأنَّ الخلافَ لا يكون من واحد، وإنما يكون من اثنين، فلو كان الخلافُ موجباً للنصب في الثاني لكانَ موجباً للنصب في الأول، فَلَمَّا لم يكنِ الأولُ منصوباً دلَّ على أن الخلاف لا يكون موجباً للنصب في الثاني.

قوله: (في خبر المبتدأ)[1] أي: نحو: ﴿والركبُ أسفلَ منكم﴾[2].

قوله: (بالخلاف) أي: المخالفة بينه وبين المبتدأ، كما هو مذهب الكوفيين، وعلَّلوه: بأن خبرَ المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، فإن قولك: «زيدٌ قائمٌ» في المعنى متحدان؛ لأن القائم هو «زيدٌ»، وبالعكس.

وقولك: «زيدٌ خَلْفَكَ» في المعنى ليس كذلك؛ لأن «خَلْفَكَ» في المعنى ليس زيداً، فلما افترقا معنىً نُصِبَ على الخلاف إيذاناً بالافتراق[3].

قوله: (الأول) هو المبتدأُ منصوبٌ، أي: بهذه العلَّة عينها.

قوله: (من اثنين) أي: كل منهما يخالفُ صاحبَه على ما هو شأن المفاعلة في أصل الوضع.

قوله: (في الثاني) هو الخبرُ الواقع ظرفاً في الرأي الكوفي.

قوله: (في الأول) أي: المبتدأ، لوجود العلّة.

قوله: (فلما لم يكن الأولُ) أي: وهو المبتدأ منصوباً مع قيام الخلاف به أيضاً. و (دَلَّ) هو جواب (لَمَّا) أي: دلَّ عدمُ نصبه على أن الخلافَ لا يكون موجباً للنصب في الظرف، وإلا فإعمالُه في الثاني دون الأول تحكمٌ وترجيحٌ بلا مرجِّحٍ، فاستُدِلَّ بعكس الحكم على نفيه.

---

(١) (مبتدأ الخبر) في د.

(٢) (الأنفال: ٤٢).

(٣) (أي: في المعنى) من حاشية م. وانظر «الإنصاف» مسألة (٢٩) (١: ٢٤٥-٢٤٧).

ومنها: «الاستدلال ببيان العلَّة»

قال «ابنُ الأنباري»[1]: وهو ضربان:

أحدهما: أن يُبَيِّنَ علّة الحكم، ويَسْتَدِلَّ بوجودها في موضع الخلاف ليوجد بها الحكم.

والثاني: أن يُبَيِّنَ العلَّةَ، ثم يَسْتَدِلَّ بِعَدَمِها في موضع الخلاف ليُعْدِم الحكم.

قوله: (أن يبينَ) إلخ.. يجوز كونُه مضارع «بَيَّنَ» أو «أبانَ»[2]؛ لأنهما بمعنىً، أي: يظهرهما في الأصل.

قوله: (ويَسْتَدِلَّ) أي: على ثبوت ذلك الحكم في الفرع الذي ادعى مشابهتَه للأصل.

قوله: (في موضع الخلاف) هو ذلك الفرع.

قوله: (ليوجد بها) أي: بسبب[3] العلّة (الحكم) لدورانه معها؛ لأنها كلما وُجِدَت وُجِدَ ذلك[4] الحكمُ.

قوله: (/أن[5] يُبَيِّنَ) هو كالأول[6]، وفي بعض الأصول «أن يعيّن» بالعين المهملة، بدل الموحدة، وهو قريبٌ. من التبيين[7]، أي: يَجْعل العلَّة معينة في الأصل. ١١٠ أ

قوله: (ثم يَسْتَدِلَّ بعدمها)[8] أي: على عدم ذلك الحكم. كما نبَّه عليه بقوله: (ليُعْدِم) ذلك (الحكم) بفقد علته.

---

(١) في «لمع الأدلة» (١٣٢).

(٢) يقال: بَيَّنَ وتَبَيَّنَ وأَبَانَ واسْتَبَانَ. «القاموس المحيط» (بين ٤: ٢٠١).

(٣) (سبب) في د.

(٤) (ذلك) ساقط من د، م.

(٥) (إذ) مكان (أن) في د.

(٦) (أي في جواز كونه مضارع بَيَّن أو أبان) من حاشية م.

(٧) (يبيّن) في م.

(٨) (بعدبها) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

فالأول: كأن يَسْتَدِلَّ مَنْ أعملَ اسمَ الفاعلِ في الْمُضِيِّ؛ فيقول: إنما عمل اسم الفاعل في محل الإجماع؛ لجريانه على حركة الفعل وسكونه، وهذا جارٍ على حركة الفعل وسكونه،

قوله: (فالأول) أي[1]: إثبات[2] وجود العلَّة في موضع الخلاف.

قوله: (في الْمُضِيّ) هو بضم الميم وكسر الضاد المعجمة وتشديد التحتية، مصدر «مَضَى» كـ«رَمَى»، وأصله: مُضُويٌ[3]، كـ«القعود»[4]، ثم[5] اجتمعت الواو والياء إلخ[6] ما عُرف في الصرف، أي[7]: مع كون اسم الفاعل في المضي[8] غيرَ صلة لـ«أل»[9].

قوله: (في محل الإجماع) أي: إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، واعتمد على موصوف ولو معنى، أو على نحو نفي[10] (لجريانه) إلخ[11].

---

(١) (أي) ساقط من د.
(٢) (لعله: بيان) من حاشية م.
(٣) (معنوي) في د.
(٤) (كقعود) في م.
(٥) (ثم) ساقط من م.
(٦) (إلى آخر) في م.
(٧) (قوله: أي: مع كون اسم الفاعل في المضي غير صلة لـ«أل» قيَّد بذلك لأن اسم الفاعل إذا كان عمله لـ«أل» عمل مطلقاً، أي: ولو كان بمعنى المضي اتفاقاً. قال «ابن مالك» في «الخلاصة»:

وإِنْ يَكُنْ صِلَةَ أَلْ فَفي الْمُضِي ... وغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِي

والله أعلم) من حاشية م. انظر «شرح ابن عقيل» (إعمال اسم الفاعل).
(٨) (أي: لأنه إذا كان صلة لـ«أل» فليس موضع خلاف بل يعمل باتفاق) من حاشية م.
(٩) انظر «الكافي شرح الهادي» (١٣١٥) آلة كاتبة و«شرح الأشموني» ومعه «حاشية الصبان» (٢: ٢٩٣).
(١٠) انظر «التصريح» (٢: ٦٦).
(١١) (إلخ) ساقط من د.

فوجب أن يكون عاملاً.

والثاني: كأن يَسْتَدِلَّ مَنْ أبطل عَمَلَ «إنِ» المخففة من الثقيلة، فيقول: إنما عملت «إنَّ» الثقيلة لشبهها بالفعل، وقد عُدِمَ بالتخفيف فَوَجَبَ أنْ لا تعمل.

قوله: (فَوَجَبَ) إلخ.. أي: في المضي[1] أيضاً؛ لوجود تلك العلّة فيه.

قوله: (والثاني) أي: الاستدلال بعدم العلّة لحكم[2] الأصل في موضع الخلاف على[3] عدمه[4] فيه.

قوله: (لشبهها بالفعل) في المعنى[5] والْمَبْنَى، كما أشرنا إليه فيما مرَّ.

قوله: (وقد عُدِم) أي: الشبه (بالتخفيف)[6] فلم يبق مَبْنَاها كمبنى الأفعال.

قوله: (فوجب) إلخ.. ففيه استدلال بعدم العلّة[7] في موضع الخلاف على فقد حكم الأصل منه[8].

---

(١) (المعنى) في د.

(٢) (علة حكم) في م.

(٣) (على) ساقط من د، م.

(٤) (ليعدمه) في م.

(٥) (قوله: في المعنى لأن معناها: أُؤَكِّد) من حاشية م.

(٦) أي: لفقد الشبه اللفظي. «داعي الفلاح».

(٧) (بعدم العلّة في العلّة في موضع) في د.

(٨) انظر «شرح المفصل» لابن يعيش (٨: ٧١).

ومنها: «الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه»

قال «ابنُ الأنباري»[1]: وهذا إنما يكون فيما إذا ثبت لم يَخْفَ دليلُه، فيستدل بعدم الدليل على نفيه، كأن يستدل على نفي: (أنَّ الكلمات أربعة)، وعلى نفي: (أنَّ أنواعَ الإعراب خمسة)، فيقول: لو كانت الكلماتُ أربعةً، وأنواعُ الإعراب خمسةً لكان على ذلك دليلٌ، ولو كان على ذلك دليل لعُرف مع كثرة البحث وشدة الفحص.

فلما لم يُعْرَف ذلك دلَّ على أنه لا دليل، فوجب أن لا تكون الكلماتُ أربعةً، ولا أنواع الإعراب خمسة.

قوله: (على نفيه) أي: لأنه يلزم من فَقْد العلَّة فَقْدُ المعلول.

قوله: (فيما) أي: في أمْر، أو في الأمر الذي إذا ثبت ظهرَ ظهوراً لا خفاء فيه، فلا بدَّ من وضوح دليله بحيث لم يَخْفَ كما قال.

قوله: (أن الكلمات أربع) كذا في أصلنا بغير «هاء»[2]، وفي نسخة الشارح «أربعة»[3] فصحَّف. وقال: حقه «أربع».

قوله: (وشدة الفحص) عطف تفسير على (كثرة البحث).

والفحص: هو الاستقصاءُ في البحث.

قوله: (فلما لم يُعْرَف) أي: مع شدة العناية بالفحص عنه.

قوله: (لا دليل) أي: في نفس الأمر، فاسْتَدَلَّ بعدم وجود الدليل للْمُدَّعَى على عدم ذلك الْمُدَّعَى، ولذا قال: (فوجب) إلخ..

---

(١) في «لمع الأدلة» (١٤٢).

(٢) (ها) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٣) وفي «لمع الأدلة» (١٤٢): (أن أقسام الكلم أربعة). وبناء على هذا يمكن أن نحملَ عبارة «الاقتراح» على حذف مضاف وهو «أقسام» فتصح العبارة. والله أعلم.

قال: وقد زعم بعضُهم أن النافي لا دليلَ عليه،

وليس كذلك، لأن الحكم بالنفي لا يكون إلا عن دليل، كما أن الحكم بالإثبات لا يكون إلا عن دليلٍ، فكما يجب الدليلُ على المثبت يجب أيضاً / على النافي.

٩٥

قوله: (أن[١] النافي) إلخ.. أي: لأنه لا يدعي إثبات شيء حتى يُطالب بالدليل عليه، فعدم وجود دليله لا ينفي نفيه[٢]، فالنفي لكونه عدماً أصْلٌ، وما جاء على الأصل لا يُسأل عنه[٣].

قوله: (وليس كذلك) أي: لأنه حكم بانتفاء ذلك المنفي. وعبارة «ابن الأنباري»: وهذا فاسد؛ (لأن الحكم بالنفي) إلخ..

---

(١) (أن) ساقط من م.

(٢) (نفسه) في د، م.

(٣) انظر «البحر المحيط» للزركشي (١: ٤١).

ومنها: «الاستدلال بالأصول»

قال «ابنُ الأنباري»[1]: كأن يُسْتَدَلَّ على إبطال «أنَّ رفع المضارع لتجرده من الناصب والجازم» بأنَّ ذلك يؤدي إلى خلاف الأصول؛ لأنه يؤدِّي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم، وهذا خلافُ الأصول؛ لأن الأصولَ تدل على أن الرفع قبل النصب؛ لأن الرفع صفة الفاعل، والنصب صفة المفعول، فكما أن الفاعل

قوله: (لتجرده) إلخ.. أي: كما هو رأيُ «الفَرَّاء»، واختاره «ابنُ الخباز»، ورجَّحه «ابن مالك»[2] وقال: إنه سالم من النقض. ونَسَبَهُ لحذَّاق الكوفيين[3].

قوله: (لأنه يؤدِّي) إلخ.. كالتفصيل بعد الإجمال.

قوله: (بعد النصب) إلخ.. أي: لأن التعبير بالتجرد صريحٌ في سَبْقِهِمَا[4] على الرفع، وأنه تَجَرَّدَ بعد ما كان متلبساً بهما، وهو (خلافُ الأصول[5]) كما قال[6]/، لأنها[7] شاهدة بتقدم الرفع عليهما. ١١٠ ب

قوله: (صفة الفاعل) أي: حُكْمٌ ثابتٌ له، وهو عمدةٌ، كما أن المفعول حكمه النصب، وهو فَضْلَةٌ.

---

(١) في «لمع الأدلة» (١٣٢).

(٢) انظر «شرح التسهيل» لابن مالك (٤: ٦) و«التسهيل» (ص: ٢٢٨) و«شرح عمدة الحافظ وعُدَّة اللافظ» (١٠٨-١٠٩).

(٣) انظر «شرح الكافية الشافية» (٣: ١٥١٩) و«شرح الأشموني» ومعه «حاشية الأشموني» (٣: ٢٧٧) و«التصريح» (٢: ٢٢٩).

(٤) (أي: النصب والجزم) من حاشية م، و(سبقيتهما) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٥) (أي: القواعد) من حاشية م.

(٦) أي: المصنف.

(٧) (لأنهما) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

قبل المفعول، فكذلك الرفع قبل النصب، وكذلك تدلّ الأصولُ أيضاً على أن الرفعَ قبلَ الجزمِ؛ لأن الرفعَ في الأصل من صفات الأسماء، والجزم من صفات الأفعال، فكما أن رتبةَ الأسماء قبل الأفعال، فكذلك الرفع قبل الجزم.

فإن قيل: فهب أن الرفع في الأسماء قبل الجزم في الأفعال، فَلِمَ قُلْتُمْ: «إنَّ الرفع في الأفعال قبل الجزم؟».

قوله: (قبل المفعول) أي: مَنْزِلَةً واعتباراً.

قوله: (من صفات الأسماء) أي: لكونه صفة[1] الفاعل، وأما كونه من صفات الأفعال أيضاً فيأتي الجواب عنه في كلام المصنف.

قوله: (قبل الأفعال) أي: ولذا قُدِّمَتْ عليها في الذكر.

قوله: (قبل الجزم) إلخ.. فالقولُ[2] بأنّ تجرده منها رافِعُه[3] مقتضٍ[4] لتأخُّره عنهما فيخالفُ الأصلين المذكورين.

فالمراد بالجمع في الأصول ما فوق الواحد. كما قيل[5]. تأمَّلْ

قوله: (فلِمَ قلتم) إلخ.. أي: ولا يلزم من سَبْق وَصْفِ الأسماء لتقدّم موصوفه على وصف الأفعال، وهو الجزم تَقَدُّمُ وصف الفعل على الوصف الآخَرِ له.

---

(١) (من صفة) في د.

(٢) (مبتدأ خبره قوله «مقتضٍ» لتأخره عنهما) من حاشية م.

(٣) (خبر «أنَّ») من حاشية م.

(٤) (خبر المبتدأ) من حاشية م.

(٥) أقلُّ الجمع في اللغة ثلاثة، والحكمُ على الاثنين بالجماعة أمرٌ شرعيٌّ أدلَّتُهُ من التنزيل. قال «الخليل»: الاثنان جمعٌ. انظر الكلام على أقلِّ الجمع في «الكتاب» (٢: ٤٨، ٣: ٦٢١ – ٦٢٢) وأصول السرخسي» (١: ١٥١–١٥٢) و«كشف الأسرار» (٢: ٤٩).

قلنا: لأنَّ إعرابَ الأفعال فرعٌ على إعرابِ الأسماء،

قوله: (فرع) أي: عند البصريين. قال «ابنُ مالك»: لتعاقب المعاني المفتقرة للإعراب على كلٍّ منهما[1].

---

(١) قال «ابن الأنباري»: أجمعَ الكوفيون والبصريون على أن الأفعال المضارعة معربة. واختلفوا في علّة إعرابها:

فذهب الكوفيون إلى أنها إنما أعربت؛ لأنه دَخَلَهَا المعاني المختلفة، والأوقات الطويلة.

وذهب البصريون إلى أنها إنما أعربت لثلاثة أوجهٍ:

أحدها: أن الفعل المضارع يكون شائعاً فيتخصص، كما أن الاسم يكون شائعاً فيتخصص، تقول: «يذهب» فيصلح للحال والاستقبال، و «سوف يذهب» يختص بالاستقبال بعد شياعه، كما يختص الاسم بعد شياعه. كما تقول «رجل» فيصلح لجميع الرجال، فإذا قلت: «الرجل» اختص بعد شياعه، فشابه الفعل الاسم من هذا الوجه.

والوجه الثاني: أن الفعل المضارع تدخل عليه لام الابتداء، تقول: «إن زيداً ليقومُ» كما تقول: «إنَّ زيداً لقائمٌ» وهذه اللام لا تدخل على الفعل الماضي ولا على الأمر؛ لعدم المشابهة بينهما وبين الاسم.

والوجه الثالث: أن الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه. فـ «يَضْرِب» على وزن «ضَارِب».

والجواب عن كلمات الكوفيين:

قولكم «يدخلها المعاني المختلفة» يبطل بالحروف، فإنها تدخلها المعاني المختلفة، فـ (ألا) تصلح للاستفهام والعَرْضِ والتمني. و (مِنْ) تصلح لابتداء الغاية، والتبعيض والتبيين والزيادة للتوكيد. إلى غير ذلك من الحروف. ولا خلاف أنه لا يعرب منها شيء.

وقولكم «والأوقات الطويلة» يبطل بالفعل الماضي، فهو أطول من المستقبل لأن المستقبل يصير ماضياً، والماضي لا يصير مستقبلاً، فإذا كان الماضي الذي هو الأطول مبنياً، فكيف يكون المستقبل الذي هو دونه معرباً؟

فلو كان طولُ الزمان يوجب الإعراب لوجب أن يكون الماضي معرباً، فلما لم يُعْرَبْ دلَّ على أنَّ هذا تعليل ليس عليه تعويل. والله أعلم. اهـ من «الإنصاف» مسألة (٧٣) (٢: ٥٤٩) بتصرف.

وإذا ثبتَ ذلك في الأصل فكذلك في الفرع ؛ لأن الفرع يتبع الأصل .

قوله : (ذلك) أي : تقدم الرفع على الجزم مَرْتَبَةً .

قوله : (في الأصل) أي : الاسم ، كما أنَّ الفرع هو الفِعْل ، والقاعدة : أن الفرعَ يتبَعُ الأصلَ ، ولا يخالفه إلا لمقتضٍ[1] .

والجوابُ عما أورَدُوهُ على الجمهور : أن المراد بالتجرُّد عنهما عَدَمُهُمَا ، وعُبِّرَ عنه بالتجرّد تنزيلاً للإمكان منزلةَ الحضور[2] ، كما قالوا عند حَفْر الركية[3] : ضَيِّقْ فَمَهَا ، أي : أَوْجِدْهَا ضَيِّقَةَ الفم . كما قالَه « السعدُ » وغيرُه .

---

(١) (لمقتضي) في د ، ك ، وأثبت الذي هو في م .

(٢) (قوله : منزلة الحضور ، أي : الوجود بالفعل . وقوله : كما قالوا . . إلخ تنظير ، ومحل التنظير قوله : فمها ، فإنه نَزَّل إمكان وجود الركية منزلة وجودها بالفعل ، فأضاف لها الفم ، هذا ما ظهر لي . والله أعلم) . اهـ من حاشية م .

(٣) (قوله : الرَّكِيَّة بتشديد الراء المفتوحة ، وكسر الفاء ، والياء المشدّدة المكسورة ، هي البئر . كما في « القاموس ») من حاشية م « القاموس المحيط » (ركي ٤ : ٣٣٠) .

ومنها: «الاستدلالُ بعدم النظير»

ولم يذكُرْه «ابنُ الأنباري»، وذكرهُ «ابنُ جني».

وهو كثيرٌ في كلامهم، وإنما يكون دليلاً على النفي لا على الإثبات.

وقد استدل «المازنيُّ» رَدّاً على مَنْ قال: «إنَّ السين وسوف تَرْفَعان الفعلَ المضارع» بأنا لم نَرَ عاملاً في الفعل يدخل عليه «اللامُ»، وقد قال تعالى: ﴿ولسوْفَ يُعْطيكَ ربُّكَ﴾.

قال في «الخصائص»[1]: وإنَّما يُسْتَدَلُّ بـ«عَدَمِ النظير» على النفي، حيث لم يقم الدليل على الإثبات، فإن قام لم يُلْتَفَتْ إليه؛ لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأُنْس، لا للحاجة إليه.

قوله: (على مَنْ قال) أي: مَنِ ادَّعى، كما[2] عبَّر[3] به في «الأشباه»[4].

قوله: (اللام) المراد بها لامُ الابتداء، أي: وهذان تدخل[5] عليهما اللام، كما في الآية، فالقول بعملهما يُفضي إلى ما لا نظيَر له.

وقال في «الأشباه»[6]: فجعل عدم النظير رداً على من أنكر قولَه[7].

وهذا القول ساقط، فلذلك لم يعتنوا بذكره مع الأقوال الأربعة في رافع المضارع، مع كونه خاصاً بما يتصل به السينُ وسوف من الأفعال لا عامّ[8]. فأسْقَطُوهُ لذلك.

قوله: (لم يلتفت إليه) أي: إلى عدم النظير.

---

(١) (١: ١٩٧)

(٢) (عما) في د.

(٣) (أي: المصنف. وقوله في الأشباه هو كتاب جليل جداً في النحو، أجاد فيه كلَّ الإجادة. طبع في المطبعة النظامية بحيدر آباد من أعمال الهند) من حاشية م.

(٤) (٢: ٨٦).

(٥) (يدخل) في د، م.

(٦) (٢: ٨٧).

(٧) إلى هنا انتهى كلام «السيوطي» في «الأشباه».

(٨) هكذا في د، ك، م. والصواب «عامًّا»؛ لأن «لا» عطفتْ على «خاصاً» المنصوب.

مـثـالـــه: «أنْدَلُس» فـإن همـزتـــه ونونه زائدتان، فـوزنه / «أَنْفَـعُل»، وهو مـثـالٌ لا نظيـر له. لكن قـام الدليلُ على مـا ذكـرنـا؛ لأن «النون» زائـــدة لا مـحـالـةَ؛ إذ ليس في ذوات الخـمـســةِ شيءٌ على «فَـعْلَلُل»، فـتكـون «النون» فـيـه أصـلاً؛ لوقـوعـهـا مـوقعَ «العين» وإذا ثبت زيادةُ ٩٦

قوله: (أَنْدَلُس) قد سبق ضَبْطُهُ ومعناه في ترجمة «حازم»[١].

قوله: (فوزنه[٢]: أَنْفَعُل) أي: بناءً على ما قرَّره وأبداه من الدليل.

قوله: (لكن) استدراك لما يفهم من المنع، أي: وهو وإن كان بناء لا نظيرَ له إلا أنه (قام الدليل) إلخ..

قوله: (لا محالةَ) أي: لا بُدَّ ولا تحوُّل عن القول بزيادة [النون][٣].

قال «البدر الدماميني» في «المنهل الصافي»[٤]: أصل تركيب «لا محالةَ» دال على الزوال والانتقال[٥]، ومنه التحويلُ، وهو نَقْلُ شيءٍ من محل إلى آخر، فعليه معنى «لا محالةَ»: لا تَحَوُّلَ، كما أن معنى «لا بدَّ»: لا فراقَ، والتبديدُ: التفريق[٦]. والله أعلم.

قوله: (إذ ليس) إلخ.. أي: وفَقْدُ اللازم يَسْتَلْزِمُ فَقْدَ الْمَلْزُوم.

---

(١) (خازم) في م.

(٢) (ورثه) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٣) ساقط من د، ك، وأثبته من م.

(٤) (الأصغر) في د، م. و(الأصفى) في ك، والصواب ما أثبتُّه كما جاء في «داعي الفلاح»، وفي «كشف الظنون» (١٨٨٤، ١٩٩٨) واسمه الكامل: «المنهل الصافي في شرح الوافي» للدماميني، ألفه لما سافر إلى الهند ورأى أن أهل «كجرات» مشغولون به فأهداه لملك الهند «المستنصر بالله شهاب الدين أحمد».

(٥) (والانتقال) ساقط من د، م.

(٦) هذا منقول من «داعي الفلاح».

«النون» بقي في الكلمة ثلاثةُ أحرفٍ أصول : «الدال» و«اللام» ، و «السين» ، وفي أولها «همزة» ، ومتى وقع ذلك حكمتَ بزيادةِ «الهمزة» .

ولا تكون «النون» أصلاً و «الهمزة» زائدة ؛ لأن ذوات الأربعة لا تلحقها الزيادة من أولها إلا في الأسماءِ الجاريةِ على أفعالها ، نحو : «مُدَحْرِج» وبابه .

فقد وجب إذن أن «الهمزة» و «النون» زائدتان ، وأن الكلمة بهما على «أَنْفَعُل» وإن كان مثالاً لا نظيرَ له .

فإن اجتمعَ الدليلُ والنظيرُ فهو الغاية ، كـ«نون» «عنبر» .

فالدليل يقتضي كونها أصلاً ؛ لأنها مقابلة لـ«عين» «جعفر» ، والنظير موجود وهو «فَعْلَل» . انتهى .

وقال «الخضراوي» : إذا وَرَدَ شيءٌ حُمِلَ على القياس ، وإن لم يوجدْ له نظيرٌ .

قوله : (وقع ذلك) أي : الهمزة قبل ثلاثة أصول .

قوله : (مدحرِج) اسم فاعل من « دحرج »، (وبابِه) كلُّ اسم فاعلٍ من رباعي .

قوله : (بهما) أي : بسبب الحرفين المزيدَيْنِ . وفي نسخة (لهما) أي : لأجلهما . فهما بمعنى .

قوله : (على أَنْفَعُل) أي / : على هذا الوزن[1] . ١١١ أ

قوله : (وإن كان لا نظير له) إلخ . . أي : فلا ينظر لعدم النظير عند قيام دليل الحكم وثبوته[2] .

---

(١) انظر « الخصائص » (١ : ١٩٨) .

(٢) أقول : ما نَقَلَهُ « السيوطيُّ » عن « الخضراويِّ » سَبَقَ بالقول به « ابنُ جني » في « الخصائص » (١ : ١٣٦) مع التوضيح بمثالٍ ، فقد قال « ألا ترى أن قولهم في « شنوءة » : « شَنَئِيّ » لَمَّا قبله القياس لم يقدح فيه عدمُ النظير » .

ومنها : «الاستحسان»

قال في «الخصائص» : ودلالته ضعيفة غير مستحكِمةٍ إلا أنَّ فيه ضرباً من الاتساع والتصرّف.

من ذلك : تَرْكُكَ الأخفَّ إلى الأثقل من غير ضرورة، نحو : «الفَتْوَى» و «التَّقْوَى»، فإنهم قلبوا «الياءَ» هنا «واواً» من غير علَّةٍ قويَّةٍ، بل أرادوا الفرقَ بين الاسم والصفة في أشياءَ كثيرةٍ لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها.

قوله : (غير مستحكِمة) أي : محكمة. فالسين والتاء فيه للمبالغة.

قوله : (إلا أن فيها) أي : العلَّة الاستحسانية. وفي نسخة (فيه)[١]، أي : الاستحسان.

قوله : (من ذلك) خبر مقدم، و (تركُك) : مبتدأ مؤخر. أي : من الاستحسان (تَرْكُكَ الأخفَّ) إلخ..

قوله : (من غير[٢] علَّة قوية) توجب القلب، لإمكان بقائها بحالها من غير مخالفة لشيء من الأصول، وإنما قلبوا استحساناً للقلب، وإيماءً للفرق الذي أشار إليه.

قوله : (بينهما) أي : نوعي الاسم والصفة.

قوله : (فيها) أي : الصيغة[٣]، فخصوا[٤] الاسم بالإعلال؛ لأنه أخفُّ من الصفة، فكان أحملَ للثقل.

---

(١) أي: في نسخةٍ من نسخ «الاقتراح»، بل في أكثرها، وهو الموافق لـ «الخصائص» (١٣٣:١).

(٢) (غير) ساقط من د.

(٣) (في صيغة) في م.

(٤) (فخصوا) ساقط من د، م.

مـن ذلك قولُهـم في تكسير «حَسَن»: «حِسَان»، فهذا كـ«جَبَلٍ» و «جِبَالٍ»، وفي «غَفُور»: «غُفُر»، كـ«عَمُود» و «عُمُد».

ولسنا ندفع أن يكونوا فَصَلوا بينَ الاسم والصفة في أشياءَ غير هذه، إلا أنَّ جميعَ ذلك إنما هو استحسان لا عن ضرورةِ علَّة، فليس بجارٍ مَجْرَى رَفْعِ الفاعل، ونصب المفعول / ؛ لأنه لو كان واجباً لجاء في جميع الباب مثله. ٩٧

ومن «الاستحسان»: ما يخرج تنبيهاً على أصلِ بابِهِ، نحو: «اسْتَحْوَذَ»، و:

... أَطْوَلْتِ الصدودَ ....

قوله: (في تكسير حَسَن) إلخ.. أي: ففرقوا بين الجمعين استحساناً.

قوله: (في أشياء) أي[1]: (غير هذه) الأمور الأربعة.

قوله: (لا عن ضرورة علَّةٍ) بالإضافة، أي: مقتضية له. وحَرَّفَهُ بعضُهم فجعل «ضرورة» منوناً، و «عليه»[2] جاراً ومجروراً[3].

[قوله: (لو كان) أي: الاستحسان.

قوله: (ما يخرج) أي: عن أصل قاعدته][4].

قوله: (وأطْوَلْتِ) إلخ.. كأنه يشير إلى قوله[5]:

---

(١) (أي) ساقط من د، م.

(٢) (علّة) في م. (قوله: وعلةً، أي: وجعله علة جاراً ومجروراً بأنه جعله عليه) من حاشية م.

(٣) (جار ومجرور) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٤) ساقط من د، م.

(٥) (لقوته) في ك، وأثبت الذي هو في د، م. ينسب إلى «المرار بن سعيد الفقعسي الأسدي» وإلى «عمر بن أبي ربيعة»، وهو في الشعر المنسوب إليه من ديوانه (٣٧٦).

و «مَطْيَبَة للنفس». ومنه: ما يبقى الحكمُ فيه مع زوال علَّته، كقوله:

.... ولا نَسألُ الأقوامَ عقدَ الْمَيَاثِقِ

فإن الشائع في جمع: «ميثاق»: «مواثق»، بردّ «الواو» إلى أصلها؛ لزوال العلَّة الموجبة لقلبها «ياء» وهي الكسرة، لكن استحسنَ هذا الشاعرُ ومَنْ تابعه إبقاءَ القلب، وإن زالت العلةُ من حيث إنَّ الجمعَ غالباً تابعٌ لمفرده إعلالاً وتصحيحاً.

صددت فأطولت الصدود وربَّما[1] .... البيتَ[2]

قوله: (و[3] مَطْيَبَة)[4] مَفْعَلَةٌ، بالفتح من الطيب. فبقيت الواو في الأولين، والياء في الأخيرة بحالها مع قيام مقتضي الإعلال استحساناً، تنبيهاً على أن الألف المنقلبة في أمثلتها أصلها الواو في الأولين، والياء في «مَطْيَبَة». والله أعلم.

قوله: (من حيث إن الجمعَ) إلخ.. أي: وهذا علَّة خَلَفَتِ العلَّة الموجبة للقلب استحسانيةٌ[5]، فلأجلها بقي القلب بحاله.

---

(١) في كل المصادر التي رجعت إليها (وقلما) مكان (وربما).

(٢) هذا صدر بيت وعجزه:

وِصَالٌ على طُولِ الصُّدودِ يدومُ

والبيتُ في «الكتاب» (١: ٣١، ٣: ١١٥) و«المنصف» (١: ١٩١، ٢: ٦٩) و«المحتسب» (١: ٩٦) و«الخصائص» (١: ١٤٣، ٢٥٧) و«أمالي ابن الشجري» (٢: ٣٩٢، ٥٦٧) و«شرح المفصل» لابن يعيش (٤: ٤٣، ٧: ١١٦، ٨: ١٣٢، ١٠: ٧٦) و«مغني اللبيب» (٤٠٣، ٩٥٨، ٧٦٨) و«همع الهوامع» (٢: ٨٣، ٢٢٤) و«التصريح» (١: ٢٦٩) و«حاشية الصبان» (٢: ٤٦) و«خزانة الأدب» (١٠: ٢٢٦). قوله: (فأَطْوَلْت) والقياس (أطلت)، لكنه جاء مصححاً على الأصل كـ«استحوذ». قال «ابن جني» في «المنصف»: فهذه الأشياء الشاذَّة فيها حُجَجٌ للنحويين في أن يقولوا: إنَّ أصل هذا كذا، وإنَّ أصلَ هذا كذا.

(٣) (و) ساقط من د، م.

(٤) انظر «الخصائص» (١: ٤٤، ٣٢٩) و«الممتع» (٢: ٤٨٨).

(٥) (صفة لقوله علة) من حاشية م.

قال «ابنُ جني»[1]: وقياس تحقيره على هذه اللغة أن يقال: «مُيَيْثِيق».

ومنـــه: مـا ذكـره صـاحـب «البـديع» قـال: إذا اجـتـمـع التـعـريف العَلَمِيّ، والتـأنيث السـمـاعِيّ أو العـجـمـة، في ثلاثيّ سـاكـن الوسط كـ «هنْد» و «نوح»، فـ «القيـاس» مَنْعُ الصـرف، و «الاسـتـحسـانُ» الصـرفُ لخفته.

وقال «ابن الأنباري»[2]: اختلفوا في الأخذ بـ «الاستحسان»:

قوله: (تحقيره) أي: تصغير « ميثاق » على هذه اللغة التي أبقت القلب بحاله مع زوال علّته.

قوله (مُيَيْثِيق) أي: بالياء إتباعاً للمكبر، وإبقاءً لما كان على ما كان.

قوله: (كهِنْد) مثال للتأنيث، (ونوح) مثالٌ للعُجْمة، فهو لف ونشرٌ مرتب[3].

قوله: (مَنْعُ الصرف) أي: لوجود مقتضيه، وهو اجتماع العلّتين.

قوله: (لخفته) أي: فعلَّةُ الصرف الاستحسانُ مع قيام علّة المنع، والخفة عِلّةٌ للاستحسان.

قيل: ظاهر كلام المصنّف تساوي الوجهين في العَلَمَيْن مع أنه[4] الأحسن في ذي التأنيث المنع، و[5]الوجهان متساويان، أو[6] الراجح الصرف في ذي العجمة. وفي دلالة كلام المصنف على ذلك تأمُّلٌ.

---

(١) «الخصائص» (٣:١٦٠).

(٢) في «لمع الأدلة» (١٣٣).

(٣) (قوله: مرتب صفة لنشر، أي: نَشْرٌ أتى به على ترتيب اللف. والنشر: التفصيل، واللف: الإجمال). من حاشية م.

(٤) (أن) في م.

(٥) (لعله: أو الوجهان) من حاشية م.

(٦) (و) في م.

فقال قوم: إنه غيرُ مأخوذٍ به لما فيه من التحكم وترك القياس.
وقال آخرون: إنه مأخوذ به، واختلفوا فيه:
فقيل: «هو تركُ قياس الأصول لدليلٍ».
وقيل: «هو تخصيص العلَّة».
فمثال ترك قياس الأصول: ما تقدم في الكلام على رفع المضارع.
ومثال تخصيص العلَّة أن تقول: إنما جُمِعَتْ «أرض» بالواو والنون، فقيل: «أَرَضون» عِوَضاً من حذف «تاء» التأنيث؛ لأن

قوله: (ترك قياس الأصول) أي: كمَنْع صرف «هند» الذي هو القياس، لوجود العلَّتين، وصرفه لدليلٍ آخرَ هو الخفةُ.

قوله: (على رفع) إلخ.. الأولى: «على إعراب المضارع» أي: فإنَّ قياس أصله البناءُ، وعُدِل عنه لدليلِ شَبَهِهِ بالاسم فيما مَرَّ.

قوله: (إنما جُمِعَتْ) إلخ.. أي: مع أنها ليست عَلَمَ مذكرٍ ولا صفتَه مع باقي الشروط[1].

قوله: (أَرَضون) أي: بفتح الراء، ولا تُسَكَّنُ إلا ضرورة. كما/ نبَّهوا عليه[2].   ١١١ ب

قوله: (عِوَضاً) إلخ.. أي: فخصصوا هذه اللفظة مع فُقْدَانها الشروط بهذا الجمع لما ذكر[3].

---

(١) (أي: شروط الجمع على حدِّ المثنى) من حاشية م.
(٢) قال «الدماميني»: حُكِي إسكانها. قال «الصبان»: قال شيخنا [أي: المدابغي]: تسكينها ضرورةٌ. «التصريح» (١ :٧٣) و «حاشية الصبان» (١ :٨٣).
(٣) «أرَضون» جمع شاذ قياساً لا استعمالاً، أما كونه شذَّ قياساً فلعدم استيفائه شروط جمع المذكر السالم، وهي ملحقة به لا منه حقيقة، لشدَّة شذوذها من ثلاثة أوجهٍ: لأنه جمع تكسير، ومفرده مؤنث، بدليل «أُرَيْضَة»، وغير عاقل. انظر «شرح الأشموني» ومعه «حاشية الصبان» (١ :٨٣، ٨٤).

الأصل أن يقال في «أَرْضٍ»: «أَرْضَةٌ» فلمّا حذفت التاء جمعت بالواو والنون عوضاً عنها، وهذه العلَّةُ غير مُطَّردة؛ لأنها تُنْقَضُ بـ «شَمْسٍ»، و «دار»، و «قِدْرٍ»؛ فإن الأصل فيها: «شمسة»، و «دارة» و «قِدْرة»، ولا يجوز أن تجمع بالواوِ والنونِ. انتهى.

قوله: (أَرْضَةٌ) أي: بالهاء الدالة على التأنيث؛ لأنها علامة لفظية، فهي أصلٌ لتقديرها[1].

قوله: (فلما حذفت) إلخ[2].. أي: في اللفظ مع بقاء معناها.

قوله: (وقِدْر) هي بكسر القاف وسكون الدال: آلة الطَّبْخ، وأسماء القُدور كلُّها مؤنثة إلا «المِرْجَل»[3] فإنه مذكَّرٌ وحدَه.

قوله: (ولا يجوز أن تجمع) إلخ.. أي: لأن الباب سماعيٌّ لا يَتَعَدَّى الواردَ منه.

---

(١) وفي «القاموس المحيط» (أرض ٢: ٣٢١): (الأرضُ: مؤنثةٌ اسمُ جنسٍ، أو جَمْعٌ بلا واحدٍ، ولم يُسْمَعْ «أَرْضَةٌ»).

(٢) (إلخ) ساقط من د، م.

(٣) المِرْجَل: القِدْرُ من الحجارة والنحاس. مذكر. وقيل: هو قِدْر النحاس خاصَّة. وقيل: هو كلُّ ما طبخ فيه من قِدْر، وغيرها. «لسان العرب» (رجل ١١: ٢٧٤).

ومنها: / «الاستقراء»

استدلوا به في مواضع:

منها: انحصار الكلمات الثلاث في الاسم، والفعل، والحرف.

قوله: (الاستقراء) أي: تَتَبُّعُ الجزئياتِ لإثباتِ أمرٍ كلي[١].

قوله: (انحصار الكلمات) إلخ.. قال «ابنُ الخباز»: وهو أحسن دلائل الحصْر، فإنَّ علماء العربية تتبَّعوا كلمات العرب في محاوَراتهم ومخاطباتهم[٢]، فلو كان ثَمَّ رابعٌ لعَثَرُوا عليه[٣].

---

(١) انظر «البحر المحيط» للزركشي (٦: ١٠) و «التعريفات» (الاستقراء).

(٢) انظر أول «الكافي شرح الهادي» و «شرح الرضي على الكافية» (١: ٣٠) و «شرح شذور الذهب» (١٤) «الإصباح في شرح الاقتراح» (٣٧٨).

(٣) وذهب «أبو جعفر بن صابر» إلى أن اسم الفعل قسمٌ رابع، وسماه (خالفة) لأنه خَلَفَ عن الفعل. ويُقال له: إن اسم الفعل من أفراد الاسم؛ لأن المراد بالاسم هنا ما قابل الفعل والحرف. «حاشية العطار على شرح الأزهرية» (١٥) وانظر «همع الهوامع» (١: ٤). وذكره «السيوطيُّ» في «بغية الوعاة» (١: ٣١١) بقوله: «أحمد بن صابر، أبو جعفر» النحوي، الذاهب إلى أن للكلمة قسماً رابعاً، وسماه «الخالفة». قرأ عليه «أبو جعفر بن الزبير».

ومنها: «الدليل المسمّى بالباقي».

كقولنا: الدليلُ يقتضي أن لا يدخلَ الفعلَ شيءٌ من الإعراب؛ لكون الأصل فيه «البناءَ»؛ لعدم العلَّة المقتضية للإعراب.

وقد خولف هذا الدليل في دخول الرفع والنصب على المضارع، لِعلَّةٍ اقتضتْ ذلك فبقي الجرُّ على الأصل الذي اقتضاه الدليلُ من الامتناع.

قوله: (بالباقي) هو بالموحدة والقاف، كاسم فاعل «بقي»؛ لأنه يبقى بعد إخراج الدليل لما عداه، فناسب تسميتُه بالباقي. والله أعلم.

قوله: (في دخول الرفع) إلخ.. سكت عن الجزم اختصاراً أو بناءً على رأي «المازني» الذي يقول: إنه ليس إعراباً، بل عدمُ إعراب[1].

قوله: (لِعلَّةٍ) إلخ.. هي تعاوُرُ المعاني[2]. كما سبق مراراً.

قوله[3]: (فبقي الجرُّ) أي: من أنواع الإعراب، وهو الباقي.

قوله: (على الأصل الذي اقتضاه[4]) إلخ.. هو[5] القاعدة التي قررت أن الأصلَ في الفعل البناءُ[6].

قوله: (من الامتناع) بيان للأصل الذي اقتضاه الدليل من أن الجرَّ لا يدخل الفعل؛ لأن الأصل فيه لم يُعَارَض، فبقي على مقتضاه. والله أعلم.

---

(١) قال «محمد عبادة العدوي» في حاشيته على «شرح شذور الذهب» (١: ٥٦): نَقَلَ «المراديُّ» عن «المازنيِّ» أن الجزم ليس بإعراب. اهـ وحجة «المازنيّ» في ذلك أن الجزم عدمُ الإعراب، أي: عدم الحركة، والعدم لا يكون مجلوباً لشيء فلا يصح كونه إعراباً؛ لأن الإعراب ما يجلبه العامل. قرره «يحيى المغربي».
وانظر «شرح شذور الذهب» (٣٥) و«توضيح المقاصد والمسالك» (١: ٦٦) و«حاشية الصبان» (١: ٦٦).

(٢) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٤: ١٥-١٧) و«توضيح المقاصد والمسالك» (١: ٥٦).

(٣) (قوله) ساقط من م.

(٤) (اقتضاي) في م.

(٥) (هو) ساقط من د.

(٦) انظر «شرح اللمع» لابن بَرْهان (١: ٧) و«توضيح المقاصد والمسالك» للمرادي (١: ٥٠، ٥٦).

الكتاب السادس

في التعارض والترجيح

«فيه مسائل»



(الأولى)

قال «ابنُ الأنباري»[1]: إذا تعارض نقلان أُخِذَ بأرجحهما.

والترجيحُ في شيئين:

أحدهما: الإسناد، والآخرُ: المتن.

فأما الترجيحُ بـ«الإسناد» فبأن يكون رواةُ أحدهما أكثرَ من الآخر أو

(الكتاب السادس: في التعارض والتراجُح)[2]

التعارض: مصدر تعارضَ الشيئان إذا عارضَ كلٌّ منهما الآخَرَ وقابَلَهُ. وفي نسخة: «التعادل» بدل «التعارض»، وعليها اقتصر في الشرح، أي: التوازن بين الأدلة.

والتراجح: هو وقوع الرجحان بينهما أيهما أرجح.

قوله: (بأرجحهما) أي: لأن الأرجحية من مرجِّحات الأدلة، ومقوية البعض على البعض.

قوله: (رواة) هو جمع: راوٍ، وضمير التثنية[3] للنَقْلَيْنِ.

---

(١) في «لمع الأدلة» (١٣٦).

(٢) (الترجيح) في حاشية م.

قال «الزركشي» في «البحر المحيط» (٦: ١٠٨): (كتاب التعادل والتراجيح) والقصد منه: تصحيح الصحيح، وإبطال الباطل.

اعلم أن الله – تعالى – لم ينصب على جميع الأحكام الشرعية أدلة قاطعة، بل جعلها ظنيةً قصداً للتوسيع على المكلفين، لئلا ينحصروا في مذهب واحدٍ لقيام الدليل عليه، وإذا ثبت أن المعتبر في الأحكام الشرعية الأدلة الظنية، فقد تُعارض بعارضٍ في الظاهر بحسب جلائها وخفائها، فوجب الترجيحُ بينهما، والعملُ بالأقوى. والدليل على تعيين الأقوى: أنه إذا تعارض دليلان أو أمارتان فإما أن يُعْمَلا جميعاً، أو يُلْغَيَا جميعاً، أو يُعْمَلَ بالمرجوح أو الراجح. وهذا متعين..

(٣) (أي: في قوله: أحدهما) من حاشية م.

أعلمَ وأحفظَ. وذلك كأنْ يَسْتَدلَّ الكوفيُّ على النصب بـ «كَمَا» إذا كانت بمعنى «كَيْما» بقول الشاعر:

اسْمَعْ حَدِيثاً كما يوماً تُحَدِّثُهُ عنْ ظَهْرِ غَيْبٍ إذا ما سَائِلٌ سَأَلا

فيقول له البصري: الرواة اتفقوا على أن الرواية «كما يوماً تحدثُه»

قوله: (أو أعلمَ) إلخ.. العطف في أصولنا بـ «أو». وفي نسخة الشرح بالواو. فقال: الظاهر أنها بمعنى (أوْ). وَما إخالها إلا تصحيفاً[1].

قوله: (بـ «كَمَا») أي: بحذف الياء[2]، بل هي المركبة من الكاف و «ما»، يلحقها بـ «كيما» بالياء[3] بينهما.

قوله: (بقول[4] الشاعر) هو «عديّ بن زيد العدوي»[5].

قوله: (البصريّ) أي: المانع لذلك، والمراد الجنس، فيشمل الجميع[6]؛ لأنهم متفقون على مَنْع ذلك[7]، ما عدا «المبرد»؛ فإنه يجيزه كالكوفي[8].

---

(١) أي: ما جاء في نسخة الشرح.

(٢) (الباء) في د.

(٣) (بالباء) في د.

(٤) (يقول) في م.

(٥) هكذا في د، ك، م، وهو تصحيف، وصوابه (العِبَادِيّ).

وهو «أبو عمير، عديُّ بن زيد بن حمّار بن أيوب بن زيد العِبَادِيُّ التميميُّ» المتوفَّى نحو سنة ٣٥ ق.هـ. كان شاعراً فصيحاً من شعراء الجاهلية، وكان نصرانياً، وليس ممّن يُعَدُّ في الفحول. مترجم في «سمط اللآلي» (١: ٢٢٠) و «خزانة الأدب» (١: ٣٨١) و «الأعلام» (٤: ٢٢٠).

(٦) (جميع البصريين) في د، (جميعهم) في م.

(٧) أي: على منع مجيء (كما) بمعنى (كيما) وعملها عملها.

(٨) قال الكوفيون: تنصب (كما)، فإذا حيل بينهما رَفَعَتْ. وقال البصريون: إنها لا تعمل كما لا تعملُ (كي). قال «عمر بن أبي ربيعة» في (كما) في معنى (كَيْ): =

بالرفع، ولم يَرْوِه أحدٌ بالنصب غير «المفضَّل بن سلمة»، ومَنْ رواهُ بالرفع أعلمُ منه وأحفظُ وأكثرُ، فكان الأخذ بروايتهم أولى.

وأما الترجيحُ في «المتن» فبأن يكون أحدُ النقلين على وفق القياس، والآخر على خلافه.

وذلك كأن يستدل الكوفي على إعمال «أنْ» مع الحذف بلا عوض

قوله: (بالرفع) أي: للمضارع الذي هو «تحدثه».

قوله: (المفضَّل) هو بصيغة المفعول من التفضيل «ابن سَلَمَة بن عاصم، أبو طالب[1]» النحوي اللغوي. أَخَذَ عن أبيه[2]، وعن «ثعلب»، و«ابن السكيت». وله في العربية اختيارات / اختار المحققون خلافها، وشهرتُه كافية. ١١٢ أ

[قوله: (أنْ) أي: الناصبة للمضارع][3].

قوله: (مع الحذف) أي: مع كونها محذوفةً بلا عوض عنها في المواضع المحصورة[4].

= وطَرْفَكَ إِمَّا جِئْتَنَا فاحْفَظَنَّهُ كَما يَحْسَبُوا أنَّ الهوى حيث تَصْرِفُ

وقال «الكسائي»: (كما) تكون بمعنى (كي)، وتكون بمعنى الجزاء، نحو: (كما قُمْتَ قُمْتُ). وقال: كما تكون تشبيهاً تكون جزاءً، نحو: (كما قمتَ قعدتُ)، والتشبيه نحو: (قمتُ كما قمتَ). وتكون بمعنى (كَيْمَا) و(كَيْلا) من «مجالس ثعلب» (١: ١٢٧-١٢٨) بتصرف.

(١) المتوفى نحو سنة ٢٩٠ هـ. مترجم في «إنباه الرواة» (٣: ٣٠٥).

(٢) هو «أبو محمد، سلمة بن عاصم» من نحاة الكوفة. المتوفى بعد سنة ٢٧٠ هـ أخذ عن «الفراء» وروى عنه كُتُبَه، وعن «خَلَف الأحمر».
قال «ثعلب»: كان «سلمة» حافظاً لتَأْدِيَة ما في الكُتُب. له «معاني القرآن» و«غريب الحديث». مترجم في «إنباه الرواة» (٢: ٥٦) و«إرشاد الأريب» (١١: ٢٤٢) و«نزهة الألباء» (١٤٦) و«الأعلام» (٣: ١١٣).

(٣) ساقط من د، م.

(٤) انظر «مغني اللبيب» (حذف أن الناصبة) (٨٣٩).

بقول الشاعر :

ألا أيُّهَذَا الزَّاجِرِي أحْضُرَ الوَغَى ....

قوله : (بقول الشاعر) هو « طرفة بن العبد » .

قوله : (أيُّهذا الزَّاجِرِي) أيُّ : منادى بإسقاط حرف النداء، و « ها » هي التنْبيهيَّة، ذُكِرَتْ وُصْلَةً، كما هو معروف، والإشارة نَعْتُ « أيٍّ »، والزاجري : نعت « ذا »، وجعله « العيني »[1] بدلاً منه . وقد أوضحته في حواشي « المرادي » وغيره . و (أَحْضُرَ) روي بالنصب بـ« أنْ » مضمرة[2]، والوغى : الحرب .

---

(١) انظر « المقاصد النحوية » (٤ : ٤٠٢) .

(٢) قال « ابن مالك » في (الألفية) :

وشَذَّ حَذْفُ « أنْ » ونَصْبٌ في سِوَى ... مـا مَـرَّ، فـاقْـبَلْ منه مـا عَـدْلٌ رَوَى

أي : حذفُ « أنْ » مع بقاء النصب شاذٌّ لا يقبل منه إلا ما نقله العدول، وذلك في غير مواضع وجوب إضمار (أن) الخمسة، ومواضع جواز إضمارها الخمسة، كقولهم : « خُذِ اللصَّ قبلَ يأخذَك » و « مُرْهُ يَحْفرَها » و « تسمعَ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه »، وقراءة « عيسى بن عمر » : ﴿ بل نقذفُ بالحق على الباطلِ فيدمغَه ﴾ (الأنبياء : ١٨) بنصب الغين في « يدمغه » وقراءة « الحسن » : ﴿ قل أفغيرَ اللهِ تأمُرُونِّي أعبدَ ﴾ (الزمر : ٦٤) بنصْب (أعبدَ) . وقول « عامر بن جوين الطائي » :

.... ونَهْنَهْتُ نفسي بعد ما كدتُ أَفْعَلَهْ

ونهنهت : بمعنى كففت . انظر « إعراب القراءات الشواذ » (٢ : ١٠٢ ، ٤١٢) و « البحر المحيط » (٦ : ٣٠٢) و « مغني اللبيب » (٨٣٩) و « شرح الأشموني » مع « حاشية الصبان » (٣ : ٣١٤) .

فيقول له البصري: قد روي «أحضرُ» بالرفع أيضاً، وهو على وفق

قوله: (البصريُّ) أي: المانع من النصب، والمرادُ به الجنسُ، فشمل الكلَّ.

قوله: (وهو) أي: الرفع[1].

قوله: (على وفق) أي: موافقة القياس[2]؛ لأن «أنْ» من عوامل الفعل[3]، وهي ضعيفة، فينبغي أن لا تعمل مع الحذف من[4] غير عوض، وقد بطل عملُها في قوله تعالى: ﴿أ [فـ][5] غيرَ اللهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾ مع[6] أن[7] التقدير: «أنْ أعبدَ»، ويَدُلُّ على ضعفها أنَّ من العرب من لا يُعْمِلُها مُظْهَرَةً، ويرفع ما بعدها تشبيهاً لها بالمصدرية. كما مرَّ.

---

(١) (أي وهو الرفع) في د، م.

(٢) (للقياس) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٣) انظر «مجالس ثعلب» (١: ٣١٧).

(٤) (في) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٥) (أغير) في د، ك، م. وهو تصحيف، وما بين الحاصرتين من القرآن الكريم من (الزمر: ٦٤). انظر «البحر المحيط» (٧: ٤٣٨).

(٦) (مع) ساقط من د، م.

(٧) (أن) ساقط من م.

القياس، فكان الأخذُ به أولى، وبيان كون النصب على خلاف القياس أنه لا شيء من / الحروف يعمل مضمراً بلا عوضٍ. ٩٩

وقرأ «ابن مُحَيْصِن»[1]: ﴿لِمَنْ أرادَ أنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ﴾[2] بالرفع.

قوله: (به) أي: بالرفع.

قوله: (لا شيءَ من الحروفِ) إلخ.. فكان الرفعُ أَوْفَقَ بالقاعدة.

---

(١) (مُحَيْصٍ) في م.

هو «محمدُ بنُ عبد الرحمن، السهميُّ» بالولاء، المكي، المتوفى سنة ١٢٣ هـ بمكة. مقرئ أهل مكة مع «ابن كثير». ثقة. قال «أبو حاتم»: «ابن محيصن» من قريش، وكان نحوياً. قرأ القرآن على «ابن مجاهد». قال «ابنُ مجاهد»: كان لابن محيصن اختيار في القراءة على مذهب العربية، فخرج به عن إجماع أهل بلده، فرغب الناس عن قراءته. وأجمعوا على قراءة «ابن كثير» لإتّباعه. انظر «غاية النهاية» (٢: ١٦٧).

(٢) (البقرة: ٢٣٣) والآية بقراءة «حفص» هكذا: ﴿لِمَنْ أرادَ أن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾.

قال «أبو حيان» في «البحر المحيط» (٢: ٢١٣): وقرئ ﴿أن يتمُّ﴾ برفع الميم، ونسبها النحويون إلى «مجاهد». وانظر «الإصباح في شرح الاقتراح» (٢٠٦).

(الثانية)

قال في «الخصائص»: اللغاتُ على اختلافها كلُّها حُجَّةٌ، ألا ترى أن لغة الحجاز في إعمال «ما»، ولغةَ تميم في تركه، كل منهما يقبلها القياسُ، فليس لك أن تَرُدَّ إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحقَّ بذلك من الأخرى، لكن غاية ما لَكَ في ذلك أن تَتَخَيَّرَ إحداهما، فتقوِّيها على أختها، وتعتقد أنَّ أقوى القياسَيْنِ أقْبَلُ لها، وأشدُّ أُنْساً بها، فأمَّا رَدُّ إحداهما بالأخرى فلا، ألا ترى إلى قوله ﷺ: «نَزَلَ القرآنُ بسبعِ لغاتٍ كلّها شافٍ كافٍ».

هذا إن كانت اللغتان في القياس سواء أو متقاربتين.

فإن قَلَّتْ إحداهما جداً، وكثرتِ الأخرى جداً، أَخَذْتَ بأوسعهما

قوله: (أن تَتَخَيَّر إحداهما) أي: تختارَ واحدةً؛ لعدم إمكانِ الأخذ بهما معاً في وقت واحدٍ.

قوله: (كلها شافٍ)[1] إلخ.. أي: فلم يُلْغِ واحدةً، ولم يُبْطِلْها بالأخرى[2]، بل جَعَلَ الكل كافياً شافياً.

قوله: (إن كانت اللغتان)[3] إلخ.. أي: وإلا قُدِّم الأقوى قياساً على غيره.

قوله: (أَخَذْتَ) إلخ.. أي: لبُعد الغَلَط في الحفظ عن الكثير عادةً، وكأنَّ[4] سعتها تدُلُّ على جودة حفظ صاحبها.

---

(١) انظر تخريج الحديث في «الإصباح في شرح الاقتراح» (٣٨٧).

(٢) (للأخرى) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٣) (للغتين) في د (اللغتين) في ك، وأثبت الذي هو في م.

(٤) هكذا في د، ك، م، والصواب ما أثبته.

روايةً، وأقواهما قياساً، ألا تَرَى أنك لا تقول: «المالُ لكِ» ولا «مررت بكِ» قياساً على قول قضاعة: «المالُ لهِ»، ولا «أكْرَمْتُكِشْ»، قياساً على قولِ من قال: «مررتُ بكِش».

فالواجب في مثل ذلك، استعمال ما هو أقوى وأشيع، ومع ذلك لو استعمله إنسان لم يكن مخطئاً لكلام العرب، فإن الناطق على قياس لغةٍ من لغات العربِ مصيبٌ غير مخطئ، لكنه مخطئ لأجود اللغتين،

قوله: (المالُ لكِ[1]) أي: بكسر الكاف من «لكِ» و «بكِ».

[قوله:][2] (قياساً على قول قُضَاعة: المالُ لهِ) بكسر الهاء، فإنه مع بُعْدِهِ عن القياس فيه لبْسٌ في الكاف، و[3]لأنه يعود بها[4] المخاطبُ المذكر مخاطبةً أنثى، وكسرُ الهاء وإن كان بعيداً عن القياس إلا أنه لا[5] لَبْسَ[6] فيه.

قوله: (أكْرَمْتُكِشْ) أي: بزيادة الشين بعد كاف الخطاب المنصوبة، قياساً على مَنْ ألحقها المجرورة، فمثل هذا لا قياسَ عليه، بل يُقْتَصَرُ فيه على المسموع ولا يُتَجَاوَزُ.

قوله: (أقوى) أي: في القياس، (وأَشْيَعُ) أي[7]: لكونه جاء بلغة البعض.

قوله: (مصيبٌ) أي: في الجملة[8]؛ لعدم خروجه عن كلامهم بالكلية.

قوله: (مخطئ لأجود[9]) أي: التي حازت القوة، و[10]سَعَةَ المجال.

(١) انظر «الخصائص» (١: ٣٩٠، ٢: ١٠).

(٢) ساقط من د، ك، وأثبته من م.

(٣) (و) ساقط من د، م.

(٤) (أي: بسببها) حاشية م.

(٥) (لا) ساقط من د.

(٦) (ليس) في د.

(٧) (أي) ساقط من د، م.

(٨) (الحمل) في د.

(٩) (لك جود) في د (للأجود) في ك، وأثبت الذي هو في م.

(١٠) (و) ساقط من د.

فإن احتاج لذلك في شِعْرٍ أو سَجْعٍ فإنه غيرُ مَلومٍ، ولا مُنْكَرٍ عليه. انتهى.

وفي «شرح التسهيل» لـ«أبي حيان»: كلُّ ما كان لغةً لقبيلة قِيسَ عليه.

قوله: (فإن احتاج) إلخ.. يعني أنه إنما يكون مخطئاً للأجود إذا كان مختاراً، فإن اضْطُرَّ للغتهم، واحتاج لتراكيبهم في شعرٍ أو نحوِه فله ارتكابُ ذلك بلا لومٍ ولا نسبةِ لخطأ، ولا إنكارٍ عليه[1]/ في ذلك، لما تقرر: أن الضروراتِ تبيحُ المحظوراتِ، فَضْلاً عن الجائزات. والله أعلم. ١١٢ ب

قوله: (قيسَ عليه) كذا أطلق المصنِّف هنا، وفي «المزهر»[2]، وسَلَّمَهُ. وقال في حواشي «المغني» نقلاً عن «ابن جني»[3]: إن إبدال اللامِ ميماً لا يُقاس عليه؛ لقِلَّته[4]. فاقتضى كلامُه التفصيل بين قلة تلك اللغة[5]، فلا يقاس عليها، وكثرتِها، فيُقاس عليها. فليتأمل.

---

(١) لأنه مكره على ذلك، ورُفِعَ الحرجُ عن الْمُكْرَه. «داعي الفلاح».

(٢) (١:٢٥٨).

(٣) قال «ابن جني» في «سرّ صناعة الإعراب» (١:٤٢٣): (وأما إبدالُها [أي: الميم] من اللام فيروى أن «النمر بن تولب» قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ليس من امبرِّ امصيامُ في امسفرِ» يريد: ليس من البرِّ الصيامُ في السفر، فأبدل لام المعرفة ميماً، ويقال: إنَّ «النمر» لم يرو عن النبي ﷺ غيرَ هذا الحديث، إلا أنه شاذ لا يسوغ القياس عليه. اهـ). أقول: أما عزوُ الحديث لـ«النمر» وأن «النمر» لم يروِ عن النبي ﷺ غير هذا الحديث فغير صحيح. والصواب أنَّ الحديث رواه «كعب بن عاصم الأشعري». كما أن «النمر» مختلف في إسلامه وصحبته. وللوقوف على تحقيق هذه المسألة انظر «تخريج أحاديث الرضي» (١٩٠) و«الحديث النبوي في النحو العربي» (١٤٧).

(٤) (لعلته) في د.

(٥) (العلة) في د.

(الثالثة)

إذا تعارض ارتكابُ شاذٍّ ولغةٍ ضعيفة، فارتكاب اللغة الضعيفة أولى من الشاذِّ. ذَكَرَهُ «ابنُ عصفور».

قوله: (إذا تعارض ارتكاب شاذٍّ) إلخ.. أي: دارَ أمْرُ المتكلم بين أن يتكَلَّم بلغةٍ ضعيفة، أو بكلام شاذٍّ، وأنه لا محيد له عن أحد الأمرين.

قوله: (أولى من الشاذ) إلخ.. أي: مِن ارتكابه لورود تلك اللغة عن بعض العرب، وفُشُوِّها في ذلك البعض، ولا كذلك الشاذ.

ويُقَيَّدُ الشاذُّ بما إذا كان مردوداً، أمَّا إذا كان موافقاً للاستعمال دون القياس، كـ «اسْتَحْوَذَ»، وبالعكس، فالظاهر أنه يُقَدَّمُ على[1] اللغة الضعيفة؛ لوروده في فصيح الكلام[2].

---

(١) (على التلفظ باللغة) في م.

(٢) انظر «الخصائص» (١ :٩٧) و«المصباح المنير» (شذَّ ٣٠٧). و«شرح التسهيل» لابن مالك (٤ : ٥٩) و«المساعد» (٣ : ١٢٢). و «المزهر» (١ :٢٣٢).

(الرابعة)

قال «ابنُ الأنباري»[1]: إذا تعارض قياسان أُخِذَ بأرجحهما، وهو ما وافقَ دليلاً آخر، من نقلٍ أو قياسٍ، فأما الموافقَة للنقل / فكما تقدم. ١٠٠

وأما الموافقة للقياس فكأن يقول الكوفيُّ: إنَّ «إِنَّ» تعمل في الاسم النصبَ لشبه الفعل، ولا تعمل في الخبر الرفعَ،

قوله: (إذا تعارَضَ قياسان) أي: بأنْ ناسَبَ الفرعُ كُلاًّ من الأصلين، ووُجِدَتِ العلَّةُ الجامعة في كلٍّ منهما.

قوله: (وهو) أي: الأرجح.

قوله: (نَقْلٍ) أي: نَصٍّ بمعناه.

قوله: (أو قياسٍ) أي: آخَرَ يُقاربُه في العلَّة والحمل عليه لأجلها.

قوله: (فكما تقدَّم)[2] أي[3]: عن البصريّ في ردِّ كلام الكوفي في[4] عَمَل «أنْ» مضمرةً من غير عوض.

قوله: (إنَّ) أي: المشدَّدة وأخواتُها كذلك، من باب لا[5] فَارِقَ.

قوله: (ولا تعمل) إلخ.. لأنها ضعيفة منحطة عن مرتبة الفعل الذي عملت بالحمل عليه، كما هو شأن الفرع أبداً فوجب نزولُها عنه في العمل؛ إذ[6] لو

---

(١) في «لمع الأدلة» (١٣٨-١٣٩).

(٢) (يقدم) في د.

(٣) (أي) ساقط من د، م.

(٤) (في) ساقط من د، م.

(٥) (الا) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٦) (أي) مكان (إذ) في م، د، ك، وأثبت الذي هو في م.

بل الرفع فيه بما كان يرتفع به قبل دخولها.

فيقول البصري: هذا فاسد؛ لأنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسم النصبَ إلا ويعمل الرفع، فما ذهبتَ إليه يؤدي

عملت في الخبر الرفع لأدى [ذلك][1] إلى التسوية بينهما، وذلك لا يجوز، فوجب بقاءُ الخبر على رفعه الذي كان عليه قبلُ[2]، كما أشار إليه المصنّف إبقاءً لمَا كان على ما كان، فَقَاسَ الكوفيُّ حال الخبر بعد دخول «إنَّ» [عليه[3] بحاله قبل دُخولها][4] بجامع وصْف الخبرية.

قوله: (بل الرفع)[5] أَظْهَرَ للإيضاح، وليعلق[6] به.

قوله: (فيه) لما[7] تقرر من أن المصدرَ لا يعمل مضمراً[8] ولو في الظروف.

قوله: (ليس في كلام العرب) إلخ.. فتندرجُ «إنَّ» وأخواتُها في ذلك الأمر العام للعامل، وتنتفي مساواة الفرع للأصل بوجوب تقديم[9] المنصوب هنا - إلا لعارض[10] - على[11] المرفوع فرقاً[12] بين الفعل وما حُمِلَ عليه.

---

(١) ساقط من د، ك، وأثبتها من م.

(٢) (أي قبل دخولها) من حاشية م.

(٣) (أي: الخبر) من حاشية م و (عليها) في د، ك وأثبت الذي هو في م.

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من د.

(٥) (بالرفع) مكان (بل الرفع) في د، م.

(٦) (ويتعلق) في د، م.

(٧) (لعله: أو لما تقرر إلخ.. فيكون مقابلاً لقوله: للإيضاح) من حاشية م.

(٨) انظر «التصريح» (٢: ٦٢) و «شرح الأشموني» مع «حاشية الصبان» (٢: ٢٨٦).

(٩) (تقدم) في د، م.

(١٠) (العارض) في د.

(١١) (على) ساقط من د.

(١٢) (فوقاً) في د.

إلى ترك القياس، ومخالفةِ الأصول لغيرِ فائدة، وذلك لا يجوز.

قوله: (إلى ترك القياس) أي: الذي هو وجوب رفع عامل النصب للاسم[1] في الخبر أيضاً[2].

قوله: (ومخالفةِ الأصول)[3] بأنَّ ما ينصب الاسمَ من العوامل لم يعملِ الرفعَ، ورُفعَ الخبرُ بغير عامل؛ لأنه إنما كان رافِعَه [قبل دخول إنَّ][4] المبتدأُ المرفوعُ هو بالخبر على قوله: فهما يترافعان[5]، وقد زال ذلك بدخول هذه الأحرف، فالقولُ ببقاء رفعه السابق يؤدي إلى رفع الخبر بغير عامل، وذلك مخالفٌ للأصول.

قوله: (وذلك) أي: تركُ القياس، ومخالفةُ الأصول عبثٌ[6] لغير فائدة، لا يجوز / عند أرباب الألباب. ١١٣ أ

قال «ابنُ الأنباري»[7]: فوجب أن تعمل في الخبر الرفع كما عَمِلت في الاسم النصب. على ما بينَّاهُ.

---

(١) (قوله: للاسم متعلق بقوله النصب، وقوله الخبر مفعول قوله رفع، أي: وجوب رفع الخبر العامل الذي عمل النصب في الاسم. والله أعلم) من حاشية م.

(٢) (أي: كما نصب الاسم) من حاشية م.

(٣) (الباء لتصوير المخالفة) من حاشية م.

(٤) ساقط من د، م.

(٥) (مترافعان) في م.

(٦) (عبثاً) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٧) في «لمع الأدلة» (١٤٠).

(الخامسة)

قال في «الخصائص»: إذا تعارض «القياسُ» و«السماعُ» نطقْتَ بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تَقِسْهُ في غيره، نحو: ﴿اسْتَحْوَذَ عليهمُ الشيطانُ﴾ فهذا ليس بقياس،

قوله: (إذا تعارض القياسُ) إلخ.. أي[1]: بأن اقتضى كلٌّ خلافَ مقتضى الآخر.

قوله: (على ما جاء) أي: لأنه نَصٌّ وأصلٌ.

قوله: (في غيرِه) أي: غيرِ ما وردَ من النصِّ لاقتضاء القياس المنع من ذلك، وأَجَزْنَا الواردَ لوروده، واقتصرنا عليه دون قياس ما وَرَاءَهُ عليه؛ لمخالفته القياس.

قوله: (نحو: استحوذ) إلخ[2].. المثال هو «استَحْوَذَ»[3] فقط فذِكْرُ الفاعلِ والظرفِ[4] إنما هو زيادة للتبرك بنظم القرآن، وإلا فلا تعلُّقَ للتمثيل به، فهذا النصُّ يقتضي إبْقاءَ الواوِ فيه على حالها، والقياسُ يقتضي انقلابُها ألفاً، فلذلك قال: فهذا أي: إبقاؤُها بحالها دون انقلاب[5].

(ليس بقياس) لأنه[6] تَحَرَّكَتِ[7] الواوُ أصالة وانفتحَ ما قبلها بعدَ[8] نقلِ الفتحة للحاء حالاً. على ما مرَّ.

(١) (أي) ساقط من د.

(٢) (إلى آخر) في د.

(٣) من (المجادلة: ١٩).

(٤) أي: فاعل الفعل «استحوذ» وهو «الشيطانُ» والظرف هو «عليهم».

(٥) انظر «الخصائص» (١: ١١٧) و«الممتع» (٢: ٤٨٢، ٤٩١) و«شرح المفصل» لابن يعيش (١٠: ٧٤، ٧٦).

(٦) (لأن) في د.

(٧) (تَحَرَّكَ) في م.

(٨) (لعل صوابه قبل. اهـ كاتبه) من حاشية م. وتوقّعه غير صحيح.

لكنه لا بدَّ من قبوله؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم، وتحتَذِي في جميع ذلك أمثلتَهم، ثم إنك من بعدُ لا تقيس عليه غيرَه، فلا تقول في «استقام»: «اسْتَقْوَمَ»، ولا في «استباع» «اسْتَبْيَعَ».

قوله: (لكنه) أي: لفظ «استحوذ» لا بدَّ ولا محيد لك عن قبوله لوروده بالنصِّ[1].

قوله: (وتَحْتَذِي) أي: تقتفي[2] «افتعل»[3] من الحَذْوِ، (أمثلتهم)، فوجب بذلك النصُّ بما جاء كما جاء.

قوله: (لا تَقيس عليه[4]) لأن القياس يقتضي خلافَهُ.

قوله: (فلا تقول[5]) إلخ.. أي: بل تجيء بذلك كله على القياس، فتقلب كلاً من الواو[6] والياء[7] ألفاً، وتقتصر[8] في[9] إبقاء ذلك بحاله على الوارد عنهم، المسموع منهم، فتكون جامعاً بين إعمال النصِّ والقياس. والله أعلم.

---

(١) قال «ابن عقيل» في «المساعد» (٣: ١٢٢): «لأنَّ ما ثبت في السبعة لا يصحُّ ردُّه، ولا وصفُه بضعفٍ أو قلّة».

(٢) (تقتضي) في د، م.

(٣) (افتعل) ساقط من د، م.

(٤) (له) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٥) (فلا نقل) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٦) (قوله من الواو أي: في استقوم، وقوله والياء أي في اسْتَبْيَعَ) من حاشية م.

(٧) في د تقديم وتأخير.

(٨) (وتَقْصِرَ) في د، م.

(٩) (في) ساقط من م.

(السادسة)

قـال في «الخصائص» : إذا تعـارض قوّةُ القياس وكثرةُ الاستعمال قُـدِّمَ مـا كَثُـرَ استـعمـالُـه ؛ ولذلك قُـدِّمَت اللغـة الحـجـازيـة على التـمـيـمـيـة ؛ لأن الأُولَى أكثرُ استعمالاً ، ولذا نزل بهـا القرآنُ ، وإن كـانت التميمية أقوى قياسـاً ، فمتى رابك في الحجازية رَيْبٌ من

قوله : (قوة القياس) أي : لقوّة علّته[1] .

قوله : (وكثرة الاستعمال) أي : مع ضعف علّته، بالنسبة لمقابله[2] .

قوله : (قُدِّمَ) بالبناء للمفعول، أي : قَدَّمَ المتكلمُ (ما كَثُرَ[3]) إلخ[4] .. وإن ضَعُفَ قياسُه على مُقابله .

قوله : (قُدِّمَتِ [اللغة][5] الحجازية) أي : في إعمال « ما »[6] عمل[7] « ليس »[8] دونَ التميمية مع قوة القياس فيها .

قوله : (فمتى رابَكَ) أي[9] : حصل عندكَ شكٌّ بتقديم خبرها على اسمها، أو معمول الخبر، وهو غير ظرف على الاسم، أو نقض نفيها بـ « إلا » رجعت إلى

---

(١) (صلته) في د .

(٢) (لما قبله) في م.

(٣) (كثره) في د .

(٤) (إلخ) ساقط من م.

(٥) ساقط من د، ك، وأثبتها من م.

(٦) (ما) ساقط من د.

(٧) (عمل) ساقط من د، و (إعمال) في م.

(٨) انظر « الخصائص » (١ : ١٢٥) و « الإنصاف » (١ : ١٦٥) .

(٩) (من أي) في د .

تقديمٍ أو تأخيرٍ أو نقضِ النفي فزِعت إذ ذاك إلى التميمية.

التميمية، و[1] أهملت؛ لأن ذلك هو القياس، ولا معارض له لفقد شرط المعارضة.
وعنه عبَّر بقوله: (فزِعت) بالزاي المعجمة والعين المهملة، يقال: فَزِع إلى الأمر كـ «فَرِحَ» أي: بادرَ إليه وأسرع، وأصله المبادرة إلى النصرة والإغاثة[2]، ثم تجاوَزوا به إلى مطلق المبادرة. والله أعلم.

---

(١) (أو) في د، م.
(٢) انظر «مقاييس اللغة» (٤: ٥٠١) و«تاج العروس» (فزع ٥: ٤٥٢).

(السابعة)

«في معارضة مجرد الاحتمال للأصل والظاهر»

قال في «الخصائص»[(١)]: «بابٌ في الشيء يَرِدُ فيوجب له القياس حُكْماً، ويجوز أن يأتي السماع بضدّه، أنَقْطَعُ بظاهره أم نتوقف

قوله: (مجرد الاحتمال) أي: الذهني.

[قوله][(٢)] (للأصل)[(٣)] أي: باحتماله له[(٤)] لمقتضى خلافه.

قوله: (والظاهر) أي: ومعارضة مجرد الاحتمال للظاهر من غير وجود المعارض لكلٍّ في الخارج.

قوله: (يَرِدُ)[(٥)] أي: عن العرب، مضارع «وَرَدَ» أي: جاءَ.

قوله: (فيوجب) إلخ.. أي[(٦)]: بسببِ ظاهرِ علَّةِ القياس.

قوله: (ويجوز) أي: عقلاً.

قوله: (بضده) أي: بضد ذلك القياس.

قوله: (أنَقْطَعُ) بنون المتكلِّم، أي: نحن معاشرَ النحاة، وبياءِ الغائب مبنياً للفاعل، أي: الواقف عليه، أو للمفعول[(٧)] ونائبه الظرف[(٨)] الذي بعده، أي:

---

(١) (٣: ٦٦).

(٢) ساقط من د، م.

(٣) (بالأصل) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٤) (له) ساقط من د، م.

(٥) (أي يرد أي) في د، م.

(٦) (أي) ساقط من د.

(٧) (المفعول) في م.

(٨) هو قوله «بظاهره».

إلى أن يَرِدَ السماعُ بِجَلِيَّة حاله؟».

قـال: وذلك نحـو «عنبـر»، فـالمذهب أن نحكم في نونه بأنهـا أصلٌ؛ لوقوعها موضع الأصل، مع تجويزنا أنْ يَرِدَ دليلٌ على / زيادتها. ١٠١

كما ورد في «عَنْسَل» ما قطعنا به على زيادة نونه،

أيحصُلُ[1] القطعُ بظاهره من غير نظر لمجرد الاحتمال؛ لأن الأصلَ العدمُ، وإلا لما تَمَّ الاستدلالُ.

قوله: (بجليَّة حاله) أي: بحاله الجليَّة الظاهرة، فيصير الحكم موقوفاً فيه إلى / ورودِه، ولم يرجّح من الاحتمالين شيئاً، إلا أنَّ تقديمه للقطع لفظاً يُومِئ لتقديمه له عملاً[2]. وفي نسخة «عليه احتماله» بدل «بجليّة حاله[3]» وإخالها تحريفاً، وإن كانت ربما[4] يتكلف لها. والله أعلم. ١١٣ ب

قوله: (فالمذهب) أي: المنصوص.

قوله: (موضع الأصل) أي: وهو العين في «فَعْلَل» نحو: «جعفر»[5].

قوله: (مع تجويزنا) أي: عقلاً.

قوله: (عَنْسَل) هو بالفتح، كـ«عَنْبر»: الناقة السريعة.

قوله: (ما[6] قطعنا به) [ما][7] موصولة، أو موصوفة، هي فاعل (ورد)[8]

---

(١) (يحصل) في د.

(٢) (عملاً) ساقط من د، م.

(٣) (حاله) ساقط من د، م.

(٤) (بما) في د، (مما) في م.

(٥) انظر «الممتع» (١: ٦٦).

(٦) (من) مكان (ما) في د.

(٧) ساقط من د، ك، وأثبتها من م.

(٨) (ورود) في د، وفي حاشية م (أي: الدليل).

. . . .

و[١] الذي صيَّرنا قاطعين بزيادة النون في «عنْسل» هو الاشتقاق، فقد جزَموا بأنه مأخوذ من العَسَلان[٢]، وهو إسراع الذئب في مشيته، فحكموا بأن وزنه «فَنْعل» مع عدمه[٣] في أبنيتهم؛ لدلالة الاشتقاق عليه. وهذا هو الأصح، وبه جزم «سيبويه»[٤].

وقيل: إنه من العَنْس، وهو الناقة الصلبة، فنونه أصلية، ولامه زائدة، وبه جزم[٥] «محمدُ بنُ حبيبَ»[٦]، إلا أنَّ زيادةَ النون أكثرُ من زيادة اللام آخراً، كما في «عُنْصَلٍ» للبصل البرِّي؛ لاعوجاجه، من قولهم: رجل أعْصل، أي: مُعْوَجُّ الساق. وله نظائر، ولذلك اعترض «ابن جني»[٧] على «ابنِ حبيبَ»، وألزَمَه أموراً أودعناها في شرح «القاموس»[٨] وغيره.

---

(١) (و) ساقط من د، م.

(٢) (العسلات) في م، ك، وأثبت الذي هو في د.

(٣) (أي: هذا الوزن) من حاشية م.

(٤) انظر «الكتاب» (٤: ٣٢٠).

(٥) انظر «الممتع» (١: ٢١٥).

(٦) هو «محمد بن حبيب بن أمية بن عمرو، أبو جعفر» الهاشمي بالولاء، البغدادي. المتوفى بسُرَّ مَنْ رأى سنة ٢٤٥ هـ. كان عالماً باللغة والشعر والنسب وأخبار العرب، موثقاً في روايته. (حبيب) اسم أمه، فلذلك لا يصرف. مترجم في «تاريخ بغداد» (٢: ٢٧٧) و «إرشاد الأريب» (١٨: ١١٢) و «بغية الوعاة» (١: ٧٣) و «الأعلام» (٦: ٧٨).

(٧) في «الخصائص» (٢: ٤٩).

(٨) جاء في «تاج العروس» (٨: ١٨): «العَسَل»: الناقة السريعة كالعنسل، والنون زائدة. قاله «الجوهري».
ذهب «سيبويه» إلى أنه من العسلان. وقال «محمد بنُ حبيبَ»: قالوا للعنس: عنسل، فذهب إلى أن اللام زائدة من «عنسل» وأن وزن الكلمة «فَعْلل»، واللام الأخيرة زائدة.
قال «ابن جني»: وقد ترك في هذا القول مذهب «سيبويه» الذي عليه ينبغي أن يكون العمل، وذلك أن «عنسل»: «فنعل» من العسلان الذي هو عَدْوُ الذئب، والذي ذهب إليه «سيبويه» هو القولُ؛ لأن زيادةَ النون ثانيةً أكثرُ من زيادة اللام، ألا ترى إلى كثرة باب «قنبر» و «عنصل» و «قنعاس»؟ وقلة باب «ذلك» و «أولالك». قلت: وهذا القول وافقه الأكثرون، كـ «ابن عصفور» وأضرابه، وصَوَّبَهُ صاحبُ «الممتع». اهـ.

وكذلك ألف «آءَة» حملها «الخليلُ» على أنها منقلبة عن «واو»، حملاً على الأكثر، ولسنا ندفع مع ذلك أن يَرِدَ شيءٌ من السماع نقطع معه بكونها منقلبةً عن «ياء».

وقال في موضع آخر[(١)]: «باب في الحمل على الظاهر، وإن أمكَن أن يكون المرادُ غيرَه» حتى يرد ما يبين خلافَ ذلك؛ إذا شاهدت ظاهراً يكون مثله أصلاً أمضيت الحُكْم على ما شاهدت من حاله، وإن أمكن أن يكون الأمرُ في باطنه بخلافه، ولذلك حَمَلَ «سيبويه»: «سِيداً» على أنه

قوله: (منقلبة عن ياء) أي: لأن الاشتقاق يبين[(٢)] أصول المواد، فهذا ما يتعلق بمعارضة احتمالِ زيادة الحرف لأصالته.

قوله: (وإن أمكن) أي: عقلاً.

قوله: (غيرَه) أي: غير[(٣)] ذلك الظاهر، فيحمل على الظاهر حتى يظهر خلافُ الظاهر فيرجع إليه الدليل.

قوله: (من ظاهر حاله) أي: لأن الأصل عدمُ المعارض.

قوله: (في باطنه) أي: في نفس الأمر.

قوله: (بخلافه) أي: بخلاف ذلك الظاهر.

قوله: (سِيْداً) أي: بكسر السين المهملة وسكون التحتية آخره دال مهملة، هو الذئب، وربَّما أطلقوه على الأسد[(٤)].

---

(١) من «الخصائص» (١:٢٥١).

(٢) (بين) في د، م.

(٣) (غير) ساقط من د، م.

(٤) «القاموس المحيط» (سود ١:٣٠١).

مما عينه «ياء»، فقال في تحقيره: «سُيَيْدٌ» عملاً بظاهره مع توجّه كونه فِعْلاً مما عينُه «واوٌ»، كـ«رِيح» و «عِيد».

قوله: (مما عينه ياءٌ) أي: لأنه الظاهر من حاله[1]، وإن احتمل أن يكون واوِيّاً[2].

قوله: (فِعْلاً) أي: بكسر الفاء.

قوله: (مما عينه واو) أي: فقلبت ياءً، لسكونها عقب كسرة (كريح) بدليل جمْعه على «أرواح»، و (عِيدٍ)؛ لأنه من العَوْدِ؛ لأنه يعودُ في كل سنةٍ، وجمعوه بالياء على «أعياد»؛ دفعاً لتوهم جمع «عُودٍ» بالضم على «أعواد»، ومراعاة اللفظ الواحد، كما ادَّعى ذلك بعضُهم في «ريح» فَجَمَعَهُ على «أرياح»، للفرق بينه وبين «رُوح» بالضم، مراعاةً للفظ الواحد، ولا سيَّما وقد جُمع على «رِياحٍ» أيضاً[3]. وكون «السيِّدِ» واوياً[4] هو الذي عليه أكثرُ أهلِ الاشتقاق، بل زعم بعض أنه لا وجود لمادة «سِيْد» بالتحتية بين المهملتين أصلاً. والله أعلم. / ١١٤ أ

---

(١) وفي «داعي الفلاح»: (لأن ظاهر حاله أخذه من السيادة، وإن احتمل كونه من السواد، أو السؤدد).

(٢) انظر «الكتاب» (٣:٤٨١).

(٣) قال «ابن يعيش» في «شرح الملوكي» (٢٤٣): (أما قولُهم: «عيدٌ» و «أعيادٌ» فإنه أُلزم القلبَ، لكثرة استعماله. وأما «ريحٌ» فتكسيره على «أرواح» قال الشاعر [العجاج]:

تَـلُـفُّــــــــهُ الأرواحُ والسُّــــــــمِيُّ

وربما قالوا: «أرياحٌ»، ألزموهُ القلبَ، وهو قليل من قبيل الغَلَط). [والسُّمِيُّ: جمع سماء]. وانظر «الممتع» (١:٢٣٦).

(٤) وفي «الكتاب» (٤:٣٦٥): كان «الخليلُ» يقول: سَيْدٌ فَيْعِل. وفي «الممتع» (١:٣٣٤): سيّد، أصله: سَيْوِد. وقال في (٢:٤٩٨-٤٩٩): سَيِّد: فَيْعِل، من ذوات الواو. وفي «لسان العرب» (سود ٣:٢٢٨): السَّيِّد أصله من ساد يَسُودُ، فهو سَيْوِد، فقلبت الواو ياءً؛ لأجل الياء الساكنة قبلها ثم أدغمت.

(الثامنة)

«في تعارض الأصل والغالب»

إِذا تعارض «أصلٌ» و «غالب» في مسألةٍ جرى قولان: والأصح العمل بـ «الأصل»، كما في الفقه.

ومن أمثلته في النحو ما ذكره صاحب «الإفصاح»: إذا وجد «فُعَل» العَلَم ولم يُعلم أصَرَفُوهُ أم لا؟ ولم يعلم له اشتقاق، ولا قام عليه دليل.

ففيه مذهبان:

مذهبُ «سيبويه» صَرْفُهُ حتى يثبت أنه معدول؛

قوله: (كما في الفقه) أي: في الأكثر[1]، وإلا فقد يَعْمَلُون بالغالب.

قوله: (فُعَل) بضمٍّ ففتحٍ، و (العَلَم) صفته، أي: الموصوف بأنه عَلَمٌ، وصحَّ وصفُه بالمعرف بـ «أل»؛ لأنه عَلَمٌ قُصِدَ لفظُه.

قوله: (أَصَرَفُوه)[2] أي: كما هو الأصل، والمنع هو الغالب.

قوله: (عليه) أي: على الاشتقاق.

قوله: (صَرْفُهُ)[3] أي: جرياً على الأصل في الأسماء.

قوله: (حتى يثبت) إلخ.. أي: لأن الأصل عدمُ العدل.

---

(١) انظر «البحر المحيط» للزركشي (٦:١١٢).

(٢) أي: العرب.

(٣) انظر «الكتاب» (٣:٢٢٢) و «الإصباح في شرح الاقتراح» (٣٩٦).

لأن الأصل في الأسماء الصرفُ، وهذا هو الأصح.

ومذهبُ غيره المنعُ؛ لأنه الأكثر في كلامهم.

ومنها ما ذكره «أبو حيان» في «شرح التسهيل»: أن «رحمن»، و «لَحْيَان» هل يُصْرَفُ أو يُمنع؟

مذهبان. والصحيح صرفُه؛ لأنَّا قد جهلنا النقل فيه عن العرب، والأصلُ في الأسماء الصرفُ، فوجب العمل به.

ووجهُ مقابله أن ما يوجد من «فَعْلَانَ»

قوله: (لأنه[1] الأكثرُ) أي: فكان هو الغالب، [ولذلك][2] حَمَلَهُ[3] غيرُ «سيبويه» عليه.

قوله: (ولَحْيَان) هو بالفتح: عظيم[4] اللحية.

قوله: (هل يُصْرَف) ما ذكر من اللفظين، أو كل منهما، لأنه الأصلُ في الأسماء[5].

(أو يُمنع) لأنه الغالب.

قوله: (فوجب العمل به) أي: بالأصل، وإن كان الغالِبُ في مثله المنعَ.

قوله: (من فَعْلان) أي: بالفتح، وهو مقصود اللفظ، فلذلك نَعَتَهُ بقوله:

---

(١) (لأن) في د.

(٢) ساقط من د، ك، وأثبته من م.

(٣) (فحمله) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٤) (عظْم) في د، م.

(٥) انظر «الأشباه والنظائر» (١:٢٥٦) و «التصريح» (٢:٢١٣) و «شرح الأشموني» ومعه «حاشية الصبان» (٣:٢٣٢).

الصفةِ غيرُ مصروفٍ في الغالب، والمصروفُ منه قليلٌ، فكان الحملُ على / الغالب أولى. هذه عبارته. **١٠٢**

(الصفة) أي: هذا البناء المجعول صفةً لغيره، فإن الوصفية وزيادةَ الألف والنون مانعان من الصرف. كما قُرِّرَ في محلّه.

قوله: (أولى) أي: أحقّ من الحمل على الصرف، وإن كان هو الأصلَ حُكماً[(١)] بالغالب، وجَرْياً عليه.

قوله: (هذه عبارته) أي: عبارةُ «أبي حيان» في شرح «التسهيل»، وكأنه قال ذلك للتبري[(٢)]؛ لأنه أورَدَ ذلك للتمثيل، لا لكونه يرى رَأْيَ «أبي حيان» في التصحيح؛ لأن غيرَه صَحَّحَ الأصلَ.

وفي «اللمع» ما يفيد عدم الترجيح بينهما ومساواتها. والله أعلم.

---

(١) (لعله: عملاً) من حاشية م.

(٢) (للتبرئ) في د.

(التاسعة)

«في تعارض أصلين»

قال في «الخصائص»: والحكمُ في ذلك مراجعةُ الأصلِ الأقربِ دون الأبعد.

مِنْ ذلك قولُهم في ضمة «الذال» من قولك: «ما رأيته مذُ اليوم»، فإن أصلَها السكونُ، فلما حركت لالتقاء الساكنين ضموها، ولم يكْسِرُوها؛ لأن أصلها الضم في «مُنْذُ»، وإنما ضُمَّتْ فيها لالتقاء الساكنين إتباعاً لضمة «الميم». فأصلها الأول - وهو الأبعد -

---

قوله: (الأقرب) أي: لترجيحه بالأقربية[1].

قوله: (ولم يكسروها) أي: مع أن الكسر هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين[2].

قوله: (فأصلُها) أي: الذال[3] مبتدأ، و (الأول) صفة أصل و (السكونُ)[4] هو الخبرُ.

وقوله: (وهو الأبعد) جملة اعتراضية بين المبتدأ وخبره.

قال في «الخصائص»[5]: ويدل لذلك عوده عند فَقْد التقائهما في «مذ»؛ فإن الذال باقية على أصلها، وهو السكون.

---

(١) (بأقربيته) في د، م.

(٢) (ساكنين) في م.

(٣) (الدال) في د.

(٤) (والكون) في د.

(٥) (٢: ٣٤٢-٣٤٣).

«السكونُ»، وأصلها الثاني - وهو الأقرب - «الضم»، فضمت «الذال» من «مُذ» عند التقاء الساكنين رداً إلى الأصل الأقرب، وهو ضم «منذُ»، دون الأبعد الذي هو سكونها، قبل أن تحرك المقتضي مثله للكسر لا للضم.

ومن ذلك قولُهم: «بِعْتُ»، و «قُلْتُ»، فهذه معاملة على الأصل الأقرب دون الأبعد؛ لأنَّ أصلَهما «فَعَل» بفتح العين، ثم نُقِلا منه إلى «فَعِل» و «فَعُل»،

[قوله: (المقتضي مثله) أي: وهو التقاء الساكنين][1].

قوله: (للكسر لا للضم) إذ لو حمل «مذ» على «منذ» قبل ضَمِّه لكان فيه التقاء الساكنين، فيكون أصلُه[2] التخلصَ بالكسر لا بالضم، لكنه حمل على «منذ» المضموم الأقرب من «مذْ» الساكن، ففيه الرجوع للأصل الأقرب عن[3] الأصل الأَبْعَدِ من التحريك بالكسر، لما[4] عرفته. والله أعلم.

قوله: (بِعت) بكسر الموحدة، من البَيْع (وقُلْت) بضم القاف من القول، وكلاهما ماضٍ[5] أسند لتاء الفاعل.

قوله: (إلى فَعِل) إلخ... [أي][6] لف ونشر مرتب. فـ«فَعِلَ» بالكسر راجع لـ «بِعْتُ»، و «فَعُل» بالضم راجع لـ«قُلْتُ».

---

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من د، م.
(٢) (أصل) في م. و (أصله) من حاشية م.
(٣) (لعله: من) من حاشية م.
(٤) انظر «الإصباح في شرح الاقتراح» (٣٩٩).
(٥) (خاص) في د، م.
(٦) ساقط من ك، وأثبته من د،م.

ثم قلبت «الواو» و «الياء» في «فَعَلْتُ» فالتقى ساكنان، العين المعتلَّة المقلوبة ألفاً، و «لام» الفعل، فحذفت «العين» لالتقائهما، ثم نقلت الضمة والكسرة إلى «الفاء» مراجعة إلى الأصل الأقرب، ولو رُوجع الأبعدُ لقيل: «قَلْت» و «بَعْت» بفتح الفاء؛ لأن أول أحوال

قوله: (ثم قلبت [الواو والياء][1]) أي: لتحركهما[2] وانفتاح ما قبلهما[3].

قوله: (فحذفت العين) أي: لأنها حرف علة.

قوله: (ثم نقلت الضمة) إلخ.. / أي: التي في عين الواويّ، (والكسرة) [أي][4]: التي في عين اليائي ليدل[5] كل منهما على جنس العين المحذوفة. ١١٤ ب

قوله: (إلى الأصل الأقرب) [و][6] هو اعتبارها بعد نَقْلهما[7] من «فَعَل» المفتوح إلى المضموم والمكسور.

قوله: (الأبعد) وهو «فَعَلَ» المفتوح فيهما.

قوله: (بفتح الفاء) أي: فلا يكون فيه دليل على المحذوف، هل هو[8] واوٌ أو ياءٌ.

---

(١) ساقط من د، ك، وأثبته من م.

(٢) (لحركتها) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٣) (قبلها) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٤) ساقط من د، ك، وأثبته من م.

(٥) هكذا في ك، م، وفي حاشية م (ليورد)، و (ليورد) في د.

(٦) ساقط من د، ك، وأثبته من م.

(٧) (نقلهما) في م.

(٨) (هو) ساقط من د، م.

هذه العين إنما هو الفتح الذي أبدل منه الضم والكسر.

قـوله: (الفـتح الذي أبدل منه) إلخ.. أي: فَـرُدَّ للأصل و[1]الأقـرب دون [الأبعد][2]، ثم الأحسنُ في هذا ما جَزَم به كثيرٌ من أئمة الصرف، من أنه صار الواويُّ «قَوُلْتُ» كـ«شَرُفْتُ»، واليائيُّ «بَيِعْتُ» كـ«عَلِمْتُ»، فنُقِلَتْ حركة العين من كلٍّ منهما للفاء بعدَ سلبها حركتها، لتدل على عين الفعل عند حذفها، فالتقى ساكنان فَحُذِفَتِ العينُ لوجود ما يدل عليها[3]. والله أعلم.

---

(١) (و) ساقط من م.

(٢) ساقط من د، ك، وأثبته من م.

(٣) انظر «الخصائص» (٢: ٣٤٣-٣٤٤).

(العاشرة)

إذا تعارض «استصحابُ الحال» مع دليلٍ آخر من «سماعٍ» أو «قياسٍ» فلا عبرة به. ذكره «ابنُ الأنباري» في كتابه.

قوله: (استصحابُ الحال) أي: إبقاء ما كان على ما كان.

قوله: (آخر) أي: يخالف الاستصحابَ.

قوله: (فلا عبرة به) أي: لا اعتداد بالاستصحاب، ولا التفات إليه؛ لقوّة الدليل الآخرَ الذي يقابله ويعارضه.

قوله: (قاله ابنُ الأنباري [في كتابَيْه][1]) أي: في كلّ من كتابَيْه[2] الأصوليّ والجدليّ.

---

(١) ساقط من د، ك، وأثبته من م.

(٢) انظر «الإعراب في جدل الإعراب» (٦٣) و «لمع الأدلة» (١٤٢).

(الحاديةَ عشْرةَ)

«في تعارض قبيحين»

قال في «الخصائص»: إذا حضر عندك ضرورتان لا بدَّ من ارتكاب إحداهما، فَأْتِ بأقربهما وأقلِّهما فُحشاً.

وذلك كـ«واو»: «وَرَنْتَل»، أنت فيها بين ضرورتين:

إما أن/ تَدَّعي كونها أصلاً، و«الواو» لا تكون أصلاً في ذواتِ ١٠٣ **الأربعة إلا مكرَّرة، كـ«الوَصْوَصَة»،**

قوله: (الحاديةَ عشْرةَ) ببناء الجزْأَيْن على الفتح للتركيب، والشين ساكنة، ويجوز كسرها عند تميم.

قوله: (قبيحين) أي: كل منهما قبيح إلا أن أحدَهما أشدُّ قبحاً من الآخر.

قوله: (وَرَنْتَل)[١] هو بفتح الواو والراء المهملة وسكون النون وفتح الفوقية آخره لامٌ، هو الداهيةُ، والأمرُ العظيم. كما في «القاموس»[٢] وفسَّره بعضٌ بطائرٍ فوق[٣] النَّسْرِ، وبعضٌ بأنه اسم لبلدة.

قوله: (تَدَّعي)[٤] بتاء الخطاب؛ لأن الكلام عنده مبنيٌّ عليه، واحتمالُ غيره بعيدٌ وإن جَرَى عليه في الشرح.

قولــه: (كالوَصْوَصَــة) بواوين وصادين مهملتين، مصدر «وَصْوَص» إذا نَظَر في الوَصْوَاصِ، وهو خَرْقٌ في السِّتْرِ بمقدارِ العينِ، ووَصْوَصَ الجِرْوُ[٥]: فَتَحَ

---

(١) «الخصائص: (١:٢١٢).

(٢) (ورل ٤:٦٣) و«لسان العرب» (ورل ١١:٧٢٤). انظر «الإصباح» (٤٠١).

(٣) (فوق) ساقط من م.

(٤) (ترعى) في د.

(٥) (اخرو) في د.

و «الوَحْوَحَة».

وإما أن تدَّعي كونَها زائدةً، و «الواو» لا تزاد أوَّلاً.

فَجَعْلُها أصلاً أولَى من جعلها زائدة؛ لأنها تكون أصلاً في ذوات الأربعة

عَيْنَيْه[1]، والمرأةُ ضَيَّقَتْ نقابَهَا[2].

وأما (الوَحْوَحَة) بالحاء المهملة[3] مكررةً، فهي صَوْتٌ معه بَحَحٌ، والنَّفْخُ في اليَد من شدَّة البرد[4].

قوله: (أوّلاً) أي في أول الكلمات[5].

قوله: (فَجَعْلُها) أي: الواو (أصلاً) وإن كان ضرورة كمقابله أولى وأحق من ادِّعاءِ كونها زائدة؛ لأنه أقرب إلى الأصل في الجملة من الضرورة الثانية؛ لوجودها (أصلاً في ذوات الأربعة) المكررة، كما قال، دون زيادتها أوّلاً فإنه غير موجود أبداً، ولذلك جَزَمَ الجمهور بأصالة الواو لأمورٍ[6] أوردها شارحُ «التسهيل»[7]، وأشرتُ إليها في شرح «القاموس»[8] و «الكافية».

وذهب «أبو علي الفارسي» إلى زيادة اللام، وهو[9] ظاهر «التسهيل»[10]. والله أعلم.

---

(١) (عينه) في د.

(٢) كما في «القاموس المحيط» (وصص ٢: ٣١٩). (ضيعت نقائها) في د.

(٣) (بالحاءين المهملتين) في د.

(٤) كما في «القاموس المحيط» (وحح ١: ٢٥٢).

(٥) (الكتاب) في د.

(٦) (ولأمور) في د، م.

(٧) انظر «شرح المفصل» لابن يعيش (٩: ١٥٠) و «شفاء العليل» (٣: ١٠٧٢).

(٨) انظر «تاج العروس» (ورل ٨: ١٥٤).

(٩) (وهو) ساقط من د.

(١٠) (٢٩٦). وفي «المساعد» (٤: ٥٧): (ولامُ «وَرَنْتَل» و «عِقِرْطل») والوَرَنْتَل: الشَّرّ، والعِقِرْطل. أنثى الفيل، وما ذهب إليه [أي: ابنُ مالك] من زيادة اللام فيهما هو قول «الفارسيّ»، والواو في «وَرَنْتَل» أصل، وذهب بعض النحويين إلى أنها زائدة.) اهـ.

في حالةٍ ما، وهي حالة التكرير، وكونها زائدة أوّلاً لا يوجد بحال.

وكذلك إذا قلت: «فيها قائماً رجلٌ» لَمَّا كنت بين أن ترفع «قائماً»، فتقدم الصفة على الموصوف، وهذا لا يكون بحال، وبين أن تنصبه حالاً من النكرة، وهو على قِلَّتِه جائز، حملت المسألة على الحال فنصبت. انتهى.

قوله: (فتقدم) إلخ.. أي: مع بقائها على تبعيَّتها، وهو خلاف الأصل.

قوله: (وبين أن تَنْصبه) إلخ.. أي: وهو أيضاً خلاف الأصل / ؛ لأن الأصل في صاحب الحال التعريف[1]. ١١٥ أ

قوله: (وهو) أي: إتيانُ الحال من النكرة إلخ جائز في كلامهم؛ لوروده في مواضع، وإن كان مع قلّته قبيحاً.

قوله: (فنصبت) أي: لفظ «قائماً» أخذاً بالأصل الأقرب[2]، وتركت الآخر رأساً.

قال «ابن إيازٍ، أبو الفتح»: يسمى هذا[3] الحملُ أحسنَ القبيحَيْنِ؛ لأن الحال من النكرة قبيحٌ، وتقديمُ الصفة على الموصوف أقبحُ فيحمل على أحسنهما. وقد أوردَ المصنفُ في «الأشباه والنظائر»[4] النحوية لذلك أمثلة غير ما هنا، منها: «ما قام إلا زيداً أحَدٌ» عدَلْتَ إلى النصب؛ لأنك إنْ رفعتَ لم تجد قبله ما تبدله منه،

---

(١) انظر «الإصباح في شرح الاقتراح» (٤٠٢).

(٢) انظر «الكتاب» (٢:١٢٢) و «شرح الكافية الشافية» (٢:٧٣٨) و «التصريح» (١:٣٧٥) و «همع الهوامع» (١:٢٠) و «شرح الأشموني» (٢:١٧٤). و«الإصباح في شرح الاقتراح» (٤٠٢).

(٣) (هو) في د.

(٤) (٢:٩٠).

. . . .

وإن نصبت دخَلْتَ تحت تقديم المستثنى [على ما اسْتُثْنِيَ][1] منه، وهذا وإن كان ليس في قوة تأخيره عنه فقد جاء على كلٍّ حال. فاعرِفْ ذلك أصلاً في العربية، واحْمِلْ عليه غيره. وأصله في «الخصائص»[2]. وأوْرَدَ كلام[3] «ابنِ يعيشٍ» في امتناع العطف على معمولَيْ عاملين مختلفين عند «الخليل» و «سيبويه» وغير ذلك مما لسنا بصدده. والله أعلم.

---

(١) ساقط من د، ك، م وأثبته من «الأشباه والنظائر» لأن السياق يقتضيها.

(٢) (١:٢١٣).

(٣) (الكلام) في د، م.

(الثانية عشرة)[*]

إذا تعارض «مُجْمَعٌ عليه» و «مُخْتَلَفٌ فيه»، فالأولُ أوْلَى.

مثال ذلك: إذا اضْطُرَّ في الشعر إلى قصر ممدودٍ، أو مدٍّ مقْصورٍ، فارتكاب الأول أوْلَى؛ لإجماع البصريين والكوفيين على جوازه، ومَنْعِ البصريين الثاني.

(الثالثة عشرة)

إذا تعارض «المانع» و «المقتضي»، قُدِّمَ «المانعُ».

من ذلك ما وجد فيه سببُ «الإمالة» ومانعُها، لا تجوز إمالتُه. و «أيٌّ» وُجِدَ فيها سببُ البناء وهو مشابهة الحرف، وَمَنَعَ منه لزومُها للإضافة التي هي من خصائص الأسماء، فامتنع البناءُ.

قوله: (سبب الإمالة). أسبابُ الإمالة ثمانية، وموانِعُها كذلك[1].

قوله: (فلا تجوز إمالتُه) إلخ.. أي: تقديماً للمانع.

قوله: (أيٌّ)[2] يعني بجميع أقسامها إلا الموصولة في صورة واحدة. كما قُرِّرَ في محله[3].

قوله: (مشابهةُ الحرف) أي: في المعنى.

قوله: (فامتنع البناء) أي: تقديماً للمانع.

(*) انظر شرح المسألة (الثانية عشرة) في «الإصباح في شرح الاقتراح» (٤٠٥).

(١) انظر «شرح الشافية الكافية» (٤: ١٩٧١) و «شرح الأشموني» ومعه «حاشية الصبان» (٤: ٢٢٩).

(٢) (وأي) في م.

(٣) انظر تفصيل الكلام على «أيّ» في «الإنصاف» (٢: ٧٠٩) و «مغني اللبيب» (١٠٧-١٠٩) و «شرح الأشموني» ومعه «حاشية الصبان» (١: ١٦٦) و «همع الهوامع» (١: ٩١).

و «المضارع المؤكَّد بالنون» وُجِدَ فيه سببُ الإعراب، ومَنَعَ منه «النونُ» التي هي من خصائص الأفعال.

و «اسم الفاعل» إذا وُجِدَ شرطُ إعماله، وهو «الاعتماد»، وعارضه المانعُ، من تصغير أو وصف قبل العمل، امتنع إعماله.

قوله: (بالنون) أي: المباشرة، كما قيَّدوه.

قوله: (سبب الإعراب) هو[1] مشابهته[2] الاسم في اعتوار المعاني أو غيره. كما مرت الإشارة إليه.

قوله: (ومَنَعَ منه) إلخ.. أي: فبُنِيَ تقْديماً للمانع.

قوله: (الاعتماد) أي: على الموصوف، أو المخبر[3] عنه، أو ذي الحال[4].

قوله: (امتنع) إلخ.. أي: تقديماً لعُروض المانع. وقد لَمَّحَ لهذه القاعدة بعضُ اللُّطَفَاء، فقال:

قَالُوا: فُلانٌ عالِمٌ فاضِلٌ ... فأكْرِمُوهُ فوقَ ما يرتَضِي

فَقُلْتُ لَمَّا لم يكنْ ذا تُقىً: ... تَعارَضَ المانِعُ والْمُقْتَضِي[5]

---

(١) (وهو) في م.

(٢) (مشابهة) في د، م.

(٣) (الخبر) في د، م.

(٤) انظر «همع الهوامع» (٢:٩٥) و «شرح الأشموني» (٢:٢٩٣).

(٥) هذان البيتان في «داعي الفلاح».

(الرابعة عشرة)

«في القولين لعالمٍ واحدٍ»

قال في «الخصائص»[1]: إذا ورد عن عالم في مسألة/ قولان، فإن كان أحدهما مُرْسَلاً، والآخر مُعَلَّلاً، أُخِذ بالمعلَّل، وتُؤُوِّلَ المرسَل، ١٠٤

قوله: (عن[2] عالم واحد) أي (في مسألة[3]) واحدة لاختلاف نظره، وتغيُّرِ اجتهاده فيه، وقد قال «عمرُ» – رضي الله عنه – لما تغيَّر حكمه في قضية الجَدَّة[4]: «ذاك[5] على ما قَضَيْنا، وهذا على ما نَقْضِي»[6].

قوله: (مُرْسَلاً) أي؛ غيرَ مقيَّدٍ بالدليل.

قوله: (مُعَلَّلاً) أي: مُقَيَّداً بالدليل، ولو عَبَّر به لكان أَوْلَى.

[قوله: (أُخِذَ بالْمُعَلَّلِ) أي: لقيام حجته، وتُرِك المرسَل، لضعفه، وعدم قيام حجته][7].

---

(١) (١: ٢٠٠، ٢٠٧).

(٢) (من) في ك، م، وأثبت الذي هو في د.

(٣) (مسلة) في د، ك، م.

(٤) (أي: ميراثها) من حاشية م.

(٥) (ذلك) في د.

(٦) أخرج «عبد الرزاق» في «المصنف» (١٠: ٢٤٩) عن «الحكم بن مسعود الثقفي» أنه قال: قضى «عمر بن الخطاب» في امرأة توفِّيت، وتركت زوجها وأمَّها، وإخوتها لأمها، وإخوتها لأبيها وأمها، فأشْرَك «عمر» بين الإخوة للأم والإخوة للأب والأم في الثلث، فقال له رجل: إنك لم تشرك بينهم عامَ كذا وكذا، فقال «عمر»: «تلك على ما قضينا يومئذ، وهذه على ما قضينا». ورواه «الدارميُّ» في مقدمة «سننه» (١: ١٥٤) و «البيهقيُّ» في «السنن الكبرى» (٦: ٢٥٥) و «الهنديُّ» في «كنز العمال» (١١: ٢٦). وانظر «الاختيار» (٥: ١٢٧).

قال «ابن علان» في «داعي الفلاح»: وقد قال «عمر» – رضي الله تعالى عنه – في مسألةٍ قضى فيها ثانياً بخلاف قضائه فيها أوّلاً: «ذاك على ما قضينا وهذا على ما نقضي».

(٧) ما بين الحاصرتين ساقط من د، م.

كقول «سيبويه» - في غير موضع - في «التاء» من «بنت» و «أخت» : إنها للتأنيث .

وقال في «باب ما لا ينصرف» : إنها ليست للتأنيث ، وعلَّله بأن ما قبلها ساكنٌ ، و «تاء» التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها ساكناً إلا أن يكون ألفاً ، كـ «فتاة» ،

قوله : (في غير موضع) من كتابِهِ .

قوله : (إنها) أي : تاء «أُخت» و «بنت» للتأنيث[١] . ولم يذكر لذلك علّة في هذه المواضع .

قوله : (وقال) أي : «سيبويه»[٢]، والجملة حالية بإضمار «قد»[٣] أو معطوفة بتنزيل الماضي منزلة المصدر، أو من عطف الفعل على الاسم[٤].

قوله : (ليست) إلخ . . أي : فاختلف كلاماه[٥].

قوله : (وعَلَّلَهُ) أي : القولَ الثاني، وهو أنها ليست للتأنيث .

قوله : (كفَتاة) إلخ . . هو بالفاء / والفوقية، مؤنث «الفتى»، وهو العبدُ[٦]، ١١٥ ب

---

(١) انظر «الكتاب» (٣٦٢:٣) و (٣١٧:٤) .
(٢) انظر «الكتاب» (٢٢١:٣) .
(٣) (قد) ساقط من د .
(٤) هكذا في «داعي الفلاح» .
(٥) (كلامه) في م .
(٦) أخرج «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب العتق وفضله - باب كراهية التطاول على الرقيق) (١٢٤:٣) من حديث «أبي هريرة» - رضي الله عنه - يرفعه : «ولا يَقُلْ أحدُكُم عبدي أمتي، وليقُل : فتايَ وفتاتي وغلامي» . وانظر «الأدب المفرد» (٨٤) . وكأنه ﷺ كره ذكر العبودية لغير الله تعالى .

و «قنــاة»، و «حَصاة»، والباقــي كلّــه مفتوح كـ«رُطَبَة»، و «عِنَبَة»، و «علاَّمة» و «نَسَّابة».

والخادمُ[1]، والشجاعُ، والكريم الذي فيه فُتُوَّةٌ ومكارمُ أَخْلاقٍ[2]. والقناة: بالقاف والنون، واحــد[3]: القنا، وهو اسم جــمع: الرمــاح، وبَيْنَ المثــالين الجناس[4] الْمُصَحَّفُ[5].

والحَصاة: بفتح المهملتين، واحدة: الحَصا[6]، وهي دقاق الحجارة، وإنما استثنوا الألف اللينة؛ لأنها لا يمكن فيها غيرُ السكون لتعذّر تحريكها. والله أعلم.

قوله: (كرُطَبَةٍ) واحد[7] «الرُّطَب» بضم الراء وفتح الطاء المهملتين، آخره موحدة: مـا أرطب من التـمـر ولانَ. (وعِنَبـة)[8] بكسـر العين المهـملة وفـتح النون، آخـره موحدة[9]: واحدة[10] العنَب المأكول، والهاء فيهما للفرق بين الواحد والجمْع؛ لأن المجرد منها اسم جنْس جَمْعِيٌّ، كما أنها في (علاَّمة ونسَّابة) لتأكيد المبالغة. والعلاَّمة: الفائق في العلم، البالغ فيه. والنسَّابة: البالغ في معرفة الأنساب. والله أعلم.

---

(١) سمَّى الله – تعالى – صاحب موسى – عليه السلام – الذي صحبه في البحر «فَتَاهُ» فقال تعالى: ﴿وإذْ قال موسى لِفَتاهُ﴾ (الكهف: ٦٠) لأنه كان يخدُمه في سفره، والدليل قولُه تعالى: ﴿آتنا غَدَاءَنَا﴾ (الكهف: ٦٢).

(٢) انظر «لسان العرب» (فتا ١٥: ١٤٥–١٤٨).

(٣) (واحدة) في م.

(٤) ويسمى «التصحيف»، وهو التشابُه في الخط بين كلمتين فأكثر، بحيث لو أزيل أو غُيِّرت نُقط كلمة كانت عينَ الثانية. نحو: التخلِّي، ثم التحلِّي، ثم التجلِّي. «جواهر البلاغة» (٤٠٤).

(٥) (للمصحف) في د.

(٦) (الحصى) في د.

(٧) (واحدة) في د، م.

(٨) (عنب) في د.

(٩) (موحدة) ساقط من م.

(١٠) (واحدة) ساقط من د.

قال: فلو سمَّيت رجلاً بـ«بنتٍ» و «أختٍ» لصرفته.

قال «ابنُ جني»: فمذهبُه الثاني،

قوله: (قال) أي: «سيبويه» في «باب ما لا ينصرف»[١].

قوله: (لَصَرَفْتَهُ) أي: اللفظ الذي هو «أخت» و «بنت» عند التسمية به؛ لأنه ليس فيه إلا العَلَميَّةُ[٢]، وهي لا تَستقلُّ بالمنع، وأمَّا إذا سُمِّي به مؤنث فيُمْنَع جوازاً[٣] للعلميَّة والتأنيث المعنوي، فهو كـ«هِنْد» و «جُمْل» ثلاثيٌّ ساكنُ الوسط. والمنْع فيه جائز لا واجب على ما عرف في محله[٤].

قوله: (فمذهبُه) مبتدأ، و (الثاني) خبره، أي: القول الثاني من قَوْلَيْه لتأييده له بالدليل[٥]، وكان عليه أن يأتيَ بضمير الفصل ليميّز بين الخبر والصفة، وكأنه اعتمد على المقام. والله أعلم.

---

(١) «الكتاب» (٣: ٢٢١).

(٢) التاء في «بنت» و «أُخْت» ليست علامة تأنيث كالتاء في «طلحة» و «حمزة».. «شرح الملوكي» (٤٠١-٤٠٢) وانظر «الممتع» (٣٨٥).

(٣) (جواز) في د.

(٤) انظر «شرح الأشموني» ومعه «حاشية الصبان» (٣: ٢٥٥).

(٥) وفي «لسان العرب» (أخا ١٤: ٢١): (والأخْت: أنثى الأخ، صيغةٌ على غير بناء المذكر، و «التاء» بدل من الواو، وزنها «فَعَلَة» فنقلوها إلى «فُعْلٍ» فقالوا: أختٌ، وليس التاء للتأنيث، كما ظَنَّ من لا خِبْرَة له بهذا الشأن، وذلك لسكون ما قبلها. هذا مذهب «سيبويه»، وهو الصحيح، وقد نَصَّ عليه في «باب ما لا ينصرف» فقال: لو سمَّيت بها رجلاً لَصَرَفْتَها مَعْرِفَةً، ولو كانت للتأنيث لما انصرف الاسم، على أن «سيبويه» قد تسمَّح في بعض ألفاظه في «الكتاب» فقال: هي علامة تأنيث، وإنما ذلك تجوُّز منه في اللفظ؛ لأنه أَرْسَلَهُ غُفْلاً، وقد قَيَّدَه في «باب ما لا ينصرف»، والأخْذُ بقوله المعلّل أقْوَى من الأخذ بقوله الغُفْل الْمُرْسَل. ووَجْهُ تجوُّزه أنه لَمَّا كانت «التاء» لا تبدَلُ من «الواو» فيها إلا مع المؤنث صارت كأنها علامة تأنيث. وأعني بالصيغة فيها بناءها على «فُعْلٍ» وأصلها «فَعَل»، وإبدال الواو فيها لازم؛ لأنَّ هذا عمل اختص به المؤنث).

وقولُه: إنها للتأنيث، محمولٌ على التجوُّز؛ لأنها لا توجدُ في الكلمة إلا في حال التأنيث، وتذهبُ بذَهابه. لا أنها في نفسها زائدة للتأنيث، بل أصل كـ«تاء» «عِفْرِيتٍ» و «مَلَكُوت»،

قوله: (وقوله) مبتدأ، أي: قول «سيبويه»، وخبره (محمولٌ) و (إنها) بكسر الهمزة مع اسمها، وخبرها محكي القول.

قوله: (إلا في حال التأنيث) أي[1]: إلا[2] إذا أريد بمدلولها[3] مؤنث «أخ» و «ابن» فيؤتى بها للدّلالة على التأنيث، ويدل له (أنها) أي: التاء فيه داخلة على «أن»، واسمها ضمير[4] التاء، أي: وليس مراد «سيبويه» أن التاء (في نفسها زائدة) إلخ.

قوله: (كتاء عِفْرِيتٍ) إلخ.. العفريت[5]: بالكسر المتمرِّد من الجنّ. وقيل: مطلقاً[6]، والملكوت[7]: محركة، العِزُّ والسلطانُ. وصريح كلامه أن التاء فيهما

---

(١) (أي) ساقط من د، م.

(٢) (لا أنه) مكان (إلا) في د، م.

(٣) (بمدلولهما) في د، م.

(٤) (أي: الضمير العائد إلى التاء) من حاشية م.

(٥) (العفريت) ساقط من د.

(٦) قال «المجد»: العفريت من الجنِّ: العارِم الخبيث. ويستعمل في الإنسان، استعارةَ الشيطان له. يقال: عفريت نِفْريت، إتباعاً. «بصائر ذوي التمييز» (٤: ٨٠) وانظر «تاج العروس» (عفر ٣: ٤١١).

(٧) هكذا في «القاموس المحيط» (ملك ٣: ٣١٠). وقال «الشريف الجرجاني»: الْمَلَكوت: عالم الغيب المختص بالأرواح والنفوس. والْمُلك: هو عالَمُ الشهادة من المحسوسات الطبيعية، كالعرش والكرسي، وكل جسم يتميّز بتصرّف الخيال. «التعريفات» (باب الميم ١٢٠).

فإنها بدل «لامِ» «أخ» و «ابن»، إذْ أصلهما: «أخَوٌ» و «بَنَوٌ».

أصل، فوزن الأول «فِعْلِيلٌ»، والثاني «فَعَلُولٌ» محركة كـ«قَرَبُوسٍ»[1]. والمشهور أنها زائدة[2] فيهما للمبالغة. فتأمَّل. والله أعلم.

قوله: (فإنها) أي: التاء في «أخت» و «بنت».

قوله: (إذ أصلهما)[3] إلخ.. أصلُ «الأخ»: أَخَوٌ[4]، محركة ولامه واوٌ اتفاقاً. وأصل «الابن» كذلك: بَنَوٌ، محركة[5]، إلا أنهم اختلفوا في لامه: فقيل: واو، وهو الأكثرُ، ولذلك جرى عليه المصنف.

وقيل: تحتية[6]. وقد أوضحتُ ذلك في حواشي «التوضيح» و «المرادي».

وبسطته في شرح «الكافية». والمصنف[7] أراد أن اللام حذفتْ منهما، وعوضتْ عنها هذه التاء، وقد جزم غيرُ واحد بأنها غير عوض، وأنَّ أخْتاً[8]، وبِنْتاً صيغتان على حدَتهما، قالوا: وتاؤهما للإلحاق بـ«قُفْلٍ»[9] و «جِذْعٍ»[10]. وهو ظاهر كلام «المجد»[11]، كما بينتُه في حواشي «القاموس». والله أعلم.

---

(١) بفتح الراء، وتسكين الراء مع ضم القاف لغة مشهورة، وتسكين الراء مع فتح القاف. لغة حكاها «أبو زيد»، وهو مقدم السرج ومؤخره. «تاج العروس» (قربس ٤: ٢١٤).

(٢) انظر «الممتع» (١: ٥٨، ١٢٥، ٢٧٦).

(٣) (أصلها) في م.

(٤) انظر «الممتع» (٦٢٣) و «شرح الملوكي» (٣٩٢).

(٥) انظر «شرح الملوكي» (٤٠٠) و «شرح الأشموني» ومعه «حاشية الصبان» (٤: ٢٧٥).

(٦) (أي: ياء) من حاشية م.

(٧) (مبتدأ خبره الجملة بعده) من حاشية م.

(٨) (اختار) في د.

(٩) (تفعل) في د.

(١٠) (تجزم) في د (جرْم) في م.

(١١) قال في «القاموس المحيط» (بني ٤: ٣٠٠): (وأما بنتٌ فليس على «ابنٍ»، وإنما هي صفةٌ على حِدَةٍ ألحقوها الياءَ للإلحاق، ثم أبدلوا التاء منها). وانظر «تاج العروس» (١٠: ٤٨).

وإن لم يعلل واحداً منهما نُظِرَ إلى الأليق بمذهبه، والأجْرَى على قوانينه فيعتمد، ويتأوَّل الآخر إن أمكن، كقول «سيبويه»: «حتَّى» الناصبة للفعل. وقوله: إنها حرف جر، فإنهما متنافيان؛ إذ عوامل الأسماء لا تباشر الأفعال فضلاً عن أن تَعْمَلَ فيها، وقد عَدَّ الحروف الناصبة للفعل، ولم يذكر فيها «حتّى»، فعلم بذلك أنَّ «أَنْ» مضمَرة عنده بعد «حتَّى»، كما تضمَر مع «اللام» الجارَّة،

قوله: (وإن لم يعلل[١]) أي: يُقَيَّد[٢] بدليلٍ، وهو مقابلُ قوله: (فإن/ كان أحدُهما مرسلاً)[٣] أي: وإن أرسلا معاً وأُطْلِقَا. و (يُعَلَّلُ) بالبناء للمفعول، ويجوز بناؤه للفاعل. وأما قوله: (نُظِرَ) فهو مجهول فقط. ١١٦ أ

قوله: (بمذهبه) أي: بمذهب القائل بالقولين.

قوله: (والأَجْرَى) هو بالجيم اسم تفضيل، عطف[٤] على (الأليق) أي: الأكثر جرياناً[٥]. (على قوانينه) أي: قواعد ذلك القائل.

قوله: (فيعتمدُ)[٦] أي: الأليق والأجرى (ويتأوَّل الآخر) أي: يَصْرِفه[٧] عن ظاهره بوجهٍ يصِح صرف الكلام إليه، وحَمْلُهُ عليه عند الإمكان، ودليلُ الصرف خروجُه عن قوانين القائل ومذهبه.

---

(١) بل أرسلا. «داعي الفلاح».

(٢) (بقيدٍ) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٣) لا يوجد في نسخ «الاقتراح» ولا في «داعي الفلاح».

(٤) (عطف) ساقط من د.

(٥) (جريانه) في د.

(٦) (فيعتمده) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٧) (لصرفه) في د (بصرفه) في م.

في نحو: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ﴾.

وإن لم يمكن التأويل، فإن نصّ في أحدهما على الرجوع عن الآخر علم أنَّه رأيُهُ

قوله: (في نحو: لِيَغْفِرَ لكَ اللهُ)[١] أي: بعدَ اللام الجارة سواء كانت للتعليل، أو للصيرورة، أو لتأكيد النفي، أو زائدة[٢]، وإن كان المثال إنما يقتضي الحكم للأولى[٣] فقط. والمراد من التعليل في الآية إظهارُ حكمة الفعل، لا الغرضُ الباعث عليه[٤]؛ لاستحالة ذلك في أفعاله – جلَّت قدرته – فقول «سيبويه» – رحمه الله تعالى[٥] –: إنَّ «حتَّى» ناصبةٌ، فيه[٦] تجوُّزٌ سببُه[٧] الملابسَةُ والمجاوَرة، فيُؤَوَّلُ بذلك [إلى][٨] نَصِّه [على][٩] أنها غير ناصبة؛ ليتفق الكلامان المنقولان عنه. والله أعلم.

قوله: (وإن لم يمكن[١٠] التأويل) مقابلُ قوله: (فيتأوَّل إن أمكن) أي: إذا تعذر رجوعُ أحدِ القولين للآخر بضَرْبٍ من التجوّز والتأويل.

قوله: (عن الآخَر) بفتح الخاء المعجمة مقابلُ ما رجع إليه.

---

(١) (الفتح: ٢).

(٢) (الزائدة) في د، م.

(٣) (الحمل على الأولَى) في م، (وهي لام التعليل) من حاشية م. (أي: حمل اللام) من حاشية م.

(٤) (عليه) الضمير عائد على الفعل.

(٥) (رحمه الله تعالى) ساقط من د، م.

(٦) (فيه) ساقط من د، م.

(٧) (أي: علاقته) من حاشية م.

(٨) ساقط من د، ك، وأثبته من م.

(٩) ساقط من د، ك، وأثبته من م.

(١٠) (يكن) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

والآخرَ مُطَّرَحٌ، وإن لم ينص بُحِثَ عن تاريخهما، وعُمِلَ بالمتأخر، والأول مرجوع عنه.

فإن لم يعلم التاريخ وَجَبَ سَبْرُ المذهَبَيْنِ، والفحصُ عن حال القولين، فإن كان أحدهما أقوى نُسِبَ/ إليه أنه قولُه، إحساناً للظنِّ به، وأنَّ الآخر مرجوع عنه. ١٠٥

وإن تَساويا في القوة

قوله: (مُطَّرَحٌ) بفتح الراء اسم مفعول من «اطَّرَحَهُ» بتشديد الطاء على «افتعله»، وحروفُها[١] كلُّها مهملة، أي: مطروحٌ متروكٌ، لا ينسب إليه بعد رجوعه عنه.

قوله: (عُمِلَ بالمتأخر) أي: لكونه كالناسخ لسابقه، والآخر (مرجوحٌ عنه) فهو كالمنسوخ.

قوله: (سَبْرُ المذهَبَيْن) هو بالسين المهملة المفتوحة وسكون الموحدة، أي: النظر في دليلِهما[٢] قوةً ودقةً، وأصل السبر الاختبار[٣]. كما مرّ.

قوله: (والفحص) أي: البحثُ (عن حال القولين) قوةً وضعفاً، [وهو][٤] عطف[٥] تفسير على سابقه[٦].

قوله: (وإن تساويا) أي: القولان (في القوة) أي: والضعف.

---

(١) (وحروفه) في م (وحروفَها، أي: الكلمة) من حاشية م.

(٢) (دليليهما) في م.

(٣) (الاختيار) في م.

(٤) ساقط من د، ك، وأثبته من م.

(٥) (عطف) ساقط من د.

(٦) (سابقة) في د.

وجب أن يُعْتَقَدَ أنهما رأيان له، وأنَّ الدواعي إلى تساويهما عند الباحث عنهما هي الدواعي التي دعت القائل بهما إلى أن اعتقد كلاًّ منهما.

وكان «أبو الحسن الأخفش» يقع له ذلك كثيراً، حتى إنَّ «أبا علي» كان إذا عُرض له قولٌ عنه، يقول: لا بدَّ من النظر في إلزامه إيَّاه؛ لأن مذاهبه كثيرة.

قوله: (أن يُعْتَقَدَ)[١] مبنياً[٢] للمفعول، أي: أن يعتقد الناظر فيهما.

قوله: (رأيان له) أي: تعارَضَا عنده ولم يقم له[٣] مُرَجِّح يترجح به أحدُهما على الآخر.

قوله: (يقع له ذلك) إلخ.. أي: لكمال ديانته، فإن الورع كان يمنعه من ترجيح ما لم يقم لرجحانه دليلٌ كما وصفوه بذلك - رحمه الله -.

قوله: (عُرض له) أي: لـ«أبي علي الفارسيّ».

قوله: (عنه) أي: عن «أبي الحسن الأخفش».

قوله: (في التزامه) إلخ.. أي: حتى ينسب إليه.

قوله: (لأن مذاهبه كثيرة) أي: وقد لا يلتزمُها كلَّها لتعارضها.

---

(١) (يعقد) في ك وأثبت الذي هو في د، م.

(٢) (بنيا) في د، (بالبناء) في م.

(٣) (لدية) في حاشية م.

وكان «أبو عليّ» يقول في «هَيْهات»: أنا أُفتي مَرَّةً بكونها اسماً للفعل، كـ«صَهْ» و «مَهْ»، وأُفْتِي مرةً بكونها ظَرْفاً، على قدر ما يحضُرني في الحال.

قوله: (بكونها) أي: هيهات.

[قوله][1]: (اسماً للفعل كصه) إلخ.. معناه: اسكت، (ومه) معناه: اكفُفْ/ ومراده المماثلة في أصل الدلالة على اسم الفعل، وإن كانت «هيهات» للماضي، و«صه» و«مه» للأمر. وعلى كونها اسمَ فعل أكثرُ النحاة[2]. ١١٦ ب

قوله: (ظرفاً) أي: منصوبة على الظرفية[3]؛ لأن أصلها كغيرها من أسماء الأفعال أنها مصادر، كما جزم به «الرضيُّ»[4] وغيرُه، والمصادر كثيراً ما تُنْصَبُ على الظرفية.

وكلامُ الشارح[5] صريح في أن كلام (أبي عليّ)[6] في «مرة» التي بمعنى «تارة» ونحوها، وأنها[7] تكون عنده تارة اسم فعل، وتارة مصدراً. وهذا لا قائل به، ولا معنى له[8]. والله أعلم.

قوله: (على قدر ما يحضُرني) أي: ما يظهر له من الأدلة والتعاليل. فكلما قَوِيَتْ جهةٌ حَكَمَ بها، وأفتى بمقتضاها[9]. والله أعلم.

---

(١) ساقط من ك، وأثبته من د، م.

(٢) انظر «شرح الأشموني» ومعه «حاشية الصبان» (٣:١٩٤).

(٣) انظر «شرح الأشموني» ومعه «حاشية الصبان» (٣:١٩٩) و«الإصباح في شرح الاقتراح» (٤١٣).

(٤) انظر «شرح الكافية» لـ«الرضي» (٣:١٠١).

(٥) أي: في «داعي الفلاح».

(٦) (المصنف) مكان (أبي علي) في م.

(٧) (أي: مرة) من حاشية م.

(٨) والصواب أن الكلام على «هيهات» لا على «مرة». كما هو واضح من نسخ «الاقتراح» و«الخصائص» (١:٢٠٦). لا كما قال في «داعي الفلاح».

(٩) قال «ابن جني» في «الخصائص» (١:١٢): (إذا قام الشاهد والدليل وضح المنهج والسبيل).

قال «أبو عليّ» : وقلت لـ«أبي عبد الله البصريّ» يوماً : أنا أعْجب من هذا الخاطِرِ في حضوره تارةً، ومَغيبه أخرى، وهذا يدلُّ على أنه مِنْ عندِ الله، إلا أنه لا بدَّ من تقديم النظر. انتهى كلامُ «الخصائص» ملخصاً.

قوله: (من هذا الخاطر) أي: ما يخطر في باله من الفهوم[1] والإدراكات.

قوله[2]: (على أنه) أي: التردد العارض للخاطر في الأفهام (من [عند][3] الله) – تعالى –، ليس للعبد صُنْعٌ ولا اختيار، إلا أنه كما قال: (لا بدَّ) لصاحب الخاطر من (تقديم النظر) في الدليل المؤدي للمطلوب. والله أعلم.

---

(١) (المفهومات) في م.

(٢) (قوله) ساقط من د.

(٣) ساقط من د، ك، وأثبته من م.

(الخامسة عشرة)

«فيما رجحت به لغة قريش على غيرها»

قال «الفرَّاء»: كانت العرب تحضر الْمَوْسِمَ في كل عام، وتحجُّ البيتَ في الجاهلية، وقريشٌ يسمعون جميعَ لغاتِ العرب، فما استحسنوه من لغاتهم تكلَّموا به، فصاروا أفصحَ العرب، وخَلَتْ لغتُهم من مُسْتَبْشَعِ اللغات، ومُسْتَقْبَحِ الألفاظ.

من ذلك: «الكَشْكَشَةُ» وهي في ربيعة ومضر، يجعلون بعد «كاف» الخطاب في المؤنث «شِيناً» فيقولون: «رَأيْتُكِشْ» و «بِكِشْ» و «عَلَيْكِشْ».

قوله: (فما استحسنوا) ضميره لـ (قريش) أي: ما استحسنته[1] قريش، أي: عَدَّتْهُ حسَناً من لغاتهم، أي: لغات العرب غير قريش.

قوله: (ومُسْتَقْبَحِ) عطف تفسير على (مُسْتَبْشَعِ)، والبشاعةُ كالقباحة، وزناً ومعنىً.

قوله: (الكشكشة) بالشين المعجمة، و (ربيعة ومضر) قبيلتان مشهورتان.

قوله: (بعد كاف الخطاب) أي: مجرورة أو منصوبة.

قوله: (رَأَيْتُكِشْ)[2] مثال للمنصوب، والمثالان بعده[3] للمجرور، والكاف مكسورة على أصلها في الجميع[4].

(١) (استحسنه) في م.

(٢) انظر الكلام على «الكشكشة» في «مجالس ثعلب» (١٦:١١١) و «فقه اللغة وسر العربية» (١٠٧) و «لسان العرب» (٣٤٢:٦) و «القاموس المحيط» (كشيش ٢٨٤:٢) و «المزهر» (٢٢١:١).

(٣) (بعد) في م.

(٤) (الجمع) في م.

فمنهم من يُثْبِتُها حالَ الوقف فقط، وهو الأشهر. ومنهم من يثبتها في الوصل أيضاً، ومنهم من يجعلها مكان «الكاف» ويَكْسِرُها في / الوصل ويسكِّنُها في الوقف، فيقول: «مِنْشِ» و «عَلَيْشْ». ١٠٦

ومن ذلك: «الكَسْكَسَةُ» وهي في ربيعة ومضر؛ يجعلون بعد

قوله: (مكان الكاف) أي: يجعلها[1] بدلاً منها، وهم «بنو سعد». كما قاله «الجوهريُّ»[2].

وقال «الرضيُّ»[3]: ناس كثير من تميم، ومن أسد يجعلون مكان كاف المؤنث[4] في الوقف شيناً.

قوله: ([5]ويَكْسِرُها) إلخ.. أي: إعطاء للبدل حكم المبدل منه. وظاهر عبارته أنه في المنصوب أيضاً. وتمثيلُه وصريحُ كلامِ غيره يَدُلُّ على أن البدل في المجرور.

قوله: (ومن ذلك) أي: المستقبح، أي: المعدود قبيحاً. (الكسكسةُ)[6] كالتي قبلها، إلا أنَّ السين في هذه عارية عن النقط للفرق، كما قال[7]، وكلاهما ضبط بالكسر، وهو الأصل فيه؛ لأنه حكاية: كِش وكِس، فركب، وأجازوا فيهما

---

(١) (بجعلها) في د.
(٢) في «الصحاح» (كشيش ٣:١٠١٨).
(٣) في «شرح الكافية» (٤:٥٠٢).
(٤) (الوقف) مكان (المؤنث) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.
(٥) (و) ساقط من د.
(٦) وفي «لسان العرب» (٦:١٩٦): (كسكَسَةُ هوازن، هو أن يزيدوا بعد كاف المؤنث سيناً فيقولوا: أَعْطَيْتُكِسْ ومِنْكِس، وهذا في الوقف دون الوصل). وانظر «الخصائص» (٢:١٢) و «المزهر» (١:٢٢١).
(٧) (قاله) في د.

«الكاف» أو مكانها في المذكر «سِيناً» على ما تقدم، وقصدوا بذلك الفرقَ بينهما.

ومن ذلك: «العنعنةُ»، وهي في كثير من العرب، في لغة قيس وتميم، يجعلون الهمزةَ المبدوءَ بها عيناً، فيقولون في «أنَّك»: «عَنَّك»، وفي «أسْلَم»: «عَسْلَم»، وفي «إذَنْ»: «عِذَنْ».

الفتح[1] أيضاً. كما قاله في «شرح اللباب». وفيهما كلام أودعناه [في][2] شرح «القاموس» وغيره. والله أعلم.

قوله: (بينهما) أي: بين المؤنث والمذكّر.

قوله: (العَنْعَنَةُ) بعينين مهملتين ونونين.

قوله: (المبدوءَ بها)[3] أي: التي في ابتداء الكلمة، أي: في أوَّلها.

قوله: (إنَّكَ) أي: سواء كان بكسر الهمزة أو فتحها، فالإبدال عندهم جائز، فتقول: (عنَّك).

و (أَسْلَم) ماض من الإسلام[4]، و (إِذَنْ) هي الجوابية، فيبدلون الهمزة في ذلك كلِّه وما أشبهه عيناً[5].

---

(١) وفي «مجالس ثعلب» (١: ١١٦): (وهذه الكشكشة والكسكسة المشهورة، وهي الكاف المكسورة لا غير. يفعلون هذا توكيداً لكسر الكاف بالشين والسين). وفي «القاموس المحيط» (كشيش ٢: ٢٨٤): (تقول: عَلَيْكِشْ، ولا تقول: عَلَيْكَشْ، بالنصب. وقد حُكِي: كذا كَشْ. بالنصب).

(٢) ساقط من ك، وأثبته من د، م.

(٣) (به) في ك، م، وأثبت الذي هو في د.

(٤) (سلام) في د، م.

(٥) انظر «الخصائص» (٢: ١١) ومقدمة «تاج العروس» (١: ٨).

ومن ذلك: «الفَحْفَحَةُ» في لغة هذيل يجعلون «الحاءَ» عيناً.

ومن ذلك: «الوكْمُ» في لغة ربيعةَ وقومٍ من كلب، يقولون: «عَلَيْكِم»، و«بِكِم» حيث كان قبل الكاف «ياء» أو كسرة.

قوله: (الفحفحة)[1].

قوله[2]: (يجعلون الحاءَ عيناً). ومنه قراءةُ «ابن مسعود»[3]: ﴿عَتَّى حِين﴾[4] يعني: حتى حين.

قوله: / (الوَكْمُ) هو[5] مصدر: وَكَمَ، يَكِمُ، كـ«وَعَدَ» يقال: هم يكِمون الكلامَ، أي: يقولون: «السلام عليكِم» بكسر الكاف[6]. ١١٧ أ

قوله: (ياء أو كسرة) لفٌّ ونشرٌ مرتبٌ، فالياء راجعة لـ«عليكم»، والكسرة لقوله: (بِكِم) وكأنهم[7] يَرَوْنَ في ذلك مناسبة. كما هو ظاهر.

---

(١) (هنا بياض بالأصل) في د، م.

(٢) (قوله) ساقط من م.

(٣) هو «أبو عبد الرحمن، عبدُ الله بن مسعود بن غافل بن حبيب، الهذليُّ» المتوفى بالمدينة سنة ٣٢ هـ. كان أحد السابقين والبدريين والعلماء الكبار من الصحابة. وكان سادسَ مَنْ أسلم. عرض القرآن على النبي ﷺ. وكان يخدم النبي ﷺ ويحمل نعله ويتولى فراشه ووساده وسواكه وطهوره. مترجم في «غاية النهاية» (١: ٤٥٨) و«الإصابة» (٤: ٢٣٣).

(٤) (يوسف: ٣٥) والآية: ﴿ثم بَدَا لَهُمْ من بعدِ ما رَأَوُا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّه حتى حينٍ﴾. انظر «المحتسب» (١: ٣٤٣) و«إعراب القراءات الشواذ» (١: ٧٠٥) و«البحر المحيط» (٥: ٣٠٧) و«ارتشاف الضرب» (٢: ٤٦٩) و«الدر المصون» (٦: ٤٩٥).

(٥) (هو) ساقط من د، م.

(٦) انظر «القاموس المحيط» (وكم ٤: ١٨٤) و«الإصباح في شرح الاقتراح» (٤١٨).

(٧) (كانوا) في د.

ومن ذلك: «الوهْم» في لغة كلب، يقولون: «منْهِم»، و «عَنْهِم»، و «نَبِّئْهِم»، وإن لم يكن قبل الهاء «ياء» ولا كسرة.

ومن ذلك: «العَجْعَجَةُ» في قُضاعة، يجعلون «الياء» المشدَّدَة جيماً، يقولون في «تميميٍّ»: «تَمِيمج».

قوله: (الوَهْم) هو بالهاء بدل الكاف؛ لأنه يقع في الهاء.

قوله: (وعَنْهِم) كذا في أصولنا، وهو الأنسب بالتعميم. وفي نسخة الشارح بدله «وعليهم»، و[1] كأنه تنويع لما قبل[2] الياء[3]، وما لا وهذا[4] غير محتاج إليه؛ لأن الياء توجب كسر الهاء في مثل تلك التراكيب عند أكثر العرب، وضمُّها قليل.

قوله: (وإن لم يكن) إلخ.. أي: أن أهل[5] هذه اللغة يطلقونها، فلا يتقيَّدون بكسرٍ ولا ياءٍ كالأولى[6].

قوله: (العجعجة) بعينين[7] مهملتين[8] وجيمين.

قوله: (يجعلون الياء) إلخ.. أي: الدالة على النَّسب في الأكثر، كما يدل له المثال، وقد يبدلون غير النّسبيّة، كقولهم في «عَلِيٍّ»: عَلِجٍّ[9]. والله أعلم.

---

(١) (و) ساقط من د، ك، وأثبته من م.

(٢) (قبله) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.

(٣) (لعله: الهاء) من حاشية م.

(٤) هكذا في د، ك، م، و(لعله: وإلا فهذا) من حاشية م.

(٥) (أهل) ساقط من د.

(٦) وفي مقدمة «تاج العروس» (١: ٨): (الوكْم والوهْم كلاهما في لغة بني كلب من الأوّل يقولون: «عليكِم» و «بكِم» حيث كان قبل الكاف ياء أو كسرة. ومن الثاني يقولون: «منهم» و «عنهم»، وإن لم يكن قبل الهاء ياء ولا كسرة).

(٧) (بعينين) ساقط من د، م.

(٨) (بمهملتين) في م.

(٩) انظر «الكتاب» (٤: ١٨٢) و «النوادر» (٤٥٥-٤٥٦)، و «الصحاح» (عجج ١: ٣٢٨) و «المساعد» (٤: ٢٣٣).

ومــن ذلك: «الاســتنطــاءُ» لغــةُ سعــد بــن بكر، وهذيل، والأزد، وقــيس، والأنصــار، يجـعــلون «العين» السـاكنة نوناً إذا جاورت

قوله: (الاسْتِنطاء)[١] كأنه استفعال من «نَطَى» أي: طلب هذا اللفظ. وفي الشرح أنه رآه[٢] بخط «الجمال[٣] العِصامِيّ» مضبوطاً بالقلم بالمهملة[٤] بعدها[٥] فوقية مكسورة [فنونٌ][٦] فمعجمة.

قلت: وهو بعيد عن المقصود، بل لا معنى له؛ لأن ظاهره أنه يُوجَد في الكلام «نَظَى» معجم الظاء، ولا وجود له. والله أعلم.

قوله: (جاورت) بالجيم والراء المهملة، أي: كانت لها جارة بأن وقعتْ قبلها، كما في المثال من المجاورة، وهي الملاصقة في البيوت.

---

(١) انظر «تاج العروس» (المقدمة ١ :٨) و(نطا ١٠ :٣٧٢) و«المزهر» (١ :٢٢٢).

(٢) (أي: الاستنطاء) من حاشية م.

(٣) (الجمالي) في د. وهو «جمالُ الدين بنُ صدرِ الدين بن عصام الدين، الأَسْفَرايِنيُّ» فاضل، نشأ بمكة بين تهامة ونجد، ورُبِّيَ في حِجْر المعالي والمجد، ففاق طبعُه رقةً وطيباً نسيمَ النَّرْجِس والوَرْدِ.. من «ريحانة الألِبَّا» (١ :٤١٧). وابنه «عبد الملك بن جمال العصامي» المتوفى سنة ١٠٣٧ هـ. ولد بمكة ونشأ بها، وتوفي بالمدينة. أخذ عن والده وغيره، وهو إمام العلومُ العربية وعلاَّمُها. وهو ممن أخذ عنهم «ابن علاَّن» علومَ العربية. بلغت مؤلفاته الستين، ولقب بخاتمة المحققين. مترجم في «خلاصة الأثر» (٣ :٨٧).

(٤) (أي: السين) من حاشية م.

(٥) (بعد) في ك، وأثبت الذي هو في د، م.

(٦) ساقط من د، ك، وأثبته من م.

«الطاءَ»، كـ«أنطى» في «أعطى».

قوله: (كأنطى) بالنون في «أعطى» بالعين، وقد قرئَ شاذاً: ﴿إِنَّا أنطيناكَ الكوثرَ﴾[1] عن «أُبَيٍّ»[2] و«ابنِ مسعود» و«الحسنِ»[3].

ورُوِيَ في الدعاء: «لا مانعَ لما أنْطَيْتَ»[4] [أي: أعطيتَ][5]. ونَسَبَها «عياض» لأهل اليمن، ولا منافاة.

(١) (الكوثر: ١).

(٢) هو «أبو المنذر، أُبَيُّ بنُ كعبٍ بنِ قيسٍ، الأنصاريُّ». اختُلف في سنة وفاته. فقيل: الأثبت أنها سنة / ٣٠ / هـ، لأن «عثمان بن عفان» أَمَرَهُ أنْ يجمعَ القرآنَ. وكان سيّد القرّاء. وقال ﷺ: «أَقْرَأُ أُمتي أُبَيٌّ». قَرَأَ على النبيّ ﷺ القرآنَ العظيمَ، وقَرَأَ عليه النبيُّ ﷺ بعضَ القرآنِ بأمرِ الله تعالى للإرشاد والتعليم. مترجم في «الطبقات الكبرى» (٣:٥٩) و«غاية النهاية» (١:٣١) و«الإصابة» (١:٢٧).

(٣) (أي: البصري) وهي قراءةٌ مرويةٌ عن النبي ﷺ. قال «التبريزي»: هي لغةٌ للعرب العاربة من أولى قريش. انظر «إعراب القراءات الشواذ» (٢:٧٥٢) و«البحر المحيط» (٨:٥١٩) و«الدر المصون» (١١:١٢٥) و«تاج العروس» (نطا ١٠:٣٧٢).

(٤) ذُكرت هذه الرواية في «لسان العرب» (نطا ١٥:٣٣٣) و«تاج العروس» (نطا ١٠:٣٧٢). وأخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب الدعوات – باب الدعاء بعد الصلاة) من حديث «معاوية» – رضي الله عنه – برواية: «اللهم لا مانعَ لما أعطيتَ، ولا مُعْطِيَ لما مَنعت». و«مسلم» في «صحيحه» في (كتاب الصلاة – باب اعتدال أركان الصلاة) (١:٣٤٣) وانظر «فتح الباري» (١١:١٣٣).

(٥) ساقط من د، م.

ومن ذلك: «الوتمُ» في لغة اليمن، تجعل السين «تاء» كـ«النات» في: «الناس».

قوله: (الوتم) ضبطه في الشرح بالفوقية، وهي مادة مهملة، والمعروف مادة «وَثْم»[1] بالمثلثة. تأمل.

---

(١) وفي «لسان العرب» (لبت ٢:٨٢): تبدل السين تاءً في بعض اللغات. وقد عَزَاها «الأزهريُّ» لحمير، فقال: إذا قال الرجل لعدوّه: «لا بأسَ عليك» فقد أمَّنه، لأنه نَفَى البأس عنه، وهو في لغة حمير «لَبَاتِ» أي: لا بأس، قال شاعرهم:

تَنَادَوْا عندَ غَدْرِهِمُ: لَبَاتِ   وقد بَرَدَتْ مَعَاذِرُ ذي رُعَيْنِ

وفي «مختصر شواذ القرآن» (١٧٣): حكى «أبو عمرو» أنّ «النات» بدل «الناس» في قوله تعالى: ﴿قل أعوذُ بربِّ النات﴾ لغة «قضاعة» وقال «علْباء بن أرقم»:

يا قاتَلَ اللهُ بَني السِّعْلاتِ
عَمْرَو بْنَ يَرْبُوعٍ شِرَارَ النَّاتِ
غَيْرَ أعِفَّاءٍ ولا أكْيَاتِ

الأصل: شرار الناس، ولا أكياس.

وفي «نوادر أبي زيد» (٣٤٥): أنَّ هذا من قبيح البدل، أو من قبيح الضرورة.

ووصفه «الرضي» بالندور في «شرح الشافية» (٣:٢٢١).

قال «ابن يعيش» في «شرح المفصل» (١٠:٤١): وإنما أبدل من السين تاء لتوافقهما في الهمس، وأنهما من حروف الزيادة، وهي مجاورةٌ لها في المخرج توسُّعاً في اللغة.

وفي «لسان العرب» (طسَّ ٦:١٢٣): التاء في (طَسْتٍ) بدل من السين، كقولهم: «سِتّة» أصلها: سِدْسة، وجمع سِدْسٍ: أسْدَاسٌ.

وقد لفت انتباهي أن الأقدمين من النحاة واللغويين حكوا هذه اللغة دون أن يلقبوها بـ«الوتم»، كصاحب «النوادر» (٣٤٥) و«الاشتقاق» (٢٢٧) و«الخصائص» (٢:٥٣) و«سر صناعة الإعراب» (١:١٥٥) و«الصاحبي» (١٣٩) و«سمط اللآلي» (٢:٧٠٣) و«شرح المفصل» (١٠:٤١) و«الممتع» (٣٨٩) و«شرح الشافية» (٣:٢٢١) و«لسان العرب» (طس ٦:١٢٣) و«شرح أبيات شواهد الشافية» (٤٦٩) وغيرهم. =

ومن ذلك: «الشَّنْشَنَةُ» في لغة اليمن، تجعل «الكاف» شيناً مطلقاً، كـ«لَبَّيْشَ اللهم لَبَّيْشَ» أي: «لَبَّيْكَ».

ومن العرب من يجعل «الكاف» جيماً كـ«الجَعْبَة» يريد: الكعبة. أورده ياقوت في «معجم الأدباء».

قوله: (الشَّنْشَنَةُ)[1] ضَبَطَهَا في الشرح بفتح المعجمتين ونونين الأولى ساكنة. وقال: هو مصدر كالدَّحرجة. فليتأمل.

قوله: (شيناً) أي: معجمة.

وقوله: (مطلقاً) أي: سواء كانت لمذكر أو لمؤنث.

= ولو رجعنا إلى «لسان العرب» مادة (وتم) (١٢: ٦٢٩) لرأيناه يذكر: (الوتمةُ السيرُ الشديدُ) ولم يزد على ذلك. وأمّا في «تاج العروس» (٩: ٨٩) فلم تُذْكر مادة (وتم). لكنَّ «السيوطيَّ» - رحمه الله - ذكر هذه اللغة في كتابَيْه: «الاقتراح» و«المزهر» (١: ٢٢٢) ولقَّبها بـ«الوتم» فقال: ومن ذلك «الوتم» في لغة «اليمن» تجعل السين تاءً. وتبعه في ذلك صاحبُ «الجاسوس» (١٨٣)، والْمُحْدَثُونَ، ولا أدري على أيِّ شيء اعتمد «السيوطي» في ذلك. و«الزَّبيديُّ» في مقدمة «تاج العروس» (١: ٨) عرَّفَ «الوتم» بأنه جَعْلُ الكاف شيناً مطلقاً. والصواب أنَّ هذا تعريف «الشنشنة». وانظر «اللهجات العربية في التراث» (١: ٣٨٥).

(١) حكى «ابنُ عبدِ ربه» في «العقد الفريد» (٢: ٤٧٥، ٣: ٣٢٠) عن «الأصمعي» أنه عزى هذه اللغةَ إلى قبيلةِ «تغلب».

(السادسة عشرة)

«في الترجيح بين مذهب البصريين والكوفيين»

اتفقوا على أن البصريين أصحُّ قياساً ؛ لأنهم لا يلتفتون إلى كلِّ مسموعٍ، ولا يقيسون على الشاذِّ / ، والكوفيون أوسعُ رواية. ١٠٧

قال «ابن جني» : الكوفيون علاَّمون بأشعار العرب ، مُطَّلعون عليها .

قوله : (علاَّمون) جمع « علاَّم » بغير هاء، مبالغةٌ في « عالِم » كـ ﴿علاّمُ الغيوبِ﴾[١]، وليس جمعَ « علاَّمة » بالهاء؛ لأن شَرْط[٢] ما يُجْمَعُ هذا الجمعُ من أوصافِ المذكر، تَجَرُّدُهُ من هاءِ التأنيث . كما قرّروه[٣]. وهذا أولى من قوله في الشرح : إنه شاذٌّ، بناء على أنه جمع «عَلاَّمة» بالهاء. والله أعلم .

ومرادُ « ابنِ جني » توصيفُ الكوفيين بسَعَةِ الرواية، وغزارة الحفظ لأشعار العرب، دون البصريين، وهو يؤيد قولَ المصنف : والكوفيون أوسَعُ رواية . كما لا يَخْفَى[٤].

---

(١) (المائدة : ١٠٩) وفي غيرها .

(٢) (الشرط) في د.

(٣) انظر « شرح الأشموني » و « حاشية الصبان » (١ : ٨١) .

(٤) قال « ابن جني » في « الخصائص » (١ : ٣٨٧) : (أهلُ الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة) .

وحكى « أبو الطيب اللغوي » في « مراتب النحويين » (١١٩) عن « الأصمعي » عن « شعبة » عن « الطِّرِمَّاح » قوله : (الشعرُ بالكوفة أكثر وأجمعُ منه بالبصرة، ولكن أكثره مصنوع ومنسوبٌ إلى مَنْ لم يَقُلْهُ، وذلك بَيِّنٌ في دواوينهم) . وانظر « الإصباح في شرح الاقتراحِ » (٤٢١) .

وقال «أبو حيان» في «مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار» الذي يُخْتارُ جَوَازُهُ؛ لوقوعه في كلام العرب كثيراً نظماً ونثراً.

قال: ولسنا مُتَعَبَّدِينَ باتِّباعِ مذهبِ البصريين، بل نَتَّبِعُ الدليلَ.

وقال «الأندلسيُّ» في «شرح المفصل»: الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيءٍ مخالف للأصول جعلوه أصلاً، وَبَوَّبوا عليه بخلاف البصريين.

قوله: (في مسألة العطف) إلخ.. أي: الذي مَنَعَهُ البصريون، وأجازه الكوفيون. وهذا الكلام الذي نقله عن «أبي حيَّان»[1] أصله للشيخ «ابنِ مالك» في كُتُبه[2].

قوله: (لوقوعه) أي: العطف على الضمير إلخ.. وما كان (في كلام العرب) بهذا الشيوع لا يُلتفت إلى مَنْ مَنَعَهُ لا سيّما / وقد وَرَدَ به الكلامُ الْمُعْجزُ. ١١٧ د

قوله: (ولَسْنَا مُتَعَبَّدِينَ) بصيغة المفعول، أي: مطلوب منَّا اتّباعُهم على وَجْهِ التعبد حتى نقتفيه[3]، وإنْ لم يظهر لنا وجهُه، ولا تَبَيَّن لنا دليلُه، بل المطلوبُ هو قوةُ الدليلِ وصحتُه، فنتبعُه مع مَنْ كان من الفريقين. والله أعلم.

قوله: (بخلاف البصريين) أي: فإنهم يُبقونَ[4] القواعدَ والأصولَ على حالها، ويحملون البيتَ النادرَ على الشذوذ، ومخالفةِ الأصول، ولذا كانت قواعدُهم أضبطَ، وأصولُهم أتقنَ.

---

(١) في «البحر المحيط» (٣: ١٥٧–١٥٩).

(٢) انظر «شواهد التوضيح والتصحيح» (١٠٧–١٠٩) و «الإصباح في شرح الاقتراح» (٤٢١–٤٢٣).

(٣) (أي: مذهب البصريين) من حاشية م.

(٤) (يستبقون) في د.

قال: ومما افْتَخَر به البصريون على الكوفيين أن قالوا: «نحن نأخذُ اللغةَ من حَوَشَةِ الضِّباب، وأَكَلَةِ اليرابيعِ،

قوله: (من[1] حَوَشَة) إلخ.. الحَوَشَة[2]: بفتح الحاء المهملة[3] والواو والشين المعجمة، جمع: حاشٍ[4]، كـ«كاتب» و«كَتَبَة». والقياسُ إعلالُه، وأُصِحَّ شذوذاً. يقال: حاشَ الصَّيْدَ حَوْشاً، وحياشةً، إذا جاءه[5] من حَوَالَيْه ليصرفه إلى الحبَالة[6].

و(الضِّباب) جمع ضبّ، بالضاد المعجمة والموحدة: الحيوان المعروف، قالوا: إن لِذَكَرِه ذَكَرَيْنِ، ولأُنْثَاهُ فَرْجَيْنِ، وله خواص، وفيه غرائب أودعناها شرح «كفاية المتحفظ»[7] وغيرَه.

قوله: (وأَكَلَة) إلخ.. «الأَكَلَةُ» محركة، جمع: آكِل، كـ«كاتب» و«كَتَبَة»[8].

و(اليَرَابيع) جمْع: يَرْبوع، وهو حيوانٌ معروف كالفأر، إلا أنه أطولُ من الفأرِ آذاناً وذَنَباً، ورجلاه أطولُ من يَدَيْه، عكس الزَّرَافَة، كما نَبَّهَ عليه «الفيوميُّ»[9] وغيرُه. ومعناه: أنهم يأخذون عن الأعراب سكانِ البوادي الذين لا إلمامَ لهم بالحاضرة.

---

(١) (عن) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.
(٢) (إلخ الحوشة) ساقط من د، م.
(٣) (المهملة) ساقط من د.
(٤) (حايش) في د، و(حاشر) في ك، وأثبت الذي هو في م.
(٥) (جاء) في د، م.
(٦) انظر «تاج العروس» (حاش ٤:٣٠٢).
(٧) المسمى بـ«تحرير الرواية في تقرير الكفاية» (٣٩٨) وانظر «المستطرف» (٢:١٩٥).
(٨) (وكتبة) ساقط من د، م.
(٩) (صاحب المصباح) من حاشية م، هو «المصباح المنير» (ربع ٢١٧).

وأنتم تأخذونها عن أَكَلَةِ الشِّواء، وباعة الكَواميخ».

قوله: (وأنتم) أي[١]: معاشرَ الكوفيين.

قوله: (تأخُذونها) أي: اللغةَ.

قوله: (عن أَكَلَةِ) جمعُ: آكل، كالأول. و (الشِّواء) بالكسر: اللحم المشوي. والباعة: جمعُ: بائع. و (الكواميخ)[٢] جمع: كامَخ، بفتح الميم، وقد تكسر، وآخره خاء معجمة، فارسي معرب[٣]، هو شيء يُؤْتَدَمُ به[٤]. ويقال له: الْمُرِّيُّ أيضاً[٥]. ومرادُهم أن الكوفيين يتلقون اللغةَ عن الحواضر، أهلِ الأسواق، الذين يأكلون الشِّوَاءَ، ويتفكهون بالكواميخ[٦]، وذلك مما يُفسد الألسنة، ويُحَرِّفُ اللغاتِ، فلا عبرةَ بما يُرْوَى عنهم.

والحاصلُ أن البصريَّ أضْبطُ في الأخذِ، وأتقنُ في الاستنباطِ. والكوفيَّ أوسعُ روايةً، وأكثرُ نقلاً. والله أعلم.

---

(١) (أي) ساقط من د، م.

(٢) (والكوامخ) في د.

(٣) انظر «المفصّل في الألفاظ الفارسية» (٢٤٨).

(٤) انظر «القاموس» (كمخ ١ : ٢٦٦) و «المعجم الوسيط» (٢ :٧٩٨).

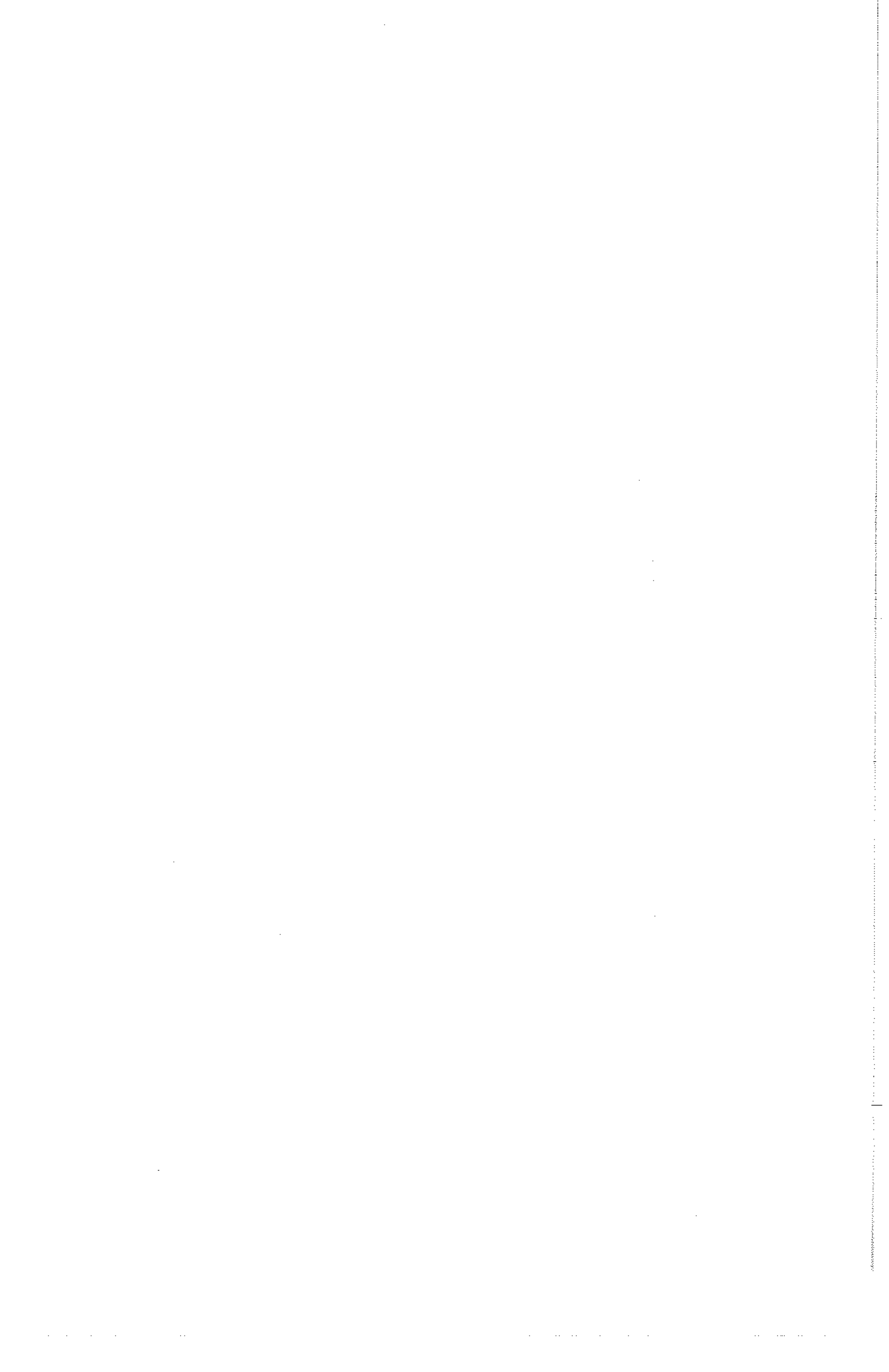
(٥) «المصباح المنير» (٥٤٠).

(٦) (بالكوامخ) في د.

الكتاب السابع

في أحوال مستنبط هذا العلم ومستخرجه

"فيه مسائل"



(الأولى)

في أول مَنْ وَضَعَ النحوَ والتصريفَ

اشْتُهِرَ أنَّ أولَ مَنْ وضع النحوَ: «عليُّ بنُ أبي طالب» - رضي الله عنه - لـ«أبي الأسود».

قال «الفخرُ الرازي» في كتابه «المحرر في النحو»: رَسَمَ عليٌّ - رضي الله عنه - لـ«أبي الأسود»: (باب إنَّ)، و (باب الإضافة)، و (باب الإمالة).

ثم صنَّفَ «أبو الأسود» (باب العطف)، و (باب النعت)، ثم صنَّف (باب التعجب)، و (باب الاستفهام)، وتطابقت الروايات على أنَّ أول من وضع النحوَ «أبو الأسود»، وأنه أخذه أوَّلاً عن «عليّ».

واتفقوا على أن «معاذاً الهراء»: أولُ مَنْ وضع التصريف، وكان تخرَّج بـ«أبي الأسود».

(الكتاب السابع)

قوله: (معاذ الهَرَّاء)[1] هو «ابن مسلم»[2]، والهَرَّاء نسبة لِبَيْع الثياب الهروية.

وهذا هو المتفقُ عليه بين النحاة،

---

(١) هو «أبو علي، أو أبو مسلم، معاذُ بنُ مسلمٍ الهَرَّاء، أو الهَرّا» الكوفي، المتوفى سنة ١٨٧ هـ ببغداد. مترجم في «نزهة الألباء» (٥٢) و «إنباه الرواة» (٣:٢٨٨-٢٩٥) و «وفيات الأعيان» (٥:٢١٨).

(٢) (أَسْلَمَ) في م.

وأرباب التواريخ(١).

وقولُ العلامة «الكافيجي» في «شرح القواعد»(٢): إنَّ أول من وضع التصريف «معاذ بن جبل»(٣) – رضي الله عنه – وَهَمٌ بلا مرية، وقد سأله عن ذلك تلميذه «الجلالُ» فما أجابَهُ بشيء، كما أشار إليه في «البغية»(٤). والله أعلم.

---

(١) «معاذ بن مسلم الهراء» أحد رؤوس أهل الكوفة، أطال النظر في كتاب سيبويه وغيره حتى برع في صياغة الأبنية الاختراعية لتدريب المبتدئين، ولهذا يسمونها «مسائل التمرين»، وقد أكثر «معاذ» من ذكر الكلام على هذا النوع من التصريف، وألف في ذلك كتباً، لكن لم يُعْثَرْ بعدُ على شيء منها. والصحيح أنه ليس هو واضع علم التصريف، كما قال «السيوطي» في «بغية الوعاة» و «الاقتراح» تبعاً لـ «فخر الدين الرازي» في كتابه «المحرر في النحو»، وقد تَبِعَهُ في ذلك الشيخ خالد في «التصريح» (٤:١) و «الصبان» في «حاشيته على شرح الأشموني» (١٦:١) و «ابن الطيب» في كتابه هذا «فيض نشر الانشراح» في هذا المكان، و «الحملاوي» في «شذا العَرْف» فنقلوا الخبر على سبيل القطع بصحته من غير تحرٍّ ولا تدقيق. والدليلُ على صحة ما ذهبتُ إليه: أن العلماء لم ينقلوا إلينا قاعدةً صرفية من القواعد وضعها «معاذٌ»، مع أنه من متقدمي الكوفيين، وأستاذ «الكسائي». وكتابُ «سيبويه» مملوء بعلم التصريف. انظر «الكتاب» (٤: ٢٤٢–٤٨٥) وقد استفاد «معاذ الهراء» منه. وأما «المازنيُّ» – ٢٣٠ هـ. فهو أول من فَصَلَ الصرف عن النحو، ووضع فيه كتابه المشهور بـ «التصريف».

انظر «المنصف» (٣: ٢٨٤) و «تصريف الأفعال» لعبد الحميد عنتر (١٠) و «المدارس النحوية» (١٥٤).

(٢) اسمه «نزهة الطلاب في قواعد الإعراب» المشهور بـ «شرح الإعراب عن قواعد الإعراب» و «الإعراب عن قواعد الإعراب» لـ «جمال الدين أبي محمد عبد الله، ابن هشام» – ٧٦١ هـ.

(٣) المتوفى بالطاعون في الشام سنة ١٧ هـ عاش /٣٤/ سنة. شهد المشاهد كلَّها. كان من أفضل شباب الأنصار حلماً وحياءً وسخاءً. أمَّره النبي ﷺ على اليمن. مترجم في «الإصابة» (٦: ١٣٦).

(٤) «بغية الوعاة» (٢: ٢٩٠).

ثم خَلَفَ «أبا الأسود» خمسةٌ: «عنبسةُ الفيل»، و «ميمون / الأقرن» ١٠٨
و «يحيى بنُ يَعْمُرَ»، وابنا «أبي الأسود»: «عطاء» و «أبو حرب».

ثم خَلَفَ هؤلاء: «عبدُ الله بن أبي إسحاق»، و «عيسى بن عمر»، و «أبو عمرو بن العلاء».

ثم خَلَفَهُمُ «الخليلُ» ففاقَ مَنْ قَبْلَهُ، ولم يدركه أحدٌ بعده، أخذ عن «عيسى» وتخرَّج بـ «ابن العلاء»، ثم أخذَ عنه «سيبويه»، وَجَمَعَ العلومَ التي استفادها منه في كتابه، فجاء كتابُهُ أحسنَ من كل كتابٍ صُنِّفَ فيه إلى الآن.

وأما «الكسائيُّ» فقد خَدَمَ «أبا عمرو بن العلاء» نحواً من سبعَ عشرةَ سنة، لكنه لاختلاطه بأعراب الأُبُلَّة فَسَدَ علمُهُ، ولذلك احتاج إلى قراءة كتاب «سيبويه» على «الأخفش»، وهو مع ذلك إمام الكوفيين. وما ظنُّك برجلٍ غلامُه «الفرَّاء»؟

قوله: (عَنْبَسَة) إلخ.. هو «ابن مَعْدان»، ولقب بـ (الفيل) تشبيهاً له بالحيوان العظيم لقوته في النحو، ومهارته فيه[1]، فقد قالوا: إنه / لم يكن في النحاة الذين ١١٨ أ
أخذوا عن «أبي الأسود» أبْرَعُ من «عَنبسةَ الفيل» ولا أَعْرَفُ به منه.

قوله: (الأُبُلَّة) هي بفتح الهمزة، وضم الموحدة، وشدّ اللام. قاله في الشرح

(١) قالوا في سبب تلقيبه بالفيل: إن «زياد ابن أبيه» كان له فيلٌ أو فيلة، يُنْفِق عليها في كل يومٍ عشرة دراهم، فأقبلَ رجلٌ من أهل مَيْسَان [كورة بين البصرة وواسط] يقال له: «معدان»، فقال: ادْفعوها إليَّ وأكفيكم المؤونَةَ، وأُعْطيكم كلَّ يوم عشْرة دراهم، فدفَعُوها إليه فأُثْرِي، ونشأ له ولدٌ يقال له: عنْبسة، فروى الأشْعار، وفَصُح، وأخذَ النحو عن «أبي الأسود»، وبَرَعَ. مترجم في «إشارة التعيين» (٢٤٦).

ثم صار الناس بعد ذلك فرقتين: بصرياً وكوفياً. انتهى.

وقال «ثعلب» في «أماليه»: قال «أبو المنْهال»: أئمةُ البصرة في النحو وكلامِ العربِ ثلاثةٌ: «أبو عمرو بن العلاء»، وهو أولُ من وَضَعَ أبوابَ النحو، و«يونسُ بنُ حبيب»، و«أبو زيد الأنصاري»، وهو أوثقُ هؤلاء كلّهم، وأكثرُهم سماعاً من فصحاءِ العرب، سمعته يقول: «ما أقول: قالت العربُ إلا إذا سمعتُه من عَجُز هوازن».

تقليداً للمصنف، والمعروفُ ضمّ الهمزة أيضاً، كما في «القاموس»[1] وغيره.

قوله: (عَجُز هوازن) هو بضمتين، جمع: عجوز[2]. و«هوازن»[3] القبيلة المشهورة.

---

(١) (قوله: كما في القاموس. وعبارته: كَعُتُلَّة: تَمْرٌ يُرَضُّ بين حَجَرَيْن ويحلب عليه لبن، والفِذْرَةُ من التَّمْرِ) من حاشية م. وفي «القاموس المحيط» (إبل ٣:٣١٦): أُبُلَّة: موضع. وفي «تاج العروس» (إبل ٧:٢٠٠): أُبُلَّة على زنة «فُعُلَّة»، وهي بلدة على شاطئ دجلة البصرة العظمى، في زاوية الخليج الذي يدخل منه إلى مدينة البصرة، وهي أقدم من البصرة.

(٢) ضَبَطَ في «القاموس المحيط» (عجز ٢:١٨٠) كلمةَ «عَجُز» بفتح العين وضم الجيم، وقال في «تاج العروس» (٤:٥٢): عَجُز كـ«عَضُد». وفي «المصباح المنير» (عجز ٣٩٤): العَجُز من كل شيء مُؤَخَّرُه.
وضَبْطُ «ابنِ الطيب» لكلمةِ (عجز) بضمتين وَهَمٌ لحقه من ضبطِ «ابنِ علان» لها في «داعي الفلاح». وكذلك قوله «جمع عجوز» وَهَمٌ آخر، لَحِقَه منه فيه.

(٣) قال «ابنُ دريد» في «الاشتقاق» (٢٩١): (هَوازِنُ: جمع: هَوْزَن، وهو ضَرْبٌ من الطير، وقد سمَّت العرب هَوْزناً، فولد «هوازنُ» بَكْرَ بن هوازن، فمنهم: بنو سعد بن بكر بن هَوازن، استُرضِعَ النبيُّ ﷺ فيهم، فجاءته بنتُ حليمةَ، أختُه من الرضاعة، يومَ حُنَيْنٍ فَطَرَحَ لها صَنِفَةَ ردائه، وأعْتَقَ لها سَبْيَ قومها أجمعين. ومن بني سعد بن بكر: قُطْبة، وكان شريفاً من قُوَّاد أهل الشام. وأمَّا معاوية بن بكر فولَدَ: جُشَمَ، ونصراً، وصَعْصَعَةَ، والسَّباق، وجَحْشاً، وجَحَّاشاً، وعوفاً، ودُحُنَّة، ودُحينة. وقد انقرض هؤلاء. إلخ.) وانظر «جمهرة أنساب العرب» (٢٦٤-٢٧٥) و«تاج العروس» (هزن ٩:٣٦٧).

وفي رواية أخرى: «إلا إذا سمعته من هؤلاء: بكر بن هوازن، وبني كلاب، وبني هلال، أو من عالية السافلة، أو سافلة العالية، وإلا لم أقل: قالت العرب».

وقد تظرف[1] مَنْ قال، وأحْسَنَ تركيبَ الجناس في المقال:

رُبَّ ظَبْيٍ لَقِيتُهُ يَنْتَمِي لِلْهَوَازِنَةْ
قُلْتُ: مَا أَثْقَلَ الهوى قَالَ: مَا لِلْهَوَى زِنَةْ[2]

قوله: (ومن عالية) إلخ.. العالية: ما فوقَ نَجْدٍ إلى أرضِ تِهامة، إلى ما وراء مكة، وما والاها. و (السافلةُ) ما نَزَلَ عن نَجْد كذلك[3]. وكلامُ «أبي زيد» هذا فيه دلالةٌ على كمالِ ضبطه وإتقانه، وتفحُّصه عن الكلام من مَعادنه، وتمامِ تحريه في النقل، ولهذا كان «سيبويه» كثيراً ما يُعَبِّرُ عنه بـ«الثقة»، فيقول في «الكتاب»[4]: أخبرني الثقةُ[5].

---

(١) (ظَرُف) في د، م.

(٢) هذان البيتان من مجزوء الخفيف، ذكرهما «ابن علان» في «داعي الفلاح» وفيه يقول عنهما: (جناس مركب مفرق ومُوَرًّ به) اهـ. والجناس المركب هو ما كان من كلمتين، والمفروق هو ما لم يتفق الركنان خطاً. انظر «جواهر البلاغة» (٤٠١-٤٠٢).

(٣) في «نَجْد» بلاد كثيرة، وفيها أرض العالية التي يَحْميها «كُلَيْب بن وائل». قال «ابن الأعرابي»: «نجد» قسمان: السافلة والعالية. فالسافلة ما ولي العراق، والعالية ما ولي الحجاز وتهامة.

«بلوغ الأرب» (١: ١٩٩-٢٠٠) وانظر «معجم ما استعجم» (١: ١٠).

(٤) انظر «الكتاب» (١: ٢٤٥، ٢٥٥) و«المزهر» (٢: ٤٠٢) و«سيبويه إمام النحاة» (٩٦) ومقدمة «الكتاب» لأستاذنا عبد السلام هارون (١: ١٢) و«فهارس كتاب سيبويه» (٣٦-٣٧) و«الإصباح في شرح الاقتراح» (١٠٠).

(٥) يرى يوهان فك في «العربية» (٥١): أن قول «سيبويه»: «عربي أثق بعربيته» هي عبارة حملها بعض المتأخرين غَلَطاً على «أبي زيدٍ الأنصاري» المتوفى سنة ٢١٥هـ فليحرر.

(الثانية)

شرطُ المستنبط لشيء من مسائل هذا العلم، المرتقي عن رتبة التقليد: أن يكون عالماً بلغة العرب، محيطاً بكلامها، مطَّلعاً على نثرها ونظمها، ويكفي في ذلك الآن الرجوعُ إلى الكتب المؤلفة في اللغات والأبنية، / وإلى الدواوين ١٠٩

قوله: (الرجوع إلى الكتب المؤلفة) وفي نسخة «النظر إلى الكتب». والمعنى متقارب، وكتبُ اللغاتِ غيرُ محصورةٍ، وكأنَّ المرادَ منها ما يعمُّ النحو واللغة، وكذلك الأبنية[١]، وأشْهَرُها كتابُ «الأفعال» لـ «ابنِ القُوطِيَّة»[٢] وكذلك «أفعالُ ابنِ القَطَّاعِ»[٣]، وهو أجمعُها وأكثرُها فوائدَ وغرائبَ. و «أفعالُ ابن طَرِيفٍ»[٤]، و «تاجُ الْمَصَادِرِ»[٥] لـ «البَيْهَقِيِّ».

---

(١) (أي: الصيغ) من حاشية م.

(٢) المتوفى بقرطبة سنة ٣٦٧ هـ. وكتابُهُ «تصاريف الأفعال» أوَّلُ مصنَّفٍ في ذلك، ثم تبعه «ابنُ القَطَّاعِ السَّعْدِيُّ»، فوضع كتابه على منواله. «إرشاد الأريب» (١٨: ٢٧٥). طُبِع في ليدن ١٨٩٤ م والقاهرة ١٣٧١ هـ/ ١٩٥٢ م.

(٣) هذَّبَ فيه «أفعالَ ابن القُوطِيَّة» و «أفْعَالَ ابنِ طَرِيفٍ» وغيرِهما. «إرشاد الأريب» (١٢: ٢٨١). طُبِعَ في حيدر آباد سنة ١٣٦١ هـ.

(٤) هو «عبد الملك بن طَرِيفِ الأندلسيُّ، أبو مروانَ» النحوي اللغوي. المتوفى حدود سنة ٤٠٠ / هـ. أخذ عن «أبي بكر بن القُوطِيَّة». وكان حسنَ التصرفِ في اللغة. وله كتاب حسنٌ في «الأفعال». «بغية الوعاة» (٢: ١١١).

(٥) لـ «أبي جعفر، أحمدَ بنِ عليّ» المعروف بـ «بوجَعْفَرك الْمُقْرِئ البَيْهَقِيِّ» المتوفى سنة ٥٤٤ هـ. جَمَعَ فيه مصادرَ القرآن، ومصادرَ الأحاديث، وجرَّدها عن الأمثال والأشعار، وأتبعها الأفعالَ التي تكثر في دواوين العرب. طبع في بومباي، الهند عام ١٨٨٤ - ١٨٨٥ م في ٢٣٢ صفحة. توجد منه نسخة مخطوطة سنة ٧٣٩ هـ في المكتبة التيمورية بمصر. «البلغة في أصول اللغة» (٣٥٣).

. . . .

و « ديوانُ[1] الفارابيّ[2] » وغيرُ ذلك. والدواوينُ الجامعةُ لأشعار العرب كـ «الجمهرة[3] ».

---

(١) (أي: ديوان الأدب) من حاشية م.

(٢) في اللغة، لـ « إسحاق بن إبراهيم الفارابي » خال « الجوهريّ » المتوفّى قريباً من سنة ٣٥٠ هـ. والديوان على خمسة أقسام: الأول: في الأسماء والثاني: في الأفعال، والثالث: في الحروف، والرابع: في تصرُّف الأسماء، والخامس في تصرُّف الأفعال.

طبع في القاهرة بالمطبعة الأميرية سنة ١٣٩٤ هـ. تحقيق د. أحمد مختار عمر، ومراجعة د. إبراهيم أنيس. انظر « البلغة في أصول اللغة » (٣٨١). له ترجمة في « إرشاد الأريب » (٦١:٦) و « الأعلام » (٢٩٣:١).

(٣) (لابن دريد) من حاشية م.

و « الجَمْهَرَةُ في اللغة » لـ « أبي بكر، محمدِ بنِ الحسنِ بنِ دُرَيْدٍ، الأَزْديِّ » اللغويِّ، البَصْرِيِّ، الشافعيِّ، المتوفى سنة ٣٢١ هـ.

أورد في أوله ذِكْرَ الحروف المعجمة، وذِكْرَ كتاب « العَيْن » للخليل، وصعوبتَه، ومَدَحَهُ. ثم قال: (وأجريناه على تأليفِ الحروفِ المعجمة؛ إذ كانت بالقلوب أعبقَ [أعلق]، وفي الأسماع أنفذَ، وكان علمُ العامة بها كعلم الخاصّة) فَبَدَأَ بالثنائي، ثم بالثلاثي، ثم بالرباعيِّ، ثم ملحقِ الرباعيِّ، وكذا بالخماسيِّ والسداسيِّ، وملحقاتِها. وجَمَعَ النوادرَ في بابٍ مفرد. وإنما أعرناه هذا الاسمَ لأَنَّا اخترنا له الجمهورَ من كلام العرب.

يقال: إنه أملى « الجمهرةَ » في فارس، ثم أملاها بالبصرةِ، ثم ببغداد سنة ٢٩٧ من حفظه، ولم يستعِنْ عليها بالنظر في شيء من الكتب إلا في الهمزة واللفيف. ولذلك تختلف النسخ، والنسخةُ المعوَّلُ عليها هي الأخيرةُ. « البلغة في أصول اللغة » (٣٦٩).

الجامعة لأشعار العرب، وأن يكون خبيراً بصحة نسبة ذلك إليهم؛ لئلا يُدَلَّسَ عليه شعرٌ مولَّدٌ أو مصنوعٌ، عالماً بأحوال الرواة؛ ليعلم المقبولَ روايتُه من غيره، وبإجماعِ النحاة كيلا يُخْرَقَ، وبالخلاف؛ كيلا يحدث قولاً زائداً خارقاً إذا قلنا بامتناع ذلك.

و «الحماستَيْنِ»[1] و «الأغاني»[2]. وغير ذلك.

قوله: (بامتناع ذلك) إلخ.. أي[3]: خَرْقِ إجماعِ أهلِ الأدبِ. ومَرَّ[4] أنه المختارُ عند أولي التحقيق.

---

(١) (لعله يريد بهما حماسة أبي تمام، وحماسة البحتري) من حاشية م.
«حماسة أبي تمام» جَمَعَ فيه ما اختاره من أشعار العرب، ورتَّبه على عشرة أبواب: الحماسة، والمراثي، والأدب، والنسيب، والهجاء، والإضافات، والصفات، والسير، والملح، ومذمة النساء. واشتهر ببابه الأول. «معجم المطبوعات العربية والمعربة» (١:٢٩٧).
و «حماسة البحتري». و «البحتري» هو «أبو عبادةَ، الوليدُ بنُ عُبَيْدِ بنِ يحيى الطائيُّ البحتريُّ» المتوفى سنة ٢٨٤ هـ. يقال لشعره: سلاسلُ الذهب. وهو أحدُ الثلاثة الذين كانوا أشعرَ أبناءِ عصرهم: وهم المتنبي، وأبو تمام، والبحتري. قيل لـ «أبي العلاء المعري»: أي الثلاثة أشعر؟ فقال: المتنبي وأبو تمام حكيمان، وإنما الشاعر البحتري. ولد ومات بمَنْبِجَ. و «الحماسة» اختاره من أشعار العرب للفتح بن خاقان معارضة لحماسة أبي تمام. وفيه منتخبات أكثر من / ٥٠٠ / شاعر، جلُّهم من شعراء الجاهلية. مترجم في «معاهد التنصيص» (١:٢٣٤) و «معجم المطبوعات العربية» (١:٥٣٠).
(٢) لـ «أبي الفرج الأصبهاني» المتوفى سنة ٣٥٦ هـ. بدأه بذكر المئة صوت المختارة لأمير المؤمنين الرشيد. جَمَعَ فيه من الأغاني العربية قديمها وحديثها. ونسب كل ما ذكره إلى قائله، وملحِّنه، وطريقة إيقاعه، وأتى بقصص الملوك في الجاهلية، والخلفاء في الإسلام. طبع في بولاق سنة ١٢٨٥ هـ وفي ليدن سنة ١٣٠٥ هـ. وفي مصر على نفقة محمود الساسي التونسي سنة ١٣٢٢ هـ. وغير ذلك. «معجم المطبوعات العربية» (١:٣٣٨).
(٣) (أي) ساقط من د.
(٤) (٧٥ أ).

(الثالثة)

لـ «ابن مالك» في «النحو» طريقةٌ سَلَكَها بين طريقي البصريين والكوفيين، فإنَّ مذهبَ الكوفيين القياسُ على الشاذ، ومذهبَ البصريين اتباعُ التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر.

و «ابنُ مالك» يُعْلِمُ بوقوع ذلك من غير حُكْمٍ عليه بقياسٍ ولا تأويلٍ، بل يقول: إنه شاذ أو ضرورة، كقوله في «التمييز»:

.... والفعلُ ذو التصْريفِ نَزْراً سُبِقَا

وقولِهِ في «مدِّ المقصور»:

.... والعكسُ في شعرٍ يقَع

قال «ابنُ هشام»: وهذه الطريقةُ طريقةُ المحققين وهي أحسنُ الطريقتَيْنِ.

قوله: (وابن مالك يُعْلِمُ)[1] بضم التحتية، أي: يُخْبِرُ في كتبه عن الأقوال، من[2] الإعلام[3].

---

(١) انظر «الإصباح في شرح الاقتراح» (٤٣٥).

(٢) (متعلق بيُعلم، أي: مشتق من الإعلام) من حاشية م.

(٣) (أي: الإخبار) من حاشية م.

(الرابعة)

قال في «الخصائص»: إذَّا أدَّاك القياسُ إلى شيءٍ ما، ثم سمعتَ العربَ قد نطقتْ فيه بشيءٍ آخرَ على قياسٍ غيره، فدَعْ ما كنت عليه، إلى ما هم عليه. انتهى.

وهذا يُشْبِهُهُ من أصول الفقه «نقضُ الاجتهاد» إذا بانَ النصُّ بخلافه.

قوله: (إلى شيءٍ ما) أي: إلى حكمٍ من الأحكام، أيّ حكم كان، فـ«ما» زائدة؛ لإرادة الشيوع والعموم.

قوله: (بشيء آخر) أي: خلاف ما حكمت به، بناء على القياس.

قوله: (غيره) أي: غير القياس الذي قِسْتَه أنت أوّلاً.

قوله: (فَدَعْ) إلخ.. أي: اُتْرُكْ رأيَك[١]؛ لئلا تقيسَ في مقابلة النصِّ.

قوله: (نَقْضُ الاجتهاد) إلخ.. أي: الرجوعُ[٢] إلى النصِّ، ولذلك ثَبَتَ عن كلٍّ من الأئمة الأربعة: «إذا قلتُ قولاً وصَحَّ الحديثُ بخلافه فالطُمُوا بقولي الجِدَارَ، وخُذُوا بالحديث»[٣]. وإنْ[٤] اشْتَهَرَ عن

---

(١) (رأياً) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.
(٢) (رجع) في د، ك، وأثبت الذي هو في م.
(٣) انظر حاشية (ص ٩ ب).
(٤) (وإنما) في م.

. . . .

«الشافعيِّ»[1] وحدَه، لكنَّه ثَبَتَ عن الكلِّ[2]. والله أعلم.

---

(١) للإمام «التقي السبكيّ» – رحمه الله – رسالةٌ سمَّاها «معنى قول الإمام المطلبي: إذا صحَّ الحديثُ فهو مذهبي». طُبعت ضمن المجلد الثاني من «مجموعة الرسائل المنيرية» من (٩٨–١١٤).

(٢) ووَرَدَ هذا القول منسوباً إلى الإمام «أبي حنيفة» – رحمه الله –. نَقَلَهُ «ابنُ عابدين» في أول حاشيته وعلّق عليه بقوله: (ونقله الإمامُ الشعرانيُّ عن الأئمة الأربعة. ولا يخفى أن ذلك لمن كان أهلاً للنظر في النصوص، ومعرفة محكَمها من منسوخها..).

قال الإمام «أبو حنيفة» – رحمه الله –: (لم تَزَلِ الناسُ في صلاحٍ ما دام فيهم مَنْ يطلبُ الحديثَ. فإذا طلبوا العلمَ بلا حديثٍ فَسَدُوا) وقال أيضاً: (إيَّاكم والقولَ في دينِ الله – تعالى – بالرأي، وعليكم باتِّباع السنَّة، فمَنْ خرجَ عنها ضَلَّ). «الميزان» (١:٥٠، ٥١).

وقال الإمام «الشافعي» – رحمه الله –: (أيُّ سماءٍ تُظِلُّني، وأيُّ أرضٍ تُقِلُّني إذا رَوَيْتُ عن النبي ﷺ حديثاً، وقلتُ بغيره؟). مقدمة «معنى قول المطلبي» للسبكيِّ.

وحدَّث «الشافعيُّ» – رحمه الله – يوماً بحديثٍ، فقال له «الحُمَيْديُّ» – شيخُ البخاريِّ –: أتأخذُ به؟ فقال «الشافعيُّ»: (رأيتَني خرجتُ من كنيسةٍ عليَّ زُنَّارٌ، حتى إذا سمعتُ لرسول الله ﷺ حديثاً لا أقول به؟!). «الطبقات الكبرى» (٢:١٣٨).

وقال الإمام «مالك» – رحمه الله –: (السننُ سفينةُ نوح: مَنْ رَكِبَها نَجَا، ومَنْ تخلَّفَ عنها غَرِقَ). خاتمة «مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة» للسيوطيِّ. وقال الإمام «أحمد» – رحمه الله –: (مَنْ ردَّ حديثَ رسولِ الله ﷺ فهو على شَفَا هَلَكَةٍ). «مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي (١٨٢). وانظر «أثر الحديث في اختلاف الأئمة الفقهاء رضي الله عنهم» (١٩، ٢٠، ٤٠، ٤٦) ففيه كلام طيب.

. . . .

والحمد لله على التمام، وعلى سيدنا محمد أفضلُ الصلاة وأزكى التحية والسلام[1].

---

(١) (والحمد لله على التمام والكمال، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أهل الكرم والإفضال، وسلم تسليماً كثيراً) خاتمة د . م.

وفي م بزيادة: (رب العالمين) بعد (والحمد لله).

قال « محمودٌ »:

هذا آخر ما علّقتُه على « فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح » لـ« محمدِ بنِ الطيِّبِ بن محمدٍ الفاسيّ » المتوفَّى سنة ١١٧٠ هـ رحمه الله.

إلهي أنا الجاهل في علمي فكيف لا أكون جهولاً في جهلي. **إلهي** أسألك باسمك الأعظم أن تمنَّ عليَّ بكمال العبودية، وأن تقذفني في بحار التوحيد حتى أشهد أنْ لا إله إلا الله وأنَّ محمداً رسولُ الله حقاً وصدقاً.

إلهي أسألُكَ أن تختم للعبد الفقير الغريب بالحسنى قبل انصرام الأجل، وفراق الدنيا، وأن تكرمني بالستر والمغفرة، وتُظلّني في ظلك يوم لا ظلَّ إلا ظلُّك، وأن ترحمَني وترحمَ والِدَيَّ ومَنْ ربَّاني وجميعَ أشياخي ومَنْ له فضلٌ عليَّ، وجميعَ المسلمين رحمةً واسعةً يا أرحم الراحمين.

كان الفراغُ آخرَ يومٍ من شهر رمضان الذي أُنْزِلَ فيه القرآنُ، عام سبعةَ عشرَ وأربعِ مئةٍ وألفٍ من الهجرة النبوية للمدينة المنورة، على ساكنها أفضلُ الصلاةِ وأتمُّ التسليمِ.

وسلامٌ على المرسلين، والحمد لله ربِّ العالمين.

في الأحساء – مساء الجمعة

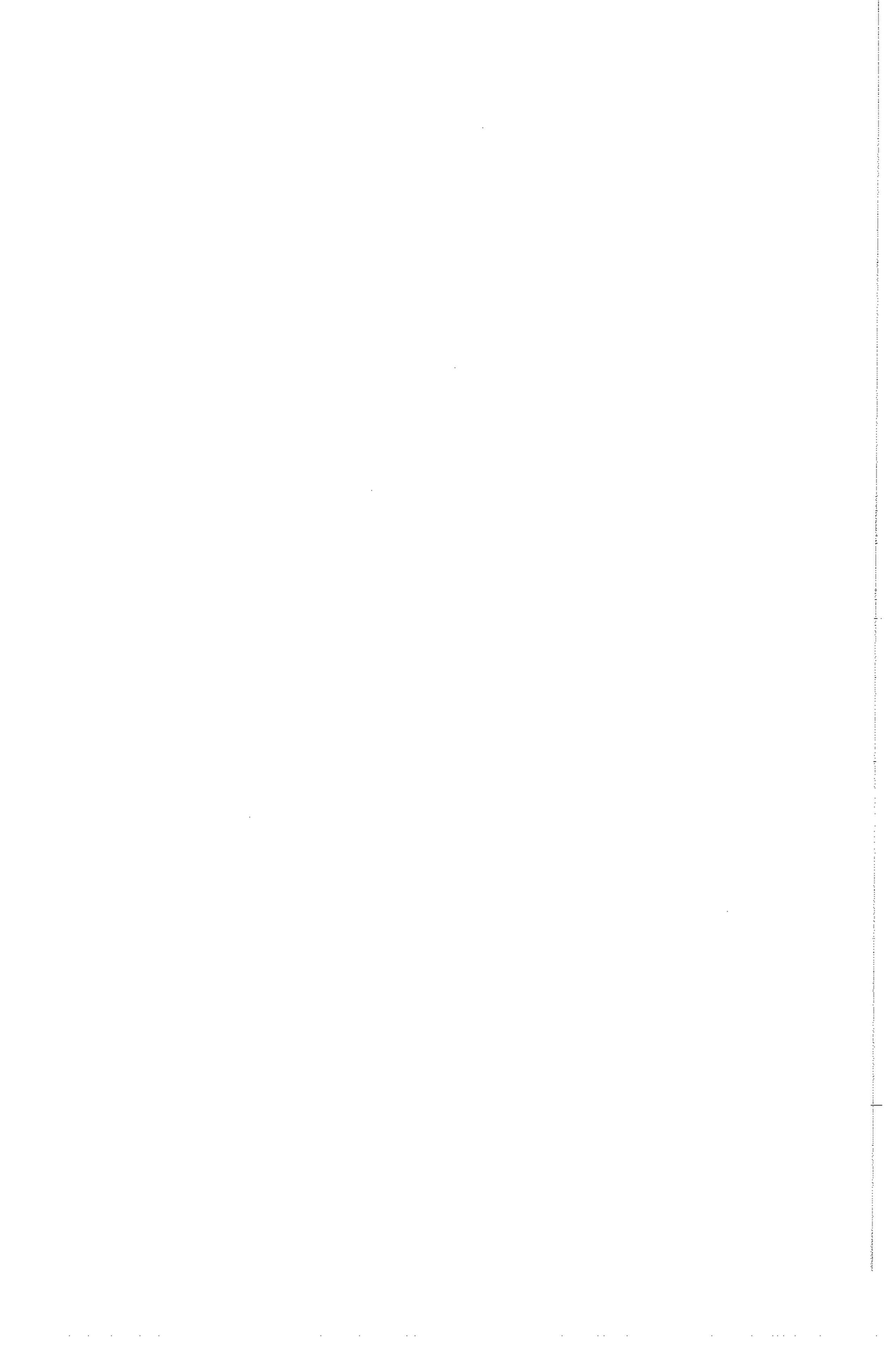
٢٩ / ٩ / ١٤١٧ هـ.

وكتبه

محمود بن يوسف فجال

تولاّه الله ولطف به

الفهـارس



١- الآيات القرآنية(*)

(*) تنبيه: (ح) رمزت به للآيات اللاتي أوردتها في الحواشي.

رقم الآية	السورة والآية	الصفحة
	١٥ ـ الحِجر	
٢	﴿رُبَمَا يَوَدُّ﴾	٩٣٦
٢٠	﴿وجَعَلْنا لَكُم فيها مَعايِشَ﴾	٢٦٦ ح
	١٦ ـ النّحل	
١٢٠	﴿ولَمْ يَكُ﴾	٨٧٥ ح
١٢٤	﴿وإنَّ رَبَّكَ لَيحْكُمُ﴾	٩٨٥
١٢٥	﴿وجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾	٢٠٢ ح
	١٧ ـ الإسراء	
٢٠	﴿وَمَا كانَ عَطاءُ رَبِّكَ مَحْظُوراً﴾	٥٥٦
٨٥	﴿ويَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾	١٠٤٠
١١٠	﴿أيّاً مَا تَدْعُوا﴾	٨١٨
	١٨ ـ الكهف	
١٩	﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّها أَزْكَى طَعَاماً﴾	٥٠٧، ٨١٨
٦٠	﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ﴾	١١٢٩
٦٢	﴿آتِنا غَدَاءَنا﴾	١١٢٩
	١٩ ـ مريم	
١٧	﴿فتَمَثَّلَ لَها بَشَراً سَوِيّاً﴾	٧٨٧ ح
٢٠	﴿ولَمْ أَكُ بَغِيّاً﴾	٨٦٤ ح
٢٦	﴿فكُلي وَاشْرَبي وقَرِّي عَيْناً فَإِمّا تَرَيِنَّ مِنَ البَشَرِ أَحَداً﴾	٢٨٤
٣٨	﴿أسْمِعْ بِهِم وأبْصِرْ﴾	٨٠٨
	٢٠ ـ طه	
١٥	﴿أَكادُ أُخْفِيهَا﴾	٥٠٤ ح
٢٠	﴿فَإِذا هِيَ حَيَّةٌ﴾	٨٥٥ ح

* * *

٢- الأحاديث الشريفة(*)

الحديث	الصفحة
[ء]	
((اتركوا الترك ما تركوكم، وذروا الحبشة ما وذروكم))	٥٥٥، ٧٧١
((إذا جاء أحدكم إلى الجمعة فليغتسل))	٣٢٢ ح
((إذا كان العبد يعمل عملاً صالحاً فشغله عنه مرض أو سفر كتب له كصالح ما كان يعمل وهو صحيح مقيم))	٤٦٣
((أرأيت لو وضعها في حرام))	١٠٦٧
((ارجعن مأزورات غير مأجورات))	٣٢٦
((حديث الإسراء))	٤٧٥
((إسلام عمرو بن عبسة))	٤٦٤
((أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم))	١٧٩
((أعور عينه اليمنى))	٣١٧
((حديث الإفك))	٤٦٧
((اكتبوا لأبي شاه))	٤٧٢
((ألا وقول الزّور))	٤٦٢
((التمس ولو خاتماً من حديد))	٤٦٦
((أمير الشعراء وحامل لوائهم إلى النار))	٥٤٦
((أنا فرطكم))	١٧٨
((انضح فرجك))	٢٨٨ ح
((إن الله تعالى علمه الأسماء كلها كما علم آدمَ))	٤٨٦
((إن الله وترٌ يحب الوتر، أما ترى السماوات سبعاً والأرضين سبعاً والأيام سبعاً))	١٨٨
((إن الملائكة يتعاقبون فيكم))	٥١٧

(*) رتِّبَتْ الأحاديث حسب الحرف الأول من الاستشهاد، ترتيب ألف باء تاء.

الحديث	الصفحة
[ك]	
((كاد الحسد أن يسبق القدر، وكادت الحاجة أن تكون كفراً))	٥٢١
((كانت لغة إسماعيل قد درست..))	٤٨٦
((كفى بالموت واعظاً يا عمر))	٧٠٤ ح
((كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذماء))	١٧٦
((كما تكونوا يولى عليكم))	٨٠١ ح، ٨١٢
[ل]	
((لا تجتمع أمتي على ضلالة))	٧٠٠
((لا يقل أحدكم: عبدي أمتي، ليقل: فتاي وفتاتي وغلامي))	١١٢٨ ح
((لن تُرَعْ))	٦٧٧
((اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت))	١١٤٥
((ليس من امبر امصيام في امسفر))	١٠٩٩ ح
((لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات أو ليختمن الله على قلوبهم))	٥٥٥ ح، ٧٧١
[م]	
((ماؤه أبيض من اللبن، وأحلى من العسل))	٦٣٥
((ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن))	٨٥٠ح
((ما ضلَّ قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل))	٢٠٢ ح
((ما من أيام أحبَّ إلى الله فيها الصومُ))	٥٠٧
((ما من أيام أحبّ إلى الله فيها العمل منه في عشر ذي الحجة))	٥٠٨
((المتزوج بما معه من القرآن))	٤٤٩
((المجامع امرأته في رمضان))	٤٤٩

٣- الآثار والأقوال

٤– الأشعار(*)

صدر البيت	القافية	البحر	الصفحة
[أ]			
سيغنيني الذي أغناك عنّي	غِنَاءُ	وافر	١٠٢١
[ب]			
يذرين جندل حائر لجنوبها	الحَبا	كامل	٣٥٨
غيلانُ مَيَّةَ مَشْغُوفٌ هو مُذْ	كَرَبَا	كامل	٨٣٥
فقلت : ادعُ أُخْرى وارْفَعِ الصوتَ جهرةً	قَرِيبُ	طويل	٦٧٨
لا تَعْرِضَنَّ على الرُّواة قصيدةً	تهذيبها	كامل	٧٦٨
فإذا رويت الشعرَ غير مهذَّب	تهذي بها	كامل	٧٦٩
لا باركَ الله في الغواني هلْ	مُطَّلَبُ	منسرح	٨٩٣ ح
يُرَجَّى المرء ما إنْ لا يُلاقي	الخطوبُ	وافر	٨٠٧
نتج الربيع محاسناً	السحائبِ	مجزوء الكامل	٥١٠
هُمَا أَظْلَمَا حَالَيَّ ثُمَّتَ أَجْلَيَا	أَشْيَبِ	طويل	٦١٤
فما كل ذي لبّ بمؤتيك نصحه	بلبيبِ	طويل	٦١٨ ح
[ج]			
أومت بعينيها من الهودج	لم أحججِ	-	٧٢٥
أنت إلى مكة أخرجتني	لم أخرج	سريع	٧٢٦ ح
[ح]			
يا ناق سيري عنقاً فسيحاً	فنستريحا	سريع	٢٧٩ ح
أريد صلاحها وتريد قتلي	والصلاح	وافر	٣٣٨

(*) تنبيه: بدأتُ في ترتيب الأشعار والأرجاز بالساكن ثم بالمتحرك بالفتحة فالضمة فالكسرة.

صدر البيت	القافية	البحر	الصفحة
ألا ربَّ مولـــودٍ وليـــس لـــه أب	أبوان	طويل	٧٩٥
تَنَـــادَوْا عنـــدَ غَدْرِهِـــمُ: لَبَـــاتِ	رُعَيْنِ	وافر	١١٤٦ ح
[ي]			
ويـــوم دخلـــت الخـــدر خـــدر عنـــيزة	مرجلي	طويل	٣٢٩
ألا عـــم صباحـــاً أيهـــا الطلـــل البـــالي	الخالي	طويل	٣٥٠
كـــأني بفتخـــاء الجنـــاحَيْنِ لقـــوةٍ	شيمالي	طويل	٣٥٠
رأيـــن الغوانـــي الشـــيب لاح بعـــارضي	النواضري	طويل	٥١٠
أخـــاك الـــذي إنْ تَدْعُـــهُ لِمُلِمَّـــةٍ	يَنْغِي	طويل	٦٤٠
وإنْ تَجْفُـــهُ يومـــاً فليـــس مكافِئـــاً	يَصْغِي	طويل	٦٤٠
وكَـمْ مَوْطِنٍ لَـوْلاَيَ طِحْـتُ كمـا هَـوَى	مُنْهوي	طويل	٧٢٥
ومـــن يتَّـــق فـــإن الله معـــه	وغادي	وافر	٧٩٣
قـــالوا: فـــلان عـــالم فـــاضل	ما يرتضِي	سريع	١١٣٦
فقلـــت: لمـــا لم يكـــن ذا تقـــى	والمقتضِي	سريع	١١٣٦
ولـــو نعطـــى الخيـــار لمـــا افترقنـــا	الليالي	وافر	٨٠٧
ألفيتـــا عينـــاك عنـــد القفـــا	واقيَه	سريع	٥١٠
مَـــرَّتْ بنـــا هيفـــاءُ مَمْشُـــوقَةٌ	لتركيٍّ		٨٤٤
تَرْنُـــو بِطَـــرْفٍ فـــاترٍ فـــاتِنٍ	نَحْوِيٍّ	سريع	٨٤٤

٥- الأرجاز

الصفحة

الصفحة

٦- الأمثلة والأمثال والإعراب

٧- الكلمات الصرفية(*)

(*) راعيتُ في ترتيب الكلمات الثلاثيَّ، اسماً أو فعلاً.

٨- الكلمات الـمُعَرَّبة

الكلمات	الصفحة
إبريسَم	٣٨٩
الأستاذ	٤٠٣
إطْرِيفَل	٣٨٩
أندلس	٣٤١
إهْلِيلَج	٣٨٩
الجبت	٤٠٢
الجص	٣٩٤
(ابن) جنّي	١٩٠
جوابات	٤٣٧
ديوان	٥٤٤
السذاب	٤٠٣
الصولجان	٣٩٤
الطاجن	٤٠٢
طست	٤٠٣
الفرنج	٣٨٧
الكواميخ	١١٥١
الكيلجة	٤٠١
منجنيق	٣٩٧
الموسيقا	٧٤٤

٩- اللغات والمذاهب

١٠- اللغويات

١١- الأعلام(*)

[أ]

(*) تنبيه: الخط الذي تحت الرقم إشارة إلى الصفحة التي فيها العلم المترجم.

الأعلام	الصفحة

الأعلام	الصفحة
أبو حامد الإسفراييني	٥٠٠
ابن حبان (محمد)	١٨٨، ٥٢٢
بنوحبش بن كوش بن حام بن نوح	٣٨٥
حجاج بن فرافصة	٥٢١
ابن حجر (أحمد بن علي)	٣٢٢، ٣٨٤، ٤٨٧، ٥٠٠، ٥١٨، ٨٦٧
ابن أبي حجلة (أحمد بن يحيى)	٣٨٧
ابن أبي الحديد (عبد الحميد بن هبة)	٢١٦، ٣٨٣، ٥٥٧، ٦٣٧
الحريري (القاسم بن علي)	٣٢٦، ٤٤٦، ٧٠٣
ابن حزم (علي بن أحمد)	٢٠١، ٧٠٠
الحسن البصري	٤٢٢، ٤٢٨، ١١٤٥
الحسن بن عثمان	٤٤٣
الحطاب (محمد بن محمد)	١٩٣
الحطيئة (جرول بن أوس)	٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٣
حفص بن سليمان بن المغيرة	٤٢٥، ٧٩٣
حمزة بن حبيب الزيَّات	٤٢٥
حميد بن مسعدة	٤٤٤
الحميدي (أبو عبد الله)	٥٠٠
أبو حنيفة الدينوي (أحمد بن داود)	٣٨٥، ٧٩١
أبو حيان (محمد بن يوسف)	١٨٨، ٢١٧، ٢٣٣، ٢٤٠، ٢٦٤، ٢٧١، ٢٨٧، ٣٠٦، ٣١٤، ٣١٧، ٣١٨، ٣٤٧، ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٥٩، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٨٠، ٣٨٣، ٣٩١، ٤٠٠، ٤٠٢، ٤٠٥، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤٢٥، ٤٢٩، ٤٣٢، ٤٣٤،

[ز]

[س]

[ص]

الأعلام	الصفحة

الأعلام	الصفحة
عدي بن زيد العبادي	١٠٩٢
عدي بن عمرو بن سبأ	٥٣٠
ابن عَرَّاق (علي بن محمد)	١٩٣
ابن العربي (محمد بن عبد الله)	١٨٦
عروة بن الزبير	٤٣٣، ٤٣٥، ٤٤٤، ٧٧١
العز بن عبد السلام	١٩٦، ٥٦١
العزي	٢٨٢
ابن عساكر	٤٨٦، ٦٤٩
العسكري	٤٣٧
العصام بن إبراهيم الإسفرائيني	٣٠٢، ١٠٥٩
ابن عصفور (علي بن مؤمن)	٢٣٧، ٢٣٩، ٢٧١، ٢٧٥، ٢٨٢، ٣٠٩، ٣٦٥، ٣٨٢، ٣٨٣، ٤٥٣، ٥٦٧، ٦٧٢، ٧٠٦، ٧٢٩، ٩٠١، ١٠٥٣
ابن عطية (عبد الحق بن غالب)	٤٢٩، ٨٦٦
عقبة بن رؤبة	٦٦٥
العكبري (أبو البقاء، عبد الله بن حسين)	٤٣٤، ٧٢٤، ٧٣١، ٧٣٢
ابن علاّق (عبد الله بن عبد الواحد)	٨٦٦
ابن علاّن (محمد بن علاّن)	١٧٢، ١٨١، ٣١٢، ٣٧٦
ابن العلج	٢٤٠، ٩٣٨
علي بن أبي طالب	٢٢٩، ٤٤٠، ٤٦٧، ٤٨٦، ٥٩٠
عمارة بن عقيل	٩٥٥
عمران بن حطّان	٦٨٥
عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)	٣٢٢، ٣٦١، ٤٤٠، ٤٤٣، ٤٨٦، ٥٢٣، ٥٢٤، ٢٣٩، ٥٨٩، ٧٦٦، ١١٢٧

الأعلام	الصفحة
الفرخان (علي بن مسعود)	٢٣٣
الفرّاء (يحيى بن زياد)	٢٧٥، ٣١٨، ٣٣٢، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٤٤، ٣٩٥،٤٢٩، ٥٠٩، ٦٢٥، ٦٨٠، ٧٠٦، ٩٣٨، ٩٧٩، ١٠٧٤
الفرزدق (همّام بن غالب)	٤٧١، ٥٤٨، ٧١٧، ٧٩١، ٩٦١،٩٦٢
الفرنسيس	٣٨٧
الفضل بن الحباب	٥٧٢
أبو الفضل المقدسي (محمد بن طاهر)	٥٠٠
ابن فلاح (منصور بن محمد)	٩٨٠
الفناري (علي بن يوسف)	٤٥٤
الفُوراني (أبو إسحاق)	٤٨٧
ابن فورك (محمد بن الحسن)	٢٤٦، ٢٥٣
الفيروزأبادي (المجد، محمد بن يعقوب)	١٧٢، ١٧٥، ١٨١، ١٨٢، ٢٠٦، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩٣، ٣٢٤، ٣٣٥، ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٧٢، ٣٨٤، ٣٨٧، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٧، ٤٠٠، ٤٠٣، ٥٣٠، ٥٣٨، ٥٤٧، ٥٥٨، ٥٦٠، ٥٨٧، ٥٩٥، ٦٠٢، ٦٠٤، ٦٣١، ٦٤٩، ٦٦٠، ٦٦٦، ٧٣٤، ٧٧٢، ٧٧٦، ٧٨٥، ٧٩١، ٨٤٣، ٨٦٠، ٩٦٧، ٩٦٨، ١١٣٢
الفيومي (أحمد بن محمد)	٢٧٥، ٢٨٦، ٢٩٣، ٣٥٣، ٣٩١، ٣٩٤، ٦٥١، ١١٥٠

الأعلام	الصفحة
[ق]	
قاسم الحنفي	٥٠١
قالون (أحمد بن محمد)	٤٣٢
القالي (أبو علي)	٥٧٢
قتادة الدوسي	٤٢٣، ٤٢٨، ٦٨٥
ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم)	٣٨٤، ٥٣٠، ٥٣٦
القرافي (أحمد بن إدريس)	٦٤٤، ٦٥٢، ٦٦٥، ٦٧٠
القرطبي (أحمد بن عمر)	٤٥٦، ٥١٢
القزاز (محمد بن جعفر)	٢٨٧
قس بن ساعدة	٥٣٢
القسطلاني (أحمد بن محمد)	٤٨٣، ٥١١، ٥١٢، ٥٥٥
القضاعي (محمد بن سلامة)	٤٨٣
القطب الشيرازي (محمود بن مسعود)	٦٥٠
قطرب	٥٩٧
ابن القطاع (علي بن جعفر)	٢٨٦، ١١٦٠
ابن القعقاع المدني (يزيد)	٤٢٣
ابن القوطية (محمد بن عمر)	٢٨٥، ١١٦٠
قيس عيلان	٣٨٥
[ك]	
الكافيجي (محمد بن سليمان)	٢٥٥، ١١٥٦
كراع (علي بن الحسن)	٤٠١
الكسائي (علي بن حمزة)	٢٨٦، ٤٢٥
كعب بن زهير	٧٦٦
[ل]	
ابن لب (فرج بن قاسم)	٣٨٠

الأعلام	الصفحة
	٤٢٥، ٥٥٠، ٧٠٢، ٧٠٦، ٧٧٦، ٧٨٢، ٧٨٧، ٨٠٠، ٨١٠، ٨٣٨، ٩٣٣، ٩٧٧، ١٠٩٢
المتنبي	٦١٦
مجاهد بن جبر	٤٢٨، ٧٧١
محمد إبراهيم الكناني المقدسي	٤٩٢
محمد بن حبيب	١١١٠
محمد بن حمدون البناني	٤٩١
محمد بن أبي الخطاب	٦٢١
محمد بن زكري	١٠٦٠
محمد العراقي الشريف	٤٥٨، ٤٧٨، ٤٨٨، ٥٢١، ٧١٥، ١٠٦٠
محمد مسعود الغزني	٤٤٦
محمد بن مسعود المغربي	٢٤٠
محمد بن يعقوب	٤٤٤
ابن محيصن (محمد)	١٠٩٦
امرؤ القيس (حُنْدُج بن حُجر)	٥٤٥، ٥٤٦
المرادي (الحسن بن أم قاسم)	٤٢٩، ٤٣٣، ٦٢٢، ٦٢٥، ٦٧٨، ٧٠٢، ٧٠٦، ٧٥٩، ٧٧٧، ٧٧٩، ٧٨٢، ٨٠٩، ٩٤٠، ١٠٠٨
المرار (زياد بن منقذ العدوي)	٧٩١
المرزباني	٦٢٨
ابن مرزوق (محمد بن أحمد)	٤٥٠
مسلم	٣٢٣، ٤٥٥، ٤٦٠، ٤٦٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٥١١، ٥١٧، ٦٣٨

الأعلام	الصفحة
ابن المسناوي (محمد بن أحمد)	٧١٥، ٧٦٨، ١٠٦٠
مسيب بن واضح	٥٢١
مسيلمة الكذاب	٥٣٦
مصعب	٢٣٦
المطرزي (ناصر بن عبد السيد)	٥٧٣
معاذ بن جبل	١١٥٦
المعافى بن زكريا	٤٢١
معاذ الهرّاء	١١٥٥
ابن المعتز (عبد الله بن محمد)	٣٩٢
مَعَدّ بن عدنان	٥٣١
المفضل بن سلمة	١٠٩٣
المفضل الضبي	٢٣٦
مقاتل	٧٧١
أبو المقدام (بيهس بن صهيب)	٦٢٥
المقري (أحمد بن محمد)	٣٤١، ٣٤٣، ٤٥١
ابن مكتوم (التاج، أحمد بن عبد القادر)	٢٢٤، ٨٦٠، ٨٦٥
المكودي (عبد الرحمن بن علي)	٨١٧
مكي بن أبي طالب	٤١٨
المناوي (عبد الرؤوف)	٤٤٨
المنصور	٣٤٠
ابن المُنَيِّر (أحمد بن محمد)	٢٣٧
المهدوي (أحمد بن عمَّار)	٤١٨
أبو موسى الأشعري	٤٦٣
موسى بن عقبة	٥١٧

١٢- القبائل

١٣- الأماكن والمدن

١٤- الكتب* التي ذكرها ((ابن الطيب))

الكتب	الصفحة
[أ]	
(الإتقان في علوم القرآن) للسيوطي	٢٢٠
(الأشباه والنظائر الفقهية) للسيوطي	٢٢٦
(الأشباه والنظائر النحوية) للسيوطي	٣٨٠
(إعراب الحديث) للعكبري	٧٢٤
(إعراب الشواهد) للعكبري	٧٢٤
(إعراب القرآن) للعكبري	٧٢٤
(أعيان العصر وأعوان العصر) للصلاح الصفدي	٤٥٠
(الأغاني) لأبي الفرج الأصبهاني	١١٦٢
(الإفصاح بفوائد الإيضاح) للخضراوي	٢٣٦
(الأفعال) للسَّرَقُسْطِيّ	٧٣٩
(الأفعال) لابن طريف	١١٦٠
(الأفعال) لابن القطاع	١١٦٠
(الأفعال) لابن القوطية	١١٦٠
(الاقتراح في تلخيص الإيضاح) للخضراوي	٢٣٦
(الإلماع) للقاضي عياض	٤٥٨
(إملاء على الإيضاح) لابن الحاج	٢٣٩
(إملاء على الخصائص) لابن الحاج	٢٣٩

* أشرت إلى موضع ذكر الكتاب للمرة الأولى غالباً.

الكتب	الصفحة

[ن]

[و]

١٥- المصادر والمراجع*

((ء))

- ((آداب الشافعي ومناقبه)) لابن أبي حاتم ت. عبد الغني عبد الخالق. تصوير بيروت.
- ((أبجد العلوم)) لصديق حسن القنوجي. وزارة الثقافة والإرشاد القومي ــ دمشق، ١٩٧٨م.
- ((الإتقان في علوم القرآن)) للسيوطي. ت محمد أبو الفضل إبراهيم. الثالثة. مكتبة دار التراث ـ القاهرة.
- ((أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء)) لمحمد عوّامة. ط مؤسسة علوم القرآن. الثالثة ١٤١٠هـ.
- ((الإحكام في أصول الأحكام)) للآمدي. ت. عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي. الثانية ١٤٠٢هـ.
- ((الإحكام في أصول الأحكام)) لابن حزم. ت. أحمد شاكر، ط/دار الآفاق الجديدة. الثانية ١٤٠٣هـ.
- ((الاختيار لتعليل المختار)) لعبد الله بن محمود الموصلي. ط/دار المعرفة ـ بيروت. الثالثة ١٣٩٥هـ.
- ((أدب الكاتب)) لابن قتيبة. ت محمد الدالي. ط/مؤسسة الرسالة ــ بيروت. الأولى ١٤٠٢هـ.
- ((الأدب المفرد)) للبخاري. ترتيب/ كمال يوسف الحوت. ط/عالم الكتب ـ بيروت. ط الأولى ١٤٠٤هـ.

---

* أثبت مصادر التحقيق والشرح على ماطُبع، وما صُوِّر عن مخطوطٍ، وما كُتب بالآلة الكاتبة، أو باليد.

- ((ارتشاف الضرب)) لأبي حيان، ت. د. مصطفى النحاس، ط المدني. الأولى ١٤٠٤هـ.

- ((أزهار الرياض في أخبار عياض)) للمقري. ت. مصطفى السقا وزميلَيْه. ط/لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٥٨هـ، القاهرة.

- ((أساس البلاغة)) للزمخشري، ت. عبد الرحيم محمود. تصوير بيروت ١٣٩٩هـ.

- ((الأسرار المرفوعة)) للقاري. ت. محمد السعيد بن بسيوني زعلول. الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٥هـ.

- ((إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين)) لليماني. ت. د. عبد المجيد دياب. الأولى ١٤٠٦هـ، نشر مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

- ((الأشباه والنظائر)) لابن نجيم ت. محمد مطيع الحافظ، دار الفكر ـ دمشق، الأولى ١٤٠٣هـ.

- ((الأشباه والنظائر)) الفقهية للسيوطي، ط/مصطفى الحلبي - القاهرة.

- ((الأشباه والنظائر)) للسيوطي. ت. د. عبد العال سالم مكرم، ط الرسالة ـ بيروت، الأولى ١٤٠٦هـ.

- ((اشتقاق أسماء الله)) للزجاجي - ت د. عبد الحسين المبارك - مؤسسة الرسالة بيروت، الثانية ١٤٠٦هـ.

- ((الاشتقاق)) لابن دريد. ت هارون. نشر الخانجي بمصر.

- ((أشعار الشعراء الستة الجاهليين)) للأعلم الشنتمري ـ دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، الأولى ١٩٧٩م.

- ((الإصابة في تمييز الصحابة)) لابن حجر، ت. البجاوي، ط نهضة مصر ـ الفجالة بالقاهرة ١٣٨٣هـ.

- ((الإصباح في شرح الاقتراح)) د. محمود فجال، دار القلم - بيروت ١٤٠٩هـ.
- ((الأصول)) د. تمام حسان، دار الثقافة - المغرب. الأولى ١٤٠١هـ.
- ((أصول السرخسي)) ت. أبو الوفا الأفغاني. تصوير بيروت.
- ((أصول النحو السماعية)) لأستاذي د. محمد رفعت محمود فتح الله نسخة خطية محفوظة بمكتبة كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر برقم ٨٣٥١.
- ((الأصول في النحو)) لابن السراج ت. د. الفتلي. مؤسسة الرسالة - بيروت، الأولى ١٤٠٥هـ.
- ((إضاءة الراموس)) لمحمد بن الطيب. ت. عبد السلام الفاسي. وزميله ط/فضالة في المغرب.
- ((الإعراب في جدل الإعراب)) للأنباري. ت. سعيد الأفغاني، ط الجامعة السورية ١٣٧٧هـ.
- ((إعراب القراءات الشواذ)) لأبي البقاء العكبري - ت د. محمد السيد عزوز - عالم الكتب - بيروت - الأولى ١٤١٧هـ.
- ((الأعلام)) للزركلي (١-٨) الرابعة. دار العلم للملايين ١٩٧٩م.
- ((إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء)) لراغب الطباخ - دار القلم العربي - حلب.
- ((إكمال الإعلام بتثليث الكلام)) لابن مالك. ت سعد الغامدي، ط/المدني. الأولى ١٤٠٤هـ.
- ((إكمال إكمال المعلم)) للأُبِّي. تصوير بيروت.
- ((ألف باء)) للبلوي. تصوير بيروت.
- ((الإلماع)) للقاضي عياض. ت السيد أحمد صقر. ط/السنة المحمدية.
- ((أمالي السهيلي)) ت. د. محمد إبراهيم البنا. ط/السعادة.
- ((أمالي ابن الشجري)) ت د. محمود محمد الطناحي. ط/الخانجي بالقاهرة.

- ((أمالي ابن الشجري)) ط/حيدر آباد الدكن ١٣٤٩هـ.
- ((أمالي المرتضى)) ت. محمد أبو الفضل إبراهيم. عيسى الحلبي ١٣٧٣هـ.
- ((الأمالي والنوادر)) للقالي. ط/دار الكتب المصرية.
- ((إنباه الرواة في أنباه النحاة)) للقفطي. ت. محمد أبو الفضل إبراهيم. ط/دار الكتب المصرية ١٣٥٠هـ.
- ((الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء)) لابن عبد البر. تصوير بيروت.
- ((الإنصاف في مسائل الخلاف)) للأنباري. ت. محمد محيي الدين عبد الحميد، الرابعة، السعادة ١٣٨٠هـ.
- ((أنوار التنزيل وأسرار التأويل)) للبيضاوي، ط/دار الفكر.
- ((أنوار الربيع في أنواع البديع)) لابن معصوم. ت د. شاكر هادي، العراق ١٣٨٨هـ.
- ((أوضح المسالك)) لابن هشام ـ ت. محمد محيي الدين عبد الحميد. الخامسة ١٩٦٦، تصوير بيروت.

[ب]

- ((البارع)) للقالي ـ ت هاشم الطعّان ط أولى، دار الحضارة العربية ـ بيروت ١٩٧٥م.
- ((البحر المحيط)) لأبي حيان. السعادة ١٣٢٨هـ.
- ((البحر المحيط)) للزركشي. ط/دار الصفوة ـ الكويت، الثانية ١٤١٣هـ.
- ((البداية والنهاية)) لابن كثير، الأولى ١٣٥١هـ، السعادة بمصر.
- ((البدر الطالع)) للشوكاني. دار المعرفة ـ بيروت.
- ((البسيط في شرح جمل الزجاجي)) لابن أبي الربيع. ت د. عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، الأولى ١٤٠٧هـ.

- ((بصائر ذوي التمييز)) للفيروزآبادي. تصوير بيروت.

- ((بغية الإيضاح)) لعبد المتعال الصعيدي ـ ط مكتبة الآداب ١٤١٢هـ.

- ((بغية الوعاة)) للسيوطي، ت. محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/عيسى الحلبي ١٩٦٤م.

- ((البلبل في أصول الفقه)) للطوفي، ط/مؤسسة النور في الرياض الأولى ١٣٨٣هـ.

- ((بلدان الخلافة الشرقية)) لـ ((كي لسترنج)) ط/مؤسسة الرسالة، الثانية ١٤٠٥هـ.

- ((البلغة في أصول اللغة)) للقنوجي. ت. نذير مكتبي، ط/دار البشائر الإسلامية ـ بيروت. الأولى ١٤٠٨هـ.

- ((بلوغ الأرب)) للألوسي. ت. محمد بهجت الأثري، بيروت، دار الكتب العلمية.

- ((البيان في غريب إعراب القرآن)) للأنباري، ت د. طه عبد الحميد طه. طبع وزارة الثقافة ١٣٨٩هـ.

[ت]

- ((تاريخ بغداد)) للخطيب البغدادي، تصوير عن ط/السعادة ١٣٤٩هـ.

- ((تاريخ علماء الأندلس)) لابن الفرضي. ط/الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦م.

- ((تاج العروس)) للزبيدي. ط/الخيرية ١٣٠٦هـ بمصر.

- ((تاريخ العلماء النحويين)) للمفضل بن محمد التنوخي. ت. د. عبد الفتاح الحلو. ط/جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠١هـ.

- ((التبصرة والتذكرة)) (شرح ألفية العراقي) للعراقي. ت. محمد بن الحسين، ط/دار الكتب العلمية بيروت.

- ((تحفة المستفيد بتاريخ الأحساء في القديم والجديد)) لمحمد بن عبد الله آل عبد القادر الأنصاري. الرياض ١٣٧٩هـ.

- ((تدريب الراوي)) للسيوطي. ت. عبد الوهاب عبد اللطيف، تصوير بيروت، الثانية ١٣٩٩هـ.

- ((تدريج الأداني إلى قراءة شرح السعد على تصريف الزنجاني)) لعبد الحق سبط النووي. ط/عيسى الحلبي.

- ((التراتيب الإدارية)) لعبد الحي الكتاني. دار الكتاب العربي ـ بيروت.

- ((تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)) لابن مالك. ت. د. محمد بركات، دار الكتاب العربي ١٣٨٨هـ.

- ((التصريح بمضمون التوضيح)) لخالد الأزهري، ومعه حاشية ((يس)) ط/عيسى الحلبي.

- ((تصريف الأفعال)) لعبد الحميد عنتر ـ الرابعة ط دار الكتاب العربي بمصر ١٣٦٧هـ.

- ((التعريفات)) للجرجاني، الدار التونسية.

- ((تفسير أسماء الله الحسنى)) للزجاج ـ ت. أحمد يوسف الدقاق، ط محمد هاشم الكتبي بدمشق ١٣٩٥هـ.

- ((تفسير أبي السعود)) المسمى بـ((إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)). نشر مطبعة عبد الرحمن محمد بالقاهرة.

- ((التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير)) للنووي. ت. محمد عثمان الخشب. ط/دار الكتاب العربي ـ بيروت. الأولى ١٤٠٥هـ.

- ((تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد)) للدماميني. ت. د. محمد المفدى. الأولى ١٤٠٣هـ.

- ((توجيه النظر إلى أصول الأثر)) لطاهر الجزائري. ط مصر ١٣٢٩هـ.

- ((تحرير الرواية في تقرير الكفاية)) لأبي الطيب الفاسي. ت. د. علي البواب، ط/دار العلوم ـ الرياض ١٤٠٣هـ.

- ((تفسير أبي السعود)) ط/عبد الرحمن محمد ـ القاهرة.

- ((تفسير القرآن العظيم)) لابن كثير. دار المعرفة بيروت ١٤٠١هـ.

- ((التلخيص الحبير)) لابن حجر. ت. شعبان محمد إسماعيل. الكليات الأزهرية ١٣٩٩هـ.

- ((التكملة)) للفارسي. ت د. كاظم المرجان. بغداد ١٤٠١هـ.

- ((التكملة والذيل والصلة)) للصغاني. ت. عبد العلم الطحاوي. ط/دار الكتب - القاهرة ١٩٧٠م.

- ((توشيح الديباج)) للسيوطي. مخطوط.

- ((توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك)) للمرادي. ت. د. عبد الرحمن سليمان. الكليات الأزهرية. الأولى.

- ((توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار)) للصنعاني. ت. محمد محيي الدين عبد الحميد. تصوير.

- ((تهذيب إصلاح المنطق)) للتبريزي. ت. د. فخر الدين قباوة. دار الآفاق الجديدة - بيروت. الأولى ١٤٠٣هـ.

- ((تهذيب الأسماء واللغات)) للنووي. مصورة عن ط/المنيرية.

- ((تهذيب اللغة)) للأزهري. ت مجموعة من العلماء. ط/الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٣٨٤هـ.

- ((تهذيب التهذيب)) لابن حجر. ط/مجلس إدارة المعارف في حيدر آباد الدكن ١٣٢٥هـ.

[ج]

- ((الجاسوس على القاموس)) لأحمد فارس الشدياق. ط/الجوائب - القسطنطينية ١٢٩٩هـ.

- ((جامع بيان العلم وفضله)) لابن عبد البر. مصورة عن ط المنيرية.

- ((جامع الأصول في أحاديث الرسول)) لابن الأثير. ت. عبد القادر الأرناؤوط. دمشق ١٣٨٩هـ.

- ((الجامع الكبير)) للسيوطي. نسخة مصورة عن مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٩٥ حديث.

- ((جمهرة أنساب العرب)) لابن حزم. دار الكتب العلمية ـ بيروت، الأولى ١٤٠٣هـ.

- ((الجنى الداني)) للمرادي. ت د. فخر الدين قباوة. المكتبة العربية بحلب ١٣٩٣هـ.

- ((جواهر الأدب في معرفة كلام العرب)) للإربلي. ت د. حامد نيل. مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة ١٤٠٤هـ.

- ((جواهر البلاغة)) لأحمد الهاشمي مصورة في بيروت عن الطبعة الثانية عشرة في القاهرة.

- ((الجواهر المضيَّة في طبقات الحنفية)) لمحيي الدين القرشي. ت د. عبد الفتاح الحلو. ط/عيسى الحلبي ١٣٩٨هـ.

[ح]

- ((حاشية الخضري)) ط/مصطفى الحلبي ١٣٥٩هـ.

- ((حاشية الصبان على شرح الأشموني)) ط/عيسى الحلبي.

- ((حاشية عبادة على شرح شذور الذهب)) ط/مصطفى الحلبي.

- ((حاشية العطار على شرح الأزهرية)) لخالد الأزهري. ط/عيسى الحلبي.

- ((حاشية نسمات الأسحار)) لمحمد أمين عابدين على ((إفاضة الأنوار على أصول المنار)) لمحمد علاء الدين الحصني المعروف بالحصكفي. و((المنار)) لعبد الله النسفي. ط/مصطفى الحلبي بالقاهرة ١٣٩٩هـ.

- ((حجة القراءات)) لابن زنجلة ت. سعيد الأفغاني. منشورات جامعة بنغازي. الأولى ١٣٩٤هـ.

- ((الحديث النبوي في النحو العربي)) د. محمود فجال. أضواء السلف الرياض ـ الثانية ١٤١٧هـ.

- ((الحروف)) لأبي نصر الفارابي ـ ت محسن مهدي ـ الثانية ١٩٩٠م، دار المشرق ـ بيروت.

- ((حسن التوسل إلى صناعة الترسل)) لشهاب الدين محمود الحلبي. ت. أكرم عثمان يوسف. بغداد ١٤٠٠هـ.

- ((حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة)) للسيوطي، ت. محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى الحلبي. الأولى ١٣٨٧هـ.

- ((حلية الأولياء)) لأبي نعيم، السعادة ١٣٥١هـ.

[خ]

- ((الخصائص)) لابن جني ـ ت. محمد علي النجار ـ ط دار الكتب ١٣٧١هـ.

- ((خلاصة الأثر)) للمحبي ـ الوهبية بمصر ١٣٨٤هـ.

- ((خلاصة تذهيب تهذيب الكمال)) للخزرجي. ت محمود عبد الوهاب فائد. مكتبة القاهرة.

[د]

- ((داعي الفلاح لمخبئات الاقتراح)) لابن علان. مصورة عن مخطوطة مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. برقم ٩٣٠٠.

- نسخة أخرى مصورة عن خط أ. د. محمد منصور عرفة ـ سلّمه الله.

- ((دراسات في العربية وتاريخها)) لمحمد الخضر حسين. دار الفتح بدمشق ١٣٨٠هـ.

- ((دراسات في فقه اللغة)) د. صبحي الصالح. دار العلم للملايين. السادسة بيروت ١٩٧٦م.

- ((درة الحجال)) لابن القاضي. ت. محمد الأحمدي أبو النور - دار التراث - القاهرة.
- ((درة الغواص)) للحريري. ت محمد أبو الفضل إبراهيم. دار نهضة مصر - القاهرة ١٩٧٥م.
- ((الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة)) لابن حجر. ت. محمد سيد جاد الحق. دار الكتب الحديثة. الثانية ١٣٨٥هـ.
- ((الدرر اللوامع)) للشنقيطي. مصورة عن طبعة في مصر ١٣٢٨هـ.
- ((الدرر المبثثة في الغرر المثلثة)) للفيروزآبادي. ت د. علي البواب. ط/دار اللواء ١٤٠١هـ الأولى.
- ((الدر المصون)) للسمين الحلبي، ت د. أحمد خراط. دار القلم الأولى ١٤٠٦هـ.
- ((دليل مخطوطات السيوطي وأماكن وجودها)) للأستاذين أحمد الخازندار، ومحمد إبراهيم الشيباني. الكويت، الأولى ١٤٠٣هـ.
- ((الديباج المذهب)) لابن فرحون. ت. محمد الأحمدي أبو النور. دار التراث القاهرة.
- ((ديوان الأعشى الكبير)) شرح د. محمد حسين ط/النموذجية.
- ((ديوان ذي الرمة)) ت د. عبد القدوس أبو صالح. ط مؤسسة الإيمان ١٤٠٢هـ.
- ((ديوان رؤبة)) ليبزج ١٩٠٣م بعناية وليم بن الورد البروسي في ((مجموع أشعار العرب)).
- ((ديوان العجاج)) رواية الأصمعي. ت. عزة حسن. مكتبة دار الشرق - بيروت.
- ((ديوان لبيد)) دار صادر - بيروت.
- ((ديوان ابن المعتز)) دار صادر - بيروت.

[ذ]

- ((الذيل على طبقات الحنابلة)) لابن رجب، ط/دار المعرفة بيروت.

[ر]

- ((ردّ المحتار على الدر المختار)) لابن عابدين. ط بولاق القاهرة ١٢٧٢هـ.

- ((رسائل الإصلاح)) لمحمد الخضر حسين. ط/دار الاعتصام ـ القاهرة.

- ((رسالة الحروف)) لأبي نصر الفارابي ـ ت . د. مهدي محسن ـ الثانية ـ دار المشرق بيروت ١٩٩٠م.

- ((الرسالة المستطرفة)) للكتاني ـ مصورة.

- ((رصف المباني)) للمالقي. ت د. أحمد خراط. دار القلم، الثانية ١٤٠٥هـ.

- ((روح المعاني)) للألوسي. تصوير عن ط/المنيرية بمصر.

- ((الروض الأُنف)) للسهيلي ـ تعليق طه عبد الرؤوف سعد ـ دار المعرفة ـ بيروت ١٣٩٨هـ.

- ((روضة الناظر وجنة المناظر)) لابن قدامة. ت د. عبد العزيز السعيد. ط/جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

- ((ريحانة الألباء)) للخفاجي. ت د. عبد الفتاح الحلو، ط/عيسى الحلبي الأولى ١٣٨٦هـ.

[ز]

- ((الزهد والرقائق)) لعبد الله بن المبارك. ت حبيب الرحمن الأعظمي. دار الكتب العلمية بيروت.

[س]

- ((السبعة في القراءات)) لابن مجاهد. ت د. شوقي ضيف. دار المعارف،الثانية ١٤٠٠هـ.

- ((سر صناعة الإعراب)) لابن جني. ت د. حسن هنداوي. دار القلم. الأولى ١٤٠٥هـ.

- ((سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس)) لمحمد جعفر الكتاني. فاس ١٣١٦هـ.

- ((سمط اللالي)) للبكري. ت عبد العزيز الميمني. لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٦م.

- ((السنن الكبرى)) للبيهقي. ط/مجلس دائرة المعارف. الأولى ١٣٤٤هـ.

- ((سيبويه إمام النحاة)) لعلي النجدي ناصف. عالم الكتب بالقاهرة.

[ش]

- ((شجرة النور الزكية في طبقات المالكية)) لمحمد مخلوف. ط السلفية ـ القاهرة ١٣٥٠هـ.

- ((شذا العرف)) للحملاوي. ط/مصطفى الحلبي ـ السادسة عشرة ١٣٨٤هـ.

- ((شذرات الذهب في أخبار من ذهب)) لابن العماد. القدسي بالقاهرة ١٣٥٠هـ.

- ((شرح أدب الكاتب)) للجواليقي، مكتبة القدسي ـ القاهرة ١٣٥٠هـ.

- ((شرح إفاضة الأنوار)) = حاشية نسمات الأسحار.

- ((شرح ألفية ابن مالك)) لابن الناظم، ت د. عبد الحميد السيد ـ دار الجيل بيروت.

- ((شرح التسهيل)) لابن مالك. ت د. عبد الرحمن السيد. ود. محمد بدوي مختون ـ ط/هجر بمصر ـ الأولى ١٤١٠هـ.

- ((شرح الجمل)) لابن عصفور ـ ت د. صاحب أبو جناح ـ العراق ١٤٠٢هـ.

- ((شرح الجرجاني على تصريف العزي)) صححه محمد الزفزافي ـ نشره فرج الله الكردي بمصر.

- ((شرح حزب الإمام النووي)) لابن الطيب ـ ت. بسام الجابي ـ دار الإمام مسلم ـ بيروت الأولى ١٤٠٨هـ.

- ((شرح الحماسة)) للمرزوقي، ت أحمد أمين، وعبد السلام محمد هارون، ط لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٨٧هـ.

- ((شرح درة الغواص)) للخفاجي ـ ت د. محمد كريم. رسالة دكتوراه (آلة كاتبة).

- ((شرح ديوان أبي تمام)) إيليا الحاوي ـ دار الكتاب اللبناني ـ الأولى ١٩٨١م.

- ((شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة)) عبد أ. علي مهنا. دار الكتب العلمية ـ بيروت، الأولى ١٤٠٦هـ.

- ((شرح الرضي على الكافية)) ت د. يوسف حسن عمر، منشورات قاريونس، نسخة ثانية ـ ط إستانبول ١٣٠٥هـ.

- ((شرح الشافية)) للرضي، ت محمد نور الحسن، وزميلَيْه. ط حجازي بمصر ـ ومعه ((شرح شواهد الشافية)) للبغدادي.

- ((شرح شذور الذهب)) لابن هشام. ت. محمد محيي الدين عبد الحميد ـ ط السعادة بمصر ـ السابعة ١٣٧٦هـ.

- ((شرح شواهد المغني)) للسيوطي، لجنة التراث العربي ـ بيروت.

- ((شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور)) للسيوطي. ت محمد حسن الحمصي، ط/دار الرشيد ـ بيروت، الأولى ١٤٠٤هـ.

- ((شرح ابن عقيل)) ت محمد محيي الدين عبد الحميد ـ السادسة عشرة ١٣٩٤هـ.

- ((شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ)) لابن مالك. ت عدنان الدوري، ط/العاني ـ بغداد ١٣٩٧هـ.

- ((شرح قصيدة كعب بن زهير)) لابن هشام، ت د. محمود أبو ناجي، مؤسسة علوم القرآن ـ بيروت ١٤٠٢هـ.

- ((شرح قطر الندى)) لابن هشام، ت محمد محيي الدين عبد الحميد، السعادة بمصر الثانية عشرة ١٣٨٦هـ.

- ((شرح القواعد الفقهية)) لأحمد الزرقاء، ط دار الغرب، الأولى ١٤٠٣هـ بيروت.

- ((شرح الكافية الشافية)) لابن مالك، ت د. عبد المنعم الهريدي، ط/جامعة أم القرى، الأولى ١٤٠٢هـ.

- ((شرح المفصل)) لابن يعيش، ط/المنيرية بمصر.

- ((شرح الملوكي في التصريف)) ت د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب. الأولى ١٣٩٣هـ.

- ((شرح نخبة الفكر)) لعلي القاري - مصورة عن ط إستانبول ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٣٩٨هـ,

- ((شرح نهج البلاغة)) لابن أبي الحديد، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/الحلبي، الثانية ١٣٨٥هـ.

- ((شعرطيئ وأخبارها)) د. وفاء السنديوني. دار العلوم - الرياض. الأولى ١٤٠٣هـ.

- ((شفاء العليل في إيضاح التسهيل)) للسلسيلي. ت د. الشريف عبد الله الحسيني، الفيصلية بمكة المكرمة، الأولى ١٤٠٦هـ.

- ((شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل)) للخفاجي تصحيح د. محمد عبد المنعم خفاجي - الأولى ط/المنيرية بالقاهرة ١٣٧١هـ.

[ص]

- ((الصاحبي)) لابن فارس. ت السيد أحمد صقر. ط/عيسى الحلبي ١٩٧٧م.

- ((الصحاح)) للجوهري. ت. أحمد العطار - القاهرة ١٣٧٧هـ.

- ((صحيح البخاري)) مصورة عن ط/إستانبول. دار الفكر.

- ((صحيح مسلم)) ت. محمد فؤاد عبد الباقي. ط/عيسى الحلبي. الأولى ١٣٧٤هـ.

- ((صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغَلَط وحمايتُه من الإسْقَاط والسَّقَط)) لأبي عمرو ابن الصلاح - ت موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي ١٤٠٤هـ.

- ((صيد الخاطر)) لابن الجوزي، ت علي الطنطاوي، دار الفكر بدمشق ـ الثالثة ١٣٩٩هـ.

[ض]

- ((الضرائر ومايسوغ للشاعر دون الناثر)) للألوسي. تصوير بيروت.

- ((الضوء اللامع)) للسخاوي. مصورة عن ط/مصر ١٣٥٥هـ.

[ط]

- ((طبقات الشافعية الكبرى)) لتاج الدين السبكي ـ ت عبد الفتاح الحلو، ومحمود الطناحي، ط/عيسى البابي الحلبي، الأولى ١٣٨٥هـ.
- ((طبقات فحول الشعراء)) للجمحي، ت محمود شاكر، ط/المدني القاهرة ١٣٩٤هـ.
- ((طبقات المفسرين)) للداودي ـ دار الكتب العربية ـ بيروت ١٤٠٣هـ.
- ((ابن الطيب وأثره في المعجم العربي)) قسم الدراسة من رسالة دكتوراه للدكتور علي البواب. ط آلة كاتبة.

[ع]

- ((عارضة الأحوذي لشرح صحيح الترمذي)) لابن العربي. دار الكتاب العربي.
- ((العربية)) ليوهان فك، ترجمة د. عبد الحليم النجار. ط/دار الكتاب العربي ١٣٧٠هـ الناشر الخانجي.
- ((العقد الفريد)) لابن عبد ربه، ت أحمد أمين وزملائه، ط/دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٤٠٢هـ.
- ((العمدة)) لابن رشيق. ت محمد محيي الدين عبد الحميد ـ تصوير.
- ((علوم الحديث)) لابن الصلاح.ت د. نور الدين عتر، المكتبة العلمية.
- ((عناية القاضي وكفاية الراضي)) للخفاجي، ط/بولاق بمصر ١٢٨٣هـ.
- ((عنوان الدراية)) للغبريني. ت عادل نويهض. ط/دار الآفاق الجديدة بيروت. الثانية ١٩٧٩م.
- ((العيون الغامزة على خبايا الرامزة)) للدماميني. ت الحساني حسن عبد الله. ط/المدني ـ القاهرة.

[غ]

- ((غاية النهاية في طبقات القرَّاء)) لابن الجزري، عُنِي بنشره ج برجستراسر ١٩٢٣ بمصر.
- ((غُنية الطالب ومنية الراغب)) لأحمد فارس الشدياق ـ الثانية ـ الجوائب بالآستانة ١٣٠٦هـ.

[ف]

- ((فتح الباري بشرح صحيح البخاري)) لابن حجر. ط السلفية.
- ((الفتح المبين في طبقات الأصوليين)) لعبد الله مصطفى المراغي ط الثانية مصورة بيروت ١٣٩٤هـ.
- ((فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي)) للسخاوي. الثانية ١٣٨٨هـ.
- ((الفرائد الجديدة)) تحتوي على شرح ((الفريدة)) المسمى بـ ((المطالع السعيدة)) وهما للسيوطي. ت عبد الكريم المدرس، ط وزارة الأوقاف في العراق ١٩٧٧م.
- ((الفرق بين الفرق)) لعبد القاهر البغدادي ـ تعليق الكوثري ١٣٦٧هـ.
- ((الفصل في الملل والأهواء والنحل)) لابن حزم. ت د. عبد الرحمن عميره وزميله. ط عكاظ ـ السعودية، الأولى ١٤٠٢هـ.
- ((الفهرست)) لابن النديم، الاستقامة.
- ((الفوائد البهية في تراجم الحنيفة)) لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي ــ تصوير بيروت.
- ((فوات الوفيات)) للكتبي. ت إحسان عباس. دار صادر ـ بيروت.
- ((فيض القدير)) للمناوي. ط/مصطفى محمد، القاهرة ١٣٥٦هـ.

[ق]

- ((القاموس المحيط)) للفيروزآبادي. ط الحسينية ١٣٤٤هـ.

و ((ترتيب القاموس المحيط)) للطاهر أحمد الزاوي، تصوير دار الفكر، ط الثالثة.

- ((قواعد في علوم الحديث)) لظفر أحمد العثماني التهانوي. ت عبد الفتاح أبو غدة، ط/العبيكان ـ بالرياض، الخامسة ١٤٠٤هـ.

[ك]

- ((الكافي شرح الهادي)) للزنجاني - ٦٦٠هـ رسالتي للدكتوراه. حققتها على عدة نسخ مخطوطة، نسخة منها بخط المؤلف، آلة كاتبة ١٣٩٨هـ.

- ((الكامل في التاريخ)) لابن الأثير، ط/دار الكتاب العربي بيروت ١٤٠١هـ.

- ((الكتاب)) لسيبويه. ت هارون. الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- ((الكشاف)) للزمخشري، دار المعرفة بيروت.

- ((كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي)) لعبد العزيز أحمد البخاري، ط/دار الكتاب العربي. الأولى ١٤١١هـ.

- ((كشف الخفاء)) للعجلوني. ط/القدسي - القاهرة.

- ((كشف الظنون)) لكاتب جلبي، مكتبة المثنى، تصوير بيروت.

- ((الكفاية في علم الرواية)) للخطيب البغدادي، تقديم محمد الحافظ التيجاني، السعادة، الأولى.

- ((كنز العمال)) لعلاء الدين الهندي، تصوير مؤسسة الرسالة عن ط/حلب.

- ((الكواكب الدرية شرح متممة الآجرومية)) لمحمد الأهدل. تصوير بيروت عن ط/مصطفى الحلبي ١٣٥٦هـ.

- ((الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة)) للغزي. ت د. جبرائيل سليمان جبور، دار الآفاق الجديدة - بيروت.

[ل]

- ((اللباب في عِلَل البناء والإعراب)) للعكبري، ت د. غازي طليمات ود. عبد الإله نبهان، ط دار الفكر دمشق - بيروت، الأولى ١٤١٦هـ.

- ((لسان العرب)) لابن منظور، دار صادر - بيروت ١٣٨٨هـ.

- ((اللهجات العربية في التراث)) د. أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب ١٩٨٣م.

- ((اللهجات في الكتاب لسيبويه)) لصالحة آل غنيم، ط/دار المدني جدة. الأولى ١٤٠٥هـ.

- ((لمع الأدلة في أصول النحو)) للأنباري، ت سعيد الأفغاني، ط/الجامعة السورية ١٣٧٧هـ.

[م]

- ((المباحث المرضية المتعلقة بـ (مَـنْ) الشرطية)) لابن هشام ــ ت د. مازن المبارك، ط الأولى ١٤٠٨هـ نشر دار ابن كثير ـ دمشق وبيروت.

- ((المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة)) لابن جني ـ ت. د. حسن هنداوي، دار القلم بدمشق ١٤٠٧هـ.

- ((مجالس ثعلب)) ت هارون. دار المعارف بمصر ١٩٦٠م.

- ((مجمع الأمثال)) للميداني. ت محمد أبو الفضل إبراهيم. ط/عيسى الحلبي ١٣٩٨هـ.

- ((مجمع الزوائد)) للهيثمي، القدسي بالقاهرة ١٣٥٣هـ.

- ((مجمل اللغة)) لابن فارس. ت زهير عبد المحسن سلطان، ط/مؤسسة الرسالة بيروت، الأولى ١٤٠٤هـ.

- ((محاسن الاصطلاح)) لسراج الدين البلقيني، ت د. بنت الشاطئ، ط/دار الكتب ١٩٧٤م.

- ((المحتسب)) لابن جني، ت علي النجدي ناصف وزميليه، ط/المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ القاهرة ١٣٩٩هـ.

- ((المحصول)) لفخر الدين الرازي، ت د. طه جابر العلواني، ط/جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الأولى ١٣٩٩هـ.

- ((مختصر سنن أبي داود)) للمنذري، ومعه ((معالم السنن)) للخطابي، ت أحمد شاكر، والفقي، دار المعرفة بيروت ١٤٠٠هـ.
- ((مختصر في شواذ القراءات)) لابن خالويه، نشر برجستراسر، ط/الرحمانية.
- ((المخصص)) لابن سيده، مصورة عن نسخة بولاق ١٣١٦هـ.
- ((المدارس النحوية)) د. شوقي ضيف، ط/دار المعارف ـ الرابعة.
- ((المدخل الفقهي العام)) لمصطفى الزرقا ـ دمشق ١٣٨٤هـ.
- ((المذكر والمؤنث)) للأنباري ـ ت طارق الجنابي ـ ط/العاني ـ بغداد، الأولى ١٩٧٨م.
- ((مراتب النحويين)) لأبي الطيب اللغوي. ت محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/دار نهضة مصر.
- ((المزهر في علوم العربية وأنواعها)) للسيوطي، ت محمد أحمد جاد المولى وزميليه، ط/عيسى الحلبي.
- ((المسائل السفرية في النحو)) (أبحاث نحوية في مواضع من القرآن الكريم) لابن هشام. ت د. علي حسين البواب ـ دار طيبة للنشر ـ الرياض ١٤٠٢هـ.
- ((المساعد)) لابن عقيل، ت د. محمد كامل بركات، دار الفكر دمشق ١٤٠٠هـ.
- ((المستدرك على الصحيحن)) للحاكم. دار الكتاب العربي بيروت.
- ((المستصفى)) للغزالي، ط/بولاق بمصر ١٣٢٢هـ.
- ((المستطرف في كل فن مستظرف)) لشهاب الدين الأبشيهي. ت درويش الجويدي، المكتبة العصرية ـ بيروت، الأولى ١٤١٦هـ.
- ((مسند الإمام أحمد)). المكتب الإسلامي ـ بيروت، الثانية ١٣٨٩هـ.
- ((مشكل إعراب القرآن)) لمكي بن أبي طالب، ت يس السواس. ط/دار المأمون للتراث بدمشق. الثانية.

- ((المصباح المنير)) للفيومي. ت د. عبد العظيم الشناوي، دار المعارف ـ القاهرة.

- ((المعارف)) لابن قتيبة. ت د. ثروت عكاشة، ط الرابعة، دار المعارف ـ القاهرة.

- ((معاني القرآن)) للفراء، ت محمد علي النجار. الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٢م.

- ((معاهد التنصيص)) للعباسي، ت محمد محيي الدين عبد الحميد. البهية ١٣١٦هـ.

- ((معجم الأدباء)) المسمى بـ ((إرشاد الأريب)) للحموي ـ دار المأمون.

- ((معجم البلدان)) لياقوت الحموي، دار صادر ـ بيروت ١٣٧٤-١٣٧٦هـ.

- ((معجم القواعد العربية)) لعبد الغني الدقر ـ الثانية، دار القلم ـ دمشق ١٤١٤هـ.

- ((معجم المؤلفين)) لكحالة، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

- ((معجم المطبوعات العربية والمعربة)) ليوسف إلياس سركيس. ط/سركيس بمصر ١٣٤٦هـ.

- ((معجم ما استعجم)) للبكري. ت مصطفى السقا. عالم الكتب بيروت.

- ((المعجم الوجيز)) مجمع اللغة العربية بمصر، دار التحرير.

- ((المعجم الوسيط)) للدكتور إبراهيم أنيس وزملائه ـ مجمع اللغة العربية، ط/دار المعارف بمصر، الثانية ١٣٩٢هـ.

- ((المعرب)) للجواليقي ت د.ف. عبد الرحيم، دار القلم بدمشق، الأولى ١٤١٠هـ.

- ((المعلم بفوائد مسلم)) للمازري، ت. محمد الشاذلي النيفر، ط/دار الغرب الإسلامي بيروت، الثانية ١٩٩٢م.

- ((مغني اللبيب)) لابن هشام، ت د. مازن مبارك ومحمد علي حمد الله. دار الفكر بدمشق ١٣٨٤هـ.

- ((مفتاح السعادة)) لطاش كبري زاده، ت كامل بكري، وعبد الوهاب أبو النور، دار الكتب الحديثة، القاهرة ١٩٦٨م.

- ((مفردات ألفاظ القرآن)) للراغب الأصفهاني ت. نديم مرعشلي، ط/دار الكتاب العربي، ١٣٩٢هـ.

- ((المفصَّل في الألفاظ الفارسية المعربة)) د. صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد بيروت ١٩٧٨م.

- ((المفضليات)) للمفضل الضَّبِّي، ت وشرح أحمد شاكر، وعبد السلام هارون ــ ط السادسة ـ بيروت.

- ((المقاصد الحسنة)) للسخاوي. الخانجي بمصر ١٣٧٥هـ.

- ((المقاصد النحوية)) للعيني. ومعه ((خزانة الأدب)) بولاق.

- ((مقاييس اللغة)) لابن فارس. ت هارون، الثانية، ط/مصطفى الحلبي ١٣٨٩هـ.

- ((المقتضب)) للمبرد. ت. د. محمد عبد الخالق عضيمة، ط/المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة ١٣٨٢هـ.

- ((المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين)) لابن جني ـ ت د. مازن المبارك ــ دار ابن كثير ـ دمشق وبيروت ١٤٠٨هـ.

- ((المقرب)) لابن عصفور ـ ت د. أحمد الجواري، ود. عبد الله الجبوري، ط/العاني ــ بغداد ١٣٩١هـ.

- ((الممتع)) لابن عصفور، ت د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت. الرابعة ١٣٩٩هـ.

- ((مناقب الإمام أحمد)) لابن الجوزي، تصوير ط الخانجي.

- ((مناهج الكافية في شرح الشافية)) لزكريا الأنصاري، تصوير عالم الكتب بيروت، عن ط/العامرة ١٣١١هـ.

- ((منتهى أمل الأريب من الكلام على مغني اللبيب)) لابن الملا الحلبي، مخطوط.

- ((المنصف)) لابن جني، شَرَح فيه ((التصريف)) للمازني ـ ت إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط أولى ١٣٧٣هـ.

- ((منهاج البلغاء)) للقرطاجني، ت محمد الحبيب بن الخوجة، تونس ١٩٦٦هـ.

- ((منير الدياجي في تفسير الأحاجي)) لعلم الدين السخاوي، رسالة دكتوراه إعداد سلامة المرافي من جامعة أم القرى (آلة كاتبة) ١٤٠٦هـ.

- ((الموشح)) للمرزباني، ت علي البجاوي، دار نهضة مصر ١٩٦٥م.

- ((الموطأ)) لمالك ـ ت محمد فؤاد عبد الباقي، عيسى الحلبي ١٣٧٠هـ.

- ((ميزان الاعتدال)) للذهبي ـ ت البجاوي، ط/عيسى الحلبي ١٣٨٢هـ.

- ((الميزان الكبرى)) للشعراني، ط/الميمنية ١٣٠٦هـ.

[ن]

- ((النجوم الزاهرة)) لابن تغري بَرْدي، ت. محمد حسين شمس الدين، ط/دار الكتب العلمية بيروت، الأولى ١٤١٣هـ.

- ((النحو الوافي)) لعباس حسن، دار المعارف، الخامسة، مصر.

- ((نزهة الألباء)) للأنباري، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر ١٩٦٧م.

- ((نظم المتناثر من الحديث المتواتر)) للكتاني، الثانية، ط/التقدم بمصر.

- ((نفح الطيب)) للمقري، ت. د. إحسان عباس، دار صادر ـ بيروت ١٣٨٨هـ.

- ((النكت على كتاب ابن الصلاح)) لابن حجر ـ ت د. ربيع بن هادي عمير، دار الراية ـ الرياض، الرابعة ١٤١٧هـ.

- ((نكت الهميان في نكت العميان)) للصفدي ـ ط/الجمالية بمصر ١٣٢٩هـ.

- ((نهاية الأرب)) للنويري. ط/دار الكتب المصرية ١٣٤٢هـ.

- ((النوادر)) لأبي زيد. ت د. محمد عبد القادر أحمد. دار الشروق، الأولى ١٤٠١هـ.

- ((نواهد الأبكار وشوارد الأفكار)) حاشية للسيوطي على تفسير البيضاوي مخطوط مدرسة الأحمدية ـ بحلب رقم ٣٠.

- ((نيل الابتهاج)) للتنبكتي، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

[هـ]

- ((هدية العارفين)) لإسماعيل باشا البغدادي، إستانبول ١٩٥١م.

- ((همع الهوامع)) للسيوطي، ط/السعادة، الأولى ١٣٢٧هـ.

[و]

- ((الوافي في العروض والقوافي)) للتبريزي. ت عمر يحيى و د. فخر الدين قباوة، ط/دار الفكر ١٣٩٩هـ.

- ((وفيات الأعيان)) لابن خلكان. ت. إحسان عباس، دار صادر ـ بيروت.

[ي]

- ((يتيمة الدهر)) للثعالبي، دار الكتب المصرية بيروت ١٤٠٣هـ.

- ((اليواقيت والدرر شرح شرح نخبة الفكر)) للمناوي، ت ربيع السعودي، مكتبة الرشد. الأولى ١٤١١هـ.

١٦- الموضوعات

١ ـ الدراسة

الموضوع	الصفحة
ـ الشبهة الثانية: رواية الأعاجم والمولدين	٥٩
ـ الإجماع على جواز الاحتجاج بالحديث المروي باللفظ	٦٣
ـ المجيزون للاستشهاد بالحديث	٦٤
ـ مذهب ((ابن مالك)) النحوي	٦٥
ـ شهادته لـ ((ابن مالك)) في معرفته بعلوم الحديث	٦٧
ـ إبطاله دعوى ((أبي حيان)) بأنّ ((ابن مالك)) لا شيخ له	٦٨
ـ تدوين الحديث كان قبل فساد اللغة	٧٠
ـ ما أخرجه الشيخان مقطوع بصحته	٧٢
ـ المانعون من الاستشهاد بالحديث	٧٤
ـ ((أبو حيان)) واستشهاده بالحديث	٧٥
ـ الإنكار على ((ابن مالك)) إثباته القواعد بالحديث	٧٦
ـ السبب في عدم احتجاج الأقدمين من النحاة بالحديث	٧٧
ـ ترجيح ((ابن الطيب)) لمذهب المجيزين	٧٨
ـ الاستشهاد بـ ((الشعر وكلام العرب)) عند ((ابن الطيب))	٧٩
ـ ومن منهجه	٨٣
ـ أثر ((ابن علاّن)) في ((ابن الطيب))	٨٥
ـ قوله: لم يتحرر لي ضبطه	٨٧
ـ بيان ((ابن الطيب)) فيما عمله في ((الفيض))	٨٨
الباب الثالث: (النقد والاستدراك)	٩١
ـ النقد والاستدراك	٩٣
ـ معنى ((النقد))	٩٣
ـ معنى الاستدراك	٩٤
ـ نقده لـ ((أبي علي)) في تجويزه (الكل) و (البعض)	٩٧
ـ نقده لكلام ((ابن جنّي))	٩٨
ـ نقده لكلام ((الفيروزابادي))	٩٩

الموضوع	الصفحة

١٦- الموضوعات

٢ ـ التحقيق

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

*   *   *